

مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي
١٩٨٦

القاهرة ١٩٨٧

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمى مستقل يعمل فى اطار مؤسسة الاهرام ومن اهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربى والاسرائيلى بصفة خاصة . ويدخل فى هذا الاطار :

- التغييرات الرئيسية التى يمر بها النظام الدولى .

- المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

- المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

- الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى بوجه خاص .

- يتكون البناء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

- يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى : (أ) الدراسات السياسية والاستراتيجية .
(ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية .
(ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .

- تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والأطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ
ت : ٧٥٥٦٥٠ ، ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٣٣٣
تلكس : ٩٢٠٠١ ـ ٩٢٥٤٤



مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي

١٩٨٦

المشرف ورئيس التحرير :

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القاهرة - ١٩٨٧

المشـاركون فى التقـرير

المشرف ورئيس التحرير : السيد يسين

مستشارو التقرير :

د/ سامى منصور — **د/ على الدين هلال**

د/ سعد الدين إبراهيم

المنسق العـام : د/ عبد المنعم سعيد

مجموعة النظام الدولى :

المقرر : د/ عبد المنعم سعيد

الأعضاء : د/ عبد المنعم المشاط
صلاح أبو النجا
فتحى أحمد عثمان
هالة مصطفى

مجموعة النظام العربى :

المقرر : د/ محمد السيد سعيد

الأعضاء : وحيد عبد المجيد
جمال عبد الجواد
د/ مصطفى كامل السيد
مدحت الزاهد
خالد السرجانى

مجموعة جمهورية مصر العربية :

المقرر : د/ أسامة الغزالى حرب

الأعضاء : د/ أمانى قنديل
نبيل عبد الفتاح
د/ علاء الحديدى
حسن أبو طالب
ألفت أغـا
د/ جهاد عـودة

مجموعة البحوث الاقتصادية :

المقرر : د/ طه عبد العليم

الأعضاء : مجـدى صبحى
محمد نور الدين
حسن حجازى
صفاء جمال الدين

مجموعة البحوث العسكرية :

لواء أ . ح متقاعد/ طلعت أحمد مسلم

باحثـون مسـاعدون :

مجدى على عطية ـ عمرو هاشم ـ منار الشوربجى

" المحتويـــــات "

مقدمة تحليلية

نحو صياغة خلاقة
للعقل الاستراتيجى العربى

السيد يسين

لم نكن بعيدين عن الحقيقة حين قررنا فى مقدمة التقرير الاستراتيجى العربى الأول لعام ١٩٨٥ ، ان صدوره « يمثل حدثا فكريا ينبغى أن نتوقف عنده قليلا لنتأمل دلالاته » . ويبدو مصداق ذلك فى الترحيب الواسع المدى بصدوره فى الدوائر العلمية والسياسية فى مصر والعالم العربى ومراكز الابحاث الدولية .

ولو تأملنا التحليلات والعروض التى نشرت فى الصحافة المصرية والعربية ، لادركنا ان التقرير الاستراتيجى العربى قد لبى حاجة موضوعية لصناع القرار والسياسيين والباحثين والمثقفين والمهتمين بشكل عام . ذلك أننا نعيش فى عالم يسوده صراع الايديولوجيات ، والتى ترسم فى ضوئها استراتيجيات الدول . ونحن فى الوطن العربى ـ ونتيجة لموقعه الاستراتيجى الفريد ـ نجد أنفسنا فى مواجهة مستمرة وممتدة مع استراتيجيات الدول العظمى ، التى لها مصالح حيوية تسعى بكل الوسائل إلى الحفاظ عليها . والوطن العربى منذ استخلص نفسه من نير الاستعمار والاحتلال فى الخمسينيات انغمس بعمق فى خوض معارك متداخلة : معركة النهضة التى تهدف إلى تحقيق التنمية للجماهير والوصول إلى آفاق المعاصرة ، ومعركة التحرر واستقلال الارادة التى تسعى إلى القضاء على كل صور الهيمنة الاجنبية ، ومواجهة الاستعمار الاستيطانى الاسرائيلى بكل ما يحمله من مخاطر على الامن القومى العربى ، وأخيرا وقد يكون أولا معركة الوحدة العربية ضد كل المشاريع الاجنبية والخطط الاقليمية التى تقاوم حشد طاقات الامة العربية وبروز العرب كقوة فاعلة على المستوى الدولى .

وكل معركة من هذه المعارك المتداخلة تحتاج إلى تخطيط طويل المدى يضع فى اعتباره عديدا من المتغيرات الثقافية والاقتصادية والسياسية .

أولا : معارك النهضة والتحرر والوحدة

١ ـ فى معركة النهضة برزت اشكالية الاصالة والمعاصرة ، والتى تحاول أن تحسم موضوع الهوية العربية . وإثارة هذه المشكلة ليست من قبيل الترف الذهنى ، بقدر ما هى مشكلة حقيقية دارت حولها الصراعات العنيفة فى الوطن العربى بين انصار التقليد ، والذين يريدون الانطلاق اساسا من الاسلام باعتباره تراث الأمة ، وبين انصار الحداثة الذين يريدون صياغة مفهوم عصرى علمانى للدولة ، سواء اتخذ شكل المفهوم القومى العربى ، أو شكل النموذج الماركسى ، أو صورة النظام الليبرالى الغربى . وإذا كان التيار القومى العربى قد شهدت الخمسينات والستينات ذروة مده التاريخى ، فلاشك انه لاعتبارات شتى ، لعل أهمها على الاطلاق هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، قد انحسر ، لحساب تصاعد التيار الاسلامى الذى يطالب انصاره بشرعية الوجود السياسى فى كل البلاد بلا استثناء .

ودارت بشكل سياسى صريح مناقشات شتى حول العروبة والاسلام من زاوية التكامل أو الاختلافات ، وتأثير ذلك على مفهوم الدولة ، ليس ذلك فحسب ، بل على استراتيجية النهضة ذاتها ، والمنابع الفكرية التى ستصاغ على هديها .

وفى خضم معركة النهضة العربية المعاصرة سقطت اوهام متعددة ، وبرزت حقائق صلبة . لم يعد هناك احد فى الوطن العربى اليوم يقبل ـ كما قبلنا من قبل فى الخمسينات والستينات ـ مقايضة التنمية لصالح الجماهير بالحرية وحقوق الانسان . لقد اختفت ـ ونرجو إلى الابد ـ تلك الصيحات التى كانت تحاول الزعم ان هناك تناقضا لا يمكن حله بين العدالة الاجتماعية والديمقراطية . وان علينا أن نختار بين عدالة اجتماعية بلا حرية ، أو حرية بلا عدالة اجتماعية .

ان التحدى الحقيقى الماثل امام مشروع النهضة العربية ، بعد حسم موضوع الهوية العربية ووضع الاسلام كجزء فاعل من مكونات المشروع القومى ، هو إبداع الحلول التى تؤلف تاليفا خلاقا

بين تحقيق العدالة الاجتماعية للجماهير فى اطار ديموقراطى يحترم حريات الافراد ، ولا يغتال ابدا حقوق الانسان .

وينبغى قبل ذلك حل مشكلة الفجوة بين النخبة والجماهير فى الوطن العربى . ولم يعد مقبولا ان تنفرد نخبة محدودة العدد وصلت إلى القمة سواء بالوراثة أو بالصدفة التاريخية أو بالانجاز السياسى البارز أو بالابداع الفكرى الحقيقى ، باتخاذ القرار فى اهم شئون الشعب العربى من اول شن الحرب إلى طريقة استخدام الموارد وتوزيع الدخول ، فى غيبة عن الجماهير . بل أن علينا ان نتصدى بالنقد المسئول للمحاولات التى تخطط لتغييب الجماهير عن الساحة ، وتحويلها إلى كائنات كل مهمتها فى الحياة ان تتلقى توجيهات النخبة السياسية .

ان المناقشات التى ادارها المثقفون العرب بمسئولية كاملة فى السنوات الماضية حول ازمة الديمقراطية فى الوطن العربى ، وحقوق الانسان ، قد حاولت بامانة ان تشخص المشكلة وان تطرح الحلول . وأيا كانت صلابة الحواجز والقيود الراهنة ، والتى تحد من نشاط الجماهير وتقيد ابداعاتها ، فإن طرح المشكلة وممارسة النقد والنقد الذاتى علامة صحة فى الفكر العربى المعاصر . لقد تخطينا مرحلة التبرير ، واخفاء الحقائق ، والتغنى بالايجابيات . ونعيش الآن مرحلة من النقد الذاتى الصارم ، مستخدمين المنهج العلمى فى الرصد والتحليل والتفسير .

وهذا فى حد ذاته يكشف عن زيف الأكاذيب الاستشراقية التى روجت لقصور العقل العربى وعجزه عن النقد وعن التأليف بين المتناقضات .

٢ ـ وإذا كانت معركة النهضة تدور داخل الوطن العربى اساسا ، وتهدف إلى استنهاض قواه ، وحشد موارده ، وتعبئة طاقاته لخوض اختبارات الحداثة والمعاصرة ، فإن معركة التحرر والاستقلال تدور فى تفاعل مباشر مع النظام الدولى بكل تعقيداته ومشكلاته .

لقد جابهنا ـ فى كل معاركنا ضد الهيمنة الاجنبية ـ والتى تعددت صورها وأشكالها العسكرية والسياسية والاقتصادية بل والثقافية ، أطماع الدول العظمى واستراتيجياتها التى تهدف إلى تحقيق مصالحها الحيوية ، ولو على حساب الوطن العربى .

وليس خافيا عنا ضراوة الصراع حول « الشرق الأوسط » بكل ما يمثله من موقع استراتيجى حاكم ، ومن ثروات طبيعية . وهاهو النظام العربى يقع فى دائرة التهديد المباشر ، بعد كل الجهود القومية السابقة لاستخلاص إرادته السياسية الحرة . وهذا التهديد يتمثل اساسا فى الخطر الاسرائيلى من ناحية ، وانعكاسات هذا الخطر على تفتيت وحدة لبنان ، وفى المخططات الايرانية العدوانية لتفتيت وحدة العراق .

ان الحرب الايرانية العراقية تحتاج فى حد ذاتها إلى « دراسة حالة » متعمقة للكشف عن ممارسات « لعبة الأمم » وكيف حاولت اطراف دولية شتى ان تؤثر فى مسار الحرب ، تحقيقا لمصالحها الاستراتيجية ، التى قد تتناقض من فترة لأخرى ، ولا ضعاف القوة العربية .

وعلينا ألا ننسى التآمر الدولى على السودان ، من خلال الدعم العسكرى والسياسى لقوى التمرد ، والتى مهما كانت بعض مطالبها مشروعة الا أنها وقعت فى قبضة اطراف دولية ليس من مصلحتها حل المشكلة فى اطار وحدة الشعب السودانى .

وهكذا نجد انفسنا فى الثمانينات نحاول تأكيد عدد من البديهيات . إن استقلال الارادة السياسية يفترض بالضرورة قدرة النظام السياسى على اشباع الحاجات الأساسية للجماهير ، بغير تبعية اقتصادية صارخة للخارج . ومن هنا تقع الدعوات التى اطلقتها النخبة الثقافية العربية لتحقيق التنمية المستقلة فى صميم معركة التحرر .

والتنمية المستقلة يمكن ان تظل شعارا فارغا من المضمون ، لو لم تتوافر العناصر الاساسية للمشروع القومى الحضارى . ان اطلاق طاقات الابداع لدى الجماهير . وتبنى مفهوم انسانى للتنمية ، لا يركز على النزعات الاستهلاكية المدمرة التى تسود المجتمعات الصناعية ، ويركز على نوعية الحياة ، وفى اطار من العدالة الاجتماعية والديموقراطية ، هو الذى يسمح للجماهير ان تعمل وتنتج وتزيد من الانتاج .

ولا شك ان حضارة التصنيع التى سادت القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، قد اخذت تخلى مكانها لحضارة الثورة العلمية والتكنولوجية . لقد اصبح العلم هو العامل الحاسم فى العملية الانتاجية ، وعلى الذين يعيشون فى الوطن العربى بعقلية حضارة التصنيع أن يدركوا ان عليهم ان يتعلموا الأبجدية الجديدة ، وان يتقنوا حل الشفرات المستحدثة ، وأن يعوا الحقيقة البسيطة التى مؤداها اننا دخلنا فعلا فى غمار « *الموجة الثالثة* » *لتطور المجتمع الانسانى ، لو استخدمنا عبارة توفلر المشهورة* .

٣ ـ وتبدو اخيرا اهمية معركة الوحدة العربية ضد كل المشاريع الاجنبية والخطط الاقليمية العربية التى تحاربها . ليس سرا أن هناك خططا اجنبية ترمى إلى تفتيت التكامل الاقليمى للدول العربية . وهناك تصورات منشورة حول « بلقنة الوطن العربى » . وفى هذه التصورات تقسم لبنان إلى دويلات طائفية ، وكذلك سوريا ، ولم تفلت العراق من قبضة هذا التخطيط الجامح ، بل إن مصر نفسها ـ بكل تاريخها الراسخ فى الوحدة الوطنية ـ مستهدفة ايضا .

فإذا اضفنا إلى ذلك الدعوات الاقليمية التى تحاول اقامة التفرقة بين المشرق والمغرب من ناحية ، أو تحاول ابعاد دول الخليج عن باقى المصفوفة العربية ، أو حتى إذا التفتنا إلى قصور النظر القومى لدى بعض الانظمة العربية ، وانكبابها ـ بضيق أفق ـ على تحقيق ما تعتقد انه مصالحها المباشرة ، لأدركنا خطورة الوضع الذى نجابهه .

ومن المؤكد اننا تجاوزنا فى الوقت الراهن ، المرحلة التبشيرية للوحدة العربية التى سادت من الاربعينات حتى الستينات . ولقد استفدنا ـ على سبيل القطع ـ من محاولات واخفاقات مشاريع الوحدة العربية فى الماضى القريب . وادركنا ان الوحدة العربية لا يمكن ان تقام على اساس العواطف القومية الجياشة ، كما أنها لا تدوم لو تجاهلت الخصوصيات الثقافية والسياسية والاجتماعية القطرية ، ولن يقدر لها النجاح لو لم تضع الجوانب الاقتصادية فى الاعتبار .

وقد أدى وضع كل هذه الجوانب فى الاعتبار ، إلى نشوء ما نطلق عليه « عقلانية عربية جديدة » فى التعامل مع موضوع الوحدة العربية ، واصبحنا ندرك ان الوحدة العربية الشاملة لا تمثل سوى حلما نبيلا تتبناه قوى سياسية متعددة فى الوطن العربى ، غير ان هذا الحلم ـ وهو ليس مستحيل التحقيق على اى حال ـ يحتاج إلى جهود تراكمية متعددة . إن ممارسة التنسيق السياسى بين الدول العربية حول قضية محددة كحل مشكلة الشعب الفلسطينى ، وحقه فى إقامة دولته المستقلة هو ممارسة وحدوية . وإقامة علاقات اقتصادية متكافئة بين البلاد العربية وبعضها البعض ممارسة وحدوية ، وتوحيد سياسات التعليم فى الوطن العربى ممارسة وحدوية ، بل ان تعريب التعليم فى الجزائر وغيرها من بلاد المغرب ممارسة وحدودية رفيعة المستوى .

وهكذا نحتاج إلى رسم استراتيجية لتحقيق الوحدة العربية ، تضع فى اعتبارها اهمية الاعتماد على النفس الطويل ، وضرورة التيقن ان الوحدة العربية الشاملة لن يحققها الجيل الحاضر ، وانما ستحققها الاجيال العربية القادمة . وإنما يبقى على جيلنا مسئولية تاريخية هو اعداد المسرح للتطور المقبل وتثبيت دعائمه بناء على تفكير علمى واعتماد على خيال سياسى يتسم برحابة النظرة والقدرة على استشراف المستقبل .

ان الجيل الماضى من الساسة والمثقفين العرب قد نجحوا فى ان يسلمونا وطنا عربيا مستقلا ، بعد ان

ضحوا بحياتهم ودمائهم فى سبيل الحرية والاستقلال والديموقراطية . ويبقى على جيلنا أن نحافظ على الوطن ، وان نحرر أجزاءه المنتزعة ، وأهم من ذلك ان نسعى إلى توحيده ، حتى يصبح قوة فاعلة فى المحيط الدولى الذى لايمكن فيه للكائنات ـ الشظايا ، أن تصارع العمالقة المسلحين بالقوة العسكرية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية .

* * *

وهكذا وفى ضوء عرضنا الوجيز للمعارك المتداخلة التى يخوضها الوطن العربى منذ الخمسينات ، والتى تتشابك فيها المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية ، كان لابد ان يصدر تقرير استراتيجى عربى تكون مهمته القراءة النقدية الواعية للتطورات على صعيد الوطن العربى ، وعلى مستوى النظام الدولى .

ولقد كان لحرارة استقبال التقرير الاستراتيجى العربى ، والذى كشفت عنه المقالات والتحليلات والرسائل ، أثر بالغ العمق فى تثبيت يقيننا فى ان التقرير قد لبى بالفعل حاجة موضوعية فى المحيط الفكرى العربى . وقد استفدنا من كافة الملاحظات النقدية التى وجهت للتقرير الاول وحاولنا ان نرفع مستوى الأداء فى التقرير الاستراتيجى الثانى الذى نقدم له اليوم .

ومما هو جدير بالاشارة ان الدوائر الثقافية والعلمية الغربية لم يغب عنها أبدا الدلالة البالغة الأهمية لصدور أول تقرير استراتيجى عربى ، ويكشف عن ذلك على سبيل المثال اهتمام مجلة « مشرق ـ مغرب » الفرنسية المتخصصة فى شئون العالم العربى بنشر ترجمة فرنسية كاملة لموجز التقرير الاستراتيجى العربى مع عرض مفصل لمحتوياته ، سبقتها مقدمة تحليلية عن الدلالة الفكرية والسياسية لصدور التقرير عام ١٩٨٦ فى القاهرة .

غير ان الذى نريد ان نركز عليه فى هذه المقدمة ان صدور التقرير الاستراتيجى العربى لم يكن سوى الخطوة الأولى من خطوات مشروع متكامل يتبناه مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، يهدف إلى صياغة خلاقة للعقل الاستراتيجى العربى ، بما يسمح للوطن العربى بمجابهة التحديات الكبرى الماثلة فى الأفق امامنا مع قدوم القرن الحادى والعشرين .

ثانيا : المؤتمر الاستراتيجى العربى الأول

فى بعض البلاد يتجمع الباحثون المتخصصون فى موضوعات الأمن القومى فى دوائر قد تكون رسمية مثل مراكز الابحاث المتخصصة أو الجمعيات العلمية ، أو غير رسمية مثل اجتماعهم الدورى فى شكل ندوات أو مؤتمرات . وهؤلاء الباحثون قد يكونوا ضباطا فى القوات المسلحة معنيين بموضوع الأمن القومى أو دبلوماسيين حاليين أو سابقين أو باحثين اكاديميين . ويطلق على هذه الروافد الثلاثة التى تصب فى تيار واحد هو الدراسات الاستراتيجية « **جماعة الأمن القومى** » Defense Community . وأبرز الامثلة على هذه الجماعة فى الولايات المتحدة الامريكية ، حيث ينتشر اعضاء هذه الجماعة ويتوزعون بين البنتاجون ومراكز الابحاث العسكرية ووزارة الخارجية ومراكز الابحاث الاستراتيجية فى الجامعات . وهناك فى اسرائيل جماعات مماثلة معنية عناية خاصة بموضوعات الامن القومى ، وتتكون من نفس العناصر الثلاثة ايضا ، ونعنى الضباط الحاليين والسابقين والدبلوماسيين والباحثين الاكاديميين .

واهم وظيفة تقوم بها هذه الجماعات المتخصصة ، هى رفع الوعى باهمية موضوع الأمن القومى ووضعه فى الصدارة من الاهتمامات ، والنقاش النقدى حول الاتجاهات المختلفة بصدده ، ومحاولة التاثير على صانع القرار من ناحية ، وإبلاغ رسائل متعددة ـ عبر قنوات مختلفة ـ للرأى العام لصياغة

تفكيره وفق الخطوط التى يرسمها اى باحث او مجموعة من الباحثين من اعضاء هذه الجماعة .

ولا ينبغى ان يفهم من مفهوم الجماعة هنا ضرورة وحدة الفكر بين اعضائها . بل العكس هو الصحيح ، وقد يكون انسب لو قلنا تجمعا بدلا من جماعة . ذلك انه عادة ما تختلف الآراء بل واخطر من ذلك كثيرا ما تتصارع الايديولوجيات حول توجهات الامن القومى فى هذه التجمعات . ولو اخذنا على سبيل المثال جماعة الأمن القومى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فاننا سنجد جناحا يمينيا متطرفا يتشدد لأقصى درجة فيما يتعلق بالعلاقات الامريكية السوفيتية . وهو هذا الجناح الذى يضخم مما يطلقون عليه الخطر السوفيتى ، ويؤيد برنامج حرب النجوم ، ويدخل فى معارك حامية مع التيار الآخر الذى يعارض البرنامج ، والذى يدعو إلى تدعيم سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفيتى .

ولكل تيار مجالاته الخاصة ونشراته ، فالتيار الاول يصدر « المجلة الاستراتيجية » وهى زاخرة بكل ضروب الفكر اليمينى فى مجال الدراسات الاستراتيجية والتيار الثانى له أيضا مجلاته ومنابره .

ونجد نفس الظاهرة فيما يتعلق بجماعة الأمن القومى فى اسرائيل . فهناك الجناح الذى يدعو إلى قبول فكرة اقامة دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة الغربية وغزة ، على أساس أن قبول هذا الاقتراح من شأنه تحقيق المصالح الاستراتيجية العليا لاسرائيل . وهناك جناح متطرف مازال يركز على أفكار مثل أهمية استخدام الردع مع العرب ، وضرورة نشر الاستيطان فى الضفة الغربية وغزة ، وعدم التنازل عنها اطلاقا لاعتبارات الأمن الاسرائيلى .

وهكذا يمكن القول ان هذه الجماعات أو التجمعات البحثية عادة ما تضم تيارات فكرية متصارعة . وليس هناك فى الوطن العربى حتى الآن تجمع أو جماعة مماثلة لدراسات الامن القومى .

وقد رأينا ان الخطوة الثانية والمنطقية بعد إصدار التقرير الاستراتيجى العربى هو السعى لخلق هذا التجمع العربى من الباحثين والمهتمين بالأمن القومى العربى ، ومن كل البلاد العربية بلا استثناء ، وبغض النظر عن الخلافات السياسية القائمة بين بعض البلاد العربية .

ومن خلال التعاون العلمى الوثيق بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ومركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية ، طرحت فكرة عقد المؤتمر الاستراتيجى العربى الأول ، والذى يدعو له كلا المركزين ، ولاقت الفكرة قبولا . وعلى ذلك تقرر عقد المؤتمر الأول فى عمان فى سبتمبر ١٩٨٧ على ان يعقد المؤتمر الثانى فى القاهرة عام ١٩٨٨ وهكذا بالتبادل ، وقد ينعقد المؤتمر فى أى عاصمة عربية تقبل استضافته .

وفى تقديرنا ان المؤتمر الاستراتيجى العربى الأول سيكون له ما بعده . ذلك لانه يعد فى نظرنا أول محاولة واعية لخلق جماعة بحوث الأمن القومى العربى على اسس فكرية واضحة . والهدف محدد ، هو ببساطة صياغة العقل الاستراتيجى العربى بطريقة عصرية وخلاقة ، مما يسمح بتكوين أجيال من المفكرين الاستراتيجيين العرب ، تكوينا يسمح لهم بالتعامل مع الواقع الدولى ، وبناء على فهم عميق للاستراتيجيات العالمية ، وفى ضوء متابعة دقيقة لأحدث الادبيات الاستراتيجية فى الشرق والغرب والعالم الثالث . وسيكون المؤتمر الاستراتيجى العربى الذى سيعقد سنويا هو المنبر الذى سيطرحون فيه اجتهاداتهم وإبداعاتهم بل وخلافاتهم فى الرؤية والاتجاه ، فى اطار من الديموقراطية الفكرية والحوار العلمى المسئول .

وقد اختيرت ثلاثة موضوعات للمناقشة فى المؤتمر الأول وهى :

- النظام الاقليمى العربى ، الوضع الراهن والتطورات المستقبلة .
- التغيرات والسياسات الاقتصادية العربية من منظور الامن القومى .
- النظام العربى تحت التهديد .

وقد رؤى ان تعد ثلاثة ابحاث حول كل موضوع يشترك كلا المركزين فى اعدادها على التفصيل التالى :

البحث الأول : النظام الاقليمى العربى ، الوضع الراهن والتطورات المستقبلية :

يتعلق هذا البحث اساسا بالاشكالية السياسية للنظام العربى ، سواء من حيث آلياته وعلاقاته الداخلية ، أو من حيث موقعه فى النظام الدولى ، خاصة من منظور التطورات المستقبلية المحتملة .

وفى هذا الاطار يمكن القاء الضوء على هيكل توزيع القوة الحالى فى ذلك النظام ، وأنماط الصراعات والتحالفات الداخلية فيه ، والاطار التنظيمى والمؤسسى للنظام العربى (سواء على المستوى القومى ، جامعة الدول العربية) أو على المستوى الاقليمى (التجمعات الاقليمية مثل مجلس التعاون الخليجى ، والتكامل المصرى السودانى والمغرب العربى . . . الخ) كما يدرس البحث موضع هذا النظام فى اطار النظام الدولى الحالى ، وموقعه على وجه التحديد من التطورات المستقبلية فى مجريات الصراع الامريكى السوفيتى ، وخاصة فى ضوء مبادرة الدفاع الاستراتيجية الامريكية ، أو ما يعرف باسم حرب النجوم ، وردود الفعل السوفيتية لها ، القائمة والمحتملة كما تدرس علاقة هذه التأثيرات المحتملة على اقاليم العالم الاخرى والتغيرات المتصورة فى أوزانها ومواقعها الاستراتيجية على المستوى الدولى .

البحث الثانى : التغيرات والسياسات الاقتصادية العربية من منظور الامن القومى ،

يفترض ان يتناول هذا البحث اولا اثر انخفاض عائدات النفط على تطوير القدرات العسكرية العربية ، ومدفوعات الدعم العربى لدول المواجهة المقررة وفقا لمؤتمرات القمة والصمود العسكرى للعراق فى مواجهة العدوان الايرانى ، ودرجة الانكشاف والاختراق الاقتصادى الخارجى للدول العربية ، وآثار كل ذلك على النمو الاقتصادى والاستقرار الاجتماعى عموما . كما يفترض ان يدرس البحث ثانيا ، سياسات التقشف فى الأقطار العربية المصدرة للبترول ، وانعكاساتها على التعاون الاقتصادى العربى وعلى الأمن القومى ، خاصة من حيث الآثار المترتبة على التوسع فى توظيف غير العرب فى دول الخليج وعلى التحويلات من صناديق التنمية العربية وصندوق النقد العربى ، وعلى هجرة العمالة وتحويلات العاملين من ابناء الاقطار ذات فائض العمالة . كما يمكن ان يتناول البحث ـ ثالثا ـ حالة انكشاف الاقتصاد العربى وإمكانية تجاوزها من خلال دراسة عناصر مثل : التبعية الغذائية ، والتبعية المالية ، والتبعية التكنولوجية خاصة فى مجال السلاح .

البحث الثالث : النظام العربى تحت التهديد :

يركز هذا البحث على ما يواجهه النظام العربى حاليا من تعدد المخاطر المحدقة به فى آن واحد ، والآثار المستقبلية لتفاعل تلك المخاطر وتداخلها . وفى مقدمة هذه المخاطر :

١ ـ الحرب العراقية الايرانية ، التى لا يوجد حتى الآن حد أدنى من التصور الاستراتيجى العربى الواحد لمخاطرها على المنطقة ، بالرغم من طول أمدها واحتمالات امتداد تأثيراتها إلى بلدان عربية اخرى .

٢ ـ الصراع العربى الاسرائيلى ، وخاصة فيما يتعلق ببروز التهديد النووى الاسرائيلى وعدم وضوح استراتيجية عربية حتى الآن فى مواجهته .

٣ ـ الحرب الاهلية اللبنانية التى طال أمدها ، والتى تعكس كافة الصراعات والأزمات التى يعانى منها النظام العربى . ذلك أن استمراريتها ستؤدى إلى آثار بعيدة المدى على المشرق العربى ، وعلى القضية الفلسطينية ، وعلى مصير الدولة اللبنانية نفسها .

* * *

وبعد ، إذا كان اصدار التقرير الاستراتيجى العربى هو الخطوة الأولى ، وإذا كان عقد المؤتمر الاستراتيجى العربى سنويا هو الخطوة الحاسمة الثانية نحو صياغة خلاقة للعقل الاستراتيجى العربى ، فإن الخطوة الثالثة ستكون توسيع قاعدة المشاركة العربية فى إعداد التقرير الاستراتيجى ، وذلك بتكوين لجنة استشارية عربية من كبار الباحثين المهتمين بدراسات الأمن القومى لكى تناقش خطة التقرير الاستراتيجى كل عام ، ولكل يعرض عليها التقرير فى صورته النهائية قبل الطبع ، بالاضافة إلى دعوة الباحثين العرب إلى الاسهام فى تحرير التقرير .

باتباع هذه الخطوات المنهجية نكون قد بدانا ـ فى مجال الدراسات الاستراتيجية ـ ممارسة وحدوية رائدة ، تقوم على اساس الايمان القومى العميق باننا وطن عربى واحد ، يجابه تحديات خطيرة .

ومن هنا آن الاوان ـ ونحن على اعتاب القرن الحادى والعشرين ـ ان نخوض غماره معا ليس كدول متفرقة ولكن كامة واحدة .

والله ولى التوفيق

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القاهرة فى ١٩ مايو ١٩٨٧

موجز التقرير

يخطو التقرير الاستراتيجى العربى فى عامة الثانى عدة خطوات إلى الامام ، سواء فى جوانبه التحريرية أو الموضوعية . فرغم أن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام قد حافظ على البنيان الأساسى للتقرير وهو التقليد المتبع فى معظم التقارير الاستراتيجية فى العالم ، فان القارىء سوف يلحظ بسهولة القفزة النوعية فى التقرير الثانى . فمن ناحية فان عرض الجوانب التاريخية للقضايا المختلفة المتعلقة بالنظام الاقليمى العربى لم ترد فى التقرير الجديد بعد أن غطيت بالكامل فى التقرير الأول ، ومن ثم افسح المجال للتركيز على هذه القضايا فى أطار العام المنصرم . ومن ناحية أخرى فان الابعاد الاقتصادية للنظام خارجيا وداخليا تم التوسع فيها بشكل كبير ، فبعد أن اقتصرت فى التقرير السابق على الجزء الخاص بمصر فقط ، فانها فى هذا التقرير شملت الجزءين الآخرين : النظام الدولى والاقليمى ، والنظام الاقليمى العربى . ومن ناحية ثالثة فان التقرير الحالى يتميز بعدد من الزوايا الجديدة التى لم يسبق التعرض لها . ففى الجزء الأول سوف يجد القارىء قسما جديدا خاصا بدول « الجوار الجغرافى » للنظام الاقليمى العربى من زاويتى أوضاعها الجيبولتيكية والجيوستراتيجية والعسكرية ، وهى على وجه التحديد : تركيا وايران وأثيوبيا . وفى الجزء العربى فان التقرير يعطى اهتماما خاصا لبناء الدولة العربية القطرية ، باعتبار أن مشكلات هذا البناء تلقى بظلالها على النظام العربى ككل . وأخيرا فإن الجزء المصرى عمق من الرؤية الخاصة بمؤسسة الرئاسة فى مصر ، عارضا لبنائها المؤسسى ، كما تعمقت المعرفة بجماعات المصالح ، وأضيف اليه تقرير خاص عن القوى السياسية التى تقع خارج الشرعية فى النظام المصرى الحالى .

ولكن بناء التقرير ـ كما اسلفنا ـ ظل على حاله ، حتى يستطيع القارىء العربى ، عبر عدة سنوات من صدور التقرير أن يجد فيه تراكما من المعلومات والتحليل على المستويات الدولية والعربية والمصرية تسمح بعمل مؤشرات مستقبلية لكل منها . وهكذا فان اجزاء التقرير الرئيسية بقيت كما هى : النظام الدولى والاقليمى ، والنظام الاقليمى العربى ، والنظام المصرى . وفيما يلى موجز لمحتويات الاجزاء الثلاثة للتقرير .

النظام الدولى والاقليمى

أنقسم التقرير فى هذا الجزء إلى أربعة أقسام رئيسية : الأول انصرف إلى وضع الشرق الأوسط فى السياسة العالمية . وقد استخدم تعبير « الشرق الأوسط » ليس دلالة على النظام الاقليمى العربى ، وانما لتوضيح المنظور الذى تتحرك منه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تجاه المنطقة . والثانى يتعلق بعلاقة الاقتصاد العربى بالاقتصاد العالمى أما الثالث فيعالج الصراعات التى تشترك فيها دولة عربية أو أكثر مع دولة مجاورة ، وتشمل الصراع العربى الاسرائيلى ، والصراع العراقى الايرانى ، والصراع الليبى التشادى . والقسم الرابع والأخير ، يطرح السياسات العسكرية لثلاث دول هامة للنظام الاقليمى العربى هى ايران وتركيا وأثيوبيا بحيث يمكن فهم الابعاد الاستراتيجية لوجود هذه الدول فى المحيط الاقليمى ، وموقع العالم العربى فى سياستها العسكرية . وبصفة عامة فان عام ١٩٨٦ فى جانبه الدولى والاقليمى لم يكن مواتيا على الاطلاق لأى تطور ايجابى للوطن العربى ، ومن ثم فقد تعرض للضغوط عليه ، بالأضافة إلى الضغوط الداخلية النابعة منه ، مما جعله فى نهاية العام يصل إلى نقطة فاصلة : إما أن يستجمع قواه ويبحث عن سبل جديدة وعملية لمواجهة تدهوره العام ، أو أن يقبل باندثاره فى نظم اقليمية أخرى غير عربية ، وبالتبعية الاقتصادية والاستراتيجية للنظام العالمى .

فبالنسبة للسياسة العالمية شهد عام ١٩٨٦ زيادة فى التفاعلات الخاصة بالحرب الباردة الجديدة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة واحتدامها مقارنة بعام ١٩٨٥ . وقد توصل التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٥ إلى أن ذلك العام شهد تحسنا شكليا فى العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية تمثل فى استئناف مباحثات الحد من التسلح بين الطرفين والتى كانت قد توقفت فى ديسمبر ١٩٨٣ ، وتخفيف حدة التوتر بينهما وزيادة التعاون بين البلدين فى عدد من المجالات غير الجوهرية ، وكثافة اللقاءات الرسمية وغير الرسمية بينهما والذى توجه لقاء رونالد ريجان رئيس الولايات المتحدة وميخائيل جورباتشوف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى فى جنيف فى ١٩ ، ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ . ولكن من الناحية الموضوعية ظلت العلاقات بين الطرفين تعكس نمط الحرب الباردة الجديدة الذى ظل يتحكم فى العلاقات بين الطرفين خلال الثمانينات . وقد ظهر ذلك من استمرار سباق التسلح بينهما ، كما عجزا سويا عن التقدم فى مباحثات الحد من التسلح ، واستمرت الاتهامات المتبادلة بينهما . وهكذا فان عام ١٩٨٥ شهد ميلاد قوى جديدة لدى الطرفين تسعى إلى تجاوز مرحلة الحرب الباردة الجديدة ، ولكن هذه الأخيرة بما تمثله من تناقض سياسى واستراتيجى بين الطرفين كانت تحد من امكانيات هذا التجاوز . وتوصل التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥ إلى أن الطرفين سوف يحتاجان لبعض الوقت للاستقرار على نمط جديد للعلاقات والتفاعلات فيما بينهما .

ولقد عكس عام ١٩٨٦ هذه الحقيقة تماما ، وأن غلبت عليه كثافة التفاعلات الخاصة بالحرب الباردة أكثر من تلك التعاونية بين الطرفين . وقد جاء ذلك على عكس التوقعات التى سادت فى بداية العام والتى استندت إلى نتائج مؤتمر جنيف ، حيث كان متصورا أن هذا التحسن الشكلى بعد أكثر من عامين من التوتر الحاد بين البلدين يمكن أن يؤدى إلى تغيرات كيفية فى اتجاه التحسن ، خاصة أن زعيميهما اتفقا على ضرورة تواتر اللقاء ، واتفقا مبدئيا على أن يكون اللقاء التالى بينهما فى واشنطن خلال شهر يونيو ١٩٨٦ . ولكن ، ونتيجة استمرار وفاعلية قوى الحرب الباردة الجديدة لدى الطرفين ، فانهما لم ينجحا فى تحقيق ذلك ، بل الأكثر من ذلك أهمية أن درجة التوتر بينهما تصاعدت إذا ما قورنت بتلك الخاصة بعام ١٩٨٥ ، وقد حدث هذا التوتر فى الوقت الذى بدا فيه أن محادثات الحد من التسلح بينهما قد بدأت تحرز تقدما فى عدد من النقاط الجوهرية ، وعاد ذلك بشكل رئيسى إلى مجموعة كبيرة من التنازلات أخذ الاتحاد السوفيتى يقدمها الواحدة تلو الأخرى ، ونتيجة هذا التقدم النسبى ، ولمحاولة احتواء التوتر المتصاعد بين الطرفين ، فقد اتفقا خلال شهر سبتمبر على عقد اجتماع تحضيرى لقادة البلدين فى ريكيافيك عاصمة ايسلندا خلال يومى ١١ ، ١٢ اكتوبر ١٩٨٦ ، يكون مقدمة للقاء فى واشنطن فى عام ١٩٨٧ . وقد اتفق على هدفين لهذا المؤتمر التحضيرى : أولهما وضع المبادىء العامة التى يمكن أن تسير عليها المفاوضات الخاصة بالحد من التسلح فى الأسلحة الاستراتيجية بعيدة المدى ، وتلك المتوسطة المدى فى

أوروبا . وفى هذه الحالة الأخيرة فقد كان مطروحا التوصل ليس فقط إلى مبادىء عامة ، وانما لخطوط رئيسية لاتفاقية فى هذا الصدد ، وثانيهما تحديد ميعاد الاجتماع المقبل بين الطرفين . وبعد أربع جلسات من المباحثات بين الزعيمين ـ كان الأخير منها ليس مقررا فى جدول الأعمال ـ فانهما أنفضا دون أن يتوصلا إلى تحقيق أى من هدفى اللقاء . وكان السبب الرئيسى وراء هذا الاخفاق الاصرار السوفيتى على وضع حدود على مبادرة الدفاع الخاصة ـ المعروفة اعلاميا باسم برنامج حرب الكواكب ـ للرئيس الأمريكى رونالد ريجان ، كمقابل للتنازلات السوفيتية فى المجالات الأخرى الخاصة بالحد من التسلح . وبالمقابل فان الجانب الأمريكى أصر على ضرورة مواصلة هذا البرنامج فى كل مراحله عدا مرحلة التشغيل الفعلى . وهكذا فان العلاقات بين البلدين عادت سيرتها الأولى ، فقد تبادلا الاتهامات بالمسئولية عن عدم احراز المؤتمر للنتائج المطلوبة منه ، وعاد الاتفاق إلى نقطة الحرب الباردة التى هيمنت على علاقاتهما طوال العام وكان شهرا سبتمبر وأكتوبر بمثابة فترة هدنة مؤقتة ، لم يفلحا فى استغلالها نتيجة التناقضات الجوهرية فيما بينهما . وفوق ذلك كله فقد استمر طوال العام سباق التسلح بينهما .

لقد تميز عام ١٩٨٦ بتصاعد سباق التسلح بين القوتين العظميين وانهيار معاهدة « سولت ـ ٢ » للحد من الأسلحة الاستراتيجية فى حين جرت محاولات مستميتة من الاتحاد السوفييتى لإيقاف سباق التسلح وتصفية الأسلحة النووية ، وإيقاف التجارب النووية . إلا أن القيود المالية وانفجار مكوك الفضاء الأمريكى « تشالنجر » فى بداية العام ، وحادث المفاعل النووى السوفيتى ، والتزام الاتحاد السوفيتى بإيقاف التجارب النووية قد أدت إلى إبطاء هذا السباق وكانت أبرز مظاهر سباق التسلح بدء نشر الصاروخ الأمريكى الجديد « ام . أكس » بدلا من « تيتان ـ ٢ » وزيادة عدد الغواصات « أوهايو » الأمريكية واستكمال سحب القاذفات « ب ـ ١ ب » الاستراتيجية ، وتجاوز معاهدة سولت ـ ٢ بتحويل القاذفات الاستراتيجية ب ـ ٥٢ إلى حاملات لصواريخ كروز المجنحة فى حين قام الاتحاد السوفيتى بتحديث ترسانته النووية الاستراتيجية فى جميع المجالات ، مع الالتزام بقيود معاهدة سولت ـ ٢ بل أنه قد سحب بعض قاذفاته الاستراتيجية قبل أن يحل محلها قاذفات جديدة .

وفى مجال الصواريخ المتوسطة المدى استكملت الولايات المتحدة نشر صواريخ « برشينج ـ ٢ » . بينما استمر نشر صواريخ « كروز » فى غرب أوروبا ، وزاد الاتحاد السوفيتى من عدد صواريخه متوسطة المدى ، وحدث بعضها ، وأعاد توزيعها .

واستمرت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى تنمية قواتهما التقليدية كما ونوعا ، وأدخلا بعض التعديلات التنظيمية ، وكانت أهم التعديلات زيادة عدد الطائرات المقاتلة الأمريكية بحوالى ٤٠٠ طائرة . وحسنت الولايات المتحدة من أوضاعها فى مجال الأسلحة التقليدية عموما ، وظلت متفوقة تفوقا طفيفا فى مجال الأسلحة الاستراتيجية النووية .

ومن المتوقع أن يتباطأ معدل سباق التسلح خلال عام ١٩٨٧ نتيجة للقيود التى يضعها الكونجرس ـ بعد حصول الديمقراطيين على الأغلبية فى مجلسيه ـ ولتصميم الاتحاد السوفيتى على تحقيق نتائج ملموسة فى مجال نزع السلاح . إلا أنه من المتوقع خلال عام ١٩٨٧ أن يستمر نشر الصواريخ « ام أكس » بدلا من الصواريخ « تيتان ـ ٢ » الأمريكية ، والصواريخ « س س ـ ٢٥ » بدلا من الصواريخ « س س ـ ١١ » السوفيتية ، كما ينتظر أن يزيد الاتحاد السوفيتى عدد الصواريخ المطلقة من الغواصات « س س ـ ن ـ ٢٣ » على حساب الصواريخ « س س ن ـ ٦ » ، بإضافة غواصات إضافية من طراز « تانيون » و « دلتا » وسحب الغواصات I - y بدلا منها وينتظر أن يستمر تسلم السرب الثانى من القاذفات الاستراتيجية الأمريكية ب ـ ١ ب خلال هذا العام . ورغم تجاوز الولايات المتحدة لحدود معاهدة (سولت ـ ٢) خلال عام ١٩٨٦ إلا أنها ستعود فى الغالب إلى التقيد بها فيما يختص بالقاذفات « ب ـ ٥٢ » خلال عام ١٩٨٧ تحت ضغط الكونجرس ـ أما الاتحاد السوفيتى فينتظر أن يبدأ تدريجيا فى إدخال القاذفة « تو ـ ٩٥ اتش » تدريجيا لتحل محل القاذفات المتقاعدة .

وفى مجال الصواريخ متوسطة المدى ينتظر أن يستمر نشر الصواريخ كروز فى غرب أوروبا ، بينما يستمر إعادة تمركز الصواريخ السوفيتية « س س ـ ٢٠ » إلى أوروبا فى مواجهتها وتعويض ذلك بمزيد من الإنتاج من نفس الصاروخ .

وفى مجال القوات التقليدية ستستمر الولايات المتحدة فى إعادة تنظيم وتحديث تشكيلاتها ومعداتها خاصة

الدبابات ومركبات قتال المشاة ووحدات الدفاع الجوى وقواتها البحرية بشكل عام ، وطائرات السيادة الجوية وقدرات النقل الجوى بشكل خاص . أما الاتحاد السوفيتى فسيستمر فى إعادة تنظيم قواته ، ولا ينتظر زيادة إضافية فى مجال قواته البرية ، بينما يستكمل إمدادها بالدبابات والمدفعية الحديثة والصواريخ التعبوية والهليكوبتر المسلح . وكذا تنمية قواته البحرية كما ونوعا ، بينما ليس من المنتظر حدوث نمو ملحوظ فى القوة الجوية التقليدية .

وقد انعكس استمرار نمط الحرب الباردة الجديدة على سياسة القوتين العظميين فى منطقة الشرق الأوسط . فبالإضافة إلى اسقاطهما للقضية الفلسطينية من قائمة الأعمال الدولية ، فإنهما اندفعا لتدعيم مواقعهما فى المنطقة ، وبالذات بالنسبة للولايات المتحدة . فقد برز خلال عام ١٩٨٦ استخدام الولايات المتحدة لقواتها العسكرية مباشرة سواء للتهديد باستخدام القوة ، أو استخدامها فعلا ضد الجماهيرية العربية الليبية وفشلها فى تحقيق أهدافها العسكرية والسياسية ، والتهديد العسكرى الأمريكى الإسرائيلى المشترك لسوريا دون التورط فى عمل عسكرى مباشر ، ثم كشف مبيعات الأسلحة الأمريكية الإسرائيلية لإيران مما أفقدها مصداقيتها لدى كثير من أصدقائها فى المنطقة ، فى حين فشلت الإدارة الأمريكية فى تمرير صفقات الأسلحة للأردن ، وصفقة الطائرات وصواريخ الدفاع الجوى للملكة العربية السعودية ، كما ظهر لأول مرة تدخل الولايات المتحدة فى الصراع الجارى فى شمال تشاد الذى حقق نجاحا جزئيا . ويمكن اعتبار عام ١٩٨٦ عاما للفشل الأمريكى ، ولضعف النفوذ والمصداقية فى الشرق الأوسط خاصة مع فشل المحادثات المصرية الأمريكية فى إيجاد حل لمشكلة الديون العسكرية حتى نهاية عام ١٩٨٦ .

وليس من المتوقع حدوث تغيير معين فى السلوك الأمريكى فى الشرق الأوسط خلال عام ١٩٨٧ حيث ستستمر فى التهديد باستخدام القوة ، أو استخدامها فعلا حينما تجد ذلك مناسبا . ومن المتوقع أن تزيد من مساعداتها لحكومة تشاد ضد القوات الليبية بدلا من الهجوم المباشر على ليبيا ، وأن تكرر محاولاتها لإثارة نزاع مسلح بين ليبيا وجيرانها وخاصة مصر مع احتمال استمرار الضغط عليها بإجراء مناورات قرب خليج سرت . وبالاضافة الى ذلك فستعمل على إثارة وتدعيم المعارضة داخل ليبيا ضد نظام الحكم والمستشارين والخبراء العسكريين السوفيت هناك .

ومن المحتمل أن تزيد القوات الأمريكية تهديداتها لسوريا وخاصة فى لبنان ، وفى هذا المجال ستقوم القوات الأمريكية باستعراض للقوة أمام الساحل اللبنانى ، مع احتمال القيام بعمليات محدودة بغرض أو بحجة إنقاذ الرهائن أو مكافحة الإرهاب وقد يتم ذلك فى إطار عملية إسرائيلية شاملة أو محدودة بهدف إجهاض البناء العسكرى فى سوريا .

ورغم الضجة المثارة حول تزويد إيران بالأسلحة فمن المتوقع أن تسعى الولايات المتحدة إلى تزويد إيران بالأسلحة سرا عن طريق حلفائها فى غرب أوروبا ، أو إسرائيل بهدف استمرار الحرب بين إيران والعراق لإضعاف الجانبين ، وإيجاد مبرر قوى لزيادة وجودها العسكرى فى منطقة الخليج ، وتمهيدا لعودتها عسكريا إلى إيران ، وفى المقابل فقد تخفف الولايات المتحدة من قيودها على تصدير الأسلحة إلى بعض الدول العربية مثل دول الخليج الصغيرة « البحرين ـ قطر ـ الإمارات) ومصر .

وبالنسبة للاتحاد السوفيتى فقد واجه عدة تعقيدات فى علاقاته العسكرية بالشرق الأوسط بداية بالخلافات الداخلية بين أصدقائه فى اليمن الجنوبية ، وتأزم العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة ثم تعقيدات الحرب الإيرانية العراقية ، والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية لسوريا . وقد قام بتحسين علاقاته العسكرية مع كل من الأردن والكويت والجزائر واليمن الشمالية . وقد اكتفى الاتحاد السوفيتى بأن يحافظ على وجود مناطق خالية من النفوذ الغربى ، والأمريكى بصفة خاصة ، دون الاهتمام بإيجاد ارتباط أو نفوذ مباشر مع دول المنطقة . وقد كانت وسيلته الرئيسية دعم القدرات العسكرية لحلفائه بحيث يمكنهم السعى إلى تحقيق أهدافهم بطرق سلمية من مركز قوى دون إغرائهم بمحاولة تحقيقها باستخدام القوة . وقد واجه تعقيدات العلاقات المتشابكة والمتعارضة فى نفس الوقت فى المنطقة ، بتنظيم العلاقة المباشرة بينه وبين الأطراف المحلية ، وترك لهذه الأطراف حرية التصرف فى علاقاتها الاقليمية ، وقد التزم الاتحاد السوفيتى خلال هذا العام بسياسته الثابتة فى تجنب ما يؤدى إلى اصطدام مباشر بينه وبين الولايات المتحدة ، أو التورط المباشر فى صراعات اقليمية ، محاولا تحقيق أقصى استفادة من أخطاء الولايات المتحدة .

ولا يتوقع أن يغير الاتحاد السوفيتي من سياسته العسكرية خلال عام ١٩٨٧ إلا في حالة تعرض سوريا لخطر مباشر يمكن أن يغير من موازين القوى في المنطقة بينما سيستمر في دعمه للدول التي ترتبط بعلاقات صداقة معه وخاصة العراق بحيث تتمكن من الدفاع عن كيانها وأراضيها ، وأن يؤكد من خلال مساعداته العسكرية أهمية اشتراكه في أي تسوية للصراع العربي الإسرائيلي .

وقد واكب تدهور موقف النظام الأقليمي العربي في السياسة العالمية تدهور آخر في النظام الاقتصادي العالمي نجم عن التدهور الضخم في أسعار النفط العالمية . فقد بدأت حقبة النفط بخطوة هامة على طريق الاستقلال الاقتصادي العربي ، وذلك بإجراءات تأميم صناعة النفط العربي ، وفرض الحق العربي في تحديد أسعار النفط . وقد نجم عن هذا تعاظم القدرات المالية العربية التي مثلت فرصة استثنائية وفريدة تاريخيا - من حيث الإمكانية - لتحقيق التنمية المستقلة وتصفية التبعية . بيد أن غياب إرادة التحرر الاقتصادي أثمر استمرار التناقض الذي ظهر بين امتلاك الموارد المالية الهائلة وغياب القدرات الصناعية التكنولوجية . وكان هذا يعني استمرار الأسباب الموضوعية للتبعية الاقتصادية وعدم التكافؤ للاقتصاد العربي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي . وكان من شأن التحولات الليبرالية والضغوط الخارجية والفرقة العربية أن تكرس هذه الأوضاع . وتحول العالم العربي من قوة سادسة في العالم المعاصر - من حيث القدرات المحتملة - إلى كتلة مبعثرة ومنهوبة وخاضعة للمراكز الرأسمالية المتقدمة . وحين تراجعت أسعار النفط ، ظهر العرب كرهائن للنفط ، بعد أن بدا لهم أنهم قد امتلكوا زمام أمره . وتشابكت أوضاع التخلف الاقتصادي مع آثار الأزمات البنيوية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، لكي تحتدم أزمات الاقتصاد العربي عبر القنوات المتعددة للتبعية الاقتصادية .

وهنا ، يتناول التقرير بالتحليل المظاهر والأسباب المختلفة للتبعية التجارية والغذائية والتكنولوجية والمالية . ويبرز التقرير كيف أن ظاهر الاعتماد المتبادل بين الغرب والعرب ، كشف عن مضمون تبعية قاسية عانت أعباءها بالأساس البلدان العربية غير النفطية . وهكذا ، تدهورت شروط التبادل التجاري بين الصادرات والواردات العربية لصالح الأخيرة . وتزايد العجز في الميزان التجاري أو تراجع الفائض مع تراجع اعتماد الغرب على النفط العربي مع استمرار الاعتماد العربي على الواردات الصناعية الغربية . وهنا يعرض التقرير للتبادل التجاري العربي مع اليابان والسوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة ، فضلا عن هذا التبادل مع الاتحاد السوفيتي . وفي حقبة النفط زاد الانكشاف الغذائي العربي ، وتراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب ، وتزايد الاعتماد على واردات الغذاء من البلدان الرأسمالية المتقدمة ، كما تزايد الاعتماد على المعونة الغذائية المشروطة لهذه البلدان . وإلى جانب هذه التبعية التجارية والغذائية تفاقمت مظاهر التبعية التكنولوجية العربية . وانعكس هذا ليس فقط في زيادة الاعتماد على الواردات من السلع المصنعة ومن السلاح دون ارتباط بالاحتياجات التنموية والدفاعية الأساسية للعالم العربي ، وإنما في تزايد الأرباح الهائلة والنشاط الواسع للشركات متعددة الجنسية في العالم العربي . وأخيرا ، فإن الفوائض العربية الهائلة في الغرب ، والمديونية الثقيلة المتزايدة للعديد من البلدان العربية ، جسدت أبعاد التبعية المالية العربية ، في زمن الثراء العربي .

ولم يكن النظام الأقليمي أكثر مواتاة للنظام العربي من النظام الدولي ، ولم تتم أية محاولات ذات فعالية لحل الصراع العربي الإسرائيلي أو الصراع العراقي الإيراني أو الصراع الليبي التشادي . فبالإضافة إلى اشتداد السياسة العدوانية لإسرائيل في الأراضي العربية المحتلة ولبنان ، فإن الحرب العراقية الإيرانية شهدت العديد من التطورات السلبية على الأمن القومي العربي ، فقد نجحت إيران في إحراز عدد من المكاسب التكتيكية أهمها الاستيلاء على ميناء الفاو العراقي ، والحصول على أسلحة من الولايات المتحدة بالإضافة إلى ما حصلت عليه من مصادر أخرى - أهمها الصين - مما حسن نسبيا من موقفها في المعدات تجاه العراق بالإضافة إلى تفوقها البشري ، وهو الأمر الذي شجعها في النهاية على القيام بهجوم كثيف في مطلع عام ١٩٨٧ . وفي جنوب الوطن العربي ، فإن مشكلة جنوب السودان استحكمت بتأثير من المساعدات الأثيوبية والإسرائيلية ، لحركة التمرد في الجنوب مما وضع أثقالا كبرى على التجربة الديموقراطية الوليدة في السودان . وأخيرا ، فإن الصراع الليبي - التشادي تفاقم خلال العام ، وأدى إلى مزيد من التورط الليبي في ظل ظروف من اختلال توازن القوى في غير صالح ليبيا . فمن جانب توحدت القوى الداخلية في تشاد حول مناهضة النظام

الليبى بما فيها القوى التى كانت متحالفة معه من قبل ، ومن جانب آخر عادت فرنسا ومعها الولايات المتحدة إلى ساحة تشاد .

ومن الزاوية العسكرية والاستراتيجية البحتة فقد استمر دور الصراع المسلح هامشيا فى الصراع العربى الإسرائيلى واقتصر على الأعمال الفدائية المحدودة من الجانب العربى ، والعمليات وأعمال القتال الإسرائيلية المحدودة . وقد عكس ذلك اختلال التوازن الاستراتيجى والعسكرى بين الجانبين ، وتفكك الروابط العربية ، والتهديدات الخارجية والداخلية . ورغم زيادة الأعمال الفدائية داخل الأراضى العربية المحتلة إلا أنها كانت محدودة الفعالية نتيجة لضعف التخطيط والإعداد باستثناء الهجوم على مجموعة عسكرية إسرائيلية فى القدس ، وإسقاط طائرة فانتوم فى جنوب لبنان ، وعمدت سوريا إلى تقوية دفاعاتها ، وزيادة قواتها وتحديثها فى جميع المجالات مع تفادى الاصطدام بالقوات الإسرائيلية .

ومن المتوقع أن يستمر دور الصراع المسلح بين إسرائيل والعرب خلال عام ١٩٨٧ محدودا ، مع تحسن محدود فى أداء المقاومة ، وتحسن فى الميزان العسكرى لسوريا فى مقابل إسرائيل وأن يؤدى ذلك إلى زيادة الأعمال المضادة الإسرائيلية مع زيادة احتمال تصادم عسكرى على نطاق واسع بين إسرائيل وسوريا بمبادرة من إسرائيل لإجهاض القوة العسكرية السورية .

وتميز الصراع بين إيران والعراق فى عام ١٩٨٦ بنجاح القوات الإيرانية فى الاستيلاء على قطاع الفاو العراقى ، وتصاعد قصف العراق للمنشآت البترولية والصناعية وامتداده إلى أهداف لم يسبق قصفها من قبل ، كما ظهر تحسن واضح فى إصابة الطائرات العراقية لأهدافها ، فى حين فشلت هجمات إيرانية أخرى على مناطق عراقية ، وفشل العراق فى الاحتفاظ بمدينة مهران التى استولى عليها فى أول هجوم منذ عام ١٩٨٢ ، وأخيرا فشلت العمليات الهجومية الإيرانية على الأراضى العراقية فى اتجاه البصرة مع نهاية عام ١٩٨٦ .

وفيما يتعلق بالصراع الليبى التشادى فقد تفككت قوات المعارضة التشادية خلال عام ١٩٨٦ فى حين تصاعدت المساعدات الفرنسية ثم الأمريكية لحكومة نجامينا مما مكن قوات الحكومة من تحقيق أول نتائج ذات قيمة شمال خط العرض ١٦ . ويبدو التعاون الفرنسى الأمريكى فى هذا المجال محاولة لاستكمال الحصار حول ليبيا من ثلاثة اتجاهات .

من المتوقع خلال عام ١٩٨٧ ، احتدام الصراع فى شمال تشاد نتيجة لاستعادة قوات المعارضة التشادية لبعض ما فقدته من وحدتها ، وتزايد المساعدات الفرنسية الأمريكية لحكومة نجامينا ، ولا ينتظر حسم الصراع لصالح أحد الجانبين خلال العام ، بينما تتزايد الجهود لتحقيق التصالح بين الجانبين .

وفيما يتعلق بدول الجوار الجغرافى وسياستها العسكرية فقد استمرت تركيا فى تحسين قواتها المسلحة ومحاولة بناء صناعة عسكرية ، ومواجهة التحديات الداخلية والتحدى اليونانى ومن الكتلة الشرقية مما دفعها إلى تحسين علاقاتها مع جيرانها من الدول العربية ، وحافظت على حيادها بالنسبة للحرب العراقية الإيرانية ، وأضحت أكثر إعتدالا بالنسبة للصراع العربى الإسرائيلى ، كما استفادت من الصراع الإيرانى العراقى بسماح العراق لها بتعقب الثوار الأكراد داخل أراضيه . ولا يتوقع تغير ملموس فى السياسة العسكرية التركية حيال هذه الصراعات فى المستقبل القريب نظرا لخطورة التحديات التى تواجهها والتى تحتاج إلى زمن طويل نسبيا .

وعملت إيران على تدعيم قواتها العسكرية بالحصول على الأسلحة من جميع المصادر الممكنة ، وركزت جهودها الرئيسية فى الصراع مع العراق ، والتهديد المحدود للملاحة لتأكيد نفوذها فى الخليج وتثبيت نفوذها فى لبنان . وينتظر أن تعمل على تدعيم قواتها خلال عام ١٩٨٧ وخاصة فى مجال الدفاع الجوى والقوات الجوية ، وأن يظل حشد جهودها الرئيسية ضد العراق ، مع استمرار الضغط على دول الخليج ، ومد نفوذها داخل لبنان .

واهتمت أثيوبيا بصراعاتها الداخلية ضد حركات تحرير أريتريا والصومال الغربى ، وقامت بأعمال قتال محدودة داخل السودان والصومال . واستمرت فى معاونة جيش تحرير شعب السودان كوسيلة للضغط على حكومة السودان لمنعها من مساعدة حركات التحرير الأريترية ، كما استفادت من الصراع داخل التنظيم الحاكم فى جمهورية اليمن الديمقراطية لتدعيم موقفها داخل المنطقة . وينتظر خلال عام ١٩٨٧ أن تصل إلى تسوية مع السودان تمتنع به أثيوبيا عن معاونة جيش تحرير شعب السودان فى مقابل ان تمتنع السودان عن مساعدة الحركات الأريترية ، وأن تتفرغ القوات الأثيوبية لتصفية حركات التمرد الداخلية .

النظام الاقليمى العربى

أما الجزء العربى من تقرير هذا العام فيشمل خمسة أقسام :

القسم الأول يعالج الهيكل السياسى للنظام الاقليمى العربى . وهو بدوره ينقسم إلى شقين ، يتناول الشق الأول التفاعلات العربية الرسمية ويتناول الشق الثانى التفاعلات غير الرسمية . وفى هذا الشق الأخير رأينا أن نلقى الضوء على عمل بعض المنظمات العربية الشعبية ، وهى اتحاد المحامين العرب واتحاد العمال العرب ، وكذلك على ظاهرة الازدهار الثقافى النسبى الذى عرفه الوطن العربى فى السنوات الأخيرة من خلال تطور الصحافة العربية ، وخاصة الصحـافة العـربية المهاجرة . وجاء اهتمامنا بدراسة الشق غير الرسمى ـ أو الشعبى ـ من التفاعلات العربية انطلاقا من سؤال رئيسى وهو هل يمكن أن تتطور التفاعلات والروابط الشعبية العربية اتساعا وعمقا وفعالية إلى الحد الذى يمكنها من تقديم بديل حقيقى للتفاعلات الرسمية العربية ، وإن لم يكن فهل يمكنها على الأقل أن تقدم ضمانة ضد المزيد من تدهور العلاقات بين النظم العربية الحاكمة وأن تجسد بالتالى ولو على نحو معنوى ورمزى تلك الدلالات الغنية التى مثلتها الفكرة القومية مع تطورها المستمر ؟ . والواقع اننا عكفنا على دراسة هذا الشق بدرجة معقولة من الامعان والتفصيل حتى أصبح أمامنا دراسة مطولة لم نملك إلا تلخيصها إلى اقصى حد ممكن فى هذا التقرير .

والنتيجة الرئيسية التى خرجنا بها مزدوجة ، فمن ناحية ، يمكن التأكيد على أن التفاعلات الشعبية العربية سواء من حيث بعدها التنظيمى أو من حيث درجة استقلاليتها الحقيقية عن المواقف الرسمية المتعارضة للنظم العربية السائدة أو من حيث نضجها الفكرى والسياسى ما زالت عند مرحلة مبكرة من النمو ، وانها لا تقدم بأى حال بديلا حقيقيا ولا حتى ضمانة جادة ضد تدهور العلاقات الرسمية العربية . ومع ذلك فإن هذه التفاعلات الشعبية ببعديها التنظيمى والفكرى قد أدت وظائف جوهرية يمكنها على نحو غير مباشر أن تؤثر على تكييف مجرى تطور النظام العربى فى مجمله . وأهم هذه الوظائف على الاطلاق هى المساهمة فى تشكيل مزاج وذهنية نخبة نشطة من العناصر الفاعلة فى المجالات السياسية والثقافية والنقابية ، وهى مساهمة لا شك قد تقود إلى تخمير محاور للاجماع الفكرى حول قضايا ومهمات المستقبل العربى . وتعمل هذه النخبة على مستوى الأقطار بصورة أكثر فعالية منها على المستوى القومى وذلك باعتبارها على الأقل جماعات ضغط (أو لوبى) عروبية على مستوى هذه الأقطار .

أما الشق الأول : أى التفاعلات الرسمية العربية فهو ينطوى على خريطة أكثر تعقيدا وعلى زخم من التطورات والأحداث قد لا يمكن الاحاطة بكافة مدلولاتها إلا عند مستوى مرتفع من التجريد . ولا شك أن أى تقرير من هذا النوع يواجه مأزق زاوية ومستوى المعالجة . أى أن السؤال هنا هو كيفية استيعاب مدلول التطورات والأحداث التى حفل بها عام ١٩٨٦ بحيث لا يصبح التقرير سردا مبسطا لهذه الأحداث ودون أن يقع فى الوقت ذاته فى مشكلة التجريد الأكاديمى . والواقع أنه لا يوجد حل وحيد أو ثابت لهذه المشكلة . ففى العام الماضى عالج هذا الجزء من التقرير تطورات السياسة العربية من خلال بعدين : تحولات عملية بناء الاجماع حول القضايا العربية الرئيسية ، ونمط توزيع موارد القوة وبالتالى هيكل وعلاقات القوة السائدة فى النظام العربى . أما فى تقرير هذا العام فقد تناولنا نفس التطورات من خلال مقترب آخر له زاويتان للرؤية . الزاوية الأولى تتمثل فى نمط العلاقات بين الدول العربية وبالتالى نمط النظام الاقليمى ككل . وقد ميزنا بالتالى بين أربعة أنماط من العلاقات والنظم الاقليمية وهى نمط القيادة ونمط المشاركة ونمط المساومة ونمط التهديد . ومعايير التميز هى درجة توافق المصالح بين الدول ودرجة الفوارق فى القوة بينها . والمقولة الأساسية التى خرج بها هذا التقرير هى أن النظام العربى قد عرف حتى الآن ثلاث مراحل متتابعة بدأت بنظام قيادة قبل ١٩٦٧ وإنهار إلى نظام مشاركة فى الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٩/٧٧ ، ثم انهار أكثر إلى نظام مساومة منذ ١٩٧٩ حتى اللحظة الراهنة . ومع ذلك فإن الدلالة الرئيسية لأحداث عام ١٩٨٦ هى أن ثمة ضغوطا كبيرة فى اتجاه المزيد من انهيار النظام العربى إلى علاقات تهديد متبادل . وقد احتوى التقرير على تفاصيل هذه الضغوط ، وجوهرها هو تراكم وتزامن الضغوط الداخلية والخارجية التى أدت إلى تخلق ذهنية أمن محاصر لدى القيادات العربية فى أقطار عربية رئيسية جعلها تستجيب بدرجة من العنف لمواقف جيرانها العربيات بأكثر مما يبرره المدى الحقيقى لهذه الضغوط . والزاوية

الثانية لمعالجة نفس التطورات السياسية العربية هى دراسة نمط السياسات العربية للأقطار العربية الرئيسية . وقد ميز التقرير نظريا بين أربعة أنماط من السياسات الاقليمية للأقطار تبعا لدرجة الالتزام الذى تعكسه هذه السياسات بالقضايا والمصالح ذات الاتساع الاقليمى ، ودرجة الحاجة للتوصل إلى حلول وسط . وهذه الأنماط هى سياسات التكتيل ، وسياسات التصادم ، وسياسات الوساطة ، والسياسات الانسحابية . ومن هذا المنظور ، يمكن الكشف عن جوانب معينة من ضعف النظام العربى . الجانب الأول يتمثل فى الغلبة الواضحة لسياسات التصادم وللسياسات الانسحابية . فحيثما يكون ثمة التزام مرتفع بالقضايا والمصالح ذات الاتساع الاقليمى وخاصة القضية المركزية المتمثلة فى التوصل إلى حل عادل للمسألة الفلسطينية لا نجد أدنى استعداد لقبول الحلول الوسط ، ومن ناحية أخرى هناك عدد كبير من الدول العربية ليس لديه التزام مرتفع بالمصالح والقضايا العروبية ، ولكنه لا يميل للحلول الوسط ، وبالتالى فانه يقوم فعليا بالانسحاب من التفاعلات العربية . أما جانب الضعف الثانى فى تكوين النظام العربى فيتمثل فى ضعف أداء وظيفة الوساطة فى هذا النظام بالرغم من وجود عدد من الدول المؤهلة للقيام بهذا الدور بحكم ميلها للحلول الوسط . وهكذا أصبحت السياسات التصادمية أو تكاد تنفرد بساحة التفاعلات الرسمية العربية . وليس من الضرورى أن تنطوى هذه السياسات على درجة عالية من العنف ، ولكن واقع الحال هو أن عام ١٩٨٦ قد شهد مستوى مرتفعا للغاية من العنف الموجه لداخل المجتمع وللدول العربية الأخرى من جانب عدد معين من القيادات القطرية . ويمكن فى هذا المجال التأكيد على أن سوريا وليبيا تتحملان مسئولية كبيرة لا فقط فى توليد حجم كبير من العنف فى النظام العربى وانما أيضا فى الحركة نحو المزيد من تدهور النظام إلى علاقات التهديد المتبادل . وفى المقابل ، فإن الجزء الأكبر من التفاعلات الرسمية العربية قد ارتبط فى الجوهر أو بصورة عارضة بردود فعل سلبية نحو السياسات التصادمية لهاتين الدولتين . ومن هذا يتضح أن فشل السياسة العربية لسوريا وليبيا يكتسب خطورة كبيرة نتيجة التصاعد الهائل للتهديدات الخارجية الموجهة ضدهما ، وضد القضايا والمصالح العربية عموما . أى أنه فى الوقت الذى كان يجب فيه على سوريا وليبيا أن تكتلا القوى العربية الرسمية والشعبية لمواجهة مخاطر وتحديات أكبر ، فانهما على النقيض قد بددا عن عمد كافة الفرص الحقيقية المتاحة لهذا التكتيل . وهو الأمر الذى يفتح الباب على مصراعيه أمام احتمالات تبديل التحالفات العربية بصورة تؤدى إلى فرض عزلة تامة على سوريا وليبيا فى الوقت الذى تتزايد فيه مشاكلهما الداخلية والخارجية .

ويعالج القسم الثانى مؤسسات النظام العربى . ومن بين هذه المؤسسات اقتصر التقرير على تناول ومتابعة عمل جامعة الدول العربية بأجهزتها المختلفة ، وركز بصورة خاصة على دورات الانعقاد العادية والطارئة لمجلس الجامعة ، وعلى دراسة تجربة لجنة تنقية الأجواء العربية التى شكلت وفقا لقرارات مؤتمر القمة الأخير . وفى هذا القسم يدرس أداء الجامعة فى سياق التحولات الهامة فى تكوين النظام العربى مثل تغير الأولويات العربية ، وتقلص الاهتمام بمجرى الصراع العربى ـ الاسرائيلى والميل الشائع للانسحاب من المشاركة فى هموم الواقع العربى من قبل دول عديدة ، وسيولة التحالفات وحركيتها المستمرة وهبوط أهمية الاعتبارات الايديولوجية فى مقابل ارتفاع أهمية الاعتبارات العملية ـ التكتيكية فى تكوين هذه التحالفات ... الخ . وبذلك يمكننا فهم ـ وليس تبرير ـ فشل دورات الانعقاد الطارئة والعادية لمجلس الجامعة . كما أن سياق التحولات فى تكوين النظام العربى يفسر أيضا ـ إلى حد كبير ـ نتائج تجربة لجنة تنقية الأجواء العربية . ويقارن هذا الجزء بين عوامل نجاح الوساطة فى حالات معينة (مثل المصالحة الأردنية ـ السورية) وفشلها فى حالات أخرى (وخاصة فى اجراء المصالحة بين سوريا والعراق) .

ويدرس القسم الثالث التجمعات الاقليمية الفرعية ، وتحديدا مجلس التعاون الخليجى والتكامل المصرى ـ السودانى . ويتسم أسلوب التناول هنا بالتركيز على متابعة التطور مرورا بقمة المجلس الأخيرة فى أبو ظبى وذلك من خلال موضوعات خمسة وهى الحرب العراقية ـ الايرانية وقضايا الدفاع المشترك والتكامل الاقتصادى وتنمية هيكل أساسى مشترك فى مجال الثقافة والاعلام وأخيرا الحل السلمى للنزاعات بين دول المجلس وخاصة قطر والبحرين . وفى هذا المجال لم ينتهج التقرير أسلوب التقييم ولكنه اشار ضمنا إلى العوامل التى قادت المجلس إلى تسجيل نجاحات فى قضايا معينة . وفى المقابل فإن دراسة التكامل المصرى

السودانى غلب عليها جانب التقييم بالرغم من الاهتمام أيضا بجانب المتابعة ، وذلك لسبب واضح وهو الأزمة التى تعرضت لها تجربة التكامل المصرى ـ السودانى . وفى هذا الصدد يشير التقرير إلى أن المعضلة الأساسية لتجربة التكامل تتمثل فى التعارض بين التقييم السلبى لتجربة التكامل فى ظل حكم نميرى من جانب القوى السياسية التى شاركت فى الثورة السودانية من ناحية ، وحتمية هذا التكامل وضرورته بالنسبة للسودان ومصر على السواء . ففى ظل العلاقة الخاصة بين النظامين المصرى والسودانى (فى ظل نميرى) تراكمت خبرة سلبية ومشكلات عديدة فى العلاقات بين الدولتين لابد من حلها على نحو ايجابى . ويعرض التقرير لهذه المشكلات وللمسار المتعرج الذى اتخذته العلاقات المصرية ـ السودانية بعد ثورة ابريل ١٩٨٥ من هذا المنظور الايجابى .

القسم الرابع من هذا الجزء من التقرير هو أكثر اقسامه تفصيلا واستطرادا ويكاد يمكن اعتباره جوهر المساهمة التى نقدمها فى فهم دينامية الواقع العربى . وهو يتعرض لقوى التغيير والتحول التى تعترى هيكل ومضمون الدولة العربية المعاصرة . والتخطيط الأصلى لهذا القسم كان يضم دراسة عامة عن قوى التغيير والاتجاهات الأساسية التى اتخذها التحول فى شكل ومضمون الدولة العربية . وتستعين هذه الدراسة بالمعلومات المتاحة من غالبية الدول العربية . وكان هناك دراسة ثانية عن أربعة تجارب محددة للتحول وهى تجربة اليمن الجنوبى وتونس والكويت والمغرب . وأخيرا ثمة دراسة تفصيلية لحالة التحويل الثورى للدولة فى السودان . على أننا فى النهاية اضطررنا آسفين لحذف البند الثانى أى تغطية الحالات الأربعة والتى يقدم كل منها نموذجا مستقلا للاستجابة لعوامل وضغوط التغيير وذلك بسبب قيود المساحة . وفى الدراسة العامة لاتجاهات التغيير فى شكل ومضمون الدولة العربية المعاصرة ثمة افتراض مبدئى وهو أن الدولة العربية أصبحت بؤرة لتغييرات هامة ليست كلها ظاهرة للعيان . وبالتالى يحتاج الأمر إلى تحليل أكثر عمقا للقوى الضاغطة من أجل التغيير وأنماط الاستجابة المتعددة لهذه الضغوط . ومن أجل الكشف عن هذه العوامل المتعارضة ميزت الدراسة من حيث الشكل بين نمط الدول التعددية ونمط الدولة الواحدية . ويقصد بهذا التعبير الأخير شكل للسلطة السياسية يسعى لدمج المجتمع وهياكل السلطة فى كيان واحد ، وفرض التجانس الكامل على هياكل الدولة ذاتها وفقا لرؤية وتوجه (عادة أيديولوجية) لا تقبل التحدى أو تعدد المشاركة ـ لطبيعة المجتمع والدولة ووظائفهما ومسارهما المقبل . ويترتب على ذلك نزعة قوية لعدم التسامح مع الحقوق والحريات المدنية والسياسية الأساسية التى قد تفضى إلى التعدد المنظم لمراكز التأثير والتوجيه العام . وحيث أن غالبية الدول العربية هى من هذا النمط الواحدى فقد كان لابد من التمييز بينها . وتقترح الدراسة تمييزا بين ما تسميه الدولة الادارية ، والدولة الرسالية (التى قد تأخذ أما شكلا أصوليا تقليديا أو شكلا تبشيريا بالمستقبل) وأخيرا الدولة السلطوية . وتفصل الدراسة معايير هذا التمييز . وهذه الأنماط تنصرف إلى شكل الدولة لا مضمونها ، وبالتالى أقدمت الدراسة أيضا على التمييز بين أنماط الدول العربية تبعا لمضمون السياسات التى اتبعتها تقليديا . وهنا فإن ثنائية الدول المحافظة فى مقابل الدول الراديكالية ليست دقيقة ، ولكنها قد تفى بالغرض .

وفى هذا الصدد تقدم الدراسة مقولتين رئيسيتين كالتالى :

(أ) إن هناك نزعة قوية نحو تحول الدولة العربية المعاصرة سواء من النمط الرسالى أو النمط السلطوى إلى نمط الدولة الادارية ، وإن هذه النزعة تنطوى على اتجاه نحو لا مركزه السلطة داخل هياكل الدولة وتقليص سلطة الملك أو الرئيس لصالح نمط لاتخاذ القرارات يرتهن بتفاعل صراعى معقد بين عدد من مؤسسات الحكم . وهذه نتيجة تتناقض بقوة على الانطباع العام الذى يلخصه التعبير الشائع بأن الدول العربية ليست غير قبائل باعلام . على أن هذا الانطباع لا يجب أن يختلط بفكرة أن هناك نزعة هيكلية للتحول إلى نمط الدولة التعددية ، بالرغم من وجود سمة فى شكل الدولة من النمط الادارى وهى الانفتاح الأكبر على التعددية المحكومة .

(ب) إن هناك نزعة قوية للتحول على المدى المتوسط من نمط السياسات والتوجهات الاستراتيجية الراديكالية إلى نمط السياسات والتوجهات الراديكالية المحافظة ، مع تشوش التمييز نفسه بين المحافظة والراديكالية فى الوطن العربى نتيجة عملية مقاربة مؤسسيه دائمة .

مثل هذه الاتجاهات العامة للتغيير فى شكل ومضمون الدولة العربية تعكس قوة عوامل الضغط نحو التحول . وقد ميزت الدراسة بين الضغوط الداخلية والضغوط الخارجية . وتعتبر الدراسة أن أكثر عوامل الضغط الخارجية فعالية : مجرى الصراع العربى الاسرائيلى وهزيمة مشروع التحرر العربى هزيمة مؤقتة ولكن مريرة والانعكاسات المتعددة والمشوهة غالبا للحرب العراقية الايرانية . كما أن التحولات فى النظام الاقتصادى الدولى وفى موازين القوى العالمية تعكس نفسها أيضا بقوة على الواقع السياسى العربى . غير أن التقرير لم يتناول هذا العامل الأخير بصورة مباشرة . أما الضغوط الداخلية فيتناولها التقرير فى مجالات محددة وبصفة خاصة مجال التحولات الاقتصادية الليبرالية التى أسرعت وفاقمت من واقع التمايز الاجتماعى الداخلى فى غالبية المجتمعات العربية ، الأمر الذى أسفر عن وجود قاعدة اجتماعية خصبة للتعددية السياسية . وهناك مجال آخر للضغوط الداخلية يتناوله التقرير بقدر من التفصيل وهو التصاعد السريع لحركات الاعتراض الجماهيرى والسياسى وخاصة حركات الاعتراض المنطلقة من التفسيرات السياسية المتطرفة للاسلام .

وتنطلق دراسة الحالة الخاصة لبناء الديموقراطية فى السودان من الاعتبارات العامة التى أشرنا إليها آنفا . على أن تركيز الدراسة هو على تلك الاعتبارات التى تعكس خصوصية المجتمع السياسى فى السودان والتناقضات التى أفضت إلى سقوط نظام نميرى فى ١٩٨٥ والتى لا يزال من مهام النظام الديموقراطى فى السودان أن يقدم لها حلا مستقرا . ويعتبر التقرير أن نجاح عملية ادارة بناء الديموقراطية فى السودان يتوقف على ثلاث مهام أساسية وهى حل الأزمة الاقتصادية المستفحلة ، وتقديم اطار مقبول ومناسب للتفاوض حول انهاء التمرد المسلح فى الجنوب كخطوة أولى نحو حل أزمة التكامل القومى ، وأخيرا مهمة تكوين تكتل سلطة مهيمن وقادر على فرض استقرار قواعد الديموقراطية . ويتعرض التقرير بالوصف والتحليل للتشكيلات السياسية الرئيسية فى السياسة السودانية وهى الجبهة الاسلامية القومية ، وحزب الأمة ، والحزب الاتحادى الديموقراطى ، والحزب الشيوعى السودانى ، ومجموعة أحزاب الأقليات الثقافية . ويستهدف هذا التحليل تقدير احتمالات النجاح فى تكوين تكتل سلطة مهيمن من بين هذه التشكيلات استرشادا بنتائج الانتخابات العامة التى أجريت عام ١٩٨٦ .

والقسم الخامس يتناول مسألة الفلسطينيين كمسألة لها أهميتها واستقلالها النوعى النسبى فى السياسة العربية . وهذا القسم له شقان . يدرس الشق الأول العرب داخل الأراضى العربية المحتلة وبالتحديد الضفة وقطاع غزة من حيث سياسات الاستيعاب والقمع الاسرائيلية ، ومن حيث تطور الكفاح الوطنى للشعب الفلسطينى ضد الاحتلال . ويعرض هذا الشق للتطورات التى شهدها عام ١٩٨٦ على جانبى معادلة الموقف الاستعمارى : أى السياسات الاسرائيلية ، ورد الفعل الوطنى الفلسطينى . أما الشق الثانى فيركز على منظمة التحرير الفلسطينية . وقد رأينا أن نتناول هذا العام تحت هذا العنوان موضوعين رئيسيين وهما تطورات المصالحة الوطنية بين مختلف التشكيلات السياسية الفلسطينية ، والعلاقات المتغيرة بين منظمة التحرير والدول العربية . ويلاحظ التقرير أن الحركة نحو المصالحة قد أحرزت عام ١٩٨٦ قدرا من النجاح . ولكن هذا النجاح يعود إلى الانصهار الكفاحى على أرض المخيمات الفلسطينية التى تعرضت طوال العام للمطارق الوحشية لسوريا ومنظمة أمل أكثر مما يعود إلى جهود الوساطة التى بذلتها أطراف عربية (الجزائر واليمن الديموقراطى) ودولية (الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا ... الخ) . وبذلك يستمر التناقض فى حركة المصالحة بين التنسيق فى ساحة المعارك وفى المستويات الدنيا للعمل العسكرى من ناحية ، واستمرار الفجوة التنظيمية وفى البرامج السياسية على المستويات الفوقية . ويعتبر التقرير أن النجاح فى حل هذا التناقض والتقدم المتواصل فى اتجاه مصالحة وطنية مرتكز أساسى لنجاح الوطنية الفلسطينية فى التعامل بفعالية مع النظم العربية .

وأخيرا فإن القسم السادس من الجزء العربى من التقرير خصص لدراسة التحولات الاقتصادية فى الوطن العربى وخاصة أثر هبوط أسعار البترول على التنمية والعلاقات الاقتصادية العربية . ولهذا القسم أيضا شقان : الأول يقدم تشخيصا عاما لانعكاسات هبوط أسعار النفط على الجوانب المختلفة للاقتصاديات العربية على نحو اجمالى . وبالتحديد فان التركيز هنا على المفهوم الاستراتيجى للتنمية الاقتصادية ودور قاعدة الانتاج السلعى : الصناعى والزراعى فيها ، وعلى الانعكاسات المباشرة على الموازنات العربية وعلى

السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة فى الدول العربية فى بداية حقبة النفط الرخيص . ويلاحظ أن التقرير لا يشترك مع الانطباع العام السائد فى الدول العربية فى القلق حول التدفقات المالية بحد ذاتها بقدر ما يحذر بشدة من الأزمة المتفاقمة فى مجال الانتاج السلعى وبصفة خاصة ازمة الزراعة العربية . اما الشق الثانى فيتناول تأثير هبوط أسعار البترول على العلاقات الاقتصادية العربية وتحديدا على العلاقات بين الدول العربية الغنية من ناحية والفقيرة من ناحية أخرى .

وهناك ثلاثة جوانب رئيسية لهذه العلاقات وهى تحويلات العمالة العربية المهاجرة ، والمساعدات المالية الثنائية والتجارة البينية العربية . وفى جميع هذه الجوانب ليس ثمة من شك أن الميل الانكماشى الذى بدأ مع هبوط أسعار صادرات البترول العربى وخاصة فى عام ١٩٨٦ سوف ينعكس سلبا على العلاقات الاقتصادية العربية وذلك بامتداد هذا الميل الانكماشى إلى اقتصاديات الدول الفقيرة أيضا . ومع ذلك فإن التقرير لا يرى أن هذه النتيجة كانت محتمة فى جميع الظروف وانما هى ترتهن إلى حد كبير بغياب التنسيق بين السياسات الاقتصادية بين الدول العربية ، وبضعف الاعتبارات التخطيطية والنوعية التى كان من شأنها أن تستثمر هذا الظرف الخاص لتعديل الهياكل الاقتصادية بصورة تحقق درجة كبيرة من الاستقلال الذاتى عن السوق الراسمالية العالمية ، ومن الاعتماد على الذات من خلال تكامل عربى حقيقى .

جمهورية مصر العربية

ينقسم الجزء الخاص بجمهورية مصر العربية إلى خمسة أقسام ، يورد القسم الأول منها ـ بإيجاز ـ أبرز الملامح العامة فى التطورات السياسية والاقتصادية ، وعلى الصعيد الخارجى عام ١٩٨٦ . ويتعلق القسم الثانى بالسياسة الداخلية ، والقسم الثالث بالأوضاع الاقتصادية ، والقسم الرابع بالسياسة الخارجية . أما القسم الخامس والأخير فيعالج قضايا الدفاع والقوة العسكرية .

يوضح القسم الأول حقيقة أن منتصف الثمانينات شهد مرور ما يقرب من عقد كامل على تبلور الملامح الأساسية للنظام السياسى الراهن فى مصر ، وعلى أوضاعه الاقتصادية ، وسياساته الخارجية ، مما يسمح لنا ـ الآن ـ بتقييم موضوعى لتلك النظم والسياسات . وبالنسبة لعام ١٩٨٦ على وجه الخصوص ، خيم الاحساس بوطأة الديون الخارجية على الحياة العامة فى مصر ، مما أثار التساؤلات حول مسئولية السياسات الاقتصادية المتبعة عن ذلك التراكم فى الديون وكذلك حول الوسائل التى يمكن بمقتضاها رفع الطاقة الانتاجية للاقتصاد المصرى . وبالرغم من الجهود الواسعة التى بذلت على الصعيد الاقتصادى ، فان المشكلات الأساسية للاقتصاد ما تزال قائمة . اما على الصعيد السياسى ، فقد شهد عام ١٩٨٦ ، تحديات خطيرة للتوجه الديمقراطى وللاستقرار السياسى ، كان أولها ـ وأبرزها ـ تمرد جنود الأمن المركزى . . ثم تلاها عدد من أعمال الاحتجاج والعنف ، وألقت هذه الوقائع الضوء على مخاطر التفاوت الاجتماعى ، وضعف قنوات التعبير لدى بعض القوى السياسية ، على التطور الديمقراطى . ومع ذلك فقد شهد العام نفسه اتجاه القوى السياسية المختلفة إلى مزيد من التمايز والتبلور مما يمكن أن يحمل تأثيرات إيجابية على تطور النظام الديمقراطى ـ التعددى مستقبلا .

أما على الصعيد الخارجى ، فقد أشار القسم الأول إلى حقيقة بروز بعض التطورات التى يمكن أن تنبىء عن تهديدات محتملة ـ ولو فى المدى البعيد ـ للأمن المصرى ، ولمصالح قومية مصرية ، وذلك فيما يتعلق ـ بوجه خاص ـ بتطورات الحرب العراقية ـ الايرانية ، واحتمالات حدوث تطورات إيجابية لصالح الطرف الايرانى . ومع ذلك ، فقد شهد العام نفسه تطورات إيجابية على الصعيد الافريقى والاسلامى بالنسبة لمصر ، كما سارت السياسة الخارجية المصرية نحو مزيد من التوازن فى علاقاتها مع القوتين العظميين .

أما القسم الثانى فيعالج ـ تحت عنوان « السياسة الداخلية » ـ أربعة موضوعات محددة ، وهى : سلطات الدولة ـ الأحزاب السياسية ـ جماعات المصالح ـ ثم القوى المحجوبة عن الشرعية .

يشمل الحديث عن سلطات الدولة كلا من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية . وتنقسم السلطة التنفيذية بدورها إلى رئيس الجمهورية ، ومجلس الوزراء وقد عرض التقرير لتشكيل رئاسة الجمهورية « كمؤسسة سياسية » تشمل مكتب رئيس الجمهورية ، والأمانة العامة لرئاسة الجمهورية ، فضلا عن الحرس الجمهورى ، كما عرض التقرير بإيجاز لنشاط رئيس

الجمهورية فى المجالين الداخلى والخارجى ، وارتكاز السياسة الداخلية للرئيس مبارك على تدعيم الديمقراطية ، واحترام سيادة القانون ودعم الاستقرار السياسى ، وكذلك ارتكاز السياسة الخارجية للرئيس على مبادىء تدعيم العلاقات المصرية ـ العربية ، واستعادة مكانة مصر على صعيد العالم الثالث ، وتأكيد حياد مصر بين القوى الكبرى .

أما بالنسبة للسلطة التشريعية ، والتى تنحصر فى « مجلس الشعب » ، فقد ناقش التقرير بإيجاز نشاطه خلال عام ١٩٨٦ خاصة فى ميدانى الرقابة على السلطة التنفيذية ، وإصدار اللوائح والقوانين ، وأهم السمات التى اتسمت بها الدورة السابقة للمجلس . كما أشار التقرير إلى الدور الذى لعبه مجلس الشورى عام ١٩٨٦ كمنبر لمناقشة كثير من القضايا العامة .

واعتبر التقرير عام ١٩٨٦ أيضا عاما حاسما على طريق تأكيد استقلال السلطة القضائية ، وذلك بانعقاد المؤتمر الأول للعدالة الذى دعا إليه نادى القضاة ، كما نوه التقرير بالدور البارز الذى اضطلع به القضاء فى حسم كثير من القضايا ذات الطابع السياسى الواضح .

وقد كان عام ١٩٨٦ أيضا العام الذى شهد مرور عشر سنوات على الاعلان عن قيام الأحزاب السياسية فى مصر ، وفى حين لم يشهد ذلك العام تطورات حاسمة بالنسبة لتلك الأحزاب ، إلا أنه بلا شك حمل إرهاصات بتغيرات يمكن أن تكون هامة بالنسبة لها فى المستقبل المنظور . وبشكل عام ، لم تشهد الأحزاب تطورات هامة على طريق تبلورها « كمؤسسات » سياسية ، وهو الأمر الذى حاول التقرير قياسه من خلال أربعة معايير محددة ، وهى : قدرة الحزب على التكيف فى مواجهة الظروف المتغيرة التى يمر بها ، ودرجة التشعب والتعدد التنظيمى للحزب ، ومدى الاستقلالية التى يتمتع بها الحزب فى مواجهة المؤسسات السياسية والاجتماعية الأخرى ، ثم درجة تماسك الحزب خاصة فى اللحظات الصعبة التى يمر بها . كذلك يتابع التقرير نشاط الأحزاب المصرية عام ١٩٨٦ من خلال ثلاث قنوات وهى مجلس الشعب ، والنشاط الجماهيرى ، ثم الصحافة الحزبية . وأخيرا ، يتابع التقرير قيام الأحزاب بوظائفها المتصورة منها فى النظام السياسى وخاصة فيما يتعلق بإدارة الصراع السياسى فى المجتمع ، وإفراز الكوادر السياسية ، وتمثيل مصالح القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة ، وبشكل عام يمكن القول أن عام ١٩٨٦ مهد الطريق لمزيد من التبلور والتمايز للقوى السياسية المختلفة فى مصر ، سواء تلك الموجودة فى الأحزاب أو الموجودة خارجها ، وهو ما يحمل آثاره الايجابية على المدى الطويل .

وفى إطار الحديث عن « جماعات المصالح » يذكر التقرير أن عام ١٩٨٦ كان عاما هاما فى تطور هذه الجماعات من زاوية بروز قدر أكبر من الفاعلية لها ، وحدوث تطورات هامة فى علاقاتها بالحكومة أو ببعضها البعض ، أو بالأحزاب السياسية . وفى هذا السياق غطى التقرير نشاطات كل من جماعات رجال الأعمال ، والغرف التجارية ، ونقابات العمال ، والنقابات المهنية ، ثم نوادى أعضاء هيئات التدريس بالجامعات . وخلص التقرير إلى حقيقة أن التطور الذى تمر به تلك الجماعات ، والحيوية التى أخذت تتسم بها إنما تحمل تطورات إيجابية ترتبط بالمناخ الديمقراطى ـ من ناحية ، وترتبط من ناحية أخرى ـ بدرجة عالية من الوعى بالمصالح والانتماءات .

أما القوى المحجوبة عن الشرعية التى يدرسها التقرير هذا العام ـ والتى يقصد بها تلك القوى الموجودة فعليا فى الساحة السياسية ، والتى لا يسمح لها القانون بتشكيل تنظيماتها المستقلة ، وعلى وجه التحديد أحزابها السياسية ، فتشمل كلا من : جماعات الاسلام السياسى ، والناصريين . وفى حين يتابع التقرير التجمعات الناصرية المختلفة وجهودها لبناء حزب خاص بها ، فإن جماعات الاسلام السياسى تشمل الأخوان المسلمين ، فضلا عن التجمعات الاسلامية ـ السياسية المتعددة التى شهدت الساحة السياسية مولدها منذ أوائل السبعينات ، وتحمل ـ بلا شك ـ تأثيرا هاما على مستقبل النظام السياسى فى مصر .

أما القسم الثالث فهو الخاص بالأوضاع الاقتصادية ، وقد كانت مشكلة نقص الموارد المالية الخارجية أهم مشكلات الاقتصاد المصرى فى عام ١٩٨٦ . وارتبط هذا بنقص أسعار وعائدات البترول ، وما صاحبه من نقص لتحويلات العاملين المصريين فى الخارج ، فضلا عن ضعف المتحصلات الأخرى من النقد الأجنبى . ولقد انعكس نقص المتحصلات الخارجية ، متضافرا مع قصور تعبئة المدخرات المحلية ، فى العديد من الظواهر الانكماشية . وبوجه خاص فإن انخفاض الاستثمار القومى ، وتراجع معدلات التنفيذ للخطة الخمسية الجارية فى أعوامها الأخيرة ، كان أهم هذه الظواهر . واشتد المغزى السلبى لهذا كله ، إذ انعكس بالأساس على قطاعات

الانتاج السلعى ، حيث لم تتحقق معدلات النمو المستهدفة لها مع قرب نهاية الخطة الجارية .

وانطلاقا من الأهمية الاستثنائية لمشكلة تمويل التنمية الاقتصادية ، وتحديدا بتنمية القطاعات الانتاجية ، فإن التقرير يتناول أهم التطورات الاقتصادية فى مصر خلال عام ١٩٨٦ من هذا المنظور وتشمل متابعة هذه التطورات تحليل نتائج الخطة الخمسية الجارية وعجز موازنة الدولة وعجز ميزان المدفوعات ، ودور الجهاز المصرفى . وفى معالجة التطورات فى السياسة الاقتصادية يتناول التقرير دور القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص والتطورات فى العلاقات الاقتصادية الخارجية .

ويولى التقرير اهتماما بتقييم أثر اتجاهات الاصلاح الاقتصادى وترشيد الأداء الاقتصادى على مجمل التطورات فى الأوضاع الانتاجية والمالية والتنظيمية للاقتصاد القومى خلال عام ١٩٨٦ مقارنة بالأعوام السابقة له .

وفى هذا السياق يمكن الاشارة إلى عدد من الملاحظات التى تتعلق باتجاهات الاصلاح الاقتصادى والسياسة الاقتصادية ، والتى عولجت نتائجها الفعلية فى متن التقرير :

أولا : أن تصحيح الخلل الرئيسى فى هيكل الاقتصاد القومى بدا أهم ما أكدته الوثائق الرسمية فى عام ١٩٨٦ بشأن اتجاهات الاصلاح الاقتصادى حيث تم التأكيد على ضرورة رفع معدلات نمو قطاعات الانتاج . ونلاحظ أن خطاب الرئيس مبارك بتكليف وزارة الدكتور عاطف صدقى جعل هذه القضية فى قائمة الأولويات التى ينبغى أن تضعها السياسة الاقتصادية نصب أعينها . أضف إلى هذا ، أن الخطة الخمسية الجارية التى بدأت آخر سنواتها فى عام ١٩٨٦ ، قد تميزت بالمقارنة مع الخطط السابقة ، ليس فقط بأنها انتقلت بالفعل من مجال الوثائق إلى مجال التنفيذ ، وإنما ايضا ـ وربما هذا هو الأهم ـ بإعلانها خطورة الضعف المضطرد الذى اعترى الصناعة والزراعة ، أى أهم القطاعات السلعية ، مقارنة بالقطاعات غير الانتاجية وشبه الانتاجية .

ثانيا : إن الاصلاح المالى والنقدى أخذ اتجاهات ثلاثة فى عام ١٩٨٦ ، استهدفت مواجهة العجز فى موازنة الدولة وميزان المدفوعات والنقد الأجنبى . واتجهت محاولات الاصلاح إلى الحد من التمويل التضخمى ، ومواجهة نقص التمويل الخارجى ورفع كفاءة التمويل المصرفى . ويؤكد التقرير هنا منذ البداية ، أن قصور الانتاج قد فاقم مشكلة التمويل . والعكس صحيح . بيد أن الحلقة الرئيسية لتجاوز هذه المشكلات ، تتمثل فى ضرورة تعبئة الفائض الاقتصادى القومى ، أو الموارد المالية التى تزيد عن حاجة الاستهلاك الضرورى ـ الانتاجى وغير الانتاجى ، الخاص والعام ـ وتوجيه هذه الموارد صوب هدف مضاعفة الاستثمار الانتاجى . وهنا بدا منطقيا أن يتناول التقرير بالتحليل ثلاثة اتجاهات فرعية للاصلاح المالى/ النقدى ، هى اتجاهات : علاج عجز موازنة الدولة ، والحد من عجز ميزان المدفوعات ، وترشيد الدور التمويلى للجهاز المصرفى .

ومن منظور الاستجابة لمتطلبات التنمية يناقش التقرير ، من ناحية أولى ، أثر اتجاهات الاصلاح على النهوض بأعباء الاستثمار العام ، ومن ناحية ثانية ، أثر اتجاهات الاصلاح على زيادة القدرة على استيراد سلع الاستثمار الانتاجى .

ثم يناقش التقرير ثالثا أثر اتجاهات الاصلاح على زيادة التمويل المصرفى للتنمية .

ثالثا : إن السياسة الاقتصادية ، من منظور ركائز التنمية الاقتصادية القومية ، واتجاهات العلاقات الاقتصادية الخارجية ، قد شهدت تغيرات هامة فى عام ١٩٨٦ . ونقصد بشكل خاص دعم الدور الجديد للقطاع العام ، وترشيد وتشجيع نشاط القطاع الخاص ، فضلا عن بدء تطورات هامة بما فيها تنويع العلاقات الاقتصادية الخارجية .

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية المصرية ، التى يتناولها القسم الرابع .

تدل أحداث عام ١٩٨٦ على أن الدبلوماسية المصرية حاولت أن تمد نشاطها لأكثر من اتجاه دولى وإقليمى ، وأن ذلك الجهد ارتبط بالأهداف الثلاثة المعلنة للدبلوماسية المصرية وهى الاستقرار والسلام والتنمية ، وقد أثمر هذا النشاط فى بعض نواحيه ، وبرزت المشكلات فى نواح أخرى .

وقد اتسم عام ١٩٨٦ بقدر ملحوظ من الحيوية فى علاقات مصر مع مجمل العالم العربى ، وجاءت الدلائل على ذلك كثيرة مثل تبادل الرسائل بين الرئيس مبارك وعدد من القادة العرب ، واستقبال القاهرة لعدد من المسئولين العرب فى فترات عديدة من السنة ، وتناولت مباحثاتهم مع نظرائهم المصريين كيفية تطوير العلاقات المصرية مع هذا البلد العربى أو ذاك فى المجالات المختلفة ، كذلك فإن عددا من الدول العربية ـ خاصة

الخليجية ـ استقبل مسئولين مصريين ، كما اقيمت فى مصر دورات عربية رياضية . وقد وصلت مثل هذه التفاعلات المصرية ـ العربية الايجابية إلى ذروتها فى الشهور الثلاث الأخيرة من العام ، وخلالها أكدت مصر حرصها على أمن الدول الخليجية التى تواجه تحديات ومخاطر توسيع رقعة الحرب العراقية الايرانية وشمولها لعدد من الدول الخليجية الصغيرة .

وعلى صعيد العلاقات مع القوتين العظميين ، وعلى الرغم من العلاقات الخاصة التى تجمع بين مصر والولايات المتحدة ، فقد تضمن عام ١٩٨٦ بعض التوتر بينهما فى أكثر من موقف ، وخلال هذا العام استقبلت واشنطن المشير عبد الحليم أبو غزالة مرتين ، وكذلك الوفد الاقتصادى المصرى ، واحتلت المطالب المصرية بخفض فوائد الديون العسكرية المستحقة عليها الحيز الأكبر فى كل هذه اللقاءات .

من ناحية أخرى ، شهد عام ١٩٨٦ نشاطا ملحوظا فى العلاقات المصرية السوفيتية ، وقد وضح حرص البلدين على إعادة الدفء إلى علاقاتهما المشتركة وذلك من منطلق أن هناك مصالح متبادلة تجمع بينهما سياسيا واستراتيجيا ، وهو ما أكده وفد مجلس السوفيت الأعلى الذى زار مصر فى منتصف مارس ١٩٨٦ . وقد جرت خلال هذا العام عدة مباحثات اقتصادية استهدفت الوصول إلى اتفاقيات تجارية طويلة الأجل ، والعمل على زيادة حجم التبادل التجارى ، وزيادة الصادرات المصرية إلى الاتحاد السوفيتى .

أما بالنسبة للعلاقات المصرية الاسرائيلية ، فقد انحصرت إلى حد كبير خلال عام ١٩٨٦ بالمباحثات التى دارت عبر جولات عديدة فى مصر وإسرائيل وتعلقت بتسوية مشكلة طابا ، وتركز الموقف المصرى على التمسك باللجوء إلى التحكيم فى حين حاول الجانب الاسرائيلى استغلال القضية وربطها بقضايا أخرى كالتطبيع والضغط على مصر للحصول على امتيازات فى أمور عديدة أخرى ، وقد أمكن فى سبتمبر التوصل إلى اتفاقية التحكيم التى جعلتها مصر شرطا لازما قبل لقاء مبارك ـ بيريز الذى تم فى الاسكندرية بعد ساعات قليلة من التوصل إلى اتفاقية التحكيم .

وأخيرا ، جاءت أحداث عام ١٩٨٦ لتعبر عن تصاعد اهتمام مصر بدورها فى نطاق المنظمات الاقليمية والتجمعات الدولية التى تضمها والدول الأفريقية والآسيوية على نحو أعاد التأكيد على دورها الرائد فى العالم الثالث .

وعلى صعيد الدفاع والقوة العسكرية ، تميز عام ١٩٨٦ بالاعلان عن مهام القوات المسلحة المصرية ، وإثارة موضوع ترشيد الانفاق العسكرى على نطاق واسع ، واستخدام القوات المسلحة للتغلب على حوادث الشغب ، والاعلان عن سياسة استبدال الكيف بالكم فى مجال التسلح ، واستمرار إجراء المناورات المشتركة مع دول أخرى ، وتبلور إنشاء مدن عسكرية ـ كما تميز بحصول القوات المسلحة على معدات جديدة متطورة ، والتقدم خطوات فى مجال التصنيع الحربى ، مع استمرار تدريب القوات المسلحة ، وأدائها لمهامها لصالح باقى أجهزة الدولة ، إلا أنه برز انخفاض ملموس فى حجم المعلومات المتاحة سواء عن التدريب ، أو الخدمة المدنية .

وقد تميزت مهام القوات المسلحة بالتركيز على الدور الأفريقى والاهتمام بأمن منابع النيل والبحر الأحمر ، كما تأكدت فكرة الردع والقدرة على المحافظة على استقلال واستقرار الدولة .

وسعت القوات المسلحة إلى خفض الانفاق الدفاعى مع التركيز على استمرار توفير قوة مسلحة قوية فى مواجهة الدعوة إلى خفض الانفاق العسكرى . وقد حققت القوات المسلحة انخفاضا ملموسا فى إنفاقها العسكرى مع المحافظة على قدرة هذه القوات قدر الامكان .

كذلك حققت القوات المسلحة مهامها فى مواجهة حوادث الشغب فى فبراير ١٩٨٦ مما أحدث أثرا طيبا لدى نفوس المواطنين ومكن من عودتها بسرعة إلى تأدية مهامها الأصلية .

واستمرت القوات المسلحة فى التدريب بنفس المعدلات السابقة دون الاعلان عنها مما يصعب من إمكان الحكم على نتائجه ، كما استمرت فى تنفيذ مهام لصالح باقى أجهزة الدولة وبنفس الكفاءة المعهودة فى القوات المسلحة ، واستمرارا لنشاطها السابق فى هذا المجال .

■ ■

النظام الدولى والاقليمى

يمثل النظام الدولى والاقليمى البيئة الخارجية المحيطة بالنظام الاقليمى العربى ، والتى لعبت طوال تاريخه القريب والبعيد دورا كبيرا فى تشكيله سواء خلال فترة التاريخ الاستعمارى ، او تاريخ ما بعد استقلال الدول العربية . ولذا فان هذا الجزء من التقرير الاستراتيجى العربى يسعى إلى رصد وتلمس حركة هذا النظام خلال عام ١٩٨٦ حتى يمكن للمواطن وصانع القرار فى الوطن العربى ، أن يتعرف على الحدود الخارجية للحركة السياسية فى منطقتنا ، وخلال عام ١٩٨٦ فان كلا من النظام الدولى والاقليمى لم يكن مواتيا على الاطلاق لتطور ايجابى للوطن العربى . فقد سقطت القضايا العربية ـ وفى مقدمتها الصراع العربى الاسرائيلى والحرب العراقية الايرانية ـ من قاعة الاهتمام الدولى عامة والقوتين العظميين ـ الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ـ بصفة خاصة . وحدث انهيار ضخم فى أسعار النفط طوال العام وإن أخذت فى التحسن النسبى خلال الشهر الاخير منه . وبالاضافة الى إشتداد السياسة العدوانية لاسرائيل فى الاراضى العربية المحتلة ولبنان ، فان الحرب العراقية الايرانية حدثت فيها العديد من التطورات السلبية على الأمن القومى العربى ، فقد نجحت ايران فى إحراز عدد من المكاسب التكتيكية اهمها الاستيلاء على ميناء الفاو العراقى ، والحصول على أسلحة من الولايات المتحدة ، بالاضافة إلى ماحصلت عليه من مصادر أخرى ـ اهمها الصين ـ مما حسن نسبيا من موقفها فى المعدات تجاه العراق إضافة إلى تفوقها البشرى ، وهو الأمر الذى شجعها فى النهاية على القيام بهجوم كثيف فى مطلع العام الحالى ١٩٨٧ . وفى جنوب الوطن العربى ، فان مشكلة جنوب السودان قد استحكمت بتأثير من المساعدات الاثيوبية ـ والاسرائيلية ـ لحركة التمرد فى الجنوب مما وضع اثقالا كبرى على التجربة الديمقراطية الوليدة فى السودان . واخيرا ، فان الصراع الليبى ـ التشادى تفاقم خلال العام وأدى إلى مزيد من التورط الليبى فى ظل ظروف من إختلال فى توازن القوى فى غير صالح ليبيا . فمن جانب توحدت القوى الداخلية فى تشاد حول مناهضة النظام الليبى بما فيها القوى التى كانت متحالفة معه من قبل . ومن جانب آخر فقد عادت فرنسا ومعها الولايات المتحدة إلى ساحة تشاد .

وهكذا فان النظام الدولى والاقليمى شدد من ضغوطه على النظام الاقليمى العربى . وينصرف هذا الجزء من التقرير إلى فحص هذه الحقيقة ومتابعتها فينصرف القسم الأول الى وضع الشرق الأوسط فى السياسة العالمية ، بمعنى سياسة القوتين العظميين سياسيا وعسكريا . وقد استخدم تعبير الشرق الأوسط هنا ليس دلالة على النظام الأقليمى العربى ، وإنما لتوضيح المنظور التى تتحرك به كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تجاه المنطقة . اما القسم الثانى فيتعلق بعلاقة الاقتصاد العربى بالاقتصاد العالمى فى حقبة انهيار اسعار النفط وكيف ادى هذا الى استحكام تبعية العالم العربى للنظام الدولى الراسمالى المهيمن على العلاقات الاقتصادية الدولية . وأما القسم الثالث فيعالج الصراعات التى تشترك فيها دولة عربية او اكثر مع دول مجاورة فيتصل بالصراع العربى الاسرائيلى ، والصراع العراقى الايرانى ، والصراع الليبى التشادى . وفى القسم الرابع والاخير ، فان التقرير يطرح السياسات العسكرية لثلاث دول هامة للنظام الاقليمى العربى هى إيران وتركيا وأثيوبيا بحيث يمكن فهم الابعاد الاستراتيجية لوجود هذه الدول فى المحيط الأقليمى ، وموقع العالم العربى فى سياساتها العسكرية .

■ ■

القسم الأول

الشرق الأوسط فى السياسة العالمية

أولا ـ العلاقات السوفيتية ـ الامريكية

١ ـ مقدمة :

توصل التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ الى أن ذلك العام شهد تحسنا شكليا في العلاقات الامريكية ـ السوفيتية ، تمثل في استئناف مباحثات الحد من التسلح بين الطرفين والتي كانت قد توقفت في ديسمبر ١٩٨٣ ، وتخفيف حدة التوتر بينهما وزيادة التعاون بين البلدين في عدد من المجالات الجوهرية ، وتكثفت اللقاءات الرسمية وغير الرسمية بينهما ، والذى توجها لقاء رونالد ريجان رئيس الولايات المتحدة وميخائيل جورباتشيف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي في جنيف في ١٩ ، ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ . ولكن من الناحية الموضوعية فان العلاقات بين الطرفين ظلت تعكس نمط الحرب الباردة الجديدة (في شرح هذا المفهوم راجع التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥ ص ص ١٥ ـ ١٦) الذى ظل يتحكم في العلاقات بين الطرفين خلال الثمانينات . وقد ظهر ذلك من خلال استمرار سباق التسلح بينهما ، كما عجزا سويا عن التقدم في مباحثات الحد من التسلح واستمرت الاتهامات المتبادلة بينهما . وهكذا فان عام ١٩٨٥ شهد ميلاد قوى جديدة لدى الطرفين تسعى الى تجاوز مرحلة الحرب الباردة الجديدة ، ولكن هذه الاخيرة بما تمثله من تناقض سياسى واستراتيجي بين الطرفين ، كانت تحد من امكانيات هذا التجاوز ، وتوصل التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥ الى ان الطرفين سوف يحتاجان لبعض الوقت للاستقرار على نمط جديد للعلاقات والتفاعلات فيما بينهما .

ولقد عكس عام ١٩٨٦ هذه الحقيقة تماما ، وإن غلبت عليه كثافة التفاعلات الخاصة بالحرب الباردة أكثر من تلك التعاونية بين الطرفين . وقد جاء ذلك على عكس التوقعات التى سادت في بداية العام ، والتى استندت الى نتائج مؤتمر جنيف ، حيث كان متصورا أن هذا التحسن الشكلى بعد أكثر من عامين من التوتر الحاد بين البلدين ، يمكن أن يؤدى إلى تغيرات كيفية في اتجاه التحسن ، خاصة أن زعيميهما اتفقا على ضرورة تواتر اللقاء ، واتفقا مبدئيا على أن يكون اللقاء التالى بينهما في واشنطن خلال شهر يونيو ١٩٨٦ . ولكن ، ونتيجة استمرار فاعلية قوى الحرب الباردة الجديدة لدى الطرفين ، فانهما لم ينجحا في تحقيق ذلك ، بل والاكثر من ذلك أهمية أن درجة التوتر بينهما تصاعدت اذا ما قورنت بتلك الخاصة بعام ١٩٨٥ . وقد حدث هذا التوتر في الوقت الذى بدا فيه أن محادثات الحد من التسلح بينهما بدأت تحرز تقدما في عدد من النقاط الجوهرية ، وقد عاد ذلك بشكل رئيسى الى مجموعة من التنازلات أخذ الاتحاد السوفيتي يقدمها الواحدة تلو الاخرى . ونتيجة هذا التقدم النسبى ، ومحاولة احتواء التوتر المتصاعد بين الطرفين ، فقد اتفقا خلال شهر سبتمبر على عقد اجتماع تحضيرى لقادة البلدين في ريكيافيك عاصمة ايسلندا خلال يومى ١١ ، ١٢ أكتوبر ١٩٨٦ يكون مقدمة للقاء في واشنطن في عام ١٩٨٧ ، وقد اتفق على هدفين لهذا المؤتمر التحضيرى : **أولهما** وضع المبادىء العامة التى يمكن أن تسير عليها

المفاوضات الخاصة بالحد من التسلح فى الاسلحة الاستراتيجية بعيدة المدى ، وتلك المتوسطة المدى فى أوربا . وفى هذه الحالة الاخيرة فقد كان مطروحا التوصل ليس فقط الى مبادىء عامة ، وإنما فى النقاط الرئيسية لاتفاقية فى هذا الصدد . **وثانيهما** تحديد ميعاد الاجتماع المقبل بين الطرفين . وبعد اربع جلسات من المباحثات بين الزعيمين ـ كان الاخير منها ليس فى جدول الاعمال ـ فانهما انفضا دون أن يتوصلا الى تحقيق أى من هدف اللقاء . وكان السبب الرئيسى وراء هذا الاخفاق اصرار السوفيت على وضع حدود على مبادرة الدفاع الخاصة ـ المعروفة اعلاميا باسم برنامج حرب الكواكب ـ للرئيس الامريكى رونالد ريجان ، كمقابل للتنازلات السوفيتية فى المجالات الاخرى الخاصة بالحد من التسلح . وبالمقابل فان الجانب الامريكى أصر على ضرورة مواصلة هذا البرنامج فى كل مراحله عدا مرحلة التشغيل الفعلى . وهكذا فان العلاقات بين البلدين عادت سيرتها الاولى ، فقد تبادلا الاتهامات بالمسئولية عن عدم احراز المؤتمر للنتائج المطلوبة منه ، وعاد الاتفاق الى نقطة الحرب الباردة التى هيمنت على علاقاتهما طوال العام وكان شهرا سبتمبر واكتوبر بمثابة هدنة مؤقتة فيهما ، لم يفلحا فى استغلالها نتيجة التناقضات الجوهرية فيما بينهما . ولذلك فان هذا الجزء من التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦ سوف يسعى للتعرض الى ثلاث نقاط جوهرية : أولها ملامح الحرب الباردة خلال العام ، وثانيها التقارب فى محادثات الحد من التسلح من خلال قمة ريكيافيك وتحليل لأسباب اخفاقهما ، وثالثها مستقبل العلاقات السوفيتية الامريكية .

٢ ـ الحرب الباردة الجديدة ١٩٨٦ .

رغم جو التحسن النسبى ـ والشكلى ـ فى العلاقات السوفيتية ـ الامريكية خلال عام ١٩٨٥ والذى أدى إلى إجتماع القمة فى جنيف ، فان الفترة التى تلت الاجتماع لم ترتفع الى مستوى التوقعات التى أثارها . فخلال العام فان التناقضات والتوترات فى هذه العلاقات تفاقمت ، وعلى سبيل المثال :

أ ـ ثارت أزمة بين البلدين بسبب الهجوم الجوى الامريكى على ليبيا فى شهر ابريل ، وهى الازمة التى أدت إلى تبادل الاتهامات بين البلدين حيث أعتبر جوربا تشيف أن الهجوم يسعى لان يلقن العالم العربى درسا لاجباره على التخلى عن كفاحه من اجل تسوية عادلة للنزاع فى الشرق الأوسط ، إلا أنها (أى الولايات المتحدة) برهنت على افلاس سياستها . وقبل ذلك فان الولايات المتحدة حاولت وضع مسئولية غاراتها على عاتق الاتحاد السوفيتى ، حيث نوهت بان امداد السوفيتى لليبيا ـ رغم التحذير الامريكى ـ بصواريخ « سام ـ ٥ » قد شجع القذافى على مخاطر (منها تشجيع العمليات الارهابية) مما أجبر الولايات المتحدة على الرد . المهم أن هذه الازمة أدت الى الغاء اجتماع بين وزيرى خارجية البلدين ، كان مقررا عقده فى مايو لبحث امكانية عقد اجتماع للقمة بين البلدين تبعا لقرارات مؤتمر جنيف .

ب ـ تزامن مع التطورات السابقة حادث المفاعل النووى السوفيتى فى شيرنوبيل ، والذى أدى إلى توتر بين البلدين حيث تبادل الجانبان الاتهامات بخصوص الحادثة ، حيث حاول الجانب الامريكى الحصول على مكاسب سياسية من الحادث مستغلا عدم كشف الاتحاد السوفيتى لكافة الحقائق حول الحادث خاصة فى بداية الامر عن طريق التأكيد على سابق تحليلاتها بشأن الطبيعة الشمولية للاتحاد السوفيتى .

جـ ـ ومن القضايا الهامة التى تثور من وقت لاخر ، وتلوث العلاقات بين الطرفين قضية التجسس ومايتبع كل حالة من هذه الحالات من ردود فعل انتقامية من جانب الطرف الآخر . ولقد كان عام ١٩٨٦ محملا بالعديد من هذه القضايا . ففى شهر يونيو طرد الاتحاد السوفيتى أحد أعضاء البعثة الدبلوماسية الامريكية فى موسكو واعقبه قيام الولايات المتحدة بطرد الملحق الجوى بالسفارة السوفيتية فى واشنطن ، وفى كلا الحالين كان سبب الطرد هو التجسس . أما أكثر قضايا التجسس والتى أثارت العديد من المشاكل وبلغت الازمة فيها أشدها ، فهى قيام موسكو باحتجاز الصحفى الامريكى نيكولاس دانيلوف بتهمة التجسس فى موسكو فى أعقاب قيام واشنطن باعتقال جينادى زاخاروف الفيزيائى السوفيتى الذى يعمل بالامم المتحدة . لقد أدت هذه الاحداث الى اتهامات متبادلة والتأجيل المستمر

للنظر فى اجتماع القمة بين الطرفين ، والأهم ، اتخاذ الولايات المتحدة لقرار بخفض عدد أعضاء البعثة السوفيتية فى الامم المتحدة من ٢٧٥ فردا الى ١٧٠ فردا حتى ابريل ١٩٨٨ .

د ـ اصرار الولايات المتحدة على الاستمرار فى تجاربها النووية بالرغم من اعلان الاتحاد السوفيتى عن حظر هذه التجارب من جانب واحد حتى نهاية عام ١٩٨٦ ، وهو ما أدى الى تعاظم الشكوك السوفيتية حول جدية الولايات المتحدة فى مباحثات الحد من التسلح .

هـ ـ ولعل أهم الازمات بين الطرفين قد تمحور حول قيام الولايات المتحدة فى نهاية شهر مايو ـ على لسان رئيسها رونالد ريجان ـ باعلان عدم التزامها باتفاقية سالت الثانية (والتى لم يصدق عليها الكونجرس الامريكى ، ولكن جرى الالتزام بها) . هذا الاعلان وضع شكوكا قوية حول مدى قدرة الطرفين على التوصل الى اتفاقية أخرى للحد من التسلح والالتزام بها فيما بعد ، ولذا فان موسكو اعلنت بدورها أنها لن تتمسك بهذه الاتفاقيات حتى تتجنب الاخلال بالتكافؤ العسكرى بين الطرفين .

و ـ ويضاف الى ذلك كله ـ فى النهاية ـ أن كافة قضايا الحرب الباردة الجديدة بين الطرفين لم يطرأ عليها تحسن يذكر ، بل أنها تفاقمت ، خاصة ما يتعلق بسباق التسلح ، وافغانستان ، وامريكا الوسطى ، وجنوب شرق أسيا ، وافريقيا الجنوبية ، والشرق الأوسط .

٣ ـ محاولات التهدئة : قمة ريكيافيك ١١ ـ ١٢ أكتوبر ١٩٨٦ .

على الرغم من المناخ العام للحرب الباردة الذى هيمن على عام ١٩٨٦ ، فان العام لم يخل من محاولات للتحكم فى هذا المناخ ، حتى لايعود بالعلاقات بين الطرفين الى درجة التوتر التى كانت عليها منذ مطلع الثمانينات وحتى عام ١٩٨٥ . وقد جاءت هذه المحاولات من الجانبين ، فبالاضافة الى التنازلات الهامة فى مجال الحد من التسلح ـ والتى سنتعرض لها بعد قليل ـ من الجانب السوفيتى ، فقد اعلن جورباتشيف عن حظر من جانب واحد للتجارب النووية طوال العام . وعلى الجانب الامريكى ، ولو انه استمر فى اجراء تجاربه النووية ، فان الرئيس الامريكى رونالد ريجان اعلن فى خطابه أمام الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٢٢ سبتمبر عن مشروع متكامل للحد من الاسلحة ، ذكر انه قدمه الى الجانب السوفيتى خلال الصيف ، وتضمن مايلى :

أ ـ أن الولايات المتحدة سوف تعمل على خفض الترسانات السوفيتية والامريكية ورؤوس الصواريخ البلاستيكية بنسبة ٥٠٪ ، وأنه فى حالة تفضيل الاتحاد السوفيتى لنسبة أقل من الخفض ، فان واشنطن على استعداد للنظر فى ذلك على أساس أن يمثل خطوة تمهيدية نحو الهدف المطلوب .

ب ـ أن الولايات المتحدة سوف تسعى الى الازالة الكاملة للصواريخ النووية متوسطة المدى على أساس كونى ، ولكنها فى الوقت نفسه على استعداد للتوصل دون تأخير الى اتفاقية تمهيدية تقود الى ذلك الغرض .

جـ ـ فى اتجاه مواز للخفض الجذرى للترسانات الهجومية ، فان الولايات المتحدة سوف تعمل على توفير تاكيدات اضافية بان الدفاعات الاستراتيجية (يقصد بها الاسلحة المضادة للصواريخ ABMS فى الارض أو الفضاء) لن يمكن استخدامها لدعم استراتيجية الضربة الاولى .

د ـ أن الولايات المتحدة على استعداد لتوقيع اتفاقية مع الاتحاد السوفيتى حول بحوث وتنمية واختبار ونشر الدفاعات الاستراتيجية تقوم على :

١ ـ يتفق الطرفان على أن يقتصر حتى عام ١٩٩١ على البحوث والتنمية والاختبار المسموح بها فى اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ ABM الموقعة بينهما عام ١٩٧٢ ، لكى يقرر ما إذا كانت النظم المتقدمة للدفاعات الاستراتيجية ممكنة من الناحية الفنية أم لا .

٢ ـ أن توقيع هذه المعاهدة الجديدة الان سوف يسمح بأنه بعد عام ١٩٩١ اذا ماقرر أى من الطرفين تشغيل مثل هذا النظام ، فانه يكون ملتزما بأن يقدم خطة للطرف الاخر للمشاركة فى فوائد الدفاع الاستراتيجى وازالة الصواريخ

البلاستيكية الهجومية . هذه الخطة يتم التفاوض عليها خلال عامين .

٣ ـ إذا فشل الطرفان فى التوصل الى اتفاق بعد عامين من المفاوضات ، فان كليهما يكون حرا فى نشر اى نظام للدفاع الاستراتيجى المتقدم بعد اعلام الطرف الاخر بفترة ستة شهور .

هـ ـ فيما يتعلق بالتجارب النووية ، فان الولايات المتحدة اقترحت خطوات للحد من هذه التجارب فى اتجاه الهدف النهائى وهو المنع الكلى لها . هذه الخطوات هى :

(١) بمجرد التوصل الى اتفاقية خاصة بتحسين اجـراءات البـرهنـة Verio Fication (التفتيش) ، فان الولايات المتحدة على استعداد للسعى قدما نحو التصديق على معاهدة حظر التجارب النووية ، ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية .

(٢) بمجرد التصديق على المعاهدتين فان الولايات المتحدة ستكون على استعداد لمناقشة الطرق المتعلقة بتطبيق برنامج للحد ـ ثم انهاء ـ التجارب النووية بالتوازن مع خفض ـ ثم إزالة ـ الاسلحة النووية .

و ـ أنه فى الوقت الذى يسير فيه الطرفان نحو هدف ازالة الاسلحة ، فانه من الضرورى والحيوى أن يعملا على مواجهة الاختلالات الخطيرة فى التوازن بينهما فى الاسلحة التقليدية والكيماوية .

ورغم أن هذه المقترحات عبرت بشكل عام عن مواقف أمريكية تقليدية ، إلا أنها تجاوبت مع عدد من المطالب السوفيتية فى ضرورة العمل على ازالة الصواريخ النووية ، وخفضها مؤقتا بنسبة ٥٠٪ ، كما فتحت الباب للنقاش حول الاسلحة الدفاعية الاستراتيجية والحد من التجارب النووية . ويبدو أنه خلال الصيف فان البلدين وجدا أن هناك قاعدة مقبولة تسمح بلقاء بين قائديهما ، ومن ثم اتفقا فى شهر سبتمبر على عقد اجتماع تمهيدى فى ريكيافيك لمناقشة الهدفين المنوه عنهما سابقا ، وهو ما حدث بالفعل خلال يومى ١١ ، ١٢ أكتوبر ١٩٨٦ .

وحتى يمكن انجاز المهام الملقاة على عاتق اللقاء ، فان الطرفين اتفقا ـ بعد الجلسة الأولى الافتتاحية بين الزعيمين على تشكيل لجنتين من خبراء الطرفين ، الاولى تختص بقضايا الحد من التسلح ، والثانية تختص بالمنازعات الاقليمية . وكان واضحا منذ اللحظة الاولى أن اللجنة الاولى هى المحور الاساسى للمؤتمر وموضع اهتمامه . وفيها وبمباشرة من الزعيمين فقد أحرزت اللجنة تقدما فى عديد من الموضوعات المطروحة عليها على الوجه التالى :

أ ـ بالنسبة للاسلحة النووية طويلة المدى :

وافق الطرفان على خفض اسلحتهما النووية طويلة المدى ، بمقدار النصف تدريجيا خلال خمس سنوات ، بحيث يبقى لدى الطرفين كحد أقصى ٦٠٠٠ رأس نووى ، و١٦٠٠ قاعدة اطلاق فى البر والبحر والجو مع العمل بعد ذلك على إزالة هذه الصواريخ كلية خلال فترة قصيرة (حتى نهاية القرن الحالى) .

ب ـ بالنسبة للصواريخ متوسطة المدى فى أوربا :

أتفق الطرفان على أن يسحبا صواريخهما الحالية من أوربا ، أى صواريخ اس ـ اس ـ ٢٠ السوفيتية ، وصواريخ كروز وبيرشنج ـ٢ ـ الامريكية . وفى الشرق الاقصى ، يقوم الاتحاد السوفيتى بخفض صواريخه متوسطة المدى من ٤٤٠ حاليا الى ١٠٠ صاروخ على أن يسمح للولايات المتحدة بوضع عدد مماثل من هذه الصواريخ موجهة الى نفس المنطقة .

جـ ـ بالنسبة للصواريخ النووية قصيرة المدى :

وهى مرتبطة من الناحيتين العسكرية والاستراتيجية بالصواريخ متوسطة المدى ، وفى هذا الصدد لم يتوصل الطرفان الى اتفاق ، وأن تبادلا عددا من المقترحات الهامة ، فقد أقترح الاتحاد السوفيتى ، تجميد الاوضاع الحالية على ماهى عليه دون زيادتها من جانب الطرفين ، وهو مايعطى الاتحاد السوفيتى ميزة فى هذا المجال حيث يتمتع بتفوق فيها . وقدم الجانب الامريكى اقتراحا مضادا يقوم على أن يكون عدد الصواريخ السوفيتية قصيرة المدى حاليا هى السقف العددى لعدد هذه الصواريخ ، وهو مايعنى اعطاء الولايات المتحدة الحق فى أن ترفع من عدد صواريخها قصيرة المدى الى المستوى السوفيتى فى أوربا . كما أقترح الجانب الامريكى اختيارا أخر وهو خفض عدد الصواريخ السوفيتية الى ماكانت عليه فى يناير ١٩٨٢ .

د ـ بالنسبة للتجارب النووية :

فقد وافق الطرفان على استمرارها ولكن مع وضع حدود على عدد مرات التجارب حسب القوة التفجيرية للاسلحة .

هـ ـ التفتيش :

وفيه فان الطرفين أعربا عن رضائهما عن الوسائل الحالية للتفتيش على الاسلحة طويلة المدى والمتوسطة المدى والتى تقوم على وسائل الاستطلاع الالكترونية ومن خلال الاقمار الصناعية . وبالاضافة إلى ذلك فقد قبل الاتحاد السوفيتى بمبدأ دخول فرق تفتيش امريكية الى الأراضى السوفيتية لمراقبة مواقع التجارب النووية تحت الارض سواء تلك التى يتم التبليغ عنها بواسطة السوفيت أو التى يشك فيها الامريكيون .

وخلال هذه الموضوعات الخمسة ، فقد قدم الاتحاد السوفيتى عددا من التنازلات الهامة نجملها فيما يلى :

أ ـ أن يشمل الخفض فى الصواريخ الاستراتيجية طويلة المدى صواريخ اس اس ١٨ ، والتى تتميز بالقدرة على الحركة والدقة الشديدة وحمل كل منها لعشرة رؤوس نووية والتى تمثل جوهر الفترة النووية السوفيتية ، وأحدى نقاط التفوق السوفيتى القليلة فى ميزان القوى العسكرى بين الطرفين .

ب ـ القبول بعدم احتساب الصواريخ النووية الفرنسية والبريطانية فى ميزان الصواريخ متوسطة المدى بأوربا ، نتيجة القبول بازالة كافة الصواريخ السوفيتية متوسطة المدى فى المسرح الاوربى ، وهى النقطة التى كان يصر عليها السوفيت من قبل .

ج ـ اعطاء الولايات المتحدة الحق فى وضع صواريخ متوسطة المدى على مسرح الشرق الاقصى ، فى وقت لايوجد لهم فيه صواريخ على وجه الاطلاق مع القبول بتخفيض الصواريخ السوفيتية الموضوعة بالفعل الى أقل من الربع .

د ـ القبول باستمرار التجارب النووية بعد فتره اصرار طويلة على ضرورة وقفها ، بل القيام بوقفها بالفعل من جانب واحد لفترات طويلة . وكان هذا التنازل استجابة لوجهة النظر الأمريكية التى كانت ترى ضرورة هذا الاستمرار ضمن حدود يتفق عليها ـ حتى يتم إزالة كافة الاسلحة النووية .

هـ ـ قبول التفتيش المباشر على الاراضى السوفيتية ، وهو الامر الذى كان يعترض عليه الاتحاد السوفيتى دائما باعتباره ذريعة للتجسس . والاكثر من ذلك أهمية أن الاتحاد السوفيتى قبل من حيث المبدأ تبادل المعلومات الخاصه بالصواريخ النووية قصيرة المدى من حيث الاعداد والمواقع مع المراقبة المباشرة لمواقع تحطيم هذه الصواريخ ـ بعد الاتفاق على ذلك ـ مع الحق فى مراقبة المصانع التى يمكن أن تنتج أنواعا جديدة منها .

وقد قدم الاتحاد السوفيتى كل هذه التنازلات مقابل أن تقتصر الولايات المتحدة فى أسلحة مبادرة الدفاع الخاصة للرئيس الامريكى ريجان على مرحلة البحوث المعملية ، ولا تتعداها الى الاختبار او انتاج النماذج ، أو الانتاج الفعلى للقوات المسلحة الامريكية . ورغم أن الطرفين توصلا الى حل وسط فيما يتعلق بمعاهدة الصواريخ الدفاعية ABM والموقعة بينهما عام ١٩٧٢ ، حيث اتفقا على مدها لمدة عشر سنوات (بعد أن كان جوربا تشيف يطالب بخمسة عشر عاما وريجان بخمس سنوات فقط) ، فانهما لم يتفقا على أن هذه المعاهدة تشمل أو لاتشمل أسلحة الفضاء . الاكثر من ذلك أهمية أن ريجان اصر على أن تستمر الولايات المتحدة فى مبادرة الدفاع الخاصة عبر جميع مراحلها دون مرحلة التشغيل الفعلى . وازاء هذا الخلاف الجوهرى فقد انفض المؤتمر دون اتفاق نهائى فى أى من المجالات السابق ذكرها ، أو تحديد ميعاد ومكان اللقاء التالى بينهما .

ورغم التقدم فى مجالات عدة خلال مؤتمر ريكيافيك فان الطرفين فشلا فى تحويل هذا التقدم الى خطوات جادة فى سبيل عقد اتفاقية ـ أو إتفاقيات جديدة ـ للحد من التسلح بينهما . وكان السبب الظاهر لهذا الفشل هو خلافهما حول مبادرة الدفاع الخاصة التى أعلنها الرئيس الامريكى رونالد ريجان فى ٢٣ مارس ١٩٨٣ ، والذى دعا فيها المجتمع العلمى الامريكى الى تكريس مواهبه فى صنع اسلحة دفاعية جديدة تجعل الاسلحة النووية بلافائدة أو فاعلية . وتحتوى هذه المبادرة على ثلاثة أبعاد :

١ ـ اليات للقتل :

حيث يمكن اطلاق صواريخ محملة على اقمار صناعية لاعتراض الصواريخ المعادية العابرة للقارات ،

وتدميرها خارج الارض ، كما يمكن لهذا الاعتراض أن يتم بوسائل أخرى حيث تنطلق من هذه الاقمار أشعة الليزر ، أو الاشعة الجزئية ، أو موجات كهرومغناطيسية تقوم بمهمة التدمير هذه .

ب ـ وسائل للمراقبة والتتبع :

فلكى يتم اعتراض الصواريخ البلاستيكية ، فلابد أن تتوافر وسائل ناجحة لمراقبة وتتبع الصواريخ منذ لحظة اطلاقها . وهذه يمكن توفيرها من خلال رادارات فضائية ووسائل مراقبة مثبتة على أقمار صناعية .

جـ ـ ادارة المعركة :

حيث تقام ترتيبات خاصة بالقيادة والتحكم والاتصالات والاستخبارات (C^3I) للتعامل مع التدفق الكثيف للمعلومات خلال فترة قصيرة للغاية لاكتشاف الصواريخ البلاستيكية القادمة وتتبعها ، والاشتباك معها وتدميرها . هذه الترتيبات لابد لها وأن تستبعد بشكل كامل تقريبا قرارات العنصر البشرى ، ومن ثم لابد وأن تستند الى نظم فضائية متقدمة وبالغة التعقيد .

لقد كان الخلاف حول مبادرة الدفاع الخاصة السبب المباشر فى عدم توصل قمة ريكيافيك الى نتائج محددة . فقد اعتبر جورباتشيف أن عدم استجابة الولايات المتحدة للتنازلات السوفيتية ـ السالف الاشارة اليها ـ بقصر المبادرة على مرحلة البحوث المعملية ولفترة زمنية قدرها عشر سنوات ، تعنى أن واشنطن قد جاءت الى المؤتمر « بيد فارغة » ، دون استعداد لتقديم تنازلات مقابلة . وبالمقابل فان ريجان اعتبر المطالب السوفيتية نوعا من الاصرار على توقيع اتفاقية تحرمه ورؤساء الولايات المتحدة فى المستقبل ولمدة عشر سنوات من حق تنمية واختيار وتشغيل دفاع ضد الصواريخ النووية التى تهاجم شعوب « العالم الحر » . وأضاف ريجان « أن هذا مالايستطيع فعله ولن يفعله » . ولكن هذا السبب المباشر لا يكفى وحده لتفسير فشل المؤتمر . وفى هذا الصدد فان هناك نوعين من التفسيرات التى يقدمها المحللون لهذا الفشل :

التفسير الاول :

يقوم على أن كلا الطرفين لم يكن مستعدا لابرام اتفاقيات ذات معنى ، وأن هدفه من عقد المؤتمر هو الحصول على مكاسب دعائية أمام الرأى العام الغربى عامة ، وفى اوربا الغربية خاصة . وقد جاء هذا التفسير كنتيجة للاتهامات المتبادلة بين الطرفين بعد انفضاض قمة ريكيافيك . فالبعض من المحللين الغربيين يرون أن هدف جورباتشيف الاساسى ، كان وسيظل نزع تأييد الرأى العام الغربى لبرامج ريجان الدفاعية ، عن طريق تصويرها بمثابة العقبة الوحيدة أمام التوصل الى اتفاقيات جوهرية للحد من التسلح ، خاصة على ضوء الانتخابات المقبلة فى كل من بريطانيا والمانيا الغربية ، حيث يأمل جورباتشيف فى أن تصل الى السلطة فى البلدين أحزاب (العمال فى بريطانيا ، والحزب الأشتراكى الديمقراطى ، الخضر فى المانيا الغربية) أقل تأييدا لبرامج ريجان . ويدلل أصحاب وجهة النظر هذه على سلامة تفسيرهم بسلوك الاتحاد السوفيتى اثناء انعقاد المؤتمر . فقد قام السوفيت ـ ومن خلال انفتاح اعلامى لم يحدث من قبل ـ وبتسريب اخبار متعددة توحى بتقدم كبير فى المباحثات ، وقرب التوصل الى اتفاق نتيجة التنازلات السوفيتية ، وهى تنازلات يمكن التراجع عنها تدريجيا عند تحويلها الى برامج واتفاقيات تنفيذية ، حتى يبدو وأن مبادرة الدفاع الخاصة ، والتى يعلمون أن ريجان متمسك بها للغاية ، هى السبب فى انهيار المباحثات . خاصة وأن هذه المبادرة ذات طبيعة دفاعية وليست هجومية . وأنها كما ذكر جورج شولتز ـ وزير الخارجية الامريكية ـ تمثل ، حتى فى حالة نزع السلاح النووى ، وثيقة تامين ضد الغش وضد اى دولة (أخرى) تحصل على السلاح النووى . على الجانب المقابل ، فان ريجان لم يكن ينوى حقا المضى فى طريق التوصل الى اتفاقيات للحد من التسلح ، نتيجة وقوعه من جانب تحت تاثير الايديولوجية اليمينية المحافظة ، والتى ترغب فى تحقيق التفوق العسكرى على السوفيت ، ووقوعه تحت تأثير الجماعات اليمينية الامريكية من جانب آخر ، والتى شنت هجوما كاسحا على ريجان لقبوله الاجتماع مع جورباتشيف والتى حذرته من تقديم تنازلات يسعى بها للحصول على « مكانة فى التاريخ » كصانع للسلام . نتيجة هذين العاملين فان ريجان لم يذهب الى ريكيافيك الا لأهداف دعائية خاصة بالرأى العام فى أوربا الغربية وداخل الولايات المتحدة نفسها . وفى هذه الحالة الاخيرة فان اقتراب موعد انتخابات التجديد فى الكونجرس ، كان يضغط على ريجان لكى يبدو ساعيا لاتفاق من أجل الحد من التسلح بحيث لايكون ذلك ورقة فى يد الحزب الديمقراطى يستخدمها فى الانتخابات ويجذب بها أصوات الليبراليين فى الولايات

المتحدة وهكذا ووفقا لهذا التفسير ـ فان ريجان اراد تحقيق هدفين : منافسة الديمقراطيين ، والاحتفاظ باليمين الامريكى فى آن واحد ، بأن يذهب الى قمة ريكيافيك ثم يلقى بتبعة فشلها على السوفيت .

التفسير الثانى :

ويستند الى فكرة أن اللقاء لم تتوافر له الظروف الملائمة أو الاعداد الكافى الذى يكفل له النجاح . فمن ناحية فان هناك خطأ جوهريا فى لقاءات القمة بين العملاقين حيث أصبحت تقتصر على الحد من التسلح وهو أمر يضع العربة أمام الحصان ، فالعالم لايعيش حالة توتر وصراع بسبب سباق التسلح ولكنه يحمل السلاح ـ من القوس والسهم وحتى أسلحة الليزر ـ لان هناك قضايا للعداء والخصام ، ومن ثم فان القضايا الرئيسية بين البلدين تكف عن كونها سياسية وتقع فى يد البيروقراطيين والتكنوقراط الذين يتبارون فى عد الاسلحة والرؤوس النووية ، وينظرون بعين الشك والتوجس لكل خطوة يخطوها الطرف الاخر ، فيصبح غير مفهوم ـ الا كدليل على سوء النية ـ لدى الجانب الامريكى ، الاصرار السوفيتى « على قتل برنامج حرب الكواكب ، رغم طبيعته الدفاعية » ، ويصبح غير مفهوم ـ الا كدليل على سوء النية أيضا ـ لدى الجانب السوفيتى أن يقيم الامريكيون نظاما « دفاعيا » ضد اسلحة تسعى المفاوضات الى ازالتها . واذا أضيف الى ذلك أن السوفييت يرفضون بالفعل اعطاء الصبغة « الدفاعية » لبرنامج حرب الكواكب باعتباره سوف يعطى الجانب الامريكى قدرة لتوجيه الضربة الأولى ـ بعد تحييد الصواريخ الاستراتيجية السوفيتية لذا فان الشكوك بين الجانبين تتعاظم وتتفاقم . هذه النظرة الفنية للمفاوضات تبعدها دائما عن مجالها الاساسى وهو تصفية النزاعات والتوترات والتناقضات بين الطرفين وتؤدى الى سباق التسلح بينهما . ويضاف الى ذلك أن كافة التطورات المعبرة عن الحرب الباردة بين الطرفين ـ والمشار اليها آنفا ـ قد خلقت مناخا غير موات من انعدام الثقة بين الطرفين . وهكذا طبقا للتفسير الثانى ـ فان أيا من الطرفين ، والظروف المحيطة بهما ، لم يكن مهيئا لعقد مؤتمر ناجح ، وأنه رغم التقدم النسبى فى كثير من الموضوعات . فلابد أن تتغلب شكوك كلا الطرفين فى النهاية ، وهو ما أدى الى عجز المؤتمر عن تحقيق أهدافه .

٤ ـ مستقبل العلاقات السوفيتية ـ الامريكية :

حتى يمكن النظر الى لقاء ريكيافيك فى اطار العلاقات السوفيتية ـ الامريكية ، فانه ينبغى النظر الى نوعين من القوى : الاولى تدفعهم فى الغالب الى التنافس والتناقض والتوتر واحيانا التعاون . والثانية تدفعهم الى اللقاء على مستوى القمة . وبالنسبة للنوع الاول فان الامر الجوهرى فيه هو مقدار التوازن أو التكافؤ فى عناصر القوة الشاملة بين الطرفين . فحينما كان هناك تفوق أمريكى واضح بعد الحرب العالمية الثانية ، لم يكن هناك بد من الحرب الباردة المعروفة فى الخمسينات ، وحينما بدا خلال الستينات أن السوفيت قد نجحوا فى تحقيق معدلات نمو متسارعة اقتصاديا ، وعبروا الفجوة بينهم وبين أمريكا فى مجال الفضاء والاسلحة الاستراتيجية بات وفاق السبعينات ممكنا . واخيرا فان نهاية العقد الماضى شهدت اختلالا فى الميزان بين الطرفين لصالح الغرب عامة وأمريكا خاصة نتيجة عوامل متعددة يقع فى المقدمة منها علاقة الجانبين بما يسمى بالثورة الصناعية الثالثة أو المتعلقة بتكنولوجيا الالكترونيات ، والعقول الحسابية وأجهزة الاتصالات ، والتى قطع الغرب ـ وبالذات الولايات المتحدة واليابان شوطا كبيرا فيها ، بينما لايزال السوفيت يلهثون وراءهم . هذا الاختلال قاد فى النهاية الى الحرب الباردة الثانية . فلم تكن هناك صدفة إذن من انفضاض قمة ريكيافيك بسبب مبادرة الدفاع الخاصة (حرب النجوم) والتى يتجسد فيها هذا الاختلال بين الطرفين ، ومن ثم فان الشرط الموضوعى للتقارب الفعلى بين الطرفين ، وهو التكافؤ ـ لايزال غائبا . ان هذا العامل يدفع باستمرار قوى داخلية لدى الطرفين لاتخاذ مواقف متشددة فهناك اليمين الامريكى الذى يضغط على القيادة الامريكية لاستغلال التفوق النسبى الامريكى ، للحصول على تنازلات ضخمة من الاتحاد السوفيتى ، أو جره الى سباق للتسلح تستنزف فيها قواه وتدفعه ـ ربما ـ الى الانهيار الداخلى . على الجانب الاخر ، فان هذا الاختلال يدفع القوى البيروقراطية ـ خاصة العسكرية ـ فى الاتحاد السوفيتى إلى الضغط على قيادتها لعدم التوصل الى اتفاق خلال المرحلة الحالية ، لانه يعنى تقديم العديد من التنازلات على ضوء الاختلال المشار اليه ، هذا مالم يكن شرط هذه الاتفاقيات تخلى

الولايات المتحدة عن أبرز مجالات تقدمها اى فى أسلحة الفضاء .

أما بالنسبة للنوع الثانى من القوى ، والذى يدفع الطرفين للقاء والبحث عن صور للاتفاق فيما بينهما ، فيعود اساسا للظروف الداخلية لدى الطرفين والتى تقف فى تناقض حاد مع الابعاد النفسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والايديولوجية ، التى تحكم التناقضات بينهما . هذه الظروف ظاهرة للعيان فى حالة الاتحاد السوفيتى . فمع المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى الذى انعقد فى فبراير الماضى بات واضحا أن موسكو تعيش - بفضل جوربا تشوف ومعاونيه - حالة مراجعة قاسية للذات ، تطالب باعادة البناء من القاعدة حتى القمة حتى يمكن المنافسة مع الغرب الراسمالى خاصة فى مجال التكنولوجيا ، وجاءت كارثة شيرنوبل - وبعدها حادث الغواصة النووية - لكى تعمق من ضرورة هذا العمل الذى لايفلح فيه النقاء والصفاء الايديولوجى وحدهما ، وانما تحتاج الى الكثير من العمل ، والاهم من الزمن ، ومن ثم فان هناك حاجة سوفيتية واضحة لا تخطئها عين لكسب الوقت ، وتجميد التقدم الامريكى فى أسلحة الفضاء ، ولعل ذلك يبرر التنازلات الكبيرة التى بدأ السوفييت يتطوعون بها الواحدة تلو الاخرى بدءا من وقف التجارب النووية من جانب واحد سنة بعد الاخرى حتى القبول بمبدأ التفتيش ، وفى اجراءات بناء الثقة والقبول بالمظلة النووية الفرنسية والبريطانية بالاضافة الى عروض اخرى مغرية لخفض الاسلحة الاستراتيجية .

ولايقل الامر وضوحا فى حالة الولايات المتحدة نتيجة العجز المستمر فى الموازنة العامة للدولة فان الكونجرس اصدر قرارا عرف بقرار جرام - رادمان ، يفرض على الادارة الامريكية تحقيق التوازن فى الميزانية بحلول عام ١٩٩١ . ولما كان جانب النفقات فيها يذهب فى ثلاثة اتجاهات رئيسية هى الانفاق الحكومى ، والاجتماعى ، والدفاع ، وأن ريجان وقف دائما بجوار خفض الضرائب واحدث تراجعا كبيرا فى الاتجاهين الاول والثانى خلال السنوات الست التى مضت من حكمه ، فانه لم يبق أمامه سوى الاتجاه الثالث ، وقد بدأ الكونجرس بالفعل فى قضم بعض النفقات الدفاعية فى ميزانية العام القادم . وخفض من عدد صواريخ أم اكس ، وبدأ الاستنزاف فى الاعتمادات المقررة لبرنامج حرب النجوم .

ويضاف إلى ذلك أن الديمقراطيين فى الكونجرس يضغطون باستمرار فى اتجاه العمل على تهدئة التوتر مع السوفييت ، من خلال مجال الحد من التسلح ، وهى ساحة تعطى الانطباع لدى الناخب الامريكى بالسعى الى السلام وتجنبا للحرب ، وهى ساحة لايرغب ريجان فى تركها للحزب الديمقراطى وحده ، خاصة بعد أن نجح هذا الحزب فى الحصول فى نوفمبر على الأغلبية فى مجلس الشيوخ بالاضافة إلى الأغلبية التى كان يتمتع بها فى مجلس النواب .

إن التناقض بين هذين النوعين من القوى الحاكمة فى العلاقات بين الطرفين ، هو الذى أدى من جانب الى عقد لقاء ريكيافيك (النوع الثانى من القوى) ، وهو أيضا الذى أدى إلى فشله (النوع الاول من القوى) . وسوف يظل هذا التناقض هو العنصر الحاسم فى مستقبل العلاقات بينهما ، ولكن فى النهاية يمكن اضافة عنصر أخر لايقل اهمية - وهو عنصر الزمن . وتتمثل أهمية هذا العنصر فى أن إستمرار عجز كليهما عن التوصل الى اتفاقيات تحسن جوهريا فى العلاقات بينهما فان عوامل أخرى - داخلية وخارجية - يمكن أن تقيد من القوى الدافعة للتعاون بينهما . فرغم الخطوات المتقدمة التى أحرزها جوربا تشيف فى الاصلاح الداخلى خلال عام ١٩٨٦ ، فان القوى الحزبية والبيروقراطية (المدنية والعسكرية) المعارضة لخطوات الاصلاح هذه ، يمكن أن تتخذ من تنازلاته سلاحا ضده وتعمل على تقييده أن لم يكن اسقاطه . هذه القوى من المتصور أن يبدأ تحركها فى العام القادم بعد أن تستوعب المدى الذى يمكن أن تصل اليه اصلاحات القيادة السوفيتية الجديدة . وعلى الجانب الامريكى ، فان ازمة داخلية ، مثل تلك التى فجرتها صفقة الاسلحة الامريكية لايران والتى تصاعدت خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٨٦ ، ومن المقدر لها أن تستمر خلال الشهور الاولى من عام ١٩٨٧ لاشك أنها سوف تغل من يد الرئيس الامريكى ، وقدرته على اتخاذ خطوات فى اتجاه تخفيف التوتر مع السوفيت . وإذا أخذ فى الاعتبار أن عام ١٩٨٨ سوف يشهد انتخابات الرئاسة الامريكية ، وهو عام يصعب فيه على الرئيس الامريكى - أيا كانت مكانته - أن يتخذ قرارات حاسمة ، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات السوفيتية الامريكية ، وأن رونالد ريجان قد يقرر دخول التاريخ ليس من بوابة الوفاق واتفاقيات الحد من التسلح كما فعل نيكسون وفورد وكارتر من قبل ، ولكن

من بوابة تحقيق التفوق الامريكى ، فانه سوف يميل فى هذه الحالة الى التشدد والضغط على الكونجرس لكى يجد وسائل أخرى لمواجهة عجز الميزانية وفى كل الأحوال فان ريجان سوف يصعب على خليفته جمهوريا كان أو ديمقراطيا - إمكانية تحقيق وفاق مع السوفيت ، لانه فى هذه الحالة سوف يبدو كما لو كان يتنازل عن انجازات ونقاط تفوق أحرزها سلفه .

وإذا أخذ فى الاعتبار أن التناقض بين الطرفين فى العالم الثالث يمكن أن يفجر أزمات غير متوقعة بينهما ، فان الفرص الحالية للتوصل الى اتفاق بينهما خاصة فى مجال الاسلحة النووية اصبحت محدودة ، ويصبح العام القادم ١٩٨٧ عاما حاسما ، فاما أن يستغلا نقاط التقدم - المشار اليها من قبل - من أجل التوصل إلى اتفاق ، أو ينطوى العام دون تحقيق هذا الانجاز - وهو الامر المرجح على ضوء العوامل الداخلية والخارجية المشار اليها - ومن ثم يفتح الباب لكليهما لمواصلة سباق التسلح ، وتكريس نمط الحرب الباردة الجديدة فى التفاعلات فيما بينهما لفترة طويلة قد تمتد حتى نهاية القرن الحالى .

ثانيا - الشرق الأوسط فى العلاقات السوفيتية الأمريكية

١ - مقدمة :

يمكن القول أن تفاعل المصالح الاستراتيجية للقوتين العظميين خلال عام ١٩٨٦ ، قد ترك الشرق الأوسط فى نفس الدائرة كما كان الحال فى الماضى ، الامر الذى يعنى ان شيئا جوهريا لم يطرأ على علاقات القوتين العظميين فيما يتعلق بالتعامل السياسى والعسكرى مع المنطقة ، وإنما كان مسار الاحداث مؤكدا للاتجاهات السابقة :

اتجاه يعمل بقوة على تثبيت ودعم الوضع الراهن لتحقيق الانفراد بالقوة والسيطرة على مسار الاحداث فى المنطقة ، وقد اتسم خلال العام بسخونة اجراء عسكرى مباشر ضد دولة عربية تحت لواء مكافحة الارهاب ، مع الاصرار على استبعاد القوة المناوئة من اية مبادرات سلمية خاصة بالشرق الأوسط . وكان هذا هو اتجاه الولايات المتحدة .

اما الاتجاه السوفيتى فكان فى اطار تخفيف حدة التوتر فى المنطقة فيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى ، مع استمرار الدعوة لعقد مؤتمر دولى تشارك فيه الاطراف المعنية كافة ، وطرح مبادرات للتهدئة فى افغانستان ، وذلك نظرا لان الهاجس الاستراتيجى للاتحاد السوفيتى لم يكن تحقيق تقدم فى الشرق الاوسط بقدر ما كان عدم السماح لاى تطور فى المنطقة ان يمضى على نحو معاكس ليفسد الحسابات السوفيتية بخصوص تسوية القضية المركزية فى العلاقات بين القوتين العظميين وهى قضية التوازن الاستراتيجى ، وما يرتبط بها من سعى للحد من التسلح النووى على اختلاف مستوياته .

٢ ـ استمرار اتجاهات الحرب الباردة الجديدة :

يؤدى احتدام التنافس بين القوتين العظميين الى أن يصبح البعد الدولى فى القضايا الاقليمية ذا حضور قوى بحيث أن علاج اية مشكلة اقليمية يرتبط بتعقيدات العلاقة بين هاتين القوتين اللتين لم تكملا محاولة الوفاق اليتيمة لتنظيم التنافس بينهما فى السبعينات الامر الذى أدى إلى نشوب حرب باردة جديدة بينهما ، ألقت بثقلها على الموقف فى الشرق منذ بداية الثمانينات على وجه التحديد ، مع اصرار الولايات المتحدة على انتهاز الفرصة التى اتيحت لها للانفراد بالمنطقة بشتى الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية .

وفى هذا الاطار الجديد للعلاقات بين القوتين ، ظل الشرق الاوسط على وضعه كأحدى المناطق الرمادية التى تتسم بالتنافس والصراع بينهما على نحو مايبدو من اتجاهات سادت فى عام ١٩٨٦ .

أ ـ ففى هذا السياق ، يبدو وكأن الشرق الأوسط قد تراجعت أولويته على قائمة القضايا الساخنه ، رغم مابدا من اهتمام القوتين بتعزيز اوضاع كل منهما فى المنطقة ، واستمرار زيارات المسئولين الامريكيين والسوفييت لدول المنطقة .

ومن هذه الزيارات ماكان يتعلق بقضايا العلاقات الثنائية بين أى من القوتين ودولة بعينها من دول المنطقة ، ومنها ما ينصرف مباشرة الى قضية الصراع العربى الاسرائيلى . وجاءت فى هذا الاطار زيارات مسئولين امريكيين على رأسهم جورج بوش نائب الرئيس الامريكى ، ووزير الخارجية جورج شولتز ، ومساعدة لشئون الشرق الأوسط ريتشارد ميرفى ، ومسئولين كبارا من الخارجية السوفيتية ، وبعض كبار القادة العسكريين . بل أنه كانت هناك مباحثات أمريكية سوفيتية على مستوى الخبراء تتناول القضايا الاقليمية من منظور العلاقة بين القوتين ، ومن بينها بالطبع أزمة الشرق الأوسط ، عقدت جولة منها فى فيينا فى فبراير وعقدت الاخرى فى يونيو باستوكهولم . غير انه كان هناك حرص من جانب المسئولين الامريكيين على توضيح أن هذه المباحثات ليست سوى مجرد تبادل لوجهات النظر ، وأن واشنطن لا تعتزم التفاوض على أى اتفاقات ، ولا تتوقع اتخاذ اجراءات مشتركة خلال المباحثات .

ولم يختلف الامر على مستوى اجتماعات القمة ، فعلى حين اكتفت الدولتان العظميان ببحث موضوع الشرق الأوسط فى لقاء هامشى بين وزيرى خارجية البلدين على هامش أعمال مؤتمر جنيف فى نوفمبر ١٩٨٥ ، فان الموضوع لم يطرح فى مؤتمر القمة الثانى بين ريجان وجورباتشوف فى ريكيافيك حيث كان محور المباحثات فى المؤتمر مسألة الحد من التسلح النووى .

وعلى هذا الاساس ، ومن منظور الصراع بين القوتين العظميين ، يستمر الشرق الاوسط منطقة للتنافس بينهما ، وان كانت الحالة الراهنة للاوضاع الاستراتيجية للقوتين تستبقيه عند درجة دنيا فى سلم الاولويات ، انتظارا لمتغيرات أخرى اقليمية أو عالمية قد تدفع به الى درجة أعلى .

ولا يعنى هذا بطبيعة الحال أن الشرق الاوسط من منظور السياسة الخارجية والامن القومى لكلتا القوتين قد تغيرت أهميته بأى حال من الاحوال . ومن نافلة القول هنا تكرار العوامل التى اكسبت الشرق الاوسط أهميته الفائقة بالنسبة للقوتين العظميين فى آن معا . ولاشك ، أن استبعاد الشرق من قائمة القضايا الساخنة فى العلاقات بين القوتين انما هو أمر يعود لاهميته وليس العكس .

ب ـ أن موقع موضوع الشرق الاوسط من العلاقات بين القوتين العظميين فى عام ١٩٨٦ ، يكشف بوضوح عن تطبيق مختلف من جانب كل منهما لمفهوم دبلوماسية الربط الذى يقوم على مبدأ المقايضة ، ووضع كل القضايا فى سياق العلاقة بين القوتين العظميين ، ولعل مثالا شهيرا لهذه الدبلوماسية يتضح فى محاولة الادارة الامريكية فى عهد الرئيس الامريكى السابق جيمى كارتر الربط بين التقدم فى مباحثات ضبط التسلح بين واشنطن وموسكو والتزام الأخيرة بمعايير ما تسميه واشنطن احترام حقوق الانسان . فالاتحاد السوفيتى من جانب ، وفى ضوء قيادة جوربا تشوف الديناميكية التى تستهدف تحقيق هدفين على قائمة اولوياتها هما :

التوصل إلى إتفاق مبكر حول الحد من التسلح النووى ، وتحقيق دفعة قوية فى مجال الاصلاح الادارى والاقتصادى فى الداخل ، يحرص على الا يسمح للقضايا

الاقليمية بأن تؤثر بصورة سلبية على العلاقات مع الولايات المتحدة ، ومن ضمن هذه القضايا بالطبع تأتى قضية الشرق الاوسط التى يكتفى فيها الاتحاد السوفيتى بتأكيد مبدئى على ضرورة عقد مؤتمر دولى يضم كافة الاطراف المعنية لتحقيق سلام شامل وعادل فى المنطقة .

بعبارة أخرى ، يمارس الاتحاد السوفيتى دبلوماسية الارتباط فى منطقة الشرق الاوسط فى هذه الاونة بمفهوم المخالفة ، أى الحرص على الا تؤدى سياسته فيها الى عرقلة التوصل الى اتفاق استراتيجى مع الولايات المتحدة ، بالطبع مع مراعاة التزاماته الاساسية كقوة عظمى ذات مصالح هامة فى المنطقة .

وفى أفغانستان ، قام الاتحاد السوفيتى فى أكتوبر عام ١٩٨٦ ، بسحبه جزءا من قواته المرابطة هناك (ستة أفواج) فى اشارة منه الى أنه يسعى الى التعجيل بالتسوية السياسية حتى يتم الانسحاب النهائى للقوات السوفيتية من أفغانستان . وهذا بدوره يدور فى اطار سياسة جورباتشوف الرامية الى طرح الاتحاد السوفيتى عالميا كقوة سلمية ، لاجبار الولايات المتحدة على اتخاذ موقف رد الفعل ، وبذلك يتمكن من أن يلعب أوراقه ببراعة ـ رغم الاتهامات الامريكية ـ فى اتجاه التركيز على قضية بعينها تتعلق بالتسلح النووى أو أنهاء الحرب الباردة الجديدة . ومن ثم يمكن مرة أخرى وفى اطار مناخ دولى مختلف العودة لعلاج القضايا الاقليمية المعلقة . بالنسبة للولايات المتحدة ، فان استبعاد الاتحاد السوفيتى من أية تسوية فى المنطقة تبدو هدفا أساسيا للادارات الامريكية المتعاقبة ، وعلى وجه الخصوص ادارة ريجان الحالية . ومن ثم بقيت الممارسة الامريكية فى عام ١٩٨٦ كما هى من ناحية اقامة حاجز ضد الاتحاد السوفيتى ، واستخدام السلوك السوفيتى تجاه القضايا الاقليمية كمعيار للاستجابة ، وتحديد رد الفعل فيما يتعلق بمناخ العلاقات بين الدولتين بصفة عامة ، وقضية سباق التسلح بصفة خاصة .

ومن ثم ، فان من الواضح أنه فى اطار دبلوماسية الربط ، يستمر الطرفان فى احترام قواعد اللعبة بينهما فيما يتعلق بضرورة تجنب أية مواجهة عسكرية بينهما ، مع احترام منطقة النفوذ اللصيقة بالخصم (أوربا الشرقية بالنسبة للسوفييت وامريكا الوسطى بالنسبة للامريكيين) ، رغم كل أساليب الحرب المستمرة بين الجانبين ، وابقاء التنافس مفتوحا فيما يسمى بالمناطق الرمادية وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط . بعبارة أخرى ، يبدو الاتحاد السوفيتى هنا حريصا على ضبط النفس مع عدم الاستعداد للمجازفة بسمعته اذا لم تفهم الولايات المتحدة مغزى هذه اللفته أو تتجاهلها ، وذلك على نحو ما بدا من رد فعل دبلوماسى شديد اللهجة من جانبه ازاء الغارة العسكرية الامريكية ضد ليبيا فى ابريل ١٩٨٦ .

بينما تحرص الولايات المتحدة على استغلال حاجة الاتحاد السوفيتى للتهدئة لتعميق اتجاه الاحداث لصالح انفرادها بتسوية الاوضاع فى الشرق الأوسط .

ج ـ كان من النتائج العملية لسياسات القوتين العظميين ازاء الشرق الاوسط احباط المبادرات المحلية لتحريك عملية السلام فى المنطقة ، والحديث هنا ينصب على الاتفاق الاردنى الفلسطينى ، الذى تم توقيعه فى أوائل عام ١٩٨٥ لتنسيق المواقف بين طرفين أساسيين فى عملية السلام ـ أن أريد لها أن تتحقق ـ هما الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية .

فبالنسبة للولايات المتحدة ، استمرت فى اتباع نهجها التقليدى ازاء التسوية الذى صاغه هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكى السابق وهو التصميم على عدم مكافأة الاتحاد السوفيتى وحلفائه فى المنطقة ، وانما على العكس من ذلك ، أن تثبت الولايات المتحدة لهم أن الراديكالية لاتؤدى لشىء . وعلى هذا الاساس ، فان جولات ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الامريكى فى المنطقة فى ذلك الوقت ، لم تتطرق الى لب الموضوع وهو : هل يمكن للولايات المتحدة أن تقبل صراحة وبلا مواربه أن تدافع عن حق الفلسطينيين فى تقرير المصير ، وأن تقدم ضمانات بانسحاب اسرائيل من الاراضى المحتلة ـ الضفة الغربية وغزة ـ فى حالة بدء المفاوضات ، وذلك لقاء اعتراف من منظمة التحرير الفلسطينية بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، واقتصر الامر على التساؤل عن اتجاه الفلسطينيين الذين يسمح لهم بالاشتراك فى المفاوضات فى اطار وفد اردنى . وكان من الواضح أن الولايات المتحدة تحقق رغبة اسرائيلية فى هذا التوقف الطويل عند قائمة اسماء الفلسطينيين للتدليل على أنها لن تقبل إلا من تستطيع أن تتفاوض معه لتحقيق غايات مرسومة سلفا لعملية التفاوض . بل

ان واشنطن خضعت للمنطق الاسرائيلي القائل بأن عرفات ليس جادا فى الدخول الى مفاوضات ، وأنه ما أن يحصل على اعتراف امريكي ولو بطريقة غير مباشرة بحيث يسقط تعهد كيسنجر بضرورة عدم الاعتراف بمنظمة التحرير حتى تعترف باسرائيل وبقرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ما أن يحصل على هذا حتى يترك عملية المفاوضات .

كانت تلك ـ اذن ـ هى اللعبة التى أدت إلى افشال الاتفاق الاردنى الفلسطينى . فواشنطن استمرت فى محاولة تجاهل منظمة التحرير مع الدعوة الى مفاوضات مباشرة بين الأردن واسرائيل ، ورفض كامل لفكرة عقد مؤتمر دولى يتناول قضايا التسوية .

الامر بالنسبة للاتحاد السوفيتى ـ لم يختلف من حيث النتيجة . فاتفاق فبراير ١٩٨٥ بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية كان ثمرة للخلاف بين حلفائه وعلى وجه التحديد سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ، هذا الخلاف الذى ادى الى نتائج سلبية أخرى هى انشقاق عدة فصائل عن قيادة عرفات ، وقد اتخذ الاتحاد السوفيتى موقفا متحفظا من الاتفاق ادى كذلك الى خذلانه . وكان من رأى السوفيت أن اتفاق عمان ينبغى أن ينظم فى اطار وحدة الصفوف والمواقف العربية التى هى أهم العوامل للتسوية الشاملة والعادلة فى المنطقة . وأن هذه الوحدة يجب أن تبنى على أساس المبادىء التى جاءت بها المواثيق الدولية : الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الاراضى العربية المحتلة ـ ضمان حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة ـ ضمان حق دول المنطقة فى العيش فى أمان واستقرار وسلام . وكان اتفاق عمان ـ على ضوء هذه المبادىء ووفق مايراه السوفييت ـ لايساعد ولايساهم فى التقدم نحو التسوية السلمية فى المنطقة .

ومن ثم ، بدا الامر وكأن الاطراف المحلية غير قادرة على أن تدفع بمبادرة جديدة تمتلك مقومات النجاح مكتفية بالحديث عن ضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط . وبدا الامر ايضا وكأنه احالة للقضية برمتها الى القوتين العظميين اللتين ساهمت تحركاتهما السياسية ـ على اختلاف الدوافع ـ فى التأكيد على بقاء الاوضاع فى المنطقة رهينة للعلاقات فيما بينهما . وبدا كذلك أن الامور لن تأخذ سبيلها للتحرك مالم يتم الاتفاق بين واشنطن وموسكو . وفى هذا الخصوص اكتفى الطرفان بالتأكيد على موقف كل منهما فيما يتعلق بالمؤتمر الدولى دلالة على ثبات هذين الموقفين الى حين بروز تطورات جديدة .

وعلى هذا يمكن القول أن موقف القوتين العظميين من المبادرات السلمية على المستوى الثنائى ـ الاتفاق الفلسطينى الاردنى ـ التى أدت ، ضمن عوامل اخرى الى تجميدها حققت ما تبتغيه واشنطن من دعم موقف اسرائيل الرافض لاى تمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية فى مباحثات السلام، وما تبتغيه موسكو من دعم الموقف الرافض لاية عمليةجزئية للسلام خارج اطار المؤتمر الدولى ، قبل رأب الصدع فى العلاقات بين اصدقائها فى الشرق الاوسط .

د ـ فى اطار الحرب الباردة الجديدة بين القوتين العظميين قفزت قضية الارهاب الى المقدمة ، مع اصرار الولايات المتحدة على لى ذراع الدول العربية الراديكالية تحت راية الحرب ضد الارهاب ، بينما هى تسعى فى واقع الامر لتأكيد انفرادها بالنفوذ فى الشرق الأوسط . ومن ثم شهد عام ١٩٨٦ محاولات مستمرة لالصاق صفة الارهاب ـ وفق مفهومه الامريكى بدول فى الشرق الاوسط ـ على وجه التحديد : ليبيا وسوريا ـ وصلت الى حد استخدام العمل العسكرى ضد ليبيا لاكثر من مرة على نحو ماسيتم تفصيله عند الحديث عن الولايات المتحدة والشرق الاوسط سياسيا وعسكريا .

ومايعنينا هنا هو استخدام الارهاب من جانب الولايات المتحدة كاداة اختبار فى سياق علاقتها بالاتحاد السوفيتى ، حيث أن حقل التطبيق هو الشرق الاوسط . وهنا نلاحظ أن السياسة الامريكية بصورة عامة لجأت الى كل ما من شأنه مقاومة العمل ضد تغيير الوضع الراهن باعتبارها قوة صاحبة مصلحة اكيدة فى استمرار هذا الوضع . ولم تكتف فى هذا الاطار بأن تتخذ موقفا مضادا من قبول منظمة التحرير الفلسطينية كطرف فى اية مفاوضات قادمة للسلام ، ورفض فكرة المؤتمر الدولى ، بل انها سعت الى تعويض ماخسرته فى لبنان منذ سنوات على صعيد استرداد الهيبة فى المنطقة ، ومحاولة توحيد العالم الغربى ازاء قضية محددة فى وقت تصاعدت فيه الاقتراحات السوفيتية حول السلام ، وضبط التسلح على نحو اثار ردود افعال متباينة داخل التحالف الغربى . ومن ثم كان حرصها على أن تستصدر من قمة طوكيو للدول الصناعية فى مايو ١٩٨٦

بيانا ينص على اتخاذ اجراءات ضد الدول التى يتضح انها « ضالعة فى رعاية أو دعم الارهاب الدولى ولاسيما ليبيا » .

واشتمل البيان بالفعل على التدابير التالية التى اتفقت عليها الولايات المتحدة ، وفرنسا ، وايطاليا ، والمانيا الاتحادية ، وبريطانيا ، واليابان ، والمجموعة الاروبية .

- فرض حظر على شحن الاسلحة الى دول ترعى الارهاب أو تدعمه .
- فرض قيود أشد صرامة على دبلوماسيى مثل هذه الدول ومؤسساتها الرسمية .
- منع دخول كل الارهابيين المعروفين أو المشتبه بهم إلى البلد المعنى .
- تحسين أجراءات استرداد وتسليم المتهمين.
- فرض قيود اشد صرامة على الهجرة والتأشيرات .
- تعاون أوثق بين الشرطة وقوات الأمن .

بالاضافة الى هذا ، جاء هذا التصعيد الامريكى لاختبار السلوك السوفيتى فى المنطقة محاولة لكسر ما سمى بهجوم السلام السوفيتى الذى قاده جورباتشوف منذ مجيئه الى السلطة ، غير أن رد الفعل السوفيتى اتسم على الصعيد الدبلوماسى بادانة شديدة بلغت حد تأجيل اجتماع مقرر بين وزير الخارجية السوفيتى ادوارد شيفرد نادزه ووزير الخارجية الامريكى جورج شولتز للتمهيد لاجتماع القمة الثانى بين ريجان وجورباتشوف وذلك عقب الغارة الجوية الامريكية على ليبيا فى ابريل ١٩٨٦ ، والتزم السوفييت فى الوقت نفسه بمبدأ تجنب الصراعات المسلحة مع الاستمرار فى امداد الدول الصديقة فى المنطقة بالسلاح .

ان مجمل هذه الممارسات فى عام ١٩٨٦ يشير الى استمرار علاقات الحرب الباردة الجديدة بين القوتين العظميين فيما يتعلق بالشرق الاوسط . ولاشك أن موقف القوتين من المنطقة أملته اعتبارات استراتيجية فى المقام الاول ، وعوامل اقليمية جعلت الاتحاد السوفيتى يستخدم اسلوب الترقب مكتفيا من حين لاخر ، بطرح فكرة المؤتمر الدولى لتسوية النزاع حول الشرق الأوسط ، بينما استمرت الولايات المتحدة فى تأكيد نهجها السابق والخاص باستبعاد الاتحاد السوفيتى من الاسهام فى اية جهود للتسوية فى المنطقة ، بل ان جهودها اتخذت خطا تصاعديا وصل إلى التهديد بضرب دولة عربية والاعتداء المسلح على دولة عربية أخرى .

■ ■

ثالثا ـ الولايات المتحدة والشرق الأوسط سياسيا وعسكريا

١ ـ مقدمة :

منذ ثلاثين عاما كتب جورج كينان أبرز الخبراء الامريكيين فى الشئون السوفيتية ، « أن الغرب ينبغى الا يتوقع مجرد استمرار المصالح القومية السوفيتية على ماهى عليه فحسب ، وانما أن تتعزز على نحو قوى وأكيد » . ولقد جاءت ادارة ريجان الى الحكم مثقلة بأفكار ثلاثين عاما مضت ابان الحرب الباردة الاولى ، وطرحت نفسها أمام العالم على أنها مؤهلة لاستعادة الهيبة الامريكيـة القديمـة ، كما كانت فى أواخر الاربعينات والخمسينات ، عندما كان سحر القوة الجديدة ـ المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية لا يزال يأسر العالم .

ولقد كان الشرق الأوسط مجالا فسيحا لممارسة المفهوم الامريكى القديم ، الجديد فى ظل اختراق للنظام العربى ، وبدت سياسات الخمسينات تعود من جديد وقد ارتدت ثوبا جديدا ، فبدلا من التعبير القديم عن سياسة الاحلاف ، صارت هناك صياغة جديدة تتمثل فى سياسة الاجماع الاستراتيجى ترتكز الى تحالف استراتيجى مع اسرائيل فى اطار اتفاقيات لم يسبق لادارة امريكية أن أبرمتها ، بل اعطاء الضوء الاخضر لها كى تقوم بعمليات عسكرية جديدة لترتيب الاوضاع فى صالحها ، كما حدث فى غزو لبنان عام ١٩٨٢ ، بل تعدى الامر هذا الى أن ورطت الولايات المتحدة نفسها عسكريا دون ادراك أن هناك اختلافا كبيرا بين التدخل فى عام ١٩٥٨ لمساندة شمعون والتدخل فيما بعد ذلك بما يقرب من ثلاثين عاما .

غير أن ادارة ريجان لم تتعلم شيئا من نكساتها فى الشرق الاوسط وسقوط مبادرة ريجان لعام ١٩٨٢ ، واندفعت فى ظل مفهوم التنافس المحموم مع الاتحاد السوفيتى فى العالم الى تكريس الاوضاع فى المنطقة لصالحها لتحقيق انفرادها بالقوة وسيطرتها على مسارات الاحداث .

وقد اعتمدت السياسة الامريكية بصفة خاصة على العلاقات العسكرية الخاصة التى تربطها باسرائيل على وجه التحديد فى تنفيذ استراتيجيتها فى المنطقة ، بالاضافة الى وجودها العسكرى عن طريق الاسطول السادس الامريكى ، والقواعد العسكرية الامريكية فى البحر المتوسط وخاصة فى اليونان وايطاليا وصقلية والجزر القريبة من الشواطىء العربية .

وقد قامت هذه الاستراتيجية على الاطاحة بالقيادة الليبية عن طريق عمل عسكرى مباشر ، والتهديد باستخدام القوة ضد سوريا ، واستعراض القوة العسكرية فى البحر المتوسط ، وتأكيد التفوق العسكرى الاسرائيلى سواء عن طريق تدعيم القدرة العسكرية الاسرائيلية أو حرمان الدول العربية من الوسائل اللازمة لتدعيم قدراتها الدفاعية ، مع الاحتفاظ بمستوى من الود من العلاقات العسكرية مع الدول العربية المحافظة حتى لاتندفع الى التعاون مع الاتحاد السوفيتى .

٢ - الارهاب على رأس القائمة

استمرت السياسة الامريكية فى عام ١٩٨٦ فى اصرارها على استبعاد الاتحاد السوفيتى من الاسهام فى أية عملية للتسوية فى الشرق الاوسط مع رفض المبادرات السياسية المحلية .

فقد رأينا كيف لعبت واشنطن دورا كبيرا - بانحيازها التام لاسرائيل - فى افساد العمليات التمهيدية لبلورة موقف اردنى فلسطينى موحد فى اطار اتفاق فبراير ١٩٨٥ الاردنى الفلسطينى ، وباصرارها على اعتبار الفلسطينيين مجرد اداة تتلاعب بها إسرائيل وسوريا والاردن ، وعلى استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من أية مفاوضات للتسوية .

واستمرت واشنطن كذلك فى التلويح بشرط اعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتى واسرائيل ، وتشجيع هجرة اليهود السوفييت لاسرائيل كمدخل يساعد على قبول اسرائيل لفكرة اشتراك الاتحاد السوفيتى فى الجهود الدولية للتسوية . وفى الوقت ذاته تحفظت على نتائج اجتماع الاسكندرية بين الرئيس المصرى حسنى مبارك ورئيس الوزراء الاسرائيلى شمعون بيريز وبصفة خاصة ما يتعلق بعقد مؤتمر دولى للسلام يشارك فيه الاتحاد السوفيتى .

ولم تكن زيارات المسئولين الامريكيين للمنطقة التى كان ابرزها زيارات ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الامريكى لشئون الشرق الاوسط ، وجورج شولتز وزير الخارجية ، وجورج بوش نائب الرئيس تخرج عن اطار تأكيد هذا الموقف الامريكى مع تجديد التزام واشنطن تجاه الدول العربية المعتدلة لاسيما مصر باعتبارها دعامة للاستقرار فى الشرق الاوسط ، ومن ثم كان هدف بعض هذه الزيارات التباحث مع المسئولين المصريين حول الصعوبات التى يواجهها الاقتصاد المصرى والمساعدات والديون الامريكية لمصر .

من ناحية أخرى ، واصلت واشنطن سياستها الدعائية المعادية فيما يتعلق بالموقف السوفيتى فى أفغانستان ، التى وصلت الى ذروتها بوصف انسحاب ستة أفواج سوفيتية من هناك بأنه ليس الا تناوبا دوريا للقوات السوفيتية ولايعبر عن التزام حقيقى من جانب موسكو بالانسحاب من أفغانستان ، ودعت الى ممارسة ضغط عالمى لاجبار موسكو على تحديد جدول زمنى للانسحاب ، غير أن ذروة الاتجاه السياسى الامريكى فى الشرق الأوسط كانت هى ما أعلنته الولايات المتحدة عن شن حرب شاملة ضد ما اسمته بالارهاب الدولى . فمنذ أواخر عام ١٩٨٥ وحوادثه المثيرة منذ ضرب منشآت منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس ، واختطاف السفينة الايطالية اكيلى لورو ، واعتراض طائرات امريكية لطائرة مصرية واقتيادها الى صقلية ، تصاعد التحرك السياسى والعسكرى الامريكى فى المنطقة ضد الدول التى اعتبرتها واشنطن متورطه فى أعمال ارهابية وعلى وجه التحديد : ليبيا وسوريا وايران . وقامت واشنطن بالتركيز على ليبيا فى اطار استراتيجية دعائية مكثفة تستهدف خلق مناخ سياسى يصبح العالم فيه مستعدا لتأييد اجراء عسكرى امريكى ضد ليبيا ، مع ممارسة ضغوط على الحلفاء الغربيين لتأييد الاجراءات الامريكية على نحو ما تجلى فى بيان مؤتمر طوكيو الذى اعتبرته ليبيا أنه يصل إلى حد اعلان الحرب ضدها .

وقد قامت الولايات المتحدة باعتداء عسكرى على ليبيا مرتين ، وهددت بضرب سوريا وليبيا اذا ثبت تورطهما فى الاعمال الارهابية . وأفلحت الولايات المتحدة فى أن تربط لبعض الوقت بين مفهوم الارهاب والعرب والشرق الاوسط والاسلام ، وجاءت بعض أحداث العنف فى أوربا لاسيما فى باريس لتؤكد هذا المعنى . وبالتالى فان الولايات المتحدة فى هذه المرحلة شنت حملة تلاعب دعائى شاملة لم تستهدف ليبيا فحسب بل استهدفت الشرق الاوسط بصفة عامة لالزام اية قوى معارضة موقف الدفاع عن تهمة باتت مقبولة عالميا .

وفى واقع الامر ، يأتى التحرك الامريكى فى هذا الاطار ليلقى الضوء على استخدام العنف السياسى كأداة من أدوات الصراع الدولى الى جانب الادوات الاخرى كالدبلوماسية والحروب ووسائل الضغط الاقتصادى والدعاية .

ونقطة البداية هنا هى أن المفهوم الامريكى للارهاب الذى ينصب على حركات التحرير الوطنى المعادية للاستعمار والقوى المطالبة بالحقوق الديمقراطية فى عديد من بلدان العالم ، منطلق من حقيقة الصراع الدولى مع الاتحاد السوفيتى ، حيث يعتبر القوة الاولى المحركة لعمليات الارهاب الدولى على المستوى الايديولوجى ، وبالتالى فان حرب الارهاب هى فى أحد

جوانبها الاكثر أهمية تعبير عن طبيعة العلاقة بين القوتين العظميين فى اطار الحرب الباردة الجديدة . والهدف بالطبع التأثير على السلوك السياسى لدول المنطقة فى اطار التزام ادارة ريجان بالسياسة القائمة على اعطاء أولوية أولى لقضية المواجهة مع النفوذ السوفيتى فى العالم ، ولعل هذا بالتحديد مايكشف عن أن النظرة الامريكية الى الشرق الاوسط أصبحت اكثر من ذى قبل مرتبطة بالتنافس مع الاتحاد السوفيتى ، رغم كل تصريحات المسئولين الامريكيين عن ضرورة تسوية نزاع الشرق الأوسط بين الفرقاء المعنيين فى المنطقة وبصورة مباشرة .

وفى هذا الاطار يمكن فهم تصعيد العداء الامريكى لدولة مثل ليبيا حتى بلغ مرتبة العمل العسكرى المباشر فى أول سابقة من نوعها فى المنطقة العربية ، الامر الذى كان يحمل رسالة واضحة بان الولايات المتحدة تريد ارساء سلامها الخاص فى المنطقة ، وهى رسالة موجهة بالدرجة الاولى الى الاتحاد السوفيتى تتضمن عدة دلالات منها أن واشنطن لن تسمح لاية علاقة تحالف بين الاتحاد السوفيتى ودولة من دول البحر المتوسط أن تهدد المصالح الامريكية فى منطقة الجناح الجنوبى لحلف الاطلنطى ، ومنها أن الولايات المتحدة ليست على استعداد لتغيير الاوضاع فى المنطقة على نحو يسمح ببروز اتجاهات راديكالية لانها لم تكتف بالدور الاسرائيلى فى هذا السياق ، وانما تدخلت بصورة مباشرة .

وإذا ماتركنا جانبا كل مايمكن أن يقال عن تحليل الارهاب السياسى من حيث أهدافه وميادينه وحاولنا تحليل الفعل الامريكى من منظور الصراع الدولى ، فانه يمكن أن نورد بعض الملاحظات :

أ ـ أن العنف السياسى تحول إلى ظاهرة عامة تتعدى حركات المقاومة المسلحة وما تقوم به جماعات محترفة نذرت نفسها لاعمال العنف المنظم مثل الالوية الحمراء وبادرماينهوف والعمل المباشر والجهاد . . الخ . فقد نما العنف بشكل سرطانى . ولم يعد له وسائل أو أهداف تقليدية ، ولم تقتصر على جماعات ذات اتجاه سياسى بعينه حتى أنه أصبح يدعو للتساؤل : أى قوى خفية تقف وراء تغذية العنف وتصعيده ؟ لأننا اصبحنا أمام عنف يمثل مرحلة جديدة فى العلاقات الدولية تشير إلى أن النظام الدولى الراهن يبتدع وسائل جديدة قد تكون بديلة للحروب . ومافعلته الولايات المتحدة بضربها لليبيا يقدم إجابة قد لاتكون شاملة ، الا أنها تلقى الضوء على طبيعة الظاهرة . فقد قامت الولايات المتحدة وبصورة سافرة بعمل عسكرى محدود للضغط على الخصم مستهدفة من هذا العمل أن يؤدى الى تداعيات لصالحها وفقا لتقدير مؤداه أن هذا العمل يكفى من حيث التأثير بديلا عن حرب تقليدية ، أى أنها قامت بعمل من أعمال العنف الذى تمارسه الدولة الحديثه فى صور متعددة ضد الدول الاخرى والجماعات والافراد .

ب ـ أن العنف السياسى بصورته المعاصرة يعود فى أغلب الامر إلى تخطيط من جانب دولة . فالمواجهات العسكرية قد تصاعدت تكلفتها الى أفاق ترهق اقتصاديات كثير من دول العالم ، لاسيما العالم الثالث . وهذا أمر يتضح من مراجعة تكلفة اكبر حربين وقعتا فى السبعينات ، هما الحرب بين الهند وباكستان وحرب اكتوبر ١٩٧٣ ، بل أن اسرائيل مازالت تعانى من مغامرتها العسكرية الفاشلة فى لبنان . وقد ورطت الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية فى حروب فى العالم الثالث : فرنسا ثم الولايات المتحدة فى الهند الصينية ـ فرنسا وبريطانيا فى حرب السويس ـ الاتحاد السوفيتى فى أفغانستان ، مما دفع الدول الكبرى ـ لاسيما الولايات المتحدة ـ الى اسلوب الاقتراب غير المباشر من الازمات الاقليمية بالاستعانة بوكلاء محليين وخاصة بعد التجربة الامريكية فى فيتنام ومن ثم ، بات الباب مفتوحا أمام ممارسة الصراع الدولى بصورة أخرى تختلف عن الحروب التقليدية .

جـ ـ أن هناك حالات كثيرة فى اطار العلاقات الدولية المعاصرة لاتستطيع الدولة فيها أن تكتفى بالمواجهة السياسية الحادة ولاتستطيع أن تصعد الازمة الى درجة المواجهة العسكرية ، وهنا يكون اللجوء لأعمال العنف وسيلة مأمونة لتوجيه رسالة أو ممارسة ضغط . والعالم السرى لمنظمات العنف السياسى وارتباطاتها الخفية أو المكشوفة ببعض الدول وما تقوم به من عمليات تتنوع فى استخدام مستويات العنف بتنوع الاهداف ، حافل بنماذج عديدة تقدم صورة لممارسة العلاقات الدولية من الابواب الخلفية . والسرية هنا يقصد بها التمويه على الاهداف وسهولة

التنصل من المسئولية والقاء التبعة على تلك المنظمات التى تتكاثر بسرعة كبيرة وتطلق على نفسها شتى المسميات ولعل حادث تفجير عملاء فرنسيين لسفينة جماعة السلام الاخضر فى ميناء اوكلاند بنيوزيلاندا ، يقدم حالة نموذجية لهذا التحليل ، حيث قامت دولة ـ فرنسا ـ بممارسة عمل عنيف لاجهاض سياسة محاربة التجارب النووية فى جنوب المحيط الهادى ، مع استخدام عمليات التمويه الضرورية التى فشلت فى نهاية الامر .

د ـ أن تعاظم عمليات العنف السياسى واستخدامها لاساليب متطورة واعتمادها على أسلحة باهظة الثمن يثير بالضرورة تساؤلا حول قضايا التمويل والتدريب . فمن أين يأتى المال لشراء السلاح ومكافأة الافراد ؟ واين هو المكان الذى يتم فيه التدريب بعيدا عن سمع الدولة وبصرها ؟ وكيف يتم الحصول على معلومات دقيقة عن شخص ما أو مؤسسة ما فى دولة أجنبية لتدبير أحدى عمليات العنف بواسطة أشخاص من مواطنيها أو من خارجها ؟ كلها أسئلة لايمكن الاجابة عنها بالاحالة فقط الى منظمات أو مؤسسات حتى لو كانت متعددة الجنسيات ، فلا يمكن هنا استبعاد دور الدولة .

ومن ثم يمكن القول أن العنف السياسى ، الذى تمثل الضربة الامريكية ضد ليبيا احدى حالاته ، هو تعبير عن اتجاه الصراع الدولى الى قنوات جديدة بدلا من اللجوء الى الحروب الضخمة المعقدة كثيرة التكاليف ويشتد خطره نظرا لتعقد الصراعات لاسيما فى العالم الثالث .

ومن ثم ، فان مافعلته الولايات المتحدة ليس الا الجزء الظاهر من جبل الجليد ، خاصة مع ما أبدته من استعدادات للتدخل عسكريا فى الخليج وتهديدها بضرب دول اخرى ، بل وما فعلته قبل ذلك منذ عامين من عملية غزو محدودة مأمونة النتائج لجرينادا احدى الجزر الكاريبى . غير أن عام ١٩٨٦ لم ينته الا بالكشف عن مفارقة ظاهرية فى السلوك الامريكى ازاء الشرق الأوسط وذلك بافتضاح أمر صفقة الاسلحة الامريكية لايران من جانب ، وتمويل المتمردين المناهضين لحكومة نيكاراجوا بأموال الصفقة من جانب ثان ، وامداد المخابرات المركزية الامريكية للعراق بمعلومات عسكرية عن ايران من جانب ثالث ، واخيرا وليس أخرا ، الدور الاسرائيلى المحورى فى هذه السياسة التى استخدمت كافة الوسائل لتثبيت الاوضاع لصالحها فى المنطقة حتى لو اقتضى ذلك خرق قواعد خاصة بكيفية عمل النظام الامريكى نفسه داخل الولايات المتحدة .

ومثل هذا الامر يمكن توضيحه بصورة تفصيلية باستعراض اتجاهات السياسة العسكرية الامريكية فى ١٩٨٦ .

٣ ـ السياسة العسكرية الأمريكية عام ١٩٨٥ :

بدأت مظاهر السياسة العسكرية للولايات المتحدة الامريكية خلال عام ١٩٨٦ ، مع اقتراب عام ١٩٨٥ من نهايته وخاصة منذ حادث السفينة « أكيلى لاورو » بعد قصف اسرائيل لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس ، والتى ايدتها ودعمتها القيادة السياسية والعسكرية الامريكية ، والتى توحى باشتراك الاسطول السادس الامريكى والوجود العسكرى الامريكى فى البحر المتوسط بشكل غير مباشر فيها . الا أن الولايات المتحدة الامريكية قد تدخلت بشكل مباشر على اثر تدخل مصر لانقاذ السفينة ، ومحاولة ارسال المختطفين بطائرة مدنية مصرية الى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس ، اذ اعترضت مسارها طائرتان من الاسطول السادس الامريكى من طراز ف ـ ١٤ واجبرتها على الهبوط فى القاعدة الامريكية فى « سيجونلا » فى جزيرة صقلية ، ومحاولة ترحيل المختطفين الى الولايات الامريكية لمحاكمتهم ، الامر الذى أوقفه اعتراض ايطاليا على ذلك .

برز فى أوائل نوفمبر عام ١٩٨٥ تصديق الرئيس الامريكى ريجان على مخطط مقترح من وكالة المخابرات المركزية الامريكية للاطاحة بالقيادة الليبية ، يشتمل على برنامج سياسى ودبلوماسى وعسكرى واقتصادى عريض يشتمل على محاولة دفع أحدى الدول العربية المجاورة لليبيا للاصطدام المسلح بها ، الامر الذى رفضته الجزائر كما رفضته مصر ثلاث مرات خلال عام ١٩٨٥ . وبنهاية نوفمبر ١٩٨٥ واثر اختطاف طائرة

ركاب مصرية متجهة الى اثينا واجبارها على الهبوط فى مطار « فاليتا » بجزيرة مالطة ، سارعت القيادة العسكرية الامريكية لتقديم مستشارين للقوات المصرية ، كما شرعت فى نقل قوة من طراز « دلتا » الى المنطقة ، ولكن القوة المصرية بدأت اقتحامها للطائرة قبل وصول القوة الامريكية .

٤ ـ المواجهة الامريكية الليبية :

اتخذت السياسة العسكرية الامريكية من بعض حوادث العنف السياسى التى حدثت فى نهاية عام ١٩٨٥ واهمها حادث تفجير قنبلة فى ملهى ببرلين الغربية كان به بعض الجنود الامريكيين وحادث الهجوم على مكاتب شركة « العال » الاسرائيلية وركابها فى مطارى فيينا وروما فى ليلة عيد الميلاد مبررا للضغط العسكرى على ليبيا تحت زعم أن القيادة الليبية مسئولة عن الحوادث السابقة . وقد شرعت منذ أول السنة باجراء مناورات بحرية بصفة شبه مستمرة أمام الساحل الليبى قريبا من المنطقة التى أعلنت ليبيا أنها ضمن مياهها الاقليمية فى خليج سرت ، وقد زاد من أهمية العمل الامريكى أن ليبيا كانت قد بدأت فى نهاية شهر ديسمبر فى تسلم حوالى خمس كتائب من صواريخ الدفاع الجوى طراز (سام ٥) .

لم تنقطع المناورات الامريكية فى مواجهة الساحل الليبى ، وخاصة أمام خليج سرت منذ بداية عام ١٩٨٦ تقريبا بحيث كانت المناورة التالية تبدأ بعد نهاية المناورة السابقة مباشرة أو بعدها بايام قليلة ، كما كانت احيانا منفردة أو مشتركة مع قوات لحلف شمال الاطلنطى أو مع القوات البحرية المصرية ، واستخدمت فيها من مجموعة حاملة طائرات واحدة الى ثلاث مجموعات حاملات طائرات هى الحاملات « ساراتوجا » ، و« امريكا » ، و « كورال سى » وكان الهدف من هذه المناورات يشتمل على استعراض القوة ، والتهديد باستخدامها ، وجر دول حلف شمال الاطلنطى ومصر معها فى الصراع مع ليبيا ، وتشجيع القوى المضادة للحكم فى ليبيا ، بالاضافة للقيام بأعمال الاستطلاع المختلفة تمهيدا لتوجيه ضربات الى القوة الليبية .

اشتملت الضربات العسكرية الامريكية ضد ليبيا على اشتباكات محدودة ، وعملية جوية وقد تركزت الاشتباكات المحدودة يوم ١٩٨٦/٣/٢٤ بعد ان قامت الطائرات الامريكية التى تعمل من فوق حاملات الطائرات باختراق الخط الذى حددته ليبيا عدة مرات حتى ذلك اليوم حيث اطلقت قاعدة الصواريخ « سام ـ ٥ » الليبية الموجوده قرب مدينة « سرت » عدة صواريخ وقد استخدمت القوات الامريكية وسائل الاعاقة الالكترونية لتضليل الصواريخ ، كما استخدمت المناورة لتفادى الاصابة وردت عليها باطلاق صواريخ « هارم HARM » من بعد ١٠ ـ ١٢ ميلا على محطات الرادار بواسطة الطائرات « أ ـ ٧ A-7 » ومن الواضح أن الصواريخ أخطأت اهدافها وأن أحد هذه الصواريخ على الاقل لم ينفجر ، وقد تكرر الاشتباك عصر نفس اليوم ، وليس هناك دليل على أن النتيجة قد تغيرت ، الا أن الطائرات الامريكية من طراز « أ ـ ٦ A-6 » قد هاجمت ٣ ثلاث زوارق بحرية ليبية بصواريخ من طراز « هاربون Harpoon » من ارتفاع منخفض ثم قذفتها بقنابل عنقودية من طراز « روكاى Rockeye » واصابتها اصابات مباشرة . وقد تم ذلك فى حراسة طائرات من طراز « ف ـ ١٤ ، وف ـ ١٨ » . وبالرغم من التفوق العسكرى الواضح للولايات المتحدة الامريكية ، وعدم ملاءمة الصواريخ « سام ـ ٥ » الليبية للاشتباك مع الطائرات العالية السرعة والقادرة على المناورة الشديدة الا أن الغارة الامريكية لاتعتبر أنها حققت أهدافها العسكرية وخاصة فى تدمير رادار الصواريخ « سام ـ ٥ » كما أنها لم تحقق الهدف السياسى باثبات ان منطقة « خليج سرت » مياها دولية حيث لم تتراجع ليبيا عن ادعاءاتها فى حقوقها الاقليمية فى خليج سرت » كما أنه لم تحذ دول اخرى حذوها فى أختراق هذه المنطقة .

استمرت الولايات المتحدة الامريكية فى تنفيذ سياستها ضد ليبيا باستمرار المناورات امام السواحل الليبية ، كما حاولت اعادة دفع مصر لمهاجمة ليبيا بأن تحتل مصر جزءا من الاراضى الليبية ثم تطلب بعد ذلك مساعدة عسكرية امريكية ، وفى الوقت نفسه كانت تعد لعملية استراتيجية جوية محدودة ضد ليبيا ، وعملت على الحصول على تأييد حلفائها فى شمال الاطلنطى ، إلا أنها فشلت فى ذلك فيما عدا بريطانيا التى سمحت للولايات المتحدة الامريكية باستخدام قاعدتها الجوية Lakenheath فى جنوب انجلترا لانطلاق جزء من الطائرات التى قامت بنقلها من القارة الامريكية .

٥ ـ العملية الجوية « الدورادو »

صدق الرئيس الامريكى على خطة الهجوم على ليبيا فى ١٣ ابريل ، رغم أن الهدف السياسى العسكرى من العملية لم يعلن الا أنه يمكن تصوره بأنه « القضاء على القيادة الليبية الحالية ممثلة فى قائدها معمر القذافى ، وتدمير العناصر المسلحة الرئيسية التى تدعمه » وأن الهدف الاستراتيجى للعملية « تدمير مراكز القيادة الرئيسية لليبيا وقواعدها الجوية وخاصة ما تستفيد منه القوات السوفيتية ومراكز التدريب » . وقد تحددت اهداف العملية بتدمير مركز القيادة الرئيسى فى باب العزيزية بطرابلس ، ومركز القيادة التبادلى فى ميناء بنغازى ، وتدمير القاعدة الجوية فى طرابلس ، وقاعدة بنيينه الجوية ، ومركز تدريب ميناء سيدى بلال . خصصت للعملية حوالى ٦٠ طائرة منها : ٢٨ طائرة تموين وقود بالجو من « طراز KC-135,KC-10 » و ٢٤ طائرة «F-111» قاذفة مقاتلة ، خمس طائرات حرب الكترونية «EF-111 » و٦ طائرات «F-18 » و١٢ طائرة «A-7» ، و٦طائرات «A-6» ، ١٤ طائرة «EA-6B» حرب الكترونية و٢ طائرة قيادة وسيطرة «E-2C» ومجموعة حراسة من طائرات F-14 و F-18 وقد خصصت هذه القوات اساسا من حاملات الطائرات « كورال سى » ، « وامريكا » من الاسطول السادس الامريكى عدا طائرات «F-111» التى عملت من قاعدتها فى ليكن هيث «Lakenheath» فى بريطانيا والطائرات «EF-111» من السرب ٤٢ من قاعدة « ابرهيفورد » فى بريطانيا أيضا ، وطائرات التموين بالوقود فى الجو التى اعيد تمركزها قبل العملية من الولايات المتحدة واسبانيا الى قاعدتى « مايلدن هول » و « فيرفوردر » فى بريطانيا .

اشتملت فكرة العملية على اقتراب ليلى على ارتفاع منخفض للطائرات « ف ـ ١١١ » من قاعدة ليكن هيث تحت ستر طائرات الحرب الالكترونية «EF-111» من قاعدة ابرهيفورد مع تأمينها بالوقود اربع مرات اثناء الاقتراب وتحت ستر مجموعة الحراسة من حاملات الطائرات « كورال سى » و « اميركا » مع تجنب الاقتراب عبر الاجواء الاقليمية للدول والكشف الرادارى بوسائل الكترونية وتحت سترها يجرى اسكات وسائل الدفاع الجوى فى كل من طرابلس وبنغازى بالطائرات «A-7» من الحاملة « اميركا » و «F-18» من الحاملة « كورال سى » وتحت ستر المقاتلات «F-14» و «F-18» من حاملات الطائرات تهاجم مجموعة الهجوم من الطائرات «F-111» مطار طرابلس ، ومعسكر باب العزيزية وميناء سيدى بلال بينما تهاجم مجموعة طائرات «A-6» من الحاملة « كورال سى » معسكر الجماهيرية فى بنى غازى وقاعدة بنيينه الجوية باستخدام قنابل «CBU-10» زنة ٢٠٠٠ و ٥٠٠ رطل من الطائرات « ف ـ ١١١ » وقنابل « سنيك أى ـ ٨٢ » وروك أى ـ ٢٠ من الطائرات «A-6» ثم العودة من نفس طريق الذهاب على ارتفاع متوسط ومع اعادة التموين بالوقود من الجو . واشتمل تشكيل العملية على مجموعتين للهجوم اشتملت كل منهما على مجموعة اقتحام واسكات ومجموعة حرب الكترونية ، ثم مجموعة حراسة ، ومجموعة تموين بالوقود فى الجو ومجموعة قيادة وسيطرة .

نفذت العملية مساء ١٤ ابريل ، وصباح ١٥ منه حسب التخطيط ، ولم تواجه اعتراضا من طائرات ليبية وأن كانت قوبلت بنشاط كثيف من نيران صواريخ الدفاع الجوى الليبية فى طرابلس وبنغازى بعد بدء هجومها بدقائق ، لم تتمكن سبع طائرات من مجموعة الاقتحام من تنفيذ مهامها ، وأخطأ بعضها اصابة اهدافها ، وسقطت قنابلها فوق اهداف مدنية منها سفارات أجنبية ، كما لم تنفجر بعض القنابل التى اسقطت ، وخسرت مجموعتا الهجوم طائرتى «F-111» على الاقل سقطت أحداهما فى البحر ، واضطرت الاخرى للهبوط فى اسبانيا ، فى حين اصيبت الاهداف الليبية مما أدى الى تدمير بعض مبانى المعسكرات وبعض طائرات الاستطلاع فى مطار طرابلس وطائرات قتال وعمودية فى قاعدة بنيينه الجوية .

رغم أن العملية الجوية تعتبر أول عملية جوية ليلية بعيدة المدى ، ورغم اشتراك عناصر متقدمة جدا من القوات الجوية الامريكية والتسليح المتقدم لها ، ورغم أن القوات الليبية لم تكن على درجة استعداد قتالى كافية ، ورغم اصابة اغلب الاهداف الليبية الا أن العملية تعتبر فشلا سياسيا وعسكريا للولايات المتحدة الامريكية ، اذ أنها لم تحقق الهدف منها بالاطاحة بالقيادة الليبية ، كما لم تضعف القوة العسكرية الليبية ، كما فشل اكثر من ٢٠٪ من طائرات الاقتحام فى تحقيق مهمته وكل مجموعات اسكات الدفاع الجوى . ومن الواضح أن هناك جماعات ليبية محدودة حاولت

الاستفادة من العملية سواء داخل ليبيا أو خارجها الا أنها أيضا فشلت في تحقيق أهدافها .

بعد تنفيذ العملية الجوية ضد ليبيا اقترح الاتحاد السوفيتي سحب اساطيل الدول العظمى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) من البحر المتوسط كخطوة نحو جعل المنطقة في حوض هذا البحر منطقة سلام ، إلا أن الولايات المتحدة رفضت الاقتراح بحجة قرب الاتحاد السوفيتي من البحر على عكس الوضع بالنسبة لها مما عكس رغبة الولايات المتحدة في تأكيد سيطرتها خاصة وأن انسحاب الاسطول السادس من البحر المتوسط لايعني بالضرورة عودته الى الولايات المتحدة ، ويمكن الاستفادة من قواعده في اسبانيا والبرتغال على المحيط الاطلنطي ، كما أن أساطيل دول حلف شمال الاطلنطي المطلة على البحر المتوسط واسطول اسرائيل لاتقابلها اساطيل مماثلة لدول لها علاقة قوية بالاتحاد السوفيتي أو أعضاء في حلف وارسو . ولقد تعرضت احدى التسهيلات العسكرية الامريكية الموجودة في جزيرة « لامبيدوسا » التابعة لايطاليا والقريبة من الساحل الليبي لاطلاق صواريخ عليها ألا أنها لم تصب ولم تتكرر المحاولة .

٦ ـ استمرار التهديد العسكرى لليبيا :

لم يتوقف التهديد العسكرى لليبيا بعد العملية الجوية يوم ١٤ / ٤ وانما استمرت المناورات العسكرية البحرية أمام الساحل الليبي ، وكان أبرزها المناورة البحرية « رياح البحر » التي أجريت في نهاية شهر أغسطس بالاشتراك مع الاسطول المصرى ، والتي أعلنت الولايات المتحدة خلالها أنها تجمعت لديها معلومات عن أن ليبيا تخطط للقيام بسلسلة اعمال ارهابية جديدة مما أوحى بان الولايات المتحدة تخطط لتوجيه ضربة عسكرية اخرى الى ليبيا ، وقد عمدت الولايات المتحدة إلى ذلك كمحاولة لتوريط مصر في الصراع مع ليبيا . كما أعلن في شهر سبتمبر غن اجراء مناورة بحرية لحلف شمال الاطلنطي في البحر المتوسط كمحاولة لدفع دول حلف الاطلنطي الى التورط في الصراع مع ليبيا .

٧ ـ تهديد سوريا :

لم تكد تنتهي العملية الجوية الامريكية ضد ليبيا في شهر ابريل ، حتى بدأت تصريحات المسئولين الامريكيين حول الحوادث التي كانت حجة للهجوم على ليبيا . ومع بداية شهر مايو اتخذت هذه التصريحات اتجاها الى توجيه نفس الاتهام الى سوريا بانها هي التي دربت الذين قاموا بهذه العمليات ، وانها على صلة بحوادث القاء القنابل في مطارى روما وفيينا في اشارة واضحة الى احتمال توجيه ضربات مماثلة الى سوريا ، وفي نفس الوقت تصاعدت تصريحات اسرائيلية بان سوريا تخطط للقيام باعمال هجومية ضد اسرائيل ، وعن تنامى القوة العسكرية السورية على أثر انباء عن تسليح الاتحاد السوفيتي لسوريا بطائرات « ميج ـ ٢٩ » ، وصواريخ أرض / أرض « س س ـ ٢٣ » . ورغم أن هذه الانباء توحى بان التسليم سيتم خلال عام ١٩٨٧ ، فقد استمر التوتر الناتج عن هذه الازمة حتى النصف الاول من شهر يونيو . ومن الواضح أن الولايات المتحدة رغبة منها في حشد جهودها ضد ليبيا ، تعتمد على اسرائيل حليفتها الاستراتيجية في استعراض القوة العسكرية والتهديد بها ضد سوريا .

٨ ـ المبيعات العسكرية :

استخدمت الولايات المتحدة الامريكية مبيعات الاسلحة كوسيلة للضغط السياسى والمحافظة على تفوق اسرائيل ازاء الدول العربية . وقد تمثل ذلك في تجميد صفقة الاسلحة التي كانت مقترحة لصالح الاردن ، وحذف صواريخ الدفاع الجوى من طراز « ستنجر » من صفقة الاسلحة المقترحة الى السعودية ، وتأكيد القيود المتفق عليها على استخدام حرب الكترونية حديثة . ومن الواضح أن الولايات المتحدة سبق أن رفضت بيع مزيد من طائرات «F-15» الى السعودية مما يعنى تراجعا في سياستها نحوها اذ أن لدى السعودية عددا من هذه الطائرات ، ومن صواريخ « ستنجر » التي اضطرت السعودية الى سحب طلبها لتسهيل تمرير الصفقة .

اشتملت المبيعات العسكرية الامريكية الى دول الشرق الاوسط خلال هذا العام (جدول ١) على

خدمات فنية ، وتدريبية ، وصيانة ، واصلاح ، واجراء عمرات باضافة صواريخ جو - جو ، وجو سطح ، وخزانات وقود للطائرات ، وجرارات ، وقاطرات ، وعربات اسعاف ، ومعدات اختبار ، وقطع غيار ، ولم تشتمل من المعدات الرئيسية إلا على طائرات « أوكس » للسعودية ، كما أعلن عن أن مصر ستتسلم الدفعة الثانية من طائرات « أف - ١٦ » التى طلبتها عام ١٩٨٢ (٤٠ طائرة) خلال الفترة من أكتوبر حتى نهاية عام ١٩٨٦ . بينما اشتملت مبيعاتها لاسرائيل على معدات اعاقة الكترونية ، وطائرات عمودية فرنسية تباع عن طريق الولايات المتحدة .

٩ - المساعدات الأمنية الأمريكية :

عكست اقتراحات الحكومة الامريكية للمساعدات الامنية عن عام ١٩٨٧ (جدول رقم ٢) اتجاهات السياسة العسكرية الامريكية فى الشرق الاوسط ، إذ اشتملت على ١٣ دولة عربية منها ٦ دول مبيعات عسكرية *تتصدرها مصر ، واقلها اليمن الشمالية* ، بينما يشتمل برنامج المعونة العسكرية على ست دول تسعى الولايات المتحدة الى الاحتفاظ بعلاقاتها العسكرية بها عن طريق تمويل ادوات وخدمات دفاعية ، وشملت مساعدات التعليم والتدريب العسكرى جميع الدول الثلاث عشرة مما يعكس أهمية التدريب العسكرى كاداة للعلاقات العسكرية للولايات المتحدة . ويشمل صندوق الدعم الاقتصادى تسع دول عربية ويلاحظ هنا ربط الدعم الاقتصادى بالمصالح الامنية للولايات المتحدة وأن حجم الدعم لايرتبط كثيرا بعدد السكان أو الموقف الاقتصادى للدولة ، أو حتى علاقة الدولة بالولايات المتحدة إذ أن مقترحات الدعم للسودان تأتى فى المرتبة الثانية ، رغم أن علاقتها بالولايات المتحدة قد ضعفت كثيرا بعد سقوط حكم الرئيس السابق نميرى . ويشير الجدول الى أنه رغم ذلك فان المساعدات الامنية العسكرية لاسرائيل أكبر من مجموع المساعدات نفسها للدول العربية سواء فى اجماليها أو فى المبيعات العسكرية أو الدعم الاقتصادى . ويمثل البرنامج قدرة الولايات المتحدة على استخدامه لخدمة سياستها العسكرية ويظهر ذلك فى أعلى درجاته فى كل من مصر والسودان والاردن والمغرب وتونس بينما تظهر فى أقل صورها فى الجزائر وموريتانيا .

الا أن البرنامج المقترح لن يكون فى صورته النهائية خاصة وأن الولايات المتحدة قد اتجهت الى تخفيض حجم المساعدات الامنية ، وجرت مباحثات حول ذلك مع كثير من المسئولين العرب ، وكذا فى اسرائيل وكانت المباحثات فرصة لمحاولة الولايات المتحدة للحصول على مزايا عسكرية اضافية وقد تردد فى هذا المجال محاولة الولايات المتحدة الحصول على قواعد عسكرية فى مصر ، الا انه لم يظهر مايدل على أنها حققت نجاحا فى هذا المجال .

١٠ - المناورات العسكرية :

لم يكن مخططا لعام ١٩٨٦ اجراء حلقة من سلسلة مناورات « النجم الساطع » «Bright Star» حيث تجرى مرة كل سنتين ، فى حين كان مخططا اجراء مناورة من سلسلة المناورات البحرية المعروفة باسم رياح البحر «Sea Wind» وكان قد تردد فى أعقاب حادث *اختطاف الطائرة المدنية* المصرية أن مصر ستتوقف عن الاشتراك فى مناورات مشتركة مع الولايات المتحدة ، إلا أن المناورات اجريت فى نهاية أغسطس واشتملت على تدريب لطائرات الاسطول السادس الامريكى على القتال الجوى ، وعلى مهاجمة القواعد الجوية المصرية من ساحل البحر المتوسط شمالا حتى بنى سويف جنوبا .

١١ - أزمات واجهت السياسة العسكرية الامريكية :

رغم أن السياسة العسكرية الامريكية تمتلك كثيرا من الوسائل لتحقيق أهدافها وتأمين مصالحها فى الشرق الاوسط وانها تعتمد بدرجة كبيرة على كل من اسرائيل ومصر ، إلا أنها واجهت بعض المصاعب منهما بشكل خاص .

تركزت الازمات مع اسرائيل حول كشف أعمال التجسس الاسرائيلية على الولايات المتحدة حيث اكتشفت الولايات المتحدة ضابطا فى البحرية الامريكية هو « جوناثان بولارد » يقوم بتزويد مسئول فى السفارة

الاسرائيلية بمعلومات الولايات المتحدة وخاصة عن الجيوش العربية ، وقد حاولت اسرائيل التخلص من الحرج بنقل المسئول عنها على وجه السرعة الى اسرائيل ، إلا أن الولايات المتحدة اصرت على اجراء تحقيق معه ، وانتقلت لجنة التحقيق الى اسرائيل . وظهرت الازمة الثانية باكتشاف احدى شركات صناعة الاسلحة اثناء زيارة ضباط اسرائيليين لها أنهم قاموا بالحصول على المخططات الخاصة ببعض الاجهزة البصرية التى تصنعها الشركة وتعتبرها من اسرارها . وتتعلق الازمة الثالثة الرئيسية بانتاج الطائرة « لافى » التى ترى الولايات المتحدة انها شديدة التكلفة وتضع قيودا على التمويل الامريكى لانتاجها ، فى حين تصر اسرائيل على الاستمرار فى انتاجها ، وتسير خطوات فى هذا السبيل بينما تطالب الولايات المتحدة بالتمويل .

واذا كانت الازمة الاولى مع مصر كانت على اثر اعتراض طائرات الاسطول السادس للطائرة المدنية المصرية فانها لم تؤثر حقيقة على السياسة العسكرية الامريكية ، فان الازمة التى حدثت فى شهر يوليو وبعد فشل مفاوضات استمرت لمدة اسبوعين بين مصر والولايات المتحدة حول عبور السفن النووية لقناة السويس أثرت على السياسة العسكرية الامريكية اذ اضطرت حاملة الطائرات الامريكية « انتربرايز » وسفينتان تعملان بالطاقة النووية الى الابحار حول افريقيا بدلا من عبور القناة . وكانت مجموعة الحاملة نفسها قد عبرت القناة بعد الهجوم الامريكى على ليبيا فى ابريل وصاحبتها حملة دعائية . وتشير بعض التقارير بأن مصر قد طالبت بزيادة فى رسوم المرور وأن الولايات المتحدة قد دفعت مقابل عبورها فى إبريل حوالى ربع مليون دولار . ويؤثر الالتفاف حول افريقيا على القدرة على المناورة بمجموعات حاملات الطائرات النووية بزيادة الزمن اللازم للمناورة بفترة تقدر بحوالى ١٥ الى ٢٠ يوما .

جدول (١) ـ صفقات الأسلحة الأمريكية للشرق الأوسط حتى نهاية ١٩٨٦

الدولة	نوع الصفقة	مشتملاتها	الكمية	القيمة مليون دولار	تاريخ العرض على الكونجرس	التصرف
الاردن	دفاع جوى	طائرة قتال «ف ـ ١٦»، ف ٢٠	غير معروف	١٨٨٠	اكتوبر ٨٥	أجلت إلى مارس ١٩٨٦
	عربات	صاروخ جو/ جو «سايدويندر»	٣٠٠			ثم جمدت فى فبراير ١٩٨٦
	مدرع	مركز قيادة فصيلة صواريخ	١٤			
		أرض/ جو «هوك» محسن رادارات	غير معروف			
		وحدة اطلاق صواريخ أرض جو «هوك» محسن	١٢			
		صاروخ «هوك»	٢٢٤١			
		مركبة دعم	٢٢٤			
		صاروخ «ستينجر ارض/ جو	٧٢			
		حاملة جنود «برادلى م ـ ٣»	٣٢			
		نظام «AN/TSQ-13 Missile Minder»	٢			
الامارات المتحدة	اتصالات	انظمة لاسلكية «ANTRC/170» وقطع غيار	٨	٤	سبتمبر ٨٦	
ابو ظبى	مركبات	مركبات متعددة الاغراض «M-998»	٣	غير معروف		تعاقد فى اكتوبر ١٩٨٦
البحرين	متنوعة	دبابات «م ٦٠ ـ أ ـ ٣» قطع غيار ومعدات اتصال وامدادات وذخيرة	٤٥	٩٠	نوفمبر ٨٥	لم يعلن عن الموافقة
تونس	متنوعة	هاوتزرات ١٥٥مم، جرارات ٥ طن ٥ طن، قطع غيار، ذخيرة، جرافات	٧٥/ ٧٠/ ٣	٦٠	يوليو ٨٦	
الجزائر	مركبات	عربات جيب، حرارات	غير معروف	٥		تعاقد فى سبتمبر ٨٦
السعودية	دعم	خدمات فنيه لطائرات «ف ـ ١٥»		٥٠٠	ديسمبر ١٩٨٥	لم يعلن عن الموافقة
	دعم	افراد تشغيل وصيانة وتدريب طائرات «اف ١٦»	٥٥٩	٣٧		تقرير فى مارس ١٩٨٦
	صواريخ	صواريخ «سايدويبدر» حو/ جو AIM-9L	٩٩٥	٣٥٤		خفضت فى مايو ١٩٨٦
		صواريخ سايدويندر «AIM-9p4»	٦٧١			وحدات إطلاق ستنجر واعاده ملئها ـ ولم يعلن عن اتمام
		وحدات اطلاق «ستنحر» واعادة ملء	٢٠٠/ ٦٠٠		ابريل ٨٦	الصفقة وخفض ثمنها
		صواريخ حو سطح «هاربون»	١٠٠			إلى ٢٦٥ مليون دولار
	دعم	خدمات وتدريب وتكنولوحيا صواريخ هوك	عير معروف	٥١٨		دكر التعاقد فى يوليو ١٩٨٦
	طائرات	اواكس «E-3A AWACS»	١	غير معروف		سلمت فى يوليو ٨٦ طائرة من خمسة
	صيانة	صيانة «KE-3A»«AFE-3A» طائرات مساحة	عير معروف	٢٠٧		فبراير ١٩٨٦
	احزاء طائرات	خزان وقود إضافى للطائرات	١٠٠	٣٠٩		ابريل ١٩٨٦
	مركبات	جرارات ـ قاطرات ـ إسعاف قطع غيار ـ دعم	٢٢٦٣/ ١٣٨٩		يوليو ٨٦	
	اتصالات	معدات معالجة المعلومات وصيانة	٣٥	٩،٢		تعاقد ستمر ١٩٨٦
السودان	دعم	أجراء عمرة لطائرات نقل «DHC-5D»	٣	٥،٢	عير معروف	أعلى فى يناير ١٩٨٦
	دعم	اصلاح واعادة تجديد انظمة رادار	غير معروف	٥١		اعلن فى ابريل ١٩٨٦
الكويت	مركبات	جرارات ٥ طن، دعم، معدات اختبار وتشخيص، قطع غيار	٦٨٥	٧٠	يونيو ١٩٨٦	لم يعلن بعد

الدولة	نوع الصفقة	مشتملاتها	الكمية	القيمة مليون دولار	تاريخ العرض على الكونجرس	التصرف
مصر	صواريخ	صواريخ جو/ جو سايدويندر AIM-9L	٥٦٠	٤٢	مايو ١٩٨٦	
	رادار	انظمة رادار مزودة باجهزة معاونة ومساندة طراز AN/TPQ-37	٢	٢٤	نوفمبر ٨٥	
	مدرعات	دبابات م . ٦٠ ـ ١ ـ ٣ ـ ورشاشات ودعم	٣٦	٦٨	ديسمبر ١٩٨٥	الغيت ديسمبر ١٩٨٥
	طائرات	« ف ـ ١٦ سى/ دى »	٢ من ٤٠	١٢٠٠		استلام اكتوبر ١٩٨٧
	دعم	صيانة وتشغيل ٥ قواعد جوية	غير معروف	١٢,٩		تعاقد فى ديسمبر ١٩٨٦
اسرائيل	اجراءات اليكترونية	معدات اعاقة اليكترونية ، قطع غيار ومعدات اختبار ودعم وتدريب	٢٠	٢٨	يونيو ٨٦	أعلن عن التفكير فيها فى ابريل ١٩٨٦ وهى صفقة فرنسية عن طـــريق الولايات المتحدة
	طائرات	هليوكوبتر Douphin «HH-6HA»	١٢ ـ ٢٠	غير معروف		
	طائرات	هيليوكوبتر « كوبرا »	٢٥	منحة		مقترح تسليمها مجانا
ايران	متنوعة	صواريخ تاو ـ قطع غيار صواريخ هوك محسنة	٢٠٠٨/ ٢٠٠	غير معروف		تسليم فى فبراير واغسطس واكتوبر ١٩٨٦

جدول (٢) المساعدات الامنية الامريكية المقترحة للدول العربيه عن عام ١٩٨٧[١]

الدولة	مبيعات عسكرية (٢)	برنامج المعونة العسكرية (٤)	تعليم وتدريب عسكرى (٥)	صندوق الدعم الاقتصادى (٦)	المجموع
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
الأردن	١١٥*[٣]		٢	١٨	١٣٥
تونس	٢٧*	٤٠	١,٨	٢٠	٨٨,٨
الجزائر			٠,١٥		,١٥
جيبوتى		٣	٠,١٥	٥	٨,١٥
السودان		٥٠	١,٧٥	٩٠	١٤١,٧٥
الصومال		٣٥	١,٥٥	٣٠	٦٩,٥٥
عمان	٤٠		٠,٢٠٥	١٨,٨	٥٩,٠٠٥
لبنان			,٨	٢	٢,٨
مصر	١٣٠٠*		٢,ـ	٨١٥	٢١١٧
المغرب	١٠	٦٠	١,٨٥٠	٢٠	٩١,٨٥
موريتانيا			,٠٧٥		,٠٧٥
اليمن الشمالية	٣*	٥	١,٥٥		٩,٥٥
مجموع الدول العربية	١٤٩٥	١٩٣	١٣,٨٨	١٠١٨,٨	٢٧٢٠,٦٨
اسرائيل	١٨٠٠*			١٢٠٠	٣٠٠٠

١ ـ هذه هى الصور المختلفة التى اقترحتها حكومة الولايات المتحدة من المساعدات الأمنية للعام المالى ١٩٨٧ وفقا لمجلة دفنس اند فورن افيرز ويكلى فى عددها رقم ١٧٠ عن الفترة من ١٧ ـ ٢٣ فبراير ١٩٨٦ .

٢ ـ المبالغ المذكورة قروض إما بمعدلات سماح معلمة (*) او مقايضة وبغض النظر عن الدفع من اسرائيل ومصر.

٣ ـ الأردن ٦٥ مليون دولار فقط بمعدلات سماح.

٤ ـ منحة تمويل لأدوات وخدمات دفاعية

٥ ـ منح تعليم وتدريب دولى للتدريب العسكرى الحرفى .

٦ ـ معرفة إقتصادية على هيئة منح او قروض لدول منتجة للمصالح الأمنية الخاصة للولايات المتحدة بها .

رابعا ـ الاتحاد السوفييتي والشرق الأوسط سياسيا وعسكريا

١ ـ مقدمة :

تتسم السياسة الخارجية السوفيتية بسمات الديناميكية والمبادأة منذ تولى الزعيم السوفيتى جوربا تشوف السلطة فى أوائل عام ١٩٨٥ . وربما لم تتعرض الولايات المتحدة والعالم الغربى لسيل جارف من المقترحات حول قضايا التسلح النووى وتنظيم العلاقات بين الشرق والغرب كالتى تعرض لها فى العامين الاخرين . ويبدو واضحا أن هناك نزعة عملية للاصلاح ، تسيطر على توجهات القيادة السوفيتية لاتعنى بطبيعة الحال تراجع الباعث الايديولوجى بقدر ماتعنى توجيه أهمية كبيرة للتعاون مع الغرب .

ويقرر بعض المحللين الغربيين أن هناك ثلاثة عوامل تتحكم فى السياسة لدى السوفيت لايمكن ان تمحى من ذاكرتهم تتعلق بتكرار الغزوات من الغرب التى كان ابرزها غزوات نابليون وهتلر والغزو الغربى للاتحاد السوفيتى بعد قيام الثورة البلشفية ادت الى استخلاص نتيجة قوامها ان طرق اقتراب للجيوش الغربية من قلب الاراضى الروسية ينبغى ان تكون منيعة ولاتسمح بنجاح اى اعتداء ، وان طوقا من الدول الصديقة ينبغى ان يحيط بالبلاد لضمان حماية خطوطها الامامية ، ويعنى هذا انشاء منطقة تكون فيها السيادة العليا للاتحاد السوفيتى لتامين اراضيه . وثانيها الايديولوجية الشيوعية التى توفر دعامة اساسية فكما أنها تقوى النفوذ السوفيتى فى أوربا الشرقية فهى تشكل اساسا لسياسة تضمن المصالح القومية السوفيتية . وثالثها الحاجة الى درجة ما من درجات التعاون مع الغرب وقد دعا الى هذا عاملان هما : ضرورة تفادى وقوع كارثة نووية مما يجعل هناك مصلحة فى التعايش السلمى الدولى وضرورة التغلب على المشكلات الاقتصادية بالاستفادة من التعامل الاقتصادى والتجارى مع الدول الصناعية المتقدمة .

ولعل هذا العامل الاخير يكون هو المحرك لهجوم السلام السوفيتى على جهات عديدة ابرزها جبهة التسلح النووى ومن بينها الموقف فى منطقة الشرق الاوسط . وقد أعلن جورباتشوف أن على بلاده أن تواجه واشنطن فى الشرق الأوسط باستراتيجية تتميز بمرونة كبيرة ، وهذا يعنى التخلى عن سياسة المواجهة دون اسقاط المبادىء الاساسية للسلوك السياسى السوفيتى فى المنطقة .

والتحليل الشائع فى هذا المجال للموقف السوفيتى يقوم على ان جورباتشوف امام هدف اساسى ومحدد هو : تنفيذ برنامج عمل طموح لتعجيل التطور الاجتماعى الاقتصادى فى بلاده على نحو ماحدده فى خطاب هام القاه فى مدينة فلاديفستك

فى يوليو ١٩٨٦ . وترتيبا على هذا ، فانه يجد نفسه فى حاجة الى كبح جماح سباق التسلح مع الولايات المتحدة التى تستهدف ، استنزاف قوى الاتحاد السوفيتى اقتصاديا واحباط عملية رفع المستوى المعيشى للشعب السوفيتى » .

يرتبط بهذا ، انه أصبح هناك حرص سوفيتى على الا تؤثر اية قضايا إقليمية على هذا الهدف ، ويشير بعض الخبراء الى ان الشرق الأوسط كمثال بارز ، على هذا لم يرد ذكره فى خطاب جورباتشوف الذى القاه امام المؤتمر السابع والعشرين للحزب ، وان كانت القيادة السوفيتية قد حرصت على ان تؤكد على اهمية قضية المؤتمر الدولى فى مناسبات متعددة مع التاكيد على ضرورة تحقيق تسوية عادلة باشتراك جميع الاطراف المعنية لاسيما سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية . وقد جاءت السياسة السوفيتية المتعلقة بتهدئة الصراعات الاقليمية امتدادا للسياسة السابقة .

وبهذا ، فان الاهتمام السوفيتى بالمنطقة ظل فى اطار مستوى تدعيم العلاقات بالاصدقاء والاستمرار فى طرح المقترحات السلمية مع ابراز عدة اشارات على التهدئة منها ما يتعلق بالموقف فى افغانستان أو ما يتعلق باجراء اتصالات مع اسرائيل .

٢ ـ اتجاهات للتهدئة :

أ ـ استمرت سياسة الاتحاد السوفيتى فى الدعم النشيط للدول الصديقة فى المنطقة مثل العراق وسوريا وليبيا واليمن الديمقراطية لتقوية قدراتهم الدفاعية . وكذلك فى الدول المتحالفة معها مثل افغانستان واثيوبيا . وان واجه السوفييت بعض الصعوبات نتيجة استمرار الخلافات بين سوريا وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة فى ياسر عرفات ، وهى الخلافات التى تصاعدت بنشوب حرب شاملة فى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين حول بيروت وفى جنوب لبنان ، وكذلك فى اليمن الديمقراطية بسبب أحداث الصراع على السلطة فى يناير ٨٦ . وقد وقفت موسكو مؤيدة لعلى ناصر محمد فى بداية الامر ثم انحازت للقيادة الجديدة لتأييد مصالحها الاستراتيجية فى عدن التى زارها بالفعل فى سبتمبر الماضى ادميرال الاسطول السوفيتى حيث اجرى مباحثات لترتيب أوضاع عسكرية .

أما بالنسبة لما حدث فى ليبيا اثر الهجوم العسكرى الامريكى ضدها ، فقد حرصت موسكو على أن تدينه بصورة جادة باعتبار أنه يمثل انتهاكا حازما لميثاق هيئة الامم المتحدة والاحكام المرعية للقانون الدولى . وصرح ادوارد شيفرد نادزه وزير خارجية الاتحاد السوفيتى بأن سياسة الارهاب الرسمى هذه يمكن أن تقود الى عواقب وخيمة تتجاوز بعيدا حدود منطقة البحر الابيض المتوسط .

وفى الوقت ذاته واصلت موسكو تعزيز مكاسبها فى منطقة الخليج ، حيث لم تصبح الكويت الدولة الوحيدة فى مجلس التعاون الخليجى التى تقيم معها علاقات دبلوماسية وذلك بعد انضمام سلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة اليها . ومع استمرار تدعيم التعاون الاقتصادى السوفيتى ـ الكويتى حيث دارت مباحثات حول اقامة مشروعات مشتركة وتفكير الكويت فى استثمار اموالها فى الكتلة الشرقية ، تبدو هناك احتمالات لقيام بعض الدول الخليجية بشراء السلاح من موسكو فى اطار سياسة تنويع مصادر السلاح . ورغم أن الاتحاد السوفيتى لم ينجح حتى الان فى إقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية الا أن نوعا من الدبلوماسية الرياضية بدأت تمارسه الدولتان .

وفى نفس الوقت شهد عام ١٩٨٦ عدة اتصالات مصرية سوفيتية تمثلت فى تبادل الزيارات بين مسئولين على مستوى عال من الدولتين مع اجراء مباحثات اقتصادية لتوقيع اتفاقات تعاون جديدة وتسوية قضية الديون العسكرية .

ب ـ فى اطار طرح الاتحاد السوفيتى لعدة مبادرات سلمية ، أكد على أهمية عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الاوسط يبدأ مجلس الامن الدولى الاعداد له . وكان الاتحاد السوفيتى قد دعا الى اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية ، ومنطقة سلام فى الشرق الاوسط والمحيط الهندى . ففى رسالة بعث بها وزير الخارجية السوفيتى الى السكرتير العام للامم المتحدة ، دعا الى تحويل البحر الابيض المتوسط الى منطقة سلام مستقرة وتعاون ، مع اتخاذ تدابير يتفق عليها تتعلق بتقليص القوات المسلحة وسحب السفن الحاملة للسلاح النووى من البحر الابيض . وقد جاءت هذه الرسالة تعزيزا لاقتراح سوفيتى سابق بسحب الاسطولين الامريكى والسوفيتى من البحر الابيض المتوسط . يرتبط بهذا توقيع الاتحاد السوفيتى على اتفاقية تقضى بانشاء

منطقة خالية من الاسلحة النووية فى جنوب المحيط الهادى . وهذا الامر يعكس بالطبع اهتمام الاتحاد السوفيتى بانشاء منطقة عازلة - لاسيما فى البحر المتوسط - حوله ، حتى يبعد عن حدوده احتمال نشر صواريخ متوسطة المدى يمكنها توجيه ضربة نووية الى قلب أراضية فى زمن قصير جدا لايسمح له بتوجيه ضربة انتقامية مضادة ، بل أن جورباتشوف اقترح عقد مؤتمر للمحيط الهادى على غرار مؤتمر هلسنكى بمشاركة كافة البلدان المتاخمة للمحيط ، على أن تكون هيروشيما هى « هلنسكى آسيا والمحيط الهادى » . وفى هذا السياق أعلن أن حل المشكلة الافغانية سياسيا أصبح قريبا ، الامر الذى سيمكن لموسكو من سحب قواتها من افغانستان ، وقد أكد جوربا تشوف فى أكثر من مناسبة ابرزها استقباله فى موسكو للرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران أن هدف الدبلوماسية العصرية ينبغى أن يكون الانفراج وان الانفراج المتين والناضج مكسب للجميع .

ومن ثم يأتى تكرار الاقتراح السوفيتى بعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط لحل الازمة طبيعيا فى سياق هذا الهجوم السلامى لموسكو على مستوى العالم ، واشارة إلى أن الاتحاد السوفيتى لم يقصر جهوده على ناحية سلبية هى مقاومة أية مشروعات للتسوية تتجاهل جوهر أزمة الشرق الأوسط ، وإنما هو يقترح البديل فى اطار مناخ من التهدئة والرغبة فى التوافق .

جـ - وقد خطا الاتحاد السوفيتى خطوة أبعد فى هذا الاطار . ففى أفغانستان أكد جورباتشوف أنه بعد تقييم الاوضاع هناك من شتى النواحى ، وبعد اجراء مشاورات مع الحكومة الافغانية ، فقد اتخذت القيادة السوفيتية قرارا أعلن رسميا فى يوليو ١٩٨٦ باعادة ستة أفواج من قواتها فى أفغانستان قبل نهاية ١٩٨٦ - وهو ماحدث بالفعل - وهذه الأفواج هى فوج للدبابات ، وفوجان للمشاه ، وثلاثة أفواج من المدفعية المضادة للطائرات مع معداتها واسلحتها وذلك الى مناطق تمركزها فى الاتحاد السوفيتى .

وأكد جوربا تشوف كذلك دعم مهمة الوسيط الدولى ديجو كوردوفيز فى المباحثات التى تجرى للتوصل الى تسوية سياسية بشرط أن تؤيد باكستان والولايات المتحدة مثل هذه التسوية ، وقال أن موسكو لاتفكر فى اية مشروعات توسعية فى أفغانستان او اقامة قاعدة لها فيها ، وترى بقاء افغانستان كدولة غير منحازة .

د - من ناحية أخرى برز فى أحداث عام ١٩٨٦ تطور قد لايكون جديدا بالنسبة للسياسة السوفيتية فى الشرق الاوسط خاصا باجراء اتصالات مع اسرائيل . ففى أوائل ١٩٨٦ التقى سفيرا اسرائيل والاتحاد السوفيتى فى فرنسا . وفى أغسطس التقى وفدان اسرائيلى وسوفيتى فى هلسنكى لمناقشة قضايا معلقة بين البلدين غير ذات طبيعة سياسية تتعلق بعقارات ووسائل قنصلية ، وفى سبتمبر ابان الاحتفال بالعيد الاربعينى لانشاء الامم المتحدة عقد اجتماع فى نيويورك بين وزير الخارجية السوفيتى ادوارد شيفرد نادزه وشمعون بيريز رئيس وزراء اسرائيل بحث خلاله الجانبان مسائل تتعلق بالعلاقات الثنائية وبقضية الشرق الأوسط . وتثير هذه الاتصالات مسألتين :

الاولى : تتعلق بهجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل ، وهى مسألة يعتبرها الاتحاد السوفيتى ترتبط بقوانينه الداخلية ، وليس بمطالب تمليها دولة أخرى . قال مسئولون سوفييت أن ما تحاوله اسرائيل فى هذا الصدد هو نوع من التدخل فى الشئون الداخلية لدولة اخرى فى محاولة لتجاوز مايمليه العرف وسيادة كل دولة فى مراعاة قوانينها . بينما يرى بعض المحللين أن السوفييت يدركون أن موقفهم المتشدد إزاء هجرة اليهود السوفيت - الى جانب غياب العلاقة الدبلوماسية بينهم وبين اسرائيل - يضر بقدرتهم تجاه جهود تسوية ازمة الشرق الاوسط .

الثانية : تتعلق باعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتى واسرائيل ، وهنا يشترط الاتحاد السوفيتى لاتمام هذا أن تكف اسرائيل عن سياسبتها العدوانية ضد جيرانها العرب وذلك بدلا من اشتراط انسحابها من كل الاراضى التى احتلتها فى حرب ١٩٦٧ كما كان يحدث من قبل .

وبرغم أن موسكو تحاول الان أن تقلل من رفض اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة لاى وفاق بين واشنطن وبينها ، وبرغم أن السوفييت سمحوا بخروج بعض اليهود السوفييت ، فانهم يدركون أن اسرائيل غير جادة فى بحث مسألة انسحابها من الاراضى العربية المحتلة ، بما يعرقل كل عملية اعادة العلاقات بين الجانبين بصورة رسمية على مستوى السفارة . وربما لو أسفرت الاتصالات عن تبادل التمثيل القنصلى ، فان

اسرائل ستضغط للسماح بهجرة اعداد كبيرة من اليهود السوفييت الى اسرائيل . مهما يكن من أمر ، فان الاحتمالات مفتوحة فى هذه المسألة التى يعى الاتحاد السوفييتى انه ينبغى أن يتصرف حيالها بحذر لضمان عدم اهتزاز علاقاته مع أصدقائه العرب .

هـ - على صعيد السياسة العسكرية ، كانت هناك ايضا استمرارية لعلاقات السوفييت مع دول الاسبقية الاولى ، مع دعم أصدقائه لمواجهة التحديات استنادا الى قدرة دفاعية مناسبة . ولم يقم الاتحاد السوفيتى خلال هذه السنه باعمال عسكرية مباشرة بقواته الا فى افغانستان حيث قامت القوات الافغانية بمعاونة سوفيتية بشن عدة هجمات ضد مناطق تجمع الثوار الافغان .

٣ - المصاعب التى واجهتها السياسة العسكرية السوفيتية :

واجه الاتحاد السوفيتى عدة مصاعب فى علاقاته العسكرية مع دول الشرق الاوسط نظرا لطبيعة الصراعات التى تسود المنطقة ، وتشابك المصالح وتناقضها بين الدول التى تحتفظ بعلاقات طيبة معه ، وكذا المشاكل الداخلية فى النظم الصديقة له ، بالاضافة الى حساسية المنطقة بالنسبة له . وتعتبر الحرب العراقية الايرانية احدى هذه المشاكل الرئيسية حيث يجد الاتحاد السوفيتى ان كلا من سوريا وليبيا الدولتين الرئيسيتين اللتين تربطهما به علاقات عسكرية قوية تؤيدان إيران وتساعدانها احيانا باسلحة سوفيتية ضد العراق التى تربطها ايضا علاقات عسكرية قوية بالاتحاد السوفيتى ، فى حين أن ايران تتخذ موقفا متشددا ازاء الاتحاد السوفيتى ولكنها تمثل بالنسبة له موضعا حساسا ، والسياسة العسكرية السوفيتية لاترضى بخسارة العراق عموما ، ودون أن تكسب ايران على الاقل ، خاصة وأن العراق هى الدولة الرئيسية التى تربطها علاقات عسكرية قوية بالاتحاد السوفيتى فى منطقة الخليج .

كانت المشكلة الثانية هى الخلاف بين سوريا وهى اقوى علاقات عسكرية مع الاتحاد السوفيتى فى المنطقة ومنظمة التحرير الفلسطينية التى تربطها ايضا علاقات قوية به . وبذا اصبح السلاح السوفيتى يستخدم فى الصراع بين القوتين وان كانت منظمة أمل فى لبنان تقوم بذلك الدور بسلاح من سوريا وقد برز ذلك خلال العام اثناء ماسمى بحرب المخيمات فى لبنان .

واجه الاتحاد السوفيتى فى اول عام ١٩٨٦ مشكلة أخرى مع اصدقائه فى اليمن الديمقراطية الشعبية حينما نشب صراع مسلح بين جناحين فى الحزب الحاكم الذى تربطه علاقات قوية عسكرية مع الاتحاد السوفيتى ومرة أخرى واجه السلاح السوفيتى الصنع سلاحا سوفيتى الصنع بايدى جماعتين صديقتين للاتحاد السوفيتى .

وعلى مدار عام ١٩٨٦ واجهت السياسة العسكرية السوفيتية مأزقا ناتجا عن التهديدات العسكرية الامريكية ثم الاعتداءات العسكرية الامريكية على ليبيا ذات العلاقات العسكرية القوية مع الاتحاد السوفيتى ، إذ وضع الموقف السياسة السوفيتية أمام خيارين : الاول أن يتدخل الاتحاد السوفيتى مباشرة لحماية ليبيا بما يعرضه والعالم من بعده لمواجهة بين القوى الاعظم . والثانى أن يكتفى بالدعم العسكرى لليبيا بالاسلحة والفنيين وبشكل غير مباشر مما يضعف موقفه أمام الدول الاخرى التى تربطها به علاقات عسكرية قوية وبتحليل السياسة العسكرية السوفيتية فى الشرق الاوسط نستطيع أن نستنتج المبادىء التى قامت عليها الاستراتيجية العسكرية السوفيتية خلال عام ١٩٨٦ .

٤ - الاستراتيجية العسكرية السوفيتية :

استندت الاستراتيجية العسكرية السوفيتية على عدة مبادىء مثلت اتجاهات للعمل لتحقيق اهداف السياسة العسكرية السوفيتية عموما وفى الشرق الاوسط بصورة أوضح .

أ - تدعيم القدرة الدفاعية للقوى الصديقة دون التورط فى صراعاتهم :

وقد برز هذا الاتجاه فى تدعيم القدرة الدفاعية لكل من العراق وسوريا وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية رغم الصراعات بينهم . فنجد أن الاتحاد السوفيتى يدعم سوريا بدبابات وسفن وطائرات وصواريخ أرض أرض وغواصات وسفن سطح مختلفة من أحدث الاسلحة السوفيتية ، ودعم القدرات العسكرية العراقية

بمقاتلات وصواريخ ومركبات ودبابات ومدفعية ومقاتلات قاذفة وصواريخ دفاع جوى حديثه ، كما زود ليبيا بوحدات اطلاق صواريخ دفاع جوى « سام ـ ٥ » ، وهكذا نجد أن الاتحاد السوفيتى لم ينحز الى أحد اطراف الصراع الاقليمى بين اصدقائه ولم يتورط فى الصراع بينهم . وتشير بعض المعلومات الى أن الاتحاد السوفيتى يحتفظ بقواته فى أفغانستان كاحتياطى للقوات الافغانية دون التورط فى قتال الثوار ، إلا أنه يصعب التأكد من هذه البيانات خاصة وأن أغلب مصادر المعلومات المتيسرة اما غربية أو عربية متعاطفة مع الثوار .

ب ـ ايجاد علاقات مع الدول ذات الصلة بالمعسكر الغربى وغير الصديقة :

انتهز الاتحاد السوفيتى كل فرصة ممكنة لايجاد علاقات افضل مع الدول التى ترتبط بعلاقات عسكرية مع المعسكر الغربى ، وكان أبرز هذه المحاولات بيع الاتحاد السوفيتى لصواريخ دفاع جوى من طراز « سام ـ ١٣ » الى الاردن بعد أن جمدت الولايات المتحدة الصفقة التى كانت مقترحة للاردن ، كما يبدو أن الاتحاد السوفيتى ابدى استعداده لمعاونة السودان عسكريا اثناء زيارة رئيس الوزراء السودانى لموسكو . وبالاضافة الى ذلك فان الاتحاد السوفيتى سعى الى إيجاد حلول لمشاكله مع كل من مصر وايران عن طريق ادارة مباحثات مدنية مع مصر ، واستقبال مسئولين رسميين من ايران . وبالرغم من الطابع المدنى للمباحثات الا أنها بلاشك تسعى إلى إتخاذ البلدين موقفا معتدلا إزاء الاتحاد السوفيتى قد لايسمح بمهاجمة الإتحاد السوفيتى عن طريقهما ، واخيرا فقد زار مسئولون عسكريون سوفيت الكويت للحفاظ على العلاقات العسكرية الطيبة معها رغم علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية .

جـ ـ تجنب الصراعات المسلحة والمواجهات العسكرية :

تمثل هذا المبدأ فى موازنة القوة العسكرية للدول ذات العلاقات العسكرية الايجابية بالاتحاد السوفيتى مع التهديدات التى تواجهها بحيث لا تغريها بحل الصراع عسكريا . وينعكس ذلك بصورة واضحة فى نوعيات الاسلحة التى سلمها الاتحاد السوفيتى أو ينتظر أن يسلمها لاصدقائه فى المنطقة اذ يسلح اليمن الديمقراطية مثلا بدبابات ت ـ ٦٢ وبعدد محدود بينما يعطى دبابات ت ـ ٥٥ لاثيوبيا وتختلف الدبابات والطائرات المسلمة لكل من العراق وسوريا عن تلك المسلمة لأثيوبيا . وهكذا يسعى الاتحاد السوفيتى الى تقوية القدرة الدفاعية للدول التى ترتبط به عسكريا دون تشجيعها على الدخول فى صراعات مسلحة . ولاشك أنه يؤثر فى ذلك أيضا عن طريق الامداد بقطع الغيار والذخيرة وغيرها الامر الذى يظهر فى اتجاه بعض اصدقائه الى الحصول على معدات عسكرية من دول أخرى . الا أن المظهر الاساسى لتجنب الصراعات المسلحة كان الموقف السوفيتى من الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية وليبيا اذ ابتعدت السفن السوفيتية عن السواحل الليبية واكتفت بتتبع الاسطول السادس الامريكى ، ولم تتدخل بشكل مباشر لمساعدة ليبيا ، كما أنعكس هذا المبدأ فى دعوة السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى الى سحب اساطيل القوتين الاعظم من البحر المتوسط مما يؤكد المبدأ السوفيتى فى تجنب الصراع .

د ـ عدم اقامة تحالفات عسكرية جديدة :

لم يسع الاتحاد السوفيتى الى إقامة علاقات عسكرية جديدة عموما ، وفى الشرق الاوسط بصفة خاصة ، ولم يكن ذلك ناتجا عن عدم توافر الظروف المناسبة بل عن اقتناع سوفيتى بان اقامة تحالفات جديدة تؤدى بالضرورة الى إقامة تحالفات مضادة وتقوية الروابط العسكرية فى التحالفات السابقة ، وقد ظهر ذلك واضحا فى الشرق الأوسط على أثر تصريحات القيادة الليبية التى تهدد بالانضمام الى حلف وارسو ، أو إقامة علاقات عسكرية تحالفية مع الاتحاد السوفيتى ، ولم تظهر أى إستجابة شفوية أو عملية لذلك من الاتحاد السوفيتى رغم أن ليبيا هى الدولة الوحيدة التى لها علاقات عسكرية قوية مع الاتحاد السوفيتى ، ولكنها لاترتبط معه بمعاهدة صداقة وتعاون عسكرى أو أى نوع من العلاقات العسكرية المقننة .

٥ ـ تطبيقات الاستراتيجية العسكرية السوفيتية فى الشرق الاوسط عام ١٩٨٦ :

أ ـ الموقف السوفيتى من الاعتداءات العسكرية الامريكية على ليبيا :

يعتبر هذا الموقف نمطا مثاليا للاستراتيجية العسكرية السوفيتية من الصراعات المسلحة والمحدودة اذ أن الاتحاد السوفيتى قد سلح ليبيا باقصى مايمكن ان تتحمله من أسلحة متقدمة ، الامر الذى انعكس على تعليقات المعلقين والمسئولين الغربيين عن الاسلحة الليبية والنشاط الالكترونى فى ليبيا رغم أنهم عمدوا الى التقليل من قيمة الاداء الليبى والقدرة الليبية على استخدام الاسلحة المتقدمة ، وقد تطلب ذلك من الولايات المتحدة فترة طويلة من الاستطلاع والاعداد للاعتداء على ليبيا ، لكن الاتحاد السوفيتى اكتفى عمليا بذلك . وساند ليبيا سياسيا ، ولم يشترك فى المواجهة العسكرية بل سحب اسطوله من أمام المياه الليبية ، كماأنه عوض ليبيا عن خسائرها ، واتخذ اجراءات سياسية متشددة ضد الولايات المتحدة خاصة تأجيل التمهيد لمؤتمر القمة الذى كان مقررا عقده فى منتصف العام .

ب ـ الموقف العسكرى السوفيتى من الصراع الداخلى فى اليمن الديمقراطية :

لم يتدخل الاتحاد السوفيتى فى الصراع الداخلى وغادر اغلب المستشارين العسكريين السوفييت اراضى الدولة لحين استقرار الامور داخل الدولة وعادوا الى التعاون مع النظام الجديد ، وهكذا ظل الصراع المسلح محليا دون تدخل سوفيتى ، وحافظ الاتحاد السوفيتى على علاقته العسكرية بالدولة دون النظر الى قيادتها ، خاصة وأن الاتجاهات العامة بين القيادة السابقة والحالية لاتختلف كثيرا عن بعضها .

٦ ـ المبيعات العسكرية :

يشير جدول صفقات الاسلحة السوفيتية للدول العربية المرفق الى أن سوريا قد ظفرت باكثر واردات السلاح السوفيتية الى المنطقة واحدثها لمواجهة القوة العسكرية الاسرائيلية ، خاصة وأنها اشتملت على صواريخ أرض أرض « س س ـ ٢٣ » الذى هو من أحدث الصواريخ السوفيتية من هذا النوع ، إذ تم نشره لاول مره عام ٧٩ / ٨٠ ويصل مداه الى حوالى ٥٠٠كم ويمتاز بدقة أكبر من أغلب الصواريخ السوفيتية التكتيكية الاخرى ، والطائرة « ميج ٢٩ » التى يتوقع تسليمها عام ١٩٨٧ والتى تتمتع بقدرات عالية على المناورة فى القتال الجوى وعلى قدرات عالية لكشف واصابة الاهداف من زوايا هجوم كبيرة وتصل سرعتها الى ٢,٣ ماخ كما فى الطائرة ميج ـ ٢٣ وتتساوى معها فى المدى (١١٥٠ كم) وتسليحها (٦ صاروخ جو جو) . وهو مايعكس تدعيم القدرة الدفاعية السورية فى مواجهه التفوق الجوى الاسرائيلى ، خاصة وان القوات الجوية السورية ما زال بها ٨٥ طائرة طراز ميج ١٧ التى تقادمت ، وأن القوات الجوية الاسرائيلية تتفوق عدديا على نظيرتها السورية بحوالى ١٨٤ طائرة ، مما يفسر العدد الكبير من الصواريخ ارض ارض الموردة الى سوريا .

كذلك يتضح من دراسة الجدول تدعيم القوة البحرية السورية بغواصتين . وتعتبر أول غواصات لسوريا ولدى اسرائيل ثلاثة ، وقرويطات حديثة ، ولم يكن لدى سوريا من سفن السطح الكبيرة عدا فرقاطتين من طراز قديم (بيتا ـ ١) فى حين أن لدى إسرائيل ٦ قرويطات حديثه ، كما سلحتها بزوارق سريعة وزوارق مرور لتضييق الفجوة بين البحرية السورية والاسرائيلية ، اذ كانت سوريا تملك ٢٢ زورق صواريخ منها ٦ من الطرازات من الجيل الاول و٨ زوارق طوربيد ، فى حين أن لدى اسرائيل ٢٤ زورق صواريخ حديثا ، كما أن سوريا كان لديها ٧ زوارق مرور فقط مقابل ٤٥ لدى اسرائيل ، ويغطى الاتحاد السوفيتى الفاصل الباقى للتفوق الاسرائيلى البحرى بصواريخ ساحلية حديثه طراز سيبال التى يصل مداها الى ٤٥٠ كم . وتغطى

جدول (٣) صفقات الاسلحة السوفيتية للدول العربية حتى اواخر عام ١٩٨٦

الدولة	نوع الصفقة	مشتملاتها	الكمية	قيمة الصفقة مليون دولار	معلومات عن الصفقة
الأردن	صواريخ	صواريخ دفاع جوى « سام ١٣ »	غير معروف	غير معروف	تقرير فى يناير ١٩٨٦
		صواريخ « سام ٨ » إضافية	٢٠	غير معروف	تسليم سبتمبر ١٩٨٦
سوريا	سفن	زوارق سريعه	غير معروف	غير معروف	تقرير فى ديسمبر ١٩٨٥
	سفن	غواصات طراز رويو	٢	غير معروف	تقرير فى ديسمبر ١٩٨٥
	صواريخ	صواريخ كروز سطح / سطح طراز « سيباك »	غير معروف	غير معروف	تقرير فى مارس ١٩٨٦
	سفن	قرويطات طراز « نانو شكا » مزودة بطراز جديد من صواريخ سيتكس	غير معروف	٤	تقرير فى مارس ١٩٨٦
	متنوعة	صواريخ سام ٥ ، زوارق مرور ، صواريخ سيتكس وسيبال (بحرية) دبابات ت ٧٢ غواصات هجومية طائرات « ميج ـ ٢٩ »	غير معروفة	غير معروفة	عدا طائرات ميج ٢٩ يتوقع تسليمها عام ٨٧
	صواريخ	صواريخ أرض / ارض س س ـ ٣	٥٠٠	غير معروف	سلمت فى مايو ١٩٨٦
العراق	متنوعة	مقاتلات وصواريخ ومركبات ودبابات ومدفعية	غير معروف	منحة	تقرير فى يناير ٨٦
	صواريخ	مقاتلات قاذفة « سوخوى ٢٥ » وصواريخ دفاع جوى « سام ـ ١٣ »	غير معروف	غير معروف	تقرير عن أنها سلمت فى مارس ١٩٨٦
ليبيا	صواريخ	وحدات اطلاق صواريخ دفاع « جوى سام ٥ ،	١٢	غير معروف	تقرير فى ديسمبر ١٩٨٥
اليمن الجنوبية	مدرعات	دبابات « ت ـ ٦٢ »	١٦	غير معروف	تقرير عن التسليم فى مارس ١٩٨٦

الدبابات ت ـ ٧٢ تقادم بعض الدبابات ت ـ ٥٤ .

يأتى العراق فى المرتبة الثانية بعد سوريا ورغم أن حجم الصفقات غير معروف شأن اغلب صفقات السلاح السوفيتية الا أنه يلاحظ ظروف الحرب العراقية الايرانية ، إنها لم تشتمل على بعض الاسلحة التى قدمت الى سوريا بما يعكس رغبة الاتحاد السوفيتى فى المحافظة على التفوق النسبى للعراق دون تحويله الى تفوق مطلق ، يمكن أن يقطع عليه الطريق للاحتفاظ بعلاقة ما مع إيران ، كما أن سعى العراق الى الحصول على اسلحة وذخيرة اخرى من جهات مثل مصر وفرنسا يؤكد هذا المعنى ، وربما يكون الاتحاد السوفيتى يضبط سير الصراع فى تحديد كميات الذخيرة وقطع الغيار .

انخفضت واردات السلاح السوفيتية الى ليبيا بدرجة ملحوظة واقتصرت على الصواريخ « سام ـ ٥ » ويعكس ذلك حقيقة أن ليبيا تشبعت بالاسلحة ، والى حرص الاتحاد السوفيتى على الا يغرى ليبيا باستخدام القوة العسكرية فى حل النزاعات الاقليمية ، والتحكم فى قدرتها على معاونة ايران ضد العراق مع تدعيم القدرة الدفاعية لليبيا ضد احتمالات عمليات محدودة تقوم بها الولايات المتحدة ضد ليبيا وحدها أو بالتعاون مع أحد جيرانها .

تمثل صفقة الصواريخ « سام ١٣ » للدفاع الجوى للاردن سعى الاتحاد السوفيتى لايجاد علاقات مع الدول ذات الصلة بالمعسكر الغربى وغير الصديقة خاصة وان الولايات المتحدة جمدت مطالب الاردن من السلاح ، وقد اقتصرت واردات السلاح الى الاردن من الاتحاد السوفيتى على الصواريخ « سام ـ ١٣ » للدفاع الجوى وهو من أحدث صواريخ الدفاع الجوى السوفيتى ، وإن كانت المعلومات المتيسرة عنه غير كافية الا أنه يمتاز بصغر حجمه ويقل مداه (٨ كم) عن مدى الصاروخ « سام ـ ٨ » الذى سبق أن حصل عليه الاردن من الاتحاد السوفيتى ويعمل على الارتفاعات المخفضة .

تبرز صفقة الاسلحة الى اليمن الديمقراطية محاولة الاتحاد السوفيتى الاستجابة الى مطالب الدول ذات العلاقة العسكرية به وبجيرانها والعمل على تهدئه

الصراعات الاقليمية اذ أمدها بعدد محدود من الدبابات ت ـ ٦٢ التى سبق أن حصلت على عدد منها وتنافس الدبابة م ـ ٣أ٦٠ التى حصلت عليها جمهورية اليمن العربية (الشمالية) دون ان يتغير ميزان القوى مع كل من عمان واليمن الشمالية حتى لاتغرى القيادة اليمنية (الجنوبية) باستخدام القوة لتحقيق اهداف سياسية مع احتفاظها بقوة كافية تماما للدفاع عن مصالحها .

تؤكد صفقة الاسلحة الى اثيوبيا نفس الاتجاه ويبرز ذلك فى أن الدبابات التى حصلت عليها اقدم فى طرازها عن كل ماسبق (ت ـ ٥٥) وهو العنصر الغالب فى القوات المسلحة السودانية والصومالية ، وإذا كانت شحنات الاسلحة الى أثيوبيا اشتملت على طائرات ميج ـ ٢٣ التى تسبق جميع طائرات الدول المجاورة لها من السودان والصومال وجيبوتى وكينيا فان هذا غالبا يرجع الى وجود سرب فرنسى من طائرات ميراج (Mirage IIIC) من طراز متقدم فى جيبوتى .

٧ ـ الوجود العسكرى والقواعد والتسهيلات العسكرية :

لم يثبت خلال السنة أن سعى الاتحاد السوفيتى الى زيادة وجوده العسكرى فى الشرق الاوسط بل على العكس ابدى استعداده لتخفيف وجوده سواء عن طريق الاستعداد لسحب اسطوله (سرب البحر المتوسط) ، وإعلانه عن تخفيف قواته فى أفغانستان ، كما لم يحدث ان سعى الى الحصول على قواعد أو تسهيلات عسكرية جديدة ، وقد نفت حكومة اليمن الديمقراطية وجود قاعدة سوفيتية فى جزيرة سوقطرة ، وتقول انها نظمت رحلة للدبلوماسيين الاجانب اليها ليتأكدوا من عدم وجود قواعد أو تسهيلات سوفيتية بها .

٨ ـ المناورات العسكرية المشتركة :

يشير كتاب القوة العسكرية السوفيتية ١٩٨٦ الصادر من وزارة الدفاع الامريكية الى أن اسطول (سرب) البحر المتوسط السوفيتى قام بتدريبات مشتركة مع كل من سوريا وليبيا . وقد نشرت أنباء عن قيام البحرية السورية والسوفيتية بتدريب مشترك فى أواخر سبتمبر ١٩٨٦ .

٩ ـ الاثار السلبية للسياسة العسكرية السوفيتية فى الشرق الاوسط :

رغم أن الاتحاد السوفيتى قد حقق نجاحا فى اتجاه اهدافه العسكرية اذ استطاعت الدول التى لها علاقات عسكرية قوية به سواء فى منطقة الشرق الاوسط أو على اطرافها فى المحافظة على قدرتها الدفاعية ، كما تمكن السوفييت من تحسين علاقاتهم بكل من الاردن ومصر وايران والسودان نسبيا ، وتدعيم علاقاته العسكرية مع الكويت ، وعلاقاته السياسية بعمان والامارات العربية المتحدة ، وبذا يوفر مناخا لاقامة علاقات مع باقى دول مجلس التعاون الخليجى ، فقد كان للسياسة العسكرية السوفيتية اثارها السلبية وخاصة على تلك الدول التى لها علاقات عسكرية قوية بالاتحاد السوفيتى ، وقد برز ذلك أساسا فى اتجاه بعض هذه الدول الى الحصول على أسلحة من مصادر اخرى غير الاتحاد السوفيتى ، إذ لجأ العراق الى الحصول على أسلحة من كل من فرنسا والارجنتين والبرازيل ومصر ، كما اشارت بعض التقارير الى محاولة ليبيا الحصول على اسلحة من البرازيل وليس هناك مايدل على نجاحها فى ذلك .

وقد سعى الاتحاد السوفيتى الى التغلب على بعض هذه السلبيات وخاصة مع ليبيا على اثر التهديدات الامريكية فى أواخر اغسطس حينما ارسل « بيوتر ديمتشيف » النائب الاول لرئيس مجلس السوفيت الاعلى والعضو المناوب فى المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفيتى على رأس وفد كبير لحضور احتفالات ليبيا بذكرى ثورة الفاتح من سبتمبر ضم قائد القوات الجوية السوفيتية . كما أعلن المسئولون السوفييت تأييدهم لليبيا فى الدفاع عن سيادتها الوطنية ضد أى اعتداء ، ودعمها المباشر والوقوف الى جانب ليبيا ، الا أنهم لم يحددوا حدود المساعدة أو نوعيتها الا أنه يلاحظ أن التهديدات الامريكية قد خفت بعد ذلك .

■ ■

خامسا ـ الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى

تميز عام ١٩٨٦ بتصاعد سباق التسلح بين القوتين العظميين ، وانهيار معاهدة سولت ـ ٢ ، للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، فى حين جرت محاولات مستميتة من الاتحاد السوفيتى لايقاف سباق التسلح وتصفية الاسلحة النووية ، وقد كانت هذه الجهود على وشك الوصول الى نتيجة فى إجتماع قمة ريكيافيك إلا انها فشلت لرفض الولايات المتحدة وضع قيود على برنامج ابحاث مبادرة الدفاع الاستراتيجى (حرب النجوم) .

١ ـ الميزان العسكرى النووى (الصواريخ العابرة للقارات)

بدأت الولايات المتحدة فى نهاية عام ١٩٨٦ نشر الصاروخ ذى الرؤوس العشر « ل . ج . م ـ ١١٨ ام . اكس » من المتوقع ان يوضع منه مقذوفان فى صوامع معدلة للصاروخ « مينتمان ـ ٣ » فى شهر سبتمبر. وبحيث يصبح الجناح الاول من هذه الصواريخ عاملا فى شهر ديسمبر . وقد صدق الكونجرس الامريكى على نشر خمسين مقذوفا منها يتوقع أن تكتمل فى عام ١٩٨٨ ، وقد مول الكونجرس فعلا ثلاثة وثلاثين مقذوفا بما فيها صواريخ التجارب والاحتياط . وفى نفس الوقت استمرت الولايات المتحدة فى تنفيذ خطة الاستغناء عن الصاروخ ذى الرأس الحربية الواحدة « تيتان ـ ٢ » العابر للقارات ، وقد قامت حتى نهاية عام ١٩٨٦ بسحب حوالى ١٨ مقذوفا ، بحيث يبقى حوالى ثمانية فقط ينتظر رفعها تماما فى نوفمبر ١٩٨٧ . وتخطط الولايات المتحدة للمبادرة بتطوير شامل لصواريخ صغيرة بالستيكية عابرة للقارات (SICBM) « ميدجتمان » وقد طلبت تمويلها فى الميزانية الحالية ، ولكن هناك خلافات حول وزن المقذوفات ، وبدائل القواعد ، وعدد الرؤوس الحربية التى يجب نشرها مما قد يؤدى الى تأخيرها .

حافظ الاتحاد السوفيتى على عدد قواعد اطلاق الصواريخ البالستيكية عابرة القارات (١٣٩٨) ، ولكنه استبدل ٧٢ (اثنين وسبعين) من قواعد الصاروخ س س ـ ١١ من الطرازات الأقدم باخرى للصاروخ س س ـ ٢٥ ، الذى يجرى نشره فى وحدات مكونة من ٩ قواعد فى مواقع الصواريخ س س ـ ٧ القديمة ، وتقل القدرة التدميرية للصاروخ س س ـ ٢٥ (٥٥٠ ك طن) عن مثيلتها فى الصاروخ س س ـ ١١ (٩٥٠ ك طن) ويعتقد بأن فارق الدقة بينهما (٢٠٠م بدلا من ١٤٠٠م) يعوض الفارق فى القدرة التدميرية . ويستخدم الصاروخ س س ـ ٢٥ وقودا جافا يقلل من زمن الاطلاق ويتمتع بالقدرة على التحرك على الطرق .

٢ ـ الصواريخ البالستيكية البحرية

زادت الولايات المتحدة عدد الغواصات النووية من طراز « أوهايو » من ٦ الى ٨ ، مما أدى الى زيادة عدد الصواريخ طراز « ترايدنت ـ ١ » بمقدار ٤٨ سحب فى

مقابلها ٤٨ صاروخا من طراز « بوسيدون » ، بحيث بقى عددها فى حدود اتفاقية سولت ـ ٢ . ولاينتظر ان يجرى تطور قريب فى هذا الاتجاه حيث ستسعى الولايات المتحدة الى تمويل وبدء التعاقد على ٢١ صاروخا « ترايدنت ٢ » خلال عام ١٩٨٧ ، وأن يبدأ نشرها فى نهاية العقد الحالى .

أدخل الاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٨٥ الصاروخ البالستيكى البحرى « س س ـ ن ـ ٢٣ » ، وقد زاد تقدير الاعداد المنشورة خلال عام ١٩٨٦ من ١٦ الى ٣٢ بزيادة ١٦ وبحيث تحل تدريجيا محل الصواريخ س س ـ ٦ . ويتميز الصاروخ الجديد ذو الوقود السائل بمدى حوالى ٨٣٠٠كم (بدلا من ٣٠٠٠كم) وبدقة أكبر (احتمال الخطأ ٩٠٠م بدلا من ١٣٠٠) وبعشرة رؤوس حربية (بدلا من ١ ـ ٢) بقوة ٢٠٠ ك طن ، كما أدخل الاتحاد السوفيتى غواصة اضافية من طراز « تايفون » (بها ٢٠ صاروخا س س ـ ن ـ ٢٠) وأخرى من طراز « دلتا ٤ » (بها ١٦ صاروخا س س ن ٢٣) وسحب غواصتين من طراز Y-I كل منها بها ١٦ صاروخا س س ـ ن ـ ٦ وبذا يظل عدد الغواصات ثابتا بينما يزيد عدد المقذوفات أربعة ويلاحظ أن الصاروخ س س ـ ن ـ ٢٣ برؤوسه الحربية لديه القدرة على الاشتباك بحوالى عشرة أمثال عدد الاهداف التى كان يمكن لسابقه الاشتباك بها ، وعلى مدى يساوى حوالى ٢,٧٥ مثله .

٣ ـ القوة الجوية النووية الاستراتيجية :

استكملت الولايات المتحدة استعداد السرب الاول من القاذفات الاستراتيجية طراز « ب ـ ١ ب » فى سبتمبر ١٩٨٦ ، وكان قد بدأ تسلمه فى أول يوليو ١٩٨٥ . ويشمل السرب ١٩ طائرة بينما يبدأ تسلم السرب الثانى فى يناير ١٩٨٧ ، وقد سبق التصديق على تمويل ١٠٠ طائرة من هذا الطراز . ولاتخطط الولايات المتحدة للحصول على قاذفات اخرى بينما يتوقع أن يبدأ نشر الطائرة ATB « ستيلث » فى التسعينات . وقد استمرت الولايات المتحدة بتعديل القاذفات الاستراتيجية ب ـ ٥٢ الى حاملات للصواريخ كروز (المجنحه) ALCM بحيث اصبحت الدفعة الاولى منها (١٣١ طائرة) معدلة فى نهاية عام ١٩٨٦ مما ادى إلى تجاوز الولايات المتحدة لحدود معاهدة « سولت ـ ٢ » من حيث المقذوفات المجهزة برؤوس حربية متعددة والقاذفات المجهزة بصواريخ مجنحة (كروز) .

خفض الاتحاد السوفيتى عدد القاذفات الاستراتيجية بمقدار ٢٥ قاذفة « ميا ـ ٤ » ، ولم يظهر حتى الان الاستخدام البديل لهذه الطائرات . ويجرى الان انتاج حوالى ٤٠ قاذفة « تو ـ ٩٥ بير » موديل «H» ويعتقد بأن الواحدة منها مجهزة بستة صواريخ مجنحه (كروز) « أس ـ ١٥ » الذى له رأس حربية واحدة ، ويصل مداه الى ١٨٠٠ كم وتقدر سرعته القصوى بـ ٠,٦ ماخ .

٤ ـ صواريخ الكشف والانذار المبكر :

استمرت الولايات المتحدة فى تحسين نظم الكشف والانذار ، وقد قاربت عملية تحسين رادار نظام الانذار المبكر للصواريخ البالستيكية BMEWS فى « ثول » و « جرينلاند » الاكتمال ، بينما لاتزال مستمرة فى « فيلجديلز » ، وانجلترا « وينتظر اكتمالها عام ١٩٩٠ . ويتوقع ان يكتمل بناء رادار كشف الصواريخ البالستيكية البحرية « Pave Paws » الرابع فى تكساس خلال عام ١٩٨٧ ، بينما تستمر عملية تحويل خط الانذار المبكر البعيد الى « نظام انذار الشمال » بما فى ذلك من نظم آلية لايشغلها افراد .

أدت كارثة مكوك الفضاء « تشالينجر » وفشل اطلاق مرحلتى اطلاقه بدون أفراد الى تأخير اطلاق عدد من نظم الاقمار الصناعية لاغراض عسكرية واستطلاعية ، بينما يصعب تقدير مدى تأثير ذلك على برامج وقدرات الولايات المتحدة ، وقد اطلق فى شهر ديسمبر قمرا صناعيا عسكريا .

تستمر الادارة الامريكية فى وضع ابحاث الدفاع الاستراتيجى فى اسبقية عالية ، وقد تضاعف حجم تمويلها فى العام الاخير تقريبا ، اذ وصل الى ٢,٧ بليون دولار بدلا من ١,٤ بليون فى العام السابق .

وقد أعلن الاتحاد السوفيتى فى نهاية العام عن إجراءاته للتغلب على نظام الدفاع الاستراتيجى الأمريكى دون وضع أسلحة ضاربة فى الفضاء وبتكاليف أقل ، مما يؤكد استمرار سباق التسلح الفضائى بين القوتين .

٥ ـ الصواريخ البالستيكية المتوسطة المدى :

استكملت الولايات المتحدة احلال الصواريخ طراز « بيرشنج ـ ١أ » بطراز « بيرشنج ـ ٢ » مع نشر ١٠٨ مقذوف فى المانيا الغربية ، مع توافر ٤٢ قاعدة اطلاق وكتيبة تدريب فى الولايات المتحدة كنظم محتملة للاحلال ، أو الدعم بينما يستمر نشر الصواريخ المجنحه (كروز) فى غرب أوربا ، حيث قدر عددها بمائة وثمانية وعشرين .

اجرى الاتحاد السوفيتى تعديلا فى صواريخه المتوسطة ، إذ يعتقد أنه خفض الصواريخ من طراز « س س ـ ٤ » من ١٢٠ الى ١١٢ ، بينما زاد صواريخه من طراز « س س ـ ٢٠ » الى ٤٤١ بدر من ٤٢٣ بزيادة ١٨ ، وتشير بعض التقارير الى إعادة تمركز حوالى ٣٦ منها بالاضافة الى الزيادة الجديدة ـ من وسط أسيا الى أوروبا ليصل عددها فى أوروبا إلى ٢٧١ مقذوفا ، مقابل ١٧١ فى أسيا ، منها ١٦٢ فى الشرق الاقصى ، ٩ فى وسط آسيا .

٦ ـ القوات التقليدية :

استمرت الولايات المتحدة فى اختبار وتجربة تنظيم وتسليح الفرقة المشاه واستمرار إعادة تنظيم فرق الاقتحام الجوى والمحمولة جوا ، كما أستمرت برامج تحديث المعدات وقد استمر احلال الدبابات « م ـ ١ » محل الدبابات « م ـ ٦٠ » و « م ـ ٤٨ » ، بحيث وصلت نسبتها فى أول يوليو ١٩٨٦ الى ٣٢٪ من مجموع دبابات القتال الرئيسية ، بدلا من ٢١٪ فى السنة السابقة ، كما زادت عدد مركبات قتال المشاه « برادلى » م ـ ٢ ، وم ـ ٣ فى نفس السنة .

اجرى الاتحاد السوفيتى تعديلا فى قواته البرية ، بحيث اضاف فرقة مشاة ميكانيكية ، و٢ لواء إقتحام جوى ، كما انضمت جميع الطائرات العمودية (هليوكوبتر) المستخدمة فى معاونة القوات البرية الى الجيش . وقد زاد عدد الدبابات ت ـ ٨٠ فى الخدمة ، ومن المحتمل ان يتجه إلى قطع من المدفعية الحديثة على حساب الطرازات القديمة ، ولكن لا تتوافر ارقام مناسبة عن ذلك . وقد لاحظت بعض التقارير اختلافات خارجية محدودة بين نوعية من الصواريخ التكتيكية التعبوية س س ـ ١٢ والتى كانت قد أطلقت عليها اسم س س ـ ٢٢ ، كما أنه لا تتوافر معلومات مناسبة عن الصاروخ « س س ـ اكس ـ ٤ » المجنح . وقد بدأ الاتحاد السوفيتى احلال صاروخ الدفاع الجوى « سام ـ ١٤ » محل الصاروخ « سام ـ ٧ » ، « سام اكس ١٢ » بدلا من « سام ـ ٤ » .

تطورت قوات الدفاع الجوى السوفيتيه (لاتقابلها قوات مشابهة فى الولايات المتحدة) بزيادة محدودة فى عدد الطائرات ميج ٢٩ ، وميج ٣١ ، بينما يستمر احلال الصواريخ « سام ـ ١٠ » بدلا من الصواريخ « سام ـ ١ » اذ زاد عدد الصواريخ « سام ١٠ » بمقدار النصف تقريبا .

وفى مجال إعادة التنظيم فقد فصلت القوات الجوية للمناطق العسكرية من جملة قوة الطائرات ، كما فصلت معدات سلاح النقل إلى السيطرة المباشرة للقيادات الاستراتيجية ، وقيادات جوية اخرى .

٧ ـ القوات البحرية التقليدية :

زادت القوات البحرية الامريكية الغواصات بست من طراز « لوس انجيلس » ، بينما زاد عدد الطرادات بمقدار اثنين من طراز « تايكونديروجا » ، وخمسة فرقاطات صاروخية من طراز « بيرى » . واستمر نشر الصواريخ المجنحة (كروز) البحرية على البوارج (٣ تحمل ٣٢ صاروخ « توماهوك ») ، والغواصات « لوس انجيلس » (خمس منها تحمل كل منها ١٢) ، وتجرى تعديلات لتركيب الصاروخ على الطرادات « تايكونديروجا » .

جرى احلال « قوة التمركز المسبق للمدى القريب » من سفن الامداد لمعاونة نشر قوات « المارينز » (مشاه الاسطول) خارج الولايات المتحدة بثلاثة اسراب « سفن التمركز المسبق البحرية » ، وقد تم نشر السرب الثالث فى الفيلبين فى النصف الثانى من عام ١٩٨٦ .

برزت زيادة واضحة فى قوة طائرات قتال البحرية باضافة حوالى ١٨٠ طائرة ف/أ ـ ١٨ ، كما تستمر قوات مشاه البحرية فى تحديث مركباتها بتسلم مركبات LVI ، و LAV فى حين سحبت الهاوتزرات ١٠٥ مم الخفيفة ، وتسلمت بدلا منها ١٥٥مم . وقد زادت

طائرات مشاة البحرية من طراز AV-8A/C « هاريرز » بدخول ٣٠ طائرة هجومية طراز «AV-8BV/STOL» .

قام الاتحاد السوفيتى بتجربة تزاوج الغواصة من طراز « يانكى » والصاروخ « س س ـ ن اكس ـ ٢٤ المجنح » SLCM ، وليس هناك دليل على دخول الصاروخ الخدمة ، وتشير تقارير الى تجربة الصاروخ « س س ـ ن اكس ـ ٢١ » ايضا ، والى أن أداءه مشابه لاداء الصاروخ الامريكى « توماهوك » وقد زاد عدد الغواصات من طراز « أوسكار » بواحدة ليصبح ثلاثة بينما نقص عدد الغواصات من طراز « تشارلى » ، و « أكو » ، و« جوليبيت » ، و« و ـ لونج بين » و « فوكس تروت » بواقع واحدة من كل طراز ، وينتظر أن يحل الانتاج من طراز « كيلو » محل بعض منها على الاقل . ومازالت حاملة الطائرات الرابعة من طراز « كييف » محل التجربة ، بينما بدأ الطراد الثانى من طراز « سلافا » العمل . وأضيفت الى المدمرات السوفيتية مدمرتان من طراز « سوفرمنى » ، و « اودالوى » لمكافحة الغواصات بينما يبدو أن بعض المدمرات من طراز « كانين » و « كوتلين » قد سحبت من الخدمة . وقد زادت عدد طائرات الاسطول بحوالى ٢٠ « تو ٢٢م باكفير » ، واكثر من طراز « تو ـ ١٦ بادجر » كما أنه جارى الحصول على عدد من السفن البرمائية .

٨ ـ القوات الجوية التقليدية :

كانت أكبر زيادة فى القوة الجوية للولايات المتحدة اكثر من ٤٠٠ طائرة « ف ١٦ » ، بحيث وصل مجموعها الى ٩٧٧ من هذا الطراز وقد حصل كل من الحرس الوطنى الجوى واحتياطى القوات الجوية على بعض هذه الطائرات ، ويستمر اقتناء « ف ـ ١٥ » وقد أعيد تجهيز سرب « ف ـ ٤ » للدفاع الجوى فى ايسلندا بـ ١٨ طائرة من هذا الطراز . وقد بدأ إحلال الطائرات « ف ـ ١٥ » ، وف ـ ١٦ « محل الطائرات ف ـ ١٠٦ » فى الحرس الوطنى العادى والجوى . وجارى تحسين الطائرة « ف ـ ١٥ » ووضعت خطة لادخال الطرازات الاخيره «E» مزدوجة الاستخدام (سيطرة جوية ، وتنظيف المجال الجوى) وسحب الطرازات الاولى من القوات العاملة . ويستمر برنامج تحسين النقل الجوى مزدوج الجوانب باستكمال تنظيم الطائرات «C-5A» فى اجنحة ، والانتشار المبدئى للطائرات C-5B والتطوير الهندسى الشامل للطائرات «C-17» للنقل داخل المسرح وبين المسارح وينتظر استكماله عام ١٩٨٧ .

ولايظهر تطور واضح فى القوة الجوية السوفيتية رغم الاعتقاد بادخال نظم اسلحة اكثر تطورا .

٩ ـ مقارنة القوات :

يختلف جدول مقارنة القوات عام ١٩٨٦ فى أنه اسقط اعتبارات معاهدة سولت ـ ٢ باعتبار أن الولايات المتحدة الامريكية قد تجاوزتها ، وهكذا أخذ فى الاعتبار المدى الحقيقى للقاذفات الاستراتيجية والمتوسطة ، وكذا الصواريخ قدر الامكان ، وهكذا فان الميزان العسكرى السوفيتى الامريكى يختلف عن الميزان فى الاعوام السابقة .

يبدو من مقارنة القوات أن الولايات المتحدة الامريكية قد حسنت من أوضاعها فى مجال الاسلحة التقليدية ، وظلت متفوقة تفوقا طفيفا فى مجال الاسلحة الاستراتيجية النووية من حيث العدد . الا أن الولايات المتحدة ترى أن تفوق الاتحاد السوفيتى فى مجال الصواريخ عابرة القارات من قواعد أرضية تتميز بدقة أكبر ، وأن تفوقها فى مجال القاذفات والصواريخ المطلقة من الجو يقابله نظام دفاع جوى ومضاد للصواريخ سوفيتى ، بالاضافة الى تجهيزات هندسية وقائية ، مما يقلل فرصها ويحقق تفوقا سوفيتيا . اما الاتحاد السوفيتى فيركز على أن الصواريخ المتوسطة توفر فرصة اكبر اذ يصعب اطلاق ضربة انتقامية ثانية قبل وصولها الى أهدافها فى قلب الاتحاد السوفيتى ، وفى حين أنه ليست لديه أسلحة مماثلة تصل الى قلب الولايات المتحدة ، وأن هذا يوفر للولايات المتحدة فرصة توجيه ضربة أولى مانعة ضد القوة المضادة ، وتزداد هذه الفرصة بتطوير اسلحة مبادرة الدفاع الاستراتيجى .

اما مجال القوات التقليدية فان حساب القوة السوفيتية فى مواجهة القوة الامريكية غير مناسب لاقترانها بقوات حلف الاطلنطى وحلف وارسو ، وعادة مايغفل حلف الاطلنطى حساب القوة التقليدية (والنووية) الفرنسية ـ لكونها اخرجت قواتها من تحت قيادة الحلف رغم استمرار عضويتها ـ والقوات الاسبانية والبرتغالية وهما عضوان فى حلف الاطلنطى وهكذا يبدو تفوق قوات حلف وارسو التقليدى .

جدول رقم (٤)
الميزان النووى السوفيتي الامريكى (حتى اول يوليو ١٩٨٦)
(أ) الاستراتيجى

الاتحاد السوفيتي				الولايات المتحدة			
النظم	العدد	الرؤوس الحربية للقاذفات	اجمالى الرؤوس الحربية	النظم	العدد	الرؤوس الحربية للقاذفات	اجمالى الرؤوس الحربية
الصواريخ البالستيكية عابرة القارات				**الصواريخ البالستيكية عابرة القارات**			
س س ١١	٤٤٨	١	٤٤٨	مينتمان	٤٥٠	١	٤٥٠
س س ـ ١٣	٦٠	١	٦٠		٥٥٠	٣	١٦٥٠
س س ـ ١٧	١٥٠	٤	٦٠٠		١٠	١	١٠
س س ـ ١٨	٣٠٨	١٠	٣٠٨٠				
س ـ ١٩	٣٦٠	٦	٢١٦٠				
س س ـ ٢٥	٧٢	١	٧٢				
اجمالى فرعى	١٣٩٨		٦٤٢٠		١٠١٠		٢١١٠
صواريخ بحرية بالستيكية				**صواريخ بحرية بالستيكية**			
س س ـ ن ـ ٦	٣٠٤	١	٣٠٤	بوسيدون سى ـ ٣	٢٥٦	١٤	٣٥٨٤
س س ـ ن ـ ٨	٢٩٢	١	٢٩٢	ترايدنت سى ـ ٤	٣٨٤	٨	٣٠٧٢
س س ـ ن ـ ١٧	١٢	١	١٢				
س س ـ ن ـ ١٨	٢٢٤	٧	١٥٦٨				
س س ـ ن ـ ٢٠	٨٠	٩	٧٢٠				
س س ـ ن ـ ٢٣	٣٢	١٠	٣٢٠				
اجمالى الصواريخ البحرية	٩٤٤		٣٢١٦	إجمالى الصواريخ البحرية	٦٤٠		٦٦٥٦
إجمالى الصواريخ العابرة القارات والبحرية	٢٣٤٢		٩٦٣٦	اجمالى الصواريخ العابرة القارات والبحرية	١٦٥٠		٨٧٦٦
قاذفات استراتيجية				**قاذفات استراتيجية**			
بير تو ـ ٩٥ (صواريخ مجنحة)	٤٠	٢٠	٨٠٠	ب ـ ٥٢جـ/اتس (بدون صواريخ مجنحة)	١٢١	١٢	١٤٥٢
بير تو ـ ٩٥ (بدون صواريخ مجنحة)	١٠٠	٢	٢٠٠		١٢٠	٢٠	٢٤٠٠
بيسون	٢٠	٤	٨٠		١٩	١٢	٢٢٨
إجمالى القاذفات	١٦٠		١٠٨٠		٢٦٠		٤٠٨٠
الاجمالى العام	٢٥٠٢		١٠٧١٦		١٩١٠		١٢٨٤٦

(ب) الميزان العسكرى السوفيتي الامريكى النووى التكتيكى

بيانات عامة	الاتحاد السوفيتي	النسبة	الولايات المتحدة	ملاحظات
اسلحة نووية من قواعد ارضية :				
قذائف بالستيكية قصيرة المدى SRBM	١٥٦٥	١ ١٠,٨	١٤٤	
قذائف كروز تطلق من الارض GLCM	١٠٠	١:,٧	١٢٨	
قذائف بالستيكية متوسطة المدى M/IRBM	٥٥٣	١:٣,٦	١٥٠	

تابع (ب) الميزان العسكرى السوفيتى الامريكى النووى التكتيكى

بيانات عامة	الاتحاد السوفيتى	النسبة	الولايات المتحدة	ملاحظات
مدفعية وهاونات مزدوجة الاستخدام	١٠٠٠٠	١.٢,٤	٤١٤٦	
اسلحة نووية من قواعد بحرية:				
قذائف كروز تطلق من البحر	٧٧٤	١ ٢,٧	٢٨٠	
قذائف مقاومة الغواصات	٩٩٢	١: ,٧	١٤٣٦	
اسلحة نووية تطلق من الجو				
طائرات مزدوجة الاستخدام من قواعد أرضية	٢٦٢٥	١٠٢,٢	١١٨٢	
طائرات مزدوجة الاستخدام من حاملات الطائرات	—	صفر:١	٦٦٦	
مجموعة الطائرات مزدوجة الاستخدام	٢٦٢٥	١:١,٤	١٨٤٨	
طائرات مقاومة غواصات مزدوجة الاستخدام	٢٠٥	١ ,٦	٣٢٢	
قذائف كروز تطلق من الجو ALCM	١٧٢٠	١:١,٢٥	١٣٨٠	
قذائف قصيرة المدى تطلق من الجو SRAM	—	صفر:١	١١٧٠	
مجموع القذائف من قواعد ارضية	٢٢١٨	١ ٥,٢٦	٤٢٢	
مجموع القذائف من قواعد بحرية	١٧٦٦	١.١,٠٢	١٧١٦	
مجموع القذائف التى تطلق من الجو	١٧٢٠	١ ٠.٦٧	٢٥٥٠	
اسلحة دفاع جوى يمكن ان تطلق اسلحة نووية	٩٣٠٠	١.٣١	٣٠٠	
مدفعية مزدوجة الاستخدام	١٠٠٠٠	١٠٢,٤	٤١٤٦	
طائرات مزدوجة الاستخدام	٢٨٣٠	١.١,٣	٢١٧٠	
الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى				
التعداد بالمليون	٢٧٩,٥	١ ١,١٦	٢٤٠,٩	
اجمالى القوات المسلحة بالالف	٥١٣٠	١:٢,٣	٢١٤٣	
اجمالى الاحتياطى بالالف	٦٢٦٥		٢٣٩٠	
الناتج القومى عام ٨٥ بليون دولار	١٥٢٠ ـ ٢٠١٠	١ ,٥٢	٣٨٣٩	
معدل التضخم عام ٨٥	١,٦/	١ ,٤	٣,٦٪	
معدل نمو الانتاج القومى عام ٨٥	٣٪	١:١,٣	٢,٢/	
الديون ١٩٨٥ بليون دولار	٢٧	١..٠٦	٤١٠	
القوات الاستراتيجية النووية				
(أ) مقذوفات بحرية بالستيكية	٩٨٣(٦٢٨)	١:١,٥	٦٤٠	الرقم بين قوسين اكثرمن
غواصة نوويه	٥٨		٩٣	٤٠٠٠ كم
(ب) قواعد أرضية عابرة للقارات بالستيكية	١٣٩٨(١٣١٠)	١.١,٣٨	١٠١٠	الرقم بين قوسين اكثر من ١٠ آلاف كم.
(ج) قاذفات بعيدة المدى	١٦٠(٤٢٠)	١٠,٦	٢٦٠	الرقم بين قوسين قاذفات مدى ١١ الف كم .
قاذفات متوسطة المدى	٩٠٥(٦٤٥)	١ ١٦,٥	٥٥(٣٣٥)	الارقام تشمل الطائرات ذات مدى من ٤٧٠٠ الى ٦٢٠٠كم
مقذوفات كروز تطلق من الجو	١٧٢٠	١.١,٢	١٣٨٠	يقل مدى الصواريخ السوفيتية .
(د) مقذوفات قواعد ارضية متوسطة المدى	٤٤١	١ ٣,٦	٢٧٨	
(هـ) قواذف مضادة للصواريخ	١٠٠	مطلق	—	
الجيش.				
فرقة مدرعة	٥١	١ ١٢,٧	٤⅓	
فرقة مشاه ميكانيكية	١٤٢	١ ٢٣,٦	٦⅓	
فرقة مشاه	—	١ —	٢⅔	
فرقة محمولة جوا	٧	١:٧	١	
فرقة اقتحام جوى	(١٠ لواء)		١	
فرقة مشاه خفيفة	—	صفر :١	٤	
لواء فرسان جوى	—	صفر :١	١	
فوج فرسان مدرع	—	صفر.١	٣	
لواء قوات خاصة	١٦ + (٣افواج)	١.٢	٨ فوج	
إجمالى فرق ومايعادلها	٢٠٩	١:٩,٥	٢٦	
دبابة قتال رئيسية	٥٣٠٠٠	١.٣.٧	١٤٢٩٦	

(ب) الميزان العسكرى السوفيتى الامريكى

بيانات عامة	الاتحاد السوفيتى	النسبة	الولايات المتحدة	ملاحظات
عربة قتال مدرعة	٦٣٠٠٠	١:٢,٦	٢٣٧٧٢	
مدفع وهاوتزر	١١٠٠٠	١.٢	٥٤٥٠	
هاون ومدفع عديم الارتداد	١١١٠٠	١ ١,٤٨	٧٤٠٠	
عربة صواريخ متعددة القواذف	٦٧٥٠	١.٢٠	٣٣٧	
سلاح موجه مضاد للدبابات	غير معروف	١ـ	١٦٦٠٠	
مدفع مضاد للطائرات	٢١٠٠٠	١ ٣٥	٦٠٠	
صاروخ دفاع جوى	٤٣٠٠	١٠٨,٧	المعروف منها ٤٩٣	
قاذف صاروخ ارض/ ارض	١٥٧٠	١ ٥,٣	٢٩٤	
تعبوى/ تكتيكى				
طائرة عمودية للجيش	٤٤٠٠	١٠,٤	٨,٩٧٠	
طائرة للجيش	غير معروف	١ـ	٥٢٦	
القوات البحرية				
غواصة كروز	٦٣	١ ١٠,٥	٦	
غواصة هجوم قوة نووية	٧٠	١ ٠,٨	٨٧	
غواصة هجوم قوة ديزل	١٣٠	١.٣٢,٥	٤	
اجمالى الغواصة الهجومية	٢٠٠	١ ٢,١٩	٩١	
حاملة طائرات	٥	١ ٠,٣٥	١٤	
بارجة	-	صفر ٠ ١	٣	
طراد صاروخى قوة نووية	٢	١٠٠,٢	٩	
طراد صاروخى	٣٤	١ ١,٥	٢٢	
مدمرة صاروخية	١٢	١ ٠,٣	٢٨	
مدمرة مدفعية (مقاومة للغواصات)	٤٩	١:١,٦	٣٠	
فرقاطة صاروخية	٣٢	١ ٠,٦	٥٣	
فرقاطة مدفعية	١٤٣	١ ٢,٧	٥٣	
سفينة سطح صغيرة	٧٦٢	١ ٨,٦	٨٩	
سفينة انزال برمائية	٧٧	١ ١,٣	٦٠	
زورق انزال	٤٦	١.٠,٨٥	٥٤	
سفينة معاونة	٢٩٨	١ ٣,٥	٨٤	
سفينة مؤجرة	٧٠٠	١ ٢٠,٥	٣٤	
طائرات قتال الاسطول	٩١٥	١ ٠,٥٢	١٧٤٦	
طائرة عمودية مسلحة بالاسطول	٣٠٠	١:١,٠٤	٢٨٦	
كاسحة الغام محيطية	١٢٧	١ ٣١,٨	٤	
مشاه الاسطول				
فرقة مشاه الاسطول	١(+ ٢ فول + ٣ ل)١	تقريبا ١	٢	
دبابة قتال رئيسية	٢٠٠	١٠٠,٣	٧١٦	
طائرة قتال	غير معروف		٦٢٩	
طائرة عمودية مسلحة	غير معروف		١٠٤	
القوات الجوية				
طائرة قتال	٥١٥٠	١٠١,١٨	٤٨٥٠	
طائرة عمودية مسلحة	٢٦٥٠	١ ٧١,٦	٣٧	
قوات دفاع جوى				
طائرة اعتراضية	١٣٠٠			ليس للولايات المتحدة
قاذف صواريخ دفاع جوى	٩٣٠٠	—	—	قوات خاصة للدفاع الجوى
اجماليات تقليدية				
فرقة ومايعادلها	٢٠٩	١:٩,٥	٢٦	
دبابة قتال رئيسية	٥٣٢٠٠	١.٣,٥	١٥١١٢	
طائرة قتال	٧٣٦٥	١ ١,٥	٤٨٨٤	
طائرة عمودية مسلحة	٧٣٥٠	١..٨	٩١١١	

بيانات عامة	الاتحاد السوفيتي	النسبة	الولايات المتحدة	ملاحظات
مقارنة القوات التقليدية الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فى الشرق الأوسط				
مقارنة القوة البشرية لكلتا الدولتين :				
القوة البشرية فى الخدمة	٥,١٣٠,٠٠٠	١ ٢,٤	٢,١٤٣,٨٠٠	
الاحتياطى (كل القوات المسلحة)	٦,٢٦٥,٠٠٠	١:٢,٦	٢,٣٩٠,٠٠٠	
اجمالى القوات البرية	١,٩٩١,٠٠٠	١:٢,٦	٧٧٠,٩٠٤	
اجمالى احتياطى القوة البرية	٣,٥٠٠,٠٠٠	١:٤,٨	٧٣٦,١٠٠	
القوات الموجودة فعلا على المسرح				
فرقة مشاة ميكانيكية	٣,٥	١ ٣٥	٪٠	
فرقة محمولة جوا	١	مطلق		
لواء اقتحام جوى	١	مطلق		
طائرات قتال	١٤٧	مطلق		
هيليكوبتر مسلح	٢٧٠	مطلق		
خبراء مستشارون	٨١٠٠	١.٤,٨	١٦٩٠	
اسطول الجانبين فى الشرق الأوسط والمحيط الهندى				
غواصات هجومية	١٠	١:١,٦	٦	
حاملة طائرات	١	١:٠,٢	٦	
سفن سطح قتالية رئيسية	١٠	١:,٤	٢٤	
سفن برمائية	٢	١:,٢	١٠	
سفن مساعدة رئيسية	٢٩	١٠١,٠٣	٢٨	
قاذفات	١٠٠	مطلق		
طائرات قتال	١٦٠	١:,٣	حتى ٥١٦	
هيليكوبتر مسلح	٤٠	١.١,١	حتى ٣٦	
لواء مشاه بحرية	١	١٠١	١	
قوات يمكن استخدامها فور بدء العملية العسكرية (إضافة ١) الموجودة فعلا بالمسرح				
فرقة مشاه ميكانيكية	١٨	مطلق	—	
طائرات قتال	٤٠٥	مطلق	—	
هيليكوبتر مسلح	٦٠	مطلق	—	
قوات تدفع الى المنطقة بعد بدء الاعمال العسكرية :				
فرقة مشاه ميكانيكية	حتى ٤	١٠٢	٢(-)	
فرقة محمولة جوا	-	صفر.١	١	
فرقة اقتحام جوى	-	صفر . ١	١	
لواء فرسان جو	-	صفر ١	١	
حاملة طائرات	-	صفر : ١	٣	
سفن سطح قتالية	-	صفر ١	٨	
فرقة برمائية	-	صفر ١	١	
قاذفات	٦٠	١ ٢	٣٠	
قاذفات مقاتلة	١٨٠	مطلق		
مقاتلات	٢٠٠	١.١,١	١٨٠	
طائرات انذار وسيطرة	غ م	صفر	٩	
طائرات استطلاع	٢٤	١٠١	٢٤	
هيليكوبتر مسلح	حتى ١٦٠	١:٠،١٢	حتى ١٣٠٠	
المجموع النهائى				
فرقة مشاه ميكانيكية	٢٥,٥	١٠١٢,٨	٢	
فرق أخرى وما يعادلها	—	١٠ـ	٢,٧	
حاملات طائرات	١	١:,١	٩	
قاذفات	١٦٠	١.٥,٣	٣٠	
طائرات قتال	٣٦٠	١:٠,٥	٦٩٦	
دبابات	حتى ٦٩٠٠	١:١٣,٥	حتى ٥١٠	
هليكوبتر مسلح	حتى ٤٣٠	١.٠,٣	١٣٣٦	

القسم الثانى

الاقتصاد العربى بين التبعية
والاستقلال فى حقبة النفط

فى بداية الحقبة النفطية ـ منذ بداية السبعينات ـ حقق العالم العربى إنجازا تاريخيا تمثل فى الاتجاه صوب تصفية الاشكال التقليدية للسيطرة الاستعمارية على الاقتصاد العربى ، ونقصد بهذا الانجاز الهام خطوتين :

١ استرداد السيطرة القومية على موارد الثروة النفطية ، وفرض الارادة القومية على شروط تصريف النفط . وقد تحقق هذا ، من ناحية أولى ، بفضل إجراءات التأميم الشامل للنفط العربى ، جزئيا بواسطة علاقات المشاركة متفاوتة الشروط . وفى الحالين جرى هذا بتصفية حقوق الامتياز التى تمتعت بها الاحتكارات البترولية الغربية ، وأفادت على أساسها البلدان الصناعية الغربية من الطاقة الرخيصة . ومن ناحية ثانية ، نتيجة المساومة الجماعية للبلدان المصدرة للبترول ، مستفيدة من ظروف الحظر الجزئى للبترول ابان حرب أكتوبر ، الامر الذى مكن مصدرى النفط ـ وفى مقدمتهم ـ العرب ، من تحقيق طفرة واسعة نحو نيل نصيب اكبر من عائدات هذا النفط بانتزاع حق رفع اسعاره .

وهكذا ، تمكنت البلدان العربية المصدرة للنفط ، من رفع أسعاره من ٣ إلى ١٢ دولارا للبرميل بين أكتوبر وديسمبر ١٩٧٣ ، ثم إلى ٣٤ دولارا فى عام ١٩٨١ . ومع زيادة انتاج النفط العربى من ١٦,٥ الى ٢٢ مليون برميل يوميا بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٩ ، إرتفعت أنصبة البلدان العربية من النفط المستخرج على حساب أنصبة الشركات الأجنبية . وإرتفعت الحصص التى نالتها البلدان العربية المصدرة للبترول من هذا النفط ، وتراوحت بين ٦٤٪ (الامارات) و ١٠٠٪ (العراق) ، وذلك فى عام ١٩٨٠ .

ولقد أدى هذا كله الى ارتفاع عائدات البلدان العربية المصدرة للنفط ، من حصيلة صادراته ، إلى نحو ٢١٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ مقابل ٩ مليارات دولار فى عام ١٩٧٢ ، أو حوالى ٢٣,٦ مرة . كما ارتفعت الفوائض النفطية العربية ، الى نحو ٨٦,٥ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ ، مقابل ٥ مليارات فى عام ١٩٧٣ ، أو حوالى ١٧,٣ مرة . ولقد مثل هذا « الفائض الريعى » فرصة استثنائية ، وفريدة تاريخيا فى العالم الثالث ، من أجل تصفية مجمل علاقات التبعية وعدم التكافؤ التى يقع تحت وطأتها الاقتصاد العربى فى إطار الاقتصاد الرأسمالى العالمى . لكن البلدان العربية النفطية تحولت ـ من حيث الاساس ـ إلى دول ريعية ، ونتيجة آليات تدوير عائداتها وفوائضها لصالح المراكز الرأسمالية العالمية عجزت عن تجاوز التبعية الاقتصادية وتصفية عدم التكافؤ .

والواقع أن سيطرة البلدان العربية النفطية ، ظاهريا ، على هذه الثروة النقدية للنفط كشفت عن سيطرة البلدان الصناعية الغربية فعليا على هذه الثروة . وكان أن استفادت البلدان الأخيرة وتمكنت المراكز الصناعية الرأسمالية المتقدمة الى حد بعيد من تصحيح مابدأ استثناء تاريخيا ، أى عدم التطابق فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى بين امتلاك القدرة المالية وامتلاك القدرة الصناعية (والعلمية التكنولوجية) . وهكذا ، باشكال مباشرة وغير مباشرة ، سيطر الغرب على عوائد وفوائض النفط العربى ، وتمكن من استردادها وتدويرها وتوظيفها عبر القنوات التى حققت مصالحه بالدرجة الأولى . والأهم ، أن هذا كله جرى بالاشكال التى عمقت التبعية الاقتصادية للعالم العربى ، وكرست وضعه اللامتكافىء فى إطار السوق الرأسمالى العالمى ، سواء بواسطة الادوات القديمة أو باساليب جديدة .

وتمكن الغرب من استغلال التناقضات بين صفوف البلدان المصدرة للنفط ـ العربية وغير العربية ـ مستفيدا من الدور « الانشقاقى » للاطراف الاشد ارتباطا بالغرب والاكثر اندماجا فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى . ومع سعيه لشق صفوف « الأوبك » واضعاف قدرتها على المساومة الجماعية ، تمكن الغرب من تنظيم صفوفه وحشد قواه وتوحيد سياساته ، من أجل دفع أسعار النفط نحو الانخفاض وتمكن من فرض معدلات استخراج للنفط العربى تهدد بنضوبه السريع ، وتعجل بانتهاء أمد القدرة المالية العربية .

فقد تعاظم الاستيراد غير الرشيد من قبل البلدان العربية المصدرة للنفط سواء لاغراض الاستهلاك ، أو الاستثمار الذى لايؤمن تقليص وتصفية التبعية . وتزايدت واردات السلاح العربى دون ارتباط بالاحتياجات الفعلية للأمن القومى العربى وتعاظمت ارباح الشركات متعددة الجنسيه وعابرة القومية ـ

بما فيها الاحتكارات البترولية ـ سواء من خلال الاستثمار المباشر، أو بالاساس عبر « نقل التكنولوجيا » و « تنفيذ المقاولات » الخ . . وبهذا كله، وغيره ، تمكنت البلدان الصناعية الغربية المستوردة للنفط العربي من إسترداد غالب العائدات . وأما فوائض الاموال النفطية ، فقد استنزف جانب منها فى أوجه الانفاق السابقة ، واما ما تبقى فقد اعيد تدويره لصالح الغرب ايضا بصورة رئيسية . لقد بقيت مدفوعات النفط فى معظمها « قيودا دفتريه » فى البنوك الغربية ، ورغم الخسائر الفادحة (نتيجة التضخم والمضاربة بالعملات) تعاظمت التوظيفات العربية فى الغرب فى صورة ودائع مصرفية قصيرة الأجل . وبينما استخدمت البنوك الغربية هذه الودائع فى الأقراض متوسط وطويل الأجل لتمويل استثمارات المؤسسات الصناعية وغير الصناعية الغربية ، فقد صدرت التشريعات التى قيدت تحول المال العربى إلى مثل هذا الاستثمار وما يماثله من أوجه التوظيف الثابت . ومثل انتشار فروع البنوك الغربية العملاقة فى المنطقة العربية اداة إضافية لتحويل المال النفطى العربى ، وغيره من المال المتراكم فى حقبة النفط ، الى الغرب، الأمر الذى أدى إلى الحيلولة دون قيام سوق نقدية مالية مستقلة داخلية التوجه فى العالم العربى . والى جانب القروض المباشرة التى عقدتها حكومات البلدان الصناعية المتقدمة ، عملت هذه البلدان على توجيه جانب من الفوائض المالية العربية الى المؤسسات المالية الدولية التى تسيطر عليها . وفضلا عن هذا فان تطابق مصالح القسم من رأس المال العربى (المندمج فى حركة رأس المال الدولى الخاضع لقوانينه) قد دفعته . إلى إقراض البلدان النامية ـ من حيث الاساس ـ بالشروط والاتجاهات ـ حتى فى الاطر التى توخاها الغرب نفسه . وحال غياب صلة التمويل المباشر العربى مع بلدان العالم الثالث الأخرى ، دون تعظيم افادة العالم العربى من نصيبه المتزايد فى القروض المقدمة لهذه البلدان ، واضعف من جبهة البلدان المتخلفة فى مجموعها، وحقق للغرب الكثير من مآربه .

وفوق هذا كله ، فان البلدان الصناعية المتقدمة وضعت ، منذ البداية ، برامج متنوعة المدى غايتها تقليص « الاعتماد على » النفط العربى بزيادة المخزون والحد من الاستهلاك وزيادة الاستخراج وتطوير البدائل الخ . . . وفى المقابل تبنت البلدان النفطية العربية ، سياسات للتنمية الاقتصادية كرست استمرار اعتماد اقتصادياتها على المراكز الصناعية الغربية ، سواء لاستمرار الاستهلاك النهائى والانتاج الجارى ، أو لضمان الاستهلاك الانتاجى والنمو الاقتصادى . وعجزت البلدان العربية النفطية وغير النفطية ، رغم تعاظم التمويل المتاح ، عن انجاز بناء صناعة متكاملة واقتصاد مترابط ، أساسه الاتجاه نحو التصنيع المستقل ، الذى وفرت ثروة النفط إمكانية تصفية أهم العقبات امامه ، أى التمويل . وهكذا ، كان منطقيا ، أن كشف ظاهر الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات المتخلفة العربية والاقتصادية الصناعية الغربية ، عن مضمون تبعية شاملة للعالم العربى تجاه العالم الرأسمالى . وهكذا على سبيل المثال ، زادت الواردات العربية المتراكمه الى الصادرات النفطية المتراكمة من ٤٧ إلى ٧٥,٥٪ ، وارتفعت قيمه الواردات من السلع والخدمات الى قيمة صادرات النفط العربية من ٣٢,١ الى ٩٩,٦٪ ، وهبطت نسبة الفوائض المالية النفطية الى الصادرات النفطية من ٦٥,٦ الى ١٣٪ بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٨ .

لقد أصبح عرب النفط رهائن لنفط العرب حين بدا لهم أنهم قد ملكوا زمام أمره ، وكان أن احتدمت الأزمات والمشكلات الاقتصادية مع هبوط أسعار وانتاج وعائدات النفط . وجاء هذا الهبوط تحت ضغط البلدان الرأسمالية المتقدمة ، حيث تراجع الطلب على النفط العربى بسبب سياسات تقليص الاعتماد على النفط العربى ، فضلا عن النجاح فى تفجير التناقضات القائمة أو المفتعلة بين أعضاء الأوبك . أضف الى هذا ، أن مأدت اليه حقبة النفط من تعاظم انخراط الاقتصاديات العربية فى السوق الرأسمالى العالمى ، جعلها اشد عرضة للتأثر بازمات التضخم العالمى والنقد الدولى وتزايد الحمائية ، وتقاسى بوجه خاص من أزمة الركود التى إنطلقت من المراكز الرأسمالية المتقدمة . وكان على الاقتصاد العربى أن يتحمل نصيبا كبيرا من هذه الازمات .

وتحت تأثير انخفاض الطلب على النفط العربى انخفض سعر البرميل من النفط العربى إلى أقل من عشرة دولارات فى مطلع عام ١٩٨٦ ، أو إلى أقل من ثلث أعلى سعر وصل اليه ، وانخفض انتاج النفط العربى الى نحو عشرة ملايين برميل يوميا فى عام ١٩٨٣ ، أو اقل من نصف أعلى إنتاج بلغه ، وهبطت عائدات تصدير النفط العربى بنحو ١٠٩ مليار دولار بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٣ .

● ومع الكساد النفطى فى النصف الأول من الثمانينات ، قبل أن يأخذ مداه الاخير فى مطلع عام ١٩٨٦ ، كان أن تفاقمت مظاهر أزمات التبعية الاقتصادية العربية : التجارية والغذائية والتكنولوجية والمالية الخ . . تجاه البلدان الصناعية الرأسمالية المتقدمة ، وبرزت مخاطر الانكشاف المتزايد للاقتصاد العربى على العالم الخارجى ، وهكذا ، على سبيل المثال ظهرت التبعية التجاريه فى ارتفاع نسبة التجارة الخارجية العربية الى الناتج المحلى الاجمالى للعالم العربى الى حوالى ٨٥٪ فى أوائل الثمانينات وزيادة العجز التجارى للبلدان العربية غير النفطية مع هبوط الفائض للبلدان النفطية بنحو ٣ مرات بين عامى ١٩٨١ ١٩٨٣. وهبطت نسبة تغطية الصادرات الى الواردات بين عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٤ ، من ٣١٨ الى ١٤١٪ للبلدان النفطية العربية ، ومن ٥٨٪ الى ٤٧٪ للبلدان العربية النفطية . وانعكست التبعية الغذائية فى زيادة الواردات من الحبوب بمتوسط سنوى بلغ نحو ١٠٪ مع تراجع نسبة الاكتفاء الذاتى العربى من ٦٠ الى ٤٩٪ بين النصف الثانى من السبعينات والنصف الاول من الثمانينات ، وشملت هذه الاتجاهات غالب السلع الغذائيه الرئيسية فى نفس الفترة .

وأما التبعية التكنولوجية ، فقد ظهرت فى أحد تجلياتها ، فى زيادة واردات ثلاث عشرة دولة عربية من السلع الهندسية من ١٢ إلى ٢٥٪ من إجمالى واردات العالم الثالث بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ، وفى أن السلع المصنعه (عدا الغذائيه) بلغت نحو ٧٣٪ من الواردات ولم تتعد ٢٪ من الصادرات العربيه عام ١٩٨٢ . أضف الى هذا ، أن هذه التبعية قد تعمقت فى أخطر المجالات التى تهدد الأمن القومى العربى مباشرة ، أى واردات السلاح ، الذى وصلت مشترياته العربية إلى حوالى ٥٠٪ من إجمالى تجارة السلاح للعالم الثالث خلال السنوات العشر بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٤ ، ونالت ثلاث دول عربية ٤٢٪ من هذا الاجمالى ، وتزيد خطورة مثل هذه التبعية فى شكلها الاخير ، طالما أن تقديم السلاح يرتهن باستخدامه فى اتجاهات لاتتعارض مع ـ او تنسجم مع ـ مصالح موردى هذا السلاح بغض النظر على المصالح القومية العربية .

وفى حقبة النفط تعاظمت استباحة المنطقة العربية للنشاط المكثف المتزايد للشركات متعددة الجنسية وعابرة القومية . لقد تراجع اهتمام الغرب بالاستثمار المباشر ، خاصة فى حقول النفط العربية ، لكنه عبر سيطرة احتكاراته على العديد من حلقات الصناعة النفطيه ضاعف ارباحه . ويشير الى هذا بشكل غير مباشر أن تحويلات شركات البترول الامريكية الى الولايات المتحدة بلغت حوالى ٦٠ مليار دولار بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٢ ، وهو ما فاق التحويلات المماثلة خلال نصف القرن السابق لارتفاع اسعار النفط وأن أربع دول عربية مصدرة للنفط نالت ٨٢,٣٪ من إجمالى الاستثمار الغربى المباشر فى العالم العربى . واتجه نشاط الشركات الغربية العملاقة الى تقديم خدمات المقاولات والاستشارات ، والسيطرة على عمليات الادارة والتسويق الى جانب التحكم فى المصارف العلميه والتكنولوجية . وكانت البلدان العربية النفطية ومصر أكثر الدول العربية انخراطا فى التعامل مع الشركات متعددة الجنسية وعابرة القومية ، وهو مايدل عليه نصيبها من عدد وقيمه العقود ـ معروفة القيمة فقط ـ والموقعة بين الطرفين ، والتى وصلت بين عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٣ إلى ٩٩٧٥ عقدا قيمتها ٣٠٣ مليار دولار ، (نالت بلدان مجلس التعاون الخليجى نحو ٤٧٪ منها) . ويرتفع تقدير إجمالى قيمة العقود إلى ٤٠٣ مليار دولار باضافة العقود غير المعروفة القيمة .

وأما التبعية المالية ، التى جاءت تعبيرا عن نتائج التبعية الغذائية والتكنولوجية وغيرها من ألوان التبعية البنيوية ـ الانتاجية ، فقد أخذت ، من ناحية ، شكل زيادة المديونية الخارجية العربيه ـ وبالذات للبلدان العربية غير النفطية ، وهكذا زادت هذه المديونية من ٥٨ الى ١٣٦ مليار دولار بين عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٤ . بيد أن مايبدو جديدا فى التبعية الماليه للعالم العربى ازاء الغرب هو تعاظم مديونية بعض بلدانه ، فى وقت زادت فيه بشكل عاصف دائنيه بعضها الاخر . وفى الحالين ، استنزف الغرب الارباح الطائله ، بتحويل الودائع العربية قصيرة الاجل الى قروض للعرب متوسطة وطويلة الأجل . ولقد استوعب الغرب ، فى ظل مزاعم محدودية الطاقة الاستيعابية للبلدان العربية المصدرة للنفط ـ وخاصة الخليجية ـ القسم الاعظم من الاستثمارات العربية فى الخارج . وفى بداية الثمانينات قدرت التوظيفات العربية فى الولايات المتحدة بنحو ٤٠٠ مليار دولار كما قدرت استثمارات السعودية والكويت والامارات وحدها بنحو ٣٠٠ مليار دولار فى الغرب . وأخذت هذه الاستثمارات بالأساس شكل الودائع المصرفية ، ولم تتعد نسبة الاستثمار المباشر ٥,٣٪

منها . ومثل هذا قيدا إضافيا على اصحاب الاموال العربية اذا ماحاولوا استخدام القدرات المالية والنفطية ، دفاعا عن الحقوق العربية الاقتصادية (أو غير الاقتصادية) . أضف إلى هذا ، أن الخسائر المتراكمة ، نتيجة إعادة تقدير قيمة التوظيفات الماليه العربية فى الغرب ، تراوحت تقديراتها بين ١٨١ و ٣٠٣ مليار دولار فى آخر عام ١٩٨٥ .

ونتناول أدناه دراسة لبعض مظاهر التبعية التى يعانى منها الاقتصاد العربى ، وذلك من خلال تحليل أوضاع الاقتصاد العربى بين التبعية والاستقلال فى حقبة النفط . ويشمل التحليل بعض جوانب القضايا التالية :

أولا : التبعية التجارية ، ثانيا : التبعية الغذائية ، ثالثا : الاستثمار الغربى المباشر ونشاط الشركات عابرة القوميه فى العالم العربى ، رابعا : التبعية المالية للعالم العربى .

أولا ـ التبعية التجارية للعالم العربى

تتعدد مؤشرات التبعية التجارية التى يتسم بها الاقتصاد العربى فى إطار الاقتصاد الراسمالى . ونلاحظ ، من ناحية أولى ، ارتفاع نسبة التبادل التجارى الخارجى للعالم العربى الى الناتج المحلى الاجمالى العربى ، حيث زادت من نحو ٧٩ إلى ٨٧٪ بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٢ . ومن ناحية ثانية ، تذبذبت هذه النسبة ، الامر الذى انعكس فى هبوطها إلى ٧٧٪ فى عام ١٩٨٤ ، بعد ارتفاعها المشار اليه . ومن ناحية ثالثة ، الضآلة النسبية لمساهمة التجارة الخارجية العربية فى التجارة العالمية ، إذ لم تتعد صادراته ١٠٪ ووارداته ٦٪ من اجمالى الصادرات والواردات العالمية فى متوسط السنوات من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٤ .

ويرجع هذا كله ، إلى ترابط قطاعات الاقتصاد العربى مع قطاعات الاقتصاد فى البلدان الصناعية المتقدمة ـ الراسمالية بالأساس ـ بدرجه أشد من تكاملها مع بعضها البعض . الامر الذى يجعل تامين تصريف المنتجات (النفط اساسا) واشباع حاجات الاستهلاك (النهائى والوسيط) ، وتغطية متطلبات الاستثمار ، يرتهن أساسا بالتصدير أو الاستيراد . اضف إلى هذا ، ان ضعف الطاقات الانتاجية العربية ، خارج قطاع النفط ، لم يكن له أن يرفع من نصيب التجارة الخارجية العربية فى التجارة العالمية ، وهو ما يظهر بوضوح اشد فى حال استبعاد النفط من حساب هذا النصيب ، ومن تراجع الأخير وتذبذبه مع انخفاض وتغير اسعار النفط ، الأمر الذى يجعل تغطية حاجات الاستهلاك والاستثمار رهنا بعائدات التصدير والقدرة على الاستيراد . وفضلا عن هذا كله ، فان تذبذب وهبوط نسبة التبادل التجارى الخارجى العربى ، ارتبط بدرجة كبيرة بحالات الركود والانتعاش فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، التى يتم معها القسم الاعظم من هذا التبادل ، كما سنرى ، الأمر الذى عكس عجز الاقتصاديات العربية عن تأمين النمو الذاتى المتواصل .

ولقد زادت قيمة الصادرات العربية بمعدل نمو سنوى مركب قدره ٦٪ بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٤ . إلا أنه يمكن التمييز بين مرحلتين فى هذه الفترة : الأولى ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ، حيث ارتفعت قيمة الصادرات بنحو ٢٦٪ سنويا ، وهو مايرجع الى نمو حصيلة صادرات البلدان العربية النفطية بنحو ٢٧٪ سنويا (مع ارتفاع اسعار النفط) ، مقابل ١٥٪ للبلدان العربية غير النفطية . والثانية ، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ ، حيث اتجهت قيمة الصادرات للانخفاض بمعدل سنوى ١٤٪ وهو ما يفسره أيضا هبوط حصيلة صادرات البلدان العربية النفطية بنحو ١٦٪ سنويا (مع تراجع اسعار النفط) حيث اتسمت هذه الحصيلة بالثبات للبلدان العربية غير النفطية . وأما قيمة الواردات العربية ، فقد نمت بمعدل سنوى مركب بلغ ١٣٪ . وهنا أيضا ، أخذت الواردات اتجاها صاعدا ثم هابطا فى مرحلتين متمايزتين للفترة بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٤ . وهكذا ، فى المرحلة الاولى ، وصل معدل النمو الى ٢٢٪ بين ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ، نتيجة ارتفاع واردات الدول العربية النفطية بنحو ٢٥٪ (مع ارتفاع عائدات النفط) مقابل ١٦٪ للدول العربية غير النفطية ، واما بين عامى ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ ، فان معدل نمو الواردات العربية الاجمالية لم يتعد ٣٪ سنويا ، الأمر الذى يعزى هنا الى تراجع قيمة واردات المجموعة الأولى من البلدان بنحو ١٪ سنويا (مع تراجع عائدات النفط) وان هبطت هذه القيمة للمجموعة الثانية بنحو ٥٪ .

ويبدو هاما أن نلاحظ ، أن تذبذب المتحصلات من التصدير والمدفوعات عن الاستيراد ، ارتبط بالاساس بتذبذب أسعار النفط فى السوق العالمية . بيد أن مايبدو ملفتا للانتباه ، أن معدل نمو الواردات العربية بلغ نحو ضعف معدل نمو الصادرات العربيه طوال الفترة ، وأن الواردات العربية الضرورية لضمان الانتاج الجارى والموسع فضلا عن الاستهلاك بما فى ذلك الضرورى كان رهنا بالاسعار الحقيقية ، والمعلنه للخامات العربية المصدرة (للنفط اساسا) . ونلاحظ ايضا ، أن هبوط معدل نمو الواردات فى النصف الاول من الثمانينات (١٪) بقى أقل بكثير من معدل هبوط الصادرات (١٦٪) ، الأمر الذى قد يفسره بدرجة هامه استنزاف الاحتياطيات أو الاتجاه للاقتراض . اما فى البلدان غير النفطية ، فقد تراجعت الواردات بمعدل أشد ، رغم النمو الملموس فى قيمتها المطلقة ، وهو ماقد يفسره ضيق منافذ الاقتراض امامها فضلا عن افتقادها للاحتياطيات ، وعدم قدرتها على استمرار الاستيراد بالمعدلات المتنامية السابقة . وفى كل الاحوال ، فان هذا الاتجاه العام لتذبذب الصادرات والواردات يجد تفسيره فى التبعية التجارية ، ذات الأسباب البنيوية ، أى التى ترتبط بالبنية المتخلفه المشوهة للاقتصاد والصناعة فى العالم العربى .

إن التركيب السلعى للتجارة الخارجية العربية ، قد عكس هذا التخلف الاقتصادى والصناعى ، الذى مثل بدوره الأساس الموضوعى للتبعية الاقتصادية ـ التجارية العربية . وهكذا ، على سبيل المثال ، فى عام ١٩٨٢ ، مثلت المواد الخام (النفط اساسا ٩٧٪ من إجمالى الصادرات ، ولم يتجاوز نصيب الصادرات من السلع المصنعة (منتجات كيماوية وآلات ومعدات وغيرها) حوالى ٢٪ من نفس الاجمالى . وفى العام المشار اليه ، بلغ نصيب الواردات من السلع المصنعه المشار اليها ٧٢,٦٪ من إجمالى الواردات العربية ، كما ظهر ضعف تطور صناعة استخراج الخامات المعدنية ، وضعف الانتاج الزراعى ، فى أن نصيب الخامات الزراعية والمعدنية لم يتجاوز ١٤,٤ و ١٢,٦٪ على الترتيب من إجمالى الواردات فى نفس العام .

واما التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية العربية ، فقد عكس منطقيا الترابط التاريخى للاقتصاديات العربية المتخلفه مع الاقتصاديات الصناعية المتقدمة ، فى اطار الاقتصاد الراسمالى . وهكذا فى عام ١٩٨٣ ، بلغت الواردات من البلدان الراسمالية المتقدمة ٦٤,٤٪ من إجمالى الواردات العربية . وفى المقابل لم تتجاوز الواردات من البلدان الاشتراكية ١,٨٪ والواردات العربية البنيوية ٨,٢٪ من نفس الاجمالى . وأما الصادرات العربية فقد اتجه ٥٣,٩٪ منها الى البلدان الراسماليه المتقدمة ، وربما يرجع هذا بدرجة كبيرة إلى سياسات التميز والحماية التى تتخذها هذه البلدان ضد صادرات البلدان النامية عربية وغير عربية . ولم تنل الدول الاشتراكية الا ٠,٩٪ من الصادرات العربية . واما النصيب المرتفع نسبيا للتبادل التجارى العربى مع الدول النامية غير العربية ، فانه يعزى إلى تصدير النفط ، والى الاستيراد من المراكز الصناعية الجديدة فضلا عن البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية .

إن تحليل تطور التجارة الخارجية العربية مع البلدان الصناعية المتقدمة يكتسب أهمية من الوزن الكبير لهذه التجارة فى مجمل التبادل التجارى الخارجى العربى . ويتركز هذا التبادل بالاساس مع البلدان الرأسمالية المتقدمة كما اشرنا . وبينها يبدو هاما أن نتتبع تطور هذا التبادل مع المراكز الراسمالية الرئيسية الثلاث ، أى الولايات المتحدة الامريكية ، والسوق الاوروبية المشتركة ، واليابان . كما يبدو هاما للمقارنة مع البلدان الاشتراكية المتقدمة ، أن نتتبع ـ على سبيل المثال ـ تطور التبادل التجارى العربى مع الاتحاد السوفيتى .

١ ـ العلاقات التجارية بين العالم العربى والسوق الاوروبية المشتركة :

تستوعب السوق الأوروبية المشتركة نحو ٣٣٪ من اجمالى الصادرات العربية فى المتوسط خلال السنوات من ١٩٧٥ الى ١٩٨٤ ويأتى منها نحو ٤١٪ من اجمالى الواردات العربية فى المتوسط خلال نفس السنوات .

وعلى الرغم من اتجاه النصيب النسبى للسوق الأوروبية المشتركة من اجمالى الصادرات العربية للانخفاض خلال السنوات محل الدراسة ، من نحو ٣٩٪ عام ١٩٧٥ ، الى نحو ٢٩٪ عام ١٩٨٤ ، فان هذه الصادرات قد نمت بمعدل نمو سنوى مرتفع بلغ نحو ٢٣٪ فى المتوسط خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ، لتبلغ عام ١٩٨٠ نحو ثلاثة أضعاف ، ماكانت عليه عام ١٩٧٥ (٨٠,٣ مليار دولار مقابل ٢٩.١ مليار) ، الا انه مع اتجاه أسعار البترول العالمية للأنخفاض واتجاه الطلب العالمى على البترول للانخفاض فقد انخفضت قيمه هذه الصادرات بشدة لتصل الى نحو ٣٦,٤ مليار دولار عام ١٩٨٤ ، بمعدل انخفاض بلغ نحو ١٨٪ سنويا فى المتوسط خلال السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ .

وتعد الدول البترولية أهم الدول العربية المصدرة للسوق الأوروبية حيث بلغ نصيبها من اجمالى الصادرات العربية الى السوق نحو ٨٨٪ فى المتوسط خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ ، على حين اقتصر نصيب الدول غير البترولية على حوالى ١٢٪ فقط فى المتوسط خلال نفس الفترة . وتعد السعودية من أهم المصدرين العرب للسوق الأوروبية حيث بلغت صادراتها نحو ٣٨٪ من اجمالى الصادرات العربية الى السوق خلال الفترة المذكورة .

وعلى الرغم من كبر النصيب النسبى للسوق الأوروبية المشتركة من اجمالى الصادرات العربية والذى بلـغ نحو ٣٣٪ فى المتـوسط خـلال السنـوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ، فان الصادرات العربية الى السوق (واردات السوق من الدول العربية) لاتتجاوز نحو ٨,٦٪ من اجمالى واردات السوق الأوروبية فى المتوسط خلال نفس الفترة .

وعلى الرغم من اتجاه النصيب النسبى للسوق الأوروبية المشتركة فى اجمالى الواردات العربية للانخفاض من نحو ٤٣٪ عام ١٩٧٥ الى نمو ٣٨٪ عام ١٩٨٤ فان قيمة هذه الواردات قد تضاعف بنحو ٣ أضعاف فيما بين عامى ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ليرتفع الى نحو ٤٦,١ مليار دولار مقابل نحو ١٧,١ مليار وليبلغ نحو ٤٥,١ مليار دولار عام ١٩٨٤ .

وتعد الدول البترولية أهم المستوردين من السوق الأوروبية أيضا خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ حيث بلغ نصيبها من اجمالى واردات الوطن العربى من السوق أكثر من ضعف نصيب الدول غير البترولية فى المتوسط خلال الفترة المذكورة (٦٨٪ مقابل ٣٢٪) .

وقد استوعبت السعودية نحو ٢١٪ من اجمالى الواردات من السوق فى المتوسط خلال السنوات محل الدراسة تليها الجزائر بنصيب ١٥٪ ثم العراق بنصيب نحو ١١٪ تقريبا .

وعلى الرغم من الاعتماد الكبير للوطن العربى على الواردات من دول السوق الأوروبية المشتركة والتى بلغت نحو ٤١٪ من اجمالى الواردات خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ فان هذه الواردات تشكل نسبة محدودة من اجمالى صادرات السوق الى العالم الخارجى فهى لاتتعدى نحو ٧,٣٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة .

ولقد حقق الميزان التجارى العربى مع السوق الأوروبية فائضا لصالح الوطن العربى انقلب الى عجز . ومن حيث الاساس يرجع ذلك الى أن الميزان التجارى للدول البترولية بعد أن كان يحقق فائضا كبيرا مع السوق خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ ، انقلب الى حالة عجز فى العامين التاليين . وقد كان هذا الفائض يتجاوز قيمة عجز الميزان التجارى للدول غير البترولية مع السوق ، الا أن استمرار عجز الميزان التجارى للدول

غير البترولية وتلاشى الفائض فى الميزان التجارى للدول البترولية مع السوق ، ترتب عليه انقلاب حالة الميزان التجارى العربى مع السوق الأوروبية الى حالة العجز بعد أن كان يحقق فائضا .

٢ ـ العلاقات بين العالم العربى واليابان :

ولقد شهدت السنوات محل الدراسة تصاعد دور اليابان فى التجارة الخارجية للوطن العربى ، من نحو ١٢٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ١٧٪ عام ١٩٨٤ نتيجة لاتجاه نصيبها النسبى من اجمالى الصادرات العربية للتزايد من نحو ١٢٪ إلى ١٥٪ ، ومن اجمالى الواردات العربية من نحو ٦٪ الى نحو ١٢٪ خلال العامين المذكورين على التوالى .

وتمثل الصادرات العربية الى اليابان نحو ١٧٪ فى المتوسط من اجمالى الصادرات العربية . وقد ارتفع حجم هذه الصادرات من ١١,١ بليون دولار عام ١٩٧٥ الى نحو ٣٨,١ بليون عام ١٩٨٠ ، بمعدل نمو سنوى مركب بلغ نحو ٢٨٪ تقريبا . الا أن قيمة هذه الصادرات قد انخفضت بنحو ٨٪ سنويا فى الأعوام التالية لتقتصر على نحو ٢٧,٣ بليون دولار عام ١٩٨٤ .

وتعد الدول البترولية المصدر الرئيسى لليابان حيث ساهمت بنحو ٩١٪ فى المتوسط من اجمالى الصادرات العربية لليابان خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ وتشكل المملكة العربية السعودية أهم دولة عربية مصدرة لليابان حيث ساهمت وحدها بنحو ٥٢٪ فى المتوسط من اجمالى الصادرات العربية الى اليابان خلال نفس الفترة .

وبالاضافة الى أن صادرات الدول العربية لليابان تشكل نحو ١٧٪ من اجمالى الصادرات العربية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ ، فانها تشكل نسبة مرتفعة من اجمالى الواردات اليابانية من العالم الخارجى حيث بلغت نسبة واردات اليابان من الوطن العربى (صادرات الوطن العربى الى اليابان) . الى اجمالى واردات اليابان نحو ٢٢٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة .

ولقد بلغت الواردات العربية من اليابان نحو ١١٪ من اجمالى الواردات العربية خلال الفترة ١٩٧٥ـ ١٩٨٤ كما بلغت قيمتها نحو ٢,٢ بليون دولار عام ١٩٧٥ ارتفعت أكثر من ٦ أضعاف لتصل الى نحو ١٣,٨ بليون عام ١٩٨٠ . ثم تتزايد الى نحو ١٨,٥ بليون دولار عام ١٩٨٢ ثم لتخفض فى العامين التاليين بنسبة ١٢٪ سنويا لتقصر على ١٤,٢ بليون دولار عام ١٩٨٤ .

وبالاضافة الى احتلال الدول البترولية المركز الرئيسى فى مجال التصدير لليابان فانها أيضا المستوعب الرئيسى للسلع اليابانية حيث امتصت نحو ٨٣٪ فى المتوسط من اجمالى واردات الوطن العربى من اليابان مقابل نحو ١٧٪ فقط للدول البترولية وذلك فى المتوسط خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ . وبالاضافة الى كون السعودية المصدر العربى الرئيسى لليابان فانها أيضا المستورد العربى الرئيسى منها حيث استوعبت وحدها نحو ٣٤٪ فى المتوسط من اجمالى الواردات اليابانية للوطن العربى خلال السنوات المذكورة ، مع تزايد هذه النسبة من نحو ٤٪ من اجمالى الواردات العربية عام ١٩٧٥ الى نحو ٤٣٪ عام ١٩٨٤ .

ومع تزايد الأهمية النسبية لعلاقات الوطن العربى التجارية مع اليابان فقد أصبح الوطن العربى مستوعبا هاما للصادرات اليابانية فقد بلغت نسبة صادرات اليابان الى الوطن العربى (واردات الوطن العربى من اليابان) ، الى اجمالى الصادرات اليابانية للعام الخارجى نحو ٩,٢٪ فى المتوسط خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ .

ولقد حقق الميزان التجارى العربى مع اليابان فائضا لصالح الوطن العربى خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ ، ويعود ذلك بصفة أساسية للفائض المحقق فى الميزان التجارى للدولة العربية البترولية ، والذى عوض العجز الدائم فى الميزان التجارى للدول غير البترولية مع اليابان خلال الفترة المذكورة .

٣ ـ العلاقات التجارية بين العالم العربى والولايات المتحدة الامريكية :

وتستوعب الولايات المتحدة الأمريكية نحو ١١٪ من اجمالى التجارة الخارجية للوطن العربى فى المتوسط ، خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ .

وبلغ حجم الصادرات العربية الى الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٥,٥ بليون دولار عام ١٩٧٥ ، ارتفعت الى نحو ٣٤,٠ بليونا عام ١٩٨٠ ، بمعدل نمو سنوى مركب بلغ حوالى ٤٤٪ فى المتوسط خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ، الا أن قيمة هذه الصادرات قد اتجهت للانخفاض فى الأعوام الأربعة التالية حتى وصلت الى حوالى ٩,٢ بليون دولار عام ١٩٨٤ بنسبة انخفاض بلغت نحو ٧٠٪ سنويا فى المتوسط خلال السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ . وقد انعكس هذا التطور على نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من اجمالى الصادرات العربية ، حيث اتجه التزايد من نحو ٧٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ١٥٪ عام ١٩٨٠ ، ثم انخفض الى نحو ٧٪ عام ١٩٨٤ . ولتقتصر فى المتوسط على نحو ١٢٪ منها خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ .

وتعد الدول البترولية المصدر الرئيسى للولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت صادراتها الى الولايات المتحدة نحو ٩٣٪ فى المتوسط من اجمالى الصادرات العربية اليها خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ ، وتأتى السعودية فى المرتبة الأولى بين الدول العربية من حيث التصدير للولايات المتحدة فقد بلغت صادراتها نحو ٤٠٪ فى المتوسط من اجمالى الصادرات العربية للولايات المتحدة خلال الفترة المذكورة وقد اتجهت هذه النسبة للتزايد من ٢٢٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٥٩٪ عام ١٩٨٢ ثم انخفضت الى نحو ٣٨٪ عام ١٩٨٤ . وتأتى الجزائر فى المرتبة الثانية بعد السعودية ، حيث بلغت نسبة صادراتها نحو ٢٤٪ فى المتوسط من اجمالى الصادرات العربية الى الولايات المتحدة خلال الفترة المذكورة مع اتجاه نصيبها للتزايد المستمر من نحو ٢٣٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٣٧٪ عام ١٩٨٤ . أما فى المرتبة الثالثة فتأتى الجماهيرية الليبية حيث مثلت صادراتها للولايات المتحدة نحو ١٧٪ من اجمالى الصادرات اليها خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ إلا أن هذه الصادرات قد اتجهت للانخفاض الشديد من نحو ٢٥٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٠,٠١٪ عام ١٩٨٤ .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تستوعب نحو ١٢٪ فى المتوسط من اجمالى الصادرات العربية خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ فان نسبة وارداتها من الوطن العربى (صادرات الوطن الى الولايات المتحدة) الى اجمالى واردات الولايات المتحدة من العالم الخارجى قد بلغت نحو ٧,٣٪ فى المتوسط خلال الفترة المذكورة كما أنها اتجهت للانخفاض من نحو ٥,١٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٢,٧٪ فقط عام ١٩٨٤ .

وبلغ حجم واردات الوطن العربى من الولايات الولايات المتحدة الأمريكية ٤,٧ بليون دولار عام ١٩٧٥ ثم اتجهت للتزايد حتى بلغت نحو ١٧,٠ بليون دولار عام ١٩٨٢ بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٢٠٪ فى المتوسط خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ ،الا انها اتجهت للانخفاض حتى بلغت نحو ١٤,٤ بليون دولار عام ١٩٨٤ . وقد بلغت نسبة الواردات من الولايات المتحدة الى اجمالى الواردات العربية نحو ١٢٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ .

وتستوعب الدول البترولية نحو ٧٣٪ من الواردات الأمريكية . وتعد السعودية أهم المستوردين العرب من الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ نصيبها نحو ٤١٪ من اجمالى الواردات العربية من الولايات المتحدة الأمريكية ، يليها مصر التى تستوعب نحو ١٣٪ فى المتوسط من اجمالى واردات الوطن العربى من الولايات المتحدة الأمريكية .

وتجدر الاشارة الى أن نسبة صادرات الولايات المتحدة الى الوطن العربى (واردات الوطن العربى من الولايات المتحدة) الى اجمالى صادرات الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٦,٢٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ .

وأما عن وضع الميزان التجارى مع الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان يحقق فائضا لصالح الوطن العربى خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ باستثناء عام ١٩٧٦ ، ثم انقلب الميزان الى حالة العجز فى الأعوام الثلاثة التالية . ويرجع ذلك الى تحول الميزان التجارى للدول البترولية الى حالة العجز اعتبارا من عام ١٩٨٢ بعد أن كان يحقق فائضا يكفى لتعويض العجز الدائم فى الميزان التجارى للدول غير البترولية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ .

ولقد استوعب الاتحاد السوفيتى نحو ٠,٧٪ فى المتوسط ، من اجمالى التجارة الخارجية للوطن العربى خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ . وقد اتجهت هذه النسبة للانخفاض من نحو ١,٤٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٠,٥٪ عام ١٩٨٤ .

وبلغ حجم الصادرات العربية الى الاتحاد السوفيتى نحو ٨٨٤,٢ مليون دولار عام ١٩٧٥ ثم انخفضت حتى

بلغت نحو ٤٣١,٨ مليونا عام ١٩٨٤ واتجه نصيبها النسبى فى اجمالى الصادرات العربية الى الانخفاض من نحو ١,٢٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٠,٣ عام ١٩٨٤ بمتوسط قدره ٠,٥٪ خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ .

وتعتبر مصر وسوريا من أكبر المصدرين الى الاتحاد السوفيتى ..وعلى حين اتجهت قيمة الصادرات المصرية الى الاتحاد السوفيتى للانخفاض من نحو ٦٠٦,٢ مليون دولار عام ١٩٧٥ الى حوالى ١٣٥,٥ مليونا عام ١٩٨٤ ، اتجهت قيمة الصادرات السورية الى الاتحاد السوفيتى للارتفاع من نحو ٥٥ مليون دولار عام ١٩٧٥ الى نحو ٢٠٣,٠ مليون دولار عام ١٩٨٤ ، كما أن الجزائر تعد الدولة البترولية الوحيدة التى تصدر الى الاتحاد السوفيتى وأن كانت قيمة صادراتها قد اتجهت للانخفاض من ٩٦,٦ مليون دولار عام ١٩٧٥ ، الى نحو ١٥ مليونا عام ١٩٨٤ .

وعلى الرغم من ضآلة نصيب الاتحاد السوفيتى فى اجمالى الصادرات العربية فان نسبه واردات الاتحاد السوفيتى من العالم العربى (صادرات الوطن العربى الى الاتحاد السوفيتى) تبلغ نحو ٤,٧٪ من اجمالى واردات الاتحاد السوفيتى من العالم الخارجى وأن كانت هذه النسبة رغم ضآلتها أيضا تتجه للانخفاض من نحو ٣,٥٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ١,٩٪ عام ١٩٨٤.

بلغ النصيب النسبى للواردات من الأتحاد السوفيتى الى اجمالى الواردات العربية نحو ١٪ فى المتوسط ، خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ . وان كان قد اتجهت للانخفاض من نحو ٢٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٠,٦٪ عام ١٩٨٤ .

وعلى العكس من الصادرات فقد اتجهت قيمة الواردات من الاتحاد السوفيتى للتزايد من نحو ٧٠١,٨٣ مليون دولار عام ١٩٧٥ الى نحو ٧٢٦,٠٣ مليون عام ١٩٨٤ .

وبالاضافة الى كون مصر وسوريا من أهم المصدرين العرب الى الاتحاد السوفيتى فانهما أيضا أهم المستوردين العرب منه وعلى حين اتجهت قيمة الواردات المصرية منه للانخفاض من نحو ٢٣٢,٩ مليون دولار عام ١٩٧٥ ، الى نحو ١٧٥,٧ مليونا عام ١٩٨٤ فقد اتجهت قيمة الواردات السورية منه للتزايد من نحو ٥٢,٤ مليون دولار عام ١٩٧٥ الى نحو ١٣٩,٧ مليون عام ١٩٨٤ .

وعلى الرغم من أن قيمة الواردات العربية من الاتحاد السوفيتى تشكل نسبة ضئيلة من اجمالى الواردات العربية (نحو ١٪ فى المتوسط) ، فان قيمة الصادرات السوفيتية الى الوطن العربى (واردات الوطن العربى من الاتحاد السوفيتى) الى اجمالى الصادرات السوفيتية بلغت نحو ٥,٣٪ فى المتوسط ، خلال الفترة ١٩٧٥/١٩٨٤ .

ولقد حقق الميزان التجارى العربى مع الاتحاد السوفيتى فائضا لصالح الوطن العربى خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ . ويرجع ذلك الفائض الى الفائض الذى يحققه الميزان التجارى للدول البترولية مع الاتحاد السوفيتى والذى يعوض العجز الدائم فى الميزان التجارى للدول غير البترولية مع الاتحاد السوفيتى .

ولقد اتسم الميزان التجارى العربى خلال الفترة محل الدراسة بتحقيق فائض كما تشير بذلك نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية حيث لم تقل هذه النسبة عن ١٠٠٪ بأى حال من الأحوال خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ . الا أن هذه النسبة قد اتجهت للانخفاض على المستوى الاجمالى للوطن العربى من نحو ١٨٩٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ١٠٧٪ عام ١٩٨٤ .

وبتحليل هذا الميزان بالنسبة للدول البترولية من ناحية والدول غير البترولية من ناحية أخرى ، يتضح مايلى : ـ

أ ـ ان الميزان التجارى للدول البترولية قد حقق فائضا ضخما على الدوام خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ وأن كانت نسبة تغطية الصادرات للواردات قد اتجهت للانخفاض من نحو ٢٧٤٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ١٤١٪ عام ١٩٨٤ .

ب ـ حقق الميزان التجارى للدول غير البترولية عجزا دائما خلال السنوات المذكورة حيث انخفضت نسبة تغطية الصادرات / الواردات من نحو ٦٠٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٤٧٪ فقط عام ١٩٨٤ .

■ ■

جدول (٥) قيمة الصادرات والواردات والتوزيع الجغرافي لتجارة الوطن العربي مع العالم الخارجي (القيمة بالمليون دولار امريكى والنسبة ٪)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المتوسط
إجمالى الصادرات منها	٧٤,٢٨٣,٥٦	٩١,٢٨٢,٦٥	١٠٢,٣٠٦,٧٧	٩٨,٤٤٨,٢٥	١٥٤,٩٥٧,١٥	٢٣٥,٠٢٢,٩٥	٢١٨,٦٤٧,٠٤	١٦٣,٥٩٠,٨٢	١٣٤,٠٥٥,٣٥	١٢٧,٢٩٢,٠٥	—
دولة بترولية	٦٤,٤٩٧,٣	٨١,٧٠٦,١	٩١,٧٦٩,٤	٨٧,٨٩٣,٠	١٤٠,٥٧٦,٠	٢١٥,٢٩٢,٩	١٩٦,٥٨١,٢	١٤٣,٣٧٠,٠	١٣,٦٩٧,١	١٠٧,٤٨٩,٥	—
دول غير بترولية	٩,٧٨٦,٢٦	٩,٦٧٦,٥٥	١٠,٥٣٧,٣٧	١٠,٥٥٥,٢٥	١٤,٣٨١,١٥	١٩,٧٣٠,٠٥	٢٢,٠٦٥,٨٤	٢٠,٢٢٠,٨٢	٢٠,٣٥٨,٣٥	١٩,٨٠٢,٥٥	—
التوزيع النسبى للصادرات											
السوق الأوربية المشتركة	٣٩	٣٥	٣٠	٣١	٣٦	٢٤	٣٣	٣٢	٣٠	٢٩	٣٣
الولايات المتحدة	٧	١٠	١٤	١٦	١٦	١٥	١٢	٦	٦	٧	١٢
اليابان	١٥	١٦	١٥	١٥	١٥	١٦	١٧	١٩	٢٠	٢٢	١٧
الاتحاد السوفيتى	١,٢	,٧	,٧	,٦	,٣	,٢	,٣	,٣	,٣	,٣	,٥
إجمالى الواردات منها	٣٩,٨٨٤,٨٩	٤٢,٣٧٣,٠٢	٦٣,١٩١,٣٣	٧٣,٠٦٥,٤	٨٧,٥٠٥,٤٧	١٠٦,٩٩٠,٤٥	١٣٤,٩٢٧,٠٢	١٤٠,١٠٧,٩	١٣٨,٢٥٤,٥٩	١١٨,٤٨٠,٨٣	
دولة بترولية	٢٣,٥٢٥,٢	٢٥,٧٢١,٠	٤١,٢٩٣,٤	٤٩,٠١٨,٩	٦١,٤٣٣,٢	٧٢,٨٠٨,٨	٩٣,٥٩٧,٨	١١٫٤٢٦,١	٨٥,٤٩٦,٧	٧٦,١٦٣,٨	
دول غير بترولية	١٦ ٣٥٩,٦٩	١٦,٦٥٢,٠٢	٢١,٨٩٧,٩٣	٢٤,٠٤٦,٥	٢٦,٠٧٢,٢٧	٣٤,١٨١,٦٥	٤١,٣٢٩,٢٣	٢٨,٦٨١,٨	٤٢,٧٥٧,٧٩	٤٢,٣١٧,٠٣	
التوزيع النسبى للواردات											
السوق الأوربية المشتركة	٤٣	٤٤	٤٠	٤٣	٤٣	٤٣	٣٩	٤٠	٣٩	٣٨	٤١
الولايات المتحدة	١٢	١٢	١١	١٢	١١	١٢	١٢	١٢	١٣	١٢	١٢
اليابان	٦	١٠	١١	١٢	١٢	١٣	١٢	١٣	ط٣	١٢	١١
الاتحاد السوفيتى	٢	١,٦	١,٤	١	,٨	,٦	,٦	,٧	,٦	,٦	١
التوزيع النسبى الاجمالى التجارة الخارجية											
السوق الأوروبية	٤١	٣٨	٣٤	٣٦	٣٨	٣٧	٣٥	٣٥	٣٤	٣٣	٣٦
الولايات المتحدة	٩	٩	١٢	١٤	١٤	١٤	١٢	٩	٩	١٠	١١
اليابان	١٢	١٤	١٤	١٤	١٤	١٥	١٥	١٦	١٧	١٧	١٦
الاتحاد السوفيتى	١,٤	١	,٩	,٧	,٤	,٣	٤	,٥	,٥	,٥	,٧

المصدر: تم حساب وتركيب الجدول من بيانات اتجاهات احصاءات التجارة ، الكتاب السنوى ، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥

جدول (٦) التجارة الخارجية للوطن العربى مقسمة بين دول بترولية ودول غير بترولية

(٪)

البيان/السنوات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المتوسط
الصادرات العربية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
دول بترولية	٨٩	٨٩	٩٠	٨٦	٩١	٩٢	٩٠	٨٨	٨٥	٨٤	٩٠
دول غير بترولية	١١	١١	١٠	١٠	٩	٨	١٠	١٢	١٥	١٦	١٠
الواردات العربية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
دول بترولية	٥٩	٦١	٦٥	٦٦	٧٠	٦٨	٦٩	٧٢	٦٧	٦٤	
دول غير بترولية	٥١	٣٩	٣٥	٣٤	٣٠	٣٢	٣١	٢٨	٣٣	٣٦	
اجمالى الصادرات العربية											
للسوق الاوربية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
من الدول البترولية	٨٩	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩١	٩٠	٨٨	٨٤	٨٢	٨٨
من الدول غير البترولية	١١	١٠	١٠	١٠	١٠	٩	١٠	١٢	١٦	١٨	١٢
اجمالى الواردات العربية											
من السوق الأوربية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
دول بترولية	٦٢	٦٦	٦٠	٦٨	٧١	٧٢	٧٢	٧٤	٦٩	٦٧	٦٨
دول غير بترولية	٣٨	٣٤	٤٠	٣٢	٢٩	٢٨	٢٨	٢٦	٣١	٣٣	٣٢

البيان/السنوات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المتوسط
اجمالى الصادرات العربية لليابان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
دول بترولية	٩٣	٩٢	٩٢	٩١	٩٢	٩٤	٨٣	٩٣	٩٠	٨٩	٩١
دول غير بترولية	٧	٨	٨	٩	٨	٦	١٧	٧	١٠	١١	٩
اجمالى الواردات العربية لليابان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
دول بترولية	٦٩	٧٩	٨٠	٨٥	٨٨	٨٦	٨٧	٨٧	٨٠	٨٧	٨٣
دول غير بترولية	٣١	٢١	٢٠	١٥	١٤	١٤	١٣	١٣	٢٠	١٣	١٧
اجمالى الصادرات العربية للولايات المتحدة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
دول بترولية	٩١	٩٣	٩٦	٩٦	٩٧	٩٧	٩٤	٨٩	٨٦	٩٢	٩٣
دول غير بترولية	٩	٧	٤	٤	٣	٣	٦	١١	١٤	٨	٧
اجمالى الواردات العربية من الولايات المتحدة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
دول بترولية	٦٤	٧٣	٧٤	٧٦	٧٩	٧٩	٧٥	٧٧	٦٧	٦٤	٧٣
دول غير بترولية	٣٦	٢٧	٢٦	٢٤	٢١	٢١	٢٥	٢٣	٣٣	٣٦	٢٧
اجمالى الصادرات العربية للاتحاد السوفيتى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
دول بترولية	١١	١٣	٨	١٥	١٥	٢٠	٢٣	١٣	٤	٣	
دول غير بترولية	٨٩	٨٧	٩٢	٨٥	٨٥	٨٠	٧٧	٨٧	٦٦	٩٧	
اجمالى الواردات العربية من الاتحاد السوفيتى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
دول بترولية	٣٠	١٦	٣٣	٤٢	٥٥	٥٠	٣٦	٣٩	٣١	٣١	
دول غير بترولية	٧٠	٦٤	٦٧	٥٨	٤٥	٥٠	٦٤	٦١	٦٩	٦٩	

المصدر . تم حساب وتركيب الجدول من نفس مصدر الجدول (١)

جدول (٧) الاهمية النسبية لتجارة الوطن العربى مع العالم الخارجى (٪)

البيان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المتوسط
نسبة صادرات الوطن العربى / الصادرات العالمية /	٩,٢	١٠	١٠	٨,٢	١٠,٢	١٢,٥	١١,٩	٩ ٦	٨,	٧,٢	٩,٧
نسبة واردات الوطن العربى / الواردات العالمية /	٤,٨	٤,٦	٥,٦	٥,٩	٥,٦	٥,٥	٧,١	٧,٨	٧,٤	٦,٤	٦,١
نسبة صادرات السوق الأوربية المشتركة للوطن العربى / إجمالى صادرات السوق	٥,٦	٥,٦	٦,٦	٦,٨	٦,٥	٦,٩	٨,٧	٩,٥	٨,٨	٧,٧	٧,٣
نسبة واردات السوق من الوطن العربى / اجمالى واردات السوق	٩,٥	٩,٣	٧,٧	٦,٦	٩,١	١١,٠	١١,٢	٨,٤	٦,٧	٦,١	٨,٦
نسبة صادرات اليابان للوطن العربى / اجمالى الصادرات اليابانية	٣,٩	٥,٩	٨,٤	٨,٩	٩,٩	١٠,٦	١١,١	١٣,٣	١١,٢	٨,٣	٩,٢
نسبة واردات اليابان من الوطن العربى / اجمالى الواردات اليابانية	١٩,٢	٢١,٩	٢١,٧	١٩,٠	٢٠,٦	٢٧,٠	٢٦,١	٢٣,٠	٢١,٦	٢٠,١	٢٢,٠
نسبة صادرات الولايات المتحدة للوطن العربى / لجمالى الصادرات الامريكية	٣,٤	٨,٤	٥,٥	٦,٢	٥,٥	٥,٩	٤,١	٨,٠	٨,٣	٦,٦	٦,٢
نسبة واردات الولايات المتحدة للوطن العربى / لجمالى الواردات الامريكية	٥,١	٦,٦	٨,٩	٨,٢	١٠,٩	١٢,٥	٩,٩	٣,٩	٢,٩	٢,٧	٧,٣
نسبة صادرات الاتحاد السوفيتى للوطن العربى / اجمالى الصادرات السوفيتية	٥,٣	٤,٨	٥,١	٣,٥	٢,٧	٢,٢	٢,٧	٢,٧	٢,٤	٢,١	٣,٤
نسبة واردات الاتحاد السوفيتى من الوطن العربى / اجمالى الواردات السوفيتية .	٤,٧	٣,٥	٣,٤	٢,٣	١,٢	١,٣	١,٢	١,٢	١,٠	١,٠	١,٩

المصدر : تم حساب وتركيب الجدول من نفس مصدر الجدول (١) .

ثانيا ـ التبعية الغذائية للعالم العربى

وقع العالم فجأة فى اسر ازمة عالمية للغذاء فى اواسط السبعينات ، وتقريبا فى نفس فترة ارتفاع اسعار النفط ، وقد تمثلت هذه الأزمة بصورة اساسية فى عدم كفاية الحبوب الغذائية ، ولذا فان الوصف الأدق لها كان « أزمة الحبوب » ، ولم تكن تلك الأزمة وليدة لعامل وحيد ، بل نتيجة لتضافر عدد من العوامل المختلفة الطبيعية والمناخية والاقتصادية والسياسية . وكان العامل المناخى هو السبب الاكثر اتصالا بتلك الازمة ، فقد كان الانخفاض الحاد فى المنتجات الزراعية فى العديد من دول العالم الثالث نتيجة للأحوال الجوية السيئة على امتداد الأعوام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ . ولم يكن العالم العربى استثناء من هذا الاتجاه فنتيجة لتردى الأحوال الجوية فى شتاء ١٩٧٢ ، انخفض الانتاج فى أهم البلدان العربية انتاجا للحبوب ـ ١٢ بلدا ـ هى التى تتوافر عنها الاحصاءات ـ من ٢٦,٨ مليون طن عام ١٩٧١ الى ١٨,٦ مليون طن عام ١٩٧٢ بنسبة انخفاض قدرها ٣٠,٦٪ . والنتيجة النهائية هى أن انتاج المواد الغذائية على اساس الفرد من السكان فى العالم الثالث فى عام ١٩٧٤ قد انخفضت بمقدار ٤٪ مقارنة بأواسط الستينات ولذا فقد حلت بالبلدان النامية ازمة غذائية لا سابق لقوتها وانتشارها .

وفى ذات الوقت فان المحصول السيىء الذى شهده الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٧٢ عمل على تفاقم هذه الأزمة بتحوله الى دولة مستوردة عقب دخوله الاسواق كمشتر لعشرين مليون طن من القمح وعشرة ملايين طن من الحبوب الأخرى . وتعرض جانب العرض فى التجارة الدولية للانخفاض ، فالاختناق الذى حدث فى التجارة العالمية للارز فى عامى ١٩٧٢ , ١٩٧٣ نتيجة لندرة المعروض فى الأسواق أدى الى زيادة الطلب على محاصيل الحبوب الأخرى ، كما أن القرار الذى اتخذته الولايات المتحدة فى سنة الانتخاب ١٩٧٢ بعدم زرع مساحة كبيرة من الأرض الزراعية اضافة الى سوء المحصول أديا الى نقص المعروض فى الاسواق العالمية فانتاج الولايات المتحدة انخفض فى عام ١٩٧٢ الى ١٤٣ مليون طن من الحبوب بعد أن كان ١٨٣ مليون طن فى العام الاسبق ، كما قدر أن المحصول الذى يعادل الارض المتعطلة قد ارتفع الى ٧٨ مليون طن بعد أن كان ٤٦ مليون طن فقط .

ونتيجة للعوامل السابقة انخفض مخزون القمح فى الدول المصدرة له الى أدنى مستوى منذ عشرين عاما ، وارتفعت أسعار الحبوب الرئيسية ارتفاعا مذهلا فى الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٤ ، فأسعار القمح ارتفعت بمقدار ضعفين ونصف بين ١٩٧١ وفبراير ١٩٧٤ ، وارتفعت أسعار الارز بحوالى أربعة أضعاف ، أما أسعار الذرة فقد ارتفعت بحوالى مرة ونصف . ونتيجة لهذا الارتفاع فى الاسعار زادت قيمة الواردات الغذائية للبلدان المتخلفة فى عام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ الى ١٠ مليارات دولار بينما كانت فى ١٩٧١ / ١٩٧٢ حوالى ثلاثة مليارات فقط ، واضافة لذلك فان أسعار المخصبات الكيماوية ارتفعت باكثر من تسعة أضعاف حيث زاد سعر الطن من ٤٠ دولارا فى عام ١٩٧١ الى ٣٦٠ دولارا عام ١٩٧٤ وكان لهذا التصاعد فى قيمة الواردات الغذائية ومستلزمات الانتاج الزراعية لبلدان العالم المتخلف ، آثارا وخيمة حيث أصبحت هذه الدول مهددة فى أمنها

الغذائى لاعتمادها على صادرات الدول القليلة المنتجة للحبوب وعلى كميات المخزون التى تمتلكها كما أن العبء الثقيل الذى تمثله قيمة الواردات شكل استنزافا لموارد النقد الأجنبى لهذه الدول وهى قليلة اصلا ، مما شكل عائقا لعملية التنمية لانخفاض حجم الاستثمار المقدم للقطاعات الاقتصادية الاخرى ، بل وبدأت مديونية هذه البلدان فى التصاعد تحت وقع هذه الأزمة الغذائية .

١ ـ تقسيم العمل الدولى الجديد فى مجال انتاج السلع الغذائية :

لم تكن الأزمة العالمية للغذاء حدثا عارضا ، وانما فقط يمكن اعتبارها نقطة ذورة ضمن اتجاه عام فى تقسيم العمل الدولى الجديد فى مجال انتاج الغذاء فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وهو الاتجاه الذى تأكد فى السبعينات ويتميز هذا النمط من تقسيم العمل الدولى فى مجال الغذاء بسيطرة البلدان الرأسمالية المتقدمة ، على إنتاج وتصدير السلع الغذائية الأساسية كالحبوب والألبان ومنتجاتهما واللحوم إضافة الى عدد آخر من السلع ، هذا بينما يتخصص العالم الثالث فى تصدير بعض السلع الغذائية التى تجد سوقها الأساسى فى البلدان الرأسمالية المتقدمة وأهمها الفواكه والخضروات الطازجة والمحفوظة هذا الى جانب إستمراره فى تصدير المنتجات الغذائية الاستوائية كالبن والشاى والكاكاو ـ وبذلك فان النمط الحالى لتقسيم العمل فى مجال الغذاء يعد حصيلة للتضافر ما بين التخصص فى الفترة الاستعمارية ومن الملامح الهامة التى تشكلت فى السبعينات .

٢ ـ تبعية العالم العربى الغذائية :

شهدت الحقبة النفطية زيادة فى الانكشاف الغذائى للعالم العربى ، وإعتماده المتزايد على العالم الخارجى فى الحصول على حاجاته من المواد الغذائية المختلفة ، إذ تدهور الانتاج الغذائى أو لم يتطور بنسبة تماثل أو تقترب من معدل نمو الطلب . ويمكن إستخلاص عدد من النتائج التى شهدها إنتاج الغذاء خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ ، أهمها أن إنتاج الحبوب الغذائية يتميز بالتقلب الشديد من عام لآخر نتيجة لأن أغلبية الأراضى المزروعة بالحبوب تعتمد على مياه الأمطار ، هذا إضافة إلى أن معدل نمو الأنتاج السنوى للحبوب فى الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ مقارنة بالفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ لم يتجاوز ١٪ وهو مايقل كثيرا عن معدل نمو الطلب ، بينما على العكس كانت أهم زيادة فى متوسط الانتاج فى الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ مقارنة بالفترة جاءت فى مجال إنتاج الفواكه والخضروات واللحوم الحمراء والبيضاء والسكر والبيض .

٣ ـ الاكتفاء الذاتى العربى من السلع الغذائية

يقدم الجدول (٨) صورة للاكتفاء الذاتى العربى من السلع الغذائية فى الفترة ١٩٧٥ و ١٩٨٤ ويتضح من هذا الجدول مايلى :

أولا : إن نسبة الاكتفاء الذاتى قد انخفضت فى الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ مقارنة بالفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ فى جميع المنتجات الغذائية بدون استثناء .

ثانيا : إن أقل درجات الاكتفاء الذاتى هى فى مجموعة البن والشاى والتبغ (١٤٪) وهو أمر طبيعى ، اذ أن هذه المنتجات لاتعد منتجات تقليدية للمنطقة ، ويقتصر انتاجها على بعض المناطق والمساحات الزراعية الصغيرة فى الوطن العربى ، فالبن يقتصر انتاجه على اليمن والسعودية والسودان ، والشاى يزرع فى مساحات ضئيلة بالسودان ، أما انتاج العالم العربى من التبغ فيتركز فى لبنان وسوريا والعراق والمغرب ، وعلى أى الأحوال فهذه المنتجات جميعها ليست منتجات غذائية أساسية وهى أقل المنتجات من حيث متوسط النمو السنوى لصافى الواردات منها .

ثالثا : إن أقل درجات الاكتفاء الذاتى فى المنتجات الغذائية الاساسية هو فى درجة الاكتفاء الذاتى من السكر (٣٠٪) ثم فى مجموعة الحبوب التى انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى منها الى ٤٩٪ فى الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ بعد أن كانت ٦٠٪ فى الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ ، وتعد نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح هى أقل النسب المحققة بمجموعة الحبوب ، حيث هبطت هذه النسبة الى ٣٤٪ فقط بعد أن كانت ٤٣٪ .

رابعا : إن أعلى درجات الاكتفاء الذاتى هى تلك المحققة فى مجال الخضر والفواكه (٩٥ ٪) فى الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ ثم اللبن ٩٣٪ ثم البطاطس ٩٠٪ ، على الرغم من أن هذه النسب هى أقل من تلك المحققة فى الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ ويرجع ارتفاع نسبة الاكتفاء من هذه المواد الى أن بلدان الخليج العربى عامة وهى بلاد فقيرة زراعيا ، توجه معظم أراضيها لزراعة الخضر والفاكهة بحيث انها لم تحقق اكتفاء ذاتيا بدرجة ملموسة فى أى من المواد الغذائية طوال النصف الثانى من السبعينات سوى فى هذه المنتجات .

كما أن ارتفاع نسب الاكتفاء الذاتى فى هذه المواد يعود الى زيادة المساحة المزروعة بالخضروات والفواكه فى بعض البلدان الزراعية الهامة كمصر مثلا التى زادت المساحة المحصولية من الخضر والفواكة فيها من ١,٠٨٤ مليون فدان عام ١٩٧٧ الى ١,٢٧٤ مليون فدان عام ١٩٨٢ أى أن المساحة المحصولية قد زادت بنسبة تقدر بحوالى ١٧٪ .

خامسا : إن نسبة الاكتفاء الذاتى من اللحوم ٦٤٪ والدواجن والبيض ٦٦٪ فى الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ هى أقل بصورة واضحة عن النسب المحققه فى الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ حيث كانت ٨١٪ ، ٧٥٪ على التوالى .

ويعود هذا الهبوط فى نسب الاكتفاء الذاتى من هذه المواد الى ارتفاع متوسط نمو الطلب على هذه المنتجات أساسا ، فعلى الرغم من ان معدلات النمو السنوى فى الانتاج كانت مرتفعة الا أن متوسط نمو الطلب كان أكثر ارتفاعا مما عمل بالتالى على ارتفاع متوسط نمو صافى الواردات وتنطبق تلك الملاحظة تقريبا أيضا على مجموعة المنتجات الخضر والفواكه واللبن ، ويفسر نمو الطلب بزيادة المستهلك فى البلدان النفطية الغنية لهذه المنتجات خاصة اللحوم والدواجن والبيض واللبن والسكر ، كما أن نسب الاكتفاء الذاتى فى هذه المواد يعكس واقع انخفاض المستهلك فى العديد من أرجاء الوطن العربى لاسيما ذات الكثافة السكانية المرتفعة مثال مصر والمغرب والسودان ، فنسب الاكتفاء الذاتى مقاسة الى قدرة الطلب الفعال المدعوم بقوة شرائية لا الى الحاجات الغذائية المعيارية للفرد ، مما يجعل نسب الاكتفاء الذاتى وفى هذه المواد شكلية أكثر منها حقيقية .

ونلاحظ أن البلدان العربية عامة ترتفع فيها نسب استهلاك الحبوب عن تلك المسجلة فى الولايات المتحدة ، بينما نجد أن العكس صحيح فى حالة اللحوم والفواكه ، ويمكن ان تكون الكميات المستهلكة متقاربة فى كل من الولايات المتحدة ومجموعة البلدان النفطية الغنية (الكويت ـ الامارات ـ قطر) فى كل من الدواجن والبيض والسكر . . بما يعنى أن استهلاك الوطن العربى الغذائى فى اجماله هو أدنى بكثير من ذلك المسجل فى الولايات المتحدة فى مجموعة المنتجات الغذائية الفاخرة . .

وعند التعرض لنمط الاستهلاك فى البلدان العربية ذاتها . . يتضح ان نسب الاستهلاك من المواد المختلفة عموما هى أكثر ارتفاعا فى البلدان النفطية الغنية التى تتميز بخفة السكان (الكويت ـ الامارات ـ قطر) خاصة فى المواد البروتينية أى الدواجن والبيض واللحوم الحمراء وكذلك الأمر فى حالة السكر والجبن والزبد .

أما البلدان العربية غير النفطية فان نمط الاستهلاك فيها لايتفوق أو يقارن بالبلدان النفطية ضئيلة السكان سوى فى مواد منفردة والتى تتمتع فيها كل دولة بانتاج مرتفع ويتضح هذا فى حالة القمح فى كل ن سوريا وتونس ولبنان والمغرب والاردن والارز فى مصر ، والسودان فى اللحوم ، والخضر والفواكه فى مصر وتونس والمغرب وسوريا ولبنان والاردن .

٤ ـ التجارة العربية الخارجية فى السلع الغذائية :

ينعكس واقع تدهور الانتاج العربى ، ونسبة الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية بشكل واضح فى التجارة الخارجية فى هذه المنتجات فاستمرار انخفاض نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية يعد نتيجه بارزة لقصور الانتاج العربى عن النمو بمعدل يوازى معدل نمو الطلب وهو ما دفع الى الاعتماد العربى المتزايد على العالم الخارجى فى تغطية حاجاته من هذه السلع .

والتعرض لتطور كل من الصادرات والواردات العربية من السلع الغذائية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣ يمكن من الخروج بالملاحظات الاتية :

أولا : أن نسبة تغطية الصادرات الزراعية عامة للواردات منها قد انخفض طوال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣

فبعد ان كانت النسبة ٣٠,٢٪ عام ١٩٧٥ بل و ٣٩,٦٪ عام ١٩٧٦ انخفضت باستمرار طوال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٣ حتى وصلت الى ١٤,٩٪ فقط عام ١٩٨٣ وذلك لنمو الواردات العربية نموا كبيرا بينما كان نمو الصادرات محدودا واذا ما علمنا أن نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات منها كانت تبلغ ٨٨٪ عام ١٩٧٠ ادركنا حجم القصور الذى انتاب القطاع الزراعى العربى خلال الحقبة النفطية .

ثانيا : أن نسبة الصادرات من السلع الغذائية الى اجمالى الصادرات الزراعية العربية لايكاد يتجاوز ١٢٪ فى المتوسط فى الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣ ، بينما نسبة الواردات من السلع الغذائية الى اجمالى الواردات يبلغ متوسطا مرتفعا يقدر بحوالى ٥٨,٥٪ خلال نفس الفترة .

ثالثا : أن قيمة الواردات من الحبوب الى اجمالى الواردات من السلع الغذائية قد بلغت فى المتوسط ٤٥,٧٪ خلال الفترة نفسها ـ وان كانت قد اتجهت الى التقلب ـ فهذا يفسر أساسا بتقلب الانتاج ثم الى ارتفاع قيمة الواردات الغذائية من السلع الأخرى كالسكر واللحوم الحمراء والدواجن والحليب والبيض والزبد والجبن .

وتعد أهم الصادرات الزراعية العربية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣ هى الالياف الطبيعية والخضر والفاكهة وتكاد تشكلان المجموعتين الوحيدتين التى يصدر العالم العربى منهما أكثر مما يستورد فكانت قيمة الواردات من الخضر والفاكهة فى عام ١٩٧٦ حوالى ٤٪ من اجمالى قيمة الواردات الزراعية الكلية العربية ، بينما مثلت الصادرات منها ٣٦٪ من مجموع قيمة الصادرات الزراعية الكلية . وتعد الصادرات من الخضر والفاكهة اهم الصادرات الغذائية العربية على الاطلاق فقد بلغت قيمة الصادرات منها الى اجمالى الصادرات الغذائية العربية حوالى ٤٢,٧٪ عام ١٩٨١ وحوالى ٤٩,٣٪ عام ١٩٨٢ .

ونخلص من الاستعراض السابق لكل من الأنتاج والاكتفاء الذاتى العربى وحركة التجارة الخارجية للسلع الغذائية ، الى ان العالم العربى يعتمد على العالم الخارجى اعتمادا كبيرا فى الحصول على حاجته من السلع الغذائية خاصة من الحبوب والقمح كما انه اكثر استقلالا فى مجال الخضر والفاكهة حيث تعد نسب الاكتفاء الذاتى والصادرات من هذه المنتجات هى الاكثر ارتفاعا وهو الامر الذى يدمج العالم العربى فى نمط تقسيم العمل الدولى الراهن فى مجال الزراعة كما سبق الاشارة اليه ، اذ أن العالم العربى مازال يدور فى اطار التخصص الناتج عن الأندماج ما بين مراحل التخلص فى الفترة الاستعمارية (صادرات الالياف الطبيعية وخاصة القطن) اضافة الى الملامح الخاصة بزيادة صادراته من الخضر والفاكهة والتى تشكل اطارا للتخصص الراهن على الصعيد الدولى . مال العالم العربى اذن فى مجال الغذاء الى التخصص فى انتاج (وتحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتى) وتصدير المنتجات التى تتوزع على العالم الثالث كله . بينما زاد اعتماده على العالم الخارجى فى الحصول على الحبوب وخاصة القمح واللحوم والدواجن والبيض وهى سلع كما سبق الاشارة كان المصدر الاساسى لها هو البلدان الرأسمالية المتقدمة .

٥ ـ المعونة الغذائية والتبعية للخارج :

تبقى الازمة الحقيقية والمباشرة متركزة فى مجموعة البلدان ذات العجز فى موازين مدفوعاتها ، وكثيفة السكان مصر ـ الاردن ـ سوريا ـ تونس والمغرب وعلى الرغم من انها اهم البلدان الزراعية العربية الا أن نسبة الاكتفاء الذاتى فى هذه البلدان قد انخفضت بشدة ، وكذا مجموعة البلدان العربية الاقل نموا : السودان ، الصومال ، موريتانيا ، جيبوتى ، اليمنين وان كانت هذه البلدان يتسم هيكلها الاقتصادى بسيادة قطاع الزراعة حيث يشكل الوزن الأكبر فى الناتج المحلى الاجمالى الا ان مصاعب الانتاج الزراعى وعدم توافر الامكانيات المالية للنهوض به قد انعكس فى صورة التزايد فى الفجوة الغذائية الى حد مرور سكان هذه البلدان بمجاعة غذائية ـ الصومال ، السودان ـ فى اوائل الثمانينات فى اعقاب الجفاف الذى الم بقارة افريقيا . يمكن اذن توضيح ان مجموعة البلدان العربية على المدى القصير والمباشر ليست فى نفس السلة وربما كانت اخطار التبعية الغذائية للخارج بشكل مباشر حاليا تتركز فى مجموعة البلدان العربية كثيفة السكان وخاصة تلك المتلقية للمعونة الغذائية .

٦ - برامج المعونة الغذائية :

نشأ اول برنامج للمعونة الغذائية فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٥٤ بعد ان واجهت الولايات المتحدة فائضا زراعيا كبيرا بلغ ما قيمته ٦ بليون دولار يفيض عن الاحتياجات المحلية واحتياجات العالم بالاسعار الجارية ولذلك فقد صدر قانون تنمية التجارة فى السلع الزراعية سنة ١٩٥٢ والمعروف بالقانون العام ٤٨٠ ـ PL 480 لغرض مزدوج هو تصريف الفائض وفى نفس الوقت التوسع فى السياسة الخارجية الامريكية ، وفى تنفيذ القانون تراعى بصفة خاصة اقامة وتنمية الطلب المستمر على السلع الزراعية الامريكية من الخارج وبخاصة البلدان المتخلفة . ومع تحقيق بلدان اخرى لفائض زراعى فقد اتجهت ايضا الى منح معونات غذائية للمساعدة على تصريف هذا الفائض كبلدان السوق الاوربية المشتركة وكندا ويوضح الجدول رقم (١٠) اهم البلدان المانحة للمعونة والنصيب النسبى لها فى اجمالى المعونات الغذائية الدولية .

إن اغلب المعونات الغذائية تقدمها البلدان الغربية المتقدمة وهو امر طبيعى لاعتبار ان هذه البلدان صاحبة اكبر الفوائض الغذائية وليس بامر خاف ان هذا التركيز يزيد من اعباء التبعية الغذائية على البلدان التى تعتمد على هذه المعونة لما يكتنفها من شروط وللتغير المفاجىء الذى يمكن ان يصيب حجمها خاصة فى وقت الازمات الغذائية العالمية فخلال الازمة الغذائية العالمية فى اعوام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ جرى تقليص المساعدة الغذائية الامريكية تقليصا حادا وفقا للقانون ٤٨٠ ففى حين كانت الولايات المتحدة الامريكية فى النصف الأول من الستينات تقدم سنويا الى البلدان النامية فى المتوسط نحو ١٥,٦ مليون طن من المواد الغذائية فقد انخفض مقدار هذه المساعدة عند اواسط السبعينات حتى ٣,٥ مليون طن واصبح قسم كبير منها يقدم على أساس قروض .

وتتركز اخطار الاعتماد على المعونة الغذائية فى البلدان المتلقية فى تنامى التبعية الاقتصادية والسياسية تجاه البلدان المانحة للمعونة فكلما تدفقت الحبوب الرخيصة عبر المعونة يجعل ذلك توسع الانتاج المحلى من مزروعات الحبوب امرا غير ذى فائدة وهو الأمر المشاهد فى البلدان العربية المتلقية للمعونة وخاصة مصر فى اعقاب تسلم كميات هامة من القمح والدقيق الامريكى .

كما أن المعونة الغذائية تخلق نمطا استهلاكيا يصعب التراجع عنه فاستهلاك القمح على سبيل المثال يصعب العودة لتعويضه بالمحاصيل التقليدية التى تزرع محليا خاصة مع تزايد النمو والتوسع فى المناطق الحضرية . وهو ما لوحظ فى حضر اليمن والسودان الذى تحول من السرجوم والذرة الى دقيق القمح ولا يخفى ما نحو المعونة الأغراض السياسية لها فالتقرير الذى أعدته لجنة مجلس الشيوخ الأمريكية والذى نوقش فى أعقاب حرب أكتوبر بعدة أسابيع أعلن بصراحة (نحن نوزع فائض الغذاء لا على أساس الحاجات الأكثر الحاحا وانما على اساس الاعتبارات التى تمليها السياسة الخارجية) . وتزيد أهمية هذا الاعتبار فى المنطقة العربية فطوال النصف الثانى من السبعينات وأوائل الثمانينات كانت أهم الدول العربية المتلقية للمعونة الأمريكية هى أربع دول فقط مصر والمغرب وتونس والسودان وقد ارتبطت المساعدات التى تم تقديمها إلى هذه الدول بالعديد من الشروط ففى المجال الاقتصادى ارتبطت تلك المساعدات بالعديد من البرامج والاصلاحات التى طلبها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وكانت تقوم على أساس تشجيع سياسات الانفتاح الاقتصادى . وتشجيع القطاع الخاص وكذلك ارتبطت المعونة بعديد من الأهداف السياسية .

ويثير هذا الاعتماد ـ من جانب البلدان العربية وخاصة مصر ـ على المعونة الغذائية الأمريكية الكثير من المخاطر ، وخاصة لتأثيره على الاستقلال الاقتصادى والسياسى بالضغط بوقف هذه المساعدات .

ونتيجة للانكشاف الغذائى العربى ، والاعتماد المتزايد على العالم الخارجى وخاصة البلدان الراسمالية المتقدمة ، ومع ادراك المخاطر التى يمكن ان تنتج عن هذا الاعتماد والتى تتمثل فى امكانية تعرض العالم العربى لاستخدام سلاح الغذاء ضده ، وهو ما هددت به الولايات المتحدة الأمريكية فعلا فى أعقاب حظر النفط العربى عنها فى عام ١٩٧٣ ، لذا فقد راج فى ظل الحقبة النفطية الحديث عن ضرورة تحقيق الأمن الغذائى العربى بالاعتماد على الذات وخصوصا مع توافر الامكانات . والحق ان الأفكار التى عبرت عن ضرورة تحقيق هذا الأمن

اغرقت فى التفاؤل واعتمدت منهجا تبسيطيا يركز على أن مجرد توافر الامكانات العربية الزراعية من اراضى صالحة للزراعة ومياه وقوى عاملة وخبرات فنية واموال هو كاف بحد ذاته لتحقيق الأمن الغذائى بل وان تتحول المنطقة الى تصدير الغذاء بدلا من استيراده . ورغم ان الامكانات العربية بالفعل كبيرة الا انه لم يتم اى عمل عربى مشترك ينتج اى قدر ولو ضئيل من تقليل الفجوة الغذائية بل بالعكس فانها قد اتسعت خلال الحقبة النفطية على نحو ما راينا .

جدول (٨) الاكتفاء الذاتى العربى من السلع الغذائية الرئيسية — (الف طن)

	متوسط صافى الواردات*		الانتاج		إجمالى الطلب**		نسبة الاكتفاء الذاتى ٪		متوسط النمو السنوى ٪		
	١٩٧٩/٧٥	١٩٨٤/٨٠	١٩٧٩/٧٥	١٩٨٤/٨٠	١٩٧٩/٧٥	١٩٨٤/٨٠	١٩٧٩/٧٥	١٩٨٤/٨٠	صافى الواردات	للانتاج	للطلب
الحبوب	١٥٥٨٨	٢٥٠٧١	٢٣٥٧٢	٢٤٦٣٠	٣٩١٦٠	٤٩٧٠١	٦٠	٤٩	٩,٩	,٩	٤,٩
(القمح)	١١٨٠٧	١٧٤٤٨	٨٧٢٢	٩٢٣٦	٢٠٥٢٩	٢٦٦٨٤	٤٣	٣٤	٨,١	١,١	٥,٤
(الأرز)	٨٢٢	١٤٥٦	٢٥٧١	٢٥٢٩	٣٣٩٣	٣٩٨٥	٧٦	٦٣	١٢,١	,٣ـ	٣,٣
(الشعير)	٧١٤	٣٠٣٩	٤٤٢٤	٤٦١١	٤٩٣٨	٧٦٥٠	٨٦	٦٠	٣٣,٦	١,٨	٩,٢
البطاطس	١٤٨	٣٧٧	٢٣٦٣	٣٣٥٨	٢٥١١	٣٧٣٥	٩٤	٩٠	٢٠,٦	٧,٣	٨,٣
السكر	٢٤٤٩	٣٦٣٢	١١٩٧	١٥٦٩	٣٦٤٦	٥٢٠١	٣٣	٣٠	٨,٢	٥,٦	٧,٤
الخضر والفاكهة	٩٥٠	١٥٤٠	٢٦٥٨٨	٣١٤٧٢	٢٥٦٣٨	٣٣٠١٢	١٠٤	٩٥	ـ	٣,٤	٥,٢
اللحوم	٣٥٢	١٠٢٥	١٤٧٧	١٨٠٠	١٨٢٩	٢٨٢٥	٨١	٦٤	٢٣,٨	٤	٩,١
الدواجن والبيض	٢٦٤	٦٩٣	٧٩١	١٣٦٠	١٠٥٥	٢٠٥٣	٧٥	٦٦	٢١,٣	١١,٥	١٤,٢
البن والشاى والتبغ	٣٢١	٤٠٥	٥٣	٦٥	٣٧٤	٤٧٠	١٤	١٤	٤,٨	٤,٢	٤,٧
اللبن	٤٢٥	٧٢٨	٨٠٢٥	٩٢٩٥	٨٤٥٠	١٠٠٢٣	٩٥	٩٣	١١,٤	٢,٩	٣,٥

● الواردات مطروحا منها الصادرات
● ● صافى الواردات مضافا اليها الانتاج
ملاحظة · حسب الانتاج للمحاصيل على اساس متوسط الفترتين ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤
حسب صافى الواردات على اساس متوسط نفس الفترتين .
المصدر . التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٥

ثالثا - الاستثمار المباشر ونشاط الشركات عابرة القومية فى الوطن العربى

تعددت أشكال ظهور الشركات عابرة القومية فى الوطن العربى ، فالى جانب الشكل التقليدى الذى يتفق مع المعنى الضيق للشركات عابرة القومية وهو الاستثمار الأجنبى الخاص المباشر وما ينشأ عنه من ملكية لأصول ثابتة ، أو ينشأ حوله من أنشطة أخرى كعقود المقاولات من الباطن وتجارة التكنولوجيا . ظهر شكل مستحدث كان هو الطاغى فى أثناء الحقبة النفطية وهو أشكال عمل تلك الشركات التى لاترتبط بملكية مباشرة لأصول ثابتة . وقد شمل الشكل الأخير عددا كبيرا من الأنشطة كعقود الادارة والترخيصات والاستشارات الهندسية والدراسات وكان أهم هذه الأشكال عقود تسليم المفتاح . الى جانب ذلك فان هناك أشكالا أخرى لاتعتبر استثمارا من النوع التقليدى ، وانما تستمد أهميتها من أدائها لوظائف حيوية فى مجال الانتاج الدولى وأهم هذه الأشكال هو التدويل المصرفى ، حيث توسع فى انشاء المصارف التابعة والمنتسبة (المشتركة) لبنوك عملاقة . أو الأشكال الأخرى كفتح المنافذ التجارية ، وتكوين شبكات من الوكلاء التجاريين المحليين للشركات متعددة القوميات .

وقد اكتسبت عملية تدويل الاقتصاديات العربية بعد عام ١٩٧٤ سمات مميزة ، ومن أهم السمات أن طبيعة العلاقات التى نشأت فى سياقها اختلفت عن الفترة السابقة التى وضعت فيها أساس تبعية هذه الاقتصاديات . فالأشكال السائدة لعمل الشركات عابرة القومية فى العالم العربى تستجيب للتحولات فى موازين القوى بين الدول العربية وهذه الشركات حيث تميزت هذه الأشكال بأن موقع السيطرة المباشرة على المشروعات الناتجة عن عمل الشركات كانت فى أيد عربية . على أن هذه السيطرة العربية القانونية لم تنف أن علاقة العرب بالنظام الاقتصادى الدولى ظلت علاقة خضوع . فرغم الاشكال الجديدة للعلاقات والروابط مع السوق الرأسمالية العالمية ، فان القومية الاقتصادية الجزئية التى شهدتها بعض الدول العربية فى أوائل السبعينات لم تقدم على تحدى هيكل النظام الدولى ، وبصفة خاصة احتكار المراكز الراسمالية المتقدمة للقدرة على توزيع الأدوار فى تقسيم العمل الدولى وتحديد فرص النمو والتنمية للأمم المنخرطة فى هذا التقسيم .

١ - الاستثمار الأجنبى المباشر فى العالم العربى .

اختلفت خصائص عمل الشركات عابرة القومية بين حقبتين تاريخيتين ، الحقبة الأولى هى التى شملت فترة الاستعمار ، واستمرت بعد الاستقلال السياسى وحتى

أوائل السبعينات ، وقد ساد فى هذه الحقبة الاستثمار المباشر المتمركز فى قطاعات الخدمات والمرافق والمال والتجارة والاستخراج وخاصة البترول وذلك من خلال عقود الامتياز التى منحت للشركات الاحتكارية ، وما شكله ذلك من نفوذ هائل على اقتصاديات البلدان العربية الأساسية المنتجة والمصدرة للنفط .

أما الحقبة الثانية فقد بدأت مع الثورة فى أسعار وعوائد صادرات النفط فى عام ١٩٧٣ . والسمة الأساسية التى يبينها هيكل نشاط الشركات عابرة القومية فى الوطن العربى هو عزوفها المستمر عن الاهتمام بالوطن العربى كموطن للاستثمار المباشر مقابل الحرص الشديد على الدخول فى السوق العربية من خلال الأبواب الجديدة والأشكال المستحدثة ، وذلك على الرغم من تحول سياسات البلدان العربية تجاه الاستثمارات الأجنبية من سياسات راديكالية متشددة فى الستينات إلى سياسات الانفتاح وتقديم قوانين جديدة تشجع على هذا الاستثمار .

يكشف التوزيع الجغرافى للاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة فى ١٦ بلدا عربيا خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٨ أن السمة الأساسية للاستثمارات الأجنبية فى الوطن العربى هو الانخفاض الشديد لحجمها المطلق سواء قبل أو بعد موجة تأميمات النفط . وبشكل عام فقد اتجه نصيب الوطن العربى من إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى العالم الثالث إلى التدهور ، فقد ظفرت أمريكا اللاتينية بنحو نصف هذا الاجمالى وحافظت على هذه النسبة مع زيادة طفيفة طوال عقد السبعينات ، على حين زاد نصيب دول شرق وجنوب آسيا من الخمس عام ١٩٧١ إلى الربع فى نهاية العقد ، وتدهور نصيب أفريقيا ودول غرب آسيا (ومن بينها البلاد العربية) من ٢٠٪ و ٦٪ إلى ١٢,٥٪ و ٣٪ على التوالى .

والسمة الثانية هى تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى عدد محدود من البلاد العربية . فالشركات عابرة القومية لا تكاد توجه أى اهتمام للدول العربية غير المصدرة للبترول . فعلى حين حازت الدول السبع المصدرة الكبرى للبترول (الدول العربية النفطية أعضاء الأوبك) على نسبة ٨٣,٩٪ من هذه الاستثمارات فى عام ١٩٧١ زاد نصيبها عام ١٩٧٨ إلى نحو ٨٧,٩٪ ، وحصلت أربع دول فقط هى ليبيا والكويت والسعودية والجزائر على ٨٢,٣٪ من الاجمالى عام ١٩٧٨ ، بل هناك دولة واحدة هى الجزائر حصلت على ٤٤,٢٪ من رصيد الاستثمار الأجنبى عام ١٩٧١ ، زادت إلى ٥٦,٣٪ عام ١٩٧٨ .

أما السمة الثالثة للاستثمار الأجنبى فى الوطن العربى فهى تذبذبه عبر الزمن فقد شهدت فترة السبعينات انسحابا للاستثمارات خاصة فى السنوات (١٩٧٤ - ١٩٧٦) ، على أن المدهش هى السرعة التى عادت بها إلى مستواها السابق ويمكن تفسير ذلك بعدد من الأسباب فالشركات تعيد تقويم الأصول المملوكة لها عاما بعد عام مما يرفع من قيمتها النقدية دون زيادة حقيقية . والسبب الثانى هو تعذر تأميم كافة أصول الشركات البترولية وما يتم عادة فى هذه الحال هو إعادة تسجيل هذه الأصول كاستثمار أجنبى فى العام التالى مباشرة . ولكن فى قطاع أو فرع صناعى أو خدمى دون أن يتدفق فعلا رأس مال جديد . أما السبب الأكثر أهمية فهو أن الحكومات العربية المصدرة للبترول قد دخلت فى مرحلة حاولت فيها توطين الحلقات الأمامية من الصناعة البترولية عن طريق استثمارات فى صناعة التكرير والبتروكيماويات . وقد تم ذلك فى أحيان كثيرة عن طريق مشروعات مشتركة مع الشركات عابرة القومية ، مما يؤدى إلى طفرة فى حجم الاستثمار المباشر بعد موجة معينة من هذه المشروعات . والسبب الأخير يرجع إلى طوفان الأشكال غير التقليدية لعمل الوطن العربى منذ عام ١٩٧٥ وخاصة مقاولات تسليم المفتاح .

والسمة الهامة الأخرى التى تظهر هى عدم التوازن بين حجم رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر ، والعائد المحول مقابل هذا الاستثمار فحجم هذه المدفوعات مقوما بالدولار لاحدى عشرة دولة عربية فقط . يتضح منه التذبذب الشديد لمدفوعات عوائد الاستثمار ، ويرجع ذلك إلى عدم تسجيل هذه المدفوعات فى عدد من البلاد العربية ، وكذلك موجة التأميمات البترولية التى دعت الشركات إلى تسجيل تحويلاتها فى باب مقابل استثمار مباشر فى بعض السنوات ، وفى أبواب أخرى فى سنوات أخرى ، خاصة أن بعض التحويلات قد أصبح يرتبط باتفاقات مشاركة فى المنتج من البترول ، وعلى الرغم من التذبذب فالحقيقة الواضحة هى أن مدفوعات عائد الاستثمار الأجنبى قد حافظت على مستوى شديد الارتفاع بالمقارنة بالأصول ، بل وتكاد لا تحمل أى علاقة مع حجم الأصول المملوكة للشركات الأجنبية ، وربما يفسر ذلك بضخامة حجم تحويلات هذه الشركات من السعودية وبصفة خاصة نتيجة اتفاقيتها

الفريدة مع شركة ارامكو . وقد تحملت الدول البترولية عبء معظم التحويلات العكسية إلى خارج الدول النامية عموما وليس العالم العربي فقط ، ففى الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٠) تدفق إلى الدول النامية نحو ربع الاستثمار الأجنبى المباشر فى العالم ، ولكن الشركات عابرة القومية حققت نحو نصف إجمالى عائداتها المحولة إلى بلادها الأم من هذه البلدان النامية . وتحقق نحو ثلثى هذه العائدات فى الدول المصدرة للبترول ، وتحملت الدول العربية المصدرة للبترول الجزء الأساسى من عبء هذه المدفوعات . ورغم أنه ليس هناك بيانات تسمح بمقارنة التوزيع القطاعى للاستثمار الأجنبى المباشر ، فإن ما يبدو هو أن هذه الاستثمارات قد تغيرت جذريا ، وتحولت من التركيز على قطاع الاستخراج إلى التركيز على الصناعة التحويلية المرتبطة بالبترول والخدمات .

٢ ـ الأنشطة غير التقليدية لرأس المال الأجنبى فى العالم العربى :

توزعت الأشكال الرئيسية للأنشطة غير التقليدية للشركات عابرة القومية فى العالم العربى على النحو التالى :

أ ـ عقود الخدمات فى مجال البترول والتعدين :

شهد العالم العربى فى أوائل السبعينات تجديدا فى تنظيم علاقته مع الاحتكارات البترولية تمثلت فى إنهاء عقود الامتيازات التقليدية وبروز شكل عقود الخدمة والادارة بدلا منها . فبعد تآكل تدريجى فى هذه العقود انهارت دفعة واحدة فى النصف الأول من السبعينات ، وقد تبلورت أشكال جديدة طبقت من خلال مؤسسات البترول التابعة للدولة وخاصة عقود الخدمات . ووفقا لهذه العقود تقوم الشركة الأجنبية بدور المنفذ والمقاول لمهمات الاستكشاف والتنفيذ الفنى للانتاج وإدارة كل أو بعض العمليات المتصلة به ، وذلك لصالح وباسم هذه المؤسسات الوطنية التى تستمر فى التمتع بمزايا الملكية والادارة العليا . وبالرغم من أن عقود الخدمات تمثل تقدما هائلا بالنسبة لعقود الامتياز التقليدية فى المجالين البترولى والتعدينى إلا أن هناك ثغرات عديدة فى هذا النظام ، خاصة فى الدول ذات الوضع البترولى الضعيف مثل مصر . ومن هذه الثغرات نظام الحصص ، أو المشاركة فى المنتج الذى يبالغ فى مكافأة الشركة ، وعدم وجود نظام فعال للعلاوات المدفوعة للحكومات على الأرباح غير العادية التى تحققها هذه الشركات وميوعة الشروط الموضوعة لضمان جدية الاستكشاف وسهولة التهرب معها ، وضعف تمثيل العناصر الموضوعة ، وضعف النظام المحاسبى المحلى الضرورى لضبط التلاعبات المحاسبية للشركات ويتسم كذلك هذا النظام بالمبالغة الشديدة فى تقدير النفقات بعد التوصل إلى مرحلة الانتاج ومن هنا فإنه يميل إلى الاهدار الشديد لموارد المجتمع ، ولا تقتصر عقود الخدمات على مجال البترول بل تمتد كذلك إلى مجال استخراج المعادن عموما .

يمكن القول إجمالا بأن عقود الخدمة قد أتت بشروط افضل كثيرا للمصالح المحلية العربية فى مجال الملكية والسيطرة العليا على المشروع فى المجال البترولى ، وإمكانات التطور نحو الحلقات التصنيعية القائمة على الاستخراج والتعدين . ولذلك فإن الشركة الضخمة ذات المركز الاحتكارى لا تقف من هذا النظام موقفا واضحا . فالعديد منها يرفض المشاركة فى هذا النظام . كما تطلب الأمر مفاوضات صعبة وقفت الحكومات العربية فيها موقفا متفاوتا من حيث التشدد والتساهل فى تحديد شروط العمل . ولذلك فقد حدث نوع من إعادة توزيع نشاطات الشركات البترولية والحلقات الأمامية فى الصناعة البترولى على البلاد العربية تبعا لدرجة جذرية التجديد الذى أتت به عقود الخدمات التى تربط الدول العربية مع الشركات البترولية عابرة القومية .

ب ـ عقود الادارة :

وتتم هذه العقود بين مالك محلى لمشروع وشركة أجنبية لتوفير الخدمات الفنية اللازمة لتشغيل المشروع فى مجال الادارة . وعادة ما تشمل هذه العقود فى العالم العربى توكيل المالك المحلى للشركة الأجنبية فى حق اتخاذ القرارات فى مجال الادارة الكلية والتخطيط وبناء التنظيم ، والاستخدام والادارة الفنية والموازنة والمحاسبة وإدارة الانتاج بما فيها الصيانة والرقابة على النوعية والمشتروات والتسويق . ونتيجة لهذه التفويضات الواسعة فى اتخاذ القرارات فإن النتائج الفعلية تكشف عن سيطرة الشركات الأجنبية على عدد

كبير من المشروعات فى العالم العربى ويشيع استخدام هذا الشكل للأعمال الدولية فى بلاد عربية كثيرة وخاصة فى بلاد الخليج العربى ، كما أن هناك فروعا معينة تكثر من استخدامها ، فإلى جانب البترول والتعدين فإن هذا الشكل يتركز أيضا فى مجال السياحة والفندقة ، كما أن هناك بلادا عربية أخذت فى السنوات الأخيرة فى استخدام عقود الادارة مع الشركات الأجنبية حتى فى مجال المرافق العامة والخدمات المتخصصة مثل الصحة وتحقق الشركات مزايا غير مباشرة أهم كثيرا من العائد المالى المباشر ، وذلك مثل دعم صادراتها إلى الدول المتعاقدة معها وتعظيم منافع احتكارها التكنولوجى ولذلك يتم الترحيب بعقود الادارة بحماس من قبل الشركات عابرة القومية .

جـ - الترخيصات والاستشارات الهندسية :

يعنى الترخيص منح حق استخدام ابتكار تكنولوجى مسجل أو علامة تجارية أو غيرها من صفوف الاحتكار التكنولوجى من قبل المالك الأصلى لهذا الحق إلى مشتر معين مقابل ريع نقدى محدد . وينتشر اللجوء للترخيصات فى الوطن العربى فى كافة المجالات ، ولكنها تميل للتركيز على الصناعة التحويلية وخاصة صناعة الدواء ، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والصناعة الهندسية والكهربية وهى جميعها صناعات تجميعية . هذا إلى جانب قطاع الخدمات الحديثة وخاصة معالجة البيانات ، ولذلك فإن اللجوء لهذا الأسلوب كإجراء منفصل عن بقية أنشطة الشركات عابرة القومية يكاد يقتصر على البلاد التى تطورت فيها هذه الصناعات على أساس الجهود والملكية المحلية الكاملة للمشروعات مثل مصر . أما دول الخليج العربى فإنها لا تلجأ لاستخدام الترخيصات كأسلوب مستقل ، وإنما كجزء من الخدمة التكنولوجية المرتبطة إما بالمشروعات المشتركة أو مشروعات تسليم المفتاح ويحقق نظام الترخيص مزايا هائلة للشركات عابرة القومية . ومن هذه المزايا حماية النظام الاحتكارى فى مجال التكنولوجيا من التصدع نتيجة الشيوع والتقادم والتقليد وحماية أسواق الصادرات ، خاصة إذا كان الترخيص مرتبطا بتجميع المنتج محليا كما هى العادة فى الصناعات الهندسية ، كما تحقق تجارة التكنولوجيا عائدا ماليا كبيرا يساعد الشركة على نشر نفقات التجديد التكنولوجى . إضافة إلى أن الترخيصات تصطحب عادة بأحد أوجه النشاطات الأخرى مثل عقود الادارة والرقابة على النوعية ، واتفاقات المساعدة الفنية .

واستطاعت الشركات عابرة القومية مد نطاق عملياتها إلى العالم العربى من خلال استخدام شكل خاص من نقل التكنولوجيا ، وهو الاستشارات الهندسية ودراسات الجدوى . وقد يكون اللجوء إلى الاستشارات الهندسية جزء لا يتجزأ من عقود تسليم المفتاح ، إلا أن الشركات والهيئات المحلية التى تقوم بمشروعات محلية فى البلاد العربية تفرط بدورها فى الاستعانة بالشركات عابرة القومية والمكاتب الاستشارية ذات النشاط الدولى ، ويترتب على ذلك زيادة أعباء وموازين المدفوعات العربية والمبالغة فى تكاليف المشروعات المقامة فى المنطقة وعلى سبيل المثال يقدر أن الانفاق المحلى على مجال التصميم الهندسى بلغ فى المغرب نسبة ١٠٪ من مجموع الاستثمارات التى تمت فى الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٦) وذلك باستثناء مدفوعات الاستشارات والدراسات والتصميمات المتضمنة فى عقود تسليم المفتاح . وبلغت حصة الشركات الدولية من هذا الانفاق نحو ٧٠٪ . ويقدر أن تكاليف استيراد التكنولوجيا إجمالا فى الجزائر - خالصة من أثمان المعدات والآلات - قد مثلت أكثر قليلا من ١٠٪ من إيرادات صادرات السلع والخدمات فى الجزائر عام ١٩٧٣ . وتتوقع الخطة الرباعية الثانية زيادة هذه المدفوعات بنسبة ١٤٪ تقريبا ويتجه جزء كبير من مدفوعات استيراد التكنولوجيا إلى بند الدراسات والاستشارات الهندسية .

د - عقود تسليم المفتاح :

مثلت عقود تسليم المفتاح الأسلوب الأساسى الذى عمدت من خلاله الدول العربية البترولية إلى تحديث هياكلها التحتية والانتاجية وأدى إفراط الدول العربية فى اللجوء لهذه الصيغة للعلاقات مع الشركات الأجنبية إلى نمو نوع خاص من الشركات يتخصص فى إنشاء المشروعات لصالح حكومات وهيئات وشركات العالم الثالث بصفة خاصة .

وتفضل الشركات عابرة القومية صيغة تسليم المفتاح لمزاياها المتعددة ومنها عدم المخاطرة برأس مال كبير ، كما أن عقود تسليم المفتاح وسيلة أساسية للتخلص من الطاقة الفائضة خاصة فى وقت الأزمات الانكماشية ، أو حينما يواجه فرع معين للصناعة قيودا كبيرة على

التوسع فى البلاد الأم ، كما هو الحال فى الصناعات الملوثة للبيئة والخطرة على الحياة والصحة العامة (كمشروعات البتروكيماويات) كما أن عقود تسليم المفتاح تعتبر مدخلا جيدا للاستثمار المباشر بدون تحمل تكلفة حقيقية لهذا الاستثمار .

ومن هنا فالأساس الموضوعى للنمو الكبير لهذا الشكل من أشكال النشاط الدولى للشركات الكبرى عامة وعابرة القومية خاصة قد تمثل فى تراكم الثروة البترولية وكذلك التوسع الرهيب فى الاقتراض من المصارف العملاقة عابرة القومية أيضا من قبل بلدان العالم الثالث ومن بينها بعض الدول العربية . ومن هنا فان اسلوب عقود تسليم المفتاح يعد أسلوبا مريحا للغاية للشركات الكبرى ، ويؤدى فى الوقت ذاته الوظيفة الهامة الخاصة بتدويل الاقتصاديات العربية وادماجها فى السوق الرأسمالية العالمية على المدى البعيد .

ومن أجل التعرف على خريطة الأنشطة غير التقليدية عامة ، وأنشطة تسليم المفتاح بصفة خاصة للشركات الأجنبية فى الوطن العربى . فقد تم الاعتماد على المادة المنشورة بمجلة MEED طوال الفترة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٣) بالنسبة لـ ١٨ قطرا عربيا . وينبغى قبل التعرض لهذه البيانات ذكر تحفظ أساسى وهو أن هذا البيانات تفتقر للحصر والشمول ، كما يعيبها قدر من عدم التجانس وعدم كفاية المعلومات المسجلة عن العقود ، وكثرة العقود مجهولة القيمة ، ومع ذلك فان هذه البيانات تمثل المصدر الوحيد المتاح لأكبر عدد من العقود العربية الموقعة مع الشركات الأجنبية . وبذلك يمكن اعتبار هذه البيانات كمؤشرات تعبر عن الاتجاه العام أكثر مما هى أساس للتقدير الدقيق الحصرى لعدد وقيمة العقود .

ومن مراجعة العدد الكلى للعقود موزعة حسب الدول العربية وفرع النشاط للسنوات (١٩٧٦ ـ ١٩٨٣) يتضح عدد من النتائج الهامة :

١ ـ ان عدد العقود التى أبرمتها ١٦ دولة عربية مع شركات أجنبية خلال الفترة محل الدراسة بلغت ١٠٢٤٨ منها ٢٠٨٣ عقدا مجهول القيمة أى بنسبة ٢٠,٣٪ وتعد أكثر الدول العربية انخراطا فى التعامل مع الشركات الأجنبية هى السعودية ، قطر ، الامارات ، العراق ، ليبيا ، مصر ، الكويت ، وعمان . ويصل نصيب الدول العربية الخليجية الستة أعضاء مجلس التعاون الخليجى نحو ٤٦,٩٪ من اجمالى هذه العقود . ويأتى هذا الترتيب نتيجة لعوامل متعددة منها الميل للانخراط فى السوق الرأسمالى العالمى والقوة المالية ، اضافة الى النقص الواضح فى تغطية العقود الأجنبية فى أقطار عربية معينة .

٢ ـ تتوزع العقود بصورة غير متساوية على القطاعات المختلفة ، اذ يمكن ترتيب القطاعات حسب نصيبها من العقود كالتالى : المرافق العامة الصحة والتعليم والخدمات (غير المسجلة فى بنود مستقلة) ، الصناعة التحويلية ، الزراعة والرى ، البترول والتعدين ، والاسكان ، النقل والتخزين ، ثم السياحة والفنادق . ويعكس هذا الترتيب درجة الاهتمام النسبى بالقطاعات فى السياسات الاقتصادية العربية خلال الفترة موضع الدراسة ، كما يعكس طبيعة متطلبات القطاع ذاته . وتظهر فروق ثانوية بين البلاد العربية من حيث ترتيب الأنشطة والقطاعات ومن حيث التعامل مع الشركات الأجنبية . فالصناعة فى مصر تحظى بأكبر نسبة من العقود مع الشركات الأجنبية بالمقارنة بغيرها من البلاد العربية .

ولا يعد عدد العقود مؤشرا دقيقا لدرجة انغماس الدول العربية فى الارتباط بعالم الشركات الأجنبية وعابرة القومية ولابد أن يقرن ذلك بوزن الدولة وقوتها الاقتصادية من ناحية ، ومن ناحية ثانية فان قيمة العقود أكثر أهمية بكثير من عددها فى الدلالة على درجة الانغماس ، ومن ناحية ثالثة فان الجدول السابق لايوضح طبيعة الخدمة المطلوبة من الشركة الأجنبية .

ولذلك تم تصنيف طبيعة الخدمة التى تؤديها الشركات الأجنبية وفقا للعقود مع الدول العربية الى الآتى :

(أ) موردون :

ويقصد بذلك قيام الشركة الأجنبية بمجرد استيراد وجلب السلع والخدمات للطرف المتعاقد معها .

(ب) مقاولون :

وتتضمن تلك الخدمة قيام الطرف الأجنبى بتنفيذ أعمال على طريقة تسليم المفتاح بأنواعها المختلفة أى تقديم الخدمة الكاملة اللازمة لتأسيس وبدء تشغيل مشروع لصالح المالك العربى بما فى ذلك من توريدات وتصميمات وتركيب وتشغيل حتى مرحلة الانتاج أو الاستخدام النهائى ، بغض النظر عن القطاع الذى تصنف اليه المشروعات المنشأة .

(جـ) استشاريون :

ويستخدم هذا المصطلح هنا للدلالة على كافة أشكال الخدمات التكنولوجية غير المرخصة وغير المجسدة التى يشتريها طرف وطنى من شركة أجنبية بصدد مشروع معين انتاجي أو خدمي . وتشمل تلك الفئة أيضا الخدمات التكنولوجية وعمليات المسح والاستكشاف فى قطاع البترول والتعدين وذلك اذا تمت لصالح مؤسسة عربية محلية وبصورة منفصلة عن الانتاج الفعلى . بحيث لايترتب عليها التزام ثابت فى صورة عقد امتياز من جانب الدولة .

ويصور الجدول (٩) نتائج هذا التصنيف بالنسبة لاجمالى قيمة العقود المبرمة بين دول عربية وشركات أجنبية ويظهر النتائج الآتية :

(١) إن القيمة الاجمالية للعقود معروفة القيمة بلغت نحو ٣٠٠ بليون دولار . وهذه القيمة رغم ضخامتها ليست إلا جزءا من القيمة الكلية للعقود فعلا مع شركات أجنبية . ويمكن تقدير القيمة الحقيقية لكل العقود المبرمة وليس المعروفة القيمة فقط ، أما بحساب متوسطات قيمة العقد بالنسبة للدولة وتكون بالتالى تقديرات مدفوعات الدول العربية للشركات الأجنبية مقابل اعمال فى كافة القطاعات حوالى ٣٧١٠٣٤ ، مليون دولار ، أما اذا حسبت المتوسطات على أساس قيمة العقد الواحد فى القطاع فان الدول العربية تكون قد دفعت مايقدر بنحو ٤٠٣٤٠٩ مليون دولار . أى أن ، المدفوعات الاجمالية المقدرة لاجمالى العقود تتراوح بين ٣٧١ بليون دولار و ٤٠٣ بليون تقريبا . وأكثر الدول العربية انغماسا فى الأعمال الدولية للشركات عابرة القومية هى على الترتيب : السعودية ، العراق ، الجزائر ، الكويت ، ومصر ، وتكون أكثر القطاعات انخراطا فى هذه الأعمال بالنسبة لمجمل الدول العربية هى على الترتيب المرافق العامة ، الصناعة التحويلية ، الصحة والتعليم ، والخدمات الأخرى ، والاسكان ، الزراعة والرى ، البترول والتعدين ، والنقل والتخزين . ومايظهر بوضوح هو أن قطاع الخدمات العامة (المرافق) وخدمات الصحة والتعليم والخدمات الأخرى قد اصبحت تابعة الى حد بعيد للتكنولوجيا الأجنبية ومنغمسة بقوة فى عملية تدويل الاقتصاديات العربية .

(٢) بالطبع فان كل العقود ليست من نوع تسليم المفتاح ، فالى جانب هذه العقود تنشط الشركات الدولية ايضا فى مجال التوريد والخدمات التكنولوجية المحددة بمشروعات . ولكن قطاع المقاولات من نوع تسليم المفتاح يستحوذ بالفعل على معظم قيمة العقود الموقعة بين الشركات عابرة القومية والدول العربية اذ يبلغ نصيبه نحو ٦٥,٥٪ من اجمالى قيمة العقود مع الأقطار العربية . ويتوزع الباقى على التوريد والخدمات التكنولوجية .

(٣) تمثل جنسية الشركات المنفذة مؤشرا بالغ الدلالة على طبيعة تدويل الاقتصاديات العربية من خلال الانماط غير التقليدية لنشاط هذه الشركات فتوزيع العقود معروفة الهوية بين الدول العربية والشركات الأجنبية تبعا لجنسية الشركة فى الفترة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٣) يظهر أن أكثر الشركات نشاطا فى الوطن العربى هى الشركات البريطانية تتلوها الشركات الأمريكية . والسمه الجديدة التى يبينها الجدول هو أن الشركات الاتية من العالم الثالث والدول الاشتراكية قد أصبحت تستحوذ على نسبة كبيرة من العقود فى العالم العربى . وتعطينا قائمة مجلة MEED للشركات المائة الضخمة من حيث نصيبها فى القيمة الاجمالية لعقود المقاولات مع أطراف فى الشرق الأوسط لعام ١٩٨٢ مؤشرا تقريبا لنفس الظاهرة . فاذا وزعنا هذه الشركات حسب الجنسية برزت حقيقة أن شركات بلدان العالم الثالث قد حصلت على ٣٦,٧٪ من اجمالى قيمة العقود فى هذا العام مع الدول العربية ، منها ١٩٪ للشركات الكورية وحدها ، فاذا أضفنا شركات الدول الاشتراكية وصلت النسبة الى ٤٠,٢٪ من الاجمالى . وتؤكد هذه الظاهرة على أن غالبية عقود الانشاءات ومقاولات تسليم المفتاح فى الوطن العربى هى من النوع النمطى تكنولوجيا . وفى هذا النوع يكون العنصر الحاسم هو تكلفة العمل وانتظام الاداء : أخيرا فان رصد الاتجاه العام لتوسع الأنشطة غير التقليدية للشركات عابرة القومية فى الوطن العربى لايخلو أيضا من دلالات هامة . إذ تتوقف هذه الأنشطة على قدرة الدول المضيفة على التمويل . وبالتالى فان من السهل أن تتوقع أن تنمو هذه الأنشطة بالقدر الذى تتعاظم فيه احتمالات فوائض مالية (بترولية) كبيرة ، وأن تنحسر بانحسارها فقد أخذت هذه الأنشطة فى التوسع التدريجى حتى بلغت قمتها عام ١٩٨٠ بعد التعديل الثانى الكبير لأسعار صادرات البترول ثم أخذت فى الانحسار بعد ذلك . ويقودنا ذلك إلى نتيجة أن هذه الأشكال من نشاط

الشركات عابرة القومية فى الوطن العربى هى بالأساس اشكال انتقالية الى حد بعيد ، وان هدفها الأساسى كان هو الامتصاص السريع للفوائض البترولية العربية ، وهى من ثم فى طريقها الى الاضمحلال مع تلاشى هذه الفوائض .

٣ - نشاط الشركات عابرة القومية وتحولات السياسات الاقتصادية العربية :

مع منتصف السبعينات اجتمعت الظروف والسياسات الرسمية على الانتقال بالنظام العربى ككل الى توجهات استراتيجية يتمثل جوهرها فى هدف تحقيق اندماج أقوى مع السوق الرأسمالى العالمى . وتظهر سمات عديدة مشتركة فى السياسات الاقتصادية التى ترجمت هذا التوجه فى مختلف الأقطار العربية . ومن هذه السمات الحرص على اجتذاب وتشجيع الاستثمارات الاجنبية . ونقل التكنولوجيا عن طريق الشركات عابرة القومية الى الوطن العربى .

وإذا كانت هذه السمات جزءا من الموقف التقليدى لأكثر دول الخليج العربى التى اعتمدت على سياسات ليبرالية فى مجال التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبى . فقد كان لتراكم الفوائض البترولية وما أدت اليه من توسع مذهل فى الواردات السلعية والتكنولوجية هى التى اكسبت سياسات الانفتاح التقليدية على السوق العالمية أبعادا كيفية جديدة . وكان التوجه العام لعدد من الأقطار العربية قليلة السكان وفقيرة الموارد مثل لبنان والأردن واليمن يتسم كذلك بدرجة كبيرة من الانفتاح . إلا أن الافتقار إلى التمويل اللازم لتغطية متطلبات هذا الانفتاح مع عدم حماس الشركات عابرة القومية للاستثمار الموسع فى هذه البلاد ، عمل على حصر مظاهر الانفتاح فى الحدود التى تعينها مستويات المساعدة المالية العربية والاقتراض الخارجى . وهناك فئة ثالثة من الأقطار العربية اتبعت تقليديا سياسات الانفتاح على الخارج مع وجود قاعدة اقتصادية داخلية اكثر تنوعا أو أوفر فى عرض العمل مثل تونس والمغرب والسودان ، ولم تغير هذه الأقطار من واقع توجهاتها الخارجية العامة . على أن الفقر النسبى لهذه البلاد قد ساهم فى ربط هذا التوجه بسياسات تصنيع محلى تقوم على السوق الداخلية من خلال احلال الواردات . ويبدو أن الانتقال الى الاندماج الأقوى مع السوق العالمى كان مرهونا بالتحولات التى حدثت فى مجموعة البلاد العربية الأكثر ثقلا من النواحى السكانية والسياسية والعسكرية والصناعية أى مصر وسوريا والجزائر والعراق . ففى سياق هذه التحولات صدرت قوانين سخية للاستثمار الأجنبى فى مصر عام ١٩٧٤ وسوريا عام ١٩٧٤ ، والعراق من خلال قانون الاستثمارات الصناعية ، والجزائر حيث قننت التعديلات التى حدثت فى الميثاق الوطنى عام ١٩٨٥ هذا التوجه الليبرالى الجديد . إن رصد هذا التوجه نحو الاندماج القطرى فى السوق الرأسمالية العالمية يمثل خصما من مضمون التوجه الاقتصادى الوحدوى . وقد واجهت مجموعة البلدان الأخيرة ، فشلا واضحا فى سياستها الاقتصادية وربما تعود الأسباب الأكثر عمومية للفشل فى استقطاب استثمارات الشركات عابرة القومية ، ودفعها نحو المساهمة بجدية فى تصنيع هذه البلاد . فالاتجاه نحو الليبرالية فى التعامل مع الشركات عابرة القومية ترافق مع سياسات أشد ليبرالية فى مجال التجارة الخارجية وواردات التكنولوجيا . وقد أزالت هذه السياسة أحد الأسباب الجوهرية لحرص الشركات على الاستثمار المباشر فى البلاد النامية (أى حرصها على المحافظة على أسواق التصدير) ، وذلك بتخطى الحواجز الجمركية وغير الجمركية بانشاء مشروعات انتاجية فى السوق المحلية ونتيجة لهذه العوامل لم تثمر توجهات الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى كثيرا فى تغيير موقع هذه الفئة من الأقطار العربية من تقسيم العمل الدولى . على أن هذه التوجهات الليبرالية الاقتصادية فى الداخل والخارج قد اسفرت عن نتائج سلبية خطيرة . فالتوسع الرهيب فى الواردات قد أثر سلبا على موازين المدفوعات ، ولم يكن بالامكان تمويل فجوة الواردات الا عبر الاقتراض الخارجى مما أدى إلى الاغراق فى المديونية كما أن الانغماس فى عمليات تسليم المفتاح قد حرم هذه الاقطار من مجال رئيسى لتوسع رأس المال المحلى فى الصناعة ، وعمل على نزع الطابع القومى لقطاع رأسمالية الدولة .

أما فى مجموعة البلاد العربية الغنية فى الخليج العربى ، فان مجمل السياسات الاقتصادية فى هذه الدول خلال فترة الأزدهار البترولى يمثل نموذجا فريدا من التبديد بين الخسارة الفادحة « لتوطين » وتوظيف الفوائض المالية فى البلاد الرأسمالية المتقدمة والاسراف فى مشروعات استثمار داخلى لاتقوم على تقديرين اقتصادى واجتماعى سليمين . فالتوسع فى البنية الأساسية قد تم تمويله عن طريق الثروة النفطية ، وتم تأسيسه عن طريق أعمال مقاولات قامت بها شركات

أجنبية ، واستأجرت من أجلها قوة عمل مهاجرة . أى ان الهيكل الأساسى قد تم تشييده بأموال تدفقت من خارج دولاب الانتاج المستند على قوة عمل محلية ، ووظفت من أجل تدعيم الانتاج البترولى للتصدير والخدمات الخاصة العامة . وكانت هذه العملية تحتمل تضمينها بامكانات للتكامل الاقتصادى الوحدوى . ولكن فاتت هذه الفرصة نتيجة للأغراق فى الاستعانة بالشركات الأجنبية ، حتى تلك التى لا تتطلب معارف تكنولوجية معقدة ففى عام ١٩٨٣ تبين أن أعمال التشييد البسيطة والنمطية والتى يتوافر لها بدائل محلية أو عربية تمثل ٧٩٪ من اجمالى مناقصات المقاولات المتكاملة .

يتمثل الاتجاه الثانى فى دول الخليج فى نمو الصناعة التحويلية بدعم من الشركات عابرة القومية . وقد تركزت عمليات الصناعة التحويلية فى هذه الأقطار فى كونها صناعات موجهة للتصدير قائمة على مواد خام رخيصه متوافره محليا مثل صناعات البتروكيماويات ، او مقطوعة الصلة بعرض الخامات المحلية (مثل مجمعات الحديد والصلب فى السعودية) وتشترك جميع هذه الصناعات فى سمات هامة :

(أ) هى أنها تجعل هذه البلاد فى حاجة ماسة لأسواق التصدير الأساسية فى البلاد الرأسمالية المتقدمة .

(ب) صممت هذه المشروعات على أساس خلق فائض فى المنتجات المصنعة .

(جـ) أن المستوى التكنولوجى لهذه المشروعات فائقة الحداثة ، ومن المحتم لذلك أن تظل على علاقة وثيقة بالشركات عابرة القومية فى مجال الادارة والعمليات الفنية والتكنولوجية .

(د) انها تمتص جزءا ضخما من الموارد والفوائض المالية العربية لصالح هذه الشركات .

(هـ) ولأن معظم هذه المشروعات مملوكة للدولة ، لذلك فان تقلب أسواق التصدير والارتفاع النسبى للتكاليف يجعل تبعية الخسائر التى قد تنجم عنها تقع على عاتق الدولة التى تواجه بالتالى بصعوبة أكبر فى ترشيد الانتاج البترولى لصالح الأجيال المقبلة .

إن سياسات الاستثمار قد صممت إذن خلال الحقبة النفطية على اساس ادماج فعال وانفرادى وغير متناسق للأقطار العربية فى السوق الراسمالى العالمى ، وتم تنفيذها بمشاركة اساسية من قبل الشركات عابرة القومية من خلال الأنشطة غير التقليدية ، وخاصة أعمال المقاولات المتكاملة او تسليم المفتاح ، وقد نشأ عن هذا النمط هيكل اساسى وقاعدة انتاجية فى مجال الاستخراج والصناعة التحويلية لايسهل فك ارتباطها بالسوق الراسمالى فالى جانب التبعية المرتبطة بصناعات التصدير (مع صادرات النفط الخام كذلك) على هذه السوق ، فان مستلزمات الصيانة والتجديد والتوسع فى بقية الفروع الانتاجية وفى الهيكل الاساسى تفرض روابط طويلة المدى مع هذه الشركات ودولها الأم ، سواء فى مجال استمرار نقل التكنولوجيا أو الواردات اللازمة من السلع الوسيطة والرأسمالية وقطع الغيار ومحطات الصيانة ومجرد المحافظة على المنشآت الخدمية والانتاجية التى نتجت عن هذا النمط وتحسين عائدها يفرض بحد ذاته استمرار ضمان ماتستلزمه من موارد مالية ضخمة سوف يصبح توفيرها اكثر صعوبة مع اطراد اضمحلال الفوائض المالية المتاحة من صادرات البترول . فعندما كانت الفوائض المالية تتراكم لم تكن التكاليف المرتفعة لنمط الاستثمار المتحقق ـ او لنزيف الثروة والتحويلات العكسية الضخمة للقيم خارج الوطن العربى عبر قنوات اعمال المقاولات والتوريد ونقل التكنولوجيا محسوسة بشدة ـ اما مع اضمحلال الفوائض المالية المتاحة من صادرات البترول . فعندما كانت الفوائض المالية تتراكم لم تكن التكاليف المرتفعة لنمط الاستثمار المتحقق ـ أو لنزيف الثروة والتحويلات العكسية الضخمة للقيم خارج الوطن العربى عبر قنوات أعمال المقاولات والتوريد ونقل التكنولوجيا محسوسة بشدة ـ اما اضمحلال الفوائض واستمرار تاكلها فان الأعباء المالية لنمط الاستثمار الراهن سوف تصبح باهظة الى درجة كبيرة على موازين المدفوعات والموازنات العامة فى الاقطار العربية وبالتالى قد يصبح النمو الاقتصادى فى الأقطار العربية تحت رحمة الدول الراسمالية المتقدمة وشركاتها العملاقة .

جدول (٩) قيمة العقود بين دول عربية وشركات اجنبية للفترة (٧٦ ـ ١٩٨٣)

(بالمليون دولار) (العقود معروفة القيمة فقط وفقا لما نشر في الـ (MEED)

		مصر	المغرب	الجزائر	تونس	الأردن	سوريا	العراق	السعودية	قطر الامارات	الكويت	عمان والبحرين	ليبيا والسودان	لبنان واليمنين	اجمالى
١ ـ الزراعة والرى	أ ـ موردون	١٠٣,٥	٢٠,٤	٢٢٠,٣	٧٦,٩	٤٦٢,٦	٢٤,٦	٥٤٦,٩	٩٧٤,٩	٣٥٦,١	٤١٤,٥	٢١٣,٨	٤١٧,١	٥,١	٣٨٣٦,٧
	ب ـ مقاولون	١٥٦,٧	١٨٧	٩٦٧,٢	١٥٢,٤	١٠٤,٥	٢٠,٤	٥١٤١,٢	٧١٧١,٨	٤٤٦,٦	٢١٠,١	٢٤٨,٨	١٠٣٨,٧	١٤٨,٩	٥٩٩٤,٣
	ج ـ مستشارون	٨٢,٦	١	,٣	٤,٨	٢١,٤	٣١,٣	١١٠,٩	٢٨٢,٨	٤٩,٩	-	٢,٢	٣٢٤,٨	٤,٧	٩٢٧,٧
	اجمالى	٣٤٢,٨	٢٠٨,٤	١١٨٧,٨	٢٣٤,١	٥٨٨,٥	٧٦,٣	٥٧٩٩	٨٤٣٠,٥	٨٥٢,٦	٦٢٤,٦	٤٦٤,٨	١٧٩٠,٦	١٥٨,٧	٢٠٧٥٨,٧
٢ ـ الصناعة التحويلية	أ ـ موردون	٦٦٠,٣	١٤٠,٢	١١٦٩	١٧٢,٤	٥٣,٩	٥١,٨	٨٤٤,٥	٢٢٠٢,٨	٦٢٧,٧	٧٣٥,٨	١٢٧,١	٦٤٠,٨	١١٤,٣	٧٥٤٠,٦
	ب ـ مقاولون	٩٩٠,٣	١٠٢٧	٦٨٧٦,٦	١٠٠,٨	٥٥٤,١	٨٣٧,٨	٥٣١٤,٨	١٨٢٢,٢	٤١٩٨,١	٣١٧٣,٨	٢٥٠,٤	٣٣٣٧	٩,٥	٣٨٥٩٢,٤
	ج ـ مستشارون	٦٩,٩	٣٣,٢	٣٨٨,٨	٥٦,٤	٧٧	١٠,٣	٤٣٩,٧	١٠٦٩٦,٣	١٧٦,٧	٦,٢	٣١,٨	٧٣,٤	١,٩	١٢٠٦١,٦
	اجمالى	١٧٢٠,٥	١٢٠٠,٤	٨٤٣٤,٤	٣٢٩,٦	٦٨٥	٨٩٩,٩	٦٥٩٩	٢٤٧٢١,٣	٥٠٠٢,٥	٣٩١٥,٨	٥٠٩,٣	٤٠٥١,٤	١٢٥,٧	٥٨١٩٤,٦
٣ ـ البترول والتعدين	أ ـ موردون	٥١,٣	٥	١٩٨,٩	٢٣٨٣,٩	,٤	١٢٦,٦	٤٣٨,٢	٥٦٤,٤	٤٧٣,١	٢٦٧,٥	٨,٢	١٣٢,٩	,٧	٤٦٥١,١
	ب ـ مقاولون	٢٢٤,٨	١٩٠	٣٠٨٩,٩	٥٠١,٣	١٣,١	١٥٦,٨	٣٢٠٩	٦١٥٣,٧	١٤٨٤,٩	١٥٢٦,٢	٦٢٤,٤	٤٧٩,٤	٦,٢	١٧٦٥٩,٧
	ج ـ مستشارون	٤٥	-	٤٩,٨	٣,٢	٢١,٥	-	١٨,٩	٥٢٧,٢	٢٣٠,٩	٥٧,٨	١٦,٥	٢٩٠,٧	-	١٢٦١,٥
	اجمالى	٣٢١,١	١٩٥	٣٣٣٨,٦	٢٨٨٨,٤	٣٥	٢٨٣,٤	٣٦٦٦,١	٧٢٤٥,٣	٢١٨٨,٩	١٨٥١,٥	٦٤٩,١	٩٠٣	٦,٩	٢٣٥٧٣,٣
٤ ـ النقل والتخزين	أ ـ موردون	١١٣٠,٩	١٧١	٣٠٥,٦	٨٥,٩	,٣	٤٣٦,٧	١٨٢٧,٩	١٢٩٢,٦	١٣٨,٥	٦٠٧,٩	٥٤	١٣٦,٣	٣٥٩	٦٥٤٦,٦
	ب ـ مقاولون	٩٨,٥	١٠٤	٥٨٠,٨	٩١,٧	٥٣,٢	٧	١٢٥١,٤	٦٨٢,٤	١٨٠,٣	٣٣٦,٣	٩١,٤	١٩٨,٢	٢,٦	٣٦٧٧,٨
	ج ـ مستشارون	٤٦,٩	-	-	-	-	-	١,٦	٥١٠,٢	٧,٦	٣,١	,٩	,٨	-	٥٧١,١
	اجمالى	١٢٧٦,٣	٢٧٥	٨٨٦,٤	١٧٧,٦	٥٣,٥	٤٤٣,٧	٣٠٨٠,٩	٢٤٨٥,٢	٣٢٦,٤	٩٤٧,٣	١٤٦,٣	٣٣٥,٣	٣٦١,٦	١٠٧٩٥,٥
٥ ـ المرافق العامة	أ ـ موردون	٣٦٩٥,٥	١٠٨٨,٤	١٤٥٠,٧	٣٠٧,٣	٥٢٤,٣	٢٥٦,٨	٦٥٢٤,٣	١٠٥٦١,٢	١٨٢٥	٢٨٦١,٨	١١٤٠,٨	١٤٤١,٥	٢٢٧,٥	٣١٩٦٥,١
	ب ـ مقاولون	١٨١٨,١	٣٨٤,١	١٧٢٤,٩	٣٤٢,٨	٩٤٥,٤	١٩٧,٤	١٢١٢٠,٥	٢٧١٦,١	٤٤٠٤,٢	٤٣٩٦,٦	٣٦١٦,٨	٧٠٥٤,١	١١٦٨,٩	٦٥٣٣٤,٨
	ج ـ مستشارون	٢٨٧,١	٦,٣	٨٩,٥	٣٣,٩	٢١٩,٥	٢٨,٨	١٤٢٠,٥	٤٢٩٢,٧	٨٧٥,٧	١٥٢	١٩١,٣	١٣٢٤,٩	٥٨,٩	٨٩٨١,١
	اجمالى	٥٨٠٠,٧	١٤٧٨,٨	٣٢٦٥,١	٦٨٤	١٦٨٩,٢	٤٨٣	٢٠٠٧٥,٣	٤٢٠١٤,٩	٧٤٠٤,٩	٧٤١٠,٤	٤٩٤٨,٨	٩٨٢٠,٥	١٥٠٥,٣	١٠٦٢٨١
٦ ـ السياحة والفنادق	أ ـ موردون	١,٨	-	-	-	١٧,٥	,١	٨,٦	٦,٩	١٩,٨	٢,٩	٣١,٩	١٠٠,٦	-	١٩٠,١
	ب ـ مقاولون	٥٥٢,٥	-	٥٤	-	٣,٣	٢٥	٦٠٨,٧	٩٥٦,١	٤٢٥,١	١٤٤	٧٤,٣	٥٨٠,٩	٥٧,٨	٣٤٨١,٧
	ج ـ مستشارون	٥٢,٥	-	-	,٨	-	-	١,٢	١٧,٥	٣	-	١٦,٤	٣٦,٨	١,١	١٢٩,٣
	اجمالى	٦٠٦,٨	-	٥٤	,٨	٢٠,٨	٢٥,١	٦١٨,٥	٩٨٠,٥	٤٤٧,٩	١٤٦,٩	١٢٢,٦	٧١٨,٣	٥٨,٩	٣٨٠١,١
٧ ـ الاسكان	أ ـ موردون	١٣٤,١	٣	١٥٤,٥	-	٨,٢	١,٢	٣٤٤,٢	٤٥٦,٥	٧,٢	٨,١	,٦	٢٨	٩	١١٥٤,٦
	ب ـ مقاولون	٨٨,٣	٣,٤	٥٤٩٤,٧	-	١٩٢	-	٢٩٥٢,٦	١٦٠٦٣,٦	٢٣٧٨,١	٨٣٥,٤	١٠٤٩,٧	٣٤٤٠,٥	٦٧,١	٣٢٥٦٥,٤
	ج ـ مستشارون	١,٢	-	١,٨	-	١,٧	,٦	١٦,٤	٨٩,٨	٣,١	٥٧,٢	٢,٥	١,٧	٢٠	١٩٦
	اجمالى	٢٢٣,٦	٦,٤	٥٦٥١	-	٢٠١,٩	١,٨	٣٣١٣,٢	١٦٦٠٩,٩	٢٣٨٨,٤	٩٠٠,٧	١٠٥٢,٨	٣٤٧٠,٢	٩٦,١	٣٣٩١٦
٨ ـ الصحة والتعليم والخدمات	أ ـ موردون	٦٤٧,٩	٢٦,٩	١٤٩,٤	٢١٦,٣	٧٠,٨	١٦١,٧	١٣٣٨,٩	٥٩٠٦,١	٩٧٥,٨	٣٣٣,٥	٨٤,٧	٤٨٠,٣	٢٠٣,٥	١٠٥٩٥,٨
	ب ـ مقاولون	٢٢١٤,٨	٢٥,١	١٣٢١,١	٣١,١	٨٦٤,٤	٣٣,٨	٣٦٠٤,٤	١٦٧١٩,١	١٠١٧,٧	٢٣٣,٨	١٠٥٥,١	٢٤٩١,٩	٨٧,٤	٢٩٦٩٩,٧
	ج ـ مستشارين	١١٧,٦	١,٩	٢٣,٤	٣٥,٤	١١٣,٤	,٨	٢٢٥,٥	٩٨٨,٥	١٥٤,٩	٩٩,٥	٦,٦	٣٠,٩	,٣	١٧٩٨,٧
	اجمالى	٢٩٨٠,٣	٥٣,٩	١٤٩٣,٩	٢٨٢,٨	١٠٤٨,٦	١٩٦,٣	٥١٦٨,٨	٢٣٦١٣,٧	٢١٤٨,٤	١١٤٦,٤	٣٠٠٣,١	٢٩١,٢	٢٩١,٢	٤٢٠٩٢,٢
الاجمالى		١٣٢٧٢,١	٣٤١٧,٩	٢٤٣١١,٢	٤٥٩٧,٣	٤٣٣٢,٥	٢٤٠٩,٥	٤٨٣٢٠,٨	١٢٦١٠١,٣	٢٠٤٦٠	١٦٤٦٤	٩٠٤٠,٢	٢٤٠٩٢,٢	٢٦٠٤,٤	٢٩٩٤١٣,٤

رابعا ـ التبعية المالية للعالم العربى

شهد النصف الثانى من السبعينات وأوائل الثمانينات نموا انفجاريا فى ديون العالم الثالث ، إذ قفزت هذه المديونية من ١٣٥ بليون دولار عام ١٩٧٤ حتى وصلت ٩٠٠ بليون دولار فى عام ١٩٨٤ ، أى انها زادت بمقدار ست مرات وبمتوسط معدل نمو مستوى مركب بلغ ٢٠,٩٪ . وقد تميزت هذه الديون بارتفاع النصيب النسبى للديون من المصادر الخاصة ، وانخفاض الديون من المصادر الرسمية ، وكان لهذا التغير فى هيكل الديون اثر كبير على تفاقم مشكلة المديونية الخارجية ، حيث تعد القروض من المصادر الرسمية بصفة عامة ، قروضا اسهل من حيث الشروط والتكلفة اذا ما قورنت بالقروض من المصادر الخاصة ، وكان التطور الأسرع فى قروض المصادر الخاصة هو ازدياد قروض البنوك التجارية وذلك إثر الأفراط الشديد فى السيولة الدولية الذى حدث مع تراكم الفوائض البترولية منذ عام ١٩٧٤ فى هذه البنوك حيث يقدر ان احتياطى البنوك الدولية قد تضاعف بمقدار احدى عشرة مرة خلال عقد السبعينات وحده . وقد نجحت البنوك فى تدوير هذه الفوائض تجاه اقراض العالم الثالث ، وذلك لأن الطلب على الاقتراض فى البلدان الغربية ذاتها كان ضعيفا لانخفاض معدل الاستثمار متاثرا فى ذلك بازمة الركود التضخمى التى سيطرت على هذه البلدان منذ منتصف السبعينات تقريبا .

وقد تميزت ديون العالم الثالث كذلك بتوزيعها توزيعا غير متوازن بين بلدان العالم الثالث لأن أغلب البنوك كانت تقوم باقراض اموالها الى البلدان التى تعتقد أنها تمتلك قدرة على السداد أو مايسمى بالجدارة الائتمانية ، ولذا فان معظم القروض قد ذهبت الى مجموعة البلاد متوسطة الدخل فى العالم الثالث وخاصة البلدان حديثة التصنيع كالبرازيل وكوريا الجنوبية والمكسيك والهند . وكذلك إلى بلدان اخرى كالبلدان النفطية مثل أندونيسيا وفنزويلا وعدد من البلدان المتوسطة الدخل الأخرى ، ومع تضخم حجم القروض التى منحتها البنوك فانها سعت لتأمين نفسها ضد مخاطر التقلب فى أسعار الفائدة وارتفاع معدلات التضخم فبدأت بأسعار فائدة معومة ترتبط على نحو تلقائى باسعار الفائدة السائدة فى الاسواق الدولية . ولأن السياسات المتبعة فى البدان المتقدمة ـ السياسات النقدية والمالية والتجارية ـ تحدد البيئة الاقتصادية للنظام الرأسمالى الدولى وخاصة لأجزائه المتخلفة ، ولذا فان التحول فى هذه السياسات فى خضم أزمة مراكز النظام الرأسمالى ، خاصة فى أعقاب صعود اليمين المحافظ الى الحكم فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، كان له أثر كبير على تفجر مشكلة الديون . فقد تأثرت حصيلة صادرات البلدان المتخلفة بكل من انخفاض معدل النمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة وبتصاعد سياسات الحماية التجارية التى اتبعتها هذه الدول وبانخفاض اسعار الصادرات الأساسية . كما أتجهت اسعار الفائدة وسعر صرف الدولار الأمريكى إلى الارتفاع منذ عام ١٩٨٠ ، وهو ما كان له

أثرة الملموس على أعباء خدمة ديون العالم الثالث ومع كل هذه التطورات والأرتفاع الضخم لحجم المديونية بدأت مشكلة الديون فى التفجير فى بلدان العالم الثالث بلدا تلو الأخر ، وخاصة فى عام ١٩٨٢ حينما أعلنت المكسيك فى صيف هذا العام عن عدم قدرتها على الوفاء بديونها وهو ما كان جرس الأنذار للبنوك الكبرى فخفضت من القروض الجديدة التى تمنحها لبلدان العالم الثالث مما ضاعف من أزمة المديونية لتصبح المشكلة ذات الأولوية فى بلدان العالم الثالث وليصبح استخدام هذه الأزمة مدخلا هاما فى يد البلدان الغربية لاعادة تكييف الهياكل الاقتصادية فى العالم المتخلف .

ولم يكن وضع العالم العربى بعيدا عن كل هذه التطورات السابقة ، اذ بمقدورنا القول أن العالم العربى يحتوى على عينه مماثلة الى حد كبير لكل ماحدث فى المديونية العالمية والاستثناء هو احتواء العالم العربى على عدد قليل من البلدان النفطية التى تراكمت فوائضها المالية فى السوق العالمية . وكانت مصدرا لتزايد مديونية بلدان العالم الثالث الأخرى . وتضم بلدان الفوائض الامارات والكويت والسعودية وقطر وليبيا والعراق ـ مع التحفظ حول موقف العراق حيث تحولت من بلد فائض مالى إلى بلد مدين منذ نشوب الحرب مع ايران فى أواخر عام ١٩٨٠ ـ بينما بقية العالم العربى وقع فى أسر مديونية خارجية قاسية من حيث الأعباء والآثار .

١ ـ حجم وهيكل الديون العربية :

قبل التعرض لحجم الديون العربية وهيكلها خلال فترة الدراسة ، فانه لابد من ادراج تحفظ أساسى حول حجم هذه الديون وبالتالى هيكلها اذ أنه لاعتبار اتساق التحليل وبغرض الدقة العلمية فقد تم الاستعانة ببيانات البنك الدولى التى تصدر تحت عنوان « جداول المديونية العالمية » وهى تقدم بيانات عن مديونية البلدان العربية العامة والمضمونات من السلطات العامة خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣ ، وتم استكمال هذه الجداول بتقديرات من مصادر أخرى لعامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ . ولاتشتمل أرقام المديونية تلك على الديون القصيرة الأجل . كما تشتمل على أرقام الديون العسكرية أو الديون الخاصة غير المضمونة ، أو الديون الواجبة السداد بالعملة المحلية . أو الديون لصندوق النقد الدولى وبذلك فان أرقام المديونية التى سنتعرض لها تحدد مجرد تصور عام لهذه الديون وتطورها عبر الزمن ، كما أن التقرير لايتعرض لمديونية العراق ، اذا انها نشأت فى ظروف خاصة ـ الحرب مع ايران ـ ولم تبدأ سوى منذ عام ١٩٨١ فقط ، اذ كان العراق قبل ذلك من البلدان ذات الفائض فى موازين مدفوعاتها . ولذا فانه بغرض الحفاظ على وحدة التحليل من حيث الفترة الزمنية . او أسباب نمو المديونية أهملت مديونية العراق (بلغت مديونية العراق ١٠,٣٠٠ بليون دولار عام ١٩٨١ ثم وصلت الى ٣٥ بليون دولار عا ١٩٨٥ بما يجعلها على الأغلب أكبر مدين عربى فى العام الأخير) . ويقدم الجدول (١٠) عرضا لتطور حجم الديون القائمة العامة والمضمونة من قبل السلطات العامة خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥ وقد تم تقسيم البلدان العربية إلى مجموعتين رئيسيتين هما البلدان العربية المدينة متوسطة النمو والدخل والبلدان العربية المدينة الأقل نموا أو دخلا ، ويمكن استخلاص النقاط الهامة الاتية حول حجم الديون العربية .

(أ) ارتفعت المديونية العربية من ١٠,٨٤٦ بليون دولار عام ١٩٧٤ الى ٧٩,٦٩٠ بليون دولار عام ١٩٨٥ ، أى أنها قد زادت باكثر من سبعة أضعاف خلال هذه الفترة وبمتوسط معدل نمو سنوى مركب بلغ حوالى ١٨٪ . ويلاحظ أن معدل نمو المديونية العربية قد بدأ فى التراخى بشكل ملحوظ مع بداية عقد الثمانينات بعد النمو الانفجارى الذى تحقق فى النصف الثانى من عقد السبعينات ، فبينما كان متوسط معدل النمو السنوى المركب لهذه الديون ٢٤,٥٪ فى الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ فانه انخفض الى ٨٪ فقط خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ وهو وضع يناظر تقريبا ماحدث فى مديونية العالم الثالث كله ، حيث أن تفجر مشكلة الديون ودخول العديد من البلدان فى أزمات سيولة وعدم القدرة على السداد عمل على الحد من تدفقات القروض اليها وخاصة من البنوك دولية النشاط التى أدركت أنها قد عرضت نفسها للخطر مع نمو دائنيتها لهذه البلدان .

(ب) تتركز المديونية العربية فى البلدان متوسطة الدخل إذ أن نصيب هذه البلدان فى إجمالى المديونية العربية كان حوالى ٨٥٪ و ٧٨٪ فى عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٥ على الترتيب ، بينما كانت مديونية البلدان الأقل نموا ١٥٪ ، ٢٢٪ فى نفس العامين وبالاضافة الى ذلك فان المديونية العربية تتركز فى عدد محدود من البلدان ، إذ أن مديونية البلدان العربية الأكثر مديونية وهى مصر والجزائر والمغرب وتونس والسودان كانت حوالى ٨٤٪ ،

٨٠,٥٪ من إجمالى الديون العربية فى عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٥ . وجميع البلدان الأكثر مديونية فيما عدا السودان ، هى بلدان عربية متوسطة الدخل . ومن جديد فان العالم العربى هنا يناظر ماحدث فى مديونية العالم الثالث حيث تركزت هذه المديونية فى عدد محدود من البلدان متوسطة الدخل .

جـ ـ محدودية مديونية البلدان العربية الأقل نموا من الحجم الاجمالى لديون الدول العربية ، برغم ارتفاع نصيبها من المديونية فى عام ١٩٨٥ عن عام ١٩٧٤ وذلك لأن معدل النمو السنوى لديون هذه البلدان كان أعلى من ذلك المتحقق فى البلدان متوسطة الدخل ، وتتركز مديونية هذه البلدان المحدودة النمو بشكل كبير فى السودان ، وحيث كان نصيبه اكثر قليلا من نصف اجمالى ديون بلاد هذه المجموعة فى بداية الفترة ونهايتها على السواء . وجدير بالذكر أن جميع بلدان هذه المجموعة تصنف فى عداد افقر ٣٦ بلدا فى العالم .

د ـ إن الجزائر تكاد تكون هى البلد العربى الوحيد الذى استطاع تخفيض حجم مديونيته الخارجية . فمن نمو سريع جدا لهذه المديونية طوال النصف الثانى من السبعينات حتى وصلت المديونية الى ١٦,٣٣٤ بليون دولار عام ١٩٨٠ ، انخفضت هذه المديونية الى ١٣,٤٠٠ بليون دولار عام ١٩٨٥ ، ويلاحظ أن الأنخفاض كان أكبر فى عام ١٩٨٣ حيث كان حجم المديونية ١٢,٩ بليون دولار ولكن مديونية الجزائر عادت للارتفاع مرة أخرى فى عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ (تقديرات) وان كان بشكل محدود .

هـ ـ تتربع مصر على قمة أكبر البلدان العربية المدينة فى عام ١٩٨٥ . وفى داخل مجموعة البلدان المتوسطة الدخل فان اعلى معدل نمو سنوى للديون كان الذى تحقق فى المغرب تليها الأردن فعمان فمصر خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥ ، بينما كان متوسط معدل النمو السنوى للديون الجزائرية هو أقلها من بين تلك البلدان ، وذلك لنجاح الجزائر فى تخفيض حجم الديون فى الثمانينات كما سبق الاشارة . فبينما كان متوسط معدل النمو السنوى المركب للدين الجزائرى حوالى ٢٥,٦٪ فى الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ وهو أعلى بشكل واضح من ذلك المتوسط الاجمالى للمجموعة خلال نفس الفترة ، فان هذا المتوسط كان بالسالب ـ ٢,٣٪ خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ .

و ـ كان اليمن الجنوبى من بين البلدان الأقل نموا هو الذى سجل أعلى متوسط معدل سنوى للديون يليه فى ذلك الصومال فاليمن الشمالى فالسودان فموريتانيا .

ز ـ إن أقل البلدان العربية مديونية هى لبنان من بين البلدان المتوسطة الدخل ، وجيبوتى فى البلدان الأقل نموا ورغم أن تقديرات مديونية البلدين لاتتوافران عن عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، فانه من المعتقد أنهما قد ظلا أقل البلدان العربية مديونية .

واذا انتقلنا من هذا الأستعراض لحجم الديون العربية وتطورها خلال الحقبة النفطية الى استعراض هيكل هذا الدين فسنلاحظ الاتى :

أ ـ ارتفعت الديون من المصادر الخاصة عن الديون من المصادر الرسمية فى إجمالى مديونية البلدان متوسطة الدخل فيما عدا مصر وسوريا ويغلب الدين الخاص على مديونية كل من الجزائر وعمان وحيث تبلغ نسبته ٧٨,٥٪ فى الجزائر و ٧٥,٩٪ فى عمان من اجمالى مديونيتهما عام ١٩٨٣ . كما تشكل الديون من المصادر الخاصة نسبة مرتفعة فى مديونية كل من المغرب ولبنان وتونس .

ب ـ فيما يتعلق بالبلدان الأقل نموا يتميز السودان بارتفاع النصيب النسبى لديونه من المصادر الخاصة وان كانت قد انخفضت فى عام ١٩٨٣ عنها فى عام ١٩٧٤. وبشكل عام فان بقية دول المجموعة تنخفض فيها نسبة الديون من المصادر الخاصة لأجمالى ديونها وخاصة اليمنين ، وهو أمر طبيعى فى ضوء التطور الذى حدث فى مديونية العالم الثالث كله ، فنمو هذه المديونية كان أساسا عبر المصادر الخاصة وبوجه خاص من البنوك العملاقة الدولية النشاط . وقد وجهت هذه البنوك قروضها للبلدان التى تمتلك القدرة على السداد . وهو ما جعل من توجه القروض بعيدا عن البلدان الأقل نموا ولصالح البلدان المتوسطة الدخل أمرا ليس بالغريب .

وتطور هيكل مديونية البلدان العربية بنفس الطريقة تقريبا ، فالبلدان العربية متوسطة الدخل زادت فيها جميعا وماعدا مصر وسوريا ـ وعلى نحو كبير المديونية من الأسواق المالية الدولية فى عام ١٩٨٣ بالمقارنة بعام ١٩٧٤ ، وكان أكبر نصيب نسبى للديون من هذا المصدر هو الذى تحقق فى عمان اذ ارتفعت ديونه من الأسواق المالى من ٣٤,١٪ من اجمالى ديونه عام ١٩٧٤ الى ٧٣,٢٪ فى عام ١٩٨٣ اى أن هذه النسبة زادت باكثر من الضعف . وكذلك الجزائر التى ارتفع النصيب

النسبى للديون من هذا المصدر من ٣٩٪ الى ٥٦,٤٪ بين نفس العامين . ثم المغرب الذى ارتفع فيها من ١٨,٤٪ الى ٣٥,٦٪ اى زاد فيها النصيب النسبى لهذا المصدر بحوالى الضعف بين العامين المذكورين ، وكانت الزيادة ملحوظة ايضا فى مديونية لبنان حيث ارتفعت من ٢,٨٪ عام ١٩٧٤ الى ٢٩,٥٪ فى عام ١٩٨٣ . إضافة إلى تونس والأردن . وكما سبق الذكر فان النصيب النسبى للديون من هذا المصدر لم تنخفض فى بلدان هذه المجموعة سوى فى مصر وسوريا ، ويعد النصيب النسبى للديون من الاسواق المالية الدولية منخفضا جدا فى مديونية سوريا .

أما البلدان العربية الأقل نموا ، فانه فيما عدا السودان فان بقية بلدان المجموعة تعد نسبة الديون من الأسواق المالية لاجمالى ديونها محدودة جدا ، حيث لاتشكل مصدر جذب للبنوك الدولية ، ويلاحظ أنه فى عام ١٩٨٣ انخفضت نسبة الديون من هذا المصدر فى بلدان هذه المجموعة فيما عدا الصومال وذلك مقارنة بعام ١٩٧٤ .

والأمر الجدير بالتأكيد عليه ، هو أن نسبة كبيرة من حجم الديون العربية التى تم الحصول عليها من الأسواق المالية الدولية كان يعود الى مقرضين عرب ، ففى الوقت الذى تراكمت فيه فوائض مالية كبيرة بالعملات الأجنبية لبعض البلدان العربية النفطية وتم استثمارها ماليا فى الأسواق الدولية ، فقد اضطرت البلاد العربية ذات العجز فى موازين مدفوعاتها الى اللجؤ لهذه الأسواق للاقتراض منها ، وخاصة من سوق العملات الأوروبية التى كانت قد نجحت فى اجتذاب نسبة كبيرة من الفوائض العربية اليها ، الأمر الذى يعنى أن جانبا كبيرا من القروض العربية من هذه الأسواق كان مصدره اموالا عربية . وتشير الاحصائيات الى أن البنوك العربية التى تعمل فى الأسواق المالية والدولية قامت خلال الفترة مابين ١٩٧٦ والربع الأول من عام ١٩٨١ بقيادة عدد من القروض يصل مجموعها الى ٤٨٥ قرضا مصرفيا . بقيمة اجمالية بلغت ١٢,١ بليون دولار لمقترضين ينتمون الى مختلف بلاد العالم . وكان نصيب المقترضين العرب من هذه القيمة حوالى ٥,٦ بليون دولار أى ما نسبته ٤٦٪ من اجمالى عمليات البنوك العربية . كما أنه خلال الفترة ما بين ١٩٨١ والربع الأول من عام ١٩٨٢ استطاع المقترضون العرب أن يحصلوا على موارد أجنبية (قروض مصرفية ، اصدارات سندات عامة ، قروض خاصة) من الأسواق المالية بما يعادل ٦٣ بليون دولار ، ومن هذا المبلغ قام المقرضون العرب بتدبير مامقدارة ٣٤ بليون دولار ، أى حوالى ٥٤٪ من حجم الاقتراض العربى فى تلك الفترة . وهكذا فان درجة التكامل والترابط بين الأسواق المالية والعربية والأسواق المالية الدولية هى أكبر بكثير من درجة التكامل والترابط بين الأسواق المالية العربية وبعضها البعض . وهو ما اتضح مع تزايد حركة الاقراض العربى ـ العربى عبر الاسواق الدولية .

٢ ـ اعباء الديون فى البلدان العربية :

مع النمو الانفجارى فى حجم ديون البلدان العربية خلال الحقبة النفطة واتجاه شروط الاقتراض الى الأسوأ ، تزايدت أعباء هذه الديون ، ويقدم الجدول (١١) عرضا لتطور اجمالى مدفوعات خدمة الديون فى الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣ .

ونلاحظ أن مدفوعات خدمة الدين فى البلدان العربية قد ارتفعت من حوالى ١,٧ مليار دولار فقط عام ١٩٧٤ إلى حوالى ١٠,٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٣ ، أى قد زادت بحوالى سته أضعاف وبمعدل نمو سنوى مركب بلغ ١٩,٧٪ ، ومن الطبيعى أن مدفوعات خدمة الدين تعد أكثر ارتفاعا فى البلاد متوسطة الدخل عنها فى البلاد الأقل نموا ، وذلك لارتفاع حجم المديونية وتعقد شروط الاقتراض فى بلدان المجموعة الأولى عنها فى بلدان المجموعة الثانية فقد زادت مدفوعات خدمة الدين فى البلاد متوسطة الدخل بحوالى ستة أضعاف خلال الفترة محل الدراسة وبمتوسط معدل نمو سنوى قدرة ٢٠٪ بينما لم تزد هذه المدفوعات سوى أقل من ثلاثة أضعاف فى البلدان الأقل نموا وبمعدل نمو سنوى بلغ ١٢,٩٪ خلال نفس الفترة ، وكانت مدفوعات خدمة الدين مرتفعة على نحو ملحوظ فى البلدان العربية الأكثر مديونية وهى مصر والجزائر والمغرب وتونس ، بينما كان متوسط معدل النمو السنوى لمدفوعات خدمة الدين أكثر ارتفاعا فى الأردن وعمان ، تليهما الجزائر وتونس والمغرب ثم مصر فلبنان فسوريا ، ويعود ذلك الى متوسط معدل نمو المديونية والى طبيعة شروط الاقتراض .

أما البلدان الأقل نموا ، فان مدفوعات خدمة الدين كانت أكثر ارتفاعا فى السودان لضخامة حجم ديونها تليها اليمن الجنوبى ، فاليمن الشمالى ، فموريتانيا

فالصومال فجيبوتى ، أما متوسط معدل النمو السنوى لمدفوعات خدمة الدين فقد كانت مرتفعة على نحو بالغ فى اليمن الجنوبى بلغ ٤٦,٣٪ وسجلت فى ذلك أعلى متوسط معدل نمو فى ديونه الخارجية فى الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣ ، وقد تلا اليمن الجنوبى فى متوسط معدل النمو السنوى الصومال ، فموريتانيا ، فالسودان .

كما يتبين ارتفاع معدل خدمة الدين (مدفوعات خدمة الدين قياسا الى حصيلة صادرات السلع والخدمات) فى البلدان متوسطة الدخل عنه فى البلدان الأقل نموا ، ففى البلدان متوسطة الدخل شهدت هذه النسبة ارتفاعا كبيرا فى عام ١٩٨٣ عنها فى عام ١٩٧٤ ، ويلاحظ أن معدل خدمة الدين اكثر ارتفاعا فى كل من المغرب والجزائر ومصر حيث تزيد عن ثلث اجمالى حصيلة صادرات السلع والخدمات فى البلاد الثلاثة تليهما تونس التى تشكل مدفوعات خدمة الدين فيها مايقرب من ربع حصيلة صادراتها وهى البلدان الأكثر مديونية . ثم تلى هذه البلدان كل من سوريا والأردن بمعدل خدمة للدين معتدل ، ويبقى هذا المعدل منخفضا جدا فى عمان . أما البلدان الأقل نموا فيأتى اليمن الجنوبى على رأس القائمة فيه بمعدل خدمة دين بلغ حوالى ٢٥٪ فى عام ١٩٨٣ يليه السودان ومع استخدام مؤشر آخر لقياس عبء الديون وهو نسبة خدمة الدين الى الناتج القومى الأجمالى ، فيلاحظ أن هذه النسبة قد ارتفعت بصورة هائلة بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٣ فقد زادت بحوالى خمسة أضعاف فى كل من تونس والأردن وعمان وبحوالى الضعف فى الجزائر ، وبحوالى ٣٠٪ فى مصر و ١٨٪ فى سوريا . وتعد نسبة خدمة الدين الى الناتج القومى الأجمالى مرتفعة فى الجزائر والمغرب وتونس ومصر ، وهى اكثر البلدان مديونية تليها الأردن وتأتى فى المؤخرة عمان وسوريا حيث نسبة خدمة الدين الى الناتج القومى الأجمالى تبلغ حوالى ٢٪ فقط .

وفى البلدان الأقل نموا كان المعدل اكثر ارتفاعا فى موريتانيا واليمن الجنوبى ، وكان الأرتفاع فى عام ١٩٨٣ بالمقارنة بعان ١٩٧٤ ملحوظا فى اليمن الجنوبى والصومال ، بينما تعد اليمن الشمالى هى البلد العربى الوحيد الذى انخفض فيه كل من معدل خدمة ديونه ونسبة خدمة ديونه الى الناتج القومى الأجمالى فى عام ١٩٨٣ بالمقارنة مع عام ١٩٧٤ .

ورغم أن معدل خدمة الدين يعد مؤشرا هاما لعبء المديونية ، حيث تقاس مدفوعات خدمة الدين كنسبة من حصيلة الصادرات ، وهى المصدر الأساسى للوفاء بالديون ، الا أن هذا المعدل لايقدم دلالة حول العوامل المحددة لتيارى مدفوعات خدمة الدين وحصيلة النقد الأجنبى من الصادرات . ولذلك فان العبء الحقيقى لديون البلاد العربية يتضح من دراسة التطور الاقتصادى لهذه البلدان أثناء الحقبة النفطية .

وأولى الحقائق التى يعكسها الهيكل الاقتصادى العربى ، هى الخلل الواضح فى تركيب هذا الهيكل والذى يهم فى تركيب هذا الهيكل فيما يختص بوضع المديونية هو آثار هذا الهيكل وتأثره بأوضاع التجارة الخارجية العربية فالتجارة الخارجية العربية تتميز عامة بغلبة الصادرات من المواد الأولية وبصفة خاصة النفط وقد ترتب على ذلك حساسية البلاد العربية للتقلبات التى تحدث فى الأسواق العالمية ، ليس على الميزان التجارى فحسب ، وانما على الاقتصاد القومى كله ، حيث أن قطاع الصادرات يمثل وزنا هاما فى توليد الدخل القومى ، ولذا فتعرض حصيلة الصادرات للهزات يؤدى الى العبث بالاستقرار الاقتصادى فى هذه الدول ، والى احداث اضطرابات فى علاقاتها الاقتصادية الدولية حيث تصبح قدرتها على سداد ديونها وتمويل صادراتها معرضة للتقلب طبقا للارتفاع أو الهبوط فى حصيلة الصدارات . وقد كان للأوضاع الدولية مع تفجر أزمة الركود التضخمى فى البلدان المتخلفة ومن بينها البلاد العربية . حيث تعرض أسعار صادرات المواد الأولية لانخفاض شديد ولاسيما النفط الذى بدأ مسيرة منتظمة من تدهور الأسعار منذ عام ١٩٨٢ ليصل الى الانهيار الكبير فى أسعاره فى عام ١٩٨٦ حيث انخفضت تلك الأسعار لأقل من نصف ماكانت عليه فى عام ١٩٨٥ .

وفى جانب الواردات فان فجوة الموارد المحلية التى اتسعت فى البلاد العربية المدينة وقابلها اتساع فى الواردات من الخارج لم تحدث بسبب تزايد استيراد مستلزمات التنمية فقط ، ولكنها تزايدت كذلك بسبب ازدياد سلع الاستهلاك المختلفة ومن بينها سلع الاستهلاك الترفى ، فقد تطورت معدلات الاستهلاك الكلى فى الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ، فبلغت فى الجزائر ٢١,٥٪ وتراوح معدل النمو فى الاستهلاك بين ١٠,٧٪ فى مصر و ٢٢,٩٪ فى الاردن وذلك فى مجموعة الدول المدينة المتوسطة الدخل والتى تشمل الأردن وتونس وسوريا وعمان ومصر والمغرب ، وفى مجموعة البلدان المدينة

المتوسطة الدخل والتى تشمل الأردن وتونس وسوريا وعمان ومصر والمغرب ، وفى مجموعة البلدان المدينة الأقل نموا فقد تراوح معدل النمو الاستهلاكى فى الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ بين ١٠٪ فى موريتانيا و ٢٨,١٪ فى اليمن الشمالى وفى الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ ، نما الاستهلاك لغالبية الدول المدينة ، وكان معدل النمو سلبيا فقط فى تونس والمغرب والسودان . وكان للخلل فى الأداء الاقتصادى اثره الواضح على الميزان التجارى ، حيث أن ضعف القطاع الزراعى وانتاج الغذاء ترتب عليه زيادة الواردات الغذائية مما جعل العالم العربى اكثر مناطق العالم اعتمادا على مصادر الغذاء الأجنبية (راجع تقرير التبعية الغذائية للعالم العربى) ، ولذا فقد اقترن تضخم المديونية بمظاهر عدة لتبديد الفائض الاقتصادى وشيوع الاستهلاك الكمالى وتراجع الادخار المحلى ، كما اقترنت المديونية بارتفاع تكاليف التنمية باقامة العديد من المشروعات بأحجام وكثافات رأسمالية لم تتأكد ملاءتها لظروف الاقتصاد العربى وامكانات التشغيل ، وشاعت لذلك ظاهرة القطاعات الانتاجية العاطلة .

وكان لهذا الهيكل الاقتصادى العربى المختل وانعكاساته فى هيكل الواردات ، وتركيبها السلعى قد ساهم مع زيادة مدفوعات الفائدة على الديون فى أرتفاع عجز الحساب التجارى وقد أدت الزيادة فى عجز الميزان التجارى وتزايد نسبة مدفوعات الفائدة لخدمة الديون الى زيادة نسبة التحويلات الى الخارج قياسا الى التدفقات الى الداخل ، وساهمت على نحو أخص فى انخفاض الاحتياطيات الدولية للبلدان المدينة ، وتقليص مقدرتها الذاتية على الاستيراد ، الأمر الذى يتسبب فى الحد من الاستثمار ويؤثر على التنمية العربية بشكل خطير فنسبة تغطيه الاحتياطيات للواردات قد اتجهت الى الانخفاض طوال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ فى جميع البلدان العربية ماعدا عمان التى ارتفعت فيها النسبة فى عام ١٩٨٤ عن عام ١٩٨٠ ، ونلاحظ أن هذه النسبة منخفضة جدا فى جميع البلدان المدينة ، أذ أن أقصاها فى عمان بمستوى احتياطى يغطى أربعة أشهر استيراد ، ووصلت هذه النسبة الى حدود بالغة الانخفاض فى جميع البلدان المدينة خاصة فى بلدان كالمغرب والسودان ، ويعتبران من أكبر البلدان العربية المدينة عالية الخطورة ، ويوضح هذا الانخفاض فى المقدرة الذاتية على الاستيراد من أزمة السيولة التى باتت تعانى منها البلدان العربية المدينة والتى وصلت فى السودان والمغرب الى حالة عدم القدرة على الوفاء بالديون .

ومع تزايد مدفوعات خدمة الدين اشتد العجز فى موازين مدفوعات البلدان العربية المدينة ، حيث يصبح نمو مدفوعات خدمة الدين ذاتها أحد أهم أسباب هذا العجز ، مما يؤدى الى زيادة الاقتراض وتدخل البلد المدين فى حلقة مفرغة للديون . وتسقط فى شبكة التبعية المالية للبلدان والمؤسسات المقرضة .

ومن المؤكد أن ظروف خدمة الديون العربية فى السنوات القادمة ستكون أصعب كثيرا من السابق ، حيث أن انهيار أسعار النفط وانخفاض حجم صادراته سيؤثر ليس فقط على البلدان التى تشكل صادرات النفط النسبة الأكبر من أجمالى صادراتها كالجزائر وعمان ومصر وتونس وسوريا ، واليمن الجنوبى (المنتجات المكرره) ، بل على جميع البلدان العربية وذلك لتوقع اتجاه المعونة المقدمة من البلدان النفطية للانخفاض ، وكذا لانخفاض تحويلات العاملين فى البلدان النفطية الغنية وهو ماسيؤثر على عديد من البلدان كمصر والسودان والأردن وسوريا واليمنين .

وتشتد مصاعب خدمة الدين بالطبع فى البلدان العربية الأكثر مديونية كمصر والمغرب وتونس والجزائر والسودان ، وينتظر أن التطورات التى حملها عام ١٩٨٦ ستمارس تأثيرات أكثر قسوة على اقتصاديات هذه البلدان .

فالمغرب تأثرت بضغوط الحماية فى السوق الأوروبية المشتركة وخاصة بعد انضمام كل من أسبانيا والبرتغال اليها فتقلصت صادرات المغرب من الموالح ، كما أن اتجاه أسعار الفوسفات للانخفاض فى السوق العالمية ، عكس أثاره على عائدات الصادرات المغربية ، اضافة لذلك فان تحويلات العاملين فى بلدان المغرب العربى ـ تونس والجزائر والمغرب ـ قد تأثرت بالركود الاقتصادى فى أوروبا اضافة الى توقع انخفاضها اكثر بتزايد النزعة العنصرية ضد العمال العرب وعلى الأخص فى فرنسا . وقد دخلت المغرب فى عملية اعادة جدولة لديونها فى سبتمبر ١٩٨٣ ، مما نقل الموقف المتفجر لخدمة الديون من عام ١٩٨٦ الى عام ١٩٩٠ ، ورغم أن عام ١٩٨٦ حمل بعض النتائج الطيبة عن الاقتصاد المغربى وذلك نتيجة لانتهاء موجه الجفاف التى استمرت لمدة أربع سنوات واثرت بشدة على الانتاج الزراعى المغربى

المعتمد على مياه الأمطار ، وكذا لانخفاض قيمة الواردات بسبب انخفاض أسعار النفط أهم الواردات المغربية ، الا أنه يعتقد أن هذا الانخفاض لن يوازن الأثر الحادث فى تقلص حصيلة النقد الأجنبى فى المغرب بسبب انخفاض عائدات الصادرات وتحويلات العاملين . وينتظر أن يشهد الجزائر وضعا اسوأ بكثير من الأعوام الماضية ، اذ أن انخفاض أسعار النفط فى عام ١٩٨٦ الى نحو نصف ما كانت عليه عام ١٩٨٥ سيحد بشكل مؤثر من عائدات الصادرات الجزائرية التى يقدم النفط والغاز النسبة الأكبر منها .

وفى السودان فان عام ١٩٨٦ حمل له العديد من المصاعب ، فمع بداية العام أعلن صندوق النقد الدولى فى فبراير عدم أهلية السودان لتلقى المزيد من القروض ، وذلك فى أعقاب فشل السودان فى تسديد ٣٠٠ مليون دولار مستحقة للصندوق وطبيعى أن لهذا الاعلان أثره على جميع المقرضين عن الامتناع عن إقراض السودان ، وتحاول الحكومة السودانية الجديدة جاهده اقناع بعض دائنيها بتخفيف عبء الديون السودانية وكذلك تحاول الحصول على معونات خارجية تمكنها من مواجهة الأزمة الاقتصادية الخانقة ، وقد نجحت الحكومة فى الحصول على مساعدات من كل من ليبيا والسعودية والسوق الأوروبية المشتركة ، كما استؤنفت المعونة الامريكية لها بعد أن كانت قد توقفت فى أعقاب الغارة الامريكية على ليبيا فى ابريل ، كما حصلت الحكومة على وعد من الاتحاد السوفيتى بزيادة التعاون الاقتصادى بين البلدين ، وعلى قروض ميسرة من كل من المملكة المتحدة وايطاليا ورغم كل ذلك فانه من المنتظر أن يعانى السودان بشدة ما لم يتم التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولى يتيح للسودان إعادة جدولة ديونه الخارجية ، حيث أن الاستمرار فى خدمة هذه الديون أصبح مستحيلا إذ وصل معدل خدمة الدين فى عام ١٩٨٦ الى ٩٣٠ مليون دولار وهو ما يفوق بكثير اجمالى عائدات الصادرات السودانية من السلع والخدمات ، خاصة فى أعقاب الانخفاض المتوالى فى أسعار الصادرات ، فالايرادات الاجمالية من الصادرات الزراعية انخفضت بحوالى ٣٣٪ ما بين عامى ١٩٨٣/١٩٨٤ و ١٩٨٤/١٩٨٥ ، نتيجة لانخفاض عائدات القطن بحوالى ٢٥٪ ، والصمغ ٣٦٪ والسمسم بحوالى ٣٩٪ وهى من أهم الصادرات السلعية السودانية حينما باعته السودان بأسعار تقل كثيرا عما كان مقدرا ، فبينما كان البنك الدولى يقدر أن المحصول يمكن أن يباع بحوالى ٩٠ دولار للرطل ، بيعت الأقطان السودانية بحوالى نصف هذا الثمن تقريبا .

وعانت مصر أيضا فى عام ١٩٨٦ من زيادة عبء الديون الخارجية فى نفس الوقت الذى تقلصت فيه بشدة حصيلة النقد الأجنبى فقد قدر أن عائدات صادرات النفط انخفضت فى التسعة اشهر الأولى من العام بحوالى ١,٢ مليار دولار ، كما انخفضت تحويلات العاملين فى الخارج وايرادات السياحة وقدر أن اجمالى النقص فى الحصيلة من المصادر الثلاث السابقة بلغت فى التسعة الأولى من العام بحوالى ٣,٧ مليار دولار ، وفى تقرير صدر عن صندوق النقد الدولى ، أعلن أن خدمة ديون مصر بلغت فى منتصف عام ١٩٨٦ ٤,٣ مليار دولار بعد أن كانت حوالى ٨٠٠ مليون دولار فقط فى منتصف عام ١٩٨٢ ، وذلك بعد أن حل أجل سداد عدد من القروض ويقدر أن مدفوعات الفوائد تبلغ ٦٠٪ من اجمالى خدمة الدين . وقد أعلن محافظ البنك المركزى المصرى أن مصاعب خدمة الدين ستستمر لثلاث سنوات هى الفترة من ١٩٨٦ حتى ١٩٨٨ . ونتيجة لتأزم أوضاع الاقتصاد المصرى فى عام ١٩٨٦ ، وبخاصة مع تصاعد أعباء الديون ، فان مصر قد دخلت فى مفاوضات مع صندوق النقد الدولى للاتفاق على قرض قيمته مليار دولار ، مع محاولات دؤوبه من القيادة المصرية لاعادة جدولة الديون مع كبار الدول الدائنة وهى بالأساس الولايات المتحدة وخاصة بخفض أسعار الفائدة على الديون العسكرية المصرية من ١٦٪ الى مستوى سعر الفائدة السائد حاليا والمقدر بـ ٧٪ ، كما أن مصر تحاول الحصول على ٥٠٠ مليون دولار من أموال المعونة الأمريكية فى صورة نقدية .

ان السياسات الاقتصادية المحلية إذن هى التى اسهمت فى خلق دواعى الاعتماد الكبير على الاستدانه الخارجية ، وذلك من خلال ما أشاعته من اسباب تزايد الاستهلاك وتبديد الثروة وتقلص الادخار المحلى وزيادة الاعتماد على الاستيراد ، وعدم العناية الكافية بقوى الانتاج المحلية وقصور التطور العلمى والتكنولوجى . وقد انعكست هذه السياسات فى صورة التراخى عن حشد الموارد المحلية وتوجيهها لعملية التنمية التى تهدف لمعالجة الخلل الهيكلى الذى يبدو فى نقص الانتاج السلعى وبخاصة الصناعى منه ، وفى تراجع انتاج الغذاء والحاجات الأساسية الأخرى ، وبالاعتماد على تصدير عدد محدود من المواد الأولية الخام أو نصف المصنعة فى توفير النقد الأجنبى ، والاعتماد على القدرات الفنية والكنولوجية الأجنبية فى تنفيذ

المشروعات .

ونظرا لهذا الخلل الهيكلى والاعتماد الكبير على الخارج تجاريا وماليا ، فان السياسات التجارية اضافة لطبيعة ومعدلات الأداء الاقتصادى فى البلاد المتقدمة هى التى تحدد الى حد كبير مقدار حصيلة النقد الأجنبى الآتى من الصادرات العربية وهى التى اتجهت بوضوح نحو الانخفاض خاصة منذ اوائل الثمانينات ، كما أن أعباء خدمة الدين هى الى حد كبير رهن السياسات والتطورات النقدية والائتمانية فى البلدان المتقدمة ، اضافة لذلك وفى التحليل النهائى فان المديونية تصبح هى المصيدة التى يمكن بواسطتها توجيه وتكييف اقتصاديات البلدان العربية المدينة ، تبعا لمتطلبات المراكز الرأسمالية الكبرى ، وهو ما اتضح مع الحل المطروح دوليا والمعروف بخطة بيكر لأزمة المديونية العالمية ، اذ اصبحت السياسات التى يطالب بها كل من البلدان الدائنة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى تقتصر على العوامل التى تحدد صلاحية بلد ما للحصول على مزيد من القروض أو لجدولة ديونه على تطبيق جملة من السياسات الاقتصادية المعروفة كتخفيض قيمة العملة المحلية - وهو ماحدث فى كل من السودان والمغرب ومصر - ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الى آخر هذه السياسات المعهودة بل هناك ايضا شرط يقضى بضرورة تشجيع القطاع الخاص وتهيئة المناخ الاقتصادى أمامه للعمل وهجر الملكية العامة وتفكك وبيع القطاع العام لصالح القطاع الخاص فى البلدان المدينة ، لأنه فى عرف هذه الدول والهيئات ان هذا هوالسبيل الوحيد لتحقيق معدلات أداء اقتصادى مرتفعة ، والارتفاع بحجم الصادرات مما يؤدى لحل مشكلة الديون ، وهكذا فقد تحولت سياسات البلدان الدائنة ومؤسساتها المالية من مجرد أدعاء ضرورة اتباع سياسات اقتصادية معينة خضوعا للاعتبارات التى تحكم الاقتصاد المدين الى الدعوة الصريحة لتبنى نمط اقتصادى/ اجتماعى محدد باعتباره النموذج المنشود والوحيد القادر على تقديم مخرج من الأزمات . وتتحول البلدان المدينة من مجرد بلدان تابعة يفرض عليها سياسات اقتصادية محددة الى بلدان يملى عليها خيارا وحيدا للنمو . أى انها تتحول الى بلدان تعد تبعيتها المالية بمثابة الوسيلة الأساسية لأحكام بقائها ضمن اطار التبعية الاقتصادية والسياسات الشاملة للبلدان الرأسمالية المتقدمة .

جدول (١٠) الدين العام الخارجي للبلدان العربية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥

	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	بليون دولار ١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	متوسط معدل النمو السنوى المركب
مصر	٢,٨٥١	٥,٧٧٥	٩,٩٤٣	١١,٤٦٢	١٢,٧٨٦	١٤,٢٧١	١٥,٤٦٨	١٥,٥٣١	٢١,٠٠٠	٢٢,٨٠٠	٪١٨,٩
الجزائر	٣,٣٠٥	٥,٩٣٤	١٣,٤٢٧	١٦,١٢٨	١٦,٣٣٤	١٥,٣٥٩	١٣,٨٩٨	١٢,٩١٦	١٣,٣٠٠	١٣,٤٠٠	٪١٢,٤
المغرب	١,٢٢٠	٢,٣٣٧	٥,١٤٤	٦,٢٠٤	٧,١٠٩	٧,٩٨٣	٩,٠٠٤	٩,٤٤٥	١٣,٥٠٠	١٥,٠٠٠	٪٢٣,٣
تونس	,٩٢٣	١,١٨٥	٢,٤٥٧	٣,٠٢٤	٣,٢٢٩	٣,٢٨٢	٣,٤٧٢	٣,٤٢٧	٣,٥٠٠	٤,٠٠٠	٪١٣
سوريا	,٥٠٦	١,٠٠١	١,٩٧٩	٢,٢٨٦	٢,٤٠٦	٢,٥١٢	٢,٦١٦	٢,٦٦١	٢,٣٠٠	٢,٦٠٠	٪١٤,٦
الأردن	,٢٦٩	,٤١٠	,٨٤١	١,٠٤٨	١,٢٦٥	١,٤٧٩	١,٦٨٥	١,٩٤٠	٢,٣٠٠	٢,٩٠٠	٪٢١,٩
عمان	,١٧٦	,٤٣٥	,٥٥٤	,٦٠٣	,٤٥١	,٥٤٣	,٧٢٠	١,١٢٥	١,٤٠٠	١,٨٥٠	٪٢١,٧
لبنان	,٠٤٩	,٠٣٩	,٠٤٧	,٠٩٣	,١٨٥	,٢٣٢	,١٩٩	,١٨٢			٪١٤
إجمالى	٩,٢٩٩	١٧,١١٦	٣٤,٣٩٢	٤٠,٨٤٨	٤٣,٧٦٥	٤٥,٦٦١	٤٧,١٢٢	٤٧,٢٢٧	٥٧,٣٠٠	٦٢,٥٥٠	٪١٧,٢
السودان	,٨٩٥	١,٦٣٣	٢,٣٣٠	٢,٢٩٣	٣,٨٨٩	٤,٦٠٢	٥,٢١٨	٥,٦٦٥	٨,٠٠٠	٩,٠٠٠	٪٢١,٢
الصومال	,١٧٧	,٢٨٧	,٥٢٥	,٥٩٧	,٧١٤	,٩٧٢	١,٠٧٩	١,١٤٩	١,٦٠٠	١,٩٠٠	٪٢١,٩
موريتانيا	,١٦٩	,٣٩٣	,٥٩٣	,٦٣١	,٧٣١	,٨٤٨	١,٠٢٩	١,١٧١	١,٣٠٠	١,٦١٠	٪٢٠,٧
جيبوتى	-	-	,٠٢١	,٠٢١	,٠٢٦	,٠٢٠	,٠٤٠	,٠٣٩			٪١٠,٩
اليمن الشمالى	,٢٣٠	,٢٦٩	,٤٧٠	,٤٨٩	,٩٠٠	١,١١٧	١,٣١٢	١,٥٧٤	٢,٠٠٠	٢,٤٥٠	٪٢١,٨
اليمن الجنوبى	,٠٧٦	,١٣٩	,٣٣٠	,٤٠٣	,٤٩٩	,٧٦٦	,٩٩٥	١,٢٦٣	١,٦١٩	٢,١١٠	٪٢٢,٣
إجمالى	١,٠٤٧	٢,٧٢١	٤,٢٦٩	٥,٤٣٤	٦,٧٥٩	٨,٣٥٢	٩,٦٧٣	١٠,٨٦١	١٤,٥١٩	١٧,١٤٠	٪٢٢,٢
الاجمالى العام للدول العربية	١٠,٨٤٦	١٩,٨٣٧	٣٨,٦٦١	٤٦,٢٨٢	٥٠,٥٢٤	٥٤,٠١٣	٥٦,٧٩٥	٥٨,٠٨٨	٧١,٨١٩	٧٩,٦٩٠	٪١٨,١

جدول (١١) إجمالى مدفوعات خدمة الدين (اقساط + فوائد) من الدول العربية ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣ (بليون دولار)

	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	متوسط معدل النمو السنوى ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣
مصر	,٥١٧	,٦٧٨	١,٢١٥	١,٠٥٤	١,٤١١	١,٩٠٤	١,٨٧٨	٢,٤٦٦	٪١٦,٩
الجزائر	,٧١٠	,٧٧٤	١,٤٨٩	٢,٧٩٢	٣,٨٤٩	٣,٨١٨	٤,٢٦١	٤,٩٤٥	٪٢١,٤
المغرب	,١٧٤	,١٦٢	,٥٤٩	,٨٠١	١,١٩٣	١,٢٦٦	١,٣٣٤	١,١٢٠	٪٢٠,٥
تونس	,٠٩١	,٠٩١	,٢١٥	,٣١٦	,٤٣١	,٥١٨	,٤٨٦	,٥٩٨	٪٢٠,٧
سوريا	,٠٧٢	,١٠٨	,٢٥٨	,٣٥٠	,٣٧٤	,٣٦٢	,٣٧٣	,٣٦٩	٪١٧,٦
الأردن	,٠١٤	,٠٢٨	,٠٥٨	,٠٩٦	,١٢٤	,٢٠١	,١٩٣	,٢١٣	٪٣١,٣
عمان	,٠١٠	,٠٤٠	,١٤١	,٢٠٩	,١٩٧	,١٢٠	,١١٨	,١٤٣	٪٣٠,٤
لبنان	,٠١٢	,٠٠٨	,٠٠٨	,٠٠٩	,٠١٢	,٠٤٩	,٠٥٩	,٠٥٠	٪١٥,٣
اجمالى المجموعة ١	**١,٦٠١**	**١,٨٩٠**	**٣,٩٣٣**	**٥,٦٢٧**	**٧,٦٠١**	**٨,٢٣٨**	**٨,٧٠٢**	**٩,٨٩٥**	**٪٢٠**
السودان	,٠٥٨	,١٠٣	,١٠١	,٠٧٣	,٠٩٦	,١٤٢	,١١٩	,١٤٤	٪٩,٥
الصومال	,٠٠٤	,٠٠٣	,٠٠٥	,٠٠٤	,٠٠٩	,٠٤٧	,٠٢٠	,٠٢٢	٪١٨,٦
موريتانيا	,٠١٤	,٠٧٧	,٠٢٦	,٠٦٦	,٠٣٠	,٠٥٤	,٠٤٠	,٠٣٧	٪١٠,٢
جيبوتى			,٠٠٢	,٠٠٢	,٠٠٣	,٠٠٤	,٠٠٣	,٠٠٤	٪٧,٢
اليمن الشمالية	,٠١٠	,٠٠٧	,٠١٠	,٠١٣	,٠٢١	,٠٦٣	,٠٥٥	,٠٤٢	٪٩,١
اليمن الجنوبى	,٠٠١	,٠٠١	,٠٠٢	,٠٠٧	,٠١٤	,٠٣٧	,٠٣٥	,٠٤٥	٪٤٦,٣
اجمالى المجموعة	,٠٨٧	,١٩١	,١٤٦	,١٦٩	,١٧٣	,٣٤٧	,٢٧٢	,٢٩٤	٪١٢,٩
الاجمالى العام للدول العربية	١,٦٨٨	٢,٠٨١	٤,٠٧٩	٥,٧٩٦	٧,٧٧٤	٨,٥٨٥	٨,٩٧٤	١٠,١٨٩	٪١٩,٧

القسم الثالث
الصراعات الاقليمية

أولا ـ الصراع العربى الاسرائيلى

١ ـ جهود التسوية

لم يكن توقيع الاتفاق الأردنى الفلسطينى فى ١١ فبراير ١٩٨٥ هو نهاية المطاف فى رحلة التسوية . اذ لم يمض عام على هذا التوقيع حتى بدأت عوامل الخلاف الظاهرة والكامنة فى العلاقات الأردنية الفلسطينية تطفو على السطح ، لتمر بعدها الأحداث سريعة متلاحقة فيعلن ، الملك حسين ـ من جانب واحد ـ عن وقف التنسيق السياسى مع منظمة التحرير . وينتهى الأمر باغلاق مكاتب فتح فى عمان . هكذا بدأ كل طرف يلملم أوراقه ويعيد رسم خريطة محالفاته ، وظهرت ملامح رحلة جديدة اختلفت فيها مبررات وأهداف الأطراف المعنية بالتسوية ، ولكنها اجتمعت تقريبا حول صيغة واحدة هى مؤتمر دولى للسلام .

ا ـ قصة الخلاف

لاشك أن الخطى السريعة التى مضى بها ملك الأردن فى طريق التسوية ، لم تكن لتتفق مع سياسة كسب الوقت التى اتبعتها قيادة منظمة التحرير ، واعتبرتها الضمان اللازم للحفاظ على توازنات عديدة تؤمن دخولها عملية التسوية دون أى تنازل عن ثوابتها المعروفة ، وأهمها الأقرار بحق تقرير المصير للفلسطينيين . وليس جديدا الحديث عن الأسباب التى دعت الأردن للدخول فى سباق مع الزمن للوصول الى مائدة المفاوضات قبل أن يأتى الليكود الاسرائيلى الى الحكم ، وتضيع معه كل فرص التفاوض حول الأرض المحتلة ، وهى الفرص التى يراها ممكنة مع التجمع العمالى .

وفى هذا الاطار كان طبيعيا أن تختلف الرؤى حول قضايا عديدة أولها ، الموقف من حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى الذى اعتبره الأردن من صميم العلاقات الثنائية بين الطرفين ، والذى يأتى النقاش حوله بعد الاسترداد الفعلى للأرض ، ولذا لم يكن غريبا وفق هذا المنطق أن يطالب الأردن المنظمة بابداء قدر من المرونة اللازمة للعمل السياسى بما فيها اعلان الموافقة على قرار ٢٤٢ الذى وضعته الولايات المتحدة ومعها اسرائيل شرطا أساسيا لبدء أية مفاوضات سلام . أما القيادة الفلسطينية فقد ربطت بين استعادة الأرض والأقرار بحق تقرير المصير ، ولذا رفضت التضحية بأهم أرصدتها السياسية ـ وهى الاعتراف بقرار ٢٤٢ ، وبالتالى الاعتراف بحق اسرائيل فى الوجود قبل الحصول على ضمانات واضحة للأقرار بحق الفلسطينيين فى تقرير المصير . وهذا يعنى أنها أرادت أن تحتفظ بقدرتها على المساومة فى حالة الدخول فى أية تسوية مقترحة ولم ينته الخلاف عند هذا الحد وانما امتد ليشمل مسألة التمثيل الفلسطينى فى الوفد المشترك المقترح تشكيله عند عقد مباحثات سلام . والمعروف أن الجانب الأردنى يقترح اختيار اعضاء الوفد الفلسطينى من خارج منظمة التحرير مع اعطائها الحق فى الاشتراك فى تسمية الأعضاء . وأصرت القيادة الفلسطينية على الا تتجاوزها عملية التمثيل الفلسطينى فى أية مباحثات رسمية .

ب ـ البحث عن قيادة بديلة :

لم يخف الملك حسين رغبته فى ايجاد نوع من التمثيل الفلسطينى يتجاوب ومتطلبات العمل السياسى كما يراها . وعزز هذه الرغبة الانتقاد الواضح الذى وجهه

الملك لقيادة المنظمة فى خطابه الذى أعلن فيه عن وقف تنسيقه السياسى معها فى فبراير ١٩٨٦ . الى جانب الترتيبات الأخرى التى أتخذها على مدار هذا العام لزيادة نسبة التمثيل الفلسطينى فى مجلس النواب الأردنى ، وهى ترتيبات أظهرت بشكل أو بآخر أن القيادة الأردنية تمهد لأعلان النواب الفلسطينيين ممثلين شرعيين للشعب الفلسطينى بدلا من منظمة التحرير . وزاد من هذا الاحتمال ماسبق من احتضان الأردن للحركة المنشقة التى قام بها أحد المسئولين الفلسطينيين السابقين فى حركة فتح وهو (ابو الزعيم) . وكان قد أعلن عن نفسه قيادة بديلة عن المنظمة فى ١١ ابريل ١٩٨٦ . وقد لا يصح هذا الرأى على اطلاقه ، ولكن دلالته السياسية تبقى فى تأكيده على حقيقتين أساسيتين :

الأولى : تتمثل فى الضغط الأردنى المستمر على القيادة الفلسطينية لدفعها لحسم قراراتها والقبول ببعض الشروط الأردنية التى يراها الملك حسين لازمة لدفع عجلة التسوية .

الثانية : تؤكد وجود رغبة أردنية ملحة لضمان الحصول على شرعية فلسطينية تعطى للأردن مصداقية فى التحرك .

فلا يخفى أن مايجرى بين الملك حسين وياسر عرفات هو نوع من الصراع السياسى يملك فيه الأول بعض الأوراق الهامه التى تخولها له علاقات الأردن الجغرافية والتاريخية والمصلحية مع الأرض المحتلة ، الى جانب دعم أمريكى وأوروبى واضح للدور الأردنى الأساسى فى التسوية وبعض القبول العربى لهذا الدور . ولكنه رغم ذلك يفتقد الى ورقة هامة ضرورية تملكها منظمة التحرير الى الآن وهى ورقة الشرعية العربية (بموجب قرار مؤتمر الرباط فى ١٩٧٤) ، والفلسطينية التى يعكسها ولاء شعب الضفة الغربية لها . وحول هذه الورقة يدور الصراع .

ان رد الفعل السلبى غير المتوقع الذى تلقاه الملك حسين عشية اعلانه عن وقف التنسيق مع المنظمة . من أهالى وقيادات الضفة الغربية ، وما أعقبه من حادث اغتيال ظافر المصرى عمدة بلدية نابلس فى ٢ مارس ١٩٨٦ (وهو المعروف بصلاته القوية مع الأردن) وتحولت جنازته الى مظاهرة تأييد للمنظمة ، قد ساهم الى حد كبير فى احتواء الخلاف مع منظمة التحرير بعد ذلك ولو الى حين . ففى أول استطلاع للرأى من نوعه أجرته صحيفة الفجر بالاشتراك مع شبكة التليفزيون الاسترالية فى الأرض المحتلة فى أغسطس الماضى ، اظهرت النتائج ، الثقل الضخم الذى مازالت تتمتع به منظمة التحرير فى الضفة الغربية حيث حصلت على ٩٣,٥٪ من الأصوات . وفى المقابل أظهر الاستطلاع انه من أصل ٥,١٪ لايجدون فى المنظمة ممثلهم الشرعى والوحيد يجيب ١٤,٥٪ ، أن الأردن يمثل الشعب الفلسطينى ، و ٢,١٪ يرى أن سوريا هى المعنية ، ويعنى هذان الرقمان أن ٠,٧٪ و ٠,١٪ من مجموع الأصوات المستفتين تجد فى عمان أو دمشق على التوالى الجهة الصالحة لتمثيلهم . وفيما يختص بمسألة القيادة تشير النتائج الى حصول ياسر عرفات على نسبة ٧١,١٪ من الأصوات مقابل ٣,٤٪ للملك حسين فى حين يمتنع ١٧,٥٪ عن ابداء رأيهم .

وهذا يعكس ولاشك حجم نفوذ المنظمة وقيادتها داخل الضفة الغربية وغزة المحتلتين . وتفسر الى حد كبير احجام الأردن الى الآن عن اتخاذ أية خطوة للتحرك المنفرد ، كى يفسر سياسته فى التصعيد مع منظمة التحرير حينا ومهادنتها حينا آخر ، كما حدث فى خطاب الملك حسين أمام مجلس الأمة الأردنى ، الذى القاه فى أول نوفمبر ١٩٨٦ ، وأعلن فيه صراحة أن الأردن ليس بديلا عن المنظمة ولن يكون . وأن كانت هذه السياسة لاتنفى العمل الأردنى المستمر على تعميق الروابط بين الأردن وفلسطينى الضفة خاصة فيما يتعلق بنسبة المصالح الاقتصادية المشتركة التى تؤدى على المدى الطويل الى خلق روابط قوية بينهما تدعم نفوذ الأردن هناك .

وفى هذا الاطار جاء اعلان الملك حسين فى وقت سابق ، وبالتحديد فى أغسطس ١٩٨٦ عن خطته الخمسية الأولى (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) لتطوير وتعمير المناطق المحتلة ، ورصد لها مايقرب من ١,٢٧ مليار دولار تقدم على صورة مساعدات خارجية . وكانت الولايات المتحدة واليابان على رأس الدول التى دعاها الملك لتمويل الخطة . واذا نجحت الخطة وتم تنفيذها فالمرجح أن تكون من أهم الخطوات التى اتخذها الأردن لتدعيم نفوذه فى الضفة المحتلة . والتى ستكون فى النهاية على حساب منظمة التحرير . خاصة اذا أخذ فى الاعتبار ماستؤدى اليه من رفع المعاناة الشديدة التى يعيشها السكان هناك بسب سياسة التهجير التى تتبعها اسرائيل معهم لتفريغ المنطقة من سكانها .

جـ ـ الأردن يبدل تحالفاته :

لم يكن البحث عن الشرعية الفلسطينية ، وتعميق الروابط بين الأردن والضفة الغربية هو محط الأهتمام الوحيد للسياسة الأردنية طوال هذا العام . ففى اطار اعادة ترتيب أوراقة قام الأردن بعدة تحركات هامة على الصعيد العربى أهمها عودته الى سوريا أشد الأطراف العربية عداء لمنظمة التحرير والتى سبق أن رفضت اتفاق عمان جملة وتفصيلا ، وطالبت بأسقاطه باعتباره مشروعا أمريكيا خالصا . وهذا العامل نفسه هو المدخل الذى راهن عليه الملك حسين لتحسين علاقاته المجمدة مع دمشق ، الطرف العربى الذى يملك حق (الفيتو) على الأحداث . فالفتور الذى أصاب العلاقات الأردنية الفلسطينية قابله من الناحية الأخرى عودة محسوبة للعلاقات الأردنية السورية بعد انقطاع دام حوالى ثمانى سنوات . وهى عودة ليست بعيدة عن الجهود المكثفة التى بذلها الأردن للحفاظ على ادارته لعملية التسوية .

فالواضح أن القيادة الأردنية لم ترد فى الظروف الراهنة أن تخسر هذا الجار القوى سواء بسبب حساباته مع الجانب الفلسطينى ، أو لظروف المواجهة التى قد تفرضها عليه اسرائيل يوما . ومن هذا المنطلق أقترب الأردن من سوريا على اختلاف توجهاتهما وتحالفاتهما الدولية والاقليمية ، واقترن ذلك بتحويلات أخرى حول شكل التسوية المقترحه ، فلم يعد الحديث قاصرا على الأردن وانما أصبح مركزا حول ايجاد صيغة اشمل تضم سوريا بقضيتها المزمنة فى الجولان . وتبنت القيادة الأردنية ومعها قيادات عربية أخرى أولهم سوريا فكرة عقد مؤتمر دولى لحل النزاع العربى الاسرائيلى ، وان أختلفت الرؤى والمبررات ودوافع الدعوة الى مثل هذا المؤتمر عند الأطراف المختلفة ، ولم يكن غريبا أن يوقع كل من الجانبين السورى والأردنى على بيان عمل مشترك يدور حول صيغه للمؤتمر الدولى .

وقد كان لكل من الجانبين اسبابه فى هذا التقارب . اذ على الرغم من أن الأردن هو النجم المرشح لايه تسوية قادمة ، الا أن دخوله الفعلى الى دائرة المفاوضات كانت تحيط به كثير من المحاذير يأتى فى مقدمتها عاملان اساسيان :

الأول : هو خشيته من تكرار تجارب الاتفاقيات المنفردة مع اسرائيل خاصة وأن مسألة الضغط الأمريكى عليها ليست مضمونة . وفى هذا الاطار جاءت محاولته لاعادة التوازن فى علاقته مع السوفييت ودعوته الى عقد مؤتمر دولى للسلام ، والتى تضمنت بالضرورة اعترافا صريحا بالدور السورى فى التسوية .

الثانى : أن تحركة الثنائى مع الجانب الفلسطينى بموجب اتفاق عمان قد وصل الى طريق شبه مسدود . فالمنظمة مرفوضة تماما أمريكيا واسرائيليا الا اذا اعترفت بقرار ٢٤٢ ، وبحق اسرائيل فى الوجود وهو ماترفضه قيادتها حتى الآن . كما أن الاتفاق الأردنى الفلسطينى نفسه لم يحظ على الجانب الآخر بأى قبول سوفيتى وهو ما دعا الأردن فى النهاية الى مراجعة تحالفاته ، والحث على صيغة جديدة للتسوية تتحدث عن حل دولى وليس ثنائيا وتقربه من سوريا .

اما القيادة السورية التى رفضت اتفاق عمان ، فلم تجد حرجا فى التصالح مع النظام الأردنى . اذ تدخل هذه الخطوة ضمن حسابات أخرى تتعلق بعلاقاتها بقيادة منظمة التحرير من ناحية وبأسلوب تعاملها مع القضية الفلسطينية من ناحية أخرى . ويضاف الى ذلك مساعيها المعروفة فى لبنان ـ مرتكز نفوذها الاقليمى ـ وسعيها الدائم للحصول على أكثر من دعم وتأييد عربى لدورها هناك . الى جانب خشيتها من العزلة التى قد يفرضها عليها موقفها حيال حرب الخليج وانحيازها للطرف غير العربى منه . فكان طرح صيغة مشتركة للتسوية عبر اطار دولى هو ملتقى الطرفين .

د ـ اسرائيل والموقف من المؤتمر الدولى :

لم يعن الاتفاق على فكرة المؤتمر الدولى تطابق وجهتى النظر السورية والأردنية حول تفاصيله ومضمونه . فأغلب الظن أن سوريا تفهم المؤتمر الدولى على انه مشاركة متوازنة للقوتين العظميين أى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الى جانب الأطراف المعنية على غرار مؤتمر جنيف للسلام الذى بدأت أعماله فى ديسمبر ١٩٧٣ ، فى حين يطرح الأردن تمثيل الدول الخمس الكبرى فى مجلس الأمن فى المؤتمر وهو الأمر الذى يبدى كل من الجانبين السورى والسوفيتى تحفظهما عليه . ولعل ذلك يرجع الى أن مشاركة الدول الكبرى سيحدث اختلالا فى مواقفها تجاه كل من العرب واسرائيل . لأن الموقف الأوروبى اقرب لمثيله الأمريكى ان لم يكن متماثلا معه فى النهاية ، كما أن النزاع بين الصين والسوفيت كفيل بأن يجعل الموقف السوفيتى شبه معزول . بالاضافة الى ذلك فان المسألة الخاصة بالتمثيل الفلسطينى ولوضع منظمة التحرير فى إطار مثل هذا المؤتمر على افتراض عقده ، ستظل نقطة خلاف بين كل

من سوريا والأردن . فالأخير يطرح مسألة التمثيل الفلسطيني في اطار وفد مشترك معه . والخلاف مع المنظمة هو فقط حول أسماء الممثلين الفلسطينيين فيه التي يرغب الأردن أن يتم اختيارها من خارج منظمة التحرير حتى تحظى بالقبول لدى الأطراف الأخرى وعلى رأسها واشنطن . وليس من المؤكد أن هذا ماستوافق عليه سوريا التي تعلن عن رغبتها في اشتراك الفلسطينيين بصورة مستقلة ولكن بعيدة تماما عن قيادة المنظمة والأردن معا حتى تضمن عدم الهيمنه الأردنية على الورقة الفلسطينية.

واذا كان هذا هو الحال بين الجارين المتناقضين ، فان الخلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - وهما الطرفان الدوليان الفاعلان - حول صيغة المؤتمر الدولي ليست أقل تعقيدا . فواشنطن لاتبحث من خلاله الا عن اطار لاجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والعرب دون أن يعنى ذلك تحولا جذريا في سياستها تجاه أي من عناصر التسوية ، بمعنى اشتراك محدود أو شكلي للسوفيت مقابل تحييد سوريا واستبعاد منظمة التحرير واجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف وأن أخذت في البداية اطارا دوليا . والواضح أن ما ارادته الدولتان العظميان لم يكن أكثر من انعكاس لرغبتهما في ضبط النزاع في المنطقة للالتفات الى قضايا أكبر تدخل ضمن حساباتهما العالمية . فحتى موسكو لاترى أن الوضع العربي معد للدخول في تسويه شاملة من هذا النوع . وقد بذلت عدة محاولات سوفيتية خلال هذا العام لتحقيق نوع من الوفاق السوري العراقي ، والسوري الفلسطيني ، والفلسطيني الفلسطيني .

اما اذا انتقلنا الى الموقف الاسرائيلي من المؤتمر الدولي فسنجد أن الأمر لم يتعد حدود المزايدة السياسية ولأكثر من سبب أولها أنها لن تقبل اشراك سوريا في أي مفاوضات للتسوية ليس فقط لأن التفاوض حول الجولان مازال من القضايا المؤجلة ولكن لانها لاترضى عما تعلنه القيادة السورية من أن التسوية يجب أن تبنى على وجود توازن استراتيجي للقوة بينهما . ولاشك أن تنامي القدرة العسكرية لسوريا كان أحد مصادر القلق الاسرائيلي المستمر . فسوريا وفقا لمعظم التقديرات تملك كما من السلاح والمعدات الحربية السوفيتية لاتملكة أية دولة عربية أخرى وهذا يعنى ، من وجهة نظر اسرائيل ، أنها الدولة الوحيدة في المنطقة القادرة على شن الحرب . وبالتالي يصبح الهدف الأساسي والمصوب نحو سوريا هو اجهاض قوتها وضربها ، ومن ثم اضعاف القدرة العربية على المواجهة لعدة سنوات في الوقت الذي تحجم فيه سوريا سياسيا . ومن هنا كان افتعالها في مايو ١٩٨٦ لأزمة الصواريخ السورية . بعد ماتردد عن حصول سوريا على صواريخ سوفيتية حديثة من طراز اس اس ٢٣ ، وقبلها حصولها على ٢٨ صاروخا من طراز اس اس ٢١ ، في محاولة لردع دمشق . ويضاف الى ذلك ان اسرائيل لن تسمح بالحوار السوري الأردني الذي تم تحت مظلة دعوة المؤتمر الدولي للتسوية أن يصل الى مرحلة التحالف بما يعنيه ذلك من وجهة نظرها ، من امكانية احياء الجبهة الشرقية (الأردن - سوريا - لبنان) فضلا عن تكريسه للنفوذ السوري في لبنان وفي جميع الأحداث الجارية في المنطقة . ولذا حين طرح رئيس الوزراء الاسرائيلي شيمون بيريز اسماء الدول المعنية بحضور مثل هذا المؤتمر لم يذكر سوى مصر والأردن واستبعد أي تمثيل لمنظمة التحرير كما تجاهل سوريا تماما . ومن ناحية أخرى فقد وضعت اسرائيل قيودا على اشتراك السوفيت من بينها اعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما ، والسماح بتدفق الهجـرة اليهوديـة من الاتحاد السوفيتي ، أي أن المؤتمر الدولي كان أحد أوراقها للمساومة على هذين المطلبين . ولاشك أن استمراها في الاصرار عليهما بعد فشل مباحثات هلسنكي التي جرت بين اسرائيل والسوفيت في ١٨ أغسطس ، والتي لم تستمر أكثر من يوم ، له مغزى خاص لاستبعاد هذا الطرف .

والواضح أن الرغبة الاسرائيلية في الغاء التمثيل السوري والسوفيتي من المؤتمر الدولي ، لم تكن الا انعكاسا لاهدافها في افراغ هذا المؤتمر من أي محتوى حقيقي ليظل شكلا بلا مضمون . ولم تتردد أي من القيادات الاسرائيلية العمالية في التأكيد على أن الحديث عن عقد مؤتمر دولي للسلام ، لن يكون بديلا عن المفاوضات المباشرة التي تطالب بها اسرائيل وأن مهد لها . ولن تكون له بطبيعة الحال سلطة فرض الحلول أو إلغاء الاتفاقات التي يتم التوصل اليها بشكل ثنائي بمعنى واضح لن تكون له أي صفة الزامية. لذا لم يكن جديدا أن يعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي شيمون بيريز ، اثناء أول لقاء يجمعه بالقيادة المصرية والذي تم في الاسكندرية عن موافقته على فكرة المؤتمر الدولي شفاهة ، بعد أن وضع لها جميع الشروط الاسرائيلية . فقد اراد الجانب المصري أن يتضمن البيان المشترك الذي صدر عن اللقاء بندين أساسيين هما :

١ ـ اضافة عبارة (حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره فى اطار اتحاد فيدرالى اردنى ـ فلسطينى) .
٢ ـ النص على ضرورة اجراء مفاوضات السلام فى اطار مؤتمر دولى تحضره الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن وكذلك الأطراف المعنية بالنزاع .

ولكن بيريز رفض ذلك وتجنب الالتزام بأى شروط يطرحها الجانب العربى خلال هذه المحادثات . وبالتالى فقد صدر البيان المصرى الاسرائيلى المشترك خاليا من أية أشارة الى المؤتمر الدولى ، ولم يخض فى أية تفاصيل خاصة بحل القضية الفلسطينية اذ اكتفى البيان بالقول (ان الطرفين يعلنان عام ١٩٨٧ عام مفاوضات من أجل السلام ، ويدعوان كل الأطراف المعنية لتكريس هذا العام لبذل جهود مكثفة لتحقيق الهدف المشترك نحو سلام دائم وشامل وعادل) .

وما أسفر عنه هذا اللقاء لم يتعد حدود الاتفاق غير المكتوب على تأليف (لجنة تحضيرية) لعقد مؤتمر سلام دولى لحل النزاع العربى الاسرائيلى دون الاعلان عمن سيشارك فى هذه اللجنة التحضيرية ، أو تحديد مهامها الأساسية أو موعد انعقادها . وفى المقابل كان رئيس الوزراء الاسرائيلى السابق واضحا فى عروض الشروط الاسرائيلية التى يتم فى اطارها القبول بالمؤتمر الدولى وهى :

ـ ان يكون المؤتمر مجرد اطار أو مظلة لمفاوضات مباشرة عربيه ـ اسرائيلية ثنائية .
ـ ألا يتدخل المؤتمر فى مجرى هذه المفاوضات ولا يحق له فرض شروط على المتفاوضين أو الغاء أى اتفاق يتم توقيعه بين الأطراف المعنية .
ـ الحصول على موافقة الأطراف بشأن هوية المشاركين فى المؤتمر الدولى .
ـ الاتحاد السوفيتى لن يشارك فى هذا المؤتمر قبل ان يعيد علاقاته الدبلوماسية باسرائيل .

هـ ـ التسوية بين العمل والليكود :

هذه هى ملامح المؤتمر الدولى كما عرضها شيمون بيريز زعيم التجمع العمالى ، والتى يراهن عليها أكثر من طرف عربى . ولا شك أن تغيير قيادة رئاسة الوزراء فى اكتوبر ١٩٨٦ ، طبقا لاتفاق الحكومة الائتلافية فى اسرائيل التى تشكلت فى أواخر سبتمبر ١٩٨٤ . قد أثار مخاوف عديدة حول احتمالات تراجع زعيم التكتل الليكودى الذى تسلم رئاسة الوزراء خلفا للزعيم العمالى ، عما وافق عليه سلفه فيما يتعلق بقضية التسوية . وسر هذه المخاوف يرجع الى ما حاول أن يظهره بيريز من مرونة سياسية خلال فترة حكمه الصقت به صفة الاعتدال ، فى مقابل المواقف المتشددة التى عرفت عن حكام الليكود . واذا كان الأول استطاع بمهارته السياسية المعروفة أن يوحى باختلافه التام عن زعماء الليكود ، الا أن التحليل الدقيق لما عرضه بيريز فى مجال التسوية السياسية يؤكد أن الخلاف لايتعدى التفاصيل . فاذا كان اسحق شامير قد أعلن صراحة رفضه لفكرة المؤتمر الدولى وطالب بمفاوضات مباشرة بين اسرائيل وكل الأطراف العربية المعنية على حدة ، فان بيريز لا يرى فى هذا المؤتمر سوى غطاء لنفس الهدف لايخرجه عن الأطار الشكلى . أما جوهر التسوية ومضمونها فأغلب الظن انها لن تختلف كثيرا بينهما فهناك قواسم ثابتة لموقفيهما منها وهى : لا انسحاب الى حدود ١٩٦٧ ، لا عودة للاجئين الفلسطينيين ، ولا اعتراف بمنظمة التحرير ، ولا بالدولة الفلسطينية المستقلة ، واخيرا لا للتنازل عن القدس عاصمة موحدة أبدية لاسرائيل . أما الهامش الذى بادر به التجمع العمالى فيدور حول الانسحاب من بعض المناطق الكثيفة السكان مثل نابلس والخليل والبيرة ومنح سكانها نوعا من الحكم الذاتى ، وفى أفضل الأحوال يكون الحل باضافة الأرض التى ستتنازل عنها اسرائيل الى الأردن ضمن اتحاد كونفدرالى .

ويبدو أن الاقتراح الذى عرضه شيمون بيريز فى منتصف مارس ١٩٨٦ ، والقاضى بالبدء فى تطبيق الحكم الذاتى فى قطاع غزة فى ظل اشراف مصرى اسرائيلى مشترك كان أحد بالونات الاختبار التى اطلقها لقياس امكانية تعميم فكرته على بعض مناطق الضفة الغربية . فالمعروف أن غزة من أكثر المناطق كثافة سكانية ويعانى أهلها من ظروف اجتماعية شديدة القسوة ، كما أنها تشكل مصدرا دائما للقلق الاسرائيلى لاحتمالات التمرد الكامنة فيها . ولذا فان فصل القطاع وعزله عن بقية الأرض المحتلة سيضعف من حركة المقاومة الوطنية ، كما سيعد سابقة نحو تجزئة الحل الخاصة بأرض الضفة وغزة يمكن لاسرائيل أن تعمل على تعميمها بعد ذلك . وعلى هذا الضوء لم يكن غريبا أن يقابل هذا العرض برفض مصرى .

واذا انتقلنا الى حيز السياسات الفعلية ، فهناك العديد من الوقائع التى حدثت هذه العام تقرب بيريز من منافسه شامير ، اذ تم اقامة اربع مستوطنات يهودية فى الأرض المحتلة خلال فترة تولى شيمون بيريز لمنصبه ،

بل وتم توزيع ما لا يقل عن ١٧ ألف يهودى على حوالى ١٥٠ مستوطنة . وهذا ليس مستغربا . فحزب العمل هو الذى بدأ ببناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة على امتداد نهر الأردن لفصل الضفة الغربية عن الدولة الأردنية وتهويدها . ولم يكن بيريز أقل لجوءا الى سياسة القبضة الحديدية فى التعامل مع الشعب الفلسطينى . إذ أن قمع الوطنيين واعتقالهم والتضييق على السكان لتهجيرهم ، واغلاق المؤسسات الصحفية والتعليمية كانت كلها من السياسات المعتادة فى عهده .

والمتتبع لسياسة العمل الاسرائيلى فى لبنان ، لن يجدها أحسن حالا من سياسته فى الضفة ، اذ لم تتوقف الغارات الاسرائيلية خلال توليه الوزارة ، ولم تتوان اسرائيل بين الحين والآخر فى الاعتداء على المدنيين ، كما عملت على تضييق الخناق على عمل قوات الطوارىء الدولية التابعة للأمم المتحدة . والمعروف أن هذه القوة انشئت بموجب قرارى مجلس الأمن رقمى ٤٢٥ و ٤٢٦ على أثر الغزو الاسرائيلى الأول لجنوب لبنان فى مارس ١٩٧٨ . وتحددت مهمتها فى متابعة انسحاب القوات الاسرائيلية ، ومساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سيادتها على المنطقة . واستمر مجلس الأمن فى تجديد تفويضها بعد غزو اسرائيل الموسع للبنان فى ١٩٨٢ دون أى تعديل فى المهام الموكله اليها . ولذا لم يكن غريبا على القيادات الاسرائيلية التى ماطلت فى الانسحاب ورفضته أن تقف فى وجه القوات الدولية وتطالب بخروجها من لبنان ، خاصة وأن لهذه القوات دور فى منع أعمال العنف التى تستخدمها اسرائيل ضد السكان والممتلكات . وقد اتخذت الحكومة الاسرائيلية فى أواخر عهد بيريز من السياسات الفعلية مايقلص من اختصاصات قوات الطوارىء حيث منعتها من الانتشار على طول الحدود الجنوبية وهى الأماكن التى حددها لها مجلس الأمن . بل وقامت القوات الاسرائيلية باقتحام مناطق عملها والقيام بأعمال تفتيش وتطويق لهذه المناطق حتى وصلت الى عمق لا يتجاوز ١٥ كيلو مترا مما عرض افراد القوات الدولية للقتل والاصابة وحتى الخطف على أيدى قوات جيش جنوب لبنان العميل لاسرائيل . ولم تنج أيضا من الأجراءات الانتقامية التى اتخذتها المقاومة الوطنية اللبنانية ضد القوات الاسرائيلية هناك . والتى تسببت فى أزمة نشبت بين قوات الأمم المتحدة والمقاومة اللبنانية على أثر اصابة بعض جنود من الكتيبة الفرنسية وهى أكبر الكتائب عددا فى هذه القوة ، اثناء اشتباك وقع بين الميليشيات الوطنية اللبنانية وجيش انطوان لحد التابع لاسرائيل فى الجنوب . وتراهن اسرائيل على اضطرار الأمم المتحدة فى النهاية الى سحب هذه القوات نتيجة للوضع الصعب الذى تعيش فيه وللاعتداءات المستمرة التى تتعرض لها

هكذا انقضت فترة بيريز دون أن يلتزم بوعده الذى قطعه عند بداية توليه الحكم والقاضى بانسحاب اسرائيل من لبنان بل ولم تختلف ممارساته هناك عن ممارسات حكام الليكود . وأغلب الظن انه كان يعد لاخراج قوات الأمم المتحدة أو لشل عملها فعليا لاستبعاد أى طرف خارجى وتسهيل المساومة على حل مشكلة الجنوب على أساس التفاوض المباشر مع الأطراف اللبنانية لايجاد ترتيبات أمنية هناك شبيهه بتلك التى وردت فى اتفاق ١٧ مايو القديم والذى الغته القوى الوطنية . والشروط الاسرائيلية ليست خافية . فالصيغة الأمنية التى تسعى للتوصل اليها مع الحكومة اللبنانية تعنى تثبيت الوجود الاسرائيلى فى لبنان بما يضمن لها السيطرة الفعلية على الجنوب ، وخاصة بعد عودة الفدائيين الفلسطينيين اليه . وباعداد غير قليلة . وقد يتم ذلك من خلال بقاء بعض قواتها مباشرة ، أو من خلال قوات جيش جنوب لبنان عميلها الأول فى المنطقة . وأحد الشروط الاسرائيلية الحاسمة التى طرحت أكثر من مرة تنص على ضرورة انتشار جيش لحد على طول المنطقة الحدودية المحاذية للحدود الاسرائيلية ولاشك أن اسرائيل تعد بهذه الترتيبات الأمنية لأن تكون مدخلا الى اتفاق سياسى لاحق مع لبنان مع مايستتبعه ذلك من عمليات تطبيع وفتح حدود وغيرها .

هذه السياسات وأن دلت على شىء فانما تدل على أن هناك ثوابت وأهدافا استراتيجية لا يحيد عنها حكام اسرائيل حتى وأن اختلف أسلوب تنفيذها من اتجاه حزبى لآخر .

ورغم ذلك فقد استطاع بيريز أن يسجل نجاحا دبلوماسيا فى الدائرة العربية بعد نجاحه فى عقد لقاءى قمة عربيين هامين خلال فترة حكمه .

و ـ لقاء إفران والاسكندرية :

فى ٢٣ يوليو من عام ١٩٨٦ . التقى شيمون بيريز فى المدينة المغربية أفران بالملك الحسن الثانى ملك المغرب فى أول لقاء قمة عربى رسمى له . ولم يأت ترتيب هذا اللقاء بمحض الصدفة بالطبع وانما كانت له دلالات

عديدة ترتبط بمجمل الاسرائيلية على صعيد التسوية السياسية فى المنطقة . لعل أولها أن المغرب الذى شهد مولد أهم القرارات العربية على صعيد القضية الفلسطينية فى عام ١٩٧٤ ، باعتبار منظمة التحرير هى الممثل الشرعى الوحيد للفلسطينيين كان هو نفسه البلد الذى التقى فيه العاهل المغربى برئيس الوزراء الاسرائيلى . وبغض النظر عن الجوانب الأخرى التى يثيرها اللقاء فان المقارنة السابقة تضعف ولاشك من (الفيتو) الذى وضعته منظمة التحرير على فكرة المفاوضات المباشرة مع اسرائيل . فرغم ادراك بيريز لمحدودية الدور المغربى فى عملية التسوية ـ اذ تظل الأولوية للدول الأخرى المجاورة لاسرائيل ـ الا انه رأى فى هذا اللقاء خطوة هامة تفتح الطريق امام تعميم اسلوب الحوار العربى الاسرائيلى المباشر ، خاصة وان المغرب معروف بسياسته طويله النفس التى يمكن من خلالها اقتناع بعض الأطراف العربية الأخرى للقبول بالتفاوض . وليس خافيا الدور الذى لعبه المغرب فى الاتصالات الدولية التى تمت بين مصر واسرائيل وفى الاتصالات السرية الفلسطينية الأمريكية سواء فى مراحلها الأولى فى مطلع السبعينات أو فى فترات لاحقه . وكلها مؤشرات تعطى أبعادا خاصة لهذا اللقاء . ولذا لم يكن غريبا أن رفض شيمون بيريز الاستجابة لأى من المقترحات التى عرضها عليه الملك الحسن ومنها الاعتراف بمنظمة التحرير ، والانسحاب الاسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة ، وقيام دولة فلسطينية وفق مشروع فاس العربى الذى قدم فى ١٩٨١ ، وكلها أمور تضعها اسرائيل فى خانة التنازلات السياسية التى ترفض الانزلاق اليها ـ فلم يكن ذلك هو هدف اللقاء ـ فمن وجهة النظر الاسرائيلية ، والذى لم يقدم بيريز خلاله مايخرج عن متطلبات الدعاية السياسية اذ أعلن عن مشروع اسرائيلى للسلام من عشر نقاط لا تتعدى كلها شروط اسرائيل المعروفه للتسوية . ويبدو أن لقاء الزعيم العمالى بعاهل المغرب كان مقصودا فى حد ذاته لخدمة اغراض سياسة خاصة بحسابات بيريز وحده سواء داخليا أو اقليميا .

ثم يأتى اللقاء الاهم بعد ذلك بأقل من شهرين فى التاسع من سبتمبر حيث تم عقد القمة المصرية الاسرائيلية بالاسكندرية ، والتى تعد من اهم المكاسب السياسية التى حققها بيريز فى نهاية مدة حكمه . فبعد أربع سنوات من المفاوضات ومن الشد والجذب تم التوصل الى اتفاق حول احالة مشكلة طابا ـ وهى عقدة العلاقات المصرية الاسرائيلية الى التحكيم الدولى كما تمت ايضا مقابلة الرئيس المصرى حسنى مبارك ولأول مرة منذ توليه السلطة فى ١٩٨١ وهو مايضيف الى الرصيد الدبلوماسى لشيمون بيريز . والواضح أنه كان لمصر أسبابها الخاصة ـ الى جانب الرغبة فى ايجاد حل لمشكلة طابا ـ فى اتمام هذا اللقاء ايضا . فليس سرا أن اعادة العلاقات مع اسرائيل ومسألة استقبال رئيس وزرائها فى مصر كانت من الموضوعات التى طرحت بشدة اثناء زيارة جورج بوش نائب الرئيس الأمريكى للقاهرة فى الشهر السابق لمجىء شيمون بيريز اليها . حيث أبدى بوش تفهما للطلبات التى عرضتها مصر . ووعد بنقلها الى الادارة الأمريكية مع تقديم نصيحته الخاصة بضرورة اتمام اللقاء المصرى الاسرائيلى الذى اعتبره من الخطوات الاساسية لدفع عملية السلام ولضمان تفهم بلاده للمطالب المصرية ، وهى بالتحديد ، تتلخص فى :

تدعيم ادارة ريجان لموقف مصر فى مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولى ، وأن توافق على خفض قيمة الفوائد التى تدفعها مصر عن ديونها العسكرية للولايات المتحدة وأخيرا زيادة حجم السيولة النقدية فى المساعدات الاقتصادية السنوية التى تقدمها لمصر .

ولذا لم يكن غريبا أن يشارك الأمريكيون فى مباحثات الاسكندرية وأن يوقع الوفدان المصرى والاسرائيلى ـ بحضور ومشاركة الوفد الأمريكى فى ١١ سبتمبر ١٩٨٦ على اتفاق مشارطة التحكيم حول طابا .

والواضح أن هناك عقبة ستظل تحتل مكانا واسعا من المفاوضات المقبلة وهى الخاصة بتحديد علامات الحدود وخاصة العلامة ٩١ المتعلقة بطابا فالخلاف بين الطرفين مازال كبيرا ، حيث ترغب مصر فى الاعتماد على الخرائط التاريخية أكثر من الاعتماد على المسح الجغرافى الراهن الذى تصر عليه اسرائيل ، وتقترح بأن يحدد كل من الطرفين مكانين يحتمل أن تكون العلامة فى أى منهما بينما ترغب مصر ان يتم تحديد مكان واحد فقط .

والمعروف أن طابا المتنازع عليها تقع على بعد عشرة كيلو مترات من ميناء ايلات الاسرائيلى بالقرب من نهاية خليج العقبة ويبدأ منها خط الحدود الممتد حتى مدينة رفح على ساحل البحر المتوسط . وقد نصت المادة الأولى من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية التى وقعت فى مارس ١٩٧٩ . على أن « تسحب اسرائيل كافة قواتها

المسلحة والمدنيين من سيناء الى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب . ثم أكدت ذلك المادة الثانية من نفس المعاهدة بقولها « ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة .

ولكن عقب ابرام معاهدة السلام ، قامت اسرائيل بتوسيع الاقليم الذى يحيط بميناء ايلات وقررت بناء فندق سياحى فى وادى طابا دون ابلاغ الحكومة المصرية .

وخلال ترتيبات الانسحاب النهائى من سيناء وفى اكتوبر ١٩٨١ ، تم الاتفاق على وضع كل العلامات على الحدود ماعدا عدد من العلامات منها العلامة رقم ٩١ الخاصة بطابا فوقع الخلاف بين الجانبين المصرى والاسرائيلى . وتستند مصر الى ما توضحه اتفاقية ١٩٠٦ بخصوص مسألة طابا حيث تؤكد على أنها مصرية . وقد أوضحت مصر موقفها منذ ذلك التاريخ من أسلوب حل هذا الخلاف التى رأت أنه يجب أن يتم وفقا لما جاء فى معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى مادتها السابعة - التى تنص على :

١ - تحل الخلافات بشأن تطبيق او تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة .

٢ - اذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة تحل بالتوفيق أو تحال الى التحكيم .

وابدت مصر رغبتها فى أن تتم تسوية الخلاف من خلال التحكيم وأن تكون قراراته ملزمة بينما طالبت اسرائيل باتباع اسلوب المفاوضة حتى تستنفد أغراضه فتحال القضية الى التوفيق على أن يكون غير ملزم . وفى حالة رفض أحد الطرفين أو كليهما لقرار لجنة التوفيق . يأتى دور التحكيم بموافقة طرفى النزاع . وقبل الانسحاب الاسرائيلى النهائى من سيناء وصل وفدان أمريكى واسرائيلى الى القاهرة ليوقع كل من الجانبين المصرى والاسرائيلى على اتفاق حول اسلوب وأسس تسوية الخلاف . حول نهاية خط الحدود فى منطقة رأس طابا على خليج العقبة وفقا للأسس التالية :

١ - ان تنسحب اسرائيل الى ما وراء الخط الدولى الذى تراه مصر .

٢ - أن تتواجد قوات متعددة الجنسيات ومراقبون فى المنطقة المختلف عليها حتى يتم الاتفاق بشكل نهائى على الحدود .

٣ - عدم قيام اسرائيل بأية منشآت جديدة فى المنطقة حتى يتم التوصل الى حل نهائى للخلاف بالتوفيق أو التحكيم .

٤ - تبدأ الاجتماعات لبحث اسلوب تطبيق المادة السابعة من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية .

٥ - تشترك الولايات المتحدة فى هذه الاجتماعات بناء على رغبة الطرفين .

وتم التوقيع على هذه الاتفاقية فى ٢٦ ابريل ١٩٨٢ وانتقلت وحدة للقوات المتعددة الجنسيات لحفظ السلام لتنتشر فى مساحة تقدر بحوالى كيلو مترين تحيط بمنطقة الفندق كما اقيم مركزان مؤقتان للحدود . المصرى يعرف باسم شجرة الدوم . والاسرائيلى باسم رافى نيلسون . وتفصل بينهما مساحة ٩٠٠ متر تم اعتبارها منطقة مشتركة الى أن يتم حل المشكلة . كما تم الأخذ فى الاعتبار أن المركز الاسرائيلى قد أقيم خارج حدود مصر الدولية عند النقطة ٩١ محل الخلاف .

وبالتالى فان الاتفاق على احالة المشكلة الى التحكيم كما تقرر فى لقاء الاسكندرية بين مصر واسرائيل لم يكن أكثر من اتفاق حول اسلوب الحل وليس مضمونه ولذا لم يتعرض البيان الذى صدر عن اللقاء لأى من تفصيلات الخلاف وفى كل الأحوال فقد جاء هذا الاتفاق وفق التسلسل الزمنى الطبيعى الذى حددته اسرائيل منذ اربع سنوات بأن لا لجوء الى التحكيم الا بعد استنفاد اسلوبى المفاوضة والتوفيق وهذا ما يفسر انقضاء السنوات الأربع الماضية دون أن تلجأ اسرائيل الى التحكيم . وبالتالى فلن يستطيع أحد أن يزعم بأن بيريز قد قدم ايه تنازلات وأن كان على العكس قد حقق مكسبا سياسيا هاما .

وانطلاقا من ذلك ، واعتمادا على الأوراق التى جمعها بيريز فى يده ، فقد يقدم فى فترة لاحقة على الدعوة لاجراء انتخابات مبكرة لن يعدم فيها الوسيلة بفض الحكومة الائتلافية ويعزز من هذا الاحتمال ماتشير اليه استطلاعات الرأى العام التى جرت فى اسرائيل والتى اظهرت ارتفاع شعبية بيريز بين الاسرائيليين الذين يقدرون له ولاشك جهوده فى مجال تحسين الاقتصاد الاسرائيلى .

ويبدو أن هذا العامل بالذات هو ماراهن عليه أكثر من طرف عربى أولهم الأردن الذى لايرى ايه امكانية للتسوية الا فى ظل الحكم العمالى . ولذا فان جميع المؤشرات الخاصة بالتحرك الأردنى تجاه الأرض

المحتلة ، وموقفه من تعيين رؤساء بلدياتها بل وسياسته المتقلبة تجاه منظمة التحرير ، واقترابه من سوريا تؤكد أن الملك حسين مازال فى مرحلة اعادة ترتيب أوراقه ترقبا لتسوية قد تتم فى وجود العمل الاسرائيلى فى السلطة أو على أقل تقدير وجوده فى الحكم ضمن حكومة ائتلافية .

ولهذه السياسة منطقها الأردنى . اذ لا يخفى الملك حسين خشيته من التوجه الليكودى المتطرف من عملية التسوية فقيادات الليكود تعتبر الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين ومن ثم فلا تنازل عن أى جزء من الضفة الغربية المحتلة بل تصبح الضفة الشرقية هى المستهدفه وفقا لهذا التوجه .

ان التصور الليكودى عن التسوية يستبعد تماما أى أرجاع للأراضى المحتله حتى تلك ذات الكثافة الفلسطينية العالية . وفى هذا الاطار جاءت فكرته عن الحكم الذاتى كمنهج لاستيعاب فلسطينى الضفة الغربية . ومعروف أن فكرة الحكم الذاتى قد طرحت عقب ١٩٦٧ وإن اتخذت مسميات مختلفه مثل « الادارة الذاتية » ، والحكم المحلى و الادارة المدنية . ولكن منذ مجىء الليكود الى الحكم فى ١٩٧٧ . أصبح مشروع الحكم الذاتى سياسة رسمية له طرحت كأساس لأى مفاوضات حول مستقبل الأرض المحتله وتبلور هذا المشروع حول عدد من النقاط الأساسية هى :

- تخويل هيئة الحكم الذاتى صلاحيات ادارية وليست سياسية
- يتولى ادارة الحكم الذاتى ممثلون فلسطينيون عن السكان فى الأرض المحتله دون ممثلى أو مؤيدى منظمة التحرير .
- أن يكون الحكم الذاتى وضعا نهائيا وليس انتقاليا .

والفقرة الأخيرة تفسر الخلاف الذى ثار بين كل من الجانبين المصرى والاسرائيلى عند تفسير اتفاقية كامب ديفيد المتعلقة بالحكم الذاتى إذ اعتبرت مصر أن الحكم الذاتى مرحلة انتقالية (لمدة خمس سنوات) يتقرر بعدها المصير النهائى للأراضى المحتلة .

وهذا يختلف بعض الشىء عما يطرحه تجمع المعراخ وحزب العمل الذى يتبنى مفهوما آخر للحكم الذاتى يقوم على التنازل النسبى عن بعض الأراضى فى الضفة المحتلة للأردن وليس لمنظمة التحرير مقابل السلام الكامل مع العرب .

وبالتالى لم يكن غريبا أن يبدأ اسحق شامير الزعيم الليكودى دورة ولايته لرئاسة الوزراء بالاعلان عن رغبته فى تنشيط حملة الاستيطان اليهودى فى الضفة الغربية وأن يرفض طلب اسحق رابين (العمالى) بالاحتفاظ بمنصب وزير الدفاع الى جانب اشرافه على برامج الاستيطان وأن يضع بدلا منه « شفيللر » رئيس مجلس الاستيطان الحالى مستشارا خاصا لشئون الضفة وغزة . وهناك توجه آخر لهذه السياسة الاستيطانية كما أعلن عنها شامير وتتعلق بأماكن توزيع المستوطنات حيث يتجه الى المدن ذات الكثافة الفلسطينية العالية مثل نابلس والخليل . ولاشك أنه بهذا الاتجاه يعمل على خلق عوائق مادية حقيقية وصعوبات سياسية لاتعنى سوى عدم الانسحاب الاسرائيلى من الضفة .

وفى ظل هذه السياسة ، فقد تزداد احتمالات التوجه العسكرى لاسرائيل تجاه الدول العربية اما لخلق واقع جديد او لمحاولة التحييد ففى الحالة الأولى يكون الأردن مستهدفا وفى الأخرى يتركز الحديث حول سوريا التى اعلن شامير اكثر من مرة بانها تشكل خطرا على (امن اسرائيل) لتعاظم امكانياتها العسكرية . ويعزز من الاحتمال الاخير ما قامت به اسرائيل بالفعل فى الفترة الأخيرة من حكم شيمون بيريز من تحرشات سياسية وحشد لقواتها العسكرية على طول الحدود مع كل من لبنان وسوريا . واستتبع ذلك نوع من الحرب الكلامية حاولت اسرائيل من خلالها ردع النظام السورى بتخويفه من امكانية ضرب مواقع وجوده العسكرى فى منطقة البقاع اللبنانى . واغلب الظن ان السياسة الاسرائيلية ترمى من وراء ذلك الى تحقيق هدفين :

الأول : هو انهاء الوجود العسكرى لسوريا فى لبنان او على أقل تقدير تقليص حكم نفوذها فيه والحصول منها على اعتراف صريح بالمصالح الاسرائيلية (الاستراتيجية) فى لبنان . ولاشك أن مدخل اسرائيل لفرض نوع الحل السياسى الذى تريده على الأراضى اللبنانية سيكون بالتفاهم مع سوريا من وجهة النظر الاسرائيلية .

الثانى : ان توجيه ضربة عسكرية لسوريا سيكون من شأنها التقليل من اهمية الدور السورى على مستوى المنطقة ككل ومنها مايتعلق بعمليات التسوية السياسية التى ستتم بها .

٢ ـ الصراع المسلح العربى الاسرائيلى عام ١٩٨٦

استمر دور الصراع المسلح دورا ثانويا فى الصراع العربى الاسرائيلى خلال عام ١٩٨٦ وكان دوره هامشيا بحيث انه حتى لم يستطع ان يساند الصراع السياسى والدبلوماسى بشكل مناسب ، كما ان طبيعته اقتصرت على الدرجات الدنيا منه ، وكانت اساليبه قريبة جدا من اساليبه فى السنين السابقة وخاصة بعد الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ .

١ ـ العوامل الرئيسية التى حكمت الصراع

■ استمرار رجحان التوازن العسكرى بين اسرائيل ودول المواجهة لصالح اسرائيل كل على حدة وبفارق واضح .

■ تفكك الروابط بين الدول العربية وخاصة قوى المواجهة بحيث يصعب تجميعها .

■ تعرض دول الدعم العربية لتهديدات داخلية وخارجية تؤثر مباشرة على امنها وتعطيها اسبقية اعلى من مساهمتها فى الصراع العربى الاسرائيلى .

ودون الدخول فى تفصيلات التوازن العسكرى العربى الاسرائيلى الذى يظهر فى قسم منفصل ، فان دراسة هذا التوازن توضح ان القوة العسكرية الاسرائيلية ما زالت تتفوق عدديا على كل دولة عربية على حدة فى مجال القوات الجوية من حيث عدد الطائرات المقاتلة وبفارق كبير ، كما انها تتفوق عدديا فى اعداد دبابات القتال الرئيسية على كل دولة عربية على حده باستثناء القوات السورية من دول المواجهة ، والقوات العراقية من دول الدعم ، اما النوعية فمن الواضح ان القوات الاسرائيلية مازالت تتمتع بتفوق فى المعدات المتقدمة ، وفى مجال تكامل القوات ومجال الاستطلاع والقيادة والسيطرة والمواصلات . ولم يحدث خلال عام ١٩٨٦ مايمكن ان يعتبر محكا لتدريب القوات أو روحها المعنوية لكلا الطرفين ، **كما أن اسرائيل تحتفظ بتفوقها فى مجال الأسلحة النووية** ، والتى اكدها التحقيق الذى نشرته « صحيفة صنداى تايمز » البريطانية ، والذى وان كان قد أثار ضجة لم تنته مع اقتراب عام ١٩٨٦ من نهايته ـ لم يأت بجديد بالنسبة لمعلومات الدول العربية سواء من حيث وجودها ، أو اعدادها ، ونوعيتها .

استمر تفكك الروابط بين الدول العربية فى عام ١٩٨٦ ، بحيث يكاد يقتصر التعاون العسكرى العربى خلال هذا العام على التعاون العسكرى بين دول مجلس التعاون الخليجى برغم أن هذا التعاون لم يختبر عمليا ـ وما أشيع عن تعاون محتمل بين العراق والكويت . الا ان مجالات التعاون السابقة تخرج عن نطاق الصراع العربى الاسرائيلى كما شابت هذا التعاون شائبه الصراع المحدود بين قطر والبحرين حول « فشت الدبل » أما بين دول المواجهة فمازال التعاون مفقودا بشكل عام بين مصر وسوريا ، والتعاون العسكرى بينهما بشكل خاص ، ورغم تحسن العلاقات الأردنية السورية فانه من الواضح أن هذا التحسن لم يصل الى حد التعاون العسكرى . كما أن العلاقات العسكرية المصرية الأردنية لايبدو أنها تصل الى درجة التعاون الدفاعى ، وخاصة فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى ، ويصعب القول بأن هناك تعاونا عسكريا بين سوريا ولبنان لصعوبة تحديد القوة العسكرية اللبنانية التى يمكن التعاون معها . وقد زاد تفكك الروابط بين الدول العربية نتيجة لتفكك الوحدة بين ليبيا والمغرب ، وفشل الدول العربية فى اتخاذ موقف موحد فى مواجهة العدوان الأمريكى على ليبيا ، وفى حصر الخلاف بين العراق من جهة وكل من سوريا وليبيا من جهة أخرى . وفى وادى النيل زاد تفكك الروابط العسكرية بين مصر والسودان نتيجة لظروف السودان ، وأخيرا فقد استمر الخلاف بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ذات القدرات المحدودة . وقد انعكس هذا الوضع على النظام الدفاعى العربى المرتبط بالنظام العربى العام المتمثل فى جامعة الدول العربية . وهكذا لم يحدث خلال العام أى نشاط مؤثر للتنظيمات الفرعية المتعلقة بالدفاع فى النظام العربى .

استمر تعرض دول الدعم العربية للتهديدات الخارجية والداخلية منذ عام ١٩٨٥ ، وزادت حدة هذه التهديدات منذ نهاية عام ١٩٨٥ بحيث أصبحت هذه الدول مشغولة بأمنها المباشر عن مشاركتها فى الصراع العربى الاسرائيلى ويمكن تلخيص هذه التهديدات فى الآتى :

التهديدات الخارجية

١ ـ الحرب العراقية الايرانية وقد زادت حدة التهديد بالهجوم الايرانى فى منطقة الفاو بحيث أصبحت تهدد دول الخليج بدرجة أكبر .

٢ ـ الاعتداء الاسرائيلى على تونس فى أكتوبر عام ١٩٨٥ ، وقصف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .
٣ ـ الهجمات الأمريكية على ليبيا فى مارس وابريل ١٩٨٦ ، والتهديد الأمريكى لليبيا فى اغسطس من نفس السنة تحت ستار مكافحة الأرهاب .
٤ ـ التهديدات الأمريكية ضد سوريا فى مايو وفى اكتوبر ١٩٨٦ تحت ستار مكافحة الأرهاب .

التهديدات الداخلية

١ ـ امتداد الحرب الأهلية اللبنانية للسنة الحادية عشرة ، واستمرار حدة الانقسامات الطائفية فى لبنان ، رغم مابدا فى نهاية عام ١٩٨٥ من امكان الوصول الى اتفاق .
٢ ـ الصراع الداخلى فى اليمن الديمقراطى بين أجنحه الحزب الحاكم .
٣ ـ الحرب فى جنوب السودان بين قوات الحكومة وقوات جيش تحرير شعب السودان (الذى يحصل على دعم من أثيوبيا) .
٤ ـ استمرار الصراع حول الصحراء المغربية بما يشغل قوات المغرب ، وقوات الجزائر جزئيا وقوات شعب الصحراء .
٥ ـ انشغال القوات المصرية جزئيا ولفترة محدودة ـ فى مواجهة تمرد بعض قوات الأمن .

انعكست هذه الأوضاع على طبيعة الصراع المسلح العربى الاسرائيلى فى عام١٩٨٦ ، بحيث انحصر دوره فى المحافظة على مؤشرات استمرار الصراع ، وبحيث يمكن تصور أن أهداف الأطراف العربية من الصراع هى « ارباك الحياة المدنية الاسرائيلية فى المناطق المحتلة ، وارهاق النظام الدفاعى الاسرائيلى لحين توفر ظروف مناسبة لتحقيق أهداف حاسمة » وانحصرت طبيعة الصراع المسلح من جهة الأطراف العربية فى الدفاع النشيط عن الخطوط الدفاعية الحالية مع القيام بأعمال قتال محدودة داخل فلسطين وجنوب لبنان . وهكذا اتخذت الأطراف العربية استراتيجية دفاعية ، اشتملت على أعمال تعرضية محدودة بمجموعات صغيرة .

توضح دراسة الأعمال العسكرية الاسرائيلية فى الصراع خلال الفترة من اكتوبر ١٩٨٥ ، وحتى نهاية عام ١٩٨٦ ، أن هدفها السياسى العسكرى هو « اقناع القوى العربية عمليا وبالقوة المسلحة بعدم جدوى المواجهة العسكرية مع اسرائيل حاليا وفى المستقبل » وأن هدفها الاستراتيجى يشتمل على « تأمين الأوضاع القائمة ، وتدمير مراكز وقيادات المقاومة الفلسطينية واللبنانية أينما كانت ، وردع دول المواجهة العربية عن مهاجمة اسرائيل ، وعزل القوات السورية عن أى احتمالات للتعاون مع قوات عربية أخرى » وهكذا اتخذت طبيعة الصراع المسلح صورة العمليات العسكرية المحدودة ضد مراكز وقيادات المقاومة ، واشتملت الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية على مزيج من الردع الاستراتيجى ، والقهر والاجبار واكتساب المكانة الدولية .

انحصرت الاستراتيجيات الدفاعية العربية فى تعزيز وتحسين النطاقات والخطوط الدفاعية لكل دولة دون التنسيق العرضى بينها ، وفى الأعمال الفدائية للمقاومة الفلسطينية فى فلسطين المحتلة ، وفى جنوب لبنان ، وبتركز تحسين النطاقات الدفاعية فى سوريا بينما استمرت كل من سوريا والأردن ومصر فى مراجعة خططها الدفاعية وتحسينها والمحافظة على الاستعداد القتالى للقوات لتنفيذها . كما اشتملت على دعم دول المواجهة لقدراتها العسكرية وخاصة فى مجال الردع الاستراتيجى .

من جهة أخرى اشتملت الاستراتيجية الاسرائيلية على القيام بعملية جوية محدودة وخاصة لتدمير قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس وتهدف الى تحقيق مكانة دولية باثبات القدرة على مد مجال عملها العسكرى الى مدى كبير ، وعلى القيام بعمليات عسكرية وأعمال قتال برية وجوية ضد قوات المقاومة اللبنانية والفلسطينية فى لبنان تهدف الى اجهاض المقاومة العربية وردع القوات السورية ، كما اشتملت على تهديدات موجهة الى سوريا بالقيام بمشروعات عسكرية فى المنطقة الشمالية قرب الحدود ، وأخيرا فان تسرب الأنباء عن القدرات النووية الاسرائيلية يمثل محاولة لتحقيق الردع الاستراتيجى لكل القوى العربية .

ب ـ أعمال المقاومة الفلسطينية فى فلسطين المحتلة :

قامت المقاومة الفلسطينية بأعمال فدائية فى فلسطين المحتلة اختلفت سواء فى معدلاتها أو مكانها أو اهدافها ، أو نوعيتها ، أو اسلحتها ، أو نتائجها من يوم إلى يوم ، ومن شهر الى شهر . ولاشك أن اكثر أعمالها نجاحا هو الهجوم الفدائى على عسكريين اسرائيليين كانوا يقسمون اليمين عند حائط المبكى بالقدس العربية بعد

انتهاء دورة تدريبية فى شهر أكتوبر ١٩٨٦ ، حيث بلغت خسائر القوات الاسرائيلية قتيلا واحدا وما لا يقل عن خمسين جريحا . ويتميز هذا العمل بالاختيار الجيد للهدف لتوجيهه ضد القوى العسكرية الاسرائيلية وللمكان لأهميته الدينية لدى اسرائيل ولقربه من القيادة السياسية والعسكرية الاسرائيلية ، كما يتميز بالتخطيط الجيد الذى تدل عليه خسائر العدو ، وافلات القائمين بالهجوم .

يبين الجدول المرفق أهم الأعمال الفدائية المحققة داخل فلسطين المحتلة خلال عام ١٩٨٦ ، والتى أمكن تحقيقها بالعودة الى مراجع منشورة داخل فلسطين المحتلة . ويمكن بمراجعتها أن تخرج بعده نتائج تحليلية .

فمن حيث العدد يمكن الخروج بأن متوسط معدل الأعمال الفدائية هو عمل فدائى واحد كل يومين تقريبا . وأن هذه الأعمال قد فاقت فى شهر يناير باقى الشهور من حيث عددها ، وأن أكثر كثافة للأعمال الفدائيةُ وصلت يوم ٤ مايو حيث وصل عددها الى أربعة فى يوم واحد قبل ذكرى انشاء اسرائيل ، أما بالنسبة للمكان فقد اشتملت الأعمال الفدائية على حوالى ٤٠ مكانا تركز أكثر من نصفها فى خمسة أماكن . وأن أكثر الأماكن تعرضا للأعمال الفدائية كان فى القدس ، ثم غزة ، ثم نابلس ، ثم تل ابيب ، ثم جباليا (قرب غزة) ، والعفولة وحيفا .

بدراسة أهداف الأعمال الفدائية فى فلسطين المحتلة نجد أن سيارات نقل الركاب (الباصات) تمثل أعلى نسبة منها ، ثم الأماكن العامة ، وتليها السيارات العسكرية ولكن بمعدل يقل عن نصفها ثم المستوطنات ثم الداوريات والشاحنات العسكرية ثم القيادات العسكرية وأن الأهداف العسكرية البحتة تمثل حوالى ثلث أهداف هذه الأعمال ، ولا تمثل المستوطنات والمستودعات نسبة ذات قيمة فى هذه الأهداف .

انقسمت انواع الأعمال الفدائية من حيث نوعيتها وحسب الترتيب الى هجمات ، وأعمال تفجير ، ورشق بالحجارة وأشعال حرائق ، وبث الغام بالاضافة الى الطعن ، والتسلل والاشتباك ، وتمثل الهجمات حوالى نصف الأعمال الفدائية وأعمال التفجير أكثر قليلا من ثلثها .

استخدمت الزجاجات الحارقة على أوسع نطاق فى الأعمال الفدائية بحيث شكلت حوالى ثلث الأسلحة الرئيسية للأعمال الفدائية ، تساويها العبوات الناسفة ثم القنابل والحجارة ثم الخناجر والأسلحة الخفيفة وتأتى الالغام فى ذيل القائمة .

لم تحقق الأعمال الفدائية خسائر كثيرة فى الأرواح وخاصة فى مجال القتلى اذ يصل معدلها الى حوالى أربعة عشر قتيلا كل مائة عملية بينما يقترب عدد الجرحى من عدد الأعمال الفدائية بما يعنى جريحا اسرائيليا لكل عمل فدائى ، ووقعت بعض الاضرار المادية المحدودة التى يصعب تقديرها . من جهة أخرى يلاحظ اكتشاف نسبة من العبوات الناسفة التى زرعتها المقاومة قبل انفجارها ، وكذا عدم انفجار نسبة من القنابل اليدوية التى ألقيت .

ويوضح الحصر السابق أنه رغم الزيادة العامة فى الأعمال الفدائية الا أن فعاليتها مازالت محدودة سواء لأخطاء فى التحضير او التدريب أو لأعمال العدو المضادة ، أو لضعف فى التخطيط ، وأنها تفتقر الى الحشد بشكل عام سواء من حيث الهدف أو المكان ، وأن امكانياتها محدودة للغاية حيث تعتمد على وسائل بدائية مصنوعة محليا ، أو أسلحة قديمة من مخلفات الحروب السابقة ، أو أسلحة مسروقة من الجيش الاسرائيلى ، وأخيرا فان جميع هذه الأعمال لم تصحبها أى أعمال للخداع . ويدل ذلك أيضا على أن أغلب الأعمال الفدائية تتم بمبادرة فردية وخارج تخطيط منظمة التحرير الفلسطينية . وبالرغم من ذلك فقد واجهت السلطات الاسرائيلية هذه الأعمال بأسلوب « القبضة الحديدية » لما لها من تأثيرات مادية ومعنوية فى الحاضر والمستقبل ، وقد بدأت السلطات الاسرائيلية تطبيق تدابير أمنيه جديدة فى الضفة الغربية وقطاع غزة كانت أقرب ما تكون الى احتلال ثان لهما . وقد اشتملت هذه التدابير على نقل قوات إسرائيلية الى الضفة والقطاع وتكثيف الداوريات فيهما ، والقيام بحملات مكثفة من الاعتقالات الادارية ، وأوامر طرد المواطنين الفلسطينيين ، وفرض الاقامة الجبرية على آخرين ، وهدم المنازل ، ومصادرة الأراضى .

جـ - المقاومة فى لبنان

اثر الصراع الداخلى فى لبنان وموقف جيش جنوب لبنان العميل على فعالية المقاومة الوطنية والعربية فى جنوب لبنان ، كما تأثر بأعمال ميليشيات « حزب الله » الموالى لايران . وقد استمرت اسرائيل فى الاعتماد على قوات جيش جنوب لبنان واتباع سياسة « القبضة

الحديدية » فى اسكات المقاومة فى جنوب لبنان ، ومن الواضح انها تمكنت من تجنيد عناصر موالية لها داخل منطقة أعمال المقاومة ، وقد برز ذلك بشكل واضح سواء فى تعرفها بدقة على مراكز المقاومة وقيادتها ، كما أن هناك شكوكا كثيرة حول تنسيق بينها وبين عناصر من ميليشيات « حزب الله » فى افتعال أحداث تبرر تدخلها العسكرى ، وقد برز ذلك فى بعض الأحداث وخاصة فى شهر فبراير اذ تدخلت القوات الاسرائيلية بقوات كبيرة (لواءين تقريبا) بعد حوالى نصف ساعة من اصابة جنديين اسرائيليين فى جنوب لبنان .

تابعت اسرائيل قصف مراكز المقاومة فى لبنان شمالا وجنوبا وفى منطقة البقاع بالطائرات ، وان تركز القصف فى منطقة الجنوب بحيث قاربت عدد مرات القصف ١٥ مرة بمعدل أكثر من غارة فى الشهر ، كما قامت بالتحليق على ارتفاعات منخفضة وبسرعة أكبر من سرعة الصوت عدة مرات فوق بيروت ، ومن جهة أخرى قامت بأعمال مهاجمة القرى وتفتيشها والقبض على الشبان واقتيادهم وهدم المنازل خارج المنطقة التى يسيطر عليها جيش جنوب لبنان والمسماه بالحزام الأمنى . وفى أغلب الأحوال عادت الطائرات والقوات القائمة بتنفيذ هذه المهام دون خسائر باستثناء اسقاط طائرة فانتوم « ف ـ ٤ » فى منتصف اكتوبر .

اشتملت أعمال المقاومة على اطلاق الصواريخ على مستعمرات اسرائيل فى الشمال ، وعلى الأعمال الفدائية مما يسمى « بالعربات المفخخة » مهاجمة نقاط التفتيش ، بالاضافة الى أعمال الدفاع الجوى ضد الطائرات . ويلاحظ أن الخسائر الناتجة عن هذه الأعمال كانت محدودة من حيث تأثيرها المادى ، وان حافظت على حالة التوتر الاسرائيلى فى منطقة الجليل وجنوب لبنان . كما لوحظ نجاح القوات الجوية الاسرائيلية فى التغلب على وسائل الدفاع الجوى وخاصة الصواريخ المحمولة ، وأن الطائرة التى أسقطت قد سقطت ـ على عكس مانشر ـ بنيران الرشاشات المضادة للطائرات . ويرجع افلات الطائرات الاسرائيلية اساسا الى القيام بالهجوم على ارتفاعات أكبر من مدى أسلحة المقاومة واستخدامها لمشاعل حرارية لتضليل الصواريخ الموجهة نحو عادم الطائرة .

يبرز من أعمال المقاومة فى لبنان قصورها عن استغلال التحركات الاسرائيلية لتنفيذ أعمال « القبضة الحديدية » بنصب الكمائن ومهاجمة الأرتال الاسرائيلية سواء اثناء اقترابها أو فى منطقة أهداف عملها أو انسحابها ، واذا كان ذلك يرجع الى تنظيم أعمال الحراسة والوقاية للتحركات الاسرائيلية ، فهو دليل على عدم قدرة قيادات المقاومة ـ فى حالة وجودها ـ على اكتشاف نقاط الضعف فيها واستغلالها .

د ـ سياسة « التوازن الاستراتيجى » السورية

تبنت سوريا سياسة « التوازن الاستراتيجى » بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية بأن تكون سوريا مستعدة للصراع المسلح بمفردها مع اسرائيل . وتشير المعلومات الى أن الحرب فى لبنان قد بلورت هذا المفهوم السورى وأعطت حافزا على تحقيقه ، وقد تركزت فى التغلب على نقاط الضعف فى الجيش السورى ، وخلق وضع يمكن سوريا من تحقيق انجازات عسكرية ، وتحقيق موقف تفاوضى قوى ، وتعبئة المساعدة العربية السياسية والاقتصادية . وقد استكملت سوريا خلال عام ١٩٨٦ انشاء ثلاث فرق جديدة بدأت فى تشكيلها منذ عام ١٩٨٢ بمعدل فرقة مدرعة وفرقة ميكانيكية وفرقة قوات خاصة ، وتخطط لاضافة فرقتين أخريين يمكن القول بأن أغلب معداتهما قد وصلت فعلا . وقد أنشأت نظاما دفاعيا قويا من النقط القوية المتعاونة فيما بينهما والتى تشتمل على مواقع للدبابات والعربات المدرعة وتتتالى هذه الشبكة من هذه النقاط من هضبة الجولان الى دمشق فى ثلاثة خطوط رئيسية ويمكن استغلالها أيضا كقاعدة انطلاق للهجوم عند الضرورة . كما أقامت سوريا قرى محصنة على طول حدود المنطقة العازلة ليست فى قوة النقاط القوية السابقة ، وغير محتلة حاليا ، ولكن يمكن أن تحتل بالقوات . ويبدو أن القيادة السورية ترى أنه يجب استغلال التفوق العددى لا حداث خسائر بالقوات الاسرائيلية حتى وان تكبدت خسائر أكبر نظرا لحساسية اسرائيل بالنسبة للخسائر البشرية .

استمرت سوريا فى تطوير قواتها المسلحة أيضا سواء من حيث التسلح أو التنظيم وأولت تنظيم القيادة والسيطرة عناية خاصة ، اذ انشأت مركزين للقيادة أحدهما لهضبة الجولان والآخر للبنان .

اشتمل تسليح القوات السورية فى الفترة الأخيرة على زيادة فى أعداد الدبابات الحديثة من طراز ت ـ ٧٢ (هناك رواية عن ٢٠٠ دبابة ت ـ ٨٠ لا نميل الى ترجيحها) وزيادة كبيرة فى عدد مركبات قتال المشاه « ب م ب » ، وصواريخ حديثة مضادة للدبابات ،

وحوالى مائة طائرة هليكوبتر مسلحة من طراز « جازل » الفرنسية ، و « مى ـ ٢٤ » السوفيتية ، وطائرات ميج ـ ٢٥ . كما دعمت قوات الدفاع الجوى بصواريخ « سام ـ ٥ » وصواريخ محمولة على الكتف من طرازات جوية سام « ٩ ، ١٣ ، ١٤ » . كما ينتظر أن تحصل على صواريخ من طراز « سام ـ ١١ » لتحل محل الصواريخ من طراز « سام ١ ، ٢ ، ٣ » وقد قامت القوات السورية بتنظيم الدفاع الجوى عن الأهداف الاستراتيجية بما يزيد عن ١٥٠ كتيبة صواريخ . كما طورت من أجهزة الانذار والقيادة والسيطرة ، ووسائل الحرب الالكترونية . وفى مجال القوات الجوية سعت سوريا خلال هذا العام الى الحصول على طائرات ميج ـ ٢٩ لتواجه الطائرات الاسرائيلية من طراز ف ـ ١٦ ، وأن تحصل على صواريخ جو ـ جو من أحدث ما بالترسانة السوفيتية ويبدو أن سوريا قد اقتنعت بأنه مازال لديها زمن طويل نسبيا لسد الفجوة بينها وبين اسرائيل فى مجال القوات الجوية فسعت الى تعويضها عن طريق تقوية وسائل الدفاع الجوى من جهة ، والاستعاضة عن المقاتلات القاذفة بالصواريخ أرض / أرض من جهة أخرى . فبالاضافة الى ماحصلت عليه من صواريخ من الطراز المعروف باسم « فروج ـ ٧ » ، و « سكود ـ ب » ، و « س س ـ ٢١ » تشير التقارير الى اتفاقها على الحصول على صواريخ جديدة من طراز « س س ـ ٢٣ » باعداد كبيرة ، وتتميز هذه الصواريخ بطول مداها (حوالى ٥٠٠ كم) ، وزيادة دقتها . ويمكن القول أنه اذا حصلت سوريا على الاعداد الواردة بالتقارير (٥٠٠) فانها تكون قد حصلت على وسيلة لتحقيق الردع الاستراتيجى التقليدى ، أو فوق التقليدى (فى حالة تزويدها برؤوس اشعاعية أو كيميائية أو بيولوجية) حيث يصعب على اسرائيل ضمان اعتراض أو تدمير كل هذا العدد كرد على تهديد اسرائيلى . إلا أن الحصول على الوسيلة فى حد ذاته لايحقق الردع ، وانما القدرة السياسية والعسكرية على استخدامه ومصداقيتها هى التى يمكن أن تحققه .

سعت سوريا الى تقوية قواتها البحرية ودفاعاتها الساحلية مؤخرا ، باضافة غواصات أو سفن سطح ، وزوارق صواريخ متطورة نسبيا الا أن بعض هذه المعدات مازال من طراز قديم نسبيا ، كما أن الفجوة العددية بين القوة البحرية الاسرائيلية والسورية مازالت كبيرة . وتعتمد سوريا حاليا على تدعيم دفاعاتها الساحلية خلال عام ١٩٨٦ ـ على الصواريخ الساحلية السوفيتية من طراز سيبال ـ وهى صواريخ متطورة نوعا وتتميز بالمدى الطويل الذى يمكن أن يحقق دفاعا مناسبا عن السواحل السورية .

اشتمل تطوير التنظيم فى القوت السورية على زيادة الاعتماد على المشاه الميكانيكية بعد النجاح الذى حققته فى لبنان عام ١٩٨٢ ، وعلى القوات الخاصة التى ينتظر أن تعتمد عليها فى ارباك القوات الاسرائيلية ، كما لجأت الى تنظيم بعض التشكيلات فى منظومة رباعية بحيث لايختل توازن التشكيل أوالوحدة نتيجة لتحمله لخسائر كبيرة أثناء القتال . وقد اشتمل التنظيم ـ بالاضافة الى زيادة عدد التشكيلات ـ الى استكمال الوحدات العاملة من التخصصات المختلفة ولو باستدعاء أفراد من الاحتياطى ، والى تدريب القوات الاحتياطية كما بذلت جهدا كبيرا فى تحسين مستوى وقدرات الضباط وتأهيلهم والتركيز على أهداف الضبط .

سعت سوريا الى رفع كفاءة القوات وقدراتها على القيام بأعمال القتال المشتركة والمتعاونة ، واجتازت القوات السورية خلال عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ نظاما تدريبيا ومشروعات تدريبية وصفت بأنها قاسية وأساسية ولايمكن الحكم على نتائج التدريب ولكنها ولاشك تؤدى الى تحسين كفاءة القوات المنفذة .

ورغم كل ما سبق فمن الواضح أن القوات السورية لم تصل حتى نهاية عام ١٩٨٦ الى الدرجة المطلوبة فى تكامل امكانياتها وخاصة فى مجال الانذار ، والقيادة والسيطرة ، والتدريب مما يجعلها تتفادى الاشتباك فى قتال مع القوات الاسرائيلية فى المناطق التى تتواجد بها سواء فى لبنان ، أو فى مناطق الحدود السورية خوفا من أن تستدرج الى معركة لم تستعد لها بدرجة كافية .

هـ ـ تلخيص الصراع العربى الاسرائيلى فى نهاية عام ١٩٨٦

استمر الصراع المسلح الايجابى خلال عام ١٩٨٦ فى فلسطين المحتلة ولبنان فقط بينما سادت السلبية باقى الجبهات . ورغم تأثر اسرائيل بنتائج هذا الصراع الا أنه لم يكن فعالا لدرجة تثير المخاوف الاسرائيلية ، فى حين أن الاستعداد السورى الصامت يثيرها أكثر من غيره وقد تصاعدت التهديدات الاسرائيلية سواء من تصريحات المسئولين الاسرائيليين أوالأمريكيين خلال عام ١٩٨٦ وخاصة فى شهرى مايو ونوفمبر مما يوحى باحتمال تحول الصراع الى اشتباك مسلح خلال عام

١٩٨٧ ، وكذا باجراء تدريبات قرب الحدود السورية ويعتبر تزود سوريا بالصواريخ أرض/ أرض س س ـ ٢٣ المنتظر خلال عام ١٩٨٧ نقطة تحول هامة فى الصراع ، اذ يمكن أن تصبح المدن والمستوطنات الاسرائيلية مهددة بالصواريخ أرض/أرض ، ولذا فقد تلجأ اسرائيل خلال عام ١٩٨٧ للقيام بتوجيه ضربة اجهاضية ضد القوات السورية قبل أن تستوعب هذه الصواريخ وتنشرها خاصة وأنها تتميز بخفة حركة عالية نسبيا تصعب من فرص تدميرها فى مواقعها وتتوقف النتيجة فى هذه الحالة على درجة كفاءة القوات السورية ، ودرجة استعدادها القتالى لمواجهتها وقدرتها على تحقيق التكامل والتنسيق بين عناصر القوات المختلفة .

أما القوات السورية فاحتمال مبادرتها بهجوم على اسرائيل خلال عام ١٩٨٧ محدود وضعيف ، بل يتوقع أن تستمر فى تجنب الاشتباك بالقوات الاسرائيلية خلال العام قدر الأمكان ، وأن تسعى الى زيادة رفع الكفاءة القتالية لقواتها والتغلب على نقاط الضعف الموجودة بها .

رغم ضعف احتمال اشتراك قوات مسلحة عربية أخرى لمعاونة القوات السورية فى حالة نشوب الصراع المسلح بين سوريا واسرائيل نتيجة للموقف السياسى العربى ، ولانعدام التنسيق العسكرى ، وظروف الحرب العراقية الايرانية وتأثيرها على منطقة الخليج والأردن ، فان اشتراك أى قوات عربية أخرى ـ وخاصة من اتجاه مصر ـ يمكن أن يقلق اسرائيل ويمنعها من الاشتباك مع سوريا ، كما أن تنظيم المقاومة داخل فلسطين المحتلة ، وفى لبنان يمكن أن يشل القوات الاسرائيلية بدرجة كبيرة .

■ ■

جدول (١٢) تحليل الاعمال الفدائية في فلسطين المحتلة من اول يناير الى اول اكتوبر عام ١٩٨٦ وفقا للمكان والهدف والسلاح

م	المكان	العدد	م	المكان	العدد
١	القدس	٢٤	٢٣	اشدود	٢
٢	غزة	١٨	٢٤	عكا	٢
٣	نابلس	١٠	٢٥	مشارف كفار	٢
٤	تل ابيب	٦	٢٦	بيتح تكفا	١
٥	العفولة	٥	٢٧	مطار روما	١
٦	حيفا	٥	٢٨	مطار فيينا	١
٧	جباليا	٥	٢٩	بيت لحم	١
٨	رامان جان	٤	٣٠	قرية الطيبة	١
٩	البيرة	٤	٣١	رامان ابيب	١
١٠	الأمعرى	٤	٣٢	كفار سابا	١
١١	عناتا	٣	٣٣	زراعيت وشتولا	١
١٢	مدينة أريحا	٣	٣٤	الخليل	١
١٣	بيت شيمش	٣	٣٥	غور الاردن	١
١٤	حلحول	٣	٣٦	خان يونس	١
١٥	عسقلان	٣	٣٧	مخيم الشجعانية	١
١٦	مخيم قلنديا	٢	٣٨	اسطنبول	١
١٧	بيت شاحور	٢	٣٩	نتانيا	١
١٨	ضواحى الله	٢	٤٠	نتانيا	١
١٩	حنين	٢	٤١	بيت الما	١
٢٠	مخيم بلاطة	٢	٤٢	جنوب لبنان	١
٢١	الضفة الغربية	٢	٤٣	بيسان	١
٢٢	رام الله	٢	٤٤	غوش قطيف	١
			٤٥	مخيم الشربعلية	١
				الأجمالى	١٤١

م	الأهداف	العدد
١	باصات	٥١
٢	اماكن عامة	٣٣
٣	سيارة عسكرية	١٧
٤	مستوطنات	٩
٥	دورية عسكرية	٧
٦	شاحنة عسكرية	٧
٧	مقر قيادة	٥
٨	جنود	٥
٩	اشخاص	٤
١٠	مطارات	٢
١١	موقع للجيش	١
	الأجمالى	١٤١

م	نوع العمليات	العدد
١	هجوم	٦١
٢	تفجير	٥٠
٣	رشق	١٧
٤	طعن	٥
٥	حريق	٣
٦	الاصطدام بلغم	٢
٧	تسلل	٢
٨	اشتباك	١
	الاجمالى	١٤١

م	السلاح المستعمل	العدد	عمليات مكتشفة	حجم الخسائر
١	عبوة ناسفة	٤٨		مقتل عشرين
٢	زجاجة حارقة	٤٢	١٠	شخصا
٣	قنابل يدوية	٢٠		واصابة
٤	حجارة	١٨		مائتين
٥	مديه	٥		
٦	اسلحة خفيفة	٤		
٧	لغم	٢		
٨	اصطدام	٢		
	الاجمالى	١٤١ المتوسط الشهرى	١٤,١ اليومى	,٥

جدول (١٣) الميزان العسكرى العربى

الدولة	التعداد	المساحة	القوات المسلحة	الناتج القومي	الانفاق الدفاعيّ	دبابات رئيسية	مدفعية	صواريخ سطح/ سطح	طائرات قتال	سفن قتال	غواصات صواريخ	زوارق صواريخ	هليكوبتر
	بالمليون	كم²	الفا جندى	بليون دولار	بليون دولار	دبابة	قطعة	قاعدة	طائرة	سفينة	غواصة	زورق	
عمان	١,٦	٣٠٠ ٠٠٠	٢١,٥	٩,٨٤٤	٢,٠٧٦	٣٩	١١٧		٥٢			٤	-
الامارات المتحدة	١,٣	٧٣٠٠٠	٤٣	٢٥,٧٤٢	*١,٨٨٠	١٣٦	٨٨	-	٤٢	-	-	٦	٢
قطر	,٣	١١,٤٣٧	٦	*٣,٠٥٠	,١٦٥	٢٤	١٤	-	٢٣	-	-	٣	-
البحرين	,٤	,٦٧٨	٢,٨	٤,٤٦٨	*١٣٤	-	١٤	-	٦	-	-	٢	-
السعودية	٨	٢٢٤٠ ٠٠٠	٦٧,٥	٩٣,٦٥٣	١٧,٦٥٣	٣٠٠	١٠٠٠	-	٢١٦	٨	-	٩	٢٠
الكويت	١,٧	١٧٨١٨	٢١	٢١,٤٧٤	١,٨٢٧	٢٤٠	٣٨	٤	٨٠	-	-	٦	٢٢
العراق	١٥,٤	٤٣٨,٣١٧	٨٤٥	٢٢,٥١٥	١٢,٨٦٦	٤٥٠٠	٥٥٠٠	٥٠	٥٠٠	٨	-	١٠	١٥٠
مجموع دول الخليج	٦٦,٧	-	١٠٠٦,٨	١٨٠,٧٤٦	٢٦,٦٤١	٥٢٣٩	٦٧٧١	٥٤	٩٢٠	١٦	-	٤٠	١٩٥
لبنان	٢,٧	١٠,٤٥٢	١٥	١١,٢٥	,٣٣٨	,٩٠	٢٥٤	-	٧	-	-	-	٤
سوريا	١١,٣	١٨٤,٠٥٠	٣٩٢,٥	*١٩,١٤٠	٣,٤٨٣	٤٢٠٠	٣٨٠٠	٤٨	٤٨٣	٤	٢	٢٤	١٠٠
الأردن	٢,٧	٩٧,٧٤٠	٧٠,٢	٤,٣	,٥٢٣	٧٩٠	٦٢٧	-	١١٩	-	-	-	٢٤
مصر	٤٩,٥	٩٩٧,١٣٩	٤٤٥	٤٣,٥٧٨	٥,٢	٢٢٥٠	٢٥٠٠	٢١	٤٤٣	٩	١٢	٣٢	٥٣
منظمة التحرير الفلسطينية	-	-	١٧,٧	-	-	-	١٣٠	-	٢٤	-	-	-	-
مجموع دول المواجهة	٦٦,٢	-	٩٤٠,٤	٧٨,٢٦٨	٩,٥٤٤	٧٣٣٠	٦٩٣١	,٦٩	١٠٧٦	١٣	١٤	٥٦	١٨١
السودان	٢٤,١	٢٥٠٥٠٠٠	٥٦,٨	٧,٢٩٩	٠,١٣٤	١٤٠	٢٦٩	-	٢٥	-	-	-	-
ليبيا	٣,٨	١٧٧٥٥٠٠	٧١,٥	١٩,٩	٠,٧٠٩	٢٣٦٠	١٣٠٠	١١٨	٤٨٩	٩	٦	٢٤	٦٠
تونس	٧,٣	١٦٣٦١٠	٤٠,٣	٨,٢٢٠	,٤١٦	٦٨	٨٢	-	٢٩	١	-	٦	-
الجزائر	٢٢,٨	٢٣٨١٧٤١	١٦٩	٤٩,٧	,٩٥٣	٨٩٠	١٠٠٠	-	٣٦٣	٧	٢	١٢	٣٥
المغرب	٢٣	٤٥٨٧٣٠	٢٠٥	١٢.٣	,٥٢٢	١١٠	٦٧٤	-	١١٩	١	-	٤	٢٥
موريتانيا	١,٩	٣٩٧٧٥٠	٨,٤	٠,٨٤٧	,٤٨	-	٨	-	٩	-	-	-	-
مجموع دول افريقيا	٨٢,٩	-	٥٥١	٩٨,٢٦٦	٢,٢٦١	٢٥٦٨	٣٣٣٤	١١٨	١٠٤٤	١٨	٨	٤٦	١٢٠
اليمن الشمال	٩,٣	٢٠٠ ٠٠٠	٣٦,٥	*٣,٣٦٢	٠,٥٩٨	٦٥٩	٤٩٥	-	٩٥	-	-	-	-
اليمن الجنوبي	٢,٣	٣٣٦٨٩٠	٢٧,٥	*١,٠٩٥	٠,١٩٤	٤٩٠	٣٥٠	١٨	١١٣	-	-	٦	١٥
الصومال	٦,٧	٦٣٧٦٥٧	٤٢,٧	*٦,١٤٩	٠,١٣٠	٢١١	١٠٠	-	٦٣	-	-	٣	-
جيبوتى	,٤	٢١٧٨٣	٤,٥	٠,٣٣٢	٠,٢٧	-	١٦	-	-	-	-	-	-
مجموع دول القرن الافريقى	١٨,٧	-	١١١,٢	٥,٩٢٨	١,١٩٢	١٣٦٠	٩٦١	١٨	٢٧١	-	-	٩	١٥
مجموع دول العرب	٢٣٤,٥	-	٢٦٠٩,٤	٣٦٣,٢١٩	٤٩,٦٣٨	١٧٤٩٧	١٧٩٩٧	٢٥٩	٣٣١١	٤٧	٢٢	١٥١	٥١١
اسرائيل	٤,٤	-	٧٠٢	٢٥,٩	٤,٣	٣٦٦٠	١١٩٣	٣٦	٦٢٩	٦	٣	٢٣	٥٨
مقارنة العرب باسرائيل	٥٣,٣	-	٣,٧	١٤,٠٢	١١,٥	٤,٨	١٥,٠٨	٧,٢	٥,٢	٧,٨	٧,٣	٦,٦	٨,٨

المرجع الاساسى : The Military Balance 1986-1987, IISS, London, 1986, PP 89 - 112, 122 - 129, 133-134 .

● النسب غير مئوية تشير الى مقارنة بين ارقام مطلقة .

جدول (١٤) مقارنة الميزان العسكرى العربي بالتهديات المحتملة* .

الدولة	التعداد	المساحة	القوات المسلحة	الناتج القومى	الانفاق الدفاعى	دبابات رئيسية	مدفعية -	صواريخ سطح/سطح	طائرات قتال	سفن قتال	غواصات -	زوارق صواريخ	هليكوبتر مسلح
مجموع الدول العربية	بالمليون ٢٣٤,٥	كم² -	الف جندى ٢٥٩١,٧	مليون دولار ٣٦٣,٢١٩	بليون دولار ٤٩,٦٣٨	دبابة ١٧٤٩٧	قطعة ١٩٠٤٢	قاعدة ٢٤١	طائرة ٢٢٨٧	سفينة ٤٧	غواصة ٢٢	زورق ١٥١	- ٥١١
إسرائيل	٤,٤	٢١٥٠١	٧ ٣	٢٥,٩	٤,٣	٣٦٦٠	١١٩٣	٣٦	٦٢٩	٦	٣	٢٣	٥٨
إيران	٤٥,٣	١,٦٤٨,٠٠٠	٧٠٤,٥	١٦٢,٥٤٤	٥_٨٩٤	١٠٠٠	٦٠٠	٢	٦٨	٩	_	٨	١٢
اثيوبيا	٣٦,٩	١٢٢٢٦٠٠	٢٢٧	٤,٧٨٣	,٤٤٦	١٠٠٠	٧٠	_	١٤٥	٢	_	٤	٣٠
تركيا	٥١,٤	-	٦٥٤,٤	٥٢,٣٦٦	١,٨٩٥	٣٧٠	٢٠٠٠	١٨	٤٤٨	١٧	١٧	١٥	٦
العرب لاسرائيل	٥٢,٣	-	٣ ٧	١٤ ٢	١١,٥	٤,٧	١٥,٩	٦,٧	٥,٢	٧,٨	٧,٣	٦,٦	٨,٨
مجموع التهديدات	١٣٧,٩	-	٢٢٨٨,٩	٢٤٦,٤٩٣	١٢,٥٢٥	٩٢٦٠	٤٤٩٣	٥٤	١٢٩٠	٣٤	٢٠	٥٠	١٠٦
مقارنة العرب بالتهديدات	١,٧	-	١ ١	١,٥	٢,٩٥	١,٩	٤,٢٣	٤,٤٦	٢,٥٤	١,٣٨	١,١	٣,٠٢	٤,٨

المرجع الاساسى The Military Balance 1986 - 1987 pp 78 - 79, 89-112, 122-123, 129,133,134.

• النسبة غير مئوية تشير الى مقارنة بين ارقام مطلقة .

جدول (١٥) - الميزان العسكرى لدول المواجهة العربية واسرائيل مقارنة اهم العناصر الرئيسية

البيان	التعداد	القوات المسلحة	دبابات رئيسية	صواريخ سطح - سطح	طائرات قتال	زوارق صواريخ	هليكوبتر مسلح
	بالمليون	بالالف	دبابة	قاعدة	طائرة	زورق	
سوريا	١١,٣	٣٩٢,٥	٤٢٠٠	٤٨	٤٨٣	٢٤	١٠٠
إسرائيل	٤.٤	٧٠٣	٣٦٦٠	٣٦	٦٢٩	٢٣	٥٨
نسبة سوريا الى إسرائيل	٢.٦	.٦	١,١٤	١,٣	.٨	١,٠٤	١,٧
الأردن	٢,٧	٧٠,٢	٧٩٠	_	١١٩	_	٢٤
نسبة الأردن إلى اسرائيل	.٦١	٠,٠٩	,٢١	صفر	,١٨	صفر	٠,٤
مصر	٤٩,٥	٤٤٥	٢٢٥٠	٢١	٤٤٣	٣٢	٥٣
نسبة مصر إلى إسرائيل	١١,٢٥	,٦٣	.٦١	.٥٨	,٧	١,٣٩	٠,٩
مجموع سوريا والاردن	١٤	٤٦٢,٧	٤٩٩٠	٤٨	٦٠٢	٢٤	١٢٤
نسبة سوريا والاردن إلى إسرائيل	٣,١٨	,٦٥	١,٣	١,٣	,٩٥	١,٠٤	٢,١
مجموع سوريا ومصر	٦٠,٨	٨٣٧٥	٦٤٥٠	٦٩	٩٢٦	٥٦	١٥٣
نسبة سوريا ومصر إلى اسرائيل	١٣,٨	١,١٩	١,٧	١,٩	١,٤٧	٢,٤	٢,٦
مجموع الأردن ومصر	٥٢,٢	٥١٥,٢	٣٠٤٠	٢١	٥٦٢	٣٢	٧٧
نسبة الأردن ومصر إلى اسرائيل	١١,٨	,٧	,٨٣	,٥٨	,٨٩	١,٣٩	١,٣
مجموع سوريا والأردن ومصر	٦٣,٥	٩٠٧,٧	٧٢٤٠	٦٩	١٠٤٥	٥٦	١٧٧
نسبة مجموع سوريا والأردن ومصر إلى اسرائيل	١٤,٤	١,٣	١,٩٧	١,٩	١,٦	٢,٤	٣

• النسب غير مئوية تشير الى مقارنة بين ارقام مطلقة .

جدول (١٦) الميزان العسكرى السورى ـ الاسرائيلى

البيانات	التعداد	قوات مسلحة عام	احتياطي	فرق مدرعة	فرق ميكانيكية	لواءات مدرعة مستقلة	لواءات ميكانيكية مستقلة	لواء مشاه مستقل	لواءات قوات خاصة	دبابات	عربات مدرعة	مدفعية	صواريخ سطح /سطح	زورق طوربيد	زورق مرور
	بالمليون	بالألف	بالألف	فرقة	فرقة	لواء	لواء	لواء	لواء	دبابة	عربة	قطعة	قاعدة	زورق	زورق
سوريا	١١,٢٥	٣٩٢	١٧٢	٥	٣	٢	٢	٢	٩	٤٢٠٠	٣٤٠٠	٣٨٠٠	٤٨	٨	٧
اسرائيل	٤,٤	١٤٩	٥٥٤	١١	ـ	ـ	٩	٣	٣	٢٦٦٠	٦٣٠٠	١١٩٣	٣٦	ـ	٤١
مقارنة	٢,٦	٢,٦	٠,٣	٠,٤٥	**مطلق**	**مطلق**	٠,٢	٠,٧	٣	١,١٤	,٥	٣,١٨	١,٣	**مطلق**	٠,١٧

البيانات	سفينة انزال	زورق انزال	سفن قتال	غواصات	طائرات قتال	طائرات استطلاع	طائرات انذار مبكر	طائرات حرب اليكترونية	طائرة نقل	طائرات إتصال	طائرات تدريب	هيليكوبتر مسلح	هيليكوبتر نقل	هيليكوبتر مقاومة الغواصة
	سفينة	زورق	سفينة	غواصة	طائرة	طائرة	طائرة	طائرة	طائرة	طائرة	طائرة	طائرة	طائرة	*
سوريا	٢	ـ	٤	٢	٤٨٣	١٠	ـ	ـ	١٥	صفر	٢٠٠	١٠٠	١٤٠	٢٣
اسرائيل	٣	٩	٦	٣	٦٢٩	١٣	٤	٤	٤٧	٧٥	١٥٥	٥٨	١٢	ـ
مقارنة	,٦	**صفر**	,٦	,٦	,٨	,٧٦	**صفر**	**صفر**	,٣	**صفر**	١,٢٩	١,٧	١١,٦	**مطلق**

المرجع الاساسى

The Military Balance 1986 - 1987, IISS, London, 1986, PP. 98 - 100,108 - 109

* النسب غير مئوية تشير الى مقارنة بين ارقام مطلقة .

ثانيا - الصراع العراقى - الايرانى

دخل الصراع المسلح فى منطقة الخليج مرحلة جديدة خلال عام ١٩٨٦ ، بعد أن أتم عامه الخامس فى سبتمبر من العام السابق ، اذ تميز خلال هذا العام بعدة خصائص جديدة تشتمل على نجاح القوات الايرانية فى الاستيلاء على قطاع هام من الأرض العراقية والتشبث به لفترة طويلة نسبيا حتى الآن ، وبقيام العراق لأول مرة منذ يونيو ١٩٨٢ بهجوم داخل الأراضى الايرانية ، وبالتركيز على قصف المنشآت النفطية لدى الجانبين وخاصة قصف ميناء تصدير النفط الرئيسى فى ايران فى جزيرة « خرج » ، ثم قصف أرصفة التصدير فى جزيرة « سيرى » ومجمع الضخ فى « كنوه » لأول مرة منذ بداية الحرب ، وفى الوقت نفسه استمر قصف الناقلات البترولية بما عرف بحرب الناقلات ، وضرب الأهداف الصناعية والاقتصادية وأحيانا المراكز السكانية بما سمى « حرب المدن » . كما تكرر استخدام الأسلحة الكيميائية فى الصراع .

١ - الميزان العسكرى

سعى الجانبان إلى تحسين الميزان العسكرى لكل منهما ، وخلال عام ١٩٨٦ لم يحدث تغيير جوهرى فى التوازن بين العراق وايران ، اذ ما زال العراق يتفوق بنسبة كبيرة على ايران فى مجال الأسلحة والمعدات . بينما تتفوق ايران على العراق فى القوة البشرية ، وإذا كانت التغييرات التى حدثت فى الميزان العسكرى للجانبين طفيفة ، فان تأثير هذا يبدو اكثر وضوحا لصالح ايران نظرا للفارق الكبير فى المعدات الذى كان يفصل بينها وبين العراق .

اعتمدت ايران فى تحسين ميزانها العسكرى على كسر نطاق الحظر الدولى المفروض على تصدير الأسلحة ، عن طريق تهريب قطع غيار لمعداته الأمريكية الصنع من الولايات المتحدة ، وخاصة للطائرات ف ـ ١٤ تومكات حيث أصبح لديها حوالى ٢٤ منها صالحة للعمل ، كما حصلت على مدفعية عيار ١٥٥ مم نمساوية الصنع ذات مدى يصل إلى ٤٤ كم ، وعلى قطع غيار للدبابات تشفتين البريطانية الصنع ، وتشير بعض التقارير إلى حصولها على صواريخ دفاع جوى من طراز صينى HQ-2 ، وستة أنظمة دفاع جوى متحركة من طراز صينى . وإذا كانت الصين قد نفت أنها قدمت أسلحة لايران فمن المحتمل أن تكون ايران قد حصلت عليها من كوريا الشمالية ، خاصة وأن هناك أنباء عن اشتراك فريق من كوريا الشمالية مع ايران فى هجومها الأخير ، كما شارت بعض التقارير إلى تهريب أسلحة من فرنسا إلى ايران ، وعن تقديم أسلحة من اسرائيل اليها . كما تعتمد ايران على ما يصل اليها من امداد من ليبيا ، حيث تأكدت مساعدتها العسكرية لها ، وربما من سوريا وقد أبرزت العمليات العسكرية التى دارت خلال عام ١٩٨٦ ، أن هناك تحسنا فى موقف القوات الجوية الايرانية ، كما ظهر الاستخدام الايرانى لطائرات عمودية مسلحة . وقد سبق أن أشار أحد المصادر إلى أن ايران قد طلبت من السويد عشرة مواقع صواريخ دفاع جوى « رأى رايدر » فى ابريل ١٩٨٥ ، وانها تسلمت فى يونيو ١٩٨٥ ، سفينة انزال بريطانية سبق التعاقد عليها أيام الشاه .

من جهة أخرى سعى العراق إلى المحافظة على تفوقه وخاصة فى مجال القوات الجوية ، بأن سعى فى سبتمبر ١٩٨٥ ، إلى الحصول على ٢٤ طائرة ميراج ف ـ ١ مسلحة

بصواريخ اكسوسيت من فرنسا ، وكان قد سبق طلب الحصول على طائرات ميج ٢٩ من الاتحاد السوفيتى فى شهر أغسطس ١٩٨٤ ، وقد نشر فى يناير ١٩٨٦ عن صفقة متنوعة تشمل طائرات قتال ، ودبابات ، ومدفعية ، ووسائل دفاع جوى ، ومركبات مدرعة من الاتحاد السوفيتى لصالح العراق . وبالاضافة إلى ذلك تأكد فى نوفمبر ١٩٨٥ حصول العراق على ٢٠ طائرة هجوم خفيفة أرجنتينية من طراز بوكارا ، كما بدا أن العراق تفاوض مع فرنسا فى يونيو ١٩٨٦ للحصول على ذخيرة مدفعية وهاونات وربما طائرات عمودية ، كما حصل فى مايو ١٩٨٦ على كمية من الأسلحة الصغيرة والذخيرة والهاونات وقطع غيار دبابات من مصر ، كما جاءت تقارير عن شراء العراق لمدفعية من عيار ١٥٥ مم (هاوتزرات) من النمسا ، كما اشترى العراق ٢٥٠ عربة برازيلية من طراز كاسكافيل من البرازيل .

وهكذا ظل الميزان العسكرى العراقى متفوقا فى المعدات رغم المحاولات الايرانية لتصحيح الخلل بينما استمرت القوة البشرية الايرانية متفوقة عن مثيلتها فى العراق ، مما يحرم الجانبين القدرة على احراز نصر حاسم نتيجة للتفوق العددى ، ويبقى المجال الرئيسى للتفوق هو أسلوب ادارة الصراع المسلح .

٢ ـ ادارة الصراع المسلح

عملت ايران دائما على انتزاع المبادأة الاستراتيجية بالأعداد لعمليات هجومية استراتيجية ، فى حين يعتمد العراق أسلوبا دفاعيا نشيطا لادارة الصراع ، بحيث كان العمل الهجومى الرئيسى له خلال عام ١٩٨٦ هو مجرد تعديل فى الأوضاع الدفاعية ، وليس عملا هجوميا بمعنى الكلمة .

ما زال الهدف السياسى العسكرى الايرانى هو « هزيمة النظام الحاكم فى العراق عسكريا تمهيدا لقيام نظام موال لايران » ، فى حين كان الهدف الاستراتيجى للعمليات العسكرية للقوات المسلحة الايرانية هو « هزيمة القوات العراقية فى منطقة شبه جزيرة الفاو وجنوب الأهواز ، وعزل العراق عن المنفذ البحرى على الخليج ، والاستيلاء على منطقة منابع البترول قرب السليمانية » . واعتمدت الاستراتيجية الايرانية على عدة مبادىء رئيسية :

١ ـ استغلال التفوق البشرى الايرانى وحرمان العراق من استغلال تفوقه فى المعدات .
٢ ـ أضعاف طاقة المنشآت البترولية العراقية لاضعاف قدرة العراق على استمرار القتال .
٣ ـ اعتراض خطوط المواصلات البحرية للعراق ، وناقلات النفط القائمة بالتصدير من دول الخليج العربية لمنعها من مساعدة العراق ، والضغط على العراق حتى لا يهاجم منشآت تصدير النفط الايرانى .
٤ ـ التأثير على الروح المعنوية للشعب العراقى .

يبدو أن الهدف السياسى العسكرى العراقى هو « الدفاع عن أراضى الدولة ، وهزيمة القوات المهاجمة ، وحرمان ايران من مصادر الثروة النفطية لاجبارها على القبول بتسوية سلمية » فى حين يمكن تصور الهدف الاستراتيجى للقوات المسلحة على أنه ، « تدمير القدرات الاقتصادية الايرانية وخاصة النفطية ، وهزيمة القوات المهاجمة بأقل خسائر ممكنة » . وقد اعتمدت الاستراتيجية العراقية المبادىء التالية :

١ ـ استغلال التفوق العراقى فى المعدات فى حرمان ايران من القدرة على تصدير النفط ، واضعاف قدرتها الاقتصادية على مواصلة الصراع المسلح .
٢ ـ الاعتماد على مواقع دفاعية محصنة لتقليل الخسائر بدرجة كبيرة .
٣ ـ استغلال القوة النيرانية فى احداث أكبر خسائر ممكنة فى القوات المهاجمة وعزلها بالنيران .
٤ ـ القيام بهجمات مضادة محدودة ومضمونة .

انعكست الاستراتيجية الايرانية أساسا فى العملية الهجومية الاستراتيجية « الفجر ـ ٨ » ، وكذا فى معركة محدودة لاسترداد مدينة مهران ، أو القيام بتفتيش بعض السفن فى الخليج ، وتوجيه ضربات جوية إلى منشآت نفطية فى العراق ، وإلى ناقلات بترول قريبة من السواحل العربية فى الخليج .

٣ ـ العملية « الفجر ـ ٨ »

خططت هذه العملية على أساس القيام بضربتين منفصلتين متتاليتين . الضربة الرئيسية والأولى فى اتجاه الفاو ، « أم قصر » بهدف : عزل العراق عن الخليج ، وتدمير القوات العراقية فى المنطقة جنوب

الأهواز بما فيها مدينة البصرة ، والضربة الأخرى والتالية فى اتجاه : بنجوين ـ جوارته ـ السليمانية » بهدف تهديد منشآت البترول فى المنطقة والاستيلاء على منطقة « ماوت ـ السليمانية ـ سيد صادق » . وقد تصورت القيادة الايرانية أن الضربة الأولى ستستهلك الاحتياطيات العراقية بحيث يسهل تحقيق الضربة الثانية ، أو أن تحريك الاحتياطيات فى اتجاه الضربة الثانية سيسهل تحقيق مهام الضربة الرئيسية .

كان اختيار اتجاه الضربات جيدا حيث يحقق ـ فى حالة تحقيقه ـ الهدف الاستراتيجى الايرانى ، ويحقق المبادىء المحددة لها حيث أن منطقة الفاو لا تمكن العراق من استغلال تفوقه فى القوات الجوية والمدرعات ، كما أن اتجاه الضربة الثانية يؤثر على طاقة المنشآت البترولية العراقية بالاضافة إلى ما يحققه ذلك من تأثير معنوى على الشعب .

حشدت ايران قوات كافية لتحقيق الهجوم ، وقد قدرت بعض المصادر أن ايران قد حشدت ٣٠ فرقة بينما قدرتها مصادر أخرى بأكثر من ١٠ فرق (للضربة الرئيسية) كما أشارت بعض المصادر إلى أن ايران قامت بتعبئة تلاميذ المدارس وموظفى الحكومة .

خططت القيادة الايرانية لتحقيق المفاجأة رغم توقع العراق للهجوم ، وقد اعتمدت فى ذلك أساسا على اخفاء اتجاه الهجوم ، واستندت فى ذلك على توقع العراق للهجوم فى اتجاه أهوار الحويزة كالمرات السابقة ، وقد سعت إلى تأكيد هذا المعنى بأن حشدت الجزء الأكبر من القوات بين الأهواز ، وديزفول شرق الأهواز ، كما قامت المدفعية الايرانية خلال شهر يناير ١٩٨٦ بقصف مدن الفاو فى الجنوب ، ومندلى ، وقصبة وبيارة فى الشمال وكان أكثر معدلات القصف على مندلى ، كما قامت القوات الايرانية بقصف قلعة دزه فى الشمال وخارج اتجاه الضربة المتوقعة ، كما قامت بهجمتين بريتين محدودتين خلال شهر يناير فى القطاع الأوسط بعيدا عن أتجاه الضربة الرئيسية ، وبذلك أبعدت القيادة الايرانية أنظار القيادة العراقية عن اتجاه الهجوم .

سعت القيادة الايرانية أيضا إلى اخفاء وقت الهجوم ، فرغم توقع القيادة العراقية له الا أن تحديد وقت الهجوم له أثر على استعداد القوات ، فالقوات العراقية تتوقع الهجوم الايرانى منذ نهاية شهر ديسمبر ١٩٨٥ ، ولا يمكن المحافظة على درجة عالية من الاستعداد القتالى لفترة طويلة ، كما أن سوء الأحوال الجوية فى هذا الفصل من السنة له تأثير على الاستعداد القتالى ، واختيار توقيت الهجوم ليلا يزيد من احتمالات المفاجأة ، كما أن بدء الهجوم كان قبيل الاحتفال بعيد الثورة الايرانية وهو ما قد يدعو إلى التفكير فى استبعاد قيام القوات الايرانية بالهجوم فى ذلك الوقت بالذات .

اعتمدت الخطة الدفاعية العراقية على الجانب المقابل على احباط التحضيرات الايرانية للهجوم ، بتوجيه ضربات جوية استراتيجية إلى المراكز الاقتصادية ، ومناطق تجمع القوات الايرانية ، وقد برز فى ذلك قصف مصب تصدير النفط الرئيسى فى جزيرة « خرج » ، وعلى مجمع ضخ النفط فى « كنوة » ، وإلى الأرضية العائمة على سواحل « جزيرة خرج » ، وإلى المصبات العائمة الكبيرة التى تقترب من منشآت ايران البترولية ، وإلى الناقلات المكوكية الصغيرة التى كانت تعمل بين جزيرتى « خرج » و « سيرى » ، وإلى ناقلات النفط الكبيرة عند جزيرة خرج ، مع تصعيد الهجمات الجوية بعيدة المدى فقامت بغارات جوية على مجمع للصلب قرب الأهواز فى غرب ايران . وعلى مناطق تجمع القوات الايرانية فى معسكرات « خانة » ، و « موسك » ، و « بسوة » ، « حلبيان » ، و « سقز » ، و « بانة » ، و « زعيف » و « حميد » ، و « رباط » ، و « زرادشت » ، و « مريوان » ، وقصف القوات الايرانية المواجهة فى قطاع شرق « البصرة » ، والقيام بهجمات محدودة فى قطاع شرق البصرة وفى حقل « مجنون » الجنوبى .

كما اعتمدت الخطة العراقية على تحصين المواقع الدفاعية وخاصة المنعزلة فى منطقة الفاو والأهوار ، وعلى تمهيد ميدان المراقبة والنيران بما سمى « ملحمة القصب البردى » . واعتمدت الخطة على توفير احتياطيات منقولة جوا إلى المنطقة المنعزلة .

٤ ـ سير العمليات

نجحت القوات الايرانية فى تحقيق المفاجأة فى هجومها الليلى يوم ٩ فبراير ١٩٨٦ ، واستطاعت أن تستولى على الجزء الأكبر من شبه جزيرة الفاو ، لكنها فشلت فى الاستيلاء على ميناء « أم قصر » حيث القاعدة البحرية العراقية ، كما فشلت فى تطوير هجومها شمالا للاستيلاء على البصرة نتيجة للمقاومة العراقية

الشديدة ، وللمناورة ببعض القوات العراقية بما فيها فرقة الحرس الجمهورى العراقية ، حيث عمدت القوات الايرانية إلى تعزيز مواقعها المكتسبة ، وصد الهجمات المضادة العراقية ، مع القيام بهجمات مضادة لاستعادة المواقع المفقودة .

أدارت القيادة العراقية العملية الدفاعية بالمناورة بالقوات حول منطقة الهجوم لايقاف تقدم القوات ، وخاصة فى اتجاه « الفاو ـ أم قصر » واتجاه الفاو البصرة ، قامت بهجوم مضاد ناجح لاستعادة جزيرة « أم الرصاص » فى شط العرب بقوات محمولة جوا ، كما وجهت ثلاث مجموعات قتال قوية للقيام بالضربة المضادة بهدف استعادة شبه جزيرة الفاو وقد اعتمدت القوات العراقية بدرجة كبيرة على قوة النيران مستخدمة فى ذلك نيران المدفعية ، والصواريخ أرض / أرض ، والطائرات العمودية المسلحة ، والقوات الجوية بدرجة أقل نتيجة لانتشار غابات النخيل ، وقد نجحت القوات العراقية فى استعادة بعض المواقع . الا أن الهجوم توقف تقريبا فى منطقة الملاحات حيث تضطر القوات للتحرك عبر طرق محددة ، وقد بدا أن القيادة العراقية لا تميل إلى المخاطرة خوفا من تزايد الخسائر البشرية ، مما أفقدها القدرة على الاستفادة من قوة النيران الكبيرة المستخدمة . كما قامت بتوجيه ضربات جوية وبحرية إلى خطوط الامداد الايرانية وتدمير بعض الجسور المقامة على شط العرب .

العملية « الفجر ـ ٩ »

أطلق على الضربة الأخرى فى اتجاه « بنجوين السليمانية » اسم العملية « الفجر ـ ٩ » ، وقد بدأت يوم ٢٥ فبراير ١٩٨٦ ، حيث قامت القوات الايرانية بهجوم أعلنت على أثره أنها استولت على ٣٧ قرية عراقية فى المنطقة الجبلية فى منطقة الأكراد ، كما أعلنت أنها تهدف إلى تهديد حقول النفط . ويبدو أن القوات الايرانية نجحت فى الاستيلاء على مناطق من قطاع السليمانية . واعتمد العراق على قوات الفيلق الأول فى القطاع الشمالى لاسترداد المناطق التى فقدها ، ومن الواضح أنه استطاع استعادة الجزء الأكبر من المواقع التى فقدها فى هذا القطاع ، علما بأن المنطقة الجبلية فى القطاع الشمالى من المناطق التى يصعب على أى من الطرفين الادعاء بالسيطرة عليها لوعورتها ، ولكن من الواضح أن القوات العراقية قد استطاعت استعادة جزء كبير منها ، بل واستعادت بعض المواقع التى كانت القوات الايرانية قد احتلتها فى فترة سابقة . ومن المهم هنا الاشارة إلى أن الضربة الأخرى والمسماه « بالفجر ـ ٩ » لم تؤد إلى سحب قوات عراقية من اتجاه « الفاو » ، كما أنها لم تسهل الموقف بالنسبة للقوات التى تقاتل هناك ، ويمكن القول أن أعمال القتال قد اتخذت طابع الثبات منذ منتصف مارس ١٩٨٦ ، رغم بعض الهجمات المحدودة لكلا الجانبين .

القتال بعد ثبات الأوضاع فى شهر مارس

عادت أعمال القتال إلى التراشق بالنيران وضربات القوات الجوية والطائرات العمودية ، حيث استأنف العراق قصف منشآت جزيرة « خرج » ، ومجمع التحويل فى « كنوة » ، وناقلات البترول ، كما استأنفت القوات الجوية ضرب الأهداف الصناعية وخاصة مدينة « خورمشهر » ، ومحطة لتوليد الكهرباء « نارمين » شمال شرق « الأهواز » ، وجسر قطار شمال شرق « ديزفول » يصلها بمدينة قم وطهران ، بالاضافة إلى قصف مناطق تجمعات القوات الايرانية فى معسكرات « الحسينية » و « حرس » و « حميد » (قرب الأهواز) ، كما قصفت إحدى القواعد الجوية الايرانية (قاعدة وزارية الجوية) ، وبعض الوحدات الادارية (٧ وحدات بحرية و ٩ سفن انزال) ، كما وجهت ضربات إلى خطوط امداد القوات الايرانية وخاصة الجسور المقامة على « شط العرب » شمال شرق « المحمرة » . كما قامت القوات البحرية بتوجيه ضربات إلى جسور ايرانية « فى عبدان » . أما ايران فقد استأنفت قصف مدن « أم القصر » (القاعدة البحرية) ، و « البصرة » ، و « ماكنارو » و « مندلى » و « وخورمال » ، و « خانقين » ، و « دربندخان » ، ووجهت ضربة جوية إلى « قلعة صالح » شمال أهوار الحويزة فى حين قامت القوات البحرية بمهاجمة زوارق مرور فى منطقة خور عبد الله . هذا بالاضافة إلى مساندة أعمال قتال القوات البرية .

استعادة العراق للمبادأة النسبية

اعتبارا من شهر ابريل استعاد العراق المبادأة نسبيا بأن كثف من هجماته المحدودة فى قطاعات الفاو للفيلق السابع ، وشرق ميسان الفيلق الرابع فى منطقة هور الحويزة ، وقطاع شرق دجلة للفيلق السادس ، والقطاع

الأوسط الفيلق الثانى ، والقطاع الشمالى الفيلق الأول ، وهاجم حقل مجنون الجنوبى ، كما تمكن من سحب بعض الجسور العائمة الايرانية فى قطاع شرق دجلة ، بينما استأنفت القوات الجوية قصف منشآت النفط فى جزيرة « خرج » ، وناقلات البترول الغربية منها بما يعادل حوالى خمس ناقلات ، ومحطتين لضخ البترول فى « أمام حسن » ، و « بوناز » وقصفت جسرين هامين للسكه الحديدية : أحدهما شمال شرق « دزفول » ويصلها بمدن ايران ، والآخر غرب بحر قزوين ، وتمر به السكة الحديدية التى تصل إيران بكل من تركيا والاتحاد السوفيتى ، هذا بالاضافة الى قصف الجسور الايرانية فى شط العرب إذ قصفت أربعة منها وقامت المدفعية بقصف المنطقة شرق البصرة .

انكمشت اعمال القتال الايرانية لتعتمد على هجمات برية محدودة فى قطاع الفيلق السابع العراقى فى منطقة الفاو ، مع هجمات أقل فى قطاعات شرق ميسان ، وشرق دجلة ، والقطاع الشمالى ، كما نشطت المدفعية الايرانية فى قصف المدن العراقية القريبة من الحدود فى « خانقين » ، و « بيارة » ، « وخرومال » ، و « مندلى » ، و « العزيز » « وأبو الخصيب » « وطويلة » والمجمع السكنى « كفارو » وكانت « خانقين » أكثر المدن العراقية تعرضا للقصف .

الهجوم العراقى على مدينة مهران وأعمال القتال شهرى مايو ويونيو

بدا واضحا من خلال عمليات شهر ابريل أن العراق يسعى إلى استرداد المبادأة ، وقد استمر خلال شهرى مايو ويونيو فى قصف المنشآت البترولية الايرانية فى حقول المنطقة فى الأهواز ، ومصفاة تكرير البترول فى طهران ، بالاضافة إلى باقى الأهداف البترولية الأخرى ، وقام بهجمات مضادة فى المنطقة الجبلية الشمالية كانت قد استولت عليها قوات ايرانية . كما استمرت ايران فى قصف مدينة « خانقين » بالمدفعية ، مع القيام بعمليات تعرضية محدودة فى قطاع عمليات شرق ميسان ، والقطاع الجنوبى ، وفى ١٧ ابريل هاجمت القوات العراقية لأول مرة منذ يونيو ١٩٨٢ الأراضى الايرانية فى المنطقة حول مدينة « مهران » القريبة من الحدود العراقية الايرانية ، وقد استولت القوات العراقية على المدينة وضواحيها ولم يكن بها كثير من السكان كما كانت دفاعاتها ضعيفة وقد قامت القوات العراقية بتعزيز دفاعاتها بعد الاستيلاء على المدينة وبدا أن العراق يحاول أن يجعل نجاحه فى مهران مقابلا للنجاح الايرانى فى الفاو ، أو يحاول أن يستدرج القوات الايرانية إلى معركة غير مستعدة لها ، ولم ينجح العراق فى تحقيق أى من الهدفين سواء كان لصغر المساحة التى احتلها أو لقلة قيمتها الاستراتيجية خاصة عند مقارنتها بمنطقة الفاو ، كما أن القوات الايرانية لم تستدرج إلى المعركة على عجل ، وفضلت القيادة الايرانية أن تنتظر إلى بداية شهر يوليو لتقوم بهجوم تسترد به منطقة « مهران » وتنهى كل ما تعلق بها . ويعيب العملية العراقية أنها رغم انها كانت لديها المبادأة الا أنها لم تستغلها استغلالا كافيا لوضع القوات الايرانية تحت ضغط مستمر ، وأن تحقق بها هزيمة لجزء ملموس من القوات الايرانية ، كما أنها تخلت عن المبادأة بمجرد الاستيلاء على المنطقة المحددة ، ثم أنها فى النهاية اضطرت إلى التخلى عنها ، وربما كان الأفضل أن تحتفظ لنفسها بالمبادأة بالقيام بعملية كبيرة ، أو أن تتبع أسلوبا شديد المرونة بتوجيه ضربات متتالية فى أماكن مختلفة تحقق بها أهدافا ملموسة ضد القوات الايرانية .

استعادة مدينة مهران واستعادة ايران للمبادأة

قامت القوات الايرانية فى الثانى من يوليو بهجوم مضاد استعادت به مدينة مهران ، واستعاد الصراع صورة حرب الاستنزاف التى يركز فيها العراق على قصف المنشآت البترولية وخاصة محطة الضخ الرئيسية فى جزيرة « خرج » والناقلات البترولية ، بينما تقوم ايران بقصف مدن العراق الحدودية . وقد تميز شهر سبتمبر بقيام العراق بغارة جوية على جزيرة « سيرى » على مدخل مضيق هرمز حيث كانت ايران تحول البترول اليه فى رحلات مكوكية من المضب الرئيسى فى جزيرة « خرج » ، وكانت تتصور أنه خارج مدى عمل القوات الجوية العراقية ، وقد اتبعت القوات الجوية العراقية بقصف باقى المنشآت وأرصفة الشحن البترولية وخاصة فى جزر « لاراك » ، و « لافان » ، و « فارس » مما أثر بدرجة ملموسة على قدرة ايران على تصدير النفط .

وابتداء من أول سبتمبر برز استعادة ايران للمبادأة بالهجوم البرى ، إذ قامت فى أول سبتمبر بعملية هجومية بحوالى ثلاث فرق فى القطاع الشمالى من الجبهة

استهدفت به الاستيلاء على مرتفعات منطقة حاج عمران ، و « ممر (جلى) على بك » الذى يؤدى إلى مدن « اربيل » ، و « صلاح الدين » ، وحوض « راوندوز » ، وتقدمت نحو قمة « كرمند » الاستراتيجية ، وفى الثانى من سبتمبر قامت ايران بابرار بحرى جوى للاستيلاء على محطة « العميق » لضخ البترول الواقعة فى عرض البحر وعلى بعد ٣٠ كم جنوب الساحل العراقى فى أقصى شمال الخليج أمام ميناء « رأس البليشه » العراقى ، وقد شمل الهجوم ميناء « البكر » المجاور، وقيل أن المنطقة ـ رغم توقف ضخ البترول منها ـ الا أنه كان بها منشآت عسكرية لتيسير العمليات الجوية والبحرية العراقية إلى ميناء « أم قصر » جنوب الفاو الذى يمثل المنفذ الوحيد الذى لا يزال تحت السيطرة العراقية . وتدل الشواهد على أن العراق قد قام بهجمات مضادة استعاد محطة ضخ العميق . وجدير بالذكر أن الهجوم الذى شنته ايران وقع فى فترة عقد مؤتمر قمة « هرارى » لدول عدم الانحياز وكان الهدف قطع الطريق على أى محاولات لايقاف الحرب العراقية الايرانية .

استمرت التهديدات الايرانية بهجوم كبير على العراق مع القيام بهجمات محدودة فى اتجاه المنشآت البترولية فى كركوك على هيئة غارات ، بينما استؤنف قصف المدن بين الدولتين خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر ، وتبادل الجانبان اتهام الطرف الآخر بقصف أهداف مدنية . الا أنه من الملاحظ أن العراق ركز قصفه على الأهداف الاقتصادية الاستراتيجية مثل المنشآت البترولية ، والمراكز الصناعية ووسائل المواصلات ، بينما كانت الأعمال الايرانية تعتمد أساسا على القصف المدفعى والصاروخى لمدن الحدود ومدينة بغداد العاصمة وقد اشتمل شهرا أكتوبر ونوفمبر على قصف مدينة بغداد الصاروخية أرض أرض ثلاث مرات مما يوحى بندرة ما تملكه ايران من هذه الصواريخ بعكس ما اشارت اليه مراجع دولية من حصولها على حوالى ثمانين صاروخ سكود ـ ب من سوريا .

العملية « كربلاء »

بدأت ايران عملية هجومية جديدة فى نهاية شهر ديسمبر من السنة بتوجيه ضربة ذات ثلاث شعب فى القطاع الجنوبى من الجبهة فى الاتجاهات البصرة ، وجزيرة أم الرصاص ، والبصرة استخدمت فيها نفس الأسلوب السابق بالاعتماد على موجات بشرية كبيرة من الشباب صغار السن حققت فيها نجاحا محدودا مؤقتا ، وخاصة فى جزيرة أم الرصاص فى مجرى شط العرب . ولكن القوات العراقية صدت الهجوم بكفاءة ثم قامت بضربة مضادة قوية ناجحة تمكنت بها من تدمير الجزء الأكبر من القوات المهاجمة ، واستعادت المناطق التى تمكنت القوات الايرانية من احتلالها وتشير المعلومات المتيسرة عن الهجوم الايرانى بأنه متوسط فى حجم قواته بحيث يقل عن الهجوم الكبير الذى تحدثت عنه القيادة الايرانية . وأنه كان يفتقر إلى الحشد كما فشل فى تحقيق أى مفاجأة للجانب العراقى . أما الجانب العراقى فقد أظهر درجة عالية من الاستعداد القتالى ، والتخطيط الجيد للضربة المضادة ، والسرعة والحسم فى تنفيذ الضربة .

٥ ـ التعاون التسليحى بين ايران والولايات المتحدة الأمريكية

أثير فى شهر نوفمبر وجود اتصالات بين الولايات المتحدة وايران حول تزويد الولايات المتحدة الأمريكية لايران بقطع الغيار وبعض الأسلحة مما أكد المعلومات التى سبق أن ذكرت فى تقرير عام ١٩٨٥ عما قيل عن تهريب بعض الأسلحة وقطع الغيار من الولايات المتحدة . الا أن ما كشف عنه يوحى باحتمالات تعاون عسكرى أمريكى ـ ايرانى فى المستقبل القريب رغم الضجة التى اثيرت حول هذه القضية سواء فى الكونجرس الأمريكى أو فى الأدارة الأمريكية نفسها . وقد اشتملت المعلومات عن الصفقة على صواريخ مضادة للدبابات وللدفاع الجوى وقطع غيار للطائرات « ف ـ ١٤ » . ورغم خطورة دلالات الصفقة إلا أنها لا تغير كثيرا فى الميزان العسكرى للدولتين ، خاصة وأن الأسلحة وصلت وتصل فى ظروف التفوق العراقى الذى يمكنه إحباط مفعولها . والأثر الرئيسى الحالى للصفقة هو زيادة قدرة إيران على الأستمرار فى الحرب ، وهو ما يخدم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ، أكثر من أهداف إيران .

٦ ـ الخلاصة

تميز الصراع المسلح فى الخليج هذا العام عن الاعوام السابقة بأن ايران حققت اول نجاح محدود

لها منذ معركة المحمرة « خورمشهر » عام ١٩٨٢ فى هجومها فى شبه جزيرة « الفاو » . وبانتقال المبادأة جزئيا إلى العراق فى شهرى مايو ويونيو ، ثم استعادة ايران لها بعد ذلك ، كما تميزت بنجاح عراقى تأكد فى شل القدرات التصديرية لبترول ايران ومرافقها الاقتصادية ، الا أن التعاون التسليحى بين ايران وكل من الولايات المتحدة واسرائيل يوحى باحتمال تحسن موقف ايران من حيث القوات الجوية فى مواجهة التفوق الجوى العراقى فى العام القادم والأعمال التالية .

وإذا كانت العملية الايرانية فى الهجوم على « الفاو » قد نجحت من وجهة النظر التعبوية وادارة العملية ، فانها هى وأعمال القتال التالية كشفت عن مناطق ضعف واضحة فى القيادة الاستراتيجية الايرانية ، فرغم أنها تحتفظ بالمبادأة فى أغلب فترات الصراع ، الا انها تسىء استخدام قواتها بشكل عام وتبدد جهودها العسكرية وعلى الجانب الآخر فقد اتصفت اعمال القتال والعمليات العراقية بالحذر الشديد والالتزام بالدفاع فى اغلب الأوقات حتى فى الفترة التى استعادت فيها المبادأة ، وقد أكد قيامها بالتركيز على تدريب الشعب خلال النصف الثانى من السنة التزامها بالدفاع فى الفترة المقبلة . ورغم نجاح العراق ـ فى أغلب الأوقات ـ فى ادارة ـ عملياته الدفاعية ، الا أن هذا يجعل انتصاره عسكريا أمرا غير وارد طالما تمسك بالدفاع ، ويزيد من احتمال نجاح ايران فى احدى هجماته الكبيرة ، ومن الطبيعى أن العراق يأمل بسياسته العسكرية الحالية أن يزيد من فرص تحقيق السلام والوصول إلى تسوية سلمية للصراع .

ثالثا ـ الصراع الليبى ـ التشادى

يمثل الصراع الليبى التشادى نموذجا لسعى ليبيا إلى تصحيح التفاوت الذى تشعر به بين ثقلها الاقليمى والعالمى المحدود بإمكاناتها البشرية من جهة وبين ثرائها البترولى من جهة أخرى . وتتمثل المحاولة الليبية لتصحيح هذا التفاوت فى السعى إلى توسيع دائرة التأثير السياسى المباشر على محيط الحوار بدرجة مكثفة ثم على محيطات أوسع بدرجات متفاوتة وذلك من خلال صيغ مختلفة مثل صيغة الوحدة السياسية (مصر والسودان وتونس ومالطة والمغـرب) ، ثم محـاولـة الضغط السيـاسى والاقتصادى فى حالة فشل المحاولات الوحدوية (مصر والسودان وتونس ومالطة) ، ثم محاولة الضغط العسكرى وهو ما يتضح من التدخل الليبى عسكريا فى تشاد ، والتردد فى الانسحاب منها مع استمرار التمسك بأحقية ليبيا فى شمال تشاد .

ومثلما أشارت اتجاهات العام ١٩٨٥ إلى استمرار هذا التوجه الليبى مع استمرار مقاومته من جانب القوى المحلية التشادية وقوى إقليمية دولية ، فإن اتجاهات العام ١٩٨٦ تشير إلى استمرار ليبيا فى هذه الأستراتيجية وإن تقلصت تعبيراتها السلوكية نتيجة تراجع عائداتها البترولية بشكل حاد ، فضلا عن ازدياد سخونة الصراع الامريكى ـ الليبى فى

البحر المتوسط ، الأمر الذى وضع قيودا قوية على الامكانيات الليبية وأعطى القوى المحلية والاقليمية والدولية قدرة أكبر على مناوأة التواجد الليبى فى تشاد سعيا إلى إجباره على التراجع .

ومن جهة أخرى فقد جاءت الأشهر الأخيرة من عام ١٩٨٦ بتغير فاصل فى توجهات أطراف الصراع وذلك بتحول عبد القادر كاموجى ـ أحد اقطاب المعارضة ـ ثم « جوكونى عويضى » ـ القطب الرئيسى للمعارضة ـ ، إلى التصالح مع حكومة الرئيس حبرى ومناهضة الوجود الليبى ، مما عزز من تآكل العناصر المؤيدة لليبيا فى شمال تشاد ، وتعزز مركز حكومة الرئيس حبرى ، ونقل الصراع تقريبا من حرب أهلية فى تشاد مستقطبة استقطابا إقليميا ودوليا إلى حرب محدودة بين ليبيا وتشاد تمثل فيها فرنسا والولايات المتحدة السند المادى المؤثر لصالح تشاد ، وذلك على ضوء عودة قوة ردع فرنسية إلى تشاد منذ فبراير ١٩٨٦ تحت اسم عملية « صقر » والمساعدات العسكرية الامريكية لتشاد .

١ ـ ثوابت التوجه الليبى نحو تشاد :

تتعامل ليبيا مع الدائرة الافريقية على مستويين :

١ ـ كمجال حيوى للحركة ، وكمنطقة جذب للنفوذ الليبى بسبب فراغ القوة الناشىء فيها عن ضعف دولها وقابليتها للاختراق .

٢ ـ التعويض عن الاحباط الذى أصاب ليبيا فى مجال حركتها العربية بابداء الاهتمام بهذه المنطقة .

ومن ثم تتبع ليبيا فى الدائرة الافريقية سياسة القوة ، وتوسيع مجالات النفوذ فى المجالات التى ترى فيها نوعا من فراغ القوة يتيح لها فرصة زيادة نفوذها أو تحقيق مكاسب اقليمية معينة ، وهو ما تبين من السياسة الليبية تجاه تشاد على نحو خاص .

فقد إرتبطت تشاد على مر العصور بمراكز السيطرة والنفوذ فى ليبيا ، فالقسم الاوسط من تشاد والذى يضم المراكز الرئيسية والنقاط العسكرية القوية ، يضم على الاقل نصف مليون من السكان ذوى الاصل العربى أو الهوية العربية ، وهو ما يشكل حوالى ١٢٪ من اجمالى سكان تشاد .

وتعلق طرابلس على تشاد أهمية قصوى لتدعيم نفوذها وهيمنتها أن لم يكن بضم تشاد فعلى الأقل ايجاد نظام حكم موال لها فى نجامينا . . كما تهتم طرابلس بضمان الحصول على موارد بديلة لمواردها النفطية التى يقدر لها أن تنضب خلال فترة خمسين عاما أو أقل من ذلك ، ومن ثم يمثل اليورانيوم الموجود فى أراضى تشاد والنيجر جاذبية قوية لامكانية الاستفادة منه فى مفاعلات نووية . وهذا يفسر اعلان ليبيا ضمها لقطاع أوزو المستقطع من شمال تشاد فى عام ١٩٧٣ .

كذلك يطرح النقص فى القوة البشرية فى ليبيا (٣ مليون نسمة) وما يفرزه من انعكاس سلبى على امكانية زيادة حجم القوة العسكرية الليبية (حوالى ٥٥ ألف جندى) يطرح ضرورة جلب قوة بشرية من الدول المجاورة لتجنيدها ، الأمر الذى سيصبح أكثر سهولة إذا فرضت ليبيا هيمنتها على دولة مثل تشاد .

٢ ـ الميزان العسكرى للاطراف التشادية قبل تحول جوكونى عويضى إلى المصالحة :

يمكن تصور ذلك الوضع العسكرى بأنه يتسم بالقطبية الثنائية فهناك محوران رئيسيان يتمركز الصدام العسكرى فيما بينهما وهما : **تحالف قوات حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية** وتضم بالاساس القوات المسلحة الشعبية ، والاتحاد الديمقراطى الوطنى بقيادة ناشو بالعام ، واللجنة الدائمة بقيادة كاموجى ، والجيش الأول بقيادة محمد ابا سيد ، والاتحاد الديمقراطى الثورى بقيادة راخيص ماناتى ، والقوات المسلحة الغربية بقيادة موسى ميديلا ، **وتحالف القوات الحكومية بقيادة حسين حبرى** التى تعد بمثابة الجيش النظامى لدولة تشاد فى الوقت الراهن ويعرف باسم الجيش الوطنى التشادى . الذى حل محل القوات المسلحة الشمالية ، وهذا التصور لطبيعة الموقف الصراعى وعلى الرغم من بساطته يعبر إلى حد كبير عن الواقع التشادى الذى تموج فيه تشكيلات عسكرية وأخرى محدودة الاهمية ، فالعملية السياسية تتمركز فى الاساس بين ايدى جوكونى عويضى و « حسين حبرى » اللذان يبرزان على قمة المسرح السياسى التشادى .

وسنركز على مؤشرات درجة التماسك والتملك ، وتنظيم القوات ، والتسليح ، وتعداد القوات ، وذلك فى المقارنة بين قوة الاطراف التشادية . بالنسبة **للمؤشر الأول : درجة التملك والتماسك** .

يلاحظ فى هذا الصدد اتجاه « حسين حبرى » لتوسيع قاعدته العسكرية بضم اطراف تشادية معارضة له ، وأضفائه الطابع القومى على تنظيمه العسكرى .

وفى نفس الاتجاه عمل « حسين حبرى » على المصالحة مع المعارضة الجنوبية بتوجيه نداء فى مارس ١٩٨٥ من مدينة (صرح) يدعو فيه المعارضة التشادية إلى الانضام إلى صفوفه . وأحدث ذلك أثرا ايجابيا فى الجنوبيين خاصة بعد اعدام « حبرى » عددا كبيرا من الأشخاص لتجاوزاتهم فى معاملة الجنوبيين . مما برهن على جدية الرئيس حبرى .

فبعد ذلك بثلاثة أشهر بدأ توقيع اتفاقات لوقف اطلاق النار بين « الكودوس » « ونجامينا » ، ووافق الكولونيل « الفونس كوتيجا » فى ليبرفيل فى فبراير ١٩٨٦ على وقف حركة تمرد « الكودوس » ، أعقب ذلك تدفق الالاف من الجنود والطلاب والموظفين السابقين على مدينة « صرح » فى منطقة « شارى الأوسط » من أجل استيعابهم وقد انضموا جميعا إلى واحدة من مجموعات الكودوس المتعددة أو ساندوها ، وجاب الكولونيل « كوتيجا » منطقة « موندولاى » والحدود بين - تشاد ودولة افريقية الوسطى فى محاولة لاقناع « الكودوس » التابعين لمجموعة « الامل » التى يرأسها لاوبى بالموافقة على الولاء « لنجامينا » .

وتثير مسألة استيعاب الكودوس فى المجتمع التشادى مشكلة امام السلطات - التشادية ، لان ذلك يتطلب نفقات كبيرة . ويبدو أن الامور تسير سيرا حسنا ، فقد أعلن بالفعل رسميا فى ابريل ١٩٨٦ استيعاب جميع (الكودوس) وصار جنود الجنوب يتواجدون مع جنود الشمال فى نفس المعسكرات . على الوجه المقابل نجد أن التحالف المكون لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية يواجه عملية تحلل وانشقاق بين فصائله . فالصدامات المسلحة بدت أمرا اعتياديا بين فرق « الجونت » ووصلت فى أغسطس ١٩٨٥ إلى مستوى لا مثيل له . وترجع تلك الانقسامات والخلافات إلى عدم الاتفاق فى وجهات النظر حول فائدة الارتباط بليبيا . وأتضح ذلك فى انشقاق الشيخ « ابن عمر » قائد المجلس الديمقراطى الثورى وهو أهم المجموعات المكونة لتحالف القوات المعارضة بقيادة « جوكونى عويضى » . وبذلك انقسم المجلس الثورى الديمقراطى وهو أحد الفرق المكونة لتحالف « الجانت » إلى تيارين : احدهما موال لحكومة « الجانت » ، والاخر معارض بقيادة الشيخ ابن عمر . وهذا يدفعنا إلى القول أن القوات المعارضة بقيادة جوكونى عويضى تشهد عملية تملك وانقسام لم يسبق لها مثيل من قبل التيارين المتحالفين مع القوات المسلحة الشعبية التى يرأسها « جوكونى » ، وهما : اللجنة الدائمة برئاسة (كاموجى) ويواجهان حركات تمرد و انشقاقات وهو ما يضعف قدرتهما العسكرية . ونخلص من التعرض لدرجة التماسك والتملك للقوات العسكرية التابعة لقطبى الصراع فى نجامينا . بأن القوات الحكومية تحرز تفوقا فى درجة تماسكها ، وتوسيع نطاق قاعدتها ، على حين بدأت قوات « جوكونى عويضى » فى التمرد والانشقاق .

المؤشر الثانى تنظيم القوات :

بدأت قوات حسين حبرى تأخذ شكل الجيش الوطنى النظامى الموحد ، حيث يضم ٦ كتائب مشاة ، وكتيبة مدرعات ، وسريتين للمظلات ، وبطاريتين للمدفعية ووحدة نقل . على الوجه المقابل نجد أن قوات حكومة الوحدة الوطنية تفتقر إلى التنظيم الدقيق . حيث يعمل كل فريق داخل التحالف بصورة منفردة . فقادة الوحدات الموالية لحكومة « الجانت » يرفضون ادماج قواتهم فى جيش واحد خشية فقدانهم القاعدة التى يستمدون منها ثقلهم وتأثيرهم .

المؤشر الثالث التسليح :

نظرا لعدم توافر المعلومات الدقيقة عن حجم وطبيعة تسليح القوات المعارضة بقيادة جوكونى عويضى ، والمعلومات المتاحة فى هذا الصدد تلك التى يوفرها لنا كتاب الميزان العسكرى لعام ١٩٨٦ الذى يصدره المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن ، عن تسليح جيش « حسين حبرى » . وهو مزود بـ ٣٠ عربة استطلاع ، و ١٢ مدفع منها ٦ مدافع عيار ٧٦ مم ، و ٦ مدافع عيار ١٠٥ مم ، وهاونات ، علاوة على امتلاك قوات حسين حبرى سلاحا جويا محدودا يضم ١٤ طائرة هيليكوبتر غير مسلحة ، وطائرتى نقل ٥ س ٧ . الا أنه من ملاحظة سير المعارك الاخيرة يتبين لنا تشابه طبيعة التسليح بين المحورين المتصارعين . فقوات

جوكونى عويضى تمتلك عربات « لاندروفر » ، ونقل ، وعربات مزودة باسلحة ثقيلة ، صواريخ أرض / أرض ، ومصفحات من طراز « كسكافيل » ، بالاضافة إلى حصولها على أول سرب من طائرات مساندة الارضية من طراز « مارشيني » بفضل مساعدة ليبيا التى منحتها هذه الطائرات التى يقودها طيارون تشاديون . وعلى الرغم من طبيعة تسليح قوات جوكونى عويضى إلا أن المصادر الغربية فى نجامينا تجمع على أن الجنود التابعين لحكومة « الجانت » ليس لديهم أى خبرة عسكرية ولا يعرفون شيئا من فنون الحرب . ومن ثم فان كفاءتهم العسكرية ضعيفة أمام القوات الحكومية .

ونستطيع أن نخلص إلى القول بأن الميزان العسكرى فى تشاد يميل إلى صالح القوات الحكومية .

٣ ـ تطور الصراع العسكرى حتى تحول جوكونى عويضى إلى المصالحة :

فى فبراير ١٩٨٦ تجددت الحرب الأهلية ، حيث بدأت المعارك باعلان نجامينا هجوم القوات المتمردة على مواقع الجيش التشادى فى كولا اولانجو على بعد ٥٠٠ كم شمال نجامينا . وأعلنت فى الوقت ذاته حكومة الوحدة ـ الوطنية الانتقالية برئاسة جوكونى عويضى استيلاءها على بلدتى زيجى فى غرب البلاد على بعد ٣٠٠ كم شمال نجامينا ، وبلدتين جنوب ام شالوبا شرقى تشاد . وفى بيان أخر ذكرت نجامينا أن ليبيا قد فتحت جبهة ثانية فى القتال ، وذلك بمهاجمة أم شالوبا . وتعد معارك أم شالوبا من أكبر المعارك التى دارت فى المنطقة الواقعة على خط عرض ١٦ منذ استئناف القتال بين ـ القوات الحكومية والمعارضة .

يمكن أن نعزى السبب الحقيقى الذى من أجله شنت المعارضة هجومها على المواقع الحكومية وهو التخلص من حالة الجمود ، وتحريك الموقف ، فاستمرار وضع الاسترخاء العسكرى ليس فى صالح القوات المعارضة ، حيث تتوالى حركة الانشقاقات لاحساس المقاتلين بخيبة الامل . فى نفس الوقت ليست حركة المعارضة بالقوة الكافية التى تمكنها من الجلوس على طاولة المفاوضات ، حيث أن ناتج المفاوضات لها بدأ يعكس ضعف موقفها العسكرى . ولذلك كان هدف المعارضة من هجومها هو ليس الوصول إلى نجامينا للاطاحة بحبرى بقدر ما هو الحصول على بعض المزايا لتدعيم موقفها العسكرى ، وهو ما يطرح نفسه بالضرورة على مائدة المفاوضات .

أما بالنسبة لليبيا فيبدو أن سيناريو المواجهة لم يكن بمخيلة القيادة ـ الليبية ، فالقيادة الليبية ربما كان هدفها الاساسى هو انتهاز مناخ الانتخابات الفرنسية التشريعية للحصول على مزيد من المزايا فى تشاد ، ايمانا منها أن عملية صنع القرار السياسى الفرنسى تكون إلى حد كبير مشلولة . حيث يكون الرئيس حساسا لاتجاهات الرأى العام الفرنسى ، الذى قد يرفض عملية تدخل عسكرى فرنسى مكثف . وهو ما يتيح للقيادة الليبية احراز بعض المزايا . غير أن رد الفعل الفرنسى لم يسر على هذا المنحنى .

ففرنسا قد تدخلت بأن زودت القوات الحكومية بعربات ايه . أم ال ٩٠ بانهارد ، وعربات أخرى « لاندروفر » ، وصواريخ ، وذخائر ، ووسائل اتصال . وأرسلت ايضا إلى نجامينا صواريخ هوك التى يبلغ مداها ٤٠ كم وأقصى ارتفاع لها ١٦ ألف متر بواسطة الطائرات العملاقة « جالاكسى سى أه » التى أستأجرتها فرنسا من سلاح الجو الامريكى لعدم امكانية نقله بوسائل فرنسية ، مثل طائرات « دى سى ـ ١٦ ترانسال » أو طائرات « دى سى ٨ » التابعة للسلاح الجوى الفرنسى . كما ان طائرات البوينج ٧٤٧ لم تكن كافية لاداء هذه المهمة .

واتخذ النزاع التشادى بعدا جديدا بالهجوم الذى شنته الطائرات الفرنسية على مدرج « وادى الدوم » مركز تعزيز الهجوم الاخير للقوات المناوئة . وقد اضطرت الطائرات « الجاجوار » التى قامت بعملية الهجوم والقادمة من بانجى من جمهورية افريقيا الوسطى ، إلى التزود بالوقود على الأقل مرة خلال طيرانها . فمنطقة « ام الدوم » تقع على بعد ١٦٠٠ كم تقريبا من بانجى . ويصل مدى « الجاجوار » إلى ١٤٠٠ كم ، وقامت طائرتا استطـلاع من طراز « بريجيت اتلانتيك » تابعتين لطيران البحرية الفرنسية ومتمركزتين فى « ليبرفيل » بطلعات استطلاعية مستمرة فوق المناطق التى تدور فيها المعارك .

ومن ثم يبدو ان فرنسا حينما اتخذت قرارا بالقيام بهذا الهجوم ، تبنت فكرة نجامينا بأن الهجوم الذى تعرضت له المراكز الحكومية فى « اولانجو » ، و « ام شالوبه » ، و« زيجى » الواقعة على التوالى بعد ٥٥٠

و ٧٥٠ و ٣٠٠ كم شمال شرقى وشمال العاصمة « نجامينا » عززته ـ ان لم تكن اشتركت فيه ـ القوات الليبية المتمركزة فى شمال تشاد .

وكان للتدخل الفرنسى المكثف إلى جانب القوات الحكومية اثره فى اعادة الاوضاع إلى ما كانت عليه ، باجبار قوات المعارضة وعناصر المساندة الليبية على التقهقر شمال خط عرض ١٦° . وأكدت مصادر مطلعة فى باريس ان المعارك الدامية التى اسفرت عن اكثر من ستمائة قتيل انتصرت فيها القوات الحكومية فى النهاية بفضل الهجوم المضاد الذى شنته ، واشارت تقارير رسمية اذيعت فى نجامينا ان القوات المسلحة الوطنية التشادية استولت على اكثر من ٢٠٠ عربة « لاندروفر » ونقل ، وعربات مزودة بأسلحة ثقيلة ، و ٨٠ عربة مزودة برشاشات ثقيلة ، وصواريخ ، و ٦ مصفحات من طراز « كاسكافيل » .

وتشير المحصلة الرئيسية لنتائج هذه المعارك إلى الآتى :

(١) تمتع جيش حسين حبرى بطاقة عسكرية كبيرة بفضل المساعدة الفرنسية والامريكية (التى وصلت قيمتها ١٠ ملايين دولار) .

(٢) عودة حالة الاسترخاء العسكرى والجمود بتقهقر القوات المعارضة إلى ما وراء خط عرض ١٦° شمالا .

(٣) عودة الوجود العسكرى الفرنسى المكثف إلى الأراضى التشادية وذلك بعد خمسة عشر شهرا من تنفيذ اتفاق الانسحاب المتزامن للقوات الليبية والفرنسية فى ١٦ سبتمبر ١٩٨٤ .

(٤) تأكيد فرنسا لليبيا والقوات المتمردة انه غير مسموح لهم باجتياز الخط الاحمر الذى يفصل بين القوات المتمردة والحكومية .

عودة قوة الردع الفرنسية إلى تشاد (العملية « صقر »)

بعد ساعات من قصف ليبيا لمطار نجامينا بواسطة طائرة قاذفة من طراز « توبوليف ـ ٢٢ » انتقاما منها لقصف مطار « وادى الدوم » . اعلن وزير الدفاع الفرنسى ان باريس قررت ارسال قوة ردع فرنسية إلى تشاد ، لمساعدة حكومة حسين حبرى .

وتعتمد عملية الردع هذه المعروفة باسم « صقر » بصفة خاصة على تشكيل جوى يضم : ١٢ طائرة مقاتلة من طراز « جاجوار » وميراج ف ـ ١ ، وطائرة امداد بالوقود فى الجو من طراز ك سى ـ ١٣٥ ، كما تعتمد القوة الفرنسية على بطاريات الصواريخ الفرنسية ارض ـ جو من طراز « كروتال » ، والامريكية من طراز « هوك » التى يتزود بها الجيش الفرنسى ، وخلال الأيام الأولى من شهر مارس انتشرت القوة الفرنسية التى تمركزت فى بادىء الامر حول مطار « نجامينا » بعد اقامة رادار فى « موسورو » الواقعة على مسافة ٢٥٠ كم شمال شرق العاصمة نجامينا ، وقد زاد هذا الرادار الذى تقوم على حمايته سرية تضم ١٥٠ رجلا تقريبا من فرقة المظليين التابعة لمشاة الاسطول من قدرة الرصد لدى القوة الفرنسية لتصل إلى مسافة ٧٠٠ كم شمال « نجامينا » . وفى ٢٢ فبراير ١٩٨٦ اكد مصدر عسكرى فرنسى فى « نجامينا » ان نشر القوة العسكرية الفرنسية فى تشاد فى اطار عملية « صقر » انتهت من الناحية الفعلية ، وانه تم نشر طائرات هيلوكوبتر طراز « بوما » وتم تقوية شبكة رادار « نجامينا » باحضار ثلاث رادارات جديدة .

ويمكن ان نعزى قيام فرنسا بالعملية « صقر » إلى الاعتبارات الآتية : ـ

أولا : يبدو ان القيادة الفرنسية ارادت استثمار المناخ المعادى للجماهيرية الليبية ، واتهامها بالارهاب الدولى ، للتأثير على مجريات العملية الانتخابية الفرنسية لاظهار الحزب الاشتراكى الحاكم وقيادته بمظهر القادر على كبح جماح القيادة الليبية والرادع لتصرفاتها . ومن ثم كانت عملية « صقر » فرصة للرئيس ميتران لتدعيم رصيده لدى الرأى العام الفرنسى .

ثانيا : ارضاء القيادة الامريكية التى طالما انتقدت فرنسا متهمة اياها بتهاونها مع ليبيا . وتدهورت العلاقات بينهما لرفض فرنسا عبور القاذفات الامريكية المجال الجوى الفرنسى للهجوم على ليبيا ، وارتأت فرنسا فى عملية صقر فرصة لافهام القيادة الامريكية ان فرنسا ضالعة بمسئولياتها فى الحفاظ على المصالح الغربية فى القارة الأفريقية .

ثالثا : تعزيز مصداقية فرنسا بين دول الفرانكفون التى طالما اتهمت فرنسا باتباعها سياسة متساهلة مع ليبيا وانها تعمل على تقسيم تشاد : جزء شمالى يتبع ليبيا وجزء جنوبى يخضع لنفوذها .

رابعا : افهام ليبيا ان الخط الاحمر الفاصل بين القوات المتمردة والحكومية يحظر اجتيازه .

يلاحظ ان تشكيل قوة الردع « صقر » تختلف عن سابقتها « قوة مانتا » من حيث تركيزها على السلاح الجوى من خلال الاعتماد بصفة رئيسية على الطائرات المقاتلة والعمودية والاستطلاع ، والاجهزة الرادارية وانظمة الدفاع الجوى المتطورة ، وبذلك تتيح هذه القوة لفرنسا قدرة عسكرية كبيرة على الحركة السريعة سواء فى تشاد ، أو خارجها وهو ما يمكنها من دعم القوات الحكومية فى « نجامينا » ، وفى الوقت نفسه دعم الانظمة الموالية لها فى غرب افريقيا ويسجل ذلك تطورا كيفيا فى طبيعة الصراع العسكرى فى تشاد باستقدام انواع من الاسلحة الاكثر تطورا وهو الوضع الذى يمكن ان يدفع ليبيا ـ فى حالة شعورها بأن وجودها فى شمال تشاد مهدد من جراء تواجد القوة العسكرية الفرنسية ـ إلى الزج بأنظمتها المتطورة من الطائرات ، وانظمة الدفاع الجوى . الامر الذى يمكن ان يؤدى إلى اندلاع مواجهة عسكرية طاحنة بين البلدين على الاراضى التشادية ، وربما كان هذا السبب فى اسراع ميتران إلى الاعلان بأن الجنود الفرنسيين لن يتجاوزوا خط عرض ١٦° ولن يعملوا على استعادة الاقليم الشمالى .

كذلك اوضحت عملية « صقر » ان فرنسا كانت على استعداد مسبق لمواجهة مثل هذه المستجدات ، وان توقيعها لاتفاق الانسحاب المتزامن مع ليبيا فى ١٦ سبتمبر ١٩٨٤ لم يكن يعنى تخلى فرنسا المطلق عن تشاد عن كثب ، وعندما تسوء الأمور ، تجد فرنسا من ذرائع القوة ما يؤهلها إلى تحويل الوضع مرة اخرى لصالحها ، ولذلك احتفظت فرنسا حتى بعد انسحابها من تشاد بحوالى ١٠٠ خبير عسكرى ، فضلا عن ٣٠٠٠ عسكرى فرنسى فى جمهورية افريقيا الوسطى ، وكان عدد القوات البرية الفرنسية المتمركزة فى القارة فى جمهورية افريقيا الوسطى يتراوح ما بين ١٠٠٠ و ١٢٠٠ رجل ، زيد عددهم بنحو ١٥٠٠ رجل ، على اثر انسحاب قوة « مانتا » من تشاد . علاوة على تواجد عناصر دعم هندسية ودعم لوجستى ووحدات مضادة للطائرات ، واخرى مزودة بالصواريخ مضادة للدبابات ، وقد تم تركيز هذه القوة فى قاعدة « بوار » بالقرب من الحدود مع تشاد . فى حين ركزت مقاتلات « الجاجوار » فى مطار العاصمة « بانجى » إلى جانب الاحتفاظ بتشكيل من مقاتلات « الجاجوار » وعدد من طائرات النقل والهليكوبتر فى السنغال . وفى التقييم الاخير لقوة ردع « صقر » ان هذه القوة تمثل تعزيزا للوجود العسكرى الفرنسى فى افريقيا .

٤ ـ تأثير الغارة الامريكية على ليبيا على مسار الصراع خلال عام ١٩٨٦ :

ومن الممكن ان نستنتج بمصداقية معقولة ان انشغال ليبيا بتهديد الولايات المتحدة لها ، حد بدرجة كبيرة من تركيزها على دعم قوات جوكونى عويضى خلال الفترة من عام ١٩٨٦ السابقة على تحول « عويضى » إلى المصالحة مع الرئيس حبرى .

يؤيد ذلك ان الغارة الامريكية على ليبيا ، اقترنت بتكامل امريكى ـ فرنسى فى التدابير المتخذة ضد ليبيا وقت وقوع الغارة الامريكية عليها .

ففى ٢١ ابريل ١٩٨٦ ، اشارت بعض الصحف الامريكية إلى ان الرئيس الفرنسى ميتران سيساند اى هجوم امريكى يكون الهدف منه الاطاحة بالعقيد القذافى ، وانه اعترض على الغارة الامريكية على ليبيا لقصورها عن تحقيق ذلك الهدف .

فى ٥ اغسطس ١٩٨٦ ، ذكرت مصادر تجارية فى باريس ان شركات البترول الفرنسية وشركات البترول الاجنبية التى تتخذ من فرنسا مقرا لها ، اوقفت شراء البترول الخام من ليبيا بناء على تعليمات من الحكومة الفرنسية . وذكرت ان حكومة فرنسا طلبت ذلك من هذه الشركات عقب الغارة الأمريكية على ليبيا فى ابريل الماضى ، لدعم الحظر الامريكى على ليبيا .

ومن جهة أخرى تتمثل مصلحة واشنطن فى تشاد فى مجالين :

ـ المجال السياسى · وينطلق من نظرة ادارة الرئيس ريجان إلى طبيعة الازمة فى تشاد فى اطار التنافس بين الشرق والغرب ، حيث ترى ان النظام فى ليبيا عميل للاتحاد السوفييتى ، ومن ثم فان انتصاره يعنى نجاحا للنفوذ السوفييتى ، ومن ثم فلابد من تدعيم جناح حسين حبرى المعارض لنظام القذافى والاتحاد السوفييتى .

ـ المجال الاقتصادى : ويتمثل فى قيام شركة النفط الامريكية « كوتكو » بالتنقيب عن البترول فى الاراضى التشادية .

هذا الاهتمام يفسر مبادرة الولايات المتحدة برصد معونات عسكرية لتشاد خلال عام ١٩٨٦ قيمتها ٦ ملايين دولار ، بهدف التكامل مع المساعدات العسكرية الفرنسية لتشاد .

٥ ـ تحليل السلوك الفرنسى تجاه الصراع خلال عام ١٩٨٦ :

تحكم السياسة الفرنسية تجاه تشاد مصالح بعيدة المدى ، فمعظم صادرات تشاد وبصفة خاصة القطن ـ المحصول الرئيسى ـ يورد إلى فرنسا ، كذلك احتفظت فرنسا بقاعدة عسكرية فى يوركى وايندى بعد الاستقلال . كما تعمل فرنسا على توفير الحماية للنظم الموالية لها بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية . وعندما وصل جاك شيراك إلى رئاسة الحكومة فى فرنسا ، أعلنت حكومته انها ستنتهج سياسة ديجولية فى تعاملها مع دول افريقيا ، وستعطى اولوية لمستعمرات فرنسا فى القارة الافريقية .

واعمالا لهذه السياسية :

قام وزير الدفاع الفرنسى اندريه جيرو « بزيارة لتشاد فى ٧ ابريل ١٩٨٦ ، لتفقد مواقع القوات الفرنسية فى تشاد . وقد اكد اثناء تلك الزيارة استمرار الدعم العسكرى الفرنسى لتشاد فى مواجهة القوات المتمردة ، واعلن ان القوات الفرنسية ستبقى فى تشاد طالما كانت هناك حاجة لبقائها ، وطالما ان سيادة الدولة التشادية تتعرض لتهديدات خارجية .

فى ٥ نوفمبر ، عقد ميشيل اوريال وزير التعاون الفرنسى اجتماعا فى العاصمة التشادية نجامينا مع الرئيس حسين حبرى ، صرح بعده بأن فرنسا ستحتفظ بقواتها العسكرية فى تشاد ، بل وستعززها بحيث تستطيع اداء المهمة الموكلة اليها ، وذلك تلبية لرغبة الرئيس التشادى حسين حبرى ، كما ان فرنسا ليست محايدة فى هذه القضية التى تشكل مجابهة عسكرية بين تشاد وليبيا .

استمرار اهمية الرباط الفرنسى لدى حبرى :

تدل النداءات المتكررة التى اعلنها حبرى خلال عام ١٩٨٦ لفرنسا ـ دون غيرها ـ بالتدخل عسكريا لتحرير الاراضى التى تحتلها القوات الليبية فى شمال تشاد ، وذلك باستخدام قوة الردع الفرنسية « صقر » الموجودة فى تشاد ، تدل على استمرار اهمية الرباط الفرنسى لدى حبرى ، والذى يمكن تصنيفه بأنه تحالف مباشر ، يستخدم فى الضغط على ليبيا للانسحاب من شمال تشاد . ومن جهة أخرى تدل هذه النداءات على أن الرئيس حبرى عدل عن لهجة السلام التى اتسمت بها تصريحاته فى اوائل العام ، والتى كانت تتلخص فى ان الصراع الليبى التشادى لا يمكن حله الا بالوسائل السلمية ، وعن طريق التفاوض .

ولكن رغم هذه التصريحات فان فرنسا التزمت بعد تدخلها المباشر فى فبراير إلى جانب قوات الرئيس حبرى بألا تتخطى وجودها الرادع فى تشاد ، والمتمثل فى تمركز قوة الردع الفرنسية « صقر » فى تشاد ، ربما لاقناع ليبيا بأن تحجم عن الخط الاحمر وهو خط عرض ١٦° . يعزز ذلك انه رغم الهجوم الليبى فى ١٢ ديسمبر ، على قوات جوكونى عويضى فى شمال شرقى تشاد ـ والذى تردد استخدام النابالم والغازات السامة فيه ـ فقد استمرت فرنسا متمسكة بأنها لن تتدخل فى شمال تشاد .

٦ ـ تحول جوكونى عويضى إلى المصالحة وآثاره على مسار الصراع ومستقبله :

شهد الصراع تحولا خطيرا فى أواخر اكتوبر ١٩٨٦ حيث توصلت حركة جوكونى عويضى إلى اتفاق لوقف اطلاق النار مع حكومة الرئيسى حبرى ، وذلك بعد قيام القوات الليبية بغارات على شمال تشاد اسفرت عن خسائر كبيرة فى ارواح التشاديين ، ثم قيام ليبيا باعتقال عدد كبير من قادة « عويضى » ففى ١٧ اكتوبر ، اعلن جوكونى عويضى من مقر اقامته فى طرابلس ان السلطات الليبية حددت اقامته فى منزلة بطرابلس ، كما منع جميع المؤيدين له من مغادرة الاراضى الليبية . وأكد انه ليس لديه شروط لعقد مباحثات سلام مع الرئيس التشادى حسين حبرى ، وانه حتى إذا لم يتمكن من مغادرة ليبيا فان معاونيه فى تشاد يمكنهم اتخاذ القرارات المناسبة نيابة عنه .

وقد جاء تحديد اقامة « عويضى » فى ليبيا بعد يوم واحد من اعلان حكومته الانتقالية استعدادها للتفاوض مع حكومة نجامينا فورا . وقد سبق هذا ببضعة اشهر

لجوء الكولونيل عبد القادر كاموجي إلى صفوف حبرى فى يونيو ١٩٨٦ ، فتحولت بذلك قاعدة تأييده الملموسة فى جنوب تشاد لصالح الرئيس حبرى .

وتتمثل اهمية هذا التحول فى انه يدخل تغييرا على طابع الصراع حيث يوشك ان يحوله من صراع داخلى مستقطب خارجيا ، الى صراع تشادى خارجى ، وهو ما سيؤدى إلى زيادة عبء الاستمرار فى هذا الصراع على ليبيا ، إذا كانت تعتزم مواصلة احتلالها لشمال تشاد اعتمادا على الخيار العسكرى . كذلك تتمثل اهمية هذا التحول فى انه حسم قضية شرعية النظام فى تشاد لصالح حكومة الرئيس حبرى . ولا يبقى من عناصر مؤثرة مناوئه تعتمد عليها ليبيا فى مواجهتها لحبرى سوى الشيخ ابن عمر رئيس منظمة المجلس الديمقراطى الثورى .

ومن جهة أخرى فان بمقدور الرئيس حبرى الآن ان يقترح اقرار السلام فى تشاد ، فى اطار مصالحة وطنية ، ويدعم ذلك ان موقفه الان من قوات « عويضى » اصبح يتمثل فى انها قوات وطنية تشادية تحارب الوجود العسكرى الليبى ، ومن ثم فهو يدعم هذه القوات .

وقد تكررت خلال الفترة اللاحقة على تحول جوكونى عويضى إلى المصالحة مع الرئيس حبرى ، وبدء القوات الليبية سلسلة عمليات عسكرية ضد انصاره فى شمال وشمال شرق تشاد ، وحتى أخر العام ، تكررت اتهامات نجامينا للقوات الليبية بارتكاب مجازر ضد سكان شمال تشاد دون تمييز بين من يحملون السلاح وبين السكان العزل .

كما شهد نوفمبر قتالا بين انصار جوكونى عويضى وبين القوات الليبية ، اسقط خلاله انصار جوكونى عويضى مقاتلة ليبية خلال هجوم شنه الليبيون على قوات عويضى قرب منطقة النخيل شمال تشاد .

تجدد الصراع المسلح فى تشاد فى نهاية عام ١٩٨٦ ، على إثر امداد كل من الولايات المتحدة وفرنسا للقوات الحكومية بامدادت عسكرية جديدة ، وقد سبق التمهيد للصراع بانفصال جوكونى عويضى رئيس حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والقوات الموالية له عن القوات المعارضة لحكومة نجامينا ، وقد أدى هذا إلى ضعف قوات المعارضة فى شمال تشاد والتى تدعمها الحكومة الليبية . وقد قامت الحكومة الليبية بالتعاون مع باقى قوات المعارضة بعزل جوكونى عويضى وتعيين الشيخ ابن عمر محله رئيسا لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية .

استغلت الحكومة التشادية برئاسة حسين حبرى الأوضاع الجديده وسمحت لبعض قواتها بعبور خط عرض ١٦ الفاصل بين الجانبين ، كما حاولت ضم العناصر الموالية لجوكونى عويضى إليها ، فى حين تقاتل قوات الحكومة الانتقالية بدعم من ليبيا وبقيادة الشيخ ابن عمر فى محاولة للاحتفاظ بما سبق أن حققته من مكاسب .

اشتد الصراع المسلح بين القوتين حول مدينتى « أور » و « برادای » « وواحه » « زوار » ومنطقة مرتفعات تبستى وحتى نهاية عام ١٩٨٦ لم يكن الصراع قد حسم ، الا أن كلا القوتين تلاقيان مقاومة عنيفة ، وصعوبة شديدة فى تحقيق أهدافها .

تمثل الحلقة الأخيرة من الصراع حلقة جديدة منه حيث تتدخل الولايات المتحدة لأول مرة فيه ، ويبدو أنها قد اقتنعت بخطأ تدخلها العسكرى المباشر ضد ليبيا ، ولجأت إلى « فتنمة الحرب » باستغلال العناصر المحلية ممثله فى حكومة تشاد لاضعاف الحكم فى ليبيا ، كما تتدخل فرنسا شمال خط عرض ١٦ لأول مرة منذ توقيع الاتفاق مع ليبيا مما يؤكد تقارب أهدافها فى إعادة السيطرة على مستعمراتها السابقة بأسلوب جديد ، مع أهداف الولايات المتحدة السابق ذكرها ، أما الحكومة التشادية فترى فيها مرحلة تنقل فيها الصراع إلى المنطقة الشمالية ، وتعتبر هذه المرحلة أول اختبار عملى لقيادة الشيخ ابن عمر لقوات المعارضة التشادية ، ولفاعلية الدعم الليبى له ، واخيرا فان هذه المرحلة من الصراع تتسم بأنها جزء من الصراع بين الكتلتين العالميتين المتصارعتين أكثر منها صراعا محليا بين أطراف متنازعة .

ومن القرائن القوية على ان ليبيا ستتجه إلى اعتماد الخيار العسكرى بصورة متزايدة فى تعاملها مع تشاد ، قيامها فى ١٢ ديسمبر ، بشن هجمات برية وجوية مكثفة ضد مواقع انصار جوكونى عويضى حليفها السابق ، وقد اتهمت نجامينا ليبيا باستخدام النابالم والغازات السامة فى تلك الهجمات ، وتوقعت ان تكون تلك العمليات مقدمة لهجوم شامل تعتزم ليبيا شنه على شمال تشاد بأكمله . وقد صدت القوات التشادية الهجوم الليبى ووقفه عند مدينة بارادى شرقى تشاد .

٧ ـ الوضع السياسى لقوى المعارضة بعد تحول « عويضى » إلى المصالحة :

فى ١٨ نوفمبر ، اختار ائتلاف احزاب المعارضة السبعة المكونة لحكومة الوحدة الانتقالية المعارضة للحكومة الشرعية التشادية فى نجامينا ، الشيخ ابن عمر زعيم المجلس الديمقراطى الثورى ، ليكون رئيسا لهذه الحكومة خلفا لجوكونى عويضى وذلك فى ختام اجتماع عقدته هذه الاحزاب التى تساندها ليبيا فى كوتونو عاصمة بنين .

كما ان هناك تنظيما جديدا شكلته ليبيا فى اغسطس ١٩٨٦ ، تحت اسم « المجلس الاسلامى الثورى » ، يقاتل فى شمال تشاد لصالح القوات الليبية ضد فصائل المعارضة التى تخرج على الولاء لليبيا .

٨ ـ تطور جهود الحل فى المحافل الدولية :

أ ـ القضية امام مؤتمر القمة الأفريقى الثانى والعشرين :

اثناء انعقاد مؤتمر القمة الافريقى الثانى والعشرين فى اديس ابابا (يوليو ١٩٨٦) ، اتهم « جوارا لاسو » وزير الخارجية التشادى ليبيا بمواصلة احتلالها لاجزاء كبيرة من بلاده ، وطالب مؤتمر القمة باصدار قرار يطالب الليبيين بالانسحاب من بلاده .

وقد رد وزير الخارجية الليبى ، باتهام حكومة تشاد بمحاولة الزج بليبيا فى قضايا لم تحدث ، ونفى ان هناك اية قوات لليبيا فى تشاد ، وقال ان الفرنسيين هم فقط الذين يحتفظون بقوات لهم هناك .

كما قدم ساسو نجيسو رئيس الكونغو والرئيس الجديد للمنظمة ، تقريرا عن جهوده لاقرار المصالحة الوطنية فى تشاد ، استعرض فيه العقبات التى واجهته نتيجة لتخلف جوكونى عويضى ـ زعيم المتمردين على حكومة حبرى ـ عن حضور الاجتماع الذى دعيت اليه الفصائل التشادية وحكومة حسين حبرى الشرعية ، واشار إلى أن الازمة لاتزال معقدة ، وطالب بحشد كل جهود المنظمة للتوصل إلى تسوية وبعد تدخل عدد من الوفود الافريقية فى المناقشة ، حسم رئيس زيمباوبوى الموقف بالمطالبة بتكليف الرئيس الجديد للمنظمة بمواصلة جهوده لاقرار المصالحة الوطنية ، بمعونة الرئيس عبده ضيوف ، والرئيس عمر بونجو رئيس الجابون .

وقد تضمنت قرارات المؤتمر قرارا بشأن قضية تشاد . نص على مد اجل ولاية لجنة التوفيق الخاصة بتشاد والتى يرأسها الرئيس ساسونجيسو .

وقد تمثل رد فعل الرئيس التشادى حسين حبرى ، الذى لم يحضر المؤتمر ، فى الشكوى من ذلك القرار والتصريح بأن تشاد لن تسمح لمنظمة الوحدة الافريقية ولا لأى رئيس دولة ، ايا كان بالتدخل فى شئونها الداخلية . فقد طلبت تشاد مساعدة المنظمة حينما رأت لذلك ضرورة ، ولكنها وعت ذلك الدرس ، وهى ترى الآن ان حل مشكلتها امر يخصها وحدها ، دون ان تستبعد فى ذلك امكانية طلب المساعدة من اى رئيس دولة افريقية .

وقد دعت نيجيريا امام مؤتمر القمة الثانى والعشرين إلى انسحاب جميع العناصر العسكرية « غير التشادية » التى لم تستطع القيام بدورها فى عملية التوفيق السلمى لمشكلات تشاد ، وانها ترحب باستضافة مؤتمر للتوفيق بين التشاديين .

ب ـ القضية امام مؤتمر قمة الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية :

شهد مؤتمر القمة الافريقية الفرنسية فى لومى فى نوفمبر ١٩٨٦ ، ضغوطا متزايدة من جانب الدول الافريقية على الرئيس الفرنسى ميتران لحثه على تقديم المساعدة لحكومة حسين حبرى لانهاء الاحتلال الليبى لشمال تشاد .

حيث طلبت زائير دفع القوات الفرنسية الموجودة فى تشاد (١٢٠٠ جندى) إلى الشمال ، لمساعدة القوات الحكومية فى صد القوات الليبية . ولكن فرنسا تمسكت بساسية عدم التدخل المباشر فى تشاد .

٩ ـ موقف مصر من الصراع خلال عام ١٩٨٦ :

مصر :

يرتبط الاهتمام المصرى بتشاد بعـاملين : الاهتمام بالدائرة الافريقية عموما ، واهمية تشاد للامن القومى السودانى الوثيق الصلة بالامن القومى المصرى .

ويمكن بلورة الموقف المصرى من الوضع فى تشاد ـ والذى سبق ان اعلنته مصر امام اجتماعات القمة الافريقية التاسعة عشرة فى اديس ابابا (يونيو ١٩٨٣) ـ فى النقاط التالية :

*** انسحاب كافة القوات الاجنبية من اراضى تشاد .**
*** تأييد مبدأ الحوار والتفاوض بين الاطراف التشادية المتصارعة دون اى وصاية خارجية .**
*** دعم وتأييد االحكومة الشرعية فى تشاد بزعامة حسين حبرى ، وهى الحكومة التى حظيت بتأييد منظمة الوحدة الأفريقية .**

وفى اطار هذا الموقف ، يأتى تبادل الزيارات بين مسئولين مصريين وتشاديين (زيارة احمد كروم وزير الدولة التشادى للشئون الخارجية لمصر فى مايو ١٩٨٦ ، ثم زيارة الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لتشاد فى اغسطس ١٩٨٦) كما تأتى مساندة مصر لحكومة حسين حبرى باعتبارها الحكومة الشرعية وذلك فى المحافل الدولية والاقليمية التى ناقشت قضية تشاد ، وبصفة خاصة جهود مصر لانجاح مؤتمر الامم المتحدة لمساعدة تشاد الذى عقد فى جنييف هذا العام .

وعندما وقع الهجوم الليبى فى ١٢ ديسمبر على قوات جوكونى عويضى فى شمال شرقى تشاد ـ والذى تردد استخدام النابالم والغازات السامة فيه ، اعلن الرئيس مبارك اثناء زيارته لفرنسا رفضه لهذا العمل من جانب دولة ضد دولة اخرى تنتميان معا إلى منظمة واحدة (هى منظمة الوحدة الافريقية) .

■ ■

القسم الرابع :

العرب ودول الجوار الجغرافي :
السياسات العسكرية لايران وتركيا وأثيوبيا

أولا ـ السياسة العسكرية الايرانية

١ ـ تأثير البيئة الداخلية والاقليمية والدولية .

تتاثر السياسة العسكرية الايرانية بموقعها الجغراف الذى يمتد على طول الخليج ، وتقاطع الطرق البرية والبحرية التى تصل اسيا واوروبا وافريقيا . ويعتبر معبرا بريا بين شرق اسيا والعالم العربى ، وبين الاتحاد السوفيتى والمياه الدافئة فى المحيط الهندى . إلا انها تتميز بأن حدودها يسهل الدفاع عنها بإستنادها إلى موانع طبيعية اذ يحدها من الشمال سلسلة جبال البروس وبحر قزوين والسفوح الجنوبية لجبال القوقاز ، ومجموعة من الجبال الصغيرة شرقا ، وسلسلة جبال زاجروس والخليج غربا ، وخليج عمان جنوبا .

تؤثر البيئة الاقليمية والدولية على السياسة العسكرية الايرانية نتيجة لاشراف ايران على منطقة الخليج الغنية بالبترول ، والصلات التاريخية مع رئاسات دول الخليج وشعوبها واختلاف القوميات وتداخلها مع القوميات المجاورة وخاصة مع العالم العربى ، والاتحاد السوفيتى مع كونها جزءا من العالم الاسلامى الذى يحيط بها .

تشتمل ايران على عدة قوميات أكبرها العنصر الفارسى الشيعى(٦٠٪) ويليهم البلوش (١٠٪) والاكراد (١٠٪) والتركمان (١٠٪) والعرب (٥٪) وتتميز القوميات الثلاث الاخيرة بانتمائهم للمذهب السنى وقد اثر هذا التركيب السكانى على السياسة العسكرية الايرانية إذ أصبح الدين الاسلامى وسيلة رئيسية لتحقيق الوحدة الوطنية فى ايران ، وتحديد الاهداف السياسية والعسكرية لها .

٢ ـ المشاكل الاستراتيجية

أ ـ صراعات الحدود

(١) الحدود مع الاتحاد السوفيتى :

ظل الصراع على الحدود بين روسيا ثم الاتحاد السوفيتى مع ايران لعدة قرون متقطعا بشكل ادى إلى دفع الحدود بينهما جنوبا على كلا جانبى بحر قزوين على حساب ايران . وقد ادى هذا إلى تحديد الاوضاع الحالية للحدود بين الدولتين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لتدخل كل من الامم المتحدة ، والولايات المتحدة الامريكية . وتمتد الحدود بين الدولتين لمسافة ١١٠٠ ميل (حوالى ١٧٦٠ كم) .

(٢) الحدود مع العراق :

يرجع صراع الحدود بين ايران والعراق إلى ازمان بعيدة حتى من قبل الفتح الاسلامى لبلاد فارس ، وقد ادى ذلك إلى حروب بين البلدين مرة بين الامبراطورية الفارسية والدولة العثمانية فى القرن السادس عشر ادت إلى احتلال فارس للعراق مرتين خلال هذا القرن ، ومرة خلال القرن السابع عشر رغم توقيع معاهدة بينهما وقد

تفجر الصراع مرة اخرى خلال القرن ١٩ مما ادى إلى تدخل الدول العظمى لحل الصراع ، ثم تجدد الصراع بعد انهيار الدولة العثمانية ، وبعد الانسحاب البريطانى من العراق ثم الخليج . وقد انحصرت الصراعات بين ايران والعراق على الحدود حول النقاط التالية :

(أ) الحدود عند شط العرب باعتباره مجرى ملاحيا يوصل إلى موانىء ايرانية وعراقية .

(ب) الصراع حول عربستان

(جـ) صراعات الحدود الناجمة عن المسألة الكردية وتشجيع ايران للتمرد الكردى فى العراق .

(د) الصراع الناتج عن احتلال ايران لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى فى مدخل مضيق هرمز بالخليج وتأثير ذلك على المنفذ البحرى الوحيد للعراق .

ب ـ صراع القوميات :

(١) ترى ايران فى الفكر القومى العربى تهديدا لها ، وقد ظهر ذلك سواء اثناء حكم الشاه أو بعد الثورة الايرانية ، ويرجع ذلك إلى ان وجود وحدة عربية على الحدود الغربية لايران يحقق قوة سياسية وعسكرية يصعب على ايران مجابهتها ، ويقلل من مكانتها الدولية ، ويمكن ان يشجع القوميات غير الفارسية فى ايران على الانفصال ويضعف الوحدة الوطنية داخل ايران .

(٢) ادى انتشار توطن ايرانيين فى دول الخليج العربى إلى احساس ايران بأحقيتها فى تبعية بعض هذه الدول وخاصة البحرين التى تتواجد بها نسبة كبيرة من السكان الذين ينتمون إلى اصول ايرانية .

(٣) ادى وجود عدة قوميات داخل ايران إلى سعى بعض هذه القوميات إلى تحقيق الحكم الذاتى والثورة على الحكم الايرانى ، وقد ظهر ذلك بعد الثورة الايرانية حيث ثار كل من الاكراد ، والتركمان .

جـ ـ المشاكل الاقتصادية :

يؤدى اعتماد الاقتصاد الايرانى على عائدات البترول بدرجة كبيرة إلى تأثر الناتج القومى العام سواء بانخفاض عائدات البترول او بتعطيل منشآت التصدير .

د ـ طبيعة التهديدات :

يغلب على التهديدات الطابع العسكرى عدا أن صراع الحدود حول شط العرب له طابع اقتصادى وكذا الصراع حول جزر الخليج ، كما ان صراع القوميات له طابع سياسى ، وتأخذ المشاكل الاقتصادية طابعا عسكريا واقتصاديا .

هـ ـ ادراك التهديدات :

يختلف ادراك القيادة الايرانية الحالية للتهديدات عنه ايام الشاه اذ تضع التهديد العراقى للحدود وصراع الوحدة الاسلامية مقابل القومية العربية فى الاسبقية الاولى وتدرك التهديد السوفيتى لحدودها ، والمشاكل الاقتصادية ومشاكل القوميات الداخلية بدرجة أقل .

و ـ الانكشاف والحصانة :

بقدر ما تتمتع ايران بحصانة طبيعية ضد التهديدات العسكرية الخارجية الا أنها معرضة للاختراق نتيجة اعتمادها بدرجة كبيرة على مصادر خارجية فى الحصول على الاسلحة وكذا اعتمادها بدرجة كبيرة على عائدات البترول ، كما ان مقارنة قوتها العسكرية مع الاتحاد السوفيتى الملاصق لها والوجود السوفيتى فى افغانستان تجعلها مكشوفة تماما للتهديد السوفيتى .

٣ ـ دور الدولة وفرصها داخل النظام العالمى :

احتلت ايران مركزا متميزا ولعبت دورا رئيسيا فى النظام العالمى فى التاريخ القديم ، وقد تضاءل هذا الدور بعد الفتح الاسلامى ، ولكنها عادت لتلعب دورا هاما بعد سقوط الدولة العباسية والفتح العثمانى . وقد لعبت ايران بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٧٩ دور « الدولة الحارس » للمصالح الغربية فى منطقة الشرق الأوسط . وعمدت الولايات المتحدة إلى تشكيل قوة اقليمية عظمى من ايران فى تناسب مع كل من تركيا واسرائيل واثيوبيا .

منذ عام ١٩٧٩ تحاول ايران ان تلعب دورا مختلفا يضعها على رأس نظام اسلامى يقود ثورة اسلامية وتكوين امبراطورية اسلامية . ويبدو ذلك فى اتجاهها المناهض لاتجاه القومية العربية وإذا

قدر لايران ان تنجح في ذلك فانها قد تسعى خلال الفترة الباقية من الثمانينات لتحقيق اهدافها في منطقة الجزيرة العربية ولبنان .

أ ـ الروابط العسكرية :

كانت ايران ترتبط بحلف بغداد إلى ان تم حله ، ولا ترتبط ايران حاليا بروابط عسكرية رسمية سوى معاهدة وقعت مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢١ يحتفظ بموجبها الاتحاد السوفيتي بحق التدخل في شئون ايران الداخلية إذا هددت دولة ثالثة بالهجوم عليه من الاراضي الايرانية وقد الغت ايران الفقرات التي تنص على ذلك في نوفمبر ١٩٧٩ بشكل منفرد ورفض الاتحاد السوفيتي هذا الالغاء . الا انه اعلن في يونيو ١٩٨٥ ان ليبيا وايران قد وقعتا اتفاقا استراتيجيا لم يعرف شيء عن تفاصيله ولا يمكن اعتبار هذا الاتفاق نوعا من الاعتماد أو الاعتماد المتبادل لكلا الجانبين . وتؤيد سوريا ايران في الصراع مع العراق ولم يقنن هذا التأييد في معاهدات او اتفاقات موثقة الا انه يلاحظ نوع من التعاون الامني بين سوريا والميلشيا البعثية المؤيدة لايران في لبنان .

عمدت اسرائيل إلى التعاون مع ايران لمساعدة الحركات الانفصالية الكردية في العراق واستنزافه وتشكلت علاقة رسمية ثلاثية من الموساد الاسرائيلي وجهات الامن القومي بتركيا والمنظمة القومية والمخابرات في ايران (السافاك) في اواخر ١٩٥٨ . انقطعت روابط التعاون بين ايران واسرائيل ـ الا ان اسرائيل في سعيها إلى عدم انتصار العراق على ايران لم تتورع من استغلال حاجة ايران إلى السلاح نتيجة للحظر المفروض عليها بتقديم السلاح اليها باعتبار انه سداد لقرض سبق منحه الشاه لها كما أن القيادة الايرانية لم تمتنع عن تلقي هذه الاسلحة ، وبذا اصبحت هناك روابط عسكرية ايرانية اسرائيلية تربطها موازين قوى الصراع بحيث لا تسمح لايران بهزيمة العراق أو العكس وفقا للحسابات الاسرائيلية .

ب ـ ازمة الامن الايراني وعلاقتها بالاهداف القومية :

تتلخص ازمة الامن (الدفاع) الايراني والتي يمكن استنتاجها نظرا لندرة المراجع عن الامن الايراني أو المصادر الايرانية الرسمية التي تعالج ذلك في ان ايران رغم ما تتمتع به من حصانة طبيعية نسبية ورغم وفرة عدد سكانها نسبيا ومواردها الطبيعية وخاصة البترولية الا ان قوتها بالنسبة للكتل الديموجرافية والسياسية والعسكرية المحيطة بها تجعلها في موقف ضعيف نسبيا إذ يصل تعداد باكستان في الشرق إلى اكثر من ضعف عدد سكانها وتصعب المقارنة إذا اضيفت اليها الكتلة الهندية (٧٥٩ مليون) ، وفي الشمال الاتحاد السوفيتي سواء ككتلة ديموجرافية (٢٧٦ مليون) ، أو كقوة عسكرية عظمى ، أو الامة العربية في الغرب (١٨٣ مليون تقريبا) . فاذا اضيف إلى ذلك ان ايران ظلت وستظل دائما مطمعا لروسيا ثم الاتحاد السوفيتي للوصول عن طريقها إلى البحر وخاصة المياه الدافئة (الخليج والمحيط الهندي) ، وكذا ضعف القومية الفارسية بالنسبة لتعداد السكان حيث لا تزيد عن ٦٠٪ تقريبا فان ايران سواء في الماضي أو في الحاضر أو المستقبل تستطيع ان تستنتج الاتي :

١ ـ انها لا تستطيع ان تدافع منفردة عن نفسها في مواجهة الكتل الديموجرافية والعسكرية المحيطة بها .

٢ ـ ان النعرة القومية الفارسية او حتى الوحدة الوطنية ليست كافية لتحقيق الأمن سواء ضد الاخطار الخارجية او ضد اخطار الانشطار الداخلي ، وان الدعوة القومية بالذات تزيد من احتمالات التفتت الداخلي .

٣ ـ ان الموقع الجغرافي ووفرة الموارد يصبحان دوافع للتهديد في حالة العجز عن توفير موارد القوة اللازمة لها .

ونتيجة لتلك الحقائق فإن القيادة السياسية الايرانية (الفارسية) على مدى العصور قد وجدت ان حل ازمة الامن الايراني يمكن تحقيقه عبر عدة اتجاهات متوازية هي :

(١) اعتماد سياسة مناهضة للقوميات بشكل عام واستبدالها بسياسة عابرة للقومية تستند في اغلب فترات التاريخ إلى الدين (المجوسية قبل الاسلام ، ثم الاسلام) ، او الانتماء لنظام غير قومي (الاحلاف العسكرية) .

(٢) تنمية وامتلاك القوة عن طريق :

(أ) امتلاك قوة عسكرية ذاتية كبيرة قدر الامكان

(ب) الانخراط في نظام دفاعي يحقق الاعتماد المتبادل

(جـ) ضم مصادر جديدة للقوة بالتوسع على

حساب الكتل الديموغرافية المجاورة وضمها اليها .

(٣) زيادة العمق الدفاعي بضم مساحات جديدة إلى الأراضي الايرانية .

(٤) عقد شبكة من التحالفات مع الكتل المضادة لمصادر التهديد الرئيسية والمحتملة ضدها .

وهكذا فاننا إذا تصورنا ان اهداف الامن القومي الايراني هي : « الحفاظ على الأراضي والثروات الايرانية ، وتحقيق التكامل داخل الدولة » . فان الاستراتيجية القومية هي اعتماد الدين (الاسلامي) كوسيلة لامتلاك القوة ، وانشاء نظام دفاعي يرتبط بالشعوب الاسلامية ويتوسع على حسابها ، والتحالف مع القوى المضادة لمصادر التهديد الرئيسية .

وقد ظهرت هذه الاستراتيجية في فترة الشاه السابق على هيئة تنمية القوة العسكرية الايرانية بحيث تصبح قوة اقليمية عظمى في النظام الاقليمي الغربي والانخراط في حلف عسكري يستند إلى الاسلام بشكل أو بآخر (حلف بغداد : تركيا وباكستان) أو اقامة حلف اسلامي حاولت الولايات المتحدة انشاءه في منتصف الستينيات وكانت ايران محوره ، والتوسع على حساب الاراضي العربية (شط العرب ـ المنطقة الكردية في العراق ـ احتلال الجزر العربية في الخليج ـ تشجيع الهجرة الايرانية إلى بلدان الخليج) ، ثم التحالف أو ايجاد روابط قوية مع الولايات المتحدة الامريكية (ضد التهديد السوفيتي) ، وباكستان (في مواجهة القوة الهندية) ، وبريطانيا واسرائيل واثيوبيا وتركيا في مواجهة الشعب العربي . ويلاحظ ان التوسع في اتجاه العالم العربي وليس في باقي الاتجاهات ناتج عن الضعف النسبي للكتلة الديموغرافية العربية بالمقارنة بالقوة السوفيتية أو الهندية كما ان افتقار الاقليم العربي إلى خطوط دفاعية استراتيجية طبيعية من اتجاه ايران ، وكذا ضعف الكثافة السكانية العربية في الجزيرة العربية وفي العراق بدرجة اقل جعل احتمالات نجاح التوسع في هذا الاتجاه اكبر من غيرها وقد برز ذلك تاريخيا منذ عصر الفتح الفارسي وفي التوسعات الايرانية على حساب الدولة العثمانية ، ثم اخيرا اثناء الاستعمار البريطاني وبعد انحساره .

الا ان طموحات الثورة الايرانية اكبر من طموحات الشاه إذ انها لا تكتفي بان تكون ايران قوة اقليمية عظمى تابعة لنظام كوني اجنبي بل تسعى إلى ان تكون دولة عظمى داخل النظام العالمي بان تكون مركزا لامبراطورية تضم جميع البلاد الاسلامية ، وبدلا من الاعتماد على هذه البلاد داخل حلف ، فانها تضمها اليها لتصبح جزءا من نظامها واحد مصادر قوتها ، واستمرار التوسع على حساب العالم العربي تحت دعوى الاسلام ، وايجاد روابط قوية مع الصين بدلا من الولايات المتحدة لمواجهة القوة السوفيتية . وتدل المؤشرات عن الاستجابة الشعبية داخل ايران بانها كبيرة وان هذا الهدف يلقى قبولا شعبيا ايرانيا كبيرا نسبيا ، وانه رغم وجود اتجاهات شعبية رافضة للسياسة الايرانية الحالية فان هذه المعارضة تتركز عادة على التكتيك او الاستراتيجية ولا تنصب على الاهداف حيث انها لا تقدم اهدافا الا ما يتعلق بالحزب الشيوعي . ويتضح مما سبق ومن مجرى الاحداث سواء قبل الثورة الايرانية أو بعدها ان الهدف القومي الايراني ذو طبيعة خارجية يهتم بوضع الدولة في النظام العالمي على حساب الشئون المحلية الوطنية وان هذه الاهداف تعتمد بالدرجة الأولى على الايديولوجية والدين اكثر منها على القدرات ، وانها متمشية مع الخبرة القومية ودروس التاريخ المستوعبة .

إذا تطرقت الدراسة إلى قدرة ايران على تحقيق اهداف الامن القومي السابقة بانه يمكن الخروج باستنتاج بان القدرات الايرانية في الوقت الحالي تمكنها من تحقيق مرحلة محدودة من هذه الاهداف . وتتلخص في بسط نفوذها أو التوسع في منطقة الخليج والجزيرة العربية ، وخاصة مع استمرار مسار الحرب في الاتجاه الحالي بالتزام العراق باستراتيجية دفاعية ، والنمو التدريجي في القوة العسكرية الايرانية الموضحة بجدول (١٧) بالقدرات العسكرية لدول الخليج والعراق ان تلاحظ ان ايران تتفوق على كل من العراق ودول الخليج مجتمعين في بعض العناصر وانها تتفوق على دول الخليج مجتمعة في اغلب العناصر ، وان التفوق العراقي على ايران حاليا يرجع بالدرجة الأولى إلى نجاح العراق في كسر الحظر المفروض على تصدير الاسلحة اليه ، بينما يستمر الحظر على ايران وخاصة من الدول العظمى . وان نظرة إلى الامكانيات العسكرية التي كانت لدى ايران عام ١٩٨٠ وإلى ما كانت قد طلبته من الاسلحة توضح القدرات العسكرية المحتملة حقيقة لايران .

(جدول ١٨) ، مما يمكن ان يوضح أن القدرات العسكرية الممكنة لايران تمكنها من التفوق على كل دول الخليج والعراق مالم يكن هناك نظام دفاعى عربى قادر على تحويل التوازن الاستراتيجى ضدها . الا أن هذا يعنى فى نفس الوقت ان هذه القدرات العسكرية لاتستطيع ان تتوسع على حساب الاقليم العربى كاملة وانها تحتاج إلى فترة زمنية لا ستيعاب ما تحققه قبل ان تتحول للتوسع مرة اخرى .

تشير المؤشرات الاقتصادية إلى ان القدرات الاقتصادية الايرانية كبيرة ، وان تقديرات الناتج القومى العام لها أكبر من تقديراتها لاى دولة عربية اخرى حتى عام ١٩٨٣ (لاتتوافر بيانات بعد ذلك) ، وان اى انخفاض تالى غالبا يرجع إلى اوضاع الحرب الحالية وتأثيرها على مصادر الثروة الايرانية ، ورغم غياب كثير من المؤشرات الاقتصادية عن ايران فى السنين الأخيرة الا أن المؤشرات السابقة تشير إلى ان ارتفاع متوسط معدل النمو السنوى بالنسبة للناتج المحلى بالنسبة للزراعة والصناعة والصناعة التحويلية والخدمات ، وانخفاض نسبة صادرات السلع والخدمات غير الانتاجية ، وارتفاع القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية . وهكذا فان المؤشرات الاقتصادية تشير إلى قدرات ايرانية مرتفعة توفر لها تفوقا محدودا على الدول العربية المجاورة لكنها لا تسمح لها بتحقيق هدفها دفعة واحدة .

حققت القدرات السياسية الايرانية نجاحا ملموسا اثناء حكم الشاه تناسبت مع الهدف القومى المحدد الا ان القدرات السياسية الايرانية فى بداية عهد الجمهورية الاسلامية قد تضاءلت بدرجة كبيرة وان كانت استطاعت ان تحقق نجاحا ملموسا داخل العالم العربى الا انها فقدت جزءا من هذا النجاح وحسنت من قدراتها الخارجية بدرجة كبيرة فقد استطاعت حتى الان ان تبقى دول الخليج خارج الصراع مع العراق (يساعدها فى ذلك وجود نسبة ملموسة من السكان من اصل ايرانى او ايرانى الجنسية) ، وان تحصل على تأييد كل من سوريا وليبيا ، وان يكون لها نفوذ سياسى فى لبنان ، وان تتعاطف معها عناصر من التيار الاسلامى فى باقى الدول العربية ، كما انها تحصل على تأييد محدود من الشيعة فى البلاد العربية وفى المقابل فقد استطاعت ان تحسن من علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى وفرنسا وان تبقى على روابطها مع باكستان وان تحصل على معونة عسكرية من الصين الشعبية وكوريا الديمقراطية وان تحصل على اسلحة من اسرائيل . الا ان هذه القدرة السياسية ما زالت عاجزة عن فك الحظر المفروض على تصدير السلاح اليها من مصادر السلاح الرئيسية فى الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية ، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية وغرب اوروبا . الا ان المرونة التى ابدتها القدرات السياسية الايرانية فى عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ تشير إلى احتمالات اكبر فى المستقبل رغم انه من المشكوك فيه ان تزيد كثيرا فى ظل الجمهورية الاسلامية الحالية نظرا لرفض كل من الكتلتين الشرقية والغربية لفكرة الثورة الاسلامية والاتجاه الاسلامى الاصولى (السلفى) بشكل عام . ويمكن ان تزداد هذه القدرات بدرجة كبيرة فى حالة تراجع الحكم الايرانى عن هذا الاتجاه .

تحقق العوامل النفسية النابعة من كل مبادىء المذهب الشيعى ، وتاريخ ايران (فارس) قدرات عالية نسبيا على تحقيق اهداف تصدير الثورة الاسلامية بما يحقق التوسع على حساب الاقليم والشعب العربى الا انها لا تستطيع ان تحقق الهدف بشكل مطلق فى مواجهة الاحساس القومى العربى ، وخاصة فى المناطق التى ينتشر فيها المذهب السنى فى العراق وشمال الجزيرة وفى اليمن ومصر والمغرب العربى .

٤ - الاستراتيجية الايرانية لتحقيق الهدف القومى :

اعتمدت الاستراتيجية الايرانية - وقبلها الفارسية - بدرجة كبيرة على استخدام القوة العسكرية بالدرجة الأولى لتحقيق اهدافها . وقد برز ذلك فى زمن الشاه فى تدعيم وحماية التمرد الكردى فى شمال العراق والمعاونة العسكرية بالقوات لسلطنة عمان ضد المتمردين فى ظفار ، والاستيلاء على الجزر العربية فى الخليج ، واستمرار الاحتلال الايرانى لأرض عراقية فى منطقة شط العرب . وتدعم القوة العسكرية الايديولوجية الدينية ، وكلاهما يدعم الدبلوماسية الايرانية . وتستخدم الاستراتيجية الايرانية قوتها الاقتصادية بشكل محدود فى تحقيق اهدافها . وفى ظل الجمهورية الاسلامية ظلت القوة العسكرية - مرتدية لباسا اسلاميا متطرفا - هى

الوسيلة الرئيسية لتحقيق الاهداف القومية ولم يقتصر استخدام القوة العسكرية على الصراع العراقى الايرانى الا انه امتد إلى التدخل فى الصراع فى لبنان والاستفادة به فى تحقيق اهداف سياسة لدى دول اخرى فى اوربا وخاصة فرنسا .

ولا شك ان القوة العسكرية الايرانية كانت سندا للدبلوماسية الايرانية فى المفاوضات مع دول الخليج لابقائها خارج الصراع العراقى الايرانى ، والحد من دعمها المادى للعراق .

وتلقى الاستراتيجية الايرانية قبولا من الاغلبية الايرانية ، ويبرز ذلك فى الاقبال الشعبى على الانتخابات التى اجريت فى ايران فى اغسطس عام ١٩٨٥ ، وهذا لا يمنع من وجود فئات وتنظيمات معارضة قوية خارج السلطة غالبا وداخلها بدرجة اقل . الا ان السلطة الدينية للقيادة السياسية وخاصة فى الجمهورية الاسلامية لها تأثير جارف على الرأى العام .

١ ـ العقيدة القتالية :

لا تتوفر مراجع كافية عن العقيدة القتالية الايرانية الا انه يمكن استنتاجها من بناء القوة العسكرية الايرانية ، واسلوب استخدامها ، سواء قبل الثورة الاسلامية او بعدها . وتدل هذه المؤشرات على ان ايران تسعى إلى الاعتماد على وجود قوة عسكرية تقليدية ضخمة ، مع محاولة امتلاك رادع نووى . وقد سعت إلى امتلاك قوة جوية ضخمة كان من المتوقع ان تصل إلى حوالى الف طائرة قتال ، وبحيث تستطيع ان تعمل على مسافات بعيدة بتزويدها بالوقود فى الجو وقدرة عالية على النقل الجوى والابرار الجوى . أما القوات البرية فتستند ـ بالاضافة إلى الجيش العامل ـ على تنظيمات شبه عسكرية من المتطوعين كثيرا ما تستخدم كرأس حربة للقوات النظامية كما تشتمل القوات البحرية على قدرات على العمل فى المياه الزرقاء وقدرات محدودة على الابرار البحرى تتناسب مع العمل عبر الخليج . وقد اعتمدت ايران منذ زمن طويل من قبل الجمهورية الاسلامية على القوات شبه النظامية « قوات المقاومة » والجندرمة ، ايام الشاه وقوات « حرس الثورة » و « جيش التعبئة الشعبية » و « المستضعفين » والحرس الوطنى « حزب الله » بالاضافة إلى ميليشيا قبائل الحدود . وقد سعت حكومة الشاه إلى الحصول على اسلحة نووية بانشاء مفاعل ٢ نووى قوة ٦٠٠ ميجاوات فى بوشهر واستمرت الجمهورية الاسلامية فى العمل فيها ولكن يبدو ان القصف الجوى العراقى قد اوقف العمل فى انشاء هذه المفاعلات .

اعتمدت حكومة الشاه فى استخدامها للقوة على تحقيق رادع جوى لحين توفر الرادع النووى ، وعلى استخدام التفوق البحرى والجوى فى الاستيلاء على الجزر العربية ، وعلى سير اعمال القوات النظامية بميليشيات القبائل المتمردة فى المنطقة الكردية . اما حكومة الجمهورية الاسلامية فنظرا لانها فقدت الرادع الجوى فقد اعتمدت بالدرجة الأولى على التفوق البشرى بالقيام بهجمات كاسحة بالقوات شبه النظامية للتمهيد لاعمال القوات العاملة ، وعلى القوات البحرية وخاصة فى المناطق البعيدة عن مدى عمل القوات الجوية العراقية ، كما تستعيض عن القصف الجوى احيانا بضربات الصواريخ ونيران المدفعية بعيدة المدى وعلى المدن القريبة من الحدود ، مع محاولة الاستفادة من تعاطف السكان من الشيعة ، وتشجيع التمرد فى مناطق الاكراد .

وتختار القيادة الايرانية الهجوم البرى كوسيلة رئيسية لتحقيق اهدافها الاستراتيجية مع اختيار اتجاهات وتوقيتات الهجوم لتحقيق اكبر استفادة من التفوق البشرى والحد من الاثار الناتجة عن قلة المعدات فنجد ان اتجاهات الهجوم توجه اساسا إلى المناطق الوعرة أو المستنقعات (الملاحات) وغابات النخيل كما ان توقيتات الهجوم الرئيسية تكون عادة فى اوائل أو اواخر الشتاء والاستفادة من الليل وحالات الرؤية الرديئة وتسعى ايران لتحقيق المفاجأة عن طريق اخفاء اتجاهات وتوقيتات الهجوم ، والقيام بالهجوم من الحركة بتحريك القوات من العمق ، وعادة مالا تخفى ايران نية الهجوم أو حتى تحاول ذلك لتحقيق اكبر تأثير معنوى ممكن ، كما ان اتجاهات الهجوم توجه لتحقيق تأثير قوى يغير من التوازن الاستراتيجى فى الحرب إما بالتأثير على الوضع الجيوبوليتكى للخصم ، أو بالاستيلاء على أو تهديد هدف له قيمة معنوية هامة ، أو قيمة اقتصادية كبيرة .

وتسعى إيران إلى تحييد القوى الأخرى المحيطة بها فى غير الاتجاه الاستراتيجى المنتخب الذى هو عادة ما يكون الاتجاه الاستراتيجى الغربى ، كما تسعى لمواجهة القوة العربية فى هذا الاتجاه كل على حده بحيث لا تتكتل فى مواجهتها ، وهى تستخدم فى ذلك القوة

المسلحة عن طريق الاجبار أو الردع ، كما تستخدمها بالوجود العسكرى الفعلى داخل هذه الدول ، أو قريبا منها ، وكذا بالمعونة العسكرية .

ب ـ اتخاذ القرار العسكرى

تتخذ عملية اتخاذ القرار العسكرى فى ايران صورة شديدة الخصوصية بما نص عليه الدستور الذى بدأ العمل به منذ ديسمبر ١٩٧٩ والذى ينص على ولاية « الفقيه » (نائب الامام) ويحمله عبء القيادة . وتنص المادة ٥٧ من الدستور على ان الفقيه هو القائد الاعلى للقوات المسلحة ، وانه يعين رؤساء الاركان المشتركة ، ورئيس الحرس الثورى ، كما انه يعين اربعة من عدد اعضاء « مجلس الدفاع الوطنى » ويعين القادة على المستويات الاقل بناء على توصياتهم . ويمنح الدستور الفقيه سلطة اعلان الحرب وعقد الصلح بناء على توصيات مجلس الدفاع الوطنى . وهكذا فان سلطة الفقيه التى يتولاها الآن الامام الخمينى تعتبر مطلقة فى قرار الدفاع واستخدام القوة العسكرية ، بما يندر وجوده فى مكان اخر .

وهكذا فان درجة تركيز القوة فى اتخاذ القرار تصل إلى اعلى درجة لها بتركيز اكثر من ٥٧٪ من سلطة القرار فى يد شخص واحد هو نائب الامام وتتوزع باقى السلطة فى ايدى اعضاء مجلس الدفاع الوطنى ورئيس الجمهورية (القائد العام للقوات المسلحة) ورئيس الوزراء ، ووزير الدفاع ، ورؤساء الاركان المشتركة ، ومن السلطة التنفيذية مجلس الوزراء ، ومن السلطة التشريعية « المجلس » (الجمعية الاستشارية الاسلامية) . ومجلس حماية الدستور ، ويترجم ذلك عمليا إلى تركيز السلطة بدرجة اكبر فى يد « نائب الأمام » مع عدم اغفال رأى رئيس الجمهورية ووزير الدفاع ورؤساء الاركان المشتركة فيما يتعلق بالامكانيات على الاقل . ويؤثر ذلك على القرار العسكرى بغلبة الطابع السياسى عليه بحيث انه كثيرا ما يصير تجاهل قواعد فن الحرب واساليب استخدام القوات لتحقيق اهداف سياسية هامشية ، كما انه يؤثر بدرجة اشد على فاعلية الانتاج فى المجال الاقتصادى ، ويؤدى إلى اثار اجتماعية خطيرة تزداد اهميتها فى المستقبل .

جـ ـ اهم الموضوعات المؤثرة على القرار العسكرى

(١) الحصول على الاسلحة

تلاقى ايران بعض الصعوبة فى الحصول على احتياجاتها من الاسلحة نتيجة للاتفاق على عدم تصدير الاسلحة إلى مناطق الصراع ، وان كان هذا الاتفاق يسرى على ايران اكثر مما يسرى على غيرها . وقد كانت الولايات المتحدة الامريكية بصفة خاصة والغرب عموما هم المصدر الرئيسى للاسلحة لايران قبل الثورة الاسلامية ، كما كانت هناك بعض الاسلحة التى حصلت عليها من الاتحاد السوفيتى الا أن كلتا الدولتين العظميين قد توقفتا عن تصدير الاسلحة إلى ايران ، مما دعاها إلى البحث عن مصادر اخرى ، وقد امكن الحصول على اسلحة من اكثر ١٥ دولة هى كوريا الشمالية والجنوبية واسرائيل وبريطانيا وفرنسا واسبانيا والنمسا وسويسرا وايطاليا والصين الشعبية وتايوان وباكستان وشيلى والارجنتين والبرازيل وبولندا والسويد وتركيا والمانيا الديمقراطية ، بالاضافة إلى الحصول على بعض قطع غيار امريكية كما اتجهت كل من سوريا وليبيا إلى مساعدتها عسكريا . الا ان بعض هذه الامدادات كان استكمالا لصفقة سابقة ايام الشاه وقد توقف بعد ذلك وقد افادت بريطانيا بانها لم تسمح بتصدير قطع الغيار الخاصة باسلحة التدمير ، كما اوقفت سويسرا نقل طائرات التدريب اليها ، كما ان كثيرا من الصادرات تتم عن طريق التهريب أو بطريقة خفية كما حدث بالنسبة لقطع الغيار الأمريكية وبالنسبة للاسلحة الأسرائيلية ، كما ان الاتحاد السوفيتى يعارض انتقال الاسلحة السوفيتية الصنع من كل من سوريا وليبيا إلى ايران ، وتحاول ايران ان تغطى بعض النقص من احتياجاتها من الاسلحة وقطع الغيار بانتاجها محليا .

يشتمل الانتاج العسكرى الايرانى على بنادق ورشاشات مشتقة من اخرى المانية واسرئيلية وهاونات عيار ٦٠ مم ، ١٢٠ مم ، ومدافع عيار ١٠٦ مم ، وتطور طائرة مروحية خفيفة ذات مقعدين ، كما تحاول انتاج قطع غيار للمقاتلات الامريكية الصنع ، وتصنيع طائرة بدون طيار ، وتطوير اجهزة حاسبة الكترونية لادارة

نيران المدفعية ، كما تطور وحدات ومنشآت الاصلاح . ويوضح الجدول رقم (١٩) اهم اتفاقات الاسلحة التى امكن الكشف عنها مع ايران فى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٦ ، ويوضح الجدول (٢٠) مراحل انتاج الاسلحة فى ايران عام ١٩٨٤ وسعة ، واحتمال انتاج الاسلحة فى ايران ، وترتيبها بين اول ٢٧ دولة فى العالم الثالث فى نفس العام .

(٢) تاثير القرار العسكرى على الاقتصاد القومى :

إن اعتماد العقيدة العسكرية الايرانية على التفوق البشرى يدفعها إلى تعبئة نسبة عالية من الطاقة البشرية لاعمال القتال مما يحرم الاقتصاد القومى سواء فيما يتعلق بالانتاج أو الخدمات من هذه الطاقات ، ولذا فان القرار العسكرى لابد وان يضع فى الاعتبار الاعداد والخبرات الضرورية لاستمرار الانتاج والخدمات الضرورية بتحقيق الحد الادنى على الأقل ، كما ان القرار العسكرى يضع فى اعتباره ضرورة الدفاع عن الاهداف الاقتصادية الهامة حسب اولوية اهميتها ، والتى تتربع المنشآت البترولية على قمتها .

(٣) تاثير القرار العسكرى على مواقف الدول خارج الصراع :

رغم التهديدات الايرانية الكثيرة باغلاق مضيق هرمز فى حالة عدم قدرتها على تصدير بترولها ، الا انه من الواضح انها لاتنوى ذلك . إذ أن متخذ القرار يضع فى الاعتبار الآثار التى يمكن أن تنتج عن ذلك القرار سواء من دول الخليج التى يمكن أن تنضم سافرة إلى العراق ، أو من الدول الغربية التى قد تتدخل إذا تعرضت حرية الملاحة فى الخليج للخطر ، ولذا فان التدخل العسكرى الايرانى ضد الملاحة فى الخليج عادة ما يكون رمزيا ولا يسعى إلى ايقاف الملاحة بالخليج بشكل حاسم .

جدول رقم (١٧)
مقارنة اهم عناصر القوة الايرانية بدول الخليج العربى*

البيـــــان / الدولة	عمان	الامارات المتحدة	قطـــر	البحرين	السعودية	الكويت	مجموع دول الخليج العربى	ايران
السكان بالمليون نسمة	١,٦	١,٤	٠,٢٩	,٤	١٢	١,٨	١٧,٤٩	٤٣
المساحة كم ٢[١]	٣٠٠٠٠٠	٧٧٧٠٠	١١٤٣٧	٦٧٨	٢٢٤٠٠٠٥	١٧٨١٨	٢٦٥٩٠٧٠	١٦٤٨٠٠٠
القوات المسلحة (الف جندى) [٢]	٢١,٥	٤٣	٦	٢,٨	٦٢,٥	١٢	١٤٧,٨	٦٢٥
الناتج المحلى عام ١٩٨٣ (بالبليون دولار)	٧,٥٨٥	٢٧,٥٩٥	٦,٤٢١	٥,٠٩٠	١١٩,٥٩٧	٢١,٢٦٥	١٨٧,٥٣٣	١٢٢,٦٨٧
انفاق دفاعى عام ١٩٨٤ (بالمليون دولار)[٣]	١٩٦٠	١٨٦٧	١٦٦	٣٣٢	٢٢٦٨٧	١٤٣٠	٢٨٤٤٢	١٧١٩٦
دبابات قتال رئيسية	٣٣	١٣٦	٢٤	—	٤٥٠	٢٤٠	٨٨٣	١٨٥٠
مدفعية ميدان (قطعة)	١٠٥	٧٠	١٤	٢٠	٤٦٣	٣٨	٧١٠	٤٢٠٠
قواعد صواريخ ارض ارض	—	—	—	—	—	٤	٤	؟
طائرات قتال	٥٢	٤٢	١٧	—	٢٠٥	٧٦	٢٩٢	٨٠
هليكوبتر مسلح	—	—	٢	—	٢٤	٢٣	٤٩	٠
سفن سطح رئيسية	—	—	—	—	٨	—	٨	٨
زوارق صواريخ	٧	٦	٣	٤	٩	٦	٣٥	٧

* المرجع الاساسى .

* IISS, The Military Balance, 1985 - 1986, London, 1985 pp 72 - 73, 74 - 75 , 78 - 79 , 82 - 84 , 86 - 87

(١) المرجع فى تحديد المساحة

"The Europa Year Book 1984, A World Survey", Volume I, II Europa Publications Limited, London, England, 1984,pp 1136, 1733, 1895, 2185, 2292, 2325, 2558.

(٢) القوات النظامية فقط . تشمل قوات عمان والسعودية والامارات اجانب .

(٣) المساعدات من والى مجلس التعاون الخليجى مستبعدة .

جدول (١٨)
الامكانيات العسكرية لايران عام ١٩٨٠

عدد السكان ٣٥٨٠٨٠٠٠
اجمالى القوات المسلحة العاملة ٣٢٢٠٠٠ (٠,٩٪ من مجموع السكان)
الناتج القومى الاجمالى . ٧٥,٩ بليون دولار (٢١٧٠ دولارا للفرد)
الانفاق العسكرى السنوى ٧,٨٢ بليون دولار (١٠,٣٢٪ من الناتج القومى الاجمالى)
انتاج الطاقة
الفحم : ١,١٥ مليون طن مترى
زيت خام ٢٩٥,٥ مليون طن مترى
منتجات بترولية مكررة · ٣٤,٦٥ مليون طن مترى
غاز طبيعى : ٢١,٨ بليون متر مكعب
قوة كهربائية : ٧ بليون كيلو وات ساعة
الاسطول التجارى (سفن الف طن فاكثر) ٥٩ سفينة ، ١,١ مليون طن
الاسطول الجوى المدنى : ٢٥ طائرة نقل كبيرة
الجيش :
الافراد : ٢٠٠ الف
التنظيم ·
٣ فيلق (قياداتها فى كرمنشاه شمال غرب طهران وشمال شرق شيراز فى الجنوب)
٣ فرقة مشاه
٤ لواء مستقل (٢ مشاه ، ١ قوات خاصة ، ١ محمول جوا)
٥ مجموعة مدفعية فرقة
١ كتيبة طيران
١ كتيبة صواريخ دفاع جوى
المعدات الرئيسية
٨٠٠ دبابة ثقيلة (تشيفيتن)
٩٢٠ دبابة متوسطة (م ـ ٤٧ ، م ـ ٦٠ أ ـ ١ ، م ـ ٤٨ ، م ٤)
٢٥٠ دبابة خفيفة (م ـ ٢٤ ، م ـ ٤١ ، سكوربيون)
٢٠٠ عربة مدرعة (م ـ ٨ ، م ـ ٢٠)
٢٠٠٠ ناقلة جنود مدرعة (م ـ ١١٣ ، ب ت ر ـ ٥٠ ، ب ت ر ـ ٦٠)
مدفعية مضادة للطائرات (ز أ و ـ ٥٧,٢٣ مم و ٨٥ مم سوفيتية وبوفور ٤٠ مم)
٧٠٠ مدافع وهاوتزرات (١٣٠ مم ، و ١٥٥ مم ، و ١٧٥ مم مدفع ، و ١٠٥ مم و ٢٠٣ مم ذاتى الحركة ومجرور)
اسلحة عديمة الارتداد مضادة للدبابات (٥٧ مم ، و ٧٥ مم ، و ١٠٦ مم)
مقذوفات موجهة مضادة للدبابات (دراجون ـ تو)
صواريخ دفاع جوى (هوك ورابيير سام ـ ٧ ، سام ـ ٩)
صواريخ ارض ارض (س س ـ ١١ ، س س ـ ١٢ ، تو)
طائرات خفيفة (الـ ـ ١٨ ، يو ـ ١٧ او ـ ٢ وبيجل يب)
٢٩٥ هليكوبتر (٥ اتش ٤٣٠ ، و ١٤ سى اتش ٤٧ ، و ٥٢ ايه بى ٢٠٥ ، و ٢٤ ايه بى ٢٠٦ ، ١٠٠ ايه اتش ١ ، و ١٠٠ بل ٢١٤)

الاحتياطى :
الافراد : ٢٢ الف
التنظيم : ٣ اسطول · المحيط الهندى ، وبحر قزوين ، والخليج ليس هناك طيران اسطول ولا فيالق بحرية . هناك كتيبة مشاة بحرية تستخدم اساسا لحراسة المنشآت الساحلية .

الوحدات الرئيسية :
٣ غواصة (اس اس طراز تانج)
٣ مدمرة (كلها لها صواريخ دفاع جوى نمطية والصواريخ دفاع جوى قصيرة المدى سيكات ، طراز باتل و ٢ طراز سمنر .
٤ فرقاطة وطراز سام مسلحة الصواريخ سطح سطح سى كيلر ، وسيكات للدفاع الجوى وكليهما قصير المدى)
٤ زورق حراسة (بى جى ، وبى اف ـ ١٠٣ مسلحة بمدفع ٣ بوصة)
٦ زورق هجوم بالصواريخ (بى تى جى ، طراز كامان ، وصواريخ هاربون سطح سطح)
٧ زورق داوريه
٣ كاسحة الغام شاطئية
٢ كاسحة الغام عميقة
٢ سفينة انزال دبابات
١ زورق انزال عام
١٤ هوفركرافت
٧ سفينة مساعدة (وقود جرار امداد الخ)
١٠ زورق خدمة
١٥ هليكوبتر (٧ ايه ـ بى ـ ٢١٢ و ٨ اس اتش ـ ٣)
٢ طائرة داورية بحرية (بى ـ ٣)
٤ طائرة نقل (اف ـ ٢٧)
٤ طائرة قيادة عسكرية
الصواريخ : دفاع جوى ستاندرد سيكات سطح/مسطح ، سى كيلر ، هاربون
القواعد البحرية خرمشهر (القاعدة الرئيسية) بندر بهلوى ، بوشير ، جزيرة خرج ، بندر عباس وشاه بحر (خدمة ثلاثية)
القوات الجوية :
الافراد : ١٠٠ الف

التنظيم :

٣ سرب مقاتلات اعتراضية (اف ـ ١٤)
١٠ سرب قاذفة مقاتلة (اف ـ ٥)
١٠ سرب قاذفة مقاتلة (اعتراضية (اف ـ ٤)
٢ سرب مقاتلة/ استطلاع (آر/اف ـ ٤ وآر اف ـ ٥)
٨ سرب نقل (سى ـ ١٣٠ ، بوينج ٧٠٧ ، اف ـ ٢٧ ايرو كوماندوز)

اهم طرازات الطائرات :

٤٤٩ طائرة قتال
٧٧ مقاتلة اعتراضية (اف ـ ١٤)
١٩٠ مقاتلة قاذفة/اعتراضية (اف ـ ١٤ ، الاعتراضية تحمل صواريخ جو ـ جو سيدوانيدر ، وسبارو ، القاذفة المقاتلة : مافريك جو ارض)
١٦٦ قاذفة مقاتلة (اف ـ ٥)
١٦ مقاتلة/استطلاع (آر ـ اف ـ ٥)
١٨٦ طائرة اخرى
٦ طائرة تموين (بوينج ٧٠٧)
١٠٠ نقل (٥٧ سى ـ ١٣٠ ، و ٦ بوينج ٧٤٧ ، و ١٤ اف ـ ٢٧ ، و ١٠ سى ـ ٤٧ ، ٩ ايرو كاماندز و ٤ فالكون)
١٤٣ تدريب (ت ـ ٦ و ت ـ ٤١ و ت ـ ٣٣ واف ـ ٣٣)
٩٥ خدمة عامة (او ـ ٢ ويو ـ ١٧ والـ ـ ١٨)

٣٨ هليكوبتر (١٠ ايه بى ـ ٢٠٦ ، و ٦ ايه بى ـ ٢١٢ ، و ٢ سى اتش ـ ٤٧ ، و ٤ اتش ـ ٤٧ ، و٤ اتش ـ ٤٣ ، و ١٦ سوبر فريلون)
صواريخ ٢٥٠٠ مافريك جو ـ جو ، و ١٩٠٠ سيدواندرايه اى ام ـ ٩ .

معدات متعاقد عليها .

٢٥٠ ف ـ ١٨
٤٠ اف ـ ١٤ بصواريخ جو ـ جو فونيكس
١١٠ اف ـ ٥ تايجر مقاتلات
١٤٠ اف ـ ١٦ مقاتلات

١٠ اى ـ ٣ ايه اواكس
٢٨٧ بل ٢١٤ هليكوبتر خدمة عامة (تخصيص الخدمة غير معروف)
١١ طائرة تموين بوينج ٧٠٧
٦ طائرة نقل بوينج ٧٤٧

القواعد الجوية :

ظهران ، همدان ، دزفول ، دوشن تايه ، مهراباد ، جاله مرغى ، زاهيدان ، مشهد ، شيراز ، الاهواز ، اصفهان ، تبريز ، فهر اباد ، شاه بحر .

جدول (١٩)

اهم اتفاقات الاسلحة مع ايران فى الفترة من ١٩٨١ ـ ١٩٨٦

المصدر	الكمية	السلاح	نوع السلاح	سنة الطلب	سنة التسليم	الكمية المسلمة	ملاحظات
الصين الشعبية	١٠٠	ف ـ ٦	مقاتلة	(٨١)	(٨٢)	(٢٠)	جزء من صفقة تشمل دبابات ت ـ ٥٩ ، ومدفعية . تقدر القيمة ١٫٣ بليون دولار .
					(٨٣)	(٢٠)	
					(٨٤)	(٢٠)	
					(٨٥)	(٢٠)	
					(٨٦)	(٢٠)	
	١٢	ف ـ ٦	مقاتلة	٨٥	٨٦	(٢٠)	
	١٠٠	ت ـ ٥٩	دبابة قتال رئيسية	٨١	٨٢	١٠٠	
					٨٣	١٠٠	جزء من صفقة اكبر ـ تقارير بان ايران سمحت
					٨٤	١٠٠	للصين بفحص الاسلحة السوفيتية المستولى - عليها من العراق
	٢٠٠	ت ـ ٥٩	دبابة قتال رئيسية	٨٥			جزء من صفقة اشتملت على مقاتلات ف ـ ٦ وعربات مدرعة وعربات صواريخ وصواريخ ومدفعية وصواريخ دفاع جوى وذخيرة تقدر قيمتها ١٫٦ بليون دولار .
	٣٠٠	٥٩/١ ١٣٠مم	مدفع مجرور	٨١	٨٢	١٠٠	
					٨٣	١٠٠	
					٨٤	١٠٠	
سويسرا	٨٠	بى سى ـ ٧	طائرة تدريب	٨٣	٨٣	٦	اوقف التسليم بعد ٤١ طائرة ـ شكلت لجنة تحقيق
					٨٤	٣٥	
المملكة المتحدة	٢	هنجام	سفينة انزال	٧٧	٨٤	٢	سفينة دعم غير مسلحة الازاحة ٢٥٠٠ طن الطلب الاصلى ٤
	١	طراز خرج	سفينة دعم	٧٤	٨٤	١	
	٢	لافان وطنب	سفينة انزال	٧٧	٨٥	٢	
السويد	١٠		صاروخ دحو	٨٥	٠٠	٠٠	مقايضة =
الارجنتين	١٠٠		دبابة قتال	٨٥	٠٠	٠٠	*

المرجع : **SIPRI YEAR Book 1985**

*** The Military Balance 1985-1986, IISS.**

= Defence and Foreign Affairs Weekly, August 12-18, 1985

جدول (٢٠)
مراحل انتاج الأسلحة فى ايران واحتمال توسعه انتاجيتها وترتيبها من الدول

نوع السـلاح	مرحلة انتاجه	سعة الانتاج
المقاتلات والمقاتلات الخفيفة وطائرات التدريب النفاثة	لا يوجد	
الطائرات الخفيفة وطائرات النقل	غير معروف	
الهليكوبترات	لا يوجد	
الصواريخ الموجهة	غير معروف	
سفن القتال الرئيسية وزوارق الهجوم السريعة	لا يوجد	
سفن القتال الصغيرة	لا يوجد	
الغواصات	لا يوجد	
دبابات القتال الرئيسية	لا يوجد	
المدفعية	لا يوجد	
الدبابات الخفيفة وناقلات الجنود المدرعة	غير معروف	
الأسلحة الصغيرة	انتاج بترخيص مع استيراد الاجزاء المتقدمة	انتاج محدود

ترتيب ايران بين اول ٢٧ بلدا من بلاد العالم الثالث فى انتاج الاسلحة الحالى والمحتمل هو · رقم ٢٠
المرجع : SIPRI Year Book 1985, pp. 332, 340

ثانيا ـ السياسة العسكرية التركية

١ ـ البيئة الدولية

يؤثر هيكل النظام العالمى ثنائى القطبية وأولوياته الاستراتيجية فى المجالين السياسى والعسكرى ، والدور المركزى لأوروبا ، والوضع الحساس للشرق الأوسط وأهميته فى افراز أنماط للسلوك السياسى والعسكرى والايديولوجى لدى الدول المحيطة بتركيا ولدى الدول العظمى ، مما يؤدى إلى تقاطع هذه الأنماط حول تركيا .

وداخل النظام العالمى نجد أن تركيا تقع ضمن الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض منفصلة فى ذلك عن الدول الصناعية المتقدمة أو الدول الاشتراكية ، كما أنها ليست من دول العالم الثالث وليست من الدول البترولية ، وبالتالى فان قدرتها على احتلال موقع متقدم فى النظام العالمى محدودة للغاية . وقد أدى كل من الموقع الجغرافى والخبرة التاريخية إلى احاطة تركيا بالعديد من التهديدات التى تؤثر على أمنها .

٢ ـ التهديدات

أ ـ العلاقة مع الاتحاد السوفيتى

تؤدى سيطرة تركيا على آسيا الصغرى والمضايق اللذين يمثلان حلقة اتصال الاتحاد السوفيتى (وروسيا سابقا) بالبحر المتوسط والعالم إلى وجود مصلحة سوفيتية فى تركيا . ويواجه الاتحاد السوفيتى تركيا على حدود مشتركة يصل طولها إلى ٦١٠ كم ، كما يواجهها عبر البحر الأسود . وقد ظلت المضايق لفترة طويلة قلب العلاقة السوفيتية التركية . اذ ترجع أهمية المضايق إلى علاقة الأمن السوفيتى بقوى التهديد الخارجية وغير التركية . وقد طلب الاتحاد السوفيتى فى خلال الأربعينات اغلاق المضايق فى وجه السفن الحربية للدول التى لا تطل على البحر المتوسط ، كما أنه بعد دعمه لأسطول البحر الأسود اعتبر نفسه دولة بحر متوسطية نتيجة لوجوده على البحر الأسود ، وكلف الأسطول بتوفير أقصى خط دفاعى متقدم ضد التهديدات من الجنوب الغربى مما يثير سؤالا عن كيفية أن يحقق أسطول البحر الأسود هذه المهمة فى حالة رغبة تركيا فى اغلاق المضايق خوفا من التهديد وفقا لمعاهدة مونترو .

لا تقتصر العلاقة مع الاتحاد السوفيتى على المضايق ، وانما تعترض تركيا طرق الملاحة الجوية التى تربط الاتحاد السوفيتى بالمناطق التى يهتم بها فى الشرق الأوسط والقرن الأفريقى والبحر المتوسط ، مما يحد من قدرة الاتحاد السوفيتى على نشر قواته أو تقديم المساعدة العسكرية إلى دول فى هذه المنطقة .

ومن الطبيعى أن التهديد السوفيتى لتركيا ـ رغم أنه يسعى إلى وجود جيران محايدين أو أصدقاء يرتبط بالتفاوت الكبير فى القدرات بين الدولتين سواء فى تعداد السكان ، أو القوة الاقتصادية أو العسكرية .

ب ـ اختلال التوازن فى تراكيا

لتراكيا (الجزء الأوروبى من تركيا) أهمية خاصة اذ أنها أكثر المناطق كثافة وتطورا ، الا أنها من

أكثر المناطق تعرضا وذلك نتيجة لطول حدودها مع كل من بلغاريا (٢٦٩ كم) ، واليونان (٢١٢ كم) فى حين أنها تفتقر إلى العمق والموانع الطبيعية بوجود المضايق خلفها . ويزيد من خطورة المنطقة ما ساد العلاقات التركية البلغارية من توتر نتيجة للضغط البلغارى على مواطنيها من أصل تركى لتغيير أسمائهم التركية ، كما أن بلغاريا ينظر اليها أساسا باعتبارها عضوا فى حلف وارسو . وفى حين أن اليونان زميل لتركيا فى حلف شمال الأطلنطى الا أن توتر العلاقات بينهما حول عديد من القضايا ينعكس بالضرورة على الوضع فى تراكيا .

جـ - العلاقات التركية اليونانية :

اتصفت العلاقات التركية اليونانية بالتوتر لفترة تاريخية طويلة بحيث أصبحت تمثل صراعا بين حضارتين مختلفتين . وقد اشتمل التاريخ على صراعات مريرة ، وعداوات وحروب بينهما ، وقد اتخذت هذه الصراعات حتى عام ١٩١٩ - ١٩٢٢ صورة سلسلة من التقهقر والهزيمة التركية . وقد أثار الصراع حول قبرص عام ١٩٦٣ - ١٩٦٤ شكوك العداوة التركية لليونان وذكرى مساعدات الدول الكبرى لليونان فى المواجهات السابقة بينهما . وكانت معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ بين تركيا واليونان والقوى الغربية قد أقامت توازنا بينهما بتحديد الحدود للسيادة الأقليمية بحيث لا يحصل أى منهما على التفوق فى بحر ايجة وأعطيت جزر الدوديكاينز فى جنوب شرق ايجه إلى ايطاليا ، التى فقدتها بدورها وتركتها لليونان بعد الحرب العالمية الثانية ، وكنتيجة لمعاهدة باريس عام ١٩٤٧ . وقد نظمت كلتا المعاهدتين نزع سلاح ومنع تحصين الجزر على طول الساحل التركى . وهناك حاليا اربعة صراعات بين تركيا واليونان هى السيطرة على الفضاء الجوى فى بحر ايجه ، وتحديد حدود الجرف القارى ، وحدود المياه الأقليمية ، والصراع فى قبرص ، بالاضافة إلى مشكلة عسكرة الجزر .

(١) السيطرة على الفضاء الجوى

فى أعقاب قبول كل من تركيا واليونان فى حلف شمال الأطلنطى عام ١٩٥٢ ، كان قد ترك أمر السيطرة على الفضاء الجوى لبحر ايجه للمسئولية الفنية لليونان وفقا لاتفاق ثنائى بينهما . وادعت تركيا بأن هذه المسئولية الفنية قد استخدمت كما لو كانت قد قررت سيادة اليونان على الفضاء الجوى فى بحر ايجه . وقد أعقب التدخل العسكرى التركى فى قبرص عام ١٩٧٤ ، أن أعلنت تركيا « منطقة أمن » غرب خط منطقة مراقبة الطيران المتفق عليه فى مايو ١٩٥٢ ، وقد أدى ذلك إلى تنصيف الفضاء الجوى لبحر ايجه تقريبا . وكان رد فعل اليونان أن أعلن البحر « منطقة خطرة » أدت إلى اغلاق الفضاء الجوى لبحر ايجه أمام جميع التحركات العسكرية والمدنية لغير اليونان . وقد سحبت تركيا اعلانها السابق فى فبراير عام ١٩٨٠ ، ومطالبها للسيطرة على كل الحركة الجوية فوق شرق ايجه ، كما استجابت اليونان بسحب ملحوظة الطيران المدنى فى عام ١٩٧٤ التى اعلنت بحر ايجه « منطقة خطرة » لكل الحركة الجوية الغير يونانية . الا أن انتهاء النزاع يحتمل تجدده .

(٢) الجرف القارى

يتعلق هذا النزاع أساسا بارتفاع اسعار البترول ، وقد برز ذلك حينما قدم اليونان مذكرة احتجاج فى عام ١٩٧٤ على ضمان تركيا لحق التنقيب عن البترول فى مناطق فى بحر ايجه لشركة بترول تركيا . وأشار اليونان إلى أن مشروعات البحث عن البترول المشابهة فى بحر ايجه تنتهك الجرف القارى للجزر اليونانية . ويستند الموقف اليونانى على الأسس القانونية والمواد من اتفاقية جنيف ١٩٥٨ التى تمنح الجزر جرفا قاريا ، إلا أن تطبيق هذه المواد على بحر ايجه يؤدى إلى حرمان تركيا تقريبا من أى حقوق للجرف القارى ، ويحول بحر ايجه واقعيا إلى بحيرة يونانية على أساس وجود حوالى ٣٠٥٠ جزيرة يونانية مبعثرة خلاله ، وقرب بعضهم من الأراضى التركية الرئيسية . وتدعى تركيا من جانبها بأن بحر ايجه له خصائص خاصة تتطلب حلا خاصا ، وتركيا ليست طرفا فى اتفاقية جنيف عام ١٩٥٨ ، ولا توافق على موادها على ضوء التطورات الحديثة التى تجرى فى مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحر ، وتقترح البحث عن حل سياسى لموضوع تحديد الجرف القارى على أساس من العدل والمساواة . وقد قدمت اليونان الموضوع إلى محكمة العدل الدولية فى أغسطس عام ١٩٧٦ التى حكمت بعدم اختصاصها ، وقد اجريت مفاوضات بين البلدين بدون نتيجة ملموسة وقد اقترحت تركيا البحث والاستغلال المشترك لموارد قاع بحر ايجه التى يمكن أن تؤدى إلى تأسيس كونسورتيوم بترولى دولى ، الا أن اليونان لم يقبل الاقتراح . ويبقى الصراع منبعا كامنا للصراع بين البلدين .

(٣) المياه الاقليمية

حددت معاهدة لوزان المياه الاقليمية بأنها ٣ أميال بحرية ، وقد مدت مياهها الاقليمية فى عام ١٩٣٦ إلى ٦ أميال وتبعتها تركيا فى عام ١٩٦٤ الا أن اتجاه مؤتمر الأمم المتحدة للسماح بحد ١٢ ميلا الذى يؤدى ـ فى حالة تطبيقه على بحر ايجه ـ إلى حل مشكلة الجرف القارى يقلص المياه الدولية القابلة للملاحة إلى أقل من النصف . وقد اعتبرت تركيا أن تطبيق اليونان لحد الاثنى عشر ميلا فى بحر ايجه سيكون بمثابة اعلان حرب ، اذ أن مثل هذا الاعلان ـ مهما كان قدر تمشيه مع مشروع الاتفاقية الدولية التى يعدها مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحر ـ سيؤدى إلى تقييد اتصالات تركيا من والى البحر المتوسط بدرجة غير محتملة بما فى ذلك من نتائج خطيرة على كفاءة دفاعها واقتصادها وتجارتها . ومن جهة أخرى فان اليونان تقرر أنها ليست لديها نوايا لتبنى حد ١٢ ميلا حاليا . ولكن هذا يوحى بأنها قد تتجه إلى ذلك .

(٤) قبرص

يعتبر الاهتمام التركى بالأوضاع فى قبرص فى جوهره أنعكاسا للوضع فى بحر ايجه إذ أن امتداد السيادة اليونانية الى قبرص يضخم بدرجة ملموسة المنطقة البحرية التى تحت السيطرة اليونانية كما أن حجم قبرص وقربها من الأراضى التركية يجعلها هامه للأمن التركى . كما أن الجزيرة تقع فى مدخل خليج الاسكندرونه ـ الركن الشمالى الشرقى للبحر المتوسط ـ كما أنها كافية ـ بالنسبة لأى قوة معادية ـ لنشر قوات عسكرية كافية للقيام بعمليات جويه أو بحرية أو برمائية ضد تركيا ، كما أن قربها من تركيا يمكن أى عدو فيها من القيام بهجوم مفاجىء بخلاف أى هجوم بحرى من أى منطقة أخرى قريبة فى البحر المتوسط .

(٥) احتلال جزر بحر ايجه

احتلت اليونان فى نوفمبر ١٩٨٤ جزيرة ليمنوس بلواء جيش وسربى مقاتلات ، وترى تركيا ذلك مخالفا لمعاهدة لوزان ١٩٢٣ ، بينما ترى اليونان أن اتفاقية مونترو ١٩٣٦ رفعت هذه القيود .

د ـ التهديد من الحدود الجنوبية

تشتمل الحدود الجنوبية لتركيا على حدود مشتركة مع كل من سوريا (٨٧٧ كم) والعراق (٣٣١ كم) .

وقد سادت هذه الحدود توترات خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وحتى بداية الستينات ، حيث سادتها درجة من الثقة المتبادلة بين كل من سوريا والعراق من جهة ، وتركيا من جهة أخرى . الا أن هناك عدة مصادر كافية للتهديد .

(١) مع سوريا

(أ) الاسكندرونه

يعتبر المصدر الأول للتوتر فى الحدود الجنوبية نتيجة لعدم رضا سوريا عن ضم تركيا للواء الاسكندرونة ، وقد سبق أن شنت سوريا حملة فى الخمسينات للمطالبة باللواء السليب ، وإذا كانت هذه الحملة قد هدأت بعد ذلك فليس هناك ما يؤكد أن سوريا قد تنازلت عن مطالبها ، وقد يكون هو السبب فى بعض المشاكل الأمنية الأخرى مع سوريا ، أو بعضها .

(ب) الوجود العسكرى السوفيتى فى سوريا

أدى الصراع العربى الاسرائيلى وتداعياته ، والانحياز الأمريكى الكامل إلى اسرائيل إلى اضطرار سوريا إلى الاستعانة بقوات ومعدات عسكرية سوفيتية . ويرى بعض الباحثين أن هذا يمكن الاتحاد السوفيتى فى حالات التوتر ـ من نقل افراده إلى سوريا وتشكيل وحدات سوفيتية فى سوريا تهاجم تركيا من الجنوب ، ورغم أن هذا الاحتمال بالغ الضعف الا أن نشاط تركيا كعضو فى حلف شمال الاطلنطى يزيد منه .

(جـ) تسلل العناصر المعارضة والمتمردة

تشير بعض المصادر التركية والغربية إلى أن سوريا تدعم الأرهابين الأتراك والأرمن والأكراد وتسمح لهم بالتهريب عبر الحدود ، وقد حذر رئيس وزراء تركيا سوريا لكن سوريا قد نفت ذلك ، وتنصلت من المسئولية .

(٢) مع العراق

تنحصر بؤر التوتر مع العراق فى قمع العراق للمتكلمين بالتركية ، والسلوك المضاد لتركيا فى حالة نشاطها كعضو فى حلف شمال الأطلنطى ، واحتمال بناء تركيا منشآت مائية على أنهار دجله والفرات ، وأخيرا تسلل المتمردين الأكراد عبر الحدود العراقية للقيام بأعمال عسكرية داخل الأراضى التركية . وقد سمحت العراق خلال عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ لقوات تركية

بمطاردة هذه العناصر داخل الأراضى العراقية الا أن هذا يمكن أن يتغير مع تغير الظروف الدولية .

(٣) احتمال اتحاد سوريا والعراق

يرى بعض الباحثين الأتراك والغربيين أن مثل هذا الاتحاد رغم استبعاد حدوثه فى المستقبل القريب يدخل عاملا أمنيا جديدا رغم أنه لن يوجه غالبا ضد تركيا ، ويزيد من أهمية احتمال ارتباطه بعلاقات قوية مع الاتحاد السوفيتى . ويرتبط ذلك بدرجة كبيرة بتطورات الصراع العربى الاسرائيلى ، وتطور العلاقات الأمريكية التركية .

(٤) أثر الثورة الايرانية

كانت الحدود التركية الايرانية عادة خالية من التوترات ، الا أن الثورة الايرانية لها آثار سياسية واجتماعية على الأمن الداخلى فى تركيا للأسباب الآتية :

(أ) احتمالات الثورة الكردية

يرى البعض أن قيام الثورة فى ايران قد أرسى نموذجا ديناميكيا لجميع الراغبين فى التحرر من السلطة المركزية ، وأن محاولات الأكراد فى ايران لتحقيق الحكم الذاتى يمكن أن تؤدى إلى تطبيق مشابه فى تركيا . وقد تصاعدت فى السنوات الأخيرة ، وفى خلال عام ١٩٨٦ ـ أعمال المتمردين الأكراد فى تركيا عبر الحدود الايرانية ، وقد رفضت الحكومة الايرانية السماح للقوات التركية بمطاردة المتمردين أثناء وبعد انسحابهم إلى قواعدهم داخل الأراضى الايرانية .

(ب) انعزال تركيا فى المنطقة

أدت الثورة الايرانية إلى أن تركيا أصبحت الدولة الوحيدة فى شمال الشرق الأوسط التى ارتبطت بنظم دفاعية مع الغرب مما يزيد من انكشافها وتعرضها أمام أى تهديد سوفيتى .

(جـ) تشجيع العناصر الأسلامية السياسية

أدى نشوء الدولة الاسلامية فى ايران إلى تشجيع حزب الانقاذ الوطنى الذى يشير إلى الاتجاه الاسلامى من قبل قيام الثورة ، ويشجعه ـ مرحليا ـ اليسار الشيوعى والماوى ، مما لا بد ان يؤثر على السياسة الأمنية لتركيا ويعقد جذريا من المعادلة الأمنية الداخلية .

هـ ـ الاستقطاب السياسى والايديولوجى

رغم حدوث تقدم كبير فى التحول الداخلى ، فقد أدى ذلك إلى ظهور مطالب جديدة ، وجماعات ضغط جديدة ، ومجالات جديدة للخلاف ، وأسباب جديدة للتوتر ـ وقد صاحب ذلك تكثيف للاستقطاب السياسى والايديولوجى مما أدى إلى تصاعد استخدام الأرهاب لأغراض سياسية إلى مستويات خطرة .

و ـ الاعتماد على الواردات البترولية

أدت الرغبة فى تنمية الصناعة إلى الحاجة إلى التصدير لتمويلها ، الأمر الذى أدى إلى نمو الحاجة إلى البترول ، مما جعل الاقتصاد التركى شديد الاعتماد على البترول ، ومعرضا للخطر فى حالة انقطاعه . وهذا يستلزم تأمين موارد نفطية وقد أدت الحرب العراقية الايرانية ، وانخفاض اسعار البترول إلى أن اصبحت موارد الطاقة مؤمنة فى الفترة الحالية ، الا أنها لا تغير من احتمالات المستقبل ، خاصة مع توقعات نضوب احتياطيات النفط لدى بعض الدول التى تعتمد عليها تركيا حاليا .

٣ ـ الروابط والاعتماد المتبادل

أ ـ حلف شمال الاطلنطى

(١) انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلنطى فى فبراير ١٩٥٢ ، وقد سمحت فى ديسمبر ١٩٥٧ باقامة صواريخ جوبتر البالستيكية المتوسطة المدى على أرضها ، ولكنها سحبت فى عام ١٩٦٣ فى مقابل سحب الصواريخ السوفيتية من كوبا .

(٢) تدخل الأراضى والأجواء والمياه التركية تحت قيادة قائد عام قوات الحلفاء جنوب أوروبا الذى تتمركز قيادته فى نابولى . وهناك قيادتان فرعيتان للحلف تعمل فى « أزمير » فى تركيا هى القيادة البرية الجنوبية الشرقية ، وقيادة القوة الجوية التكتيكية السادسة . ويتبع القائد البرى مباشرة قائد عام الجنوب ، والقائد الجوى لقائد جو الجنوب التابع لقائد عام الجنوب .

(٣) قام الحلف بتطوير البنية الأساسية العسكرية التركية .

(٤) هناك ١٤ موقع انذار مبكر تابع لنظام « نادج NADGE » (للدفاع الجوى عن البيئة الأرضية لشمال الأطلنطى) منتشرة عبر تركيا وهناك احتمال لتطوير نظام الانذار المبكر .

(٥) تعمل القواعد الأمريكية فى تركيا فى تنسيق مع حلف الأطلنطى الا أنها لا تدخل مباشرة ضمن قواعد الحلف عدا قاعدة انسيرليك Incirlik الجوية .

(٦) تعرضت علاقة تركيا بالحلف للاختبار بأزمة قبرص مرتين الأولى فى عام ١٩٦٤ والثانية فى عام ١٩٧٤ ، أثر « خطاب جونسون » فى يونيو ١٩٦٤ ، وقرار الكونجرس الأمريكى بحظر تصدير الأسلحة إلى تركيا فى عام ١٩٧٤ . اذ أظهرت الحالتان الأثر التراكمى لانكشاف القدرة الدفاعية التركية أمام الخطر الخارجى مما جعل تركيا لاتثق فى الاعتماد على الحلفاء فى تأمين نفسها .

(٧) أدى النزاع بين تركيا واليونان حول وجود لواء يونانى فى جزيرة ليمونس إلى الغاء كثير من المشروعات التدريبية للحلف خلال عام ١٩٨٦ وقد أبدى مسئولو حلف شمال الأطلنطى مخاوفهم من أن الفشل فى حل الخلاف سيكون له نتائج مؤثرة على جهود الحلف من أجل تأمين الجناح الجنوبى له . وعموما فان النزاع يلقى بظلال كثيفة من الشك حول امكانية التعاون العسكرى بينهما .

ب ـ اتفاق التعاون الدفاعى الأمريكى التركى

(١) غلب طابع العلاقة الثنائية بين أمريكا وتركيا على روابط حلف شمال الأطلنطى ، مما عنى السماح للولايات المتحدة الأمريكية بوجود قواعد وتسهيلات عسكرية على الأراضى التركية ، وتحسين القدرات الدفاعية للقوات المسلحة التركية بمساعدة أمريكية . وتقدر المعونة الأمريكية لتركيا فى عام ١٩٨٣ بحوالى ٣٢٠ مليون دولار ، وفى عام ١٩٨٤ بحوالى ٦٣٥ مليون دولار ، واشتمل مشروع المعونة الأمنية الأجنبية لعام ١٩٨٦ على ٩٣٩ مليون دولار ، وعام ١٩٨٧ على ٥١٩ مليون دولار بالاضافة إلى مبيعات أسلحة كقروض ميسرة بحوالى ٤٥٥ مليون دولار .

(٢) اعتمد الوجود والنشاط الأمريكى فى مراحله الأولى على اتفاقات ثنائية تستند إلى المادة ٣ من معاهدة حلف شمال الأطلنطى ، واتفاق الحلف على تمركز القوات فى عام ١٩٥١ . الا أن عدم وجود تنظيم محدد للبناء العسكرى الأمريكى فى تركيا جعل من الصعب على تركيا أن يكون لديها المام شامل وقدرة على السيطرة على النشاط الأمريكى .

(٣) نظم الوجود الأمريكى فى تركيا وفقا لاتفاق التعاون الدفاعى الأمريكى التركى المشترك فى ٣ يوليو ١٩٦٩ الذى ظل سارى المفعول حتى ٢٥ يوليو ١٩٧٥ حينما أعلنت الحكومة التركية أن الاتفاق قد فقد صلاحيته القانونية نتيجة للحظر الأمريكى على الأسلحة ، وطلبت من الولايات المتحدة أن تعلق أعمالها فى كل المنشآت الأمريكية (عدا قاعدة انسيرليك لحلف شمال الأطلنطى) . وقد وقع اتفاق جديد فى ١٦ مارس ١٩٧٦ لتنظيم وضع التسهيلات ، وتأكيد تدفق المساعدة العسكرية لأربع سنوات تالية ، الا أن الحظر الناتج عن الفشل فى تسوية الأزمة القبرصية سيطر على العلاقات حتى أكتوبر ١٩٧٨ بعد رفع الحظر على نقل الأسلحة إلى تركيا ، حيث أعيد العمل فى كثير من التسهيلات الأمريكية على أساس مؤقت لمدة عام .

(٤) عقد اتفاق دفاعى جديد فى ٣ مارس ١٩٨٠ ظلت بموجبه ١٢ منشأة تحت السيطرة الأمريكية تشتمل على القاعدة الجوية الرئيسية فى انسيرليك ، وموقعى رادار لجمع المعلومات على البحر الأسود ، ومحطة سيزميه بالقرب من أنقره بالاضافه إلى تسهيلات ادارية وملاحية .

(٥) ترتبط المنشآت فى سينوب على البحر الأسود وكاراموسيل على الشاطىء الجنوبى الشرقى لبحر مرمرة مع نشاطات الاستطلاع الالكترونى :

(أ) سينوب . موقع مراقبة رادارية واتصالات لجمع المعلومات عن النشاط البحرى والجوى السوفيتى فى البحر الأسود ، وعن تجارب الصواريخ فى البحر الأسود ، وداخل الاتحاد السوفيتى . ويرصد اطلاق الصواريخ السوفيتية

من ميادين تجارب مختلفة ، ويرصد النشاطات العسكرية السوفيتية المختلفة الأخرى .

(ب) بلباس : قاعدة الكشف السيزمى قرب أنقرة لرصد التجارب السوفيتية النووية .

(جـ) أنسيرليك :

قاعدة جوية لتمركز طائرات الولايات المتحدة قرب أضنه . تنتشر فيها الطائرات دوريا من قاعدة توريجون فى أسبانيا (زاراجوزا) ، وأفياتو فى ايطاليا ، حيث تمثل أكثر انتشار للطائرات الأمريكية التى تعمل من قواعد بريه تقدما حتى شرق البحر المتوسط ، وتوفر قدرة على شن ضربه نووية تكتيكية ضد الأتحاد السوفياتى .

(د) الاسكندرونه ويومورتاليك : أهم مراكز الامداد والوقود والمستودعات للقوات العسكرية الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط .

(هـ) كاراموسيل : محطة جويه على الشاطىء الجنوبى الشرقى لبحر مرمرة لمتابعة نشاط البحرية السوفيتية غرب البحر الأسـود ، والمناطق المتاخمه لمضيقى البوسفور والدردنيل .

(و) دياربكر : محطة جوية شرق تركيا الوسطى تشمل رادارا بعيد المدى لجمع المعلومات .

(ز) أنقره : محطة جوية . مقر القيادة الادارية الأمريكية فى تركيا .

(ح) أزمير : قاعدة مساندة للقوات الجوية الأمريكية ، مقر القياده الجنوبية الشرقية للقوات البريه لحلف شمال الأطلنطى . مقر قيادة القوة الجوية التكتيكية السادسة للحلفاء .

(ط) بيرينكليك : موقع رادار كشف FPS-17 ، ورادار متابعة FPS-79 تابع لنظام القوة الجوية الأمريكية 496L لمتابعة الفضاء داخل نظام أقمار الأنذار بالصواريخ البالستيكية عابرة القارات والمطلقة من الغواصات ، ضمن قوات قيادة الفضـاء (القوات النـووية الاستـراتيجية الدفاعية)

(ى) سمسون : موقع رادارات قرب البحر الأسود لمتابعة التجارب الصاروخية

(٦) اعلنت تركيا فى أكتوبر ١٩٨٥ أنها لن تسمح باستخدام القواعد الأمريكية على أراضيها للتدخل الأمريكى خارج نطاق حلف شمال الأطلنطى .

جـ ـ منظمة الحلف المركزى

(١) أدى انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلنطى إلى تحول تركيا إلى مروج لفكرة أمن الشرق الأوسط .

(٢) روجت لحلف بغداد الذى وقع فى عام ١٩٥٥ بين تركيا وباكستان وايران والعراق وبريطانيا ، بينما ظلت الولايات المتحدة كمراقب حتى انضمت كعضو منتسب فى الحلف الذى خلفه الذى سمى بمنظمة الحلف المركزى ، بعد انسحاب العراق من حلف بغداد .

(٣) تفككت المنظمة عام ١٩٧٩ بعد الانسحاب الرسمى لباكستان ثم ايران ثم تركيا .

(٤) كانت فاعلية الحلف ضعيفة منذ بداية تكوينه .

(٥) احتفظت تركيا بعلاقاتها بباكستان فى حين تأثرت العلاقات العسكرية بايران مما يضعف أهمية الاعتماد المتبادل مع باكستان .

٤ ـ الاستراتيجية القومية

أ ـ نظرا لظروف الأمن القـومى التركى ، والتهديدات الداخلية والخارجية ، والمصاعب التى واجهتها مع شركائها الدفاعيين فقد اتخذت الأهداف التركية طابعا يرتبط بالشئون المحلية الوطنية أكثر من البحث لها عن مكان أو دور داخل النظام العالمى . كما عمدت إلى التقليل من الاعتماد على القوة العسكرية فى تحقيق أهدافها ، والاعتماد بشكل أكبر على باقى القدرات ، وهكذا فانها تعتمد على القدرة السياسية والدبلوماسية على تخفيض حدة التوتر مع الاتحاد السوفيتى ، وعلى العلاقات الثقافية مع العالم الاسلامى ، وعلى قدراتها الاقتصادية مع دول العالم الثالث مع الاحتفاظ بروابط قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف شمال الأطلنطى ، ويكاد يتوقف استخدام القدرات العسكرية على أزمة العلاقات التركية اليونانية حول جزيرة قبرص ، وبشكل محدود ، وعلى مكافحة أعمال العنف السياسى والعصابات .

ب ـ يوضح الجدول رقم (٢١) أهم القدرات العسكرية والاقتصادية لتركيا .

٥ ـ العقيدة العسكرية

أ ـ تعتمد العقيدة العسكرية التركية على الاعتماد فى الظروف الحالية على استخدام أغلب قواتها من المشاة فى صد هجوم حلف وارسو من اتجاه بلغاريا فى اتجاه مضيق البوسفور وبحر مرمرة وذلك بقوة الجيش الأول التركى الذى يشتمل على حوالى ١٢ فرقة مشاه وفرقة مدرعة ، بينما تستفيد من صعوبة الأرض عند الحدود السوفيتية التركية وظروفها المناخية فى صد الهجوم المحتمل من هذا الاتجاه على أنسب خط (٢٠٠ كم داخل الحدود) بقوات الجيش الثالث التركى بسبع فرق من المشاة ، مع ستر الحدود الجنوبية بقوات الجيش الثانى التركى بما يعادل فرقتين (تشتمل على الجندرمة) فى قتال جبلى ، مع الاحتفاظ بقوات محدودة من مجموعات التدريب التى لها مهام عمليات للعمل فى بحر ايجه وجزره بما فيها قبرص . وتسعى تركيا لتحديث اسلحتها وخاصة قواتها الجوية لتدعيم أعمال قتال قواتها .

ب ـ يتضح مما سبق أن العقيده العسكرية التركيه وأن كانت تسعى إلى الاعتماد على نفسها الا أنها تظل فى النهاية معتمدة ـ بل ومحتاجه ـ إلى معونه من حلفائها فى حلف شمال الأطلنطى وخاصة الولايات المتحدة فى حالة هجوم دول حلف وارسو عليها .

جـ ـ كما تحتاج مهام القوات المسلحة التركية فى بحر ايجه إلى أسطول قوى نسبيا مما يبرر اعتماد تركيا فى هذا المجال ، على قوه بحرية كبيرة نسبيا .

د ـ لا تحظى هذه العقيدة العسكرية برضى عام نظرا للاعتماد على الولايات المتحدة وما يعقبها من علاقات غير متكافئة ، ويميل جزء من الرأى العام التركى إلى اتباع سياسه عدم الانحياز وتحقيق درجة أعلى من الاعتماد على الذات .

٦ ـ اتخاذ القرار العسكرى الدفاعى

١ ـ تتحكم العوامل الخارجية بدرجة أكبر فى عملية اتخاذ القرار العسكرى نظرا لشدة تعرض الدولة للأخطار الخارجية ، بينما تؤثر العوامل الداخلية الخاصة بالأمن الداخلى فيما يختص بالعنف السياسى ، والرأى العام فيما يختص بدرجة الأعتماد على الخارج ، والقوى السياسية الداخلية والقوة الاقتصادية فيما يتعلق بالأعمال العسكرية على نطاق محدود .

٢ ـ تلعب المؤسسة العسكرية التركية دورا مؤثرا فى عملية اتخاذ القرار نظرا لتدخل القوات المسلحة فى الادارة السياسية إلا أنها تشكل أحد الفواعل الرئيسية فى اتخاذ القرار دون الانفراد به ، ويشارك البرلمان والأحزاب السياسية والأجهزة البيروقراطية والحكومة فى عملية صنع القرار بينما تقوم مؤسسة الرئاسة بحل الصراعات بين كافة القوى المؤثرة على اتخاذ القرار ، ويلعب رئيس الجمهورية دورا رئيسيا فى العملية دون حجب أدوار باقى الأجهزة .

٣ ـ هناك قيود شديدة على صانع القرار الدفاعى تحدد من مساحة الحركة والبدائل التى يمكن الاختيار بينهما ، وأهم هذه القيود هى :

أ ـ تعدد التهديدات بحيث يمكن لأحدها استغلال القرار لصالحه .

ب ـ معارضة الدول الأخرى ـ وخاصة دول حلف شمال الاطلنطى وعلى رأسها الولايات المتحدة ـ علاقة تركيا بالدول المجاورة ، ومنظمة المؤتمر الاسلامى ومدى انعكاس القرار عليها .

جـ ـ الحدود الاقتصادية للميزانية نظرا لانخفاض مستوى الدخل والاعتماد على واردات البترول .

د ـ النقص الشديد فى التكنولوجيا والمعدات العسكرية عموما وخاصة فى العناصر التالية :

(١) الافتقار الكامل إلى مهمات الوقاية من أسلحة التدمير الشامل (النووية والبيولوجية والكيميائية) .

(٢) نقص شديد فى الأسلحة الموجهة المضادة للدبابات .

(٣) تقادم المدفعية وافتقارها إلى كل من المدى وخفة الحركة .

(٤) الافتقار الشديد إلى خفة الحركة .

(٥) النقص الشديد فى أجهزة الرؤية الليلية والتدريب الليلى .

(٦) ضعف نظام السيطرة والقيادة والاتصالات والمخابرات وبصفة خاصة المستشعرات الميدانية .

(٧) ضعف أسلحة الدفاع الجوى رغم تحسنها .

(٨) الافتقار إلى تطوير عقيدة قتالية وتخلف الهيكل التنظيمى والقيادى عن متطلبات الحرب الحديثة .

هـ ـ الاعتماد الشديد على الخارج رغم تقدم نسبى فى الصناعة العسكرية .

٧ ـ موضوعات متداولة

أ ـ العلاقات العسكرية المدنية

لعبت العسكرية دورا هاما ومؤثرا فى السياسة التركية منذ حكم أتاتورك الذى أصبحت صلاحياته جزءا عضويا فى الحياة الاجتماعية فى تركيا . لكن أتاتورك نفسه تحول من الجندية إلى الحياة المدنية وعمل على فصل الجيش عن السياسة . مما أدى إلى ابتعاد النخبة العسكرية عن القيام بدور متحكم فى الحياة السياسية .

بالرغم من ذلك فقد تدخلت المؤسسة العسكرية فى الحكم فى أعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ ، وفى عام ١٩٧١ ثم فى عام ١٩٨٠ ويرجع ذلك بالدرجة الأولى لولاء القوات المسلحة لذكرى أتاتورك واصلاحاته مما يجعلهم يتصورون أحقيتهم بالتدخل فى السياسة عندما تتعرض مبادىء « الكمالية » للخطر .

أكد التدخل العسكرى فى ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ الولاء التركى لحلف شمال الأطلنطى . وأيد الاصلاحات الاقتصادية ووعد باصلاح دستورى ، وتعهد بالعودة السريعة إلى الحكم المدنى وقد اشتمل الدستور الذى أجرى علية استفتاء فى نوفمبر ١٩٨٢ على تقييد النشاط السياسى وامتداد الحكم العسكرى لمدة سبع سنوات . ويجرى رفع الأحكام العرفيه تدريجيا عن المقاطعات التركية بحيث اقتصرت فى مارس ١٩٨٦ على خمس مقاطعات فقط ، ويتضاءل الدور العسكرى فى الحياة السياسية تدريجيا وخاصة بعد فوز حزب « تورجوت أوزال » فى الانتخابات النيابية عام ١٩٨٣ على الرغم من تأييد العسكريين للحزب الوطنى الديمقراطى الذى يرأسه الجنرال « تورجوت سنلاب » .

ب ـ الحصول على الأسلحة

تحاول تركيا تحديث قواتها المسلحة . وقد قررت فى فبراير ١٩٨٦ اعتماد مبلغ ٣٠٠ مليون ليره تركية (حوالى ٥١٣ مليون دولار) لتطوير نظم دفاعاتها خارج ميزانية وزارة الدفاع ، وما زالت تركيا تعتمد بدرجة كبيرة على مشترواتها من الأسلحة بالاضافة إلى جهودها لتطوير صناعة عسكرية متقدمة .

(١) مشتريات الأسلحة (جدول (٢٢))

يتضح من دراسة الجدول أن تركيا شديدة الاهتمام بتحديث قواتها الجوية بحيث اشتملت محاولات مشترياتها على حوالى ٣٥٤ طائرة قتال ، وأن جزءا من هذه المشتريات لم يتأكد ، وأن بعض هذه المشتريات مستعمل ، وحوالى ٥٢ طائرة نقل ، وحوالى مائة طائرة هليكوبتر منها ٦ مسلحين ، وعلى حوالى ٢٠ طائرة مكافحة غواصات ، بالاضافة إلى قطع غيار لطائرات القتال والنقل ، كما تشتمل على تحديث المدرعات التركية بادخال مجموعات على الدبابات القديمة بدلا من شراء جديدة ، أو شراء دبابات مستعملة . وتحديث نظم الدفاع الجوى بادخال نظم حديثه . وتقوية السلاح البحرى باضافة خمس فرقاطات إلى فرقاطتين كانتا فى الخدمة ويتبين من دراسة المشتريات اهتمام تركيا بالحصول على ترخيص انتاج لجزء من الصفقة قدر الامكان .

(٢) انتاج الأسلحة (جدول (٢٣))

تحاول تركيا أن تؤسس قدرات وطنية لانتاج الأسلحة . وفى يناير ١٩٨٥ كانت تركيا تفاوض كلا من ايطاليا واسبانيا لشراء ٥٠ طائرة نقل لتبنيها بموجب ترخيص فى تركيا ، كما طلبت تراخيص لانتاج الهليكوبتر من ايطاليا ، والفرقاطات من ألمانيا الاتحادية ، وصواريخ الدفاع الجوى رابيير من المملكة المتحدة ، وكذا صواريخ جو/سفينة « سى سكوا » .

والانتاج العسكرى فى تركيا حاليا مملوك فى غالبيته للدوله والعناصر الحديثة منه تعتبر منافسة

على المستوى الدولى فى حقل الاتصالات عن بعد . وتنتج مصانع تركية مختلفة فى أنحاء تركيا كل أنواع أسلحة المشاه الخفيفة من رشاشات وهاونات ، وقنابل يدوية ، والألغام ، وأنواع مختلفة من الذخيرة . وتدير مؤسسة القوات البرية عدة مصانع للالكترونيات لانتاج جميع أنماط معدات الاتصالات للمشاة والمدفعية ، وأجهزة وبرامج هياكل الأمن المسيطر عليها بالعقول الالكترونية ، وأجهزة التليفون واللاسلكى من الطراز الخلوى وللاتصالات الرقمية المخفية والصوتية الآمنة . كما تبنى وزارة الدفاع فى أحواض بناء السفن التى تملكها غواصات وفرقاطات وزوارق مرور حديثة للقوات البحرية التركية .

وخلال عام ١٩٨٦ عملت أكثر من ١٢ مؤسسة تركية كبيرة ، ومؤسسات أمريكية وغربية فى ميدان الدفاع بنشاط لتأسيس مشروعات مشتركة لانتاج اسلحة حديثة فى تركيا . وقد عقدت ندوة الانتاج الصناعى المشترك فى تركيا فى الفترة من ١٩ ـ ٢٢ مايو ١٩٨٦ حيث أشترك فيها ممثلون لخمس وخمسين شركة أمريكية . ووفقا للنظرية الأمريكية فان تقدم الصناعات الدفاعية الحديثة والمنافسة يحتاج إلى ثلاث دعائم حيوية هى :

١ ـ قدرة وأصول القطاع الخاص الصناعى التركى .
٢ ـ مساهمة التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية .
٣ ـ الدور الحكومى النشيط فى وضع أولويات مكملة وخطط وضمانات شراء وظروف مناسبة لنمو هذه الصناعة .

ووفقا لذلك فقد صدق البرلمان التركى فى نوفمبر عام ١٩٨٥ على قانون تأسيس « ادارة تطوير وتدعيم الصناعة الدفاعية » التى ستدير « صندوق دعم الصناعات الدفاعية » الذى يهدف إلى تحقيق عائد يساوى حوالى ٥٠٠ مليون دولار من الضرائب على الخمور والدخان واليانصيب ، وألعاب الصدفة الأخرى . تصل بالاضافة إلى مشتريات السلاح إلى ١,٥ بليون دولار سنويا . وينتظر أن تكون أولويات مشروعات الادارة كالاتى :

١ ـ الرادارات من جميع الأنواع أرضية وبحرية ومحموله جوا .
٢ ـ نظم الاجراءات الالكترونية المضادة .
٣ ـ نظم القيادة والسيطرة والاتصالات .
٤ ـ نظم الترددات العالية ذات الحيز الجانبى المفرد .
٥ ـ المركبات التكتيكية ذات العجل .
٦ ـ تحديث المدفعية .
٧ ـ نظم الدفاع الجوى على الارتفاعات المنخفضة والمتوسطة .
٨ ـ نظم ادارة النيران للمدفعية المضادة للطائرات .
٩ ـ السفن البحرية .
١٠ ـ صواريخ الدفاع الجوى .
١١ ـ وسائل النقل العسكرى للحمولات المتوسطة .

وينتظر البدء بالمشروعات التسعة الأولى حيث يقدر اجمالى تكاليفها بحوالى ١١ بليون دولار خلال العشر سنوات القادمة .

(٣) استخدام القوة العسكرية

تستخدم تركيا القوة العسكرية للقيام بدور ايجابى محدود ، اذ أن قوتها العسكرية الحالية أقل من القدرة على تحقيق الردع بالنسبة للأخطار التى تحيط بها ، كما أنها لا تكفى لادارة قتال ايجابى مع عناصر التهديد الرئيسية . ولذلك فان القوات التركية تستخدم قوتها العسكرية فى مجالين أساسيين :

١ ـ دعم الطائفة التركية فى قبرص (الجمهورية التركية فى شمال قبرص) فى مواجهة الحرس الوطنى القبرصى .
٢ ـ مطاردة حركات التمرد الكردية فى منطقة الحدود الشرقية والجنوبية . وتبقى القوة العسكرية التركية ملتزمة باستراتيجية الدفاع فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ، وحلف وارسو ، وكذا اليونان نظرا للتوازنات السياسية والعسكرية القائمة .

جدول (٢١)
مؤشرات القوة العسكرية
عامي ١٩٨٥ , ١٩٨٦

المساحة الكلية ٧٧٩٤٥٢ كم٢
السكان · ٤٩٥٠٠٠٠٠
الذكور من ١٨ ـ ٣٠ · ٥,٩٥٧ الف . من ٣١ ـ ٤٥ : ٤,٠١٠ الف .
الاناث من ١٨ ـ ٣٠ . ٥,٦٥٦ الف . من ٣١ ـ ٤٥ · ٣,٨٠٢ الف
مجموع تعداد القوات المسلحة
قوات عاملة ٦٣٠٠٠٠ (منهم ٥٥٢٠٠٠ مجند) .
مدة التجنيد · ١٨ شهرا .
القوات الاحتياطية ٩٣٦٠٠٠ حتى سنة ٤٦ سنة ـ منهم .
٨٠٠٠٠٠ جيش
٧٠٠٠٠ اسطول
٦٦٠٠٠ قوات جوية

الجيش : ٥٢٠ الف (منهم ٤٧٥٠٠٠ مجند) .

٤ قيادة جيش

(١٠ قيادة فيلق)
١ فرقة مدرعة
٢ فرقة ميكانيكية
١٤ فرقة مشاة
٦ لواء مدرع
٤ لواء ميكانيكي

١١ لواء مشاة

١ لواء مظلي

١ لواء كوماندو
٤ كتيبة صواريخ ارض / ارض
١ بطارية صواريخ دفاع جوى
(تحت التشكيل)

الدبابات ٢٩٢٢ منها ٧٠٠ م ـ ٤٧ ، ٢٥٧٥ م
٤٨ ـ ١ .
٢٠٠ م ٤٨ ـ أ ـ ٥ ، ٧٧ ليوبارد ١ ـ أ ـ ٣ .

عربات مدرعة · ٢٠٠٠ م ـ ١١٣
مدفعية ٢٢٢٥
صواريخ ارض/ أرض ١٨ اونست جون
أسلحة مضادة للدبابات حوالى ٢٦٠٠ مدفع
عديم الارتداد ٨٥٥ سلاح .
سلاح موجه مضاد للدبابات كوبرا ، س س TOW
ميلان .
دفاع جوى . حوالى ١٢٠٠ مدفع .
ـ حوالى ٤ قواعد رابيير ، ردأى .
طيران جيش حوالى ١٧٥ طائرة ، ١٦٠ هليكوبتر
احتياطى مخزن ٢٠٠ دبابة م ـ ٤٧ ، ١٠٠ دبابة
خفيفة ، ١١٥٠ ناقلة جنود مدرعة ، ٣٢٤ هاوتزر ١٠٥ مم .
١٤٤ هاوتزر ، ١١٥ مم مجرور) .

وحدات الفيلق . ١٠ كتيبة دبابات ، ٣٠ كتيبة مدفعية ثقيلة /متوسطة ،
٢٠ كتيبة مدفعية دفاع جوى ، افواج دفاع غابات
مستقلة .

الأسطول : ٥٥ الف بما فى ذلك مشاه البحرية .

غواصات · ١٦ (منها ٢ فى الاحتياط) زوارق هجوم سريعة : ٩
صاروخية ، و ٤ طوربيد .
مدمرات : ١٢ زوارق مرور ٢٩ (٢٥ كبير ، و ٤ ساحلى) .
فرقاطات : ٦ (منها ٣ لكل هليكوبتر) .
سفن مكافحة الغام · ٣٣ منها ٧ سفن بث الغام منها ست ساحلية ،
و ١٦ كاسحة .
سفن برمائية : ٦ سفن ابرار دبابات (تعمل ثلاث منها ثنائية الاغراض
فى بث الالغام) .
٢٩ زورق انزال دبابات ، ١٣ زورق انزال عام ، ٢٠ زورق
انزال متوسط .
سفن مساعدة : ٥٦ منها لمستودع مدمرات أمريكى ، ٢ سفينة مستودع
المانية غربية ، ٩ مستودع وقود .
طيران اسطول . ٢٠ طائرة قتال ، ٧ هليكوبتر .
مكافحة غواصات · السرب به ٢٠ طائرةاس ـ ٢ ـ ى ، ٧ هليكوبتر
مكافحة غواصات ايه بى ـ ٢٠٤ ـ بى ، وايه
بى ـ ٢١٢ .
مشاة الأسطول · ١ لواء (٤٠٠٠ فرد) قيادة ، و ٣ كتائب مشاه بحرية
وكتيبة مدفعية (١٨ مدفع ، وحدات معاونة) .
القوات الجوية . ٥٥ الف (منهم ٢٥ الف مجند) .
٢ قيادة تكتيكية ، ١ قيادة نقل ، ١ قيادة تدريب
جوية .
مقاتلة هجوم ارضى · ١٧ سرب ٢ ف ـ ٥ أ/ب ،٣ ف ـ ١٠٠ د ، ٥
ف ـ ٤ اى ٧ ف ـ ١٠٤ جـ/ت/ف ـ ١٤٠ .
مقاتلات : ٢ سرب ف ـ ١٠٤ اس/ ت ف ـ ١٠٤ جـ .
استطلاع : ٢ سرب ١ رف ـ ٥ أ ، ١ ر ف ـ ٥ اى .
نقل : ٥ سرب . ١ سى ـ ١٣٠ ، ١ سى ـ ١٦٠ ، ٣ سى ـ ٤٧ ، وبيتشى
١٨ ، وفيسكونت ٧٩٤ (شخصيات هامة) ، ويو اتش ـ ١ ـ
اتش هليكوبتر .
اتصال : ٣ اسطول · سى ـ ٤٧ ، أت ١١ ، ت ٣٣ ، يو اتش ـ ١ ـ
اتش هليكوبتر .
١٠ اسطول قاعدة سى ـ ٤٧ ، ت ٣٣ ـ أت ـ ١١ ، يو اتش ـ
١ ـ اتش ، ويو اتش ـ ١١ ـ ب هليكوبتر .
وحدات تحويل ٥ سرب · ٣ ف ـ ٥ ، وف ـ ١٠٤ ، ٢ ت ـ ٣٣ ،
٣٨ ، أت ٣٧ سى .
تدريب : ٣ سرب . ت ـ ٣٣ ، ت ـ ٣٤ ، ت ـ ٤١ ، مدارس تدريب س
٤٧ ، يو اتش ـ ١ ـ اتش هليكوبتر .

صواريخ دفاع جوى ٨ سرب نيك هيركيوليز ، ٢ سرب رابيير تحت
التشكيل .
المعدات ف ـ ٥ . ٩١ منها ٢١ استطلاع ، ٢٤ تدريب ت ـ ٣٣ ٨٢ .
ف ـ ١٠٠ د . ٨٢ ت ـ ٣٧ ٣٥ .
ف ـ ٤ اى . ٦٧ منها ٧ استطلاع ت ـ ٣٤ : ١٥ .
ف ـ ١٠٤ : ١٣٨ ت ـ ٤١ : ٣٠ .
سى ـ ١٣٠ . ٧ (نقل) هليكوبتر يو اتش ـ ١ ـ اتش : ١٥(+) .
سى ـ ١٦٠ . ٢٠ (نقل) يو اتش ١٩٠ ب ٥ .
فيسكونت : ٣ (شخصيات هامه) **صواريخ دفاع جوى** · ٧٢٠ نيك هير
كيوليز .
سى ـ ٤٧ : ٤٤(+) قوات بالخارج . فيلق من ٢ فرقه ، ١٥٠ دبابة .
بيتش ١٨ : ٢ **قوات شبه عسكرية** .
جندرمة ١٢٥ الف (منها ٣ لواء محمل على ناقلات)
حدود . ١١٠٠ .

المؤشرات الرئيسية للقدرة الاقتصادية التركية

المؤشر	القيمة
نصيب الفرد من الناتج القومى عام ١٩٨٣	١٤٤٠ دولار
معدل النمو السنوى ٦٥ ـ ٨٣	٣٪
المعدل السنوى للتضخم ٦٥ ـ ٧٣	١٠,٥٪
٧٣ ـ ٨٣	٤٢٪
العمر المتوقع عند المولد عام ٨٣	٦٣ سنة
معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى	
٦٥ ـ ٧٣	٦,٥٪
٧٣ ـ ٨٣	٤,١٪
معدل نمو الزراعة ٧٣ ـ ٨٣	٣,٤٪
معدل نمو الصناعه ٧٣ ـ ٨٣	٤,٢٪
معدل نمو الصناعة التحويلية ٧٣ ـ ٨٣	٣,٧٪
الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٣	٤٧٨٤٠ مليون دولار
نسبة الزراعة من الناتج المحلى الاجمالى عام ٨٣	١٩٪
نسبة الصناعة من الناتج المحلى الاجمالى عام ٨٣	٣٣٪
نسبة الصناعة التحويلية من الناتج المحلى الاجمالى عام ٨٣	٢٤٪
نسبة الخدمات من الناتج المحلى الاجمالى عام ٨٣	٤٨٪
معدل النمو السنوى للاستهلاك العام ٧٣ ـ ٨٣	٥,٨٪
التعليم الابتدائى فى المجموعة العمرية	١٠٢٪
التعليم الثانوى فى مجموعة عمريه	٣٩٪
التعليم العالى فى مجموعة عمرية	٦٪
معدل النمو السنوى للاستهلاك الخاص ٧٣ ـ ٨٣	٢,٢٪
معدل النمو السنوى للاستثمار المحلى عام ٨٣	٢,٢٪
متوسط النمو السنوى للسكان عام ٨٣ ـ ٢٠٠٠	١,٩٪
التعداد المتوقع للسكان عام ١٩٩٠	٥٥ مليون
التعداد المتوقع للسكان عام ٢٠٠٠	٦٥ مليون
الحجم الافتراضى لثبات السكان	١١١ مليون
سنة بلوغ حصول التكاثر ١	سنة ٢٠١٠
معدل المواليد فى الألف عام ٨٣	٣١
معدل الوفيات فى الألف عام ٨٣	٩
معدل الخصوبة الكلى فى عام ٨٣	٤,١
معدل الخصوبة الكلى عام ٢٠٠٠	٢,٧
المتوسط السنوى لنمو القوى العاملة	٢,١٪

جدول (٢٢)
اهم مشتريات تركيا من الأسلحة فى الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦

م	جهة التصدير	العدد المطلوب	الاسم	النوع	سنة: التعاقد	سنة: التوريد	لعدد تسليم تسليم	ملاحظات
١	كندا	(٥٠)	CF-104	مقاتلة قاذفة	(١٩٨٤)	(١٩٨٦)	٥٠[1]	
٢	الدنمارك	١٢	F-104G	مقاتلة قاذفة	(١٩٨٤)		٠٠	
٣	مصر	٣٥	F-4E	مقاتلة قاذفة	(١٩٨٤)			المفاوضات حتى فبراير ١٩٨٦ ـ النتائج غير واضحه .
٤	المانيا الغربية	٢٥٠٠	ميلان	مقذوف مضاد للدبابات	١٩٨١	(١٩٨١)	٤٨٠	
						(١٩٨٢)	٤٨٠	
						(١٩٨٣)	٥٠٠	
						(١٩٨٤)	٥٠٠	
						(١٩٨٥)	٥٠٠	
		١٥٠ ـ ٢٠٠	ليوبارد	دبابة قتال رئيسية	(١٩٨٥)	(١٩٨٥)	٠٠	مستعملة[1]
		٣	طراز كولن	فرقاطة	(١٩٨٢)	١٩٨٣	٢	مساعدة من حلف شمال الأطلنطى
						١٩٨٤	١	
		٢	طراز ميكو ٢٠٠	فرقاطة	١٩٨٣	(١٩٨٥)	١	يشمل على حق تصنيع التسلح
٥	ايطاليا	٤٠	AB.205-A-1	هليكوبتر	١٩٨٣	(١٩٨٤)	(٢٠)	
						(١٩٨٥)	(٢٠)	
		٢	G-222	طائرة نقل	١٩٨٤			طائرة عينة تمهيدا لانتاج ٥٠
		٠٠	Aspide	صواريخ جوجو ـ دفاع جو	(١٩٨٥)			مفاوضات لتسليح الفرقاطة هيكو ٢٠٠
٦	هولندا	٢٠	F-104G	مقاتلة	١٩٨٣	(١٩٨٣)	(١٠)	بالاضافة إلى ٢٥ سبق استلامهم
						(١٩٨٤)	(١٠)	
٧	النرويج	١٦	F-5A	مقاتلة	(١٩٨٤)	(١٩٨٥)	(١٢)	
						(١٩٨٦)	(٤)	
٨	اسبانيا	٥٢	CN-235	طائرة نقل	(١٩٨٥)	(١٩٨٥)	(٥٢)	مفاوضات لشراء ٣ وانتاج ٤٩ ـ النتائج غير واضحة

تابع جدول (٢٢)
اهم مشتريات تركيا من الأسلحة فى الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦

جهة التصدير	العدد المطلوب	الاسم	النوع	سنة التعاقد	سنة التوريد	العدد تسليم	ملاحظات
المملكة المتحدة	٤٣٢	رابيير محسن	صاروخ دفاع جوى محمول	١٩٨٣	١٩٨٣	(١٢)	القيمة الاجمالية ٢٢٥ مليون دولار ، تشمل
					١٩٨٤	(١٨٠)	٣٦ قانف و ١٨ رادار بلند فاير
					١٩٨٥	(٢٤٠)	
	٠٠	سى سكوا	صاروخ جو بحر	(١٩٨٤)	(١٩٨٤)	٣٦	لتسليح ١٢ هليكوبتر AB-212 لمكافحة الغواصات
	٤٦	تورنادو	طائرة قتال متعددة الأغراض	(١٩٨٦)	٠٠	٠٠	عن طريق بان افيا (انتاج المانى ـ ايطاليا ـ المملكة المتحدة) قيمة العقد ١،٦ بليون دولار[1]
الولايات المتحدة الأمريكية	٢	Citation-2	طائرة نقل	١٩٨٣			
	١٦٠	F-16C	مقاتلة قاذفة	١٩٨٣	١٩٨٤	٨	٨ بمقعد مزدوج للتدريب سلمت فورا ـ ٣٢ ـ جمعوا
					(١٩٨٥)	(١٦)	فى تركيا ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ ـ انتاج بترخيص ٢٤ تدريب و ٩٦ مقاتلة ابتداء من عام ١٩٨٨
					(١٩٨٦)	(١٦)	
	(١٥)	F-4E	مقاتلة	١٩٨٤			قيمة اجمالية ٧٠ مليون دولار ـ من فائض الولايات المتحدة ، تجدد قبل التسليم
	٢٥	205UH-1H	هليكوبتر	١٩٨٢	١٩٨٤	(١٢)	
					(١٩٨٥)	(١٣)	
	١٥		هليكوبتر	١٩٨٣			للتجمع فى تركيا ـ اجمالى القيمة ١٧ مليون دولار
	١٥		هليكوبتر	١٩٨٥			خطاب عرض يونيو ١٩٨٥[1]
	٦	هل كوبرا AH.1S	هليكوبتر مسلح	١٩٨٢			القيمة الاجمالية ٥٠ مليون دولار
	٠٠	قطع غيار طائرات	قطع غيار	١٩٨٦	٠٠	٠٠	للطائرات F-100-RF-5A, RF - 4E, C-130 T-33 , T- 37B , T-38 TF / F- 104.
	١٨ ـ ٢٠	S-2	طائرة مكافحة غواصات	١٩٨٥			مفاوضات فى مايو ١٩٨٥[1]
	٥٠٠		طاقم تحويل دبابات	١٩٨٥			لتحويل دبابات م ـ ٤٨ ـ ١ ـ ١ إلى م ـ ٤٨ ـ ١ ـ ٥ القيمة الاجمالية ٧١ مليون دولار
	٧٦٠		طاقم تحويل دبابات	١٩٨٦			لتحويل الدبابات إلى م ـ ٤٨ ـ ١ ـ ٥ ـ القيمة ٢٠٦ مليون دولار[1]
	٧٥٠	AIM-GP	صاروخ جو جو	١٩٨٢	١٩٨٣	(٢٥٠)	ثلاث طرازات
					١٩٨٤	(٢٥٠)	
					١٩٨٥	(٢٥٠)	
	٤٨	BGM-71ATOW	صاروخ مضاد للدبابات	(١٩٨٣)			لتسلح ٦ هليكوبتر ٢٠٩
	٠٠	ستنجر	صاروخ دفاع جوى محمول	(١٩٨٣)			يستكمل بستنجر حلف الأطلنطى ـ لم يؤكد
	٤٨	هاربون	صاروخ سفينة ـ سفينة	١٩٨٣			لتسلح ٤ فرقاطة ميكو
	٥٩٥	رولاند ـ ٢	صاروخ دفاع جوى متحرك	١٩٨٥			للدفاع عن القواعد الأمريكية والتركية لم يؤكد

جدول (٢٣)
انتاج تركيا من الأسلحة
١ - اهم تراخيص الانتاج التى حصلت عليها حتى عام ١٩٨٤

م	جهة التصدير	العدد المطلوب	الاسم	النوع	سنة التعاقد	سنة التوريد	لعدد تسليم تسليم	ملاحظات
١	المانيا الاتحادية	٠٠	كوبرا - ٢٠٠٠	صاروخ مضاد للدبابات	١٩٨٠	١٩٨١	١٠٠	لديها ٨٥ نظام فى الاستخدام - الحالة الحالية
						١٩٨٢	١٠٠	لبرنامج الانتاج غير واضحة
						١٩٨٣	١٠٠	
		٢	ميكو - ٢٠٠	فرقاطة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٠٠	مسلح غالبا بصواريخ هاربون ٢ × ٤ - سفينة - سفينة ، وأسبيد دفاع جوى سفن باستخدام قاذف ١ × ٨ سبارو - محمول جزئيا ببرنامج المعونة العسكرية
		٩	طراز ٢٠٩ / ١	غواصة	١٩٧٤	١٩٨١	١	بالاضافة الى الانتاج سلمت المانيا
						١٩٨٤	١	٣ - خطة الانتاج سفينة / عام
						١٩٨٥	(١)	
٢	ايطاليا	(٥٠)		طائرة نقل	١٩٨٤			تبدأ بالتجميع من المجموعات ثم تتقدم إلى الانتاج المحلى الكامل ، ممول جزئيا ببرنامج المعونة العسكرية الأمريكى - قد يلغى لصالح انتاج طائرة اسبانية .

ثالثا ـ السياسة العسكرية لأثيوبيا

ظلت السياسة العسكرية لاثيوبيا عام ١٩٨٦ امتدادا لسياستها خلال الثمانينات نابعة عن مشاكلها الداخلية وأغلبها متصل بالشرعية السياسية وحق تقرير المصير ، وبذا وجهت جهودها العسكرية الرئيسية للاحتفاظ بقومياتها المختلفة تحت سيطرة الحكومة المركزية بحيث ظلت قواتها الرئيسية تواجه حركات الثورة الاريترية ، مع تخفيف التوتر على حدود الصومال ، مع استمرار توتر مع السودان نتيجة لمساعداتها غير المباشرة لجيش تحرير شعب السودان . ولم تحدث تفاعلات عسكرية رئيسية بينها وبين باقى الدول سواء ايجابية أو سلبية .

١ ـ البيئة الدولية :

رغم التحسن النسبى فى ظروف الجفاف خلال عام ١٩٨٦ فان هذا لم يغير كثيرا من وضع اثيوبيا النسبى داخل النظام العالمى ، فهى مازالت احدى الدول المنخفضة الدخل ورغم انها احدى خمس دول الأولى فى افريقيا من حيث قدرتها العسكرية والتى يمكن القول ان لديها قدرة عسكرية تقليدية شاملة عند مقارنتها بالدول غير الأفريقية ، ومن الدول الافريقية التى تتواجد بها التشكيلات المدرعة الرئيسية الوحيدة بالقارة ، والقوات الجوية الوحيدة التى لديها طائرات قتال يمكن مقارنتها بتلك التى فى الخدمة مع القوات الجوية للدول الصناعية ، والقوات البحرية الوحيدة للمياه الزرقاء ، والتى يمكن القول ان لديها قدرة عسكرية شبه اقليمية ، فان قدرات اثيوبيا على تحسين وضعها داخل النظام العالمى محدودة .

٢ ـ التهديدات :

كانت أهم التهديدات كما سبق هو التهديد الداخلى الناتج عن الثورة الارتيرية والوضع الاقتصادى والسياسى داخل البلاد ، فى حين يظل التهديد الخارجى محدودا أو محتملا سواء من اتجاه الصومال أو السودان .

أ ـ الثورة الارتيرية :

حاول ثوار ارتيريا توحيد صفوفهم ـ تحت رعاية الصومال ـ فى منظمة موحدة سميت « جبهة تحرير ارتيريا / المنظمة الموحدة » فى أواخر شهر نوفمبر ١٩٨٥ إلا ان المحاولة فشلت فى ضم « الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا » (الماركسية) . ويبدو أن أهم أعمال القتال التى قام بها الثوار خلال عام ١٩٨٦ قامت بها الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا . فى حين لم تتأكد بيانات جبهة تحرير ارتيريا عن اعمالها ، وبدا التفكك داخلها بحيث اعفى ستة من كبار مسئوليها واغلقت مكاتب الحركات السياسية الارتيرية فى السودان .

كان أهم اعمال الثوار خلال هذا العام هجوم قامت به الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا فى ١٦ يناير ١٩٨٦ على مطار اسمرة العسكرى بعملية فدائية استهدفت الطائرات المقاتلة القاذفة ومستودعات الذخيرة والوقود

حيث اشتعلت النيران فى قاعدة أسمرة الجوية (مطار يوهانس الرابع) ودارت معارك داخلها ، وقد ادعت الجبهة انها دمرت ٤٠ طائرة ، و ٢٠٪ من مستودعات الوقود والذخيرة كما ادعت أن مقاتليها أوقفوا ربع طائرات قتال القوات الجوية الاثيوبية (١٥٠) وثلثى قدرات عمليات قوات اثيوبيا فى ارتيريا (١٤ فرقة) ، الا انه لم يتأكد سوى تدمير سبع طائرات ميج وبعض طائرات هليكوبتر وفى شهر مارس لم يبد أى اثر للهجوم .

وفى شهر مارس واثناء الهجوم الرئيسى للجيش الاثيوبى (ثامن هجوم مشابه خلال ٧ أعوام) اعلنت جبهة تحرير ارتيريا انها تشن هجماتها على القوات الاثيوبية فى منطقة القاش غرب ارتيريا أو أنها نصبت كمائن لها فى مدينة « كلسكس » على الطريق إلى مدينة قولش .

تقلصت المناطق التى تسيطر عليها قوات الثوار بعد الهجوم الرئيسى واضطر رجال « الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا » إلى الانسحاب فى اوائل ابريل ولم يعودوا يسيطرون سوى على شريط طوله ١٢٠ كم وعرضه أقل من ٧٠ كم من عند مدينة « نكفا فى اقصى شمال أثيوبيا عند حدودها مع السودان ، وقد دمرت المدينة تقريبا واصبحت المحاور الرئيسية تحت سيطرة الحكومة المركزية ، وتخلت الجبهة عن « تسينى » جنوب غرب ارتيريا قرب الحدود مع السودان والتى احتلتها وادارتها لمدة عامين « وبازنتو » التى احتلتها لمدة ثمانية اسابيع . ورغم توقع استئناف نشاط الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا فى موسم الامطار ـ نظرا لشل نشاط القوات الجوية الا ان النشاط ظل محدودا ، اذ قامت فى ١٢ مايو بمهاجمة خزانين كبيرين للكيروسين فى ميناء مصوع ، وهاجمت شاحنات صهاريج على الطريق بين « مصوع » و « اسمرة » وقد تأكد تدمير مستودع واحد وشاحنتين نتيجة لهجوم بالهاونات . وادعت « جبهة تحرير اريتريا/منظمة موحدة » فى ٩/٥ أنها حررت أكثر من ٨٠٪ من أراضى ارتيريا ، الا انه لم يتأكد شىء من ذلك . وارتبط تهديد الثورة الارتيرية باستخدام للاراضى السودانية فى منطقة « شالوب » على الحدود السودانية .

ب ـ صراع الحدود مع الصومال :

خفت حدة صراع الحدود بين اثيوبيا والصومال خلال عام ١٩٨٦ . وكان قادة الصومال يرون ان اثيوبيا حصلت على منطقة « اوجادين » خلال القرن التاسع عشر من اتفاق مع بريطانيا وفرنسا وايطاليا ، وكانت الصومال تطالب بان يمارس الصوماليون فى « اوجادين » حقهم فى تقرير المصير . وقد ادى ذلك إلى توقيع كل من اثيوبيا وكينيا معاهدة دفاع مشترك فى عام ١٩٦٣ ، ثم معاهدة صداقة وتعاون فى يناير ١٩٧٩ حصلت اثيوبيا بعدها على مساعدة مادية كينية وطالبت الدولتان الصومال بالتخلى رسميا وبدون شروط عن كل مطالبها فى اراضى اثيوبيا وكينيا وجيبوتى .

كان الصراع قد تصاعد نسبيا فى اكتوبر ١٩٨٥ حينما أعلن الصومال أن قواته صدت هجمات اثيوبية على قريتين صوماليتين وانها شنت سلسلة من الغارات الجوية على المنطقة المركزية « لجلجدود » شمال « مقديشيو » العاصمة وثلاثة مواقع شمال غرب الصومال ، كما طالب الصومال اثيوبيا بسحب قواتها من قريتى « بالامبال » ، « وجالدوجو » على الحدود وسط الصومال ثم اعلان الصومال ان القوات الاثيوبية هاجمت قريتى « بالى خدار » ، و « بالى الشمالية » فى شمال غرب الصومال . تزيد حدة الصراع نتيجة لنزوح كثير من اللاجئين من اثيوبيا إلى الصومال نتيجة للظروف الاقتصادية ، وخطة اعادة التوطين التى تنفذها الحكومة الاثيوبية ، والحرب التى تشنها القوات الاثيوبية ضد السكان الذين هم من أصل صومالى فى اقليم « اوجادين » ، مما يجعل الصراع يتخذ بعدا قوميا واجتماعيا واقتصاديا .

جـ ـ صراع القوميات الداخلية :

ادى التكوين الديموغرافى لاثيوبيا ، وقيام الثورة ، وسعى السلطة الجديدة إلى تكوين دولة اثيوبية اشتراكية ماركسية لينينية ينص مشروع الدستور على أنها « تواجه صراعات مع كنيسة مسيحية والاسلام الرجعى » فى شعب لا يتقبل الايديولوجية ، ويتمسك بعقيدته وزراعى بطبيعته ، كل هذا أدى إلى تصاعد النزعات الطائفية والقومية وقد ظهر ذلك فى كثرة الجبهات المعارضة والتى وصلت خلال عام ١٩٨٥ إلى سبع جبهات هى :

١ ـ جبهة تحرير اريتريا
٢ ـ جبهة تحرير ارتيريا ـ قوات التحرير الشعبية
٣ ـ حرس الثورة لجبهة التحرير الشعبية
٤ ـ جبهة تحرير شعب ارتيريا
٥ ـ جبهة تحرير أوروموا
٦ ـ جبهة تحرير شعب تيجرى
٧ ـ جبهة تحرير غرب الصومال

وإذا كانت الجبهات الاريترية حاولت الاندماج فى جبهة واحدة فان باقى الجبهات تعمل كل فى اتجاهها وقد ظهر ذلك خلال عام ١٩٨٦ فى هرب بعض السكان والعسكريين إلى الدول المجاورة وكان منهم طيار اثيوبى لجأ إلى السودان ، وآلاف من الصوماليين إلى الصومال ، نتيجة للحرب التى شنتها القوات الاثيوبية ضدهم ، وقيام حركة مضادة لجبهة تحرير غرب الصومال اتهمت الصومال بتجنيد اللاجئين بالقوة .

٣ ـ الروابط والاعتماد المتبادل :

أ ـ الاتحاد السوفيتى :

نتيجة للوضع الحرج لاثيوبيا فى الداخل وارتباط أغلب التهديدات الداخلية بعناصر من الخارج فما زالت اثيوبيا تعتمد بدرجة كبيرة على الاتحاد السوفيتى الذى وقع معاهدة صداقة وتعاون لمدة ٢٠ عاما فى نوفمبر ١٩٧٨ ، ويستمر فى استخدام التسهيلات العسكرية الاثيوبية فى جزر « دهلك » وبعض التسهيلات الجوية وتمكنه من تتبع حركة القوات الامريكية ودفع قوته بتأثير اكبر فى منطقة المحيط الهندى ، ويقدم الاتحاد السوفيتى مساعدات عسكرية على هيئة مستشارين عسكريين ، واشتراك فى التخطيط ، وأسلحة وقد برز فى نهاية عام ١٩٨٥ تدعيم الاتحاد السوفيتى للبحرية الاثيوبية بفرقاطتين ، والمدرعات الاثيوبية بعدد من الدبابات وناقلات الجنود المدرعة ، والقوات الجوية الاثيوبية بطائرات مقاتلة قاذفة حديثة وتقدر الولايات المتحدة الامريكية قيمة الاسلحة السوفيتية التى قدمت إلى اثيوبيا بحوالى ٤ بليون دولار امريكى .

ب ـ كوبا :

تعتبر كوبا هى الدولة الثانية التى لها علاقات عسكرية مع اثيوبيا ويتمثل هذا فى وجود حوالى خمسة آلاف جندى كوبى فى اثيوبيا ومستشارون كوبيون .

وتتشكل القوات الكوبية من وحدات من المشاة الميكانيكية والمدفعية الا ان مستوى استكمالها من بعض الاحتياجات غير مناسب ، وتتمركز القوات الكوبية فى المنطقة الشرقية ، ولا تشترك القوات الكوبية فى القتال . ورغم ما قيل عن مغادرة القوة الكوبية لاثيوبيا قرب نهاية عام ١٩٨٤ ، الا أن القوة المذكورة سابقا قد استمر وجودها فى اثيوبيا ، ولم يظهر خلال عام ١٩٨٦ ما يدل على قرب مغادرتها .

جـ ـ كينيا :

وقعت كل من اثيوبيا وكينيا اتفاقا دفاعيا مع اثيوبيا فى نوفمبر عام ١٩٦٣ ، ورغم قيام الثورة الاثيوبية واختلاف النظم السياسية فى البلدين الا ان كينيا وقعت معاهدة صداقة وتعاون مع اثيوبيا فى يناير ١٩٧٩ ، وترى كينيا أن التهديد الصومالى أكثر خطورة من الاشتراكية الأثيوبية ، والنفوذ السوفيتى ، وقد قدمت إلى اثيوبيا مساعدات مادية ووعدت بزيادتها . وتستفيد كينيا من المعاهدة فى امكان مساعدة اثيوبيا لها أمام أى تهديد صومالى ، وبنفس القدر بالنسبة لاثيوبيا رغم اختلاف قوتها العسكرية ، وهى تعنى فى نفس الوقت الا تحاول الصومال مهاجمة اثيوبيا بمساعدة من الولايات المتحدة الامريكية حليفة كينيا .

د ـ ليبيا واليمن الجنوبية :

ما زالت معاهدة الصداقة التى وقعت مع كل من الجماهيرية العربية الليبية واليمن الديمقراطية عام ١٩٨١ سارية المفعول . وتستفيد اثيوبيا من المعاهدة ايجابيا عن طريق المساعدات الليبية فى شراء الاسلحة ونقلها ، وكذا بايقاف المساعدات الليبية لحركات التمرد الداخلية (الاريترية) فى اثيوبيا . كما تستفيد بعلاقاتها مع اليمن الديمقراطية ببقاء مصالحها فى البحر الأحمر ، واكتساب مكانة دولية فى القرن الأفريقى . ومن جهة أخرى فان ارتباط كل من ليبيا واليمن الديمقراطية باثيوبيا يمكنهما من التأثير فى الأحداث فى السودان والبحر الأحمر ، وايجاد نوع من التعاون بين الدول ذات الاتجاهات الاشتراكية فى مواجهة الدول ذات الاتجاهات المحافظة والمعتدلة . وقد تعرضت هذه العلاقات خلال عام ١٩٨٦ إلى ظروف دولية جديدة نتيجة لرغبة ليبيا فى معاونة حكومة السودان الجديدة فى مواجهة حركة تحرير شعب السودان فى الجنوب بما يتعارض مع معاونة اثيوبيا

لها ، وكذا نتيجة للتغيرات داخل السلطة الحاكمة فى اليمن الديمقراطية والتى ادت إلى لجوء الرئيس السابق على ناصر محمد وبعض القطع البحرية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية إلى اثيوبيا . ورغم ان هذه الاحداث تلقى ظلالها على التعاون بين اطراف المعاهدة ، الا انها وفرت لاثيوبيا مكانة أكبر من خلال قدرتها على التأثير على جيرانها وأطراف المعاهدة . وقد عملت ليبيا على الوساطة لدى اثيوبيا لايقاف مساعدتها إلى قوات جيش تحرير شعب السودان ولم تبد لهذه الوساطة نتيجة ، كما عادت القطع البحرية اليمنية فى ١٣/٦ بعد حوالى خمسة اشهر قضتها فى اثيوبيا .

هـ ـ المجر :

وقعت اثيوبيا معاهدة صداقة وتعاون مع المجر فى سبتمبر ١٩٨٠ ورغم ذلك فانه لاتبدو مؤشرات عن مدى استفادة كلتا الدولتين من المعاهدة ، ولا يمكن النظر اليها منفصلة الا فى اطار علاقات اثيوبيا بالكتلة الاشتراكية عموما والاتحاد السوفيتى بصفة خاصة . ولم يظهر خلال عام ١٩٨٦ أى دليل على نشاط فى التعاون العسكرى بين الدولتين .

٤ ـ اهداف الامن القومى :

نص مشروع الدستور الاثيوبى على تكوين « دولة اثيوبية اشتراكية ماركسية لينينيه تواجه صراعات مع الكنيسة المسيحية والاسلام الرجعى » بما يوضح أن هدف الامن القومى الاثيوبى ذو طبيعة داخلية تتلخص فى « تحقيق الوحدة الوطنية تحت قيادة مركزية ، وبناء المجتمع الاشتراكى ، مع الحفاظ على وحدة الاراضى الاثيوبية » . ومن الواضح أن هذا الهدف لا يلقى قبولا مناسبا داخل المجتمع الاثيوبى خلال هذه المرحلة ، ويؤكد ذلك هروب اعداد كبيرة إلى مناطق مجاورة فى الصومال والسودان ولجوء طيار اثيوبى إلى السودان ولجوء لاعبين اثيوبيين إلى القاهرة واخيرا لجوء وزير خارجية اثيوبيا . ويعتبر البعد الخارجى لهدف الامن القومى انعكاسا للبعد الداخلى .

من الواضح ان قدرات اثيوبيا على تحقيق أهداف الامن القومى محدودة ومقصورة على القدرة العسكرية والقدرات السياسية فى حين لا تساعد القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والنفسية الاجتماعية على تحقيقه . وحتى نهاية عام ١٩٨٦ استطاعت القدرات الاثيوبية مجتمعة على تحقيق الوحدة الوطنية ، لكن من الصعب توقع استمرار هذه القدرات ، مالم تطور الحكومة الاثيوبية من قدراتها على تحقيق الوحدة الوطنية .

٥ ـ الاستراتيجية القومية :

يحدد نمط النظام السياسى الماركسى والنظام الاقتصادى الاشتراكى فى تعارضه مع القيم الموروثة فى اثيوبيا ، وطبيعة جغرافية اثيوبيا التى تتميز بالمنفذ المحدود على البحر ، والذى تقع فيه أهم القوميات المتمردة الاستراتيجية القومية لاثيوبيا . اذ تسعى اثيوبيا لتحقيق الهدف القومى داخليا باستخدام القوة العسكرية فى حين تسعى إلى تجميد الصراعات مع الدول الاخرى وحلها بالوسائل الدبلوماسية وعقد التحالفات مع الدول المجاورة والكتلة الاشتراكية ، وقد تقدمت الاستراتيجية القومية الاثيوبية خلال عام ١٩٨٦ بعقد عدة لقاءات مع الصومال باعتبارها أقوى الدول المجاورة عسكريا ، مع جهود لتحسين العلاقات مع السودان يصاحبها استخدام قوات جيش تحرير شعب السودان كوسيلة للضغط على الحكومة السودانية لقطع أى مساعدات تصل للثوار فى اثيوبيا عن طريق السودان .

٦ ـ العقيدة القتالية :

استمرت العقيدة القتالية الاثيوبية منذ نجاحها فى السيطرة على منطقة « أوجادين » وحتى عام ١٩٨٦ توجه جهودها الرئيسية ضد قوات الثوار فى الشمال فى « أرتيريا وتيجرى » وتوجه مجهودها الثانوى فى اتجاه الصومال ، مع الاكتفاء بتقديم المعونة لقوات جيش تحرير شعب السودان ، وتعتمد العقيدة القتالية الاثيوبية على الاستخدام المكثف للقوات الجوية من مقاتلات قاذفة وطائرات هليكوبتر مسلحة ضد الثوار مع القيام بعملية هجومية رئيسية للسيطرة على مناطق الثوار تسبق موسم الأمطار كل عام ، مع ضرب مراكز الثوار وتجمعاتهم خارج الحدود الاثيوبية ومطاردة مجموعاتهم عبر الحدود .

انعكست العقيدة القتالية على توزيع وتمركز القوات الأثيوبية حيث يعمل الجيش الثانى الثورى ، والذى يتكون من ١٤ فرقة مشاة فى الشمال ، بينما يعمل الجيش الأول المكون من ثمانى فرق فى المنطقة العسكرية الشرقية فى مواجهة الصومال ، بينما تحتفظ القيادة العامة بحوالى فرقتى مشاة وفرقة مظلات كاحتياطى قرب « أديس ابابا » ولا تحتفظ اثيوبيا بقوات على الحدود مع السودان . كما تركزت أعمال القوات الجوية الاثيوبية فى مساعدة اعمال قتال الجيش الثانى وخاصة اثناء هجومه فى نهاية شهر مارس ١٩٨٦ .

وقد قام الجيش الاول الثورى بعمليات منفصلة ضد جبهة تحرير الصومال الغربى وقد اشتملت أعمال القتال على هجمات على قريتين صوماليتين وغارات جوية على اربع مواقع صومالية وغارات جوية على حوالى اربعة مواقع فى نهاية عام ١٩٨٥ ، كما طاردت مقاتلين ارتيريين إلى داخل الحدود السودانية فى منطقة شالوب .

توجد فى اثيوبيا قوات جيش تحرير شعب السودان حيث يوجد المعكسر الرئيسى له فى « ايتانج » فى اثيوبيا وقيادته فى ميدان « بالسكانو » وتدريبه فى « جامبلا » وتمده بالاسلحة والذخيرة التى يحصل عليها على طريق عصب « اديس ابابا ـ جامبلا » ، اما باقى احتياجاته فيحصل عليها من اثيوبيا . ويرجع ذلك أساسا إلى تداخل القبائل فى مناطق الحدود .

٧ ـ عملية اتخاذ القرار العسكرى :

ما زالت عملية اتخاذ القرار العسكرى تتصف بالتركيز الشديد ، اذ تتركز السلطة السياسية فى المجلس الادارى العسكرى المؤقت (الدرجو) ولجنته الدائمة ، والسلطة التنفيذية فى مجلس الوزراء . ويرأس رئيس « الدرجو » مجلس الوزراء وهو القائد العام للقوات المسلحة . وهكذا تتركز القوة داخليا ، اذ يشترك كثير من اعضاء اللجنة الدائمة فى مجلس الوزراء بالاضافة إلى رئاسة رئيس المجلس لجميع الاجهزة ، الامر الذى يشل الفواعل الداخلية فى اتخاذ القرار .

٨ ـ القيود الرئيسية على صانع القرار :

تعتبر العوامل الداخلية هى القيود الرئيسية حيث يصعب توفير القوة البشرية والاحتياجات اللازمة للصراع نتيجة لحركات التمرد ، وهرب اللاجئين إلى الدول الاخرى ، وبالتالى صعوبة تمويل الصراع نتيجة للضعف الاقتصادى ، وهكذا يؤثر تأييد الدول الحليفة والكبرى وهو العامل الايجابى الوحيد فى صنع القرار العسكرى .

تلقى حركات التمرد والثورة الارتيرية بالذات دعما من دول كثيرة اسلامية بصفة خاصة منها سوريا وكثير من دول الخليج ، بينما تتوقف القدرة العسكرية الاثيوبية بقدر كبير على الامداد السوفيتى والكوبى والليبى .

لا تدخل مدفوعات واردات المعدات العسكرية والاسلحة ، ولا تجنب القروض العسكرية فى حسابات الانفاق الدفاعى ، وقد زادت قيمة الواردات فى بعض السنين عن قيمة الموازنة العسكرية الرسمية نفسها . وقد تحولت قيمة الاسلحة فى اثيوبيا إلى قروض طويلة الاجل من الاتحاد السوفيتى قد لا تدفع ابدا الا انه يلاحظ ان واردات السلاح الرئيسية إلى اثيوبيا قد انخفضت منذ عام ٧٩ تقريبا إلى حوالى ٧٠ مليون دولار سنويا وتقدر ديون اثيوبيا عام ١٩٨٤ بحوالى ١,٩ بليون دولار امريكى مع استبعاد المنح والمساعدات العسكرية من الاتحاد السوفيتى وشرق اوروبا بما يقدر قيمته بحوالى ٢,٥ بليون دولار .

٩ ـ القدرات العسكرية الاثيوبية عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦ (جدول ٢٤)

يلاحظ من الجدول ان القوات المسلحة الاثيوبية صغيرة الحجم نسبيا عند المقارنة بتعداد السكان ، ونقص التكنولوجيا المتقدمة باستثناء بعض طائرات القتال . ويرجع صغر الحجم إلى صعوبة تنفيذ نظام التجنيد مما ادى إلى ربط نظام التجنيد ببطاقات الغذاء ، وان نقص التكنولوجيا يرجع إلى انخفاض مستوى التعليم ، وانخفاض مستوى التكنولوجيا لدى مصادر التهديد الداخلية والخارجية .

١٠ ـ الحصول على الاسلحة :

تعتمد اثيوبيا كليا على الامداد الخارجى تقريبا وتحصل عليها من الاتحاد السوفيتى أساسا ودول حلف وارسو (تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ، وبعض دول عدم الانحياز مثل ليبيا والهند ، ومن ايطاليا) . الجدول (٢٥) يوضح أهم امدادات الاسلحة التى حصلت عليها اثيوبيا فى الثمانينات وعام ١٩٨٦ بشكل خاص .

جدول (٢٤)
القدرات العسكرية الاثيوبية عام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦

البيـــان		عـام ١٩٨٥ / ١٩٨٦	عـام ١٩٨٦ / ١٩٨٧
الناتج المحلى الاجمالى/عام	بليون دولار	٤٨٥٧ / ٨٤	٤٧٨٣ / ٨٥
معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى/ عام		٪٨,٤ / ٨٤	
ميزانية الدفاع/عام	مليون دولار	٥٠٤ / ٨٤	٤٤٧ / ٨٥
تعداد السكان	مليون	٤٢	٣٧
الشباب ذكور ١٨ ـ ٣٠	مليون	٤	٤
٣١ ـ ٤٥	مليون	٢,٨	٢,٨
اناث ١٨ ـ ٣٠		٤	٣,٨
٣١ ـ ٤٥		٢,٨	٢,٧
اجمالى القوات المسلحة العاملة	الف	٢١٧	٢٢٧
الجيش (بما فيه ميلشيا الشعب)	**الف**	٢١٧	٢٢٥
فرق مشاة		٢٢	٢٢
منها ميكانيكية		٣	٣
جبلية		٤	٤
خفيفة		٣	٣
لواء مظلى/كوماندو		٤	٤
كتائب دبابات حوالى		٢٠	؟
كتائب مدفعية		٥٠	٤٥
كتائب دفاع جوى (منها ٣ كتائب صواريخ)		٢٥	٢٨
دبابات قتال رئيسية		٩٣٥	١٠٠٠
منها م ٤٧		٦٥	٦٥
ت ٣٤		٤٥	٤٠
ت ٥٤/٥٥		٨٠٠	٨٥٠
دبابة قتال رئيسية ت ـ ٦٢		٣٠	٥٠
دبابة خفيفة م ـ ٤١		٢٠	١٥
عربة استطلاع مدرعة ب ر د م ٢/١		١٥٠	١٦٥
مركبة قتال مشاة ب م ب ـ ١		٤٠	٤٠
ناقلات جنود مدرعة		٦٣٠	٦٠٠
م ١١٣/ب ت ر ٤٠/٦٠/١٥٢			
مدافع وهاتزرات		٧٠٠	٧٠٠
منها ١٠٥ مم ـ ١ـ ١		٤٠	٤٥
١٢٢ مم ، ١٣٠ مم ، ١٥٢ مم		٣٥٠	٣٧٠
١٥٥ مم م ـ ١٠٩ مجرور		١٢	؟

البيـــان		عـام ١٩٨٥ / ١٩٨٦	عـام ١٩٨٦ / ١٩٨٧
١٥٥ مم ـ م ـ ١٠٩ ذاتى الحركة		١٢	٦
هاونات ٦٠ ، ٨١ ، ٨٢ مم		؟	؟
هاونات ١٢٠ مم		١٠٠	١٠٥
هاونات ٤,٢ بوصة		١٠٠	١٠٠
عربة صواريخ متعددة			
القواذف ب م ـ ٢١		؟	؟
مدفع ١٠٠ مم مضاد للدبابات		؟	؟
سلاح موجه مضاد للدبابات			
ساجر		؟	؟
مدافع مضادة للطائرات			
٢٣ مم و ٣٧ مم مجرور		؟	؟
مدافع ٢٣ مم رباعى ، و ٢٣ مم			
٥٧ مم ثنائى ذاتى الحركة			
مضاد للطائرات		؟	؟
صواريخ دفاع جوى سام ـ ٢		١٨	١٨
صواريخ دفاع جوى سام ,,٣		١٨	١٨
هليكوبتر تشيتاك (الويت ٣)		؟	؟
قوات شبه عسكرية		الف ١٦٠	١٦٩
حرس حدود		؟	؟
قوة بوليس طوارىء خفيفة		٩٠٠٠	٩٠٠٠
الاسطول	**فرد**	٣٠٠٠	
فرقاطات بتيا		٢	٢
زورق مرور كبير		٧	٧
زورق مرور ساحلى		٧	٧
زورق صواريخ اوسا ـ ٢		٤	٤
زورق طوربيد مول		١	٢
سفينة ابرار متوسطة		٢	٢
زورق ابرار افراد وعربات ت ـ ٤		٤	٦
سفينة تدريب (امريكية الصنع)		١	١
القوات الجوية	**اجمالى افراد**	٤٠٠٠	٤٠٠٠
اجمالى طائرات قتال		١٥٠	١٤٥
اجمالى هليكوبتر مسلح		٣٠	٣٠
مقاتلة هجوم ارضى ميج ـ ١٧		١٠	١٠
مقاتلة هجوم ارضى ميج ـ ٢١		١٠٠	١٠٠
مقاتلة هجوم ارضى ميج ـ ٢٣		٣٥	٣٥
مقاتلة هجوم ارضى ف ـ ٥ أ/اى/ب		١٦	—
طائرة نقل انطونوف ـ ١٢		١٠	١٢
طائرة تدريب ميج ـ ٢١ يو		؟	؟
طائرة تدريب ل ـ ٣٩ الباتروس		١٠	١٠
طائرة تدريب س ف ـ ٢٦٠ت ب		٤	١٠
هليكوبتر مى ـ ٨ (بعضها مسلح)		٣٢	٣٢
هليكوبتر مى ـ ٢٤		٢٤	٢٤

البيـــان	عـام ١٩٨٥ — ١٩٨٦	عـام ١٩٨٦ — ١٩٨٧	البيـــان	عـام ١٩٨٥ — ١٩٨٦	عـام ١٩٨٦ — ١٩٨٧
قوات المعارضة			الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا	٢٥٠٠٠	١٣٠٠٠
جبهة تحرير ارتيريا (١٤ لواء)	٦٥٠٠	٦٥٠٠	جبهة تحرير أوروموا (١٢ مجموعة)	٦٠٠	٦٠٠
جبهة تحرير ارتيريا قوات التحرير الشعبية	٥٠٠٠	٥٠٠٠	جبهة تحرير شعب تيجرى	٥٠٠٠	٥٠٠٠
جبهة التحرير الشعبية الحرس الثورى	٥٠٠٠	٥٠٠٠	جبهة تحرير الصومال الغربى	؟	؟

جدول (٢٥)

اهم امدادات الاسلحة إلى اثيوبيا فى الثمانينات (١)

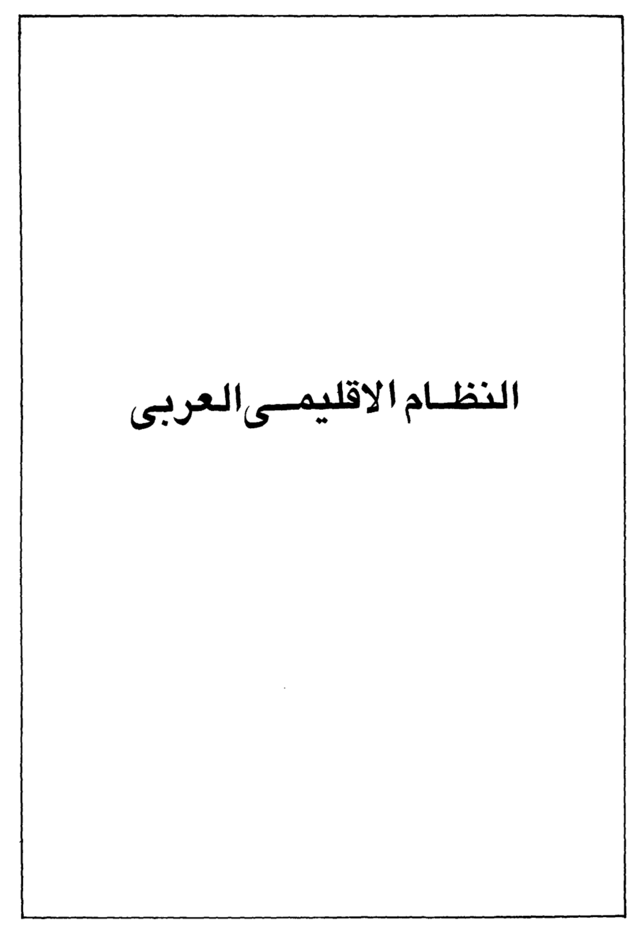
جهة الامداد	العدد	الاســم	النوع	سنة التعاقد	سنة التسليم	العدد المسلم	ملاحظـات
تشيكوسلوفاكيا	١٠	ل ـ ٣٩ الباتروس	طائرة تدريب	(١٩٨٣)	١٩٨٤	١٠	
الهند	(١٠)	س أ ـ ٣١٦ تشيتاك	هليكوبتر	(١٩٨٤)	(١٩٨٥)	١٠	
	١٠	س أ ـ ٣١٦ تشيتاك	هليكوبتر	(١٩٨٤)	(١٩٨٥)	١٠	
ليبيا	٩٠	ت ـ ٥٥	دبابة قتال رئيسية	(١٩٨٣)	١٩٨٤	(٩٠)	
رومانيا	١٠	س أ ـ ٣١٦ ب	هليكوبتر	(١٩٨٤)	(١٩٨٤)	١٠	غير مؤكد
الاتحاد السوفيتى	٢	مى ـ ١٤ هيز	هليكوبتر	(١٩٨٣)	١٩٨٤	٢	لواجبات مكافحة الغواصات
	(٦)	ميج ـ ٢٥	مقاتلة اعتراضية	(١٩٨٣)	(١٩٨٤)	(٦)	تقرير بالتسليم
	..	ياك ـ ٤	طائرة نقل	(١٩٨٤)	(١٩٨٤)	١	

اهم امدادات الاسلحة إلى اثيوبيا منذ منتصف ١٩٨٥ حتى نهاية ١٩٨٦ (٢)

جهة الامداد	العدد	الاسم	النوع	التعاقد	التسليم	المسلم	ملاحظات
الاتحاد السوفيتى	٢	بيتا ٢	فرقاطه	١٩٨٥	١٩٨٥	٢	تسليم يونيو ١٩٨٥
	..	ناقلات مدرعه	...	(١٩٨٥)	١٩٨٦	..	تسليم مارس ١٩٨٦
		دبابات ت ـ ٥٥	دبابات قتال رئيسية	(١٩٨٥)	١٩٨٦	..	تسليم مارس ١٩٨٦
		ميج ـ ٢٣	مقاتلة قاذفة	(١٩٨٥)	١٩٨٦		تسليم مارس ١٩٨٦

(1) SIPRI Year Book 1985,P396
(2) Defense & Foreign Affairs Weekly 10-16 June 1985
March 1986

.. غير معروف
... (   ) معلومات غير مؤكدة



النظــام الاقليمـــى العـربى

القســـم الأول
الهيكل السياسى للنظام العربى

أوضحنا فى التقرير الاستراتيجى العربى الأول أننا نستخدم مصطلح النظام العربى بمعنى مجموعة العلاقات المترابطة بين الوحدات المكونة لهذا النظام والتى تجعله عملا موحدا من حيث قوانين واتجاهات الحركة . والوحدات المكونة لهذا النظام هى أساسا الدول ، ولكن هناك أيضا حركات تمثل وتعبر عن شعب ليس له بعد دولة مستقلة وبالذات منظمة التحرير الفلسطينية .

ومن هنا فإن النظام العربى يمكن دراسته وتشخيصه ومراقبة حركته واتجاهاته من خلال فحص نمط العلاقات السائدة بين الدول العربية . على أن النظام العربى يشتمل أيضا على علاقات شعبية من أنماط مختلفة . وذلك أن هذا النظام يقوم فى منطقة تتسم بروابط عميقة حضارية وسياسية واقتصادية ذات أرضية شعبية ومجتمعية أيضا . وبالتالى فإن دراسة وتشخيص النظام العربى التى تقتصر على وصف العلاقات بين السلطات الحاكمة هى ناقصة ، وغالبا ما تؤدى إلى نتائج خاطئة . إذ لابد أن يشتمل التشخيص والتحليل أيضا على الروابط والتفاعلات الشعبية أو غير الرسمية .

ولذلك فقد انقسم هذا القسم إلى جزئين : الأول يعالج القنوات الرسمية للتفاعلات العربية ، والثانى يعالج القنوات غير الرسمية لهذه التفاعلات .

وبطبيعة الحال فإن التحليل يركز على تلك التفاعلات التى لها مغزى سياسى مباشر . على حين أن هناك وقائع وروابط تاريخية لا تترجم نفسها فى أحداث لها أهمية سياسية مباشرة فى الأمد المنظور . ولذلك فمهما كانت استنتاجاتنا الخاصة باتجاهات التفاعل العربى الرسمى ، وغير الرسمى ، والمتعلقة بالجانب السياسى دقيقة ، فإنه لا ينبغى أن نغفل الخصوصية الفريدة لواقع الترابط التاريخى فى المصير وفى الرؤية والثقافة العربية التى تشكل الوجدان العربى ، والتى مهما كانت مفتقدة للمغزى السياسى فى الأمد القصير فهى « واقع وضمانة » وجود حقيقة العروبة .

أولا - القنوات الرسمية للتفاعلات العربية - العربية

١ - مقدمـــة :

فى التقرير الاستراتيجى العربى الأول (لعام ١٩٨٥) أكدنا أن النظام الاقليمى العربى يمتاز عن غيره من النظم الاقليمية بكونه يستند على خلفية من الروابط القومية بين الشعوب العربية ، وهى روابط لم يكن بوسع الدول القطرية القائمة أن تتجاهلها ، ومع ذلك فإن هذا النظام قد تدهور منذ ١٩٧٩ إلى حالة من الشلل والعجز الشامل عن مواجهة التحديات والضغوط الخارجية والداخلية التى مزقت الباقى من ضمانات أمنه الجماعى ، وأجهضت حركته نحو المشاركة فى تحمل مسئوليات تعزيز حق الشعوب العربية فى تقرير مصيرها السياسى والاقتصادى .

وقد عزونا هذا الفشل إلى سببين مباشرين ، الأول يتمثل فى انهيار الاجماع حول القضايا الأساسية للنظام العربى ، وعلى رأسها قضية الصراع العربى - الاسرائيلى . وقد ميزنا بين ثلاثة مستويات للاجماع وهى . الاجماع الاستراتيجى ، والاجماع الاجرائى والاجماع الدعائى . ففى الستينات ساد نوع من الاجماع الدعائى أعقبه منذ مؤتمر الخرطوم فى ١٩٦٨ إجماعا موضوعيا إجرائيا . ثم انهار الاجماع كلية وبدأ النظام العربى منذ ١٩٧٩ يشهد انشقاقا استراتيجيا بين ثلاثة مجموعات من الدول العربية ، تتميز كل منها بموقف محدد من الصراع العربى الاسرائيلى . وقلب المجموعة الأولى يتمثل فى مصر ، وقد أحاط بها كل من عمان والسودان فى أوقات مختلفة . أما المجموعة الثانية فتشمل جبهة الصمود والتصدى وخاصة سوريا وليبيا . أما المجموعة الثالثة فهى تشتمل على عدد كبير من الدول العربية التى تتبع موقف السعودية إلى حد بعيد .

إن اختلاف بل واحتمالات تناقض المواقف لا يشكل بحد ذاته سببا كافيا لتدهور وانهيار النظام الاقليمى ، لولا أنه ترافق مع سبب آخر يتمثل فى الهيكل المحدد لعلاقات القوة بين الدول العربية . **فقد أصبح النظام العربى بصورة متزايدة من أوائل السبعينات ، بعيد الشبه عن هيكل القوة الذى ساد فى الخمسينات والستينات . فقد كان هيكل القوة مركزا إلى حد بعيد بدرجة جعلت مصر مركزا لا يضارع لهذا النظام ، من حيث قدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية ، ومن حيث وظائف القيادة الاقليمية التى قامت بها بنشاط . أما منذ أوائل السبعينات فقد اتسم هيكل القوة فى النظام العربى بالانتشار وتعدد مصادر القوة وعدم توافقها معا . فالقوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة المعنوية - الايديولوجية لم تعد متلازمة فى قطر واحد ، فأصبح لكل قطر ميزة نسبية فى أحد مصادر هذه القوة دون أن تكون له القدرة على جمعها معا .**

والمغزى الأساسى لهذا التحول هو أن النظام العربى لم يعد نظام قيادة Command System ، وأن أفكار ونظريات الدولة القائدة لم تعد تصلح كمنطلق لبناء نظام إقليمى عربى جديد يقوم على درجة كبيرة من الوحدة . وبتعبير آخر فإن العلاقات بين طائفة الدول العربية الأقوى تتميز بأمرين :

الأمر الأول ، **هو أنه لا توجد دولة تستطيع أن تفرض مواقفها على الأخريات**

والأمر الثانى ، **انه لا توجد دولة تستطيع إجهاض أو منع جوهر السياسة الخارجية للدول الأخرى ، ومعنى ذلك هو أن التوصل إلى أى مستوى من الاجماع العربى يتوقف حقا على المساومة والتنازلات المتبادلة بين هذه الطائفة من الدول العربية** .

ومع ذلك فإنه نتيجة لتعدد مراكز القوة وعدم تلازم المصادر المختلفة للقوة فى النظام العربى ، فإنه يمكن نظريا أن تؤدى تحالفات معينة إلى تطويق ومحاصرة دولة معينة وإظهارها بمظهر الخارج عن الاجماع العربى . كما يمكن أن تؤدى مثل هذه التحالفات إلى فرض تكلفة عالية على الدول الخارجية عن الاجماع أو المنشقة على النظام . وفى نفس الوقت فإن مثل هذا التحالف عليه أن يتحمل تكلفة هو ذاته ، نتيجة لخسارة الامكانيات والقدرات المميزة لهذه الدولة .

وقد كان هذا هو ما حدث بالذات فى مؤتمر وزراء الخارجية والمال العرب فى بغداد عام ١٩٧٩ . إذ حزمت السعودية أمرها فى النهاية وقررت التحالف مع العراق ومع جبهة الصمود والتصدى ضد مصر بمناسبة عقدها لاتفاقية كامب ديفيد . ونجح هذا التحالف فى عزل مصر وتطويقها وتصويرها باعتبارها الدولة المنشقة على الاجماع العربى . ولا شك أن هذا العزل كانت له تكلفة عالية بالنسبة لمصر سياسيا واقتصاديا على الأقل . على أنه مما لا شك فيه أيضا أن التحالف الذى فرض عزل مصر قد شارك أيضا فى تحمل التكلفة ـ وذلك بتأكيد خسارة قدرات مصر العسكرية والسياسية من مجموع الرصيد العربى من القوة . على أن هذا التحالف سريعا ما تعرض لتصدعات كبيرة نتيجة لدخول عديد من العوامل والمتغيرات الجديدة . وفيما يلى نستعرض بإيجاز أهم هذه المتغيرات .

١ ـ وربما يكون أكثر هذه المتغيرات أهمية هو انفجار الحرب العراقية الايرانية ، وعدد من الصراعات العربية الأخرى مع أطراف على حدود النظام العربى . فقد أدت هذه الصراعات إلى بروز محور أو محاور جديدة للاستقطاب بين الدول العربية . إذ تباينت مواقف الدول العربية تباينا كبيرا من هذه الصراعات ، بل ووقفت بعض الدول على طرفى نقيض منها . فسوريا وليبيا عارضتا بشدة استجابة العراق للاستفزازات الايرانية بغزو إيران فى ١٩٨١ ، وسريعا ما انهارت كل الصلات بين سوريا والعراق التى كادت تقترب من استكشاف إمكانيات الوحدة بينهما عام ١٩٨٠ . وفى الوقت نفسه اتخذت السعودية ودول الخليج موقفا محايدا من الناحية الرسمية إلا أنه كان من الواضح أنها تتعاطف مع العراق .

وأخذت السعودية ودول الخليج العربى الأخرى فى الاستجابة بقلق أكبر إزاء تحالف سوريا وليبيا مع إيران نتيجة شعورها بالتهديد الخطير الذى تشكله إيران لها . وهكذا أدت الحرب العراقية الايرانية إلى فصم عرى التحالف بين جبهة الصمود والتصدى من ناحية ، والعراق والسعودية ودول الخليج العربية من ناحية أخرى . وفى نفس الوقت شكلت هذه الحرب وخاصة مع انقلاب موازينها العسكرية وازعا لهذه المجموعة الأخيرة من الدول للتقارب مع مصر .

وأدى تفجر الصراعات الأخرى إلى نتائج مشابهة ، ولكن على نطاق أضيق . فالصراع فى تشاد الذى ظل لفترة طويلة حربا أهلية محلية صرفة ، قد تحول فى الفترة التى تلت التدخل العسكرى الليبى فى ١٩٨٠ إلى موضوع للصراعات العربية . إذ مثلت تشاد بالنسبة لليبيا قاعدة لاختراق السودان وإسقاط نظام الحكم فيها قبل أبريل ١٩٨٥ .

وأدت الصراعات المتوالية بين السودان وأثيوبيا منذ ١٩٧٦ إلى نفس النتيجة . إذ تحالفت ليبيا مع أثيوبيا وعملت كلتاهما على تشجيع التمرد والحرب الأهلية فى جنوب السودان ، والتى انفجرت فعلا فى ١٩٨٣ . وأضافت هذه العوامل إلى شدة النزاع والتناقض بين مصر والسودان من ناحية ، وليبيا من ناحية أخرى . ومثلما أدى الصراع العراقى ـ الايرانى إلى دفع السعودية ودول الخليج للتقارب مع مصر ، وأدى الصراع بين ليبيا والسودان (تحت حكم نميرى) إلى تقريب السودان بصورة أوثق من مصر ، فإن الحرب الأهلية فى لبنان وسلوك سوريا إزاء منظمة التحرير الفلسطينية قد دفع هذه الأخيرة إلى مد جسورها مع مصر ، منذ الغزو الاسرائيلى للبنان فى ١٩٨٢ .

وهكذا أدت مواقف جبهة الصمود والتصدى إلى تصدع التحالف العربى الذى حقق عزل مصر رسميا منذ ١٩٧٩ .

٢ ـ ويتمثل المتغير الثانى فى تصدع جبهة الصمود والتصدى ذاتها . ولقد كان من الواضح منذ البداية أن مصادر التصدع فى هذه الجبهة عديدة . على أن أهم

هذه المصادر قد تمثل فى التناقض بين أرضية الممارسة التكتيكية التى وقفت عليها الأطراف المشتبكة مباشرة مع إسرائيل : أى سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية من ناحية ، وأرضية الدعوة التحررية التى وقفت عليها الدول البعيدة نسبيا عن ساحة الصراع مع إسرائيل ، أى بالتحديد ليبيا والجزائر . فالقيادة الليبية طرحت منذ البداية تصورا عن النضال من أجل تحرير كل فلسطين ، يقوم على مفاهيم مقاربة لنظرية الثورة الدائمة التى تشن الهجوم فى كل وقت ، ومن كل مكان ، وفى كل ساحة على العدو . وفى سياق ذلك بل وتمهيدا لذلك ، لابد من إعلان الوحدة فورا بين كل القوى والأقطار العربية . أما سوريا فلم يكن لديها مثل هذه الدوافع ، وتمسكت بصيغة حرب التحرير التى تقودها دولة مسئولة ـ لا شعب مسلح ـ وحيث أن مثل هذه الصيغة مرهونة بتوازنات القوى التى تحكم الانتصار والهزيمة ، فإن سوريا لم يكن لديها مانع من الانتظار جيلين أو ثلاثة ، حتى تتمكن الدولة العربية من التجهيز لمعركة فاصلة . وحتى ذلك الوقت فإن الضرورات اليومية تفرض عليها اتباع تكتيكات شتى قد يكون بعضها مخالفا فى الاتجاه لآمال حرب التحرير . ولقد كانت هذه التكتيكات على وجه التحديد هى مصدر التناقض الهام بين منظمة التحرير من ناحية وسوريا من ناحية أخرى . فالقيادة الفلسطينية كانت أكثر وعيا بالمخاطر الداهمة المتمثلة فى إمكانية جعل الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة واقعا قائما من خلال سياسات الاستيطان والاقتلاع . وبالتالى فقد كان من الطبيعى أن يكون مرماها المباشر هو قطع الطريق على عملية الاستيعاب الاحتلالى ـ الاستيطانى للأراضى المحتلة بعد ١٩٦٧ . وفرض هذا بالتالى ضرورة عدم انقطاع المعارك والنضالات اليومية ضد العدو الاسرائيلى . وحيث أن القاعدة الأرضية لانطلاق الهجمات الفلسطينية هى لبنان ، فإن ترتيب التوازنات اللبنانية بصورة تضمن تأمين واستمرار هذه القاعدة الأرضية الثمينة مثلت أولوية مباشرة للقيادة الفلسطينية ـ وعلى العكس رأت سوريا إعادة الاستقرار إلى لبنان ومنع تحوله إلى قاعدة للثورة القومية العربية ضد إسرائيل والاستعمار بالصورة التى تفجر حربا نظامية مع إسرائيل قد تخسرها سوريا . ومثل هذا التناقض كان سببا كافيا للقطيعة بين سوريا والقيادة الرسمية لمنظمة التحرير . كما شكل منطلقا لكثير من الصراعات المسلحة التى سال فيها الكثير من الدم الفلسطينى والعربى ، وآخرها حروب المخيمات التى امتدت طوال النصف الثانى من ١٩٨٥ وطوال عام ١٩٨٦ . ومن ناحية ثانية فإن التناقض فى الرأى حول الموقف من التوازنات اللبنانية كان أيضا حائلا دون تمتين العلاقات الليبية ـ السورية ، وشكل دافعا لكثير من الاحتكاكات بين الدولتين . ومن ناحية ثالثة فإن مفاهيم الوحدة الفورية للقيادة الليبية والتى قادتها إلى ممارسة ضغوط قوية على ساحة المغرب العربى كانت كافية تماما لقيام الجفوة بين ليبيا والجزائر ، خاصة مع التقلب المستمر للقيادة الليبية بين المنافسين التقليديين للجزائر ، ممثلين فى تونس والمغرب .

٣ ـ وهناك متغير ثالث يدفع نحو تغيير صورة العلاقات ، ويتمثل فى ظهور جيل جديد من القضايا والمشكلات التى أخذت فى صرف نظر الدول العربية بعيدا عن الصراع المركزى والمهمة المركزية للنظام العربى ، أى إيجاد حل عادل ودائم للصراع العربى ـ الاسرائيلى . ويمكن تلخيص هذه المشكلات فى واقع أن الدولة العربية المعاصرة فى مختلف الأقطار ، قد أخذت فى فقدان هيمنتها الشاملة على المجتمع ، نتيجة لتفجر تناقضات داخلية تجعلها أكثر انكشافا أمام الضغوط والتهديدات الخارجية والداخلية .

والواقع أن ما حدث هو أن تفكك النظام العربى قد تصاحب مع ـ وشجع ـ انصراف كل دولة إلى الاهتمام بالتحديات والتهديدات المباشرة لها . فانفجار الصراعات العراقية والطائفية والدينية ، وتحدى الحركات الدينية الأصولية الجذرية وتصاعد حدة أزمة الدولة المالية والأزمات الاقتصادية بصورة عامة ، قد أصبحت تستغرق الجزء الأكبر من اهتمام الدولة العربية . وهذا يفرض بحد ذاته صياغة التوجهات الخارجية عامة ، والتوجه نحو العلاقات العربية خاصة بالصورة التى تواكب وتعزز هذا الاهتمام . وإذا صح هذا الرأى ، فإن العديد من الافتراضات التى استند إليها التحليل التقليدى لأوضاع السياسة العربية يثبت خطؤها الآن . ومن هذه الافتراضات القول بأن تعمق هياكل الدولة القطرية على حساب الدعوة لتعميق الوحدة العربية ، أملته ضرورات بناء الأمة والاندماج والصهر الاجتماعى للأقليات . إذ يثبت الآن أن تفجر مشكلات الأقليات والصراعات الطائفية والدينية ، يقل مع اتجاه النظام العربى نحو التماسك ، ويزيد مع تدهور هذا

النظام . إن بعض الحركات الطائفية والعرقية يضغط فى اتجاه إبعاد أقطار عربية عن النظام العربى ، ولكن بعض الحركات الدينية قد بدأ يكتسب دون قصد ، هيكلا فوق قطرى ، بالرغم من تعمق القطرية كأيديولوجية للسياسة الرسمية (مثل حركات الأخوان المسلمين ، وتنظيم الجهاد ، والحركات الشيعية) .

ولكن ماذا حمل إلينا عام ١٩٨٦ من تطورات بالنسبة للهيكل السياسى للنظام العربى ؟ الواقع أن فهم تطورات عام ١٩٨٦ يقتضى وضعها فى سياق الاحتمالات طويلة المدى نسبيا لتحول النظام الاقليمى العربى . فبدون هذا السياق تصبح متابعة التطورات سردا بسيطا للأحداث لا يسعفنا فى إدراك مغزاها ولا انعكاساتها ولا ما تحمله من تنبؤات بالنسبة للتطور المقبل .

ولا شك أن تحولات النظام العربى تنشأ من منابع شتى . **فما نراه مباشرة فى الواقع العيانى الملموس ، هو تلك المتغيرات المرتبطة بإدراك الدولة العربية فى مختلف الأقطار لأنماط التهديد الداخلية والخارجية وصياغتها لسياساتها فى مجال أمن الدولة ولسياساتها فى المجال الخارجى المنطلقة من اعتبارات هذا الأمن ، ومن اعتبارات التكوين الاجتماعى - الاقتصادى لهذه الدولة وولاءاتها الأيديولوجية . . الخ . على أننا نرى أن المحتوى الأساسى لهذه التحولات يمكن إدراكه فقط من منظور الخصائص النظامية العامة للاقليم العربى .**

وإذا عمدنا إلى تشخيص العلاقات العربية من زاوية التحولات النظامية ، لأدركنا أن الوطن العربى قد أصبح فى مفترق الطرق بين احتمالات متعددة لتطور النظام الاقليمى . وفى مثل هذه الأحوال تصبح أنماط الممارسة السياسية وتلاقى أو تنافر الاختيارات التى تطرحها طائفة الدول الأكثر قوة فى النظام هى العامل الحاسم فى تحديد اتجاه التطور .

٢ - التغيرات فى تكوين النظام العربى :

قدمنا أنه يمكن تعريف وتشخيص أى نظام إقليمى من خلال تعيين طبيعة القضايا والموضوعات المطروحة فى هذا النظام من ناحية ، وتكييف طبيعة علاقات القوة بين الدول الأساسية المشاركة فيه من ناحية أخرى .

ففى كل نظام إقليمى (أو دولى) هناك قائمة معينة من الموضوعات Agenda والقضايا التى تستقطب اهتمام الدول المشاركة فى هذا النظام فى حقبة معينة من تطوره . وتكشف هذه الموضوعات والقضايا عن المهام التى يجب على النظام إنجازها ، من خلال تضافر جهود الدول والقوى السياسية الفاعلة . **على أن النظم الاقليمية تتمايز وتختلف تبعا لدرجة التوافق فى تشخيص هذه المهام والقضايا التى تنطوى عليها ودرجة التضامن فى تحمل مسئوليات هذه المهام** . ولا نعنى بالتضامن هنا مجرد الموافقة على مشروعية أهداف عامة معينة ، مثل التكامل الاقتصادى أو التحرر السياسى أو النضال فى ساحة ما للصراع دفاعا عن أمن دولة ما ، أو الأمن الجماعى لمجموعة من الدول . **بل نعنى به أيضا حجم الاستثمار السياسى الذى تقوم به دول النظام الاقليمى فى موضوع أو مهمة ما** . وهذا الاستثمار يقتضى بدوره تعبئة للموارد والقدرات وتضحيات وتكاليف كبيرة بهذه الدرجة أو تلك ، وتكييفا للهيكل الاجتماعى والاقتصادى الداخلى للدول من أجل أداء المهمة أو المشاركة فى تحمل تبعات هذه المهمة . **ومن هذا المنظور يمكن تصنيف النظم الاقليمية وفقا لما تكشفه من مشاركة وتضامن فى تحمل مسئوليات المهمات المطروحة عليها فى حقبة معينة إلى نظم تضامنية ، ونظم غير تضامنية .**

وتمثل علاقات أو هياكل القوة داخل النظام الاقليمى بعدا آخر لأى تصنيف . وكما لاحظنا من قبل ، فقد يتسم هيكل القوة بدرجة عالية من التركيز ، بمعنى أن موارد القوة تتوطن فى دولة واحدة ، أو دولتين على الأكثر .

على أن النظام الاقليمى قد يتسم بدرجة عالية من انتشار القوة . بمعنى أن موارد القوة تتوطن فى عدد كبير نسبيا من الدول . وسواء كان النظام الاقليمى يقوم على هيكل قوة مركز (حالة عدم التوازن فى علاقات القوة) ، أو انتشارى (حالة التوازن النسبى عادة - فى علاقات القوة) ، فإن النظام قد يكون تضامنيا أو غير تضامنى . ذلك أنه حتى فى حالة احتكار موارد القوة بواسطة دولة واحدة ، قد يكون لدى الدول الأخرى اهتمامات ومصالح مغايرة أو مناقضة . وهكذا يمكننا ملاحظة أن النظم الاقليمية تنقسم إلى أربعة أنماط أو أشكال ، وهى نمط القيادة ، نمط المشاركة ، نمط المساومة ، ونمط التهديد .

والمقولة الأساسية هنا هى أن النظام العربى هو فى اللحظة الراهنة عند مفترق الطرق بين أنماط المشاركة والمساومة والتهديد . وفى نفس الوقت فإن هذا النظام قد مال إلى التضعضع الذى يظهر من تدهور أهمية التفاعلات الأقليمية العامة لصالح تعاظم أهمية التفاعلات تحت الأقليمية أو المناطقية ، مما أبرز عددا من دوائر العلاقات التى ينتمى كل منها إلى أحد هذه الأنماط .

ويمكن الحديث عن هذه الأنماط من العلاقات الأقليمية وتحت الأقليمية كما يلى :

أ ـ علاقات المشاركة والقيادة :

يمكن وصف النظام الأقليمى العربى إجمالا بأنه نظام مشاركة من حيث الإمكانية والضرورة أكثر منه من حيث الواقع . ونعنى بالضرورة هنا الوجود المعنوى غير الظاهر لقوانين سياسية تدفع للتضامن أى أن الطابع غير الظاهر لهذه القوانين ليس دليلا على عدم وجودها أو عدم فعاليتها .

وتستمد هذه القوانين الحاكمة للنظام العربى من روابط معنوية أصيلة بين الموضوعات المطروحة على جدول أعمال النظام العربى بأقطاره ودوله المختلفة ، كما تستمد من الروابط المعنوية الأصيلة بين هذه الأقطار .

وتنشأ الروابط الأصيلة بين الموضوعات والقضايا المطروحة على النظام العربى من صفات جوهرية فى هذه الموضوعات . وأهم هذه الصفات هو طبيعتها الكلية غير القابلة للتجزئة بين الأقطار أو التخصيص لحالة قطر أو أقطار معينة دون أخرى .

فالتهديد المركزى والتهديدات الفرعية للنظام العربى ليست قاصرة على قطر دون آخر أو موضوع دون آخر . **ونعنى بالتهديد المركزى ذلك المتمثل فى التوسعية العسكرية الإسرائيلية وميلها الموضوعى لفرض الهيمنة الإسرائيلية ـ الأمريكية على الوطن العربى** . وهذا الطابع الشامل لجغرافية التهديد للوطن العربى كان كامنا منذ اللحظة الأولى لتفجر الصراع العربى ـ الإسرائيلى ، ولكنه أخذ يسفر عن ذاته بوضوح تدريجيا خاصة بعد الغزو الإسرائيلى للبنان فى يونيو ١٩٨٢ ، فالثقة العسكرية التى اكسبتها هذه الحرب لإسرائيل والمستوى الأعلى من التحالف العسكرى مع الولايات المتحدة الذى أنطوت عليه هذه الحرب ، وما أعقبها من توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجى ، ومذكرة التفاهم الخاصة بانضمام إسرائيل لبرنامج حرب النجوم ، قد حفز إسرائيل على إعلان شمول نواياها العدوانية من خلال نظرية الأمن غير المحدودة جغرافيا . وقد ترجمت إسرائيل هذه النوايا بالفعل بقيامها بشن هجمات عسكرية على أقطار عربية لم تمتد إليها عسكريا من قبل مثل العراق (عندما قصفت المفاعل النووى العراقى فى ١٩٨١) ، وتونس (عندما قصفت مقر منظمة التحرير فى أكتوبر ١٩٨٥) . كما أن نطاق تهديداتها بشن عمليات عسكرية قد امتد ليشمل اليمن الشمالى والسودان . كما أن المعارك السياسية المحمومة التى خاضتها إسرائيل وأنصارها ضد مبيعات السلاح الأمريكى للسعودية والأردن فى الكونجرس الأمريكى منذ عام ١٩٨٣ ، والتى وصلت فى عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ إلى مستوى الفيتو الدائم ، يوضح إصرار إسرائيل على تعميق الانكشاف العسكرى للسعودية والأردن ودول الخليج لأعمالها وحملاتها الإجهاضية والتأديبية المحتملة ضد هذه الأقطار العربية . ويأتى اهتمام إسرائيل بإطالة أمد الحرب العراقية ـ الإيرانية وقيامها بتزويد إيران بالأسلحة والذخيرة من ترسانتها مباشرة ومن الترسانة الأمريكية عندما لعبت دور الوسيط ـ كما ظهر من فضيحة صفقات الأسلحة الأمريكية لإيران التى تفجرت فى أكتوبر ١٩٨٦ ـ كشاهد إضافى على أهداف إسرائيل فى فرض تفوقها وهيمنتها العسكرية على الشرق العربى كله .

إن هذا الشمول الجغرافى للتهديد الإسرائيلى يتوافق مع شمول موضوع هذا التهديد . فالقدرة على التهديد العسكرى الناجح للأقطار العربية لا يقصد بها فقط تحقيق التوسع الاحتلالى الاستيطانى على النحو الذى تحقق فى حالة الضفة الغربية وقطاع غزة ، بل يقصد به فوق ذلك استخدامه كأداة إجهاض وهزيمة للمشاعر القومية العربية ، وتفريغها من محتواها التنموى والتحريرى المستقل ، حيثما تترجم هذه المشاعر إلى مشروع سياسى فى أى قطر عربى ، أو فيما بين أية مجموعة من الأقطار العربية ، وفى أى مجال نوعى ، سواء كان ثقافيا أو اقتصاديا أو سياسيا .

وبطبيعة الحال ، فإن هناك إدراك واضح من قبل الدول العربية للطبيعة الشاملة لهذا التهديد . غير

أن هناك فارقا بين الشعور المباشر للدولة بالتهديد الإسرائيلى ، والتهديدات الأخرى المرتبطة به من ناحية ، وبين ممارسة التضامن مع أقطار عربية أخرى لدرء وردع هذا التهديد من ناحية أخرى . والواقع أن ما يحول دون ممارسة هذا التضامن ، وبالتالى تخليق نظام مشاركة وتضامن أقليمى على الأقل فى المجال الدفاعى ، هو اعتقاد بعض الدول العربية إما أنها لا تزال بعيدة عن متناول العسكرية الإسرائيلية ، أو أنها تملك على نحو أو آخر ضمانات للأمن من قبل الولايات المتحدة وبعض دول غرب أوربا . فالدول العربية فى شمال أفريقيا تتمتع بذهنية للأمن القومى تستبعد إلى حد بعيد التهديد العسكرى الإسرائيلى الجاد لتكاملها أو لأمن النظم بها . لقد اهتزت هذه الذهنية بعد الغارة الإسرائيلية على تونس فى العام الماضى ، وبعد الغارات الأمريكية على ليبيا هذا العام ، ومع ذلك فهى لم تتوار بعد . أما دول مجلس التعاون حيث لا تشكل الجغرافيا عاملا حاجزا ضد فعالية التهديد الإسرائيلى ، فإنها تشعر أن لديها ضمانات للأمن القومى من جانب الولايات المتحدة وأوربا الغربية ضد مثل هذا التهديد . ومع ذلك فإن التقدير الموضوعى يمكنه بسهولة أن يكشف عن أنه فى حالة تواجد التزامات معينة ، فإن جديتها ليست فوق المساءلة والشك بأى حال من الأحوال .

ومن هنا فإن ذهنية الأمن القومى فى منطقة الخليج العربى لا تستبعد هذا التهديد ، ولكنها لا تعطيه أولوية أو إلحاحا . ويتأكد ذلك منذ انفجار الحرب العراقية ـ الإيرانية التى تعطيها دول مجلس التعاون الخليجى أولوية قاطعة على ما عداها من صور التهديد الخارجى .

وهكذا يظل التضامن فى تحمل مسئوليات ردع التهديد المركزى (الإسرائيلى) للأمن القومى العربى والأمن القطرى للبلدان العربية ، فى نطاق الضرورة ، لا فى نطاق الممارسة .

أما التهديدات الفرعية الأخرى فيمكن تصنيفها بين نمط تهديد للأمن العربى وللنظام الأقليمى العربى بمجمله ، ونمط آخر تختص به أقطار معينة من الوطن العربى . على أن هناك سمة جوهرية ميزت مشكلة التهديدات الأمنية للوطن العربى ، وتتمثل فى تزامن هذه التهديدات .

ومن الناحية النظرية ، كان من المتوقع أن تدفع هذه السمة ـ أى تزامن عدد من التهديدات للأمن القومى العربى ، ولأمن أقطار عربية بعينها ـ إلى التضامن الاستراتيجى العربى . إذ أن مهمات الدفاع فى نطاق جغرافى عربى واسع يحقق عددا من المزايا . وأهم هذه المزايا هى العمق الاستراتيجى ، وتضافر موارد القوة المختلفة فى حزمة واحدة ، مما يتيح تعويض أحادية موارد القوة فى كل قطر عربى على حدة ، وإمكانية زيادة ثقل الردع التكتيكى والاستراتيجى . وأهم من ذلك أن وجود مثل ذلك التضامن العربى فى المجال الدفاعى ، كان من شأنه الحيلولة دون بروز تهديدات معينة .

وعلى النقيض ، فإن غياب التضامن العربى يجعل مجرد تزامن التهديدات للأمن العربى نوعا من الحصار المقصود . فإذا أخذنا المصدرين الرئيسيين للتهديد ، وهما إسرائيل وإيران . فإن المشرق العربى كله يبدو وكأنه واقع بين المطرقة الإيرانية والسندان الإسرائيلى . كما أن هذا التزامن قد حفز لا على التضامن ، بل على مزيد من التفتت العربى . ذلك أن صياغات ومدركات الأمن الأقليمى لكل منطقة أو قطر عربى قد أقيمت على الانشغال بمصدر واحد للتهديد على حساب الاهتمام بالمصادر الأخرى .

ومع هذا كله ، فلا يمكننا أن نستنتج أن علاقات المشاركة غائبة غيابا تاما فى النظام العربى . فنتيجة لعدم وجود ضمانات خارجية للأمن القطرى ، فإن توقعات المساعدة المتبادلة بين أقطار عربية مختلفة فى أوقات الخطر ، تشكل أحد مكونات السياسات الدفاعية فى العديد من الأقطار . ويشكل الوطن العربى حتى فى حالته الراهنة نوعا من الرصيد الاحتياطى للدعم العسكرى وقت الخطر بالنسبة للأقطار العربية الصغيرة أو الضعيفة نسبيا . كما أن علاقات التضامن تظهر فى النظام العربى أحيانا بصورة سلبية ، بمعنى وضع حدود على المدى الذى يمكن أن تذهب إليه المنافسات والتناقضات والصراعات بين الدول العربية ، وخاصة فى أوقات الخطر الداهم .

ومن الأمثلة الواضحة لذلك رفض الدولة فى مصر المشاركة فى الأعمال العسكرية العدوانية التى قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية ضد ليبيا فى أبريل من هذا العام . ويمكن تقدير هذا الموقف السلبى إذا وضعناه فى سياق الضغوط الشديدة التى تعرضت لها مصر لتقديم تسهيلات للقوات الأمريكية أو المساهمة فى الجهد العسكرى الأمريكى ضد ليبيا ، أو التنسيق مع القيادة

العسكرية الأمريكية فى تخطيط وتنفيذ عدوانها الغاشم على ليبيا . وقد كان يمكن لهذه الضغوط أن تأتى بنتائج أخرى فى حالات أو مواقف مشابهة ، خاصة وأن مصر مكشوفة إلى حد بعيد للضغوط الاقتصادية للولايات المتحدة .

إن مجمل الموقف العربى من الغارات الأمريكية ـ الليبية لم يعكس بأى حال تضامنا إيجابيا مع ليبيا ، إلا على صعيد القرارات الشفهية التى أصدرها مجلس الجامعة العربية ، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية أثر الاعتداء الأمريكى . بل أن هذه القرارات لم تصدر عن مؤتمر قمة . وفشلت الدعوة لعقد مؤتمر للقمة يدين العدوان الأمريكى أو يتخذ حياله إجراءات رادعة . ومع ذلك كله ، فإن الموقف العربى لم يكن متضامنا مع الولايات المتحدة فى هذا العدوان . وهو الأمر الذى أغضب المسئولين الأمريكيين .

وقد لا يكون لهذا الموقف أية قيمة من وجهة نظر غالبية المؤمنين بوحدة المصير العربى . غير أنه ليس خاليا من القيمة لدى الدارسين العارفين بأحوال النظم الأقليمية الأخرى أو الخاضعة للضغوط الأمريكية ، مثل النظام الأقليمى لأمريكا الوسطى ، أو لجنوب شرق آسيا .

كما أن علاقات المشاركة تظهر أيضا على نحو سلبى إلى حد ما فى الموقف العربى من التهديد الإسرائيلى ومن القضية الفلسطينية . فلا تزال خطة فاس التى أقرها مؤتمر القمة العربى فى ١٩٨٢ هى محل إجماع الأقطار العربية حول مضمون الحل الذى يراه العرب للصراع العربى ـ الإسرائيلى .

وتظهر علاقات المشاركة أخيرا فى نمط العلاقات الاقتصادية الذى تطور فى السنوات العشر الأخيرة بين الأقطار والمجتمعات العربية . والمشاركة فى هذا المجال أيضا ليست قريبة من المستوى الذى كان يمكنها أن تصله ، إذا أخذنا فى الاعتبار عدم قابلية قضية الإنماء العربى للتجزؤ . ذلك أن كل قطر عربى لا يستطيع أن ينمو على حدة . وهناك رأى قوى يؤكد أن العمل الاقتصادى العربى المشترك قد أنتكس مع الانتكاسة العامة للنظام العربى فى السنوات العشر الأخيرة . غير أن ما أنتكس فى واقع الأمر هو الوعى والعقلانية التى مثلت شرطا لا غنى عنه لنموذج إنماء عربى شامل . أما الروابط والتفاعلات الاقتصادية العربية العضوية فلا شك أنها قد قطعت أشواطا بعيدة إلى الأمام .

أ ـ وإلى جانب هذه التعبيرات العامة والسلبية غالبا للتضامن فى النظام العربى ، فإن هناك قطاعات من علاقات التضامن بين مجموعات من الأقطار العربية . وربما كان أهم تعبير عن علامات التضامن هذه المساندة التى تلقاها العراق فى حربه ضد إيران من دول مجلس التعاون الخليجى ومن الأردن ومصر ، هذا إلى جانب العلاقات الثنائية التى تكشف عن وفاق أو تعاون أو تحالف بين عدد كبير من الأقطار العربية ، وخاصة بين السودان ومصر ، وبين الجزائر وتونس ، وبين سوريا وليبيا .

وعلى الرغم من أن المساندة التى تلقاها العراق من العالم العربى ليست إجماعية ، وعلى الرغم من المرارة التى تتضح من تصريحات كبار المسئولين العراقيين نتيجة لإنخفاض مستوى هذه المساندة عن توقعاتهم ، فإنها لا تبدو هينة إطلاقا ، كما أنها كانت ضرورية لدعم صمود العراق .

ويتلقى العراق أشكالا مختلفة من الدعم العربى . وربما كانت أهم أشكال الدعم على الإطلاق هو الدعم المالى والاقتصادى الذى تقدمه أساسا المملكة السعودية والكويت وبقية دول مجلس التعاون الخليجى . وربما يكون التقدير الذى وصل بحجم المساعدة المالية من دول مجلس التعاون إلى العراق إلى نحو خمسين بليونا من الدولارات منذ انفجار الحرب قريبا من الدقة . وتخصص السعودية حصة من مبيعاتها النفطية لحساب العراق . كما تقدم الأردن والسعودية والكويت مساندة لوجستيكية ، إذ يتم نقل الاحتياجات المدنية من الواردات العراقية عبر الموانىء السعودية على البحر الأحمر . على حين أن الواردات العسكرية يتم نقلها عبر ميناء العقبة الأردنى . كما ينقل جزء من صادرات النفط العراقية عبر الأراضى السعودية . كما تقدم مصر والأردن مساندة عسكرية غير مباشرة بتزويد العراق بالأسلحة والذخائر من المصانع العسكرية المصرية ، ومن وارداتهما من الأسلحة منذ بداية الحرب تقريبا . وتقدم دول مجلس التعاون الخليجى والأردن ومصر وبلدان عربية أخرى مساندة سياسية للعراق ، وذلك منذ انتقال إيران من الدفاع إلى الهجوم ، بتأييد الموقف العراقى الأساسى من التسوية السلمية للصراع مع إيران . وقد عبرت هذه المساندة السياسية عن ذاتها بصور مباشرة وغير مباشرة . ومن بين الصور المباشرة قرارات مجلس الجامعة العربية ، ومجلس الأمن الدولى

التى عكست ثقل السعودية على وجه خاص . أما من ناحية المساندة السياسية غير المباشرة ، فلا شك أن الأهمية الدولية للسعودية ومصر وبقية البلدان العربية ، كانت وراء تسهيل حصول العراق على الأسلحة من مصادر غربية مختلفة . كما كان الثقل العربى وراء المساعى الحميدة التى قامت بها حركة عدم الإنحياز والمؤتمر الإسلامى لمحاولة تحريك تسوية سلمية للصراع بين الدولتين .

ب ـ وهناك مثال آخر لعلاقات التضامن والمشاركة هو ذلك الممثل فيما بقى من جبهة الصمود والتصدى ، وبالتحديد علاقة التحالف بين سوريا وليبيا . ولقد تخلقت هذه الجبهة حول مشروع سياسى قوامه مقاومة الحل الأمريكى للصراع العربى الإسرائيلى على حساب المصالح العربية (انظر تقرير العام الماضى) . غير أن هذه الجبهة سريعا ما تصدعت نتيجة الخلافات الثنائية بين أطرافها حول الموقف من الأوضاع العربية .

ونتيجة لرغبة ليبيا فى اتباع سياسة ثورية نحو الأوضاع العربية تشتمل على جهود للاطاحة بعدد من النظم العربية ، فى الوقت الذى رأت فيه بقية أطراف الجبهة ضرورة لتمتين الوفاق مع دول عربية معينة وخاصة السعودية . وعبر هذا التصدع عن نفسه فى خلافات علنية وحملات اعلامية متبادلة بين ليبيا والجزائر ، وبين ليبيا ومنظمة التحرير . وبقى من هذه الجبهة فقط العلاقة المتميزة بين سوريا وليبيا . وعلى الرغم من محاولات احياء هذه الجبهةمع تحسين العلاقات بين ليبيا والجزائر ، خاصة أثر العدوان الأمريكى على ليبيا هذا العام ، وتبادل الزيارات بين الرئيسين الليبى والجزائرى ، ومع محاولات قليلة للمصالحة بين منظمة التحرير وليبيا ، إلا أن العلاقات السورية ـ الليبية فقط هى التى صمدت أمام عواصف التغيرات السياسية العربية . وقد شهدت هذه العلاقة نوعا من الاحياء عام ١٩٨٦ وقد كان المحرك الأساسى وراء هذا الاحياء هو العدوان الأمريكى على ليبيا اقتصاديا وعسكريا ، وتعاظم حاجة سوريا للدعم المالى الليبى نتيجة تقليص هذا الدعم من جانب دول مجلس التعاون الخليجى ، خاصة الكويت ، وتفاقم الصعوبات الاقتصادية لسوريا . فقامت سوريا بدور نشط فى حث البلدان العربية على مقاومة الاجراءات الأمريكية الاقتصادية ضد سوريا ، فى الاجتماع الطارىء الذى عقده وزراء خارجية الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية فى شهر فبراير من هذا العام . كما قامت بدور كبير فى استصدار قرارات وزراء الخارجية العرب فى اجتماعهم فى نهاية ابريل ، وأثر الغارات الأمريكية على ليبيا برغم فشلها فى تحقيق الاجماع حول عقد مؤتمر قمة عربى يخصص لاتخاذ اجراءات عقابية محددة ضد المعتدى الأمريكى . وشهدت العلاقات بين الدولتين دفعة جديدة مع زيارة الرئيس السورى حافظ الأسد لليبيا فى نهاية أغسطس من هذا العام . وقد ناقش الطرفان امكانية زيادة الدعم المالى الليبى لسوريا هذا العام والعام المقبل . كما تناولت محادثاتهما بعض جوانب المشكلة اللبنانية . وقد تميزت تطورات العلاقة بين سوريا وليبيا هذا العام بمحاولة احياء الصلات مع الجزائر بعد نحو أربعة أعوام من التوتر والانقطاع فى علاقات هذه الأخيرة مع ليبيا بصفة خاصة .

ومع أن احياء العلاقات الليبية الجزائرية يعتبر علامة لاستمرار الاطار العريض لجبهة الصمود والتصدى على نحو ما ، فانها تعتبر أيضا علامة على المراوحة الدائمة فى علاقات مجموعة دول المغرب العربى الكبير بين التنافس والتضامن . فقد بحث المكتب السياسى لجبهة التحرير الجزائرية نتائج لقاء القذافى وبن جديد ، وأكد أن جميع المشكلات يمكن أن تجد حلولا عبر الحوار ، وركز على وجهة النظر الجزائرية التى تقوم على الحاجة إلى منهج تجريبى وتدريجى للوصول إلى سياق مناسب للوحدة فى المغرب العربى على المدى الطويل ، وذلك فى بيان له فى أوائل فبراير من هذا العام . وفى زيارة رئيس الوزراء الجزائرى لليبيا فى نهاية شهر مارس ، تم بالفعل بحث عدد من البرامج والمشروعات المشتركة مما يعنى أن وجهة النظر الجزائرية قد تغلبت فى النهاية ، ثم جاءت زيارة الرئيس بن جديد لليبيا فى أوائل ديسمبر هذا العام ، لتأكيد الطابع السياسى للصلات المجددة بين البلدين ، إذ تم فيها بحث تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية ، وجهود وقف حرب المخيمات بين أمل الشيعية والفلسطينيين ، وامكانية احياء التحالف بين حركة المقاومة الفلسطينية وليبيا ، وذلك من أجل تعظيم الضغوط على سوريا لتعديل موقفها من المنظمة ، ومن الوجود العسكرى الفلسطينى فى لبنان . كما تناولت المباحثات الليبية الجزائرية طوال هذا العام تصحيح العلاقات بين ليبيا وتونس ، وقيام الجزائر بالوساطة بينهما ، وذلك بعد أن وصلت الخلافات إلى حد تقديم تونس لشكوى أمام مجلس الأمن فى ابريل ، تطالب فيها ببحث التهديدات والاعتداءات الليبية ضدها . وفى نفس

الوقت ظهر احياء العلاقات الليبية ـ الجزائرية وكأنه موجه إلى المغرب التى زادت عزلتها فى المغرب العربى الكبير ، بعد قيام الملك الحسن بالغاء معاهدة الاتحاد العربى الأفريقى فى شهر أغسطس إثر الحملات الاعلامية المتبادلة بين الدولتين نتيجة استقبال الملك لرئيس الوزراء الاسرائيلى .

جـ ـ وهناك مثل ثالث لرابطة التضامن العربى تعكس نمط القيادة فى العلاقات العربية ، وهى مجموعة دول مجلس التعاون الخليجى . وتتسم هذه المجموعة بتجانسها الشديد ، وبتشابه هياكلها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبالثقل المادى الكبير للسعودية بينها . ويعود إلى الدور القيادى للسعودية داخل هذه المجموعة اتسام هيكل المجلس بالتركيز على قضايا الأمن الداخلى والخارجى بالمعنى الرقابى والعسكرى ، وبالتالى تركيز وسائله وقضاياه على الايديولوجية المحافظة التى تسعى لمنع التعبير الظاهر عن التغير ، أكثر منها التأقلم الايجابى والخلاق مع هذا التغير فى البناء المجتمعى الداخلى ، وفى العلاقات الدولية لهذا التكتل الأقليمى الفرعى . وأخيرا فإن السياسات الاقليمية والدولية لهذا التكتل تعكس أيضا الوسط السعودى الذهبى بين التنويعات فى المواقف من القضايا المثارة عربيا ودوليا بين الدول الأعضاء .

ب ـ علاقات التنافس والتهديد :

تمثل علاقات التنافس والتهديد الجزء الظاهر من التفاعلات الرسمية فى النظام العربى . وهى لذلك تحتل المقام الأول فى الاهتمام العام ـ حتى لدى المتخصصين والمثقفين .

(١) وتنبع المنافسات فى النظام العربى من مصادر مختلفة . فهناك **أولا التنافس بين الاستراتيجيات المختلفة أو المتناقضة لمواجهة التهديد المركزى للنظام العربى أى التوسعية العسكرية الاسرائيلية** . وقد شرحنا فى تقرير العام الماضى هذا الجانب بالتفصيل . ويكفى الآن أن نتابع تطوراته ، وكيف انعكست هذه التطورات على العلاقات العربية . وقد شهد هذا العام ثلاثة تطورات بارزة فى ساحة الصراع مع اسرائيل . يتمثل التطور الأول فى انهيار الاتفاق الأردنى ـ الفلسطينى . فأعلن الملك حسين فى شهر فبراير ـ هذا العام وقف التنسيق مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ورغم أن الأردن قد ظلت تصرح بأنها لن تعمل كبديل لمنظمة التحرير وانها ما زالت ملتزمة بقرارات قمة الرباط الخاصة بالمنظمة باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، إلا أنها كانت تدفع فى اتجاه افراز بدائل للمنظمة من الناحية الفعلية . وصرح الملك حسين بأن على الفلسطينيين أن يقرروا من يجب عليه قيادتهم سواء فى اطار المنظمة « أو أية هيئة أخرى » . وفى نفس الوقت ، فعلى الرغم من الحرص الظاهر لقيادة المنظمة على رأب الصدع مع الأردن ، إلا أنها قد قاومت بعناد الموقف الأردنى الهادف لافراز قيادة بديلة . وتطورت الأحداث بسرعة ، فأعلن فى شهر ابريل عن انشقاق عن المنظمة فى الأردن ، وأغلقت مقار المنظمة فى عمان ، وجمد نشاطها ، وأعلن شيمون بيريز عن تجدد الاتصالات بين اسرائيل والأردن من خلال قنوات أمريكية فى شهر مايو . وفى نفس الوقت فصلت العناصر المنشقة فى الأردن ، وسريعا ما ظهر فشلها فى تشكيل بديل للقيادة الرسمية ونشطت محاولات المصالحة بين القيادة الرسمية للمنظمة والجبهات المنشقة عليها .

وقد مثل هذا الانهيار السريع للمبادرة الأردنية ـ الفلسطينية نكسة خطيرة لاستراتيجية الحل السلمى للصراع العربى ـ الاسرائيلى وللدبلوماسية المصرية التى استهدفت جعل هذه المبادرة نقطة انطلاق لا فقط لتحريك هذا الحل ، وانما أيضا لاعادة الاندماج فى المؤسسات الرسمية للنظام العربى ومحاصرة دول الصمود والتصدى فى الساحة العربية ، وبالتالى بذلت الدبلوماسية المصرية محاولات مضنية لاعادة الوفاق والاتفاق الأردنى الفلسطينى طوال العام ، وعلى أعلى مستوى من خلال اللقاءات المتكررة بين الرئيس مبارك والملك حسين ، أو الرئيس مبارك وياسر عرفات وعدد من القادة الفلسطينيين . على أن هذه المحاولات لم تسفر عن أكثر من تخفيف الحملات الدعائية وروح الخصومة الظاهرة بين الطرفين الأردنى والفلسطينى .

أما التطور الثانى فيتمثل فى زيارة شيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلى السابق للمملكة المغربية ، قرب نهاية شهر يوليو من العام الحالى . وكان الملك الحسن الثانى قد مهد لهذه الزيارة بعقد العديد من الاجتماعات غير المعلنة مع مسئولين اسرائيليين ، وبالاعلان المفاجىء الذى طالب فيه بعقد لقاء قمة بين زعيم عربى ورئيس وزراء اسرائيل فى شهر مارس . وبرر هذه الدعوى بالحاجة لشرح مقررات قمة مؤتمر فاس ، الخاصة باقتراحات تسوية الصراع العربى ـ

الاسرائيلى . ثم أقدم الملك على دعوة شيمون بيريز لزيارة المغرب ، واضطر لاعلانها بعد قيام الاسرائيليين بالدعاية على نطاق واسع لهذه الزيارة . وقد أعلن الملك بعد ذلك فشل هذه الزيارة ، حيث أنها لم تؤد إلى اقناع رئيس الوزراء الاسرائيلى بالقيام بأى تنازل فيما يتصل بالأراضى العربية المحتلة وخاصة القدس أو الاعتراف والتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية . غير أن الاسرائيليين رأوا أن الزيارة قد نجحت لأن هدفها لم يكن التفاوض حول أى شىء محدد وانما الحوار المباشر نفسه . وفى الواقع فإن وجهة النظر الاسرائيلية تعتبر أقرب إلى الصواب . إذ لم يكن أحد ليتصور أن عقد مثل هذا اللقاء كان كافيا لدفع الاسرائيليين للقيام بأية تنازلات . ومن المؤكد أن أحدا لم يقبل التبرير المغربى لهذه الزيارة التى استندت على الزعم بأن الاسرائيليين لم يدركوا كفاية كنه مقررات قمة فاس وأن مجرد شرحها مباشرة لرئيس الوزراء الاسرائيلى سوف يعزز فرص التسوية السلمية . وانما كان الدافع الرئيسى وراء هذه الزيارة هو زيادة أسهم المغرب لدى الغرب بصدد مطالبها بزيادة المعونة الاقتصادية والتخفيف من أعباء ديونها التى فشلت المغرب فى تدبير دفع قسطين منها ، حتى وقت الاعلان عن هذه الزيارة ، وبالتالى لم تفض هذه الزيارة إلى دفع مساعى التسوية السلمية ، ولكنها بالتأكيد قد ساهمت فى التخفيف من الحصار السياسى العربى لاسرائيل . وعلى الرغم من أن لقاء ايفران بين الملك الحسن ورئيس الوزراء الاسرائيلى قد أضاف بلدا عربيا جديدا إلى قائمة المتعاملين مع اسرائيل والمنادين بتسوية سلمية معها ، فلا ينبغى المبالغة فى أهمية ذلك . فتأثير المغرب على مجرى الصراع العربى ـ الاسرائيلى محدود إلى حد كبير . كما أن أقدام الملك على هذه الخطوة لم يخط إلى النتيجة المنطقية ، وهى اعلان تحالف بين المغرب ومصر . بل أن المغرب للغرابة لم ترحب بلقاء مبارك ـ بيريز فى الاسكندرية .

أما التطور الثالث البارز فى مجال الصراع العربى ـ الاسرائيلى فيتمثل فى لقاء مبارك ـ بيريز فى قرب نهاية أغسطس هذا العام . لقد سبق هذا اللقاء محادثات مصرية ـ اسرائيلية مكثفة طوال العام حول مشكلة طابا ، ولكن اللقاء تناول قضايا أوسع وخاصة قضية التطبيع وتحريك التسوية السلمية . وقد نتج عن اللقاء اتفاق حول مشارطة التحكيم حول مشكلة طابا مرض لمصر . كما أسفر أيضا عن وعود غامضة وغير كافية من الطرفين بصدد التطبيع وقبول اسرائيل لفكرة المؤتمر الدولى كأسلوب لتحريك التسوية السلمية . ولم يواجه هذا اللقاء ادانة عربية بنفس الدرجة من الحدة والاتساع التى لاقاها لقاء ايفران بين الملك الحسن وشيمون بيريز ، ولكن عدم الراحة نحوه كانت أعمق . ذلك أن الرأى العام العربى والعديد من الحكومات العربية كانت تأمل أن تتعمق القطيعة بين مصر واسرائيل إلى الدرجة التى تسهل مهمة اعادة ادماج مصر بسرعة فى المؤسسات الرسمية للنظام العربى . وجاء لقاء القمة المصرى ـ الاسرائيلى لكى يزيد من صعوبة هذه المهمة .

وعلى الجانب الآخر من الصورة أى من زاوية استراتيجية الصمود والتصدى ، فلم تكن هناك تطورات كبيرة على الجانب العربى فى صلب هذه الاستراتيجية فقد كانت سوريا قد طورت مبدأها الخاص بالتوازن الاستراتيجى المباشر مع اسرائيل . وعلى الرغم من أن سوريا قد قامت بجهد كبير هذا العام للاضافة إلى قدراتها العسكرية ، إلا أن ذلك قد استمر فى دائرة تكوين قدرتها على الردع والدفاع الاستراتيجى ، دون أن يتطور إلى تملك القدرة على الهجوم الفعال والردع المرن (والذى يرتهن أساسا بتطوير أنظمة الرقابة والتوجيه والتحكم الاليكترونى وترقية تكنولوجيا ومهارات القتال للسلاح الجوى) . ولا يبدو أن سوريا ترى الوقت مناسبا للتمهيد السياسى المناسب لعمليات هجومية ضد اسرائيل .

وبالتالى فإن التطورات الخاصة باستراتيجية الصمود والتصدى تنحصر فى تلك التى تمس الدول والحركات المدافعة عن هذه الاستراتيجية وبالتحديد سوريا وليبيا والمنظمات الفلسطينية المرتبطة بهما . ويمكن تلخيص هذه التطورات اجمالا فى تحول هذه الدول والمنظمات الفلسطينية من موقع الهجوم السياسى إلى موقع الدفاع السياسى فى كل من الدائرتين العربية والدولية . ويتضح ذلك من خلال ثلاثة تطورات كبرى .

الأول يتمثل فى التهديدات الاسرائيلية والتى بدت جادة إلى حد بعيد فى الربع الأول من العام بتوجيه ضربة اجهاضية لسوريا . ومن زاوية الحسابات الاسرائيلية ، فإن مهمة هذه الضربة العسكرية هى تصفية الترسانة السورية من صواريخ (اس ـ اس ٢٠ و ٢١) بعيدة المدى والتى يمكنها تدمير المطارات ومراكز القيادة وأجزاء كبيرة من المدن

الاسرائيلية وبالتالى تصفية قدرات الردع السورية تجاه اسرائيل . ومن المؤكد أن التخطيط العسكرى لمثل هذه الضربة كان جاهزا منذ أكثر من عام ونصف ، ولكن الظروف لم تكن مناسبة للاخراج السياسى لهذه الضربة . ولهذا فإن اسرائيل قد لا توجه هذه الضربة العسكرية لسوريا قبل استكمال الحصار السياسى لها فى العالم العربى وفى العالم ككل . أما التطور الثانى فيتمثل فى الغارات الأمريكية على ليبيا فى شهرى مارس وابريل من هذا العام ، واستمرار التهديد بتوالى هذه الغارات . وهناك تفسيرات ، كثيرة لهذا العدوان العسكرى . غير أن من المؤكد تقريبا أن الهدف الرئيسى منه لم يكن عسكريا ، وانما كان الحث على ، وتسهيل الانقلاب السياسى أو العسكرى على القيادة الليبية الراهنة . ويتوافق مع هذين التطورين ، تطور ثالث يتمثل فى احكام الحصار السياسى الغربى على كل من سوريا وليبيا ، وتصعيد احتمالات عدوان عسكرى على سوريا ، وربما يكون جوهر هذا التطور هو مشاركة أوربا الغربية فى الجهد السياسى الأمريكى الذى يقود الحملة لاحكام هذا الحصار . وفى هذا الاطار تأتى قرارات الجماعة الاقتصادية الأوروبية فى نوفمبر بفرض عدد من الاجراءات العقوبية التى امتدت إلى تقليص المعونة الاقتصادية ومنع صادرات السلاح لسوريا وتخفيض مستوى التفاعل السياسى والدبلوماسى معها .

وما يهمنا من أمر هذه التطورات هو انعكاساتها العربية . فقد ضاعفت هذه التطورات من ضعف النداء للصمود والمقاومة السياسية والعسكرية لاسرائيل وللغرب وخاصة الولايات المتحدة داخل الوطن العربى . على أن هذه لم تكن بالضرورة نتيجة حتمية . ذلك أن السبب الرئيسى وراء هذا الضعف ولما أدت إليه هذه التطورات من تعاظم عزله سوريا وليبيا هو فشل الدولتين فى استثمار هذه التطورات باعادة صياغة علاقاتهما العربية من جديد . وقد بدا هذا الأمر واضحا بالتحديد فى حالة ليبيا . فقبيل الغارات الأمريكية ضد ليبيا فى مارس ظهر أن وزارة الخارجية الليبية تقود اتجاها لتحسين موقف ليبيا عربيا . وصرح وزير الخارجية السابق ، أن تهديدات أمريكا لليبيا حثت أقطارا عربية على نسيان خلافاتها وتحسين العلاقات الليبية ـ العربية ، ووعد باعادة العلاقات مع تونس والبدء فى حملة لتسوية المشكلات مع بقية البلدان العربية . وكان ذلك الاتجاه وراء دعوة ليبيا فى يناير لعقد قمة عربية طارئة للخروج بموقف عربى موحد من العقوبات الاقتصادية والتهديدات العسكرية ـ الأمريكية ضد ليبيا . على أن القيادة الليبية سريعا ما عادت إلى حملات الهجوم على عدد من الدول الكبرى ، فوجه الرئيس القذافى تهديدات مباشرة لمصر وحملها نتائج المواجهة الليبية ـ الأمريكية فى خليج سرت فى نهاية مارس . واتهمت تونس رسميا بالسماح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها ومجالها الجوى فى العدوان على الأراضى الليبية (وهو اتهام غير صحيح) فى منتصف شهر ابريل . وفى بداية شهر مايو اتهمت ليبيا المملكة السعودية بصورة غير مباشرة بمساندة العدوان الأمريكى ضد ليبيا . وأعادت ليبيا تهديد مصر فى شهر مايو بالهجوم العسكرى عليها على الطريقة الأمريكية « إذا شعرت بعمل مضاد من جانبها » . وسريعا ما وسعت ليبيا من دائرة هجومها على الدول العربية الأخرى وتعميق الخصومة معها على النحو الذى تكرر فى مؤتمر عدم الانحياز فى هرارى واجتماع مجلس وزراء خارجية المؤتمر الاسلامى فى نيويورك وفى اجتماعات مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية . وهكذا أخذت ليبيا فى تعميق أسباب عزلتها وزيادة انكشافها أمام الاعتداء الأمريكى السياسى والاقتصادى والعسكرى ضدها .

ولا تختلف ادارة سوريا لعلاقاتها العربية عن الادارة الليبية إلا فى التقنيات والأساليب .

(٢) أما المصدر الثانى لعلاقات التنافس والتهديد بين الأقطار العربية فيتمثل فى ظهور قوائم اهتمام اقليمية جديدة إلى جانب قضية الصراع العربى ـ الاسرائيلى . وأبرز هذه القوائم هو ما يتصل بمواجهة الحرب العراقية ـ الايرانية واحتمالات توسعها لتشمل الدول العربية الصغيرة فى الخليج .

والواقع أن مجمل الاهتمام العربى بالتهديد الاسرائيلى ، وبمشكلات الصراع العربى ـ الاسرائيلى قد تقلص كثيرا تحت تأثير تقدم التهديد الايرانى . والاعتقاد الشائع لدى صانعى السياسة والخبراء فى الشرق العربى أن انتصار ايران ، لو حدث ، سوف يؤدى إلى تفكك العراق وتحويله إلى عدد من الدويلات الطائفية والعرقية ، وإلى أحداث انقلاب جذرى فى الهياكل السياسية لدول الخليج فى ظل هيمنة ايرانية كاملة .

ومن ناحية أخرى ، فان تجميد الاستراتيجيات

العربية فى مواجهة اسرائيل قد دفع فى نفس الاتجاه : أى التركيز على التهديد الايرانى على حساب مقتضيات المواجهة مع التهديد الاسرائيلى .

أن هذا التجميد نفسه يفسر تطورات المسألة اللبنانية . فقد لعبت سوريا فى لبنان ـ منذ البداية ـ تكتيكا دفاعيا . وقصد بهذا التكتيك منع استخدام اسرائيل لأراضى لبنان كمحطة انطلاق إلى العاصمة السورية وتهديد الأمن السورى . وقد اقتضى ذلك التكتيك اسقاط اتفاق ١٧ مايو بين الحكومة اللبنانية واسرائيل ، والذى قنن الوجود الاسرائيلى فى لبنان ، وأملى هذا الهدف بدوره اطلاق المقاومة اللبنانية للاحتلال الاسرائيلى ودعمها مما مثل شرطا مواتيا للتحالف الوطنى اللبنانى لفترة امتدت نحو عامين . على أنه ما أن نجحت سوريا فى اسقاط هذا الاتفاق وفى اجبار اسرائيل بالتالى على الانسحاب إلى الشريط الحدودى بجنوب لبنان ، واخلاء البقاع الغربى حتى انتقلت سوريا إلى محاولة تأمين هذا المكسب دون تطويره . وقد أملى هذا الهدف الأخير محاولة عقد المصالحة الوطنية فى لبنان وإنهاء الحرب الأهلية واعادة احياء هياكل ومؤسسات الدول اللبنانية الموحدة . وقد كان من الواضح أنه طوال الفترة من مايو ١٩٨٣ حتى مايو ١٩٨٥ ، لم يكن للقوة الفلسطينية أثر ملموس على معادلات القوة فى لبنان ، وأن الفلسطينيين لم يكن لديهم النية أو القدرة على التأثير الفعال على مجرى المصالحة اللبنانية .

على أنه ما أن عادت المسألة اللبنانية إلى نطاقها الضيق ووضعت فى سياق جهود أنهاء الحرب الأهلية واعادة الحياة إلى هياكل ومؤسسات الدولة المركزية ، حتى أنهار الموقف اللبنانى برمته إلى علاقات وموازنات طائفية صرفة . وبالتحديد فقد أنهار التحالف الوطنى فى لبنان لحساب النضال الطائفى المعمم حول أنصبة الطوائف المختلفة فى هياكل ومؤسسات دولة ما بعد الحرب الأهلية .

فقد كان من الطبيعى أن تعكس عملية المصالحة الوطنية موازين القوى الجديدة فى الساحة اللبنانية . ولهذا فقد سعى كل طرف لتعزيز قوته وسيطرته قبيل الدخول فى مفاوضات الصلح فى نهاية عام ١٩٨٥ وطوال النصف الأخير من عام ١٩٨٥ ، كانت موازين القوى تميل بسرعة لصالح حركة أمل الشيعية التى سعت بكل قوتها لفرض هيمنتها على المنطقة الممتدة من بيروت إلى الهامش الحدودى مع اسرائيل ، وذلك بدفع الدروز إلى منطقة الجبل وتصفية القوة العسكرية لطائفة السنة ، واستئصال الوجود العسكرى الفلسطينى فى الجنوب وحول بيروت الغربية ، كتمهيد لتصفية معسكرات اللاجئين الفلسطينيين والتجمعات السكانية الفلسطينية خاصة فى الجنوب .

ويرجع قرار سوريا بمساندة مساعى أمل ـ وهو القرار الذى يمثل جزءاً من عملية تبديل التحالفات السورية فى لبنان تبعا للمتغيرات الواقعية ـ إلى العديد من العوامل والأسباب وأهم هذه الأسباب على الاطلاق هو حرص سوريا على انجاح سيناريو أنهاء الحرب الأهلية بين الطوائف الاسلامية والطوائف المسيحية وهو ما يجبرها على التوافق مع كبرى المنظمات الاسلامية ممثلة فى حركة أمل . ويضاعف من أهمية هذا العامل أن سوريا لا يمكنها التصادم العلنى مع أمل دون احداث شرخ كبير فى تحالفها مع ايران . أما العامل الثانى فيتمثل فى فشل المشروع السورى فى جعل جبهة الانقاذ الوطنى الفلسطينى بديلة وعميله لسوريا وفى الحيلولة دون تحريك عملية المصالحة الوطنية الفلسطينية . بل أن الممارسة العملية قد أوضحت للقيادة السورية أنه لا يمكن تصفية الوجود المادى لمنظمة التحرير دون تهميش الوجـود السكانى الفلسطينى أجمالا وتهميش الوجود العسكرى للجبهات الفلسطينية المعارضة للقيادة الرسمية للمنظمة . ذلك أن الوجود الفلسطينى هو ما يفرض موضوعيا التضامن المباشر بين الفصائل الفلسطينية . أما اصرار سوريا على استبعاد منظمة التحرير فيعود بصورة أساسية إلى العامل الشخصى الذى ينطوى على خطأ جوهرى فى الحسابات . أما العامل الثالث فيتمثل فى حرص سوريا على تفادى ضربات الانتقام الاسرائيلية فى الجنوب وفى بيروت والتى لا يمكن أن يحكم مداها وثقلها ، وبالتالى ما قد تجره من آثار على المعادلات السياسية اللبنانية وعلى احتمالات المجابهة بين اسرائيل وسوريا .

على أن سوريا لم تواجه فى لبنان مشكلة استراتيجية أمل الطائفية ، بل وأيضا رفض القيادات المارونية لخطة المصالحة الوطنية التى تمس بعض أسـاسيات الامتيازات المارونية فى الهيكل السياسى الموحد لدولة لبنان . وقد نص الاتفاق الذى وقعه قادة الميليشيات الثلاثة الشيعية والدرزية والمارونية فى دمشق يوم ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٥ على تقليص سلطات رئيس الجمهورية (المارونى) واحالته إلى رمز للدولة وجردته من معظم

الوظائف . كما انطوى هذا الاتفاق على مساواة عدد وزراء الدولة المنتمين لكل من الطوائف الست ، ولكن نصوصا كثيرة نقلت مركز التأثير الحقيقى فى النظام السياسى الانتقالى والدائم إلى يد الشيعة من الناحية الفعلية . وكان ذلك كافيا لرفض رئيس الجمهورية (المارونى) القائم هذا الاتفاق ، ونجاحه فى استقطاب ولاء الميليشيات الكتائبية ضد رئيسها الذى أطيح به .

وهنا واجهت سوريا مأزقا خطيرا . فهى لا تستطيع تمرير الاتفاق الا برضى القادة السياسيين للطائفة المارونية وميليشيا الكتائب . فلكى تفرض سوريا اتفاقا من هذا النوع على القادة الموارنة لابد وأن تسحق قوتهم العسكرية . ولكى تفعل سوريا ذلك فان عليها أن تخوض نضالا عسكريا متواصلا ليس فقط ضد الميليشيات الكتائبية ، وانما ضد التدخلات المحتملة من الغرب ومن اسرائيل ، اللذين أعلنا عن اقدامهما على منح الزعماء الموارنة ضمانات بالتدخل لوقف أى محاولة للقوات السورية للتقدم داخل مناطق الموارنة فى لبنان لفرض اتفاق المصالحة ، (كما كشف رئيس اللجنة التنفيذية للقوات اللبنانية فى نهاية شهر يناير من هذا العام) . وقد حاولت سوريا التغلب على هذه المشكلة باحداث انقلاب مارونى على القيادات السياسية والعسكرية المارونية فى نهاية شهر سبتمبر من هذا العام . على أن هذه المحاولة قد باءت بالفشل بعد هزيمة المتمردين عسكريا .

وفى سياق الفترة من توقيع الاتفاق الثلاثى فى دمشق حتى فشل محاولة التمرد العسكرى فى بيروت الشرقية بدأ واضحا أن هناك توافقا فى المصلحة بين الطوائف اللبنانية الرئيسية على وضع حد للهيمنة العسكرية لمنظمة أمل الشيعية . ومن جديد بدأت المراهنة على القوة العسكرية الفلسطينية التى سهلت لها القيادات الطائفية المارونية والدرزية والسنية التسلل من جديد إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين حول بيروت وفى الجنوب . وبدأت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فى تنفيذ مشروع كبير لتحدى الارادة السورية وبالتالى بات من المحتم أن ينفجر صراع الارادات والمصالح فى حرب المخيمات التى انفجرت من جديد فى شهر مايو . وما لبثت أن انحسرت قرب نهاية يونيو حتى عادت للتفجر بشكل أعنف فى شهر أكتوبر . وأسدل الستار على العام ١٩٨٦ دون أن تبدو من نهاية واضحة لهذه الحرب نتيجة التوازن النسبى للقوى العسكرية بين الطرفين الفلسطينى والشيعى .

(٣) ويضاف إلى ما سبق ، عامل ثالث للتنافس بين الأنظمة السياسية الحاكمة فى عدد من الأقطار العربية . وتشتق هذه المنافسات من مصادر متعددة بعضها عقائدى والآخر يعود إلى نمط التحالفات الدولية المتغاير لهذه الأنظمة ، والباقى يعود إلى المطالب المتبادلة حول مناطق حدود متنازع عليها وإلى مطامع السيطرة الاقليمية أو التنازع على الادوار القيادية الفرعية للوطن العربى ، أو فى الاقليم العربى ككل .

ويعتبر هذا العامل هو المصدر التقليدى للمنافسات بين الدول العربية منذ نشأة النظام الاقليمى العربى أثر نهاية الحرب العالمية الثانية ، ومنذ حصول الدول العربية على الاستقلال السياسى ، فهناك منافسة تقليدية بين الدول فى العراق وسوريا حول الأدوار الاقليمية والاستراتيجيات السياسية . ومنافسة تقليدية بين مصر والسعودية حول الزعامة الاقليمية والايديولوجيات السياسية والتحالفات الدولية ، وبين الجزائر والمغرب حول الأدوار الاقليمية الفرعية والمطالب الحدودية . وقد أضيف إلى هذه القائمة فى سياق تطور النظام العربى ـ التنافس بين مصر وليبيا والتنافس بين الجزائر وليبيا . وتنطوى هذه المنافسات الأخيرة على كل أسباب المنافسات العربية من تناقضات عقائدية وتحالفات دولية متعارضة ونزاعات حول مناطق حدودية وتباين المواقف من استراتيجيات حل الصراع العربى الاسرائيلى وتصادم سياسات الأمن فى عدد من المناطق العربية والافريقية .

على أن الجديد فى أمر هذه المنافسات هو انزلاقها إلى التبلور فى صورة علاقات تهديد . وقم تم هذا الانزلاق تحت تأثير التحولات فى موازين القوة وأنماط التحالفات الاقليمية وتحت تأثير أنفجار المناطق الساخنة للصراعات الدائرة على هامش الوطن العربى أو فى بعض أقطاره ، وتعاظم الميل لقيام الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية بشن هجمات عسكرية على عدد من الدول العربية .

وفى هذا السياق يمكن القول بأن التطور الأساسى فى علاقات التنافس العربية هو تكون أو تعمق ذهنية أمن متميزة تتفق مع بعض علامات سلوك المحاصر لدى قيادات عدد من الأقطار العربية .

وتحكم هذه الذهنية نظرة هذه القيادات إلى علاقاتها العربية . ويمكن الحديث حصرا على تولد هذه الذهنية لدى القيادات السياسية للعراق وسوريا وليبيا ومنظمة

التحرير الفلسطينية ، وإلى حد ما الكويت .

ويعنى بذهنية المحاصر جعل الأمن المباشر البعد الحاكم للسلوك السياسى وللقرارات الأساسية للدولة فى سلوكها الداخلى والخارجى نتيجة شعور مرتفع للغاية بالتهديد الذى يبرره تواتر وتصاحب أحداث أو توقعات لأعمال عنف موجهة ضد الدولة من خارجها ومن داخلها مع تعاظم سريع لندرة الموارد اللازمة لمواجهة هذه الأعمال . وتصبح ذهنية الأمن هذه عاملا مستقلا فى دفع الدولة والقادة الأساسيين إلى اتخاذ قرارات تحمل درجة من العنف الموجه ضد الآخرين أعلى مما يمكن تبريره بهذه الأحداث ذاتها . ويمكن فهمه فقط بالاحالة إلى انعدام أو تصدع الثقة بالآخرين عامة .

وبالنسبة للعراق ، فان الشعور المرتفع بالتهديد له ما يبرره منذ نهاية ١٩٨٢ فى المحاولات المتكررة لايران لغزو العراق . كما يتفاقم هذا الشعور بالتهديد نتيجة لتمرد الاكراد بقيادة حزب اتحاد كردستان وعدم الثقة الكاملة بالأغلبية الشيعية فى الجنوب ، إلى جانب التمرد المسلح للحزب الشيوعى العراقى وعدد آخر من الأحزاب الصغيرة ، التى عانت من بطش نظام الرئيس صدام حسين فى نهاية السبعينات . ويتحول هذا الشعور المرتفع بالتهديد إلى حالة الحصار مع الموقف السورى والليبى المؤيد والمتحالف مع ايران . إذ تبدو العراق وكأنها واقعة فى كماشة بين الهجوم العسكرى الايرانى المتواصل والخصومة التى لا تلين لسوريا .

وقد تضاعفت حالة الحصار بالنسبة للعراق هذا العام نتيجة عدد من التطورات فى الساحة العربية . التطور الأول يتمثل فى تعاظم خطر التمرد الكردى المسلح . إذ نجح تحالف العصابات الكردية العراقية وقوات الحرس الثورى الايرانى فى شهر أكتوبر من هذا العام فى الهجوم على كركوك ، أغنى حقول البترول العراقية وأحداث تفجيرات فيه . كما أن هذا التحالف نفسه كان قد سهل للقوات الايرانية السيطرة لبعض الوقت على مرتفعات السليمانية وحوض نهر درويج فى شهر أبريل من العام الحالى . أما التطور الثانى فيتمثل فى انهيار جهودالوساطة والمصالحة بين العراق وسوريا . وكانت هذه الجهود قد بدأت بوساطة سوفيتية فى مارس من العام الماضى ، ثم قامت اللجنة الثانية لتنقية الاجواء العربية باستئنافها فى بداية هذا العام عندما أعرب الرئيس صدام حسين عن استعداده لفتح صفحة جديدة فى العلاقات مع سوريا فى شهر فبراير ، وساهمت الأردن والملك حسين شخصيا فى جهود المصالحة هذه مما أسهم فى تبلور خطة اللقاء بين وزيرى خارجية البلدين فى شهر يونيو . على أن المقاومة الايرانية الضارية لهذه الجهود اسفرت فى النهاية عن انهيارها . فأعلن عن تأجيل الاجتماع إلى أجل غير مسمى . وعلى النقيض من هذه المساعى فمن الثابت أن ليبيا قد نقلت إلى ايران عن طريق سوريا عددا كبيرا من الصواريخ التقليدية بعيدة المدى من طراز سكود والتى استخدمها الايرانيون فى ضرب بغداد والبصرة هذا العام . ودفع ذلك كله الرئيس صدام فى خطابه فى شهر يوليو إلى تكثيف الهجوم على سوريا وليبيا ، معربا عن اعتقاده فى وجود مؤامرة دولية واقليمية بقيادة سوريا تستهدف هزيمة العراق وتفتته . ودعا وزير الخارجية العراقى فى نهاية شهر مايو إلى عقد مؤتمر قمة عربية غير اجماعية للنظر فى دور سوريا فى محاولات الغزو العسكرى للعراق وفى تفتيت العالم العربى . أما التطور الثالث فهو ما كشفت عنه تحقيقات الكونجرس الأمريكى ولجنة التحقيق المستقلة التى شكلها للتحقيق فى فضيحة تزويد الولايات المتحدة لايران بالأسلحة عن طريق اسرائيل. وقد انطوت بعض تفاصيل هذه التحقيقات على ما يؤدى إلى تصدع ثقة العراق فى صلابة موقف السعودية من الحرب العراقية ـ الايرانية . إذ ثارت التساؤلات ليس فقط حول دور تاجر السلاح السعودى عدنان خاشوقجى فى صفقات السلاح الأمريكية لايران ، وانما أيضا حول احتمال قيام السعودية بتمويل جزء من هذه الصفقات من خلال ما تتيحه لتصرف المخابرات المركزية الأمريكية من أموال مودعة لحسابها فى بنك سويسرى لتغطية نفقات العمليات السرية الموجهة ضد االنظم الشيوعية فى أفغانستان وانجولا ونيكاراجوا . ومهما كان من صدق مثل هـذه الاحتمالات ، فلا شك أن القادة العراقيين سوف يساورهم القلق بشأنها ، وبشأن ما تنطوى عليه من أسباب عدم الثقة فى قوة الموقف السعودى ، وخاصة أن هذا الموقف يأتى فى اعقابه ما اعلنه تجار وخبراء البترول من قيام السعودية فى شهر نوفمبر من العام ١٩٨٦ بشحن كميات كبيرة من البترول المكرر فى السعودية إلى ايران . وتقوم حكومات خليجية أخرى بتقديم أنواع مختلفة من المعونات والتسهيلات لايران . أن ما تثيره هذه الدبلوماسية السرية العربية مع ايران ، قد يدفع العراقيين لاستنتاج أن فكرة انهيار الدفاعات العراقية أمام الغزو الايرانى ربما قد أصبحت

غير مستبعدة ليس فقط من وجهة نظر الغرب وانما أيضا من وجهة نظر بعض العرب الذين يعدون أنفسهم عمليا لهذا الاحتمال .

أما بالنسبة لسوريا . فإن ذهنية الأمن المحاصر كانت كامنة فى صميم صياغات الأمن السورية منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية . إذ توقع السوريون أن الخطوة التالية فى الهجوم « الامبريالى ـ الصهيونى » سوف تكون هى الهجوم على دمشق أو الضغط عليها وابتزازها لانهاء مقاومتها للحل الأمريكى ـ الصهيونى . وقد عمق الغزو الاسرائيلى للبنان من عقدة الحصار السورية ، إذ أنه كشف مدى عدم مناعة الدفاعات السورية أمام هجوم إسرائيلى مباشر ، وقبيل هذا الغزو كانت الدولة فى سوريا تعانى من مشكلات سياسية كبيرة تمثلت فى التصاعد الحاد للمد الدينى الذى انتهى بالصدام المروع بين الاخوان المسلمين وقوات الأمن فى حماة ، وهو الأمر الذى صور للقيادة السورية على أنه حلقة من سلسلة عمليات الحصار والهجوم الامبريالى على سوريا . ومثلت لبنان فى السياق نفسه مصدرا هائلا للتهديد بالنسبة لسوريا . وهكذا انطبعت ذهنية الأمن السورية باستنتاج أن المؤامرة الامبريالية الصهيونية لها مخالب عربية يشارك كل منها بدور مرسوم فى استكمال حصار سوريا . وفى هذا العام جدت تطورات عديدة أدت إلى تعميق عقدة الحصار ، وربما كان أهم هذه التطورات هو التهديد المتواصل من جانب إسرائيل والولايات المتحدة وغرب أوربا بتوجيه ضربات عسكرية لسوريا . وقد بدأت هذه التهديدات بتصعيد مقصود من جانب إسرائيل لحملة الأخبار والمضاربات المدسوسة فى الصحافة ووسائل الاعلام الغربية وتصريحات المسئولين الاسرائيليين باحتمال انفجار الحرب بين إسرائيل وسوريا . وخلال الشهور الأربعة الأولى من العام ، زادت توقعات الهجوم الاسرائيلى المنتظر باطراد . وفسر هذا الهجوم المحتمل على أنه ضربة إجهاضية يقصد بها تصفية ترسانة الصواريخ بعيدة المدى التى تسلمتها سوريا فى العامين قبل الماضى والماضى (حوالى ٢٠ منصة صواريخ إس ـ إس) . أما فى الشهور الثلاثة الأخيرة من العام فقد تصاعدت الحملة الأوربية الغربية ضد سوريا ، والتى اشتملت على تهديدات أمريكية مباشرة بتوجيه ضربات عسكرية لسوريا ، على حين لم يستبعد الأوربيون تماما مثل هذا الاحتمال . ففى أعقاب قرار الحكومة البريطانية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا ، قامت الجماعة الاقتصادية الأوربية بفرض عقوبات اقتصادية تشمل منع القروض والتسهيلات الائتمانية والمعونات الغذائية وحظر بيع الأسلحة لسوريا . وصرح القائد الأمريكى لقوات حلف الأطلنطى بأنه لا يستبعد توجيه ضربات عسكرية لسوريا . « إذا وجدت الأصابع السورية فى هجوم إرهابى كثيف على الأمريكيين » . أما التطور الثانى فيتمثل فى التفاقم السريع للأزمة الاقتصادية الداخلية فى سوريا ، وتنامى مزاج المعارضة الداخلية الذى يعبر عن نفسه أحيانا فى شكل أعمال إرهابية . وقد تفاقمت المشكلات الاقتصادية لسوريا هذا العام نتيجة تقلص معونات الدعم العربية من ١,٦ بليون دولار عام ١٩٨١ إلى مالا يزيد كثيرا عن ٥٠٠ مليونا هذا العام تدفعها السعودية أساسا ، بعد إعلان الكويت عن إنهاء التزامها بهذا الدعم المقرر وفقا لمؤتمر قمة بغداد فى ١٩٧٨ . ونتيجة لما سببه ذلك من أزمة مالية فإن القيود الشديدة على الواردات ، قد أدت إلى ارتفاع الأسعار واختفاء السلع وبطالة جزء هام من الصناعة .

وقد حفل هذا العام بأعمال الارهاب فى سوريا . فشهدت دمشق تفجيرات فى شهور مارس ومايو وأكتوبر وديسمبر ، سقط فيها ضحايا عديدون . وتنسب دمشق أعمال التخريب هذه إلى أجهزة الأمن العراقية . إلا أنها تبدو قد نفذت فى الحقيقة بواسطة جماعات معارضة داخلية . وتعبر هذه المعارضة عن نفسها بأشكال شتى شاملة محاولات انقلابية داخل الجيش أعلن عنها فى شهرى سبتمبر وأكتوبر .

أما التطور الثالث بالنسبة لسوريا فهو يتمثل فى التحدى الكبير الذى قامت به القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفتح للارادة الرسمية لسوريا ، وذلك بإعادة عدد كبير من المقاتلين الفلسطينيين إلى المخيمات فى الجنوب اللبنانى وبيروت ، منذ شهر مايو على الأقل . وكانت القيادة السورية قد أعلنت مرارا عن عزمها على تصفية الوجود العسكرى الموالى للقيادة الشرعية للمنظمة فى جميع أنحاء لبنان مستخدمة قوات منظمة أمل فى الجنوب وبيروت ، وقواتها الخاصة فى طرابلس وقد بدا للقيادة السورية بأن هذا التحدى قد أصبح ممكنا ، نتيجة ما تتوقع القيادة الفلسطينية أن تلقاه من تأييد عربى ضد أعمال العدوان التى قد تقوم بها سوريا ومنظمة أمل ضد المخيمات ، ونتيجة لفشل سوريا فى فرض اتفاق المصالحة فى لبنان . ونتيجة لهذه

الانطباعات السورية فإن سوريا لم تتورع عن تحمل مسئولية إشعال حرب المخيمات من جديد فى الربع الأخير من هذا العام . وعن تحدى الاجماع العربى فى الاجتماعين الطارئين لمجلس وزراء الخارجية للجامعة العربية .

أما بالنسبة لليبيا فإن عقدة الحصار لم تنشأ سوى فى العامين الأخيرين ، ويمكن القول بأن القيادة الليبية قد أصبحت تشعر بضرورة الانتقال من الهجوم واسع المدى على الأوضاع السياسية العربية الراهنة إلى الدفاع عن ذاتها . وقد أدت تطورات عديدة هذا العام إلى خلق هذا الانطباع ، وبدون شك فإن أهم هذه التطورات هى العدوان العسكرى الأمريكى على ليبيا فى شهرى مارس وأبريل والذى يأتى فى أعقاب العقوبات الاقتصادية التى أعلنتها الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية ضد ليبيا فى يناير . وتلت هذه الغارات حملة مدبرة لتخويف ليبيا عبر تسريب أنباء عن غارات أخرى مقبلة عليها ، إما انتقاما من أعمال إرهاب أو « إجهاضا » لها كما عقبت دول أوربا الغربية على هذه الاجراءات بإعلان إجراءات مختلفة تتراوح بين تخفيض التمثيل الدبلوماسى وفرض عقوبات اقتصادية لا تشمل الامتناع عن شراء البترول الليبى كما رغبت الولايات المتحدة . وأعلنت بعض المصادر الصحفية الأمريكية عن خطط ومهام المخابرات المركزية للاطاحة بالقذافى ونظام حكمه من خلال دعم المعارضة للنظام وخلق هوة بين القادة السياسيين والعسكريين . وفيما يبدو أن هوة قد أخذت فى الاتساع بالفعل وأن عددا من أحداث التمرد العسكرى قد وقعت فى ليبيا إبان الغارات الأمريكية فى أبريل ، وفى شهر يونيو . على أن هذه الهوة لم تكن نتيجة لأعمال المخابرات المركزية الأمريكية بالضرورة بقدر ما هى تعبير طبيعى عن الظروف الاقتصادية التى أخذت فى التدهور مع انخفاض أسعار البترول ونتيجة لأخطاء القيادة السياسية فى مجال إدارة العلاقات الخارجية عامة والعربية خاصة ، ونتيجة للمغامرات العسكرية المتقلبة فى تشاد وللعزلة العربية التى تعانى منها ليبيا فى السنوات الأخيرة .

إن تصميم الولايات المتحدة على الاطاحة بالنظام السياسى القائم فى ليبيا بشتى وسائل العدوان الخارجى قد ادى أيضا إلى إثارة شكوك القيادة الليبية حول وجود مساهمات وأدوار عربية فى المخطط الأمريكى . ففى شهر أغسطس عندما كان النظام الليبى يعانى من مشكلات متزامنة ومتعددة ، بدأت المناورات العسكرية المصرية الأمريكية فى الجو والبحر ، وهى الأولى بعد انقطاع دام خمسة عشر شهرا . وقد فسرت ليبيا هذه المناورات على أنها إعداد لغزو ليبيا أو على الأقل إرهابها . كما أن الاعلان فى القاهرة عن استشناف مناورات النجم الساطع فى شهر فبراير من عام ١٩٨٧ قد يفسر فى ليبيا بنفس الطريقة ـ بالرغم من إعلان القاهرة المتكرر عن رفضها المساهمة فى أى مشروع أمريكى للعدوان على ليبيا .

أما منظمة التحرير الفلسطينية فهى فى واقع الأمر تكافح ظروف حصار مادى وموضوعى فرض عليها منذ الخروج من بيروت عام ١٩٨٢ إثر الغزو الاسرائيلى للبنان . فبالاضافة إلى ضراوة العداء الذى أظهرته سوريا للقيادة الشرعية للمنظمة ، فإن تونس قد عبرت عن رغبتها ـ أثر الغارة الاسرائيلية على مقار منظمة التحرير فيها فى العام الماضى ـ فى نقل القوات الفلسطينية من أراضيها تفاديا لاحتمال تكرار الغارات الاسرائيلية وأعلنت المنظمة عن خططها فى هذا الصدد فى شهر مايو . كما أعلنت عن إغلاق معسكراتها فى عدن والخرطوم تمهيدا لنقل المقاتلين إلى الأراضى المحتلة وجنوب لبنان . وشهد هذا العام أيضا تأزم الموقف المالى للمنظمة (الصندوق الوطنى الفلسطينى) نتيجة توقف الكويت عن دفع حصة الدعم المالى للمنظمة والمقررة وفقا لمؤتمر بغداد ١٩٧٨ . وأعلنت مصادر المنظمة فى نهاية شهر مايو أن السعودية هى الدولة الوحيدة التى تمد المنظمة بالمساعدات بصورة منتظمة وأن دولة الامارات قد دفعت جزءا من الحصة المقررة . وشهد هذا العام أيضا نكسة سياسية للقيادة الشرعية للمنظمة عندما أعلنت الأردن وقف العمل بالمبادرة الأردنية ـ الفلسطينية بعد ضغوط هائلة لاجبار المنظمة على الاعتراف بالقرار ٢٤٢ لمجلس الأمن . كما أن الموقف العسكرى للمنظمة قد تعرض لضغوط رهيبة نتيجة حرب المخيمات التى تقوم بها منظمة أمل الشيعية بدعم سورى والتى دارت رحاها طوال العام تقريبا بشكل متقطع وتكثفت بحدة ، منقطعة النظير فى الربع الأخير من العام . واستغلت إسرائيل هذا كله لدفع الشعب الفلسطينى إلى اليأس التام برفع منسوب العنف فى الأراضى المحتلة باستخدام المستوطنين والمنظمات الصهيونية شديدة التطرف وباستخدام الوسائل الادارية والعسكرية الحكومية .

والحق أن قطاعات كبيرة من الرأى العام الفلسطينى تشعر بصورة متزايدة بواقع الحصار المضروب على الشعب الفلسطينى فى وطنه العربى وتحمل النظم العربية الحاكمة مسئولية الجرائم المتوالية والخسائر الرهيبة التى تقع على كاهل الشعب الفلسطينى .

٣ ـ خلاصــة :

اتجاهات تطور النظام العربى :

ونخلص من العرض السابق بثلاثة نتائج أساسية :

١ ـ إن الهيكل العام للنظام الاقليمى العربى يقترب بسرعة من نمط علاقات التهديد المتبادل . (يعزز هذا الاتجاه ذهنية حصار لدى عدد من الدول العربية الأساسية نتيجة لتفاقم التهديدات الخارجية والداخلية للنظم الحاكمة) .

٢ ـ إن انكشاف الوطن العربى للاختراقات الخارجية واستعداده للانقسام الى تحالفات داخلية ـ خارجية متصادمة يتعاظم نتيجة ميل عام لدى كثرة من الأقطار العربية لانتهاج سلوك سياسى انسحابى من الساحة العربية إجمالا ومن ساحة الصراع العربى ـ الاسرائيلى بوجه خاص . وفى ضوء غياب وظيفة وسياسات التكتيل تصبح الغلبة فى هذه الساحة لسياسات التصادم .

٣ ـ ومع ذلك فإن رصد خريطة التفاعلات العربية التى نجمت عن تداعيات الأحداث حتى نهاية هذا العام تكشف عن اتجاه مكثف لتعاظم عزلة سوريا وليبيا مع تعاظم مشكلاتهما الداخلية والخارجية : الأمنية والسياسية والاقتصادية فى الاطار الأوسع لتدهور القدرات العربية .

ولكن ماذا يعنى ذلك بالنسبة لاتجاهات تطور النظام العربى خلال السنوات القليلة المقبلة ؟

لقد سبق أن أكدنا فى « التقرير الاستراتيجى العربى العام ١٩٨٥ أن النظام الاقليمى العربى قد أصبح محكوما بمسار تطور العلاقات بين ثلاث دول أساسية فيه فى اللحظة الراهنة وهى سوريا ومصر والسعودية .

وقد استنتجنا فى التقرير المشار إليه إلى أن هناك ثلاثة سيناريوهات لمسار العلاقة بين هذه الدول الثلاث .

فهناك أولا سيناريو بقاء الحال على ما هو عليه : أى استمرار « الوفاق » السعودى ـ السورى الذى مثل أساسا للاحتفاظ بدرجة من النظامية فى الساحة العربية ، وثانيا هناك سيناريو انقلاب العلاقات بحيث يعود الوفاق بين مصر والسعودية وينفك الوفاق السعودى ـ السورى . أما السيناريو الثالث فيتمثل فى تكتيل الدول الثلاث معا كقيادة جماعية للنظام العربى . وهذا السيناريو الأخير مرهون بالتوصل إلى برنامج حل وسط لمواجهة مقتضيات الصراع العربى الاسرائيلى يكون جوهره هو سياسة دفاعية فعالة .

وفى واقع الأمر لا تكشف أحداث هذا العام عن تحولات جوهرية فى العلاقات بين الدول الثلاث . فهناك شواهد كثيرة على حرص السعودية على استمرار وفاقها مع سوريا ربما يكون أهمها استمرارها فى دفع جزء كبير من مخصصات دعمها لسوريا وفقا لقرارات قمة بغداد . ومع ذلك فهناك متغيرات تستحق الانتباه .

المتغير الأول هو حرص السعودية على تدفئة علاقاتها مع مصر تدريجيا . ومن العلامات العامة فى هذا المجال قرار الملك فهد بتقديم « هدية » لمصر فى حدود ٢٠٠ ألف طن من القمح وإرساله برقية بذلك للرئيس حسنى مبارك فى شهر يوليو . كما أن هناك عددا من الزيارات العلنية التى قام بها أمراء من الأسرة السعودية الحاكمة لمصر . وعدد من أحداث المشاورات بين الدولتين التى لم يعلن عنها . أما المتغير الثانى فيتمثل فى ظهور إمكانية كبيرة للضغوط السعودية على سوريا أو عزلها مع ليبيا ذلك أن سوريا لا تستطيع أن تتحمل أعباء برنامج الدفاع والأمن الكبير الذى تطبقه مع إشباع الحاجات الأساسية للجماهير السورية وتحقيق مستوى معقول من النمو الاقتصادى بدون الحصول على دعم عربى . ولا شك أن احتمال وقف الدعم السعودى سوف تكون له نتائج سلبية على احتدام الأزمة الاقتصادية القائمة بالفعل . كما أن فشل سوريا فى لبنان ومصادماتها المتكررة مع منظمة التحرير والشعب الفلسطينى فى المخيمات فى لبنان ، قد أكسبها سمعة سيئة حتى لدى اليسار العربى ـ وهو القوة السياسية الوحيدة التى تناصر سوريا خارج حدودها فى الوطن العربى ، وخاصة أن حثها على تفجير حرب المخيمات ، أو عجزها عن وقفها ، لم يجد أية تغطية فلسطينية من أى نوع هذا العام نتيجة لوقوف كل الفصائل الفلسطينية معا دفاعا عن المخيمات . وفوق ذلك فإن تعدد خصوم سوريا بين

الدول العربية يجعلها فى موقف عزلة تامة إذا ساءت علاقاتها مع السعودية . ذلك أن السعودية تمسك أيضا بمفتاح السياسة الخارجية لعدد أكبر من الأقطار العربية . وإضافة لذلك كله ، فإن عزل سوريا فى الساحة العربية ـ فى حالة قطيعة أو خصومة مع السعودية ـ يمثل الفرصة التى تنتظرها إسرائيل والولايات المتحدة للانقضاض على سوريا عسكريا . وهو أمر غير مستبعد على الاطلاق خلال العام المقبل .

إن فشل السياسة السورية الذى اتضح فى سلوكها السياسى فى الساحة العربية هذا العام يستدعى دعوات معينة لعزلها . ويحث البعض على ذلك من خلال الدعوة لعقد مؤتمر قمة غير جماعى (أى لا يشمل كل الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية) لبحث التهديدات الخارجية للأمن العربى (اقتراح العراق) ، أو من خلال تغيير قاعدة الاجماع فى نظام التصويت فى جامعة الدول العربية (اقتراح الأردن) . ومع ذلك فإنه لا يبدو أن ذلك قد أثر على السياسة السورية التى لم تصدر عنها أى علامات تعبر عن جهود حقيقية لتفادى هذا الاحتمال . وقد يكون ذلك تعبيرا عن درجة من عدم كفاءة آليات صنع القرارات فى مجال السياسة الخارجية والعربية لسوريا . كما قد يكون نتيجة لأن سوريا تتبع عن وعى ما يمكن تسميته سياسة حافة الهاوية ، بمعنى أنها راغبة فى دفع سياساتها العربية حتى قبيل اللحظة التى قد تنفجر فيها هذه السياسة فى شكل نزاعات كبيرة ، وليست راغبة فى تبنى إجراءات أوسياسات بديلة قبل أن تتلقى ضمانات تحقق لها أقصى مكافأة ممكنة لتبنى هذه البدائل ، ومهما كان من أمر ، فإن عام ١٩٨٦ أسدل ستاره دون أن تبدو من سوريا علامات لتغيير هام فى مواقفها بحيث تتفادى احتمالات قطيعة مع السعودية وعزلة أكبر فى العالم العربى . فآخر إجراء قامت به سوريا هو إعلانها عن الامتناع عن التعاون مع اللجنة التى شكلها المؤتمر الطارىء الثالث للمجلس الوزارى للجامعة العربية لبحث وقف إطلاق النار بين منظمة أمل والفصائل الفلسطينية ، واعتبارها عمل هذه اللجنة نوعا من التدخل فى الشئون الداخلية اللبنانية والسورية . وبالتأكيد فإن مثل هذا الاجراء هو طعن مباشر فى السعودية ، واصطدام ليس بالهين مع توجهاتها .

ومع ذلك فإنه لم تصدر أية علامات من السعودية هذا العام تنبىء عن استعدادها للقطيعة مع سوريا . وعلى النقيض فإنه يمكن القول بأن السعودية لم تبذل ضغوطا جدية لدفع سوريا لتغيير بعض توجهاتها التى تصادف استنكارا عربيا عاما مثل توجهها نحو الحرب العراقية ـ الايرانية ونحو منظمة التحرير الفلسطينية . على أنه يمكن القول أن الظروف الموضوعية والنفسية فى العالم العربى ناضجة لخصومة سعودية ـ سورية حتى إذا أخذنا فى الاعتبار الحذر التقليدى للسعودية .

إن مثل هذا الاحتمال لا يعد بحال أمرا فى صالح تطور إيجابى للنظام العربى ، إلا إذا كان يحمل مضمونا يجعله جزءا من برنامج جديد للعلاقات العربية . فعزل سوريا وليبيا فى الساحة العربية يمكن أن يكون إما عاملا إضافيا للمزيد من التفتت العربى ، وإما أن يكون تكتيكا للضغط عليهما من أجل التسليم بحل وسط يحافظ على الحد الأدنى من المصالح العربية ويرأب الصدع فى النظام العربى فى نفس الوقت . والواقع أنه لا يبدو أن الأطراف الأساسية فى الساحة العربية على استعداد الآن للالتقاء حول برنامج حد أدنى جاد للدفاع العربى المشترك ضد التهديدات الكبرى للأمن العربى .

ثانيا : القنوات غير الرسمية للتفاعلات العربية :

على حين تدهورت العلاقات الرسمية بين الدول العربية ، أخذت التفاعلات بين الشعوب العربية فى الأطراد فى النمو ، كما أخذت تفتح لذاتها قنوات جديدة خلال عقد الثمانينات .

ولا شك أن هذه التفاعلات الشعبية ، وتلك التى تتم بين فئات مختلفة عبر قنوات غير رسمية هى تجسيد حقيقى لمحتوى القارة القومية العربية . ذلك أن ما تبرزه هذه الفكرة هو وجود عوامل للتضامن والتجانس بين الشعوب العربية بغض النظر عن تذبذب العلاقات الرسمية بين الحكومات . غير أن الأمر الذى يستحق البحث والدراسة هو تأكيد بعض المفكرين العرب أن التفاعلات بين الشعوب العربية تشكل مخرجا من أزمة النظام السياسى العربى سواء فى إتجاه تثوير الأوضاع العربية أو فى اتجاه تمكين الشعوب من الضغط على حكوماتها لصالح حل الأزمة العربية .

وتفترض وجهة النظر هذه أن الحركات الشعبية فى الأقطار قد وصلت ، أو أنها يمكنها أن تصل فى الأمد المنظور إلى مستوى مرتفع من النمو ، وأن تلاقى هذه الحركات معا عبر الأقطار العربية يمكنه أن يصل إلى صياغة رؤية وبرامج مشتركة مستقلة عن الحكومات العربية ، وأن هذه الرؤى والبرامج يمكنها بالفعل أن تضغط على الحكومات أو تجد منافذ للتعبير عن قوتها السياسية غير خاضعة لسلطة هذه الحكومات .

والواقع أن التفاعلات الشعبية العربية قد أنضجت عناصر عديدة لتكون إرادة شعبية عبر قطرية فى المستقبل . غير أن هذه العناصر مفككة وغير متضافرة معا . فهناك أولا ظاهرة انتقال جماهيرى واسع النطاق عبر الأقطار من خلال هجرة العمالة . وهناك ثانيا عدد كبير من المنظمات النقابية والمهنية التى تكونت على الصعيد العربى فى أوقات متفاوتة . وهناك ثالثا عوامل الالتقاء الفكرى بين المثقفين العرب ومنابر ووسائل للاتصال والإعلام الجماهيرى التى تشكله من خلال الصحافة العربية المهاجرة ووسائل الإعلام الأخرى ذات التوجه العربى . وهناك رابعا حوارات متواصلة بين المثقفين العرب بغرض التوصل إلى رؤية وتحليل مشترك للواقع العربى وكيفية تجاوز أزمته الراهنة . وفى حالات معينة تطورت تلك الحوارات إلى روابط تنظيمية وسياسية على النحو الذى تشهده فى قطاع الحركات السياسية الدينية مثل حركة الأخوان المسلمين وتنظيم الجهاد وبعض المنظمات الشيعية ، التى اكتسبت هيكلا فوق أو عبر قطرى .

أن تشكل عناصر لروابط غير رسمية فوق قطرية فى العالم العربى يكشف عن أثر التجانس القومى العربى النسبى الذى لم يكن مع ذلك بعيدا عن الرقابة الرسمية للحكومات . ولكن عدم تضافر هذه العناصر معا يؤدى إلى الفشل فى إنضاج عملية تحول الروابط التى تتشكل بها إلى روابط ذات مغزى سياسى حقيقى . فهجرة العمالة الجماهيرية واسعة النطاق منذ منتصف السبعينات قد أفضى إلى تفاعل سكانى ، وإلى تأثير متبادل للمزاجات والثقافات الفرعية للجماهير فى الأقطار العربية ، ولكنه لم يؤد إلى انصهار اجتماعى ، كما حرصت حكومات الدول المستقبلة على الحيلولة دون اكتساب هذه الظاهرة أى مغزى سياسى . وبالتالى لم تنضج ظاهرة هجرة العمالة أى ميل حقيقى لإنتاج تيار سياسى عربى .

أما المنظمات النقابية والمهنية فوق القطرية فقد كانت إلى حد بعيد روابط فوقية ليس لها أهلية تكوين إرادة فوق قطرية مستقلة عن المنظمات النقابية والمهنية القطرية ومستقلة حقا عن النظم السياسية والحكومات . وبالتالى فقد ظلت هذه المنظمات خاضعة لتقلبات العلاقات الرسمية بين الحكومات العربية أكثر منها فاعلا مستقلا يؤثر على تكييف هذه العلاقات . أما التفاعل والحوار الفكرى ومنابر الإعلام الجماهيرى التى هربت بنفسها بعيدا عن الرقابة الحكومية المباشرة فى الأقطار العربية فقد اتسمت عامة بضعف تأثيرها السياسى بالمقارنة بوسائل الإعلام الجماهيرى الخاضعة للسيطرة الحكومية . ولم تقدم مخرجا لأزمة المثقف العربى المعزول نسبيا عن التأثير فى المزاج والرأى العام الجماهيرى .

ومع ذلك فإنه لا يمكن القول أن التفاعلات غير الرسمية فى العالم العربى هى ظاهرة خالية تماما من الجدوى والفاعلية السياسية . فالاتساع الجماهيرى والتنوع والغنى ، اللذين اتسمت بهما هذه التفاعلات ، قد أديا إلى ترسيب عوامل هامة فى المجرى المستقبلى للحركة القومية العربية . وهى ليست عوامل كافية ولكنها ضرورية لتشكيل إرادة قومية ذات استقلال نسبى عن نظم الحكم والحكومات القطرية .

ومن ناحية أخرى ، فقد تكيف سياق التفاعلات غير الرسمية على الصعيد العربى تبعا للظروف السياسية والاقتصادية التى تغيرت من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات . ويمكننا هنا أن نرصد بإيجاز حركة هذا التكيف فيما يتصل ببعض الهياكل التنظيمية النقابية والمهنية فوق القطرية ، وفيما يتصل ببعض المظاهر البارزة للحوار الفكرى والمنابر الثقافية والإعلامية فوق القطرية .

١ ـ التفاعل من خلال المنظمات النقابية :

ربما يكون المحور الأساسى لدراسة التفاعل من خلال المنظمات النقابية العربية هو درجة الاستقلال النسبى الذى تتمتع به هذه المنظمات عن الحكومات القطرية فى الوطن العربى . وبطبيعة الحال فهناك عوامل عديدة : قطرية وقومية تحكم هذا الاستقلال النسبى بعضها يدفع لتعظيمه والآخر يقلص منه .

وربما يكون أهم هذه العوامل هى درجة الاستقلال الفعلى للمنظمات النقابية والمهنية داخل أقطارها ذاتها ، وهو ما ينعكس على معنوية حركتها المستقلة على المستوى فوق القطرى وهذا الاستقلال القطرى هو بدوره نتيجة لمستوى التطور الذى حققه الكفاح الديمقراطى داخل الأقطار العربية المختلفة وطبيعة النظام السياسى الحاكم فى هذه الأقطار ومدى تسامحه مع الاستقلال النسبى للتنظيمات النقابية والسياسية .

أما العامل الثانى فيتصل بدرجة النمو فى الوعى الثقافى والسياسى لفئات اجتماعية متباينة . فهناك بطبيعة الحال تباينات هامة بين القطاعات الاجتماعية المختلفة من حيث مستوى حركتها التنظيمية ووعيها السياسى وطموحاتها فى مجال الدور الذى تلعبه فى السياسة العربية . وبصورة عامة يمكن القول أن المثقفين أكثر استقلالية عن غيرهم وأنه كلما تزايدت درجة ثقافة القطاع الاجتماعى الذى تمثله المنظمات النقابية والمهنية ودرجة احتكاك هذا القطاع بالأوضاع والترتيبات السياسية والاقتصادية كلما اكتسبت هذه التنظيمات درجة أعلى من الاستقلالية والنزعة للعمل على الصعيد العربى . أن مصلحة هذا القطاع الجماهيرى فى العمل على الصعيد العربى يحكم أيضا إلى حد ما طبيعة هذه الحركية ومستوى الاستقلالية ومضمون التوجهات السياسية للمنظمات المعبرة عنه .

وهناك عامل ثالث يتمثل فى وزن وطبيعة القيادة المتاحة فى مجال العمل النقابى والمهنى على الصعيد العربى . وتتفاوت العناصر القيادية لا فقط من حيث وزنها السياسى والنقابى داخل القطاعات الاجتماعية وفى السياسة القطرية والعربية وإنما أيضا من حيث ملكاتها الإدارية وبراعتها الدبلوماسية وقدرتها على بناء مؤسسات حقيقية .

ويمكن المقارنة هنا بين تطور منظمتين نقابيتين على الصعيد فوق القطرى هما اتحاد المحامين العرب والاتحاد الدولى للعمال العرب .

أ ـ اتحاد المحامين العرب :

لا شك أن اتحاد المحامين العرب هو أهم الروابط المهنية العربية إذ أنه أقدمها وأوفرها نشاطا وأقواها ارتباطا بقضايا التحرر العربى . كما أن هذا الاتحاد كان أقل تأثرا بالعاصفة السياسية التى هبت على العالم العربى أثر زيارة السادات للقدس . إذ توقف نشاط بعض الاتحادات أو دب الانقسام فيها نتيجة خروج

أو تجميد عضوية النقابات المصرية . ففى حالة اتحاد المحامين العرب كان موقف نقابة المحامين المصريين الرافض لسياسات السادات نحو الصراع العربى الإسرائيلى ولمعاهدة كامب دافيد أساسا للمحافظة على الوحدة .

وقد نشأ اتحاد المحامين العرب فى المؤتمر الثانى لنقابات المحامين العربية فى القاهرة عام ١٩٥٦ . وهو يضم فى الوقت الحاضر نقابات من أربعة عشر بلدا عربيا فقط حيث لا توجد نقابات للمحامين فى السعودية وعمان وقطر والإمارات المتحدة واليمن . كما ألغى التنظيم النقابى المستقل للمحامين فى ليبيا وأدمجت شعبة المحاماة فى المؤتمر الشعبى ، ويتكون الهيكل التنظيمى للاتحاد من مؤتمره العام وهو مفتوح العضوية لكل المحامين العرب المسجلين ، ومكتب دائم تشترك فيه كل النقابات الأعضاء ، وأمانة عامة تعمل فى مقر الاتحاد بالقاهرة . وقد التقى مؤتمر اتحاد المحامين العرب خمس عشرة مرة منذ إنشائه : ثلاث مرات فى القاهرة ، ومثلها فى دمشق وبغداد ، ومرتان فى تونس ، ومرة فى كل من القدس وبيروت والجزائر والمغرب . وتنعقد دورة المؤتمر السادس عشر فى الكويت فى أبريل ١٩٨٧ ، كذلك عقد المكتب الدائم للاتماد خمسا وثلاثين دورة فى الفترة ٦٠ ـ ١٩٨٠ . عقد منها ثمانى فى القاهرة وسبعا فى دمشق وأربعا فى بغداد . وهو ما يوضح ثقل نقابات المحامين فى مصر وسوريا والعراق فى هذا الاتحاد منذ نشأته . وقد تناوب منصب الأمين العام سوريان ، هما شكرى القوتلى (٥٨ ـ ١٩٦١) وزهير الميدانى (١٩٧٩ ـ ١٩٨٣) وأردنى هو السيد شفيق رشيدات (٦٤ ـ ١٩٨٣) وسودانى هو فاروق أبو عيسى (١٩٨٣ ـ) وقد انعقد المؤتمر الخامس عشر فى تونس فى نوفمبر ١٩٨٤ تحت شعار « الديمقراطية وحقوق الإنسان ضمانة أساسية لتحقيق التحرر والتقدم والوحدة » ، وغطت القرارات التى أصدرها المؤتمر ستة مجالات ، هى قضايا الوطن العربى مثل الوحدة ، وأحداث لبنان ، والحرب العراقية ـ الإيرانية ، والقضية الفلسطينية ، والاقتصاد العربى ، ومكافحة الاستعمار والإمبرالية والصهيونية ، والتمييز العنصرى ، وأوضاع المرأة العربية ، وقضية تنظيم مهنة المحاماة ، واستقلال القضاء . وسوف ينقسم المؤتمر السادس عشر الذى تقرر عقده بالكويت إلى ثمانى لجان تعالج الموضوعات السابقة على نحو مستفيض . ويقوم المكتب الدائم للاتحاد بمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر فى الفترات ما بين انعقاده . وفى عام ١٩٨٦ عقد هذا المكتب دورتين الأولى فى الفترة ٥ ـ ٨ مايو بدمشق وكانت أهم القرارات على الإطلاق هى دعوة الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب إلى المبادرة باتخاذ الخطوات التنفيذية لتحقيق قيام الجبهة الشعبية العربية الواحدة فى إطار الالتزام بنقاط هذا البرنامج التركيز على مواجهة أخطار التحالف الأمريكى الصهيونى والدفاع عن الديمقراطية والحريات الأساسية والنقابية وحقوق الإنسان العربى . وأن تركز الأمانة العامة إطار حركتها فى البداية على المنظمات والنقابات والاتحادات المهنية والشعبية وذلك لإعادة الحيوية للحركة الشعبية العربية . أما فى الدورة الثانية فى ديسمبر بالخرطوم فقد ركزت على العمل من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان العربى وتكليف النقابات القطرية بتقديم تقارير دورية عن مدى تطبيق حقوق الإنسان فى أقطارها .

لقد تميز تاريخ اتحاد المحامين العرب بفترات من النشاط الوافر فى العمل السياسى العربى ، ومن التماسك النسبى لتنظيم فوق قطرى . كما أنه قد قطع شوطا فى اتجاه تكوين إرادة فوق قطرية ، فى السنوات الأخيرة . ويتضح ذلك من الدور الكبير الذى لعبه هذا الاتحاد فى الدفاع عن الحريات العامة وسيادة القانون فى الوطن العربى من خلال المعونة القضائية للمواطنين الذين يتعرضون للاضطهاد بسبب كفاحهم ضد الاستعمار والصهيونية والدكتاتورية السياسية ، ومن خلال مداخلاته مع الحكومات العربية بقصد تخفيف إجراءاتها ضد معارضيها ، وتنظيم صور مختلفة من الاحتجاج الذى تمارسه النقابات القطرية ، واستخدام صلاته على الصعيد العربى والدولى ومساهمته فى تكوين منظمات لحقوق الإنسان ، والخطاب المباشر للرأى العام العربى . وقد مكنه من ذلك تحقيق درجة معقولة من الاستقلال لدى نقابات المحامين فى أقطار معينة وخاصة مصر وسوريا والسودان والمغرب . وفى سياق دفاعها عن هذا الاستقلال تعرضت نقابات المحامين فى مصر وسوريا وليبيا لإجراءات قمعية شديدة .

وفى مقابل هذا النجاح النسبى هناك عوامل سلبية تؤثر على قدرة الاتحاد على التحول إلى تنظيم نقابى فوق قطرى حقا . ومن أهم هذه العوامل صعوبة تحقيق استقلال ذاتى للنقابات فى أقطار معينة وخاصة العراق وسوريا ، وعدم السماح بها أصلا فى أكثرية أقطار الخليج العربى والسعودية . وقد ترتب على ذلك أن مالت

نقابات قطرية معينة للتعبير عن وجهة نظر حكوماتها أكثر من التعبير عن وجهة نظر أعضائها . وبالتالى كثيرا ما تفجرت خلافات موازية للمنازعات بين الحكومات داخل الاتحاد . ووصل الأمر فى المؤتمر الخامس عشر إلى صراع مدو ، وإلى التشابك بالأيدى . كما أن تقارير بعض النقابات القطرية حول أمور معينة مثل حقوق الإنسان فى الأقطار العربية لا تعبر عن واقع الحال فيها ، وإلى جانب ذلك تشير مصادر الاتحاد إلى وجود مشكلات فى تكوين الاتحاد ذاته مثل ضعف ارتباطه بقاعدة المحامين الجماهيرية فى الأقطار العربية المختلفة ومحدودية الإعلام عن نشاط الاتحاد ، وضمور نشاطه فى المجالات المهنية والاقتصادية التى تخاطب المصلحة المباشرة للمحامين ، وأخيرا ضعف الهيكل الإدارى للأمانة العامة بالرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت لتصحيح هذا الوضع فى السنوات الأخيرة .

ب - الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب :

تأسس هذا الاتحاد فى مؤتمره الأول بدمشق فى مارس ١٩٥٦ . ومنذ ذلك الوقت ساعد على تكوين عشر اتحادات عمالية قطاعية هى : الاتحاد العربى لعمال البترول (١٩٦١) ، الاتحاد العربى لعمال النقل (١٩٦٦) ، الاتحاد العربى لعمال البريد والبرق والهاتف ، والاتحاد العربى لعمال الصناعات الغذائية ، والاتحاد العربى لعمال الزراعة ، والاتحاد العربى لعمال الغزل والنسيج (وتأسست جميعها فى ١٩٦٩) والاتحاد العربى لعمال البناء والخشب ، والاتحاد العربى لعمال التجارة ، والاتحاد العربى لعمال البنوك والتأمينات (١٩٧٢) ، وأخيرا الاتحاد العربى لعمال الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية (١٩٧٠) .

وينقسم الهيكل التنظيمى للاتحاد الدولى إلى ثلاثة مستويات . فهناك المؤتمر العام والذى يفترض أن ينعقد مرة كل ثلاث سنوات . ثم هناك المجلس المركزى والذى ينعقد مرتين فى العام ثم الأمانة العامة . وقد كانت مقاومة الوجود الاستعمارى والصهيونى فى الوطن العربى هى المحور الأساسى الذى دار حوله نشاط هذا الاتحاد منذ نشأته . وهو يشترك فى ذلك مع اتحاد المحامين العرب . على أن الاختلاف الحاسم بينهما هو ضآلة الاستقلال النسبى للنقابات العمالية عن الحكومات فى أكثرية الأقطار العربية . ومالت معظم هذه النقابات إلى التعبير عن سياسات هذه الحكومات . ويفسر ذلك إلى حد كبير الأزمة التى تعرض لها الاتحاد الدولى للعمال العرب . فعلى حين كان موقف نقابة المحامين المصرية قد صان الوحدة فى اتحاد المحامين العرب ، فإن موقف أغلب النقابات المصرية التى أيدت اتفاقية كامب دافيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية قد أدى إلى تمزق الاتحاد الدولى للعمال العرب . ففى سلسلة المؤتمرات الاستثنائية أعوام ٧٧ و ١٩٧٨ واجتماعات المجلس المركزى للاتحاد ، أسقطت العضوية عن القيادات النقابية المصرية التى أيدت زيارة القدس وتجميد عضوية النقابات التى تواجدت على رأسها هذه القيادات . ونقلت مقار هذه الاتحادات من القاهرة إلى دمشق وبغداد وطرابلس . ولم تشكل هذه القرارات خسارة مادية وبشرية للاتحادات العمالية فحسب ، بعد أن خسرت مقارها ووثائقها وأغلب كوادرها المدربة والتى بقيت فى القاهرة ، ولكنها كانت أيضا مقدمة لمزيد من الخلافات والانقسامات داخل الحركة العمالية العربية . وفى ضوء هذه الظروف كان من الطبيعى أن يغيب الاتحاد العام والاتحادات القطاعية عن مسرح الأحداث العربية منذ أواخر السبعينات بالرغم من خطورة هذه الأحداث ومن توطد وشائج القربى بين العمال العرب من خلال ظاهرة هجرة العمالة .

على أن عام ١٩٨٦ قد شهد بداية المساعى من أجل توطيد الحركة العمالية العربية من جديد . إذ اتضح أن النقابات المصرية تقوم بجهد دءوب فى مقاومة التطبيع وفى مناصرة نضال الشعب الفلسطينى . كما اتضح للقيادات النقابية العربية مدى خطورة الانقسام ، وعادت الصلات بين كثير من النقابات القطرية العربية من ناحية والنقابات المصرية المماثلة . على أن الضعف السياسى والتنظيمى للنقابات القطرية فى معظم الأقطار العربية يجعل هذه النقابات عرضة لضغوط حكوماتها ، وبالتالى فإن مصير المشاورات التى تمت هذا العام لاستئناف نشاط الاتحاد العام والاتحادات القطاعية سوف تتوقف على السياسة الحكومية لكثير من الأقطار . وحتى إذا عاد الاتحاد العام للنشاط من خلال عودة النقابة المصرية مع النقابات الأخرى المنسحبة فإن ذلك قد لا يعنى تحقيق استقلال حقيقى عن الحكومات العربية . ولكنه وبالتأكيد أمر ينطوى على الاعتراف بضرورة المحافظة على الحد الأدنى من الوشائج والصلات بين المنظمات الشعبية العربية .

٢ ـ المنابر الإعلامية والحوار الفكرى :

ربما كان الازدهار غير العادى للتفاعل بين المثقفين العرب هو أهم سمة على الإطلاق فى مجال العلاقات العربية ، وخاصة مجال التفاعلات غير الرسمية خلال السنوات العشر الأخيرة . فلم يحدث من قبل أن اكتسبت التفاعلات بين المثقفين العرب بعدا جماهيرا مباشرا مثلما حدث فى هذه الفترة . وعادة ما يتجاهل المراقبون أهمية هذه الظاهرة نتيجة لأن هذه التفاعلات الفكرية لم تتبلور فى شكل منظم وسياسى الطابع ، ومن ناحية أخرى ، فإن هذا التفاعل المكثف ، والذى اتسع نطاقه ليشمل كافة أقطار الوطن العربى تقريبا ، لم يسفر عن إجماع إجرائى حول سبل تجاوز المأزق العربى ومناهج دفع التجارب الوطنية والقومية العربية سياسيا واقتصاديا وثقافيا .

ويمثل هذا التجاهل خطأ جوهريا فى التحليل السياسى للأوضاع العربية . ذلك أن هذا التفاعل الثقافى قد أفرز مرتكزات للإجماع بين المثقفين العرب حول قضايا أساسية مثل ضرورة إنجاز قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادى والمحافظة على حقوق الإنسان العربى ومقاومة الصهيونية والهيمنة الغربية . ومن ناحية ثانية فإن هذا التفاعل قد أنتج مزاجا مشتركا ومناظرات حية حول كثير من القضايا العربية لابد أن ينعكس آجلا على الاختيارات القطرية والقومية . ومن ناحية ثالثة فإن الإنجاز الثقافى الكبير الذى تحقق من خلال هذا التفاعل يعتبر جوهريا بحد ذاته باعتبار أنه تأسس على بنية أساسية للثقافة العربية المعاصرة أكثر اتساعا وعمقا بكثير من ذى قبل ، وباعتبار أنه وصل بالإنتاج الثقافى إلى مرحلة الانطلاق التى تعد بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتى فى مجال الإنتاج الثقافى والعلمى .

وعندما نتحدث عن البنية الأساسية للإنتاج الثقافى والعلمى ، فإن من الضرورى أن ننظر إلى هياكل ومؤسسات عديدة مثل مؤسسات التعليم والبحث العلمى ، والمؤسسات المتخصصة فى تمويل هذا البحث ، ومنابر النشر سواء الأكاديمية أو الصحفية ، إلى جانب المنتديات واللقاءات والمؤتمرات وحلقات الدراسة .. الخ . ومن بين أكثر هذه المؤسسات والهياكل أهمية الصحافة القومية . ولذلك فسوف نتحدث بإيجاز عن تطور الصحافة القومية . كما نتناول فى عجالة ما أدى إليه الحوار الفكرى من نتائج ومرتكزات إجماع جوهرية .

أ ـ الصحافة القومية :

عرفت السنوات العشر الماضية إزدهارا غير عادى لنوع خاص من الصحافة العربية ، وهو ذلك الذى يوجه إلى القراء العرب باختلاف أقطارهم ، ويوزع داخل الوطن العربى وخارجه . كما يمتد الطابع القومى لهذه الصحافة إلى نوع الاهتمامات وتكوين هيئات التحرير . ومن العوامل التى دعمت هذا الطابع صدور هذه الصحف فى مختلف بلدان أوروبا الغربية . وقد أصبحت هذه الصحافة القومية تمثل نافذة هامة للمعرفة والتعبير داخل الوطن العربى وخارجه . إذ يجد فيها القارىء العربى داخل وخارج الوطن تغطية أفضل وتنوعا أكبر فى الآراء . أن نجاح بعض الصحف عربية التوجه فى البقاء لمدة تتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات ، يشير إلى أن هذه الظاهرة قد أصبحت سمة دائمة فى الحياة النقابية والسياسية العربية . وتشير دراسة أجراها د . فاروق أبو زيد عن الصحافة العربية خارج الوطن العربى إلى أن عدد هذه الصحف والمجلات بلغ حتى عام ١٩٨٥ ستة وعشرين ، تضم صحيفتين يوميتين هما الشرق الأوسط والعرب (إلى جانب الطبعات الدولية للصحف الصادرة فى أقطار عربية وخاصة مصر ولبنان والكويت) والباقى هو فى أغلبه مجلات أسبوعية أو نصف شهرية وشهرية . ومعظم هذه الصحف تملك وتدار بواسطة لبنانيين وفلسطينيين وسعوديين . ويتلوهم فى ذلك المصريون والعراقيون والليبيون والكويتيون .

وتكشف دراسة د . أبو زيد أيضا عن ثلاثة دوافع متميزة وراء إزدهار الصحافة القومية وخـاصة المهاجرة ، وهى القيود على حرية الصحافة فى البلاد العربية . وهذا الدافع يؤثر خاصة على الصحافة اللبنانية نتيجة للدور السورى فى لبنان ، والدعوة لوجهة نظر أحد الأنظمة العربية بصورة صريحة أو ضمنية ورغبة هذه الأنظمة فى الإنفاق على الإعلام والدعاية لها فى الساحة العربية ، وأخيرا الاعتبارات والدوافع التجارية البحتة التى تمثلت فى وجود تجمعات عربية كبيرة فى أوربا الغربية وارتفاع تكاليف النشر والطباعة فى الأقطار العربية . وقد فرض صدور هذه الصحف

خارج الوطن العربى وسعيها إلى التوزيع داخل البلاد العربية توجها قوميا واسعا .

ومع أن الاهتمام بالشئون العربية العامة كان طابعا مميزا لكل هذه الصحف الا أنه تفاوت ضيقا واتساعا . ففى بعض الصحف اللبنانية والفلسطينية نلحظ تركيزا على الأوضاع اللبنانية والفلسطينية . على حين امتد الاهتمام فى بعضها إلى شئون المسلمين جميعا كما هو الحال مع الصحف السعودية ومجلة الدعوة المصرية التى يصدرها فى النمسا التنظيم الدولى للاخوان المسلمين .

وقد حفز منظور الصحافة القومية على تطور مجال أوسع من صور النشر القومية وخاصة المجلات الشهرية مثل العربى ، والمستقبل العربى ، والمنار ، وفكر ، وشئون عربية ، والتى يتوجه أغلبها إلى النخبة المثقفة فى الوطن العربى ، وكذلك الصحف التى تصدر فى بلدان المهجر البعيد ، مثل الولايات المتحدة واستراليا والتى تتوجه للجاليات العربية .

وبالرغم من الانجاز الكبير المتمثل فى ظاهرة الصحافة القومية الا أنها تعانى من مشاكل جمة . فالهجرة إلى أوروبا الغربية لم تكن دوما تأمينا كافيا لهذه الصحف من الاضطهاد والمطاردة الحكومية التى تأخذ أحيانا أشكال ارهاب عنيف (مثل اغتيال صلاح البيطار أو سليم اللوزى) أو حظر التوزيع فى عدد من الأقطار العربية وتقييد حرية الصحف فى تناول شئون بلدان معينة . ومن هذه المشكلات أيضا الأزمة المالية التى تعانيها الدول المصدرة للنفط ، والتى أدت إلى وقف الاعانات الحكومية لصحف ومجلات عديدة . كما أن أطراد الهجرة المعاكسة للعرب من أوروبا إلى أوطانهم نتيجة التضييق الاقتصادى والسياسى قد أثر أيضا على حجم توزيع العديد من هذه الصحف والمجلات .

ومع ذلك كله فليس من المتوقع ان تؤدى هذه القيود المالية والسياسية إلى اختفاء هذا النوع من الصحف العربية . فكثير من الصحف قد أصبح يمتلك مقومات النجاح الصحفى الدائم من احترام القراء والتكوين الاقتصادى المستقل . وأهم من ذلك أن حاجة المثقفين العرب لخلق منابر مستقلة نسبيا لحوارهم مع الراى العام ومع بعضهم البعض سوف يستمر باعتباره أحد أهم العوامل التى أدت إلى هذه الظاهرة .

ب ـ الحوار القومى (على صفحات الأهرام)

واستجابة لحاجة المثقفين للحوار ، بل ولعمق شعور النخبة الحاكة أيضا بالأزمة ، فان الصحافة القطرية ، قد أخذت تعكس أيضا الرغبة فى صور للالتقاء بين العقول العربية لبحث هموم مشتركة . ويعتبر الحوار الذى جرى على صفحات الأهرام هو أكثر هذه الالتقاءات عقلانية ، لأنه تم التخطيط له واتاحة أكبر قدر من الحرية للتعبير فيه .

وقد بدأ هذا الحوار بطرح ورقة عمل له فى صفحة جريدة الأهرام الذى ظهرت منذ ٢٠ فبراير ١٩٨٥ . وقد شارك فى الكتابة لهذه الصفحة ٦٥ شخصية من المفكرين وقادة الأحزاب والمستقلين من أربعة عشر بلدا عربية ، بالأضافة إلى ٢٢ مقالا من بين القراء و ١٤ مقالا من محرر الصفحة . وقد كتب إلى المحرر ٤٥ قارئا مصريا وعربيا بالأضافة إلى ندوتين استهدفت الأولى بلورة رؤية مصرية « للمأزق العربى » واستهدفت الثانية بلورة « رؤية عربية » لهذا المأزق .

وقد جاء معظم من شاركوا فى الحوار من مصر (٥٥,٤٪) والباقى من أقطار عربية مختلفة . واشتمل هؤلاء الأخيرون على عدد من كبار المسئولين العرب السابقين والحاليين . ومعظم من شاركوا ممن لا ينتمون إلى تيار ايديولوجى محدد (٣٣,٩٪) يليهم عناصر من اليسار عامة (٢٤,٦٪) ثم من التيار القومى (١٨,٥) ثم المستقلون (١٢,٣٪) . بينما لم تشكل الاتجاهات المعروفة باليمينية سوى (١٠,٨٪) من المشاركين .

وفيما يتعلق بالموضوعين الأساسيين فى الحوار وهما أسباب المأزق العربى الراهن ، وكيفية الخروج منه ، يلاحظ أن كثيرا من المشاركين لم يتناولوا بالتحليل تشخيص الأزمة وانتقلوا للحلول مباشرة . وقد مال هؤلاء الذين تناولوا أسباب الأزمة إلى ترجيح العوامل الخارجية تحت مسميات مختلفة . فحوالى ثلث التحليلات ترجع الأزمة إلى الاستعمار والصهيونية ، وإلى غياب الدور العربى التى جاءت فى ربع الاجابات تقريبا . أما الذين أرجعوا الأزمة إلى أسباب داخلية ، فقد اختلفوا فى تحديد ماهيتها . فجاء ذكر للأسباب الداخلية فى ٤٠,٣٪ من الأجابات فنسبت ١٤٪ من الاجابات هذه الأزمة إلى قوى اجتماعية داخلية مرتبطة بالامبريالية ، على حين أن ٧٪ من الاجابات أرجعت الأزمة إلى سيادة المصالح الشخصية ، ولم يأت ذكر الديمقراطية أو غيابها كمصدر للأزمة الا فى ٧٪

اخرى ، وذكرت نسبة مساوية من الاجابات أن الأزمة تعود إلى الاخفاق فى مواجهة القضايا الأساسية أو إلى عجز النظم العربية دون أن تحدد أسباب ذلك .

ويوضح ذلك أنه على الرغم من وجود مزاج وطنى وقومى قوى الا أن العقل العربى لازال يعانى من اختلاط وغموض عميقين عندما يتقدم لشرح أسباب النكبة العربية الراهنة ، وذلك بالمقارنة بالوضوح والقطع اللذين اتسم بهما الفكر العربى فى مراحل سابقة وخاصة الثلاثينات والخمسينات .

أما بالنسبة لسبل الخروج من الأزمة فقد كان ثمة درجة عالية من الاتفاق حول ست قضايا ومطالب رئيسية تمثل مجالات للخلاص القومى وهى بحسب أهميتها : عودة مصر للصف العربى ، اقامة أوضاع سياسية أكثر ديمقراطية ، حل القضية الفلسطينية ، مواجهة العدوان الأمريكى الاسرائيلى ، وقف الحرب العراقية ـ الايرانية وتسوية الخلافات العربية .

■ ■

القسم الثانى
مؤسسات النظام العربى

يضم هذا القسم ثلاثة تقارير تناقش أداء مؤسسات النظام العربى فى العام ١٩٨٦ . وبينما لم تقدم هذه التقارير مراجعة شاملة لنشاط المؤسسات العربية ، فانها قدمت ما يمكن اعتباره جوهريا فيها خلال هذا العام . وفى الواقع فانه يمكن اعتبار أداء مؤسسات النظام العربى خلال الفترة التى يغطيها هذا التقرير محصلة واستمراراً لواقع الأزمة المستمرة فى النظام العربى على الأقل منذ الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ ، ولا يقدم عام ١٩٨٦ جديدا جوهريا فى هذا المجال سوى بعض التبدلات المحدودة والمؤقتة فى مواقف بعض الأطراف .

ويرصد هذا القسم بناء على ذلك أن المؤسسات السياسية للنظام العربى هى أكثر مؤسساته تعرضا للشلل الناتج عن الأزمة والمعبر عنها وهو الذى انعكس فى أداء مجلس الجامعة العربية خلال العام ، وفى استمرار تعطل مؤسسة القمة عن الأداء ، فى نفس الوقت الذى تمثل فيه مؤسسات النظام السياسية ، خاصة مجلس الجامعة ساحة مهمة للتفاعلات العربية ، ومجالا لعقد الصفقات والمبادلات السياسية المحدودة التى لم تنجح فى تجاوز حدود الأزمة الحالية للنظام العربى .

وترصد التقارير الواردة فى هذا القسم بعض الظواهر الجديدة على النظام العربى ، وخاصة ظاهرة تبدل أولويات الاقطار العربية ، وهو الذى فرض نفسه على أداء مؤسسات النظام العربى السياسية . فقد صعدت الحرب العراقية الايرانية لتحتل مكانة متقدمة على جدول الأوليات العربى ، ناهيك عن الأهمية المتزايدة التى يعطيها كل قطر عربى لشئونه الداخلية على حساب اهتماماته العربية . ويمثل ذلك بالتالى تراجعا لأولوية القضية الفلسطينية ، برغم دورها المركزى فى تطور النظام العربى ، غير أن التحول فى أولويات الاقطار منفردة لا ينعكس مباشرة ، وبنفس القدر على أداء مؤسسات النظام العربى فالموقع الذى تحتله القضية الفلسطينية فى قلب منطلقات المؤسسات العربية وفى قلب الأيديولوجية العربية يتيح لها أن تحتل مكانة أفضل على جدول أعمال مؤسسات النظام منها على جدول أولويات كل قطر على حده .

وفى المقابل يلاحظ هذا القسم من خلال متابعته لنشاط المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى أن أداء المؤسسات غير السياسية فى النظام العربى أفضل حالا من مثيلاتها السياسية ، وأنها لا تزال أكثر اصرارا على التمسك بالأهداف الأصلية للنظام بحكم عدم وقوع نشاطها فى تعارض واضح مع اختيارات الأقطار المختلفة ، وربما أيضا بحكم السلطات المحدودة المخولة لها .

أولا : الأداء السياسى لجامعة الدول العربية

ربما كان التغير الأساسى فى النظام العربى فى الثمانينات لا يتعلق بنمط التحالفات ، وانما بتحديد قائمة الأولويات . فبالنسبة للغالبية العظمى من النظم السياسية العربية تكاد قضية الصراع العربى الاسرائيلى تكون قد خسرت أولويتها القاطعة . برغم استمرار مركزيتها فى تطور النظام العربى ككل . وفى المقابل تعاظم الاهتمام بالمشكلات الداخلية لكل دولة على حساب السياسة العربية . كما تضخمت اهمية المشكلات المباشرة والتى ترتبط عادة بعلاقات الجوار الجغرافى لمختلف الدول العربية . ومع ذلك ، فان حدة التغيرات تختلف من دولة لأخرى ، فاذا اقتصرنا على كوكبة الدول العربية الأقوى فى النظام العربى يمكن ملاحظة المتغيرات التالية :

١ ـ تقلص الأهتمام بمجرى الصراع العربى الاسرائيلى بالنسبة للعراق التى تراجعت عن كثير من مواقفها الدولية والعربية التى لا تخدم مجهودها الحربى ضد ايران .

٢ ـ تحولت كل من مصر والجزائر منذ أوائل الثمانينات بصورة شبه حاسمة عن الاهتمام بالقضايا العربية والسياسة الخارجية بصورة عامة بالمقارنة بالسياسة والمشكلات الداخلية .

٣ ـ انتج الاحباط العربى العام نتيجة للفشل فى مواجهة اسرائيل فى لبنان عام ١٩٨٢ وسلسلة الانتكاسات العربية التى أعقبت هذا الغزو مناخا عاما من العزوف عن المشاركة الجادة فى شئون النظام العربى وتحمل تبعات ومسئوليات انتشاله من ازمته لدى العديد من الدول العربية الأقل قوة وخاصة تلك التى تعانى من مشكلات داخلية متفجرة .

لقد انتجت ظاهرة تغير الأولويات هذه ظاهرة أخرى شديدة الأهمية وهى تلك المتعلقة بتغير نمط التحالفات العربية ، فقد أصبحت التحالفات العربية أكثر سيولة ، كما كفت المحاور العربية وسياساتها عن أن تكون متوازية ، بل تقاطعت عند نقاط كثيرة . وبالتالى ، فان شقة الخلاف بينها قد اتسعت تجاه قضايا أخرى ، ويختلف هذا النمط من التحالفات عن ذلك الذى عرفه النظام العربى على الأقل حتى منتصف الستينات فقد أصبحت التحالفات فى الثمانيات أقل تمسكا بالمقولات الايديولوجية ، وبالتالى فان تباينات واضحة تسود بين أطراف الحلف الواحد . كما أصبحت قضية الطبيعة الداخلية الاجتماعية السياسية للنظم العربية لا تسبب الا قدرا محدودا من الخلاف بين النظم العربية . ولم يصبح استمرار النظم الاجتماعية مهددا من بعضها البعض ، وبقدر ما يعكس هذا اتجاها لاحترام الاختيارات الخاصة بكل قطر عربى فيما يتعلق بنظامه الاجتماعى والسياسى ، واستعدادا أكبر للتعايش بين نظم متباينة ، فانه يعكس أيضا اتجاه النظم العربية نحو مزيد من الانسحابية والحد من الأهتمام بقضايا النظام العربى ومستقبله ، وتقوقع كل نظام داخل حدوده الا بالقدر الذى يراه ملائما لمصالحه دون كبير اعتبار للاعتبارات الايديولوجية والاستراتيجية .

وقد انعكس هذا الوضع على الجامعة العربية باعتبارها أهم مؤسسات النظام العربى ، والتى يتحدد اداؤها النهائى بمحصلة أداء النظام العربى بمجمله ، وان ظلت الجامعة كمؤسسة ذات قدر مهم من الاستقلال الذاتى عن أى قطر عربى على حده ، كما ظلت حاملة لعدد من المنطلقات والأفكار الأساسية التى

أفرزتها حركة النظام فى فترة صعوده وحيويته . ويحتم ذلك الاصطدام بين قيم المؤسسة التى هى نفسها ـ تقريبا ـ المنطلقات الأساسية للنظام ، مع القيم الجديدة للنظم العربية ، ويجبر الأقطار العربية على التخفيف من حدة تطرفها فى تجاهل المصلحة العربية العامة ولو باجبارها على استخدام نظام مختلف للمفردات والمصطلحات ، وأساليب صياغة خطاباتها السياسية .

وإذا كان الجانب الأهم من الأداء والدور الايجابى للجامعة العربية يجرى فى منظماتها المتخصصة بحكم بعدها النسبى عن الاصطدام باختيارات الأعضاء ، وبالوضع الراهن للنظام العربى ، فان الأجهزة السياسية للمنظمة تعكس بدرجة أكبر من الدقة الأزمة الحالية للنظام العربى وقد عقد مجلس الجامعة ـ الجهاز السياسى للجامعة دورتى اجتماع عاديتين ، وثلاث دورات طارئة لبحث بعض القضايا الملحة .

فقد انعقدت دورة الانعقاد الطارئة الأولى يومى الرابع والخامس من يناير ١٩٨٦ بطلب من كل من سوريا وليبيا . وكانت الدورة مخصصة أصلا لمناقشة قضية العلاقات العربية الافريقية بعد نجاح إسرائيل فى استعادة العلاقات الدبلوماسية مع بعض الدول الأفريقية ، وكانت استعادة العلاقات بين إسرائيل وساحل العاج هى مناسبة الدعوة لعقد هذا الاجتماع ، كما أرادت سوريا أن يكون هذا الاجتماع بمثابة اجتماع تحضيرى من الجانب العربى للدورة الثامنة للجنة الدائمة للتعاون الأفريقى التى عقدت فى دمشق فى منتصف يناير . أما ليبيا فقد طلبت إدراج قضية التحرشات والتهديدات الأمريكية والاسرائيلية لليبيا بدعوى مسئولية الأخيرة عن الاعتداءات التى حدثت على مطارى روما وفيينا فى ديسمبر السابق ، ولا يبدو أن هذه القضايا كانت تمثل أولوية مهمة لدى أغلب الأقطار العربية ، إذ لم يحضر الاجتماع سوى ثلاثة من وزراء الخارجية العرب هم وزراء خارجية كل من الدولتين الداعيتين للاجتماع سوريا وليبيا ، والدولة المضيفة تونس . أما بقية الدول فقد تم تمثيلها على مستوى المندوبين الدائمين لدى الجامعة . وانعكس هذا على أعمال الدورة وقراراتها ، إذ مرت الدورة بفتور وسلام ، ولم تخرج سوى بتوصيات عامة تؤكد على المنطلقات والمواقف العامة للأقطار العربية ، والتى لا تلزم أى منها بتكلفة معينة . كذلك كلف المجلس وفدا عربيا برئاسة الشاذلى القليبى أمين عام الجامعة العربية بزيارة مدريد لابلاغ المسئولين الأسبان بالموقف العربى من اتجاه أسبانيا لاقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل . غير أن هذا لم يؤثر فى السلوك الأسبانى ، إذ أعلنت الدولتان ـ إسرائيل وأسبانيا ـ إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما فى ١٧ يناير . ولعل أهم ما شهدته هذه الدورة هو ما جرى على هامشها من محاولة لانهاء النزاع التونسى الليبى ، إذ بذلت سوريا جهدا فى هذا المجال مستغلة ، فرصة وجود وزير الخارجية الليبى فى تونس ، وكانت هذه هى المرة الأولى التى يزور فيها مسئول ليبى تونس منذ الأزمة التى وقعت بين البلدين فى أغسطس الماضى . غير أن هذه المحاولة للوساطة لم يحالفها النجاح .

أما الدورة الطارئة الثانية فقد عقدت يومى ٣٠ ، ٣١ يناير ، أى بعد انعقاد الدورة السابقة بأقل من ثلاثة أسابيع ، وقد انعقدت هذه الدورة بناء على طلب ليبيا ، لبحث العقوبات التى فرضتها الولايات المتحدة ضد ليبيا . وقد تأجل عقد هذا الاجتماع ثلاث مرات ، ولم ينعقد سوى فى المرة الرابعة ، فقد كان من المقرر أن ينعقد فى أحد المواعيد الثلاثة ١٣ ، ٢٢ ، ٢٧ يناير وكان لهذا التأجيل المتتالى أسبابه . فقد كانت بعض الأقطار العربية تفضل انتظار انتهاء اجتماعات المجلس الوزارى للمجموعة الأوربية والذى كان عليه أن يتخذ قرارا أوربيا بشأن الطلب الذى توجهت به الولايات المتحدة لحلفائها الأوربيين لاتباع العقوبات الأمريكية ضد ليبيا . فقد فضلت بعض الأقطار العربية ألا تجىء قراراتها متعارضة تماما مع القرارات الأوربية مما قد يعطى انطباعا بالتعارض التام والتصادم بين الأقطار العربية والحلفاء الغربيين . أى أن الدول العربية فضلت أن تضبط إيقاعها على الايقاع الأوربى ، ولم تجرب أن تمارس الضغط على الأوربيين عبر استباق الأحداث واتخاذ مواقف متشددة تجبر الأوربيين على أخذ الموقف العربى فى الاعتبار عند اتخاذ قراراتهم .

ايضا فقد كان تأجيل الاجتماع ضروريا لحل بعض الخلافات التى كان يجب الاتفاق على حل وسط بشأنها قبل الدخول إلى الاجتماع . فقد تقدمت ليبيا بمذكرة حملها مندوبون ليبيون إلى الأقطار العربية المختلفة قبل الاجتماع ، وطالبت باتخاذ ثلاثة أنواع من العقوبات المضادة ضد الولايات المتحدة ، وهى سحب الارصدة العربية من البنوك الأمريكية ، ومقاطعة الولايات المتحدة فى مجال الصادرات البترولية ، ومقاطعة البنوك

والمؤسسات الصناعية وشركات الخطوط الجوية والبحرية وشركات البترول الأمريكية التى تشارك فى تنفيذ العقوبات ضد ليبيا وطالبت المذكرة الليبية ، بتقديم تعويضات وقروض مالية عربية لليبيا لتخفيف الآثار الاقتصادية الناجمة عن تجميد الأموال الليبية الموجودة فى البنوك الأمريكية . غير أن بعض الأقطار العربية وفى مقدمتها ، المملكة العربية السعودية قرنت حضورها الاجتماع بسحب الطلب الليبى بتوقيع عقوبات عربية ضد الولايات المتحدة كما طلبت ليبيا دعوة وزراء المالية والاقتصاد العرب لحضور الدورة لبحث الامكانيات العملية لتنفيذ المطالب الليبية ، وهو ما رفضته أغلب الأقطار العربية كذلك .

ويبدو أن التسوية النهائية لهذا الخلاف أخذت شكل عدم إصرار ليبيا على مطالبها فى محاضر الاجتماعات ، مقابل أن يتم حشد عدد كبير من وزراء الخارجية العرب لحضور الاجتماع ليبدو كما لو كان مظاهرة تأييد عربية على مستوى عال لليبيا . وبالفعل حضر الاجتماع ثمانية من وزراء الخارجية العرب فى مقدمتهم وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل ، بالاضافة إلى وزراء خارجية الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا وليبيا ، وجيبوتى - أى أن خمسة من الوزراء الثمانية جاءوا من دول المغرب العربى الذى تنتمى إليه ليبيا ، والذى تربط بين أطرافه علاقات خاصة متنوعة تتميز عن العلاقات بين أطراف النظام العربى بصورة عامة ، وفى نهاية اجتماعاته أصدر المجلس قرارا يعلن تضامن الحاضرين مع ليبيا وإدانته للاجراءات الأمريكية ضدها . فى الوقت الذى رفضت فيه الدول الأعضاء فرض عقوبات ضد الولايات المتحدة ، باستثناء سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية . أما تونس فإنها وجدت المطلب الليبى بالرد على قرار الولايات المتحدة بتجميد الارصدة الليبية فى البنوك الأمريكية مناسبة للثأر من ليبيا ، فرفضت التعاطف مع مطلبها ، لأن ليبيا قامت بإجراء مماثل ضد تونس عندما قامت بتجميد حوالى ١٠ ملايين دولار كانت مستحقة لتونس لدى ليبيا . كذلك رفض القرار تقديم المساعدات التى طلبتها ليبيا - واكتفى بدلا من ذلك بالتعهد بتقديم المعونات الفنية اللازمة لعدم تعطيل إنتاج النفط الليبى كنتيجة للقرارات الأمريكية بمنع شركات النفط الأمريكية من العمل فى ليبيا ، ويذكر أن المجلس رفض أيضا اقتراحا ليبيا بدعوة مجلس الأمن للانعقاد لبحث القرارات الأمريكية ضد ليبيا . كما أصدر المجلس فى هذه الدورة قرارا بإدانة الانحياز الأمريكى لاسرائيل والمتمثل فى استخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو فى مجلس الأمن لوقف قرار بإدانة إسرائيل بسبب انتهاك أعضاء من الكنيست الاسرائيلى للمسجد الأقصى ، وربما كان هذا النوع من القرارات هو الوحيد الذى تستطيع الدول العربية المجتمعة فى مجلس الجامعة إصداره بدون خلافات تذكر . كذلك بحث المجتمعون مسألة إقامة العلاقات الدبلوماسية بين أسبانيا وإسرائيل ولكنه رفض المطلب السورى بتوقيع عقوبات ضد أسبانيا تتمثل فى الحد من التبادل التجارى بين أسبانيا والعالم العربى . وأعطى قرار المجلس الحق لكل دولة عربية فى أن تتخذ ما تراه مناسبا لحماية مصالحها . وهى صيغة تحصيل الحاصل لأن المجلس لم يكن يستطيع أصلا حرمان أى دولة من اتخاذ ما تراه مناسبا ، وهى صيغة مخففة لاعلان فشل المجلس فى وضع تصور واضح ومحدد عن الرد اللازم على الخطوة الأسبانية .

أما فى دورته العادية رقم ٨٥ والتى عقدت فى الفترة ٢٤ - ٢٧ مارس ١٩٨٦ ، فقد شارك فى أعمال الدورة ١٨ وزيرا عربيا ممثلين لبلادهم ، من بينهم ١٦ وزيرا للخارجية وهو ما يعكس حرص الأقطار العربية على المشاركة فى أعمال دورات الانعقاد العادية لمجلس الجامعة ، ويعكس أيضا وجود درجة من الحرص على استمرار الجامعة برغم الانجاز المحدود الذى تحققه كأداة لتحقيق الأهداف العربية ، لأن هذه الأهداف ذاتها أصبحت موضوعا للخلاف . وقد ناقشت هذه الدورة جدول أعمال طويل ضم ١٢ موضوعا إلا أن أهم الموضوعات التى تناولتها هذه الدورة كانت هى الموقف من الحرب العراقية الايرانية ، ومن التحرش الأمريكى بليبيا . ويذكر أن الاجتماع التحضيرى لهذه الدورة والذى كان مكلفا بوضع جدول الأعمال رفض إدراج العدوان الأمريكى على ليبيا على جدول الاجتماع ، وهو الطلب الذى تقدمت به ليبيا . غير أن المجلس عند انعقاده عاد وعدل هذا القرار ووافق على إدراج الطلب الليبى ضمن جدول الأعمال ، كما اختار المجلس لجنة سباعية من ممثلى كل من السعودية والكويت والأردن والعراق وتونس وسوريا والجزائر لاعداد جدول الأعمال بصورته النهائية . ولا يعكس هذا الموقف تراجع الأطراف عن مواقفها ولا سوء التنسيق والتحضير للاجتماع ، بقدر ما يعكس طبيعة العلاقات داخل المؤسسات السياسية للجامعة حيث تدخل الأطراف فى مساومات قاسية تتناول موضوعات تبدأ بإدراج القضايا

على جدول الأعمال وتنتهى بالصياغة النهائية لقرارات الاجتماع ، ناهيك عن أن الموافقة على عقد اجتماعات المجلس ذاتها فى حالة الدورات الطارئة ، الاجتماعات غير الدورية تكون موضوعا للمساومة بين الاطراف المختلفة .

وفيما يتعلق بالحرب العراقية الايرانية ، كانت الكويت التزاما بخطها السياسى الثابت أكثر الأطراف العربية تحمسا لتأييد العراق ، وطالب وزير الخارجية الكويتى باتخاذ إجراءات محددة لدعم العراق ، كما طالب بتحويل جلسات المجلس الى جلسات مغلقة بغرض إتاحة الفرصة للأطراف للتحدث بصراحة ودون الحساسية التى يسببها وجود وسائل الاعلام بغرض تسهيل التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المختلفة وقد وافق الحاضرون على هذا الاقتراح . إلا أن جدواه فى تحقيق الغرض منه كانت محدودة . ومن الواضح أن محاولة الكويت دفع الأقطار العربية لمساندة العراق يمثل من ناحية عاملا مساعدا على الحد من أخطار انتشار حرب الخليج التى ستكون الكويت أول ضحاياه ، كما يتيح للكويت من ناحية أخرى الفرصة ، للتخفف من أعباء تمويل الدفاعات العراقية ، وهى العملية التى أصبحت تثقل كاهلها بأعباء كبيرة فى ظل تراجع عائدات النفط . أما المندوب العراقى فقد ركز على واقعة احتلال إيران لجزء من الأراضى العراقية وذكر الأعضاء بميثاق الجامعة بمعاهدة الدفاع العربى المشترك ، كما ذكر بموقف العراق من العدوان الاسرائيلى على لبنان ، والعدوان الأمريكى على ليبيا محاولا مقايضته بمواقف مؤيدة له من المعسكر الآخر . غير أن هذا لم يؤت النتائج التى أمل فيها الجانب العراقى ، فقد ميز المندوب السورى بين حرب الخليج من ناحية ، وكل من العدوان الاسرائيلى على لبنان ، والعدوان الأمريكى على ليبيا من ناحية أخرى ـ وطالب بالعمل على التوصل لحل سلمى لهذه الحرب ، محذرا من مخاطر تحول الحرب إلى صراع فارسى ـ عربى ـ وقد أيده فى هذا الاتجاه مندوبا ليبيا واليمن الديمقراطى .

وعند مناقشة قضية التحرش الأمريكى بليبيا ، كانت عمان هى الطرف الوحيد الذى وضع عدة تحفظات على الصياغة الليبية للمشكلة وللمطالب الليبية تجاهها . وقد حاول مندوب العراق أن يستفيد مجددا من هذا المناخ مطالبا بتوحيد المقاييس واللغة السياسية عند النظر لقضية حرب الخليج وقضية الاعتداء الأمريكى على ليبيا باعتبارهما معا قضية عدوان على أرض عربية واحتلال أجزاء منها . وكان من الواضح أن الدورة تتجه نحو الفشل فى اتخاذ قرارات عملية مهمة تتجاوز التضامن اللفظى والشجب والادانة ، لذلك طالب مندوب الكويت بعقد قمة عربية وهو الاقتراح الذى تحفظت عليه كل من سوريا وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية والعربية السعودية ، بحجة أن اجتماع القمة ، فى هذه الظروف لن يسفر إلا عن مزيد من المشاكل ، فلابد أن يسبق القمة تحضير جيد يضمن نجاحها بنسبة مائة بالمائة على حد قول وزير الخارجية السعودى .

وقد أصدر المجلس بيانه النهائى متضمنا صياغته التقليدية تجاه الحرب العراقية الايرانية ، والاعتداء الأمريكى على ليبيا . كما طلب المجلس من الأمين العام للجامعة العربية الاتصال بالدول الأعضاء لبحث إمكانية عقد قمة طارئة . وقد بذل الشاذلى القليبى جهودا فى هذا الشأن وتحدد شهر مايو موعدا لعقد مؤتمر للوزراء الخارجية العرب فى المغرب لوضع جدول أعمال القمة . ولكن تأجل بسبب إصرار ليبيا على أن يكون الاعتداء الأمريكى على ليبيا ـ الذى وقع فى أبريل هو النقطة الوحيدة على جدول الأعمال وألغى الاجتماع الوزارى الذى كان مقررا أن ينعقد يوم ٢٣ يونيو لنفس الغرض بدعوى إتاحة الفرص لمزيد من المشاورات بين الأعضاء .

كذلك كلف المجلس الشاذلى القليبى الأمين العام للجامعة العربية بالبدء فورا فى إجراء مشاورات لعقد مؤتمر قمة أفريقى عربى على أن ينعقد فى عام ١٩٨٧ فى الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد القمة العربية الأفريقية الأولى ، على أن يسبقه اجتماع تحضيرى على المستوى الوزارى يعقد قبل نهاية عام ٨٦ ، وهو الاجتماع الذى لم يتم ، مما قد يشير إلى مصير القمة الأفريقية العربية المقترحة .

أما الدورة ٨٦ العادية لمجلس الجامعة ، والذى كان مقررا لها أن تنعقد يوم ١٧ سبتمبر ولمدة ثلاثة أيام ، فقد تم افتتاحها واستمرت منعقدة لمدة يومين جرى بعدها تعليق أعمالها حتى ١٨ أكتوبر بسبب تغيب جميع وزراء الخارجية العرب تقريبا عن الاجتماع لمشاركتهم فى حضور اجتماعات الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة . ويعد هذا سلوكا غريبا لان هذه لم تكن المرة الأولى التى يتزامن فيها اجتماع مجلس الجامعة

العربية مع اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة ولم يكن من المعتاد تأجيل اجتماع مجلس الجامعة لهذا السبب . غير أنه عند استكمال الدورة فى ١٨ و ١٩ اكتوبر كان لهذه الدورة ملامح متميزة عن الدورة السابقة ، بل وعن عدة دورات سابقة ، فقد مرت الاجتماعات فى جو من الهدوء وتجنب المشاحنات غير معهود . وكان جدول أعمال هذه الدورة مدرجا باثنى عشر موضوعا أهمها حرب الخليج وقمة إفران بين الملك المغربى الحسن الثانى ، وشيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلى ، والأزمة المالية للجامعة العربية . وعند مناقشة حرب الخليج بدا العراق وأنصاره أقل تحمسا من الدورة السابقة للفوز بموقف صلب وعملى من المجتمعين ، وفى نفس الوقت فإن خصوم العراق خاصة سوريا وليبيا لم يعودوا لتكرار مواقفهم التقليدية عن مسئولية العراق عن بدء الحرب ، وعن الفارق بين هذه الحرب والأخطار الأخرى التى تهدد الجامعة العربية . وتجنبا للخلاف بين المحافظين والراديكاليين العرب اتفق المجتمعون على إحالة هذه القضية إلى القمة العربية المقبلة . وكان هذا القرار هو الشرط الذى قبلت بمقتضاه الدول المعتدلة إدراج الموضوع على جدول أعمال المجلس . إذ كانت كل من سوريا وليبيا تطالب بفصل المغرب من الجامعة العربية . أيضا ناقش المجلس قضية الأزمة المالية للجامعة التى تعانى من عجز يبلغ ٧٠٪ من ميزانيتها الاجمالية ومجموعها ٣٠ مليون دولار ، ويرجع هذا إلى عدم أداء أغلب الدول الأعضاء لالتزاماتها ، إلا أن السعودية والكويت وسوريا واليمن الشمالى وجيبوتى فقط قد دفعت التزاماتها كاملة . بينما لم يسدد كل من لبنان والأردن واليمن الديمقراطى والصومال أى جزء من التزاماته . وبعد تبادل الاتهامات بين الدول الأعضاء عن درجة مسئولية كل منهم عن هذا الوضع ، أعلن الجميع استعدادهم للسداد ، ووافقوا على توصية للقمة بتخفيض نفقات الجامعة وإلغاء بعض الأجهزة غير الأساسية فيها . ومن اللافت للنظر أن المجتمعين طالبوا بالاجماع وبلا تحفظات بعقد القمة العربية ، وكلفوا الأمين العام بالتعاون مع وزير خارجية الجزائر بصفته رئيس الدورة الحالية ، بإجراء المشاورات الضرورية لهذا الغرض . ويبدو أن الأداء فى هذه الدورة ، خاصة مطالبتها بعقد القمة العربية كان محصلة لمشاورات ومساومات غير معلنة وواسعة النطاق بين الأطراف ، خاصة فى علاقتها بحرب الخليج ، والتقديرات التى تزايدت فى ذلك الوقت عن احتمالات انتشارها إلى أقطار خليجية أخرى فى علاقة ذلك بالتهديدات الايرانية المتزايدة لدول الخليج خاصة الكويت .

ولعل من أهم انجازات تلك الدورة القرار الذى اتخذته بقطع العلاقات مع ساحل العاج بسبب نقلها سفارتها إلى القدس ، مما دفع ساحل العاج إلى الاستجابة السريعة فأعلنت يوم ٢١ أكتوبر إعادة سفارتها فى إسرائيل إلى تل أبيب .

وقبل نهاية عام ١٩٨٦ بقليل عقد مجلس الجامعة العربية دورته الطارئة الثالثة بناء على طلب من منظمة التحرير الفلسطينية لبحث القضية المعروفة بحرب المخيمات . وقد بدأت أعمال هذه الدورة فى ١٨ ديسمبر ، وتمثل فيها عدد محدود من الأقطار العربية على المستوى الوزارى ، بينما رفضت كل من لبنان وسوريا من حيث المبدأ هذا الاجتماع لأنه يناقش شأنا لبنانيا فى غياب لبنان . وقد تقدمت منظمة التحرير بمشروع إلى المجلس طالبت فيه بعدد من المطالب أهمها وقف إطلاق النار ورفع الحصار عن المخيمات ، وإمدادها بالتموين والسماح بإخلاء الجرحى ، وتشكيل قوة عربية ولجنة عربية دائمة لضمان أمن وحماية المخيمات ، ومناشدة لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية العمل على تنظيم العلاقات بينها ، وتنظيم الشئون المتعلقة بالوجود الفلسطينى فى لبنان وسلامته وطالب المشروع الفلسطينى بتحرك وزراء الخارجية العرب جميعهم كوفد يمثل الأمة العربية إلى بيروت ودمشق لبحث الاجراءات الفورية اللازمة لتنفيذ هذه القرارات ، كما طالب بتعيين مراقبين من الدول العربية لمراقبة وقف إطلاق النار ، وتشكيل قوة عربية دائمة لمتابعة التطورات ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس . وقد تجاهل المجلس المشروع الفلسطينى وأبدى ميله إلى قرار يعلن عميق أسفه لما يجرى حول المخيمات ويدعو لفك الحصار عنها ، ويشكل لجنة من الوزراء مهمتها الاتصال بكافة الجهات المعنية بهدف إعادة جسور التفاهم والثقة بين الأخوة ، اللبنانيين والفلسطينيين ، وإيجاد حلول دائمة لوضع المخيمات فى نطاق احترام سيادة لبنان إلا أن هذا القرار قد تحطم فور صدوره بسبب رفض المنظمة له لعدم كفايته ، وساندتها العراق فى ذلك ورفضت السعودية الاشتراك فى اللجنة المقترحة بسبب عدم ثقتها فى إمكانية تحقيق شىء إيجابى من ورائها ، لذلك اكتفى المجلس بإصدار قرار فضفاض يطالب بوقف النار ورفع

الحصار عن المخيمات . وبعد ثلاثة أيام من الاجتماع ، تأجل الاجتماع ليوم ١٥/ ١٢/ ١٩٨٦ ، إلا أنه عاد وتأجل مرة أخرى بسبب تعذر التوصل لشيء هام ، ثم تابع المجلس دورته الطارئة ، وتوصل لاصدار قرار بالمعنى السابق بعد أن أضاف إليه فقرة تتضمن تشكيل قوة مراقبة عربية لمراقبة التزام الأطراف بوقف النار . ومن الناحية العملية فإن هذا القرار محدود القيمة بسبب تعقيدات الوضع اللبنانى ، ولأن الطرف الذى يحارب الفلسطينيون ضده فى لبنان هو منظمة سياسية محلية لا علاقة لها بالجامعة العربية على الاطلاق . ولكن من وجهة النظر الفلسطينية يعد هذا القرار إنجازا ملائما يمثل نجاحا ـ ولو جزئيا ـ لمحاولات المنظمة تخفيف القبضة السورية على لبنان بإتاحة الفرصة لأقطار عربية أخرى لممارسة دور هناك وهى الفكرة الأساسية التى تم عليها بناء المشروع الفلسطينى بكامله .

المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى

بدأت فى تونس فى ٢٦ فبراير ٨٦ اجتماعات المجلس الاقتصادى ـ الاجتماعى العربى على مستوى معاونى الوزراء والمندوبين الدائمين والخبراء تمهيدا لعقد الدورة الأربعين للمجلس بحضور عبد الحسن زلزلة الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشئون الاقتصادية .

وتضمن جدول أعمال هذه الدورة بحث عدة قضايا تتعلق بشكل خاص بورقة العمل التى أعدتها الأمانة العامة للجامعة العربية حول التصور الشمولى لتوظيف العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجى لخدمة القضايا القومية وبحث أنشطة المنظمات العربية المتخصصة ومشروع النظام المالى الموحد لهذه المنظمات .

وبدأت الدورة أعمالها فى ٢٧ فبراير حيث ألقى الشاذلى القليبى الأمين العام للجامعة كلمة افتتاحية أشاد فيها بقرارات قمة عمان الاقتصادية عام ١٩٨٠ وطالب فيها بوقف الحرب العراقية ـ الايرانية مؤكدا على أن الأمن العربى لا يتجزأ .

وقد استمرت أعمال الدورة يومين ، قرر المجلس بعدها تشكيل لجنة ثلاثية من بين أعضائه تضم المغرب والجزائر والسعودية لاجراء اتصالات مع السلطات السورية لاعادة فتح الحدود بين العراق وسوريا تنفيذا لقرارات المجلس بدورته السابعة وترسيخا للعمل العربى المشترك .

كما قرر المجلس تأليف لجنة سباعية تضم العراق والمغرب والجزائر والسعودية والسودان والامارات العربية وتونس لاعداد دراسة تقييمية لعمل المنظمات العربية واتخاذ عدد من الاجراءات التنفيذية للتوصيات المتعلقة بالأوضاع العربية كما أتخذ المجلس جملة قرارات بشأن التطور الاستراتيجى الشمولى وكيفية توظيف العلاقات الاقتصادية العربية مع دول العالم .

وحدد المجلس دوراته المقبلة لمناقشة الأمن الغذائى العربى بحضور وزراء المالية والاقتصاد والزراعة العرب .. وقرر فى هذا السياق عقد الدورة الحادية والأربعين فى السادس من سبتمبر فى العاصمة التونسية .

وفى الفترة من ٨ ـ ١٠ سبتمبر ٨٦ عقد المجلس دورته الحادية والأربعين فى عمان عاصمة الأردن بحضور وزراء المالية والاقتصاد والزراعة للدول الاعضاء . وقد خصصت الدورة لدراسة الأمن الغذائى العربى . وفى ختامها قرر الحاضرون فتح الأسواق العربية أمام منتجات الأراضى المحتلة الزراعية وفق قوانين وأنظمة المقاطعة العربية مع السعى لايجاد الوسائل المناسبة لتحقيق ذلك .. وانشاء مركز لتسويق منتجات الأراضى المحتلة يكون مقره عمان تحت اشراف اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة .

وقرر المجلس اعطاء الأولوية للمشروعات والبرامج الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائى العربى ، وتكثيف الجهود القطرية والقومية لتشجيع البحث العلمى الزراعى المتطور ، والعمل على اتاحة مناخ استثمارى أكثر ملاءمة لتشجيع الاستثمار الزراعى من خلال الاستقرار التشريعى والضمانات والحوافز والتسهيلات وضبط اجراءات الاستثمار .

ودعا المجلس إلى التعاون مع الحكومة السودانية لتقويم التجارب الغربية الاستثمارية وتعزيز دور الشركات الاستثمارية القائمة وانشاء المزيد من الشركات العربية المشتركة .

وطالب المجلس بتنشيط التجارة بين الأقطار العربية وأكد على أهمية الأمن الغذائى العربى .. كما طالب الأقطار التى ترغب فى استضافة مشروعات الأمن الغذائى العربى ابداء رغبتها لصناديق ومؤسسات التمويل العربى لاقراضها والمساهمة فى تشييد هذه المشاريع .

ثانيا : تجربة لجان تنقية الأجواء العربية

ظل مجال الوساطة بين الأقطار العربية المتنازعة أحد المجالات التى سجلت جامعة الدول العربية اتفاقا ملحوظا فيها ، رغم الاهتمام الذى منحه ميثاقها لفكرة الوساطة حيث نصت مادته الخامسة على أنه : « لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة . فإذا نشب خلاف بينهما لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ، ولجأ المتنازعون إلى مجلس الجامعة لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا وملزما . وفى هذه الحالة يكون للدول التى وقع بينها الخلاف الاشتراك فى مداولات المجلس وقراراته ، ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى من وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء » .

وتطبيقا لهذا التصور حاول مجلس الجامعة انشاء جهاز قضائى لتسوية المنازعات العربية وذلك باقامة لجنة فى ابريل ١٩٥٠ لوضع مشروع لاقامة محكمة عدل فعلية عربية . وقد تم تعديل تكوين هذه اللجنة مرارا دون جدوى . ولم يصدر أى مشروع يهدف إلى تعديل ميثاق الجامعة إلا ويتضمن فى الغالب الاشارة إلى ضرورة اقامة محكمة عدل دولية عربية . ومع ذلك لم تنشأ هذه المحكمة إلى اليوم . فظلت القنوات الدبلوماسية والمفاوضات السياسية هى الأسلوب المتبع فى تسوية النزاعات العربية .

وإذا تتبعنا أهم هذه النزاعات التى تفجرت خلال العقود الثلاثة الماضية ، يمكن أن نخلص إلى الملاحظات التالية :

- لم تلعب الجامعة أى دور فى تسوية أهم نزاعين تفجرا خلال الخمسينيات ، وهما النزاع المصرى - السودانى ، والنزاع المصرى - اللبنانى . فقد سعت الحكومتان السودانية واللبنانية إلى نقل النزاعين إلى المستوى الدولى ، فى اطار مجلس الأمن ، بشكل مباشر ويبدو أن وجود مصر كطرف فى النزاعين لم يشجع الطرف الآخر فى الحالتين على اللجوء للجامعة العربية ربما خشية من نفوذ مصر فيها . كما لم تقم الجامعة بمبادرة منها ، بدور ملموس فى النزاعين .

- وفى الستينيات كان دور الجامعة العربية محدودا فى تسوية نزاعات العالم العربى . فجاء دورها فى تسوية النزاع العراقى - الكويتى ، الذى تفجر فى سبتمبر ١٩٦١ متأخرا بعد أن طلبت الكويت حماية القوات البريطانية لأراضيها وعقد مجلس الأمن الدولى . والطريف أن بريطانيا كانت هى التى طلبت تدخل الجامعة العربية لتسوية هذا النزاع . وقامت الجامعة بايفاد قوة عسكرية عربية مشتركة لأول مرة فى تاريخها إلى منطقة النزاع ، ولكن بعد أن كان النزاع قد هدأ إلى حد كبير مع قبول العراق للأمر الواقع .

- وعجزت الجامعة العربية عن القيام بأى دور فى تسوية النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا عام ١٩٦٢ عندما شنت حكومة الانفصال السورية حملة عدائية ضد القاهرة وقدمت شكوى لمجلس الجامعة العربية تتهم المصريين بالتدخل فى الشئون الداخلية لسوريا . وهددت القاهرة بالانسحاب من الجامعة ما لم يقم مجلسها بالنظر صراحة فى الأكاذيب السورية . ولم تنجح الجامعة إلا فى اقناع القاهرة بعدم الانسحاب بينما ظل النزاع قائما حتى حسمه الانقلاب

الذى أطاح بالحكومة الانفصالية فى دمشق فى ٨ مارس ١٩٦٣ وأدان موقفها تجاه القاهرة .

ـ كما سجلت الجامعة العربية فشلا آخر فى تسوية أزمة اليمن التى بدأت عام ١٩٦٢ وظلت مستمرة رغم انها أصبحت بندا ثابتا على جدول أعمال مؤتمرات القمة العربية التى بدأت فى يناير ١٩٦٤ . ولم تجد أزمة اليمن حلا إلا بعد حدوث تغير جوهرى فى الموقف السعودى من الحرب الأهلية اليمنية ، وأقدام الرياض على انهاء مساعداتها بالكامل للملكية فى اليمن عقب حرب ١٩٦٧ .

وظهر اخفاق الجامعة العربية فى مجال تسوية النزاعات بين الأقطار العربية عندما تصدت منظمة الوحدة الأفريقية ، وهى من مهدلها ، لتسوية النزاع الجزائرى ـ المغربى الذى تفجر بشكل مسلح فى سبتمبر ١٩٨٤ .

ـ الملاحظ أيضا أن أهم التسويات ، التى نجحت بشكل مؤقت ، تمت خارج اطار الجامعة العربية ، وأهمها :

* تسوية النزاع الأردنى ـ الفلسطينى فى سبتمبر ١٩٧٠ بجهد مصرى فى الأساس مع غطاء عربى ، وتوقيع اتفاقيتى القاهرة وعمان اللتين وضعتا أساسا لتسوية النزاع قبل أن يتفجر بسرعة مرة أخرى عقب رحيل الزعيم جمال عبد الناصر .
* اتفاق القاهرة فى ٣ نوفمبر ١٩٦٩ بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية لتنظيم الوجود الفدائى فى لبنان ، والذى صمد فى وجه العديد من الأعاصير حتى تفجرت الحرب الأهلية اللبنانية فى ابريل ١٩٧٥ لتدفع فى اتجاه تغيير كل موازين القوى على الخريطة اللبنانية .
* الوساطة السعودية ـ الكويتية المشتركة بين مصر وسوريا ، وبين منظمة التحرير وسوريا فى مؤتمر الرياض السداسى فى أكتوبر ١٩٧٦ ، والذى مهد لعقد القمة العربية الموسعة بالقاهرة من نفس الشهر .

والملاحظ أن هذه الوساطات المنفردة كانت أنجح من الوساطات التى قامت بها جامعة الدول العربية . لكن هذا لا يعنى أن الوساطات المنفردة أفضل على اطلاقها حيث فشلت العديد من هذه الوساطات أيضا ، ومنها على سبيل المثال الوساطة المصرية بين المغرب والجزائر فى مارس ١٩٧٦ ، والوساطة السعودية بين نفس القطرين فى نوفمبر ١٩٧٦ . لكن الوساطات المنفردة التى حققت نجاحا مؤقتا تميزت بشمولها لأهم مقومات الوساطة ، وهى :

أ ـ انها تحرك ذو وظيفة ايجابية يتجاوز حدود المساعى الحميدة التوفيقية وتطييب الخواطر والدعوة إلى التسامح واعتماد الأساليب البلاغية لغة للوساطة ، كما هو شائع فى معظم الوساطات العربية .

ب ـ انها تنطوى على موقف محدد ، لأنه لا يوجد وسيط فعال يمكن أن يكون محايدا أو فوق الخلافات والصراعات القائمة فى نظام اقليمى هو جزء لا يتجزأ منه .

والواضح أن الوساطات العربية الأخيرة التى شهدها عام ١٩٨٦ ، كانت مفتقدة إلى هذين العنصرين ، اللذين تزداد أهميتهما فى ظل التعقيد الشديد للخريطة العربية الآن ، وبالذات بعد تفجر الحرب العراقية الايرانية والتحالفات الجديدة التى اقترنت بها ، ومع مضاعفات كامب ديفيد ، ثم تزايد التعقيد فى الوضع اللبنانى بعد الغزو الاسرائيلى صيف ١٩٨٢ . وفضلا عن ذلك فقد تكرست نزاعات عربية وتراكمت فيها العداءات حتى صارت مزمنة ، إلى حد تحولها إلى تناقضات رئيسية لا ثانوية من حيث تعرضها إلى قائمة أولويات النظم العربية المتضمنة فيها ، كما هو الحال الآن بالنسبة للنزاع السورى العراقى الممتد منذ ١٩٦٩ والنزاع بين سوريا وقيادة منظمة التحرير والممتد منذ ١٩٧٦ ، وهو ما يقتضى وساطة ايجابية مشاركة تعمل على تحييد جوانب النزاع ما أمكن ، والبحث عن حل وحتى مهما كان ضئيلا لكن يمكن البناء عليه . ويبدو أن هذا هو ما افتقدته لجان تنقية الأجواء العربية هذا العام ، والتى لم تنجح سوى فى أسهل حلقات النزاع التى تعاملت معها : النزاع السورى ـ الأردنى الذى ساهمت ظروف موضوعية نضجت فى تحقيق المصالحة ، وهى ظروف لم يكن للجنة دخل فى نضوجها .

والملاحظ من تركيب اللجنتين ، اللتين قررت القمة العربية الطارئة بالدار البيضاء تشكيلهما فى ١٩ أكتوبر ١٩٨٥ ، انهما لا تضمان اقطارا فاعلة حقا على الخريطة العربية وباستثناء تونس التى أصبحت مقر جامعة الدول العربية منذ نقلها من مصر عام ١٩٧٩ ، فليس للمغرب أو موريتانيا دور عربى بارز . أما السعودية والامارات فهى من الأقطار التى ارتبط

صعود دورها العربى بثروتها النفطية ، وبالذات السعودية التى نجحت فى استثمار قدراتها المالية فى دعم دورها الاقليمى إلى حد أن اسماه بعض المراقبين « دبلوماسية البترودولار » . ولذلك كان من السهل توقع اخفاق محاولة تنقية الأجواء بين سوريا والعراق وبين العراق وليبيا ، وكذلك بين منظمة التحرير وليبيا ، رغم التحسن الذى طرأ على علاقات ليبيا بالمنظمة خلال هذا العام والذى لم تستطع لجنة تنقية الأجواء استثماره .

والملاحظ ايضا أن قرار تكوين لجنتى تنقية الأجواء استبعد بعض النزاعات الهامة على الخريطة العربية دون مبرر ، وبالذات النزاع بين سوريا ومنظمة التحرير والذى يمكن اعتباره أكثر أهمية وخطورة من نزاع ليبيا ومنظمة التحرير ، وكذلك استبعاد النزاع الجزائرى ـ المغربى ، والنزاع التونسى الليبى .

ولنتابع بعد ذلك نشاط لجنتى تنقية الأجواء : اللجنة الأولى (السعودية ـ وتونس) إلتى اختصت بالوساطة بين سوريا والأردن ، وبين سوريا والعراق ، واللجنة الثانية (المغرب والامارات وموريتانيا) التى اختصت بالوساطة بين ليبيا والعراق ، وبين ليبيا ومنظمة التحرير .

١ ـ نشاط اللجنة الأولى :

أ ـ فى مجال المصالحة السورية ـ الأردنية :

بدأت اللجنة أعمالها فى ١٠ سبتمبر ١٩٨٥ بوصول الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولى العهد السعودى ونائب رئيس الوزراء إلى دمشق فى زيارة رسمية لاجراء مباحثات مع الرئيس حافظ الأسد وكبار المسئولين . وكان قد سبقه إلى دمشق محمد مزالى رئيس الوزراء التونسى والشاذلى القليبى أمين عام الجامعة العربية .

وواصلت لجنة الوساطة الثلاثية اتصالاتها مع الدول العربية المكلفة بالاتصال بها من أجل تنقية الأجواء بينها ، وأعلن فى ١٣ سبتمبر ١٩٨٥ موافقة كل من سوريا والأردن والعراق على عقد اجتماع فى مدينة جدة ، برعاية المملكة العربية السعودية ، تجاوبا مع دعوة لجنة الوساطة ، بهدف بحث الخلافات التى تسود العلاقات بينهما وتحول دون تطبيعها .

ثم عقد فى جدة فى ١٨ سبتمبر ١٩٨٥ اجتماعا بين عبد الرؤوف الكسم رئيس الوزراء السورى وزيد الرفاعى رئيس وزراء الأردن شارك فيه الأمير عبد الله بن عبد العزيز والشاذلى القليبى . الحبيب السحباى ممثلا لتونس .. وبعد الاجتماع صرح الأمير عبد الله الفيصل وزير الخارجية السعودى بأن الاجتماع اتسم بالصراحة والأخوية والوضوح وأعرب عن تفاؤله والاستبشار بحسن النوايا وصدقها .. كذلك أعلن الأمير عبد الله بن عبد العزيز بأن سوريا والأردن اتفقتا خلال مباحثات المصالحة على خطوات لتحسين علاقاتهما بعد توتر دام ٧ سنوات ، وأن الجانبين سيستأنفان الحوار بينهما فى المملكة العربية السعودية خلال الشهر المقبل .

وأعلن بعد ذلك فى الرياض فى ٢٣ أكتوبر ٨٥ أن سوريا والأردن اتفقتا على تأكيد الالتزام بقرارات مؤتمرات القمة العربية والتمسك بمشروع السلام العربى الصادر عن قمة فاس عام ١٩٨٢ لتحقيق السلام العادل والشامل فى اطار مؤتمر دولى ، وأن الطرفين أكدا على رفض التسويات الجزئية المنفردة وقررا استئناف المفاوضات فى كل من دمشق وعمان لافساح المجال أمام المزيد من التعاون بينهما .

وقام زيد الرفاعى رئيس الوزراء الأردنى بزيارة إلى دمشق صدر بعدها بيان رسمى فى كل من دمشق وعمان فى ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ أكد فيه الجانبان على ضرورة تعزيز العمل العربى المشترك من أجل تحقيق السلام العادل والشامل لمواجهة العدوان الاسرائيلى ، وأن قضية فلسطين هى قضية العرب الأولى .

وكان التقارب الأردنى ـ السورى قد تعزز قبل ذلك عندما اعترف الملك حسين فى رسالة وجهها إلى رئيس الوزراء الرفاعى ، بأن جماعة الاخوان المسلمين كانت تقوم بعملياتها العسكرية ضد سوريا انطلاقا من الأراضى الأردنية ، وتعهد بوقف هذه العمليات .

وقد تفاعلت عدة عوامل لتسهيل امكانية المصالحة الأردنية السورية أهمها :

أ ـ اتفاق الطرفين على ضرورة استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من جهود تسوية الصراع العربى الاسرائيلى . وكان القرار الأردنى بتجميد التنسيق السياسى مع منظمة التحرير فى ١٩ فبراير ١٩٨٦ عاملا مساعدا فى اتجاه الأردن وسوريا على موقف محدد ، استبعاد منظمة التحرير بغض النظر عن أهداف كل من الطرفين . وأصبح بامكان سوريا ، على ضوء هذا التطور أن تتعامل مع طرفى اتفاق

عمان كل على حدة .

ب ـ الدور الذى قام به ولى العهد السعودى الأمير عبد الله بن عبد العزيز وصلاته القوية بالمسئولين السوريين فضلا عن وفد دول الخليج باعطاء مساعدات مالية لسوريا قبل اجتماع الكسم والرفاعى .

جـ ـ الدور الخاص والمتميز لزيد الرفاعى وصلاته مع القيادات السورية فى المصالحة . وكان الرفاعى هو الذى أجرى قبل ذلك المصالحة الأردنية ـ السورية عام ١٩٧٣ والواضح أن المصالحة السورية الأردنية تحققت على مستوى التكتيك وليس على مستوى الاستراتيجية حيث ظلت العديد من القضايا التى تسبب فى تدهور العلاقات بين الطرفين دون تسوية على النحو التالى :

* تمسك الأردن ـ من الناحية الرسمية ـ باتفاق عمان كأساس للتحرك السياسى المشترك مع المنظمة كخطوة على طريقة الحل الشامل فى حين أن سوريا كانت تؤكد على موت هذا الاتفاق .
* مطالبة الملك حسين للمنظمة بمواقف تتناقض بشكل صريح مع السياسة الرسمية السورية ، حيث دعا المنظمة إلى اعلان قبولها لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ٣٣٨ وتخليها عن العمل العسكرى . كما اختلف موقف الطرفان من اعلان القاهرة . فقد رحب به الملك حسين وطالب باتخاذ خطوات أخرى ، أما سوريا فقد اعتبرت اعلان القاهرة خطوة للوراء .
* أعادت الأردن العلاقات الدبلوماسية مع مصر وواصلت تنسيق سياستها ومواقفها مع السياسة المصرية فى الوقت الذى وقفت فيه سوريا أمام اعادة مصر إلى الصف العربى ، دون تخليها عن اتفاقيات كامب ديفيد .
* ما زال الأردن عند موقفه المؤيد للعراق فى حربه ضد ايران ، فى حين أن سوريا ما زالت تقف إلى جانب ايران فى حربها ضد العراق .

ب ـ نشاط اللجنة فى مجال المصالحة العراقية السورية :

فى اطار جهودها الأولى للمصالحة العربية ، وصلت لجنة تنقية الأجواء العربية إلى بغداد فى ١٣ سبتمبر ١٩٨٥ وأصرت مباحثات مع الرئيس صدام حسين الذى أكد دعم بلاده للجنة ، واستعداده للتعاون معها لتحقيق الوفاق العربى ... إلا أن اللجنة سارت فى طريق المصالحة الأردنية ـ السورية وتوقفت عن المصالحة العراقية ـ السورية ، مما يؤكد فشل مباحثات اللجنة لحل الخلافات المعلقة بين البلدين .

وعقب المصالحة الأردنية ـ السورية قامت الأردن بمحاولات للمصالحة بين سوريا والعراق . وأمكن عن قرب عقد اجتماع بين مسئولين على مستوى عال فى البلدين فى منطقة أبو الشامات على الحدود بين البلدين ، لكن الموقف من الحرب العراقية الايرانية نسف جهود العاهل الأردنى ، فقد أصرت العراق على بحث موضوع النزاع مع ايران وموقف سوريا من هذا النزاع كنقطة أولى ومركزية على جدول أعمال اللقاء ، فرفضت سوريا الطلب العراقى وأصرت على البحث بشكل شامل وموسع فى العلاقات القائمة بين البلدين حيث أنها ترى أنه لا علاقة بين مواقفها المساندة لايران والنزاع العراقى ـ الايرانى القائم حاليا .

ثم تجددت المساعى بشكل مكثف عقب الهجوم الايرانى الكبير فى شهر يناير ١٩٨٦ وما رافقه من تطورات خطيرة فى الحرب العراقية الايرانية حيث احتلت ايران أراض عراقية فى منطقة الفاو . فقام الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى بزيارة بغداد بعد أن قام بزيارة لدمشق ، والتقى خلال الزيارتين بكل من الرئيسين السورى والعراقى ، إلا أن هذه المساعى قد باءت بالفشل هى الأخرى .

وتجددت المساعى السعودية ـ فى اطار لجنة تنقية الأجواء ـ مرة أخرى فى أكتوبر الماضى حيث قام الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولى العهد السعودى بزيارة كل من العراق وسوريا فى ١٦ أكتوبر ٨٦ . وأجرى خلالها محادثات مع الرئيسين السورى والعراقى تركزت حول مشروع مصالحة يبدأ باجتماعات عمل تعقد بين مسئولين من البلدين لمناقشة أسباب الخلاف ، ومحاولة التمهيد للقاء قمة بين زعيمى البلدين تتحقق فيه المصالحة ويكون مدخلا إلى عقد قمة عربية ، رغم استمرار تأييد الملك حسين والأمير عبد الله بن عبد العزيز لجهود الوساطة بين سوريا والعراق ، إلا أن هذه الوساطة لم تسفر عن نتائج ملموسة حتى الآن .

والواضح أن الصراع العراقى ـ السورى أكثر تعقيدا من الصراع الأردنى ـ السورى ـ قبل اجراء

المصالحة ، الأمر الذى يصعب عملية اجراء المصالحة ، بين البلدين خاصة وأنه صراع ذو ملامح استراتيجية . فالصراع الحاد بين جناحى حرب البعث الحاكمين فى سوريا والعراق من ناحية ، والمنافسة الحادة بين الدولتين على تولى مهام القيادة الاقليمية من ناحية أخرى قد أديا إلى تأجيج حدة الخلاف بين الدولتين .

وبالرغم من المصالحة السورية - العراقية القصيرة التى جرت فى أعقاب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، والتى جاءت كرد فعل لها ولمحاصرة الآثار الناجمة عنها ، فإن الانهيار السريع لهذه المصالحة أثبت أن عمق الخلاف بين النظامين السورى والعراقى أكبر من أن يتم تجاوزه تحت ضغط الخطر الصهيونى .. بل ويبدو أن الظرف الذى جرت فيه المصالحة بالذات كان أقل الظروف مناسبة لاتمامها حيث أدى انسحاب مصر من محيطها العربى إلى تشجيع الطموحات العراقية والسورية للحلول محلها ، كل منهما على حساب الآخر ، فكانت المهمة المطروحة على كل منها فى هذا السياق هى اضعاف فرصة الطرف الآخر فى تحقيق طموحه وليس التعاون معه . وفى هذا الاطار يمكن النظر إلى الموقف السورى من الحرب العراقية الايرانية ضمن السياق القائم لسعيها لاضعاف العراق وشغله عن الاهتمام بالعالم العربى .

ومما يزيد من صعوبة المصالحة السورية - العراقية صعوبة أن سوريا مدينة لايران بأكثر من ثلاثة آلاف مليون دولار ثمنا للنفط الايرانى ، وهو من الأمور التى تؤثر بشكل أو بآخر على الموقف السورى من الحرب العراقية - الايرانية .

٢ - نشاط اللجنة الثانية :

أ - فى مجال المصالحة العراقية - الليبية :

بدأت اللجنة الثانية لتنقية الأجواء العربية جهودها لتحقيق المصالحة بين العراق وليبيا من جانب ومنظمة التحرير الفلسطينية من جانب آخر باجتماعاتها التى جرت فى الرباط فى الفترة من ١٥ - ١٧ نوفمبر ١٩٨٥ والتى ترأسها الملك الحسن الثانى عاهل المغرب ، وشارك فيها زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ، والرئيس الموريتانى معاوية سيد أحمد ولد طابع والشاذلى القليبى أمين عام جامعة الدول العربية .

وقد عقدت اللجنة خلال تلك الفترة أربعة لقاءات شارك فيها طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقى وطارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقى والرائد الخويلدى الحميدى عضو مجلس قيادة الثورة الليبى والدكتور على عبد السلام التريكى وزير الخارجية الليبى ومحمـود عباس (أبو مازن) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح ، وبشكل مفاجىء فاروق قدومى (أبو اللطف) رئيس الدائرة السياسية فى منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد ركز الوفد العراقى خلال اجتماعات اللجنة على مسألة تزويد ليبيا لإيران بالصواريخ التى استخدمتها بعد ذلك فى ضرب المدن العراقية ، بينما ركز الوفد الليبى على احتضان العراق للجماعات المعارضة لنظام الحكم الليبى .

وكانت النتيجة الإيجابية الوحيدة التى توصل إليها الطرفان خلال الاجتماعات هى استعدادهما لإيقاف الحملات الإعلامية وعدم إثارة أى مشكلات جديدة تعرقل عمل اللجنة .

وفى نهاية الاجتماعات أصدرت اللجنة بيانا أكدت فيه على أنه ، وبعد الاستماع لكلا الوفدين ، لمست حسن النية وصدق الاستعداد لدى الوفدين لبناء علاقات نابعة من المبادىء التى تحكم علاقات الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية .

ولاستكمال المباحثات قررت مواصلة بذل مساعيها وإرسال وفد عنها إلى كل من العقيد معمر القذافى ، والرئيس صدام حسين على أن تستأنف اللجنة أعمالها بعد بضعة أسابيع .

وقد قام بالفعل وفد مكون من عبد اللطيف الفيلالى وزير خارجية المغرب وأحمد رضا أغديرة مستشار الملك الحسن والشاذلى القليبى أمين عام جامعة الدول العربية بزيارة طرابلس وبغداد فى ٢١ نوفمبر ١٩٨٥ فى إطار المهمة المذكورة إلا أن هذه الزيارة لم تسفر عن نتائج إيجابية .

ويمكن إرجاع الفشل الذى أصاب أعمال اللجنة إلى التحركات الإيرانية المضادة الهادفة إلى تطويق أية نتائج إيجابية قد تتوصل إليها هذه اللجنة .. فقد تزامنت نهاية أعمال اللجنة مع قيام على أكبر ولاياتى وزير خارجية إيران بزيارة إلى طرابلس حاملا رسالة من الرئيس الإيرانى على خامينى إلى العقيد معمر القذافى ..

وذلك بعد أن أجرى ولاياتى مباحثات فى دمشق مع الرئيس حافظ الأسد . وكان الرائد عبد السلام الجلود الرجل الثانى فى القيادة الليبية متواجدا فى دمشق فى هذه الفترة .

ب ـ نشاط اللجنة فى المصالحة الليبية الفلسطينية :

لم تبحث اللجنة خلال اجتماعاتها بالرباط مسألة تطبيع العلاقات بين الجماهيرية الليبية ومنظمة التحرير الفلسطينية لعدة اعتبارات أهمها ما أبداه الوفد الليبى من تحفظات بسبب عدم إخطاره مسبقا ببحث الخلاف الفلسطينى الليبى ، ضمن أعمال لجنة تنقية الأجواء العربية فى اجتماعاتها بالرباط .. وأن جوهر الاعتراض الليبى على التفاوض مع الوفد الفلسطينى يكمن فى ضرورة إجراء مصالحة بين الفصائل الفلسطينية قبل البحث فى صيغة أخرى .

وخلال فترة الاجتماعات أعلن الرائد الخويلدى الحميدى أن « ترطيب » العلاقات الليبية مع منظمة التحرير قد وقع بالفعل بعد قرار ليبيا بأن المنظمة هى الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى ، وأن الاتجاه نحو هذا « الترطيب » قد أكدته المحادثات التى جرت فى طرابلس بين العقيد القذافى وفاروق قدومى رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

كما أعلن على التريكى أنه ليست هناك مشكلات مع المنظمة وأن بلاده لا تزال تعترف بمنظمة التحرير ممثلا وحيدا للشعب الفلسطينى وأن ليبيا مستعدة لاستقبال أى مسئول فلسطينى بما فى ذلك ياسر عرفات لوضع خطة تحرير كامل التراب الفلسطينى .

ولقد تأكدت المصالحة الليبية ـ الفلسطينية باجتماع العقيد القذافى بياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على هامش أعمال المؤتمر الثامن لدول عدم الانحياز الذى عقد فى هرارى فى شهر سبتمبر الماضى . وإن كانت هذه المصالحة لم تأخذ شكلا رسميا حتى الآن .

ما هو الموقف الآن إذن ؟

تشير التوقعات التى جرت فيها جهود إجراء المصالحة العربية إلى أن الساعين إلى تحقيق هذا التضامن العربى ينتهجون تكتيكا جديدا لتحقيق هذا التضامن بمعزل عن تحقيق تسوية نهائية للخلافات العربية الرئيسية .. وهذا يعنى أن التطورات الأقليمية والدولية المتسارعة باتت تحتم فى الوقت الراهن الوصول إلى حد معين من التضامن العربى عبر القفز على الخلافات العربية الرئيسية حيث أصبح هذا التضامن هدفا فى حد ذاته ويعنى أن المصالحات الناتجة عن انتهاج هذا الأسلوب هى مصالحات مؤقتة قد تعود بعد فترة وجيزة . لتنخر مرة أخرى فى الجسد العربى لأن أسبابها الأصلية لم يتم تجاوزها بعد .. ولأنه لم يتم التوصل إلى برنامج حد أدنى للعمل العربى المشترك تتفق عليه سائر الدول العربية يمكن من خلاله تحديد تصور مشترك لحل كافة القضايا الدولية والأقليمية وبالتالى التعامل مع المشكلات الأقليمية تعاملا مشتركا .

■ ■

القسم الثالث

التجمعات الاقليمية الفرعية

ألمحنا فى تقرير العام الماضى وفى القسم الأول من تقرير هذا العام إلى أن تدهور قوة وفعالية النظام العربى ككل قد أخذ أشكالا عديدة من بينها زيادة كثافة التفاعلات على مستوى أقاليم فرعية من الوطن العربى على حساب التفاعلات الكلية فى الوطن العربى ككل . ويتناول هذا القسم تحليلا لمجرى وسياق التفاعلات فى أقليمين فرعيين وهما أقليم الخليج العربى وأقليم وادى النيل . وسندرس مجلس التعاون الخليجى ، ثم أزمة التكامل المصرى السودانى والتطورات التى اعترت مشروعات وأفكار التكامل بعد الثورة السودانية .

ولدى دراستنا للتفاعلات العربية على مستوى الأقاليم ينبغى أن نأخذ فى الحسبان عددا من الأمور . أولا أن دراسة التجمعات الأقليمية الفرعية لا تقتصر على حالات الأقاليم الفرعية التى نجحت فى بناء مؤسسات جامعة مناظرة مثلا لمجلس التعاون الخليجى . فشبكة العلاقات المميزة فى المغرب العربى الكبير ليس لها مثل هذه المؤسسة ومع ذلك فإن هذه العلاقات تستحق الدراسة على أنها تؤلف تجمعا أقليميا بالنظر إلى كثافة التفاعلات بين الأقطار فيه بالمقارنة بتفاعلاتهم مع بقية أطراف النظام العربى . ولذلك فنحن ننظر باهتمام عملى للأقاليم الفرعية على أنها محور للتجمع العربى مثلما أن التوافق السياسى والأيديولوجى هو محور آخر ومثلما أن الترابط فى المصلحة هو محور ثالث . وثانيا : أن التفاعلات الأقليمية الفرعية لا تعنى بالضرورة التحالف ، ذلك أن الصراع هو قطب آخر للتفاعل . وحتى فى حالة الأقاليم الفرعية التى تنطوى تحت مؤسسة معينة مثل مجلس التعاون الخليجى ، فإن الصراع لا يختفى ، ولكن يتم تكييفه بما يخدم المصالح الأساسية فى التجمع العربى الفرعى . فمثلا فى نطاق مجلس التعاون الخليجى انفجرت الحرب بين قطر والبحرين ، كما أن صراعا هاما حول مفهوم الأمن كان دائما له أثر هام على تحديد سياق التفاعلات . وثالثا أن هذا القسم لا يتناول الخلاف النظرى حول تقييم أثر التجمعات الأقليمية الفرعية على مستقبل النظام العربى . فبعض المراقبين يرون أن هذه التجمعات تضر بوحدة النظام العربى ، على حين أن بعضهم الآخر يرى أنها أمر مفيد لهذا النظام . فالدراسة هنا تنظر للموضوع من حيث مضمونه ونتساءل عن نوع المصالح والارتباطات التى يتم خدمتها فى هذه التجمعات : أهى حقا مصالح عربية كلية أو مصالح فرعية يجرى خدمتها فى توافق حقيقى مع المصالح العربية الكلية أم لا ؟

أولا : مجلس التعاون الخليجى

بمرور عام ١٩٨٦ يكون قد طال عمر مجلس التعاون الخليجى كتجمع أقليمى فى المنطقة العربية إلى نحو ست سنوات . وبإنعقاد القمة الأخيرة فى أبو ظبى يكون قد عقد سبع قمم على مستوى قادة دول المجلس . فقد انعقدت القمة الأولى فى أبو ظبى ـ الإمارات فى ٢٥ و ٢٦ مايو ١٩٨١ ثم أعقبتها الدورة الثانية فى ١٠ و ١١ نوفمبر ١٩٨١ وانعقدت الدورة الثالثة فى المنامة ـ البحرين من ٩ حتى ١١ نوفمبر ١٩٨٢ ثم انعقدت الدورة الرابعة فى الدوحة ـ قطر فى الفترة من ٧ حتى ٩ نوفمبر ١٩٨٣ كما انعقدت الدورة الخامسة فى الكويت فى الفترة من ٢٧ حتى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٤ وانعقدت الدورة السادسة وقبل الأخيرة فى مسقط عمان فى الفترة من ٣ حتى ٦ نوفمبر . هذا إلى جانب الاجتماعات الوزارية المختلفة سواء العادى منها أو الطارىء .

وفى الواقع أن هناك حرصا من قبل دول مجلس التعاون الخليجى الست هى السعودية ، الكويت ، قطر ، البحرين ، الإمارات وعمان على معالجة كافة القضايا الخليجية ذات الطابع المشترك والتى تساهم فى تدعيم مسيرة المجلس ويتضح ذلك من خلال الاجتماعات الوزارية المختلفة وأهمها الاجتماعات على مستوى وزراء خارجية دول المجلس ووزراء الدفاع .

هناك تطورات هامة فى مسيرة مجلس التعاون الخليجى خلال عام ١٩٨٦ إلا وهى اجتماع وزراء إعلام دول المجلس لأول مرة وكذلك وزراء الثقافة ويجىء ذلك دليلا على حرص تلك الدول على توثيق الروابط والعلاقات فيما بينها بما يؤدى إلى زيادة فاعلياتها من أجل مواجهة التحديات الخارجية والداخلية .

وقد تركز اهتمام مجلس التعاون الخليجى فى عام ١٩٨٦ على القضايا التالية :

١ ـ الحرب العراقية الإيرانية .

٢ ـ قضايا الدفاع المشترك على المستويين الخارجى والداخلى .

٣ ـ القضايا الاقتصادية .

٤ ـ القضايا المشتركة فى مجال الإعلام / الثقافة .

٥ ـ النزاع بين قطر والبحرين .

١ ـ الحرب العراقية الإيرانية :

مما لا شك فيه أن اندلاع الحرب العراقية الإيرانية منذ سبتمبر ١٩٨٠ كان عاملا حاسما فى أن أصبح مجلس التعاون الخليجى كتنظيم أقليمى فى المنطقة العربية حقيقة واقعة ، فإندلاع الحرب العراقية الإيرانية واستمرارها حتى الآن تهدد أول ما تهدد منطقة الخليج منذ نجاح الثورة الإيرانية ضد الشاه عام ١٩٧٩ . لذلك فإن قضية الحرب العراقية الإيرانية وإفرازاتها وتطوراتها هى أهم القضايا التى تطرح دائما على اجتماعات المجلس المختلفة كما أن القضايا الأخرى التى تطرح عليها أيضا نجد أنها مرتبطة ومتعلقة بتلك الإفرازات والتطورات هذا وإن كانت تضع أسسا للتعاون المشترك يمكن أن تستمر فى فترة ما بعد الحرب .

ومنذ إندلاع الحرب العراقية الإيرانية وبعد إنشاء مجلس التعاون الخليجى دعا المجلس مرارا إلى ضرورة وضع نهاية لتلك الحرب وكانت لها مبررات سياسية فى

هذا الصدد مع تسوية النزاع بالطرق السلمية . ولكن موقف دول المجلس لم يكن حاسما بالقدر الكافى نحو وقف تلك الحرب ، وهذا يرجع إما إلى عدم الرغبة الصادقة فى وقف الحرب قبل فترة تكون قد استنزفت فيها موارد الدولتين لأنهما كلا على حدة تمثلان تهديدا لدول الخليج ، أو إلى إدراكها إلى أن عملية وقف الحرب أو وضع نهاية لها تتحكم فيها مجموعة من التوازنات على المستويين الأقليمى والدولى أكبر من قدرة دول المجلس على التحكم فيها والسيطرة عليها . وأخيرا قد تخشى دول الخليج من الدخول طرفا فى الحرب الآن الذى يجعلها عرضة لعمليات عسكرية مباشرة من قبل إيران قد تهدد تلك الدول خاصة فى ظل ضعف القوى العسكرية والدفاعية لتلك الدول . وحقيقة أن موقف دول المجلس يعبر عن توازن دقيق ، وهذا يشكل جوهر موقفها من الحرب .

هذا وتركزت جهود دول المجلس على دعوة إيران لوقف إطلاق النار والتوصل مع العراق إلى تسوية سلمية ولكن إيران كانت دائما تهاجم دول مجلس التعاون وتتهمها بمساعدة العراق ، بل وكانت تهدد وتتوعد تلك الدول حالة اشتراكها فعليا مع العراق فى الحرب .

ولكن الحرب العراقية الإيرانية أخذت أشكالا على درجة عالية من الخطورة خلال هذا العام تمثلت فى احتلال شبه جزيرة الفاو العراقية ، وكذلك استمرار ضرب الناقلات البترولية فى مياه الخليج ، ولم يعد الطيران الإيرانى يتردد فى مهاجمة السفن فى المياه الأقليمية العربية .

وتزداد خطورة تلك التطورات فى حالة اختلال التوازن العسكرى لصالح إيران ويجعل دول الخليج ذاتها مهددة فى سيادتها الأقليمية ووحدة أراضيها بل واستقلالها ، كما أن الاستمرار فى ضرب الناقلات البترولية يمثل خطرا بالغ الحدة لأنه سيؤدى إلى عرقلة الملاحة أو توقفها فى الخليج وبالتالى سيؤثر على تصدير تلك الدول للبترول والذى يمثل عنصر الثروة الوطنية الرئيسى ، خاصة مع تدهور أسعار البترول وعدم استقرار سوق النفط .

لذلك نجد أن دول المجلس قد زادت قلقا من تطورات الحرب هذه ـ ولذلك أعلن المجلس الوزارى فى دورته الثانية عشرة فى بيانه الختامى ١٩٨٦/٣/٣ الذى ضم وزراء خارجية دول المجلس شجبه احتلال إيران جزءا من الأراضى العراقية ووصف المجلس هذا الاحتلال بأنه يمثل خرقا للمواثيق الدولية وأصول حسن الجوار وتعد على سيادة العراق ووحدة أراضيه ، كما دعا المجلس إيران إلى سحب قواتها فورا إلى الحدود الدولية ، والكف عن تهديداتها التى تسهم فى زعزعة أمن واستقرار المنطقة . وقد تم عقد اجتماع طارىء لوزراء الخارجية فى المنامة بالبحرين مع استمرار ضرب الناقلات البترولية وقد دعا المجلس فى ذلك الاجتماع الدولتين المتحاربتين العراق وإيران إلى وقف القتال استجابة لنداءات السلام . هذا وقد تأكد ذلك الموقف أيضا فى الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوزارى لوزراء خارجية دول المجلس الذى عقد فى الطائف فى الفترة من ٢٧ حتى ٣٠ يونيو ١٩٧٦ حيث أكد المجلس تصميمه لدعم الجهود للجانبين وتكون قائمة على أسس حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية واحترام سيادة وأمن كل طرف فى المنطقة كما تم التأكيد على قرارى مجلس الأمن رقم ٥٩٠ لعام ١٩٧٢ و ٥٥٢ لعام ١٩٨٤ اللذين عبرا عن موقف المجتمع الدولى من حرية الملاحة فى الممرات المائية الدولية ومن حرية مرور السفن التجارية من وإلى دول مجلس التعاون .

هذا وقد جاء تطور هام ، وإن كان شكليا فى اجتماع الدورة العشرين لمجلس وزراء خارجية دول المجلس فى « أبها » بالسعودية الذى اختتم أعماله مساء يوم ١٩٨٦/٨/٢٧ . فقد أكد المجلس الوزارى تصميمه على دعم كافة الجهود المبذولة من أجل إيجاد حل سلمى سريع للحرب يحافظ على الحقوق المشروعة للمتحاربين المسلمين ، وقائم على أسس حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية واحترام سيادة وأمن جميع دول المنطقة ، كما رحب المجلس بالموقف الإيجابى للعراق بطرحه مقترحات سلمية لتسوية النزاع ، كما أعرب المجلس عن أسفه لتصاعد التهديدات الإيرانية الموجهة ضد أمن وسيادة بعض الدول الأعضاء كما أكد على دعمه الجماعى لأية دولة من الدول الأعضاء قد تتعرض للتهديدات لأن ذلك يمثل تهديدا لكافة دول المجلس باعتبار أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ . كما أكد المجلس إدراكه لمسئولياته فى دفاعه عن حقوق الدول الأعضاء فى تأمين حرية الملاحة مرتكزا على قرارات مجلس الأمن .

وقد وضح من ذلك أن هناك موقفا علنيا أعلن لأول مرة وهو الإشادة بموقف العراق من الاستجابة للتسوية السلمية للحرب والاستعداد للدفاع عن أمن وسيادة أية

دولة من دول المجلس فى حالة تهديدها ، وكذلك مسئوليتها فى الدفاع عن حرية الملاحة فى الخليج . ويعتبر ذلك موقفا أكثر وضوحا عن المواقف السابقة ، وإن كان يظل موقفا لفظيا فقط دون أن يرتبط ذلك بموقف حازم من إيران على الرغم من أنها هى المسئولية أولا عن استمرار الحرب .

هذا وجاءت قمة أبو ظبى الأخيرة لتؤكد ذلك الموقف ، فالحرب العراقية الإيرانية جاءت على أساس جدول الأعمال للقمة ، ولذلك فإنه قد تم بحث الموضوعات التى تتعلق بالحرب ، فقد جرى استعراض شامل للاتصالات التى أجرتها دول المجلس أقليميا وعربيا ودوليا والاتفاق خلال قمة مسقط فى العام الماضى على تكثيف التحرك السياسى بشكل أكبر دوليا وعربيا وعالميا . فقد جرى استعراض نتائج التحرك الخليجى خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة والنجاح الذى تحقق فى إطار دفع المنظمة الدولية إلى عقد جلسة خاصة عن الحرب وإمكانية دفع المجتمع الدولى للقيام بدور أكبر ، كما تم بحث نتائج الاتصالات التى جرت فى إطار التحرك العربى وعلى الأخص الاتصالات التى جرت مع سوريا لكى تعمل على الانضمام إلى الجهود المبذولة لإنهاء الحرب . كما تم بحث نتائج الاتصالات التى أجرتها خلال الشهرين الماضيين اللجنة السباعية التى انبثقت عن الاجتماع الوزارى الطارىء للجامعة العربية ، والذى عقد فى مايو (أيار) عام ١٩٨٤ . وكان آخر هذه الاتصالات قد تم فى الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر بين السفراء العرب الممثلين للدول الأعضاء فى اللجنة وبين رئيس الوزراء الفرنسى جاك شيراك . هذا كما تم استعراض الاتصالات التى تمت على الصعيد الثنائى بين دول المجلس والدول الأخرى بالإضافة إلى وضع لجنة المساعى الحميدة التى يرأسها جاوارا ومساعى حركة عدم الإنحياز .

ومع ذلك فلم تعد دول مجلس التعاون الخليجى فيما بعد تعلق الآمال على قرب إنهاء الحرب بسبب موقف إيران التى أعلنت عن الإعداد لهجوم نهائى على العراق . لذلك اختلفت مهمة قادة دول الخليج الست فى أبو ظبى عن مهمتهم خلال قمة مسقط فى العام الماضى . وكان الأمر يتعلق فى القمم السابقة بمد جسور الحوار مع طهران . وحينما امتنعت الدول الست عن الإشادة بموقف العراق مراعاة لجانب السلطات الإيرانية .. وفشل مشروع الحوار مع إيران بعد أن رفضت الموافقة على قيام مجلس التعاون بإيفاد ممثل عنه إلى طهران . وأخذ الموقف يتدهور منذ هذه القمة مع احتلال إيران للمنفذ البحرى الوحيد للعراق ومضاعفة التهديدات الإيرانية ضد دول الخليج . وقد طالبت دول الخليج علانية بسحب القوات الإيرانية من شبه جزيرة الفاو ـ العراقية / الواقعة على بعد أقل من ٣٠ كم من الأراضى الكويتية ، ووقف التهديدات الإيرانية . ولكن طهران صمت الآذان مما حمل دول المجلس أثناء الإعداد لمؤتمر قمة أبو ظبى على النظر بعدم وجود بارقة أمل تبشر بانتهاء الحرب .

ولا يعنى ذلك أن دول الخليج ستجرى تعديلا جذريا على سياستها تجاه الحرب ومعالجة إفرازاتها . فهى حريصة على البقاء بعيدا عن الدخول طرفا فيها ، والعمل فى نفس الوقت على دعم محاولات وقفها . ولذلك فإنها لم تطرح مبادرة دولية جديدة . وقد يفسر ذلك على أن المبادرة قد تستدعى الإسهام الإيجابى فى عمليات الإنشاء والتعمير ، وقد تتطرف إلى التعويضات الأمر الذى ترغب الدول فى تجنبه ، خاصة فى ظل الظروف المالية الحرجة بسبب سوء أحوال سوق النفط المضطربة .

ولكن الشىء الذى سيسطر على التوجه الخليجى فى المستقبل هو التعامل بشكل جدى وحاسم مع افرازات الحرب التى غدت تمس مصالح دول المنطقة ومنها تعرض السفن المارة فى الخليج لاعتداءات تتنافى وقواعد القانون الدولى ، وذلك عن طريق احتجازها ، بالأضافة إلى الاستمرار فى مهاجمة الناقلات البترولية الوطنية لبعض دول المجلس .

هذا وجاء البيان الختامى للقمة يحدد الموقف من الحرب وتطوراتها كالآتى . . (وقد تدارس المجلس الحرب العراقية الايرانية ، وما أتت به من دمار على الشعبين المسلمين ، ومخاطرها على أمن المنطقة واستقرارها . . ويعرب عن أسفه لاستمرار هذه الحرب وعن قلقه الشديد للتصعيد الخطير والمستمر والتطورات التى تضر بمصالح الشعبين المسلمين . وأكد تمسكه بقرارى مجلس الأمن رقم ٥٨٢ ورقم ٥٨٨ لعام ١٩٨٦ م اللذين يدعوان إلى وقف فورى لاطلاق النار وسحب القوات إلى الحدود الدولية والسعى للتوصل إلى حل للنزاع بين البلدين بالوسائل السلمية .

وأعرب المجلس عن أمله بأن تستجيب ايران لهذه الارادة الدولية وأعرب المجلس عن تقديره لتجاوب

العراق الشقيق مع الجهود التى تبذل من أجل وضع حد لهذه الحرب المدمرة بالوسائل السلمية .

وجدد المجلس عزمه على الاستمرار فى بذل كافة الجهود والمساعى وتأييده للمبادرات والجهود الدولية الهادفة لايقاف هذه الحرب والوصول إلى حل سلمى لها ، وأكد المجلس تمسكه بقرارى مجلس الأمن رقم ٥٤٠ لعام ١٩٨٣ ميلادية ورقم ٥٥٢ لعام ١٩٨٤ الذين عبرا عن موقف المجتمع الدولى من حرية الملاحة فى الممرات المائية الدولية وحرية مرور السفن التجارية من وإلى موانىء دول مجلس التعاون ، وأعرب عن أمله فى أن تستجيب ايران لهذه الارادة الدولية التى عبر عنها هذان القراران ، وأكد المجلس تصميمه على الحفاظ على حرية الملاحة من وإلى موانىء دول الخليج .

وفى الواقع أن موقف دول المجلس لم يحدث فيها تغيير جوهرى تجاه الحرب ، فالجديد فى الموقف هو الاشادة بموقف العراق / الشقيق من استعداد للتسوية السلمية للحرب . فدول المجلس حريصة كل الحرص على عدم التورط كطرف فى الحرب والابتعاد عن ذلك بكل السبل وسهولة ايقاف الحرب ، ولكن التحدى الكبير هو ماذا سيكون موقفها فى حالة عدم تحقيق نصر حاسم على ايران ، أو استمرار التوازن العسكرى بين العراق وايران أى فى حالة احراز تفوق عسكرى حاسم ايرانى على العراق ؟ . . أن ذلك سوف يكون التحدى الرئيسى لتلك الدول ويمتد إلى مدى فاعليتها فى درء التهديدات الموجهة اليها ، بل وفى حالة أخرى وهى حالة غلق مضيق هرمز وتوقف حركة الملاحة فى الخليج ، هذا وأن كانت دول الخليج أقل قلقا بالنسبة للحالة الأخيرة حيث أنها ستعتمد فى حالة الخطر على الدول الكبرى التى ستحول دون توقف الملاحة فى الخليج وأن موقفها سوف يكون هو التنبيه إلى ذلك وقد تردد ذلك فى قمة أبو ظبى الأخيرة .

ولكن الخطر الحقيقى هو فى الحالة الأولى أى احراز ايران نصراً عسكرياً حاسماً على العراق ، فهل تكون تلك الدول قادرة على درء الخطر الايرانى أم أنها ستستعيض بقوى خارجية الأمر الذى يشكل خطرا حقيقيا على استقلالها إذ يتيح للقوى الأجنبية التدخل العسكرى فى تلك المنطقة ، مما يزيد من خطورة الصراع الدولى بها ، وهو أمر بالغ الخطورة ويهدد أيضا استقلال وسيادة تلك الدول .

لذلك يبدو أن حالة التوازن الدقيق بين الدولتين فى الحرب هو فى مصلحة معظم الدول ومنها دول المجلس (فى حالة عدم قدرتها على وضع نهاية سلمية لتلك الحرب) ، والذى هو فى صالح معظم الدول الكبرى وكذلك القوى الاقليمية وقد برز ذلك فى ظل العلاقات والاتصالات العلنية وغير العلنية بأطراف الحرب ، والمثل الصارخ الدال على ذلك هو صفقات السلاح الأمريكية الأخيرة لايران والتى فضحت بشدة الموقف الأمريكى الانتهازى من الحرب .

٢ ـ قضايا الدفاع المشترك :

تعد قضايا الدفاع المشترك من أهم القضايا الناتجة عن والمرتبطة بتطورات الحرب العراقية الايرانية . ويقصد بها مجموعة التحديات الناجمة عن الحرب وتطوراتها ، الأمر الذى يستتبع ضرورة اتخاذ دول المجلس مجموعة التدابير التى تجعلها قادرة على الدفاع عن وحدة وسلامة أراضيها وضمان مصالحها فى الخليج خاصة ما يتعلق بحرية الملاحة عامة من آثار كبيرة على امكانية تصدير بترولها وبالتالى تأثيرها على اقتصاديات تلك الدول .

هذا كما أن قضايا الدفاع المشترك لها بعد داخلى وهو البعد الأمنى الخاص بحماية الجبهة الداخلية والحفاظ على استقرار الأوضاع الداخلية بما لايسمح باضطرابات أو قلاقل داخلية فى كل أو احدى هذه الدول مما يكون له أثر سلبى على استقرارها .

فبالنسبة لقضية الدفاع المشترك على المستوى الخارجى نجد أن دول مجلس التعاون الخليجى قد توصلت على المستوى الشكلى أساسا إلى تنظيمات محددة بهدف دعم عملية الدفاع هذه . ففى قمة الدوحة ، نوفمبر ١٩٨٣ تم الاتفاق على انشاء صناعة سلاح خليجية ، وفى قمة الكويت ١٩٨٤ تم الاتفاق على انشاء قوة خليجية موحدة تحمل اسم « درع الجزيرة » وتقوم بدور قوة الانتشار السريع ، هذا وتوالت الاجتماعات الوزارية لوزراء دفاع دول المجلس وقد اجتمع وزراء الدفاع خمس مرات كان الاجتماع الأول قد عقد فى الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ يناير ١٩٨٢ بالرياض وانعقد الاجتماع الثانى فى الرياض فى الفترة من ١٠ إلى ١١ أكتوبر ١٩٨٢ وانعقد الاجتماع الثالث لوزراء الدفاع فى الدوحة يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٨٤ كما انعقد اجتماعا مشتركا بين وزراء الدفاع ووزراء الخارجية فى

الفترة من ١١ إلى ١٩ سبتمبر ١٩٨٤ فى ابها بالمملكة العربية السعودية . وقد انعقد الاجتماع الرابع لوزراء الدفاع فى الكويت فى الفترة من ٢٠ إلى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٨٥ وقد انعقد الاجتماع الخامس لوزراء الدفاع فى مسقط فى الأسبوع الأول من أكتوبر خلال هذا العام .

هذا وقد حاولت الاجتماعات المتتالية لوزراء الدفاع وكذلك الاجتماعات المشتركة مع وزراء الخارجية وأيضا مؤتمرات القمة وضع استراتيجية دفاعية لدول المجلس . وفى الواقع أن تلك الاستراتيجية تتكون من عنصرين أساسيين تحاول دول المجلس تحقيق تقدم فيهما وهما :

(أ) تشكيل قوة خليجية موحدة .

(ب) صناعة سلاح خاصة بدول الخليج .

أ ـ تشكيل قوة خليجية موحدة :

لقد استبعد المجلس فكرة تكوين جيش خليجى موحد ، الا أنه وافق على تشكيل قوة التدخل السريع وتحمل اسم « درع الجزيرة » وهى قوات من كل جيوش دول المجلس تقوم باجراء مناورات وتدريبات مشتركة فى أماكن مختلفة من أراضى تلك الدول . ولكن هناك عقبات تحول دون وجود درجة عالية من الفعالية لتلك القوة اهمها :

١ ـ نقص القوة العسكرية قياسا باجمالى عدد سكان دول الخليج الست ١٦ مليون نسمة (تعداد ١٩٨٤) يبلغ عدد السعودية ١٠,٨٢٤,٠٠٠ هذا فى حين وصل عدد القوات المسلحة مجتمعة نحو ١٩٠,٠٠٠ جندى وهذا يعتبر عددا قليلا قياسا على دول المجلس التى تبلغ نحو ٢,٦٤,٦١٧ كم^2 .

٢ ـ أن هناك عناصر قيادية فى تلك الجيوش من خارج دول المجلس والأمن الذى يمثل مشكلة لقادة تلك الدول ومحاولة خلق قيادات وطنية محلية تقود تلك الجيوش .

٣ ـ بالنسبة للعتاد العسكرى ، فهناك خليط من الأسلحة التى تتسلح بها تلك الجيوش من الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، والمانيا الغربية . وأن كان ذلك قد يكون مفيدا حيث أن التنوع يزيد من درجة الاستقلالية ولكنه يخلق مشاكل التبعية للدول بصدد التسلح ، وكذلك مشكلة مدى التنسيق بين الجيوش المختلفة حيث المصطلحات العسكرية مختلفة .

ب ـ اقامة صناعة سلاح خليجية :

لقد تم تخصيص ١٤٠ مليون دولار لاقامة صناعة سلاح خاصة بدول الخليج وتهدف دول الخليج من ذلك إلى :

١ ـ تحقيق درجة عالية من الاستقلالية فى تسليح جيوشها .

٢ ـ خلق سلاح خليجى موحد لجيوش تلك الدول يساعد على التعاون والتنسيق فيما بينها .

هذا ولكن هناك عقبات تحول دون ذلك وهى :

١ ـ أن دول المجلس ليس لديها القاعدة الصناعية المطلوبة .

٢ ـ عدم توافر مصادر المياه اللازمة .

٣ ـ نقص الكوادر الوطنية القادرة على ايجاد صناعة سلاح ذات فاعلية .

وفى الواقع أن تلك كانت دائما هى الأهداف التى سعت اجتماعات المجلس المختلفة على المستوى الدفاعى إلى تحقيقها ، ولكن دول المجلس لم تستطع حتى الآن أن تتوصل إلى تحقيق تقدم ذى شأن فى هذا المجال ، وكل ما تم تحقيقه هو تدريبات ومناورات مشتركة لقوة درع الجزيرة . وقد تكون دول المجلس حريصة على علاج الخلافات وأوجه النقص الناتجة عن تلك المناورات والتدريبات ، ولكنه يبدو أن تلك القوة تظل قوة شكلية أكثر منها قوة قادرة على الردع ضد المخاطر الخارجية .

ولذلك فان دول المجلس احتمت بعنصر آخر أكثر فعالية فى هذا الصدد وهو امكانية الاعتماد بصفة رئيسية على عنصر الدفاع الجوى والطيران والبحرية . فدولة مثل السعودية تملك طائرات الانذار المبكر وطائرات استطلاعية . وهناك شبكات رادارية لدى الكويت تستطيع من خلالها أن تمارس دورها بدرجة عالية من الفعالية ، كما أن هناك دوريات بحرية تجوب الخليج لمتابعة حركة الملاحة خاصة فى مضيق هرمز . هذا وقد برز التركيز على هذا العنصر الجوى ، البحرى فى اجتماع وزراء الدفاع الخامس الأخير الذى عقد فى مسقط فى أكتوبر من هذا العام . وقد كان الشكل الأول فى هذا الاجتماع هو مسألة الملاحة فى الخليج بسبب استمرار ضرب الناقلات البترولية واحتمالات غلق مضيق هرمز .

ومع أن دول المجلس مع تركيزها أصلا على العنصرين الجوى والبحرى فى استراتيجيتها الدفاعية ، فانها تعمل على دعم التعاون والتنسيق فى عناصر الاستراتيجية الدفاعية ولكن تبقى العقبات والموضوعات التى سبق الحديث عنها . وحقيقة أن كل ذلك يضع

حدودا على حرية حركة تلك الدول فى هذا الاتجاه ، لأنه حتى فى حالة وجود دفاع جوى على درجة عالية من الاستطلاع والفعالية فى مجال الاستطلاع ، ووجود قوة بحرية تتابع حركة الملاحة فى الخليج ، فما هو الموقف فى حالة وقوع خطر حقيقى فعلى ، هنا تبقى الكلمة لقوة الردع العسكرية وهى فى الواقع غير متوافرة لدى دول المجلس .

ولذلك أكد مسئولون خليجيون خلال قمة أبو ظبى الأخيرة أن ضمان حرية الملاحة فى الخليج هى مسئولية المجتمع الدولى ككل ويأتى دور تلك الدول فى التنبيه إلى ذلك ، هذا مع احتفاظ تلك الدول بحقها فى الدفاع الشرعى عن سلامة استقلالها ومصالحها فى الخليج .

ويبدو أن الاحتمال الأخير فى حالة وقوع تحد خطير يهدد سيادة استقلال تلك الدول هو الاستعانة بقوات أجنبية وهذا يمثل خطرا أشد أن ذلك يعتبر بمثابة نقص وقيد على سيادة واستقلال تلك الدول ، لذلك نجد أن طابع الحرص والحذر هو السمة المميزة لتحرك دول المجلس تجاه تطورات الحرب العراقية الايرانية وكذلك فى محاولتها لبقاء قوة دفاع عسكرية خليجية .

أما عن قضايا الدفاع المشترك على المستوى الداخلى اى قضية الأمن الداخلى . فنجد أن درجة الاتفاق أقل من وجه الاتفاق على قضية الدفاع المشترك على المستوى الخارجى ، وذلك يرجع إلى :

- عدم تعرض دول المجلس ككل أو احتمال تعرضها بدرجة واحدة للقلاقل والاضطرابات والعمليات التخريبية فى الداخل .

- وجود درجة عالية من الاختلاف بين دول المجلس بالنسبة لوجود قوات أجنبية على أراضيها .

- وجود اختلاف فى وجهات النظر بين تلك الدول حول مسألة الصحافة والديمقراطية وكذلك حول العلاقات بين الشرق والغرب .

• لذلك لم يتم التوصل إلى اتفاقية أمنية خليجية حتى الآن .

ومع ذلك فهناك جهود مستمرة بين دول المجلس من أجل التنسيق والتعاون فيما بينها فيما يتعلق بالنواحى الأمنية وفيما يتعلق بالمخدرات والمرور والضبط الجنائى والدفاع والجوازات والجمارك . هذا وقد عقد المسئولون عن تلك المجالات اجتماعات خلال عام ١٩٨٦ استهدفت تحقيق التعاون والتنسيق بين دول المجلس .

وعلى الرغم من انعقاد اجتماع وزراء داخلية دول المجلس فى الاسبوع الأخير من شهر أكتوبر خلال هذا العام وذلك من أجل وضع المبادىء الرئيسية لتلك الاتفاقية الأمنية ، فانها لم تكن معروضة على جدول أعمال قمة أبو ظبى . وقد جاء فى البيان الختامى عن تلك القضية ما يأتى . . « وأعرب المجلس عن ارتياحه لما وصل اليه التعاون والتنسيق فى مجال الأمن ومبادىء الاتصالات المكثفة بين الأجهزة الأمنية فى الدول الاعضاء ومن أجل تعزيز وضمان الأمن والاستقرار فى دول المجلس . » .

وجدير بالذكر أن دول المجلس أعلنت من خلال مؤتمرها لوزراء خارجية دول المجلس فى دورته التاسعة عشرة التى عقدت فى مدينة الطائف فى الفترة من ٢٨ حتى ٣٠ يونيو ١٩٧٦ أدانتها لعمليات الانفجار التى تعرضت لها دولة الكويت . هذا وأعلن المجلس تضامن دول المجلس مع دول الخليج ومؤازرتها لها وتصميمها على مواجهة مثل تلك العمليات بشكل جماعى .

٣ ـ القضايا الاقتصادية :

يبدو أن هناك رغبة صادقة من دول مجلس التعاون على بلوغ درجات متفوقة من التعاون والتنسيق فى المجال الاقتصادى . فقد توصل المجلس إلى اتفاقية اقتصادية موحدة فى قمة الرياض من نوفمبر ١٩٨١ . وقد دخلت مرحلة التنفيذ ابتداء من أول مارس ١٩٨٣ .

هذ وقد حاولت الدول الخليجية فى الفترة الأخيرة ونتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية فى البلدان الخليجية والذى نتج عن الانخفاض الحاد فى أسعار النفط ، فقد بدأت دول المجلس تتجه إلى تنويع اقتصاداتها لزيادة حصة القطاعات الاقتصادية غير النمطية فى الناتج المحلى .

لذلك بدأت دول المجلس تتجه نحو اعطاء دور وثقل أكبر للقطاع الخاص فى دفع عملية التنمية . ولذلك ركزت الدراسات التى أجرتها غرف التجارة والصناعة والزراعة الخليجية على اهمية أن يكون للقطاع الخاص ممثلون ينقلون لأجهزة مجلس التعاون آراءه ومقترحاته حتى يمكن أن يكون للقطاع الخاص دور كبير فى تطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، هذا وأعربت الغرف الخليجية عن استعدادها للتعاون مع القطاع الحكومى فى اتاحة الأجهزة الفنية وتأسيس الشركات المساهمة

المشتركة فى عمليات الاستيراد والتصدير . كما أن اتحاد الغرف هذا قد ذكر فى تقرير له أن هناك ١٧٩ شركة مساهمة فى دول المجلس ما بين وطنية وعربية وأجنبية . ودعا إلى تمويل المشاريع الصناعية الحكومية إلى شركات وهمية وطرح أسهمها للمواطنين كما دعا إلى انشاء أسواق مالية حديثة .

ولذلك نجد أن القضايا الاقتصادية التى تناولتها اجتماعات مجلس التعاون المختلفة قد تركزت على الأوضاع المتدهورة لأسواق النفط وتأثيرها على اقتصاديات تلك الدول وغالبا ما كان وزراء بترول تلك الدول يجتمعون على هامش تلك الاجتماعات كما كان فى قمة أبو ظبى الأخيرة . وكانت مسألة برمجة التعاون الاقتصادى فى اطار الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس من الموضوعات التى تم بحثها خلال الاجتماعات الوزارية المختلفة للمجلس خلال العام لوضعها على قمة أبو ظبى . هذا بالأضافة إلى عملية الاتصالات وتكثيف التعاون مع المجموعات الاقتصادية الخارجية خاصة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

وجاءت قمة أبو ظبى الأخيرة لتبين حصاد العام فى المجال الاقتصادى . لقد جاء التركيز فى القمة الأخيرة على تحقيق المواطنة فى الأنشطة التجارية والاقتصادية مما يهدف إلى دعم التعاون الاقتصادى وتسهيل مركز رأس المال بين دول المجلس ولذلك فقد قررت القمة ما يلى :

١ ـ السماح للمستثمرين من مواطنى المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية فى الدول الأعضاء ومساواتهم بالمستثمر الوطنى من حيث الأهلية وفقا لضوابط محددة اعتبارا من أول مارس ١٩٨٧ .

٢ ـ السماح لمواطنى دول المجلس بممارسة تجارة التجزئة والجملة فى أية دولة عضو ومساواتهم بمواطنى الدولة وفقا لضوابط محددة اعتبارا من أول مارس ١٩٨٧ بالنسبة لتجارة التجزئة وأول مارس ١٩٩٠ بالنسبة لتجارة الجملة .

هذا كما وافق المجلس الاعلى على القواعد الموجودة بإعطاء الأولوية فى المشتروات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطنى .

هذا بالنسبة للتعاون الاقتصادى ، أما عن أوضاع النقد وعن ضرورة وجود مؤسسات نقدية حديثة فكان ذلك موضع بحث ، ولكن لم يتم التوصل إلى نتيجة ايجابية فى هذا الصدد . فقد تم التوصل فى النهاية إلى ضرورة التنسيق بين ما هو موجود بين المؤسسات النقدية والبورصات الموجودة بدول الخليج ، كما تردد أنه لا يوجد تفكير الآن فى انشاء بورصة خليجية مشتركة .

هذا وكان التعاون الاقتصادى الخارجى موضع بحث على كافة الاجتماعات الوزارية وتمت مناقشة نتائج الاتصالات والتعاون مع المجموعات الاقتصادية الخارجية فى كل اجتماع ولازالت تلك الاتصالات مستمرة . وجاءت قمة أبو ظبى لتعلق موقفها مع تلك الاتصالات حيث أعلنت موافقتها على استمرار تلك الاتصالات مع المجموعات الاقتصادية الدولية وفوضت القمة المجلس الوزارى باقرار أهداف وسياسات التعاون الذى تهدف اليه هذه الاتصالات وكلفته بمتابعة تنفيذها .

ويبدو من ذلك أن طابع الحذر والبطء والحرص هو السمة الأساسية لتحرك دول مجلس التعاون حتى فى المجال الاقتصادى وهذا يرجع إلى عدة عوامل موضوعية أهمها :

- أن اقتصاديات دول الخليج متناقضة وليست متكاملة فى قطاعاتها المختلفة .
- هناك مشاكل خاصة بالعمالة الأجنبية ونقص الكوادر الوطنية .
- هناك مشاكل خاصة بالتعليم وأخرى خاصة بالمشاكل الاجتماعية .
- كذلك هناك اختلافات على مستوى التعامل النقدى .

هذا بالأضافة إلى قدرات وامكانيات النمو الاقتصادى لاقتصاديات تلك الدول وهى محدودة لأن تلك الدول اتبعت نمط التنمية قصير الأجل ذا الطابع الاستهلاكى .

كل ذلك يضع قيودا موضوعية على حدود التكامل الاقتصادى والاجتماعى الذى تسعى اليه دول الخليج .

٤ ـ القضايا المشتركة فى مجال الاعلام والثقافة :

لقد حدث تطور هام فى مسيرة مجلس التعاون الخليجى خلال عام ١٩٨٦ وهو انعقاد وزراء أعلام دول المجلس لأول مرة فى جدة فى أول يونيو بجدة بالسعودية من هذا العام . وقد توصل وزراء الاعلام إلى خطة اعلامية وتمت الموافقة عليها وعلى الخطوات التنفيذية لأجهزة الاعلام المختلفة .

وجاء الاهتمام بالاعلام فى مسيرة الخليج متأخرا لأن الاعلام يلعب دورا فى اختصار المسافات وتهيئة الرأى العام وقيادته نحو الأهداف الموجودة . ولكن هناك مجموعة من التطورات أدت إلى الاهتمام أكثر بدور الاعلام إلى درجة انعقاد الاجتماع الأول لوزراء اعلام دول المجلس خلال يونيو من هذا العام وتلك التطورات تمثلت فى :

ـ التطورات المتمثلة فى التصعيد المستمر للحرب العراقية الايرانية .

ـ الحملة الأوروبية الأمريكية ضد الدول العربية ومحاولاتها تشويه الصورة العربية والصاق تهمة الأرهاب بالعرب اضافة ما طرأ على أسعار البترول من تدهور حاد فى أسواق النفط العالمية ودأبت رسائل اعلام تلك الدول بتوجيه الاتهامات لدول مجلس التعاون وأنها المسئولة عن التدهور المستمر فى أسعار النفط .

هذا وقد توصل الوزراء إلى خطة اعلامية وخطوات تنفيذية لأجهزة الاعلام المختلفة وهى كالتالى :

ا ـ فى المجال الاذاعى :

يتم تحقيق التعاون الاذاعى من خلال الربط الاذاعى المشترك بهدف خلق صوت خليجى موحد ، اتضحت معالمه مع صوت مجلس التعاون وانتاج وتبادل برامج منوعة تركز على الجوانب الاخبارية والتقارير التحليلية لمسيرة المجلس وذلك من أجل تشجيع التداخل والتلاحم بين الأسرة الاذاعية بجوانبها المتعددة . لذا فانه يعين مخرجين ، ومعدين فنيين من خلال التعادل المستمر لهذه المجالات واعداد الدورات المشتركة التى تجمع بين العناصر المتماثلة لخلق التواصل بين كافة العاملين فى الأجهزة الاذاعية والارتقاء بمستوى الانتاجية .

ب ـ وفى المجال التلفازى :

تحث الخطة الدول الأعضاء على ربط أو تقوية البث التلفازى المشترك وامكانية وصول البث إلى معظم قرى ومدن الدول الأعضاء من خلال الاقمار الصناعية وخاصة مع وجود القمر العربى (عربسات) وشبكات الميكرويف أو الكابلات المحورية .

وتؤكد الخطة على دعم المسيرة التليفزيونية القائمة بين دول المجلس من خلال تأثير مسيرة التبادل الاخبارى التلفزى ودعم مركز التجمع الاخبارى وحث المسئولين بأجهزة التلفزة بأهمية بث أخبار الدول الأعضاء والتركيز على الأخبار ذات الصفة التعاونية المشتركة بين الدول الأعضاء .

وتدعو الخطة إلى تشجيع وتبادل الانتاج التلفازى المحلى والمشترك لينتقل من خلاله واقع مجتمعات دول المجلس إلى الجهد التليفزيونى عامة والخليجى خاصة وتكثيف الاهتمام ، بالبرامج الموجهة للمقيمين من غير العرب تشرح واقع التعاون بين دول المجلس وأهداف هذا الواقع وسبل تحقيقه والاهتمام بالتدريب وتنمية العناصر الوطنية الفنية فى مجال التلفاز وتشجيع حركة التمثيل والتأليف والاعداد والاخراج .

جـ ـ وفى مجال الصحافة والمطبوعات :

فقد دعت الخطة إلى وضع ضوابط الالتزام بالخط الوطنى المتمشى مع كفالة حرية الرأى للجميع وعقد الندوات والاجتماعات المستمرة لمناقشة هموم ورسالة المؤسسات الصحفية فى مجال مراكز المعلومات وضرورة التخطيط لايجاد مركز معلومات بوجه يخدم صحافة دول المجلس وتفهم وتذليل صعوبة التوزيع الصحفى والكتاب الخليجى بصفة عامة . كما تدعو الخطة إلى العمل على تخفيض اجراءات النقل الجوى للصحف والمطبوعات ومعاملتها معاملة خاصة تساعد على سرعة وصولها وانتشارها بأقل تكلفة ومحاولة تسهيل اجراءات الرقابة الاعلامية وتطوير وتشجيع القلم الوطنى من خلال ايجاد فرص الدورات التدريبية المتخصصة بالتعاون مع بيوت الخبرة فى هذا المجال وداخل المؤسسات الصحفية فى الدول الأعضاء .

وتحث الخطة على وضع برامج للتواصل الصحفى بين الصحفيين الخليجيين من خلال الزيارات المتبادلة لاكتساب المعارف والتواد والحصول على مزيد من المعرفة فى مجال العمل . والاستفادة ما أمكن من بعض

الخدمات التى تقدمها المؤسسات الصحفية لمنتسبيها فى هذا الشأن .

وفيما يتعلق بالصحافة الرياضية أكدت الخطة على ضرورة توعية القائمين على الملاحق الصحفية الرياضية الثابتة بأهمية ابراز الرياضة بأهدافها السامية كقنوات اعلامية يجب أن تستغل لتعكس روح التلاحم والانصهار بين شباب الخليج ، والتأكيد على تواجد العنصر الوطنى الخليجى فى هذا المجال ، وابعاد بعض العناصر غير الخليجية التى قد تساهم فى غرس روح التباعد والتباغض والتشتت بين شباب الخليج .

هذا وقد جاءت قمة أبو ظبى لتقر فقط وثيقتى ميثاق الشرف الاعلامى الخارجى وضوابط العمل الاعلامى الخارجى . والوثيقتان تستهدفان تحقيق التنسيق والتعاون الكامل بين دول المجلس فى السياسة الاعلامية الخارجية .

فالوثيقة الأولى تدور حول وضع سياسة رقابية موحدة تشمل الأشخاص الذين يلجأون إلى تلفيق المعلومات والتشهير . كما تطالب الوثيقة بالاهتمام بالإعلام المحلى ومصداقيته فى الوصول إلى العالم بمعلومات دقيقة وتقنية حديثة والتدفق الإعلامى للمعلومات والبيانات الواردة فيه .

أما الوثيقة الثانية فتدور حول المبادىء التى تركز عليها التعاون الخليجى فى مجال الإعلام وهى إعطاء الحرية فى إطار الموضوعية والطرح بأسلوب علمى صريح والتزام الصدق والدقة فى أنواع النشر والرفض المطلق لكل ما يحض على إثارة الفتنة بين أبناء المجتمع الواحد وتجنب كل ما من شأنه النيل من الهوية العربية الخليجية .

يتضح لنا أن ما أقرته قمة الخليج فى مجال الإعلام هو مجرد ميثاق شرف للتعاون الإعلامى ، ولكنه يعتبر خطوة هامة فى مجال تدعيم مسيرة المجلس وإن جاءت متأخرة كثيرا .

أما عن مجال الثقافة فقد حدث تطور هام أيضا ، وهو اجتماع وزراء ثقافة دول المجلس لأول مرة بمسقط / عمان فى سبتمبر ١٩٨١ . وقد وافق الوزراء المسئولون عن الثقافة فى دول المجلس على خطة للتنمية الثقافية لدول مجلس التعاون .

وتهدف تلك الخطة إلى :

- إغناء شخصية المواطن فى دول الخليج وبناء تكاملها عن طريق الوعى المتزايد لعقيدته وتراثه وانتمائه وقدرته على مواكبة التطور الإنسانى .
- تطور البنى الثقافية باعتبارها من أركان البناء الحضارى وأساسا من أسس تماسك الأمة .
- التشبع بالهوية الحضارية العربية الإسلامية بوصف الثقافة مستودع الأصالة والكنز الواسع من الخبرات اللازمة .
- تحويل واقع التجزئة الثقافية الراهن لدول مجلس التعاون إلى وحدة ثقافية متكاملة ترسى أسسها التوجيهات التى تتفق عليها دول المجلس .
- تنمية العطاء الحضارى قوميا وإنسانيا بوصف الثقافة عنصر التآخى ضمن الأقليم الواحد ، وعنصر التقارب والتعاون والتصدى لمحاولات الاستلاب الثقافى .
- توطين المضمون القومى والإسلامى توطينا ثقافيا وتنمويا شاملا للأطفال والناشئة والشباب من خلال قطاعات التربية والتعليم والإعداد والإنتاج الثقافى بمختلف أشكاله .

هذا وقد وضعت الخطة مبادىء عمل لتحقيق هذه الأهداف وهى :

١ - الإلتزام باللغة العربية الفصحى بوصفها وعاء الثقافة وأداة التواصل والعمل على الحد من ظاهرة انتشار اللهجات العامية فى وسائل الثقافة والإعلام والمؤسسات التعليمية .

٢ - ضرورة استيعاب العصر أى التحديث فى الاتجاهين : الأول اتجاه التراث ... والثانى اتجاه العصر العلمى والتقنى كشرطين لازمين لتكوين الثقافة الأصلية المبدعة .

٣ - الحوار مع الثقافات الأخرى والسعى معها لإقرار القيم الإنسانية .

هذا وتعد تلك خطوة هامة فى مجال التعاون والتنسيق بين دول المجلس وإن جاء البيان الختامى لقمة أبو ظبى دون الإشارة إلى ذلك التطور المهم .

٥ ـ النزاع بين قطر والبحرين :

لقد مثل النزاع الحدودى الذى نشب بين قطر والبحرين فى أبريل من هذا العام تحديا جديدا يضمان إلى التحديات التي يواجهها مجلس التعاون الخليجى . فقد نشب فى وقت تزايدت فيه مخاوف الدول أعضاء المجلس من احتمالات تصعيد الحرب العراقية الإيرانية لتمتد إلى دول خليجية أخرى . وفى وقت تصاعد فيه قلقها بسبب الانخفاض الحاد فى أسعار النفط . هذا بالإضافة إلى أن ذلك النزاع يمكن أن يثير نزاعات حدودية أخرى بين دول المجلس .

لذلك كان الاهتمام الخليجى بهذا النزاع قد عكس الإحساس بخطورة الموقف ، فكان التحرك السعودى العاجل وإيفاد الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثانى لرئيس الوزراء إلى كل من قطر والبحرين . كما أوفد السلطان قابوس بن سعيد موفدا آخر للدولتين . ولم تهدف هذه الجهود إلى تبيان المخطىء أو المصيب من جراء الحادث بل هدفت فى المقام الأول إلى إظهار خطورة الحادث على الوضع فى المنطقة .

وهنا لعبت السعودية الدور الكبير فى احتواء النزاع وكان موقف مجلس التعاون كتنظيم أقليمى خليجى ، كما جاء فى البيان الختامى لاجتماع وزراء خارجية دول المجلس التاسع عشر ليشكر جهود الملك فهد ملك السعودية وكذلك جهود المملكة العربية السعودية على مواصلة الجهود لحل الموضوع نهائيا بما يتفق والمبادىء التى يقوم عليها النظام الأساسى لمجلس التعاون .

والنظام الأساسى للمجلس ينص على ضرورة قيام

جدول رقم (١) اجتماعات مجلس التعاون الخليجى خلال عام ١٩٨٦

اسم المؤتمر	تاريخ الإنعقاد	مكان الإنعقاد	اهم القضايا التى نوقشت
ـ مؤتمر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى دورته الثامنة عشرة	الفترة من ١ مارس حتى ٣ مارس ١٩٨٦	الرياض « السعودية »	تطورات الحرب العراقية الإيرانية مع احتلال إيران لشبه جزيرة الفاو العراقية قضايا الدفاع المشترك خاصة ما يتعلق بقوات درع الجزيرة . ـ إمكانية انعقاد قمة عربية
ـ مؤتمر وزراء الإعلام الأول	فى الفترة من ٢١ إلى ١٩٨٦/٦/٢٣	جدة « السعودية »	كانت قضايا التعاون والتنسيق فى المجال الإعلامى والتوصل إلى خطة إعلامية خليجية فى المجال الإذاعى ، التلفازى ، وفى مجال الصحافة والمطبوعات هى محور تلك المناقشات . وتم التوصل بالفعل إلى خطة إعلامية على أن تعرض على قمة أبو ظبى .
ـ مؤتمر وزراء خارجية دول المجلس فى دورته التاسعة عشرة	الفترة ٢٨ ـ ١٩٨٦/٦/٣٠	الطائف « السعودية »	الحرب العراقية الإيرانية ـ أعمال التخريب فى الكويت وقضايا الأمن الداخلى ، النزاع بين قطر والبحرين ، إمكانية عقد قمة عربية ، قضايا التعاون العسكرى ، القضايا الاقتصادية الخارجية خاصة مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية
ـ مؤتمر وزراء خارجية دول مجلس التعاون فى دورته العشرين	الفترة ٢٦ ـ ١٩٨٦/٨/٢٧	ابها « السعودية »	ـ الحرب العراقية الإيرانية ، قضايا الدفاع والتعاون العسكرى ، القضايا الاقتصادية خاصة على المستوى الخارجى وبالذات العلاقات الاقتصادية مع المجموعة الأوروبية . ـ شارك فى بعض هذه الاجتماعات وزراء النفط لدول مجلس التعاون .
ـ مؤتمر وزراء الثقافة الأول لدول مجلس التعاون الخليجى	الفترة من ٨ حتى ٩ سبتمبر ١٩٨٦	مسقط « عُمان »	كانت قضية التوصل إلى خطة للتنمية الثقافية للمواطن الخليجى هى محور المناقشات فى ذلك المؤتمر ، وبالفعل قد تم التوصل إلى خطة تنمية ثقافية تقوم على أساس خلق ثقافة مشتركة ومتجانسة بعيدا عن التجزئة الثقافية لدول المجلس . وذلك على أن تعرض على قمة أبو ظبى .
ـ مؤتمر وزراء دفاع مجلس	الفترة من ٤	مسقط	كانت قضية الاستراتيجية العسكرية والعمل على تعزيز وتوسيع

لجنة بحل الخلافات الأقليمية من حدود برية ومياه أقليمية قبل رفعها إلى القمة . هذا وطالب المجلس الطرفين بالالتزام بتجميد الوضع وعدم اتخاذ ما يسبب تصعيد الخلافات وتكليف السعودية باستئناف المساعى الحميدة من أجل حل النزاع .

هذا وقد حدث تطور هام فى الوساطة السعودية لحل ذلك النزاع حيث قد تم لقاء بين الشيخ حمد بن خليفة آل ثانى ولى العهد ووزير الدفاع القطرى والشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولى العهد ووزير دفاع البحرين فى مقر إقامة الأخير فى مسقط على هامش الاجتماع الخامس لوزراء دفاع دول المجلس الذى عقد فى مسقط فى الأسبوع الأول من شهر أكتوبر الماضى حيث تم بحث كيفية حل النزاع بين البلدين . وأعقب هذا اللقاء لقاء آخر تم بحضور الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام السعودى وكل من معالى محمد بن راشد وزير الدفاع بدولة الإمارات العربية المتحدة والشيخ سالم الصباح وزير الدفاع الكويتى .

وبعد انتهاء اجتماع وزراء الدفاع استقبل الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى أمير دولة قطر الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولى العهد وقائد قوة الدفاع من دولة البحرين وكان يرافق الأخير فى زيارته لقطر الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام من المملكة السعودية .

ويتضح لنا أن السعودية تلعب الدور الرئيسى فى تلك الوساطة ، وأن المجلس كتنظيم أقليمى اكتفى بذلك ومباركة مساعى السعودية فى هذا الصدد . وكذلك نجد أن البيان الختامى لقمة أبو ظبى الأخيرة لم يشر إلى النزاع بين قطر والبحرين ، هذا فى الوقت الذى لم يتم

تابع جدول رقم (١) اجتماعات مجلس التعاون الخليجي خلال عام ١٩٨٦

اسم المؤتمر	تاريخ الإنعقاد	مكان الإنعقاد	اهم القضايا التى نوقشت
التعاون الخليجى « الخامس »	حتى ٥ اكتوبر ١٩٨٦	« عُمان »	مجال التعاون العسكرى فى مقدمة أولويات ذلك المؤتمر . كما كانت قضية الملاحة وحريتها فى الخليج تمثل اهمية خاصة فى الاجتماع خاصة مع استمرار ضرب المقاتلات ولذلك فإنه قد تم التركيز على العنصر البحرى والدفاعى الجوى والطيران فى المناقشات التى دارت فيما يتعلق بالاستراتيجية العسكرية حيث انها لها الاولوية فى تلك الاستراتيجية .
ـ مؤتمر وزراء داخلية دول مجلس التعاون الخليجى الخامس	الفترة من ٢١ حتى ١٩٨٦/١٠/٢٢	الرياض « السعودية »	كانت الاستراتيجية الأمنية الموحدة ومكافحة اعمال التخريب والعنف ، هذا بالإضافة إلى مكافحة المخدرات والجواز الخليجى للسفر والإجراءات الجنائية والحربية كانت هى القضايا التى تمت مناقشتها خلال هذا الاجتماع ، وذلك على ان تعرض على قمة أبو ظبى .
ـ مؤتمر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى فى دورته الحادية والعشرين	الفترة من ٢٦ حتى ١٩٨٦/١٠/٢٨	أبو ظبى « دولة الإمارات العربية المتحدة »	كان ذلك المؤتمر بهدف الإعداد لجدول أعمال قمة أبو ظبى الخليجية السابعة .
ـ قمة أبو ظبى الخليجية السابعة	الفترة من ٢ حتى ١٩٨٦/١١/٥م	أبو ظبى « الإمارات العربية المتحدة »	ـ قضايا الحرب العراقية الإيرانية . ـ إمكانية عقد القمة العربية . ـ القضية الفلسطينية ـ لبنان ـ قطع العلاقات السورية البريطانية . ـ قضايا التعاون العسكرى وخاصة « قوات دفاع درع الجزيرة » . ـ إستكمال الإجراءات الخاصة بتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وقضايا التعاون الاقتصادى الدولى . ـ إقرار وثيقتى ميثاق الشرف الإعلامى لدول مجلس التعاون . وجدير بالذكر ان الاستراتيجية الأمنية الموحدة لم تطرح على قمة أبو ظبى ، وكذلك موضوع النزاع بين قطر والبحرين وتطوراته .

(*) هذا بالإضافة إلى اجتماعات ثانوية لوزراء الصناعة والمالية والتربية لم تسفر عنها نتائج ذات شأن .

فيه التوصل إلى تسوية نهائية لذلك النزاع . ويبدو أن هناك حدودا موضوعية لقدرة المجلس على حل مثل تلك النزعات ، لأن ما أكثرها بين دول المجلس الأمر الذى قد يؤثر على وجوده ككيان أقليمى فى حالة تفاقمها ، لذلك فهو حريص على الجهود السلمية لإحتواء النزاع وعدم تصعيده . ولكن على المجلس أن يتوصل إلى قواعد محددة وسياسات واضحة لعلاج مثل تلك الحالات ، وبقدرة المجلس على ذلك يكون نجاحه كتنظيم أقليمى .

يتضح لنا من خلال استعراض إنجازات مجلس التعاون الخليجى خلال عام ١٩٨٦ أنه قد حدث تطور وتقدم ولكنه حذر ويتسم بالبطء والحرص ، ولم يصل إلى درجة عالية من الفعالية فى معالجة القضايا المشتركة وإفرازاتها . ويتضح ذلك من خلال مواقفه من تطورات الحرب العراقية الإيرانية ، والنزاع بين قطر والبحرين .

هذا وإن كان قد حدثت تطورات مهمة فى مسيرة المجلس على مستوى دعم التعاون الاقتصادى وكذلك التقدم الذى حدث على مستوى التعاون الإعلامى والثقافى .

ولكن فى الواقع أن معالجة مجلس التعاون الخليجى لمختلف القضايا المشتركة ينتج أساسا من تطورات وإفرازا الحرب العراقية الإيرانية ، وهى غير كافية لإيجاد تكامل اقتصادى ، واجتماعى - سياسى خليجى يمكن أن يستمر فى فترة ما بعد الحرب لذلك سوف يكون المحك العملى لفاعلية مجلس التعاون كتنظيم أقليمى بعد انتهاء الحرب وزوال أو ضعف أو انتهاء المخاطر الخارجية الناتجة عنها .

ويمكن القول أنه إذا لم تدعم دول المجلس مسيرة المجلس بشكل أكبر يدعم موقفه كتنظيم أقليمى متميز حتى فى فترة ما بعد الحرب ، فإن الخلافات المختلفة بين دول المجلس سوف تكون أكبر من حجم الاتفاق مما قد يضع نهاية لذلك المجلس .

ثانيا : معضلة التكامل المصرى السودانى

بعد أن تم وقف العمل باتفاقيات التكامل المصرى السودانى من جانب طرفيه وأن بصيغ مختلفة ، فإنه يبدو من غير المناسب الاستمرار فى تناول العلاقات المصرية السودانية تحت عنوان التكامل . فالعلاقات بين البلدين أصبحت تجرى خارج اطار المؤسسات التى تم بناؤها وفقا للاتفاقيات المعطلة . أيضا فإن أجندة العلاقات أصبحت تضم موضوعات متنوعة جدا ، كثير منها أولى إلى درجة كان من المفترض لدى القائمين على تجربة التكامل أنه قد تم تجاوزها . غير أنه من المهم أن نلاحظ أن اتساع قائمة الموضوعات والقضايا المدرجة على جدول أعمال العلاقات المصرية السودانية يرجع إلى كثافة العلاقات بين البلدين بحكم العوامل الجغرافية والتاريخية والاستراتيجية ، وهى العوامل التى تجعل من الصعب على أى من الطرفين تجاهل الطرف الآخر بغض النظر عن الموقف الذى تتبناه النخبة الحاكمة تجاه بعضها وتجاه البلد الآخر .

لقد بادرت مصر بتجميد مؤسسات التكامل فى يوليو ١٩٨٥ بعد اسقاط حكم الرئيس نميرى بحوالى ثلاثة شهور . وحتى الآن فان دوافع القرار المصرى ليست واضحة . فهى قد تكون تعبيرا عن استياء القيادة المصرية من الانتقادات العنيفة التى راحت القوى السياسية السودانية بعد الانتفاضة توجهها لتجربة

التكامل ، ولسياسة مصر تجاه السودان فى الحقبة السابقة ، كما أنها قد تكون محاولة مصرية لابداء حسن النوايا تجاه السودان بعد الانتفاضة ، وتعبيرا منها عن استعدادها للتعامل مع السودان وفقا لما تراه النخبة السودانية مناسبا لها ، دون التمسك بالاتفاقات التى تم عقدها مع النظام السابق .

وبرغم أن مراجعة اتفاقيات التكامل كان مطلبا أساسيا للقوى السياسية السودانية منذ ما قبل اسقاط نميرى ، إلا أن قرارا سودانيا بتعطيل الاتفاقيات لم يصدر الا متأخرا ، فقد أصدرت الحكومة الانتقالية عشية انتخابات الجمعية التأسيسية التى جرت فى ابريل ١٩٨٦ قرارا بالغاء اتفاقيات التكامل والمؤسسات المترتبة عليها . ويعكس هذا التأخير وعيا سودانيا عميقا ، بأنه برغم الشوائب التى قد تكون علقت بالعلاقات بين البلدين فى حقبة معينة ، فانه لا يجب الاندفاع لاتخاذ قرارات قد تفوت فرصة استعادة العلاقات المصرية السودانية إلى الطريق القويم .

وفى الواقع ، فإن الظروف التى تعطلت فيها مؤسسات التكامل عن العمل قد حددت إلى حد كبير المناخ الحالى السائد فى العلاقات المصرية السودانية . فقد تعطل التكامل نتيجة للتغيرات العميقة فى النظام السياسى السودانى بعد الاطاحة بنميرى واستعادة الحياة الديمقراطية ، وكان التخلص من اتفاقيات التكامل هو جزء من عملية كنس بقايا النظام السابق . ساعد على هذا الظروف السياسية التى أحاطت بتوقيع اتفاقات التكامل ، وكذلك عدم التوازن الشديد الذى شاب مسيرته حيث وقع تحيز ضد الأهداف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للتكامل لصالح الأهداف السياسية التى استثمرها نميرى لتأمين استمرار حكمه ، بينما استثمرتها القاهرة للتخفيف من أثر العزلة العربية التى فرضت عليها بعد توقيعها لاتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية . وكلا الأمرين مرفوض من القوى السياسية السودانية .

ويعكس هذا حقيقة القصور الجوهرى الذى شاب عملية التكامل المصرى السودانى ، حيث استثمر الطرفان الميراث التاريخى الايجابى فى العلاقات المصرية السودانية ، ووظفا عددا من الشعارات المهمة التى قد لا يقع بشأنها خلاف كبير بين الأطراف أو داخلها ، والتى تمثل بصورة عامة استراتيجية مقبولة لمستقبل العلاقات المصرية السودانية ، جرى توظيف كل هذه العناصر لصالح تحقيق بعض الأهداف المحدودة والموقوتة باستمرار النخبة الحاكمة فى هذا البلد أو ذلك مع تجاهل تام للمصالح الوطنية العليا والمستمرة للطرفين . وهو الذى أساء للتجربة ، وربما أدى إلى فقدان شعاراتها الأساسية للمصداقية بما قد يضع العراقيل أمام محاولة تكرار التجربة فى الحقبة الحالية ، أو فى حقبة لاحقة . وبالرغم من هذا ، فإنه لا يمكن القول أن الأطر التنظيمية التى أسفرت عنها تجربة التكامل المصرى السودانى قد جرى التخلص منها نهائيا . فاتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بين البلدين فى ١٥ يوليو ١٩٧٦ ما زالت قائمة وذلك بالرغم من أن هذه الاتفاقية بالذات كانت أكثر النقاط التى اهتمت القوى السياسية السودانية المعارضة لنميرى ، والتى يتولى بعضها حكم السودان الآن ـ بتوجيه النقد الحاد إليها ، فبينما اتهمت اتفاقيات التكامل الموقعة فى أكتوبر ١٩٨٢ بالشكلية وعدم الفعالية وتبديد موارد البلدين ، فقد جرى النظر لاتفاقية الدفاع المشترك باعتبارها الجانب الوحيد الفعال فى العلاقات بين سودان نميرى ومصر ، حيث جرى توظيف الاتفاق لصالح الدفاع عن نظام نميرى ضد خصومه من السودانيين ، وبالرغم من أن اتفاقية الدفاع المشترك ليست جزءا من اتفاقيات التكامل ، إلا أنه قد جرى التعامل معها عادة من جانب كل الأطراف باعتبارها ركنا أساسيا من التجربة ، ومع هذا ، فإنه لا الحكومة الانتقالية ولا الحكومة الحالية فى السودان قد أقدمت على الغاء هذه الاتفاقية . ويعكس ذلك فى المقام الأول الحقائق الاستراتيجية الأساسية القائمة فى المنطقة ، والتى تفرض ضرورة وجود علاقات قوية للتعاون الأمنى ـ بالمعنى القومى ، وليس بمعنى أمن النظم الحاكمة ـ بين مصر والسودان . ويبدو أن هذه النقطة بالتحديد هى التى سيتم على أساسها اعادة بناء العلاقات المصرية السودانية على أسس جديدة .

جدول أعمال العلاقات المصرية السودانية الراهن :

أدى تراكم السلبيات فى العلاقات المصرية السودانية فى الحقبة الماضية . بالاضافة إلى عمق التغيير الذى شهده النظام السياسى السودانى منذ الانتفاضة ، أدى إلى اعادة فتح ملف العلاقات المصرية السودانية بكامله ، وعدم الاقتصار على نقد تجربة التكامل بين البلدين ، ومن الطبيعى أن تتم عملية فتح الملف من

الجانب السودانى باعتباره الطرف الذى وقع عليه أغلب الضرر من النمط السابق للعلاقة . ويشارك فى هذه العملية بعض فئات المعارضة المصرية التى وجهت النقد للتجربة منذ بدايتها غير أن حتى هذه الفئات تحاول أن تحاصر الآثار السلبية للتجربة ومنعها من أن تؤدى إلى انهيار العلاقات بين البلدين ، وذلك انطلاقا من الوعى بالأهمية الحيوية لاستمرار العلاقات المصرية السودانية على الأقل من وجهة نظر المصالح المصرية ، وحتى بالنسبة لهؤلاء ، فانهم يشاركون الأطراف السودانية المختلفة فى انتهاء الأداء المصرى تجاه السودان ، باعتبار مصر هى الشريك الأقوى فى هذه العلاقة .

ويتضمن ملف العلاقات المصرية السودانية المفتوح حاليا عددا من الموضوعات أهمها :

١ ـ قضية مياه النيل : وتثير هذه القضية فئات من النخبة السودانية ، بما فيها أشخاص بارزون فى التحالف الحاكم خاصة من حزب الأمة . وإن كانت أى من الجهات الرسمية السودانية لم تشر إلى هذه المسألة بشكل مهم . ويرى المنتقدون أن التوزيع الحالى لمياه النيل ، كما تنظمه الاتفاقية المعقودة بين البلدين عام ١٩٥٩ يتضمن ظلما للجانب السودانى ، إذ تتيح الاتفاقية للسودان الحصول على ١٨,٥ مليار متر مكعب من المياه ، بينما تحصل مصر على ٥٥,٥ مليار متر مكعب . ويعنى هذا أن نصيب البلدين قد ازداد بعد الاتفاق ، وبأثر اقامة السد العالى الذى أتاح فرصة اضافة ١٤ مليار متر مكعب لنصيب السودان كما حددته اتفاقية عام ١٩٢٩ ، بينما زاد نصيب مصر بمقدار ٧,٥ مليار متر مكعب . ويرى المعترضون على هذا التوزيع من الجانب السودانى أن اتفاق عام ١٩٥٩ ، يكاد يكون معدوم الشرعية لأنها عقدت مع نظام عسكرى غير ممثل للشعب السودانى .

وفى الحقيقة فإن هذه الاعتراضات هى انعكاس للتراكمات النفسية السلبية تجاه مصر لدى قطاع مهم من النخبة السودانية ، بينما لا يساوى مرورها الواقعى إلا قليلا ، فكمية المياه التى يحصل عليها السودان فى الوقت الحالى تكفى بحاجته ، وذلك برغم الجفاف الذى يضر بمناطق شاسعة من السودان . فالمناطق المتضررة من الجفاف هى تلك المعتمدة على مياه المطر ، وغير المرتبطة بشبكة الرى فى السودان . يضاف إلى هذا أن برنامج حكومة الصادق المهدى يقوم على الحد من التوسع فى استزراع أراض جديدة ، والتركيز على رفع انتاجية الأراضى المزروعة حاليا ، والتى يراها كافية لتحقيق أهداف السودان فى سد احتياجاتها الغذائية ، وفى التنمية الاقتصادية فى المرحلة الراهنة . بما يعنى أن مشكلة مياه النيل هى فى الواقع مشكلة مؤجلة مما يجعل التنازع حولها الآن أمرا غير مبرر . أما الحكومة السودانية فانها من جانبها تتجنب اثارة القضية على هذا النحو ، ربما لادراكها بالابعاد الواقعية لها ، ولوعيها بمدى حساسيتها بالنسبة لمصر ، وفى المقابل فانها تطالب باعادة تنظيم الأوضاع الحالية فى مجال مياه النيل عن طريق التوصل لاتفاق شامل بين كل الدول الواقعة فى حوض النيل ، وتتلاقى معها مصر فى هذه الرغبة ، كما تتلاقى الحكومتان المصرية والسودانية أيضا فى نظر كل منهما إلى نفسها باعتبارها دولة مصب وهو ما يجعل للدولتين مصالح مشتركة تجاه دول المنبع . وعلى أى الأحوال ، فانه يظل الحل الأمثل لهذه المشكلة هو فى التعامل معها فى اطار استراتيجية للتنمية المشتركة . وهى الاستراتيجية التى كان من المفترض أن يجرى الالتزام بها فى سياق عملية التكامل . وان كانت الفرصة لم تضع بعد .

٢ ـ وتثير نفس الفئات الاعتراض على الواقع الحالى للحدود المصرية السودانية عند منطقة حلايب التى يرى بعض السودانيين أن مصر تسيطر عليها بغير وجه حق ، وهى مشكلة مثارة منذ عام ١٩٥٨ ، بالرغم من الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية المحدودة لهذه المنطقة ، وبرغم امتلاك البلدين لمصادر مهمة للثروات لم ينجح أى منهما فى استثمارها ، ومن الغريب أنه حتى طوال فترة حكم نميرى التى يرى السودانيون أن العلاقات المصرية السودانية خلالها تميزت بعدم التكافؤ على حساب السودان ، حتى طوال هذه الفترة لم تتم أى تسوية نهائية لمشكلة الحدود بين البلدين .

ومرة أخرى ، فان الحكومة السودانية الحالية لم تتعمد اثارة هذه القضية رسميا بأى شكل ، على العكس من ذلك فانه عندما نشرت بعض الصحف السودانية فى أكتوبر ١٩٨٦ خبرا عن توغل قوات مصرية داخل الأراضى السودانية وحاولت أن تثير قضية الحدود القديمة بهذه المناسبة ، قام الدكتور عمر نور الدايم وزير الزراعة ، وزعيم الأغلبية فى الجمعية التأسيسية ، قام بنفى علمه بأى شىء من هذا القبيل ، ويعكس هذا من جانب الحكومة السودانية رغبتها فى عدم اثارة هذه القضية . وأيضا فإنه بغض النظر عن التسوية النهائية لهذه القضية ، فإن اخضاع المناطق الحدودية لتنظيمات

التنمية المشتركة يمثل الحل الأمثل لهذه المشكلة فى سياق ترتيب نهائى ايجابى للعلاقات المصرية السودانية .

٣ - وتوجد بعض المشكلات الاقتصادية والتجارية المهمة بين البلدين ، وهى مشكلات تعكس الخلل فى مؤسسات التكامل ، والأساس الذى قامت عليه عملية التكامل كلها من الأساس . ففى الوقت الذى كان من المفترض أن تؤدى هذه العملية فيه إلى تنمية التبادل التجارى بين البلدين ، وتنمية الاعتماد المتبادل بينهما ، فان تطبيقها على العكس ارتبط بتراجع التبادل التجارى بين البلدين . ويرجع ذلك إلى أنواع متعددة من أوجه القصور ، غير أن أهمها القصور فى الفلسفة التى قامت عليها عملية التكامل ذاتها ، والتى لم تكتشف التناقض بين دخول البلدين فى مشروع تكاملى ، فى الوقت الذى تنخرط فيه كل منهما بشكل متزايد فى السوق الراسمالى العالمى ، وضمن نظام تقسيم العمل الدولى الذى يضعف من امكانية تطوير العلاقات بين دول الجنوب . فبرغم وجود اتفاقات التبادل التجارى المتكافىء بين البلدين ، إلا أن نصيب كل منهما فى التجارة مع الآخر قد تراجع بالنسبة لمجموع قيمة التجارة الخارجية لكل منهما ، وبسبب عدم الاتفاق على حل مشكلة سعر صرف العملتين المصرية والسودانية ، اختل الالتزام بتنفيذ الاتفاقات المعقودة ، فبينما نفذ السودان حوالى ٨٥ بالمائة من حجم صادراته المقررة إلى مصر ، لم تنفذ مصر سوى ٥ بالمائة من حجم التزاماتها التصديرية تجاه السودان ، مما جعل الميزان التجارى بين البلدين يميل لصالح السودان أكثر من ١٢٠ مليون دولار حسابى ، مما دفع الحكومة السودانية إلى وقف صادراتها إلى مصر منذ شهر أغسطس ١٩٨٦ ، ويعد هذا عمليا تجميد للبروتوكول التجارى المصرى السودانى . وتمثل قضية العلاقات الثقافية والعلمية بين مصر والسودان موضوعا آخر للخلافات بينهما . وتتمثل هذه العلاقة فى المؤسسات التعليمية المصرية فى السودان والتى تأخذ شكل مدارس البعثة التعليمية المصرية ، وفرع الخرطوم لجامعة القاهرة ، بالاضافة إلى آلاف الطلاب السودانيين الذين يدرسون فى الجامعات المصرية ، والذين يقدر عددهم بحوالى ٢٤ ألف طالب . وتوجه فئات واسعة من النخبة السودانية انتقادات عنيفة إلى الدور التعليمى المصرى فى السودان من زاويتين ، الأولى ، هى انخفاض مستوى التعليم الذى تقدمه مؤسسات التعليم المصرية ـ خاصة جامعة القاهرة ـ فرع الخرطوم . وعدم ملاءمتها لاحتياجات التنمية فى السودان ، بسبب تركيز الجامعة المصرية على الدراسات الانسانية كالتجارة والآداب والحقوق . أما الزاوية الثانية فتتعلق بأثر الدور المصرى الكبير فى توفير التعليم للطلاب السودانيين بأعداد كبيرة ، والتى يرى بعض المثقفين السودانيين أنها تؤدى إلى هيمنة مصرية على العقل والثقافة السودانيين وحسب تقديرات بعض النقاد فان الطلاب الجامعيين السودانيين الذين يدرسون وفقا للمناهج المصرية هم ضعف هؤلاء الذين يدرسون وفقا للمناهج السودانية . وأيضا فإن الحكومة السودانية لا تبدو ميالة إلى اثارة هذه القضية ، حتى وإن شارك بعض أعضائها فى التقييم السلبى للدور الثقافى المصرى فى السودان . ومن المحتمل أن يكون هذا الموقف من جانب الحكومة السودانية راجعا إلى عوامل براجماتية تتعلق بأن أيا كان التقدير للدور المصرى فى هذا المجال ، فانه يوفر السلطات السودانية النفقات الضرورية للحلول محل المصريين . أيضا فان الاعداد الكبيرة من المتعلمين فى مؤسسات التعليم المصرية التى تحمل الثقافة العربية الاسلامية ، يمثلون اضافة مهمة للثقافة العربية الاسلامية فى السودان التى يرى قطاع مهم من النخبة السودانية ، بما فيها أفراد التحالف الحاكم أنها داخلة فى مواجهة عنيفة مع الثقافات الافريقية غير العربية الاسلامية المتمركزة فى جنوب السودان . ولم يحدث حتى الآن أن وجهت الحكومة السودانية أى انتقادات علنية أو رسمية للدور التعليمى المصرى فى السودان . على العكس فهناك بعض البادرات الايجابية فى هذا المجال .

٤ - وتعد مسألة تسليم الرئيس السابق جعفر نميرى والموجود فى مصر منذ الاطاحة به ، إلى السلطات السودانية ، تعد أكثر قضايا العلاقات المصرية السودانية اثارة للجدل بسبب الموقف الموحد الذى تتخذه الأغلبية الساحقة من السودانيين ـ سواء داخل النخبة أو خارجها ـ من هذه القضية ، حيث يطالب اغلب السودانيين باستعادة نميرى ومحاكمته كجزء من عملية محاكمة العهد السابق وازالة آثاره . غير أن لهذه القضية بعض الملابسات التى تجعلها معقدة بعض الشىء . فقد وقع الانقلاب ضد نميرى أثناء وجوده فى القاهرة . وقامت السلطات المصرية بمنعه من السفر إلى الخرطوم ، واستبقته فى القاهرة بناء على طلب من الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب رئيس المجلس العسكرى الانتقالى الحاكم الذى اتصل بالرئيس مبارك ، وطلب منه

عدم السماح للنميرى بالعودة للسودان تجنبا لمصادمات عنيفة قد تغرق السودان فى بحار من الدماء . إلا أن بقاء نميرى فى القاهرة لم يلق قبولا من القطاعات الأوسع فى النخبة والجماهير السودانية ، فخرجت مظاهرات عديدة مطالبة بتسليم نميرى ، ومتجمعة أمام السفارة المصرية بالخرطوم . وقد رفضت مصر من ناحيتها الاستجابة لهذا المطلب استنادا إلى أن حق اللجوء السياسى فى مصر مكفول ، وأن هذا تقليد ثابت يصعب الاخلال به . وقد تجنبت الحكومة السودانية سواء الانتقالية أو الحالية تقديم طلب رسمى بتسليم نميرى ، ولجأت بدلا من ذلك إلى القضاء المصرى . ويبدو هذا سبيلا مأمونا لحسم القضية ، فقد أعلن الطرفان المصرى والسودانى قبولهما المسبق لحكم القضاء أيا كان . ويوفر هذا عليهما تحويل القضية إلى موضوع للنزاع السياسى ، ويحولها إلى نزاع قانونى ، وإن ظلت أبعاده السياسية واضحة وأساسية . وبالرغم من هذا ، فان الطرف المصرى لايبدى ارتياحا كاملا لهذا المخرج . وقد ظهر ذلك فى احتجاج مصر على حضور سفير السودان فى القاهرة لجلسلت المحكمة ، أيضا فقد رفضت السلطات المصرية اتباع قواعد البروتوكول المعهودة لاستقبال وزير العدل والنائب العام السودانى عند وصوله إلى القاهرة لحضور المحاكمة .

لقد مرت العلاقات المصرية السودانية منذ سقوط نميرى بمسار شديد التعرج . فبينما كانت العلاقات قد بدأت فى التحسن بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التى وقعت ضد الحكومة الانتقالية فى سبتمبر ١٩٨٥ ، واستمرت كذلك حتى قرب نهاية الفترة الانتقالية عندما قامت الحكومة الانتقالية عشية انتخابات الجمعية التأسيسية بالغاء اتفاقات التكامل . وكان فوز حزب الأمة الاغلبية البرلمانية ، وتولى الصادق المهدى رئاسة الحكومة مبررا لاثارة الحذر التقليدى المتبادل بين مصر وحزب الأمة . ساعد على ذلك أن حكومة الصادق المهدى لم تبد الاهتمام الكافى بتطوير العلاقات مع مصر سواء عبر صيغة التكامل أو غيرها من الصيغ ، ففى برنامج الحكومة الذى قدمه رئيس وزراء السودان للجمعية التأسيسية ، وضعت العلاقات السودانية المصرية تحت عنوان « للسودان علاقات متميزة مع بعض جاراته » . وقد شمل هذا القسم إلى جانب مصر كلا من المملكة السعودية وليبيا ودول حوض النيل وتشاد ونيجيريا ، وبشأن العلاقات مع مصر لم يقل البرنامج أكثر من « أن العلاقة الخاصة بين السودان ومصر سوف تصاغ فى شكل جديد يخدم مصلحة الشعبين » . وهى صياغة برغم ما فيها من عدم تجاهل لخصوصية العلاقات المصرية السودانية ، فإن فيها أيضا قدر من عدم الحماس . وبالرغم من قيام رئيس الوزراء السودانى بجولات واسعة عربية ودولية ، فانه لم يقم بزيارة مصر حتى قبل نهاية عام ١٩٨٦ بقليل ، وإن كان الصادق المهدى قد التقى بالرئيس مبارك فى قمة منظمة الوحدة الأفريقية فى شهر أغسطس ١٩٨٦ . وهو اللقاء الذى لم يسفر عن شىء ايجابى هام بسبب سوء الاعداد له ـ حسب بعض المصادر الدبلوماسية ـ بالرغم من هذا فان الاتصالات بين البلدين لم تنقطع أبدا ، إلا أنه لفترة ليست قصيرة بعد اختيار الصادق المهدى رئيسا للوزراء اقتصرت الاتصالات من الجانب السودانى على تلك الاتصالات التى قام بها مسئولون رسميون ينتمون إلى الحزب الاتحادى الديمقراطى ، وربما كان ذلك استمرارا للعلاقات التاريخية بين مصر والاتحاديين ، وربما كان نوعا من تقسيم العمل داخل الائتلاف الحاكم فى السودان ، إلا أن بعض المصادر تشير إلى أن الحزب الاتحادى قد نجح فى تقريب الشقة بين مصر وحزب الأمة ، ساعد على ذلك التطورات التى لحقت بالوضع فى الجنوب بعد حادث اسقاط الطائرة المدنية من جانب المتمردين الجنوبيين فى أغسطس الماضى ، وهى الحادثة التى أدت إلى زيادة نصيب الخيار العسكرى فى حل مشكلة الجنوب . ويبدو أن السودان بعد البحث فى قائمة حلفائه المحتملين فى مواجهة عسكرية محتملة فى الجنوب ، فإن أسهم مصر قد زادت لما يمكن أن تقدمه من مساهمة فى هذا المجال ، خاصة وأن مصر من دون كل حلفاء السودان المحتملين فى هذا المجال ، لم تتورط اطلاقا فى تقديم أى مساعدة للثوار الجنوبيين ، حتى انها قد ترفض أحيانا استقبال ممثلى المتمردين الجنوبيين مراعاة لجانب الحكومة السودانية ، كما حدث فى أغسطس الماضى عندما رفضت الحكومة المصرية استقبال وفد جنوبى وصل بدون موعد مسبق إلى مطار القاهرة حتى تم ترحيله إلى خارج البلاد بعد أن ترك رسالة مكتوبة إلى السلطات المصرية لدى السلطات فى المطار وبرغم ما قد يكون فى هذا السلوك من خطأ فى ادارة العلاقات المصرية مع السودان حيث يجب على مصر الانفتاح على القوى السودانية دون أن يعنى ذلك بالضرورة تورطها فى مساندة هذا الطرف أو ذاك ، إلا وفقا لما تقتضيه المصلحة المشتركة المصرية

السودانية والتى تتجاوز المصالح الأمنية ، ومصالح هذه الفئة أو تلك .

وقد اعترضت مسيرة التحسن التدريجى للعلاقات المصرية السودانية منذ حادث اسقاط الطائرة المدنية السودانية فترة قصيرة من التوتر فى شهر أكتوبر عندما رفضت السلطات المصرية اعطاء تصريح بالعمل للدكتور محمد بشير حامد ، الذى كان قد تعاقد مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة للعمل كأستاذ بها ، وذلك بسبب ما اعتبرته مصر مواقف عدائية تجاهها اتخذها الدكتور بشير حامد عندما كان يشغل منصب وزير الاعلام فى الحكومة الانتقالية ، وبسبب ذلك التوتر تعثرت مسيرة الاتصالات المصرية السودانية قليلا ، إذ تم تأجيل زيارة كان من المقرر أن يقوم بها وزير الداخلية السودانى للقاهرة ، وزيارة أخرى كان من المقرر أن يقوم بها وزير الاقتصاد المصرى للسودان . غير أن هذا لم يستمر طويلا واستعادت مسيرة تحسين العلاقات بين البلدين حيويتها مرة أخرى .

وفى هذه الفترة صدرت عن المسئولين السودانيين خاصة من أعضاء حزب الأمة تصريحات عديدة تؤكد على الجوانب الايجابية فى العلاقات المصرية السودانية ، وعلى طموح السودان وسعيه لاستعادة العلاقات الطيبة مع مصر ، ففى ٢١ سبتمبر صرح السيد حسن تاج الدين عضو مجلس السيادة السودانى ، والعضو القيادى فى حزب الأمة أنه « يجب تنشيط العلاقات المصرية السودانية مع هذه السياسة السودانية الجديدة ، وعن ضرورة التكامل السياسى والاقتصادى من خلال المؤسسات الدستورية ، وأضاف أن السودان يتخذ موقفا مرنا تجاه التكامل ، وفى ١٨ اكتوبر صرح الصادق المهدى بأن حكومته حريصة على العلاقة مع مصر ، وعلى عدم السماح لمشكلة نميرى بالتأثير على العلاقات بين البلدين . كما صرح الدكتور عمر نور الدايم وزير الزراعة السودانى ، والأمين العام لحزب الأمة ، أن التوجه الموجود الآن لدى حزب الأمة والحكومة السودانية هو تقوية العلاقات مع مصر على المستويين الرسمى والشعبى ، وأنه رغم الخلاف فى وجهات النظر حول قضية نميرى ، فإن هذا لن يؤثر على العلاقات بين مصر والسودان خاصة وأن السودان أعطى لمصر فى سياسته الخارجية البعد الحقيقى للعلاقات معها ، مع التأكيد على خصوصيتها وضرورة تنميتها وتطويرها ... واكد « أن الحساسية التى يتصورها البعض بين الجانبين قد انتهت منذ الاستقلال حين أعلنت مصر حق تقرير المصير للسودان عام ١٩٥٣ ، وأنه منذ استقلال السودان والعلاقات ممتازة للغاية مع مصر » وتختلف الفقرة الأخيرة من تصريح المسئول السودانى بشكل واضح عن الموقف التقليدى لمؤرخى وكتاب حزب الأمة ، والذين لم يلاحظ فى كتاباتهم قبل ذلك تقييم ايجابى هام لدور مصر فى استقلال السودان . غير أن أحدث وأهم المؤشرات على اتجاه الحكومة السودانية بقيادة حزب الأمة لتطوير العلاقات مع مصر ، قد وردت على لسان الصادق المهدى فى الكلمة التى ألقاها فى حفل تخريج دفعة من طلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم فى ١٩ نوفمبر ، قال الصادق : « إن مشاركة مصر فى العروبة والاسلام وأفريقيا ، والمصاهرة وصلة الرحم هى معان تجسد خصوصية العلاقات المصرية السودانية التى نأمل أن تزداد رسوخا فى المستقبل ، وأن تنقى من الشوائب التى علقت بها فى الماضى ... أن جامعة القاهرة فرع الخرطوم تقوم بدور هام فى التعليم بالسودان ، وهو دور نقدره لمصر كدولة شقيقة ، وأن هذه الجامعة ليست مؤسسة ضيفة ، ولكنها مؤسسة صاحبة حق كسائر المؤسسات التعليمية الأخرى فى السودان » . وبقدر ما فى هذا التصريح من نوايا طيبة تجاه مصر ، فانه يمثل حسما للجدل الدائر حول دور المؤسسات التعليمية المصرية فى السودان . وقد توافق ذلك مع توصل السيد محمد عبد الله ياسين عضو مجلس رأس الدولة عن الحزب الاتحادى الديمقراطى أثناء لقائه فى القاهرة بالرئيس حسنى مبارك يوم ٢٠ نوفمبر ، إلى اتفاق يقضى باعفاء الطلاب السودانيين فى مصر من بعض الرسوم الدراسية المفروضة على الطلاب الأجانب . وكانت الزيارة الناجحة التى قام بها الدكتور حلمى الحديدى الأمين العام المساعد للحزب الوطنى الحاكم فى مصر للسودان فى الأسبوع الأخير من نوفمبر ، هى أهم المؤشرات على تقدم العلاقات المصرية السودانية . ففى هذه الزيارة التقى الدكتور الحديدى باعتباره ممثلا شخصيا للرئيس مبارك بكافة الأحزاب والقوى السياسية فى السودان ، وهو تحول مهم فى السلوك المصرى تجاه السودان ، إذ يشير إلى اتجاه مصر نحو كسر الحلقة الضيقة التى تقصر علاقاتها بالسودان عليها ، والتقى المبعوث المصرى بالصادق المهدى ، كما أتيح له التحدث فى اجتماع جماهيرى كبير نظمه انصار حزب الأمة . وهى المرة الأولى التى تتاح فيها لمسئول مصرى هذه الفرصة . وكانت أهم النتائج التى أسفرت عنها هذه

الزيارة هى اتفاق حزبى الأمة والاتحاد الديمقراطى على تكوين لجنة مشتركة تتولى دراسة العلاقات المصرية السودانية وتقييم التجربة السابقة فيها، بهدف التوصل إلى رؤية موحدة بين الحزبين من ناحية، وبين السودان ومصر من ناحية أخرى. وقد أعلن عن تشكيل هذه اللجنة أثناء وجود المبعوث المصرى فى السودان، مما يشير إلى أن مصر أصبحت حريصة على بلورة حالة من الاجماع الوطنى بين القوى السياسية السودانية المهتمة بشأن العلاقات المصرية السودانية، كما أصبحت الأحزاب السودانية نفسها حريصة على ذلك، بما ينهى حالة احتكار قوة سياسية سودانية واحدة لقناة الاتصال الايجابية المفتوحة مع مصر، ويصفى تدريجيا الشك المتبادل بين مصر وقوى سودانية أخرى، وبحيث يمكن فى النهاية التوصل لصياغة جديدة للعلاقات المصرية السودانية لا تكون عرضة للتقلبات بتغير موازين القوى السياسية فى السودان.

وحتى الآن فانه من غير الواضح، ما إذا كانت العملية التى بدأت لاعادة بناء العلاقات المصرية السودانية سوف تسفر عن اعادة بناء مؤسسات التكامل وصياغته مواثيقه من جديد ولو تحت مسميات أخرى. وفى الواقع فإن الجانب الايجابى الوحيد فى تجربة التكامل السابقة يتعلق بالطموحات الكبيرة التى تبنتها اتفاقية التكامل، وكذلك فى القنوات المتنوعة التى أتاحتها للاتصال بين النظامين الحاكمين فى مصر والسودان، أما على صعيد الانجاز الفعلى فقد كان مردود هذه الاتفاقيات محدودا للغاية. وعلى هذا فإن عددا من الاتفاقات الجزئية التى تنظم العلاقات بين البلدين فى مجالات محددة، وكذلك بناء هياكل وآليات واضحة لتسيير العلاقات بين البلدين، يمكن أن تدفع العلاقات المصرية السودانية إلى الامام بدرجة مناسبة.

وتعد اتفاقية الدفاع المشترك من أهم ما تبقى من تجربة التكامل المصرى السودانى، وتبدى الحكومة السودانية رغبة واضحة فى الحفاظ على هذه الاتفاقية، وذلك لعلاقتها بالازمة فى الجنوب، ولتوتر علاقاتها مع بعض جيرانها الجنوبيين خاصة أثيوبيا، وبدرجة أقل أوغندا، وعلى هذا فإن مدخل التعاون الأمنى يمكن أن يكون المبرر لتنمية العلاقات المصرية السودانية فى مجالات أخرى، غير ان التركيز على هذا الجانب له خطورته، ذلك أن جانبا مهما من اتفاقية الدفاع المشترك قد يكون موجها ضد التمرد فى جنوب السودان أى ضد قوة سياسية سودانية لها وزنها، وهو ما يهدد بتكرار أخطاء التجربة السابقة بما يكسب مصر عداء بعض القوى السياسية فى السودان، فى نفس الوقت فإن مصر لا يمكنها أن تتجاهل مشكلة جنوب السودان باعتبارها أهم مشكلة تهدد التكامل الوطنى للسودان ووحدة أراضيه، وخاصة أن الحكومة السودانية قد تعلق آمالا كبيرة على الدور المصرى فى هذا المجال، ويفرض هذا على مصر أن تسعى بكل طاقتها للمساعدة على انهاء مشكلة الجنوب بطريقة سلمية، حتى لا تكون مضطرة للتورط فى صراعات السودان الداخلية، أو اصابة أصدقائها فى السودان بخيبة الأمل الناتجة عن احجامها عن مساعدتها. أى أنه على مصر أن تختار الطريقة التى يمكنها بها مساعدة السودان، وهو الدرس الأساسى الذى يمكن الخروج به من التجربة السابقة. بشرط أن يكون مبدأ مساعدة السودان بحد ذاته ليس موضعا للشك.

من ناحية أخرى فانه توجد بعض القيود على تجربة جديدة للتكامل المصرى السودانى، خاصة إذا أخذت شكل التجربة السابقة، أو شكلا آخر شبيها بها، فهناك بناء مهم من عدم الثقة قد تكون بين مصر والقوى المحاربة فى جنوب السودان التى تشترط انهاء معاهدة الدفاع المشترك كأحد شروط المصالحة الوطنية فى السودان، وهذه القوى لها مخاوف قديمة تجاه تحسين العلاقات مع مصر. أيضا فان هناك بعض القوى الاقليمية المهمة التى يسعى السودان لتطبيع العلاقات معها، والتى لا تنظر بارتياح إلى تجاوز العلاقات المصرية السودانية لمستوى معين، وفى ظل أولويات الحكومة السودانية الحالية، وكذلك فى ظل المصالح الوطنية للسودان، فإن الأهداف الخاصة بتطبيع علاقات السودان مع جيرانه وحل مشكلة الجنوب، واعادة بناء العلاقات المصرية السودانية، كلها أهداف لها درجات متقاربة من الأهمية بل ومرتبطة، بحيث يصعب التحيز لاحدها على حساب الأخرى دون انقلاب فى معادلة التوازنات الحالية فى السودان، ويفرض هذا ضرورة أن يكون التقدم باتجاه اعادة بناء العلاقات المصرية السودانية على طريق التكامل، تقدما بطيئا وحذرا بحيث يكون التقدم فى العلاقات مرتبطا ببناء الثقة لدى الأطراف المهتمة جميعها، ومرتبطا أيضا بتعظيم العائد الملموس المتحقق من علاقات متطورة بين البلدين، وتوزيع هذا العائد بقدر مناسب من الانتشار بما يكسب انصارا جدا لقضية التكامل المصرى السودانى.

القسم الرابع

اتجاهات التطور الداخلى للأقطار العربية
التغير فى الدولة العربية الراهنة

عوضا عن تناول اتجاهات التطور الداخلي في كل قطر عربي على حدة يقدم هذا القسم صورة اجمالية للدولة العربية الراهنة ، باعتبارها أهم المؤسسات في المجتمع العربي الراهن . ومنظورا اليها باعتبارها « مجال مؤسسات السلطة في المجتمع » التي تشمل إلى جانب مؤسسات التشريع والتنفيذ والرقابة مؤسسات وسيطة أخرى مساندة اجتماعيا وسياسيا لجماعة الحكم وللنظام الاجتماعي القائم بصورة عامة .

ويقترح هذا القسم تصنيفا للدولة العربية الراهنة بين فئتين أساسيتين : الدولة المفتوحة على التعددية والدولة الواحدية التي يقسمها بدورها إلى عدد آخر من الفئات الفرعية بالنظر إلى أنها تشمل العدد الأكبر من الحالات ، وإلى التنوع الكبير بين أفرادها . وقد حاول هذا القسم أن يتجنب الطبيعة الشكلية ـ أي التي تنصرف إلى شكل الحكم ـ في محاولات علم السياسة الغربي لتصنيف الدول ، وذلك بأخذ ظروف حصول الأقطار العربية المختلفة على استقلالها ، وبالتالي الظروف التي تشكلت فيها الدول في كل حالة ، وأيضا بالأخذ في الاعتبار طبيعة الخيارات الاجتماعية التي ميزت الحالات المختلفة .

ويحاول هذا التقرير أن يتجاوز الطابع الاستاتيكي الذي يميز أغلب محاولات تصنيف الدول والنظم السياسية . فهو يهتم بشكل خاص ببيان ورصد أنواع الضغوط المختلفة التي تتعرض لها الدولة في العالم العربي ، والتي تدفعها نحو التغير الذي يختلف مداه في كل حالة على حدة . ويميز في هذا السياق بين الضغوط الخارجية التي تعد المواجهة العسكرية مع أقطار أخرى ـ غالبا من خارج النظام العربي ـ أهم أشكالها ، وذلك بغض النظر عما إذا كان القطر العربي المعين يتورط في هذه المواجهة بشكل مباشر أو غير مباشر . وفي هذا السياق يعطي التقرير للصراع العربي الاسرائيلي وللصراع العراقي الايراني أهمية متميزة كعوامل للضغط على الدولة العربية . أما في مجال الضغوط الداخلية ، فيعطي هذا التقرير أهمية واضحة للضغوط الناتجة عن عوامل اقتصادية ، والتي يتفرع عنها بدورها عدد أضافي من الضغوط أهمها الأشكال المختلفة لحركات الاعتراض الاجتماعي والسياسي .

ويتضمن هذا القسم دراسة حالة للدولة في السودان تحت عنوان « بناء الديمقراطية في السودان » ، منظورا اليها من زاوية عملية الانتقال من دولة واحدية إلى دولة تعددية ، ومن زاوية الضغوط التي تتعرض لها محاولة بناء الديمقراطية ، والاستراتيجيات الممكنة للتغلب على هذه الضغوط .

أولا - اتجاهات التطور الداخلى للأقطار العربية
التغير فى الدولة العربية الراهنة

الدولة العربية الراهنة قد أصبحت بؤرة لتغيرات هامة فى الشكل والمضمون على أن هذه التغيرات ليست ظاهرة للعيان فى كل الأحوال. وبالتالى فان مظاهر التغير كما تسفر عن نفسها فى تعديل اشكال الحكم اقل اهمية من التوترات التى تنتاب دوريا مراكز الحكم والسلطة والتى تكشف بصورة افضل عن العمليات غير المرئية للتغير فى مضمون السياسة العامة للدول العربية، وأحيانا فى مراكز السلطة.

وهذا الحكم لا يعنى أن مظاهر التغير فى شكل الحكم غير هامة. ذلك أن التغير فى شكل الحكم ينطوى على حسم للتناقضات التى تعمل فى قلب تكوينات ومؤسسات الدولة والمجتمع. وعندما يتغير شكل الحكم أو على الأقل عندما تحدث تحويرات هامة فى تكوين الجماعات القائمة على الحكم (جماعة السلطة)، يستدعى ذلك اعادة صياغة كبرى ليس فقط لمجموعة السياسات الهامة للدولة، وانما أيضا لطبيعة علاقة الدولة العربية بالمجتمع الذى تحكمه «كما حدث بالفعل فى السودان مؤخرا».

وانما يعنى الاستنتاج السابق أنه لا يكفى لادراك قوة عوامل التغير أن نتوقف عند المظاهر الشائعة والملموسة للتغير. فاذا حكمنا على الأمر بدرجة جذرية التحولات الظاهرة فى شكل الحكم، لكان هذا الحكم على قوة عوامل التغير فى الدولة العربية الراهنة أقل كثيرا من حقيقته، سواء اتخذت التحولات طريق الثورة مثلما حدث فى السودان فى أبريل ١٩٨٥ أو طريق انقلابات القصر المصحوبة أحيانا بحرب أهلية، مثلما حدث فى اليمن الجنوبى فى يناير ١٩٨٦، أو طريق التعديل المحكوم بطبيعة علاقة الدولة بالمجتمع مثلما حدث فى مصر منذ بداية تجربة التعددية السياسية المقيدة فى ١٩٧٦ أو أى طريق آخر.

فقد تكشف عوامل التغير هذه عن قوتها وفعاليتها من خلال مؤسسات الدولة القائمة أكثر مما تكشف عنه عبر تحويل أو تغيير هذه المؤسسات. وقد تواجه مؤسسات الدولة القائمة عوامل التغير العميقة الحادثة فى تركيب المجتمعات العربية، إما بالتأقلم التدريجى ومحاولة استيعاب العناصر الجديدة أو بابداء مقاومة ضارية وعنيفة مما يعظم من حدة التوتر السياسى والاجتماعى. وعلى كل الأحوال فان استمرار الدولة العربية بانماطها وهياكلها القائمة على ما هى عليه منذ مدة طويلة لا يقلل اطلاقا من شأن الضغوط التى تجتاحها من كل اتجاه. ولكن حقيقة الاستمرار هذه تعنى أن هناك نوعا من التوازن غير المستقر بين عوامل التغيير وعوامل الاستمرارية وفى حالات قليلة تغلبت عوامل التغيير إلى حد معين مما أسفر عن تحويل شكل الحكم بدرجة أو أخرى من الجذرية والشمول. أما فى غالبية الحالات فان استمرار النمط الجوهرى القائم قد تم إما عن طريق التكيف والتحوير التدريجى للسياسات أو لجماعة السلطة للتحالف الاجتماعى الأوسع الذى تستند عليه. وفى حالات معينة كان هذا الاستمرار على حساب الانزلاق إلى مستوى من العنف السياسى والاجتماعى غير مسبوق.

أن أهمية هذا الاستنتاج تنطلق من افتراض أساسى وهو أن غالبية الاقطار العربية قد تمتعت بدرجة عالية نسبيا من الاستقرار السياسى النسبى لنظم الحكم التى انتهى اليها الصراع الداخلى بعد الاستقلال . وفى جوهر ظاهرة الاستقرار هذه يمكننا ملاحظة تكوين نمط أو انماط جوهرية للدول العربية .

كان تشكل هذا النمط أو هذه الأنماط قد تبلور بعد فترة من النضال والتغير العاصف الذى شغل عقد الخمسينات والنصف الأول من عقد الستينات (بل وامتد فى حالات أقل إلى آخر الستينات أو أوائل السبعينات) وما أن استتب الأمر لهذه الانماط الأساسية حتى فرضت نفسها بقوة لفترة طويلة من الزمن على واقع الحياة السياسية والاجتماعية فى الأقطار العربية . وما يمكننا أن نؤكده مبدئيا هو أن الوطن العربى بغالبية أقطاره قد أخذ يشق طريقه إلى مرحلة جديدة من عدم الاستقرار السياسى . أى أن مرحلة الاستقرار النسبى قد أزفت على النهاية .

ومهمة هذا التقرير فى نظرنا هى رصد ومراقبة عوامل التغير السياسى وكيفية تأثيرها على طبيعة وتوجهات الدولة ، أو على تكوينها ونمطها أصلا ، فى السياق الأوسع للتكوين السياسى للمجتمعات العربية . ومن المهم أن نخلص من هذا الرصد بتشخيص سليم لخصائص التغير وبالتالى إلى تقدير احتمالات التحول فى هياكل ومؤسسات الدولة العربية .

أن مجمل هذه العوامل يمكن رصدها فى الوقت الحالى عبر محور أساسى وهو عملية الشد والجذب الدائمين بين الواحدية والتعددية السياسية . فالاتجاه الأساسى لعوامل التغيير الجديدة يبدو أنه فى اتجاه التعددية السياسية التى قد تسمح بها الدولة القائمة وتقننها على نحو أو آخر ، أو قد لا تسمح بها فينتهى الأمر إلى ظهور ثلاثة اتجاهات بديلة للتحول السياسى ، وهى :

- التغيير العسكرى لشكل الدولة وجماعة السلطة .

- سعى الدولة لمقاومة الضغوط نحو التعددية السياسية بوسائل العنف والاجبار فيرتفع بصورة بارزة منسوب التوتر والقهر فى المجتمع ، أو عن طريق تثوير الدولة من داخلها بتخليق صيغة اجتماعية - سياسية جديدة للاجماع الوطنى .

- نفاذ عوامل التعددية إلى قلب التشكيلات الواحدية للدولة مما يفقدها تجانسها النسبى القديم ويفتح الباب أمام تحولات تدريجية وأن هامة فى التوجهات الأساسية للدولة وسياستها العامة تبعا لموازين القوى داخل هياكل الدولة ومؤسساتها .

أن رصدنا لعوامل الضغط والتغير لابد وأن ينسب إلى انماط محددة للدولة العربية القائمة ، ومن هنا فسوف يعالج القسم الأول من هذا التقرير طبيعة الظروف التى ولدت الأنماط الراهنة للدولة العربية . ويتلو ذلك فى قسم ثان تحديد وتشخيص عوامل الضغط الداخلية والخارجية على هذه الانماط ، وأخيرا فان التقرير سوف يقدم فى قسم ثالث رصدا لبعض المظاهر السافرة للتغير فى الآونة الأخيرة لعدد من الأقطار العربية .

١ - الأنماط الأساسية للدولة فى الوطن العربى ظروف النشأة وعوامل التمايز القطرى :

هناك تعريفات كثيرة جدا للدولة . على أننا سوف نعتمد هنا على تعريف بسيط للدولة باعتبارها مجال مؤسسات السلطة فى المجتمع . وبهذا المعنى فهى اوسع قليلا من مفهوم نظام الحكم . فيمكن النظر اليها على انها مركب من مؤسسات الحكم بالمعنى الضيق للكلمة : أما تلك التى تقوم على التشريع والتنفيذ والرقابة ، ومؤسسات وسيطة أخرى مساندة اجتماعيا وسياسيا لجماعة الحكم وللنظام الاجتماعى القائم بصورة عامة .

ومن هذا المنطلق هناك تصنيفات متعددة جدا لانماط الدولة . ومن أكثر هذه التصنيفات شيوعا ، تلك التى تقسم الدول إلى نمط ديمقراطى ، ونمط شمولى ونمط سلطوى . وأساس هذا التصنيف هو طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع من حيث المشروعية السياسية وأنماط التجنيد لجماعة الحكم وأساليب صنع القرارات والرقابة على ممارسة السلطة . على أن هذا التصنيف ينطوى على تحيز غربى . كما أنه لم يعد ينطوى على دلالة كبيرة فى عصرنا ، وبصورة خاصة فى العالم الثالث . فالدولة فى العالم الثالث هى اجمالا قوية بالمقارنة بما يسمى بالمجتمع المدنى . ومن ثم فنحن بحاجة إلى تصنيف لانماط الدول يمكننا من الكشف عن الكيانات ذات المغزى الهام فيما بين الأغلبية الساحقة من دول العالم الكائنة فى العالم الثالث ، ودون الحاجة إلى أن ننسب هذه الانماط إلى نموذج مثالى غربى .

فمن حيث شكل علاقة الدولة بالمجتمع يمكن التمييز بين نمط الدولة المفتوحة على التعددية (دون أن تقدم هى ذاتها على التعددية بالضرورة) والدولة الواحدية .

والدولة المفتوحة على التعددية هى التى يسمح تشكيلها او النظام الأساسى الذى يحكمها بدرجة ما من تعدد مراكز التاثير على صنع القرار وعلى تشكيل الساحة السياسية فى مجتمع ما . والمقصود بالساحة السياسية هنا هو توزع قوى سياسية متمايزة او فى طريقها إلى التمايز على مجموعة معينة من المواقف ازاء القضايا الجوهرية فى المجتمع وذات الدلالة السياسية . ويحتم ذلك أيضا درجة ما من التسامح مع الحريات المدنية والسياسية الأساسية مثل حق التعبير والتجمع والتنظيم . أما الدولة الواحدية فهو نمط يسعى لتوحيد المجتمع والدولة فى كيان واحد ، ولغرض التجانس على هياكل الدولة ذاتها تبعا لرؤية وتوجه ـ لا يقبل التحدى و تعدد المشاركة ـ لطبيعة المجتمع والدولة ووظائفهما ومسارهما المستقبلى . ويترتب على ذلك عدم التسامح مع الحريات المدنية والسياسية الأساسية التى قد تفضى إلى التعدد المنظم لمراكز التأثير والتوجيه العام .

وحيث أن الغالبية الكبرى من دول العالم الثالث هى بصورة أو بأخرى دول واحدية ، فان هناك حاجة لتمييز أنماط فرعية من هذه الدول ، بحيث يكون التصنيف ملائما لحالة الوطن العربى . وفى رأينا فان المصدر الأساسى للواحدية يعتبر معيارا مناسبا للتصنيف . فقد يكون هذا المصدر إما القهر ذاته ، او الايديولوجية أو الصياغة الادارية . وبطبيعة الحال فان الواحدية تشتق من جميع هذه المصادر وإن بنسب مختلفة ولكن ما يدعم بروز مصدر او آخر هو الأولوية فى ممارسة مهام السلطة لأحدى مجموعات المؤسسات أو الأجهزة الثلاثة فى نظام الدولة . أى مؤسسات القهر ، والمؤسسات الايديولوجية للدولة ، والمؤسسات الوظيفية للدولة . فعندما تنعقد السيادة لمؤسسات القهر ويصبح القهر هو الناظم الأساسى لعلاقة الدولة بالمجتمع ، فنحن أمام دولة سلطوية . وعندما تنعقد السيادة للمؤسسات الايديولوجية (مثل الاحزاب والمؤسسات الدينية أو ذات الوظيفة الدينية ووسائل الاتصال والاعلام وغيرها) فنحن أمام ما يمكن تسميته دولة رسالية أى لها رسالة تعتبر المحدد الأساسى للتوجيه داخل تشكيلات الدولة وفى مجال علاقة الدولة بالمجتمع . وقد تأخذ هذه الدول الرسالية أحدى صورتين . فتكون الدولة رسالية اصولية عندما تسعى للمحافظة على استعادة نموذج من المؤسسات والممارسة السياسية والقيمية تتفق مع أصول وثوابت موروثة (غالبا ذات محتوى دينى) . وتكون الدولة رسالية تبشيرية ، عندما يتعلق المثل الأعلى الايديولوجى بصياغة جديدة للمجتمع والدولة القوميين فى المستقبل وفقا لقيم سامية جديدة وتقتضى تحويرا هيكليا لانجاز اهداف محددة (مثل التحديث أو المجد القومى)

جدول رقم (٢) الفروق بين أنماط الدول الواحدية

	معايير التميز	الدولة الإدارية	الدولة الرسالية	الدولة السلطوية
١	النظرة إلى وظيفة الدولة	التسيير الوظيفى لصالح الكفاية	التحوير والرقابة لصالح مهمة	الضبط والتحوير لصالح الاستقرار
٢	درجة التسامح مع التعددية	مراقبة التوازن الاجتماعى	الميل لاستيعاب التعدد داخليا	الميل للاستبعاد العنيف والتصفية
٣	معيار التجنيد لجماعة السلطة	الترقى الوظيفى من كل مؤسسات الدولة	الاخلاص الايديولوجى والرصيد السياسى	الاخلاص الشخصى والكفاءة الأمنية
٤	ميكانيزمات صنع القرار	توازن القوى بين المؤسسات	مسئولية الشخصيات القائدة	مسئولية قادة أجهزة
٥	أنماط القرارات	القرارات تدريجية متحفظة وقابلة للمراجعة والسحب	القرارات مفاجئة راديكالية وقابلة للسحب أحيانا بتدخل الزعيم	القرارات مفاجئة متحفظة وغير قابلة للمراجعة والسحب .
٦	العلاقات الداخلية بين مؤسسات الدولة	الفصل والتوازن النسبيين والزعيم قليل الأهمية	الدمج وتفوق الأجهزة الايديولوجية وقدسية الزعيم	الاخضاع لصالح مؤسسات القهر الزعيم هام كوظيفة
٧	الرقابة والمشـاركة	تبادلية الرقابة . تسامح مع المشاركة	تقنين وظيفة الرقابة وأهتمام شكلى غالبا بالمشاركة	ضعف شديد للرقابة وعداء لمفهوم المشاركة
٨	درجة تركز جماعة الحكم	تركز منخفض	تركز متوسط	تركز مرتفع

واخيرا هناك نمط ثالث للدولة يمكن تسميته الدولة الادارية وفيها تنعقد السيادة داخل تشكيلات الدولة وفى مجال تكييف علاقتها بالمجتمع لأجهزة الدولة الوظيفية .

ويسجل الجدول رقم (٢) بعض الفروق بين هذه الانماط .

هذه الفروق تنصرف الى شكل الدولة أكثر مما تصف مضمونها ، أى طبيعة السياسات العامة التى اتبعتها الدولة من حيث ما وصفناه بالتوزيع الملزم للأدوار الاجتماعية وهيكل توزيع القيم المعنوية والمادية بين الطبقات والفئات والأفراد وطبيعة العلاقة بين الدولة والعالم الخارجى وخاصة الدول الكبرى المهيمنة على النظام الدولى . على أن تصنيف الدول وفقا لمضمونها يقتضى تحليلا نوعيا لحالات محددة .

وفى حالة الوطن العربى ، فإن تشخيص طبيعة الدولة العربية الحديثة يثير إشكالات عديدة ، فرغم وجود سمات مشتركة بين فئات من هذه الأقطار ، فإن الدولة العربية تنفرد فى كل قطر بخصوصيات لا تنبع فقط من التراث الثقافى والحضارى ومستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى ، بل وأيضا من تفاوت كثافة الضغوط الخارجية وطبيعة التوازن الاجتماعى الداخلية ، بل والعوامل الموروثة والطبيعية التى حكمت تشكيل المجتمع نفسه . ومن الصعوبة بمكان أخذ هذه السمة أو تلك لتعميمها على الجميع وتصنيف الدول العربية على أساسها .

على أن ظروف الحصول على الاستقلال قد تفاوتت بين مجموعات من الأقطار العربية . فالدول العربية التى نشأت بعد الموجة الاستقلالية التى غمرت المنطقة فى الأربعينات والخمسينات قد عاشت مستويات مختلفة من نضج الحركة الوطنية وقدرتها على بلورة أنماط جديدة للقيم السياسية . فبعض الأقطار حصلت على استقلالها بعملية ولادة قيصرية فى ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية . وبعضها الآخر شهدت عملية تحول بطىء ، وكان الاستقلال يتجه لنوع من المساومة مع السلطة الاستعمارية فى محاولة من هذه الأخيرة للإبقاء على بقايا النفوذ الاستعمارى من جهة ، وقطع الطريق على عملية أطول وأعمق من تطور الحركة الوطنية من جهة أخرى . وتنتمى مصر وسوريا والعراق والجزائر والمغرب واليمن الجنوبى إلى النمط الأول ، أما دول الخليج ولبنان وتونس والسودان فتنتمى إلى النمط الثانى (ويمكن أن نضع فى هذه الدائرة أيضا السعودية التى لم تستعمر من الغرب رسميا) . وفى داخل كل من هذين النمطين نجد تباينات كبيرة إلى الحد الذى يجعل من التصنيف نفسه ممارسة تعسفية إلى حد ما .

أ ـ النمط الأول :

إن معيار التفرقة الأساسى الذى نتبناه هنا مع ذلك هو مضمون السياسات والتوجهات الاستراتيجية للدولة . ففى النمط الأول ناضلت الدولة للخروج من دائرة النفوذ الغربى ، وأخذت تسعى لإنجاز عملية التوحيد القومى العربى ، وإنجاز تحديث الاقتصاد والثقافة والمجتمع . كما حرصت الدولة على تطبيق عدد من التحويلات الاقتصادية ـ الاجتماعية التى استهدفت تقريب الفوارق بين الطبقات وضمان حد أدنى مناسب من مستويات المعيشة والحاجات الأساسية للطبقات الدنيا وتكوين طبقة جديدة صناعية ترتبط بمشروع كامل لبناء رأسمالية دولة حديثة . أما فى النمط الثانى فقد حرصت الدولة على استمرار الإندماج فى دائرة النفوذ الغربى والمحافظة على هياكل المجتمع القديم والاعتماد على العلاقات الاجتماعية والسياسية التقليدية ومناهضة المشروع القومى العربى . إن آليات التطور الكامنة فى النمط الأول قد قادت الدولة إلى التدخل المتزايد فى الحياة الاقتصادية وإلى تعاظم دورها فى صياغة مشروع اقتصادى ـ اجتماعى متكامل نسبيا ، حتى أصبح لقطاع الدولة دوره الأهم والمسيطر أيضا ضمن عملية تحديث أكثر شمولا استوعبت قطاع التعليم والثقافة والخدمات إجمالا . وقد أفضى ذلك إلى تبلور تدريجى لقوى اجتماعية جديدة شكلت الأساس الاجتماعى للدولة وتم اشتقاقها من الفئات العليا من بيروقراطية الدولة والتكنوقراطيين والعسكريين .

ويمثل هذا الدور معيارا آخر للتمييز بين أنماط الدول العربية فى مرحلة ماضية . فقد تميزت مصر والجزائر وسوريا بدور بارز لقطاع الدولة فى الستينات وتعاظم هذا الدور بالنسبة لكل من العراق وليبيا فى السبعينات بعد قرارات تأميم الثروة البترولية . على حين شهد النصف الثانى من عقد السبعينات والنصف الأول من عقد الثمانينات تراجعا ملموسا لدور قطاع الدولة وتخليه عن الهيمنة لاستجابة جزئية من نوع خاص للضغوط نحو التغيير .

وما يعنينا هنا هو أن مشروع بناء الدولة الحديثة فى اقطار النمط الأول قد اصطدم بالتكوين السياسى والنفسى والطابع المحافظ للقوى الاجتماعية التقليدية . كما أن آليات هذه الدولة ، قد قادت فى مرحلة كاملة بعد الاستقلال إلى سلسلة من الصدامات مع المصالح الغربية والقوى الاستعمارية ، الأمر الذى تكثف فى حالة مصر وسوريا نتيجة الاشتباك العسكرى وشبه العسكرى المباشر مع شرطى المصالح الغربية فى المنطقة أى إسرائيل . وقد أدى هذا الصدام إلى توسع الجيش الوطنى وتطويره وإزدياد معدلات تسليحه . وقد أتاح ذلك مع تصاعد حدة المسألة الوطنية إلى تعاظم غير عادى لدور المؤسسة العسكرية فى بناء الدولة القومية الجديدة . كل هذه العوامل أبرزت شكلا جديدا للدولة فى هذا النمط وهو ما يمكن أن نطلق عليه الدولة التبشيرية . فقد تمتعت هذه الدولة باستقلال نسبى عن القوى الاجتماعية القائمة وكان شعورها بضرورة التحديث والاستقلال أقرب إلى الدعوة إلى رسالة تاريخية . وباتت هذه الطبيعة أساسا لبناء دولة واحدية من حيث علاقتها بالتيارات السياسية الأخرى فى المجتمع . وقد عزز من هذه الطبيعة فشل التيارات السياسية التقليدية فى الاستجابة للضرورات القومية الملحة ، بل وفشلها فى إعطاء سمة المجتمع القوميين فى ظروف كان الإلحاح القومى على هذه الضرورات مرتفعا . كما أن قوى اليسار الأكثر راديكالية كانت مشتتة ومنعزلة إلى حد كبير .

ومع ذلك فإن الوضع الكلى المترابط والشامل الذى صاحب صعود الدولة العربية ذات الخاصية التبشيرية فى أقطار هذا النمط لم يجعل من الدولة متحدا كليا مثاليا أو حالة سكونية ، بل ظلت كيانا ماديا راح يبلور الطموح نحو مشروع تحديث يقوم على رأسمالية دولة فى ظل علاقات اجتماعية لا تتسم فقط بتفاوت ملموس فى الفرص الاجتماعية لترقى الطبقات والفئات المختلفة ، بل وفى ظل ظروف تخلف اقتصادى وثقافى ومؤسسى بالغ . وقد حرمت ظروف المعارك الداخلية والخارجية المتواترة دول هذا النمط من فرصة تطوير هياكلها المؤسسية ، وبالتالى فإن نظام الدولة نفسه كان يكشف بوضوح عن تشوهات وعوامل اهتراء بالغة الخطورة .

ومن ناحية ثانية ، فإن تكاليف المعارك الداخلية والخارجية كانت باهظة وقد تأصلت هذه التكلفة المرتفعة نسبيا فى البناء الاقتصادى لنظام هذه الدولة . فقد كان من الضرورى لتحقيق طموحات هذه الدولة استيعاب الفئات الوسطى والمالكين الصغار ، وإلى حد أقل الطبقة العاملة وفقراء المدن والريف فى التحالف الاجتماعى الأوسع المساند للدولة عن طريق الخدمات شبه المجانية والصناعات الاجتماعية . وهكذا تجمع على كاهل الدولة تكاليف نظام الضمان الاجتماعى ، وتكاليف مشروع التحديث والتنمية ، وأضيف لذلك التكاليف الهائلة للنضال العسكرى ضد إسرائيل والنفوذ الاستعمارى الغربى . وقد مثلت هذه التكاليف الضخمة عبئا يكاد لا يطاق على اقتصاد متخلف وضعيف البنيان ، وبالتالى كانت اقتصاديات مجمل مشروع الدولة الوطنية ذات الطبيعة التبشيرية هى مركز التناقضات فى هذا النمط من الدولة وخاصة فى حالة أقطار المواجهة مع العدو الإسرائيلى . كان من الممكن أن يدار هذا التناقض وأن يتم حله على المدى الطويل نسبيا لو كانت هذه الدولة تتمتع بهيكل مؤسسى فعال وقادر على إدارة الاقتصاد والنضال العسكرى فى ظروف تقشف ، غير أن ذلك لم يكن حاصلا .

والمهم أن امتداد الدولة التبشيرية لكى تشمل بتحالفاتها الاجتماعية قطاعات شعبية واسعة من الفئات الوسيطة وفقراء المدن والطبقة العاملة قد ترجم إلى السعى لاستيعاب التيارات السياسية التى تزدهر فى أوساط هذه الفئات . وشيئا فشيئا تبلورت أركان الدولة الواحدية التبشيرية ذات القدرة على استيعاب المجتمع فى إطار التوجه الرسمى للأنظمة . وبشكل عام فإن الميول الأعمق التى شكلت النمط الأساسى لهذه الدولة تتمثل فى محاولة تحقيق سلطة شاملة لحزب واحد من المؤيدين لبرنامج الدولة الوطنى ومن أهل الثقة الذين التفوا حول هذا البرنامج . ومع ذلك فقد تفاوت وزن التنظيم أو الحزب السياسى الواحد من بلد لآخر ، وكذلك دور المؤسسة العسكرية . ففى مصر لم تؤد النهاية الحاسمة للتعددية السياسية فى ١٩٥٤ إلى نفوذ مستقل للتنظيمات السياسية لدولة الثورة ، أى جبهة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى . على حين تمتع حزب البعث فى سوريا والعراق بنفوذ نسبى . ولكن استمرت هوامش للتعددية السياسية بسبب الرصيد السياسى القديم لحركات القوميين العرب والناصريين الذين لم ينجح النظام فى تصفيتهم ، ووجد أن من المحتم أن يستوعبهم فى جبهات « وطنية » أو « ديموقراطية » . وفى الجزائر سعت « جبهة التحرير » إلى استيعاب جميع الفرقاء مما أعطى أساسا

لنوع غير متبلور من التعددية داخل الحزب الواحد نفسه . وانفردت اليمن الجنوبى منذ الاستقلال بمحاولة بناء مجتمع اشتراكى على قاعدة اجتماعية ـ اقتصادية قبلية شديدة التخلف والفقر . وقد قام النظام السياسى على الحزب الواحد (الحزب الاشتراكى اليمنى) إلا أن هذا الحزب قد نشأ عن عملية توحيد وصهر لعدد من الأحزاب الصغيرة ذات الأيديولوجيات الراديكالية والقومية بقيادة الجبهة القومية (التى كانت هى ذاتها بوتقة لعدد من التيارات الفرعية) . وأتاحت الجبهة بذلك للأحزاب الصغيرة الأخرى فرصة المشاركة فى الحكم . على أن هذه التجربة المتميزة قد عانت بشدة من قاعدة مادية غير موائمة مما أسفر عن كثرة من الصراعات الانقلابية والمشوهة ، والحروب الأهلية ، أما فى ليبيا فقد ظهر بعد ثورة سبتمبر ١٩٦٩ نمط دولة تبشيرية ذات توجه شعبوى اعتمد على كثير من سمات النمط الأساسى للدولة الواحدية العربية . على أن التعبير الجماهيرى الشعبوى ظل مقصورا على إظهار الولاء والتأييد للدولة . وتجاهلت الزعامة التى خرجت من صفوف الجيش عملية بناء مؤسسات قومية رسمية ، بل أنها قد نبذت هذه العملية وأخذت فى تحطيم مؤسسات المجتمع الموروثة دون أن تحل محلها مؤسسات حقيقية جديدة حتى باسم الدولة .

إن الواحدية هى العلامة المميزة لهذه التجارب كلها . فلم يسمح لأى تيار سياسى بالتعبير المستقل عن ذاته فى الساحة السياسية . ولم يكن البرلمان الذى سمحت بعض هذه التجارب بوجوده تعبيرا عن تعددية حقيقية سياسية أو حزبية بقدر ما كان أقرب إلى ناد سياسى لأهل الثقة . ولم يملك هذا البرلمان سلطات حقيقية ، وعادة ما أجاز الدستور حل هذا البرلمان من قبل رئيس الجمهورية ، وهو ما تواتر حدوثه على حين منح الدستور لرئيس الجمهورية سلطات شبه مطلقة ووضعه فعليا فوق المساءلة الدستورية والقانونية وأصبح تجسيدا لفلسفة « الكل فى واحد » وتجسيدا لروح الأمة ورمزا لكل قواها مهما كانت متعارضة .

لقد اعتمد هذا النمط أيضا على الصياغة الأيديولوجية الرسالية التبشيرية . ولذلك فقد كان من المحتم أن تحتكر الدولة السيطرة على وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والثقافية والدينية . ولعب الخطاب السياسى للزعيم ورئيس الدولة الدور الأساسى فى صياغة توجهات الدولة واستيعاب الرأى العام .

على أن ذلك لم ينطو على احتكار الرئيس والزعيم لكل عملية صناعة القرار فى الدولة . فالقمم المسيطرة على جهاز الدولة لم تكن كتلا صماء موحدة خلف زعيم مطلق الصلاحيات . إذ انتشرت صلاحيات صناعة القرار فى دائرة القضايا والموضوعات غير الاستراتيجية بين مساعدين للرئيس شكلوا نوعا من جماعة حكم أو سلطة ، وكان تكوينهم ذاته يعكس نفوذا متضاربا لعدد من المؤسسات إلى الحد الذى تبلور معه ميل دائم لتكون وتحطم مراكز للقوى ، كما أصبحت تسمى تلك الظاهرة فى الآداب الصحفية لهذه المجموعة من الأقطار العربية .

وفوق ذلك فإن هناك تباينا بين هذه الأقطار من حيث أولوية مجموعات مؤسسات الدولة الثلاث فى سلم السلطة والنفوذ . بل وتراوحت هذه الأولوية بين وقت وآخر فى نفس هيكل الدولة فى كل قطر على حدة بحيث يمكن أن نتحدث عن حالات لنظام الدولة أكثر منها أنماط متبلورة على نحو ثابت . ونحن نشير هنا بطبيعة الحال إلى التقسيم الذى اقترحناه بين الدولة الإدارية والدولة السلطوية والدولة الأيديولوجية فإن فورات التغيير الاجتماعى والوطنى تبرز « حالة الدولة الواحدية كحالة تبشيرية » على حين يفسح المجال لحالة الدولة الواحدية السلطوية ، مع تصاعد موجات معارضة منظمة أو شبه منظمة لسلطة الدولة القائمة . وفى حالات كثيرة يبدو أن الاهتمام الذى انصرف إلى التحديث والتنمية قد أبرز الصفة أو الحالة الإدارية للدولة الواحدية وهكذا . إلا أن الصفة التبشيرية قد طغت طالما استمر الزعيم الذى تمتع برصيد سياسى هائل على مسرح الأحداث .

ب ـ النمط الثانى :

فى هذا النمط استمرت الدولة بعد الاستقلال فى قيادة حركة إندماج أقوى فى دوائر النفوذ الاقتصادى والسياسى للغرب . كما سعت لتوسيع قاعدة النظام الاجتماعى ـ الاقتصادى القديم وفى إغداق الامتيازات على الطبقات والفئات العليا فى المجتمع دون اهتمام كاف بضمان حدود دنيا لمستويات المعيشة وفرص الارتقاء الثقافى والاقتصادى للفئات والطبقات الدنيا . ولم تعدم الدول فى هذا النمط نوعا من مشروعات التحديث فى مجالات التعليم والخدمات العامة . على أن هذه المشروعات افتقرت إلى الانتظام فى رؤية منسجمة وشاملة ، وظلت بالتالى مجموعا حسابيا لمشروعات مجزأة فى قطاعات غير مربوطة معا . كما استمر الهيكل

المؤسسى للدولة والمجتمع فى حالة تخلف مزرية . وقد انطوت آليات الحكم فى هذا النمط من الدول على توسع هائل فى قطاع الدولة الاقتصادى غير أن هذا التوسع لم يكن اختيارا إراديا ، بل جاء استجابة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التى أملت وقوع الجانب الأساسى من الثروة المتولدة فى الداخل والخارج (مثل المعونة والقروض) فى يد الدولة . وفى نفس الوقت لم يتمتع قطاع الدولة الاقتصادى بأية درجة من الاستقلال عن مؤسسة الحكم أو بالتحديد جماعة السلطة التى استخدمته لا لغرض عام ووفقا لمبادىء وقواعد عقلانية للإدارة الذاتية وإنما كاحدى وسائل دعم سلطتها المباشرة على المجتمع وذلك بتسليمه للعناصر والأقسام الهامة من جماعة السلطة ، والتى هى غالبا أسرة مالكة واسعة القاعدة نسبيا .

هذا المضمون الجوهرى للسياسات العامة المميزة لهذا النمط من الدولة قد تواكب مع فروق هامة فى شكل الدولة . فقد اتبعت هذه السياسات (على الأقل لفترات طويلة من الزمن) بواسطة دول من أقطار عربية ذات تكوين اجتماعى وثقافى واقتصادى متباعد جذريا . ويمكن هنا التمييز بحدة واضحة بين أقطار منطقة الخليج العربى التى برزت باعتبارها منتجا ومصدرا أساسيا للبترول من ناحية ، ومجموعة أخرى من الأقطار العربية المتفرقة جغرافيا وذات التكوين الاقتصادى ـ الاجتماعى الأعقد ، وخاصة المغرب والسودان وتونس ولبنان واليمن الشمالى (والأردن إلى حد ما) .

فقد تأسست فى أقطار الخليج العربى : السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وعمان دولا واحدية من نمط فريد ، حيث الدولة والعائلة المالكة هما كيان واحد لا ينفصل ولو نسبيا . وقد شيدت هذه العائلات مشروعية دولها على قاعدة ولاء دينى وقبلى وعلى أيديولوجية رسالية ذات طابع أصولى شديد المحافظة . ولم تقم الدولة بصياغة شكل واحد للسلوك الإجتماعى المدنى والسياسى فقط ، بل اعتبرت أن الرقابة على السلوك والحياة الشخصية للأفراد والجماعات وظيفة سياسية سامية مشتقة من التعاليم والمشروعية الدينية . ولم يكن ثمة من تناقض مبدئى ظاهر فى هذا التكوين للدولة ـ العائلة عندما فرضت ظروف المجتمع والاقتصاد حالة تقشف نسبية معممة . على أن الثروة البترولية الهائلة التى أخذت فى التراكم بيد الدولة العائلة قد فجرت التناقض بين الأيديولوجية الأصولية القهرية التى هى قاعدة مشروعية هذه الدولة وبين الاستيلاء العائلى الخاص على الثروة التى من المفترض أن تنتمى للمجتمع كله . فإذا كانت الثروة قومية وعامة كان من الضرورى أن تدار بواسطة دولة لها مؤسساتها المستقلة عن الأشخاص ولصالح المجتمع بهذه الدرجة أو تلك تبعا لقواعد مميزة ومستقرة مؤسسيا ومعروفة سلفا . إن التناقض بين العائلية والدولة قد تجاوز بكثير مشكلة الاستيلاء الخاص على الثروة القومية وعلى الحق الكامل فى التصرف فيها حيث ليس ثمة من فرق جوهرى بين الميزانية العائلية وميزانية الدولة . وقد سعت الدولة ـ العائلة إلى حل هذا التناقض من خلال عدد من الأساليب أهمها على الإطلاق ما يعرف فى الأدبيات الغربية باسم علاقات السيد ـ العميل ، ولكن فى الثقافة العربية هناك صفة أفضل لتشخيص هذه العلاقة وهى صفة المولى ـ الموالى . فممارسة سلطة الحكم واشتقاق التأييد والمناصرة السياسية يتمان من خلال نمط للتجنيد يقوم على الولاء الشخصى المباشر بين المولى والإتباع وهؤلاء الأخيرون يتم ربطهم عن طريق الإغداق من المناصب السياسية والإدارية والمزايا المادية . وبهذه الطريقة نجحت العائلة ـ الدولة فى تشكيل هالة من التأييد السياسى والاجتماعى أوسع من القاعدة البشرية للعائلة المالكة ـ الحاكمة .

لقد أفضت سيادة هذا النمط الجوهرى للدولة إلى تأخير التطور المؤسسى لهياكل الدولة والمجتمع لمدة طويلة وفى نفس الوقت أدى الاعتماد على الخارج فى توفير ضرورات الأمن القومى إلى تأخير نمو جيش حديث من حيث هياكله الوظيفية والمهنية . وقد انتهجت الدولة ـ العائلة طوال الخمسينات والستينات وبصفة خاصة فى السعودية سياسات مناهضة للمشروع القومى العربى الذى قادته مصر والأقطار الأساسية من النمط الأول من الدولة ، وذلك فى ارتباط وثيق مع المصالح الغربية . وبذلك ارتبط التطور السياسى الداخلى لأقطار الخليج عموما وللسعودية بوجه خاص بمسار الصراع بين المصالح الغربية والرؤية الأصولية العائلية من ناحية والمشروع القومى العربى من ناحية أخرى . فالمعارك القومية التحررية الكبرى التى خاضتها الدول العربية من النمط الأول كان لها صدى داخل التكوين الاجتماعى فى الأقطار الخليجية . ومن ثم فقد نمت فى نهاية الخمسينات حركة معارضة فى ظروف بالغة الصعوبة . وقد تطورت هذه المعارضة فى سياق الصدام بين المشروع الأصولى المربوط عنوة بالغرب عن طريق الدول العائلية الأصولية من ناحية والمشروع المبشر

بالتحرر العربى والوحدة والتنمية الشاملة التى قادتها الدول الراديكالية وخاصة مصر من ناحية أخرى حتى ١٩٦٧ ، بل وتجرأت فى مناسبات قليلة على السفور والدخول فى معارك مكشوفة نسبيا . على أن حركة المعارضة هذه سرعان ما أصابها التصدع بعد المصالحة بين الأقطار الخليجية والأقطار الراديكالية فى الشمال وشمال الغرب من منطقة الخليج فى مؤتمر قمة الخرطوم عام ١٩٦٧ .

ثم جاء التراكم السريع للثروة البترولية لكى يبعثر احتمالات نمو المعارضة عن طريق سياسات ضم الفئات الوسيطة البازغة فى الأقطار الخليجية إلى الهالة الاجتماعية المحيطة بالتحالفات العائلية ـ القبلية التى شكلت القلب الاجتماعى لهذا النمط من الدولة ـ وبذلك لم توفر الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية والخصائص المميزة للتاريخ السياسى لهذه المجتمعات أرضا مناسبة للتعددية السياسية إلا على سبيل الاستثناء ونجحت الدولة العائلية فى الخليج فى المحافظة على طبيعتها الواحدية دون مساس من خارجها .

على أنه بالرغم من انكسار حركة المعارضة الجنينية فى أقطار الخليج فى أعقاب المصالحة العربية العامة منذ هزيمة المشروع التحررى العربى فى ١٩٦٧ ، فإن الدولة العائلة كانت قد بدأت فى التأقلم التدريجى مع ضرورات معينة للتغيير . لقد اعتمدت هذه الدولة على الغرب فى مبادلاتها الاقتصادية وفى ضمانات أمنها الخارجى وإلى حد ما فى أمنها الداخلى أيضا . على أنه فى سياق إندماجها هذا مع الغرب جاهدت الدولة العائلية ـ الأصولية فى الخليج لتحقيق فصم الجانب المادى من هذه العلاقات عن الجانب الثقافى منه . وبتعبير آخر فقد سعت هذه الدول إلى عزل المجتمع المحلى عن المؤثرات الثقافية التى تتضمن حتما المبادلات الاقتصادية على وجه الخصوص . ولم يكن من الممكن لها أن تنجح تماما فى نزع هذا التأثير . ومن ناحية أخرى فإنه لم يعد من الممكن منذ هزيمة العرب أجمعين فى ١٩٦٧ أن يتم تصريف أمور الدولة والمجتمع وفقا لآلية هذا النمط من الدولة منفردا . ذلك أن قائمة الاهتمامات والموضوعات السياسية التى فرضت عليها من البيئة الخارجية وخاصة بيئة الصراعات الاقليمية كان من المحتم أن تنفذ إلى الداخل وأن تهز المجتمع الخليجى هزات معنوية عميقة إلى هذا الحد أو ذاك . وأهم من ذلك كله أن تراكم الثروة البترولية قبل ١٩٧٤ وبعده قد سمح بتوسيع جهاز التعليم والخدمات العامة ، وخاصة خدمات الاتصال مما أدى إلى دفع عملية تخلق مجتمع قومى دفعة هامة إلى الأمام بين الغالبية السكانية من العرب .

ونتيجة لذلك بدأ التناقض بين عائلية الدولة وضرورات تسيير الهياكل المادية الحديثة ومجتمع قومى آخذ فى الخروج من إسار الاقليمية والروح القبلية الضيقة والعزلة الاتصالية عن المحيط الخارجى . لم يكن لهذا التناقض ترجمة سياسية فى ساحة قوى اجتماعية وأيديولوجية وسياسية متعارضة ، ولكنه مع ذلك قد كشف عن نفسه فى تكوين العائلات المالكة ذاتها . ففى بعض الحالات سمح رصيد أكبر من الرقى الثقافى والمواهب الادارية للعائلة المالكة بالتأقلم مبكرا مع ضرورات بناء دولة حديثة إلى حد معين ، مثلما حدث فى الكويت والبحرين . وفى حالات أخرى انعكست التناقضات النامية تدريجيا فى خلق ظلال من التعددية داخل العائلة المالكة ذاتها . وفى هذه الحالات الأخيرة كان الموقف من القضايا الصراعية العربية ، وخاصة الصراع العربى ـ الاسرائيلى (وبعد ذلك الحرب العراقية ـ الايرانية) حافزا على تشكيل توجهات سياسية نحو النظام الاقليمى تختلف على نحو هام مع التوجهات التقليدية . غير أنه فى معظم الحالات دارت الصراعات داخل العائلة المالكة حول قضايا مثل أنماط احتكار الثروة القومية وإنفاقها ، والممارسات الأخلاقية لرجالات الأسرة الحاكمة التى لوثت الصورة المعبرة عن الأصولية الاسلامية والتى استمرت ذات أهمية بالغة فى اشتقاق شرعية النظام وتجديد هذه الشرعية . وعبرت هذه الصراعات عن نفسها فى عدد من الأشكال أهمها انقلابات القصور التى استخدم فيها العزل مثلما حدث مع الملك سعود فى ٩ سبتمبر ١٩٦٢ بالسعودية ، ومع السلطان سعيد فى عمان فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠ ، ومع الشيخ شخبوط فى أبو ظبى فى عام ١٩٦٨ ، كما استخدم أسلوب الاغتيال السياسى الذى تعرض له الملك فيصل فى ٢٥ مارس ١٩٧٥ .

ومن الظواهر الأخرى الهامة لظلال التعددية السياسية داخل العائلة الدولة فى الخليج تكوين تحالفات فرعية داخل أروقة الأسرة المالكة وتبلور أجنحة على درجات مختلفة من التبلور لا تقوم فقط حول تجهيزات الخلافة السياسية وإنما أيضا على الموقف من القضايا العربية والتحالفات الدولية واتجاهات التطور الداخلى . وبطبيعة الحال فإن هذه الظلال من التعددية لا ترقى إلى

خدش التركيب الواحدى للدولة العائلية أو سماته الأساسية وخاصة أولوية الاهتمامات الأمنية على ما عداها من الاهتمامات النظامية ، ولكن هذه التعددية مكنت الدولة العائلة من التكيف الأفضل مع الظروف الداخلية والخارجية المتغيرة بسرعة فى عقد السبعينات والنصف الأول من الثمانينات كما أنها دفعت إلى إحداث إضافات هامة إلى شكل الدولة العائلة فى الخليج .

وأول هذه التجديدات يتمثل فى تحقيق انتشار أكبر لأهلية صنع القرار داخل العائلة (التى هى فى هذه الحالة جماعة سلطة متماسكة إزاء الخارج) . فلم يعد الملك أو السلطان يحتكر كل السلطة إلا باعتباره صاحب الحق النهائى الذى قد يحسم النزاع بين أطراف ومواقف سياسية متباينة .

ويرتبط بذلك تجديد هام تم أيضا كاستجابة لبرنامج التحديث المادى الذى سمحت به الثروة البترولية الكبيرة بعد ١٩٧٣ ، ويتمثل فى دفع التطور المؤسسى على الأقل فى مجال هياكل الدولة الحكومية . وقد كان ذلك التطور يبدو مجرد انصياع لضرورة التقسيم الفنى والوظيفى للعمل مع اتساع وظائف الدولة ولكنه لم يظل خاليا من المضمون الاجتماعى والسياسى .

فمن الناحية السياسية أدى التطور المؤسسى إلى ظهور دائرة كبيرة من عمليات صنع القرار التى أصبحت أكثر تخصصا ، وفى نطاق أهلية ، موظفين عموميين أقل شأنا من كبار رجالات العائلة المالكة أو من فروعها البعيدة عن قلب السلطة المباشر . ومن الناحية الاجتماعية كان التوسع الهائل فى التوظيف العام إحدى وسائل ضم الفئات الوسطى التى أخذت فى التضخم بسرعة شديدة مع تزايد أعداد خريجى المدارس العليا والجامعات المحلية اوالأجنبية . ولا يعنى ذلك أن بيروقراطية ذات استقلال ذاتى نسبى عن السلطة العائلية قد تبلورت بالفعل لكى تماثل بلدان النمط الأول من الدولة . ولكنه يعنى بالتأكيد أن جميع الظروف المادية قد نضجت لتبلور هذه البيروقراطية ونتيجة لهذه العوامل ، وللهبوط المتواصل فى الهيبة الدينية وفى الحماسة الأصولية للعائلات المالكة فقد أصبحت الدولة العائلة فى الخليج العربى فى نهاية السبعينات والنصف الأول من الثمانينات أقرب إلى حالة الواحدية الادارية منها إلى حالة الدولة الرسالية الأصولية . وهناك طائفة ثالثة من الأقطار العربية المتفرقة جغرافيا تشمل لبنان والأردن والسودان وتونس والمغرب . وتشترك هذه الأقطار مع الدول العربية من النمط الثانى بأن الدولة قد اتبعت تقليديا لغالبية السنوات التى تلت الاستقلال توجها استراتيجيا يقوم على الارتباط مع الغرب والاندماج الاقتصادى فى سوقه الرأسمالية العالمية والتحالف معه وفى ظل دائرة نفوذه السياسى والعسكرى على روابط سياسية متينة . كما أن هذه الدول لم تشهد إلا على نحو استثنائى تطورات راديكالية فى توجهاتها الاجتماعية الداخلية ، وظلت بذلك تحمى مستوى مرتفعا من الفوارق بين الطبقات والفئات والأقاليم فى مستويات التطور والرقى الثقافى والسياسى والاقتصادى . وباستثناء لبنان فقد اتسمت هذه الدول فى تكوينها الرسمى بطابع واحدى قوى مع اختلاف فى طبيعة المصدر الأساسى للواحدية فيها .

ومع ذلك فقد أقيم الطابع الواحدى لتكوين الدولة على قاعدة اجتماعية وثقافية وسياسية تتسم بالتعددية وبالفعالية البالغة لمصادر التعددية . ويمكن التمييز فى هذه المصادر بين المصادر المرتبطة بالهوية وتلك النابعة عن الرصيد التاريخى للثقافة السياسية والممارسة الوطنية والظروف المميزة للصراع الاجتماعى الداخلى . ونتيجة لهذه المصادر الفعالة للتعددية فقد ظلت تشكيلات الدولة الواحدية ضعيفة إلى حد كبير وكانت فى أوقات كثيرة معرضة للتهافت تحت وطأة الضغوط الداخلية والخارجية .

وينفرد نموذج لبنان حتى عشية الحرب الأهلية بكونه نموذجا للدولة التعددية من النمط الغربى التقليدى ذى التقاليد البرلمانية القوية ، على الرغم من كونه دستوريا يتبع مفاهيم الدولة الرئاسية . ويقوم النموذج اللبنانى على دور الوسيط بين الاقتصاد الرأسمالى العالمى والمؤسسات المالية الغربية من ناحية والعالم العربى من ناحية أخرى ، فضلا عن أهمية النشاط السياحى والخدمى . فهذا النموذج لم يتح الفرصة لنمو قاعدة صناعية تؤدى إلى الدمج الاقتصادى وإلى تطوير الحراك الاجتماعى الأفقى الذى يقضى على التجزؤ الطائفى . وبذلك صادفت التوازنات الطائفية الدقيقة والثنائية التى ينطوى عليها كل الوضع اللبنانى فى تاريخه الحديث بين التعريب والتغريب قاعدة اقتصادية موائمة . ولقد عزز من هذه الثنائية ، ومن الميول الطائفية التى تعمل على الساحة اللبنانية وضع الجغرافيا السياسية للبنان فى بؤرة الصراع بين المشروع القومى التحررى العربى ، والمشروع

الاستعمارى القائم على فرض دور إسرائيلى مهيمن على الخريطة العربية . وبذلك اتفقت الانقسامات الطائفية حتى عشية الغزو الاسرائيلى للبنان فى ١٩٨٢ مع الحدود الفاصلة فى الصراع العربى ـ الاستعمارى الاسرائيلى . أما الشكل السياسى التعددى الليبرالى فى الصيغة اللبنانية فقد كان محتما بضرورات التعايش والتوازن بين الطوائف فى دولة واحدة . وفى لحظات الانفجار كانت هذه الصيغة أولى ضحايا الصراع ، وفى نفس الوقت أتاحت الصيغة الطائفية للدولة فى لبنان للقيادات الطائفية وللبيوتات البرجوازية الكبيرة الفرصة للهيمنة على الدولة والبناء السياسى الأعم فيما عرف بظاهرة « الاقطاع السياسى » حيث تتوارث البيوتات زعامة الأحزاب ، وهو ما دعم الطبيعة شبه الاقطاعية لهذه البيوتات وللتركيب الاجتماعى كله برغم التحلل التام للاقطاع التقليدى فى الاقتصاد اللبنانى ما قبل الحرب الأهلية .

وتشترك الأردن مع المغرب فى أن الدولة قد قامت على أساس عائلة مالكة تنتسب إلى رصيد دينى مقدس . على أن هذه القدسية الدينية لم تكن كافية تماما لاضفاء سمة الدولة الأصولية وبالتالى ظلت السلطة الحقيقية كامنة فى حقيقة سيطرة الملك على جيش يحتفظ له بولاء شخصى نتيجة الاستخدام المكثف لعلاقة المولى . الموالى . وإلى جانب ذلك اعتمد نظام الدولة على اشتقاق التأييد والمساندة عن طريق التلاعب بثنائية الحضر والبادية (وفى حالة المغرب الحضر والجبل) . فقد كانت المدن الكبرى مركزا لنشاط سياسى مكثف ضم فئات معارضة راديكالية وقومية عديدة .

ولم تكن الطبقات العليا من ملاك الأرض فى المغرب ومن بيروقراطية الدولة والجيش فى حالة الأردن بكافية لتحقيق هيمنة حقيقية للدولة وفرض نمط واحدى مستقر . ولذلك تهتم بالاعتماد على تأييد وولاء البدو فى حالة الأردن والبربر فى حالة المغرب فى مواجهة التيارات السياسية المتعددة ذات الصبغة المعارضة . وقد قامت المعارضة المدنية فى حالة الأردن على قاعدة من الفلسطينيين من صفوف الطبقة الوسطى التى كانت قد انصهرت فى بوتقة الكفاح الوطنى الفلسطينى بكافة تياراته وخاصة الراديكالية منها . أما فى المغرب قامت المعارضة على قاعدة سياسية بين الفئات الوسطى والطبقة العاملة فى المدن .

على أن سياسات التوسع الاقتصادى التى طبقتها الدولة فى كل من المغرب والأردن ، والبراعة الادارية والاقتصادية الفائقة التى تحققت فى الأردن على وجه التحديد ، قد نجحت فى فرض السلبية على الشرائح الأعلى من الفئات الوسيطة . واتبعت الدولة عامة سياسة مقصودة لضم هذه الفئات إلى القاعدة الاجتماعية للسلطة مما أعطاها رسوخا لم تكن تتمتع به . وفى نفس الوقت فقد عاش القطران فترات طوارىء طويلة نتيجة للصراع بين البيت الحاكم ومنظمة التحرير الفلسطينية فى حالة الأردن ، وبينه وبين جبهة البوليساريو فى حالة المغرب . وقد أدت ظروف الطوارىء المطولة هذه إلى تدعيم سلطة الملك فى الحالتين مما زاد من العمق السياسى والاجتماعى لسلطته .

إن إضافة الشرائح العليا من الطبقة الوسطى قد أدى إلى نفس التطور فى هياكل الدولة الذى رأيناه فى أقطار الخليج . فقد اتسعت وتعقدت القاعدة المؤسسية للدولة ، وتحولت الدولة بحسم فى الحالتين من واحدية رسالية أصولية إلى واحدية إدارية جعلت الدولة لا تتضرر أحيانا من إتاحة الفرصة لظلال من التعددية لتجد تعبيرا لها فى هياكل الحكم بصورة أو أخرى .

وتشترك تونس مع عديد من السمات سالفة الذكر . فقد أقيم بناؤها الاقتصادى على شبكة واسعة من العلاقات مع الغرب . كما أن إنجاز الاستقلال السياسى وضمانات الأمن الخارجى قد اعتمدا على صيغة الرئيس بورقيبة : أى الاستقلال فى نطاق العلاقات الخاصة مع الغرب إجمالا وفرنسا والولايات المتحدة على نحو خاص . على أن الدولة فى حالة تونس لم تزعم لنفسها مطلقا أى رسالة أصولية أو تبشيرية وإنما روجت لنموذج غربى يقوم على العلمانية والكفاءة الادارية وغرس وإشاعة نمط وأسلوب حياة غربى . ولقد تمتعت الدولة بقدرة كبيرة على الهيمنة دفعت إلى الهامش لفترة طويلة منابع التعددية الكثيرة فى المجتمع نتيجة لخاصية فريدة بين الدول العربية وهى أن حزب الاستقلال كان يملك منظمة نقابية قوية . وقد فتحت هذه الخاصية ليس فقط عمقا مؤسسيا للدولة الواحدية ، وإنما أيضا تحالفا اجتماعيا مقننا ومن نوع فريد بين قمم الادارة والمال من ناحية والطبقة العاملة المنظمة من ناحية أخرى . وقد غطت المنظمة النقابية « اتحاد الشغل » مهن الفئات الوسيطة الدنيا التى كانت القوة النقابية المحركة والتى لم تكن على رضا دائم بسياسات جماعة السلطة المكونة

من برجوازية الادارة والمال . ولذلك فقد تسترت التعددية التى كان من المفترض أن تعبر عن ذاتها فى مجال السياسة والمجتمع فى السلطة المزدوجة للنقابة والادارة وظلت التعددية داخل هياكل الدولة الواحدية مصدرا دائما لعدم الاستقرار الذى اجتاح حكومة بعد اخرى بالرغم من استمرار الرئيس لا باعتباره رمزا للدولة فقط وإنما أيضا المرجع النهائى الحقيقى فى عملية صنع القرار .

أما السودان فإنه يقدم نموذجا خاصا داخل الاطار العام لهذا النمط من الدولة . فباستثناء السنوات الأولى لدولة انقلاب مايو ١٩٦٩ فقد انتهجت الدولة استراتيجية الاندماج الاقتصادى والولاء السياسى للغرب . على أن السودان هى الدولة العربية الوحيدة التى راوحت باستمرار بين نموذج الدولة الواحدية ونموذج الدولة التعددية . وكانت فى غالبية الأوقات منفتحة بصورة جزئية على تعددية مقننة أو شبه مقننة . فتعرضت السودان لعدة انقلابات عسكرية فى الفترة ٥٨ ـ ١٩٦٤ و ٦٩ ـ ١٩٨٤ أى نحو ٢١ عاما منذ الاستقلال ، وحصلت على نظم ليبرالية فى الفترات ٥٤ ـ ١٩٥٨ و ٦٤ ـ ١٩٦٩ و ٨٤ حتى وقت كتابة هذا التقرير ، وسوف يجد القارىء وصفا مفصلا لتجربة نظم الدولة فى السودان فى نهاية هذا القسم من التقرير الاستراتيجى العربى .

٢ ـ الضغوط نحو التغيير فى نظام الدولة العربية الراهنة :

ما سبق عرضه يمثل تصويرا للنظام الأساسى للأنماط السائدة من الدولة فى الوطن العربى . على أن هذا النظام قد تعرض لضغوط من داخل التكوين الاجتماعى السياسى للأقطار العربية المختلفة ومن خارج هذه الأقطار . وبطبيعة الحال فإنه لا يمكن أن نحصر هنا جميع الضغوط التى تتعرض لها الدولة العربية الراهنة . كما أن هذه الضغوط تتوزع توزيعا غير متكافىء على الدول والأقطار العربية . كما أن اتجاه تأثير هذه الضغوط على التغير السياسى يختلف من حالة لأخرى ومن أهم مصادر الضغوط الخارجية على الدول العربية الراهنة الصراع العربى الاسرائيلى ، والحرب العراقية الايرانية . أما الضغوط الداخلية فأهم مصادرها هى التطورات البارزة فى الأوضاع والسياسات الاقتصادية ، ونمو حركات المعارضة السياسية وخاصة ذات المنبع الدينى . وسوف نتناول بإيجاز اتجاهات تأثير هذه الضغوط .

أ ـ الضغوط الخارجية :

لايكاد يوجد قطر عربى لا يتعرض لضغوط خارجية مكثفة . واكثر هذه الضغوط تاثيرا على المجتمع ونظام الدولة فى هذه الأقطار هى الضغوط الأمنية الناشئة عن الصراعات الاقليمية ، على ان هناك مصادر أخرى للضغوط الخارجية مثل التغيرات الهائلة فى الاقتصاد العالمى ، وتغير الموازين السياسية والعسكرية الدولية . على أننا سوف نقتصر هنا على الضغوط النابعة من الصراعات الاقليمية ، وخاصة الصراع العربى الاسرائيلى والحرب العراقية ـ الايرانية .

(١) الصراع العربى ـ الاسرائيلى :

كان الصراع العربى ـ الاسرائيلى هو القضية المركزية فى النظام العربى منذ نشأة اسرائيل حتى عهد قريب من حيث أثره على ترتيب شبكة العلاقات الاقليمية والدولية للأقطار العربية المختلفة . ويستمر هذا الصراع باعتباره المصدر الرئيسى للضغوط الخارجية على طائفة من الدول العربية تشمل سوريا ومصر ولبنان والأردن (وليبيا إلى حد ما) .

ويمكن القول بأن تطور الموقف من الصراع العربى ـ الاسرائيلى من جانب الأقطار العربية المختلفة قد حكم عملية الفرز والاستقطاب داخل النظام العربى . فعندما تحققت المصالحة العربية فى مؤتمر الخرطوم ١٩٦٧ تمتع النظام بدرجة كبيرة من التماسك والاجماع . وعندما تبلورت خطط التسوية السلمية لهذا الصراع لدى الرئيس السادات أنشق الاجماع العربى ، وأخذت عمليات التفتت فى الأطراد مما أدى بالنظام العربى اجمالا إلى حالة لا مثيل لها من التضعضع منذ فجر الاستقلال .

أما من ناحية التأثير المحلى للصراع العربى ـ الاسرائيلى على بنية وتوجهات الدول العربية ، فانه أيضا قد تبع تطور الموقف من هذا الصراع ، والموقف من مجمل التحالفات الدولية لكل قطر أو دولة عربية ، فرفض سلطة يوليو فى مصر للتصالح مع اسرائيل قبيل

حرب السويس كان نقطة الافتراق الأهم بين الدولة فى مصر والولايات المتحدة الأمريكية . كما أن العدوان الاسرائيلى على مصر قد حتم على هذه الدولة صياغة معادلات الأمن القومى بصورة ابتعدت بها تدريجيا عن الغرب اجمالا . وفى واقع الأمر فان مسار المواجهة المصرية ـ الاسرائيلية هو الذى مكن من حسم توجهات الدولة فى مصر وتركيبها العضوى والاتجاهات السائدة داخل السلطة وطبيعة علاقاتها بالقوى السياسية التقليدية . فقد أضفت هذه المواجهة نوعا من التجانس والانسجام على التكوين السياسى لأجهزة ومؤسسات الحكم حتى عام ١٩٦٧ . ومع أن هزيمة ١٩٦٧ قد وجهت ضربة قاسية للمشروع القومى التحررى الا أن نتائج الهزيمة لم تكن واحدة فى كل الحالات . ففى البداية أبدت الدولة فى مصر صلابة ، ورفضت عروض المصالحة التى تضمنت شروط التسليم من الناحية الفعلية لدور اسرائيل القيادى فى المنطقة العربية . وقد كانت هذه الصلابة شرطا ضروريا لحماية شرعية الدولة التى نشأت منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ من السقوط . وكان هذا العامل أيضا وراء الانخراط فى حرب أكتوبر (رمضان) ١٩٨٣ . الا أن ذلك لم يمنع بزوغ انشقاق هام فى الاجماع الوطنى منذ ١٩٦٧ . لقد كانت المستويات الوسيطة من بيروقراطية الدولة ومؤسساتها مركزا لعملية مراجعة واسعة النطاق لمجمل الموقف المصرى من الصراع العربى ـ الاسرائيلى ومن التحالفات الدولية التى انتهى اليها الموقف المصرى قبيل وبعد الهزيمة . وجاءت نتيجة هذه المراجعة باستنتاج أن أصل المشكلة يعود إلى راديكالية المشروع القومى التحررى ولا واقعيته . وقد أخذ هذا الانشقاق فى الاجماع الوطنى فى التوسع حتى قامت الحركة الانقلابية فى مايو ١٩٧١ عندما أصبحت القراءة المراجعة لمسار الصراع هى الموقف الرسمى . وقد انطلقت اثر حرب اكتوبر ١٩٧٣ مجموعة من السياسات الجديدة التى نشأت من هذه القراءة المراجعة ، وأدت هذه السياسات فى النهاية إلى أحداث انقلاب جذرى فى الموقف المصرى من الصراع الاسرائيلى ودور مصر فيه كما تجسد فى اتفاقيات كامب دافيد ١٩٧٨ ثم معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية فى ١٩٧٩ ـ فقد أعلنت هذه الاتفاقيات انسحاب مصر التام من المجابهة العسكرية لاسرائيل وتبنيها لخط التسوية السلمية التى لم يكن يتوقع لها منذ البداية أن تسفر عن حل عادل لهذا الصراع .

ولا شك أن هذا التحول فى الموقف المصرى من الصراع العربى الاسرائيلى قد أفضى إلى انخفاض نفوذ وهيبة الدولة فى مصر وإلى تبلور الانشقاقات فى الاجماع الوطنى وانتكاسة نموذج الدولة الواحدية التبشيرية وضعف قدرتها على الهيمنة . وأدى ذلك بدوره إلى بروز التعددية السياسية فى الواقع الفعلى ومحاولات تقنينا مقيدا بالسماح بوجود منابر فى الاتحاد الاشتراكى عام ١٩٧٦ ثم إلى عدد محدد من الأحزاب فى أطار اعادة صياغة شاملة لتوجهات الدولة الاجتماعية والاقتصادية فى الداخل . ومثلما أدى التغير فى طبيعة الدولة إلى تحالفات دولية مغايرة فقد تم أيضا أحياء القوى التقليدية ممثلة فى الوفد والاخوان المسلمين والجماعات الدينية الأخرى .

ان استمرار مصر فى شبكة التأثير والتأثر بالأوضاع العربية والدولية الناشئة عن استمرار السياسة العدوانية والتوسعية الاسرائيلية لم ينطو فقط على الشعور العميق داخل مصر بفشل استراتيجية الحل السلمى فى ضوء ظروف التوازنات الراهنة ـ بل أنه يمثل أيضا أحد الدوافع وراء الضغوط المضادة للعودة إلى صياغة واحدية للدولة فى مصر . فمثلما أن هناك ضغوطا متعددة للدفع نحو التعددية ، فان ضغوطا مماثلة فى القوة تدفع فى الاتجاه المعاكس . ويمكن القول بأن عوامل الواحدية ما زالت كامنة بقوة فى تركيب المجتمع والدولة . أما فى سوريا فقد أفرز مسار الصراع مع اسرائيل مؤثرات من نوع مختلف الاتجاه . فالدولة الواحدية التى بشرت بالوحدة العربية والتحرر الشامل لم تقو على التسليم للشروط الاسرائيلية ـ الامريكية لحل الصراع العربى الاسرائيلى . ومن ثم فقد أخذت فى تطوير صمودها بتعزيز علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى . على أنها لم تكن أيضا قادرة على شن الحرب ضد اسرائيل ، وخاصة بعد خروج مصر من مجال التوازنات العسكرية المحيطة بالصراع . فقد رفعت سوريا شعار التوازن الاستراتيجى المباشر بينها وبين اسرائيل منذ ١٩٧٧ ولكنها أخذت تدرك أن تحقيق مثل هذا التوازن قد يستغرق حقبا طويلة نسبيا من الزمن . وبالتالى فقد تعرضت الدولة وتعرض المجتمع للمؤثرات المتناقضة الكامنة فى وضع اللا سلم واللا حرب . وقد قدرت سوريا أن المرحلة التى أعقبت توقيع اتفاقية كامب ديفيد ، ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية سوف تأتى بمحاولات ضارية لتصفية الصمود السورى والدولة السورية ذاتها ليس فقط بالوسائل العسكرية وانما

بالوسائل السياسية والدعائية أيضا . ولذلك فان الدولة الواحدية التى وجدت دعما اجتماعيا كبيرا حتى ١٩٧٧ قد وجدت نفسها مضطرة للدفاع عن بقائها عن طريق تكثيف استخدام وسائل العنف والقمع ضد المعارضة الداخلية . وفى نفس الوقت فان عدم قدرة الدولة فى سوريا على المبادرة بالحرب من أجل تحرير الأراضى المحتلة وفرض حل عادل للصراع العربى الاسرائيلى ، قد بدد لدى قطاع كبير من الرأى العام مبررات التأييد والاجماع حول رموز هذه الدولة . ولم يستغرق الأمر وقتا طويلا حتى تورطت السياسة السورية فى أنماط من السلوك السياسى الداخلى والخارجى الذى كان مصدرا هائلا لتوسيع الشقاق والانشقاق فى الاجماع الوطنى . فالسياسة السورية فى لبنان كانت مأزومة نتيجة ذات وضع اللا سلم واللا حرب . فشعار سوريا فى لبنان وهو صلح وطنى على أساس قاعدة لا غالب ولا مغلوب برهن على استحالته عمليا . وقد أملى هذا الشعار منع التحالف الوطنى من الانتصار فى الحرب الأهلية فى لبنان قبل الغزو الاسرائيلى فى ١٩٨٢ . كما أملى التحالف مع منظمة أمل الشيعية فى تصفية الوجود الفلسطينى فى جنوب لبنان . وقد أقتضى ذلك بدوره الصدام العسكرى مع أطراف التحالف الوطنى الواحد تلو الآخر وجميعهم مجتمعين فى ١٩٧٦ وبعد ذلك تركز الصدام السورى فى لبنان فى واقع الأمر مع الطرف الفلسطينى الذى نالته المطرقة السورية فى لبنان بأكثر مما نال أى طرف آخر . ولم يكن من شأن هذا الواقع ومن واقع الفشل العام فى وضع أسس لحل وأنهاء الحرب الأهلية وما قاد اليه هذا الفشل من تورط أعمق وأقل جاذبية دوما لسوريا الا أن يخصم من شرعية الدولة داخل وخارج سوريا . وقد أدى الموقف الذى اتخذته الدولة بمناصرة ايران ضد العراق إلى نفس النتيجة ، وقد تركز السخط داخل جماعات السنة التى وجدت نفسها فى وضع أقلية سياسية بالرغم من كونها الأغلبية العددية . لقد أدى التهميش المتزايد لدور حزب البعث فى بناء الدولة إلى هبوط الطبيعة الرسالية التبشيرية للدولة فى مقابل تصاعد الطابع البوليسى السلطوى لها . ومع تعاظم دور مؤسسات العنف (الجيش والأمن الداخلى) فى تشكيلات الدولة وصناعة القرار تفاقمت التناقضات السياسية والاجتماعية لوضع اللا سلم واللا حرب . كما أن الأزمة الاقتصادية التى لم تكن المساعدات العربية كافية لتبديدها من الأساس قد أفضت إلى نفس النتيجة وخاصة مع هبوط حجم هذه المساعدات وتزايد أعباء تمويل الجهود الدفاعية والأمنية للدولة .

كل هذه العوامل إذ بددت من الطبيعة التبشيرية للدولة ومن قدرتها على الاقناع والاستيعاب الايديولوجى للمجتمع عادت بالقطر السورى إلى وضع مشابه لفترة ما قبل ١٩٦٧ إلى حد كبير حيث مصادر التعددية السياسية والاجتماعية عديدة وقوية . فالمواقف التى يمكن تفسيرها على أسس طائفية للدولة السورية المناصرة لايران ولمنظمة أمل الشيعية فى جنوب لبنان قد أحيت الحساسية التقليدية للغالبية السنية تجاه الطابع العلوى للجيش والدولة . وقد شكل التجمع التجارى بين السنة فى سوريا قاعدة قوية لجماعات الاخوان المسلمين التى مثلت أقوى حركات المعارضة السياسية . كما أن اليسار السورى قد أنشق أيضا على أساس الموقف من تأييد ومعارضة الدولة القائمة على شرعية بعثية . فالحزب الشيوعى السورى الذى التحق بجبهة وطنية مع حزب البعث قد شهد انشقاقا كبيرا عرف باسم « المكتب السياسى » . وفى نفس الوقت تعاظم وزن منظمة ، العمل الشيوعى السورى ، التى رفضت الانضمام للجبهة وميزت بين دعم السياسة الوطنية ومعارضة نهج الدولة نحو قضايا الديمقراطية والعدل الاجتماعى . وقد تواترت الأنباء فى نهاية أكتوبر عن عدد من المحاولات الانقلابية العسكرية من داخل الجيش وسلاح الطيران لها ميول يسارية . ونتيجة لهذا كله ازدهرت قاعدة التعددية داخل السياسة السورية اجمالا ووجدت لها تعبيرا مميزا حتى داخل قمم تشكيلات الدولة نتيجة تأزم مشكلة الخلافة السياسية والخلافات حول القضايا الساخنة فى السياسة الداخلية والخارجية .

وهكذا نجد أن سوريا تمثل حالة للدولة مناقضة لحالة الدولة فى مصر . ففى مصر تمكنت الدولة من التأقلم السريع مع ضغوط التعددية دون أن تغير من طبيعة تشكيلاتها الواحدية دون عنف جماهيرى كبير . وقد أمكنها ذلك نتيجة أنسحاب الدولة من ساحة الصراع العسكرى مع اسرائيل . أما فى سوريا فقد تطلبت المحافظة على التشكيل الواحدى للدولةقدرا كبيرا من العنف ، وفى الحالتين فقدت الدولة بريقها الايديولوجى الخاطف ولكنها فى مصر تحولت إلى دولة ذات طبيعة ادارية ، على حين تحولت الدولة فى سوريا لكى تكتسب ملامح أقوى للسلطوية . وبطبيعة الحال فان الانعطاف إلى درجة كبيرة من عنف الدولة فى الداخل ليس ترجمة مباشرة ولا نتيجة لعامل وحيد

يتمثل فى ظروف الصراع العربى ـ الاسرائيلى . ولكن تلك الظروف لا شك قد لعبت دورا هاما فى توليد الضغوط التى تعانى منها الدولة فى الحالتين .

أما فى لبنان ، فقد التقى الاستقطاب على أساس الموقف من الصراع العربى الاسرائيلى مع الاستقطاب الطائفى نتيجة تحول لبنان تدريجيا إلى قلعة للصمود الفلسطينى ، حتى ١٩٨٢ . ولم يؤد الاستقطاب القومى بين العروبيين والمتحالفين مع الغرب واسرائيل إلى تذويب الهياكل والهويات الطائفية ، بل على النقيض فانه قد يكون قد أنعشها . ولم يكن الوجود الفلسطينى باعثا لاحياء الطائفية أطلاقا . ولكن الطوائف الاسلامية وخاصة القيادات الدرزية قبل ١٩٨٢ ، نجحوا فى التلاعب ببراعة بالوجود الفلسطينى من أجل دعم حساباتهم الطائفية بصورة أساسية . وقاومت منظمة التحرير الفلسطينية باستماتة مخططات توريطها فى الحرب الأهلية اللبنانية ولكن الموقف المارونى لم يساعدها مطلقا بل دفع بقوة فى نفس الاتجاه . ومن هنا فان النظرية التى تقول أن الحرب الأهلية فى لبنان تعود إلى مشكلة ازدواج السلطة نتيجة اتفاقية القاهرة والوجود الفلسطينى المسلح فى لبنان هى فى الجوهر خاطئة . فعلى النقيض أعطى الوجود الفلسطينى فى لبنان قبل ١٩٨٢ مسحة من النظام والانتظام لخريطة طائفية وصراعية ما لبثت أن انفجرت تماما وتحولت إلى حرب الكل ضد الكل بعد مغادرة القوات الفلسطينية للبنان فى ١٩٨٢ . ومن ناحية أخرى فلم يكن الصراع العربى ـ الاسرائيلى بحد ذاته هو الباعث وراء انفجار واستمرار الحرب الأهلية فى لبنان وانما على النقيض ، فان جمود هذا الصراع واستطالة حالة اللا سلم واللا حرب كانت هى بالتحديد الوسط المثالى لانفجار واستمرار هذه الحرب . فاذا راقبنا الصراع بين الدولة اللبنانية ، والطائفة المارونية من ناحية والطوائف الاسلامية والقوى الفلسطينية من ناحية أخرى لوجدنا أن لحظات تفجره وقمم العنف فيه تتفق تماما مع الأوقات التى بدا فيها احداث تطور ايجابى فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى لصالح العرب أمرا مؤجلا ومشكوكا فيه .

والأمر الهام هو أن استمرار الحرب الأهلية فى لبنان وارتباطها مع الاستقطابات الدولية والاقليمية كان يتخذ قبل ١٩٨٢ صورة ازدواج السلطة مع تدهور وتحلل مؤسسات الدولة اللبنانية . أما بعد ١٩٨٢ فقد اتخذت هذه الحرب صورة تعدد السلطات (الطائفية) والفوضى والتقسيم الفعلى لعدد كبير من الوحدات الجغرافية والعسكرية ويعود ذلك إلى حقيقة أن جذور هذا الصراع وأرضية استمراره الموضعية تتمثل فى التغيرات الاجتماعية والسياسية الداخلية . إذ لم تؤد هذه التغيرات فقط إلى ايقاظ الشعور الطائفى المتبادل بالظلم والتهديد وانما مكنت أيضا من الوصول بالساحة اللبنانية إلى حالة من التوازن العسكرى المضمون جزئيا بأطراف خارجية وقوى دولية . وهكذا أصبح لبنان عمليا ساحة صراع لكل الاطراف المحلية والاقليمية حيث تتوزع بين الميليشيات متعددة الولاءات دون أن يظهر فى الأفق حل قريب ودون أن تنهار الدولة الطائفية تماما ودون أن تتمكن القوى المحلية من بناء دولة على طراز جديد . وعلى هذه الصخرة الطائفية القائمة على التوازن العسكرى تحطم اتفاق المصالحة الأخير الذى عرف باسم الاتفاق الثلاثى . أى أن الدرس الأساسى هو أن احدى الطوائف الكبرى فى لبنان لا تستطيع أن تفرض برنامجها بالكامل على الاطراف الأخرى ولكن صيغة المساومة المقبولة من الجميع لم تظهر ، بل وقد لا نتوقع لها الظهور إلا إذا مال التوازن لصالح أحد الاطراف الخارجية الضامنة للتوازن الداخلى : أى سوريا من جهة واسرائيل والغرب اجمالا من جهة أخرى .

أما أهم التطورات فى الأردن فهى تتعلق بعمليات توسيع وتضييق التمثيل الفلسطينى فى المناصب الوزارية وفى مجلس النواب تبعا للأهداف المباشرة للدولة فى مجال تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى وبشكل عام كلما بدأ احتمال أقوى للتسوية السلمية مع اسرائيل لجأت الدول إلى توسيع التمثيل الفلسطينى فى مؤسسات الدولة وتنشيط روابطها مع القيادات الموالية للعائلة المالكة الأردنية فى الضفة الغربية المحتلة . وكلما ووجهت العائلة المالكة بطرق مسدودة للتسوية أو بإضافة جديدة لقوة ونفوذ منظمة التحرير الفلسطينية تراجعت إلى الصيغة الأردنية . وبعد أن تمكنت الدولة العائلة فى الأردن من تصفية الوجود العسكرى الفلسطينى فى جغرافية القطر أثر مذابح ٧٠ ـ ١٩٧١ أصبحت فى وضع يمكنها من فك ارتباط الساحة السياسية الداخلية مع التطورات الجارية على ساحة الصراع العربى ـ الاسرائيلى إلى حد بعيد . وقد أدى ذلك إلى تقوية الدولة داخل الساحة الاجتماعية والسياسية الداخلية إلى حد لم تشهده من قبل فى أى وقت من الأوقات . وقد أضافت إلى هذه القوة سياسات التوسع الاقتصادى والمؤسسى التى أدت إلى ولاء

ومع أن أحداث الثورة الايرانية فى حد ذاتها ، أحيت لدى شيعة بلدان الخليج الأمل فى القيام بثورة إسلامية على الطراز الخومينى تنقل إليهم السلطة السياسية ، وتجعلهم فى موقع الصدارة منها ، إلا أن اندلاع حرب الخليج ، وسياسة النظام الايرانى المعلنة لتصدير الثورة زكت هذه الآمال ، فبدأ الشيعة ينتظمون فى جماعات دينية ذات طابع سياسى ، وهى جماعات محظورة قانونا فى معظم هذه البلدان ، كما بدأت أنظمة الحكم فى التخلى إلى حد ما ، عن درجة التسامح الدينى الذى كانت تتبعه فيما سبق كما سوف نرى فيما بعد عند مناقشة ضغوط الداخل ، وجماعات الاعتراض الدينى والأيديولوجى فى النظام السياسى العربى . . غير أنه من الضرورى هنا الاشارة إلى ثلاثة أمور :

أولا : إن نجاح القوات الايرانية فى احتلال مثلث الفاو فى العام الماضى جعل قواتها فى مواقع قريبة من جزيرة بوبيان الكويتية ، الأمر الذى يمثل ضغطا خاصا على الكويت بالذات .

ثانيا : إن عمليات التفجيرات الأخيرة التى شهدتها الكويت فى العامين الماضيين ، فضلا عن محاولات اغتيال أميرها ورئيس تحرير السياسة الكويتية ـ بعد ذلك لا تنفصل عن أحداث حرب الخليج ، ومحاولات إيران وقف المساعدات العسكرية التى تصل إلى العراق من أطراف دولية عن طريق الكويت .

ويأتى فى هذا السياق نفسه تركيز العسكرية الايرانية على محاولة احتلال مدينة البصرة العراقية لقطع طريق الامدادات بين الكويت والعراق ، فالكويت تتميز بوضع خاص بين دول الخليج الأخرى ، وهى أنها الدولة التى تربطها حدود مشتركة مع العراق ، وهو وضع يمكنها من تقديم مساعدات فعالة للنظام العراقى .

ثالثا : إن أحد أسباب تراجع الكويت عن صيغة التعددية السياسية ، وحل البرلمان ، وفرض شكل من أشكال الرقابة على الصحف وتقييد حرية العمل النقابى يعود إلى تأثيرات حرب الخليج ، وزيادة نفوذ جماعات الاعتراض ، وبعض أشكال النشاط الارهابى ، ومحاولة ضبط احتمالات تطور الصدام بين النظام السياسى للدولة والطموح الدينى والسياسى للشيعة تدعمهم إيران .

وهكذا يمكن القول بأن النتيجة الأولى ضغوط الحرب أو سلبية الجزء الأكبر من الفئات الوسيطة ذات الأصل الفلسطينى وأدت إلى نفس النتيجة أيضا ظروف الاضطهاد الذى يعانيه الفلسطينيون فى لبنان وداخل الأراضى المحتلة . كما أن السياسة الأردنية التى حرصت على اقامة علاقات متوازنة مع كل الاطراف العربية عبر الجسور مع كل من بغداد والرياض ودمشق والقاهرة ودعوتها المستمرة لمصالحة عربية شاملة قد أضافت هيبة جديدة للدولة فى الأردن . وساعد على هذه النتيجة أيضا أن الأردن قد برزت باعتبارها واحة الاستقرار الأساسية فى المشرق العربى بعد انخراط العراق فى الحرب مع ايران وبزوغ التناقضات السياسية فى سوريا واشتباك الدولة فى سوريا فى مناوشات ممتدة مع الفلسطينيين اجمالا ومنظمة التحرير الفلسطينية والقوات الموالية لها على وجه الخصوص . ومع ذلك كله فان السياسات الاجتماعية للدولة لم تفض الا إلى استرضاءِ قمم الطبقة الوسطى وتركت هامشا كبيرا للسخط الاجتماعى يمكنه أن يتفجر على نحو أكبر مما شهدته الأردن فى أحداث جامعة اليرموك فى أغسطس الماضى .

(٢) حرب الخليج :

وتمثل حرب الخليج أهم الضغوط الخارجية الأخرى على النظام السياسى للدول العربية وعلى الأخص لدول الخليج .

ولا مجال هنا لمناقشة آثار هذه الحرب على فتح صراع فرعى فى العالم العربى يتيح لاسرائيل مركزا ممتازا بتفجير العالم العربى من الداخل واستنزاف قواه فى صراعات فرعية ، وإنما يعنينا بالأساس ما تؤدى إليه هذه الحرب من ضغوط على البناء السياسى للدولة العربية ، فقد كانت هذه الحرب فرصة لانعاش التمايزات الطائفية فى دول الخليج وعرقلة عملية تشكل الأمة من عناصرها المختلفة فى بلدان عرفت من قبل أشكالا من التوزع الطائفى الحاد ارتبط بالتأثير التاريخى لايران فى منطقة الخليج ، وموجات الهجرة الايرانية إلى بلدان الخليج وعلى الأخص بعد اكتشاف النفط ، الأمر الذى أدى إلى تزايد عدد السكان من الشيعة . ولقد برزت بالفعل إمكانية لتذويب هذه التمايزات الطائفية فى إطار الازدهار النسبى الذى شهدته بلدان المنطقة بعذ ظهور الثورة النفطية ، فضلا عن درجة معقولة من التسامح الدينى ، مع أن السلطة السياسية استمرت فى أيدى السنة فى كل هذه البلدان .

هى أن أنظمة الخليج التى لم تنجح فى تحقيق صيغة ديمقراطية تقطع الطريق على أى محاولة من الخارج لتنشيط التمايز الطائفى ، بل لجأت بشكل عام إلى إجراءات استثنائية حيث تسجل تقارير منظمة حقوق الانسان العربية ولجنة العفو الدولية ارتفاعا ملحوظا فى نسبة المعتقلين السياسيين ، ويرتبط بهذا ، الوجه الآخر للظاهرة ، أى تنشيط حركات الاعتراض فى مجتمعات الخليج .

كما حملت حرب الخليج تأثيرات أخرى على طبيعة بناء الدولة حيث عمدت كل دول الخليج إلى تطوير قدراتها العسكرية تحسبا لامتداد القتال إلى أراضيها ، فزاد عدد الجيوش ، ونوعية السلاح وكميته ، ووزن المؤسسة العسكرية ، كما زاد بالطبع اعتمادها على دول الغرب المورد الرئيسى للسلاح ، وقطع الغيار ، والذى يتولى تدريب هذه الجيوش على استخدامه .

وقد أحسن الغرب استثمار هذه الفرصة فى محاولة خلق آليات للتبعية ، ونجح فى ذلك إلى حد كبير ، إذا استثنينا محاولة حكومة الكويت لتنويع مصادر السلاح وتطبيعها العلاقات مع الاتحاد السوفيتى لموازنة النفوذ الغربى المتزايد فى المنطقة . لقد استنزفت هذه الحرب أيضا موارد دول الخليج ، التى كان عليها أن تقدم دعما كبيرا لحكومة العراق التى تعتبر الآن بمثابة خط الدفاع الأول عن هذه العواصم فراحت تمول صفقات سلاحها حيث ينطوى احتمال خسارة العراق للحرب على أخطار تهدد النظام السياسى فى كل دول المنطقة .

وينطوى هذا التمويل المتعاظم للجهود الدفاعية ، سواء للعراق ، أو لكل دولة على حدة ، على إمكانيات انكماش دور الدولة فى بعض مجالات التنمية ، وعلى الأخص صيانة تحالف الفئات الحاكمة مع القوى الوسطى ، وهو اتجاه يتزايد أثره مع التدهور المتزايد لأسعار النفط الذى يشكل المصدر الرئيسى ، وربما الوحيد ، للدخل القومى فى هذه البلدان .

● ومن بين آثار حرب الخليج يمكن أن نلاحظ أيضا تغيير طبيعة نشاط دول مجلس التعاون الخليجى ، فبعد أن كانت مواجهة احتمالات النفوذ العراقى فى الخليج ، إحدى خلفيات سعى هذه الدول للتنسيق بينها ، أصبحت مواجهة الخطر الايرانى هى شغله الشاغل . يتصل بذلك أيضا تركيز دول المجلس على التعاون فى المجال العسكرى ومحاولة تنسيق نوع من الجهد المشترك إذا ما تعرضت أحد بلدانه لحالة غزو .

إن الاهتمام بالجانب الأمنى ، سواء تعلق الأمر بتبادل المعلومات ، أو تطوير كفاءة أجهزة الأمن الداخلى قد تزايد أثره أيضا فى اجتماعات مجلس التعاون بسبب الظروف الناشئة عن الحرب ، وعلى الأخص بعد عمليات التفجير فى الكويت .

وإذا ما انتقلنا إلى العراق نفسها ساحة الحرب وميدانها فإن حرب الخليج تمثل بالنسبة لها ضاغطا يتزايد أثره على كل بلدان الخليج الأخرى .

ولا شك أن القاعدة الاقتصادية والتكوين السياسى والاجتماعى ، الأكثر تطورا فى العراق ، منه فى بلدان الخليج الأخرى قد عطل احتمالات تفجير طائفى بسبب ظروف الحرب ، خصوصا وأن شيعة العراق خلافا لشيعة البلدان الخليجية الأخرى يجدون أنفسهم فى وضع أكثر حساسية لكونهم مواطنى دولة تخوض الحرب ، بصورة لا تسمح ببعث النزاعات الطائفية .

غير أنه ليس بوسع أى مراقب أن يقدم صورة متكاملة لما يمكن أن يحدث فى العراق فى حالة هزيمته فى الحرب ، وفى حالة تحقيق انتصار يقف بالقوات الايرانية على أبواب البصرة ، أو أبواب بغداد .

وبعبارة أخرى فإن احتمالات الانصهار أو التفكك التاريخى بين الكتل السكانية المتمايزة دينيا فى العراق ، يتعلق بنتائج الحرب .

إن البناء السياسى فى العراق لا يتعرض فقط لاحتمالات أخطار مستقبلية نتيجة ضغوط حرب الخليج ، بل أنه قد تعرض بالفعل لنوع من الهزة بعد استقلال الأقلية الكردية (وهى أقلية قومية) بمنطقة كردستان ، لظروف انشغال الجيش العراقى فى الحرب ضد إيران لكى يحاولوا تحقيق طموحهم القديم فى بناء دولة مستقلة تجسد عناصر تجانسهم القومى ، بعد أن فشلت صيغ الحكم الذاتى .

ومع أن الظروف قد لا تسمح فى المستقبل بثبات مشروع الاستقلال الكردى بسبب المصلحة المشتركة للدولة فى كل من إيران والعراق وتركيا فى قمع مثل هذه المحاولة للأخطار التى ينطوى عليها النجاح فى أى بلد ، على وضع الأقلية الكردية فى باقى البلدان ، إلا أنه يمكن ، على الأقل ، رصد التفكك الذى أصاب الصيغة السياسية فى العراق ، وهو تفكك يحتمل استمراره ، كلما استمرت الحرب ، خصوصا وأن الحزب الشيوعى العراقى أيضا قد دعم محاولة الأكراد بعد انقضاض

حزب البعث على الشيوعيين فى العراق . وبصرف النظر عن احتمالات المستقبل بالنسبة للمشروع الكردى ، بعد انتهاء الحرب إلا أن الأمر المؤكد أن العلاقات بين الأكراد والحكومة العراقية سوف تشهد توترا حادا ، قد يستمر لفترة طويلة ، ما لم يستجب النظام السياسى فى العراق بصيغة ديمقراطية ، لعناصر التجانس فى وضع الأكراد كأقلية قومية ، لا يمكن معالجة أى ميول انفصالية بين بعض تياراتها ، ببعض الحملات العسكرية .

وإذا ما انتقلنا من طبيعة تأثير الحرب على التوزع الطائفى والقومى وقضية التجانس السياسى بين فئات السكان إلى مجال تأثير الحرب على العلاقة بين أجهزة الدولة فقد يكون من السابق لأوانه الآن التأكيد على احتمال أن تؤدى الحرب إلى زيادة جديدة فى نفوذ المؤسسة العسكرية ، إذ يتعلق هذا الاحتمال بقدرة العراق على كسب الحرب .

وبالقياس إلى اعتبارات كثيرة منها الوزن الاستراتيجى لايران فى الاستراتيجية الغربية ، ومنها العمق الديموجرافى والتفوق السكانى وبقايا شعارات وأحلام الثورة على الجانب الايرانى ، فإن التنبؤ باحتمال كسب العراق لهذه الحرب عسكريا يبدو أمرا مستبعدا .

وقد لا تنتهى الحرب بالضرورة بالنتيجة العكسية ، أى هزيمة العراق ، ولكن يبقى مع ذلك أن غياب احتمالات انتصار عراقى يضعف من احتمالات زيادة نفوذ المؤسسة العسكرية ، التى لن يتحول قادتها إلى أبطال فاتحين فى نظر الشعب ، وينسحب هذا الأمر أيضا على نفوذ حزب البعث العراقى الذى يشهد انكماشا بسبب أوضاع الاستنزاف الطويل لطاقات وقوى العراق فى حرب لا يمكنها كسبها ، ولا تمثل فى أعين الشعب نفس البريق الذى كان لقرارات تأميم النفط .

ويتصل بذلك ضعف قدرة البعث على إحياء جبهة وطنية تدعمه سياسيا ، بعد أن وصلت علاقاته بالحزب الشيوعى العراقى إلى نقطة اللارجعة ، فحتى بالنسبة لأكثر عناصر هذا الحزب اعتدالا يبدو احتمال تغيير بعثى من الداخل هو الشرط الوحيد لمعاودة علاقة التعاون . أما دور أجهزة الأمن فقد يتجه إلى المزيد من تأكيد سطوتها فى ظرف سياسى يحاول فيه الأكراد الظفر بدولة ، ويشن فيه الحزب الشيوعى تكتيك الكفاح المسلح ، ولا يعلم غير الله ما يختلج فى نفوس الشيعة .

وتتأكد فرصة كل هذه التقديرات المحتملة مع هبوط عائدات العراق من النفط ، وهبوط مساعدة الدول الخليجية وعملية الدمار التى لحقت بالعديد من مشاريع الدولة ومؤسساتها ، فضلا عن ابتلاع المجهود الحربى ، ثم الديون وأقساط الديون لجزء كبير من موارد الدولة .

إن هذه التداعيات كلها تقود أيضا إلى احتمال أن يتراجع الوزن الكبير لدور رئيس الدولة ، مطلق الصلاحيات ، فى صناعة القرار السياسى سواء فى دوائر البعث ، أو فى أجهزة الدولة .

ومع أن الأثر المباشر للحرب مكن حزب البعث من محاصرة نشاط المعارضة فى الداخل على أساس وقوف الأمة صفا واحدا فى المعركة ، إلا أن نشاط قوى المعارضة فى الخارج قد تزايد بصورة كبيرة .

وعلى كل فإن الاحتمالات المختلفة لانهاء الحرب سوف تحدد جملة من التطورات المحتملة على طبيعة النظام السياسى فى العراق ، وهى احتمالات لا يمكن استبعاد تحقيق تسوية بين طرفى النزاع على أساس صيغة « لا غالب ولا مغلوب » كنتيجة ممكنة لتزايد نفوذ معارضة الخومينى فى إيران نفسها ، وإن كان مثل هذا الوضع لن يلغى كل احتمالات التصدع الداخلى فى العراق .

ولقد أسفرت حرب الخليج عن تداعيات أخرى خاصة بالنظام السياسى العربى العام ونمط التحالفات بين البلدان العربية ، فبالنسبة لمصر مدت هذه الحرب جسرا أمام الحكومة المصرية لمحاولات العودة إلى الصف العربى ، عبر دعمها السياسى والأدبى والمعنوى والعسكرى للجانب العراقى ، الأمر الذى أتاح لها بعض الفرص لكسر عزلتها مع الكتلة الأعظم من الدول العربية ، وعلى الأخص الخليجية التى انحازت إلى صف العراق ، كما منحت هذه الحرب فرصة للنظام المصرى لمحاولات فرض العزلة ، وشن الحملات الاعلامية ضد سوريا وليبيا اللتين انحازتا إلى جانب إيران .

كما تفكك الاجماع العربى السابق على اشتعال هذه الحرب ، بعد أن شهد أول تصدع له فى أعقاب اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية ، ثم تواصلت عملية التصدع بعد انحياز الأطراف العربية سالفة الذكر إلى جانب الطرف الايرانى ، انطلاقا من تقديرات لديها حول

اتجاه العراق للخروج من المعركة الأصلية (الصراع العربى / الاسرائيلى) ببدء أعمال القتال فى مواجهة دولة كانت تتأهب لأن تصبح أحد أطراف هذه المواجهة حيث شهدت العلاقات الاسرائيلية الايرانية تصدعا كبيرا بعد الثورة الايرانية وتم تصفية كل مظاهر الوجود الاسرائيلى فى العاصمة طهران ، كما توثقت فى بداية الثورة علاقات التحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية ، رغم السياق المعاكس الذى حملته التطورات اللاحقة .

ولم يكن غريبا بعد ذلك أن تفشل جامعة الدول العربية فى عقد دورات مؤتمرات القمة ، فضلا عما كان يحدث فى المؤتمرات التى انعقدت بالفعل من زاوية احتمالات تفجيرها من الداخل نتيجة النزاع حول قضايا الصراع العربى الاسرائيلى وحرب الخليج .

ونتيجة كل ذلك أن الحرب قد غذت النزعات الاقليمية فى توجهات النظام السياسى للدول العربية ، ولم تعد الأهداف القومية العامة تضغط على توجهات الدول العربية ، على نحو ما عرفت المنطقة فى حقبتى الستينات والسبعينات .

ب ـ الضغوط الداخلية على الدولة العربية :

لم تتعرض الدولة العربية فى الثمانينات للضغوط الخارجية وحدها ، بل تعرضت أيضا لضغوط داخلية كثيفة . وقد تولد بعض هذه الضغوط عن التغيرات الاقتصادية ـ الاجتماعية التى كانت الدولة ذاتها محركا أساسيا لها من خلال سياساتها الاقتصادية . والبعض الآخر من هذه الضغوط تولد عن بزوغ حركات الاعتراض الفكرى والسياسى والدينى والطائفى التى اختمرت وقويت شوكتها نتيجة تراخى هيمنة الدولة على المجتمع وتصدع التوازنات السياسية والاجتماعية التى شكلت قاعدة الدولة الواحدية باشكالها المختلفة فى الوطن العربى .

وفيما يلى شرح موجز لهذين النوعين من الضغوط :

(١) الاقتصاد وتسريع التمايز الاجتماعى :

فى غالبية الأقطار العربية تمثل الأساس الاجتماعى للدولة الواحدية فى نمط من التكوين الاجتماعى لم تكن التمايزات بين الفئات والطبقات قد ذهبت فيه شوطا بعيدا نتيجة لبساطة نظام الانتاج أو قامت الدولة ذاتها فيه بدور أساسى فى اعادة التوازن بتقليص درجة عدم المساواة . ويمكن القول بأن المتغير الأساسى الذى لعب دورا جوهريا فى تأسيس والمحافظة على نمط الدولة الواحدية فى العالم العربى قد تمثل فى التجانس النسبى للفئات الاجتماعية الوسيطة من حيث مستويات المعيشة وفرص الترقى الاقتصادى ، والمنزلة الاجتماعية ودرجة المشاركة والتأثير على المؤسسات السياسية والاجتماعية شاملة مؤسسات الدولة .

وعلى النقيض فإن ثمة أقطارا عربية يتسم تكوينها الاجتماعى بدرجة كبيرة من عدم المساواة نتيجة استمرار امتيازات الطبقات المالكة القديمة (المغرب) أو احتكار فئات جديدة لكل من السلطة والثروة فى المجتمع وخاصة فى نموذج الدولة ـ العائلة فى الخليج العربى . على أن التكوين الاجتماعى لم يكن قد شهد تبلور فئات وسيطة كبيرة الحجم . وبالتالى فقد كان يبدو يسيرا فى البداية استيعاب النوبات الأولى لهذه الفئات اجتماعيا فى هياكل الدولة ونظام الانتاج ، طوال الستينات . ومع ذلك فلم يكن النظام الاجتماعى مستقرا تماما وشكلت الفئات الوسيطة البازغة أساس المعارضة فى هذه الأقطار ونجحت أحيانا فى التحالف مع قطاع نشيط من الطبقة العاملة (مثل حالتى المغرب وتونس) على أن الفترة التى أعقبت التراكم السريع للثروة البترولية ، أى بالتقريب السنوات من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٢ قد شهدت تضافر ثلاثة عوامل أساسية للتغير فى التكوين الاجتماعى وهى : التحديث ، وسياسات التوسع الاقتصادى والانعطاف نحو الليبرالية الاقتصادية فى سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية .

(أ) **التحديث** : فجميع الأقطار العربية تقريبا شهدت توسعا هائلا فى قطاع الخدمات الحديث ، وبصورة خاصة فى التعليم ووسائل الاعلام الجماهيرى والهيكل الأساسى وخاصة النقل والمواصلات والاتصالات ، وبالتالى فقد تضخمت مؤسسات الدولة التى تقوم على أداء هذه الخدمات . وأضاف توسع قطاع الدفاع فى العديد من الأقطار العربية بعدا جديدا إلى عمليات التحديث فى قطاع الخدمات . فقد عرف قطاع التعليم طفرة حاسمة فى العقدين الماضيين فى جميع الأقطار العربية . « وقد بلغ عدد التلاميذ فى السنة الدراسية ١٩٨٢/٨١ قرابة ٣٠ مليون تلميذ فى مختلف مراحل التعليم الحكومى فى الوطن العربى ، أى ما يناهز ١٧٪ من مجموع السكان » (انظر التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٥) . ومع ذلك فيبدو أن الانفاق على التعليم قد تراجع كنسبة من الانفاق

الحكومى فى أكثرية الدول العربية بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٠ (تراجع فى ١٢ قطرا عربيا بالمقارنة بتقدمه فى ٤ أقطار عربية فقط) ، على حين تحسن هذا الانفاق كنسبة من الناتج القومى الاجمالى (تحسنت النسبة فى ٩ أقطار عربية مقابل تراجع فى ٥ أقطار فقط) . ويعود ذلك جزئيا إلى الدور المتزايد للقطاع الخاص فى حقل التعليم .

وربما كانت مستويات التطور فى البنية الأساسية هى أكثر التطورات ثورية فى تكوين المجتمعات العربية فقد وصلت شبكات الطرق فى البلاد العربية إلى ما يقدر بنحو ١٨,٥ ألف كيلو متر منها ٤٥٪ طرق مسفلتة . ووصلت كثافة الطرق المسفلتة إلى المساحة الكلية لمجموع الأقطار العربية نحو ١٣,٥٪ ، وتحقق أبرز هذا التطور فى دول المغرب العربى خلال العقد الأخير مما جعلها تالية من حيث كثافة الطرق الكلية إلى المساحة الاجمالية لأقطار المشرق العربى (نسبة ٣٣,٧٪ مقابل ٦٢,٧٪) كما تزايدت أعداد المركبات الخاصة والعامة بصورة مذهلة مما جعل الأقطار العربية من أعلى المعدلات العالمية فى نسبة المركبات إلى عدد السكان . وتطورت كذلك الاذاعة الصوتية والمرئية فى جميع الدول العربية خلال العقد الأخير لتقترب بها كثيرا من المستويات العالمية من حيث عدد أجهزة الاستقبال لكل ١٠٠٠ من السكان ومن حيث معدلات النمو السنوى لأجهزة الاستقبال والارسال . وربما كان التطور فى قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية هو أبرز الانجازات فى مضمار التطور الهام للهياكل الأساسية (انظر التقرير الاقتصادى العربى الموحد : القسم الخامس) . أما التطور الانفجارى فى الاعلام المطبوع فيندر أن نجد له مثيلا فى العالم خلال العقد المنصرم .

ولكن لماذا نهتم بهذه الجوانب لدى الحديث عن التغير الاجتماعى ؟ والواقع أن مفاد وجوهر هذا التطور يتمثل فى أن الأقطار العربية قد شهدت مع ثورة الهياكل الأساسية وخاصة فى قطاع المواصلات والاتصالات والاعلام الجماهيرى تحولا كيفيا فى المستويات المحققة للاندماج الاجتماعى للسكان ، أو بتعبير آخر تحقق للأقطار العربية انجاز فى العجلة التى تم بها وضع أسس بناء الأمة والمجتمع ما لم يتحقق لها خلال قرون مضت .

على أن عملية بناء الأمة أو الاندماج الاجتماعى للسكان فى حدود قطر معين تنطوى على نوع خاص من التناقض فتطور هذه العملية يتضمن انهاء لعزلة وانفصال المجتمعات والتجمعات شبه المستقلة والمكتفية ذاتيا على الصعيد الثقافى مثلما على الصعيد الاقتصادى ويأتى بها إلى بوتقة الانصهار القومى . على أنه من ناحية أخرى فإن التفاعل فى مراحله الأولى بين تجمعات منفصلة نسبيا وخاصة لو كانت متمايزة ثقافيا أو دينيا أو طائفيا قد يفضى أيضا إلى اشعال التنافس ويزيد من درجة سوء التفاهم وقد يقوى من التطورات النمطية السيئة لدى كل تجمع أو قسم عن التجمعات أو الأقسام الأخرى . إن حركة الشد والجذب بين الانصهار والتنافس الصراعى تؤدى حتما إلى توترات كبيرة فى المراحل الأولى لعمليات بناء الأمة ـ وتتأكد عملية بناء الأمة وتكتسب رسوخا عندما تتغير جوهريا طبيعة الصراع الاجتماعى . ففى حالة ما قبل الاندماج قد تثور الصراعات بين أقسام اجتماعية كل منها مندمج داخليا ومنفصل نسبيا عن غيره . أما ما بعد الاندماج ورسوخ عملية بناء الأمة فإن الصراع يتم بين تحالفات اجتماعية ينتمى كل منها إلى عدد من الأقسام الثقافية أو العرقية أو الطائفية .. الخ . وعندما تصل عملية بناء الأمة إلى أعلى مراحلها تتبلور هذه التحالفات إلى تكوينات طبقية نتيجة وجود لحمة قومية بين الجماعات الطبقية من مختلف الأقسام الاجتماعية المنعزلة سابقا . وتعطى هذه التكوينات الطبقية أساسا متينا لتعددية حقيقية فى الهيكل الاجتماعى وبالتالى فى الساحة السياسية .

أما التعليم فيجلب متغيرات متميزة نوعيا عن العملية العامة للتحديث . فالتعليم هو المنبع الأساسى لتكون الفئات الوسطى الحديثة . وفى البداية ، عندما كان خريجو النظام التعليمى محدودى العدد ومرتفعى النوعية والتكوين المهارى كان من السهل نسبيا للدول الحديثة فى الأقطار العربية استيعابهم فى مؤسساتها وضمان مستوى مرتفع من الدخول والمنزلة الاجتماعية لهم . على أنه سريعا ما تصل الدولة بعد مرحلة معينة من التوسع فى نظام التعليم إلى حالة من التشبع فى تشغيل الفئات المهنية والعلمية والفنية . وتتوقف درجة التشبع هذه والسرعة التى تصل بها الدولة إلى هذه الحالة على الموقف التحويلى للدولة . فعندما يستديم ويتراكم عجز الميزانية يصبح استمرار التشغيل لهذه الفئات عبئا اما غير مرغوب أو غير ممكن تحمله . وحتى عندما يكون من قبيل المخاطرة السياسية الواضحة قيام الدولة بالتحلل من التزامها بتشغيل هذه الفئات فإن النتيجة الحتمية هى أن استمرار هذا الالتزام ينطوى

على ميل طويل المدى للهبوط فى مستويات الأجور والمرتبات والانخفاض المستمر فى المنزلة الاجتماعية لهذه الفئات . ومع وصول الدولة إلى حالة التشبع هذه تصبح احتمالات التوظيف رهنا بديناميكية واتساع قاعدة نمو القطاع الخاص ، وخاصة القطاع الخاص الصناعى . ولكن فى هذه الحالة يكون من المتوقع أن يتسم توظيف الفئات الوسيطة من مهنيين وعلميين وفنيين واداريين بدرجة عالية من عدم المساواة حيث تتفاوت بشدة مستويات الدخول والمنزلة الاجتماعية فى نفس مستويات المهارة .

وينتهى هذا الموقف باطراد اتجاه مزدوج نحو تدهور دخول ومنزلة الفئات الوسيطة مع اتساع فجوة عدم المساواة فيما بينها . ويؤدى ذلك بدوره إلى نمو المزاج المعارض بين هذه الفئات وتضارب اتجاهاتها وميولها السياسية .

(ب) **التوسع الاقتصادى** : وقد ارتبط نمو قطاع الخدمات والهياكل الأساسية بسياسة اقتصادية توسعية بارزة طوال فترة السبعينات وحتى عام ١٩٨٢ فى غالبية الاقطار العربية . وقد ارتكزت هذه السياسات على تعزيز الجهود الاستثمارية فحققت نسبة الاستثمار المحلى من الناتج المحلى الاجمالى قفزات ضخمة . ففيما بين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٨٤ قفزت هذه النسبة من ٧٪ إلى ٢١٪ فى اليمن ومن ١٠٪ إلى ٢٣٪ فى المغرب ومن ١٨٪ إلى ٢٥٪ فى مصر ومن ١٠٪ إلى ٢٤٪ فى سوريا ومن ٢٢٪ إلى ٣٨٪ فى الجزائر ومن ١٤٪ إلى ٣٥ فى السعودية ومن ١٦٪ إلى ٢١٪ فى الكويت ووصلت هذه النسبة عام ١٩٨٤ فى اليمن الجنوبى إلى ٢١٪ وفى الامارات إلى ٢٧٪ (انظر البنك الدولى ـ تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٨٦ جدول رقم ٥ ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣) . وقد نتجت هذه الزيادة عن تعاظم معدل النمو السنوى للاستثمار المحلى الاجمالى فى الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٢ . فى غالبية الاقطار العربية . ففى مصر مثلا قفز هذا المعدل من ـ ١,٥٪ فى الفترة ٦٥ ـ ١٩٧٣ إلى ١٠,٣٪ فى الفترة من ٧٣ ـ ١٩٨٤ وفى سوريا قفز نفس المعدل من ٧,٢ إلى ١٠٪ بين الفترتين (انظر المرجع السابق رقم ٤ ص ٢٢٠ ـ ٢٢١) .

وقد نجم عن سياسات التوسع الاقتصادى الهائلة هذه نمو كبير فى فرص التوظيف فى جميع الاقطار العربية . وتحقق جل هذا النمو فى قطاع الخدمات حيث تتركز الفئات الوسيطة الحديثة أيضا . ومع ذلك فان نمو فرص التوظيف كانت عموما أقل كثيرا من معدلات النمو فى الاستثمار المحلى . فجزء كبير من الاستثمارات قد أهدر فى الاستيراد الذى لم ينطو بالطبع على فرص توظيف كبيرة . ومن ناحية ثانية لابد أن نميز بين مجموعات الاقطار العربية تبعا للطرق التى تم بها تمويل القفزة الهائلة فى الاستثمار ووفقا كذلك لحجم السكان وقوة العمل المتاحة لها . ففى مجموعة الاقطار العربية الأعضاء فى الاوبك كانت سياسات التوسع الاقتصادى استجابة طبيعية لتراكم الفوائض المالية طوال الفترة ٧٤ ـ ١٩٨١ . أما فى بقية الاقطار العربية فقد تم تمويل هذه السياسات عن طريق تحويلات العاملين فى الخارج والقروض والمساعدات الأجنبية بصورة أساسية . ونتيجة لهذا الفارق فقد كانت فرص توظيف الفئات الوسيطة فى هياكل ومؤسسات الدولة أعلى فى المجموعة الأولى من الأقطار عنها فى المجموعة الثانية التى نمت فيها هذه الفرص فى القطاع الخاص بمعدل أعلى من القطاع العام ومؤسسات الدولة . كما أن هذا الفارق يظهر حقيقة أن مجموع الأقطار الثانية لم تنجح فى حل الأزمة المالية للدولة وظلت أكثريتها تعانى من تراكم عجز الموازنة العامة التى انعكست بصورة أساسية على معدلات نمو دخول العاملين فى مؤسسات الدولة بالمقارنة بمعدلات التضخم . إذ قفزت هذه الأخيرة بمعدلات أعلى من معدلات نمو الاستثمار والتوظيف والدخول أما من ناحية طبيعة سوق العمل ، فلا شك أن أقطار المجموعة الأولى تعانى من نقص شديد فى العمالة المحلية مما أدى بها إلى استيراد العمالة من مجموعة الأقطار الثانية . وقد انطوت ظاهرة هجرة العمالة على ظاهرة خطيرة ، إذ تم شق نفس الفئات المهنية والطبقية إلى قطاعين وفقا للفرص المتاحة للعمل فى الأقطار العربية الأعضاء فى الأوبك وبهذا أضافت ظاهرة الهجرة بعدا كيفيا جديدا لازدياد الفوارق فى الثروة والدخل بين الفئات الوسطى ، خاصة فى الاقطار العربية غير الأعضاء فى الأوبك والتى هى المصدر الأساسى للهجرة .

وهكذا أفضت سياسات التوسع الاقتصادى فى الأقطار العربية اجمالا فى الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٨١ إلى النتائج التالية :

أ ـ توسع هائل فى فرص توظيف الفئات الوسيطة بين الفئات الاجتماعية الأخرى على أن هذا التوسع كان أقل من معدل نمو نسبة هذه الفئات إلى اجمالى قوة العمل والتى قفزت من ٧,٧٪ عام ١٩٧٥ إلى ١٠,٢٪ عام ١٩٨٠ (انظر التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٥ . ص ١٢٩) .

ب ـ تعاظم الفوارق وعدم المساواة فى الثروة والدخل بين قطاعات هذه الفئات الوسيطة ، وخاصة فى الدول العربية غير الأعضاء فى الأوبك والمصدرة للعمالة .

جـ ـ تعاظم تركيز الثروة . فنشأت أو توسعت طبقات أو فئات اجتماعية عليا . وشملت هذه الفئات أحيانا قطاعا من المسئولين الحكوميين ومديرى القطاع العام والمرافق العامة نتيجة فتح القنوات بين القطاعين .

ونتيجة لذلك كله شكلت سياسات التوسع الاقتصادى فى الوطن العربى فى السبعينات مصدرا هاما للتعددية الاجتماعية وبالتالى للتعددية السياسية فى المجتمعات العربية .

على أن انقلاب سياسات التوسع إلى سياسات انكماشية قد جلب متغيرات أخرى إلى الوضع الاجتماعى عامة ووضع الفئات الوسيطة بصورة خاصة ـ وقد بدأ التحول إلى سياسات انكماشية فى عام ١٩٨٣ على حين بدأ الانكماش فعليا منذ ١٩٨٠ فى غالبية الاقطار العربية . فتدهور اجمالى الناتج المحلى الحقيقى للأقطار العربية بنسبة ٣,٢٪ فى المتوسط بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٣ وذلك بالمقارنة بمعدل نمو سنوى حقيقى بلغ ٥,٥٪ خلال النصف الثانى من السبعينيات (التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٥) مما اضطر غالبية الدول العربية إلى اتباع سياسات تقشفية وانكماشية . وحيث أن السبب الرئيسى وراء هذا الهبوط هو انحسار العائدات من صادرات البترول ، فقد كانت الأقطار العربية الأعضاء فى الأوبك هى أكثر الدول تأثرا نتيجة ضمان مسئولية قطاع الاستخراج عن الناتج المحلى . على أنه مثلما انتقل الرواج من هذه الأقطار إلى بقية الأقطار العربية خلال النصف الثانى من السبعينات ، فإن التيار الانكماشى قد انتقل فى هذا الاتجاه نفسه فى النصف الأول من الثمانينات . ويمكننا أن نلاحظ بسهولة اطراد انخفاض معدل تكوين رأس المال المحلى الاجمالى ، ومعدلات التوسع فى السيولة النقدية المحلية خلال النصف الأول من الثمانينات فى جميع الأقطار العربية تقريبا .

وما يهمنا فى هذا الاتجاه الانكماشى هو طبيعة تأثيره على الميول والتوجهات السياسية السائدة وخاصة بين أبناء الفئات الوسيطة . ويمكن ايجاز هذا التأثير فى :

أ ـ هبوط معدلات خلق فرص التوظيف أمام خريجى المدارس والجامعات وبالتحديد فى البلدان العربية المصدرة للعمالة مع ركود سوق الهجرة العربية وانحسار فرص التشغيل فى اقطار الأوبك بالنسبة لأبناء الأقطار العربية الأخرى .

ب ـ ومع تعاظم عجز الميزانيات العامة فى أكثرية الأقطار العربية وتزايد صعوبة الاقتراض الخارجى تزداد الفجوة بين معدلات نمو المرتبات والأجور للعاملين عموما وللفئات الوسيطة خاصة فى القطاع الحكومى والعام من ناحية ومعدلات التضخم من ناحية أخرى . ومن المؤكد أن الأعوام الأربعة السابقة قد شهدت تدهورا فى مستويات معيشة الجزء الأكبر من هذه الفئات . ويؤدى ذلك إلى انتاج ما يسمى بأثر الحرمان النسبى أى الاحباط الناشىء عن هبوط مفاجىء فى مستويات المعيشة بعد فترة طويلة نسبيا من التحسن المنتظم .

جـ ـ بروز عدم المساواة والفوارق والانشقاقات بين قطاعات وفروع الفئات الوسيطة خلال السنوات الأربع الماضية عن ذى قبل . ويعود ذلك إلى التحيز ضد القادمين الجدد لسوق العمل من أبناء هذه الفئات ، والتحيز لصالح العاملين منهم فى القطاع الخاص ضد العاملين فى مؤسسات الدولة والتحيز الثالث لصالح المهاجرين للعمل ضد المقيمين طول المدة (أى الذين لم يحصلوا على فرصة للعمل فى الأقطار العربية الغنية) . ومن المتوقع أن تزيد هذه الآثار كلها من منسوب السخط لدى الفئات الوسيطة مع تعاظم التباين فى مضمون توجهاتهم وأمزجتهم السياسية والايديولوجية مما يتيح المزيد من موارد التعددية الاجتماعية والسياسية .

(جـ) الانعطاف إلى الليبرالية الاقتصادية :

فى جميع الأقطار العربية لعبت الدولة دورا بارزا فى المجال الاقتصادى منذ الاستقلال . فهى المصدر الرئيسى للاستثمار والتمويل ، والقطاع المملوك لها عادة ما يتمتع بدور مسيطر فى القطاعات الاقتصادية الحديثة وخاصة الاستخراج والصناعة التحويلية كما أنها تستطيع التدخل فى تحديد مجرى السلوك الاقتصادى الخاص والعلاقات الاجتماعية التى تنشأ وتتبلور حول الروابط الاقتصادية . على أن هذا الدور الاقتصادى البارز للدولة قد ترافق منذ مقتبل الستينات مع سياسات اقتصادية راديكالية قومية فى عدد من الأقطار العربية وخاصة مصر وسوريا والجزائر والعراق واليمن الجنوبى وليبيا . على حين أن هذا الدور قد ترافق منذ البداية مع سياسات اقتصادية ليبرالية فى بقية الدول العربية

وخاصة الأقطار الأعضاء فى الأوبك .

وقد اشتملت السياسات الراديكالية القومية للدولة فى الأقطار الأولى على مجموعة من الاجراءات التى نقلت إلى الدولة ملكية المشروعات الاقتصادية الكبيرة ، والسيطرة على التجارة الخارجية مع ميل قوى نحو تقييدها وقيام الدولة بالتحكم فى المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل الادخار والاستثمار والأسعار والأجور والسيولة النقدية ، مع بناء قاعدة واسعة نسبيا لمؤسسات رفاهة تضمن حدا أدنى لمستويات المعيشة والخدمات والحاجات الأساسية والتى امتدت فى حالات معينة إلى ضمان حق التوظف .

وتغلفت مجمل هذه السياسات بفلسفة تعمل على التحديث السريع للاقتصاد بالتركيز على الصناعة التحويلية الثقيلة والاعتماد إلى أقصى حد ممكن على الذات دون فك الروابط الاقتصادية مع الخارج وخاصة المراكز الأساسية للنظام الرأسمالى العالمى . على أن هذه الفلسفة قد همشت إلى حد بعيد من نطاق وفعالية السوق بمعناها ومضمونها التقليدى الشائع فى النظم الرأسمالية الليبرالية .

وقد كانت هذه الفلسفة بالتحديد هى موضع التغير الحاسم فى توجهات السياسة الاقتصادية فى مجموعة الأقطار التى انتهجتها فى الستينات . فمع سياسات التوسع الاقتصادى التى تم تمويلها بعائدات النفط الكبيرة فى حالة الدول الأعضاء فى الأوبك ومن تحويلات العاملين فى الخارج والقروض والمساعدات الأجنبية بدأ تغير هام فى السبعينات نحو تخفيف أو فك سيطرة الدولة على الاقتصاد وتقليص دورها ومحاولة تعزيز الدور الذى يلعبه القطاع الخاص والأجنبى والدفع نحو توسع مذهل فى الروابط الاقتصادية الخارجية مع المراكز الرأسمالية العالمية سواء فى مجال التجارة أو الاستثمار المباشر وأعمال مقاولات تسليم المفتاح ونقل التكنولوجيا والارتباط مع المصارف العملاقة عابرة القومية . وما يهمنا فى هذا الانعطاف نحو الليبرالية الاقتصادية هو انعكاساته على التكوين الاجتماعى . ويمكن حصر هذه الانعكاسات فى ثلاثة عناصر أساسية وهى :

أ ـ التبلور السريع لطبقات عليا جديدة فى الأقطار العربية ، وخاصة فى حالة الأقطار التى اتبعت فى فترة سياسات راديكالية قومية . وتتكون هذه الطبقات من مركب معقد من الفئات الرأسمالية المجددة التى أتى بعضها من كبار رجال المال وتجارة الاستيراد والتجارة الداخلية ، وبعضها الآخر من القمم العليا للفئات الوسيطة ، وبعضها الثالث من داخل بيروقراطية الدولة ورجال السياسة الكبار .

ب ـ توسيع قاعدة اللامساواة فى المجتمع . واحد مظاهر ذلك هو انفصام جزء من الفئات الوسيطة وضمها للطبقات العليا الجديدة . كما أن من مظاهر عدم المساواة المتزايد تعاظم الضغوط التضخمية التى تعانى منها الجماهير الشعبية والشرائح الدنيا من الفئات الوسيطة . فقد شهدت مستويات التضخم قفزة هائلة من ٦٥ ـ ١٩٧٣ و ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤ فى السودان من ٧,٢٪ إلى ١٩,٣٪ وفى المغرب من ٢٪ إلى ٨,٣٪ وفى مصر من ٢,٦٪ إلى ١٣,١٪ وفى سوريا من ٣,١٪ إلى ١١,٩٪ وفى الجزائر من ٣,٨٪ إلى ١٢,١٪ وفى السعودية من ٥,١٪ إلى ١٤,١٪ ومع تعاظم الضغوط التضخمية أخذت ظاهرة الفساد الادارى فى الانتشار بصورة مذهلة مما فاقم من مشكلة عدم المساواة اجمالا ، وداخل الفئات الوسيطة بصورة متميزة .

جـ ـ تآكل المعادلات الاجتماعية ـ القومية للدولة الراديكالية فى أكثرية الأقطار التى وضعت هذه المعادلات فى الستينات . وقد تبلورت هذه المعادلات حول الأمانى القومية فى الاستقلال والدفاع الوطنى ، وفى التحديث والتصنيع والنمو وفى ضمان حد أدنى من الرفاهة الاجتماعية . لقد اتسم العقد الماضى باحباط وخيبة أمل قومية شديدة الوطأة فى الأمانى الوطنية . ومع ذلك فقد تعاظم العبء الدفاعى على الموازنات العامة العربية اجمالا باطراد ، فى الوقت الذى انتهجت فيه الدول سياسات توسعية فى الاستثمار ، وتعاظم أيضا عبء مدفوعات وتحويلات الرخاء من الموازنات العامة نتيجة التوسع فى استيراد الغذاء والارتفاع الباهظ فى أسعار الواردات عموما ونتيجة للتضخم المحلى وهبوط مستويات الانتاجية الأمر الذى أسفر عن تحقيق معدلات لنمو الناتج أقل كثيرا من معدلات نمو التكوين المحلى لرأس المال ، وفى ظروف تراخى قبضة الدولة على الاقتصاد المحلى اجمالا نتيجة الانعطاف نحو سياسات الليبرالية الاقتصادية وعدم نمو ايرادات الدولة بمعدلات مواكبة لمعدلات النمو فى الناتج القومى أصبح من الصعب بصورة متزايدة المحافظة على المعادلات السابقة . للدولة الراديكالية القومية وبات من المحتم أمامها تخفيف أعباء مدفوعات الرفاه على موازناتها العامة . وقد تمكنت الدولة فى الدول العربية غير الأعضاء فى الأوبك من تحقيق ذلك إلى حد ما بوسائل

غير مباشرة وخاصة الوسائل التضخمية . إذ انخفضت الأعباء الحقيقية لدعم الدولة للسلع الأساسية ولفرص التوظيف والضمان الاجتماعى . على أن المخاطر السياسية المترتبة على التحلل القانونى من هذه الأعباء كانت كبيرة إلى الحد الذى ألزم الدول والقادة العرب بمحاولة الالتفاف بوسائل غير مباشرة حول هذه الضمانات . ومع ذلك فإن العامين المنصرمين والأعوام المقبلة سوف تشهد مزيجاً من الوسائل الانكماشية : تخفيض مستويات الاستثمار الحقيقى ومعدلات تكوين رأس المال المحلى ، والوسائل التقشفية التى تستند على تقليل المدفوعات والتحويلات الحقيقية الخاصة ببرامج الرفاه .

ونتيجة لجميع هذه العوامل أصبحت مصادر التعددية السياسية كثيرة داخل التكوين الاجتماعى للأقطار العربية ، وهو أمر لا مناص من تحوله تدريجيا إلى مصادر للضغوط السياسية على الدولة من خلال عدد من تيارات الاعتراض السياس والايديولوجى والطائفى والدينى .

٢ ـ حركات الاعتراض الجماهيرى والسياسى :

قادت العوامل السابق شرحها إلى افراز حركات اعتراض ظاهرة أو كامنة ولكنها فى كل الأحوال غير خفية لسبب حجمها وتأثيرها السياسى . ومن الملاحظ أن حركات الرفض والاعتراض فى الوطن العربى قد توزعت بين قوى أمكنها العمل فى حدود الشرعية ضمن ضوابط وقيود معينة تحكم التعبير الحر كما فى مصر وتونس والمغرب ، ومثل الأحزاب التى قبلت الانضمام فى جبهة جنبا إلى جنب مع حزب البعث الحاكم فى كل من سوريا والعراق ، ومثل التجمعات التى ظهرت فى الكويت والبحرين والتى تمارس الكثير من وظائف الحزب السياسى بالرغم من عدم سماح قانون هذه البلاد بالأحزاب . وإلى جانب هذا التمييز بين المعارضة المقننة وغير المقننة فهناك تمييز آخر بين حركات الرفض والاعتراض المنظمة وتلك غير المنظمة أو التلقائية . وإلى جانب ذلك يجب أيضا التمييز بين حركات الاعتراض والرفض الجذرية والتى تنحو منحى ثوريا ، وتلك الأقل جذرية والتى يمكنها التأقلم مع الوضع القائم والتفاعل معه من أجل تغييره من الداخل على نحو أو آخر . وتمثل حركات الاعتراض الجذرية أو الثورية مقياسا مناسبا لشدة المعارضة وكثافة التحدى الذى تواجهه الدولة العربية المعاصرة .

وبالتالى فسوف نعرض بايجاز لحركات الاعتراض المقننة ، وحركات الاعتراض التلقائية . وبعد ذلك نعرض لأهم تيارات المعارضة الثورية وهى الحركات الاسلامية واليسار الماركسى .

(أ) حركات الاعتراض المقننة :

ارتبطت شرعية وجود هذه الحركات بدرجة من التسامح السياسى لعدد من الدول العربية . وهذا التسامح يكشف من ناحية استشعار هذه الدول لواقع هبوط قدرتها على الهيمنة ونمو مزاج التوتر والسخط . ومن ناحية أخرى فهو يكشف عن مرونة اختيار البدائل المناسبة لمواجهة هذا الواقع . فقد اعتبرت الدولة أن السماح بهامش من الحريات فى حدود بعض الضوابط الحاسمة يمكن أن يساعد فى امتصاص السخط الكامن داخل قنوات شرعية ، وبحيث يؤدى تعدد التيارات المقننة إلى نوع من التنافس والتوازن الذى يدعم الاستقرار السياسى للدولة . على أن هذه المرونة لها حدود فعالة . فالدولة لا تسمح بشرعية التعبير المنظم لكل التيارات السياسية والايديولوجية وهى لا تستبعد فقط ما قد تعتبره معارضة ثورية أو منافسة لشرعية الدولة ، ولكنها تخضع التيارات المشروعة أيضا لعدد من الاعتبارات التى تمس صميم برامجها وأفكارها والتى تعتبر الدولة أنها جوهرية لضمان الاجماع القومى والاستقرار السياسى . وفوق ذلك فانه من الملاحظ أيضا أنه كلما تصاعد مناخ السخط والتوتر ، وكلما حاولت الأحزاب أو التكتلات الشرعية استثمار هذا المناخ لتحقيق مكاسب سياسية قامت الدولة ببعض الاجراءات التى تقيد أكثر من حرية نشاط المعارضة الشرعية أو تلغيها جزئيا أو كليا .

ومع هذا فانه لا يجوز القول بأن الأحزاب التى يجيزها القانون فى عدد من الأقطار العربية تلعب دور الديكور فى نظام سياسى استبدادى . وقادة وأعضاء تلك الأحزاب كثيرا ما لا يقبلون المساومة والدخول إلى الحكومات الائتلافية التى يعرضها قادة الدولة بين الحين والآخر . فهذه الأحزاب تسعى لممارسة درجة أكبر من التأثير الجماهيرى والضغط السياسى .

إن القيود التى تحيط بحرية تكوين الأحزاب فى مصر

وتونس والمغرب تجعل أحزاب المعارضة أقرب إلى الجبهات منها إلى الأحزاب السياسية بالمعنى الضيق للكلمة . فالضغط نحو ضم التيارات المتقاربة فى تشكيل سياسى واحد تمليه القيود على عدد الأحزاب وضرورة الانصياع والموافقة على سياسات معينة للدولة تعتبر موضوعات للاحتكار السياسى . كما يملى هذا الوضع نفسه وجود أجنحة حكومية أو تضغط داخل هذه الأحزاب للتنسيق مع الدولة ، خاصة فى وقت الأزمات .

وبشكل عام يمكن القول بأن حركات الاعتراض المقننة ما زالت ضعيفة وهشة فى الأقطار العربية التى تسمح بها وهو الأمر الذى يسمح بنجاح اتجاهات بعض قوى الضغط فى الدولة لمحاربة وتقييد نشاطها بدون معارضة جماهيرية كما حدث فى تونس والكويت فى العام الحالى ، ومع ذلك فانه من الملحوظ أيضا أن أحزاب أو تكتلات المعارضة المقننة قد اكتسبت خلال العامين الماضى والحالى درجة أكبر من الراديكالية والحرية واتسمت معارضتها بالحدة .

(ب) حركات الاعتراض التلقائية :

تواترت أحداث العنف الجماهيرى التلقائية وغير الموجهة بسياسات أو برامج أو أحزاب محددة خلال الأعوام القليلة الماضية فى عدد من الأقطار العربية . وترتبط هذه الانفجارات الجماهيرية بالاحتجاج على حادث مباشر يتعلق على الأغلب بإجراءات اقتصادية تمس القوت اليومى للجماهير ، وسريعا ما تنكسر أو تنحسر هذه الانفجارات بعد سحب هذه الإجراءات بواسطة الزعيم الذى يظهر فى نهاية المطاف كحكم بين الحكومة القائمة والشعب . ومن الأمور اللافتة للنظر أن هذه الأحداث تنفجر فى الحالات التى لا تسمح فيها الدولة بهامش من التعبير الحزبى المقنن مثلما تنفجر فى الحالات التى تسمح فيها الدولة بهذا التعبير . ومن الأمثلة الهامة على الحالة الأولى انفجار ثورة أبريل ١٩٨٥ فى السودان أثر تصعيد إرهاب الدولة ضد كل تيارات المعارضة غير المقننة وإجراءات رفع أسعار السلع الأساسية . ونجد نفس سيناريو الانفجار الشعبى فى الأحداث الطلابية فى الجزائر فى نوفمبر ١٩٨٦ . وعلى النقيض نجد أن الدولة قد واجهت أحداث الانفجارات الطلابية فى كل من السودان فى أكتوبر ١٩٨٦ وفى الأردن فى مايو ١٩٨٦ بأسلوب القمع مع تفاوت شدته . وفى أحداث انتفاضات الخبز الشعبية فى مصر عام ١٩٧٧ وفى تونس عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٤ وفى المغرب عام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ طبق أسلوب الرفع الفجائى لأسعار السلع والصدام الموسع بين الشعب والبوليس الذى تلاه سحب قرارات رفع الأسعار . وفى حالات أخرى نجد انفجارات مباغتة من قبل فئة من الفئات نتيجة ظروف أو قرارات تمسها بصورة مباشرة دون أن تجد تعاطفا جماهيريا مثلما حدث فى أحداث تمرد قوات الأمن المركزى فى مصر فى ٢٥ و ٢٦ فبراير ١٩٨٦ . وتتميز حركات الاعتراض التلقائية بكونها لا تعبر عن مزاج وذهنية النخب السياسية بل عن مزاج وذهنية الجماهير الفقيرة أو قسم منها ، وبكونها أوسع تأثيرا وأكثر مباغتة وأقل تقيدا بكل قيود وأطر الشرعية . وإذا ما ربطنا هذه الظاهرة بحقيقة العزوف والانسحاب الجماهيرى عن المشاركة فى النشاط السياسى اليومى المقنن (والمنظم عامة) لأمكننا أن نستنتج أن هذا الطابع الانفجارى هو الشكل النوعى الذى تسمح به الظروف الانتقالية الحالية فى الأقطار العربية لمشاركة الجماهير فى العمل السياسى . وهو أمر لا شك فى خطورته ليس فقط على استقرار الدولة بل أيضا على عملية بناء المجتمع والأمة ذاتها فيما لو استمر وتواتر على النحو الذى شهدناه فى السنوات الثلاث الماضية .

وبصورة عامة فإن الملاحظ أن الدولة تستجيب لهذه الأحداث الانفجارية الشعبية ولزيادة حدة المعارضة المنظمة بتضييق هامش الحريات الديموقراطية . ويمكن القول بأن الساحة السياسية فى أكثرية الأقطار العربية سواء تلك التى تسمح بمعارضة منظمة أو تلك التى لا تسمح بها قد شهدت درجة أقل من تسامح الدولة السياسى ودرجة أكبر من تركيز السلطة وعنف الدولة بالمقارنة بالأعوام القليلة الماضية باستثناء الحالة الفريدة للسودان . فبعد تصفية تجربة الحياة النيابية فى البحرين عام ١٩٧٥ تم حل برلمان الكويت وتعطيل الدستور هذا العام . وفى تونس حوصر الاتحاد التونسى للشغل واعتقل رئيسه وأوقفت بعض الصحف لمدة تصل إلى العام . وشهدت اليمن الديموقراطية صراعا داميا على السلطة فى يناير راح ضحيته آلاف المواطنين وقدم الرئيس السابق للمحاكمة غيابيا فى ديسمبر مع أكثر من ستين من رفاقه ، ولم يتردد أى من طرفى الحرب الأهلية فى التنكيل بخصمه وتدبير الاغتيالات لرفاق الأمس . واستمرت حملات الاعتقال فى الجزائر والمغرب وسوريا وغيرهما . وتستمر حالة الطوارىء المعلنة فى سوريا منذ

عام ١٩٦٣ وفى الأردن منذ عام ١٩٦٧ وفى مصر منذ عام ١٩٨١ . كما استمرت حالات التعذيب البدنى والنفسى للمعتقلين السياسيين فى جميع هذه الأقطار وإن كانت مصر قد سجلت تقدما كبيرا بالقرار الذى أعلنه النائب العام فى ١١ سبتمبر الماضى بإحالة ٤٥ ضابطا وصف ضابط اتهموا بالتعذيب إلى المحاكمة . وبشكل عام فقد عالجت الحكومات العربية حالات التوتر الاجتماعى مهما كانت محدودة كنوع من الشغب وبأسلوب أمنى .

(جـ) حركات الاعتراض المنظمة والجذرية :

الإسلام السياسى :

لا شك أن حركات الإسلام السياسى تمثل المعارضة الأكثر قوة وفعالية فى كثير من الأقطار العربية ، وهى أيضا ذلك الجناح من المعارضة الذى يطرح تحديا جديا فى الأمد المباشر للدولة العربية القائمة خلال عقد الثمانينات . لقد انحسر هذا الاتجاه فى الخمسينات والستينات تحت ضغط نهوض المشروع القومى التحررى الذى اجتاح المجتمعات العربية فى هذين العقدين . إذ استطاعت الحركة القومية أن تعبىء القوى الحية للأمة خلف أهداف إيجابية ارتبط بها نظام قيم سياسية كانت الانتماءات الوطنية والقومية مقوما أساسيا فيه ، كما كانت الثقافة القومية إحدى علاماته البارزة . ثم جاءت هزيمة ١٩٦٧ لتقدم لحركات الإسلام السياسى فرصة نادرة لمعاودة النهوض من جديد .

لقد أدت هزيمة ١٩٦٧ إلى إضعاف نفوذ وهيبة الدولة القومية فى أقطار المواجهة فى الصراع العربى الصهيونى بالرغم من استمرار القيادات التاريخية فى الدفاع عن مواقعها السابقة لفترة تلت . إلا أن هذا الضعف قد أدى إلى تمرير تحولات عميقة وشاملة فى البناء الاجتماعى ـ السياسى تكونت فى أعقابها ذهنية أقليمية وإنعزالية ومحافظة سريعا ما أحالت موقف الهزيمة ـ الذى كان من الممكن تاريخيا تجاوزه جذريا ـ إلى يأس وإحباط شامل . وكان هذا المناخ مواتيا تماما لازدهار التفسيرات الدينية للهزيمة باعتبارها نتيجة للانحراف عن مبادىء الشريعة ، وثمرة مريرة للانحراف الأخلاقى فى المجتمع العربى ككل . وما أن دلف الوطن العربى إلى عصر البترول ، وما تصاحب معه من تحولات هامة فى السياسات الاقتصادية والتوجهات الاجتماعية للدولة حتى بات من الممكن أن يتخلق جيش حقيقى يقبل أفكار الحركات الدينية الأكثر جذرية . وقد تمثل هذا الجيش فى الفئات الوسيطة الدنيا التى أفقرت نسبيا وجرفت منزلتها الاجتماعية والثقافية فى سياق التحولات التى أفرزها عصر البترول .

وبالطبع فإن المسار الخاص والسياق المحدد لصعود الحركات الدينية الجذرية يختلفان من قطر عربى لآخر . إلا أن هزيمة المشروع القومى مثلت إطارا عاما لهذا الصعود . ويجب التنبه إلى الدور الخطير الذى لعبته الحركات الدينية فى مصر من حيث آثارها على صعود هذه الحركات فى بقية الأقطار العربية . ويمكن القول بأن انبعاث حركة الإخوان المسلمين فى مصر من جديد منذ مقتبل السبعينات قد أبرز الإمكانيات الكامنة لصعود تيارات دينية مماثلة فى العديد من الأقطار العربية وكيفت إلى حد ما خصائص ذهنية وممارسات هذه الأخيرة .

وفى مصر لعبت الدولة ذاتها دورا هاما فى تمهيد المسرح لصعود حركات الإسلام السياسى الأكثر جذرية بانتقالها من أيديولوجية قومية مستقيمة إلى إحياء عناصر من التراث السلفى فى محاولة لتقديم عزاء دينى عن الهزيمة من جهة ، ولكبح التوترات الاجتماعية التى طفت على السطح مبكرا من جهة أخرى ، ولوقف التقدم الذى أحرزته قوى اليسار فى السنوات الأولى من السبعينات من جهة ثالثة . ومن المؤكد تقريبا أن كثيرا من أجهزة الدولة والشخصيات المسئولة والقريبة من الرئيس السادات قد تحالفت مع الجماعات الدينية ، وخاصة الجديدة منها بصفة خاصة منذ عام ١٩٧٥ وربما قبل ذلك بكثير ، أى منذ تولى الرئيس السادات لحكم البلاد . ومع ذلك فلم تكن هذه التحالفات تعبيرا عن نزعات شخصية بل أنها مثلت تكتيكا يقوم على الاستغلال السياسى الواعى للمشاعر الدينية العميقة لدى الأمة . وهذا التكتيك فرضه ظرف الضعف النسبى وتآكل قدرة الدولة على الهيمنة على الساحة السياسية . على أن منطق وآلية هذا التحالف والاستغلال السياسى للمشاعر الدينية الذى انطوى عليه كان ولابد أن ينال الدولة ذاتها بآثاره الوخيمة كما كشف حادث المنصة فى مصر فى أكتوبر ١٩٨١ ، وكما أظهرت المواجهة الساخنة بين الرئيس السابق نميرى وحركة الإخوان المسلمين قبل شهور قليلة من الثورة الشعبية التى أودت بعهده . إذ كلما استشعرت الحركات الدينية قوة جديدة كلما سعت لإنتزاع سلطة الدولة لحسابها الخاص .

ويختلف الحال فى سوريا عنه فى مصر والسودان من

هذه الناحية . إذ لم يصدر عن الدولة فى سوريا اتجاه رسمى لدفع وتشجيع الحركات الدينية . على أن هذه الأخيرة قد أفادت من ضعف هيبة الدولة فى سوريا ومن الاحباطات الناشئة عن فشل الدولة المتتالى وسوء توجيه سياساتها فى لبنان منذ عام ١٩٧٦ . إذ يتميز صعود الإسلام السياسى فى سوريا بتضافر الحركات الدينية مع التركيب الطائفى للمجتمع ، فالإسلام السياسى ، وخاصة حركة الإخوان المسلمين فى سوريا ـ هو إسلام سنى ويجد دعمه من الفئة التجارية السنية النشيطة تقليديا فى هذا القطر .

ولا شك أيضا أن انتصار الثورة الإسلامية فى إيران ، ثم اندلاع حرب الخليج كانا من العناصر التى مهدت المسرح لتطوير نشاط تيارات الإسلام السياسى الطائفى ، وبالذات فى بلدان الخليج . فقد أنعشت الثورة الإيرانية آمال الشيعة فى الهيمنة وأطلقت طاقة العنف الكامنة لدى تيارات الإسلام الشيعى السياسية والتى تنطلق موضوعيا من الذاكرة السياسية الجماعية ووضع الاضطهاد الاقتصادى والسياسى النسبى الذى لاقاه الشيعة فى عدد من الأقطار العربية .

ويدعم من هذا الواقع نجاح النظام الإسلامى فى إيران فى إنشاء صلات تنظيمية مع الحركات السياسية والتنظيمات العسكرية الملحقة بها والتى تعمل أساسا بين الشيعة فى العراق والخليج ولبنان . وقد مكنت هذه الصلات منظمات الشيعة العسكرية والسياسية من إدارة عمليات العنف المنظم ضد عدد من الدول العربية على نحو ما ظهر فى مسلسل التفجيرات فى الكويت هذا العام والعامين السابقين . غير أنه من الضرورى ملاحظة أن اندلاع أعمال العنف فى الكويت بالذات لا يعنى أن تأثير الإسلام السياسى فى باقى بلدان الخليج أقل قوة . فالكويت بالذات كانت مستهدفة بالعنف والإرهاب المنظم بسبب حدودها المشتركة مع العراق والتى أتاحت لها تقديم الدعم المباشر والتسهيلات البرية والبحرية فى دفاعاتها ضد الهجوم الإيرانى المتواتر الأمر الذى يجعل حصار وإرهاب الدولة فى الكويت بالنسبة لحكام إيران حلقة هامة من حلقات الحرب العراقية ـ الإيرانية .

ومع أن السعودية لم تشهد أعمال عنف شيعية ، إلا أن المؤكد تقريبا أن هناك تيارا ومزاجا قويا للإحياء الشيعى بين الأقلية الشيعية هناك . أما عملية العنف الكبرى الوحيدة وهى حادث التمرد فى الحرم الشريف عام ١٩٧٩ فقد صدر عن جماعات سنية أصولها متطرفة . ولم يجر هذا الحادث أعمال عنف أخرى ربما نتيجة لإحكام الوضع الأمنى بصورة أكبر من ذى قبل . على أن من المؤكد أيضا أن ثمة نشاطات لجمعيات دينية سرية على نطاق ضيق نسبيا . ولا شك أن تراجع حقبة النفط والسياسة الاقتصادية التقشفية فى السعودية وأقطار الخليج الأخرى قد تخلق جمهورا متعاطفا مع الدعاية السياسية الدينية الجذرية خاصة مع تعاظم عدم المساواة التوزيعية واستمرار مظاهر الفساد .

وقد سجلت حركة الإخوان المسلمين فى الجزائر نموا متزايدا فى السنوات الأولى من الثمانينات . فلم تعد جبهة التحرير الجزائرية تتمتع بنفس القدرة على الاستيعاب الاجتماعى والهيمنة السياسية السابقة . وقد اتسم تقدم الحركة السياسية الدينية فى الجزائر باللجوء المباشر للعنف وتكتيكات حروب العصابات ، وإن ترجمت فى عمليات مبعثرة ومتفرقة . وفى تونس أصبح للحركة السياسية الدينية الجذرية مرتكزات قوية فى الجامعات والأحياء الفقيرة فى المدن الكبيرة . فكان قادة هذه الحركة على رأس المظاهرات الشعبية الصاخبة والواسعة النطاق التى انفجرت عدة مرات احتجاجا على رفع أسعار السلع الغذائية . ومن هنا فإن التكتيك المعتمد لدى هذه الحركة فى تونس هو الانتفاضات الجماهيرية أكثر منه العمل المسلح .

وعلى العموم فقد اتسمت الحركات الإسلامية الأصولية سواء السنية أو الشيعية فى الوطن العربى بالنزعة نحو الصدام وتكفير الدولة والمجتمعات العربية .

لقد اتسم التيار الايديولوجى الإسلامى بالتوزع بين رافدى الدعوة والجهاد أو الموعظة والإكراه . إلا أن الجديد الآن فى الوطن العربى أن نفوذ أكثر تيارات الجهاد جذرية ومفكريهم من أمثال أبى الأعلى المودودى وسيد قطب قد بدأ يكسب مواقع جديدة وبصفة خاصة بين الجيل الشاب . ولم يفض استخدام الدولة فى الأقطار العربية لتيار الدعوة إلى وقف تقدم تيار الجهاد بل اتضح فى الممارسة العملية أن التكامل بين التيارين أقوى وأكثر بروزا من التنافس والتناقض بينهما . ومن الملامح الجديدة أيضا أن تيار الدعوة قد أخذ ينشىء لذاته قاعدة اقتصادية قوية تتمثل فى شبكة من المؤسسات المالية وشركات توظيف الأموال ومشروعات

خدمية وصناعية فى مختلف الفروع إلى جانب شبكة أوسع من المؤسسات الخيرية العاملة فى قطاعات التعليم والخدمات الصحية .

وقد مالت الدولة فى مختلف الأقطار العربية إلى تبنى منهج أمنى إلى حد كبير فى مواجهة تحدى المنظمات والحركات السياسية الدينية الجذرية . إذ عمدت الحكومات إلى محاولة حصار تقدم هذه الحركات بالإجراءات البوليسية وحملات الاعتقال والتعذيب وتشكيل المحاكم الأمنية لقيادات هذه الحركات . كما عمدت أحيانا إلى تسديد ضربات إجهاض واسعة لمنع تشكل منظمات دينية جديدة أو تفادى قيام المنظمات القائمة بنشاط سياسى أو عسكرى . ومثل هذا المنهج قد عجز عن حصار الظاهرة لسبب رئيسى وهو أنها فى الجوهر ليست ظاهرة أمنية وإنما ظاهرة اجتماعية وسياسية لها جذورها الموضوعية فى أزمات الهوية والانتماء وأزمات الحريات والمشاركة والأزمات الاقتصادية والاجتماعية التى تعانى منها المجتمعات العربية فى اللحظة الراهنة . أما الطابع العنيف وشبه العسكرى الذى وسم هذه الحركات فلم يكن فقط نتيجة لصعود تفسير محدد للإسلام وإنما بصورة أساسية نتيجة لعدم وجود منافذ مشروعة وفعالة للتعبير الإيجابى عن مناخ السخط وعن القيم الثقافية والأيديولوجية الاجتماعية التى تنطوى عليها تلك الحركات ، وهو ما يدفعها إلى البديل الصدامى . فلا يخلو من دلالة أن تحمل التنظيمات الدينية السياسية الكبرى الجديدة أسماء عسكرية مثل الجهاد فى مصر والطليعة الإسلامية المقاتلة فى سوريا وحزب التحرير فى تونس . وهذه المنظمات تفتقر إلى الدرجة السياسية والخبرة فى العمل الدعائى بين الجماهير التى كونتها المنظمات السياسية الدينية الأقدم والأكثر اعتدالا وبصفة خاصة تنظيمات الإخوان المسلمين فى مصر وسوريا والسودان . ومن هنا فإن حرمان الحركات الدينية بكل تياراتها من حريات التعبير والتنظيم لا يفضى إلا إلى التعظيم المصطنع لقوة المنظمات ذات المنهج الصدامى العسكرى والتى تنال عملياتها درجة أكبر من الدعاية ، وهو الأمر الذى يدفع دفعا قطاعات من التيارات الدينية المعتدلة إلى الانعطاف إلى المنهج الصدامى العسكرى .

اليسار الماركسى :

والاتجاه الآخر الذى ازدادت راديكاليته خلال حقبة الثمانينات ، من بين أكثر حركات الاعتراض جذرية هو اليسار الماركسى .

ولم يكن التطور النسبى لراديكالية هذا الاتجاه شاملا لكل الأقطار العربية ، بل كان هذا التطور مقصورا على البلدان ذات الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تطورا .

فما يميز الوضع الجديد لهذا التيار هو ظهور قوى جديدة فى حركة اليسار تعبر عن مواقف أكثر جذرية فى رفض الدولة العربية الراهنة ، وكذلك أيضا فى انتقال بعض قوى اليسار التقليدى إلى مواقع أكثر انفصالا عن هذه الدولة .

وفى واقع الأمر فإن هذه الظاهرة الجديدة تخص بالذات الدول التى تبنت مشروعا أكثر جراة لتحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى فى الستينات وهو المشروع الذى قادها إلى صدام واسع مع المصالح الاستعمارية القديمة والجديدة ومع الطبقات التقليدية فى مجتمعاتها ، كما قادها إلى توسيع علاقات الصداقة والتعاون والتحالف مع دول المنظومة الاشتراكية . فقد كان لهذا التوجه آثاره على حركة اليسار الماركسى حيث لم يكن أكثر حركات الاعتراض جذرية بل على العكس فإن قوى اليسار التقليدية فى تلك البلدان ارتبطت بعلاقات التحالف مع الأنظمة الحاكمة ، ولم يكن من الممكن اعتبارها قوى رافضة فقد اعتبرت أن التناقض الرئيسى هو التناقض مع المصالح الاستعمارية والقوى الطبقية التقليدية . وقدمت هذه الفصائل تحليلا لطبيعة السلطة كانت المنطلق السياسى والفكرى لمواقفها الجبهوية من الأنظمة الحاكمة ألتى تراوحت لدى فصائل اليسار الماركسى بين أنظمة اشتراكية ، أو تنتهج طريق التطور اللارأسمالى ، أو تحتل فيها مجموعة اشتراكية مواقع مؤثرة داخل أجهزة الحكم .

وتبعا لذلك ركز التيار اليسارى الماركسى على أهمية علاقات التحالف مع هذه الأنظمة التى يمكن أن تنتقل تدريجيا إلى مواقع الاشتراكية عبر توسيع نطاق صدامها مع الاستعمار ، والقوى الاجتماعية التقليدية ، وتوسيع قاعدة قطاع الدولة فى الصناعة والزراعة ، وتطوير علاقات التحالف مع دول المنظومة الاشتراكية ، الأمر الذى بدا لها منسجما مع حقائق تتصل بطبيعة العصر والمتغيرات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية . وقد أسفرت هذه الرؤية بالفعل عن علاقات تحالف واسعة النطاق بين تنظيمات اليسار الماركسى فى كل من

مصر وسوريا والعراق والجزائر والسودان وبين الأنظمة الحاكمة فى تلك البلدان ، فى فترات مختلفة .

وكان هذا السياق الذى طبع حركة اليسار الماركسى فى فترات مختلفة فى الأقطار العربية تمتد من منتصف الخمسينات إلى نهاية السبعينات هو سياق علاقات تعاون وتحالف وليس علاقات رفض واعتراض وانفصال عن الدولة العربية الحديثة المستقلة .

ومع أن حركة اليسار قد شهدت بعض التصدعات الثانوية التى اعترضت على نمط توجه اليسار من أنظمة الحكم فى هذه البلدان ، إلا أنها لم تنجح فى تشكيل ظاهرة معاكسة للتوجه الرسمى العام لفصائل التيار الماركسى .

ولكن جملة المتغيرات التى شملت الوطن العربى ، وهذه الأقطار على وجه الخصوص خلال عقد السبعينات أسفرت عن ظهور قوى جديدة من اليسار راجعت توجهات القوى التقليدية للحركة الشيوعية فى العالم العربى ، وكونت توجهات اعتراض ورفض لنمط الدولة العربية ، على الأخص فيما يتعلق بطبيعتها الاجتماعية ، وموقفها من قضية الحريات ، وأزمة هياكلها الاقتصادية التى فتحت الباب فيما بعد لاحتمالات الردة فيما ترى هذه القوى .

وقد رفضت قوى اليسار الجديدة التحليلات التى قدمت عن اشتراكية الدولة العربية الحديثة أو انتهاجها لطريق التطور اللارأسمالى فى النمو ووجود وزن مؤثر لمجموعة اشتراكية فى السلطة واعتبرت قطاع الدولة نواة لتشكل فئات رأسمالية جديدة ، كما رفضت التنظيم السياسى للمجتمع الجديد الذى فرض قيودا شديدة على الحريات السياسية والنقابية للجماهير واعتبرت أن الاستبداد السياسى لهذه الأنظمة يؤدى إلى ثغرات خطيرة فى قدرتها على مواصلة المعركة الوطنية ، خصوصا وأن الجسور لم تكن قد انقطعت تماما مع السوق الرأسمالية العالمية رغم توجيه ضربات قوية للمراكز الاحتكارية الاستعمارية فى الاقتصاد القومى .

واعتبرت هذه القوى أن مهمتها هى التحضير لمجتمع اشتراكى جديد ، لأن الديمقراطية ليست قدرا معلقا فى عنق البرجوازية ، وأن مهمة هذا التحضير تتعلق بالتحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين .

وكما هو واضح فإن نشأة هذه القوى ارتبطت بخلافات عميقة حول المنطلقات السياسية والفكرية لليسار التقليدى فشملت الخلافات طبيعة الأنظمة وقضايا الجبهة والشعارات التكتيكية المباشرة والأبعد مدى .

وفى واقع الأمر فإن انتقال اليسار الماركسى إلى مواقع المعارضة الجذرية لم يقتصر على نشأة قوى جديدة لليسار فى العالم العربى تحت ضغط أزمة المشروع القومى وعلى الأخص بعد هزيمة يونيو ٦٧ ، وتحت ضغوط الأزمات التى تعرضت لها خطط التنمية فى هذه البلدان ، وانتصار اتجاهات داخل السلطة تدعو إلى سياسات مختلفة ، فتحت ضغط هذه الوقائع نفسها انتقلت قوى عديدة من فصائل اليسار التقليدى إلى مواقع أكثر انفصالا عن الدولة العربية .

وكما هو واضح فإن حركة اليسار شهدت انقساما لم يعد يتسم بما كان يميز المنازعات الحلقية السابقة ، بل أصبح يدور أساسا حول التوجه السياسى والفكرى فى عدد من البلدان .

لقد انعكس هذا الخلاف فى النشأة المستقلة لمنظمة العمل الشيوعى فى سوريا من كوادر لم يكن لمعظمهم روابط سابقة مع الحزب الشيوعى السورى ، الذى تعرض للانشقاق الذى عرف بانشقاق المكتب السياسى فيما يواصل الحزب انضمامه إلى حزب البعث فى الجبهة التقدمية .

كما تعرض الحزب الشيوعى العراقى للانشقاق الذى عرف بانشقاق اللجنة المركزية ثم عرف بعض الانشقاقات الفرعية الأخرى بينما كان الحزب عضوا فى الجبهة الوطنية مع حزب البعث الحاكم .

كما تشير تقارير أجهزة الأمن إلى وجود أكثر من تنظيم يسارى فى مصر مثل الحزب الشيوعى وحزب العمال ومنظمة ٨ يناير والمؤتمر .

وعلى ما يبدو فإن الظاهرة قد شملت السودان أيضا حيث تشير التقارير عن المعركة الانتخابية البرلمانية التى جرت فى العام الماضى إلى تمايز مواقف من فصائل اليسار الماركسى عن مواقف الحزب الشيوعى السودانى .

وعرفت الجزائر عملية تمايز داخل جبهة التحرير عمل فيها الشيوعيون على اتخاذ مواقف أكثر

استقلالية ، كما تشير تقارير لأجهزة الأمن الجزائرية عن نشاط لحلقات ماركسية تتخذ مواقف أكثر جذرية من النظام الحاكم . أى أن الاتجاه العام لحركة اليسار كان اتجاه الانفصال عن أنظمة الحكم وهو اتجاه لم يشمل قوى اليسار الجديد فحسب ، بل شمل فئات عديدة من قوى اليسار التقليدى فقد خرج الحزب الشيوعى العراقى من الجبهة مع حزب البعث بعد سلسلة من الضربات الموجعة ، وبدأت مجموعات متزايدة من الشيوعيين الجزائريين تفض ارتباطها مع النظام تحت وطأة ما تعتبره تحولات فى اتجاه اليمين ، ولم تعد فكرة الجبهة تحظى بنفس القبول الذى كان لها فى مصر فى الخمسينات والستينات كما طرأت تغيرات كبيرة على الموقف الذى اتخذه الحزب الشيوعى من السلطة فى السودان فيما بعد ثورة مايو ٦٩ وانقلاب هاشم العطا فى عام ٧١ ، وأصبح الخلاف بين تيارات اليسار الماركسى يدور فى الأساس حول بعض قضايا التكتيك رغم ما لها من صلة بقضايا الاستراتيجية .

وفى باقى أنحاء العالم العربى، فإن حركة اليسار لم تشهد مثل هذا الانقسام فطبيعة النظام السياسى فى هذه البلدان ، لم يثر نفس الاشكالات التى أثارها فى البلدان الأخرى .

وفى بلدان الخليج فإن هزيمة ثورة ظفار حالت دون وجود قاعدة أخرى تضاف إلى اليمن الديمقراطى ، توفر فرصة تطور محتمل لنفوذ اليسار فى الخليج الذى يفتقر على أية حال إلى قاعدة اجتماعية يمكن أن تمثل رافعة لزيادة نفوذه . كما أن الوضع فى ليبيا التى تحاول أن تكرر طبعة أخرى من التجربة الناصرية فى مصر ، ولكن فى شروط مختلفة ، لم يوفر فرصة كافية لظهور حركة اعتراض يسارية ، بينما حافظت قوى اليسار فى تونس والمغرب على مواقعها التقليدية . غير أن الظاهرة الجديرة بالانتباه هى أن نمو الاتجاهات الجديدة ، الأكثر جذرية فى حركة اليسار ، تتم فى صفوف الشباب ، على نحو ما لاحظنا بالنسبة لنمو تيارات التفكير فى الحركة الإسلامية ، فقد كانت الجامعات هى المراكز الأكثر تأثيرا لنفوذ هذا التيار ، كما كانت ساحة صراع يتسابق على النفوذ فيها قطبا حركة الرفض فى المجتمع العربى ، فقد شهدت الجامعة فى تونس أحداثا دامية طوال العامين الماضيين وكذلك أيضا جامعة اليرموك فى الأردن هذا العام .

غير أنه من الضرورى الاشارة هنا إلى نقطة تمايز خطيرة بين قطبى حركة الاعتراض فتنظيمات اليسار الماركسى لا تتبنى العنف ولا تدعو إلى الارهاب لتحقيق التغير الاجتماعى المنشود ، بل تعتبر مثل هذه الممارسة نوعا من نفاد الصبر تفتح الأبواب أمام توسيع نطاق العنف الرسمى للدولة وتضيق فرص النشاط السياسى ، وإذا ما استثنينا الحزب الشيوعى العراقى الذى انتقل تحت ضغوط حملات التصفية العنيفة التى شملت أعضاءه وكوادره إلى طرح أسلوب الكفاح المسلح مستفيدا من ظروف وجود منطقة غير خاضعة لسلطة الدولة فى كردستان ، وانشغال الجيش العراقى فى حرب الخليج ، فلم يطرح أى حزب شيوعى آخر احتمال العمل المسلح ضد السلطة القائمة .

فاذا ما انتقلنا إلى الوزن النسبى لحركة اليسار الماركسى فقد تجدر الملاحظة أن الحركة الشيوعية العربية قد مرت بنوع من الأزمة تحت ضغط التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التى تمت بوتائر متسارعة ، وهى تحولات اعتبرتها الحركة الشيوعية رجعية على طول الخط ، ولكن هذه التحولات لم تسهم فى بلورة « حالة ثورية » فلم تكن لهذه الحالة أن تتكون تلقائيا نتيجة لهذه التحولات .

كما أن نشاط اليسار الماركسى بكل تياراته لم يؤد إلى التحاقه مع الطبقات التى اعتبرها قاعدته الاجتماعية فكان أكثر فعالية فى صفوف المثقفين والمتعلمين بشكل عام فقد ساعدت المتغيرات المرتبطة بالثروة النفطية فى تشكيل متنفس واسع لقوى عريضة مما يعتبرها قاعدته الاجتماعية ، أما بصورة مباشرة ، أو بسبب انتظارها لدورها فى الطابور .

ومع هذا فليس من المستبعد أن نشهد فى السنوات الباقية من حقبة الثمانينات درجات من تصاعد نفوذ اليسار وهو أمر وثيق الارتباط بمستوى التوتر الجديد للحركات الاحتجاجية التلقائية من جهة ، ولتراجع حقبة النفط وانكماش سوق العمل العربية بكل ما ينطوى عليه ذلك من آثار اجتماعية . أما الموقف الرسمى للدولة العربية من اليسار الماركسى فقد استمر على نفس ما كان عليه من تأثيم نشاطه وحرمانه من امكانيات الوجود المستقل وأن تنبهت بعض الدول إلى أهمية استغلال نفوذه فى موازنة نفوذ التيار الدينى ، مع تركيز الضربات على التيار الأشد خطرا ، وفقا لعلاقات القوى المتغيرة ،

فالوزن المعاكس لكل تيار يسهم فى الواقع فى خلق حالة من التوازن ، ذلك أن الاستقرار النسبى للدولة العربية الراهنة لم يعد يتعلق بقدرة الدولة العربية على تحقيق الاجماع القومى ، بقدر ما يتعلق بتحقيق نوع من توازن القوى ، أو توازن الضعف بين مختلف قوى الاعتراض المتناحرة .

ويتصل بذلك أيضا توجه يرى أن السماح بهامش من الحريات لقوى الاعتراض التى تنكر أساليب العنف يمكن أن يساعد فى امتصاص مظاهر السخط الجاهز والكامن وقطع الطريق على احتمالات تبلورها فى اتجاهات للعنف ، قد تشكل حركة اعتراض أقوى أثرا من كل حركات الاعتراض القائمة .

ثانيا ـ دراسة حالة بناء الديموقراطية فى السودان

دخل السودان منذ اسقاط حكم الرئيس السابق جعفر نميرى فى تجربة جديدة لبناء الديمقراطية تضاف إلى تجربتيه السابقتين فى الفترتين يناير ١٩٥٦ ـ نوفمبر ١٩٥٨ ، أكتوبر ١٩٦٤ ـ مايو ١٩٦٩ . فقد انهارت التجربتان الديمقراطيتان الأولى والثانية على يد العسكريين ، كما تم استعادة الديمقراطية فى كل مرة عبر انتفاضة ديمقراطية أسقطت الحكم العسكرى ، وربما يشير هذا المشهد مزدوج المراحل : الانقلاب العسكرى على الديمقراطية ، ثم الانتفاضة ضد العسكريين ، ربما يشير إلى وجود بعض العوامل التى تكاد تكون ثابتة فى الواقع الاجتماعى والسياسى السودانى . هذه العوامل التى أعاقت حتى الآن نجاح السودان فى بناء ديمقراطية مستقرة ، كما ساعدت القوى المدنية على النجاح فى التخلص من الحكم العسكرى . وتثير هذه الظواهر التساؤل حول امكانية نجاح السودان فى بناء نظام ديمقراطى ، بل وربما حول امكانية بناء نظام سياسى مستقر فى ظل قيود وخصائص اجتماعية وسياسية لا تمثل البيئة الأكثر ملاءمة لتحقيق هذه الامكانية .

فمن اللافت للنظر أن تتعرض الديمقراطية التعددية فى السودان للتصفية مرتين على يد العسكريين ، فى الوقت الذى لم يصل النفوذ السياسى للمؤسسة العسكرية السودانية إلى المستوى الذى بلغه فى كثير من النظم السياسية التى تعرف ظاهرة التدخل المكثف للعسكريين فى العملية السياسية ، والمقارنة بين دور المؤسسة العسكرية السودانية ، ودور المؤسسة العسكرية فى أغلب أقطار أمريكا اللاتينية يوضح الفرق الذى نقصده .

واجمالا ، فانه يمكن الحديث عن نموذجين لتدخل العسكريين فى السياسة . النموذج الأول ، وأشهر الحالات التى تمثله هى حالة المؤسسة العسكرية فى أغلب أقطار أمريكا اللاتينية ، حيث يشارك العسكريون فى السياسة من منطلق وصفهم كمؤسسة لها مصالحها وارتباطاتها وتصوراتها الخاصة بمستقبل الأمة ودورها فيه ، وأن كان هذا لا ينفى أن مصالح وتصورات المؤسسة العسكرية تتلاقى مع مصالح وتصورات فئات اجتماعية مدنية . أما فى النموذج الآخر وهو الأكثر شيوعا فى مجتمعات الشرق الأوسط فان تدخل العسكريين فى السياسة يأتى ليس من منطلق وجودهم كمؤسسة مستقلة ، وانما كضباط لهم علاقاتهم وارتباطاتهم بالتكوينات الاجتماعية والمؤسسات السياسية المدنية . ويتفرع هذا النموذج إلى نموذجين

فرعيين ، فنجاح الجيش ـ من حلال ممارسة السلطة ـ فى بلورة مصالح وتصورات مستقلة تميزه كمؤسسة كما هو الحال فى مصر وسوريا ، وإلى حد ما فى الجزائر . يختلف عن نموذج آخر يفشل فيه العسكريون فى تحقيق ذلك ، مثلما هو الحال فى السودان . وفى هذه الحالة فان نجاح القوى السياسية المدنية فى ازاحة العسكريين عن الحكم ، وفى فرض السيطرة المدنية على الجيش بمساعدة قطاع من داخل القوات المسلحة نفسها وهو أمر وارد ، وهو الذى يفسر تكرار مشهد تبادل الحكم بين المدنيين والعسكريين مرتين فى التاريخ القصير للسودان المستقل .

ولتأمين بناء واستقرار النظام الديمقراطى فى السودان ، فان الحكومة المدنية القائمة عليها أن تحرز تقدما مناسبا فى حل بعض المشكلات المتفجرة التى يشكل استمرارها تهديدا للسودان الديمقراطى ، والمشكلة هى أن السودان يواجه أزمات متزامنة ومتشابكة إلى حد يمنع وضعها على سلم للأولويات يسمح بتناول بعضها قبل الآخر . وتمثل كل من الأزمة الاقتصادية ، والحرب الأهلية فى الجنوب كأحد وجوه مشكلة التكامل القومى الناتجة عن التنوع الثقافى والاجتماعى الشديد فى السودان ، تمثل هاتان المشكلتان معا أخطر ما يواجه السودان ونظامه الديمقراطى .

١ ـ الأزمة الاقتصادية وبناء الديمقراطية :

تتشابه ملامح الأزمة الاقتصادية فى السودان معها فى غيرها من الأقطار الافريقية : ضعف الهياكل الانتاجية ، انخفاض الانتاجية ، عدم كفاية البنية الأساسية ، نقص رأس المال ، اتباع سياسات اقتصادية غير مناسبة تتسم بعدم الرشادة عادة ، ويترتب على هذه السمات عدد من الأزمات التى تعد مظهرا للأزمة الاقتصادية فى السودان مثل المجاعة ، والديون الخارجية الهائلة التى وصلت بالسودان إلى مستوى العجز عن سداد النقص فى مواد أساسية لازمة للاستهلاك والانتاج ، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة . وطبقا لبعض البيانات التى وردت فى برنامج الحكومة السودانية الذى قدمه رئيس الوزراء/الصادق المهدى فى شهر يوليو من هذا العام ، فان الناتج القومى السودانى نما فى الأعوام الثلاثة الماضية نموا سالبا بمقدار ٣,٥٪ سنويا ، كما أنه فى السنوات العشر ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ كان نمو ايرادات الدولةبمعدل ١٤,٨٪ سنويا بينما نمت مصروفاتها بمعدل ٣٥٪ فى السنة ، مما خلق حالة من العجز المستمر للميزانية تمت مواجهته بزيادة الاقتراض من النظام المصرفى المحلى ، ومن الجهات الدولية . وقد بلغت ديون الحكومة السودانية المستحقة لصالح الجهاز المصرفى ٨,٩ مليار جنيه سودانى ، كما بلغ دينها تجاه العالم الخارجى ١٣,٣ مليار دولار .

وتمثل الأزمة الاقتصادية عاملا سلبيا فى التأثير على الديمقراطية السودانية من زاوية أثرها المتمثل فى الحد من الطاقة الاستيعابية للنظامين الاجتماعى والسياسى وما يترتب عليها من مستوى عال من التوتر الاجتماعى والسياسى الذى يفوت على النظام فرصة الاستقرار شديد الأهمة لنظام ديمقراطى ناشىء يحتاج إلى بعض الوقت لتثبيت مؤسساته وآلياته . فى هذا السياق فانه يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن الاحداث التى أدت إلى اسقاط النظام السابق قد اندلعت فى أعقاب أصدار عدد من القرارات المتعلقة برفع أسعار بعض المواد الأساسية . ويشير هذا ضمنيا إلى أن جانبا من شرعية النظام السياسى الذى أسفرت عنه الانتفاضة الديمقراطية فى مارس ـ أبريل ١٩٨٥ ، هى شرعية مشروطة بنجاحه فى الحد من وطأة الأزمة الاقتصادية خاصة فى مجال ارتفاع الأسعار والبطالة .

وقد شهدت الفترة التالية لسقوط نظام الرئيس نميرى عشرات من الصراعات التى خاضتها فئات اجتماعية أو تنظيمات نقابية من أجل تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية التى تمكنها من مواجهة الوطأة المتزايدة للأزمة . فقد أضرب أو هدد بالأضراب العديد من قطاعات الموظفين فى جهاز الخدمة المدنية مثل موظفى الادارات الصحية ، وعمال وفنيى المراقبة الجوية ، والمدرسين ، وطيارى الخطوط الجوية السودانية ، كما أضربت فئات أخرى مثل الجزارين ، كما شارك الصحفيون العاملون فى جهات حكومية فى أنشطة احتجاجية متنوعة معترضين على بعض الاجراءات التى أتخذتها الحكومة تجاههم . ومع الاعتراف بعدالة مطالب أغلب هذه الفئات بالنظر إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التى يواجهونها : الا أنه لابد من الاعتراف بأن هذه المطالب المتزايدة قد تؤدى إلى اضعاف قدرة الحكومة على معالجة الأزمة

الاقتصادية ، حيث أنها تتعارض مع قدرة الحكومة على الالتزام بسياسات التقشف اللازمة لمواجهة الأزمة . وفى حديث للسيد محمد الحسن عبد الله عضو مجلس رأس الدولة السودانى اعترف بأن « الغلاء وصعوبة المعيشة تأخذ بتلابيب الناس » بمالا يكاد يختلف عما كان سائدا فى العهد السابق . ولكنه يطالب الشعب بربط الاحزمة كطريق وحيد للخروج من الأزمة . فالصراعات النقابية تستهدف اعادة توزيع الثروة الوطنية بشكل أكثر عدلا ، لكن المشكلة الكبرى التى تواجه السودان هى ضيق نطاق الثروة الوطنية ذاتها ، بحيث أن محاولات اعادة توزيعها لن تؤدى إلى تحسين وضع الفئات المختلفة بدرجة ملموسة . فى نفس الوقت فان التفتت الشديد اجتماعيا وسياسيا الذى يشهده السودان يجعل من الصعوبة بمكان تعبئة الجماهير السودانية لدفعها للمشاركة النشيطة فى عملية التنمية . يضاف إلى هذا أن الطبيعة الايديولوجية للحكومة السودانية سواء فى المرحلة الانتقالية أو فى المرحلة الحالية ، حيث لا تتبنى الحكومة ايديولوجية تعبوية ، لا تساعد على تحقيق الهدف المقصود .

ويلاحظ ان اغلب الأعمال الاحتجاجية التى شهدها السودان منذ الاطاحة بنميرى قامت بها فئات من المدنيين العاملين فى جهاز الدولة ، بينما لم تشارك فيها فئات غير مدينية . أيضا فان مشاركة العاملين فى المؤسسات الاقتصادية الخاصة كانت محدودة للغاية ، كما كانت مشاركة العمال فى القطاعات الاستراتيجية مثل السكك الحديدية ، التى لها تراث نضالى كبير ، كانت تتسم بنفس الدرجة من المحدودية . وتعكس هذه الظاهرة صعود الدور السياسى للطبقة الوسطى التى تنامت منذ الاستقلال بمعدلات سريعة بسبب التوسع فى التعليم ، فقد ارتفعت نسب الاستيعاب فى التعليم الابتدائى والثانوى والجامعى فى السودان بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٨٠ من ٢٥٪ ، ٣٪ ، وحوالى صفر على الترتيب إلى ٥١٪ ، ١٦٪ ، ٢٪ وذلك كنسبة من الشريحة العمرية فى سن الالتحاق ، وتعكس هذه الظاهرة ايضا ضعف جهاز الدولة السودانية بسبب امتداد الاضطرابات إلى داخله باعتباره اهم معاقل تجمع الطبقة الوسطى الصاعدة ، ويؤثر هذا بالتاكيد على قدرة الحكومة على بسط سلطتها فى انماء البلاد ، وقدرتها على الالتزام بتنفيذ برامجها المختلفة .

من ناحية أخرى ، فإن الأزمة الاقتصادية بما تسببه من زيادة درجة تبعية السودان للعالم الخارجى الذى تحصل منه على جانب مهم من احتياجاتها المالية والسلعية ، يترتب عليها اتاحة الفرصة للقوى الأجنبية لمارسة نفوذ متزايد على السودان . ومنذ الاطاحة بنميرى يعتمد السودان على ثلاثة مصادر خارجية أساسية هى الولايات المتحدة والعربية السعودية وليبيا فى توفير جانب مهم من احتياجاته . ولا تخلو مصالح ورغبات هذه الأطراف ذات النفوذ المهم فى السودان من التعارض الذى قد يكون له بعض التأثير على استقرار التجربة الديمقراطية ، كما أنه قد يكون لبعض هذه الاطراف تفضيلات بشأن النظام السياسى السودانى تختلف عن الخيار الديمقراطى وذلك بحكم مصالحها وانتماءاتها الايديولوجية ، وبقدر ما يتزايد اعتماد السودان على هذه الاطراف تتزايد قدرتها على التأثير على تقرير مستقبل نظامه السياسى .

غير أن أخطر ما تمثله الأزمة الاقتصادية بالنسبة لقضية بناء الديمقراطية فى السودان يرتبط باثرها على التكامل القومى للسودان ووحدة أراضيه . ذلك ان جانبا هاما من قضية توزيع الثروة فى السودان يتعلق بالتميز ضد الجماعات الأثنية غير العربية المسلمة ، وضد الاقاليم البعيدة عن وسط وشمال السودان ، ويظهر ذلك على توزيع ميزانيات التنمية والخدمات على الاقاليم ، والذى يؤدى بدوره إلى انتقال النشاط الاقتصادى الخاص للتركز فى الأقاليم المميزة خاصة فى العاصمة . وحتى إذا جاز استبعاد اثر العوامل الايديولوجية فى التأثير على سياسة التميز هذه ، فان الأزمة الاقتصادية وضيق نطاق الثروة الوطنية يقلل من فرص العمل لتمكين الاقاليم المحرومة من تجاوز وضعها الحالى . وقد ابدت الجماعات الأثنية المحرومة استياءها من هذا الحال ، وكانت الجماعة الأثنية فى جنوب السودان اسبقها فى هذا المجال حيث استمرت الحرب الأهلية فى الجنوب لمدة تسعة عشر عاما من اصل ثلاثين عاما هى عمر السودان المستقل .

٢ - أزمة التكامل القومى وبناء الديمقراطية :

استند انقلابا عبود ١٩٥٨ ، ونميرى ١٩٦٩ إلى الحرب الأهلية فى الجنوب كأحد مبررات قيامهما بالانقلاب ، بدعوى فشل النظم التعددية فى حلها . ويعد هذا أحد الأمثلة الواضحة التى يمكن التدليل بها على الخطر الذى يمكن أن تمثله هذه المشكلة على مستقبل الديمقراطية فى السودان ، فتوريط الجيش فى حرب أهلية طاحنة عجز النظام السياسى عن حلها ، يضع الجيش فى قلب الأزمة ويطلق لدى بعض عناصره وهما بأنهم ربما يكونون أقدر من غيرهم على التعامل مع الأزمة ، على الأقل لأنهم أكثر فئات المجتمع تحملا لتكلفتها . ومن ناحية أخرى ، فان الحرب الأهلية فى الجنوب ، وما أدت اليه من تعطيل أجراء انتخابات اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية فى ٣٧ دائرة من أصل دوائر الجنوب الثمانية والستين ، وهو الذى يشكك فى شرعية الجمعية باعتبارها ليست ممثلة لكل فئات الشعب السودانى . من ناحية ثالثة فان وجود أزمة للتكامل القومى يعنى أن اتفاقا بين القوى الأساسية فى المجتمع على هوية الشعب لم يتم بعد ، فالخلاف بين القوى السياسية السودانية حول ما إذا كان السودان ذا هوية عربية ، أو أفريقية ، أو اسلامية ، أو سودانية ، أو خليطاً من هذه الهويات المحتملة ، كلها أو بعضها ، ما زال قائما . ويمكن القول أن الاتفاق حول هذه القضية هو أمر ضرورى وسابق على النجاح فى بناء نظام ديمقراطى ، ذلك أن الديمقراطية لا تتمثل فقط فى بعض المؤسسات وقواعد العمل ، ولكنها أيضا تتضمن جانبا قيميا يوفر الأساس المعنوى الذى يدفع القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة للقبول بالتعايش معا فى نظام ديمقراطى يعتمد فى المقام الأول على قبول اطرافه بتبادل تقديم التنازلات حرصا على صيغة التعايش . ولا تعنى ضرورة حسم الخلاف حول مسألة هوية المجتمع ضرورة انتصار انصار أحد الاتجاهات على خصومهم ، وانما يكفى - وهذا الأكثر احتمالا أن تعترف الاطراف بحقيقة التعددية فى المجتمع على أساس قاعدة المساواة بين القوميات والجماعات الأثنية المختلفة ، وتطوير النظام السياسى الذى يسمح بالتعايش وتحقيق المساواة الفعلية بين الجماعات المختلفة .

ويؤدى استمرار عدم الاتفاق على تصور نهائى مقبول لهذه القضية ، واستمرار سيادة السياسات والايديولوجيات التى تنكر المساواة بين الجماعات المختلفة ، يؤدى هذا إلى رفع درجة التفكك فى المجتمع السياسى عبر ظهور الاحزاب والقوى السياسية المعبرة عن الجماعات المختلفة ، وقد ظهر هذا واضحا فى الانتخابات السودانية الأخيرة حيث وصل إلى مقاعد الجمعية التشريعية احد عشر حزبا ، سبعة منهم يمثلون بعض الجماعات والاقاليم التى تعانى من التمييز ضدها ، وهى أحزاب القومى السودانى ، ومؤتمر البجا ، وحزب الشعب التقدمى ، والتجمع السياسى لجنوب السودان ، ومنظمة مؤتمر الشعب السودانى الأفريقى ، ومؤتمر السودان الأفريقى ، والحزب الفيدرالى الشعبى السودانى . ناهيك عن أن الاحزاب الأربعة الباقية تتصارع على نفس القضية ، وأن انتمت فى المقام الأول لشمال السودان العربى المسلم وهى أحزاب الأمة والاتحادى الديمقراطى والجبهة الاسلامية القومية والحزب الشيوعى ، والحزبان الأولان منهما تلقى عليهما الطائفية بظلال كثيفة ، بينما تتشدد الجبهة الاسلامية فى التأكيد على الهوية الاسلامية للسودان ، ويظل الحزب الشيوعى متفردا فى أنه الحزب الشمالى الوحيد الذى يتبنى بصدق موقف الدفاع عن المساواة بين الجماعات السكانية المختلفة فى السودان .

٣ - مشكلة بناء تكتل سلطة فى السودان :

عقدة بناء الديمقراطية فى السودان هى قضية بناء تكتل سلطة يفوز بتأييد القطاع الغالب من الأمة ، وقادر على ممارسة السلطة بصورة مشروعة وفقا للقواعد المستقرة فى النظم الديمقراطية ، وقادر فى نفس الوقت على فرض هيمنته على أغلب قطاعات الأمة والهيمنة المقصودة هنا هى الهيمنة الايديولوجية التى تدفع أغلب الفئات الاجتماعية للقبول بالسلطة الحاكمة طواعية ، ودون حاجة ملحة لاستخدام وسائل عنيفة لفرض الاستقرار .

وقد تحطمت تجربتا الحكم الديمقراطى السابقتان فى السودان عند اصطدامها بهذه الصخرة - صخرة غياب تكتل السلطة - والتى قادت البلاد إلى الدخول فى حالة

من عدم الاستقرار السياسى وفرت مناخا ملائما لاستيلاء العسكريين على السلطة ، وقد أخذت ظاهرة غياب تكتل سلطة فى المرحلتين السابقتين شكل ظاهرة عدم استقرار الحياة الحزبية التى دخلت فى عملية متسارعة من انقسام الاحزاب واعادة توحيدها ، مما ادى إلى تغيير موقع الأغلبية البرلمانية بشكل متسارع قاد إلى تتابع عدة حكومات على السودان خلال فترة قصيرة ، وتعطل تنفيذ برامج وخطط التنمية .

وتنقسم النخبة السودانية على عدة أسس تعكس خطوط التقسيم المختلفة فى الواقع الاجتماعى السودانى . وأهم الاحزاب السياسية السودانية تبعا لهذه الانقسامات هى :

١ ـ الجبهة الاسلامية القومية :

وهى التيار الأساسى فى حركة الاسلام السياسى فى السودان ، تأسست بشكلها الحالى فى المؤتمر التأسيسى الذى عقدته بالخرطوم بعد انتفاضة مارس ـ ابريل بشهر واحد . وتعد الجبهة امتدادا لحركة الاخوان المسلمين التى ظهرت فى السودان منذ عام ١٩٥٤ ، والتى اتخذت بعد ذلك مسميات مختلفة أشهرها اسم جبهة الميثاق الاسلامى ، وهو الاسم الذى عرفت به زمن الديمقراطية الثانية ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ . وتهدف الجبهة من عدم استخدام لفظ الحزب فى تسمية نفسها إلى تمييز نفسها عن الاحزاب السياسية الأخرى ، واتاحة الفرصة أمامها لاستخدام التراث والمصطلحات الاسلامية المعادية للحزبية والتحزب . يقول البيان الختامى للمؤتمر التأسيسى للجبهة : « اعتبارا بمصائر تجربتى الديمقراطية منذ الاستقلال ، وحتى لا تتبدد طاقات الشعب الواحد فى شعاب الحزبية الضيقة ، أو تزيغ به الأهواء الذاتية والمصالح الشخصية ، أو تؤدى به مكائد الشر ، وتتكالب عليه المطامع الدولية فيرتد إلى حكم استبدادى جديد ، فان مجموعة من العاملين فى حقل الدعوة الاسلامية قد تنادت ورفعت الصوت عاليا بضرورة توحيد الصف الاسلامى ، وجمع كلمته فى جبهة اسلامية قومية تتسع لكل أبناء السودان شماله وجنوبه ، رجالا ونساء ، وشيوخا وشبابا مهما كانت ولاءاتهم التاريخية او اوضاعهم الفئوية اعلاء لقيم الفضيلة والاستقامة والطهر والعدل والشورى » . وواضح ما فى المناداة بنبذ الحزبية واستهجانها من تعارض مع قواعد النظام التعددى الذى تشارك فيه الجبهة ، وتطالب باحترام قواعده . ايضا فان أطلاق صفة « القومية » على الجبهة لأول مرة هو محاولة منها لنفى ما عرف عنها من انحياز لمسلمى السودان ضد ابناء الديانات الأخرى ، ويعكس هذا ـ على الأقل ـ أن الجبهة قد بدأت فى الاعتراف بواقع التعددية الدينية والعرقية المعروف فى المجتمع السودانى ، وأن كان لايعنى بالضرورة أنها قد بدأت فى انتهاج سياسة ملائمة تجاهه ، ومن اللافت للنظر أن اللائحة الداخلية للجبهة فى المادة رقم ٥٣ تعطى الحق فى عضوية الجبهة لغير المسلمين . ويركز برنامج الجبهة الاسلامية على صبغ المجتمع السودانى ، وكافة مجالات الحياة والنشاط فيه بالصبغة الاسلامية كما تفهمها الجبهة والمستمدة من المصادرالأصلية للاسلام بعد اسقاط كافة المتغيرات والمعتقدات المستجدة التى طرأت عليه خلال القرون الأربعة عشر الماضية .

ومن الناحية الدستورية فإن الجبهة لم تنص فى برنامجها على التزامها الدقيق بالنظام السياسى الديمقراطى بصيغته الليبرالية المطبقة فى السودان . واكتفت بالاشارة إلى ثلاثة مبادىء :

١ ـ الا تتركز السلطة السياسية وذلك منعا للاستبداد ونشدانا للاستقامة والاستقرار ، وأن تتوخى اهلية أصحاب السلطة أمانة وكفاية ، وتتأكد مسئوليتهم عن كسبهم الشخصى والرسمى مسئولية دينية وسياسية وقضائية .

٢ ـ تسعى الجبهة لاشاعة العدل فى علاقات الناس ، وتوفير المساواة أمام القانون ، وضمان استقلال القضاة ونزاهتهم .

٣ ـ ترسيخ النظام اللامركزى فى حكم البلاد حتى تدار أطرافها المترامية بفعالية وحرية وشورى مبسوطة . أى أن الجبهة الاسلامية لم تلزم نفسها فى برنامجها بالحريات المدنية بمعناها الشامل من حقوق التنظيم النقابى والحزبى ، وحقوق التعبير ، وتحديد السلطات بدقة ، والفصل فيما بينها . وينسجم هذا مع غياب التأكيد على هذه الجوانب المهمة لنظام سياسى ديمقراطى فى الفكر السياسى الاسلامى الحديث بشكل عام ، كما ينسجم مع ما عرف عن الجماعة وقادتها من قدرة عالية على المناورة السياسية فى المسائل المتعلقة بالتحالفات السياسية طالما رأت أن ذلك يفيد قضيتها المركزية ، اى قضية بناء نظام اسلامى فى السودان . وتتميز الجبهة الاسلامية القومية فى السودان عن بعض المنظمات المشابهة فى أقطار عربية وإسلامية أخرى ،

خاصة عن جماعة الاخوان المسلمين فى مصر ، وفروعها المنتشرة فى بلدان أخرى ، تختلف عنهم فى أنها تطرح قضية السلطة السياسية بشكل مباشر ، وتعلن عن سعيها لتولى الحكم كأداة لتمكينها من تطبيق برنامجها ، فتنص المادة ٣٢ من دستور الجبهة على « تتوسل الجبهة بولاية السلطة السياسية والاشتراك فى مؤسسات الحكم التشريعية والتنفيذية ترشيحا وانتخابا » وقد اعتبر برنامج الجبهة هذه الوسيلة أهم ادواتها لتحقيق برنامجها .

وفى المجال الاقتصادى فإن دستور الجبهة لا يقدم إلا عددا محدودا من الأفكار المحددة أهمها اثنان هما إعادة صياغة النظام المالى بما يكفل القضاء على الربا . وولاية الدولة على الثروات العامة والمشروعات الاستراتيجية والمرافق الحيوية . وبخلاف ذلك فإن دستور الجبهة لا يتحدث سوى عن تشجيع النشاط الانتاجى بشكل عام ، وتأكيد بعض القيم الأخلاقية العامة . فالجبهة فى الاجمال لا تقدم تصورا واضحا لنظام اقتصادى بديل للنظام الاقتصادى السودانى الحالى . فالجبهة إذن لا تبدى فيما يتعلق بالنظام الاقتصادى فى السودان نفس القدر من الراديكالية الذى تبديه بالنسبة للنظام الحضارى والثقافى . وينسجم هذا مع كون الجبهة ترتبط بشكل وثيق بعدد من مراكز القوة فى النظام الاقتصادى السودانى الراهن خاصة المؤسسات الاقتصادية الاسلامية التى تكاد تكون أهم المؤسسات الاقتصادية الخاصة فى السودان .

أما بشأن قضية الجنوب فقد نص دستور الجبهة على عدد من المبادىء العامة . لا إكراه فى الدين ، صيانة حقوق الكيانات الدينية غير المسلمة والمساواة فى الحقوق السياسية والمدنية ، وحرية الاعتقاد والعبادة واستقلال نظم الأحوال الشخصية والتعليم الدينى . وذلك فى المادتين الرابعة والعاشرة من دستور الجبهة ، كما تنص المادة ١٧ على العمل على تحقيق التنمية العادلة بين الأقاليم المختلفة فى السودان غير أن الجبهة تعود فى المادة ٢٩ من دستورها إلى بيان حدود استعدادها للتسامح مع الجماعات غير الاسلامية فتقول أنها تهدف إلى جعل اللغة العربية لغة التعليم فى كل مراحله ، ولغة الخطاب فى كل البلاد ، كما تنص المادة ٣٦ على أن الجبهة تباشر الدعوة إلى ملة المسلمين وتحث المسلمين على تبليغها والتبشير بها إخراجا للناس من الظلمات إلى النور . وهذان الموقفان هما من أكثر المواقف التى أثارت وتثير حساسية الجنوبيين وغيرهم من أبناء الأقليات غير العربية الاسلامية ، وهو ما يشير إلى أن الجبهة ما زالت تقف بعيدا عن تمثل مواقف ومصالح الجنوبيين . وفى ورقة منفصلة قدمتها الجبهة حددت فيها رؤيتها لمشكلة الجنوب ، أبدت الجبهة استعدادها للقبول بنوع من الحكم اللامركزى قد يصل إلى حد الأخذ بالنظام الفيدرالى « بعد التمهيد اللازم » . ولكنها فى نفس الوقت أكدت على ضرورة أن يجرى ذلك فى إطار « نظام قانونى عام مؤسس على الشريعة الاسلامية » وذلك بغض النظر عن الاختلافات الدينية بين أبناء السودان .

وفى الانتخابات التى جرت فى أبريل ١٩٨٦ لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية استطاعت الجبهة الاسلامية الفوز بواحد وخمسين مقعدا لتصبح القوة الثالثة فى الجمعية التأسيسية ، ويمثل هذا الفوز تقدما كبيرا بالنسبة لما حصلت عليه الجبهة فى آخر انتخابات خاضتها عام ١٩٦٨ ، إذ فازت فيها بثلاثة مقاعد فقط . ومن بين ما فازت به الجبهة ، فقد حصلت على ٢٤ مقعدا من مجموع ٢٨ مقعدا للقوى الحديثة جرى الاقتراع عليها ، وبهذا تكون الجبهة قد كرست نفسها باعتبارها التيار المعبر عن الطبقة الوسطى الحديثة السودانية ، والتى فاز الحزب الشيوعى بتمثيلها فى الانتخابات التى جرت فى الستينات ، ويعكس هذا التحول الذى طرأ على مزاج الطبقة الوسطى السودانية . ويذكر أن الجبهة قد فازت ببعض مقاعد القوى الحديثة المخصصة لدوائر الأقاليم الجنوبية . ويرجع ذلك إلى أن الجبهة قد دفعت انصارها لتسجيل انفسهم كناخبين فى هذه الدوائر حيث لا يشترط قانون الانتخابات ربط ناخبى القوى الحديثة بمحل إقامتهم ، واستهدفت الجبهة من ذلك إلى جانب إعطاء الانطباع عن نفسها كقوة سياسية قومية تستمد تأييدها من كل اقاليم البلاد ، فإنها استهدفت أيضا اختراق الجنوب فى محاولة لبناء قاعدة تأييد لها هناك . وتظل إلى جانب ذلك حقيقة أن الجبهة قد تمكنت من الفوز بالمقاعد المخصصة لثمانية وعشرين دائرة جغرافية كان أغلبها مؤيدا تقليديا للاتحاديين ، فقد تمكنت الجبهة من الفوز بتأييد بعض القوى التقليدية المهمة التى كانت مؤيدة فى السابق للاتحاديين عبر تحالفها مع الختمية مثل الطريقة التيجانية ، والسمانية والقادرية والسادة الأدارسة العركيين وسلاطين الفونج وبحر الغزال ، وبعض أنصار الطريقة البرهانية . ويعد نجاح الجبهة

فى الجمع بين القوى الحديثة والقوى التقليدية فى موقف تأييد لها ، علامة بارزة على مسرح السياسة السودانية . ويرجع نجاح الجبهة فى ذلك فى جانب منه إلى التسامح الشديد الذى أصبحت تبديه تجاه الأشكال المختلفة من الاسلام الشعبى ـ الصوفى غالبا ـ ففى مقابل التشدد السياسى للجبهة فيما يتعلق بقضية بناء نظام إسلامى ، فإنها تبدى تسامحا كبيرا تجاه المعتقدات التقليدية فى السودان . إذ تنص المادة ٥٣ من دستور الجبهة على أنه « لا يشترط للحصول على عضوية الجبهة أن يتخلى الفرد أو الجماعة طالبة العضوية عن أى مناهج تربوية أو آداب فى السلوك أو الذكر أو الولاء الخاص ما دام ذلك يوافق الكتاب والسنة ويندرج فى الولاء العام لحركة الاسلام فى الجبهة » .

ب ـ حزب الأمة :

وهو واحد من أعرق الأحزاب السودانية ، وقد آلت زعامته بعد صراع طويل داخل بيت المهدى إلى الصادق أحد أحفاد المهدى الكبير . وبعد عودته للظهور العلنى فى أعقاب الاطاحة بحكم الرئيس نميرى ، وبسبب النزاع الذى قام بين الصادق واثنين من أبناء عمه الهادى الذى اغتيل عام ١٩٧٠ ، عقد حزب الأمة مؤتمره العام فى فبراير ١٩٨٦ تحت اسم حزب الأمة القومى ، وهى تسمية حاول بها الصادق أن يؤكد على الطابع القومى للحزب فى محاولة منه لتكييف الحزب ليصبح قادرا على القيام بدور حزب كل السودانيين .

وتاريخيا ، فقد تبنى حزب الأمة أيديولوجية ذات طابع إسلامى ، وذلك بسبب العلاقة التى تربط الحزب بطائفة الأنصار ، وريثه التراث الاسلامى للامام المهدى . إلا أن الفكر السياسى الاسلامى لدى الحزب لم يبدأ فى التبلور بشكل واضح إلا فى الستينات عندما اصبحت قضية طبيعة الدستور السودانى مطروحة على جداول أعمال الأحزاب السودانية فى فترة الليبرالية الثانية . ويرجع اهتمام الحزب ببلورة تصور إسلامى للدولة السودانيةفى تلك الفترة إلى الضغوط التى مارستها حركو الاخوان المسلمين على القيادة السياسية السودانية فى ذلك الوقت . ولقد استطاع الصادق المهدى فى فترة الغياب الطويل عن العمل السياسى الرسمى ، الذى فرضه عليه نظام نميرى ، استطاع أن يبلور تصورا متميزا للدولة الاسلامية كما يتصورها ، ويتميز هذا التصور بدرجة عالية من الانفتاح على الفكر السياسى الحديث فى الغرب خاصة رافده الليبرالى . فقد أثرت الثقافة الغربية التى تعرض لها الصادق المهدى أثناء دراسته للقانون فى جامعة أكسفورد ، إذ ساعدته على التخلص من كثير من الجمود الذى يميز الأصوليين المتشددين . وقد انعكس هذا على البرنامج الذى خاض به حزب الأمة انتخابات الجمعية التأسيسية ، فعلى عكس برنامج الجبهة الاسلامية القومية الذى لم يرد فيه ذكر مصطلح الديمقراطية ولا مرة واحدة . فقد حاول برنامج حزب الأمة أن يؤسس تصورا نظريا وعمليا واضحا لها انطلاقا من أحكام الشريعة وإعمال العقل . فتبعا لبرنامج حزب الأمة « أساس الشرعية الأفضل والذى التقى عليه نص الوحى وتطور العقل هو شرعية التراضى الاختيارى ، شرعية الشورى ، شرعية الديمقراطية » . ووضح البرنامج الحدود للديموقراطية السودانية « لا يجوز أن تتعدى الأغلبية الديمقراطية على الشرعية الالهية التى نزل بها الوحى ، ولا أن تتعدى على الشرعية الانسانية ، ولا على الشرعية الطبيعية . هذه الأصول تضع مبادىء يجب أن ترعاها الأغلبيات الديمقراطية » . وعلى العكس من موقف الجبهة الاسلامية من الأحزاب والحزبية يقول برنامج حزب الأمة « إننا نربأ بالحزبية أن تكون أداة للعصبية والمحسوبية ونحرص أن تقوم الحزبية بوظيفتها المشروعة الصحية : أنها وسيلة لتنظيم المشاركة والتنافس وتحديد الخيارات ، ووسيلة للتعاون على تحديد النهج القومى الذى يضع بعض المبادىء الهامة فوق ساحة الصراع الحزبى » . وقد حدد البرنامج أسس فهمه للطريقة التى يمكن أن يشارك بها الفكر الاسلامى فى صياغة نظام السودان السياسى على النحو التالى :

أولا : الاسلام لم يضع نظاما معينا للحكم والاقتصاد بل وضع مبادىء عامة وأحكاما ، وكل نظام سياسى أو اقتصادى يلزم بتلك المبادىء ويطبق تلك الأحكام هو نظام إسلامى .

ثانيا : تطبيق الأحكام الاسلامية لا يعنى بالضرورة تطبيق الأحكام المذهبية الحالية . فأحكام المذاهب هى استنباطات وافية بأغراض زمانها البعيد ، ولكنها بعيدة عن ظروفنا المعاصرة ، لذلك فإن التشريع الاسلامى فى زماننا يقوم على النصوص الثابتة فى الكتاب والسنة ، وعلى اجتهاد جديد مؤهل مستنير باجتهادات السلف ومتجاوز لها .

جـدول رقم (٣) نتائج انتخابات ابريل ١٩٨٦

	الأمة	الاتحادى	الجبهة الاسلامية	القومى السودانى	الشيوعى	مؤتمر البلجا	حزب الشعب التقدمى	التجمع السياسى للجنوب	سابكو	السودان الافريقى	الفيدرالى	مستقلون
الخرطوم	٦	٩	١٢	١	١	-	-	-	-	-	-	-
الشرقى	٧	١٧	١	-	-	١	-	-	-	-	-	١
الشمالى	٢	١١	٤	-	-	-	-	-	-	-	-	١
الأوسط	٢٩	١٥	٤	-	-	-	-	-	-	-	-	٢
كوردفان	٢٠	٩	٣	٧	-	-	-	-	-	-	-	-
دارفور	٣٤	٢	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	١
أعالى النيل	١	-	-	-	-	-	-	٢	-	١	١	-
بحر الغزال	١	-	-	-	-	-	-	٢	-	-	-	-
الاستوائية	-	-	-	-	-	-	٨	٢	٧	-	-	-
الخريجون	-	-	٢٤	-	١	-	٢	١	-	١	-	-
	١٠٠	٦٣	٥١	٨	٢	١	١٠	٧	٧	٢	١	٥

جدول رقم (٤) نتائج دوائر القوى الحديثة

	الجبهة الاسلامية	الشيوعى	الشعب التقدمى	التجميع السياسى لجنوب السودان	السـودان الأفريقى
الشـمالى	٢١	-	-	-	-
أعالى النيل	٢	-	-	-	١
بحر الغزال	١	١	-	١	-
الاستوائية	-	-	٢	-	-
	٢٤	١	٢	١	١

ثالثا : الاستنباط الاجتهادى للأحكام لا يصبح قانونا ملزما إلا عن طريق أداة تشريع صحيحة النيابة عن الشعب .

وفى تصوره لنظام الحكم السودانى يطالب البرنامج باتباع نظام التمثيل النسبى عن طريق القوائم فى تكوين المؤسسة التشريعية كما يطالب بتخصيص نسبة من المقاعد للقوى الحديثة التى يعترف بدورها المهم فى الحياة السياسية السودانية والذى يتجاوز وزنها العددى . كما يطالب البرنامج بالأخذ بالنظام الرئاسى بدلا من النظام البرلمانى ، وذلك تمكينا للبلاد من امتلاك سلطة تنفيذية قوية .

أما فى مجال النظام الاقتصادى والتنمية ، فإن برنامج حزب الأمة لجأ إلى تفصيل تصوره للقضايا المختلفة بدرجة تشير إلى تمتع قيادة الحزب بمعرفة علمية مناسبة بالقضايا الاقتصادية كما يشير ذلك أيضا إلى طبيعة الفئات الاجتماعية التى يحاول البرنامج أن يكسب ثقتها . وبرغم أن التصور الاقتصادى لحزب الأمة كما ورد فى برنامجه يظل يدور فى إطار البناء العام لاقتصاد رأسمالى ، إلا أنه قد تميز بسعيه لترشيد النظام الاقتصادى ، وإرغامه على اتباع قواعد العقلانية التى تليق ببلد فقير من العالم الثالث . فهو يدعو للأخذ بالتخطيط الشامل فى ظل نظام اقتصادى مختلط يتكون قوامه ـ حسب نص البرنامج من : قطاع عام يقود الخطة الاقتصادية ويبرر وجوده أن الملكية أصلا جماعية ، وأن تأمين معيشة الناس مسئولية اجتماعية وقطاع خاص يبرر وجوده أن الملكية الخاصة يمكن أن تكتسب عن طريق العمل العقلى والفنى والعضلى ، وأن

تتوارث وراثة شرعية ، ويتولى هذا القطاع أنشطة اقتصادية يحددها القانون مبرأ من الاستغلال والأنشطة الطفيلية . قطاع تعاونى . قطاع استثمار أجنبى ، قطاع مختلط بين القطاعات المذكورة . وفى تصوره لتنظيم القطاع المصرفى الذى لعب دورا مهما فى تخريب الاقتصاد السودانى فى الحقبة الماضية دعا البرنامج إلى اقتصار تمويل التجارة والتأمين على بنوك القطاع العام ، كما وجه نقدا لاذعا لتجربة البنوك الاسلامية التى ساهمت بنصيب كبير فى الفوضى التى ميزت السنوات الأخيرة من عمر الاقتصاد السودانى ، ويعكس هذا النقد فى الوقت نفسه الصراع السياسى الدائر بين حزب الأمة من جانب والجبهة الاسلامية من جانب آخر حيث اعتمدت الأخيرة على البنوك الاسلامية بدرجة كبيرة كأحد أدوات بناء النفوذ والقوة .

وفيما يتعلق بقضية الجنوب بتبنى الحزب الدعوة لتطبيق نظام لا مركزى ، على أن يتولى الجنوبيون بأنفسهم تحديد ما إذا كان الجنوب سيأخذ شكل الاقليم الواحد أم الأقاليم الثلاثة ، والاتفاق بين ممثلى الأقاليم والجماعات المختلفة على استراتيجية للتنمية يكون جزءا منها مبدأ التوازن الجوهرى الذى يراعى ظروف المناطق المتخلفة ، وإتاحة الفرصة للجنوبيين للمشاركة فى مجالات الحياة العامة . ورفع الظلم الواقع على الجنوبيين فى هذا المجال . والتوفيق بين تطلعات المسلمين وحقوق المواطنة الكاملة لغير المسلمين . ومراعاة حقوق الأقاليم فى الثروة الطبيعية الموجودة فى مناطقها ، والحفاظ على الطابع القومى للقوات المسلحة بتمثيل أبناء الشعب السودانى فيها تمثيلا صحيحا . ويذكر أن برنامج حزب الأمة لم يأت على ذكر حق الجماعات الثقافية غير العربية الإسلامية فى تنمية ثقافتها الخاصة بشكل صريح لا يقبل اللبس . وإن كان الصادق المهدى قد صرح فى حديث له أنه يقبل بأن يكون لكل اقليم فى البلاد حقه فى تبنى تشريعاته المستقلة التى تناسب التكوين الثقافى لأغلب سكانه . وبهذا البرنامج ، فإن حزب الأمة كما عبر عن ذلك الصادق فى إحدى المقابلات يحاول أن يحتل موقع الوسط المعتدل فى الساحة السياسية ، وأن يصبح كالمظلة التى تجتذب الحلفاء من القوى الاتحادية ، ومن القوى الأقليمية مثل البجا والنوبا والجنوب ، وحتى من خصوم الجبهة الإسلامية فى اليمين الدينى . وقد تمكن حزب الأمة فى انتخابات أبريل ١٩٨٦ من تحقيق نصر كبير لم يحققه من قبل إذ فاز بمائة من مقاعد الجمعية التأسيسية بعد نجاحه فى اختراق أقاليم كانت تصوت تقليديا للاتحاديين خاصة فى الأقليم الشمالى والأوسط والخرطوم ، كما تمكن من تثبيت مواقعه فى كردفان ودارفور وتقليص نفوذ الاتحاديين فيهما . وإن كان يلاحظ أن الحزب قد فشل فى الفوز بمقعد واحد من مقاعد القوى الحديثة ، وهو ما يشير إلى أنه برغم نجاح حزب الأمة فى الفوز بتأييد عناصر مهمة من الطبقة الوسطى الحديثة إلا أن القطاع الأكبر من هذه الطبقة ما يزال غير واثق فى الحزب . كما يرجع ذلك ايضا إلى التكتيك الانتخابى الذى اتبعه حزب الأمة حيث فضل التركيز على الدوائر الجغرافية .

جـ ـ الحزب الاتحادى الديمقراطى :

مثله مثل حزب الأمة ، يعتبر الحزب الاتحادى الديمقراطى واحدا من أكثر الأحزاب السودانية عراقة . فهو امتداد للحزب الوطنى الاتحادى الذى تأسس عام ١٩٥٣ ، والذى كان بدوره امتدادا لحزب الأشقاء الذى أسسه السيد إسماعيل الأزهرى فى الأربعينات . وتاريخ الحزب الاتحادى هو تاريخ للانشقاقات والانقسامات وإعادة التوحد من جديد . وقد استقر الحزب على اسمه الحالى منذ عام ١٩٦٨ عندما توحد جناحاه الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى . وترجع التوترات الداخلية التى يعانى منها الحزب إلى وجود جناحين قويين بداخله هما الجناح التقليدى الذى تمثله الطائفة الختمية بزعامتها الروحية المتوارثة ، والجناح الحديث الممثل لفئات من الطبقة الوسطى ، وتاريخيا وخاصة تحت قيادة السيد إسماعيل الأزهرى كان الحزب هو الممثل السياسى لتيار الوسط بين القوى الحديثة فى السودان ، إلا أن هذا الوضع قد تغير الآن كما بينت الأحداث التى تعرض لها الحزب فى أعقاب الإطاحة بنميرى والتى ربما بدأت قبل ذلك ، إلا أن عودة الحزب للعمل العلنى قد أتاح للمراقبين التعرف عليها بصورة جيدة . فقد انفرد الجناح التقليدى بقيادة الحزب بشكل ملحوظ حيث راح الزعيم الروحى للطائفة الختمية السيد محمد عثمان الميرغنى يلعب دورا أكبر فى توجيه شئون الحزب من موقعه كراع له ، كما تولى الشريف زين العابدين الهندى منصب الأمين العام للحزب ، والذى كان تاريخيا يتولاه زعيم الجناح الحديث فى الحزب ، كما رشح الحزب السيد أحمد

الميرغنى شقيق الزعيم الروحى للختمية لتولى منصب رئيس مجلس رأس الدولة . وقد انعكس ذلك على العلاقات التنظيمية داخل الحزب ، إذ أنشق عنه فريق من القادة السياسيين غير التقليديين بزعامة السيد محمود حسنين مكونا ما سمى بالقيادة السياسية تمييزا لها عن القيادة الطائفية للحزب . غير أن هذا الجناح لم يستطع أن يحقق أى نفوذ جماهيرى ، ويعبر ذلك عن انحسار قوة الجناح الحديث فى الحزب بما يعنى أن الحزب الاتحادى لم يعد المفضل لدى اتجاه الوسط فى القوى الحديثة السودانية ، وهو الذى أدى إلى اختلال علاقات القوى بين الفريقين داخل الحزب . وانعكس ذلك فى اتجاه الحزب بقوة فى الفترة الأخيرة لتبنى أيديولوجية دينية أكثر تشددا مما كان عنده قبل اختفائه قسرا فى عهد نميرى . ويتضح هذا من وقوف الحزب فى موقع متوسط بين حزبى الأمة والجبهة الإسلامية بشأن الموقف من قوانين الشريعة التى طبقها نميرى فى سبتمبر ١٩٨٣ ، إذ أنه يعارض بشدة إلغاء هذه القوانين ، وإن قبل بإدخال بعض التعديلات عليها ، ويعبر عن ذلك بصياغات تبدو أكثر تمسكا بالقوالب الدينية . ويبدو أن ضعف أثر الثقافة الحديثة على الزعامة الحالية للحزب يجعلها أكثر قابلية للتأثر بالضغوط التى تمارسها الجبهة الإسلامية على الرأى العام السودانى ، كما أن خصومتهم القديمة مع حزب الأمة تجعلهم ميالين للتقارب مع خصومه الذين تمثل الجبهة الإسلامية أهمهم فى الوقت الراهن ، ولم يقدم الحزب الاتحادى الديمقراطى برنامجا انتخابيا مفصلا ، ذلك أنه يكاد يكون الحزب السودانى الوحيد الذى لم يعقد مؤتمره العام بعد الانتفاضة ، ويعكس ذلك الأزمة التنظيمية التى يعانيها الحزب والتى تعود إلى الصراعات داخله ، وكذلك إلى غياب الكوادر السياسية المهمة والمدربة التى قادت الحزب فى الفترة السابقة على انقلاب مايو ١٩٦٩ .

ولا يطرح الحزب الاتحادى فى مواقفه التى أمكن التعرف عليها أى تصور مغاير للأوضاع الاقتصادية السائدة فى الحقبة السابقة ، اللهم إلا مطالبته بإدخال قدر من الترشيد عليها . وربما يرجع ذلك إلى أن جانبا مهما من أنصار الحزب قد شاركوا فى التجربة الاقتصادية لنميرى ، كما شارك بعضهم فى المؤسسات السياسية فى العهد السابق . كما أن الحزب بشأن قضية الجنوب يتبنى الدعوة إلى اللامركزية ، وإلى ضمان حرية العبادة والقوانين الشخصية لغير المسلمين بالإضافة لبعض المبادىء العامة الداعية إلى المساواة وإلى التنمية العادلة بين الاقاليم .

وفى انتخابات الجمعية التأسيسية كان الحزب الاتحادى هو أهم الخاسرين برغم احتلاله الموقع الثانى بين الفائزين بعد حزب الأمة إذ حصل على ٦٣ مقعدا ، ذلك أن الحزب الاتحادى فاز بأغلب المقاعد فى الانتخابات التى خاضها موحدا قبل انقلاب ١٩٦٩ فقد استطاعت الجبهة الإسلامية أن تسحب من الحزب تأييد بعض القطاعات التقليدية المؤيدة له فى أقاليم الشمال والأوسط وكردفان ودارفور . كما أن الخلل التنظيمى فى الحزب كان عاملا آخر فى نفس الاتجاه ، إذ خاض الحزب الانتخابات فى أكثر من دائرة بأكثر من مرشح مما أعطى فرصة الفوز لمنافسيه .

د ـ الحزب الشيوعى :

من أهم الأحزاب الشيوعية فى المنطقة العربية ، ومن الأحزاب العريقة فى السودان إذ تأسس منذ الأربعينات تحت أسم الحركة السودانية للتحرر الوطنى ، ويقوده أحد أفراد الرعيل الأول وهو محمد إبراهيم نقد . ويتبنى الحزب برغم كونه شيوعيا برنامجا إصلاحيا معتدلا ضمن ما يسميه بمهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، ويظهر ذلك من التقدير الذى يبديه الحزب تجاه حزب الأمة وزعيمه الصادق المهدى . وفى عدم مطالبته باتخاذ إجراءات راديكالية لإصلاح الوضع الاقتصادى وتحقيق العدالة الاجتماعية . فقد ايد الحزب البرنامج الإصلاحى الذى تقدمت به حكومة الصادق المهدى فى يوليو الماضى ، باستثناء تمسكه بقضية العلمانية والتأكيد على حق التعدد الثقافى والمساواة الكاملة بين الجماعات الأثنية والاقاليم المختلفة فى السودان .

وقد كان الحزب من الخاسرين المهمين فى الانتخابات الأخيرة ، إذ لم يفز سوى بثلاثة مقاعد بينما تنبأ له المراقبون بالفوز بأكثر من ذلك قياسا على أدائه فى الانتخابات السابقة على انقلاب نميرى ، كما أن الحزب لم يفز سوى بمقعد واحد من مقاعد الخريجين فى إحدى دوائر الجنوب . ويعكس هذا ضعف نفوذ الحزب فى أوساط الطبقة الوسطى السودانية التى كانت مؤيدة له قبل ذلك ، كما يرجع فى جانب آخر منه إلى بعض الأخطاء ، التكتيكية عندما رشح بعض أعضائه ذوى النفوذ الكبير فى دوائرهم فى دوائر أخرى متصورا أن ذلك يتيح له فرصة الفوز بعدد أكبر من المقاعد . ومن

ذلك أن الحزب قد رشح التيجانى الطيب رئيس تحرير جريدة الحزب « الميدان » فى أم درمان وهى الدائرة التى تتمتع فيها فاطمة إبراهيم عضو المكتب السياسى للحزب بشعبية كبيرة والتى سبق لها أن فازت بها قبل انقلاب نميرى ، بينما ترشحت فاطمة إبراهيم فى دائرة « بورى » التى لم يسبق لها العمل فيها فكانت النتيجة هزيمة المرشحين معا .

هـ ـ مجموعة أحزاب الأقليات الإثنية :

وتضم هذه المجموعة سبعة أحزاب نجحت فى الوصول بمرشحيها إلى مقاعد الجمعية التأسيسية ، بخلاف عدد آخر منها لم يتمكن من تحقيق اى فوز انتخابى مثل حزب « سانو » الذى يمكن أن يظهر مرة أخرى فى الهيئة التشريعية السودانية عند إجراء الانتخابات فى باقى الدوائر .

والأحزاب السبعة هى : الحزب القومى السودانى ، وهو حزب قديم يتزعمه الأب فيليب عباس غبوش ، وهو سياسى مقاتل وعنيد شارك فى الحرب الأهلية إلى جانب المتمردين الجنوبيين فى الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢ ، ولكنه رفض القبول باتفاقية أديس أبابا لأنه انتقد اقتصارها على الاستجابة لمطالب الأقاليم الجنوبية دون غيرها من الأقاليم والفئات المضطهدة الأخرى ، وظل فى المنفى حتى عاد إلى البلاد بعد المصالحة التى توصل إليها مع قوى المعارضة عام ١٩٧٨ ، وقد عارض الأب غبوش فرض قوانين سبتمبر ١٩٨٣ على البلاد ، ونظم محاولة انقلاب فاشلة فى أكتوبر ١٩٨٤ معتمدا على الوجود الكثيف لأبناء النوبا ـ التى ينتمى إليها ـ بين جنود الجيش . ويطالب برنامج الحزب القومى السودانى بوحدة السودان فى ظل نظام ديمقراطى علمانى فيدرالى ومراعاة العدالة فى توزيع موارد البلاد على الأقاليم المختلفة ، وضمان تمثيل الأقاليم المحرومة فى الفروع المختلفة للحكومة المركزية . ويطالب البرنامج بالعودة إلى دستور ١٩٥٦ وليس إلى مشروع دستور ١٩٦٨ ذى الطابع الإسلامى .

ويعتبر الحزب القومى السودانى المعبر عن الجماعة الأثنية فى جبال النوبا بغرب السودان . وقد فاز الحزب فى الانتخابات الماضية بثمانية مقاعد ، سبعة منها فى منطقة جبال النوبا ، والثامن فاز به الأب غبوش فى الخرطوم اعتمادا على المهاجرين النوبيين فى بعض الأحياء الفقيرة المحيطة بالعاصمة .

مؤتمر البجا : وهو حزب اقليمى يمثل الجماعة الأثنية لقبائل البجا فى شرق السودان ، وهى قبائل من المسلمين الذين يتحدثون لغة خاصة بهم غير العربية ، لذلك يركز الحزب على حق الأقليات المحرومة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية ، وعلى حقها فى تنمية ثقافتها المحلية ، ولكنه لا يبدى موقفا واضحا من تطبيق الشريعة الإسلامية ، مما قد يشير إلى أنه لا يعارض الاستمرار فى الأخذ بالشريعة ، حتى وإن طالب بإدخال بعض التعديلات على قوانين سبتمبر ١٩٨٣ . وقد فاز الحزب بمقعد واحد فى الانتخابات الأخيرة ، وهو ما يمثل تراجعا عما حققه فى آخر انتخابات قبل انقلاب ١٩٦٩ ، إذ فاز الحزب بثمانية مقاعد فى انتخابات ١٩٦٨ ، ويرجع ذلك إلى نجاح الحزب الاتحادى فى الفوز بتأييد القيادات التقليدية للبجا .

أما فى الجنوب فإنه يمكن تقسيم مجموعة الأحزاب الجنوبية إلى فئتين رئيسيتين : الأولى منهما هى فئة أحزاب المديرية الاستوائية وتتكون من حزب الشعب التقدمى ، ومنظمة مؤتمر شعب السودان الأفريقى . ويجرى التمييز بين الحزبين على أساس الانتماءات القبلية التى يتوزعان بينها . وكذلك على أساس الخبرة السياسية لكل منهما . فقد شاركت منظمة شعب السودان الأفريقى فى الحكومة الاقليمية التى حكمت الأقليم فى الفترة ٨٣ ـ أبريل ١٩٨٥ . بينما كان حزب الشعب التقدمى وثيق الصلة بالحكومة الانتقالية ، ويطالب الحزبان بالإبقاء على الاستوائية خارج إطار أى وحدة إدارية للجنوب ، كما يطالبان بإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية ، وبنصيب عادل للأقليم فى الثروة الوطنية ، وبعقد مؤتمر دستورى يضع دستور البلاد سواء بمشاركة حركة تحرير الشعب السودانى أو بدونها . ويوجهان نقدا للحركة باعتبارها حركة ماركسية طامعة فى السلطة ، وخاضعة للسيطرة الأثيوبية .

أما الفئة الثانية من الأحزاب فهى تلك التى تنشط فى اقليمى بحر الغزال وأعالى النيل ، وتضم أحزاب التجمع السياسى لجنوب السودان ، ومؤتمر السودان الأفريقى ، والحزب الفيدرالى الشعبى السودانى . وقد تأسس التجمع السياسى لجنوب السودان فى أبريل ١٩٨٥ مطالبا بإعادة توحيد الجنوب على أساس اتفاقية أديس أبابا وإلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ ، وإعلان دستور علمانى . أما مؤتمر السودان الأفريقى

فهو ايضا حديث التكوين وتقوده جماعة من المثقفين السودانيين المقيمين بالخرطوم ويطالب بإعادة بناء هيكل السلطة فى العاصمة ، وبالتأكيد على الهوية الافريقية للسودان ، وهو وثيق الصلة بحركة تحرير الشعب السودانى . أما الحزب الفيدرالى فهو وثيق الصلة بحركة أنيانيا ٢ المعارضة لحركة جون قرنق . ويطالب بإلغاء قوانين الشريعة ، وبناء نظام فيدرالى . وهو يبدى قدرا أكبر من التعاون مع الحكومة بسبب اشتراكها فى خصومة حركة تحرير الشعب السودانى .

انتخابات ابريل ١٩٨٦ :

جسدت انتخابات الجمعية التأسيسية التى جرت فى أبريل الماضى ، والنتائج التى أسفرت عنها ، مشكلة بناء تكتل سلطة فى السودان فكما قلنا فإن الساحة السودانية تشهد تنوعا حزبيا هائلا ، بالإضافة إلى التنافر الحاد بين أطروحات بعض الأحزاب . وقد اضافت نتائج الانتخابات إلى هذا الواقع مشكلة جديدة عندما حالت دون ظهور حزب برلمانى كبير قادر على حكم البلاد بمفرده مكونا نواة لتكتل سلطة . ويبين الجدول رقم ٣ أن أكثر من ١٢ طرفا سياسيا قد اقتسمت بينها ٢٢٨ مقعدا من مقاعد الجمعية التأسيسية . وما زال هناك ٣٧ مقعدا من مقاعد الجنوب الثمانية والستين لم يجر الاقتراع عليها بسبب ظروف الحرب الأهلية فى الجنوب ، وهى الانتخابات التى إذا كانت قد جرت فإنها كانت ستدفع بعدد إضافى من الأحزاب السياسية إلى الجمعية التأسيسية .

وتبين النتائج أن الأحزاب الشمالية الثلاثة الكبيرة تسيطر على أكثر من ٨٢٪ من مقاعد الجمعية التأسيسية ، فى نفس الوقت الذى لا تستطيع أى منها منفردة أن تشكل حكومة . ومن الناحية النظرية فإن حزب الأمة يمكنه بالتحالف مع الأحزاب الصغيرة أن يضمن أغلبية ضعيفة فى الجمعية التأسيسية ، ولكن من الناحية العملية ، فإن هذا لا يعد بديلا مقبولا بسبب التفاوت المهم بين وجهات نظر وبرامج الأحزاب الصغيرة ، مما يجعل من الصعب الاعتماد عليها فى تشكيل حكومة . أيضا فإن القدرة العالية على الابتزاز التى ستتجمع للأحزاب الصغيرة فى هذه الحالة قد تؤدى عمليا إلى شلل الأداة الحكومية غير أن الأهم من ذلك أن الجانب الأهم من العملية السياسية فى السودان يجرى بين القوى السياسية والأحزاب الشمالية ، لذلك فإن أى حكومة مستقرة فى السودان يلزمها أن تضمن تأييد أغلبية شمالية واضحة ، وإلا عجزت عن إحكام قبضتها على مركز الحياة السياسية فى السودان ، وعلى هذا فإن حزب الأمة لا يمكنه بأى حال تجاهل وجود الحزب الاتحادى الديمقراطى والجبهة الإسلامية ، وعليه أن يضمن على الأقل تأييد أحدهما له فى الحكم غير أن ذلك لا يضمن بالضرورة تحقيق الاستقرار الكافى للحكم . بسبب الثقل المهم للقوى الموجودة فى المعارضة كما تبين التجربة الحالية ، إذ تمكنت الجبهة الإسلامية عدة مرات من إثارة المتاعب أمام الحكومة ، ويرجع ذلك فى جانب منه إلى الطابع الايديولوجى الصارم للجبهة ، وإلى تنظيمها المحكم ، وهى ظاهرة لا تقتصر على الجبهة وإنما تعرفها بهذه الدرجة أو تلك أغلب الأحزاب السودانية المهمة مما يعطيها وزنا سياسيا يفوق حجم التأييد الذى تلقاه بين الشعب السودانى . فعلاقات الولاء بين انصار الحزب وقيادته فى بعض الأحزاب السودانية تتميز بدرجة عالية من الاستمرارية دون أن تكون رهنا ببرنامج سياسى معين إلا فى حدود ضيقة . ويرجع ذلك إما إلى اعتماد الأحزاب السودانية على أيديولوجيات محددة بدقة كالايديولوجيات الإسلامية أو الشيوعية ، أو لاعتمادها على علاقات الولاء التقليدى فى بناء علاقات الولاء السياسى .

وفى أفضل الأحوال فإن وجود بعض القوى السياسية التى لها قدر مناسب من التأييد الجماهيرى فى موقع المعارضة هو أمر طبيعى ، بل وربما كان ضروريا للحفاظ على حيوية النظام الديمقراطى . غير أن الإجابة على التساؤل حول ما إذا كان ذلك الوضع مفيدا للديمقراطية أم ضارا بها ، يعتمد على حجم الفريق المعارض من ناحية ، وعلى مساحة الالتقاء بينه وبين النظام الاجتماعى والسياسى من ناحية ثانية . وفى كل الأحوال فإنه يمكن القول أنه توجد ثلاثة استراتيجيات محتملة لبناء تكتل سلطة فى السودان على النحو التالى :

(١) تحول احد الأحزاب إلى حزب قومى يمكنه اجتذاب التأييد من عدد متنوع من الفئات والقوى الاجتماعية العابرة للاقاليم والجماعات التقليدية باشكالها المختلفة . وفى هذا الوضع فإن حزب الأمة القومى هو اكثر الأحزاب السودانية تمتعا بتاييد منتشر فى اقاليم البلاد إذ تمكن الحزب فى الانتخابات الماضية من الفوز بدوائر جغرافية موزعة على ثمانية من اقاليم السودان التسعة . صحيح أن اختراق الحزب لاقليمى أعالى النيل وبحر الغزال كان هامشيا ، إلا أنه يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن الانتخابات فى هذين

الاقليمين لم تجر إلا فى عدد محدود من الدوائر ، فقد تأجلت الانتخابات فى ٢٤ دائرة فى بحر الغزال ، ١٢ دائرة فى أعالى النيل . أيضا فإنه يجب أن نأخذ فى اعتبارنا انه لفترة طويلة قادمة سيظل اختراق الأحزاب الشمالية لدوائر الأقاليم الجنوبية على نطاق واسع أمرا شديد الصعوبة بسبب التراث الطويل من عدم الثقة فى العلاقات بين الشمال والجنوب . لهذا فإن قدرة حزب الأمة على التحول إلى حزب قومى بحق تعنى فيما يتعلق بالجنوب أن يصبح الحزب قادرا على تبنى الآمال المشروعة للجنوبيين برغم ان قوى سياسية أخرى ستظل ـ على الأرجح ـ تمثل الجنوب فى مؤسسات الحكم . وفى الوقت الحاضر فإنه برغم الانتقادات التى يوجهها الساسة الجنوبيون للحكومة التى يقودها حزب الأمة ، إلا أن الثقة لا تبدو مفقودة بين الجانبين ، على العكس فإن حزب الأمة ربما يكون موضع ثقة الجنوبيين بدرجة أكبر من الحزب الاتحادى أو الجبهة الإسلامية على الأقل بسبب موقفه المتميز من قوانين سبتمبر ١٩٨٣ ، وفهمه المستنير لدور الإسلام السياسى . وأيضا بسبب عدم تورطه فى التعاون مع حكم الرئيس السابق .

(٢) التآلف على أساس برنامجى ، ويبدو هذا البديل الأكثر احتمالا من الناحية النظرية ـ فى مجتمع منقسم سياسيا واجتماعيا كالسودان . والتاريخ السودانى حافل بالحكومات الائتلافية بين قوى سياسية عادة ما كانت تبدو متعارضة ، إلا أن هذا النوع من الائتلافات لا يصلح أن يكون أساسا لبناء تكتل سلطة لأنه عادة ما يكون قصير العمر ، ومحكوما بالمناورات محدودة الأفق التى تخوضها الأحزاب فى نظام سياسى تعددى غير ناضج . فبناء تكتل سلطة عبر الائتلاف الحزبى يتطلب بناء تحالف برنامجى مبنى على أسس غير مؤقتة ، ويمكنه الاستمرار لفترة طويلة يمكن خلالها إرساء قواعد نظام سياسى ديمقراطى ، وحل المشكلات الملحة التى تواجه المجتمع وتمثل خطرا على استمرار الديمقراطية فيه . وتاريخيا فى السودان كان الائتلاف بين حزبى الأمة والاتحادى ، أو بين أجنحة منهما ، هو أهم الائتلافات السياسية وأقواها . ومن العناصر الإيجابية فى التجربة السودانية الحالية أن الائتلاف الحاكم يقوم بين الحزبين بكامل هيئتيهما . إلا أنه يبدو أيضا أن أكثر اللحظات ملاءمة لبناء الائتلاف المطلوب بينهما قد تم تجاوزها ببعض الوقت فبينما كان الحزب الاتحادى أكثر انفتاحا على القوى والتيارات الفكرية الحديثة حتى ما قبل انقلاب نميرى ، كان حزب الأمة أكثر تمسكا بالأصولية الإسلامية التقليدية . أما اليوم فقد تبادل الحزبان موقعيهما . وهو ما قد يشير إلى أنه ربما كانت هناك لحظة ما قبل اليوم أكثر ملاءمة لبناء هذا الائتلاف . ولكن على أى الأحوال فإن فرصة بناء تحالف بين هذين الحزبين لا تزال قائمة ، إذ ما زالا معا يحتلان موقع الوسط بين القوى السياسية السودانية . وإن كان كل منهما ينافس الآخر على جدارته بهذا الموقع . وينطبق على هذه الاستراتيجية ما ينطبق على الاستراتيجية السابقة بشأن الجنوب ، ذلك أن على برنامج الائتلاف أن يتمثل مطامح الجنوب والمناطق المحرومة الأخرى مما يتيح فرصة توسيع التكتل الحاكم بضم بعض أحزاب الأقليات إليه . وتضم الحكومة الحالية وزراء من عدد من الأحزاب الجنوبية هى الحزب الفيدرالى ، وحزب الشعب التقدمى ، ومؤتمر السودان الأفريقى . والتجمع السياسى لجنوب السودان .

(٣) توسيع نطاق التعددية . والمهم فى هذه الاستراتيجية أن تحقيقها لا يرتهن بتعديل موقف حزب أو قوى سياسية معينة ، وإنما تتحقق عبر إدخال التعديل على النظام السياسى نفسه . وبالقطع فإن تعديل بعض اختيارات الأحزاب ـ خاصة الأحزاب الرئيسية ـ تجاه النظام السياسى هو شرط للنجاح فى إدخال تعديل على قواعد النظام باتجاه توسيع نطاق التعددية ، ولكنه يتيح فى نفس الوقت الفرصة للحزب للتمسك بجانب مهم من اختياراته الحالية . والمطلوب فى الحالة السودانية هو توسيع نطاق التعددية على محاور ثلاثة دستورية واجتماعية وثقافية ، بحيث يتاح للقوى السياسية والاجتماعية المتعارضة التعبير عن ذاتها والعمل على تحقيق مصالحها فى إطار من القواعد التى تضمن استمرار تمتع الآخرين بنفس الحق . وبالنظر إلى حقيقة تركز القوى المتعارضة المهمة فى أقاليم جغرافية مختلفة ، وإلى أن الخلاف الجوهرى بينها يدور

حول قضية الهوية والهيمنة الثقافية ، بحيث يصبح موضوع النزاع الأهم هو ما إذا كان سيتاح لثقافات جماعات الأقلية أن تنمو دون ضغوط من الجماعات الثقافية القوية ؟ أو بعبارة أخرى ما إذا كانت الثقافة العربية الإسلامية ستستمر فى محاولة فرض هيمنتها على الثقافات الأخرى ؟ وعلى هذا فإن الحل الفيدرالى يمكن أن يكون مخرجا مناسبا وبشرط أن يتيح للأقاليم فرصة تطبيق النظام القانونى الذى ترتضيه . وقد أصبح هذا الحل مقبولا لدى حزب الأمة وبدرجة أقل لدى الحزب الاتحادى ، وهو ما تطالب به أغلب القوى الجنوبية . ويمكن أن يجرى إلى جانب ذلك إنشاء مجلس تمثيلى آخر تتمثل فيه الأقاليم على قدم المساواة بحيث يقتسم هذا المجلس السلطة مع المجلس النيابى ، على أن تجرى عملية إقرار القوانين فى المجلس المقترح طبقا لأغلبية عددية أكبر من تلك اللازمة لإقرارها فى المجلس النيابى ، وذلك ضمانا لتحقيق مصلحة أكبر عدد ممكن من الأقاليم وجماعات الأقليات فى السودان .

وبالقطع فإن التاليف بين عناصر أساسية جوهرية فى هذه الاستراتيجيات الثلاث لبناء استراتيجية عملية هو امر إيجابى . غير انه فى النهاية يجب الإشارة إلى ان اخذ المتغيرات الواقعية بعين الاعتبار هو شرط النجاح لأى استراتيجية يقع عليها الاختيار . وقد بينت الانتخابات الاخيرة فى السودان أن الأحزاب التقليدية والمحافظة تكتسب نفوذا متزايدا فى المجتمع السودانى ، بينما يتراجع نفوذ الأحزاب الراديكالية . . ويعكس هذا المزاج المحافظ للناخب السودانى الذى هو جزء من ظاهرة سيادة المزاج المحافظ فى المجتمعات العربية بشكل عام ، ولا يبدو أن هذا المزاج سيتعدل فى المستقبل القريب ، مما يحتم على القوى التى تامل بصدق فى تجاوز النظام السياسى السودانى لأزمته الحالية ان تكيف أهدافها وأساليبها مع هذا المزاج ، ومع حقيقة أن القوى السياسية المحافظة مقدر لها ان تلعب الدور الأهم فى هذه المرحلة من تاريخ السودان .

■ ■

القسم الخامس :

الفلسطينيــون

يضم هذا القسم استعراضا وتحليلا لأوضاع الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة فى الضفة والقطاع ، ولجانب من أوضاع الفلسطينيين فى الشتات العربى ، وكذلك للتطورات السياسية على الساحة الفلسطينية خاصة فيما يتعلق منها بالعلاقات بين منظمات المقاومة الفلسطينية .

ويعرض هذا القسم للمناهج المختلفة التى تطرحها الأحزاب السياسية الإسرائيلية للتعامل مع سكان الضفة والقطاع ، والجدل الدائر بينها حول هذه السياسات ، كما يعرض للسياسة التى تلتزم حكومة الاتحاد الوطنى الإسرائيلية بتنفيذها تجاه سكان الأرض المحتلة ، والتمايزات المختلفة بين حكومتى بيريز وشامير فى هذا المجال .

وفى مقابل ذلك يستعرض هذا القسم تطور الكفاح الوطنى فى الأرض المحتلة ، فيرصد عودة نشاط المقاومة المسلحة للتصاعد ، كما يقدم رصدا لمظاهر الكفاح السياسى المختلفة مستعرضا الأزمة الحالية للكفاح الوطنى الفلسطينى سواء بسبب الإخفاق القديم فى بناء قواعد للمقاومة المسلحة فى الأرض المحتلة ، أو بسبب التطورات السلبية فيما يتعلق بقواعد المقاومة فى بلاد الطوق العربية ، ويعرض لوجهات النظر المختلفة التى طرحها الفلسطينيون كتطورات لمخرج من هذه الأزمة .

وتلخص الأزمة داخل منظمة التحرير الفلسطينية المأزق الحالى للكفاح الوطنى الفلسطينى ، فقد ظلت قضية المصالحة الوطنية الفلسطينية بلا تقدم مهم باستثناء المناخ المتفائل الذى تبدد بعد فترة قصيرة من بداية العام ، وحالة التعاون الفعلى بين المقاتلين الفلسطينيين من الفصائل المختلفة للدفاع عن المخيمات ضد عدوان ميليشيات حركة أمل عليها .

ويعد البعد العربى لأزمة منظمة التحرير الفلسطينية أحد أهم جوانب هذه الأزمة سواء كأحد أسباب الكفاح الوطنى الفلسطينى إجمالا ، أو بسبب الدور الذى تلعبه كثير من الأنظمة العربية فى تغذية الصراعات الفلسطينية فى محاولة منها لدفع المنظمة لأخذ جانبها فى مجال قضية التسوية النهائية للصراع العربى الإسرائيلى ، وتعد حرب المخيمات أهم معالم التطور فى هذا المجال فى عام ١٩٨٦ .

أولا : العرب داخل الأرض المحتلة

١ ـ السياسات الإسرائيلية تجاه العرب فى الأرض المحتلة

انتهت الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٦٧ بسقوط بقية الأرض الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) تحت الاحتلال الإسرائيلى ، وبتصاعد أهمية المنطقتين بشكل غير مسبوق فى كل تاريخهما ، حيث أصبحت الضفة والقطاع محور الصراع العربى الإسرائيلى ومحاولات تسويته طوال الفترة الماضية . وغدت هناك علاقة طردية بين تزايد الاتجاه نحو التسوية السلمية للصراع وبين تصاعد أهمية المنطقتين .. والضفة الغربية بصفة خاصة . وفى هذا الإطار بلغ الاهتمام الإسرائيلى بأوضاع الضفة والقطاع ـ أرضا وشعبا ـ ذروة جديدة عام ١٩٨٦ ، الذى شهد الشهور التسعة والنصف الأخيرة ، من ولاية بيريز زعيم حزب العمل ، قبل انتقال رئاسة الحكومة الإسرائيلية إلى اسحق شامير زعيم تكتل ليكود وفقا لاتفاق التناوب الموقع بينهما عند تشكيل « الاتحاد الوطنى » فى سبتمبر ١٩٨٤ . فقد تصاعد الجدل الإسرائيلى حول أساليب ومناهج التعامل مع الضفة والقطاع بشكل واضح ، بعد القرار الأردنى فى ١٩ فبراير ١٩٨٦ بتجميع التنسيق السياسى مع قيادة منظمة التحرير وفقا لاتفاق عمان الموقع فى ١١ فبراير ١٩٨٥ ، ليكشف عن وجود ستة مناهج إسرائيلية تجاه التعامل مع الضفة والقطاع على النحو التالى :

أ ـ منهج الضغط الاقتصادى ، الذى تتبناه قيادة حزب العمل وقطاع كبير من ليكود ومعظم الأحزاب والقوى الدينية . وقوامه أن تدهور المستوى المعيشى لسكان الضفة والقطاع هو السبيل الافضل لإخضاعهم سياسيا . لكن تقترن تصورات أنصار هذا المنهج حول دلالة الإخضاع السياسى . فالتيار العمالى يترجمه إلى قبول سكان الضفة والقطاع « بالحل الوسط الاقليمى » الذى يتبناه فى إطار حكم ذاتى يشمل الشئون الاجتماعية والتعليم والصحة والتجارة الداخلية والسياحة ، مع سحب القوات الإسرائيلية خارج مناطق الكثافات السكانية غير ذات الأهمية الاستراتيجية .. وهى أربع على وجه الحصر : نابلس والخليل والبيرة ورام الله . بينما يرى ليكود أن إخضاع أهل الضفة والقطاع يعنى قبولهم بالحكم الذاتى الإدارى دون سحب القوات الإسرائيلية من اية منطقة ، لكن لأن هذا الخلاف مؤجل حتى الآن ، كانت هناك مساحة واسعة من الاتفاق على مضاعفة الضغوط الاقتصادية المفروضة على الضفة والقطاع فى عهد حكومة الرأسين (بيريز شامير) لتحقيق المزيد من تدهور المستوى المعيشى . ويشهد على ذلك الوضع الراهن للأرض المحتلة التى تواجه أخطر أزمة اقتصادية منذ ١٩٦٧ .

ب ـ منهج تحسين الأوضاع فى الضفة والقطاع أو تحسين نوعية معيشة الفلسطينين ، أى إتخاذ سياسة مرنة تجاه ١,٣ مليون فلسطينى تقريبا عن طريق توفير فرص النمو الاقتصادى ، وإشراكهم فى الشئون الإدارية بشكل متزايد ، وإعطاء قدر واسع نسبيا من الصلاحيات إلى هيئات محلية فلسطينية فى الضفة والقطاع بشرط أن تكون خارجة عن تأثير منظمة التحرير ، مع

إبقاء المهمات العسكرية والأمنية والاستراتيجية فى يد الجيش الإسرائيلى ، والمنطق الذى يستند إليه هذا المنهج أنه قد يتيح إمكانية لإرتباط قطاعات من أهل الضفة والقطاع بالإدارة الإسرائيلية والثقة فيها تدريجيا . وهو جزء من موقف لا يتعجل إنجاز التسوية ، ويفضل الانتظار أملا فى انضمام منظمة التحرير إلى (العملية) إذا أمكن حصارها عربيا وفك ارتباط شعب الداخل معها ، مع استمرار التلويح الأمريكى بالاعتراف بها مقابل تغيير منهجها الثورى والاعتراف بإسرائيل ونبذ الكفاح المسلح ، وصولا إلى القبول بالحكم الذاتى فى الضفة والقطاع . فإذا لم يتحقق ذلك ، فقد يؤدى تحسين المعيشة إلى تغيير الوضع السياسى فى الضفة والقطاع بحيث يصبح مهيأ لتجاوز منظمة التحرير . ويتبنى هذا المنهج أحزاب مابام وشينوى وراتس فضلا عن مجموعة « الحمائم » داخل حزب العمل بزعامة حاييم رامون .

جـ - منهج اقتلاع العرب من الضفة والقطاع على قدر الإمكان ، وتشديد دور الجيش الإسرائيلى ، والاعتماد المتزايد على شخصيات أو هيئات تابعة مباشرة للسلطات الإسرائيلية وتحارب منظمة التحرير علنا . وينطلق هذا المنهج من فكرة مؤداها أنه كلما إزداد اختلاط الإسرائيليين - جيشا وكادرات وإدارات - بالعرب فى الضفة والقطاع ، كلما ازداد الخطر على إسرائيل ونقائها اليهودى . ويتبنى هذا المنهج جناح مهم من ليكود يدعو إلى تهويد بعض المناطق فى الضفة والتفاوض مع الأردن بشأن المناطق الأخرى ، دون أن يصل ذلك إلى تبنى فكرة « الحل الوسط الاقليمى » الذى يتبناه حزب العمل . كما يتبنى الحزب الدينى الوطنى (مفدال) هذا المنهج بنظرة أكثر إجازة للتوسع ، حيث يدافع عن ضرورة الاحتفاظ بكامل الإرض المحتلة انطلاقا من « الحق التاريخى لشعب إسرائيل فى أرض أجداده » ، لكن دون ضمها رسميا .

د - منهج ضم الضفة وغزة الذى تتبناه قوى اليمين الإسرائيلى المتطرف ، وأهمها هاتيحاه وجويش أيمونيم . ويرفض هذا المنهج فكرة التخوف من آثار هذا الضم على نقاء « الدولة » اليهودية ، ويرى أن المليونى فلسطينى الذين يعيشون فى « إسرائيل الكاملة » بعد ضم الضفة والقطاع « سيفضلون الحياة فى ظل الحكم الإسرائيلى على الصراعات الدموية العربية » .

هـ - منهج ضم الضفة والقطاع مع العمل على اقتلاع السكان العرب ، أى طردهم ليس فقط من الضفة والقطاع ، ولكن أيضا من إسرائيل باعتباره الوسيلة الوحيدة لحل الصراع العربى الإسرائيلى . وتتبنى هذا المنهج حركة « كاخ » وقطاع من جويش أيمونيم ، وبعض الحركات الدينية الصغيرة المشابهة التى يقوم منطقها على الأسس التالية :

- إن إسرائيل لا تستطيع الحفاظ على سيادة دائمة فى الضفة والقطاع بعدد سكانها العرب البالغ ١,٣ مليون ، وتظل فى نفس الوقت دولة يهودية وديمقراطية على النمط الغربى .

- إن إعادة مناطق الضفة للأردن لن تؤدى إلى تقليل الخطر الذى يهدد « أمن إسرائيل » بل زيادته .

- إن حل مشكلة الضفة والقطاع فقط لا يساعد على الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية نقية ، طالما أن العرب الذين يعيشون فى إسرائيل يمثلون ١٧٪ من سكانها .. وهى نسبة تنمو بشكل متسارع .

و - منهج الكيان الفلسطينى سواء المستقل أو المرتبط بالأردن أو بإسرائيل - باتحاد فيدرالى أو كونفدرالى . وهو منهج تتبناه جبهة حداش (تحالف ركاح ، والفهود السود) والقائمة التقدمية للسلام وحركة « هناك حدود »[1] وبعض المثقفين الإسرائيليين . لكن الفكر الغالب لدى أنصار هذا المنهج ، وخاصة من المثقفين ، ينتهى بهم إلى نتيجة لا تختلف جوهريا فى محصلتها النهائية عن إطار تيار الحكم الذاتى الواسع النطاق . ففى كتابات رعنان فاتيس ومائير بعيل وراڤ رونين وجوزيف بن داك ومارك ميلر ، يوجد اتفاق على مبادىء أساسية رغم تنوع السيناريوهات التى يقدمونها . وأهم هذه المبادىء أن يكون الكيان الفلسطينى بلا جيش ، أى منزوع السلاح ، وألا تمتد سيطرته على كل

---

(١) تشكلت هذه الحركة عقب الغزو الاسرائيلى للبنان ١٩٨٢ وتدعوا إلى الانسحاب من الضفة والقطاع وعدم تأدية المجندين الاسرائيليين فترة احتياط فى المنطقتين .

الضفة الغربية بسبب متطلبات « الأمن الإسرائيلي » التي تفترض إعادة تعيين الحدود ، وأن يرتبط باتفاقات مسبقة مع إسرائيل أو الأردن أو كليهما .

٢ ـ سياسات حكومة « الاتحاد الوطني »

وفي هذا الإطار كان المنهج الأول هو الموجه لسياسات ومواقف حكومة الائتلاف عبر أربعة محاور على النحو التالي :

أ ـ السياسات الاقتصادية :

فقد مثلت هذه السياسات خلال العام ١٩٨٦ استمرارا للسعي إلى تكريس الضفة والقطاع كأسواق للمنتجات الإسرائيلية على حساب البنية الاقتصادية المحلية ، الأمر الذي انعكس في تزايد العجز التجاري بين إسرائيل والمناطق المحتلة من عام إلى آخر ليصل إلى حوالي ٤٢٥ مليون دولارا في بداية عام ١٩٨٦ .

وقد شهد هذا العام المزيد من القيود على تصدير منتجات الضفة والقطاع إلى إسرائيل ، فضلا عن حظر التصدير إلى الأردن أحيانا كنوع من العقوبة على عمليات المقاومة ضد الاحتلال . واقترن ذلك بفرض المزيد من ضرائب الدخل والأملاك والمعاملات الحكومية *والجسور والقيمة المضافة وغيرها* ، مع إجراء تخفيضات في رواتب العاملين العرب . وواكب ذلك استمرار تحديد مساحة الأرض المزروعة ، ومنع زراعة أية شجرة بدون إذن سلطات الاحتلال وحرمان الأرض من المياه ، ورفع معدلات الضرائب على النشاط التجاري والصناعي ... الأمر الذي انعكس في حالة كساد حادة وأزمة اقتصادية خانقة ، وارتفاع نسبة البطالة بين سكان الضفة والقطاع ، وتدهور الزراعة وانخفاض الناتج الزراعي ، وضعف الصناعة المتخلفة بطبيعتها لعدم وجود أية صناعة رئيسية أو متقدمة تكنولوجيا .

وكان نصيب قطاع غزة من هذا التدهور أكبر بسبب فقر قاعدة موارده الطبيعية في مساحة ضيقة (٣٥٠ ألف دونم أي ٦٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية) رغم كثافة سكانه (٥٥٠ ألف نسمة أي حوالي ١٥٪ من سكانها) . وهذا الوضع الديمجرافي جعل مشكلات اقتصاد القطاع أكثر حدة من مشكلات الضفة . فالكثافة السكانية في القطاع تقترب من عشرة أمثال الكثافة في الضفة وبسبب ضآلة مساحة القطاع ، فقد تأثر من الضفة باستقطاع مساحة واسعة من أراضيه لبناء المستوطنات ومراكز الشرطة والجيش وبقية أجهزة الاحتلال . كما يعاني القطاع من ازدياد درجة انعزاله عن العالم العربي وعن الضفة أيضا . فالعلاقات الاقتصادية بين القطاع والضفة ضعيفة للغاية . فصادرات القطاع للضفة لا تتعدى ١٠٪ من مجموع صادراته ، ووارداته منها لا تتجاوز ٣ ـ ٥٪ من إجمالي وارادته . كما لا يرتبط بالأردن عبر الجسور المفتوحة . ولذلك ازداد ارتباط القطاع بالاقتصاد الإسرائيلي . ومن أبرز ملامح هذا الارتباط أن ٣٥ ألف مواطن من غزة يعملون في إسرائيل بنسبة ٤٠٪ من جملة طاقة العمل في القطاع ، في حين تنخفض نسبة أبناء الضفة العاملين في إسرائيل إلى ٢٢٪ من جملة طاقة العمل هناك . ورغم ذلك كانت ردود الفعل الشعبية العربية للإجراءات الاقتصادية الإسرائيلية في الضفة أوضح منها في القطاع ، مع بقاء ردود الفعل في المنطقتين دون المستوى المطلوب . فقد ندرت خلال العام ١٩٨٦ التحركات الشعبية المنظمة ضد الإجراءات الاقتصادية الإسرائيلية لغلبة منهج الحلول الفردية التي تعتمد على البحث عن عمل داخل إسرائيل أو الهجرة إلى أقطار النفط العربية . وحتى الاحتجاجات الشعبية الجماعية في الضفة افتقدت عنصر التنظيم وروح النضال الاقتصادي . وكان أبرزها احتجاج سائقي *الشاحنات في رام الله والبيرة على الضرائب الإسرائيلية* العشوائية التي لا تعتمد على معيار ثابت ، وتصل إلى مبالغ خيالية رغم حالة الكساد الشديد في سوق الضفة .

وقد حظيت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في الأرض المحتلة بنوع من الاهتمام الدولي هذا العام ، حيث ناقش مجلس التجارة والتنمية الذي انعقد بجنيف هذه الأوضاع ضمن تقرير أكد أن الضفة والقطاع (تعاني من أزمة اقتصادية خطيرة أكثر من أي وقت مضى منذ عام ١٩٦٧) . ووصف الوضع التجاري في المنطقتين بأنه (مشوه وغير متكافىء) وفي هذا الإطار أصبح شعار « تحسين مستوى المعيشة » في الضفة والقطاع ، الذي أعلنه بيريز غداة توليه رئاسة الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٨٤ ، يعني تحسين معيشة ورفاهية بعض الأشخاص أو الجماعات التي تقبل التعامل مع سلطات الاحتلال مع التقييد القسري للتنمية المجتمعية . وهنا ترتبط السياسات الاقتصادية بسياسات الاحتواء الإسرائيلية .

ب ـ سياسات الاحتواء :

أصبحت هذه السياسات تركز على محاولة توسيع نطاق التعاون العربى مع سلطات الاحتلال ، وإيجاد المناخ الملائم لخلق بديل محلى لمنظمة التحرير ، أى قيادة بديلة تقبل الاعتراف بالكيان الإسرائيلى ، وبالمفاوضات المباشرة على قاعدة الحكم الذاتى وليس حق تقرير المصير . وفى هذا الإطار شهد العام ١٩٨٦ تبلور مشروع حزب العمل للحكم الذاتى ، الذى وضع أسسه جاد يعقوبى وزير الاقتصاد والتخطيط فى حكومة بيريز ، وأبا إيبان رئيس لجنة الشئون الخارجية والدفاع بالكنيست الحالى ، وتبناه شيمون بيريز وفقا لصيغة مؤداها تمكين العرب من الحصول على السلطة الكاملة فى مختلف المؤسسات الإدارية وسحب القوات الإسرائيلية من مناطق الكثافات السكانية الأربع إلى خارجها ، مع استمرار السيطرة الإسرائيلية على شئون الدفاع والأمن والقانون والاقتصاد والسياسة الخارجية . ويتضمن هذا المشروع أيضا إلغاء القوانين العسكرية الإسرائيلية ، وتخفيض الرقابة على الصحافة الفلسطينية ، ووضع خطط لتنشيط الاقتصاد فى الضفة والقطاع وخلق فرص عمل جديدة ، وإنشاء بنك عربى فى الضفة الغربية .

وكان واضحا أن هذا المشروع ، الذى أطلق عليه اسم « خطة نقل السلطة » يهدف إلى جذب بعض العناصر العربية فى الضفة والقطاع للتعاون ومنحها هذه المسئولية الإدارية فضلا عن السعى إلى تقليص التأييد الذى تتمتع به منظمة التحرير بين سكان الضفة والقطاع عبر إبعاد رموز الاحتلال الذين يديرون البلديات ويثيرون استفزاز السكان العرب يوميا .

ورغم ذلك فقد قوبل هذا المشروع فى البداية برفض من أحزاب وحركات اليمين المتطرف الدينية والعلمانية ، وبتحفظ من ليكود وبعض قيادات حزب العمل نفسه مثل اسحق رابين . وفسر رابين موقفه المتحفظ بأنه (لا يوجد حكم ذاتى من جانب واحد . يوجد فقط انسحاب من جانب واحد . وأنا أعارضه) .

لكن تحفظ ليكود وصقور حزب العمل تقلص بوضوح عندما أكد بيريز أن خطته لا تنطوى على سحب جندى إسرائيلى واحد خارج الضفة والقطاع وإنما فقط إعادة صياغة مناطق تمركز هذه القوات . لكن مشروع الحكم الذاتى تعثر بعد حادث اغتيال ظافر المصرى رئيس بلدية نابلس المعين فى ٢ مارس ١٩٨٦ ، بعد حوالى ٣ شهور من تعيينه فى هذا المنصب ، والتهديد باغتيال من يقبل التعاون مع سلطات الاحتلال ، مما أدى إلى تخلى جميع المرشحين لمناصب رؤساء البلديات عن طلباتهم مؤقتا فى ذلك الوقت .

وإزاء ذلك برز إتجاه داخل حزب العمل مؤداه البدء فى تطبيق الحكم الذاتى فى قطاع غزة أولا ، تحت إشراف مصرى إسرائيلى مشترك ، وبالتنسيق مع بعض القيادات التقليدية فى غزة وعلى رأسها رشاد الشوا . وأسرعت السلطات الإسرائيلية إلى تنظيم دورة خاصة لموظفين عرب من القطاع فى الدوائر الرسمية الإسرائيلية فى تل أبيب ، للتدريب على شئون الإدارة الداخلية والتعليم والصحة والضرائب وغيرها فى أبريل ١٩٨٦ . وكانت هذه أول مرة توفد فيها إسرائيل موظفين عربا من الأرض المحتلة إلى دوائرها الرسمية ، الأمر الذى رجح ارتباط هذا الإجراء بمحاولة التمهيد للحكم الذاتى فى القطاع أولا . لكن الرفض المصرى للمشاركة فى هذا المشروع ، دون موافقة منظمة التحرير والأردن ، أدى إلى إحباطه .

ولذلك عادت السلطات الإسرائيلية للتركيز على الضفة من جديد ، واحتواء تأثيرات حادث اغتيال ظافر المصرى على استعداد بعض القيادات المحلية للتعاون وتجاوز منظمة التحرير . وقد أسفر هذا التحرك عن تعيين حافظ طوقان رئيسا لبلدية نابلس خلفا للمصرى . ثم تعيين ثلاثة رؤساء لبلديات الخليل (د . عبد المجيد الزير) ورام الله (خليل موسى خليل) والبيرة (حسن الطويل) . وقد أثارت هذه الخطوة ردود فعل احتجاجية عديدة فى الضفة ، وكان أهمها الاجتماع الطلابى الكبير فى جامعة بيت لحم فى ٥ أكتوبر واعتصام الطلاب فى فناء الجامعة . كما أصدرت معظم النقابات والاتحادات بالضفة بيانات أدانت فيها قرار التعيين باعتباره يهدف إلى تطبيق فكرة التقاسم الوظيفى بين الاحتلال الإسرائيلى والأردن والالتفاف على منظمة التحرير . وانسجمت ردود الفعل هذه مع موقف منظمة التحرير الذى أدان قرار التعيين ، فى الوقت الذى رحبت به الحكومة الأردنية . وأعلن مروان دودين وزير شئون الأراضى المحتلة : (إننا ننظر إلى هذا التعيين بوصفه خطوة إلى الأمام فى اتجاه استئناف علاقاتنا مع قيادات هذه المدن) . لكن من المثير للانتباه أن يؤكد رئيس الوزراء الأردنى زيد الرفاعى أن منظمة التحرير سبق أن وافقت خلال اجتماعات اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة على مبدأ تعيين رؤساء بلديات فلسطينية فى

الضفة ، وأن رد فعلها المعارض لقرار التعيين يعتبر تراجعا عن هذا الموقف . وإن كان وضع ذلك القرار فى سياقه العام يفسر رفض المنظمة له حيث جاء فى إطار سياسة إسرائيلية تسعى إلى دعم العناصر المعتدلة الموالية للأردن والعمل على إضعاف نفوذ منظمة التحرير . لكن الواضح أن ردود الفعل المعارضة لهذا القرار كانت أقل مما هو متوقع ، مما دفع سلطات الاحتلال إلى تعيين رئيس لبلدية عنتبا (طاهر حجازى) . وبذلك لم تبق سوى مدينة بيرزيت بدون رئيس فلسطينى لبلديتها .

وقرب نهاية العام ١٩٨٦ ، وفى إطار حوار داخل حزب العمل ، برز إتجاه لتطوير مشروع الحكم الذاتى فى إطار تعاون إسرائيلى ـ أردنى بحيث يمكن تقسيم الوظائف على النحو التالى :

ـ تكون إسرائيل مسئولة عن المسائل الأمنية العسكرية ، بينما يختص الأردن ، بالمسائل التى تدخل فى نطاق المهمات البوليسية .

ـ ترابط وحدات من البوليس الإسرائيلى فى المستوطنات ، وأحزاب أردنية فى المدن العربية .

ـ تدار الموارد المائية بالاشتراك بين الطرفين . ويكون لكل طرف حق استخدام « الفيتو » فى حالة نشوء نزاع .

ـ حق المواطنين الفلسطينيين فى الضفة وغزة فى الاشتراك فى انتخابات البرلمان الأردنى ، وحق المستوطنين الإسرائيليين فى الاشتراك فى انتخابات الكنيست .

ـ وقف بناء مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة حاليا .

ـ تظل مسألة القدس ووضعها المستقبلى مفتوحة . وتقبل إسرائيل مبدأ وجود رسمى أردنى فى المسجد الأقصى ورفع العلم الأردنى عليه .

ـ تستمر الإدارة المشتركة لمدة خمس سنوات يقرر بعدها الفلسطينيون ما إذا كانوا يريدون الاتحاد الفيدرالى مع إسرائيل أم مع الأردن . وربما يكون هذا المشروع ، الذى لم يقرر رسميا فى نهاية ١٩٨٦ ، هو محور التحرك الإسرائيلى على صعيد سياسات الاستيعاب ، إذا نجح حزب العمل فى الفوز بأغلبية مناسبة فى انتخابات الكنيست القادمة وتشكيل حكومة عمالية قوية لأول مرة منذ ١٩٧٧ . وبتأمل جوهر هذا المشروع يمكن ملاحظة ما ينطوى عليه من خطر استمراره مع مختلف مشروعات حزب العمل بشأن الضفة والقطاع منذ ١٩٦٧ على النحو التالى :

ـ إن نهر الأردن يشكل الحد الأمنى لإسرائيل دون أن يكون بالضرورة حدا سياسيا . ويتطلب ذلك تجريد الضفة من السلاح وإجراء تعديلات ذات طابع أمنى على الحدود مع الأردن .

ـ هناك ضرورة لحل المشكلة الفلسطينية ، لكنها ليست لب الصراع والحل الملائم لها يكون من خلال ربطها بالأردن حيث يقيم الحشد الأكبر من الفلسطينيين ، وحيث لا مجال لدولة ثالثة بين النهر والبحر .

ـ التمييز بين ضرورة حل المشكلة الفلسطينية وبين التفاوض مع منظمة التحرير . فالحل يكون من خلال الأردن فقط مع إشراك ممثلين لفلسطينى الضفة والقطاع فى المفاوضات على أن يكونوا ضمن الوفد الأردنى أو ملحقين به .

ـ ضرورة وجود شريط حدودى عازل على نهر الأردن تشكله مستوطنات الغور ، وحيوية السيطرة على المرتفعات المحيطة به لتوفير حدود آمنة قابلة للدفاع عنها .

ـ يوفر هذا الحل الوسط الاقليمى حاجزا أمام الخطر السكانى ، حيث يلغى أية إمكانية لتحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية .

جـ ـ سياسات القمع :

وبهذا المعنى تعتبر سياسات الاحتواء السياسى هى الوجه الآخر لسياسات القمع التى تمارسها السلطات الاسرائيلية ضد أى نوع من التحركات الفلسطينية ، التى تشكل عقبة أمام انجاز هذه السياسات الاستيعابية لأهدافها . وتتميز أساليب القمع الاسرائيلية بثباتها النسبى منذ عام ١٩٦٧ ، بعد أن اثبتت فعاليتها فى مواجهة المقاومة الداخلية فى الضفة والقطاع .

وهى تنقسم بشكل عام إلى أساليب قمع فردية وأخرى جماعية . ويتم اللجوء إلى أحدهما أو كليهما حسب مقتضيات الموقف وتقدير سلطات الاحتلال . وقد شهد العام ١٩٨٦ غلبة نسبية لأساليب القمع الفردية وأهمها :

- حملات الاعتقالات التى لم تتوقف طوال العام . والتهم التقليدية التى توجه للمعتقلين هى الاشتباه فى مساندة الأعمال الفدائية ، أو الانتماء لفصائل فدائية ، أو حيازة أسلحة بطريقة غير قانونية . وكان الهدف من توسيع نطاق الاعتقالات هذا العام هو الحد من فعالية العناصر المنشطة المؤيدة لمنظمة التحرير بما يتيح قدرا أكبر من حرية الحركة للعناصر الموالية للأردن والمتعاونة مع سلطات الاحتلال . وتتم الاعتقالات فى العادة بموجب قوانين الطوارىء الموروثة عن فترة الانتداب البريطانى ، والتى تسمح لسلطات الاحتلال باعتقال أى شخص دون محاكمة لمدة ستة شهور .

وعندما يتم تقديم المعتقلين للمحاكمة ، يندر أن يحصل المعتقل على حق الخروج بكفالة أو توكيل محام للدفاع عنه . وحتى عندما يتولى محامون أمناء الدفاع ويتمكنون من دحض الاتهامات الموجهة للمعتقلين ، يمكن للمحكمة أن تستند إلى « اثباتات أمنية » ولا تسمح لهم بالاطلاع على هذه « الاثباتات » التى غالبا ما تكون المخابرات الداخلية « شين بيت » مصدرها ، مما يجعل مهمة الدفاع شبه مستحيلة .

- الابعاد أو الطرد ، حيث عادت سلطات الاحتلال منذ منتصف ١٩٨٥ إلى سياسة أبعاد وطرد الفلسطينيين من الضفة والقطاع بعد أن كانت قد تخلت عن هذه السياسة منذ عام ١٩٨٢ .

- تقييد الحركة من والى الضفة والقطاع . فقد فرضت سلطات الاحتلال اجراءات صارمة على الحجاج الفلسطينيين الذين خرجوا لأداء فريضة الحج هذا العام وعددهم ٣٤٠٠ شخص ، حيث الزمتهم بالتوقيع على تعهد خاص يقر فيه كل منهم بالتبليغ عن أى اتصال له مع رجال المقاومة الفلسطينية خارج الضفة أو القطاع . ويعترف فيه بأن أى اتصال له مع رجال المقاومة يعتبر خرقا للقانون الاسرائيلى ، ويلتزم بالعودة فى موعد اقصاه ٢٦ أغسطس (أى خلال عشرة أيام فقط بعد يوم الحج) . كما اتخذت سلطات الاحتلال هذا العام اجراءات جديدة بالنسبة لزوار الضفة والقطاع فى ٢٦ مارس أى عشية يوم الأرض (٣٠ مارس) . وأهم هذه الاجراءات عدم السماح للزوار بدخول الضفة والقطاع الا بعد مضى ٣ شهور على آخر زيارة لكل شخص يريد زيارة المنطقتين . وأعادت السلطات الاسرائيلية على الجسور عددا كبيرا ممن لم تمض على زيارتهم هذه المدة .

وقد واكبت أساليب القمع الفردية هذه استخدامات أضيق نطاقا لأساليب القمع الجماعية ، وأهمها :

- هدم الاحياء ، وهو أسلوب يستخدم فى العادة لارهاب السكان العرب ودفعهم إلى رفض ايواء الفدائيين أو إلى الارشاد عنهم . لكن جرى استخدامه فى العام ١٩٨٦ فى الغالب لمنع تكثيف الوجود العربى فى منطقة المثلث بصفة خاصة . فقامت سلطات الاحتلال بهدم عدة أحياء سكنية فى قرى السكة ويما وابتان والمرجة خلال شهور مايو ويونيو ويوليو . بحجة أن المبانى السكنية اقيت فيها دون ترخيص مسبق .

- محاصرة المخيمات التى تنتشر فيها روح المقاومة لسلطات الاحتلال . وقد حظى مخيم الحلزون القريب من مدينة رام الله ومخيم بلاطة بضواحى نابلس بالنصيب الأكبر من عمليات المحاصرة وحظر التجول هذا العام .

- اقتحام مقار المنظمات والاتحادات الشعبية الفلسطينية ، كما حدث عندما اقتحمت القوات الاسرائيلية فى أكتوبر مقر نقابة عمال وموظفى الخدمات العامة فى مدينة الخليل وحطمت محتوياتها وأثاثها .

- قمع الجامعات العربية من خلال استمرار القيود المفروضة على جامعات بيرزيت والنجاح وبيت لحم والخليل الاسلامية بصفة خاصة . وأهمها رفض الترخيص بادخال أى تطويرات على مرافقها ، وعدم السماح باقامة أية منشآت جديدة منذ سبتمبر ١٩٨١ فى جامعة بيرزيت ومنذ مارس ١٩٨٣ فى جامعة النجاح . كما شهد العام ١٩٨٦ تطورا آخر فى سياسة قمع الجامعات العربية مؤداه تدخل القوات الاسرائيلية وإطلاق النار على مظاهرتين : الأولى لطلاب جامعة بيت لحم فى ١٦ مارس بمناسبة الذكرى السابعة لتوقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية . والثانية لطلاب جامعة النجاح الذين تظاهروا فى منتصف مايو ١٩٨٦ احتجاجا على مسيرة نظمتها حركة « جويش ايمونيم » فى شوارع مدينة نابلس احتفالا بعيد « الاستقلال الاسرائيلى » . وكانت جامعة بيرزيت مصدر الشرارة التى فجرت أكبر انتفاضة فى الأرض المحتلة هذا العام ابتداء من ٩ ديسمبر ، عندما فتحت قوات الاحتلال النار على طلابها الذين احتجوا على فرض الحصار على الجامعة مما ادى إلى استشهاد طالبين وأصابة ٢٤ آخرين .

وإلى جانب أسلوب القمع الجماعى ضد الجامعات

العربية فى الضفة ، أصدرت سلطات الاحتلال قرارا فى ٢٠ سبتمبر بعدم تجديد اقامة د . منذر صلاح رئيس جامعة النجاح بتهمة القيام بنشاطات تتنافى مع طبيعة منصبه ، بما يعنى عودته إلى المنفى مرة أخرى بعد أقل من عامين من عودته إلى نابلس ، منذ ابعاده مع ٢٠ أستاذا آخرين فى أكتوبر ١٩٨٢ لرفضهم التوقيع على قسم الولاء للادارة الاسرائيلية . وترتبط اجراءات القمع الموجهة للجامعات العربية باستراتيجية اسرائيلية تهدف إلى اغلاقها أطول فترات ممكنة وتعطيل الدراسة فيها والهبوط بمستويات هذه الدراسة . والهدف هو دفع أعداد متزايدة من طلاب الأرض المحتلة القادرين ماليا للدراسة فى الخارج ، الأمر الذى تزداد معه احتمالات عدم عودتهم . وبالتالى حرمان الحركة الوطنية الفلسطينية من العناصر المثقفة الأكثر وعيا فى صفوفها . فثمة تصور اسرائيلى لدور هذه الجامعات يتلخص فى أنها ليست سوى غطاء لمؤسسات تعمل لاعداد كوادر سياسية فى اطار منظمة التحرير . ورغم أن هذا التصور ينطوى على قدر من المبالغة فى تصوير وجود علاقة مباشرة بين الجامعات ومنظمة التحرير وفى تفريغ وظيفة الجامعات العربية من الجانب التعليمى لقصرها على الجانب السياسى ، فالثابت أن هذه الجامعات لم تزل أهم المراكز المتقدمة للكفاح الوطنى السلمى فى الأرض المحتلة . وهذا ما يفسر تصاعد القمع الاسرائيلى الموجه لها ، حتى أن احداها وهى جامعة بيرزيت لم تنتظم الدراسة بها فى الشهرين الأولين من العام الجامعى ٨٦ / ١٩٨٧ (اكتوبر ونوفمبر) أكثر من ٢٠ يوما متفرقة .

د - سياسات الاستيطان :

شهد العام ١٩٨٦ التزام حكومة « الاتحاد الوطنى » بالاتفاقية الموقعة بين حزب العمل وليكود عند تشكيلها . والتى تنص على اقامة ١٣ مستوطنة فى أماكن محددة خلال فترة عمل هذه الحكومة . وتعتبر هذه الاتفاقية بمثابة حل وسط للخلاف بين حزب العمل وليكود حول اتجاهات الاستيطان الاسرائيلى ، حيث يرى حزب العمل أن يبتعد الاستيطان الجديد عن مناطق الكثافات السكانية فى الضفة والقطاع ، فيما يصر ليكود على نشر الاستيطان فى كل مكان .

ولذلك ركز بيريز وأنصاره على دعم الاستيطان فى داخل اسرائيل نفسها هذا العام . فتم تشكيل لجنة تخطيط لاقامة ١٦ مستوطنة جديدة فى منطقة الجليل برئاسة رئيس المجلس الاقليمى للمستوطنات الاسرائيلية (مسجان) بهدف تكثيف الوجود السكانى اليهودى فى هذه المنطقة . كما قرر بيريز فى ٢ يونيو ١٩٨٦ انشاء صندوق خاص لتطوير مشاريع الاستيطان فى منطقة النقب وجمع مبلغ ١٠٠ مليون دولار لهذا الغرض من يهود الولايات المتحدة .

أما فى الضفة فقد ركز بيريز على مشاريع اقامة طرق عريضة لربط المستوطنات اليهودية . وتم بالفعل افتتاح محورين بريين جديدين فى منطقة القدس : الأول يربط الضواحى الاسرائيلية فى مستوطنتى النبى يعقوب وجعفات زئيف مما يتيح الالتفاف حول بلدة شعفاط الفلسطينية . والثانى يربط حى راموت الاستيطانى جنوب القدس والطريق البرى السريع الذى يربط القدس بتل أبيب . وترتبط هذ السياسة بأفكار حزب العمل التى تتضمن دعم قوة المستوطنات القائمة فى الضفة إلى أقصى مدى ممكن بما يتيح امكانية للمناورة بسحب القوات الاسرائيلية من مناطق الكثافات السكانية ضمن مشروع « الحل الوسط الاقليمى » الذى يتبناه . وفى نفس الوقت شهد العام ١٩٨٦ تقلصا ملموسا فى مجال « الاستيطان الخاص » ، الذى تعود بدايته إلى أواخر السبعينات عندما قررت حكومة بيجين السماح للأشخاص والشركات الخاصة بشراء أراض فى الضفة ، بغرض بناء مستوطنات جديدة خارج اطار الخطة الاستيطانية الحكومية ، وذلك فى اطار محاولات الحد من تأثير أزمة الاقتصاد الاسرائيلى على حركة الاستيطان .

وكانت السنوات الماضية قد شهدت بالفعل جذب جانب كبير من الادخار الاسرائيلى الخاص نحو الضفة والقطاع لتوظيفه فى انشاء مشاريع اسكان خاصة كبيرة . لكن منذ بداية ١٩٨٥ ، بدأت تتكشف عمليات تزوير وتلاعب ضد العرب وضد راغبى شراء الأراضى من اليهود على حد سواء من خلال تزييف مستندات وبيع أراض وهمية . وبلغ عدد الصفقات المزورة ما يقرب من ألف صفقة تناهز قيمتها ١,٥ مليون دولار ، مما أدى إلى تراجع واضح فى حركة الاستيطان الخاص خلال عام ١٩٨٦ .

وشهد العام ١٩٨٦ خلافات محدودة بين حزب العمل وليكود حول بعض القضايا الاستيطانية ، وبالذات

فيما يتعلق بسعى ليكود إلى توسيع بعض المستوطنات القائمة فى الخليل ، وهو ما لم تتعرض له اتفاقية الائتلاف بشكل واضح . وكان موقف بيريز أنه يجب بحث أية مشاريع تطوير استيطانية جديدة فى الحى اليهودى بالخليل بشكل منفصل . كما عارض جاد يعقوبى وزير الاقتصاد فى حكومة بيريز هذا الاتجاه ، ووصف تطوير الاستيطان اليهودى فى الخليل بأنه سيؤدى لوضع العراقيل أمام التوصل إلى حلول سلمية فى المستقبل ، وأبدى تخوفه مجددا من أن يؤدى استمرار الادارة الاسرائيلية فى الضفة إلى تحويل اسرائيل مستقبلا لدولة ثنائية القومية ، وإلى تبديد المزيد من الموارد الاسرائيلية موضحا أن توظيف ١٥٠ مليون دولارا هذا العام (١٩٨٦) من أجل تطوير البنية الاستيطانية واقامة الطرق يأتى على حساب أهداف أخرى .

لكن ليكود اتخذ موقفا أكثر تشددا بعد تولى اسحق شامير رئاسة الحكومة فى ١٩ أكتوبر ، حيث أكد فى بيان حكومته أنه سيعمل على « توطين اليهود فى أرض اسرائيل الكاملة دون التركيز على جزء على حساب آخر » . وأن كان قد أكد فى نفس الوقت التزامه بأن تعمل حكومته وفقا للخطوط الأساسية التى نص عليها الاتفاق الائتلافى ، وذلك خشية أن يؤدى تصاعد الخلاف مع حزب العمل إلى انهيار الحكومة قبل أن يحقق مآربه منها . والمتوقع أن يركز شامير على توسيع مستوطنات الضفة خلال فترة رئاسة الحكومة أكثر من السعى لبناء مستوطنات جديد . ولدى شامير خطة جاهزة بالفعل فى هذا المجال ، وهى جزء من مشروع « دروبلس » لتحويل ١٩ مستوطنة إلى مدن كبرى بحيث تستوعب الواحدة ١٠ آلاف مستوطن ليصل عدد المستوطنين فى أبريل ١٩٨٨ إلى ٢٠٠ الف .

والملاحظ أن هناك قيودا على قدرة حزب العمل على التصدى لاتجاهات ليكود الاستيطانية مبعثها التخوف من تأثير هذا الموقف على شعبية الحزب بين الأوساط المؤيدة للاستيطان ناهيك عن المستوطنين أنفسهم . ففى الوقت الذى كان حزب العمل يسعى لمحاصرة نزعات ليكود الاستيطانية التى تتجاوز افكاره ، كان يعمل للتقرب من المستوطنين فى الضفة لأغراض انتخابية . كما سمح رابين بعقد المؤتمر العام لحركة « هاتحيا » اليمينية المتطرفة فى مستوطنة « كريات اربع » بالخليل . وسمح لحركة « جويش ايمونيم » الاستيطانية بعقد اجتماع دينى فى قلب الحرم الابراهيمى الشريف بالخليل أيضا رغم معارضة مجموعة « الحمائم » داخل حزب العمل .

أما الجماعات اليمينية المتطرفة فقد كثفت نشاطها خلال العام من أجل المطالبة بدعم الاستيطان فى الضفة . فأصرت حركة « هاتحيا » على عقد مؤتمرها فى مستوطنة « كريات اربع » ليعلن قادتها انهم اختاروا هذا المكان « لتثبيت موقفهم القائل بأن الخليل كالجليل جزء من أرض اسرائيل غير القابلة للتجزئة » . وقدمت جيئولا كوهين عضو الكنيست واحدى قادة الحركة مشروعا بضم الضفة والقطاع فى ٧ مارس رفضه الكنيست ، بعد أن حذر بيريز من أن الموافقة على هذا المشروع ستؤدى إلى حرب جديدة فى الشرق الأوسط وإلى تحويل اسرائيل لدولة ثنائية القومية . فردت كوهين قائلة : (هذه أرضنا . وعلينا أن نرد على من يطلب منا الجلاء عنها باجابة واحدة : المزيد من الاستيطان بما ييسر لنا ضمها) . كما كثفت « أمنا » الجناح الشبابى لحركة « جويش ايمونيم » نشاطها الهادف إلى تجميع المستوطنين أنفسهم فى أطار موقف ضاغط على الحكومة الاسرائيلية لتكثيف وتوسيع الاستيطان فى الضفة والقطاع . وعقدت مؤتمرا لهذا الغرض فى مستوطنة كفار دروم فى القطاع فى أبريل حضره ممثلون عن ٤٥ مستوطنة أخرى . وأدى النشاط الذى يقوم به المستوطنون إلى توتر الموقف بينهم وبين العرب فى مناطق مختلفة من الضفة والقطاع .

جدول رقم (٥) تطور المستوطنات اليهودية فى الضفة ٧٩ ـ ١٩٨٥

المنطقـــة	العدد فى مايو ٧٩	اغسطس ١٩٨١	ديسمبر ١٩٨٣	ديسمبر ١٩٨٥
حول القدس	١٨	٢٤	٣١	٣٥
رام الله والبيرة	١٤	١٧	١٩	٢٢
الخليل وبيت لحم	١٣	٢٣	٤١	٢٨
نابلس وجنين وطولكرم	١٨	٣٣	٦٠	٧٩
وادى الاردن	٢٠	٢٢	٢٣	٢٨
المجمـــوع	٨٣	١١٩	١٧٤	٢٢٢

* المصـــدر : Towards a Data Base Study of Palestinian Needs, West Bank Studies, Amman, April 1986, P. 53.

جدول رقم (٦) تطور مساحات الأراضى المصادرة فى الضفة لأغراض الاستيطان واغراض امنية اخرى « بالدونمات »

المنطقــة	المساحة فى مايو ٧٩	اغسطس ١٩٨١	ديسمبر ١٩٨٣	ديسمبر ١٩٨٥
حول القدس	٩٧,٣٦٤	٣٧٥,٩٤٩	٤٦٤,٢٨٠	٤٨٢,٧٧٩
رام الله والبيرة	٣٦,٠٠٠	٧٩,٢٣٠	١٠١,٨٤٨	١١٤,٠٢٦
الخليل وبيت لحم	١٢٣,٥٠٠	١٧١,٥٧٨	٥١٣,٦٢٢	٥٩٣,١٦١
نابلس وجنين وطولكرم	٢٦,٨٥٠	١٧٧,٢٣٠	٣٠٢,٢٠٤	٣١٥,٣٥٤
وادى الأردن	٧٣,٧٠٠	١١٨,٦٠٠	٢٦٢,٣٠٠	٢٦٤,٣٠٠
	٣٦٧,٩١٤	٨١٧,٥٦٧	١,٦٤٤,٢٣٠	١,٧٦٩,٦٢٠

* المصـدر السابق · ص ٥٣

جدول رقم (٧) تطور اعداد المستوطنين فى الضفة الغربية بدون مستوطنى القدس

العــــام	عدد المستوطنين
١٩٨٢	٢٠,٦٠٠
١٩٨٣	٢٧,٥٠٠
١٩٨٤	٤٢,٦٠٠
١٩٨٥	٥٢,٠٠٠

* المصدر السابق : ص ٥٥

٣ ـ تطور الكفاح الوطنى فى الأرض المحتلة

منذ أن خضعت الضفة الغربية وقطاع غزة للاحتلال الاسرائيلى فى يونيو ١٩٦٧ ، لم يتوقف الكفاح الوطنى فى المنطقتين .. وإن تباين الخط البيانى لهذا الكفاح صعودا وهبوطا من فترة لأخرى . وكان هذا الخط البيانى قد هبط بشكل ملحوظ ، وخاصة فيما يتعلق بالمقاومة المسلحة ، فى أعقاب الغزو الاسرائيلى للبنان فى صيف ١٩٨٢ وما أدى إليه من ارتباك عام فى صفوف المقاومة الفلسطينية بعد الخروج من لبنان .

أ ـ تطور المقاومة المسلحة :

(انظر الجزء الخاص بالصراع العربى الاسرائيلى فى القسم الخاص بالصراعات الاقليمية) .

ب ـ الكفاح السياسى :

شهد هذا العام تنوعا فى أساليب الكفاح السياسى بدءا من المظاهرات الصاخبة وصولا إلى تقديم الشكاوى لهيئات دولية ، ووصل هذا الكفاح إلى ذروته مع نهاية العام عبر الانتفاضة الشعبية الواسعة طوال النصف الأول من ديسمبر ١٩٨٦ .

وتخرج المظاهرات والمسيرات الشعبية للاحتجاج على موقف أو اجراء اسرائيلى أحيانا ، ولاحياء ذكرى مناسبات وطنية أحيانا أخرى . وكانت أهم مظاهرات ومسيرات الاحتجاج هى :

- مظاهرة أول مارس ضد مشروع حزب العمل الخاص بالحكم الذاتى . وكان طلاب الجامعات « بيرزيت والنجاح وبيت لحم فى الأساس » وقودها الرئيسى .
- مظاهرة منتصف يونيو احتجاجا على المسيرات التى نظمها المستوطنون فى مدينة الخليل .

أما أهم مظاهرات ومسيرات احياء المناسبات فكانت فى الذكرى العاشرة ليوم الأرض فى ٣٠ مارس . فقد خرجت العديد من المظاهرات فى الضفة فى الوقت الذى خرجت ٣ مسيرات شعبية فى الجليل والمثلث والنقب . وكانت هذه المسيرات الثلاث هى الحد المتفق عليه بين معظم المنظمات العربية داخل اسرائيل والتى تعمل فى اطار « لجنة الدفاع عن الأراضى » وذلك بعد أن رفضت معظمها اقتراحا من القائمة التقدمية للسلام باعلان اضراب عام فى جميع المدن والقرى العربية ، فى ذلك اليوم ، مما أدى إلى قرار القائمة التقدمية بالانسحاب من اللجنة وعدم التعاون معها واتهامها بأنها « لم تقم خلال السنوات العشر الماضية بعمل جاد للدفاع عن الأراضى العربية » .

كما خرجت المظاهرات الشعبية احياء لمناسبات أخرى أهمها .

- ذكرى مذبحة صابرا وشاتيلا فى ١٨ سبتمبر . وكانت مظاهرات صاخبة حيث قام المتظاهرون برشق السيارات العسكرية بالحجارة والقاء زجاجات حارقة على أتوبيس اسرائيلى كان يسير قرب مخيم الدهيشة عند بيت لحم .
- ذكرى مذبحة كفر قاسم فى ٣٠ اكتوبر ، والتى راح ضحيتها عام ١٩٥٦ نحو ٤٧ شخصا منهم شيوخ وأطفال ونساء على أيدى حرس الحدود الاسرائيلى . وكانت مظاهرات سلمية .
- ذكرى وعد بلفور فى ٢ نوفمبر . وكانت مظاهرات صاخبة حيث قام المتظاهرون باشعال النار فى اطارات السيارات وإلقاء الحجارة على السيارات الاسرائيلية .

كما شهدت مدينة القدس اضرابا عاما فى ٢٨ يوليو احتجاجا على زيارة نائب الرئيس الأمريكى جورج بوش للمدينة وتجواله فى شوارعها .

وحدث اضراب واسع فى غزة يوم ١٦ اكتوبر احتجاجا على أعمال القمع والتنكيل التى تمارسها قوات الاحتلال ضد الأهالى بعد مقتل اثنين من المستوطنين بغزة مؤخرا ، حيث أغلقت المحلات التجارية وامتنع الطلاب عن الذهاب إلى المدارس .

وحدثت أيضا مجموعة اعتصامات جزئية فى بعض مناطق الضفة وفى جامعة النجاح وبيرزيت . وكان اكبرها ذلك الذى قام به أهالى الخليل بمشاركة المؤسسات واللجان الوطنية فى مقر الصليب الأحمر يوم ٢ يونيو احتجاجا على سياسة الابعاد والاعتقالات الادارية . ومن أهم ظواهر الكفاح السياسى فى العام ١٩٨٦ اضرابات المعتقلين عن الطعام فى سجونهم ، وبالذات سجون رام الله ونابلس وبئر سبع والخليل وعسقلان . وقد اتخذت شكلا منظما فى كثير من الأحيان . فما أن يبدأ اضراب فى أحد السجون حتى تشارك فيه معظم السجون الأخرى تضامنا مع رفاقهم . وواكبت ذلك حملة تضامن شعبية مع المعتقلين وخاصة فى شهرى سبتمبر وأكتوبر . وكانت أهم مظاهر هذه الحركة :

- تنظيم مسيرات احتجاجية فى اتجاه مقار الصليب الأحمر فى مختلف مدن الضفة والقطاع .
- قيام العديد من الهيئات والمؤسسات والاتحادات الشعبية الفلسطينية باصدار بيانات تضامنية مع المعتقلين تتضمن مطالبة سلطات الاحتلال بوقف ارهابها ضد المعتقلين .
- اعتصام عشرات السيدات الفلسطينيات من أمهات السجناء يوم ١٩ اكتوبر فى مقر الصليب الأحمر بالقدس بدعم من منظمات المرأة .
- قيام لجنة مواجهة القبضة الحديدية ، التى تضم فى عضويتها أعضاء من القانونيين اليهود ، باصدار عدة بيانات للمطالبة بوقف الاعتقال الادارى والضغط على الحكومة الاسرائيلية لمعاملة المعتقلين كأسرى حرب .

كما لعبت المنظمات النقابية المختلفة ، التى تسيطر فصائل فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية بالاضافة إلى التيار الاسلامى على معظمها ، دورا هاما فى الكفاح السياسى على مختلف المستويات ، وإن كان ذلك قد جاء كما يبدو على حساب دورها فى حماية المصالح الاقتصادية لأعضائها فى مواجهة تدهور شروط العمل فى الضفة . ومن أبرز التطورات التى شهدها العمل النقابى هذا العام الاتفاق الذى تم بين فصائل فتح والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعى الفلسطينى خلال اجتماع ممثليها فى براج فى سبتمبر ، والذى تضمن تنسيق نشاط العناصر النقابية المرتبطة بهذه الفصائل بغرض السعى لانهاء مرحلة انعكاس الخلافات الفلسطينية فى الخارج على العمل النقابى فى الداخل .

وكان توجيه مذكرات للهيئات الدولية هو أدنى أشكال الكفاح السياسى . وقد حظيت وكالة غوث اللاجئين بالجزء الأكبر من هذه المذكرات ، التى توضح ممارسات

سلطات الاحتلال التى تقود إلى تدهور أوضاع المعيشة وبالذات لسكان المخيمات .

والملاحظ أن الكفاح السياسى لم يقتصر هذا العام على مواجهة ممارسات سلطات الاحتلال ، وانما امتد أيضا لمواجهة أنشطة الحركات اليمينية المتطرفة والمستوطنين سواء على الصعيد الاستيطانى أو على صعيد الانتهاكات المتصاعدة للمقدسات الاسلامية هذا العام . فقد أدت الممارسات الاستفزازية للمستوطنين والحركات المتطرفة مثل هاتحيا وجويش ايمونيم ، بمباركة من قيادة حيروت ، إلى ردود فعل شعبية وخاصة فى منطقة الخليل التى شهدت معظم هذه الممارسات ، مما أدى إلى تفاقم التوتر بين العرب وبين المستوطنين الاسرائيليين الذين بلغ عددهم فى الضفة الغربية هذا العام نحو ١٣٠ ألفا منهم حوالى ٨٠ ألفا فى القدس الشرقية وحدها .

ولذلك شهد هذا العام تصاعدا ملموسا فى عمليات مهاجمة المستوطنين ، والتى أخذت فى الغالب شكل رشق سياراتهم بالحجارة أو طعنهم بالمدى ، مما أدى إلى اتجاه المستوطنين للبدء فى تشكيل « حرس مدنى » ، لحماية سياراتهم المسافرة بين المدن والقرى العربية ، فى أول أكتوبر ١٩٨٦ ، وتهديد بعضهم بمهاجمة مدينة الخليل وطرد السكان العرب منها أو القيام بأعمال انتقامية ضدهم .

كما يتميز هذا العام بتصاعد ردود الفعل العربية لانتهاكات المقدسات الاسلامية ازاء كثافة التصعيد الاستفزازى الذى تمارسه الحركات الاسرائيلية المتطرفة . فمنذ بداية يناير ١٩٨٦ وهناك حملة اعتداءات على المسجد الأقصى والحرم الابراهيمى بالخليل وصلت إلى حد قيام نواب حركة « هاتحيا » ومعهم أعضاء لجنة الشئون الداخلية بالكنيست وعدد من الحاخامات المتطرفين بمحاولة اقتحام الأقصى والصلاة فيه . كما حاولت مجموعات من حركة « كاخ » اقتحام الحرم المقدس أكثر من مرة مع ترديد هتافات معادية للعرب ، فضلا عن محاولات مستمرة من أعضاء حركة « أمناء جبل الهيكل » بزعامة الحاخام جوشون شلمون دخول الحرم المقدس ورفع علم مستوطنة « يميت » التى أزيلت من سيناء فى ساحة الأقصى . وأدت هذه الانتهاكات إلى ردود فعل عربية غاضبة أخذت شكل مظاهرات كبيرة تهتف « بالدم والنار تعود يا أقصى » ، واستبسال فى منع الاسرائيليين من اقتحام المسجد ، واضراب عام فى أنحاء المدينة يومى ١٤ و ١٥ يناير . والملاحظ أن بعض هذه التحركات الشعبية تمت بمعزل عن الهيئات الاسلامية شبه الرسمية فى القدس مثل المجلس الاسلامى الأعلى الذى يرأسه الشيخ سعد الدين العلمى ، واللجنة الوطنية العربية التى يرأسها ابراهيم نور ، واللجنة الوطنية للبلديات العربية . فقد اقتصر دور هذه الهيئات فى الغالب على اصدار البيانات التى تحث السلطات الاسرائيلية على احترام المقدسات الاسلامية ، والمطالبة بانسحاب حرس الحدود الاسرائيلى من الحرم القدسى ، والتحذير من أن الاستفزازات الاسرائيلية من شأنها أن تؤدى إلى نشوب حرب دينية .

وكانت الروح التى خيمت على ردود الفعل العربية لانتهاكات المقدسات الاسلامية فى بداية العام هى التى حركت الانتفاضة الشعبية الواسعة فى نهاية العام ، فى مواجهة القمع الاسرائيلى المتصاعد الذى بلغ ذروة جديدة بقتل الطالبين جواد جمعة (٢٥ سنة) وصائب سليمان (٢٢ سنة) بكلية العلوم فى جامعة بيرزيت يوم ٤ ديسمبر ، واصابة نحو ٢٤ آخرين من الطلاب . وتعتبر هذه أول انتفاضة شعبية واسعة فى الأرض المحتلة منذ الانتفاضة ضد « روابط القرى » العميلة للاحتلال عام ١٩٨٢ . وتعكس أحداث الانتفاضة الأخيرة الأهمية الخاصة للجامعات العربية فى مسلسل القمع الاسرائيلى ، والدور المتميز لهذه الجامعات فى الكفاح الوطنى . فعشية الصدام بين طلبة بيرزيت وقوات الاحتلال ، كانت السلطات الاسرائيلية قد عطلت الدراسة فى جامعة بيت لحم لثامن مرة فى العام الجامعى الذى بدأ فى أكتوبر ، وأغلقت معهدى المعلمين فى رام الله وقلندية ، ووجهت انذارا أخيرا باغلاق جامعة النجاح بحجة العثور على منشورات تحريضية ضد الاحتلال . وصدام بيرزيت نفسه جاء بعد خمسة أيام من فرض الحصار على الجامعة بسبب سلسلة تجمعات نظمها الطلاب احتجاجا على العنف الارهابى الذى مارسته جماعات المستوطنين والجماعات اليهودية المتطرفة ضد عرب القدس طوال النصف الثانى من شهر نوفمبر ، والتى شملت احراق وتدمير العديد من المنازل والسيارات والمحلات التجارية العربية والاعتداء بالضرب على المئات من العرب .

وتفيد معظم ردود الفعل الاسرائيلية للانتفاضة ، التى استمرت نحو أسبوعين ، أنها جاءت مفاجأة لسلطات الاحتلال التى لم تتوقع هذا الحجم والانتشار فى كل مدن الضفة الغربية تقريبا ، فضلا عن امتدادها

إلى قطاع غزة وبالذات منطقة خان يونس ، وإلى الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ ، وبالذات مدينة الناصرة كبرى المدن العربية فى هذه المنطقة . وأبدت بعض المصادر الاسرائيلية دهشتها من الانضباط العالى الذى تميزت به الاضرابات التجارية والدراسية ، ومن حجم المظاهرات التى لم تشهدها الضفة الغربية منذ انتفاضة يوم الأرض عام ١٩٧١ ، ومن الحماسة التى حركت بعض المتظاهرين للدخول فى مصادمات دموية مع قوات الاحتلال ، وكلها ظواهر غير متكررة كثيرا فى السلوك النضالى الجماهيرى فى الأرض المحتلة . والواضح أن هذه الانتفاضة تعكس تفاعل عدة مسببات أهمها :

ـ تصاعد الاجراءات القمعية لسلطات الاحتلال متواكبة مع أعمال العنف الاستفزازية للمستوطنين ، التى وصلت إلى مستوى غير مسبوق فى القدس خلال النصف الثانى من نوفمبر ١٩٨٦ ، مما أدى إلى تعميق مشاعر الغضب العربى فى أنحاء الأرض المحتلة .

ـ الروح المعنوية المرتفعة من جراء صمود المقاتلين الفلسطينيين ونجاحهم فى صد الهجمات المتتالية على المخيمات خلال الأسبوعين السابقين على الانتفاضة .

ـ شيوع مشاعر القلق من التحركات الأردنية فى اطار التنسيق مع الحكومة الاسرائيلية فى الأرض المحتلة .

جـ ـ مسار الكفاح الوطنى الفلسطينى :

والملاحظ أن الحديث عن صعود وهبوط الكفاح المسلح الفلسطينى فى الأرض المحتلة يتعلق بالكم لا الكيف فى أغلب الأحوال . فبعد أن أخفقت حركة المقاومة فى بناء مناطقها القاعدية داخل الأرض المحتلة ، ثم فقدت القواعد التى أقامتها خارجها فى الأردن ولبنان ، أصبح من الصعب تحول الكفاح المسلح إلى الأداة الرئيسية فى الصراع ضد اسرائيل . وتضاعفت هذه المشكلة بسبب طبيعة تركيب منظمة التحرير والاتجاه إلى النشاط العلنى والاهتمام بالعمل الدبلوماسى .

ويبدو أن ثمة ادراكا متزايدا لهذا التصور فى أوساط بعض القيادات الفلسطينية فى الفترة الماضية ، وبالذات بعد الظروف الصعبة التى وصلت إليها المقاومة منذ خروجها من لبنان وتفاقم أزمتها الذاتية وتزايد تدهور علاقاتها مع معظم القوى العربية . وترتب على ذلك بدء ظهور موجة من النقد الذاتى ركزت على الآثار الناجمة عن حالات الاستعراضية والعلنية التى أوقعت المقاومة نفسها فيها . وتبنت بعض قيادات فتح هذا النقد ، ودعت للعودة إلى العمل السرى مسترجعة فى ذاكرتها مخزن ذكريات ولادة الثورة ، أيام كان العمل السرى عمادها وأساس نضالها بما هيأه لها من جدية وفعالية وحماية الذات ، وعندما كانت الكفاءة لا الولاء هى معيار التقدم للقيادة . وكان صلاح خلف (أبو اياد) أبرز المعبرين عن هذا الخط حيث طرحه أكثر من مرة خلال هذا العام ، وخاصة عقب حركة « أبو الزعيم »[1] ، حيث أعلن صراحة أنه (أحيانا تقوم حول بعض الأشخاص خلافات مرجعها قضايا كثيرة ابتليت بها كل الثورات ، وهى الولاء والثقة الشخصية أو الكفاءة ؟ وحين كان يتم تغليب الولاء والثقة على الكفاءة كان يقع الخطأ . وقضية أبو الزعيم يجب أن تحسم قضية الولاء والكفاءة وتقود الحركة إلى أصولها للبحث عن الكفاءة والتحرر من مظهريات العمل العلنى) .

كما أثيرت ، بمناسبة قضية « ابو الزعيم » ، مسألة تجييش منظمة التحرير من زاوية أن العسكريين الذين دخلوا المنظمة أدوا إلى تجييشها ، بينما الكفاح فى حاجة إلى فدائيين لا يعرفون المظاهر . وطرحت فى هذا الاطار مسألة العودة إلى الفدائى الحقيقى الذى يموت ولا يعرف الناس اسمه ولا يعرف هو الرتب والنياشين والامتيازات . لكن الواضح أن طرح فكرة العودة للعمل السرى يضع منظمة التحرير ازاء اختيار حاسم بين هذا الطريق وبين الانجازات الدولية التى حصلت عليها خلال سنوات العمل الدبلوماسى . ورغم أن فكرة العمل السرى لا تعطى اهتماما كبيرا للعمل الدبلوماسى ، ولا يعتمد بناؤها المنطقى على الاعتراف الدولى الواسع بمنظمة سياسية ، فهى لا تتجاهل أهمية الرأى العام العالمى والتوجه له لكن بالانجازات العملية على الأرض المحتلة . فالاعتراف الدولى بلا عمل عسكرى لا يفيد النضال الفلسطينى الذى يتحمل بمقتضاه كل مثالب العلنية من شعارات اعلامية وبيانات مطنطنة تصك الأسماع ادعاء وتفاخرا بينما طريق السرية المطروح هو البديل لكل ذلك حيث هناك عمل صامت دءوب لا يعلن عنه إلا الأعمال العسكرية والتفجيرات والانجازات على الأرض دون انتظار شكر أو حفلات تكريم . ووراء ذلك تكمن فكرة أن الفخ الذى وقعت فيه الثورة الفلسطينية حينما تحولت فصائل المقاومة من مقاتلة العدو إلى

---

(١) انظر القسم الخاص بالمصالحة الوطنية الفلسطينية .

احتراف السياسة والمناورة الدبلوماسية أفقدها ميزتها وادخلها فى دوامة الصراعات التى تدور فيها الأنظمة العربية .

لكن فكرة العودة للسرية تقتضى عملية تطوير واعادة بناء هائلة فى كيان منظمة التحرير وجميع الفصائل بحيث تعود بها إلى الجذور ، أى إلى استراتيجية التحرير . كما أنها تقتضى بدء محاولة جديدة تتركز فيها كل الجهود وتبذل فى سبيلها التضحيات من أجل اقامة مناطق قاعدية للمقاومة داخل الأرض المحتلة لأن هذا هو الضمان الوحيد لتصعيد الكفاح العسكرى دون اعتماد على عوامل خارجية . ولأن هذا الهدف يقتضى بناء علاقة حية وطيدة مع جماهير الأرض المحتلة التى تعتبر بالنسبة للفدائيين بمثابة البحر بالنسبة للسمك كما تقول عبارة ماوتسى تونج الشهيرة ، فمن شأن تصعيد الكفاح العسكرى الدفع فى اتجاه بناء هذه العلاقة تدريجيا بما يعنيه ذلك من تطوير النضال السياسى فى نفس الوقت . فرغم أن الأرض المحتلة شهدت دائما أشكالا متنوعة للنضال السياسى ضد الاحتلال ، إلا أن معظمها يأتى من موقع رد الفعل لاجراءات اسرائيلية وليس من موقع المبادرة الخلاقة . ولذلك ظلت امكانات ومستويات النضال السياسى فى الأرض المحتلة دون الحد الذى يسمح بتوقع امكانية قيام عصيان مدنى على نطاق واسع فى لحظة محددة تواكبه ضربات مسلحة مركزة على نحو يضع أجهزة الاحتلال فى مأزق . ففكرة العصيان المدنى لم ترد فى أفق النضال السياسى الفلسطينى منذ أن فشلت المحاولة الوحيدة التى جرت فى الشهور التالية للاحتلال مباشرة . وقد شملت تلك المحاولة اضرابات واسعة وامتناعا عن دفع الضرائب واغلاقا للمدارس ومقاطعة للبضائع الاسرائيلية وتوقيعا لعـرائض الاستنكار والاحتجاج . لكن هذه المحاولة لم تكتمل بسبب عجز القيادات السياسية التقليدية وانفصالها عن الجماهير ، وتواطؤ بعض القيادات شبه الاقطاعية وعلى رأسها الشيخ على الجعبرى ، والاجراءات السريعة التى اتخذتها سلطات الاحتلال وبالذات ابعاد العناصر الفاعلة بأوامر ادارية إلى الضفة الشرقية .

وهكذا يبدو أن هناك ثلاثة شروط على الأقل لنجاح فكرة العودة للسرية كحل لأزمة النضال الفلسطينى :

- أن يكون هدفها الرئيسى العمل على اقامة القواعد الارتكازية الآمنة للمقاومة داخل الأرض المحتلة .
- أن تقترن بتحرك مكثف لدعم وتوطيد ارتباط المقاومة بجماهير الأرض المحتلة .
- أن ترتبط باعادة بناء جميع الفصائل على أسس جدية فى داخلها وعلى قاعدة الوحدة الوطنية فيما بينها .

ثانيا : منظمة التحرير الفلسطينية

١ ـ مشكلة المصالحة الوطنية

ظلت مسألة الوحدة الوطنية إحدى المسائل المطروحة على المقاومة الفلسطينية منذ نشأتها باعتبارها ضرورة حيوية للنضال المسلح والسياسى معا . لكنها تطرح فى هذه المرحلة فى إطار آخر هو إنقاذ هذا النضال ، بعد التدهور الذى طرأ على العلاقات الفلسطينية بشكل متسارع فى أعقاب الغزو الإسرائيلى للبنان فى صيف ١٩٨٢ . فرغم أن ذلك الغزو لم ينجح فى تحقيق نصر حاسم ، إلا أنه قاد إلى سلسلة من التداعيات انتهت بتبلور جناح داخل حركة « فتح » يطالب باصلاحات جذرية فى الحركة وفى منظمة التحرير . ولم تفلح محاولات صيانة الوحدة الوطنية الفلسطينية عبر المجلس الوطنى السادس عشر بالجزائر فى فبراير ١٩٨٣ إلا لشهور . وبعدها تصاعد الخلاف داخل « فتح » إلى حد الانشقاق . وتدخلت قوى عربية لتعميم الانشقاق على مستوى منظمة التحرير . فانضمت ثلاث فصائل للمنشقين على « فتح » ، وهى : الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة ، ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية ـ قوات الصاعقة ، وجبهة النضال الشعبى الفلسطينى . وكونت هذه الفصائل « التحالف الوطنى » فى مواجهة قيادة « فتح » ومعها جبهة التحرير العربية فحسب قبل أن ينضم إليها الجناح الاكبر فى « جبهة التحرير الفلسطينية » . بينما اتخذت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعى الفلسطينى وجبهة التحرير الفلسطينية فى البداية موقفا مميزا عن الفريق فيما اطلق عليه « التحالف الديمقراطى » .

وإزاء هذا الانقسام اضطلعت الجزائر واليمن الديمقراطية بدور الوساطة فى اتجاه حوار بين قادة فتح ـ وهى قيادة منظمة التحرير فى نفس الوقت ـ وبين التحالف الديمقراطى ، بعد رفض التحالف الوطنى المشاركة فى الحوار الذى استمر حتى منتصف ١٩٨٤ ، وتم التوصل إلى اتفاق عدن ـ الجزائر ، وإلى تفاهم بشأن عقد المجلس الوطنى فى الجزائر . لكن التحالف الوطنى رفض عقد اجتماع للجنة التنفيذية للمنظمة للتحضير لهذا المجلس ، وأصر على تنحية ياسر عرفات من قيادة المنظمة أو اعترافه علنا بأخطائه وتعهده بتغيير منهج منظمة التحرير كلية . وإزاء ذلك اعتذرت الجزائر عن عقد دورة المجلس الوطنى فى غياب فصائل « التحالف الوطنى » انطلاقا من أنها « لا تستطيع أن ترى الساحة الفلسطينية تتمزق على أرض المليون شهيد » . وإزاء ذلك عمدت قيادة « فتح » إلى عقد المجلس الوطنى السابع عشر بعمان فى نوفمبر ١٩٨٤ ، بمشاركة جبهة التحرير العربية وجناح من جبهة التحرير الفلسطينية وجميع الاتحادات الشعبية ، مع حضور اعضاء الجبهة الديمقراطية كمراقبين . وأدى عقد هذا المجلس ثم توقيع اتفاق عمان فى فبراير ١٩٨٥ مع الأردن إلى تكريس الانقسام الفلسطينى . وحدث تغير جديد على الخريطة الفلسطينية بإنضمام الجبهة الشعبية إلى فصائل « التحالف الوطنى » لتكوين « جبهة الانقاذ الوطنى الفلسطينى » فى دمشق . وسيطر مناخ الانقسام على العمل الفلسطينى طوال عام ١٩٨٥ .

أ ـ مناخ إيجابى :

لكن مع نهاية ١٩٨٥ والأيام الأولى لعام ١٩٨٦ ،

شهدت الساحة الفلسطينية تكون ملامح مناخ إيجابى فى اتجاه المصالحة الوطنية . فقد تصاعدة دعوات وجهود التصالح على أثر اجتماع المجلس المركزى لمنظمة التحرير ببغداد فى منتصف ديسمبر ١٩٨٥ ، وقيامه بتشكيل لجنة من أماكن التجمع الفلسطينى للاتصال بكافة الأطراف ، لتحديد مواقفها من مسألة الوحدة الوطنية أو المصالحة أو « إعادة اللحمة لمنظمة التحرير » بالتعبير السياسى الفلسطينى .

وجاء تجميد الأردن لاتفاق عمان فى ١٩ فبراير ليدفع هذا المناخ الإيجابى للأمام . فقد أدى هذا الإجراء الأردنى إلى انتشار روح التفاؤل بين الكثيرين على الساحة الفلسطينية ، بما فيها بعض القطاعات المعارضة لقيادة منظمة التحرير . وقام هذا التفاؤل على أساس الاعتقاد بأن تجميد اتفاق عمان سيؤكد لقيادة المنظمة أنها لا تستطيع أن تتجاوز الرؤية الأردنية للتسوية ، وأنه لا يمكنها أن تمضى بعيدا فى المراهنة على الموازين الدولية والعربية لتعطيها شيئا ، وأن عرفات لم يعد قادرا على الإفادة من التناقضات الرسمية العربية التى أصبح حلها يأتى فى الغالب على حساب منظمة التحرير . ومن هذا الإطار برزت فكرة أن تجميد عملية التنسيق بين الأردن ومنظمة التحرير سيخدم مسألة عودة العلاقات الفلسطينية إلى طبيعتها ، أو على الأقل سيضعها على طريق التحسن ووقف التدهور . فوفقا لهذه الرؤية كان التنسيق الأردنى الفلسطينى ، الذى استند إلى اتفاق عمان ، محورا رئيسيا مباشرا فى انقسام الساحة الفلسطينية ، حيث اعتبرت كافة القوى المعارضة لقيادة المنظمة أن التنسيق مع الأردن بمثابة « انحراف » من القابلين به والموقعين عليه عن الخط السياسى لمنظمة التحرير ، واقترابا خطرا من التسوية الأمريكية ، وتفريطا فى وحدانية التمثيل الفلسطينى بقبول فكرة التمثيل المشترك مع الأردن ، وفى هدف الدولة الفلسطينية المستقلة بقبول الاتحاد الكونفدرالى مع الأردن . كما استند ذلك المنطق التفاؤلى ، من وجهة نظر بعض الفصائل الفلسطينية ، إلى أن رفض قيادة المنظمة الاعتراف بالقرار ٢٤٢ يسجل لصالحها بعد أن أكدت عمليا حفاظها على الخط الأحمر الفلسطينى وعدم تجاوزه ، مع الأمل فى أن يمتد هذا الموقف على استقامته نحو الخط المعاكس .. أى الاتجاه إلى قوى المعارضة الفلسطينية والقوى العربية والدولية الأخرى . وكانت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعى الفلسطينى أكثر الفصائل التى أبدت تفاؤلها بإمكانية تحقيق المصالحة الوطنية . وشهدت العاصمة التشيكية براج لقاء سريا ، عرف بعد ذلك ، فى آخر فبراير ١٩٨٦ بين محمود عباس (أبو مازن) ممثلا لقيادة المنظمة وبين ممثلين للجبهة الديمقراطية قدموا مشروعا مبدئيا لتحقيق المصالحة وافقت عليه قيادة المنظمة مبدئيا مع بعض التحفظات على ما تضمنه من جوانب تنظيمية . وقد نص ذلك المشروع على :

- إلغاء اتفاق عمان بشكل رسمى من قبل منظمة التحرير ، على أساس أن خطاب الملك حسين نص على تجميد التنسيق مع المنظمة وليس على إلغاء الاتفاق .

- تشكيل قيادة جماعية لمنظمة التحرير تجنبا للانفراد بصناعة القرار الفلسطينى .

- عقد دورة جديدة للمجلس الوطنى ، والإعداد لانتخاب مجلس وطنى جديد على أساس المشروع المرحلى لمنظمة التحرير .

وقام الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت بدور هام فى تشجيع اتجاه المصالحة الوطنية . وكان أبرز مؤشراته دعوة منظمة التحرير إلى حضور المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى فى فبراير ١٩٨٦ ، والاهتمام بأن يرأس الوفد فاروق القدومى رئيس اللجنة السياسية للمنظمة وأن تمثل فيه الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعى الفلسطينى .

ب ـ التفاؤل يتبدد :

لكن مناخ التفاؤل بقرب المصالحة الفلسطينية بدأ يتراجع بعد الرد الهادىء لمنظمة التحرير على خطاب الملك حسين[1] يوم ٨ مارس . فقد جاء ذلك الرد مخيبا لآمال الذين تفاءلوا بأن موقف الأردن سيدفع قيادة المنظمة إلى تغيير سياستها القائمة على التحرك من أجل حل سلمى عن طريق عمان وواشنطن ، وإلى إعادة الجسور مع الفصائل الفلسطينية المعارضة لها . وصدر بيان عن الجبهة الشعبية فى ٩ مارس يعلن أن (خيبة أمل الشعب الفلسطينى نجمت من أن الرد الذى قدمته قيادة فتح لم يلغ اتفاق عمان ، وهو أقل ما يتوجب للرد على الملك حسين وإخراج منظمة التحرير من مأزقها الخطر) . كما انتقدت الجبهة الديمقراطية بيان الرد

---

(١) انظر القسم الخاص بالعلاقات الفلسطينية ـ العربية .

على خطاب حسين ، وأعلنت أنه (يخل بتعهد قيادة المنظمة فى براج بأن تقوم فى نهاية اجتماعات تونس بالإعلان عن إلغاء اتفاق عمان) .

لكن كان واضحا أن الجبهة الديمقراطية تراهن على أن ذلك البيان ليس الكلمة الأخيرة داخل « فتح » انطلاقا من الخلافات التى حدثت بين كبار قادتها فى تونس قبل صدور البيان والرد .

ورغم ذلك ظلت القيادة الجزائرية تواصل محاولاتها الهادئة إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية بدعم سوفيتي واضح تأكد بعد لقاء الزعيم السوفيتي جورباتشوف مع عرفات فى أول أبريل ببرلين الشرقية ، وهو أول لقاء بين عرفات والقيادة السوفيتية منذ حوالى عامين .

وجاء التحرك العسكرى لقوات « أمل » الشيعية اللبنانية ضد المخيمات الفلسطينية فى بيروت فى أبريل ١٩٨٦ ليدفع فى اتجاه أول تنسيق واقعى على الأرض بين مختلف الفصائل الفلسطينية منذ الخروج من لبنان . فقد تكاتفت جمع الفصائل الفلسطينية التى لها وجود فى المخيمات فى مواجهة هجمات « أمل » . واتخذت الجبهة الشعبية بالذات موقفا حاسما ضد حركة « أمل » وحملتها مسئولية تجدد القتال وخرق الاتفاقات المعقودة بينها وبين جبهة الانقاذ لوقف معارك المخيمات فى يونيو ١٩٨٥ . وأعلنت الشعبية أن « الاقتتال الفلسطيني ـ الفلسطيني فى المخيمات مرفوض ويمثل خطا أحمر لن تشارك فيه إذا نشب وسندينه إعلاميا وسياسيا » . كما رفض زعيمها جورج حبش الاتهام الموجه لجماعات موالية لعرفات بتفجير القتال فى منطقة المخيمات ، وقال : « لقد واجهنا هذه النغمة فى حرب المخيمات العام الماضى ، والاتفاق الذى أبرم بين جبهة الانقاذ وبين « أمل » فى يونيو ١٩٨٥ أوقف تلك الجولة من الحرب . ولو كانت جماعة عرفات تريد الاستمرار فلماذا توقف القتال بعد إبرام الاتفاق الذى لم تكن طرفا فيه » . لكن معظم فصائل جبهة الانقاذ ظلت حريصة على عدم ترجمة التنسيق العسكرى بين مختلف الفصائل الفلسطينية فى حرب المخيمات إلى تحالف سياسى ، وبالذات « حركة فتح ـ المجلس الثورى » . فقد أعلن زعيمها أبو موسى أنه : (لم يكن هناك تحالف فى هذه المعركة . لكن الهجوم العنيف الذى شنته « أمل » خلق حالة من الدفاع الذاتى فى مواجهة تهديد بالموت دفع الجميع إلى القتال جنبا إلى جنب . لكن الخلافات الأساسية كانت موجودة قبل وأثناء وبعد المعركة . ومع ذلك فمن المستبعد حدوث نزاع مسلح بين الفلسطينيين . فهدفنا هو محاربة العدو وليس شعبنا) .

ورغم ذلك كان من أهم نتائج معركة المخيمات استعادة قدر من المناخ المتفائل الذى شهدته الساحة الفلسطينية فى بداية العام ، واستمرار الأمل فى عقد اجتماع للمصالحة بين الفصائل فى الجزائر فيالصيف لاستئناف الحوار المقطوع بينها .

جـ ـ فتح . . والانشقاق الجديد :

وفى الوقت الذى كانت محاولات تحقيق المصالحة الفلسطينية مستمرة ، واجهت حركة « فتح » انشقاقا جديدا ـ يمينيا هذه المرة ـ تزعمه أحد ضباطها ورئيس استخباراتها سابقا : العميد عطا الله عطا الله (أبو الزعيم) ، ومعه مجموعة من ضباط جيش التحرير الفلسطيني المقيمين بالأردن وعلى رأسهم العميد نعيم الخطيب قائد « قوات بدر » . وكانت مقدمات الانشقاق قد بدأت عقب تجميد الأردن لاتفاق عمان ، حيث بدأ أبو الزعيم فى انتقاد موقف قيادة المنظمة بشكل غير مباشر . كما استقبل الملك حسين العميد نعيم الخطيب فى ٢١ فبراير ليعلن بعدها عن تأييد « قوات بدر » لخطاب الملك .

وفى أول أبريل ١٩٨٦ اتخذ التمرد شكل الانشقاق بقيادة أبو الزعيم ، الذى كان من المقربين لعرفات وشغل منصب رئيس الاستخبارات العسكرية الفلسطينية قبل تعيينه نائبا لرئيس هيئة أركان القوات الفلسطينية (أى نائبا لعرفات) فضلا عن رئاسته للمجلس العسكرى « لفتح » وعضويته لمجلسها الثورى والمجلس الوطنى الفلسطينى . وكان إبعاد أبو الزعيم عن مواقعه هذه مطلبا أساسيا لحركة الإصلاح داخل « فتح » فى مايو ١٩٨٣ قبل انشقاقها . فقد تضمنت لائحة المطالب الاصلاحية التى طرحتها هذه الحركة بندا يطالب بتنحية عدد من الضباط منهم أبو الزعيم بتهمة الفساد والإساءة إلى الثورة . والجدير بالذكر أن جميع القوى التى انتقدت عرفات كانت تأخذ عليه حمايته لهذا الرجل . وكان رد عرفات هو المزيد من تعزيز مواقع أبو الزعيم ومكانته ، حتى أنه اختاره بالذات لمرافقته عند خروجه من بيروت عبر البحر من بين جميع الضباط الفلسطينيين الذين كانوا معه . كما عينه عرفات مسئولا للساحة الأردنية بعد توقيع اتفاق عمان . وقد ساعده هذا الموقع على القيام بحركة

الانشقاق ، التى بدأت تتبلور عندما قام أبو الزعيم بزيارات إلى التجمعات والمعسكرات الفلسطينية فى الأردن لألقاء كلمات تحمل منظمة التحرير مسئولية انهيار اتفاق عمان ، حتى وصلت إلى مستوى الانشقاق الرسمى بعد أن اتخذت القيادة الفلسطينية قرارا سريا فى منتصف مارس (عرف فيما بعد) . بإحالة عدد من كبار ضباط جيش التحرير إلى التقاعد وعلى رأسهم « أبو الزعيم » . وعندئذ سعى انصاره للسيطرة على معسكر الكرامة ، الذى يضم قوات فتح التى خرجت من بيروت للأردن عام ١٩٨٢ ، قرب الزرقاء ، وعلى مكاتب منظمة التحرير بالأردن . وقد أوضح أبو الزعيم مبررات انشقاقه خلال مجموعة التصريحات التى أصدرها خلال تلك الفترة . ويمكن تلخيصها على النحو التالى :

– أن الخلاف مع القيادة تفاقم منذ الخروج من لبنان . فقد كان هناك تيار من العسكريين داخل « فتح » يعترض على التخبط فى القرارات وعدم وضوح الرؤية وأبرز مثال على ذلك هو الموافقة على عقد اتفاق مع الأردن والتحرك سلميا على أساسه ، ثم التراجع عن الاتفاق بصورة ظهرت معها المنظمة كما لو أنها عاجزة عن اتخاذ أية خطوة إلى الأمام .

– أن العمل الفلسطينى أصبح على مفترق طرق . ولابد من موقف فلسطينى صريح وواضح يقوم على استكمال المسيرة التى بدأت بتوقيع اتفاق عمان .

– أن عرفات هو الذى جاء إلى عمان ووقع الاتفاق مع الأردن : « فلماذا يصبح عرفات وطنيا عندما يوقعه وأصبح عميلا عندما أطالب باستئنافه ؟ » .

– « لا أطالب بتفويض أحد نيابة عن الشعب الفلسطينى . كل ما أقوله أن الذين ضيعوا الأرض عام ١٩٦٧ يمكن أن يتفاوضوا لاسترجاعها . وعلى المنظمة إذا كانت لا تريد التفاوض أن تظل بعيدة » .

– لابد من التصحيح داخل الاطر الديمقراطية لحركة « فتح » . ومنذ خمس سنوات لم تعقد الحركة مؤتمرها . حدث انشقاق ، وتم الخروج من بيروت ، وفصل عشرات الكوادر ، وعقدت اتفاقية مع الأردن وانهارت دون أن يعقد مؤتمر الحركة .

وعقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة اجتماعا ببغداد فى ٨ أبريل لمواجهة حركة الانشقاق هذه . وأكدت على القرار السابق الخاص بإحالة عدد من مجموعة « أبو الزعيم » للتقاعد ، وتجريد معظمهم من رتبهم العسكرية ، وإغلاق معسكر قوات الكرامة والطلب إلى جنوده وضباطه العودة لمنازلهم فى انتظار أوامر جديدة مع الإبقاء على رتبهم ورواتبهم . كما قررت أن يقوم عرفات بصفته القائد العام للقوات الفلسطينية بفصل أبو الزعيم و ٨ من العناصر العسكرية التى تعمل معه ، وعلى رأسهم نعيم الخطيب ، وأن يكون هذا القرار سارى المفعول إذا لم يمتثل أبو الزعيم لقرار يقضى بمغادرته الأردن خلال ٤٨ ساعة .

لكن فى نفس الوقت سعت قيادة المنظمة إلى الإقلال من أهمية هذه الحركة الانشقاقية . وانعكس ذلك فى تصريحات قياداتها التى دارت حول الأفكار التالية :

– أن ما صدر عن أبو الزعيم لا يستحق الحديث . وحتى لو وقفت دول بكاملها وراء جماعة أبو الزعيم فإنها تراهن على خيول خاسرة .

– أن أبو الزعيم استغل الخلافات بين منظمة التحرير والأردن لتحقيق مطامح شخصية .

– هناك شجرة أسمها الثورة الفلسطينية . وإذا سقط منها ورقة أو لم تسقط فهذا أمر طبيعى .

– أن الانشقاق بمثابة انقلاب تليفزيونى لا قيمة له .

كما حرصت قيادة المنظمة على إظهار عدم اعتقادها فى أن أبو الزعيم قام بحركته بتنسيق مع الأردن .

ورغم القرارات الصادرة من قيادة منظمة التحرير ضد مجموعة أبو الزعيم ، فقد عقد اجتماعا لمجموعة من الضباط الفلسطينيين المناصرين له (٤٠٩ ضابطا) فى أول يونيو ، وأعلن أنهم يمثلون المجلس العسكرى « لفتح » ، وأنهم قرروا عزل عرفات ونائبه خليل الوزير من مناصبهما العسكرية وسلطاتهما فى الحركة وانتخابه قائدا عاما لقوات العاصفة – الجناح العسكرى لفتح . كما أكد أبو الزعيم عزمه على الإسراع فى عقد المؤتمر العام لحركة « فتح » بعمان وانتخاب لجنة مركزية جديدة للحركة . لكن الواضح أن تحرك أبو الزعيم مات بسرعة لإفتقاده التأييد الحقيقى داخل « فتح » ، ولإدراك الحكومة الأردنية محدودية وزنه على الساحة الفلسطينية وعدم مراهنتها عليه .

د – تعثر المصالحة الوطنية :

وعلى عكس ما توقعته بعض الأطراف الفلسطينية عندما تفجرت هذه الحركة الانشقاقية داخل « فتح » ، فإنها لم تؤد إلى دفع قيادة منظمة التحرير خطوة جديدة ، فى اتجاه التصالح مع الفصائل الراديكالية . ورغم أن الظروف التى خلقتها حرب المخيمات فى شهر

يونيو ساعدت على استعادة جانب من المناخ التفاؤلى بالمصالحة الفلسطينية ، إلا أن هذا المناخ أخذ فى الانحسار بسرعة بعدها . وبدأ يتضح أن هذا التفاؤل لم يقم على قاعدة حقيقية . فعندما رحبت معظم الفصائل بالدعوة الجزائرية للمصالحة من حيث المبدأ ، لم يكن هناك جديد حقا فى هذا الترحيب المبدئى لأنه لا يعنى الموافقة على الولوج فى طريق الحوار مباشرة . فقد وضعت معظم الفصائل شروطها لتحقيق مبدأ اللقاء ، بينما أصرت قيادة « فتح » على الا تكون هناك شروط مسبقة . وكان ذلك الإصرار على اللاشروط ، فى تلك الظروف ، بمثابة شرط فى حد ذاته . وبذلك يمكن القول بأن دعوة المصالحة الوطنية تحطمت على صخرة الشروط والشروط المضادة .

وكانت الجبهة الديمقراطية أكثر الفصائل مرونة فى عرض شروطها ، التى اقتصرت على إلغاء اتفاق عمان والحوار على أساس اتفاق عدن وقرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطنى . بينما أضافت الجبهة الشعبية شروطا أخرى ، بالإضافة إلى إلغاء اتفاق عمان ، وهى إلغاء مجلس عمان (الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى بعمان) وكل ما ترتب عليه ، وإلغاء منظمة التحرير ، وتبنى خط سياسى واضح على أساس ميثاق المنظمة وبرنامجها الوطنى ، وتشكيل قيادة جماعية موثوقة للمنظمة . وأكدت الجبهة الشعبية أن هذه شروط مسبقة لابد من الاستجابة لها قبل الموافقة على بدء الحوار الفلسطينى الشامل .

اما بقية فصائل جبهة الانقاذ الوطنى (فتح ـ المجلس الثورى ، والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة ، وجبهة الصاعقة ، وجبهة النضال الشعبى الفلسطينى) فقد اتخذت موقفا متشددا ابرز ملامحه :

ـ الإصرار على إسقاط عرفات وليس فقط تغيير نهجه السياسى .

ـ رفض أن يكون اتفاق عدن ـ الجزائر أو قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطنى أساسا للوحدة الوطنية .

ـ الدعوة لان يكون الميثاق الوطنى للمنظمة هو الأساس الذى تبنى عليه استراتيجية جديدة للمنظمة .

وبدا أحيانا أن هذه الفصائل تفضل وحدة وطنية فلسطينية بدون اللجنة المركزية « لفتح » ، ولا تعتبر قيادات « فتح » ضمن القوى الوطنية الفلسطينية ، وتريد إخراجها من منظمة التحرير حتى لو تطلب الأمر إعادة بناء المنظمة من جديد . والمنطق الذى يستند إليه موقف هذه الفصائل أن المنهج التجريبى لقيادة المنظمة ، الذى ساد العمل الفلسطينى طوال عشرين عاما ، يفقد هذه القيادة أهليتها فى الاستمرار فى تصدر العمل الفلسطينى .

وعلى هذا النحو يتضح أنه كانت هناك أربعة مناهج فلسطينية تجاه المصالحة الوطنية هذا العام :

اولها :

الاتجاه الذى مثلته الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعى الفلسطينى ويتلخص فى طرح شروط محدودة يمكن لقيادة « فتح » الاستجابة لها .

وثانيها :

الاتجاه الذى مثلته الجبهة الشعبية . ويتلخص فى طرح شروط مبدئية أكثر مما طرحته الديمقراطية ، لكن على قاعدة إمكانية اللقاء مع قيادة « فتح » فى التحليل النهائى .

وثالثها :

الاتجاه الذى مثلته بقية فصائل جبهة الانقاذ . ويتلخص فى طرح شروط تعسفية بعضها يستبعد قيادة فتح أصلا من عملية التوحيد .

ورابعها :

الاتجاه الذى مثلته قيادة فتح . ويتلخص فى رفض الشروط المسبقة والاصرار على الحوار غير المشروط ، مع إبداء الاستعداد أحيانا لقبول شروط الجبهة الديمقراطية وخاصة الغاء اتفاق عمان . ويمكن تفسير التباين فى موقف فتح بين رفض الشروط المسبقة نهائيا وبين الاستعداد لقبول بعضها أحيانا بوجود خلافات تحت السطح داخل اللجنة المركزية لفتح رغم النفى المتكرر لها من قبل بعض قياداتها . لكنها خلافات فى إطار وحدة الحركة ، وقد اكد صلاح خلف (ابو اياد) وجود هذه الخلافات فى ندوة عقدها مع جريدة « القبس » فى ١٨ أبريل ، وقال : (إذا لم نكن نختلف مع بعضنا البعض لكانت هذه الحركة قد دمرت وحدثت فيها انشقاقات كثيرة . نحن نختلف ضمن الوحدة . فما دمت لا أشك فى وطنية ابو عمار فلماذا لا أخالفه فى

بعض التكتيكات التى قد أراها أحيانا من وجهة نظرى غير صحيحة ، وقد يراها هو من وجهة نظره منتهى العقل . لكن هذه الخلافات تظل على أرضية الثقة لأننى عندما أفقد ثقتى فى أبو عمار ، سأعلن ذلك دون تردد) . كما أوضح صراحة أنه كانت هناك ثلاثة تيارات داخل قيادة فتح تجاه اتفاق عمان من البداية . التيار الأول يتلخص فى العمل على كسب المكان فى الأردن والمناورة على أساس إمكانية عدم الوصول للطريق المسدود مع الأردن ، بسرعة بسبب حاجة كل من الطرفين للآخر . والتيار الثانى كان مؤمنا حقا باتفاق عمان وإمكانية العمل من خلاله . والتيار الثالث عارض الاتفاق على المستوى الاستراتيجى والتكتيكى .

هـ - المصالحة الجزئية :

وبالنظر إلى خريطة الشروط والشروط المضادة تجاه قضية المصالحة الوطنية الفلسطسنية نجد أن إمكانات هذه المصالحة تكاد تنحصر فى المدى القريب بين قيادة فتح ومعها جبهة التحرير العربية وجبهة التحرير الفلسطينية من ناحية والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعى الفلسطينى من ناحية أخرى . وكانت الجبهة الديمقراطية قد انتقدت شروط فصائل جبهة الانقاذ صراحة حيث أعلن زعيمها نايف حواتمة : (إن أى فصيل يعلن أنه يرحب بالوحدة الوطنية ، ثم يعلن أنه لا حوار إلا بإزالة أسباب أو مسبب الأزمة التى عانت منها منظمة التحرير فى السنوات الأخيرة فكأنه يضع العربة أمام الحصان ويعطل إمكانية الحوار الوطنى) .

ولذلك كان من الطبيعى أن تظل هذه الأطراف الخمسة هى المعنية أساسا بالاتصالات المتعلقة بالمصالحة الوطنية رغم تعثر خطواتها . فقد تصاعدت الاتصالات بين الفصائل الخمسة ، وبالذات فتح ، والديمقراطية ، والشيوعى الفلسطينى ، وبالذات منذ صدور بيان براج فى ٥ سبتمبر الذى وقعته الأطراف الثلاثة بدعم مباشر من الاتحاد السوفيتى . وهو يتضمن ٤ نقاط رئيسية :

- إلغاء اتفاق عمان فى اجتماع استثنائى للمجلس الوطنى الفلسطينى .
- إلغاء قرارات وتوصيات الدورة السابعة عشرة للمجلس ، والعودة إلى قرارات الدورة السادسة عشرة فى الجزائر .
- العودة إلى روح اتفاق عدن باعتباره إطارا مقبولا للوحدة التنظيمية لمنظمة التحرير .
- العمل على تطبيع العلاقات مع سوريا .

ورغم أن الجبهة الشعبية رحبت بهذا البيان ، إلا أنها أكدت ضرورة التزام قيادة فتح بما جاء به قبل تحقيق المصالحة لا بعدها . ووصف جورج حبش بيان براج بأنه « خطوة تسعى للوحدة الوطنية ، لكنها خطوة ناقصة ولا توفر الأسس السياسية اللازمة لاقامة الوحدة الوطنية على أسس صلبة وراسخة ، خاصة وأن نصوص هذا البيان تتضمن عودة لسياسية « نعم » بسبب عدم الالغاء العلنى والفورى لاتفاق عمان » .

ولذلك ظلت الاتصالات تدور ، بعد بيان براج ، بين الفصائل الخمسة المشار إليها ، حيث عقد ممثلوها اجتماعا فى تونس فى ٢٢ أكتوبر . وكان هذا أوسع اجتماع فلسطينى منذ انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطنى بعمان .

لكن تصاعد حرب المخيمات واشتداد أوارها منذ أواخر أكتوبر أوجد أوسع وحدة فلسطينية على الأرض ، حيث تلاحم أنصار مختلف الفصائل دون تمييز فى مواجهة هجمات « أمل » على المخيمات وحصارها لمخيمى الرشيدية بصور وشاتيلا ببيروت . لكن هذه الوحدة على الأرض لم تترجم إلى تطوير الحركة السياسية فى اتجاه المصالحة الوطنية إلا على نطاق محدود يتمثل فى تجدد الحوار بين فتح والجبهة الشعبية من خلال لقاء خليل الوزير (أبو جهاد) وجورج حبش ببراج ، ثم بموسكو فى الفترة ١٧ - ٢١ نوفمبر . لكن هذا اللقاء ، الذى بدأ فى براج ، انتهى بتأكيد حبش على ضرورة إلغاء اتفاق عمان فورا وقطع العلاقات السياسية مع مصر والأردن قبل أن تعلن الجبهة الشعبية استعدادها للمشاركة فى دورة جديدة للمجلس الوطنى . والمرجح أن انتقال المتحاورين بعد ذلك إلى موسكو كان بهدف إشهاد القيادة السوفيتية على موقفى الطرفين . وانتهى ذلك الحوار بأن أعلن أبو جهاد أنه سينقل وجهة نظر الجبهة الشعبية إلى قيادة فتح . ويستفاد من موقفى الطرفين (فتح والشعبية) فى الأيام التالية أنه لم يحدث تقدم بخصوص المسائل الخلافية التى طرحها حبش ، رغم تصاعد التنسيق العسكرى بينهما ومع بقية الفصائل على أرض معركة المخيمات . وقد استمر هذا التنسيق ولم يتأثر بالتباعد السياسى الذى أثارته اتفاقات وقف إطلاق النار المتعددة التى تم التوصل إليها

خلال شهر ديسمبر ولم يقدر لها أن ترى النور . فقد قبلت جميع الفصائل الفلسطينية باستثناء قيادة فتح ، عقد هذه الاتفاقات مع حركة « أمل » عبر الوساطة الايرانية . ووقعت ثمانية فصائل على هذه الاتفاقات ، الأمر الذى دفع قيادة فتح إلى رفض الالتزام بها . لكن ظروف الحصار الذى تعرض له مخيمان فلسطينيان ظلت عامل ضغط فى اتجاه توحيد بنادق مقاتلى كافة الفصائل بحكم وحدة الحال ، وفى اتجاه استمرار الأمل فى ترجمة هذا التوحد القتالى إلى توحد سياسى ، وخاصة عندما أعلن أحمد جبريل زعيم الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة أن اجتماع مخيم الرشيدية من شأنه إذا حدث أن يغير خريطة التحالفات الفلسطينية ـ الفلسطينية ، والفلسطينية ـ العربية . ومع ذلك ظل الوضع مجمدا على صعيد الوحدة السياسية للفصائل بالمعنى الشامل . ولم يحدث أى تقدم بين فتح وفصائل جبهة الانقاذ باستثناء ما تم مع الجبهة الشعبية وقد وقف تردد قيادة فتح فى إلغاء اتفاق عمان عقبة أمام دفع التقدم المحدود مع الجبهة الشعبية إلى خطوة أبعد حتى عام ١٩٨٦ .

ويبدو أن قيادة فتح لم تزل مترددة فى الاقدام على الالغاء الرسمى لاتفاق عمان ، ولا تشعر بحاجة لهذا الالغاء مقابل مصالحة جزئية لا شاملة ، خاصة وأن المصالحة الجزئية قائمة فى الواقع إلى الحد الذى يحول دون تهديدها بالعزلة . ومن ناحية أخرى فثمة اعتقاد لدى بعض قادة فتح بأن مصالحة جزئية تتخذ شكلا رسميا بين الفصائل الخمس ستكون ضارة على صعيد المصالحة الشاملة مستقبلا ، لأنها ستؤدى فى الغالب إلى افتقاد الجبهة الديمقراطية بالذات للمزية التى تتمتع بها الآن وهى علاقتها الحسنة مع جميع الأطراف وقدرتها على إبقاء الجسور مفتوحة إلى حد ما بين معظم الفصائل . فإذا دخلت فى مصالحة رسمية مع قيادة فتح ، فمن المرجح أن تفقد رصيدها لدى فصائل جبهة الانقاذ . وسيؤدى ذلك فى الغالب إلى مزيد من الاستقطاب فى الصفوف الفلسطينية ، التى ستنقسم فى هذه الحالة إلى معسكرين متنافرين تكاد تستحيل المصالحة بينهما مع ثبات الظروف الحالية ، بعكس حالة السيولة النسبية الراهنة التى يرجع الفضل فيها إلى صلات الجبهة الديمقراطية بمختلف الأطراف ، والتى تتيح الفرصة لانجاز خطوة هامة على صعيد الوحدة الوطنية بانضمام الجبهة الشعبية إلى الفصائل الخمس ، على نحو يحول دون خطر الاستقطاب ويساعد على أن تحسم قيادة « فتح » موقفها فى اتجاه الغاء اتفاق عمان ، الأمر الذى يمهد لعقد دورة جديدة للمجلس الوطنى خلال ١٩٨٧ .

٢ ـ العلاقات بين منظمة التحرير والعالم العربى

ظلت العلاقات الفلسطينية مع الأقطار العربية ، وبالذات أقطار الطوق أو المواجهة مع إسرائيل ، إحدى أهم المشكلات التى تواجه حركة المقاومة . وقد تأثرت استراتيجية وتكتيكات المقاومة بهذه العلاقات خلال الفترة التالية لحرب ١٩٦٧ . فبعد أن عجزت عن إيجاد قاعدة ارتكاز للكفاح المسلح داخل الأرض الفلسطينية المحتلة فى تلك الحرب (الضفة والقطاع) ، لجأت إلى إقامة هذه القاعدة فى الأقطار المجاورة وبالذات الأردن ولبنان . وأدى ذلك إلى خلافات بين المقاومة والنظم الحاكمة فى هذه الأقطار . وتطورت هذه الخلافات فى إتجاه الصدام الذى بدأ فى الأردن فى سبتمبر ١٩٧٠ ، وانتهى بخروج المقاومة فى يوليو ١٩٧١ . وبعدها استقر العمل الفدائى فى لبنان باعتباره الحلقة الأضعف والدائرة الأكثر استيعابا للعمل العربى بمختلف أشكاله ، حتى كان الغزو الإسرائيلى فى صيف ١٩٨٢ الذى استهدف القضاء على الوجود العسكرى الفلسطينى فى لبنان .

وشهدت الفترة التالية للخروج الفلسطينى من لبنان الانشقاق الكبير فى حركة « فتح » فى يوليو ١٩٨٣ ، وحصول المنشقين على دعم عدد من الفصائل الفلسطينية فيما عرف باسم « التحالف الوطنى » الذى اتخذ جانب سوريا عندما تأزمت علاقاتها بقيادة منظمة التحرير إلى حد القطيعة الكاملة . وبينما اتخذ « التحالف الديمقراطى » موقفا متميزا عن « التحالف الوطنى » ، إلا أن مواقفه ظلت أقرب الى الموقف السورى ، وخاصة مع التطور الايجابى الذى طرأ على علاقة منظمة التحرير بالأردن ومصر منذ أوائل ١٩٨٤ ، لتبلغ ذروتها بعقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٤ فى غياب معظم الفصائل ، ثم توقيع اتفاق عمان فى ١١ فبراير ١٩٨٥ والذى لعبت مصر دورا رئيسيا فى التوصل إليه .

واصبحت هذه العلاقة المتجددة لقيادة منظمة التحرير مع الأردن ومصر، بالإضافة إلى علاقاتها الوثيقة بالعراق، هى محور تحركها العربى فى نهاية العام الماضى فى مواجهة ارتباط بقية الفصائل بسوريا وليبيا.

أ - انهيار اتفاق عمان :

وقد بدأت قيادة منظمة التحرير عام ١٩٨٦ برهان على العلاقة الفلسطينية الأردنية كمدخل لمشاركة المنظمة فى عملية التسوية من خلال تمثيل مشترك مع الأردن. وانعكس ذلك على موقفها من سوريا الذى ازداد تشددا فى نفس الوقت الذى كان ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة يستعد لجولة مفاوضات حاسمة مع الملك حسين حول الشروط الأمريكية للاعتراف بمنظمة التحرير والدخول فى حوار معها. ورغم المرونة العالية التى أبدتها قيادة المنظمة فى هذه المفاوضات، إلا أنها تحطمت على صخرة الإصرار الأمريكى - الأردنى على الاعتراف الصريح بالقرار ٢٤٢، الأمر الذى لم يكن بمقدور قيادة المنظمة أن تستجيب له. ورغم الضغوط التى تعرضت لها، فقد أصرت فى النهاية على أن القرار ٢٤٢ يتجاهل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى، كما أن الاعتراف به يفقد المنظمة آخر ورقة بين يديها، لأنه يعنى اعترافا مجانيا بإسرائيل. وأدى ذلك إلى رد فعل أردنى اتخذ شكل تجميد اتفاق عمان والتنسيق السياسى مع منظمة التحرير، وذلك فى خطاب مطول للملك حسين فى ١٩ فبراير ١٩٨٦. وركز ذلك الخطاب على التمييز بين منظمة التحرير وبين قيادتها. وأبقى الباب مفتوحا للتعاون مع هذه القيادة إذا استجابت للنصائح الأردنية، حيث أكد أنه غير وارد بالنسبة للأردن أن يبدأ مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، لكن مع عدم استبعاد التعامل مع قيادة فلسطينية بديلة. وكان هذا هو جوهر الخطاب الأردنى، الذى أعقبه على الفور تصعيد للتحرك على الصعيد الفلسطينى داخل الأردن وفى الضفة الغربية. وكان الهدف الرئيسى لهذا التحرك هو ممارسة ضغط على قيادة منظمة التحرير. ولم يكن السعى إلى خلق قيادة بديلة مطروحا ضمن أولويات التحرك بسبب إدراك طبيعة التوازنات داخل الأرض المحتلة والشعبية الكبيرة التى تتمتع بها منظمة التحرير مما يجعل من الصعب إيجاد بديل فعال حقا للمنظمة. ولذلك فالملاحظ أن الملك حسين كان يكرر إصرار الأردن على كون المنظمة هى الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى خلال استقباله للوفود القادمة من الضفة ولإعلان تأييدها لخطاب ١٩ فبراير.

وفى الوقت الذى تباطأت فيه قيادة المنظمة فى اعلان الرد الرسمى على هذا الخطاب، قامت مصر بالدور الرئيسى فى محاولة الوساطة بين الأردن والمنظمة، وهى الوساطة التى شاركت فيها ايضا العراق والسعودية. وكانت الوساطة المصرية المكثفة تنبع من حرصها على إيجاد أساس لعدم الاعتراف بوصول عملية التسوية القائمة على اتفاق عمان إلى طريق مسدود بعد سنة كاملة من الدوران فى نفس المكان. واعتمدت الوساطة التى قامت بها مصر على علاقاتها التى توطدت مع الطرفين فى نفس الوقت. وكانت هناك خلافات داخل قيادة فتح حول الرد على خطاب الملك حسين. وبعد جدل طويل نسبيا تغلب الخط الداعى إلى عدم إغلاق باب المراجعة مع الأردن. ولذلك جاء رد المنظمة فى صورة مرافعة قانونية دفاعية لينفى مسئوليتها عن الفشل الذى منيت به عملية التسوية، وتحميل واشنطن هذه المسئولية لأنها رفضت الاعتراف بالمنظمة وبالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى، وأصرت على اعتراف المنظمة المسبق بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ دون القرارات الأخرى للأمم المتحدة. لكن البيان لم يوجه إدانة لأمريكا ولم يستخدم لهجة حادة، وكأنه يريد ترك الباب مفتوحا لاحتمالات المستقبل. وهذا ما يفسر ايضا امتناعه عن إلغاء اتفاق عمان وتأكيده حرص المنظمة على مسار إيجابى للعلاقات الأردنية الفلسطينية. ورغم أن البيان - الرد شدد فى مطلعه على حق الشعب الفلسطينى فى اختيار ممثليه وعلى أن نضال الشعب الفلسطينى لا يقبل الإحالة إلى الغير، وأن أية محاولة للفصل بين المنظمة والشعب غير مجدية، إلا أن البيان فى محصلته النهائية اكتفى بصيغة العتاب المهذب، ونفى وجود خلاف حقيقى مع الأردن حيث أوضح أن القراءة المتأنية لخطاب الملك حسين تقول أن الخلاف هو بين المنظمة والولايات المتحدة فى الأساس. فأمريكا وإسرائيل هما اللتان تمنعان الشعب الفلسطينى من ممارسة حق تقرير المصير وليس الأردن.

ب - وساطة مستمرة :

وهكذا ففى خلفية هذا البيان كان هناك اعتقاد لدى التيار الغالب فى اللجنة المركزية لفتح بأن التنسيق مع الأردن لم يصل إلى نهاية الطريق، وأن قنوات الاتصال ستبقى مفتوحة من خلال مكاتب منظمة التحرير وفتح

الباقية فى عمان ، ومن خلال اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة المعنية بشئون الأرض المحتلة ، إلى حين إيجاد صيغة سياسية تعيد الأمور بين الطرفين إلى سابق عهدها . وكان الموقف مناسبا لكى تنطلق منه محاولات الوساطة بين الطرفين . لكن هذه المحاولات اصطدمت بالموقف الأردنى الذى ظل متشددا ومفضلا ممارسة الضغوط على قيادة المنظمة . وشملت هذه الضغوط إجراءات للتضييق على أنشطة حركة فتح فى الأردن مثل إبعاد بعض عناصرها التى لا تحمل جوازات سفر اردنية واعتقال بعض الضباط ورفض دخول بعض العناصر التى سبق أن غادرت الأردن بطريقة مشروعة . وانتهزت السلطات الأردنية فرصة صدور بيان عن المجلس الثورى لحركة فتح بتونس فى أول يونيو ينتقد الموقف الأردنى من منظمة التحرير ، وقررت إغلاق ٢٥ مكتبا لفتح فى الأردن وطرد خليل الـوزير (أبو جهاد) . والملاحظ أن قيادة فتح حرصت على تسليم المكاتب بهدوء للسلطات الأردنية التى امتنعت بالكامل عن أى تدخل عند نقل الأوراق الفلسطينية من هذه المكاتب . ومرة أخرى سعى الرد الفلسطينى على هذا القرار إلى الحفاظ على جسر مفتوح مع الأردن . فرغم نفى أن يكون بيان المجلس الثورى لفتح هو سبب القرار الأردنى وتأكيد أنه كان معدا وجاهزا للتنفيذ ، كانت هناك إشارة واضحة إلى ضرورة المحافظة على علاقات أوثق مع الأردن وعدم تصعيد الموقف . لكن فى نفس الوقت سعت قيادة منظمة التحرير ، مع إدراكها لعدم جدوى الوساطة ، إلى إعادة تقييم سياساتها فى الأرض المحتلة بهدف الحيلولة دون نجاح التحرك الأردنى فى إضعاف صفتها التمثيلية هناك . وبلغت حرب الكلمات ضد الأردن فى الصحف الموالية للمنظمة فى الضفة مستوى قريبا مما كانت عليه خلال وبعد أزمة ٧٠ ـ ١٩٧١ . وبدأ الموقف بين حسين وعرفات أشبه بالحرب الخفية التى يتصارع فيها كلاهما على كسب الجماهير الفلسطينية والتأييد العربى والدولى لموقفه عبر سباق محموم . لكن الملاحظ أنه عندما تفجرت قضية أبو الزعيم ، حرصت قيادة المنظمة على إعلان عدم اعتقادها فى وجود صلة مباشرة للحكومة الأردنية بتحرك « أبو الزعيم » . كما أكدت قيادة المنظمة ، فى تلك المناسبة ، أن العلاقات الأردنية الفلسطينية تمر بفترة انتظار هادئة بعد خطاب الملك حسين ورد المنظمة عليه ، وأن الأبواب لم تغلق حيث توجد وساطات مستمرة . وعلى عكس توقعات بعض المراقبين وقتها ، تأكد بعد ذلك أن المسئولين الأردنيين كانوا يدركون حجم حركة « أبو الزعيم » ، وحقيقة سمعته بين الفلسطينيين ، ولذلك لم يتورطوا فى دعم حركته بل ولم يكن لديهم وقت كثير له كما أكدت مصادر فلسطينية . ولم تهتم الصحف الأردنية بإبراز أخبار تحركه ، لكن السلطات الأردنية تركته فى نفس الوقت يقوم بتحركه فى حرية كاملة . وكان تعليق مسئولى الأردن ، عندما يسألون عن موقفهم من هذا التحرك ، أنه من الشئون الفلسطينية الداخلية .

ورغم تشدد الموقف الأردنى تجاه منظمة التحرير ، ظلت الوساطة بينهما من أبرز القضايا المطروحة فى اللقاءات الأردنية ـ المصرية . ورغم أن هذه الوساطة لم تحقق تقدما ملموسا فى اتجاه عودة التنسيق بين الطرفين ، فقد بدت قرب نهاية العام بعض مؤشرات على بدء حدوث تغير فى الموقف الأردنى . وكان أهمها إعادة افتتاح خمسة من مكاتب فتح التى كانت قد أغلقت فى شهر يونيو ، واستقبال الملك حسين ورئيس وزرائه زيد الرفاعى لمسئولين فلسطينيين أهمهم عبد الحميد السايح رئيس المجلس الوطنى ، وعبد الرزاق اليحيى عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة ، وهانى الحسن المستشار السياسى لعرفات خلال شهر أكتوبر . ثم كان خطاب الملك حسين فى افتتاح الدورة الرابعة لمجلس الأمة الأردنى فى أول نوفمبر ، والذى أكد فيه على عدد من النقاط الإيجابية تجاه منظمة التحرير ، وأهمها :

ـ أن الأردن ليس بديلا عن منظمة التحرير ، وليس وكيلا عن الشعب الفلسطينى ، ولا يقبل أن يكون كذلك .

ـ أن وقف التنسيق مع قيادة المنظمة لا يؤثر على موقف الأردن الذى يعتبر أن المنظمة هى المؤسسة التى تمثل الشعب الفلسطينى .

ـ أن الأردن ملتزم بقرارات القمم العربية السابقة ، وخاصة قرارات قمة الرباط ١٩٧٤ وفاس ١٩٨٢ .

ومع ذلك فقد أعاد الخطاب التأكيد على أهمية القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وهما محور خلاف الأردن مع منظمة التحرير . وقد أوردهما الخطاب كأساس لانعقاد المؤتمر الدولى للسلام ، بما يوحى بأن اعتراف المنظمة بها شرط لمشاركتها فى هذا المؤتمر . كما أن التعهد الذى

تضمنه الخطاب بدعم ومساندة الشعب الفلسطينى قد ورد عليه استثناء هو عدم تعارض هذا الدعم مع أمن الوطن (أى الأمن الأردنى) باعتباره جزءا من الأمن القومى العربى .

ومن جانب منظمة التحرير أكدت تصريحات قيادتها الصادرة فى نفس الفترة أن العلاقة الأردنية الفلسطينية لا يمكن أن تنقطع ، رغم أن بعض التصريحات التى استنكرت تعيين إسرائيل ثلاثة رؤساء بلديات فى الضفة فى أول أكتوبر انطوت على انتقادات مباشرة للدور الأردنى فى هذا التعيين . لكن بشكل عام كان هناك تأكيد من الأردن وقيادة المنظمة على أن اتفاق عمان قائم رغم تجميده . ومع نهاية العام أصبحت الوساطة بين الطرفين تركز على إمكانية الاتفاق على أن يكون اعتراف منظمة التحرير بصيغة معدلة للقرار ٢٤٢ يتم الاتفاق عليها ثم تطرح دوليا .

جـ - الوجود الفلسطينى فى لبنان :

تميز عام ١٩٨٦ بعودة وتصاعد معارك المخيمات العنيفة بين العناصر الفلسطينية المسلحة فى هذه المخيمات وبين حركة « أمل » الشيعية . فبعد أن تم احتواء هذه المعارك التى انفجرت فى يونيو ١٩٨٥ عبر اتفاق بين « أمل » وجبهة الانقاذ الوطنى الفلسطينى ، عادت لتتجدد فى أبريل ومايو ١٩٨٦ . ولم يفلح اتفاق آخر بين الطرفين فى منع تجددها فى أكتوبر . ومن متابعة البيانات الصادرة من قيادة منظمة التحرير وحركة أمل ، يتضح مدى ما وصل إليه العداء بين الطرفين . فالمنظمة اعتبرت ما يجرى فى المخيمات محاولة لتصفيتها والقضاء على المخيمات نفسها ليس فقط سياسيا وعسكريا ولكن أيضا بشريا . والمقصود بذلك أن حركة « أمل » تهدف من وراء حرب المخيمات إلى تهجير أعداد متزايدة من الفلسطينيين من لبنان أو على الأقل من الجنوب وبيروت إلى الشمال ، وذلك ضمن خطة تستهدف فرض سيطرة أمل الكاملة على الجنوب وبيروت الغربية بلا منازع . بينما اعتبرت حركة أمل أن هذه المعارك لا تخدم سوى قيادة عرفات والمتعاملين معه على الساحة اللبنانية . وطالبت « العقلاء من الشعب الفلسطينى بعدم الانجرار وراء مثل هذه المعارك التى يفجرها أنصار عرفات » . وكان تقييم جبهة الانقاذ لهذه المعارك أن حركة أمل استغلت حادثا عابرا للمطالبة بسحب السلاح من مخيمات الجنوب وبالذات فى مدينة صور ، ونفت وجود خطة شيعية لتهجير الفلسطينيين من مخيمات الجنوب .

وقد اندلعت معارك المخيمات هذا العام فى ظروف مختلفة عن معارك يونيو العام الماضى ، لأنها جاءت مواكبة للحديث الذى شاركت فيه مختلف الأطراف عن دعم الوجود العسكرى الفلسطينى ليس فقط فى الجنوب ولكن أيضا فى بيروت . فتلتقى البيانات الصادرة من معظم الأطراف على أن عددا كبيرا من المقاتلين الفلسطينيين عادوا إلى لبنان عن طريق المطار أو موانى صور وصيدا ، أو عن طريق البر عبر منطقة الشوف الخاضعة لسيطرة الحزب الاشتراكى التقدمى . لكنها حذرت من التضخيم فيها ، قالت: (كل ما نقصده حين نتحدث عن العودة إلى بيروت وجنوب لبنان هو أن المقاتلين الفلسطينيين الذين أرغموا على السفر بعد الحصار الإسرائيلى واحتلال جزء كبير من لبنان - وكان بينهم الكثير من أبناء المخيمات - بدأوا فى العودة إلى أهلهم وإلى مخيماتهم ليواصلوا حياتهم بصورة طبيعية ، مع العلم أن جميع هؤلاء يحملون وثائق شرعية صادرة عن جهات رسمية لبنانية . وبالطبع فإن وجود هؤلاء المقاتلين فى المخيمات يترتب عليه انخراطهم فى حياتها بما فى ذلك الدفاع عنها فى وجه المؤامرات التى تستهدفها) .

وقد تردد فى بداية العام ١٩٨٦ فى العديد من الصحف العربية أن هناك تفاهما بين قيادة المنظمة والرئيس الجميل على عودة المقاتلين إلى لبنان ، وأن الجميل يريد استخدام العودة الفلسطينية للبنان لإضعاف الدور السورى ودور حركة أمل . وتردد أيضا أن اتصالات سرية جرت بين الجميل وبين عدد من قادة فتح ، وبالذات « أبو أياد » المعروف بأنه أجرى اتصالات قديمة معه فى بيروت .

لكن الطرفين لم يلبثا أن تبادلا نفى هذه الاتصالات . فأعلن أبو أياد أن (الاتصالات المباشرة مع أمين الجميل مقطوعة منذ فترة طويلة . لكن هذا لا يعنى أننا بين فترة وأخرى لا نتبادل الآراء ووجهات النظر من خلال بعض الأصدقاء المشتركين . وإذا كان تبادل الآراء بهذه الطريقة يعنى اتصالا مباشرا ، فإن الاتصالات بينى وبين أمين الجميل لم تنقطع أبدا رغم الاختلاف فى وجهات النظر . أما أن يرتبط ذلك بالحديث عن عودة فدائيين للبنان عن طريق ميناء جونية ، فهذا كذب وافتراء) .

كما نفت المصادر الرسمية للرئيس الجميل أن يكون قد أجرى أى اتصال مع أى مسئول فلسطينى منذ خروج المقاومة من بيروت باستثناء الاتصالات المعلنة التى جرت فى مؤتمرات أو لقاءات عامة . وأكدت هذه المصادر أن الموقف الرسمى اللبنانى من اتفاق القاهرة ١٩٦٩ ومن الوجود الفلسطينى المسلح فى لبنان ما يزال هو الموقف الذى عبر عنه الجميل فى رسالته إلى عرفات فى نوفمبر ١٩٨٢ ، التى طلب فيها سحب القوات الفلسطينية من لبنان وإعادة تنظيم الوجود الفلسطينى المدنى على أساس احترام حق الفلسطينيين الذين دخلوا لبنان عام ١٩٤٨ بالبقاء على أرضه إلى أن يتم حل قضيتهم أسوة بما يجرى فى الدول العربية الأخرى . كما تضمنت تلك الرسالة أن السلطات اللبنانية تنوى تنظيم وضع الجنوب على أساس اتفاقية الهدنة بصرف النظر عن أية اتفاقات أخرى لاحقة ، وأن هذا هو الأساس الذى اعتمده لبنان فى مجلس الأمن عند الاتفاق على القرار ٤٢٥ الذى يطالب إسرائيل بالانسحاب من جنوب لبنان واحترام الدولتين لاتفاقية الهدنة بينهما . وجدير بالذكر أن عرفات كان قد رد على رسالة الجميل فى حينها مشيرا إلى أن اتفاق القاهرة ١٩٦٩ تم التوصل إليه بناء على وساطة عربية وبرعاية الجامعة العربية ، ولا يمكن إلغاؤه من طرف واحد . والملاحظ انه رغم الخلاف الكبير بين الجميل والكتائب وبين أمل . فهناك حد ادنى من الاتفاق بينهما على تفسير أسباب معارك المخيمات . فالجميل يعتبر أن ما يجرى فى المخيمات وحولها هو نتيجة غياب القوى الأمنية الشرعية المسئولة عن ضبط الأمن فى بيروت الغربية والجنوب . اما حركة أمل فتتحدث بلغة لا تختلف كثيرا رغم أنها هى التى تسيطر على أجزاء واسعة من أحياء بيروت الغربية . فترى أمل أن مسئولية أمن المخيمات يجب أن تتحملها السلطات الأمنية الشرعية اللبنانية من جيش وقوى أمن داخلى كما هو حال المخيمات فى البلاد العربية التى بها وجود فلسطينى . ومن وجهة نظر أمل ، فإن محاربة إسرائيل لا تتم من مخيمات بيروت والجنوب ، وأن الدور الحقيقى فى مواجهة إسرائيل تقوم به المقاومة الوطنية اللبنانية فى الجنوب .

ويسعى الحزب الاشتراكى التقدمى بزعامة وليد جنبلاط إلى الموازنة بين علاقاته مع أمل وبين موقفه من الوجود الفلسطينى فى لبنان ، حيث امتنع عن المشاركة فى أى هجوم على هذا الوجود رغم دعوته إلى إعادة تنظيمه على نحو يكفل توحيد العمل الفلسطينى واللبنانى .

وتعتبر قوى السنة اللبنانية وحدها تقريبا المدافعة عن الوجود الفلسطينى فى لبنان ، ومعها التنظيم الناصرى فى صيدا . وقد لعبت حركة التوحيد الإسلامى السنية فى طرابلس بقيادة سعيد شعبان دورا هاما فى دعم الوجود الفلسطينى قبل هزيمتها على أيدى بعض الميليشيات المرتبطة بسوريا ثم تصفيتها على أيدى القوات السورية نفسها مباشرة فى ديسمبر . كما تدافع القيادة الدينية السنية التقليدية عن الوجود الفلسطينى . ويرفض المفتى حسن خالد أن تقتصر دعوة جمع السلاح على الفلسطينيين ويدعو إلى تطبيق ذلك على الجميع . ويبدو أن هذا الموقف يرتبط بخشية القيادات السنية من ان يؤدى عزل سلاح الفلسطينيين وتقليص وجودهم العسكرى إلى احكام سيطرة أمل والشيعة على بيروت الغربية .

د ـ الترحال بين العواصم العربية :

شهدت الشهور الأولى من العام عدة اتصالات سرية بين ممثلين سوريين ومندوبين عن قيادة منظمة التحرير ، وخاصة بعد انهيار اتفاق عمان وفى اطار المناخ الايجابى النسبى لاتصالات المصالحة الوطنية[١] فى تلك الفترة . فقد طرأت وقتها متغيرات جديدة بالنسبة لسوريا أهمها عودة الأوضاع الى التأزم فى لبنان ، وفشل الاتفاق الثلاثى الذى رعته سوريا بين أمل والكتائب والاشتراكى التقدمى ، وبروز العامل الفلسطينى من خلال العودة الفدائية كعامل خلط للأوراق السياسية فى الساحة اللبنانية ذات الأولوية المتميزة فى السياسة السورية . وأدت تلك التطورات الى ظهور توقعات بأن تنضج موقفا سوريا أكثر استعدادا للتكامل مع قيادة منظمة التحرير ، وخاصة بعد فك التنسيق الأردنى الفلسطينى الذى أعطى لسوريا فرصة التعامل مع طرفين كل على حدة ، وبعد لقاء عرفات مع الزعيم السوفيتى جورباتشوف فى برلين أول ابريل ١٩٨٦ ، حيث حصل عرفات على وعد سوفيتى ببذل الجهد من أجل تحقيق مصالحة سورية فلسطينية .

لكن الاتصالات السورية مع منظمة التحرير لم تسفر عن أى تقدم رغم التقارب الذى حدث بين مناصرى

---

(١) انظر القسم الخاص بالمصالحة الوطنية الفلسطينية .

المنظمة وأنصار جبهة الانقاذ الموالية لسوريا خلال معارك مخيمات بيروت فى أبريل ومايو ١٩٨٦ والذى تحول الى وحدة قتال شاملة فى معارك مخيمات نهاية العام . وكانت العلاقة المتنامية لقيادة المنظمة مع مصر من أسباب تعثر تحقيق تقدم فى الاتصالات مع سوريا . فقد تضمنت الشروط السورية لبدء حوار رسمى مع قيادة المنظمة قطع علاقاتها بمصر وإدانة سياستها التى لا تزال ملتزمة بكامب ديفيد . لكن الواضح انه كان من غير المتصور أن تضحى قيادة المنظمة بعلاقاتها الايجابية مع مصر ، رغم ما يكتنفها من بعض جوانب الخلاف السياسى ، مقابل علاقة غير مضمونة مع سوريا ، خاصة وان مصر هى التى تقوم بالدور الرئيسى فى الوساطة بين الأردن وبين قيادة المنظمة التى ما تزال تنظر الى العلاقة الأردنية الفلسطينية كأهم مدخل لها الى عملية التسوية .

وكانت زيارة عرفات للقاهرة فى أول مايو ١٩٨٦ مؤشرا على حرص قيادة المنظمة على علاقاتها مع مصر . فبعد انهيار اتفاق عمان والمشكلات التى يواجهها الوجود الفلسطينى فى تونس ، أصبحت القاهرة وبغداد أهم عاصمتين عربيتين بالنسبة لقيادة منظمة التحرير : القاهرة لمكانتها ودورها فى الوساطة مع الأردن وموقفها الايجابى المدافع عن كون منظمة التحرير هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى . وبغداد لكونها المقر البديل المحتمل فى حالة اضطرار قيادة المنظمة للخروج من تونس . وقد تم نقل العديد من كوادر الثورة الفلسطينية وعسكرييها إلى بغداد خلال هذا العام والعام الماضى ، حتى أصبحت بغداد مع الجزائر وصنعاء والخرطوم أهم مراكز للوجود العسكرى الفلسطينى فى العالم العربى ، بالاضافة إلى بيروت وعمان حيث يواجه هذا الوجود مشكلات عديدة . بينما تظل دمشق هى أهم مركز للوجود العسكرى للفصائل المعارضة لقيادة المنظمة .

وكان الموقف السورى تجاه قيادة منظمة التحرير أيضا من عوامل عرقلة المبادرة الجزائرية الخاصة بالمصالحة الفلسطينية . فقد أصرت سوريا على عقد اجتماع المصالحة فى دمشق وكذلك المجلس الوطنى الفلسطينى الذى يعقب هذا الاجتماع ، مع اشتراط أن يسفر هذا المجلس عن تعديلات جذرية فى صلاحيات رئيس منظمة التحرير تشمل توزيع هذه الصلاحيات على ثلاثة نواب له بهدف الحد من هيمنته على القرار الفلسطينى . لكن هذا الموقف مجرد عامل مساعد على عرقلة المبادرة الجزائرية ، حيث يظل تباعد الرؤى بين الفصائل الفلسطينية نفسها ، والشروط المضادة التى طرحتها العامل الرئيسى فى عرقلتها .

لكن الاتصالات السورية مع قيادة منظمة التحرير استؤنفت قرب نهاية ١٩٨٦ . وتم أكثر من لقاء على مستوى مسئولى الأمن والمخابرات .

كما حدث لقاء بين عبد الحليم خدام وفاروق القدومى . لكن لم تؤد هذه الاتصالات أيضا إلى تقدم ملموس رغم مناخ التفاؤل الذى أحاط بلقاء عرفات مع القذافى على هامش قمة عدم الانحياز الأخيرة بهرارى فى سبتمبر ، وما أثاره من توقعات بشأن المساهمة فى أحداث قدر من التقارب بين قيادة منظمة التحرير وبين سوريا . لكن يبدو أن التشدد السورى من جانب والمبالغة فى شعار « استقلالية القرار الفلسطينى » . من جانب آخر يحولان دون حدوث تقدم فى العلاقات بين سوريا وقيادة المنظمة . ويبدو ايضا أن شعار « استقلالية القرار الفلسطينى » يتم استخدامه أحيانا على نحو يتجاهل أن القضية الفلسطينية هى قضية عربية قومية لا قضية قطرية ، وأن النضال الفلسطينى لا يستطيع وحده حسم المعركة فى غياب الدور العربى . لكن ظروف التضييق والحصار التى يواجهها النضال الفلسطينى ، بغض النظر عن اتجاهاته ، فى الأقطار العربية يغذى الفكر القطرى فى صفوف المقاومة وبالذات لدى كوادرها الجديدة . ومن أهم مظاهر التضييق الجديدة هذا العام المشكلات التى أثارتها السلطات التونسية حول الوجود الفلسطينى خلال شهر أكتوبر ، مما دفع قيادة المنظمة إلى إلغاء الوجود العسكرى فى تونس كلية . ورغم أنه قد أمكن احتواء المشكلة عند هذا الحد ، إلا أنها أثارت جدلا فى صفوف منظمة التحرير حول احتمالات تجدد المضايقات التونسية لكن بصدد المقر الرسمى لمنظمة التحرير الكائن الآن فى تونس . وبرز فى هذا الجدل اتجاه يدعو إلى التخلى عن تحديد مقر ثابت لقيادة المنظمة فى عاصمة عربية معينة . ولم يسفر هذا الجدل عن نتائج محددة . لكن مع نهاية العام كانت قيادة منظمة التحرير قد نقلت من تونس كل ما له علاقة بالأمور العسكرية أو الأمنية ، بحيث لم يبق هناك سوى المقر الرسمى لقيادة المنظمة ومقر الدائرة السياسية والدائرة الاعلامية للمنظمة . ويوجد حاليا حوالى ٤٠٠ عنصر وكادر فلسطينى مع عائلاتهم ، بحيث يبلغ مجموع الفلسطينيين المقيمين بتونس هذا العام

نحو ألف شخص ، بعد أن وصل عددهم من ٧ ـ ٨ آلاف شخص عقب الخروج من بيروت عام ١٩٨٢ .

هـ ـ الوجود البشرى الفلسطينى فى العالم العربى :

ويظل الوجود الفلسطينى فى الأردن هو الأكثر كثافة خارج الأرض المحتلة حيث يعيش هناك نحو ربع الشعب الفلسطينى الذى تشير الاحصاءات التقديرية الفلسطينية إلى أنه يقدر بنحو ٤,٤ ـ ٤,٦ مليون عام ١٩٨١ ، بمعدل زيادة سنوى يتراوح بين ٢,٥ و ٣٪ . ويوضح الجدول رقم (٨) التوزيع الجغرافى للفلسطينيين عام ١٩٨١ وفقا لمصدرين : إحصاءات المجموعة الاحصائية الفلسطينية بدمشق ، وتقديرات الباحثة الديمجرافية الفلسطينية جانيت ابو الغد .

جدول رقم (٨)
التوزيع الجغرافى للفلسطينيين عام ١٩٨١

مكان الاقامة	تقدير المجموعة الاحصائية	تقدير جانيت ابو لغد
الضفة الغربية	٨٣٣,٠٠٠	٨١٨,٣٠٠
قطاع غزة	٤٥١,٦٠٠	٤٧٦,٧٠٠
فلسطين المحتلة ١٩٤٨	٥٥٠,٨٠٠	٥٣٠,٦٠٠
الأردن	١,١٤٨,١٨٠	١,١٦٠,٨٠٠
سوريا	٢٢٢,٥٢٥	٢١٥,٥٠٠
لبنان	٤٩٢,٢٤٠	٣٤٧,١٠٠
الكويت	٢٩٤,٩٠٨	٢٧٨,٨٠٠
العراق	٢٠,٦٠٤	٢٠,٠٠٠
ليبيا	٢٣,٧٥٩	٢٣,٠٠٠
مصر	٣٤,٣٠٤	٤٨,٥٠٠
السعودية	١٣٧,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠
الامارات	٣٧,٠٠٠	٣٤,٧٠٠
قطر	٢٤,٢٣٣	٢٢,٥٠٠
البحرين	—	—
عمان	—	—
باقى الدول العربية	٥١,٠٠٠	٤٨,٢٠٠
الولايات المتحدة	١٠٥,٠٠٠	١٠٢,٠٠٠
بقية العالم	١٤٠,٠٠٠	١٣٦,٣٠٠
	٤,٥٦٦,١٦٢	٤,٣٩٠,٠٠٠

والملاحظ أن التباين بين التقديرين طفيف لا يتجاوز ٤٠ ألفا فى المتوسط ، فيما عدا التقدير الخاص بلبنان ، حيث انخفض تقدير جانيت أبو لغد عن تقدير المجموعة الاحصائية بنحو ١٤٥ ألفا . . وهو فارق ضخم ربما يرجع إلى أن تقديرات الفلسطينيين فى لبنان تعانى من الارتباك الناجم عن الحرب الأهلية الطويلة والغزو الاسرائيلى ومعارك المخيمات والآثار المترتبة على كل ذلك ، فضلا عن أنها تقديرات تخمينية من الأساس حيث لا يوجد إحصاء سكانى فى لبنان منذ ١٩٧٣ . ورغم أنه لم يحدث خلاف ملموس بين التقديرين بخصوص أعداد الفلسطينيين فى المناطق الأخرى ، إلا أن هذا لا يؤكد بالضرورة دقتها . فمعظم هذه الأرقام تقديرية وتنطوى على جانب تخمينى ، وبعضها يعانى من آثار عدم تفرقة بعض الأقطار بين الفلسطينيين الحاملين لجنسية أردنية وبين الأردنيين . ويكاد يكون البلدان الوحيدان اللذان يتميزان بدقة أرقام الفلسطينيين فيهما نسبيا هما سوريا والعراق ، بسبب وجود تعداد شبه منتظم للفاسطينيين . وكذلك تتميز أرقام الفلسطينيين فى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وفى الضفة الغربية وقطاع غزة بدقة تعود إلى وجود إحصاءات إسرائيلية منتظمة ، لكن دون حساب احتمالات وجود اتجاه إسرائيلى للتلاعب بهذه الاحصاءات . فالمعروف فى علم السكان أنه قليلا ما تكون الاحصاءات خالية من التحيز سواء بطريق العمد أو نتيجة الأخطاء الواردة باستمرار . وعندما يكون الأمر متعلقا ببلد ظل منذ بدء جمع المعلومات بالمعنى الحديث ، موضعا للخلاف والصراع بين أطراف متنازعة ، تزداد احتمالات التحيز .

وبالنسبة للنشاط الاقتصادى الذى يمارسه الشعب الفلسطينى ، فقد حدث تغير كبير فيه على مدى السنوات الممتدة منذ ١٩٤٨ . فقبل الاحتلال الاسرائيلى فى ذلك العام ، كانت غالبية الفلسطينيين (الثلثان تقريبا) من الفلاجين مع وجود أقلية شبه إقطاعية بالغة الثراء . بينما كان الثلث الآخر حضريا يشمل العمال والبورجوازية الصناعية المحدودة والتجار والمقاولين والموظفين . لكن بعد ١٩٤٨ أخذ الشعب الفلسطينى يبتعد عن الزراعة . وتكرس ذلك بعد ١٩٦٧ . فباستثناء فلسطينى الأردن الذين يعمل نحو ٨٠٪ من المشتغلين منهم بالزراعة والغابات والصيد ، تضاءلت أعداد الفلسطينيين العاملين فى هذا المجال ، كما يوضح الجدول رقم (٩) (بالنسبة المئوية) . كذلك يوضح الجدول رقم (١٠) النسب المئوية للعاملين الفلسطينيين فى بعض الأقطار العربية حسب المهنة .

جدول رقم (٩)

النشاط الاقتصادى للفلسطينيين تبعا للقطاع والتوزيع الجغرافى

النشاط الاقتصادى	الضفة	القطاع	الأردن	سوريا	لبنان	الكويت	السعودية
زراعة وغابات وصيد	٢٤,٢	١٧,٣	٧٩,١	٨,٠	٢١,٢	٢,٢	٣,٤
صناعة	١٦,٤	١٧,٣	٣,٨	٢٢,٢	١١,٨	٢٩,٥	١١,٥
تشييد وأشغال عامة	٢٣,٤	٢٦,٤	١,٤	١٧,٨	١٣,٨	١١,٢	١١,٢
تجارة ومطاعم وفنادق	١٢,٤	١٢,٤	٤,١	١١,٢	١٤,٤	١٥,٢	٧,٣
نقل وتخزين ومواصلات	٤,٩	٦,٧	٢,٣	٥,٦	٦,٦	٦,٦	٢,٦
خدمات عامة	١٤,٣	١٢,٨	٩,٣	٢٨,٤	٢٠,٩	٦,٦	٦١,٦
مجالات أخرى	٤,٠	٥,٣	—	٦,٧	١٥,٧	—	٥,٠

المصدر . د. محمد النخال ، الشعب الفلسطينى ، مجلة شئون عربية ، العدد ٤٤ ، ديسمبر ١٩٨٥ ، ص ١٤٤ .

جدول رقم (١٠)

النسب المئوية للعاملين الفلسطينيين فى بعض الأقطار العربية حسب المهنة

المهنة	سوريا ١٩٨٠	لبنان ١٩٨٠	الكويت ١٩٧٠	العراق ١٩٧٨	السعودية ١٩٧٤	مصر ١٩٧٦	الامارات ١٩٧٥
مهنيون وفنيون	١٢,٧	٨,٧	٢٠,ـ	١٧,٥	٥٦,ـ	١٦,٨	٣٢,٥
مديرون وذوو أعمال إدارية	٠,٦	٠,٢	ـ,٧	٢,١	٢,٥	٤,٤	٥,ـ
أعمال كتابية	٨,٨	٣,٤	١٨,١	١٣,٥	٥,٤	١٤,٦	٢١,٥
بيع وشراء	٨,٢	١,١	٨,٢	٧,٢	٢,٨	١٧,٧	٥,٦
خدمات	٧,١	١٢,٧	١٠,٢	٨,١	٣,١	٧,١	٢,٨
زراعة وصيد	٨,٦	١١,١	٢,٣	ـ,٥	٣,٩	٣,٧	ـ,٧
مجالات إنتاج	٥٤,٥	٢٣,٧	٤,٢	٤٢,٩	٢٦,٣	٢٣,٢	٣١,٩
مقاولون	—	—	—	ـ,٩	—	—	—
	٠,٤	—	٠,٣	٧,٣	—	١٢,٥	—

المصدر السابق ، ص ١٤٥ .

وتكشف هذه الجداول عن التمزق الذى أصاب التركيب الطبقى الفلسطينى ، وعن النمط المتفكك للأعمال المتخصصة التى يشغلها الفلسطينيون فى البلاد المختلفة ، رغم أن الشعب ككل يحتوى على تكوين متوازن نسبيا من المهارات والكوادر الوظيفية التى غدت ممنوعة من العمل معا لخلق اقتصاد وطنى . ويلاحظ أن العديد من الفلسطينيين الذين يعملون فى أقطار الخليج ، وبالذات السعودية والكويت والامارات ، يشغلون أعمالا مهنية وفنية هامة . لكن احتمالات انخفاض أعدادهم مستقبلا وحلول عاملين محليين محلهم واردة مع انتشار التعليم فى هذه البلاد ، الأمر الذى قد يكون له تأثير على انخفاض حجم المجتمع الفلسطينى هناك وانخفاض مستواه .

كما يلاحظ الاتجاه العام إلى انخفاض الأهمية الزراعية وتعزيز الأهمية الوظيفية المهنية والفنية ، والادارية بالنسبة للفلسطينيين فى الأقطار العربية باستثناء الأردن . ويمكن تفسير حالة الأردن جزئيا بضرورات حياة المخيمات الأكثر بؤسا وعدم إمكانية الحصول على أعمال خارج نطاق الزراعة . كما يلاحظ الاتجاه العام لتعزيز الأهمية البروليتارية للفلسطينيين فى إسرائيل والأرض المحتلة .

القسم السادس

أثر انخفاض أسعار النفط
على الاقتصاديات العربية

يدرس هذا القسم بايجاز شديد تطورات الاقتصاديات العربية ، ويمكن للقارىء أن ينظر اليه على اعتبار أنه تأمل مستقل لبعض أهم خصائص وتطورات الاقتصاديات العربية سواء كانت مأخوذة ككل أو مأخوذة فى تنويعاتها القطرية . على أنه يمكن النظر أيضا إلى هذا الجزء من التقرير على أنه تفصيل أدق لبعض الجوانب الاقتصادية التى تؤثر على العلاقات السياسية العربية والتى تناولناها فى عجلة فى الأقسام الأولى من التقرير .

ويركز القسم الاقتصادى من هذا الجزء من التقرير العربى على نتائج وانعكاسات انخفاض عائدات النفط على الاقتصاديات والعلاقات العربية من زوايا متعددة .

ففى البداية تقدم الدراسة تشخيصا لما هو جوهرى فى تطور الاقتصاديات العربية تحت تأثير العامل النفطى سواء فى مرحلة صعوده أو مرحلة هبوطه . ويرتكز هذا التشخيص على معيار أساسى لتقدير وتقويم هذا التطور وهو الدرجة والكيفية التى أثر بها صعود وهبوط أسعار وعائدات النفط العربى على قاعدة ودولاب الانتاج السلعى وخاصة فى مجال الزراعة والصناعة التحويلية . ويعيد هذا القسم تنبيه الأمه إلى النتائج المريرة لتعقد مشكلة الزراعة العربية التى استفحلت اقتصاديا وأصبحت مصدرا كبيرا لأزمة سياسية واجتماعية هيكلية . وينتهى هذا الجزء من القسم الاقتصادى باثارة بعض التساؤلات حول واقع ومستقبل السياسات الاقتصادية فى البلدان المصدرة للبترول بصورة خاصة .

ويتلو ذلك التقييم العام جزء خصص لتناول تأثيرات انخفاض عائدات النفط على الأقطار العربية الفقيرة . ويشتمل هذا الجزء على دراسة لثلاثة جوانب أساسية لهذه التأثيرات وهى تحويلات العاملين المهاجرين فى البلاد المصدرة للنفط إلى أقطارهم العربية الأم ، والمساعدات المالية الثنائية إلى الدول العربية الفقيرة ، وأخيرا التجارة البينية العربية . وهى ثلاثة محاور رئيسية للعلاقات بين مجموعة الأقطار العربية الغنية ومجموعة الأقطار العربية الفقيرة .

أولا : الاتجاهات العـــامة

لقد طبعت حقبة النفط بطابعها تطور بنية الاقتصاد فى العالم العربى . وبداية فاننا نعرض لإبعاد غياب التوجه العربى للتنمية المستقلة وأسسها الضرورية . ثم نقوم من ناحية بتحليل تطور هيكل الناتج المحلى العربى الاجمالى ، ومن ناحية أخرى بدراسة تطور قطاعى الصناعة التحويلية والزراعة . ويتركز التحليل على الاتجاهات الرئيسية لهذا التطور من منظور الأثر الناجم عن تطور أسعار وعائدات النفط العربى . وهنا يتم التحليل على مستويين للاقتصاد العربى ، الأول : المستوى القومى ، والثانى : على المستوى القطرى ، مع التركيز على عدد من البلدان النفطية وغير النفطية . ويشمل التحليل ثلاث فترات من حقبة النفط . الأولى : حتى منتصف السبعينات (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) ، وذلك لتحديد الأثر المباشر لارتفاع أسعار النفط على الاقتصاديات العربية ، وللتعرف على نقاط انطلاق تطور هذا الاقتصاد فى حقبة النفط . والثانية ، حتى بداية الثمانينات (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) بهدف تعيين الأثر متوسط المدى لارتفاع أسعار النفط ، وانماط التصنيع والتنمية فى سنوات الازدهار النفطى . والثالثة ، حتى منتصف الثمانينات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) بغرض استشراف الأثر الناجم عن اتجاه أسعار النفط نحو الانخفاض ، والتعرف على محصلة أثر حقبة النفط (فى صعودها وهبوطها) على الاقتصاد العربى . ويبقى أن هذا التحليل مقيد بالمادة المتاحة ، والاختيار التحكمى لفترات الدراسة .

١ ـ غياب ارادة ودوافع التنمية العربية المستقلة :

لقد اتاح ارتفاع أسعار وعائدات النفط العربى ، فرصة استثنائية تاريخيا من منظور توافر التمويل الضرورى لتحويل الاقتصاد العربى المتخلف التابع إلى اقتصاد صناعى حديث مستقل . وكان هذا ممكنا فى حال توجيه الموارد النفطية وتعبئة الموارد غير النفطية فى اتجاه غايته انجاز التنمية العربية المستقلة فى أطار التكامل الاقتصادى العربى . ونشدد بداية على أن صياغة سياسة (استراتيجية وتكتيك ، وخطط وبرامج الخ . .) تستهدف انجاز هذه التنمية ، كان من شأنه أن يحرر الاقتصاد العربى من قيود وأعباء التبعية الاقتصادية الشاملة . (انظر : الاقتصاد العربى بين التبعية والاستقلال فى حقبة النفط) .

أن تصفية التخلف الاقتصادى العربى تعنى تغيير بنية الاقتصاد ، وتمثل عملية التصنيع المستقل جوهر هذا التغيير الهيكلى ، كما يعتبر التكامل العربى شرطا مواتيا للاسراع بالتنمية والتصنيع . ونلاحظ منذ البداية حقيقتين أساسيتين ، الأولى ، أن الاقتصاديات العربية لم تشهد تطورا غايته انجاز التنمية والتصنيع فى أطار الاستقلال ، والثانية ، أن العالم العربى لم يعرف تقدما فى اتجاه تحقيق التكامل الاقتصادى العربى .

والواقع أن تحديد ما يعنيه تحول البلدان العربية إلى بلدان متقدمة ، يفترض ادراك أن ظهور ما نسميه بالبلدان الصناعية المتقدمة . الرأسمالية والاشتراكية ، كان بالأساس نتيجة استكمال مهام الثورة الصناعية . ولقد تحققت هذه الثورة عبر العديد من الحلقات

والأشكال والمراحل ، وأثمرت بنية اقتصادية وصناعية حديثة متكاملة . وفى ظروف البلدان المتخلفة ـ وبينها البلدان العربية ـ فان عملية التنمية والتصنيع ، وإن كانت تتجه إلى نفس الهدف ، فانها تنطوى على حلقات وأشكال ومراحل متميزة . وينجم هذا التمايز ، موضوعيا ، عن نقاط الانطلاق المختلفة ، التى تحددت بخصائص هيكل الاقتصاد واختلالات التخصص اللامتكافىء وتعين هذه الخصائص والاختلالات مضمون ظاهرة « التخلف الاقتصادى » لاقتصاديات العالم الثالث المعاصرة ـ عربية وغير عربية ـ التى الحقت على أساس القهر الاستعمارى بالاقتصاد الرأسمالى العالمى .

ان عدم تصفية التخلف والتبعية فى العالم العربى فى حقبة النفط ، يرجع بدرجة كبيرة ، إلى مفاهيم التنمية التى تم تبنيها ، وغياب أو أضعاف الدور القيادى لقطاع الدولة فى التصنيع ، وتكريس او معاودة الانخراط فى السوق الرأسمالية العالمية الخ . . ونكتفى هنا بتوضيح هذه الجوانب الثلاثة :

أ ـ أن التنمية الاقتصادية لا تساوى تصفية الفقر الجماهيرى ، وأن كانت تثمر هذه التصفية ، إذ تؤمن النمو المتواصل لمستويات معيشة السكان على أساس تطور الانتاج القومى من السلع والخدمات وهو الأمر الذى جرى تجاهله فى حقبة النفط . وانجاز هذه التنمية لا يمكن أن يتم ضمن الحدود الخانقة سواء للقبول بالتخصص وفقا لنظريات النفقات والقدرات « النسبية » باعتبارها معطيات أبدية ، أو بالتسليم بحتمية « الدفعة القوية » للتنمية من قبل رأس المال الأجنبى أو بتبنى « تنمية بديله » تستند إلى التراجع عن أولوية تطوير الصناعة الحديثة المستقلة لصالح الانتاج الصغير والقطاع الأولى وصناعات التصدير . . الخ ، كما هو الحال وفق نماذج التنمية التى عرفتها الحقبة النفطية .

ب ـ فى ظروف الضعف التاريخى للقطاع الخاص فى العالم العربى ، وتفضيله لأوجه النشاط غير الانتاجى الأعلى ربحية والاسرع عائدا والأكثر أمنا ، فانه لا يمكن أن يترك له قيادة التنمية ، وهنا يتوقف انجاز التصنيع المستقل على الدور القيادى لقطاع الدولة ، انطلاقا من مقدمة موضوعية تتمثل فى ملكية « الدولة » فعليا لأهم موارد الثروة المادية ، النفطية وغير النفطية . والأهم أن هذا الدور بمقدوره وحده أن يؤمن تنمية متسارعة لبنية اقتصادية وصناعية متناسبه ومتوازنه ، ومترابطة على أساس التصنيع ، ويحد من تبديد الموارد والطاقات والسنوات ، لكن هذا كله لم يعرفه العالم العربى فى ظل التحولات الليبرالية فى حقبة النفط بأهدار الشروط الضرورية لتحقيق الدور القيادى للقطاع العام وبالرهان على القطاع الخاص .

جـ ـ أن انجاز التنمية والتصنيع فى العالم العربى قد يرتهن ـ فى البداية ـ بتشديد الاعتماد على الخارج ، سواء لاستيراد المواد أو المعارف التكنولوجية ، أو لتصريف جانب من المنتجات ، أو لتلقى جانب من التمويل الخ . . بيد أن تجنب الوقوع فى براثن التبعية . يتوقف على ضرورة المساومة الجماعية للبلدان العربية ـ مع غيرها من البلدان النامية ـ من أجل تحسين شروط نقل التكنولوجيا والتبادل السلعى والتمويل الدولى الخ . . بشرط الاستناد أساسا إلى تبعية الموارد القومية المادية والتكنولوجية الخ . . والاعتماد على النفس قطريا وقوميا . بيد أن الأمور سارت فى عكس هذا الاتجاه فى ظروف سياسات الباب المفتوح فى حقبة النفط ، وزادت التبعية الاقتصادية العربية خطورة وحدة .

أن الابتعاد عن الاتجاه نحو التنمية والتصنيع ، على أساس الاستقلال ، فى العالم العربى فى حقبة النفط ، على الرغم من العديد من المؤشرات الجزئية غير المترابطة للنمو الاقتصادى والصناعى كما سنرى ، يمكن تحديده وفقا للعديد من الحقائق والمؤشرات نقتصر هنا على ابراز ثلاث منها :

الحقبة الأولى : أن نقاط انطلاق ومراحل انجاز التنمية المستقلة والتصنيع المستقل متنوعة فقد يتم الانطلاق فى ظروف البلدان المختلفة ـ عربية وغير عربية ـ من تطوير الزراعة أو تحديث البنية الأساسية ، أو تطوير صناعات احلال الواردات ، أو انشاء صناعات التصدير أو تنمية الصناعات الخفيفة ، أو اقامة الصناعة الثقيلة أو بناء صناعة الآلات الخ . . ويتوقف الأمر على العديد من المعطيات الداخلية والخارجية ، الموضوعية والذاتية ، والأهم انه يرجع إلى المرحلة التى بلغها تطور الاقتصاد والصناعة فى هذا البلد أو ذاك ، وعلى الموارد المحلية المتاحة . لكن هذه البدائل والمراحل لا تستغرق مجمل عملية التنمية والتصنيع وانما لابد وأن تعود جميعا إلى اقامة اقتصاد حديث مترابط . ورغم أن العالم العربى بتنوع موارده وتفاوت اقطاره ، كان بمقدوره أن يحقق خطوات حاسمة على طريق التنمية

المستقلة والتصنيع المستقل بالمزج بين جميع هذه البدائل والمراحل ، فان تطور الاقتصاد والصناعة فى حقبة النفط لم يجر على هذا الأساس وتجاه هذه الغاية .

الحقيقة الثانية : أن التنمية المستقلة فى البلدان العربية ، وغيرها من البلدان المتخلفة ، تعنى الاتجاه نحو اقامة اقتصاد قومى « ذاتى المركز » . أى اقتصاد تترابط وتتكامل فيه عضويا مجمل القطاعات والفروع ، وتتراجع فيه أوزان القطاعات منخفضة الانتاجية ، ويتسم بالقدرة على النمو الذاتى المتواصل ، وتتم فيه عمليات اعادة الانتاج على أسس قومية من حيث الأساس ، ويمكنه اشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية . ومثل هذه التنمية المتجهة إلى السوق الداخلية ـ فى أطار أوسع يكفله اندماج الأسواق القطرية العربية فى سوق قومية واحدة ـ تؤمن تصفية الأساس الموضوعى للتجزئة الاقتصادية العربية ، أى التوجه التصديرى والاستيرادى العربى تجاه السوق العالمية ، وتكفل تكاملا عربيا متكافئا وشرطا مواتيا للتعامل مع العالم الخارجى بشروط أفضل . لكن التوجه الخارجى طبع بطابعه جهود الانماء الاقتصادى العربى فى حقبة النفط ، وتعمقت مظاهر التجزئة بدلا من التكامل ، وتعاظم نمو القطاعات غير الانتاجية ومنخفضة الانتاجية وأشتد ترابط قطاعات وفروع الاقتصاد والصناعة مع الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، واستمرت السوق العالمية أساس استمرار الانتاج الجارى ، والموسع ، فضلا عن تأمين اشباع الحاجات الاستهلاكية الضرورية وغير الضرورية .

الحقيقة الثالثة : أن التصنيع يمثل الرافعة المركزية لأى محاولة للتنمية المستقلة ، سواء قصدنا ، معناه الضيق ، أى أولوية تطوير الصناعة التحويلية ، وخاصة صناعة السلع الوسيطة والآلات والمعدات الخ . . أو معناه الواسع ، أى رفع انتاجية مجمل فروع الاقتصاد ، وخاصة الزراعة ، باستخدام التكتيك الحديث والأساليب التكنولوجية والتنظيمية الصناعية . ويقتضى انجاز التصنيع المستقل ، من ناحية ، اقامة مؤسسات الانتاج الصناعى الكبير المستندة إلى التكنولوجيا الأحدث ، مع تطويع تلك المستوردة ، وبناء التكنولوجيا الوطنية ، ومن ناحية أخرى ، أولوية اقامة صناعات الصلب والكيماويات الأساسية والآلات الخ . . أى تلك الفروع الصناعية التى تؤمن التشابك القطاعى والتكامل القومى والنمو الذاتى المتواصل فى أطار السوق الداخلية . وأخيرا ، فان هذا التصنيع ، لا يستبعد ، بل يستوجب تطوير الزراعة والانتاج الصغير على أساس الترابط الأوثق مع الصناعة الحديثة ، واقامة البنية الأساسية الانتاجية والاجتماعية للنقل والمواصلات ، والتعليم والصحة والخ . . كما يتطلب تطوير انتاج وتوزيع الكهرباء من المصادر الرخيصة باعتبارها القاعدة الضرورية من الطاقة الحديثة اللازمة للصناعة . وباعتبار هذا كله حلقات ضرورية من حلقات اعادة الانتاج الموسع على أسس قومية ، بيد أنه رغم قيام هذه أو تلك من الصناعات الحديثة مثل الصلب والبتروكيماويات الأساسية الخ . . وحتى أسبقية تطور الصناعة الثقيلة ، فى العالم العربى فى حقبة النفط ، ورغم أعلان التنمية على أساس تطوير الزراعة والانتاج الصغير ، فضلا عن الانفاق الواسع غير المسبوق عى تطوير البنية الأساسية والكهرباء الخ . . فان التوجه الخارجى للصناعات الجديدة كان أساس قيامها ، فى البلدان النفطية ، أو غاب هدف بنائها كحلقة للترابط الصناعى المحلى فى بلدان أخرى ، وفى كل الحالات لم تؤمن هذه التطورات تكاملا عربيا قطريا أو قوميا ، وتراجعت نسبة الاكتفاء الذاتى العربى من أهم المنتجات أو بقيت منخفضة .

٢ ـ تنامى العلاقات وتدهور التكامل فى العالم العربى :

أن تجاهل هدف التكامل الاقتصادى العربى وإضعاف أسسه وقنواته فى حقبة النفط يمثل الوجه الآخر للاحجام عن التوجه نحو انجاز التنمية العربية المستقلة وإضعاف دوافعها ومقوماتها . ونشير بداية إلى أن هذا التكامل كان من شأنه التعجيل بهذه التنمية ، والافادة من مزايا تقسيم عمل دولى متكافىء بين البلدان العربية ، فى عدد محدود من البلدان العربية ذات السوق الداخلية الكبيرة نسبيا ولو من حيث الامكانية . لكن هذا التكامل المتكافىء يمثل الأساس الضرورى الذى بغيابه يعجز عن انجاز التصنيع فى الكثير من البلدان العربية ، وبينها غالبية البلدان النفطية العربية ، ويصبح لا بديل أمامها فى ظل الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية القائمة سوى التكامل غير المتكافىء مع البلدان الرأسمالية المتقدمة .

أن التكامل الاقتصادى العربى ، من شأنه أن يوفر السوق الواسعة التى تمثل شرط قيام الحجم الأمثل للفروع الصناعية الحديثة وتصريف منتجاتها ، وإشباع المتطلبات الضرورية للأمن الغذائى العربى وعلى أساس رشيد لتكلفة الفرصة البديلة ، وتغطية حاجات دول العجز من قبل دول الفائض فيما يتعلق بالتمويل أو العمالة باعتبارهما شرطين ضروريين للتنمية . كما يؤمن التعاون العربى فى اتجاه التكامل القدرة على الاعتماد الجماعى على الذات بصدد بناء قاعدة تكنولوجية عربية ، من ناحية ، وامكانية تحسين شروط العلاقات الاقتصادية العربية ـ الخارجية على أساس المساومة الجماعية ، من ناحية أخرى . وكان غياب الاتجاه نحو تحقيق هذا التكامل والتعاون ، من شأنه حرمان الاقتصاديات العربية من كل هذا المزايا التى توافرت مقوماتها مجتمعة فى حقبة النفط .

ونلاحظ هنا ، أن الاتجاه إلى الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولى فى أطار التكامل ، قد عرفته البلدان الصناعية المتقدمة ، من خلال العديد من الحلقات والأشكال والمراحل . ولكن فى كل الأحوال ، كان الاتجاه نحو التكامل يوفر دائما استفادة أعلى من تدويل الاقتصاد ، ومثل شرطا مواتيا للانتقال إلى مراحل أعلى للتصنيع ، واستهدف انجاز مهام ارقى للثورة العلمية التكنولوجية . وفى المقابل ، فان ما يميز التكامل بين الاقتصاديات المتخلفة هو الاستفادة من مزايا تدويل الاقتصاد ، ولكن نقطة انطلاقه هى ولوج المراحل الأولى للتصنيع والامساك بالحلقات الابتدائية للثورة العلمية التكنولوجية . وتظهر خطورة المهام الملقاة هنا على عاتق التكامل الاقتصادى العربى ، من أن غايته النهائية لابد وأن تتجاوز بالضرورة إلى بلوغ أعلى متسويات التقدم الصناعى التكنولوجى العالمية .

إن تحقيق التكامل الاقتصادى تم بواسطة إزالة الحواجز التى تعوق تطور الإنتاج الصناعى الحديث فى البلدان الراسمالية المتقدمة . وذلك بإزالة العقبات أمام تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال وقوة العمل وغير ذلك فيما بينها . أو من خلال العمل الاقتصادى المشترك المخطط لإنجاز مهام التنمية والتصنيع ومواجهة المشكلات الاقتصادية وتصفية تفاوت التطور فى البلدان الاشتراكية ، وذلك بتطوير التعاون والتخصص فى مجال الإنتاج خاصة الصناعة إلى جانب تنمية العلاقات فى مجالات البحث العلمى التكنولوجى وتوسيع التبادل السلعى وغيرها فيما بينها .

وفى ظل أوضاع تخلف الاقتصاد والصناعة الذى يسم الاقتصاديات التابعة العربية وغير العربية ، *والاندماج على أسس غير متكافئة مع الاقتصاديات* الصناعية المتقدمة فى إطار السوق الرأسمالية العالمية ، فإن التكامل الاقتصادى من شأنه أيضا أن يمثل رافعة لتطوير الإنتاج والصناعة ، لكن الأمر هنا يتضمن بدوره مهاما وأدوات وخطوات تتميز سواء بالمقارنة مع البلدان الرأسمالية أو الاشتراكية التى حققت تقدمها على طريق التكامل الاقتصادى استنادا إلى روافع ولتحقيق مصالح مختلفة .

والواقع أن حقبة النفط قد شهدت تطورا هاما فى العلاقات العربية البينية . وقد ارتبط هذا ، من ناحية ، باتجاه العديد من البلدان العربية نحو الأخذ بأشكال متباينة من « الانفتاح الاقتصادى » الذى استهدف جذب جانب من أموال النفط العربى . ومن ناحية أخرى ، بتعاظم قدرة « دول النفط » مع ارتفاع اسعاره وعائداته ، على توسيع وخلق قنوات متنوعة سمحت بتنامى التدفقات المالية إلى غيرها من البلدان العربية « خاصة دول الانفتاح » وهكذا ، على سبيل المثال ، بلغت قروض مؤسسات التنمية العربية (الوطنية والأقليمية) المقدمة من بلدان الفائض المالى إلى بلدان العجز المالى حوالى ١٠,٤ مليار دولار فى آخر عام ١٩٨٤ مقابل ٣٤٣ مليون دولار خلال السنوات من ١٩٦٢ حتى ١٩٧٣ . وزادت تحويلات العاملين المهاجرين من البلدان ذات الفائض النسبى للسكان إلى البلدان ذات العجز النسبى للسكان بين عامى ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ من حوالى ٢,٥ إلى ٧,٢ مليار دولار ، وفى منتصف عام ١٩٨٢ ، بلغت رؤوس أموال المشروعات العربية الصناعية المشتركة التى قامت فى حقبة النفط التى تم حصرها وباستبعاد تلك التى شارك فيها راسمال أجنبى نحو ٤,٨ مليار دولار . لكن هذا وغيره لم يكن يعنى التقدم على طريق التكامل الاقتصادى العربى ، الأمر الذى ظهر بشكل واضح فى تطور التجارة العربية البينية ، سواء من حيث ضآلة نسبتها إلى إجمالى التجارة الخارجية العربية ، أو فى هزال وتراجع أهمية السلع المصنعة والغذائية المتبادلة .

أن هذا كله ، يطرح ضرورة التعرف على تطور الاقتصاد العربى فى حقبة النفط . وهنا نلاحظ بداية أن هذه الحقبة شهدت تطورا هائلا لمستويات الدخل

والاستثمار والإنفاق والناتج فى البلدان العربية النفطية مقارنة بالبلدان غير النفطية . وقاد هذا التطور إلى تفاوت حاد بين هاتين المجموعتين من البلدان العربية طبقا لهذه المؤشرات . وهكذا على سبيل المثال ، فإن متوسط نصيب الفرد الناتج من الناتج المحلى القطرى فى دولة الإمارات بلغ حوالى ١١٩ مثل نظيره فى الصومال فى عام ١٩٨١ . ووصل نصيب السعودية من إجمالى الاستثمارات العربية إلى حوالى ١٤١ مرة نظيره فى اليمن الديمقراطى فى نفس الفترة ، كما بلغ الإنفاق السعودى على الخدمات الاجتماعية حوالى ٢,٣ مرة مثيله فى إحدى عشرة دولة عربية غير بترولية فى عام ١٩٨٠ . لكن هذه النسب لا تعنى تفاوتا فى مستوى النمو الاقتصادى أو تباينا فى جهود التنمية بنفس القدر فى العالم العربى ، تماما كما أن تحقيق أعلى مستويات الاستهلاك والإنفاق فى البلدان العربية النفطية استنادا إلى تعاظم « الفائض الريعى » لم يكن من شأنه أن يخرجها من محيط البلدان المتخلفة إلى مركز البلدان المتقدمة . بيد أن هذا كله ، لا ينفى واقع الأثر الكبير لحقبة النفط على ما شهده العالم العربى من تغيرات هامة فى بنية الاقتصاد العربى من حيث أوزان القطاعات وفى خريطة هذا الاقتصاد من حيث مواقع الدول .

٣ ـ تطور هيكل الاقتصاد العربى فى حقبة النفط :

أ ـ خلال الفترة الأولى ، هبط نصيب الصناعة التحويلية من ٩,٩ إلى ٦٪ من الناتج المحلى العربى الإجمالى . ورغم ضعف تطور هذا الفرع الصناعى عشية الانقلاب النفطى ، وتكريس هذا الضعف فى حقبة النفط ، فإن هذا الهبوط الحاد نسبيا فى نصيبه من الناتج يرجع أساسا إلى الطفرة فى أسعار النفط وإلى عدم ظهور أثر التطور النسبى اللاحق للصناعة التحويلية العربية ونلاحظ أن نصيب صناعة الاستخراج (النفطية كلية على وجه التقريب) ، قد زاد من ٢٣,١ إلى ٥٠,٢٪ فى نفس الفترة . وهو الأمر الذى أعطى حقبة النفط اسمها ذاته وطبعها بطابعه .

وخلال الفترة الثانية ، ارتفع نصيب الصناعة التحويلية بدرجة طفيفة إلى ٦,٦٪ من الناتج المحلى العربى الإجمالى . وتراجع نصيب صناعة الاستخراج أيضا بدرجة ضئيلة إلى ٤٩,٨٪ من نفس الإجمالى . وقد عكس هذا نفس الاتجاهات السابقة . وإن برز هنا بشكل خاص وصول أسعار النفط فى هذا العام إلى أعلى مستوياتها فى حقبة النفط ، الأمر الذى حجب جزئيا التطور الذى شهده الاقتصاد العربى فى هذه الفترة .

وأما خلال الفترة الثالثة ، فإن الوزن النسبى للصناعة التحويلية يرتفع إلى ٩,١٪ من الناتج المحلى العربى الإجمالى ، وإن بقى أقل من مستواه قبل الانقلاب النفطى . ويمكن تفسير هذا الارتفاع جزئيا بتطور هذا الفرع الصناعى فى حقبة النفط ، وخاصة فى سنوات الازدهار النفطى . لكنه يرجع بالأساس إلى هبوط عائدات النفط (مع انخفاض الأسعار والإنتاج) ، الأمر الذى ظهر فى التراجع الحاد لنصيب الصناعة الاستخراجية إلى ٢٨,٤٪ من الناتج ، بيد أن الانخفاض الأخير لم يغير واقع استمرار الطابع الغالب لتخصص الاقتصاد العربى ، باعتباره اقتصاد تصدير للخام النفطى من حيث الأساس أضف إلى هذا ، أن التطور الذى شهدته الصناعة التحويلية العربية كان يرجع بالأساس ـ كما سنرى ـ إلى تطور صناعات تصدير المنتجات البتروكيماوية نصف المصنعة ، إلى جانب تلك التى قامت للاستفادة من الوفورات الناجمة عن استخراج النفط والغاز الطبيعى العربى .

ب ـ وخلال الفترة الأولى ، تدنى إسهام الزراعة فى الناتج المحلى العربى الإجمالى من ١٥٪ إلى ٩,٤٪ ، وعكس هذا ، من ناحية ، الارتفاع الحاد لنصيب صناعة الاستخراج ، ومن ناحية أخرى ، ضعف تطور الزراعة العربية فى اقتصاديات غلب على تخصصها فى إطار السوق العالمية تصدير خام النفط أو أهملت متطلبات تطوير وتحديث الزراعة . وعكس هذا بروز الانكشاف الغذائى العربى الذى احتدمت مظاهره فى الفترات اللاحقة لحقبة النفط .

ونلاحظ هنا ، أن نصيب الزراعة من الناتج قد واصل الانخفاض فى الفترة الثانية . وتدنى إلى ٦٪ ، ثم ارتفع بدرجة محدودة إلى ٧,٦٪ فى الفترة الثالثة ، الأمر الذى فاقم التبعية الغذائية ومثل قيدا على التنمية المستقلة .

جـ - فى الفترة الأولى ، تراجع الوزن النسبى لقطاع الكهرباء (والغاز والمياه) من ١,٦ إلى ٠,٨٪ وزاد نصيب قطاع التشييد ، وإن بدرجة طفيفة ، من ٥ إلى ٦٪ وفى الفترتين الثانية والثالثة ، استقر نصيب الكهرباء تقريبا بينما تواصل نمو قطاع التشييد وبلغ ١٢,٤٪ فى منتصف الثمانينات ، ويدل هذا ، من ناحية ، على ضعف تطور القاعدة الحديثة للطاقة فى المنطقة العربية كما يشير ، من ناحية أخرى ، إلى الاتجاه نحو زيادة الإنفاق الواسع - الحكومى أساسا - على تطوير البنية الأساسية ، الإنتاجية والاجتماعية . ونلاحظ هنا ، أن ضعف تطور هذين القطاعين فى بداية حقبة النفط ، جسد محدودية تطور الأسس الضرورية للتعجيل بالتنمية والتصنيع . وعكس النمو اللاحق ، فى حالة التشييد ، تزايد أرباح شركات المقاولات الأجنبية التى تعاظم الاعتماد عليها ، ومن ثم خلق قناة إضافية لنهب الثروة العربية ، المتاحة من حيث الإمكانية للتصنيع والتنمية . كما عكس استمرار الضعف ، فى حالة الكهرباء القيود الواردة على تطور هذا القطاع استنادا إلى استخدام المصادر المائية أو الفحم أو الطاقة النووية فى الاقتصاد العربى ، أى المصادر التى من شأنها توفير الطاقة الرخيصة للتنمية والتصنيع .

د - وفى الفترة الأولى ، رغم تراجع وزنها النسبى زاد نصيب قطاعات الخدمات الإنتاجية أو التوزيع (التجارة والمال والنقل وغيرها) إلى نحو ٢,٧ مرة نصيب الصناعة التحويلية فى نهاية الفترة مقارنة بنحو ٢,١ مرة فى بدايتها واستمرت نفس الاتجاهات فى الفترتين الثانية والثالثة ، مع تضخم فى الفترة الأخيرة لقطاعات التوزيع لتبلغ ٢١,٦٪ من النتائج . ويشير هذا ، من ناحية ، إلى تضخم هذه القطاعات ذات التوجه الخارجى ، والمتوائمة مع احتياجات تصدير الخامات وتصريف الواردات ، وإن بدرجات متفاوتة فى العالم العربى . ومن ناحية أخرى ، فإن هذا يوضح تفاقم الاتجاه نحو تعاظم قطاعات التداول فى حقبة النفط بدون التناسب الضرورى مع نمو قطاعات الإنتاج . وارتبط هذا من ناحية ، بتضخم النشاط المصرفى الذى وسع قنوات تحويل الموارد المالية العربية إلى الخارج ومن ناحية ثانية ، بتورم قطاع التجارة الذى غلب فيه نشاط الاستيراد الاستهلاكى . لكنه عكس تطورا إيجابيا فى قطاع النقل والمواصلات العربى ، وإن جرى هذا التطور بالأساس وفق الحاجات القطرية ، وغاب معه هدف الترابط الضرورى على النطاق القومى ، باعتباره مقدمة لازمة لقيام السوق العربية الموحدة .

هـ - وفى الفترة ، الأولى تقلص بدرجة حادة نصيب قطاعات الخدمات غير الإنتاجية من ٢٥ إلى ١١,٤٪ فى هذه الفترة . وفى الحالين بلغ هذا النصيب نحو ضعف الوزن النسبى للصناعة التحويلية . الأمر الذى نجم عن ضعف قدرة الأخيرة على استيعاب الفائض النسبى لقوة العمل العربية ، وأما تقلص نصيب هذه القطاعات من الناتج فى الفترة المشار إليها ، فإنه يمكن تفسيره بأن مستويات الإنفاق الحكومى ، لأغراض الدفاع وغيره من أوجه الاستهلاك العام لم يكن قد وصل بعد إلى تلك المستويات المرتفعة اللاحقة فى حقبة النفط ، ونكتفى هنا بالإشارة إلى أن نصيب هذه الخدمات غير الإنتاجية من الناتج زادت قيمته بنحو ١٣,٥٪ سنويا فى الفترة الأولى ، مقابل ٤٤,٢ و ١١,٤٪ فى الفترتين الثانية والثالثة ، وإن كان من حيث القيمة المطلقة بلغ فى نهاية الفترة الثالثة نحو ٧,٨ مرة مقارنة بالفترة الأولى .

وأخيرا فإنه من الهام أن نلاحظ أن نصيب أهم القطاعات السلعية فى الاقتصاد العربى ، أى الصناعة التحويلية والزراعة ، قد هبط بحدة مع الارتفاع الكبير لنصيب صناعة الاستخراج فى الفترة الأولى ، حيث هبط من ٢٤,٩٪ إلى ١٥,٤٪ . وأما فى الفترة الثانية فقد استمر هبوط هذا النصيب ، من ناحية ، مع استمرار دور العامل السابق ، ولكن بالأساس نتيجة ضعف تطور هذه القطاعات الإنتاجية الرئيسية ، أساس التنمية المستقلة . ويتأكد هذا ، من استمرار نصيبها فى نهاية الفترة الثالثة (١٦,٧٪ من الناتج) ، أقل بكثير من مستواه فى بداية الفترة الأولى ، رغم التراجع الكبير فى وزن صناعة الاستخراج مع انخفاض الأسعار والعائدات وقد مثل هذا الأساس الموضوعى لاحتدام التبعية الاقتصادية (التجارية والغذائية والتكنولوجية والمالية) العربية فى حقبة النفط .

٤ ـ تطور الصناعة التحويلية العربية فى حقبة النفط :

لقد ارتفع الاستثمار العربى الإجمالى بحوالى ٥٨ مليار دولار فى النصف الأول من السبعينات ، إلى نحو ٢٨١ مليار دولار فى النصف الثانى من السبعينات . وارتبط هذا بزيادة نصيب الصناعة التحويلية من ١٨ إلى ٢١,٣٪ من إجمالى الاستثمار . وأما فى النصف الأول من الثمانينات ، فقد هبط النصيب المخطط إلى ١٦,٢٪ ، والأرجح أن يكون المنفذ فعليا أقل من هذه النسبة مع التراجع الحاد للتقديرات الأولية نتيجة انخفاض أسعار وعائدات النفط .

ولقد قدمت البلدان العربية النفطية النصيب الأعظم من إجمالى الاستثمار العربى . وما يهمنا هنا ، هو أن هذه البلدان جاءت فى المرتبة الثانية طوال السبعينات ، من حيث نصيب الصناعات التحويلية فى إجمالى استثماراتها مقارنة بالقطاعات الأخرى . وسبقها فى الترتيب فى نفس الفترة البلدان العربية غير النفطية متوسطة الدخل . لكن البلدان العربية النفطية شغلت المركز الأول فى النصف الثانى من السبعينات بدلا من المركز الثانى فى نصفها الأول ، وذلك من حيث حجم الاستثمار الذى خصص للصناعة التحويلية مقارنة بغيرها من البلدان العربية . واستمرت نفس الاتجاهات فى خطط النصف الأول من الثمانينات .

ولقد انعكس هذا الهيكل لتوزيع الاستثمار الإجمالى والصناعى على بنية الناتج المحلى العربى . وتوزيعه النسبى ، سواء على المستوى القطرى أو القومى بين بداية السبعينات ومنتصف الثمانينات كما رأينا من قبل . وبشكل خاص ، فإن النصيب المنخفض نسبيا للاستثمار فى الصناعة التحويلية (رغم اتجاهه للارتفاع قبل معاودة الانخفاض) فى جميع البلدان العربية لم يكن له أن يترك أثرا كبيرا على تغير بنية الاقتصاد العربى لصالح هذا الفرع الصناعى . واما النصيب المرتفع نسبيا للاستثمار فى الصناعة التحويلية لصالح البلدان العربية البترولية فقد ترتب عليه تقدمها ـ على حساب البلدان العربية غير البترولية ـ من حيث الأنصبة فى الناتج العربى للصناعة التحويلية ، وهكذا ، تقدمت السعودية إلى المركز الأول بين البلدان العربية من حيث نصيبها من الناتج المحلى الإجمالى فى منتصف الثمانينات (٢٢,٨٪) بدلا من المركز الثانى (١٠,٥٪) فى مطلع السبعينات ، مع تراجع ترتيب مصر من المركز الأول (٣١,٨٪) إلى المركز الثالث (١٢,٦٪) ، وارتبط هذا بهبوط الوزن النسبى للصناعة التحويلية فى مصر من ١٧ إلى ١٤٪ من ناتجها المحلى فى نفس الفترة . وبينما خرجت كل من المغرب وسوريا من بين البلدان العربية الخمس الأولى فى مجموعة الدول العربية فى أول الفترة من حيث نصيبها فى الناتج المحلى العربى المتولد فى هذا الفرع الصناعى ، فقد تقدمت كل من العراق والإمارات لتشغلا مواقعهما .

ونلاحظ هنا ، أن نصيب الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى السعودى لم يتعد ٧,٥٪ ، الأمر الذى دفع بها إلى المرتبة الثانية عشرة بين الدول العربية وفق هذا المؤشر وأما فى باقى البلدان العربية الخمس الأولى ، فإن نصيب الصناعة التحويلية إلى الناتج القطرى لم يتجاوز ١٤,١٪ فى مصر و ١٢,٨٪ فى الجزائر و ٨,٧٪ فى الإمارات و ٦,٢٪ فى العراق وذلك فى عام ١٩٨٤ . ويبدو مغزى هذا واضحا على المستوى القومى إذا أدركنا أن هذه البلدان الخمسة قدمت حوالى ٦٨٪ من الناتج العربى للصناعة التحويلية .

واما عن البنية الفرعية للصناعة التحويلية ، فتشير بشكل غير مباشر إلى أسبقية تطور الصناعة الثقيلة إن نصيب الصناعات التحويلية عدا الغذائية والغزل والنسيج مثل ٩٠٪ فى عام ١٩٨٤ وبشكل غير مباشر أيضا يشير تراجع هذه النسبة مقارنة بعام ١٩٧٠ إلى التنويع النسبى لقيمة الصناعة ، وزاد هذا النصيب فى الجزائر من ٣٨ إلى ٦٦٪ وفى مصر من ٤٣ إلى ٥٤٪ بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٤ ولكن لا ينبغى المبالغة فى مغزى هذا التطور . لقد رأينا استمرار الضعف النسبى للصناعة التحويلية ، وحتى تزايد هذا الضعف بالنسبة لأكثر البلدان العربية تقدما صناعيا من الناحية النسبية أى مصر فى مطلع حقبة النفط .

واتسمت البنية الصناعية بدرجة أكبر من التنوع ، مع وزن نسبى مرتفع ، مقارنة بغيرها من الدول العربية ، وهى تلك البلدان التى تطورت فيها الصناعة قبل عهد النفط (مثل مصر) على حين كانت قليلة التنوع رغم وزنها النسبى المرتفع فى إجمالى الصناعة التحويلية العربية وهى تلك التى شهدت تطورا بمعدلات أسرع فى هذا العهد (مثل السعودية) أن العالم العربى لم يعرف صناعة إنتاج الآلات سوى فى شكل إنتاج بعض آلات الورش أو التجميع والتصنيع الجزئى

لوسائل النقل والجرارات .... الخ . ويظهر الضعف الشديد لصناعة الآلات العربية ، بشكل غير مباشر ، من أن نسبة الاكتفاء الذاتى لم تتعد ١٠٪ من السلع الرأسمالية فى عام ١٩٨٢/٨١ . وبافتراض نسب تشغيل عالية تصل إلى ٨٠٪ فإن فجوة الطلب فى العالم العربى بلغت نحو ٥٠٪ من الصلب فى بداية الثمانينات ، وأما أكثر البلدان العربية المنتجة والمصدرة للحديد ، وهى موريتانيا ، فقد صدرته جميعه خاما ولم تعرف تصنيعه . ولم تتجاوز طاقة إنتاج البتروكيماويات العربية (نصف المصنع أساسا) ٣,٧٪ من الإنتاج العربى عام ١٩٨٣ ، واستمرت فجوة الطلب العربى مرتفعة فى العديد من منتجاتها . ولم يتم تصنيع سوى ٣٣,٨٪ من خام الفوسفات العربى ، ورغم توافر الخامات المحلية فإن النصيب العربى لم يتعد ٤٪ من الإنتاج العالمى للأمونيا فى بداية الثمانينات . وكان تراجع الوزن النسبى للصناعات الغذائية والغزل والنسيج سببا فى الانخفاض الكبير للاكتفاء الذاتى العربى منها .

إن ضعف التقدم على طريق التصنيع ، من زاوية توفير أحد مقوماته الأساسية ، يظهر فى ضعف تطوير الإنتاج الزراعى وصناعة استخراج الخامات المعدنية . ونكتفى هنا بالإشارة إلى أن منتجات الأخيرة تتجه بالأساس للتصدير خاما وتكاد هذه الصناعة تعتمد كلية على التكنولوجيا والخبرة الأجنبية ، وتفتقر إلى التمويل الكافى للكشف والاستخراج . والواقع أنه باستثناء استخراج الفوسفات فى المغرب والحديد فى موريتانيا ، فإن هذه الصناعة تلعب دورا ثانويا . ويظهر ضعف هذه الصناعة على المستوى العربى من أن نصيب موريتانيا والمغرب معا فى هذا الفرع الصناعى كان أقل من ٠,٦٪ من الناتج المحلى العربى المتولد فى هذا الفرع الصناعى وذلك فى عام ١٩٨٤ وهكذا خلال حقبة النفط بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٤ بقى نصيب الصناعة التحويلية من الناتج المحلى العربى ثابتا تقريبا ، وقدمت صناعة استخراج النفط التصديرية (خاما بالأساس ونصف مصنعة جزئيا) نصيبا أكبر ، وزاد نصيب القطاعات غير الإنتاجية وشبه الإنتاجية ، وتراجع نصيب القطاعات السلعية إذا استثنينا قطاع التشييد وتبرز مخاطر هذا التطور من التراجع الأشد للزراعة .

لقد أصبح العرب رهائن للنفط حين بدا لهم أنهم قد ملكوا زمام أمره . ذلك أن « العامل النفطى » كان أكثر العوامل حسما سواء فى سنوات إزدهاره حين رهن العرب عليه تطورهم ، أو فى سنوات كساده بعد أن ارتبطت به مصائرهم ، وكان أبعد العوامل أثرا على مجرى تطور الصناعة والتصنيع سواء فى لحظة ارتفاع أسعاره وإنتاجه وعائداته وفوائضه ، أو فى زمن تراجع هذا كله وفى الحالين وفق ما عرضنا لمفهوم التصنيع المستقل ، فقد دفع بعيدا عن مجراه رغم ما ظهر من منشآت صناعية عملاقة ، حديثة تكنولوجيا هنا وهناك بفضل مال النفط .

وحمل النفط إلى بلدان النفط من النمو بعض مظاهره السطحية ، وبقى التخلف الاقتصادى والصناعى سائدا رغم بعض التطورات المتفرقة هنا وهناك . وفضلا عن أن الكثير من « الثروة » جرى تبديده فى أوجه الإنفاق العام والخاص غير الضرورى ، وأن الكثير من « المال » تم للغرب استرداده بأشكال مباشرة وغير مباشرة ، فإن صناعات التصدير التى أقيمت للتصريف فى السوق الرأسمالية العالمية لم يكن لها أن تخدم تصنيعا مستقلا وقد نشأت مثقلة بكل ألوان التبعية ، منعزلة عن بقية فروع الاقتصاد الوطنى ، وجاءت تنويعا ظاهريا لبنية الاقتصاد النفطى .

وأتى النفط إلى « بلدان الانفتاح » من العون - الإنمائى وغير الإنمائى - ما ساعد فى جزء من الزمان والمكان العربيين على تخفيف جزئى لبعض أعباء الأزمات التى فاقمها الانخراط فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى . وكان هذا العون ذاته سببا فى التراجع عن محاولة التصنيع المستقل ، طالما أنه دفع إلى - أو كان ذريعة لـ - تبنى سياسات « الانفتاح » ، التى أثمرت تعميق أسباب تبديد ونهب القليل المتاح لتمويل التصنيع . ولم يكن من شأن صناعات إحلال الواردات . وصناعات التصدير - التى تطورت ، بما فيها بعض الصناعات الثقيلة ، أن تدفع نحو التصنيع المستقل ، طالما أن تكامل حلقات البنية الصناعية والاقتصادية لم يكن غاية إنشائها .

وفى زمن الصعود النفطى ، فإن قطاع الدولة نهض بالعبء الرئيسى فى تطوير أهم الصناعات الجديدة العربية ، سواء فى بلدان النفط أو الانفتاح . وكان هذا ضرورة موضوعية لإعادة توزيع « الفائض القومى » لصالح من استحوذ فعليا على ما تمتلكه « الدولة » وقرارا سياسيا لضمان الحد الأدنى من فرص العمل والدخل والمعيشة لغالبية المنتجين ، والأهم أنه مثل ضمانا لاستمرار الإنتاج الجارى والموسع شرط عدم تقويض هيكل المجتمع ذاته ، الذى أخذ سوس المضاربة

والتهريب والفساد ينخر فى عظامه ، من أجل تعظيم ثروات فردية وجدت سبيلها « الآمن » خارج البلاد .

ومع سنوات الهبوط النفطى . زاد العجز فى موزانات الحكومات العربية غير البترولية بنحو ٧١٪ بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤ ، وتحول فائض موازنات الحكومات العربية إلى عجز وزادت القروض العربية من ٤٧ إلى ٥٨ مليار دولار بين عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٣ ، ووصلت المديونية للبلدان العربية إلى أكثر من ١٣٦ مليار دولار فى آخر ١٩٨٤ ، وهبط فائض الميزان التجارى للبلدان العربية البترولية بنحو ثلاث مرات بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٣ . وأثمر هذا كله إلى تراجع ـ من الناحيتين المطلقة والنسبية ـ لمخصصات الاستثمار الحكومى فى البلدان العربية بترولية وغير بترولية بما فى ذلك الصناعة التحويلية .

ولقد أعلن أن القطاع الخاص منوط به تنفيذ ما صار صعبا على الحكومات تنفيذه ، ومن أجل المزيد من تشجيع « القطاع الخاص » يبدو منطقيا أن تتعمق التحولات الليبرالية ، ولكن مع الاتجاه الخطر ـ الذى من شأنه تعميق الاعتماد على الخارج وإضعاف القدرة على مواجهة الضغوط الخارجية ـ نحو نزع صمام « أمان » لعب دورا فى السنوات الماضية فى الحيلولة دون المزيد من التردى نقصد الاتجاه نحو خفض وزن قطاع الدولة الذى شهد من قبل تغييرا فى دوره بالتحويل عن قيادته لمحاولة التصنيع المستقل . فى انتظار رأس المال حين ينفض عن نفسه صفة « الجبان » ويتحلى بنخوة « الوطنية » .

إن معاودة الاتجاه ـ أو اختيار الاتجاه ـ نحو التصنيع العربى المستقل بدءا من لحظة ما قبل حلول حقبة ما بعد النفط ، طالما أن عملية أفوله ستمتد لسنوات من منظور « الثروة » والأهم من زاوية « الأثر » ، يشترط أمورا لا تبدو مطروحة فى اختيار أصحاب القرار السياسى والاقتصادى العربى . ونقصد هنا الاتجاه نحو استعادة السيطرة الوطنية على المراكز الرئيسية للاقتصاد والصناعة ، وإقامة علاقات اقتصادية خارجية متوازنة ومواتية لدفع التصنيع المستقل ، وتوفير الشروط المواتية للدور القيادى للقطاع العام فى التصنيع ، وإعادة صياغة مجمل السياسة الاقتصادية والارتقاء بأشكال التخطيط الاقتصادى بما يستجيب لمتطلبات التصنيع ، تطوير العلاقات الاقتصادية العربية القائمة فى اتجاه التكامل الاقتصادى والصناعى العربى ، وتحويل توجه البناء الصناعى والاقتصادى القائم ـ بما فى ذلك البناء الجديد فى حقبة النفط وخاصة فى الصناعات الثقيلة والبنية الأساسية ـ نحو التكامل القطرى والقومى ... الخ . أى باختصار ما جرى التراجع عن بعضه فى حالات ولم يكن موضع بحث فى حالات أخرى فى عالمنا العربى . وهى جميعا أمور ممكنة فى حال توافر الإرادة السياسية ، والاستعداد لتحمل أعباء مثل هذا الاتجاه ، لكنها أيضا أمور تتوقف على الفعل السياسى للشعوب العربية نفسها صاحبة المصلحة فى تحقيق الهدف الاستراتيجى : التصنيع المستقل .

٥ ـ أزمة الزراعة العربية : معوقات التطور :

تتمثل معوقات الانتاج الزراعى فى الوطن العربى فى مجموعة متشابكة من العوامل الطبيعية والاجتماعية ، أدت إلى قصور الانتاج عن تغطية حاجاته الغذائية خاصة فى مرحلة الحقبة النفطية ، وتعد أهم هذه المعوقات هى :

أ ـ ضيق الرقعة الزراعية العربية حيث تقدر بحوالى ٥٠ مليون هكتار ، وبالرغم من هذا الضيق فان ما يزرع منها لا يزيد سنويا عن ٣٢,٥ مليون هكتار أى بنسبة ٦٦٪ ، اضافة لذلك فان الزراعة العربية تقوم فى أغلبها على مياه الأمطار حيث تصل الرقعة الزراعية المطرية إلى حوالى ٨٠٪ من الرقعة الاجمالية وتزيد نسبة الاعتماد على مياه الأمطار فى البلدان التى تزرع الحبوب لا سيما القمح وهى سوريا والمغرب وتونس والأردن مما يؤدى إلى تعرض الانتاج لتقلبات كبيرة تبعا لمدى وفرة ومدى انتظام سقوط الأمطار ، ومدى مناسبتها للانتاج ، هذا اضافة إلى أن مستوى الغلة المطرية يعد عامة أكثر انخفاضا بالمقارنة مع الغلة الاروائية . وتنخفض الانتاجية الزراعية العربية إلى ما دون المستوى العالمى وحتى دون المستوى السائد فى العالم الثالث ، فمحاصيل الحبوب وهى التى تعد أهم المحاصيل العربية من حيث المساحة المزروعة منها ، يبلغ متوسط الانتاج العالمى للهكتار ١,٩ طن بينما متوسط الانتاج العربى لا يبلغ سوى ١,١ طن بانخفاض قدره ٤٢٪ عن المتوسط العالمى . وبالنسبة للقمح يصل متوسط الانتاج العالمى للهكتار إلى ١,٦٥ طن بينما المتوسط العربى ١,١ طن ، وتبلغ انتاجية الشعير فى الأقطار العربية نحو ٥٠٪ فقط من المتوسط العالمى .

وتقدر الموارد المائية المتاحة للدول العربية من المصادر المختلفة بنحو ٢٣٨ مليار متر مكعب والمستغل منها لا يتجاوز ١٦٥ مليار متر مكعب والمتاح من المياه يمكن من التوسع فى الرقعة الزراعية وذلك بما لا يقل عن عشرة ملايين هكتار وبذلك تتيح هذه الموارد المائية مضاعفة الرقعة المروية ، بل أن العديد من الخبراء قد اكتشفوا أن الطبيعة الراهنة للزراعة العربية مهدرة للمياه ، حيث أن متوسط مياه الرى للهكتار حاليا تتجاوز ١٢ ألف متر مكعب ويمكن بترشيد الاستخدام تخفيض هذا المعدل إلى ٧٥٠٠ متر مكعب فقط وهو ما يسمح أن تبلغ الزيادة فى المساحة المحصولية المروية ١٦٠ ٪ أى من ١٠,٥ مليون هكتار إلى ٢٦,٧ مليون هكتار ، ومن اجمالى المساحة غير المستغلة فإن ٩٤٪ منها تتوزع على خمس دول عربية هى السودان ٣٠,٤٪ ، والصومال ٢٧٪ والجزائر ١٣,٣ وموريتانيا ١٢,٢٪ والمغرب ١٠,٨٪ ويلاحظ أن معظم الأراضى القابلة للزراعة تتركز فى بلدان العسر العربى ، بل وفى بلدان تعانى من المجاعة وهى بلدان تشكو من عدم توفر الاستثمارات اللازمة لتنمية الموارد الزراعية غير المستغلة .

ب ـ نقص استخدام مستلزمات الانتاج الزراعى حيث تنخفض الكميات السمادية المستهلكة عن المتوسط السائد فى البلدان المتقدمة بكثير ، كما أن استخدام الآلات الزراعية فى العالم العربى محدود ويعمل على الحد من انتشاره ، نقص المقدرة التمويلية لغالبية الدول العربية ذات الامكانيات الزراعية الكبيرة ، كما أن الهيكل الحيازى العربى يتميز بسيادة المساحات القزمية وتشتت الحيازات بما يجعله غير قادر على استيعاب الآلات ، هذا اضافة إلى نقص الأجهزة الفنية المرتبطة بالتشغيل والصيانة والتدريب اللازمة لهذه الآلات .

جـ ـ أن السياسات التسعيرية والتسويقية المتبعة فى العالم العربى لا تشجع على انتاج السلع الأساسية ، ذلك أن اتباع سياسات تسعير تعمل على نقل جزء كبير من القيمة المضافة بواسطة القطاع الزراعى لدعم سكان المدن وخاصة فى السلع الأساسية ، أو نقل هذه القيمة المضافة إلى يد الدولة عبر تحديد أسعار تصدير سلع التصدير الزراعية ، دفعت المزارعين إلى الاتجاه لزراعة المحاصيل ذات الدخل النقدى الأكبر بدلا من زراعة المحاصيل الغذائية الأساسية ، وهو ما زاد من تبعية الدول العربية فى مجال هذه السلع .

د ـ عمل ازدياد الهجرة من الريف إلى حضر البلدان العربية ، أو من ريف بلدان العسر العربية إلى بلدان النفط على ارتفاع تكلفة الزراعة مما أدى إلى عزوف المنتجين عن تطوير الانتاج والأمثلة على ذلك كثيرة أهمها اليمن الشمالى ومصر .

هـ ـ أنه مع زيادة الهجرة (الداخلية أو الخارجية) ومصاحبة ذلك لفورة البناء والتشييد التى بدأت فى كل من البلدان النفطية وغير النفطية ، زادت المضاربة على الأراضى كنشاط رئيسى وهو ما دفع إلى ازدياد الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية على الرغم من ضيقها ، وقد شهدت الكثير من البلدان العربية ذات الامكانيات الزراعية الكبيرة أو الضئيلة هذه الظاهرة ، فيقدر أن المساحة الزراعية فى مصر قد تقلصت بنحو نصف مليون فدان ، كما أن البحرين وهى بلد محدود الامكانيات الزراعية تقلصت فيها المساحة الزراعية لنفس السبب بحوالى ٥٪ ما بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٠ .

و ـ إن الانتاج الحيوانى فى العالم يتصف بتخلفه الشديد ، ذلك أن أغلب المواد الرعوية تقع فى السودان والصومال وموريتانيا والجزائر ، والانتاج الحيوانى الضعيف يرتبط بنمط الرعى السائد فى المنطقة ، فالحيوانات تعيش أساسا على المواد الرعوية فى المناطق الجافة وشبه الجافة والى حد أقل على محاصيل العلف المتاحة . ويعد نظام الرعى البدوى هو النظام السائد فى تلك الأقاليم ولا يعرف الانتاج الحيوانى الخاضع لنظام المؤسسات باستثناء انتاج الدواجن ـ وفى أغلب الحالات فان ملاك القطعان لا يمتلكون مساحات المراعى مما يؤدى بهم إلى الرعى الجائر وتدمير التربة .

ز ـ ربما كان من أهم أسباب اتساع الفجوة الغذائية هو ضعف الاهتمام الموجه لقطاع الزراعة ابان الحقبة النفطية ويبدو ذلك من الاستثمارات التى وجهت لهذا القطاع فى الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ بلغت الاستثمارات الزراعية ٢٥,٥ بليون دولار من أصل استثمارات كلية ٢٨٣,٦ بليون دولار أى ما نسبته ٩٪ من الاجمالى وفى الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ بلغت الاستثمارات حوالى ٦٢,٨ بليون دولار من أصل استثمارات كلية بلغت ٦٨٤,٧ بليون دولار أو ما نسبته ٩,٢٪ من الاجمالى اضافة لذلك فان أهم الاستثمارات هى تلك التى حدثت فى البلدان التى لا تتمتع بامكانات زراعية كبيرة ، بينما عجزت أهم البلدان العربية من حيث الامكانات الزراعية عن القيام بحجم استثمارات مناسب .

وهم الانماء القومى وفشل المواجهة القطرية :

برغم كل المبررات التى تحض على تنمية العمل الزراعى العربى المشترك ، وبرغم تبنى هذا العمل نظريا من قبل أعلى المؤسسات السياسية العربية فانه لم يبذل جهد عربى حقيقى نحو تحقيق الأمن الغذائى العربى . فبعد تبنى مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٠ لميثاق العمل الاقتصادى العربى المشترك فان قراراته لم توضع موضع التنفيذ ، إذ لم تحترم العديد من الدول ميثاق العمل الاقتصادى كما أن الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية تقدمت بمشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى قدر لها نحو ٢١,٥ بليون دولار يتم استثمارها فى مشروعات عربية خلال السنوات الخمس ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ قد أهمل ولم ينفذ واستبدل بمشروعات للأمن الغذائى يقوم بتنفيذها بعض الماليين العرب ، ولم تقم أى دولة عربية بدفع ما تعهدت به لتمويل عقد التنمية وانقضت السنوات الخمس دون المباشرة فى تنفيذ الخطة ، بل أثيرت الشكوك حول جدوى مثل هذه الخطة . وضعت منظمة التنمية الزراعية العربية خطة لمشاريع الأمن الغذائى العربى المشتركة ، وقدرت التكاليف الاستثمارية لهذه المشروعات وعددها ١٥٤ مشروعا حتى عام ٢٠٠٠ بنحو ٣٣,٢٥ بليون دولار ، وقد تم توزيع الاستثمارات على أربع فترات زمنية مثلت فيها الفترة الأولى من ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ ـ الأهمية الأكبر إذا كان نصيبها نحو ١١,٨ بليون دولار (٣٥,٥٪ من الاستثمارات الكلية) بينما بلغ نصيب المرحلة الثانية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ نحو ٧,٧ بليون دولار (٢٣,٢٪ من الاجمالى) والثالثة ١٩٩١ ـ ١٩٩٥ نحو ٧,٨ بليون دولار (٢٣,٤٪) وأخيرا المرحلة الرابعة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠ نحو ٦,١ بليون (١٨,٣٪ من الاجمالى) ، وقد قدر أن هذه المشروعات ستكون كفيلة برفع نسبة الاكتفاء الذاتى إلى درجة تحقيق فائض فى بعضها وعلى الرغم من هذه الآثار الايجابية المقدرة لبرامج الأمن الغذائى وزيادة الانكشاف الغذائى إذا لم يتم القيام بتنفيذها ، إلا أن المتابعة الأولية لمستوى تنفيذها كانت مخيبة للآمال إذ يشير أحد تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى عام ١٩٨٤ بأنه قد مضى ما يزيد على ثلاث سنوات من تبنى هذه المشروعات من قبل وزراء الزراعة العرب على الرغم من ذلك فإن الخطوات التنفيذية كانت محدودة لا تتعدى انشاء بعض المشروعات المحدودة مثل اعادة تعمير مشاريع السكر فى السودان ، وبعض مشروعات المخزون الغذائى فى الدول العربية ، والموافقة على تمويل بعض دراسات الجدوى ، وتظل هذه الجهود محدودة للغاية بالمقارنة بعدد المشاريع المتضمنة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ .

اضافة لذلك اهملت صناديق التنمية العربية التى نشأت أغلبها خلال الحقبة النفطية القطاع الزراعى اهمالا واضحا ، فمن ناحية التوزيع القطاعى للقروض التى منحتها هذه الصناديق ، مثلت القروض الزراعية اقل نسبة يحصل عليها أى قطاع ، كما أن متوسط حجم القرض كان أقل فى حالة القروض الموجهة للقطاع الزراعى ، ويوحى صغر حجم القرض الزراعى بالمقارنة مع قروض القطاعات الأخرى بأن الصناديق مالت إلى الحد من مساهمتها فى المشاريع الزراعية الكبيرة .

الأساليب القطرية :

اعتمدت جهود تنمية الزراعة فى الوطن العربى اذا على التوجه القطرى على حساب التوجه القومى ، وأيا كان أسلوب المواجهة فان القطاع الزراعى لا شك أنه قد لاقى اهمالا بالغا خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ مع تصاعد دور ووزن النفط ، فانخفض وزن القطاع الزراعى النسبى فى هيكل الناتج المحلى الاجمالى العربى خلال هذه الفترة ، كما يتضح عدم الاهتمام بالزراعة فى الوطن العربى فى ضآلة النصيب النسبى من الاستثمارات التى وجهت للقطاع الزراعى كما سبق الاشارة لذلك ، بل أن الوضع يزداد سوءا إذا ما القينا نظرة على نصيب كل دولة عربية من الاستثمارات العربية المنفذة لادراك وزن كل دولة فى الاستثمار الزراعى خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ .

فى الفترة الأولى ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ يتضح أنه من بين ثلاثة عشر بلدا عربيا تتوافر عنها البيانات ، كانت ليبيا هى أهم البلدان العربية من حيث حجم الاستثمارات المنفذة إذ استأثرت وحدها بحوالى ثلث اجمالى الاستثمارات ، وجاءت مصر بعد ليبيا بحجم استثمارات بلغ ما يزيد قليلا عن خمس اجمالى الاستثمارات المنفذة ، ثم جاء بعد البلدين بنسبة كبيرة كل من تونس والسعودية والمغرب ، ويلاحظ كذلك الضآلة البالغة للنصيب النسبى من الاستثمارات الزراعية فى البلدان العربية الأقل نموا فى السودان وموريتانيا والصومال اليمنيين بالاضافة إلى الأردن .

فى الفترة الثانية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ يبدو فيها واضحا

الثقل النسبى للسعودية إذ أنها قامت وحدها باستثمار ما يقرب من نصف اجمالى الاستثمارات ثم ليبيا التى حازت الخمس ، أما قائمة البلدان غير البترولية فقد انخفض نصيبها النسبى بشكل واضح فمصر انخفض نصيبها إلى ١٤,٥٪ ثم نجد أن قائمة البلدان الأخرى وهى عشرة بلدان تراوحت فيها النسبة بين ٤,٪ و ٥,٥٪ وهى تضم بلدان غير هامة زراعيا كالكويت ، كما تضم اهم البلدان ذات الامكانات الزراعية كالسودان والمغرب وتونس والصومال وموريتانيا .

التجربة السعودية :

كان الارتفاع الكبير فى نسبة الاستثمارات الزراعية السعودية ، ١,١٦ بليون دولار فى الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ إلى ١٤,٤٤ بليون دولار (لاحظ أن اجمالى ما كان يزمع تقديمه لبرامج الأمن الغذائى العربية التى أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى تلك الفترة ١١,٨ بليون دولار وهو ما لم ينفذ) فى الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، إثر اتجاه السعودية لتنفيذ برنامج لتحقيق الاكتفاء الذاتى السعودى من القمح ، وقد ارتفع الانتاج السعودى من القمح من حوالى ١٥٠ الف طن عام ١٩٧٩ مقدما نسبة تزيد قليلا عن ١٠٪ من الاستهلاك السعودى الاجمالى حتى وصل هذا الانتاج إلى حوالى ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٨١ ثم ٣٥٠ ألف طن عام ١٩٨٢ وتضاعف هذا الرقم ليصل إلى ٧٠٠ ألف طن عام ١٩٨٣ ثم ما قدر بحوالى ١,٣ مليون طن عام ١٩٨٤ . وقد تقلصت الواردات بالطبع فى الاتجاه العكسى فمن حجم واردات بلغ ١,٤ مليون طن عام ١٩٧٩ انخفض إلى ٣٠٠ ألف طن عام ١٩٨١ ثم إلى حوالى ١٥٠ ألف طن عام ١٩٨٤ مقدما فى هذا العام نسبة ١٠٪ فقط من اجمالى الاستهلاك أى أن السعودية قد وصلت إلى نسبة تبلغ ٩٠٪ فى الاكتفاء الذاتى من القمح فى هذا العام . واتبع البرنامج السعودى أسلوب دعم القطاع الزراعى وحفز المزارعين على زراعة القمح فتقوم الحكومة بشراء طن القمح من المزارعين بحوالى ١٠٠٠ دولار للطن بما يقدر على الأقل بحوالى ستة أمثال السعر العالمى للقمح ويكلف هذا البرنامج حوالى ١٠٠٠ مليون دولار فى العام ، بل ومن المقدر أنه وصل إلى ١,٣ ـ بليون دولار فى العام المالى ٨٣/ ١٩٨٤ وبعد الشروع فى تنفيذ هذا البرنامج قدر أن حوالى ٢٧٥ الف هكتار تمثل ٦٠٪ من الأراضى الصالحة للزراعة بالسعودية خصصت لانتاج القمح فى عام ١٩٨٢ بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز ١٢٪ فى عام ١٩٨٠ . وتثار عدة انتقادات للتجربة السعودية :

أولا : من حيث نظام الرى المستخدم واهداره للمياه ومدى قابلية المياه المتوافرة لاستمرار زراعة القمح مستقبلا ، **وثانيا** : انه بالرغم من هذا الدعم المكثف فإن بعض المنتجين لا يحقق أرباحا جيدة نظرا لانخفاض انتاجية الهكتار كما أنه يثار الشك فى قابلية استمرار هذا الحجم من الانتاج فى حالة تخفيض الدعم المقدم للمزارعين وهو ما تخطط له الحكومة السعودية خاصة فى أعقاب انهيار أسعار النفط ، **ثالثا** : قبل كل هذه الانتقادات وبعدها فهل من المنظور القومى يعد أمرا مرغوبا فيه تحقيق اكتفاء ذاتى بمثل هذه التكلفة بينما كان من الممكن تحقيق نتائج أفضل باستثمار هذه الأموال فى بلدان ذات امكانيات زراعية أفضل وفى مشروعات عربية مشتركة حيث كان من الممكن تحقيق عائد أكبر بتكلفة أقل .

لكن التجربة السعودية تلخص كل ما حدث فى فترة الحقبة النفطية من ضعف الارادة السياسية والرغبة فى الانماء القومى فبدلا من توزيع الاستثمار بشكل ينسجم مع توزيع الموارد القومية الزراعية فى المنطقة والتى هى موزعة بطريقة عادلة حيث نصيب البلدان الأقل نموا فى نسبة الأراضى الصالحة للزراعة هو الأكبر ، فانه فى اطار التوجه القطرى عجزت البلدان الأكثر قدرة على تحقيق نتائج جيدة فى مجال الزراعة عن استثمار ما هو كفيل باستغلال امكاناتها ، وفى الوقت ذاته كانت البلدان العربية قليلة الامكانات الزراعية هى اكثرها استثمارا فى مجال الزراعة لانها بلدان فوائض مالية ، كما أن الاستثمارات التى خصصت لقطاع الزراعة كانت هى الأكثر انخفاضا من بين اجمالى الاستثمارات فى جميع القطاعات الانتاجية حيث اهمل القطاع الزراعى اهمالا واضحا وليس غريبا إذا أن أصبح العالم العربى فى نهاية الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ اكثر اعتمادا على الخارج فى الحصول على غذائه خاصة من المواد الأساسية ، واكثر انكشافا وتعرضا فى أمنه الغذائى .

٦ ـ السياسات الاقتصادية والمالية :

من المفترض أن تدهور أسعار وعائدات النفط كان لابد وأن يحتم التحول عن سياسات التوسع الاقتصادى الهائل فى النصف الثانى من السبعينات ونحو سياسات انكماشية وسياسات تقشفية فى الثمانينات وخاصة النصف الثانى من الثمانينات . وبالفعل فإن معظم الدول العربية قد أعلنت عن اجراءات تقشفية . فالسعودية قررت تأجيل الميزانية لعدة أشهر بسبب تراجع الايرادات البترولية من جانب والتأثيرات السلبية لحرب الخليج من جانب آخر . وفى تونس والجزائر ولبنان والسودان تقرر خفض الدعم الحكومى للسلع الغذائية الرئيسية . كما قررت السعودية اتخاذ عدد من الاجراءات لتحميل القطاع الخاص جزءا من المسئولية التمويلية للنمو الاقتصادى بما يتطلبه ذلك من تقديم اعانات انتاجية ومعاملة تفضيلية للمنتجات الوطنية ورفع الحماية الجمركية تجاه السلع المنافسة وتقديم القروض والاعفاء من الضرائب ... الخ . وبصفة عامة تركز الدول العربية فى خطط النصف الثانى من الثمانينات على ضغط الانفاق العام وخاصة أن التحسن الطفيف فى أسعار النفط (حيث ارتفع سعر البرميل فى نهاية عام ١٩٨٦ إلى نحو ١٦ دولارا للبرميل) لا يبشر بتحسن الايرادات نتيجة لتخفيض الكميات المصدرة ، ولذلك فإن الاتجاه الحالى هو الاستمرار فى اتخاذ المزيد من الاجراءات التقشفية والتصحيحية التى تم اتخاذها فى الأعوام الثلاثة الماضية وجوهرها هو تخفيف الأعباء على الموازنات العامة وتقليص الانفاق العام .

وقد لعبت تلك السياسات التقييدية دورا محدودا فى تخفيض حدة الارتفاع فى النفقات العامة وبالتالى فى تخفيض حدة العجز المالى الذى بدأ فى الظهور فى ميزانيات بعض الدول المصدرة للنفط منذ ١٩٧٨ ، وبخاصة فى السنوات ٨٢ ـ ١٩٨٦ . وقد وصلت نسبة العجز فى الميزانيات العامة للدول العربية فى عام ١٩٨٢ إلى ٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، أو تراوحت هذه النسبة بين ٣٪ فى حالة الامارات إلى ٢٠٪ فى قطر (عام ١٩٨٤) ، وظلت الكويت وليبيا تحقق فائضا فى الموازنة العامة طوال النصف الأول من الثمانينات نتيجة فعالية الاجراءات والسياسات الانكماشية (انظر الجدول المرفق) .

وحاولت الدول المصدرة للنفط تغطية العجز فى الموازنات العامة عن طريق السحب من الاحتياطيات المالية وغطى هذا المصدر نحو ٥٠٪ من هذا العجز المالى عام ١٩٨٤ ، بينما وفر الاقتراض من الجهاز المصرفى نحو ٤٢٪ من العجز . ويلاحظ بالتالى أن الدول العربية الغنية لم تحاول أن تجعل توسيع قاعدة الايرادات الضريبية وسيلة أساسية لاستعادة التوازن فى الموازنات العامة . وبصورة اشمل فإن الأدوات الضريبية لم تشكل وسيلة مفضلة لدى الحكومات العربية اجمالا . ففى حالة الدول الفقيرة كان تمويل العجز يتم أساسا من خلال الاقتراض الخارجى والمنح التى لا ترد ويلى ذلك عامة الاقتراض من الجهاز المصرفى . ويوضح ذلك الواقع مدى فشل الحكومات العربية فى تصحيح الاختلال المالى الهيكلى من خلال اتباع وسائل وسياسات مالية ناجعة وداخلية وعلى المدى الطويل .

على أنه بالرغم من اتباع هذه السياسات التقييدية فى معظم الدول العربية فان فعاليتها كانت عامة محدودة . فيلاحظ أنه فى مجموعة الدول النفطية الغنية ظل الانفاق العام على حالة من الثبات النسبى للأرقام المطلقة خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٥ . وبذلك اقتصر نجاح السياسات التقييدية على وقف التصاعد المستمر للنفقات العامة ، والتى تصل إلى مستوى شديد الارتفاع بالمقارنة بالناتج المحلى الاجمالى فى هذه الدول .

أما فى الدول العربية الفقيرة . فقد واصلت النفقات العامة ارتفاعها المستمر منذ ١٩٧٥ خلال النصف الأول من الثمانينات مع درجة من التفاوت فى نصيب هذه النفقات من الناتج المحلى الاجمالى بين دول هذه المجموعة .

والواقع أن جزءا من هذه النتيجة يعود إلى مواصلة الارتفاع فى نفقات الدفاع ، خاصة فى الدول العربية الغنية . وتتراوح نسبة هذه النفقات ما بين ٢٣٪ و ٢٦٪ من اجمالى الانفاق الجارى للدول العربية ككل طوال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٤ ، وذلك بالمقارنة بنسبة ١١ ـ ١٣٪ من اجمالى الانفاق الجارى للشئون الاقتصادية و ٤٩ ـ ٥٦٪ منه للانفاق على الشئون الاجتماعية والخدمات ، خلال نفس الفترة . ولم يؤثر انخفاض عائدات البترول على هذا التبويب الوظيفى للنفقات العامة فى الدول الغنية الا بارتفاع طفيف فى نصيب الانفاق على الشئون الاقتصادية بهدف تدعيم القطاعات السلعية ، وذلك على حساب النفقات الاجتماعية .

وهناك أقطار عربية معينة اتجهت إلى زيادة الانفاق على شئون الدفاع بالرغم من انخفاض العائدات البترولية ، وربما كان أكثر هذه الأقطار اهتماما بالانفاق الدفاعي هي السعودية التي ارتفع فيها هذا الانفاق إلى نسبة ٣٢٪ في ميزانية عام ٨٤ ـ ١٩٨٥ بالمقارنة بنسبة ٣٠٪ عام ١٩٨١ وهي نفس نسبة هذا الانفاق في مصر والأردن وسوريا ولبنان والصومال واليمن الشمالي واليمن الجنوبي في نفس العام .

والواقع أن العبء الأساسي لجهود تخفيض الانفاق الحكومي أو ابقائه على ما هو عليه من حيث الأرقام المطلقة قد وقع على مجال الاستثمار أكثر مما وقع على مجال الانفاق الجاري . لقد كانت الدول العربية النفطية الغنية قد تمكنت من تخصيص استثمارات في النصف الثاني من السبعينات تقارب سبعة أمثال ما خصصت خلال النصف الأول من نفس العقد . وفي النصف الأول من عقد الثمانينات قفزت الاستثمارات المخططة إلى أكثر من ضعف مثيلتها في النصف الثاني من السبعينات (وتركزت ٨٠٪ من هذه الاستثمارات في الدول العربية النفطية الغنية) . ومع ذلك فإن السياسات العامة قد اتجهت إلى ايقاف العمل في العديد من مشروعات النمو الاقتصادي والغاء العديد من بنود الاستثمار بحيث ان المنفذ فعلا من خطط الاستثمار لم يتعد نحو ٦٠٪ من المقدر في هذه الخطط في نفس الفترة .

وقد استمرت أولويات الخطط في الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٥ على ما كانت عليه في الفترة السابقة . حيث جاء قطاع الصناعة والتعدين في المقدمة يليه قطاع النقل والمواصلات ثم البناء والتشييد والصحة والتعليم وأخيرا الزراعة والري . وقد انعكس ذلك كما قدمنا على استمرار ركود الزراعة العربية . على ان قطاع الصناعة والتعدين قد شهد خلال هذه الفترة عددا كبيرا من المشروعات الملغاة نتيجة انخفاض عائدات النفط . أما أهداف الخطط الاستثمارية فقد استمرت ايضا على ما هي عليه نظريا أي توسيع وتنويع الهيكل الاقتصادي وتقليل الاعتماد على البترول وتخفيض العجز في الميزان التجاري وتنمية الموارد البشرية وتمكين القطاع الخاص من القيام بدور رئيسي في النمو والاستقرار الاقتصادي . ومع ذلك فانه يمكن القول بأن هذه الأهداف لم يتم تحقيقها إلا عبر تراكمات كمية طفيفة ولم تصل في حالة أي قطر إلى مستوى التحولات الهيكلية ، حتى بالنسبة لهدف تعظيم دور القطاع الخاص في غير القطاعات والأنشطة التقليدية التي يبرز فيها وخاصة التجارة والنقل والمواصلات والمال .

على أن أهمية ابراز هدف تعظيم دور القطاع الخاص يكمن في تعبيره الرمزي عن جملة من التحولات الليبرالية في الادارة الاقتصادية لمختلف الدول العربية الغنية منها والفقيرة . وفي واقع الأمر فان سياق هذه التحولات يعكس درجة تجاهل الضرورات الاقتصادية والاجتماعية التي كان من شأنها أن يحتم الانعطاف نحو مزيد من الرقابة والسيطرة العامة على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في وقت يتدهور ويتذبذب فيه بشدة المصدر الأساسي للثروة والصرف الأجنبي : أي قطاع النفط ، ويمكن تفسير ذلك بأسباب سياسية وغير اقتصادية وهي بصورة جوهرية المحافظة على جوهر الروابط السياسية المتينة مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة من ناحية وعلى الاستقرار السياسي من ناحية أخرى . وتتضح هذه الأهداف من حقائق أساسية واهمها أن تحقيق التوازن العام يجري في جانب السيطرة على الانفاق العام ولا تبذل جهود حقيقية لزيادة الايرادات العامة من خلال زيادة القاعدة الضريبية . وأن جهود تخفيض الانفاق العام لا تتفق في مداها وعجلتها مع مدى الانخفاض الهائل في عائدات البترول ، وأن الواردات من السوق الرأسمالية العالميةتطرد في الزيادة ولا تتجه إلى الانخفاض إلا على نحو هامشي واستثنائي وتتركز أساسا في الواردات من السلع الاستثمارية وانه لا يبدو أن السياسات العامة في الدول النفطية بصورة خاصة تتجه إلى استخدام الوسائل الكمية والجمركية للسيطرة على الواردات .

جدول رقم (١١)
العجز او الفائض فى الموازنات الحكومية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤
نسبة العجز او الفائض الكلى إلى الناتج المحلى الاجمالى (٪)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الجزائر	– ١٠,٤٥	– ٦,٣٢	– ١٢,٢٠	– ١٥,٣١	– ١١,٦٢	– ٤,٣١	٣,٥٥	– ٤,٧٦	– ٥,٩١	٠,٠٠
العراق	– ٣,٣٩	١,٨١	٧,٠٠	٠,٠٠	٣٦,٩٣	-	-	-	-	-
الامارات	١٨,٨٤	٢٠,٨١	٦,٧٩	٢,٠٢	٧,١٩	٨,٦٩	٤,٠٨	– ٢,٩٣	– ٥,٠٢	– ٣,١٨
السعودية	١٤,٤٦	٥,٤٠	١,٤٦	– ٦,٥٢	٨,٠٥	٢١,٤٢	١٥,٨٨	٠,٢٩	– ٨,٠٥	– ١١,٩٦
قطر	٣٠,٠٢	٢٩,١٠	٨,٧٠	١٥,٦٥	٢٢,٧٦	١٦,٠٩	– ١,٩٤	– ٢,٣٦	– ٢,٤٢	– ٢٠,٢٩
الكويت	٥٢,٧٢	٥٥,٧٣	٤٢,٥٤	٣٤,٢٢	٣١,٣٢	٤٠,٦٢	٨,٤٠	١٢,٤٨	٧,٨٩	٣,٩٨
ليبيا	٣,٣٢	– ٤,٦٣	٢,٦٦	– ١١,٠٩	٠,٦٤	١٥,٦٩	٣٦,٦١	٨,٦١	١٦,٢٥	٢٤,٩٨
البحرين	٩,٩٩	– ٠,٨٧	– ٥,٤١	– ٣,٤٧	– ٢,٨٠	٩,٦٦	١٢,١٦	– ٥,٠٨	– ٥,٦٤	٠,٠٠
عمان	– ٥,٥٣	– ٩,٠٩	٨,٠٥	– ٣,٧١	٩,٣٨	٣,٥٦	٧,٤٧	– ٤,٨٥	– ٨,٨٣	– ١١,٩٨
الاردن	– ٦,٦١	– ٢٠,٥٦	– ١٣,٨٤	– ١٤,٩٦	– ١٦,٦٣	– ١١,٢٨	– ٨,٥٢	– ٦,٩٢	– ١٢,٨٦	– ١٠,٠٢
تونس	– ٢,٩٢	– ٤,٧٠	– ٦,٩٤	– ٨,٠٧	– ٦,٥١	– ٢,٨١	– ٢,٥٨	– ٥,٣١	– ٥,٤٩	– ٧,٧٦
سوريا	– ٧,٤٥	– ١٥,٥٦	– ٨,٩٠	– ٩,٠٦	– ٢١,٥١	– ٩,٩٠	– ٦,٢٠	– ٩,٢٨	– ٨,٥٠	– ٨,٩٨
لبنان	– ٢,٩٦	– ٨,٣٤	– ٧,٠٤	– ٧,١٠	– ٨,٩١	– ٤,٧٠	– ٧,٤٨	– ١٤,٥٢	– ٢١,٦٢	– ٢٥,٨٤
مصر	– ٢٨,٤٠	– ٢٠,١٥	– ١٧,٢٩	– ٢٤,١٠	– ١٦,٢٧	– ١٧,٦٤	– ١٥,٦٣	– ١٩,٣٠	– ١٩,٤١	– ٢٣,٥٤
المغرب	– ٨,٢٣	– ١٣,٥١	– ١٣,٦٧	– ٩,٦١	– ٥,٢٢	– ١٠,١٦	– ١٢,٣٤	– ١٢,٠١	– ٧,٤٤	– ٥,١٤
السودان	– ٦,٢٨	– ٩,٤٠	٨,٣,٣	– ٩,٠٩	– ١٢,١٥	– ١٥,١٣	– ٧,٦٢	– ٨,٦٥	– ٩,٨٠	– ٩,٨٣
الصومال	– ١,٠٦	– ٢,١٣	٢,٠٧	– ٦,٣٠	– ٩,٦٩	– ١٢,٨٥	– ٦,٣٦	– ٧,٥٠	– ٤,٤١	٠,٠٠
موريتانيا	– ١٠,٢٩	– ١١,٩٣	– ١٨,٢٢	– ٨,١٧	– ٢,١٢	– ٨,٧٤	– ٦,٥٢	– ٩,٩١	– ٥,٦٢	– ٥,٤٥
اليمن الشمالى	١,٦٣	٣,٥٣	– ٦,٣١	– ٩,٧٨	– ٩,٥١	– ٢٦,٠٨	– ٢١,٧٥	– ٣٣,٥٨	– ٢٨,٣١	– ٢١,٤١
اليمن الجنوبى	– ١٦,٩٢	– ١٤,٤٢	– ٢١,٥٨	– ٢٠,٤١	– ٢١,٩٤	– ١٩,٢٩	– ٢٧,٦٩	– ٣٧,٨٥	– ٣٤,٧٣	– ٣٩,٣٧
المجموع الكلى	٥,١٠	٢,٨٠	٠,٣٣	– ٥,٥٦	٤,٩٤	١٢,٠٢	٨,٢٠	– ٢,٨٦	– ٥,١٧	– ٦,٢٩

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد / ١٩٨١ ص ٣٢٩ للسنوات ٧٥ ـ ١٩٧٩ ، وللسنوات ٨٠ ـ ١٩٨٤ التقرير الاقتصادى العربى الموحد / ١٩٨٥ ص ٣٢٩ .

ثانيا : الآثار على الدول العربية الفقيرة وعلى العلاقات العربية

١ ـ آثار تدهور العائدات على تحويلات العمالة العربية :

تعانى جميع الدول العربية المصدرة للعمالة من عجز دائم فى موازين عملياتها الجارية كما اتضح مما سبق ، وهو عجز نتج فى معظم الحالات عن النمو الكبير فى وارداتها السلعية فى الوقت الذى عجزت فيه صادراتها عن تحقيق زيادات ملموسة . وبذلك تمثلت النتيجة فى عجز موازين التجارة للدول العربية غير البترولية وهو عجز اقترن فى معظم الحالات بعجز مماثل فى ميزان الخدمات (باستثناء حالات قليلة منها مصر بسبب ايرادات قناة السويس والسياحة ، وفى ظل هذا الوضع اصبح تصدير العمالة مصدرا متزايد الأهمية للحصول على النقد الأجنبى اللازم لسد جزء من العجز فى المدفوعات الخارجية عن طريق ما يبعث به العاملون المغتربون من تحويلات إلى دولهم الأم .

ومن وجهة نظر الدول المصدرة للعمالة اصبحت السياسات الاقتصادية تتجه بشكل متزايد منذ ١٩٨٣ لتعظيم هذه التحويلات وتشجيع العاملين بالخارج على تحويل اكبر قدر من مدخراتهم . وفى حالات كثيرة اتضح لمتخذى القرارات الاقتصادية أن هذا العامل يكاد يكون الوحيد من بين بنود مصادر النقد الأجنبى الذى يمكن التأثير عليه وزيادته . ومن ثم أصبحت تحويلات العاملين بالخارج محورا لعديد من السياسات المالية والنقدية والتجارية التى تستهدف جذبها وزيادتها عن طريق تقديم الحوافز والتيسيرات بأنواع شتى .

وكما هو الحال بالنسبة لمعظم الاحصاءات العربية ، فإنه يصعب التوصل إلى أرقام معقولة فى دقتها عن التحويلات ، وهو أمر يعزى ليس فقط لاختلاط تحويلات العاملين بغيرها من التحويلات الخاصة إلى خارج أو داخل الدولة المعنية ، ولكن لأن الاحصاءات إن توافرت ـ لا تغطى سوى جانب محدود من هذه التحويلات هو الذى يتم عن طريق البنوك فهناك مبالغ كبيرة تأخذ طرقا أخرى غير رسمية ولا يتم حصرها بحيث أن التحويلات التى ترد للدول المصدرة للعمالة عن طريق القنوات الرسمية لا تزيد طبقا لكثير من التقديرات عن ٥٠٪ فقط عن جملة التحويلات . وتشير الدراسات التى أجريت فى هذا الصدد إلى أن التحويلات الرسمية لا تشكل سوى ٤٠ ـ ٥٠٪ من التحويلات الفعلية فى حالة الأردن ، وأنها تبلغ نحو ٥٠٪ فى حالة مصر والسودان مقابل ١٠٪ فقط فى حالة الجمهورية العربية اليمنية . وإزاء ذلك تتسم التقديرات الخاصة بتحويلات العاملين فى الخارج بكثير من التناقض يعكس درجات شمولها والافتراضات التى بنيت عليها وأسعار الصرف التى احتسبت على أساسها .

وفى ١٩٧٣ قدرت جملة التحويلات التى بعث بها العمال المغتربون إلى دولهم العربية الأم (مصر ـ السودان ـ الأردن ـ شطرى اليمن) بنحو ٣٥٣ مليون دولار امريكى سرعان ما ارتفعت بنحو النصف فى العام التالى مباشرة لتصل إلى ٥٢٥ مليون دولار ، ثم تضاعفت فى عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٦ لتتجاوز فى الأول ١,١ مليار دولار وفى الثانى ٢,٢ مليارا . وفى حين أنها

استمرت فى الزيادة بعد ذلك فإن معدلات الزيادة كفت عن اتخاذ شكل الطفرات السابقة بحيث قدرت فى ١٩٧٧ بنحو ٢,٩ مليار دولار وفى ١٩٧٨ ، بحوالى ٤,٥ مليار ارتفعت إلى ٥,٣ مليار فى ١٩٧٩ ثم إلى ٦,١ مليار دولار فى ١٩٨٠ وهو أعلى رقم لها على الاطلاق . وبذلك تكون تحويلات العاملين من الدول المذكورة قد ارتفعت بأكثر من ١,٦ مرة بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٠ وهو ارتفاع يعكس العوامل التى سبق تفصيلها وعلى الأخص ما تعلق منها بارتفاع حجم العمالة ومستوى الدخول .

وتتفق هذه الفترة تاريخيا مع الحقبة التى شهدت ارتفاعا مستمرا فى أسعار البترول وفى عائداته وفى فوائض موازين مدفوعات الدول العربية المصدرة للبترول والمستوردة للعمالة وهى الفترة التى أصبحت معها هجرة العمالة إلى الدول العربية النفطية إحدى الظواهر الأساسية فى العلاقات العربية / العربية ، وقد ترتب على ذلك أن تخلت دول المغرب العربى بصورة تدريجية عن موقعها النسبى كأكبر منطقة يساهم عمالها المغتربون فى التحويلات القادمة إلى الدول العربية . ففى ١٩٧٣ كانت تحويلات المغتربين من دول المغرب العربى (ومعظمهم فى أوروبا الغربية وإن وجدت أقلية تونسية فى ليبيا) تساهم بنحو ٦٧٪ من إجمالى تحويلات العمالة العربية التى تعمل فى غير دولها مقابل ٣٤٪ ، للعمالة من الدول سابقة الاشارة إليها اى دول المشرق العربى . ومع ازدياد الطلب على العمالة فى الدول الخليجية وليبيا تكفلت عمالة دول المشرق العربى (وتونس جزئيا) بالاستجابة فى حين لم تعد هناك موجات جديدة من هجرة عمالة دول المغرب العربى فى ظل ظروف الدول الأوروبية آنذاك اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . وبذلك فسرعان ما أخذ الموقف فى التبدل بحيث تعادل نصيب عمال دول المشرق ودول المغرب العربى من التحويلات فى ١٩٧٥ ليشهد عام ١٩٧٧ ارتفاع نصيب دول المشرق إلى الثلثين وهو نصيب استمر فى الزيادة باطراد خلال السنوات التالية .

وخلال نفس الفترة طرأت تحولات أخرى كان قطباها مصر واليمن العربية . ففى ١٩٧٣ كانت العمالة اليمنية المهاجرة تبعث بتحويلات تقدر بنحو ١٣٥ مليون دولار وهو رقم يمثل ٣٨٪ من إجمالى تحويلات العمال العرب فى دول الخليج العربى وليبيا ، ويعكس الوجود التقليدى للعمالة اليمنية فى السعودية بصفة خاصة . على حين كان نصيب مصر ٨٥ مليون دولار فقط بنسبة ٢٤٪ من اجمالى تحويلات عمالة دول المشرق فى الدول الخليجية . إلا أن السنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٨٧ شهدت تبادلا مستمرا للمواقع بين مصر واليمن العربية كأكبر الدول العربية استقبالا لتحويلات عمالها المغتربين وان استحوذتا معا على ثلثى اجمالى هذه التحويلات . ومع تصدر مصر لقائمة الدول العربية المستقبلة لتحويلات عمالها المغتربين منذ ١٩٧٨ فإن اليمن العربية تأتى تالية لها رغم ما شهدته تلك السنوات من زيادة كبيرة فى تحويلات العمال الأردنيين بصفة خاصة ، وهى ظاهرة تعزى لزيادة تحويلات العمال المغتربين الذين يعملون فى الأردن باعتبارها دولة مصدرة ومستوردة للعمالة فى ذات الوقت . وتشير التقديرات إلى أن التحويلات الواردة للدول المصدرة للعمالة قد انخفضت بنحو ١٠٪ فى ١٩٨١ ثم بنسبة ٩٪ فى ١٩٨٢ لتقتصر فى العام الأخير على ما يقرب من ٥ مليارات دولار .

ومن ناحية أخرى ، فإن محاولة النظر إلى تحويلات العمالة العربية المهاجرة كتدفقات خارجة من الدول المستوردة للعمالة تظهر بعض النتائج الهامة . فبين عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٧ قدرت إجمالى تحويلات العاملين المغتربين فى الدول المستوردة للعمالة وبما فيها الجزائر والمغرب والأردن واليمن الشمالى باستثناء الامارات والعراق) بنحو ٢,٥ مليار دولار سنويا فى المتوسط . وقد ارتفع هذا الاجمالى إلى ٥,٢ مليار دولار فى ١٩٧٨ خص الدول العربية المصدرة الرئيسية للعمالة (مصر ـ السودان ـ سوريا ـ الأردن ـ شطرى اليمن) نحو ٨٧٪ منه ويبدو أن التغير الذى طرأ على هيكل العمالة المغتربة فى دول الخليج العربى انعكس بشدة على تحويلات العمالة العربية الوافدة من الدول المشار إليها (دول المشرق العربى) . فمن ناحية أولى استمرت تحويلات العمالة الوافدة إلى الدول العربية البترولية فى الزيادة المستمرة حتى ١٩٨٣ بحيث بلغت فى ذلك العام نحو ١٠ مليارات دولار وهو ما يمثل تقريبا ضعف ما كان عليه فى ١٩٧٨ . إلا أن ، الزيادة فى تحويلات العمالة العربية اتجهت للانخفاض بعد ١٩٨٠ كما سلفت الاشارة ومن ثم اتجه نصيبها من إجمالى التحويلات إلى التراجع بحيث اقتصر على ٧٣٪ فى ١٩٨١ و ٥٨٪ فقط فى ١٩٨٢ وبافتراض استمرار انخفاض نصيب تلك الدول فى ١٩٨٣ فإن تحويلات العمالة العربية كان يتوقع الا تتجاوز ٥ مليارات دولار ، إلا أن الأرقام تشير إلى ارتفاعها إلى نحو ٦,٧ مليار دولار بنسبة ٦٨٪ من إجمالى تحويلات العمالة المغتربة

فى الدول العربية (باستثناء العراق والامارات) . ولا شك أن غياب الأرقام الخاصة بالعراق عن قائمة التحويلات من الدول المستوردة للعمالة ساهم فى أحداث هذه النتيجة غير المنطقية ، خاصة وأن تحويلات العاملين المصريين فى جميع الدول (بما فيها العراق) قد ارتفعت فى ١٩٨٣ بأكثر من ٦٨٪ عن العام السابق لتقل إلى ٣,٣ مليار دولار طبقا لبيانات البنك الدولى بنسبة تقترب من ٤٩٪ من إجمالى تحويلات العمالة العربية فى دول المشرق . وفى حين تفسر هجرة المصريين إلى العراق بمعدلات كبيرة جزءا من هذا الارتفاع فإن العودة النهائية لكثير من المصريين العاملين فى الخارج (وعلى الأخص فى ليبيا) تفسر الجزء الآخر ومن ثم يكون رقم التحويلات المذكور متضمنا ليس فقط جزءا من تيار الدخول السنوية لهؤلاء العاملين وإنما أيضا مدخراتهم النقدية التى قاموا بتركيبها أثناء عملهم فى الدول العربية ، وهو استنتاج يؤكده أيضا ارتفاع تحويلات العاملين فى ليبيا (مغتربين وغيرهم) بنحو ٣٧٪ فى ١٩٨٣ لتقترب من بليونى دولار .

وإذا كان الاتجاه العام لتحويلات العمالة العربية المهاجرة إلى دول النفط العربية يتجه إلى الانخفاض سواء كرقم مطلق أو كنسبة من تحويلات جملة العاملين المغتربين فى هذا الدول ، فإن الأمر يختلف من دولة لأخرى فيما بين الدول المستوردة للعمالة والدول المصدرة لها .

فالسعودية قد احتفظت دائما بموقعها على رأس قائمة الدول العربية النفطية التى تستعين بالعمالة الوافدة وبالتالى التى تخرج منها تحويلات هؤلاء العاملين حيث قدرت هذه التحويلات فى ١٩٧٨ بنحو ٢,٩ مليار دولار زادت تدريجيا إلى ٤ مليارات فى ١٩٨١ ثم قفزت بنسبة ٣٧٪ لتتجاوز ٤,٩ مليار دولار فى ١٩٨٢ ويبدو أن اتجاهها الصعودى قد توقف فى ١٩٨٣ حيث بلغت ٥,٢ مليار دولار بنسبة ٥٣٪ من إجمال التحويلات من الدول المستوردة للعمالة (بما فيها الجزائر والمغرب والأردن واليمن الشمالية وباستثناء العراق التى لا تتوافر أرقام عنها) .

وقد جاءت ليبيا فى المرتبة الثانية حيث قام العاملون المغتربون فيها بتحويل ٥٤٦ مليون دولار فى ١٩٧٨ وهو رقم ارتفع فى ١٩٨٢ إلى ثلاثة أمثاله وجاوز ٢,١ مليار دولار فى ١٩٨٣ وهو ما يعزى للعودة النهائية لكثير من المصريين والتونسيين العاملين فيها فى ذلك العام .

وفى حين أن عام ١٩٨٢ كان فى الغالب العام الأخير الذى تحقق فيه تحويلات العمال المغتربين قفزات كبيرة فى معظم الدول العربية المستوردة للعمالة (السعودية ـ الكويت ـ الأردن) ـ فإن عمان تكاد تنفرد باستمرار زيادة التحويلات المتدفقة منها خلال عام ١٩٨٣ (بنحو ١٩٪) بحيث شكلت نحو ١٨,٤٪ من مدفوعاتها الجارية فى ذلك العام وهى أعلى نسبة بين الدول العربية البترولية الأخرى حيث تبلغ النسب المقابلة ١٣,٧٪ فى ليبيا و ٧,٧٪ فى البحرين و ٧٪ فى الكويت و ٦,٢٪ فى السعودية وذلك فى عام ١٩٨٣ .

أما الدول العربية المصدرة للعمالة فإن الوضع فيها أكثر تماثلا (باستثناء سوريا) فتحويلات العاملين أصبحت تمثل نسبة كبيرة من الناتج القومى الاجمالى لهذه البلاد ومن حصيلتها من العملات الأجنبية ، وأصبح عدد متزايد من الأسر يعتمد على ما يحصل عليه من تحويلات من الخارج . وفى حالات كثيرة أصبحت قدرة هذه الدول على الاستيراد متوقفة على التحويلات الواردة إليها (وليس على حصيلة صادراتها السلعية) وأصبحت السياسات النقدية وسياسات الصرف تستهدف أساسا اجتذاب هذه التحويلات وليس زيادة الصادرات السلعية . وبذلك فإن انخفاض التحويلات يعنى بالنسبة لهذه الدول بأنها دول ريعية ، استفادت من النفط الذى لا يوجد على أرضها (أو بالاضافة إلى ما يوجد منه على أرضها وهو يؤكد صفتها الريعية فى هذه الحالة) عن طريق تصدير العمالة بدلا من تصدير السلع .

وتشير الأرقام إلى أنه فى عام ١٩٨٣ كانت تحويلات العاملين بالخارج من الدول العربية المصدرة للعمالة (باستثناء سوريا) تساهم بنسب تتراوح بين ٢٥,٢٪ (السودان) و ٦٨,٨٪ (اليمن العربية) من متحصلات هذه الدول من العملات الأجنبية .

ففى مصر قدرت تحويلات المصريين العاملين فى الخارج (نقدية وعينية) على النحو التالى مقارنة بحصيلة الصادرات والواردات السلعية (بالمليون دولار أمريكى) .

	التحويلات	الصادرات السلعية	إجمالى السلعية
٨١/ ٨٢	٣١٠٠	٤٤٠٠	١٠٢٠٠
٨٢/ ٨٣	٣٧٥٠	٣٨٠٠	١٠٢٥.
٨٣/ ٨٤	٣٨٠٠	٤٢٠٠	١١٨٠٠
٨٤/ ٨٥	٣٥٥٠	٣٩٠٠	١١٨٥٠
٨٥/ ٨٦	٣٥٠٠	٣٤٠٠	١١١٥٠

وبذلك أصبحت تحويلات المصريين العاملين فى الخارج تفوق قيمة الصادرات السلعية منذ ٨٥/١٩٨٦ وتساهم فى تمويل نحو ٣١٪ من الواردات ، ومع توقع استمرار انخفاض هذه التحويلات خلال السنوات القادمة (واستمرار أسعار البترول عند مستويات أقل مما كانت عليه قبل مطلع ١٩٨٦) ، فإن حصيلة مصر من النقد الأجنبى ستكون أكثر انخفاضا ومن ثم تكون قدرتها على الاستيراد أكثر ضعفا .

وإذا كانت مصر قد اهتمت منذ بداية السبعينات باجتذاب تحويلات عمالتها فى الخارج عن طريق تقديم المزايا والتيسيرات النقدية التى تدور فى النهاية حول السماح بتحويل هذه المدخرات بأسعار صرف أكثر انخفاضا للجنيه المصرى وعلى الأخص من خلال نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، فإن الدلائل تشير إلى توقع انتهاج نفس السياسة فى الوقت الذى تتجه فيه هذه التحويلات للانخفاض .

أما بالنسبة للجمهورية العربية اليمنية فإن تحويلات عمالها المغتربين ما زالت تحقق زيادة من عام لآخر وإن اتجه معدل الزيادة للانخفاض فى السنوات الأخيرة بحيث اقتصر على ١٠٪ فى مقابل زيادة بنحو ١٤٪ فى ١٩٨٢ . إلا أن أرقام تحويلات العاملين اليمنيين فى الخارج قد بلغت نحو ١,٢ مليار دولار فى ١٩٨٣ وهو رقم يمثل نحو ٦٩٪ من إجمالى متحصلاتها من العملات الأجنبية فى ذلك العام وحوالى ٣٢٪ من ناتجها المحلى الاجمالى . ويبدو أن الأرقام الخاصة باليمن ـ على ارتفاعها ـ أقل من التحويلات الفعلية وعلى الأخص فى ضوء إجراء معظم التحويلات عن طريق الوكلاء غير الرسميين الذين يقومون بالوساطة بين العاملين اليمنيين فى الخارج (السعودية) وبين أسرهم داخل البلاد فى ظل قصور النظام المصرفى عن تقديم خدماته خارج المدن الكبيرة . ورغم أنه يمكن اعتبار العمالة اليمنية فى السعودية (وتحويلاتها) أحد مظاهر العلاقة الخاصة بين السعودية واليمن (لأسباب سياسية وقبلية) فإن التغير فى هيكل العمالة فى السعودية خلال السنوات المقبلة لصالح العمالة عالية المهارة والتخصيص قد يؤدى إلى انخفاض كبير فى عدد وتحويلات العمالة اليمنية الوافدة إليها وعلى الأخص أن الجزء الأكبر منها يمارس أعمالا ومهنا تأتى فى مقدمة المهن التى يتم حاليا الاستغناء عنها .

وتقدم الأردن نموذجا مركبا . . فالعمالة الأردنية فى الدول الخليجية ساهمت فى تقديم نحو ٢٩٪ من مصادر النقد الأجنبى فى ١٩٨٣ حيث بلغت تحويلاتها نحو ١,١ مليار دولار أمريكى وهو رقم تدور حوله تحويلاتها فى السنوات الأربع ٨٠/١٩٨٣ إلا أن العمالة الوافدة إلى الأردن قامت بتحويل مبالغ متزايدة خلال نفس السنوات بلغت ٤٠٣ ملايين دولار فى ١٩٨٣ بزيادة نسبتها ٢٠٪ عنها فى ١٩٨٠ . وفى ١٩٨٤ ارتفعت تحويلات الأردنيين العاملين بالخارج بنحو ١١,٥٪ لتتجاوز ١,٢ مليار دولار ، كما ارتفعت أيضا تحويلات العمال المهاجرين إلى الأردن بنحو ١٨٪ لتصل إلى ٤٧٥ مليونا . ويعكس كلا الرقمين ظاهرة مؤقتة سادت ذلك العام قد يفسرها عودة كثير من الأردنيين العاملين فى الدول النفطية من ناحية واستغناء الأردن عن جزء من العمالة الوافدة إليها كرد فعل لهذه العودة من ناحية ثانية ، وهو الأمر الذى انته بانخفاض رقمى التحويلات إلى البلاد وخارجها فى ١٩٨٥ إلى مليار دولار و ٤.٣ ملايين دولار على التوالى .

ويثير ذلك كله التساؤل حول مستقبل تحويلات العاملين من أبناء أقطار دول العجز العربية الأساسية . والواقع أن هذه التحويلات تتوقف ليس فقط على الطلب على العمالة فى الدول العربية المصدرة للنفط وإنما أيضا على مستوى دخولهم القابلة للتحويل وعلى السياسات المالية وسياسات الصرف الأجنبى فى الأقطار المصدرة والمستوردة للعمالة على السواء .

أ ـ فمن حيث الطلب على العمالة يمكن رصد مجموعة من العوامل التى تعود إلى هبوط حاد فى الطلب على العمالة العربية ونحو إحلالها بصورة متزايدة بالعمالة الآسيوية . ومن هذه العوامل ما يلى :

(١) يبرز فى البداية اتجاه عام لتخفيض الانفاق الحكومى بشقيه الاستهلاكى والاستثمارى للحد من عجز الموازنات العامة فى محاولة لوضع النفقات العامة فى مستوى لا يزيد كثيرا عن الايرادات العامة فى معظم

الدول العربية البترولية . وقد أدى ذلك إلى إعادة نظر واسعة فى برامج ومشروعات التنمية بحيث تم إرجاء تنفيذ الكثير منها أو تقليص الانفاق عليها .

(٢) اقترن بذلك اتجاه عام واسع أيضا للحد من التوسع الائتمانى فى الدول العربية البترولية وسواء تعلق الائتمان بما يتم الحصول عليه من الجهاز المصرفى أو المؤسسات التى درجت على تقديم القروض بشروط ميسرة لأغراض بناء المساكن وإنشاء الشركات والصناعات المختلفة . وقد أدى ذلك إلى موجة من الركود الاقتصادى النسبى تفاوتت حدتها من دولة لأخرى مؤدية فى كل الحالات إلى تقليص الطلب المحلى بما فى ذلك الطلب على العمالة الجديدة .

(٣) وتوافقت التغيرات الأخيرة فى أسواق النفط مع قرب اكتمال ما بدأت الدول العربية فى اقامته خلال السنوات السابقة من هياكل أساسية ضخمة شملت شبكات الطرق والمواصلات والموانى والمطارات والمياه والكهرباء فضلا عن الأبنية الادارية ومبانى المدارس والجامعات والمستشفيات وغيرها . وفى ظل ضخامة ما تمت اقامته أصبح مبررا أن يتم التوقف عن اقامة المزيد من هذه المشروعات ، وهو ما يعنى تقليصا للطلب على بعض أنواع العمالة كما سيرد فيما بعد . الا أن اهمية هذه النقطة تبرز من كون ٢٥٪ على الأقل من العمالة الوافدة فى الدول الخليجية تعمل فى قطاع التشييد والبناء ، وأن هذه النسبة تصل إلى نحو ٤٠٪ فى حالة السعودية .

(٤) وإلى جانب الاتجاه العام لتقليص الطلب على العمالة الأجنبية يبرز اتجاه أخر لمزيد من احلال العمالة الأجنبية (حالة العمالة الآسيوية) محل العمالة العربية فقد ارتفع رقم العمالة الأجنبية فى دول الخليج العربى وليبيا بمعدلات كبيرة بحيث أصبحت تمثل نحو ربع اجمالى قوة العمل فيها ونحو ٣٥,٤٪ من اجمالى قوة العمل الوافدة فى ١٩٨٠ ، وهى ظاهرة لها خطورتها على الأوضاع الاجتماعية والسياسية فى هذه الدول وعلى الأخص الامارات والكويت وقطر والبحرين .

الا أن العوامل التى تدفع فى اتجاه انخفاض الطلب على العمالة الوافدة بصفة عامة والعمالة العربية بصفة خاصة تقابلها من ناحية أخرى عوامل تحدث تأثيرا مضادا من شانه بقاء الطلب الكلى على العمالة عند مستويات لا تقل كثيرا عنها فى أوائل الثمانينات :

(١) فمعظم المشاريع التى اقيمت فى الدول العربية البترولية وبدأت العمل ستظل فى حاجة ماسة إلى من يديرها من غير الوطنيين فى الأجل القصير على الأقل . مثال ذلك تشغيل وادارة شبكات الاتصالات والموانىء والمطارات ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومشروعات الكيماويات والمستشفيات فضلا عن ان صياغة المعدات والآلات فى مثل هذه المشروعات لن يمكن للمحليين القيام بها الا بعد فترة ليست بالقصيرة .

وتثير هذه النقطة مسألة هيكل العمالة الوافدة المطلوب للدول العربية البترولية خلال السنوات القادمة ومدى اختلافه عن الهيكل الحالى أو ذلك الذى كان سائدا فى النصف الأول من السبعينات . ومن ثم فان التغير الأساسى الذى سيطرأ خلال السنوات القادمة سيكون محله التركيب النوعى للعمالة الوافدة وليس فقط عددها . وإذا كان سيتم الاستغناء تدريجيا عن العمالة الماهرة ونصف الماهرة أو غير المتخصصة أو حتى فى بعض التخصصات (المعلمين إلى مستوى معين على سبيل المثال) فان هناك تخصصات ستستمر الحاجة اليها لبعض الوقت وقد يكون لاستمرار الطلب على هذه التخصصات (أو زيادته فى بعض الحالات) آثار بالنسبة لتحويلات العاملين إلى دولهم الأم تغطى جزءا ملموسا من الآثار الناجمة عن انخفاض العدد الكلى للعمالة الوافدة كظاهرة عامة .

(٢) ومن ناحية أخرى يبدو أن جانبا هاما من العمالة العربية الوافدة إلى الدول البترولية يعمل فى المجالات العسكرية وبعض الأنشطة المرتبطة بها مثل بعض التخصصات الهندسية والفنية الدقيقة . ويمكن افتراض أن الطلب على خدمات هذه الفئات لا تسرى عليه أساسا الاجراءات التى اتخذت لتخفيض العمالة الوافدة ، وعلى العكس يتوقع أن ترتفع اعداد العمالة العربية الوافدة إلى الدول البترولية للعمل فى هذه الأنشطة .

(٣) ومن ناحية ثالثة فان ظروف الحرب العراقية الايرانية تجعل من العمالة المهاجرة إلى العراق عنصرا أساسيا لاستمرار الانتاج ، نتيجة استيعاب نسبة هائلة ممن هم فى سن العمل فى الأعمال العسكرية المباشرة أو غير المباشرة . ومن ثم فان استمرار الحرب يعنى عدم انخفاض الطلب على العمالة الوافدة إلى العراق (معظمها عمالة مصرية تشير أكثر التقديرات تحفظا انها لا تقل حاليا عن مليون) . كما أن انتهاء الحرب

بدوره يعنى بدء حركة تعمير يتوقع أن تستوعب المزيد من الأيدى العاملة التى ستفد آنذاك إلى العراق من الدول العربية المصدرة للعمالة .

(٤) هناك عامل رابع يتمثل فى الاحلال القطاعى لقوة العمل المستوردة . فقد انخفض مستوى العمالة فى قطاع التشييد ولكن تعاظم هذا المستوى فى فروع الخدمات الشخصية . ويتوقع أن يستمر هذا التعاظم فى الأمد المنظور .

أن التوازن بين العوامل التى تعزز الطلب على الأيدى العاملة المستوردة من بلاد فائض العمل وتلك التى تخفض منه يختلف من قطر لآخر . ومع ذلك فان الدراسات الجادة التى قام بها بعض الخبراء العرب وخاصة دراسات د . نادر فرجانى تؤكد أن التصورات التى تقوم على افتراض انهيار الطلب على العمالة العربية المهاجرة فى الأقطار العربية الأساسية المستوردة لهذه العمالة ليس له ما يبرره فى الاحصاءات المتاحة . ويمكن القول بأن الطلب الاجمالى سوف يتراخى تدريجيا حتى يصل إلى مستوى توازنى لن يقل كثيرا عن المستويات الحالية .

ب ـ أما من حيث الدخل فلا شك أنه سوف يتعرض لهبوط ملحوظ فى اجماليه . ولا شك أن قدرة دول الخليج على اجتذاب العمالة الوافدة كانت تستند أساسا إلى المستويات المرتفعة للأجور (بالمقارنة بالدول الأم للمهاجرين) والمزايا العينية (السكن المجانى أو المدعم ، السفر للدولة الأم مرة سنويا ، الانتقال . . الخ) فضلا عن الاعفاء الضريبى للأجور والمرتبات ، وسواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو الخاص فقد شكلت هذه المزايا عوامل جذب للعمالة بصفة عامة وللعمالة المدربة مرتفعة المهارة بصفة خاصة حتى أوائل الثمانينات .

الا أنه مع موجة التراخى فى النشاط الاقتصادى فى الدول العربية البترولية بدأ التنافس بين المؤسسات والشركات فى القطاع الخاص فى الزيادة بحيث يقدر أن العطاءات التى قدمت فى قطاع التشييد والانشاء خلال ١٩٨٦ قومت فى المتوسط بنحو نصف قيمة العطاءات المماثلة قبل ٣ سنوات فقط . وبذلك كان من الضرورى أن تلجأ المنشآت إلى تخفيض عناصر التكلفة بحيث يقتصر الانخفاض فى الأرباح على أقل ما يمكن ، وكانت الأجور وما يرتبط بها هى المجال الطبيعى للتخفيض . . ومن ثم فانه يقدر أن الوظيفة التى كان الأجر الأساسى لها يتراوح بين ٢٠٠ و ٢٥٠ دولارا شهريا فى ١٩٨٢ أصبح أجر القيام بها حاليا يتراوح بين ٨٠ ـ ١٠٠ دولار فقط ، مع تخفيض مرات الأجازة (مدفوعة الأجر) إلى الدولة الأم من مرة فى السنة إلى مرة واحدة كل عامين أو ثلاثة أعوام .

ومع ذلك فيبدو أن الانخفاض فى أجور العمالة العربية المهاجرة كانت أقل فى معدلاتها من اجمالى العمالة فى دول الخليج والسعودية . وتشير التقارير إلى أن نسبة الانخفاض لن تتجاوز ٢٥٪ مما كانت عليه عام ١٩٨٢ . ويتخذ هذا الانخفاض صورا متعددة منها المباشر أى تخفيض الأجور الأساسية النقدية ، ومنها غير المباشر أى اخضاع الدخول للضرائب والحد من المزايا غير النقدية مثل خدمات السكن وتذاكر السفر ، بالاضافة لزيادة الرسوم الادارية التى يخضع لها العاملون .

جـ ـ ويلاحظ أن هذه الآثار المباشرة لانخفاض عائدات البترول يمكن أن تخلق منافسة شديدة بين الدول المستوردة والمصدرة للعمالة فى مجال التحويلات . فمن مصلحة الدول المستوردة للعمالة أن تخلق أو تزيد القيود التى تحد من حجم تحويلات العاملين فيها خارجها . على حين أن الدول المصدرة قد دأبت على اتباع الوسائل الكفيلة باغراء واجتذاب أكبر حجم ممكن من هذه التحويلات من أبنائها العاملين فى الدول العربية الأخرى . فقررت ليبيا تخفيض ما يسمح للعمالة الوافدة بتحويله إلى الخارج إلى ٥٠٪ بعد أن كان ٩٠٪ قبل ١٩٨٤ . كما أن النسبة المسموح بتحويلها فى الجزائر هى بين ٥٠٪ و ٦٥٪ وقررت العراق فى مطلع عام ١٩٨٦ وضع مزيد من القيود بحيث يتم تخفيض المبالغ التى يمكن تحويلها فى المتوسط من ١٨٠ دولارا إلى ٧٥ دولارا شهريا . وقد أدى هذا الاجراء الأخير إلى عودة كثير من المصريين العاملين فى العراق ودعا ذلك الحكومة المصرية إلى التدخل لدى الحكومة العراقية خشية اتساع نطاق العودة . ولا يستبعد أن تلجأ مزيد من الدول العربية إلى فرض مزيد من القيود خلال السنوات القليلة المقبلة . وهذا من شأنه أن يزيد الصعوبات المالية لدى الدول العربية الأخرى المصدرة للعمالة والتى تعتمد على هذه التحويلات .

٢ ـ المساعدات المالية الثنائية (العربية ـ العربية) :

يقدر اجمالى ما قدمته الدول البترولية العربية إلى الدول النامية فى شكل مساعدات تنمية ميسرة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٤ بنحو ٧٥ مليار دولار أمريكى شاركت فى تقديمها ٧ دول عربية هى الكويت وقطر والسعودية والامارات العربية المتحدة والجزائر والعراق وليبيا وطوال هذه الفترة تكفلت ٣ دول عربية بتقديم الغالبية العظمى من هذه المعونات وهى السعودية والكويت والأمارات العربية المتحدة .

الا أن عام ١٩٧٤ يمثل البداية الفعلية لظهور المساعدات الرسمية العربية ، حيث بلغت جملة المساعدات التى قدمت فى ذلك العام نحو ٤,١ مليار دولار وهو رقم يمثل ضعف قرينه فى العام السابق مباشرة . ورغم التقلبات الطفيفة فى أرقام المساعدات العربية فى بعض السنوات فانها اتجهت للزيادة طوال السنوات التالية من السبعينات إلى أن أقصى رقم لها فى ١٩٨٠ وهو ٩,٦ مليار دولار أمريكى . ويلاحظ أن ذلك تحقق فى نفس العام الذى بلغت فيه الفوائض الاجمالية لموازين العمليات الجارية لدول الأوبك أقصى رقم لها (١١١ مليار دولار) . ألا أن ذلك لا يدفع للقول بوجود علاقة مباشرة وخطية بين رقم الفائض واجمالى المعونات حيث أسفر عام ١٩٨١ عن هبوط الفائض الى النصف تقريبا فى حين لم تتجاوز نسبة المعونات ١٢٪ لتصل إلى ٨,٤ مليار دولار . كما أسفرت موازين العمليات الجارية عن عجز بنحو ٦,٧ مليار دولار فى ١٩٨٢ وانخفض اجمالى المعونات العربية بنحو ٢٠٪ لتقتصر على ٦,٧ مليار دولار (وهو رقم يماثل رقم العجز فى ذات العام) . واستمر هذا الاتجاه فى عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ حيث بلغت جملة المعونات العربية الميسرة ما يقدر بنحو ٥,٢ مليار و ٤,٥ مليار دولار على الترتيب . وبذلك تكون المعونات العربية قد انخفضت إلى أقل من نصف ما كانت عليه فى ١٩٨٠ .

وفى حين يعكس هذا التطور ما شهدته السوق الدولية للبترول من انخفاض فى أسعاره منذ ١٩٨٣ بصفة خاصة ، وهو انخفاض أدى كما سلفت الاشارة إلى هبوط فوائض دول الأوبك (ومعظمها هو فى الواقع فوائض دول البترول العربية) ، فان التطور المشار اليه فى حجم المعونات العربية لا يعبر عن واقعها ، حيث لا تعلن بعض الدول عادة (السعودية) عن كل المعونات التى قدمتها ، فضلا عن أن دول البترول الخليجية تقدم منذ ١٩٨١ معونات إلى العراق لتعويضه عن انخفاض صادراته البترولية والمساهمة فى تمويل حربه مع ايران .

وقد بلغ متوسط نسبة المعونات الميسرة إلى الناتج القومى الاجمالى للدول العربية المانحة نحو ٣,٤٪ فى المتوسط خلال السنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ ، إذ يتم تقديم الجزء الأكبر من المساعدات المالية العربية . نحو ٨٥٪ ـ فى صورة ميسرة وتبلغ نسبة المنح التى لا ترد نحو ٥٠٪ من اجمالى المساعدات . وتأخذ هذه المساعدات شكلين رئيسيين : الشكل الأول هو المساعدات الثنائية وهى ترتيبات بين الجهة المانحة للمعونة والدول المتلقية لها وقد تكون هذه المساعدات الثنائية إما من خلال علاقة بين الحكومات مباشرة ، وإما أن تتدفق من خلال صناديق تنمية أهمها الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، وصندوق ابو ظبى للانماء الاقتصادى العربى والصندوق السعودى للتنمية ، والصندوق العراقى للتنمية الخارجية . وقد بلغت رؤوس أموال هذه الصناديق نحو ١٢ بليون دولار أما الشكل الثانى فهو المساعدات المقدمة من خلال مؤسسات متعددة الاطراف مثل الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى والبنك الاسلامى للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا .

وما يهمنا هنا هو التركيز على المساعدات العربية العربية وهى كذلك تتم إما على نحو ثنائى أو من خلال مؤسسات متعددة الأطراف .

أ ـ المساعدات الثنائية العربية/ العربية :

تحصل الدول العربية ذات العجز على الجزء الأكبر (نحو ٧٠٪) من المساعدات الرسمية الثنائية التى تقدمها الدول العربية البترولية . بل أن تقديم هذه المساعدات كان يقتصر فى البداية على الدول العربية ثم امتد بعد ذلك ليشمل الدول الاسلامية والدول النامية الأخرى . وقد اتجهت المساعدات الثنائية العربية ـ العربية إلى التزايد بصفة عامة منذ ١٩٧٤ حتى ١٩٨٠ حين بلغت أقصى رقم لها وهو ٤,٦ مليار دولار بزيادة ١١٨٪ عنها فى ١٩٧٤ الا ان هذه المساعدات بدأت فى التراجع خلال عامى ١٩٨١ و ١٩٨٢ لتقتصر فى العام الأخير على ٣٠١٥ مليون دولار ، وتشير بعض المصادر

فى هذا الصدد إلى أن العراق يحصل على قدر كبير من المساعدات الثنائية من الدول الخليجية وعلى الأخص السعودية .

وبرغم أن البيانات والاحصاءات الخاصة بالمساعدات العربية (وعلى الأخص المساعدات الثنائية) يصعب التوصل إلى أرقام دقيقة لها سواء لاختلاطها بمساعدات دول الأوبك ككل أو لعدم اعلان بيانات كافية عنها من حيث التوزيع الجغرافى والأغراض التى استخدمت فيها هذه المعونات ـ على الرغم من ذلك فان تتبع تطور هذه المساعدات يوضح ما يلى :

(١) كان حظ الدول العربية الاكثر فقرا ضئيلا من اجمالى المساعدات العربية الثنائية طوال الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٢ ، وقد كان أكبر رقم تحصل عليه واحدة من هذه الدول فى عام واحد هو ٢٩٤ مليون دولار حصلت عليها اليمن العربية فى عام ١٩٨٠ الذى كان بدوره عام الذروة بالنسبة للمعونات العربية .

(٢) تضمنت الأرقام ما خصص لدعم دول المواجهة مع اسرائيل بعد عام ١٩٦٧ وقد ادى ذلك إلى زيادة كبيرة فى حجم المعونات الثنائية التى حصلت عليها بعض الدول العربية مثل مصر (فى عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٦) وسوريا والأردن (فى عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠) .

(٣) هبطت جملة المساعدات الثنائية فى عام ١٩٧٦ ـ الأمر الذى يعزى أساسا إلى قيام الدول المانحة بتوجيه جزء من مواردها إلى صندوق الأوبك الذى انشىء فى ذلك العام . وقد استمر رقم المعونات فى الهبوط إلى أن عاود الزيادة فى عام ١٩٧٩ بتأثير ما حصلت عليه سوريا والأردن بالدرجة الأولى فى ضوء مقررات مؤتمر القمة العربية فى بغداد .

(٤) من بين ٧ دول عربية مانحة للمعونة يتركز الجزء الأكبر فى المعونات التى تقدمها دول الخليج العربى . ورغم عدم توافر بيانات عن التوزيع الجغرافى للمساعدات الثنائية المقدمة من كل دولة عربية إلى الدول الأخرى ، فان دول الخليج العربى قدمت فى ١٩٧٥ نحو ٩٢٪ من اجمالى المساعدات العربية الثنائية إلى كل دول العالم وارتفع نصيبها فى ١٩٨١ إلى نحو ٩٥٪ وتشير بيانات عام ١٩٨٢ إلى انها قدمت أكثر من ٩٩٪ من هذه المعونات . ويشار فى هذا الصدد إلى أن السعودية بمفردها قدمت نحو ٧٣٪ من المساعدات الثنائية فى ١٩٨١ ونحو ٧٠٪ فى ١٩٨٢ .

(٥) عكست أرقام المساعدات الثنائية الاتجاه العام لهبوط مساعدات التنمية العربية ككل بصورة واضحة . ففى حين هبط اجمالى المساعدات الميسرة المقدمة من الدول العربية إلى جميع دول العالم فى ١٩٧٣ بنحو ٣٩٪ عما كان عليه فى ١٩٨١ فان نسبة الانخفاض فى المساعدات الثنائية بلغت أكثر من ٤٦٪ . ويعكس ذلك التأثر الشديد للمساعدات الثنائية بالأوضاع السائدة فى الدول المانحة والموارد التى تخصصها لتقديم المعونات سواء عن طريق الحكومات مباشرة أو عن طريق الصناديق القطرية .

(٦) تتسم المساعدات الثنائية العربية بالتركيز الشديد فى توجهها نحو عدد قليل من الدول العربية مع اختلاف فى هذه الدول من عام لآخر . ففى ١٩٧٤ حصلت مصر وسوريا والأردن على ١٦١٥ مليون دولار من جملة المساعدات الثنائية العربية أى بنسبة ٧٦٪ على حين تقاسمت ١١ دولة عربية باقى هذه المعونات . وفى ١٩٨٠ حين بلغت هذه المساعدات اقصى رقم لها لوحظت نفس الظاهرة حين حصل الأردن وسوريا على ٦٠٪ من اجمالى المساعدات وأن كانت النسبة قد انخفضت قليلا (٥٩٪) فى ١٩٨٢ . وتعكس هذه الظاهرة المبالغ التى تلتزم الدول العربية البترولية بتقديمها لدول المواجهة مع اسرائيل طبقا لمقررات القمة العربية .

ب ـ المساعدات متعددة الأطراف :

مع انشاء صناديق التنمية الاقليمية والسابق الاشارة إلى أهمها بدأت الدول العربية البترولية توجه إلى هذه الصناديق والمؤسسات جزءا متزايدا من مواردها كى تقوم باعادة تقديمه إلى الدول المتلقية للمعونة . الا أن الدول العربية مازالت تفضل الاعتماد على المساعدات الثنائية كأسلوب أساسى لتقديم المعونة ، بحيث أن النسبة التى توجه للأجهزة متعددة الاطراف لا تتجاوز ٢٥٪ من اجمالى المساعدات التى يقدمها الكويت وتدور حول ١٠٪ بالنسبة لكل من السعودية والامارات العربية المتحدة . الا أن السنوات الأخيرة شهدت اتجاه ما تخصصه الدول العربية للمنظمات متعددة الاطراف للتزايد كنسبة من اجمالى المساعدات ـ فقد كانت هذه المنظمات تحصل على ٧,٧٪ فقط من جملة المساعدات فى ١٩٨١ ارتفعت إلى ١٦,٧٪ فى عام ١٩٨٢ ثم إلى ١٧,٨٪ فى ١٩٨٣ . ومن ناحية أخرى فان الأرقام المطلقة لهذا النوع من المساعدات تبدو أكثر

استقرارا عن مثيلتها بالنسبة للمساعدات الثنائية وتتجه إلى الارتفاع كقاعدة عامة . فقد خصصت الدول العربية لهذا الغرض نحو ٥١٩ مليون دولار فى ١٩٧٥ ارتفعت إلى ٦٥٠ مليونا فى ١٨٦١ ثم إلى ١١٢٢ مليونا فى ١٩٨٢ . ويعكس ذلك ازدياد الدور الذى تقوم به الصناديق والأجهزة متعددة الأطراف فى تقديم المعونة ، وذلك على الرغم من انخفاض ما خصص لهذه الأجهزة فى ١٩٨٣ إلى نحو ٩٦٦ مليون دولار .

يتحدد مستقبل المساعدات المالية العربية خلال السنوات القادمة إلى حد كبير بقدرة الصناديق والمؤسسات متعددة الأطراف على زيادة حجم ما تقدمه من مساعدات فى الوقت الذى لا يتوقع فيه للمساعدات الثنائية أن تحقق مثل هذه الزيادة فى ظل استمرار الظروف الحالية فى السوق الدولية للبترول .

ويكاد يكون هناك اتفاق على أن السنوات القادمة ستشهد استمرار انخفاض مساعدات التنمية العربية بنوعيها الثنائية ومتعددة الأطراف . وتلقى أطراف كثيرة (مثل السعودية والكويت) على المؤسسات متعددة الأطراف مسئولية الاستمرار فى توفير التمويل اللازم للدول غير البترولية من مواردها الذاتية خاصة بالنسبة للمؤسسات التى دفعت رؤوس أموالها بالكامل أو بنسبة كبيرة منها . ويشار فى هذا الصدد إلى أن الظروف التى انشئت فيها هذه المؤسسات قد لا تتكرر ، ومن ثم يكون مطلوبا اخضاع عملياتها لاعادة تقييم شاملة تأخذ فى الاعتبار الظروف الراهنة ككل بما فيها انخفاض المعونات الثنائية . ويبدو أن الفترة القادمة ستشهد تغيرات كبيرة فى دور هذه المؤسسات الجماعية والطريقة التى تدار بها والمعايير التى يتم على أساسها تقديم المساعدات فضلا عن الأشكال التى ستتخذها هذه المساعدات .

كما يتوقع من ناحية أخرى أن تشهد الفترة القادمة تطورا آخر يتمثل فى زيادة دور المؤسسات المشتركة التابعة لجامعة الدول العربية والتنسيق بينها وبين المؤسسات والصناديق متعددة الأطراف ، وهو تطور آخر ذو مغزى حيث أنه باستثناء صندوق النقد الدولى ، فان المؤسسات الأخرى التابعة للجامعة العربية لا تقدم مساعدات للتنمية وانما تتعلق أنشطتها بتسهيل التبادل التجارى والمدفوعات والاستثمار المباشر بين الدول الأعضاء . هذا الاتجاه قد يشكل محورا للعلاقات العربية - العربية فى مجال تدفق الأموال باعتبار المساعدات ليست سوى أحدى صور هذا التدفق وأن الصور الأخرى قد تكون أولى بالاهتمام من قبل الدول البترولية التى يشير بعضها إلى أن عصر المعونات الميسرة قد انقضى وأنه يتعين تطوير العمل العربى على اكثر من محور أهمها الاستثمار المباشر والمشاركة فى رؤوس أموال المشروعات القطرية والتوسع فى اقامة المشروعات العربية المشتركة التى تعمل على نطاق اقليمى .

ويبدو من تتبع نشاط الصناديق العربية (القطرية والجماعية) خلال السنوات الأخيرة اتجاها واضحا على طريق تحقيق المتغيرات السابق ذكرها . فالنشاط التمويلى لهذه الصناديق يتراجع من عام لآخر بدأ من عام ١٩٨٢ إلا أن درجة التراجع تبدو كبيرة فى الصناديق القطرية (الكويت - أبو ظبى) عنها فى الصناديق الجماعية (البنك الاسلامى - الصندوق العربى) الأمر الذى يعكس استقرارا نسبيا تتمتع به الصناديق الجماعية وان كان استنفادها لمواردها الحالية سيحد من قدرتها على تقديم التمويل خلال السنوات القادمة ما لم تتم زيادة رؤوس أموالها المدفوعة أو تقديم موارد جديدة اليها .

أما بالنسبة للمساعدات الثنائية الحكومية العربية - العربية فهى بطبيعة الحال خاضعة لتطور العلاقات العربية . فاستبعدت مصر من قائمة الدول العربية المتلقية لهذا النوع من المساعدات بعد مؤتمر وزراء الخارجية والمال العرب فى ١٩٧٩ على حين زاد نصيب سوريا ومنظمة التحرير ثم العراق . على أن عام ١٩٨٦ قد شهد تحولا جذريا بامتناع الكويت عن دفع هذه المساعدات لسوريا ومنظمة التحرير وتخفيض الدول العربية الأخرى لهذه المساعدات على أن التحول الأكبر سوف يتمثل فى اعادة مصر إلى قائمة الدول المتلقية للمساعدات الحكومية وخاصة من جانب الكويت ودول خليجية أخرى فى مقابل استبعاد سوريا .

٣ - التجارة البينية العربية :

تتسم التجارة العربية البينية بالمحدودية الشديدة ، حيث لم تتجاوز نسبتها إلى جملة التجارة العربية نحو ٧٪ فى المتوسط خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٣ ، فى الوقت الذى بلغت فيه معدلات التجارة البينية للمجموعات

الاقتصادية الدولية الأخرى مستويات مرتفعة وصلت إلى ٦٠٪ لدول السوق الأوربية المشتركة و ٦٥٪ لمجموعة دول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) على سبيل المثال .

وبالاضافة إلى محدوديتها تتسم التجارة العربية البينية بتركزها من حيث عدد الدول المشاركة فيها ، حيث تسيطر ٤ دول عربية هى السعودية والكويت والعراق والامارات العربية على نحو ٧٥٪ من حجم الصادرات العربية البينية ، كما يتركز نحو ثلثى نشاط الاستيراد البينى فى ٦ دول عربية هى السعودية والعراق وسوريا والأردن والمغرب والبحرين .

وهذا التركيز الجغرافى لتجارة الصادرات والواردات بين الأقطار العربية يقابله تركز سلعى شديد إذ تكاد التجارة العربية ـ العربية تقتصر على عدد من المواد الأولية وهى البترول والمواد الغذائية والحيوانات الحية . ويشكل البترول وحده ٧٠٪ من حجم الواردات العربية البينية . ومع ذلك فان ارتفاع وانخفاض أسعار صادرات البترول كان محدود الأثر على حجم التجارة وأهميتها النسبية ضمن إجمالى التجارة العربية .

ويوضح الجدولان رقمى (١٢ ، ١٣) تطور حجم التجارة العربية وهيكلها السلعى

جدول رقم (١٢)

تطور حجم التجارة البينية العربية (بالمليون دولار)

	صـــادرات			واردات		
عـــام	إلى الدول العربية	الصـادرات	نسبة مئوية	إلى الدول العربية	الواردات	نسبة مئوية
١٩٧٥	٤,٥	٧٢,٢	٦,٢	٤,٥	٣٩,٩	١١,٣
١٩٧٦	٥,٧	٨٩,٥	٦,٤	٥,٧	٤٥,٤	١٢,٦
١٩٧٧	٦,٧	٩٩,٧	٦,٧	٦,٧	٦٣,٢	١٠,٦
١٩٧٨	٦,٤	٩٨,٥	٦,٥	٦,٤	٧٥,٢	٨,٥
١٩٧٩	٨,٤	١٤٧,٦	٥,٧	٨,٤	٩٨,٩	٨,٦
١٩٨٠	١١,٩	٢٣٢,٨	٥,١	١١,٢	١٠١,٥	١١,٠
١٩٨١	١٠,٨	٢١٥,٩	٥,٠	١١,٠	١٤٢,٥	٧,٧
١٩٨٢	١٢,١	١١٦,٣	٧,٣	١٣,١	١٤٣,٨	٩,١
١٩٨٣	١٠,١	١٣٧,٩	٧,٣	١٠,٦	١٢٩,٦	٨,٢
اجمالى	**٧٦,٦**	**١٢٦٠,٤**	**٦,١**	**٧٧,٦**	**٨٣٩,٦**	**٩,٢**

المصدر : محسوب من التقرير الاقتصادى العربى الموحد . اعداد مختلفة .

جدول رقم (١٣)
تطور التركيب السلعى للتجارة البينية العربية (نسبة مئوية)

	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٢	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الأغذية والمشروبات	٢,٣	٢٠,٠	١,٤	١٦,٤	١,٠	١٤,٤
المواد الخام (شاملة البترول)	٩٣,٠	٩,٠	٩٥,٥	١٠,٧	٩٧,٠	١٢,٦
المنتجات الكيماوية	١,١	٦,٧	١,٠	٥,٧	٠,٦	٤,٧
السلع المصنعة	٢,٦	٢٨,٩	١,٤	٣٢,٢	٠,٩	٢٧,٣
الات ومعدات النقل	٠,٩	٣٥,٠	٠,٧	٣٤,٦	٠,٥	٤٠,٦
سلع غير مصنعة	٠,١	٠,٤	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٤

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٥

هذا ويمكن تقسيم الدول العربية من حيث نصيبها الحالى فى التجارة العربية البينية إلى المجموعات التالية :

أ ـ مجموعة دول مجلس التعاون الخليجى : وتحتل مركز الصدارة ، إذ تسهم بنحو ٧٦٪ من الصادرات العربية البينية وتحصل على نحو ٥٠٪ من الواردات العربية البينية ويرجع ارتفاع نصيبها النسبى من الصادرات إلى اعتمادها على تصدير البترول ، أما فيما يتعلق بارتفاع نصيبها من الواردات البينية فيرجع إلى وجود البحرين ضمن دول المجلس حيث تقوم وحدها باستيراد نحو نصف البترول المتداول فى السوق العربية ـ وتحصل عليه أساسا من السعودية ـ لتقوم بتكريره واعادة تصدير كميات كبيرة منه لدول المجلس الأخرى . بل انعكست هذه العلاقة بين هاتين الدولتين بالارتفاع على حجم التعامل الداخلى بين دول المجلس بحيث أصبحت المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء تمثل نحو ثلثى تجارتها الكلية .

ب ـ دول السوق العربية المشتركة : وتحتل المكانة الثانية من حيث نصيبها فى اجمالى التجارة العربية البينية حيث تستأثر بنحو ١٥٪ من الصادرات العربية البينية و ٢١٪ من الواردات العربية البينية (يقتصر الحساب على الدول المؤسسة وهى مصر وسوريا والعراق والأردن) .

جـ ـ مجموعة دول المغرب العربى : وهى تسهم بنسبة ضئيلة فى التجارة العربية البينية لا تتجاوز ٢٪ للصادرات و ١٤٪ للواردات ، وذلك نتيجة ارتباطها بعلاقات تجارية خاصة مع دول السوق الأوروبية المشتركة وخاصة فيما يتعلق بحاصلاتها الزراعية كالحمضيات والزيتون فضلا عن منتجات الصناعات التصديرية التى اقيمت فى تونس والمغرب بصفة خاصة بهدف التصدير للسوق المذكورة .

أما الاتجاه الهبوطى للأسعار العالمية للبترول فقد سبقه وصاحبه تحول الدول الرأسمالية المتقدمة عن السوق العربية وتخفيض حجم وارداتها البترولية منه فى اطار محاولاتها المستمرة لتقليل اعتمادها على بترول الأوبك فضلا عن ترشيد استهلاكها من الطاقة . وقد ترتب على ذلك انخفاض حجم الصادرات العربية الكلية بنحو ٥٩,٢٪ خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ . أما صادرات البترول العربى إلى السوق العربية خلال تلك الفترة فقد ظلت تتمتع باستقرار كبير من حيث الكمية ، بحيث اقتصر التراجع فى قيمتها على نحو ١٦٪ نتجت

اساسا عن انخفاض الأسعار وكانت المحصلة ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات البينية ضمن جملة الصادرات العربية من ٥,١٪ عام ١٩٨٠ لتصل إلى ٧,٣٪ فى عام ١٩٨٣ وهو أعلى معدل لها خلال السنوات العشر الماضية .

ومن ناحية أخرى لم يترتب على تراجع الأسعار العالمية للبترول انخفاض ملموس فى حجم الواردات العربية الاجمالية ، بل على العكس ارتفعت قيمتها من ١٠١,٥ بليون دولار فى عام ١٩٨٠ إلى نحو ١٢٩,٦ بليونا فى عام ١٩٨٣ ، الأمر الذى يعكس اعتماد الدول العربية على العالم الخارجى للحصول على احتياجاتها السلعية المختلفة وعلى رأسها المواد الغذائية من ناحية ، واتجاه الأسعار العالمية للسلع الصناعية (التى تشكل اكثر من ثلثى الواردات العربية) إلى الارتفاع من ناحية أخرى . الا أنه كان من الطبيعى أن ينعكس انخفاض أسعار البترول فى انخفاض قيمة الواردات العربية البينية لتقتصر على ١٠,٦ بليون دولار فى عام ١٩٨٣ ، مقابل نحو ١١,٢ بليونا فى عام ١٩٨٠ ، وترتب على ذلك تراجع الأهمية النسبية للواردات البينية ضمن جملة الواردات العربية من ١١٪ إلى ٨,٢٪ خلال نفس الفترة .

وبذلك يتضح أنه سواء تعرضت الأسعار العالمية للبترول للارتفاع أو الانخفاض فان الظاهرة السائدة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية العربية هى الاعتماد المتزايد على السوق الدولية خارج نطاق السوق العربية وأن ارتفاع الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية فى حالة حدوثه يأتى كتعبير عن انكماش فرص التصدير إلى أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة . ويعنى ذلك أن الاقتصاديات العربية تتكامل أساسا مع السوق الرأسمالية وأن صادرات البترول قامت بدور فى تعميق هذا التكامل والاندماج .

■ ■



جمهورية مصر العربية

القسم الأول

ملامح عامة

كان عام ١٩٨٦ بالنسبة لمصر ـ عاما مثقلا بالمشكلات والتحديات ، سواء فيما يتعلق بالأوضاع الداخلية او العلاقات الخارجية . وإذا كانت الملامح الأساسية للنظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى السائد الآن فى المجتمع المصرى وتوجهاته الخارجية ، قد تمت صياغتها فى السبعينات ، خاصة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، اى حوالى منتصف السبعينات ، وانطوت على تغيرات جذرية اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية عن المرحلة التى سبقتها ، فيمكن القول ان منتصف الثمانينات يمثل النقطة الزمنية التى استكملت عندها تلك الملامح الكبرى للنظام قسماتها ، وبدات تنتج آثارها الفعلية . وبعبارة اخرى ، فنحن منذ منتصف الثمانينات نستطيع ـ بقدر غير قليل من الموضوعية ـ تقييم سياسات مثل الانفتاح الاقتصادى او التعدد الحزبى ، وتقييم التوجهات والعلاقات الخارجية التى صاحبت تلك السياسات . ومن هذا المنظور يمكن فهم وتفسير تطورات عام ١٩٨٦ مثلما حاولنا فى العدد الأول من التقرير الاستراتيجى فهم وتفسير الكثير من تطورات ١٩٨٥ .

والنقطة الهامة الأخرى هنا ، لدى النظر إلى الفترة المشار إليها من التاريخ المصرى المعاصر ، هى انقسامها بين نمطين للحكم فى إطار نفس النظام السياسى ، اى حكم الرئيس السادات حتى سبتمبر ١٩٨١ وحكم الرئيس حسنى مبارك منذ اكتوبر ١٩٨١ . وكما ذكر فى التقرير الاستراتيجى الأول فإن « استمرارية الطابع العام لخريطة القوى الاجتماعية والاقتصادية ومواقفها السياسية ، كما كانت عليه فى ظل الرئيس السادات ، لا تنفى أن مجىء الرئيس حسنى مبارك إلى السلطة حمل تغييرا فى طبيعة القيادة السياسية ، وأن هذا التغيير أوجد مجموعة من الضوابط لترشيد النظام فى إطار الحفاظ على مساره العام » .

فى هذا السياق ، يمكن ـ فيما يتعلق بعام ١٩٨٦ ـ رصد مجموعة من الاتجاهات العامة ، المؤثرة على التوجهات الاستراتيجية العامة لمصر ، وذلك فى مجالات الاقتصاد ، والسياسة الداخلية ، والسياسة الخارجية :

أولا : فى المجال الاقتصادى

خيم الإحساس بوطأة الديون الخارجية ، وعبء تسديدها لسنوات عديدة قادمة ، على الحياة العامة فى مصر عام ١٩٨٦ . وبالرغم من اشتراك مصر فى هذه المشكلة ـ أى مشكلة الديون الخارجية ـ مع الغالبية العظمى من بلدان العالم الثالث ، فضلا عن تعديها الميدان « الاقتصادى » إلى كافة الميادين السياسية والاجتماعية ، إلا أنه كان من الطبيعى أن تثار التساؤلات حول مسئولية سياسة الانفتاح الاقتصادى فى تفاقم هذه المشكلة ، وحول إمكانيات ترشيد هذه السياسة ودعمها ، بما يمكن من رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد المصرى بحيث يتم تقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجى ، فضلا عن تسديد الديون وفوائدها المرتفعة . وهكذا ، وفى الوقت الذى استمرت فيه الجهود الحكومية الرسمية لمواجهة المعدلات المتزايدة للتضخم ، وتخفيف أعباء المعيشة عن كاهل الطبقات المتوسطة والدنيا ، ومحاربة الأنشطة الطفيلية ، والمظاهر المختلفة للفساد سواء فى القطاع العام أو الخاص ، شهد العام نفسه جهودا لتشجيع النشاط الإنتاجى الزراعى و الصناعى ، وتوجيه مزيد من الأموال للاستثمار ، والحد من الاستهلاك ، فضلا عن جهود منظمة لاجتذاب رؤوس الأموال الخارجية ، خاصة رؤوس الأموال العربية ، والتى برز منها عام ١٩٨٦ رؤوس الأموال الخليجية .

على أن هذه الجهود الأخيرة لم تصل فى عام ١٩٨٦ إلى الحد الذى يمكن معه القول بحدوث تغيير إيجابى حاسم نحو حل أى من المشكلات الأساسية للاقتصاد المصرى . وفى واقع الأمر ، فإن حدة هذه المشكلات وحيويتها يجعل منها مشكلات أوسع بكثير من المجال الاقتصادى المحض . ومن المنظور الاستراتيجى العام للدولة المصرية يمكن القول أن المشكلات الاقتصادية الراهنة ، والتى زاد الإحساس بها عام ١٩٨٦ ، تعكس مخاطر مباشرة على المصالح القومية المصرية ، وعلى الأمن القومى المصرى ، وعلى وجه التحديد ، فإن الاعتماد الغذائى الشديد على الخارج خاصة بالنسبة للقمح ، والديون المتفاقمة وفوائدها الباهظة ، فضلا عن الارتباط المتزايد غير المخطط بالتكنولوجيا الأجنبية المتقدمة خاصة فى المجالات غير التقليدية (مثل الطاقة النووية) .. تقدم امثلة واضحة لما يمكن أن تحمله المشكلات الاقتصادية من قيود على الإرادة المصرية ، خاصة فى تعاملها مع البلاد المانحة للغذاء والمعونات ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانيا : فى مجال السياسة الداخلية

من الناحية السياسية ، وإذا سلمنا بأن التوجه الاستراتيجى للنظام ظل مرتبطا بشعار « الديمقراطية » قبل أى شعار آخر ، يمكن القول أن عام ١٩٨٦ شهد تحديات خطيرة لذلك التوجه . وكان تمرد جنود قوات الأمن المركزى فى ٢٥ و ٢٦ فبراير ١٩٨٦ اول وأهم تلك التحديات ، ولكن سلسلة غير قصيرة من أعمال الاحتجاج والعنف شهدها ايضا عام ١٩٨٦ ، مثلت اختبارا صعبا للتوجه الديمقراطى ، وهددت الاستقرار السياسى .

ولقد اتسم رد الفعل الشعبى لأحداث الأمن المركزى بقدر كبير من النضج والوعى مما دلل على ان « التربية » الديمقراطية - ايا كانت نواحى القصور او التجاوز فيها - لم تكن ابدا ذات عائد سلبى بل - على العكس - كانت الديمقراطية هى التى حمت مصر فى تلك الأيام العصيبة . ولكن احداث الامن المركزى القت ايضا الضوء الكاشف على حقيقة اساسية وهى ان الخطر الأول الذى يهدد التوجه الديمقراطى فى مصر إنما يتمثل فى المظاهر الفجة للتفاوت الطبقى والظلم الاجتماعى والتى تنعكس فى الظروف المعيشية الصعبة لقطاعات واسعة من المواطنين ، فى أسفل السلم الاجتماعى . إن هذه المظاهر هى التى تفسر ايضا حركات الإضراب والاعتصام التى قامت بها جماعات من العمال والمهنيين (وربما كان اهمها إضراب عمال السكك الحديدية) فى عام ١٩٨٦ . وفى حين كان رد الفعل الحكومى متسما بكثير من الموضوعية وضبط النفس فى مواجهة أحداث الأمن المركزى ، فإن الأمر لم يكن كذلك دائما بالنسبة لأحداث الاحتجاج الأخرى .

إن هذا ينقلنا إلى الخطر الثانى الذى يهدد التوجه الديمقراطى فى مصر وهو ضعف قنوات التعبير النظامية أمام بعض الفئات والقوى السياسية . ومرة ثانية ، فإن الكثير من وقائع عام ١٩٨٦ يمكن ان تعزى إلى تلك المشكلة ، فلا يمكن القول ان توفير تلك القنوات خاصة من خلال التنظيمات النقابية والحزبية - سوف يعنى تزايدا آليا فى قوة وفاعلية تلك القوى ، بل - على العكس - فإنه قد يساعد على إظهار فاعليتها وحجمها الحقيقى ، الذى قد لا يكون بالضرورة بالفاعلية او الحجم الذى تتصور به فى ظل الحرمان من الشرعية .

إن هذه « المخاطر » التى تكتنف تطور الاتجاه المعلن نحو الديمقراطية ، هى التى تفسر ايضا اكثر من سلوك أو سمة للنظام السياسى عام ١٩٨٦ ، وعلى سبيل المثال ، فإن مد العمل بقانون الطوارىء لا يعكس فقط الشعور بعدم كفاية القوانين العادية لمواجهة بعض الأعمال الضارة بأمن الدولة ، وإنما يعكس أولا الشعور بوجود احتمالات حقيقية لنشوب مثل تلك الأعمال . ويرتبط بذلك أيضا تردد الدولة فى حسم كثير من المشاكل السياسية وتركها - بدلا من ذلك - للحسم من جانب السلطة القضائية ، بما فى ذلك الفصل فى شرعية الوجود العلنى لقوة سياسية معينة .

على أن القضاء على التحديات السالفة لا يعنى بالضرورة حماية وازدهار الديمقراطية . إن تقليل حدة

التفاوتات الاجتماعية وتخفيف الظروف الاقتصادية الصعبة ، وإتاحة المزيد من وسائل التعبير المنظم للقوى السياسية ، يضع أسسا أكثر رسوخا للممارسة الديمقراطية ، ولكن بقاء تلك الديمقراطية واستمراريتها ، إنما يرتبط بمدى « فاعلية » النظام الديمقراطى التعددى فى إنجاز الأهداف الكبرى على كافة الأصعدة أمام الدولة المصرية . وبعبارة أخرى ، فإن الديمقراطية التعددية ، ليست هدفا فى ذاتها ، وإنما هى وسيلة لتحقيق ازدهار الوطن والمواطن اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ، من خلال ترشيد النظام السياسى ، والارتقاء بمستوى أدائه . هنا ، نواجه ـ فيما يتعلق بعام ١٩٨٦ ـ ببعض الملاحظات سواء بالنسبة للسلطة الحكومية أو للقوى السياسية خارج الحكم ، أو هما معا :

من الناحية الأولى يمكن القول أن عام ١٩٨٦ شهد اكثر من مظهر لضعف أداء الجهاز الحكومى ، أو قلة كفايته .

وعلى سبيل المثال ، فقد انشغل الرأى العام فى مصر عام ١٩٨٦ بقضايا تسرب الاشعاع النووى من أحد الأجهزة العلمية بجامعة القاهرة ، وحدوث عدة انفجارات أو حرائق فى أكثر من مدينة بسبب حالات من الإهمال أو عدم الإنضباط ، والأخطاء التى شابت مشروعات الصرف الصحى بمدينة الاسكندرية وأدت إلى تلوث مياه الشاطىء ، وظهور شكوك خطيرة حول ممارسات بعض شركات توظيف الأموال ، التى اجتذبت ـ تحت شعار المعاملات الإسلامية ـ ملايين الجنيهات من مدخرات المواطنين بحيث لم تتنبه الدولة لمخاطرها إلا فى وقت متأخر للغاية .. الخ . لقد لعبت أحزاب وصحف المعارضة دورا هاما فى الكشف عن جوانب القصور الحكومى فى تلك القضايا وغيرها ـ بصرف النظر عن بعض التجاوزات أو المبالغات ـ ولكن فعالية هذا الدور الرقابى لأحزاب المعارضة إنما يرتبط باستعداد الجهاز الحكومى ـ وقدرته ـ على تلافى تلك الأوجه للقصور ، بما فى ذلك إدخال تعديلات أساسية على أدائه .

ـ من الناحية الثانية ، وفيما يتعلق بالقوى السياسية خارج الحكم ـ سواء فى إطار أحزاب المعارضة أو خارجها ، وكجزء من النظام السياسى ككل ـ يمكن القول ان عام ١٩٨٦ شهد تطورات بطيئة على طريق « فرز » و « تمايز » القوى السياسية المختلفة ، وهو ما يفترض ان يكون تطورا إيجابيا نحو تبلور هذه القوى ، ووضوح اهدافها ومبادئها ، الأمر الذى يمكن ان ينعكس على دورها فى النظام السياسى مستقبلا . وفى مواجهة ما يمكن أن نسميه « إتجاه ثورة يوليو بدون ناصرية » الذى بلوره الحزب الوطنى الحاكم ، تمايزت أكثر وأكثر فصائل الناصريين ، فضلا عن تمايزها عن قوى اليسار الأخرى ، وهو ما يحمل أيضا تأثيرات بعيدة المدى على حزب التجمع . وأخذ الاقتراب أو الابتعاد عن القوى « الإسلامية » خاصة الإخوان المسلمين ، يلعب دوره فى فرز وغربلة التيارات المختلفة داخل أحزاب العمل والأحرار ، بعد أن انهار التحالف المؤقت مع حزب الوفد . وفى حين استمر هذا الأخير فى لعب دوره كأكبر أحزاب المعارضة بلا منازع ، فإن عجزه عن تجاوز عقدة الصراع التاريخى مع ثورة يوليو وممارستها ، يضع قيودا حقيقية على تطوره ، ولكنه يسهم فى مزيد من تحديد هويته الاجتماعية والفكرية .

واخيرا ، فإن قدرة اطراف العملية السياسية فى مصر على الخضوع لمقتضيات النظام التعددى بدت ضئيلة فى أكثر من مناسبة فى خلال عام ١٩٨٦ . وفى حين أصرت الحكومة على موقفها المتمسك بالقائمة المطلقة كنظام تجرى على أساسه انتخابات مجلس الشورى ، وأجريت بالفعل الانتخابات وسط مناخ شعبى يتسم باللامبالاة ، ويضع شكوكا قوية على حجم المشاركة فيها ، فإن أحزاب المعارضة لم تجد فى جعبتها سوى « المقاطعة » . وأيضا ، وبمناسبة تقييم قانون الانتخابات ، لم تتحرك الحكومة لتغييره إلا عقب صدور رأى هيئة مفوضى مجلس الدولة بعدم دستوريته .. وفى المقابل ، فإن قوى المعارضة التى طالبت بحل مجلس الشعب ، لم تبد من النشاط والفاعلية ما يدل على قدرتها على مواجهة نتائج هذا الحل وخوض انتخابات جديدة قبل الأوان .

ثالثا : فى مجال السياسة الخارجية

حدد التقرير الاستراتيجى العربى الأول خمسة مجالات للاستراتيجية القومية المصرية ، يمكن تتبع التوجه الاستراتيجى العام للدولة بشأنها ، وهى : مواجهة الخطر الإسرائيلى ـ وتأمين العمق الأفريقى لمصر ـ والالتزام القومى العربى ـ ودعم العلاقات مع بلاد العالم الثالث والعالم الإسلامى على وجه الخصوص ـ ثم الحياد بين الشرق والغرب .

وإذا كان المفترض هو أن هذه التوجهات الاستراتيجية العامة للدولة المصرية تتعلق بالحفاظ على الأمن القومى المصرى والمصالح القومية المصرية ، بأوسع معانيها ، فيمكن القول أن عام ١٩٨٦ شهد بعض التطورات التى تنبىء عن تهديدات محتملة ـ ولو فى المدى البعيد ـ للأمن المصرى ، ولمصالح قومية مصرية .

● أن أبرز هذه التطورات تتعلق باستمرار الحرب العراقية الإيرانية ، والآثار التى يمكن أن تنجم عنها . وعلى وجه التحديد ، فإن ما شاهده عام ١٩٨٦ من توقعات متزايدة بإمكانية حدوث تغير ملحوظ فى تلك الحرب لصالح الطرف الإيرانى ، يمكن أن يصل إلى تحقيق انتصار إيرانى ما ، كان لابد وأن تثير القلق من زاوية الأمن المصرى والمصالح المصرية :

ـ فحدوث انتصار إيرانى اولا ـ من وجهة النظر المصرية ـ إضافة ـ ولو بطريق غير مباشر ـ لرصيد القوة الإسرائيلية الواقعة على الحدود الشرقية لمصر . أن هذه الإضافة سوف تنجم ليس فقط عن الحد من القوة العراقية كعنصر فى المواجهة ضد إسرائيل ، وإنما أيضا عن انشغال باقى القوى الأقليمية فى المنطقة (خاصة السعودية وسوريا) بمواجهة الخطر الإيرانى المتصاعد ، وفضلا عن ذلك ، فإن حسم الصراع فى الخليج لمصلحة إيران يعنى تجريد الصراع العربى ـ الإسرائيلى لمصدر أساسى من مصادر أهميته الدولية ـ المقترنة بقربه من الخليج ـ وتجمد احتمالات التسوية لصالح الوضع الراهن ، المواتى لإسرائيل أساسا . إن ذلك التزايد فى عناصر قوة إسرائيل ـ حتى فى ظل علاقات السلام معها ـ ينطوى على تهديد كامل للأمن القومى المصرى ، لا يمكن إغفاله .

ـ إن حدوث انتصار إيرانى يعنى ـ ثانيا ـ أن تدعم ـ من بين التيارات « الإسلامية » الناشطة فى المنطقة ، اكثر تلك التيارات تعصبا وتشددا ، بما يحمله ذلك من احتمالات للانشقاق الدينى والطائفى فى المنطقة كلها ، ولا يتصور أن تكون مصر بمنأى عن ذلك كله ، خاصة مع السعى الإيرانى المخطط لخلق مواطىء نفوذ لها فى البلدان العربية والإسلامية .

ـ والانتصار الإيرانى سوف يفتح الباب للطموحات الاقتصادية الإيرانية فى منطقة الخليج الغنية ، بما يعنيه ذلك مباشرة من حرمان مصر من مصادر هامة للتمويل وللتعامل الاقتصادى ، يمكن أن تسهم فى حل المشكلات الاقتصادية فى مصر . وفى الواقع ، فإن هذا الأثر السلبى الاقتصادى يقترن أيضا

بمجرد استمرار الحرب واستنزافها لموارد البلدان الخليجية .

ـ ويرتبط بهذا كله التاثير على هيبة مصر ومكانتها العربية والإسلامية والدولية ، وهى هيبة ومكانة تمثل فى ذاتها رصيدا قويا للدولة المصرية يسهم فى تقوية موقفها فى كافة علاقاتها الدولية .

أن هذه الرؤية للمخاطر المحتملة المترتبة على حرب الخليج لابد وأن تدخل فى الاعتبار لدى صانع القرار المصرى فيما يتعلق بتحديد السياسة المصرية إزاء الحرب العراقية الإيرانية ، دون أن يعنى ذلك بالضرورة المبادرة بأى موقف عدائى تجاه إيران ، أو التدخل فى شئونها الداخلية .

فإذا كانت الحرب العراقية الإيرانية قد أسهمت ـ بشكل غير مباشر ـ فى تكثيف الخطر الإسرائيلى ، فإنها تكون أيضا قد أسهمت بشكل مباشر فى إبراز اهمية الإلتزام القومى العربى لمصر ، أو على وجه التحديد : إبراز أهمية العلاقة المصرية ـ العربية ، بالنسبة لطرفيها . وبدا الرباط قويا بين الأمن القومى المصرى ، والأمن القومى العربى ككل ، كما بدا أن المصالح الحيوية المصرية إنما تلتقى مع مصالح أطراف عربية ، فى مواجهة المخاطر المشتركة .

على انه يمكن القول أن المجالات الأخرى للاستراتيجية القومية المصرية ، أى : تامين العمق الافريقى لمصر ، ودعم العلاقات مع بلاد العالم الثالث ـ والعالم الإسلامى على وجه الخصوص ، ثم العلاقات بين الشرق والغرب ، شهدت كلها تطورات إيجابية هامة من وجهة النظر المصرية :

ـ فالتوجه المصرى تجاه افريقيا ، اكتسب زخما قويا فى السنوات القليلة الماضية ، وتوج عام ١٩٨٦ بحضور مصرى نشط فى كافة المؤتمرات واللقاءات الأفريقية ، وتوقيع عدد من اتفاقيات التعاون الاقتصادى والفنى والثقافى مع بلدان القارة ، بما يتيحه ذلك من دعم الوجود المصرى فيها .

ـ والأمر نفسه ينطبق على التوجه المصرى إزاء بلاد العالم الثالث ككل ، خاصة من خلال المشاركة الدبلوماسية فى ميادين التعاون الاقتصادى (مجموعة الـ ٧٧) وحركة عدم الإنحياز ، والمؤتمر الإسلامى . وفى هذا الإطار ، يبدو صدور إعلان القاهرة للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية فى اغسطس ١٩٨٦ تطورا ذا دلالة على عودة التوجه المصرى النشط على صعيد العالم الثالث .

ـ أيضا يمكن القول ، أن « الحياد بين الشرق والغرب » كأحد توجهات الاستراتيجية القومية المصرية ، اكتسب دفعة إيجابية مع التطور الملحوظ الذى شهدته العلاقات المصرية ـ السوفيتية عام ١٩٨٦ ـ والذى لم تحل دون حدوثه العلاقة الخاصة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية .

القسم الثانى

السياسة الداخلية

أولا : سلطات الدولة

١ - السلطة التنفيذية :

أ - رئيس الجمهورية :

طبقا للدستور المصرى ، يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ، ويضع - بالاشتراك مع مجلس الوزراء - السياسة العامة للدولة ، ويشرفان على تنفيذها . ويمارس رئيس الجمهورية مهامه من خلال « رئاسة الجمهورية » كمؤسسة مستقلة بذاتها ، تنقسم إلى ثلاثة قطاعات : الحرس الجمهورى ، والأمانة العامة ، ومكتب رئيس الجمهورية (انظر الشكل رقم ١) .

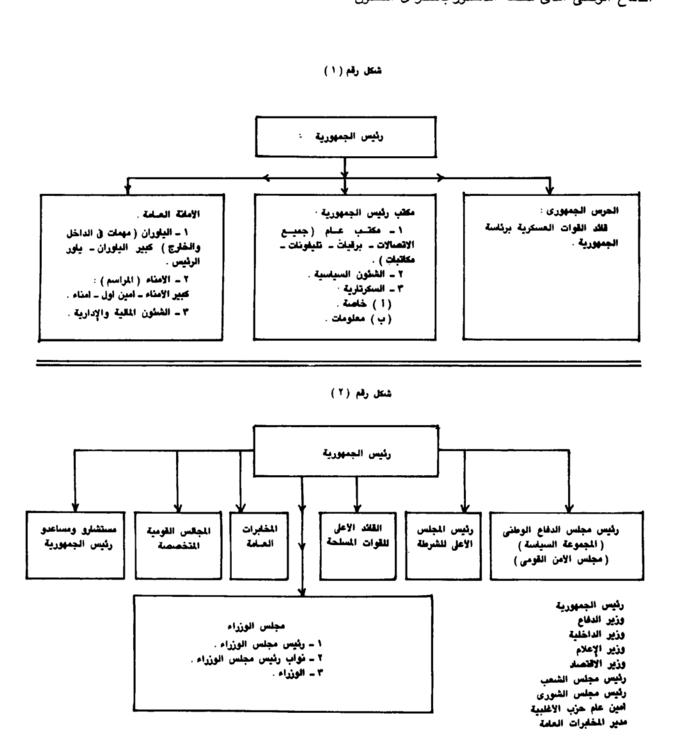
الحرس الجمهورى هو قطاع عسكرى محض ، ويتألف من وحدات عسكرية تتبع قائد القوات العسكرية برئاسة الجمهورية الذى يتبع رئيس الجمهورية مباشرة ، وتقوم هذه القوات بمهمة حماية رئيس الجمهورية . أما القطاع الثانى فهو قطاع إدارى ويسمى بالأمانة العامة ويندرج تحته الياوران ويقوم بمهمات يكلف بها فى داخل الجمهورية أو خارجها ، وجهاز الأمناء الذى يختص بالمراسم ، وأخيرا الشئون المالية والإدارية . ورغم أن هذين القطاعين يدخلان ضمن تشكيل « مؤسسة الرئاسة » إلا أن دورهما لا يتعدى الوظائف الإدارية أو العسكرية . ولكن « مكتب الرئيس » يمكن اعتباره « مؤسسة الرئاسة » بالمعنى السياسى ، حيث ينقسم إلى مدير مكتب رئيس الجمهورية وهو حلقة الاتصال بين رئيس الجمهورية شخصيا وجميع الأجهزة الأخرى فى الدولة ، وفى أغلب الأحيان يكون مدير المكتب من أحد كبار ضباط القوات المسلحة . وبجانب ذلك يوجد منصب مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ، الذى يتركز أغلب نشاطه فى مجال السياسة الخارجية ، سواء عن طريق حمل رسائل من الرئيس إلى رؤساء دول أجنبية أو المشاركة فى مباحثات مع وفود أجنبية أو عربية . وبعد ذلك نجد سكرتارية الرئيس التى تنقسم بدورها إلى سكرتارية خاصة ويتولاها أيضا ضباط من القوات المسلحة ومنصب سكرتير الرئيس لشئون المعلومات والمتابعة .

وقد شهد عهد الرئيس حسنى مبارك نمو مشاركة وزارة الخارجية فى مؤسسة الرئاسة .

وإذا نظرنا إلى الأجهزة الأخرى التى تتبع رئيس الجمهورية مباشرة كما هو مبين فى الرسم رقم (٢) أى مستشارو ومساعدو رئيس الجمهورية والمجالس القومية المتخصصة والمخابرات العامة ، فإن المخابرات العامة التى يتم تجنيد معظم أفرادها من بين صفوف القوات المسلحة يكون لها الصدارة فى عملية تقديم المعلومات إلى رئيس الجمهورية . ولا يتسم أسلوب الرئيس حسنى مبارك بالتوسع فى مناصب المستشارين والمساعدين ، كما أن دور المجالس القومية المتخصصة فى التأثير على عملية صنع القرار ينحصر فى الدراسات التى تقدمها .

فإذا انتقلنا إلى مناصب رئيس الجمهورية فلا شك أن أهم منصب هو منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة الذى يضع القوات المسلحة تحت الإشراف المباشر له ، ومعنى ذلك أن القيادة العامة للقوات المسلحة تتبع

رئيس الجمهورية مباشرة كما أن جميع ترقيات ضباط الجيش إلى رتبة لواء فأعلى يجب أن تصدر بقرار جمهورى بناء على ترشيح القائد العام أى وزير الدفاع . كما يرأس رئيس الجمهورية جهاز الشرطة من خلال رئاسته للمجلس الأعلى للشرطة ، وبذلك يكون رئيس الجمهورية المسيطر على جميع أدوات حفظ الأمن والنظام فى البلاد داخليا وخارجيا . وأخيرا يوجد مجلس الدفاع الوطنى الذى خصه الدستور بالنظر فى الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها . وقد حل مجلس الدفاع الوطنى محل مجلس الأمن القومى سابقا الذى كان يتكون من رئيس الجمهورية ، ووزراء الدفاع ، الداخلية ، الإعلام ، الاقتصاد ورئيسى مجلسى الشعب والشورى وأمين عام حزب الأغلبية ومدير المخابرات العامة الذى يتولى سكرتارية المجلس ويدعو لانعقاده ولم يجتمع هذا المجلس منذ فترة .



(١) الرئيس مبارك والأوضاع الداخلية :

حرص الرئيس حسنى مبارك منذ اليوم الأول لتوليه رئاسة الجمهورية ، على تكريس ثلاثة ملامح للنظام السياسى فى مصر فى عهده ، وهى : احترام سيادة القانون ، وتأكيد الديمقراطية السياسية ـ خاصة حرية التعبير ، ثم الحرص على الاستقرار السياسى .

وقد ارتبط مبدأ سيادة القانون بتأكيد هيبة القضاء المصرى باعتباره السلطة الوحيدة القادرة على اتهام المواطن وإدانته أو تقييد حريته بل كان القضاء هو الجهة المحايدة التى أمكن من خلالها حل الخلاف أو النزاع بشأن كثير من القضايا ذات الطابع السياسى . كذلك تبدى التأكيد على سيادة القانون من الدعوة المبكرة للرئيس مبارك لمحاربة الفساد ، وإلى الطهارة والنقاء الثورى . وشهدت سنوات حكم مبارك محاكمة الكثير من المسئولين عن الفساد . وتوازى مع ذلك تأكيد استقلال السلطة القضائية ، وهو الأمر الذى ارتبط بعودة المجلس الأعلى للهيئات القضائية كمجلس ذى طابع قضائى صرف ، وكذلك بإسباغ الحصانة على النيابة العامة .

من ناحية ثانية ، تكاد تجمع كافة القوى والتيارات السياسية فى مصر ، على أن مصر أخذت تتمتع ـ فى ظل حكم الرئيس مبارك ـ بدرجة من حرية التعبير ، ربما لم تشهدها إلا قليلا فى تاريخها المعاصر . وتتم ممارسة حرية التعبير من خلال الصحافة بالدرجة الأولى ثم من خلال الممارسات العلنية المشروعة للأحزاب القائمة .

وبحثا عن الاستقرار اللازم لنمو وتقدم المجتمع المصرى أصر النظام السياسى فى ظل الرئيس مبارك على عدم إجراء التغيير فى المناصب التنفيذية إلا فى أضيق الحدود .

أما عام ١٩٨٦ على وجه الخصوص ، فقد بدأ بأزمة سياسية أمكن احتواؤها بسرعة إلا ان آثارها ظلت باقية لفترة طويلة وهى تمرد وحدات من قوات الأمن المركزى فى بعض محافظات الجمهورية ، كان اهمها محافظتا القاهرة والجيزة . وقد تدعمت صورة الرئيس شخصيا بعد أحداث الأمن المركزى بسبب سرعة قراره بانزال وحدات من الجيش إلى شوارع القاهرة واعلان حظر التجول ، ثم اجتماعه برؤساء الأحزاب جميعا بعد الأحداث مباشرة ، مما أكد حرص الرئيس مبارك على تأكيد مظهره كرئيس لكل المصريين ، فضلا عن لفت نظر أحزاب المعارضة إلى أن هذه الأحداث تهدد الجميع وليس الحزب الحاكم فقط . ولا شك أن هيبة قوات الشرطة اهتزت بشدة ، ولذا حرص الرئيس مبارك على ان يستعيد تلك الهيبة المفقودة بالاشادة بالروح الوطنية للشرطة ودحض أى تشكيك فى اخلاص وولاء ضباط الشرطة .

وإذا كان الرئيس مبارك قد حرص مع أحداث الأمن المركزى على احاطة أحزاب المعارضة بالصورة العامة لتطور الأحداث والاستئناس بآرائها ، إلا أن موقف الرئيس مما أسماه بتجاوزات المعارضة وحدة انتقاده لها ، انما سار فى اتجاه متصاعد . وكان من أهم نقاط الخلاف الجديدة الدعوة التى أطلقت فى بعض صحف المعارضة بتخفيض حجم الميزانية العسكرية .

وقد ارتبط بقضية الديمقراطية وحرص الرئيس مبارك عليها حرصه أيضا على الاستمرار فى تدعيم سلطة القضاء فأكد الرئيس على استقلالية القضاء فى اكثر من مناسبة ، وحضر مؤتمر العدالة الأول الذى نظمه نادى القضاة .

وقد استحوذت القضية الاقتصادية على اهتمام الرئيس مبارك وخاصة قضية الدعم ، وحرص الرئيس طوال العام على دحض أى مزاعم حول الغاء الدعم وتبديد أى مخاوف لدى الجماهير حول اتجاه الحكومة فى هذه المسألة ، وأكد الرئيس أن الدعم باق وإن كل ما جرى كان مجرد مناقشات فقط لاستطلاع الرأى ومشاركة الجماهير فى الوصول إلى قرار سليم يرضى عنه الشعب . وفى اطار المشكلة الاقتصادية أيضا حرص الرئيس على ابراز اهتمامه الشخصى ببناء البنية الأساسية (المرافق العامة مثلا) التى اهملت طوال الفترة السابقة على أساس أنها حجر الزاوية فى أى تنمية اقتصادية قادمة .

وقد شهد عام ١٩٨٦ نهاية خمس سنوات من حكم الرئيس مبارك وبداية العام السادس له وهو العام الأخير بحكم الدستور . إلا أن أسلوب الاحتفال بهذه المناسبة ربما كان مؤشرا على نية الرئيس اعادة ترشيح نفسه العام التالى والاعلان عن بدء الحملة الانتخابية بصورة غير رسمية .

(٢) على الصعيد الخارجي :

ورث الرئيس حسنى مبارك الكثير من المشكلات في علاقات مصر الخارجية ، سواء مع البلاد العربية او مع بلاد العالم الأخرى . وفي حين كان تحقيق الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المصرية ، ثم من بقية الأراضي العربية ، هو الشاغل الأول للجهود الخارجية للرئيس مبارك خلال السنوات الخمس السابقة ، فان هذا لم يكن على حساب السعي لترتيب علاقات مصر الدولية كي تكون في خدمة المصالح المصرية ومتطلبات التنمية في مصر . وفي هذا الاتجاه ، اعيد تكييف علاقات مصر بالقوتين العظميين في العالم : الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وتم عبور الفجوة في العلاقات المصرية السوفيتية بالرغم من استمرار العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة . كما عمد الرئيس مبارك ، من خلال نشاط سياسي ودبلوماسي مكثف ، إلى استعادة مكانة مصر في الساحة الدولية ، وقد تحقق ذلك بوجه خاص في استرداد مصر لعضويتها الكاملة في منظمة الدول الاسلامية ، وايقاف كافة الأصوات التي تطالب بتجميد عضوية مصر في مجموعة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وانتقلت الدبلوماسية المصرية من موقع الدفاع إلى موقع المشاركة الكاملة في تحقيق أهداف هاتين المجموعتين الدوليتين .

اما على الصعيد العربي ، فقد اتجهت سياسات وتحركات الرئيس مبارك إلى اعادة التأكيد على الانتماء العربي لمصر ، واحترام مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية في العلاقة مع البلدان العربية ، ثم دفع التضامن المصرى العربي بقوة إلى الأمام . فقد رفض مبارك سلخ مصر عن هويتها وانتمائها القومى العربي ، ورفض الانسياق وراء حملات الكراهية المتبادلة . ووجد مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية أهم تطبيقاته في ظل رئاسة مبارك في الموقف من ثورة ابريل ١٩٨٥ بالسودان ضد نظام حكم الرئيس السابق جعفر نميرى ، وفي رفض تورط مصر في أى أعمال عدائية ضد ليبيا ، ثم في رفض المشاركة في فرض أى حل للمشكلة الفلسطينية على الشعب الفلسطيني من خلال مباحثات الحكم الذاتى التى توقفت نهائيا منذ عام ١٩٨٢ .

اما تصور الرئيس مبارك لدور مصر في مساندة الدول العربية في مواجهة المخاطر الخارجية فقد صادف ثلاثة تطبيقات اساسية ، أولها ، دعم مساندة العراق في مواجهة التهديد بالغزو الايراني لأراضيه ـ بصرف النظر عن العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين البلدين ، وثانيها : مساعدة السودان في مواجهة مازق الحرب الأهلية ، عسكريا وسياسيا ، وثالثها هو ابداء استعداد مصر للاسهام في توفير وسائل ضمان امن دول الخليج العربي الصغيرة في مواجهة التهديدات الخارجية وحملات الارهاب والتخريب الداخلي .

أما بالنسبة للنشاط الخارجي للرئيس مبارك في عام ١٩٨٦ على وجه الخصوص ، فيمكن القول أن الوضع الاقتصادى الصعب في مصر ، نتيجة انخفاض دخل البترول وتحويلات المصريين بالخارج ، والسياحة ، قد طبع ذلك النشاط أكثر من أى شيء آخر ، وقام الرئيس بجولة في أربعة بلاد (ألمانيا ، فرنسا ، ايطاليا ، بريطانيا) في شهر يوليو بهدف اقناع تلك الدول باستخدام نفوذها لدى البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تخفيض عبء الديون على مصر هذا العام واعادة جدولة ديون مصر لتلك الدول . وقد استجاب وزراء خارجية وتجارة دول مجموعة السوق الاوربية المشتركة جزئيا لمطلب الرئيس مبارك وتقرر اعادة جدولة ١٥٠٠ مليون دولار من أصل خمسة آلاف مليون دولار طلب الرئيس مبارك اعادة جدولتها . كما قام الرئيس بجولة مماثلة في شهر ديسمبر زار خلالها خمس دول أوربية (فرنسا ، ألمانيا ، رومانيا ، اليونان ، وايطاليا) . واستحوذت قضية الديون المصرية على جانب أساسى من مباحثات الرئيس مع نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أثناء زيارته لمصر في شهر أغسطس حيث تركزت مطالب مصر في ضرورة خفض سعر الفائدة على القروض العسكرية والحصول على دعم واشنطن لموقف مصر أثناء مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وأخيرا طلب زيادة قيمة المساعدات النقدية المحولة إلى مصر وكان من المفترض ايضا ان يذهب الرئيس مبارك إلى واشنطن في شهر سبتمبر ١٩٨٦ إلا أنه أعلن عن تأجيل الزيارة ، وكانت مشكلة فوائد الديون أحد أسباب ذلك التأجيل ، وذلك لاتاحة فرصة أكبر لدراستها .

● وقد ارتبط نشاط الرئيس مبارك مع الولايات المتحدة ـ إلى جانب الناحية الاقتصادية ـ بمشكلة

طابا بين مصر واسرائيل واحلال السلام في المنطقة فقد كان الجانب الأمريكى حريصا على اتمام اتفاقية مشارطة التحكيم بين مصر واسرائيل وسرعة انجاز لقاء بين الرئيس حسنى مبارك وشيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلى قبل أن يسلم الأخير مهام منصبه إلى اسحاق شامير . وقد ربط الرئيس بين عقد لقاء قمة بينه وبين بيريز وبين اتمام اتفاقية مشارطة التحكيم ، وكان له ما أراد ، **وحصل الرئيس على موافقة بيريز على عقد مؤتمر دولى لحل مشكلة الشرق الأوسط وهو ما عد مكسبا سياسيا لمصر وتنازلا من الجانب الاسرائيلى** . إلا أن جهود الرئيس مبارك في حمل كل من الملك حسين عاهل الأردن وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية على نبذ الخلافات بينهما واعادة الحياة إلى الاتفاق الأردنى الفلسطينى لم تأت بالنتائج المرجوة بسبب تخلى الطرفين عن الاتفاق . وعلى صعيد أخر استمر الرئيس مبارك في مطالبة ياسر عرفات بالبحث عن صيغة للاعتراف بالقرار ٢٤٢ مقابل حصول الفلسطينيين على حق تقرير المصير في نفس الوقت الذى استمر فيه بجهوده مع الولايات المتحدة الأمريكية لحثها على الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير مع دعوة دول السوق الأوروبية المشتركة لأن تلعب دورا أكبر في دفع عملية السلام بالشرق الأوسط واقناع الرأى العام الغربى أن حل مشكلة الارهاب لن يكون إلا عن طريق احلال السلام الشامل . وقد رحب الرئيس مبارك بزيارة شيمون بيريز للمغرب ، إلا أنه يبدو أن القيادة المصرية أصبحت لديها قناعة متزايدة بضرورة مشاركة الاتحاد السوفييتى أيضا في جهود السلام بالمنطقة ولو من خلال مؤتمر دولى تحضره جميع الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . وإذا كان الرئيس مبارك قد حصل على موافقة بيريز على مبدأ المؤتمر الدولى إلا أن شقة الخلاف ما تزال واسعة بين مصر واسرائيل حول صيغة ذلك المؤتمر والأطراف المشاركة فيه ، خاصة مع تولى رئيس وزراء اسرائيلى جديد معروف عنه التشدد والتصلب .

ب ـ مجلس الوزراء :

كان عام ١٩٨٦ هو بالأساس عام وزارة الدكتور على لطفى ،التى تشكلت في سبتمبر من العام السابق له (أى عام ١٩٨٥) واستمرت حتى أوائل شهر نوفمبر ١٩٨٦ . وطوال شهورها الأربعة عشر ، فإن التعديل الوحيد الذى طرأ عليها كان هو الخاص بمنصب وزير الداخلية عقب أحداث تمرد جنود الأمن المركزى .

ويبدو من استعراض نشاط مجلس الوزراء عام ١٩٨٦ أن نشاطه أنصب على المجال الداخلى بصفة عامة ، مع التركيز على الجوانب الاقتصادية ، أما السياسة الخارجية فظلت بالأساس من نصيب رئاسة الجمهورية مع وزارة الخارجية .

وإذا كانت مشكلة « الدعم » قد أخذت تمثل باطراد احدى المشاكل الأساسية التى تواجهها أى وزارة في مصر ، فإن وزارة الدكتور على لطفى لم تشذ عن ذلك . وفى هذا الصدد أعلن رئيس الوزراء أن حل مشكلة الدعم لن يكون الا بتحويله إلى دعم نقدى يتمثل في زيادة المرتبات أو تطبيق نظام الكوبونات لصرف السلع المدعمة وأن ذلك سينفذ خلال السنوات الأربع القادمة تدريجيا ، وهو ما يتفق مع تخفيض اعتمادات الدعم في الموازنة الجديدة ، كما أعلن أيضا أن الحكومة قد أجرت مجموعة من الدراسات تهدف إلى تحديد مستحقى الدعم حتى تضمن وصوله إليهم وأن هذه الدراسات قد خلصت إلى وجود ٦ مؤشرات تحدد مستحقى الدعم وهى : دخل الأسرة من واقع البيانات الموجودة لدى مصلحة الضرائب إذا كان المواطن خاضعا لضريبة الايراد العام ٢ ـ عدد أفراد الأسرة . ٣ ـ المهنة التى يشغلها رب الأسرة ٤ ـ الملكية العقارية ٥ ـ ما تملكه الأسرة من الأجهزة المعمرة ووسائل المواصلات كالسيارات وأخيرا قيمة استهلاك الكهرباء خلال العام .

وبجانب قضية الدعم شملت أهم القرارات الاقتصادية التى اتخذتها الوزارة الغاء القرار ١١٩ الذى كان يحدد أسعار السلع المستوردة ، وقرار توحيد سعر الصرف للعملات الأجنبية في سعرين فقط والموافقة على قوائم الأنشطة ذات الأولوية المطلوب الاستثمار فيها للقطاع الخاص المصرى والأجنبى والعربى وازالة معوقات التصدير أمام القطاع الخاص وتسهيل اجراءات عمل الرقابة على كافة الصادرات .

هذا وقد نالت وزارة الداخلية هذا العام اهتماما خاصا بسبب أحداث الأمن المركزى على أثر تمرد وحدات من قوات الأمن المركزى بمعسكراتها في ٧ محافظات وخروجهم وتعرضهم للمواطنين وممتلكاتهم خاصة في محافظة الجيزة وشارع الهرم على أثر اطلاق اشاعة بمد فترة التجنيد لهم لسنة أخرى رابعة . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أن حوادث أخرى متفرقة عديدة في المنصورة وكوم حمادة وقسم الخليفة نالت من

هيبة رجال الأمن لدى رجل الشارع . مما دفع الرئيس مبارك إلى الاشادة بدور ضباط الشرطة قائلا أن محاولات فئة محدودة يجب ألا تشوه دور رجل الشرطة الوطنى . ودفع الحكومة أيضا إلى العمل على الاستجابة بشكل أكبر لمطالب ضباط الشرطة فضلا عن تخفيض قوات الأمن المركزى بنسبة ١٥٪ . ولا شك أن اعادة الثقة فى قوات الشرطة أضحت المسئولية الأولى أمام وزير الداخلية الجديد . من ناحية أخرى ، فإن أحداث الأمن المركزى أسهمت أيضا فى بروز دور القوات المسلحة فى حفظ الأمن والنظام وقت الأزمات ، إلى جانب دورها الأصلى فى الدفاع عن أمن البلاد .

هذا وقد قدمت وزارة على لطفى استقالتها يوم ١٠ نوفمبر قبل بدء الدورة الجديدة لمجلس الشعب والشورى ، وتم تكليف الدكتور عاطف صدقى رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ورئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى بتشكيل الوزارة الجديدة . وقد دخل الوزارة عشرة وزراء جدد وخرج منها أحد عشر وزيرا بينما احتفظ واحد وعشرون وزيرا بمناصبهم .

ورغم توقعات سابقة عن الغاء بعض الوزارات إلا أن التشكيل الوزارى الجديد لم يخفض سوى وزارة واحدة ، ويرجع ذلك إلى دمج وزارتى التربية والتعليم والتعليم العالى فى وزارة واحدة هى وزارة التعليم . وقد استمرت الوزارة فى الاحتفاظ بتقليد ضم أساتذة الجامعات حيث بلغ عددهم فى الوزارة الجديدة ١٧ وزيرا (١٦ وزيرا فى الوزارة السابقة) ، إلا أن الوزارة الجديدة أيضا قد ضمت أكبر نسبة من الحقوقيين بداخلها منذ قيام الثورة فى يوليو ١٩٥٢ حيث بلغوا ١٢ حقوقيا . كما أن معظمهم جاء من جامعة القاهرة ، مما يعكس الدائرة المحيطة بشخص رئيس الوزراء .

وجاء اختيار شخص رئيس الوزراء ليؤكد على استمرار أهمية المشكلة الاقتصادية بالنسبة للقيادة السياسية ، فهو كسلفه من رجال الاقتصاد ، كما أن له أفكارا محددة سبق أن طرحت فى تقارير لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى ، التى سبقت له رئاستها .

وقد حدد رئيس الجمهورية الأسباب التى دعت إلى تغيير الوزارة حين عبر فى خطاب التكليف للوزارة الجديدة عن الحاجة إلى « تحقيق معدلات أكبر للانجاز وقدر أكبر من التجانس والتنسيق داخل المؤسسات » .

٢ ـ السلطة التشريعية :

نشاط المجلس :

خلال دور الانعقاد العادى الثانى للفصل التشريعى الرابع الذى امتد من ١٢ نوفمبر ١٩٨٥ حتى ١٧ يونيو ١٩٨٦ عقد مجلس الشعب ٦٧ جلسة عادية بالاضافة إلى ٣ جلسات مشتركة مع مجلس الشورى تم خلالها اقرار ١٨٤ مشروع قانون و ١٥ اقتراحا بقوانين و ٧٦ اتفاقية و ٤ قرارات جمهورية . وتمت الاجابة عن ٣٢٤ سؤالا و ٩١ طلب احاطة و ١٧ استجوابا واستمع المجلس إلى ١٠ بيانات لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونواب رئيس الوزراء والوزراء . وتحدث خلال الدورة ٢٦٤ عضوا وتم اقرار ٣٠٧ تقريرا منها ٢١٠ للجان النوعية و ٩٥ تقريرا للجان المشتركة وتقريرين للجهاز المركزى للمحاسبات .

وبالنسبة للقوانين التى تم اقرارها بلغ عددها ١٨٩ قانونا شملت القوانين الخاصة باعداد الموازنات والحسابات الختامية والخطة . ومن أهم القوانين التى أقرها المجلس فى المجال الاقتصادى قانون اعفاء النقد الأجنبى المودع فى بنوك القطاع العام من الضريبة على التركات ورسم الأيلولة ، وقانون بشأن اصدار سندات تنمية وطنية بالدولار الأمريكى وتعديل قانون بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة ، وتعديل قانون الضريبة على الاستهلاك ، وقانون تنظيم الاعفاءات الجمركية ، وقانون تنظيم بعض حالات دعوة الجمهور إلى الاكتتاب العام . وفى مجال الهيئات القضائية أقر المجلس قانونا بشأن تعديل قانون ادارة قضايا الحكومة . أما بالنسبة للقوات المسلحة والشرطة فقد أقر المجلس قانونا بشأن انشاء الكلية العسكرية للعلوم الادارية بالقوات المسلحة ، وتعديلا لبعض أحكام قانون الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وقانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف ، وفى مجال الانتاج الزراعى والثروة المائية أقر المجلس قانونا بشأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الاصلاح الزراعى وتعديل بعض أحكام قانون نقابة المهن الزراعية .

أما فى مجال الطاقة فقد أقر المجلس قانون انشاء هيئة استخدام وتنمية الطاقة الجديدة والمتجددة . وفى مجال النقل والمواصلات أقر قانونا بشأن تنظيم الارشاد

بميناء دمياط . وفى الاسكان أقر المجلس قانونا بشأن تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء . وفى مجال القوانين الخاصة بالعاملين أقر قانونا بشأن التجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق من مرتبات وأجور أو بدلات أو رواتب اضافية للعاملين بالحكومة والقطاع العام . كما أقر المجلس قانونا بتصحيح أوضاع العاملين بهيئة قناة السويس . كما وافق المجلس على ٣ مشروعات قوانين بمد تفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون الأول تفويض فى اصدار قرارات لها قوة القانون فى مجال التسليح لمدة عام ينتهى فى نهاية السنة المالية ٨٦/٨٧ والثانى تفويض فى اصدار قرارات لها قوة القانون فى مجال الانتاج الحربى لمدة عامين بدءا من ٢٧ يونيو ١٩٨٦ والثالث تفويض فى اصدار قرارات لها قوة القانون فى مجال تأمين اقتصاديات البلاد لمدة عام . وقد عارض ٢٠ من نواب المعارضة هذه القوانين . كما وافق مجلس الشعب أيضا على قرار رئيس الجمهورية بمد العمل بقانون الطوارىء لمدة عامين رغم احتجاج المعارضة .

وقد قام المجلس بمناقشة عدة موضوعات مثل انتشار ظاهرة السموم البيضاء التى قدم بشأنها ٤٠ سؤالا ، وتوفير بدائل للطوب الأحمر ، والأعلاف ، والأرز ، وأمراض الكلى ، والاعلام ، والتعليم الفنى ، وارتفاع أسعار الكهرباء . كما ناقش أيضا تقريرا من الجهاز المركزى للمحاسبات عن الأمن العام الداخلى وتقريرا عن الدعم . كما نوقشت عدة تقارير خاصة بترشيد الطاقة فى الصناعة . وقد عقدت أيضا عدة جلسات استماع لدراسة ظاهرة مدعى الألوهية والنبوة للوقوف على آراء رجال الدين فى هذه الظاهرة ومحاولة ادخال تعديلات على قانون العقوبات للتصدى لهذه الظاهرة .

وقد استقبل المجلس وفودا من الأردن والعراق ومن البوند ستاج الألمانى والبرلمان المغربى ومجلس العموم البريطانى والجمعية الوطنية الفرنسية بالاضافة إلى وفود من اليابان والاتحاد السوفييتى ونيوزيلاند والدانمرك فى نفس الوقت الذى قام فيه المجلس بارسال عدد من الوفود إلى الخارج مثل مؤتمر اتحاد البرلمانات الأفريقية بالمغرب وبنين ومؤتمر الحوار العربى الأفريقى بالمغرب أيضا والمؤتمر الدولى بالمكسيك والمؤتمر البرلمانى فى أوتاوا بكندا .

اهم سمات هذه الدورة :

رغم تصريحات المسئولين فى بداية الدورة عن « ثورة تشريعية » يقوم بها المجلس لتجميع القوانين القديمة واقرار قوانين تحل كل المتناقضات فى المجتمع المصرى إلا أن ذلك لم يتم ولم تصدر بعض القوانين التى سبق للمجلس أن أعلن عن قرب اقرارها مثل قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية أو تعديل قانون الجمعيات التعاونية للاسكان أو قوانين الضرائب . كما انتهت الدورة دون مناقشة العديد من القضايا التى تم ادراجها فى جدول الأعمال بالمجلس مثل السياسة التموينية والتعليمية وسياسة الحكم المحلى والاسكان والثروة الحيوانية والتصنيع ومشكلة رغيف الخبز والثروة السمكية وحجم الديون ومقدارها وسياسة تصنيع الغزل والنسيج . كما اتسمت هذه الدورة أيضا باختفاء تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات من المناقشات حيث تمت مناقشة تقريرين فقط من أكثر من مائتى تقرير .

كما كان من سمات هذه الدورة أيضا كثرة الصدامات بين أعضاء المجلس من النواب من مختلف الأحزاب بما فيهم حزب الأغلبية وبين رئيس المجلس وكانت أبرز تلك المصادمات ما وقعت بين نواب المعارضة من حزب الوفد الجديد وبين المنصة ، والتى أخذت صورة الصراع الفكرى بين أعداء ثورة ٢٣ يوليو والمدافعين عنها . وشهدت هذه الدورة استقالة رئيس لجنة الاسكان من رئاسته للجنة احتجاجا على عدم تمكنه من تقديم حل لمشكلة الاسكان وفقا لأسلوب عمل المجلس . كما كان من تقاليد المجلس أن تعقد اللجنة العامة للمجلس اجتماعا شهريا لتنظيم العمل بالمجلس إلا أنها لم تعقد سوى ثلاث جلسات فقط فى هذه الدورة .

فإذا نظرنا إلى نشاط الأعضاء فاننا سنلاحظ أن معظم القوانين التى أقرت كانت مقترحة من قبل الحكومة أى أن نسبة القوانين التى تقدم بها النواب كانت قليلة للغاية ، كذلك فان مشروع الخطة والموازنة اشترك فى مناقشته ٣٢ نائبا فقط رغم أهمية الموضوع . بل أن المجلس لم يناقش البنود الكاملة لمشارطة التحكيم حول طابا . وحين أثير موضوع منح حق اللجوء السياسى للرئيس السودانى الأسبق جعفر نميرى عن طريق استجواب قدم لرئيس الوزراء فى هذا الشأن رأت المنصة أنه بناء على المادة ٥٣ من الدستور فان رئيس

وإذا استعرضنا نشاط المجلس ولجانه خلال هذه الدورة فانه يكون قد أنجز ٧ تقارير بالاضافة إلى تقريرين نهائيين و ٥٩ قانونا و ٩ معاهدات واتفاقيات . كما أن المجلس رصد العديد من المشكلات التى أوصى الحكومة أن تضعها فى الاعتبار عند وضع الخطة الخمسية القادمة وفى مقدمتها القوى العاملة والتدريب والتعليم والبحث العلمى والأمية والثقافة والادارة والقضايا الاقتصادية والاسكان . كما رشحت اللجنة العامة لمجلس الشورى الأعضاء المختارين من الشخصيات العامة لعضوية المجلس الأعلى للصحافة ، والأعضاء المختارين لعضوية مجالس ادارة المؤسسات الصحفية القومية والأعضاء المختارين لعضوية الجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية وأقرها المجلس بالتصويت وهكذا أمكن استصدار قرار رئيس الجمهورية بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة . كما أجرى المجلس الانتخابات فى المؤسسات الصحفية القومية .

إلا أن أهم حدث خاص بمجلس الشورى عام ١٩٨٦ كان هو اجراء انتخابات التجديد النصفى فى شهر أكتوبر . وقد قاطعت جميع أحزاب المعارضة تلك الانتخابات احتجاجا على اجراء الانتخابات بنظام القائمة المطلقة .

كما أصدر رئيس الجمهورية قرارا بتعيين ٣٥ عضوا بالمجلس ، من بينهم ٢٠ عضوا دخلوه لأول مرة . وانتخب الدكتور على لطفى رئيسا للمجلس ، وسط توقعات بأن يشهد المجلس نشاطا ملحوظا فى دورته الجديدة .

٣ ـ السلطة القضائية :

كان القضاء يخضع دستوريا لمجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية وانشىء فى عام ١٩٦٩ بهدف فرض السيطرة الكاملة للسلطة التنفيذية على السلطة القضائية ولكن فى عام ١٩٨٤ اعيد مجلس القضاء الاعلى الذى يتكون من رئيس محكمة النقض رئيسا وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام واقدم اثنين من نواب رئيس محكمة

الدولة وليس رئيس الوزراء هو الذى يمنح حق اللجوء السياسى ، لذا فلا يمكن استجواب رئيس الوزراء فى أمر يخص رئيس الدولة . وعلى هذا الأساس لم يتم ادراج الاستجواب فى جدول أعمال المجلس لأنه لا يدخل فى اختصاص الحكومة . بل وجاء الانهاء المفاجىء لدورة مجلس الشعب فى ١٧ يونيو فور مناقشة الميزانية بقرار من رئيس الجمهورية ليظهر إلى أى مدى تخضع السلطة التشريعية لتأثير السلطة التنفيذية ، رغم عدم استكمال مناقشة بقية الموضوعات ، مما أثار الكثير من التكهنات حول أسباب ذلك الاسراع بفض الدورة .

وإذا كان من الممكن القول أن السلطة التشريعية أى مجلس الشعب خاضعة لتأثير السلطة التنفيذية سواء بحكم الدستور بما يتمتع به رئيس الدولة من صلاحيات فى مواجهة مجلس الشعب أو بحكم رئاسة رئيس الجمهورية للحزب الذى يتمتع بالأغلبية فى مجلس الشعب إلا أن نفس العلاقة لا توجد مع السلطة القضائية . حيث نشب خلاف بين السلطتين التشريعية والقضائية حين أصدرت محكمة القضاء الادارى أحكاما لصالح ٣ من مرشحى حزب الوفد فى انتخابات مجلس الشعب فى مايو ٨٤ بتصحيح نتيجة الانتخابات واعلان فوزهم فى ثلاث دوائر مختلفة ولكن المجلس تمسك برأى اللجنة التشريعية فيه بأنه وحده له الحق فى الفصل فى صحة عضوية أعضائه . وقد استنكرت محكمة القضاء الادارى رفض المجلس تنفيذ قرارها واعتبرت ذلك عدوانا صارخا على الدستور وعلى مبدأ حجية الأمر المقضى .

مجلس الشورى :

حدد الدستور مهام مجلس الشورى دون أن يكون له أى دور رقابى أو تشريعى . واعتبر المجلس منبرا لابداء الرأى فى بعض القضايا التى قد تطلبها الحكومة ، وقد تأخذ بها أو تتركها . ومن الممكن أيضا أن يلعب المجلس دورا فى تمهيد الرأى العام لبعض القوانين قبل طرحها على مجلس الشعب لاصدارها وذلك تقريبا ما حدث فى المطالبة بتوحيد سعر الصرف للعملات الحرة إلى سعرين فقط الذى أخذت به الحكومة بعد ذلك . وقد شهد المجلس اطلاق عدد من الدعوات للمطالبة بقانون جديد للاستثمار يعطى الأولوية للمستثمر المصرى والأنشطة الانتاجية والتصديرية والمطالبة بمراجعة دورية فى نظام الضرائب لتحقيق المزيد من العدالة .

النقض واقدم اثنين من رؤساء محاكم الاستئناف الأخرى . ويختص المجلس بنظر كل ما يتعلق بتعيين وترقية ونقل وندب واعارة رجال القضاء والنيابة العامة وكذلك سائر شئونهم ويجب كذلك أيضا أخذ رأيه فى مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء والنيابة العامة . ويكون للمجلس بأغلبية أعضائه تعديل مشروع الحركة القضائية بالنسبة للمسائل التى يشترط القانون موافقته عليها . وبذلك يحل مجلس القضاء الأعلى محل المجلس الأعلى للهيئات القضائية فى كثير من الصلاحيات إلا أن وجود مجلس القضاء الأعلى لا يؤثر على وجود المجلس الأعلى للهيئات القضائية الذى يظل قائما ليباشر باقى اختصاصاته وفى مقدمتها التنسيق بين الهيئات القضائية واقرار الموازنة المستقلة للهيئات القضائية والجهات المعاونة لها والنظر فى شئون أعضاء باقى الهيئات القضائية من غير رجال القضاء .

ويعتبر عام ١٩٨٦ عاما حاسما على طريق استقلال القضاء ، وذلك بانعقاد المؤتمر الأول للعدالة الذى دعا إليه نادى القضاة وحضر جلسته الافتتاحية الرئيس مبارك تدليلا على حرصه على تدعيم القضاة والاستماع إلى مطالبهم . وقد ألقى رئيس نادى القضاة ورئيس المؤتمر كلمة نوه فيها بالمكاسب التى حققها القضاء فى عهد الرئيس مبارك من اسباغ حصانة القضاء على رجال النيابة العامة وهم قضاة تحقيق ، وتحصين منصب النائب العام لأول مرة ، واعادة مجلس القضاء الأعلى الذى أصبح يتكون من القضاة وحدهم ويستقل بتصريف شئونهم . كما نوه رئيس نادى القضاة برفض الرئيس مبارك لمشروع قانون يستثنى أفراد احدى الطوائف من اختصاص المحاكم العادية (أى الشرطة) وأيضا برفض الرئيس مبارك اسناد التحقيق فى أحداث الأمن المركزى إلى غير النيابة العامة وحرصه على أن يكون القانون العادى هو الحكم . غير أن رئيس نادى القضاة طالب بأن تستكمل السلطة القضائية ما تبقى من عناصر استقلالها بأن يكون لمجلسها الأعلى وحده دون غيره أن يتولى كافة شئون القضاء ويضع موازنتها وأن تدرج هذه الموازنات رقما واحدا ضمن الموازنة السنوية للدولة أسوة بما يجرى عليه العمل بالنسبة لموازنة السلطة التشريعية ، كما طالب أيضا بضرورة العمل على انهاء كافة التشريعات والمحاكم الاستثنائية ، واعادة اختصاصات القضاء الطبيعى كاملة ، وأن تسرع الدولة من أجل وضع نص المادة الثانية من الدستور موضع التنفيذ أى تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية وتبسيط نظام التقاضى وتيسير اجراءاته .

وقد أعلن المؤتمر عدة توصيات أهمها يتمثل فى اصدار مشروعات القوانين المستمدة من الشريعة الاسلامية ومراجعة سائر التشريعات لتتفق فى أحكامها مع مبادىء الشريعة ، والغاء محاكم أمن الدولة ومحكمة القيم واعادة سائر اختصاصات المحكمة الدستورية العليا إلى القضاء والغاء المدعى العام الاشتراكى وقانون حماية القيم من العيب وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى وقانون حماية الوحدة الوطنية ومحكمة الثورة وتعديل قانون الأحزاب وتنظيم اشراف القضاء على الانتخابات النيابية فى كافة مراحلها .

وقد احتفظ القضاء بدوره فى الحياة العامة كمنبر للتعبير عن الرأى فى مختلف القضايا من خلال حيثيات الأحكام المختلفة ، ورغم أن محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة رفضت الدعوى بوقف قرار دعوة الناخبين إلى انتخابات مجلس الشورى على أساس القائمة المطلقة إلا أنها أكدت أنه رغم العيوب الدستورية لهذا القانون إلا أنه يلزم للحكم بالغاء قرار دعوة الناخبين صدور حكم دستورى فى شأن دستورية قانون مجلس الشعب .

وكان أبرز حكم قضائى عام ١٩٨٦ من الناحية السياسية هو حكم المحكمة الدستورية العليا بالغاء العزل السياسى بشأن فؤاد سراج الدين وابراهيم فرج من حزب الوفد الجديد وبدء النظر فى قضايا عدم دستورية العزل السياسى الأخرى للذين ادانتهم محكمة الثورة عام ١٩٧١ والذين عرفوا باسم مراكز القوى . كذلك فان ما انتهت إليه هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا من عدم دستورية قانون الانتخابات بالقائمة الحزبية ، وعدم جواز حرمان المستقلين من حق الترشيح والانتخاب ، كان السبب الرئيسى وراء اسراع الحزب الوطنى بتقديم تعديل لذلك القانون فى الأيام الأخيرة من عام ١٩٨٦ ، واقراره فى مجلس الشعب .

ثانيا ـ الأحزاب السياسية

كان الاعلان عن قيام الأحزاب السياسية فى مصر فى نوفمبر ١٩٧٦ سابقا على صدور قانون الأحزاب السياسية فى يوليو ١٩٧٧ ، وكان هذا القانون بدوره سابقا على التعديل الذى أدخل على الدستور المصرى فى مايو ١٩٨٠ والذى اصدرت بمقتضاه المادة الخامسة من الدستور تنص على أن : « يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب ، وذلك فى إطار المقومات والمبادىء الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور . وينظم القانون الأحزاب السياسية » . وبذلك ، فقد شهد عام ١٩٨٦ اكتمال عشر سنوات على « الاعلان » عن قيام الأحزاب فى تجربتها الجديدة ، بعد انقطاع دام ما يقرب من أربعة وثلاثين عاما عن التجربة الحزبية السابقة ، اى تجربة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ويبدو أن مرور هذا العقد كان مناسبة لاثارة نقاش ـ لم ينته بعد ـ حول الممارسات الحزبية ، وتقييمها ، وطرق تطويرها .

ويمكن القول ـ بشكل عام ـ أن عام ١٩٨٦ لم يشهد تطورات هامة على صعيد الأحزاب السياسية القائمة رسميا ، ولكن هذه الاستمرارية ـ بما تعنيه من بقاء المزايا والعيوب معا ، بالنسبة لتجربة حديثة أو غير مكتملة ـ إنما تشير إلى نقطة ضعف لا نقطة قوة إذ كان المطلوب أو المفترض فى هذه المرحلة هو الاقتراب نحو مزيد من القوة والفاعلية للأحزاب ، وللنظام الحزبى . فى إطار هذا التقييم العام ، سوف نعرض هنا بإيجاز شديد للملامح العامة فى تطور الأحزاب القائمة كمؤسسات سياسية عام ١٩٨٦ ، قبل الانتقال إلى عرض موجز للأداء السياسى لتلك الأحزاب : فى البرلمان ، ومن خلال النشاط الجماهيرى والصحافة الحزبية ، ثم عرض لأبرز القضايا الداخلية والخارجية التى دار حولها النشاط الحزبى .

١ ـ التطور المؤسسى للأحزاب :

ربما كان انعقاد المؤتمر الرابع للحزب الوطنى الديمقراطى هو أبرز الأنشطة التى استهدفت التوجه نحو مزيد من « المؤسسية » على صعيد الأحزاب السياسية فى مصر عام ١٩٨٦ .

على أن استعراض التطور المؤسسى للأحزاب القائمة سوف يتم هنا من خلال أربعة معايير متعارف عليها فى دراسة الأحزاب « كمؤسسات سياسية » ، وهذه المعايير الأربعة هى :

ـ قدرة الحزب على التكيف والتطور المستمر فى مواجهة الظروف المتغيرة التى يمر بها .

ـ درجة التشعب والتعدد التنظيمى والوظيفى للحزب .

ـ مدى الاستقلالية التى يتمتع بها الحزب فى مواجهة المؤسسات السياسية والاجتماعية الأخرى .

ـ درجة التماسك التى يتمتع بها الحزب خاصة فى اللحظات الصعبة التى يمر بها .

ومن خلال هذه المعايير اساسا ، سوف يستعرض هذا الجزء أهم التطورات التنظيمية والفكرية فى الأحزاب المصرية عام ١٩٨٦ .

ومن الناحية الرسمية شهد عام ١٩٨٦ استكمال حزبين من الأحزاب القائمة عشر سنوات من عمريهما وهما حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، وحزب الأحرار ، أما بقية الأحزاب فإن عمرها أقل من ذلك ، حيث تعود نشأة الحزب الوطنى الديمقراطى إلى عام ١٩٧٨ ـ كبديل عن حزب « مصر » السابق له ، كما يعود إنشاء حزب العمل الاشتراكى إلى السنة نفسها . أما حزب الوفد الجديد ، وبالرغم من قيامه رسميا عام ١٩٧٨ فإن قصر المدة التى مكثها عقب قيامه فى ذلك الحين (حوالى أربعة شهور فقط) تجعل من المنطقى أكثر العودة بنشأته المستقرة إلى أغسطس عام ١٩٨٣ حين اكد شرعية وجوده من خلال معركة قضائية ضد لجنة الأحزاب السياسية . وقد ظهر حزب « الأمة » فى السنة نفسها ، بمقتضى حكم قضائى أيضا .

على أن دلالة العمر الزمنى للحزب ، على قدرته على الاستمرار وعلى التكيف مع المتغيرات السياسية ، تظل دلالة محدودة بالقياس إلى متغيرات أخرى لابد من أخذها فى الاعتبار ، مثل التغير فى القيادة العليا للحزب ، وتغير الأجيال القيادية فى الحزب ، فضلا عن التغيرات الوظيفية له . فى هذا السياق يمكن القول أن الحزب الوحيد الذى مر « بامتحان » التغير فى قيادته العليا ، بدون التعرض لخطر الانهيار أو التفكك إنما هو الحزب الوطنى الديمقراطى الذى انتقلت رئاسته عقب وفاة الرئيس السادات عام ١٩٨١ ـ إلى الرئيس حسنى مبارك . وفى واقع الأمر ، فإن الصلة الوثيقة بين الحزب الوطنى ، وبين جهاز الدولة ، جعلت قيادات الحزب تنظر لاستمرارية وجود رئيس الجمهورية على رأس الحزب ، ليس فقط كدلالة على استمرارية الحزب وقدرته على مواجهة الظروف المتغيرة ، وإنما أيضا على استمرارية واستقرار النظام السياسى برمته .

ولا يمكن القول أن أيا من الأحزاب القائمة الأخرى شهد تحديا حقيقيا لاستمراريته من خلال التغيير القيادى فيه ، فقيادات الأحزاب التى هى كلها ـ بمعنى ما ـ قيادات « تاريخية » استمرت على رأس أحزابها ، بما فى ذلك قيادة رئيس حزب « الأحرار » ، الذى أثيرت عام ١٩٨٦ مشكلات قضائية وإدارية تتعلق بعمله الأصلى كرئيس لاحدى شركات القطاع العام . ولكن يظل من الحقيقى تماما أن اختفاء القيادات الحالية المنشئة للأحزاب المعارضة هو تحد خطير ومعيار حاسم لمؤسسيها وقدرتها على الاستمرار ، سوف يكون على تلك الأحزاب أن تواجهه يوما ما .

على أن هذا التحدى يتعلق ايضا بانتقال القيادة فى الأحزاب إلى أجيال جديدة ، وبالرغم من أن مثل هذا التطور لا يمكن قياسه على مدى سنة أو سنتين ، إلا أنه يمكن القول أن عام ١٩٨٦ لم يشهد أى إرهاصات هامة بذلك الشأن فى أى من الأحزاب القائمة . وبداهة ، فإن مثل هذا التحدى يبدو مطروحا بالنسبة لحزب الوفد الجديد أكثر من أى حزب آخر ، بحكم استمرارية العناصر الوفدية القديمة على رأس الحزب ، وبالرغم من وجود عناصر كثيرة ، ضمن النخبة القيادية للوفد الجديد ، تعكس التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى عرفتها مصر بعد ١٩٥٢ مثل المهنيين وأساتذة الجامعات ، إلا أن عدم النقل الفعلى لمقاليد الحزب للجيل الجديد يجعل مسألة قدرة الحزب على الاستمرار والتكيف مسألة معلقة ، والأمر نفسه ينطبق على التغييرات القيادية الطفيفة التى حدثت فى الحزب الوطنى الديمقراطى ، عام ١٩٨٦ والتى تمثل أبرزها فى تعيين ثلاثة أمناء مساعدين جدد للحزب فى مايو من ذلك العام .

فإذا كان العمر الزمنى للأحزاب ذا دلالة ضعيفة فيما يتعلق بقدرتها على الاستمرار والتكيف مع الظروف المتغيرة فى السنوات العشر الماضية ، وإذا كان توالى القيادات والأجيال لم يختبر بعد على نحو جدى فى الأحزاب القائمة حتى الآن إلا أنه يمكن القول أن عام ١٩٨٦ شهد أكثر من دلالة على ضعف قدرة الأحزاب المصرية على التكيف « الوظيفى » وفقا للظروف المتغيرة ، لقد وجدت هذه الظاهرة تعبيرات مختلفة عنها فى أكثر من حزب .

ـ فالحزب الوطنى الديمقراطى ، بدا غير قادر على التخلص من روح التنظيم السياسى الواحد التى سبق أن سيطرت على الحياة السياسية المصرية منذ ١٩٥٢ إلى منتصف السبعينات ، وغير قادر على التكيف مع متطلبات التعددية السياسية . ومثلما ورث الحزب الوطنى الديمقراطى كثيرا من مقار واموال وأيضا أعضاء وكوادر الاتحاد الاشتراكى ، فقد ورث أيضا تمثيل جهاز الدولة ، بالاضافة إلى بعض جماعات المصالح التى يعتمد نشاطها الاقتصادى بدرجة كبيرة على الدولة . وقد انعكس ذلك فى سيادة روح « الاحتكار السياسى » التى تجلت عام ١٩٨٦ فى مناسبتين

رئيسيتين : أولاهما ، المعركة حول انتخابات مجلس الشورى ، وتشبث الحزب الوطنى بنظام « القائمة المطلقة » وهو الأمر الذى قوبل بمقاطعة أحزاب المعارضة الخمسة جميعها لتلك الانتخابات . وفى حين اكدت أحزاب المعارضة أن جماهير الناخبين قاطعت تلك الانتخابات ولم تشارك فيها أصلا ، فإن وزارة الداخلية اعلنت أن ما يقرب من ١٢ مليون ناخب ، بنسبة حوالى ٨٢٪ قد شاركوا فيها ، وأن قائمة الحزب الوطنى قد حصلت على ما يزيد عن ٨٠٪ من أصوات الناخبين ، وجندت وسائل الاعلام والصحافة القومية لاثبات وجهة النظر الحكومية .

أما المناسبة الثانية فهى المجادلات الكثيرة التى ثارت فى الأيام الأخيرة من عام ١٩٨٦ حول عدم دستورية قانون الانتخابات ، وفى واقع الأمر ، فإن الأصوات العديدة التى ارتفعت سواء من داخل المعارضة أو من خارجها تدين قانون الانتخابات منذ سنوات لم تقابل من قبل بأى استجابة من الحزب الوطنى والحكومة القائمة . وكانت المناسبة التى دفعت الحكومة إلى السعى بسرعة لتغيير القانون ، هى الرأى الذى انتهت إليه هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الانتخابات بالقائمة الحزبية ، وعدم جواز حرمان المستقلين من حقوق الترشيح والانتخاب .

أما بالنسبة لحزب الوفد الجديد ، فإن عجزه عن التكيف مع الواقع الاجتماعى والسياسى الجديد فى مصر ، تجسد عام ١٩٨٦ فى مظهرين محددين : أولهما ، استمرار موقف الحزب المتسم بالتعصب الشديد ضد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والميل إلى إنكار أية منجزات لها ، وإذا كان من الصحيح أن بعض الاعلانات الحزبية الرسمية للوفد أكدت على اعتراف الحزب بالجوانب الايجابية للثورة ، فإن الروح السائدة فى جريدة الحزب ، وكذلك ما يطرح فى الندوات واللقاءات الجماهيرية يناقض ذلك . وفى العادة ، فإن كافة المثالب القائمة فى مصر تنسب إلى ممارسات ثورة يوليو ، وذلك ما دعا الحزب الوطنى ، والحكومة ، إلى الاهتمام فى عام ١٩٨٦ بإبراز الانتماء إلى ثورة ٢٣ يوليو ، وهو ما تبدى على وجه الخصوص قبل وفى أثناء عقد المؤتمر الرابع للحزب الوطنى ، وإلى إبراز عيوب النظام السياسى فى مصر قبل ١٩٥٢ الذى كان حزب الوفد القديم أبرز أركانه .

وربما يتصل بهذا ـ ثانيا ـ موقف حزب الوفد الجديد من القضية الاجتماعية . فالتراث السياسى القديم للوفد ارتبط بالنضال من أجل « الاستقلال » أكثر من أى شىء آخر ، كما أن توجهاته الاجتماعية شابتها ـ خاصة فى مراحله الأخيرة قبل قيام ثورة يوليو ـ سيطرة كبار الملاك عليه ، وهو ما ظهر فى موقفه حينئذ من قضية الاصلاح الزراعى . فى هذا الاطار ، فإن موقف حزب الوفد الجديد من المسألة الاجتماعية بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على ابتعاده عن السلطة يعكس درجة معينة من « الجمود » بمعنى إعطاء أولوية متقدمة للغاية للسياسة وللاصلاح السياسى ، مع ثانوية وغموض الموقف من المسألة الاجتماعية ، وإذا كان هذا الجمود يعكس طبيعة المصالح الاقتصادية والاجتماعية ذات السيطرة الفعلية على الحزب ، إلا أنه يتناقض مع ما يعلنه الحزب عن تمثيله لكافة القوى والطبقات الاجتماعية فى « الأمة » .

أما أزمة التكيف لدى حزب التجمع ، فترتبط بحقيقة الوزن الكبير الذى يتمتع به الماركسيون داخل هذا الحزب بالقياس إلى قوى التجمع الأخرى ، أى الناصريين والقوميين وما يسمى بالتيار الدينى المستنير . وبالمقارنة مع ظروف وخصائص نشأة القوى السياسية الماركسية فى الماضى القريب يمكن أن يرصد المراقب مظهرين لعدم التكيف مع الواقع الاجتماعى والسياسى الجديد فى مصر لدى حزب التجمع ، وهما : مشكلة التكيف مع ظروف العمل « العلنى » بالقياس إلى التقاليد القديمة فى العمل « السرى » ، ومشكلة التغيرات الهائلة فى القوى والطبقات الاجتماعية ، وفى طبيعة الدولة ودورها فى مصر فى السبعينات والثمانينات ، بالقياس إلى المقولات الفكرية والنظرية الشائعة ، والتى ما تزال نخبة التجمع تعكس ـ بشكل عام ـ التمسك بصياغاتها الكلاسيكية .

ومع ذلك ، فإن عدم حدوث تطور هام فى أنشطة حزب التجمع أو وزنه فى الحياة السياسية الفعلية فى عام ١٩٨٦ والأعوام السابقة ، يمكن أن يعزى أيضا إلى جمود النظرة الحكومية والاعلامية السائدة للحزب ، والاصرار على إبراز طابع « شيوعى » له باعتباره مرادفا لأفكار « الالحاد » ، « والصراع الطبقى » كأفكار تولد نفورا لدى الرأى العام الذى تسيطر أجهزة الاعلام الرسمية على تشكيله .

ولقد شهد عام ١٩٨٦ أيضا احتدادا ملحوظا فى لغة الحوار بين الأحزاب السياسية ، واتهامات عنيفة متبادلة بين الحزب الوطنى وأحزاب المعارضة ، الأمر الذى دفع كثيرا من القيادات السياسية والفكرية

للتحذير من مغبة ذلك الوضع ، والدعوة إلى الالتزام بقواعد مقبولة للحوار بين القوى السياسية . ولا شك أن هذه الظاهرة تعكس عجزا عاما ، لدى الأحزاب جميعا ، عن التكيف والاستجابة لمقتضيات الممارسة الديمقراطية التعددية ، والتى تستلزم وجود حد أدنى من الاستعداد لسماع الآراء المخالفة واحترامها . وربما تجد هذه الظاهرة تفسيرها فى طبيعة التراث السياسى للقوى القائمة ، والذى يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . فليس هناك فى الأيديولوجيات المعلنة القديمة للتنظيمات الماركسية ، أو لمصر الفتاة ، أو للاخوان المسلمين ما يدل على أن الديمقراطية واحترام الأغلبية كانت أكثر من مجرد تكتيك للعمل السياسى والسعى للحصول على المزيد من النفوذ فى الساحة السياسية . كما أن الطبيعة العسكرية والسرية للضباط الأحرار جعلت اعتبارات الانضباط والولاء أكبر أهمية بكثير من الديمقراطية واحترام الآراء المخالفة . بل أن حزب الوفد القديم نفسه جسد السلطة المطلقة « للزعيم » التى تلغى أية ضوابط تنظيمية أو مؤسسية . فإذا لاحظنا أن القوى الحزبية فى الساحة السياسية المصرية اليوم ، تنتمى كلها ـ بشكل أو بآخر ـ لتلك القوى الخمس التى تبلورت منذ ما يزيد عن اربعين عاما ، بدت لنا حقيقة العجز عن التكيف مع الظروف المتغيرة ، كعقبة أمام التطور المؤسسى للأحزاب ، شهد عام ١٩٨٦ الكثير من ملامحها .

وطبقا للمعيار الثانى للمؤسسية ، أى التشعب والتعدد التنظيمى والوظيفى للحزب ، فقد حفلت الصحف الحزبية جميعا عام ١٩٨٦ بأنباء استكمال الأحزاب لأبنيتها التنظيمية سواء بشكل أفقى ، للتوغل إلى مزيد من المناطق فى كافة محافظات مصر ، أو رأسيا لاستكمال التشكيلات القيادية لها . ويتسق هذا مع حقيقة الوجود النظرى لهياكل تنظيمية ولجان إقليمية ونوعية لكافة الأحزاب . ومع ذلك ، فإن الواقع الفعلى كثيرا ما يختلف بشدة عن تلك المخططات الشكلية .

وبشكل عام ، يمكن القول بأن أكثر الأحزاب القائمة تشعبا فى هياكلها التنظيمية وتعددا فى أنشطتها النوعية إنما تتمثل فى أحزاب : الوطنى الديمقراطى والوفد ، والتجمع ، ولكن مناط هذا التنوع والتعدد يختلف بشدة من حزب إلى آخر .

فتعدد الوحدات التنظيمية للحزب الوطنى الديمقراطى ، وتنوع أنشطته النوعية ، إنما يترجم بشكل مباشر ، الهياكل الرسمية للحكومة ولوحدات الحكم المحلى ، ولذلك فإن المستويات العليا للحزب (أى المكتب السياسى ، والأمانة العامة) إنما يتداخل التعيين فيها والدخول إليها والخروج منها ، مع الحكومة نفسها .

وكما سبقت الاشارة ، فقد تمثلت أبرز الأنشطة التنظيمية للحزب ، فى عقد مؤتمره العام الرابع فى الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ يوليو ١٩٨٦ ، وتضمنت أعمال المؤتمر الاستماع إلى خطاب رئيس الجمهورية فى اليوم الأول للمؤتمر ، ثم انقسم المؤتمر إلى عديد من اللجان النوعية غطت كلا من : الشئون الخارجية ـ الدفاع والأمن القومى ـ التنظيم ـ المال والاقتصاد ـ التنمية الشعبية ـ التعليم والبحث العلمى ـ الزراعة والرى ـ التموين ـ الاسكان ـ الصحة ـ الشئون الاجتماعية ـ الثقافة والاعلام ـ القوى العاملة ـ الشئون الدينية ـ النقل والمواصلات ـ السكان ـ الصناعة والطاقة ـ الكهرباء ـ الشباب ـ والحكم المحلى . وقد استمع اعضاء كل لجنة إلى بيان من الوزير المختص ، وجرت بعض المناقشات ، قبل أن يعقد المؤتمر جلسته الختامية التى ألقيت فيها توصيات تلك اللجان .

أما تعدد الوحدات التنظيمية لحزب الوفد الجديد ، وأنشطته النوعية فيعود إلى حقيقة وزنه كأكبر أحزاب المعارضة ، ووجود قيادات إقليمية ذات جذور وفدية قديمة فى كافة أنحاء البلاد ، فضلا عن توافر كثير من القيادات المتخصصة فى المجالات النوعية المختلفة . وفوق ذلك ، فإن حزب الوفد هو الوحيد من بين أحزاب المعارضة الذى توجد له « هيئة برلمانية » لها ثقلها فى مجلس الشعب . وبشكل عام ، فقد شهد عام ١٩٨٦ نشاطا ملموسا (سواء على مستوى الأقاليم ، أو اللجان النوعية) لاستكمال الأبنية التنظيمية للجان الوفدية ، وضم أعضاء جدد إليها ، فضلا عن الاجتماعات المتوالية لها . وفى يونيو ١٩٨٦ صدرت اللائحة الخاصة بالنظام الداخلى للوفد ، التى أقرتها الجمعية العمومية فى الشهر التالى .

أما التشعب الاقليمى والوظيفى لحزب التجمع ، بالرغم من صغر الحزب ومحدودية عضويته ، فإنه يعود إلى الخبرة التنظيمية الجيدة المتوافرة لدى القطاع الماركسى المسيطر فى الحزب ، وإلى غلبة عنصر الشباب على عضوية الحزب والكثير من قياداته المحلية ، فضلا عن وجود عدد كبير من الكفايات الفكرية والعلمية المتخصصة فى المستويات القيادية للحزب ، تفسر قدرة الحزب على تقديم كثير من الأفكار والبرامج المحكمة فى

المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية المختلفة .

ومع أن حزب العمل يملك أيضا ـ على الورق ـ تنظيماته الاقليمية ، ولجانه النوعية المختلفة ، إلا أنه يمكن ـ من ملاحظة نشاط الحزب عام ١٩٨٦ ـ استنتاج أن نشاطه الاقليمى فى بعض المحافظات خارج القاهرة ، كان أبرز من نشاط لجانه النوعية ، وأن ذلك النشاط الاقليمى إنما تركز بالدرجة الأولى على محافظات الوجه البحرى .

وبمقارنة حزب الأحرار بالأحزاب الأخرى من تلك الزاوية ، وبالرغم من وجود هيكل تنظيمى عام للحزب ، لم تظهر للحزب أنشطة ملموسة إقليميا أو نوعيا ، بل لم يعقد حتى الآن مؤتمر قومى عام للحزب ، وإن أعلن عن نية عقده عام ١٩٨٧ . ومع ذلك ، فإن دخول بعض العناصر « الاسلامية » اقترن بزيادة وانتعاش نسبيين فى النشاط التنظيمى للحزب عام ١٩٨٦ .

المعيار الثالث لقياس مدى اقتراب الأحزاب من أن تكون مؤسسات « سياسية حقيقية » ، هو معيار « الاستقلال » ، والتمتع بهوية غير خاضعة لقوى سياسية أو اجتماعية أخرى . وعادة يمكن رصد هذه الاستقلالية من زاوية تمويل الحزب ، ومصادر تجنيد أعضائه وقياداته ، والقيم والمعايير المسيطرة عليه . وفى الواقع ، فإن أبرز نقاط الضعف المؤسسى لدى الحزب الوطنى الديمقراطى ترتبط بذلك المعيار تحديدا ، وذلك من حيث عدم إمكان الفصل أو التمييز بين الحزب وجهاز الدولة ، بحيث يصعب غالبا الحديث عن وجود كيان « حزبى » مستقل أو متمايز . وبالرغم من أن عام ١٩٨٦ والأعوام القليلة السابقة شهدت محاولات من جانب بعض القيادات الحزبية ـ الحكومية لتأكيد استقلالية الحزب ، بل والسعى للوصول إلى أن تكون الحكومة هى « حكومة الحزب » لا أن يكون الحزب هو حزب الحكومة ، فإن عام ١٩٨٦ لم يشهد ما يدل على تحقيق تقدم ملموس فى هذا الاتجاه .

على أن مسألة الهوية أو الذاتية المستقلة للحزب « كمؤسسة » تتخذ فى أحزاب المعارضة أشكالا أخرى ترتبط أساسا بحقيقة أنها تسعى كلها ـ بشكل أو بآخر ـ لتقديم نفسها فى صيغة « جبهوية » ، مستقلة عن الارتباط أو الخضوع لقوة اجتماعية أو سياسية واحدة . فالوفد يسعى لذلك باعتباره معبرا عن « الأمة » بكافة عناصرها وطبقاتها واتجاهاتها ، والتجمع يسعى إلى ذلك بحكم تعريف صيغته التجمعية ، بل والحديث عن التجمعية كهوية مستقلة عن العناصر المكونة لها . وسعى كل من حزبى العمل والأحرار لتحقيق ذلك من خلال التوجه إلى القوى الاسلامية ، وخاصة الاخوان المسلمين . وفى واقع الأمر ، فإن هذا التوجه نحو القوى والتيارات السياسية ـ الاسلامية شاركت فيه كافة الأحزاب بلا استثناء ، واتخذ فى حزب الوفد صورة التحالف الفعلى مع الاخوان قبل انتخابات ١٩٨٤ .

ويمكن القول بشكل عام ، أن مجمل الممارسات الحزبية عام ١٩٨٦ المتعلقة بذلك الشأن وخاصة التوجه نحو التيارات الاسلامية لم تفض إلى دعم الأحزاب كمؤسسات سياسية قوية ، وذات هوية خاصة بها تعلو فوق القوى المكونة لها ، بقدر ما أدت إلى التهديد بفقدان الخط الواضح لدى بعض الأحزاب (وبالتحديد : الوفد ، والتجمع) أو إلى التهديد بفقدان « الهوية » المستقلة والذوبان فى « التيارات الاسلامية » بحكم الضعف الأصلى لتلك الأحزاب (وبالتحديد : العمل والأحرار) . وفى ذلك السياق ، يبدو مفهوما التعثر الذى أصاب فكرة انضمام بعض عناصر « الاخوان المسلمين » إلى حزب الأمة فى عام ١٩٨٦ ، بحكم أنها تعنى فى الحقيقة انضمام حزب الأمة إلى الأخوان ، وليس انضمام الاخوان إليه !

وفى ضوء المعيار الرابع للمؤسسية ، أى تماسك الحزب وقدرته على مواجهة التفكك والانشقاق ، خاصة فى ظروف التغير القيادى وظروف تفجر الخلاف فى الاتجاهات والآراء بين أعضاء الحزب وقواه المختلفة ، فإن معظم الأحزاب تعرضت لذلك الاختبار فى عام ١٩٨٦ بشكل أو بآخر ، ومع ذلك فإن طبيعة هذه الاختلافات بالنسبة للحزب الوطنى الحاكم ، تختلف عنها فى أحزاب المعارضة . فبالنسبة للحزب الوطنى ، يكمن المصدر الرئيسى لتماسكه فى ارتباطه بالسلطة السياسية العليا فى الدولة ، وبالتالى ، فإن أى مظهر للانشقاق أو الخلاف فى داخله غير مرتبط بصراع ما حول السلطة ، يكون ذا تأثير ضعيف على تماسك الحزب مثل ظروف إحالة عضوين من أعضاء مجلس الشعب ، من الحزب الوطنى إلى لجنة القيم فى يناير ١٩٨٦ ، على أن صحف المعارضة تحدثت أكثر من مرة عن اختلافات وشقاقات داخل الحزب الوطنى ، دارت كلها حول المنافسات المتصورة على تولى مناصب قيادية فى الدولة ، أو فى الحزب ، كما يتصور أن الخلاف حول تعديل قانون الانتخابات ، وكيفية هذا التعديل فى آخر عام ١٩٨٦ لم يكن بعيدا عن الحزب الوطنى .

وقد ظهرت أبرز مظاهر الاختلاف داخل حزب الوفد مع قرار الهيئة العليا للحزب فصل أربعة أعضاء من الحزب ، منهم عضوان بمجلس الشعب ، فى أكتوبر ١٩٨٦ ، وقد أعلن أحدهم نيته لتشكيل حزب جديد « يكون أكثر احتراما للديمقراطية فى داخله » . أما القضية التى اتهم فيها أحد محررى جريدة الوفد بتقاضى رشوة من أحد رجال الأعمال والتى أحاط بها ضجيج إعلامى كبير فى حينها ، فلم تكن بدورها ذات تأثير يذكر على التماسك الداخلى للحزب .

أما اختبار التماسك الذى تعرضت له الأحزاب الأربعة الباقية (التجمع ـ العمل ـ الأحرار ـ الأمة) فقد ارتبط بتأثير حركة القوى السياسية غير الحزبية ، أى القوى الاسلامية (خاصة الاخوان المسلمين) والناصرية . وكما سبقت الاشارة فقد شهد عام ١٩٨٦ صورا مختلفة لتزايد النفوذ الاسلامى فى حزبى العمل والأحرار ، وفى حين أدى دخول عناصر إسلامية وإخوانية معروفة إلى حزب الأحرار إلى إحداث تغييرات على أفكار الحزب وتوجهاته السياسية فإنها أسهمت أيضا فى إحداث انشقاقات هامة داخل الحزب فضلا عن إقالة رئيس تحرير صحيفة الحزب وتغيير توجهها السياسى . أما التوجه الاسلامى المتزايد لدى حزب العمل ، والذى طبع عام ١٩٨٦ صحيفة الحزب بشكل خاص ، فلم يواكبه ـ حتى آخر ١٩٨٦ ـ تأثير سلبى ملحوظ على تماسك الحزب ، الذى رفع منذ البداية شعاره : الله ـ الشعب . ومن ناحية أخرى ، فإن ما شهده عام ١٩٨٦ من زيادة فى نشاط القوى « الناصرية » وتقدم فى مشروعها نحو إقامة « حزب ناصرى » إنما سوف يحمل تأثيرات بنائية لا شك فيها على حزب التجمع ، الذى يشكل « الناصريون » أحد دعائمه الأساسية .

٢ ـ صور النشاط الحزبى :

تمارس الأحزاب المصرية ـ سواء فى الحكم ، أو المعارضة ـ دورها فى النظام السياسى ، من خلال ثلاث قنوات وهى : مجلس الشعب ـ النشاط الجماهيرى ثم الصحافة الحزبية .

النشاط البرلمانى للأحزاب :

استمر نواب الحزب الوطنى فى لعب دورهم داخل مجلس الشعب بصفتهم أساسا نوابا لحزب الأغلبية الحاكم ، ولذلك فإن فعاليتهم بالمجلس ترتبط بالدرجة الأولى بالدعم الذى يقدمونه ـ بحكم الأغلبية التلقائية فى المجلس ـ لمواقف الحكومة وسياساتها ولمشروعات القوانين المقدمة منها ـ من ناحية ، كما ترتبط من ناحية ثانية بدورهم فى مواجهة أو إحباط مواقف المعارضة المحرجة للحكومة وخاصة من خلال الاستجوابات . على أن نواب الحزب الوطنى كان لهم إسهامهم أيضا فى تقديم كثير من مشروعات القوانين ، والأسئلة وطلبات الاحاطة عام ١٩٨٦ ولكن ربما كان أكثر تلك الاسهامات حساسية وإثارة للجدل ، هو تقديم الحزب ـ من خلال أمين التنظيم فيه ـ اقتراحا بمشروع قانون بتعديل قانون انتخابات مجلس الشعب يجمع بين نظامى الانتخاب الفردى والانتخاب بالقائمة الحزبية . وقد استطاع نواب الحزب الوطنى ـ بحكم الأغلبية الآلية التى يتمتعون بها فى المجلس ـ تمرير القانون فى جلسة المجلس التى عقدت فى ٣٠ ديسمبر ١٩٨٦ بالرغم من انسحاب كافة نواب المعارضة ورفضهم لذلك المشروع . على أن العجلة التى قدم ونوقش بها هذا المشروع ، وما يشوب ذلك من احتمالات للقصور وعدم الدستورية ، تفسر موقف الرفض أو التحفظ التى أبدتها ليس فقط أحزاب المعارضة ، وبعض القيادات الفكرية والاعلامية المستقلة ، وإنما أيضا بعض العناصر البارزة فى الحزب الوطنى نفسه . أى أن هذا التعديل ربما أضاف عنصر تعقيد جديد إلى الجدال حول قانون الانتخابات أكثر من حسم ذلك الجدال أو تهدئته .

أما المعارضة الوفدية فقد أعلنت فى بداية العام رفضها لبيان حكومة د. على لطفى الذى قدمته فى أواخر ١٩٨٥ على أساس أن هذا البيان ـ وفقا لما قاله زعيم

المعارضة - أمام المجلس فى ٢٥ يناير ١٩٨٦ « جاء عاما ، وتضمن آمالا وأمانى دون أن يحدد الوسائل التى تحقق هذه الآمال والأمانى » . وجاء على لسان زعيم المعارضة الوفدية أيضا فى جريدة الحزب فى ١٧ يوليو ١٩٨٦ أن نواب الوفد قدموا ٦٨٩ سؤالا وطلب إحاطة حتى ٢٢ مارس ١٩٨٦ لم يدرج منها إلا ٥٪ أو اقل ، فضلا عن عدة استجوابات و ١٢ اقتراحا بمشروعات قوانين . وتناولت أبرز الاستجوابات التى قدمها نواب الوفد عام ١٩٨٦ قضايا : السياسة الاعلامية - ومقاومة الفساد - وتلوث البيئة - وعيوب عقد بناء قصر العينى - وبقاء الرئيس السودانى السابق جعفر نميرى بالقاهرة ، كما قدم مشروع بقانون لمقاومة الفساد ، فضلا عن مشروعات بقوانين مدرجة من دورات سابقة أبرزها المشروعات الخاصة بالمزايا التى حصلت عليها أسرتا الرئيسين جمال عبد الناصر وأنور السادات ، وإلغاء قانون العزل السياسى ، وإلغاء قانون الانتخابات بالقائمة .

وقد اتسمت ممارسات نواب الوفد فى الدورة البرلمانية التى انتهت فى ١٧ يونيو بحدة الجدل اللفظى مع رئيس مجلس الشعب وممثلى الحكومة ، والتركيز فى الهجوم على أشخاص بعينهم ، ولكن هذا لا ينفى خطورة كثير من القضايا التى أثيرت ، والتى أمكن من خلالها إلقاء الضوء على نواح معينة لقصور الأداء الحكومى .

أما الأعضاء الأربعة الممثلون لحزب العمل فى مجلس الشعب (بمن فيهم رئيس الحزب) فقد نشطوا طوال فترة انعقاد المجلس فى تقديم الأسئلة وطلبات الاحاطة والاستجواب حول العديد من القضايا الداخلية والخارجية . وربما كان تعديل قانون الانتخابات باعتباره « لا يعبر عن التمثيل الحقيقى للشعب المصرى » فى مقدمة المسائل التى شغلت نواب الحزب سواء فى يناير ١٩٨٦ (استئنافا لمناقشة الموضوع فى العام السابق) أو فى ديسمبر ١٩٨٦ عند تقدم الحزب الوطنى بمشروع تعديل القانون .

النشاط الجماهيرى للأحزاب :

يقصد بالنشاط الجماهيرى للأحزاب كافة الممارسات التى تسعى الأحزاب من خلالها إلى الاتصال المباشر بجماهير المواطنين بهدف حشد التأييد لأفكارها وبرامجها ، وأبرز أشكال هذا النشاط الجماهيرى تتمثل فى المؤتمرات الشعبية ، والندوات ، واللجان التى تشكل بغرض تحقيق غرض سياسى محدد ، وزيارات قيادات الأحزاب لمناطق جماهيرية معينة ، وتنظيم الاحتفال بالأعياد والمناسبات الوطنية والعامة .

وربما كانت المشكلة الأساسية التى تعانى منها كافة الأحزاب فى مصر هى ضعف الاقبال على نشاطها الجماهيرى بالرغم من الاعلانات المنتظمة فى الصحافة الحزبية عن ذلك النشاط ، وفيما عدا بعض المؤتمرات التى يعقدها رؤساء بعض الأحزاب وقياداتها البارزة ، والتى يعد لها إعدادا جيدا ، وتعقد فى ظرف سياسى مناسب ، فإن ضعف الاقبال يظل هو القاعدة العامة عام ١٩٨٦ .

ولا يبدو أن الحزب الوطنى الديمقراطى قد شهد عام ١٩٨٦ نشاطا جماهيريا متميزا ، بالرغم من عقد بعض المؤتمرات الشعبية فى الأقاليم ، فضلا عن الأنشطة التى تمت فى إطار اللجان النوعية التى تناظر الوزارات القائمة ، وكذلك فى إطار « الأمانات العامة » للحزب . أما النشاط الجماهيرى للوفد فقد تم غالبا من خلال الندوات التى عقدتها اللجان المتخصصة ، مثل لجان الاعلام والقوى العاملة والشئون الدينية ، فضلا عن لجان المحافظات ، ولكن الاقبال الجماهيرى الاستثنائى كان - بالأساس - من نصيب المؤتمرات التى تحدث فيها زعيم الحزب ، والتى عقدت عام ١٩٨٦ أكثر من مرة خارج القاهرة .

ونشط حزب العمل فى عقد الندوات ، كما تمت بشكل مكثف زيارات رئيس الحزب للاقاليم خاصة الوجه البحرى ، كما اهتم الحزب بإصدار عدد من البيانات فى مناسبات سياسية معينة ، وبشكل عام ، فقد غلب على أنشطة حزب العمل الاهتمام بالقضايا العربية .

أما بالنسبة لحزب التجمع ، وفضلا عن الندوات والمؤتمرات الشعبية التى عقدت فى أكثر من موقع ، فقد اهتم أيضا بتكوين اللجان المكرسة لأغراض سياسية محددة مع زيادة الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية ، وطرح وجهة نظر الحزب الخاصة حولها .

وشهد حزب الأحرار إحياء لبعض النشاط الجماهيرى بعد انضمام عناصر « إسلامية » إليه ، ولذلك فقد غلب الطابع الدينى على الندوات القليلة التى عقدها عام ١٩٨٦ .

الصـــحافة الحزبية :

ما تزال الصحافة الحزبية هى أهم الوسائط التى يمكن من خلالها للأحزاب المصرية أن تعبر عن آرائها وعن منظورها الخاص للأحداث ، فضلا عن الاتصال بالجماهير الشعبية . فالعمل البرلمانى مقصور على الحزب الوطنى الحاكم وعلى حزب الوفد المعارض ، بالاضافة إلى مشاركة جزئية من حزب العمل بواسطة أعضائه الأربعة المعينين ، والأنشطة الجماهيرية تظل محصورة فى حدود ضيقة بفعل قيود فعلية وقانونية .

ويمكن القول بشكل عام أن عام ١٩٨٦ كان عاما حافلا بالنسبة للصحافة الحزبية بمعنى اشتداد حدة بعض حملاتها ، سواء بشأن قضايا محددة أو فى مواجهة بعضها بعضا ، أو بمعنى حدوث تغيرات حاسمة فى بعض توجهاتها الفكرية والسياسية وهو ما يعكس غالبا التطورات السياسية العامة التى تمت فى مصر .

وتعبر صحيفة « مايو » عن الحزب الوطنى الحاكم ، ومع ذلك فلا يمكن على الاطلاق اعتبارها المعبر الرسمى عن التوجهات السياسية للحكومة المصرية ، فتلك المهمة الأخيرة تضطلع بها ـ بدرجات متفاوتة ـ الصحف القومية . أما المهمة الأساسية التى تقوم بها « مايو » فتتمثل تحديدا فى توجيه النقد إلى أحزاب المعارضة ، وتتبع أنباء خلافاتها أو انشقاقاتها ، والرد على ما يرد فى صفحاتها . ولا يخرج تحليلها للسياسات الحكومية عما يرد فى الصحف القومية ، فضلا عن تقديم أحاديث أو حوارات مطولة مع كبار الوزراء والمسئولين . وبعكس اختفاء الأخبار الخارجية تقريبا فى جريدة « مايو » ، وكثرة الأعمدة الثابتة فيها لبعض صحفيى الصحف القومية ، الطابع « التكميلى » الضمنى لتلك الصحيفة مع الصحف القومية . وتمثلت أبرز المواد التى تضمنتها جريدة « مايو » عام ١٩٨٦ فى الحملة المكثفة التى شنتها ضد حزب الوفد ، وضد رئيسه على وجه التحديد ، وهى حملة لم تمنعها أيضا من شن الهجوم على القوى الناصرية المعارضة ، وكذلك حملتها لتأييد انتخابات مجلس الشورى ، ولكن لا يمكن مع ذلك كله القول بأن « مايو » كانت تمثل فى عام ١٩٨٦ أو ما قبله وثيقة أساسية أو مصدرا يعتد به للتعرف على أنشطة الحزب الوطنى الحاكم ، وتطوراته التنظيمية ، أو على توجهاته السياسية ، والقوى والاتجاهات المتفاعلة فيه .

أما جريدة « الوفد » فقد سطرت عام ١٩٨٦ صفحات جديدة مطولة فى حملتها المستمرة منذ اليوم الأول لصدورها على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بالرغم من نشر الصحيفة لكلمة فى ذكرى الثورة فى ٢٤ يوليو ١٩٨٦ تتحدث عن غياب الديمقراطية باعتبارها الخطيئة الكبرى لقادة الثورة ولكنها تذكر أيضا : « أن الوفد لا يستطيع أن يتجاهل الانجازات البارزة التى حققتها ثورة يوليو فى المجال الداخلى عن طريق بناء قاعدة صناعية واقامة المشروعات الكبرى كالسد العالى مما أدى إلى تغيير جذرى فى الخريطة الاجتماعية ، وفى المجال الخارجى قادت مصر حركات التحرير فى العالم الثالث وتصدت لكل محاولات الهيمنة الخارجية على المنطقة » . على أن الخط الأساسى الذى ظل يطبع صحيفة الوفد عام ١٩٨٦ هو السعى المتكرر والدوران فى حلقة مفرغة لم تنته بعد لتعقب أية منجزات يمكن أن تنسب لثورة ٢٣ يوليو والرئيس عبد الناصر ، وافسحت الصحيفة صفحاتها على وجه الخصوص لعديد من المقالات ـ بمناسبة مرور ثلاثين عاما على حرب ١٩٥٦ ـ تركز على علاقات الثورة بالقوى الخارجية وتقدم معركة ١٩٥٦ باعتبارها فشلا للثورة ونجاحا للاسرائيليين والأمريكيين ! وفيما عدا ذلك ، أهتمت الوفد بالتأكيد على ضرورة الاصلاح السياسى والدستورى وتوسيع نطاق الديمقراطية ، وادانة التعذيب فى السجون ، وكشف نواحى القصور فى الأداء الحكومى ، والتركيز على مشكلات القطاع الخاص . وقدم كتاب الصحيفة البارزون اسهامات هامة فى مناقشة قضايا الانفاق العسكرى ، ونقد انتخابات مجلس الشورى ، ونقد الكيفية التى تم بها تعديل قانون الانتخابات فى أواخر العام . وفيما عدا ما يتصل بالعلاقات السودانية ـ المصرية ، لم تتضمن صحيفة الوفد معالجات واسعة لقضايا السياسة الخارجية المصرية . وأخيرا ، فقد عالجت الصحيفة مسألة اتهام أحد محرريها فى قضية للرشوة على نحو اسهم فى احتواء الأزمة بالنسبة لها ، وأن أثارت تلك الأزمة تساؤلات هامة حول قضايا صحفية عامة ولا تتصل بصحيفة الوفد على وجه الخصوص .

وكان عام ١٩٨٦ هو العام الأول لجريدة الشعب (الناطقة باسم حزب العمل) فى ظل رئاسة تحريرها التى تولت المسئولية فى ديسمبر ١٩٨٥ ، وكان التأثير المباشر لذلك التغيير على الجريدة هو طبعها بطابع « اسلامى » متميز وعالج العديد من الكتاب الذين

يعكسون هذا الطابع الكثير من القضايا الثقافية والسياسية خاصة من زاوية المقابلة بين الاصالة والمعاصرة ، والعلمانية والدينية . وبرزت عام ١٩٨٦ أيضا حملات الجريدة لتقصى الحقائق فى ايران ، وادانة بعض الممارسات فى البنك العربى الأفريقى بمصر ، والحملة ضد انتخابات مجلس الشورى وضد تعديل قانون الانتخابات . وعلى عكس جريدتى « مايو » و « الوفد » ، أفردت « الشعب » حيزا واسعا للقضايا الخارجية عموما ، والقضايا العربية على وجه الخصوص .

وإذا كانت قضايا السياسة والديمقراطية تطغى على معالجات صحيفة الوفد وكانت قضايا الثقافة والهوية تطغى على معالجات صحيفة « الشعب » ، فان القضايا الاقتصادية والاجتماعية ظلت تحتل عام ١٩٨٦ مركز الصدارة فى اهتمامات صحيفة « الأهالى » الناطقة باسم حزب التجمع . وعلى وجه الخصوص عالجت الصحيفة باسهاب موضوعات الدعم ، والحفاظ على القطاع العام وعلاقات مصر مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وركزت الصحيفة على قضايا أضراب عمال السكك الحديدية ، والعقد المبرم مع شركة جنرال موتورز لتصنيع سيارات الركوب فى مصر ، وما اعتبرته نفوذا متزايدا لرجال الأعمال فى مصر . وعلى الصعيد السياسى شاركت « الأهالى » صحف المعارضة الأخرى فى ادانة انتخابات مجلس الشورى وتعديلات قانون الانتخابات ، وممارسات التعذيب فى السجون . واتسمت « الأهالى » أيضا ـ مثل صحيفة « الشعب » ـ بالأهتمام بالقضايا الخارجية ، وأن كان ذلك من وجهة نظر حزب التجمع . وفى هذا السياق برزت عام ١٩٨٦ تحقيقات « الأهالى » عن الأوضاع فى أفغانستان ، وعن اليمن الجنوبى وأحداث يناير ١٩٨٦ هناك ، فضلا عن تشديد الحملة ضد الولايات المتحدة واسرائيل .

أما صحيفة « الأحرار » فقد شهدت تغييرا حادا ثانيا فى مضمونها وتوجهها السياسى فى أقل من أربعة شهور . كان التغير الحاد الأول فى أواخر ديسمبر عام ١٩٨٥ مع تعيين رئيس تحرير جديد لها ، وغلبة ما اعتبر طابعا ناصريا » عليها ، ثم كان التغير الحاد التالى فى أواخر شهر مارس ١٩٨٦ مع إقالة رئيس التحرير الجديد ، لقد جاء هذا التغيير مواكبا للتغير الذى شهده الحزب نفسه بدخول بعض العناصر « الاسلامية » ، وانعكس هذا مباشرة على الجريدة التى حولت مسارها للدفاع عن التيارات الاسلامية والهجوم على ما سمى بالعلمانية وامتلات على وجه الخصوص باخبار جماعة الأخوان المسلمين ، وفى هذا السياق ، لم يكن غريبا أن أهم ما تضمنته الجريدة من مواد حول السياسة الخارجية انما تمثلت فى بعض التحقيقات والمقالات التى قدمت ما اعتبرته « نظرة موضوعية » للأوضاع فى ايران وموقفها فى حرب الخليج وهاجمت النظام العراقى بشدة .

٣ ـ التطور الوظيفى للاحزاب :

ما لم يكن الحزب فى الحكم ، يفترض أن تكون مهمته الأساسية هى الرقابة على الحكومة . وفضلا عن ذلك ، وسواء أكانت فى الحكم أم خارجه ، يفترض أيضا أن تشارك الأحزاب جميعها فى ادارة الصراع السياسى سلميا فى المجتمع ، وفى أفراز الكوادر السياسية ، وتمثيل المصالح الاجتماعية والسياسية المختلفة .

ومن الناحية الرسمية ، فان الحزب الوطنى هو الحزب الحاكم فى مصر ، ورئيس الجمهورية هو رئيس الحزب الوطنى . وكما سبقت الاشارة فان وضع حدود فاصلة فى مصر بين الحزب الحاكم والحكومة تبدو مسألة عسيرة ، ويصعب ـ بالتالى ـ تقييم أداء الحكومة باعتباره أداء حزب فى الحكم . ولذلك ، فان هذا الشق من تقييم الأداء الحزبى عام ١٩٨٦ انما يدخل فعليا ضمن تقييم أداء السلطة التنفيذية فى ذلك العام .

ولا شك أن فرصة ممارسة الدور الرقابى انما اتيحت لحزب الوفد ، بفضل تمثيله المتسع نسبيا فى مجلس الشعب ، بشكل يفوق بكثير احزاب المعارضة الأخرى ، ومع ذلك ، فقد حاولت هذه الأخيرة ممارسة هذا الدور من خلال الصحافة الحزبية ، والأنشطة الجماهيرية ، كما سبقت الاشارة . على أن فعالية الدور الرقابى لأحزاب المعارضة فى مصر سواء تم من خلال مجلس الشعب أو خارجه انما تظل محلا للتساؤل وهى ترتبط بطبيعة وممارسات النظام السياسى ككل ، وليس فقط الأحزاب أو النظام الحزبى . وعلى أى الأحوال ، فقد أثارت أحزاب المعارضة فى عام ١٩٨٦ العديد من الانتقادات لممارسات الحكومة سواء على الصعيد الداخلى أو الخارجى ، كما سبقت الاشارة . ولا شك أن أكثر تلك الانتقادات حساسية وأثارة للجدل انما تمثلت فيما أثير عن « الانفاق العسكرى » فى مصر ، وضرورات ترشيده ، وتخفيف نطاق السرية المحيط به .

على أنه من الصحيح أيضا أن السمة الغالبة للنقد الذى ابدته احزاب المعارضة للحكومة ، انما هى التركيز على جوانب القصور المختلفة فى السياسات والممارسات الحكومية داخليا وخارجيا ، والاهتمام بالقاء الضوء على تلك الجوانب السلبية ، وبشكل مثير ومبتسر أحيانا ، الأمر الذى كثيرا ما يكون على حساب الدراسة الموضوعية للقضايا المختلفة فى سياق الواقع المصرى الراهن وتعقيداته الكثيرة ، وفى حين حفلت صحف الاحزاب المعارضة ، ولقاءاتها الجماهيرية ، عام ١٩٨٦ بطوفان الاستنكار والرفض لعديد من الممارسات الحكومية ، مثل : رفض المساس بالدعم ـ والتحذير من المساس بالقطاع العام ـ وادانة معوقات الاستثمار ـ وفضح الأوجه العديدة للفساد ، وكشف مشكلات الاسكان والصحة والتعليم . . والتحذير من مخاطر التبعية والشركات متعددة الجنسية ، ومخاطر التطبيع مع اسرائيل . . ومشكلات العاملين المصريين فى العراق . . الخ ، فان الدراسة العلمية لكل من تلك المحاذير والمخاطر وتعقيداتها المتشابكة ، واقتراح البدائل العملية فى مواجهتها قليلا ما تمت . وفى واقع الأمر ، فان الرغبة فى تحقيق مكاسب سياسية سريعة كثيرا ما اغرق الأحزاب بالذهاب بعيدا فى ذلك الاتجاه ، حتى بشأن القضايا الفنية التى يفترض أن يلعب الخبراء والمتخصصون دورا أساسيا فى حسمها ، مثل قضايا بناء المفاعلات النووية ، وتجديد توربينات السد العالى ، وانشاء الصوب الزراعية . لقد أسهمت الممارسات الحزبية فى عام ١٩٨٦ فى المبالغة فى تسييس هذه المسائل ، على نحو أصبح من الصعب معه على الرأى العام تبين أوجه الصحة أو الخطأ الفنى بشأنها .

ولا يمكن القول حتى الآن أن الأحزاب السياسية فى مصر ـ حتى بعد مرور عشر سنوات على « اعلان » قيامها ـ تمثل الحلبة الرئيسية للصراع السياسى السلمى فى المجتمع ، وهو الأمر المفترض فى نظام التعدد الحزبى . ومرة ثانية ، فان هذا الوجه للقصور لا يرتبط بالاحزاب فى ذاتها بقدر ما يرتبط بالنظام السياسى ككل . ومع ذلك ، فان فعالية الاحزاب فى اداء هذه الوظيفة ، انما ترتبط بقدرتها على التطور « كمؤسسات » سياسية كما سبقت الاشارة ، كما ترتبط بقدرتها على أداء وظيفتين هامتين : افراز الكوادر السياسية ، وتمثيل المصالح الاجتماعية والسياسية العديدة فى المجتمع .

وربما كان مرور عشر سنوات غير كاف تماما ، لاختبار قدرة الاحزاب السياسية على افراز الكوادر والقيادات السياسية الجديدة . ولكن تظل المسألة فى مصر تختلف فى الحزب الحاكم عنها فى احزاب المعارضة . ففى الحزب الحاكم تهبط القيادات على الحزب من جهاز الدولة أكثر مما تتكون فى ظروف العمل الحزبى ، فضلا عن أن القيادات والكوادر التى قدمها الحزب انما تعود جذورها فى الأغلب إلى التنظيم السياسى الواحد ، والسابق للتعدد الحزبى . أما بالنسبة لاحزاب المعارضة واتساقا مع ما سبق ذكره بشأن توالى الاجيال فيها ، فان وجود شخصيات تاريخية على رأسها ، وسيادة نمط القيادة « الأبوية » ، وتفشى مظاهر الشللية والعلاقة الشخصية والعائلية . . ربما تكون أسبابا تحول دون بروز كوادر سياسية جديدة ، أو لقصره على عناصر محدودة .

أما فيما يتعلق بدور الاحزاب فى تمثيل مصالح قوى اجتماعية وسياسية معينة ، فربما يمكن القول أن عام ١٩٨٦ شهد تطورات ملموسة على هذا الصعيد خاصة ونحن نتحدث عن احزاب فى مرحلتها التكوينية ، أيا كانت أصولها القديمة ، وذلك بسبب التغيرات الجذرية الشاملة التى حدثت فى البنية السياسية والاجتماعية المصرية طوال العقود الأربعة الماضية .

أن سعى الحزب الوطنى الديمقراطى لعقد مؤتمره العام الرابع فى يوليو ١٩٨٦ رافقه اهتمام ملحوظ بتحديد الهوية الفكرية للحزب ، وهو ما يعكس بشكل أو آخر الطابع العام للقوى الفاعلة التى يعبر عنها ، والواقع أن هذا الاتجاه نحو تبلور هوية الحزب الوطنى انما تم عام ١٩٨٦ عبر مواجهتين سياسيتين : المواجهة مع حزب الوفد الجديد ، والتى أكد فيها الحزب الوطنى على انتمائه لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ودفاعه عنها ضد قيم وأوضاع العهد السابق عليها ، والمواجهة مع القوى « الناصرية » التى نشطت عام ١٩٨٦ والتى بدأ منها التزام الحزب الوطنى بـ ٢٣ يوليو دون الناصرية . ولذلك كان من المنطقى تماما ، أن الأطار الفكرى للحزب الوطنى صدر مؤكدا على المبادىء الستة لثورة ٢٣ يوليو وعلى بيان ٣٠ مارس ومغفلا اية اشارة إلى « الميثاق الوطنى » . أن هذا التوجه الفكرى يعكس حقيقة أن بيروقراطية الدولة المسيطرة (سواء فى الحكومة أو القطاع العام أو المحليات) وعديد من الشرائح العليا للطبقات الوسطى المسيطرة فى الريف تقع فى مقدمة

القوى التى يعبر عنها الحزب الوطنى الديمقراطى .

أما حزب الوفد الجديد ، وبالرغم من كل شعاراته عن تمثيل « الأمة » بكافة عناصرها وتياراتها ، فلا يمكن القول أنه استطاع فى عام ١٩٨٦ الخروج من الدائرة الضيقة التى حصر نفسه فيها ، أى دائرة الدفاع عن مصالح القوى المسيطرة القديمة ، التى أضرت بها ثورة يوليو ١٩٥٢ . وعلى عكس كثير من التوقعات المتفائلة بعودة الوفد ، فان دفاع الحزب أيضا عن مصالح كبار التجار والمستوردين فاق بكثير دفاعه عن مصالح قوى الرأسمالية المنتجة أو مصالح الفئات الوسطى فى المجتمع عموما . وموقف الحزب عام ١٩٨٦ من القرارات الاقتصادية المختلفة ، ومن قضايا المدينة الحرة فى بور سعيد يبدو دليلا على ذلك .

أما أحزاب « العمل » و « التجمع » و « الاحرار » و « الأمة » ، فانها تظل تعبر عن التيارات الفكرية والسياسية السائدة بين الفئات الوسطى فى المجتمع بشكل عام ، والتى تتراوح بين اليسار والوسط واليمين .

وفوق ذلك ، لعب حزب التجمع وصحيفته « الأهالى » ، دورا ملحوظا فى الدفاع عن مصالح العمال عام ١٩٨٦ ، وخاصة من خلال عرض وجهة نظر التجمعات العمالية التى قامت باضرابات عام ١٩٨٦ وعلى رأسها عمال السكك الحديدية ، كما دافع الحزب عن حقهم المشروع فى الأضراب . وفى المقابل فان توجهات حزبى العمل والاحرار اتجهت للتعبير عن آراء وأفكار كثير من القوى « الاسلامية » خاصة فيما يتعلق بقضية تطبيق « الشريعة الاسلامية » أكثر من أى شىء آخر .

ولقد ترافق ـ مع ذلك كله ـ فى عام ١٩٨٦ ما يمكن اعتباره مزيدا من تبلور الاتجاهات « الخارجية » للاحزاب القائمة . فالحزب الوطنى الديمقراطى أهتم ـ عشية عقد مؤتمره الرابع ـ ببلورة الخطوط العامة فى سياسته الخارجية باعتبارها امتدادا للخطوط العريضة للسياسة الخارجية المعلنة لثورة يوليو فى أطار الدوائر العربية والاسلامية والأفريقية ، فضلا عن دائرة عدم الانحياز ـ ولم ير برنامج الحزب الوطنى فى الحرص على سياسة السلام مع اسرائيل تناقضا مع مساندة الحق المشروع للشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، ولا فى العلاقة الخاصة الوطيدة مع الولايات المتحدة تناقضا مع مبدأ الحياد الايجابى .

ولاتختلف المبادىء المعلنة لحزب الوفد عن تلك المبادىء العامة ، اللهم فيما يتعلق بالتركيز على العلاقات الخاصة المصرية السودانية . ومع ذلك ، فان الموقف الحذر لصحيفة الوفد فى معالجة قضيتى العدوان الأمريكى على ليبيا ، واسهام شركة جنرال موتورز الأمريكية فى صناعة السيارات بمصر ، أثار انتباه الاحزاب الأخرى .

أما حزب التجمع فقد حرص دائما على الدفاع عن العلاقات السوفيتية المصرية وبرزت عام ١٩٨٦ جهود صحيفة الأهالى للدفاع عن الحكم القائم فى افغانستان وابراز الجانب الايجابى للوجود السوفيتى هناك ، كما أهتمت الجريدة نفسها بايضاح الصورة فى اليمن الجنوبى ، وتنقيتها من الشوائب التى علقت بالحكم هناك عقب الاحداث الدامية التى وقعت فى بداية العام .

على أن أبرز التطورات على صعيد التوجه الخارجى للاحزاب السياسية المصرية عام ١٩٨٦ ربما تمثلت فى الجهد الذى بذله حزبا « العمل » و « الاحرار » من خلال صحيفتيهما ، لتقديم ما اعتبراه نظرة « محايدة » أو « موضوعية » للأوضاع فى ايران ، ولموقفها فى حرب الخليج . وفى الواقع ، فان هذا الجهد عكس إلى حد ما ميلا لتقديم ايران باعتبارها نموذجا طيبا للحكم « الاسلامى الصحيح » ، وفى ضوء الأوضاع السياسية العامة فى مصر والقوى السياسية المتباينة على الساحة فيها ، يكون هذا التطور جديرا بالملاحظة والترقب .

ثالثا ـ جماعات المصـالح

تقـــديم :

كان عام ١٩٨٦ نقطة انتقال هامة فى مسار جماعات المصالح فى مصر . ويمكن ابداء بعض الملاحظات العامة المبدئية التى تبرر هذه المقولة ، قبل الانتقال إلى تحليل انشطة جماعات المصالح :

الملاحظة الأولى أن الجماعات التى أظهرت درجة اكبر من الفاعلية ، ونجحت فى التأثير على القرار السياسى ، كانت تلك التى لها صلة مباشرة بمجال السياسة الاقتصادية . ولا شك أن التغير الذى لحق بهذه السياسة مع بداية السبعينات ، واتجاهها نحو مزيد من الحرية لقوى السوق ، انعكس على الجماعات القائمة كما أنعكس أيضا على خلق انماط جديدة لجماعات المصالح لم يعرفها المجتمع المصرى من قبل . وفى هذا الاطار ، فان النشاط الذى ابدته جماعات رجال الأعمال ، قابله نشاط أقل من جانب الغرف التجارية والصناعية ، والنقابات العمالية .

الملاحظة الثانية ، تتعلق باتجاهات تطور علاقة الحكومة ببعض جماعات المصالح ، وقد كشف عام ١٩٨٦ عن اتجاهين متناقضين أولهما تطور ايجابى مع بعض هذه الجماعات واهمها رجال الأعمال ، وثانيهما تطور سلبى مع جماعات اخرى ومن اهمها نقابات العمال ، وبعض النقابات المهنية مثل نقابة المحامين .

والملاحظة الثالثة ، تتعلق بطبيعة علاقة هذه الجماعات بعضها بالبعض الآخر . فقد شهد هذا العام نوعين من العلاقات أولهما علاقات تحالف وتعاون بين بعض الجماعات ، وثانيهما علاقات صراع خفى أحيانا وواضح فى احيان أخرى بين البعض الآخر .

وإذا كان الميل نحو التعاون والتحالف قد ميز جماعات رجال الأعمال فى حركتها للضغط نحو تحقيق مصالحها ، فقد شهدت الساحة فى عام ١٩٨٦ صراعا واضحا بين هذه الجماعات واتحاد الغرف التجارية ، والغرف الصناعية . وقد اتضح ذلك فى هجومها على جماعات ورجال الأعمال واتهامها « بعدم الشرعية » ، وتكريس الانشقاق « وتهديد تضامن الجماعة » .

الملاحظة الرابعة ، تتعلق بطبيعة العلاقة بين جماعات المصالح والاحزاب السياسية . فأحدى الوسائل التى تعتمد عليها هذه الجماعات للتعبير عن مطالبها وبلورة مصالحها ، هو تمثيلها داخل الاحزاب السياسية والبرلمان . وتشير البيانات المتوفرة إلى أن بعض هذه الجماعات ـ خاصة جماعات رجال الأعمال ـ تضم من بين اعضائها ، عددا من أعضاء الاحزاب السياسية . ويمكن القول أن الجماعات الأخرى ـ الأكثر عددا والأقل قوة ـ مثل الغرف التجارية ذات علاقة أضعف بهذه الاحزاب ، ووجودها شبه غائب ، باستثناء القيادات والرئاسات التى تحتل مواقع هامة داخل لجان الحزب الوطنى ، وينطبق ذلك على اتحاد نقابات عمال مصر .

بهذه الملاحظات الأربع السابقة تتبلور الملامح العامة لحركة ونشاط جماعات المصالح فى المجتمع المصرى ، كما تتضح الصورة الاجمالية لها . ويتناول الجزء التالى

عرضا لابرز أنشطة هذه الجماعات خلال ١٩٨٦ ، مع التركيز على الجماعات التى أظهرت حيوية أو شهدت أحداثا هامة .

وأهم جماعات المصالح التى نشير اليها هنا :

- جماعات رجال الأعمال .
- الغرف التجارية .
- نقابات العمـال .
- النقابات المهنية .
- نوادى هيئات التدريس بالجامعات .

١ - جماعات رجال الأعمال :

هناك عاملان أساسيان ارتبطا بظهور انماط جديدة من هذه الجماعات ، أولهما التزايد النسبى فى حجم الحرية الممنوح لهذه الجماعات ، وثانيهما التوجه الاقتصادى الجديد نحو مزيد من الحرية لقوى السوق . فى هذا الأطار ظهرت جماعات جديدة فى النصف الثانى من السبعينات وأوائل الثمانينات ، واتسمت على وجه العموم بفعالية ملحوظة . من هذه الجماعات : جمعية رجال الأعمال المصريين ، واللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالاسكندرية ، واتحاد البنوك ، والمجلس المصرى الأمريكى لرجال الأعمال ، وغرفة التجارة الأمريكية .

ويمكن القول على وجه العموم ، أن هذه الجماعات تبلور دورها وتأكدت فاعليتها فى السنوات الأخيرة واستندت على عدد من مصادر القوة لم تتوفر - إلى حد كبير - لغيرها من الجماعات . وتمثلت أولى هذه المصادر فى التزاوج الملحوظ بين الثروة والعمل السياسى . فهذه الجماعات تضم فى حقيقة الأمر كبار رجال الأعمال المصريين أصحاب الثروة والنفوذ ، والكثير منهم مارس من قبل العمل السياسى ، وبعضهم رؤساء وزراء ووزراء سابقون . وهذه الجماعات أيضا تضم فى عضويتها اعدادا محدودة لا تتجاوز ثلاثمائة عضو ، وهو ما يسمح بدرجة عالية من التجانس والتفاهم ، ويسمح فى النهاية ببلورة مصالح محددة واضحة . ولا يمكن اغفال التمويل الضخم ، والمستقل فى نفس الوقت عن الحكومة مما يوفر قدرا كبيرا من الاستقلال وحرية الحركة .

واعتمادا على مصادر القوة هذه ، انطلقت جماعات رجال الأعمال تدافع عن مصالحها التى ترتبط أساسا بسياسة الانفتاح الاقتصادى . وتأكدت فى الأعوام الأخيرة الفاعلية التى اتسمت بها حركة هذه الجماعات ، وشهد عام ١٩٨٥ أقوى مواقف جماعات رجال الأعمال للدفاع عن مصالحها ازاء القرارات الاقتصادية المعروفة بقرارات يناير ، وانتهت المعركة بالغاء هذه القرارات وتغيير وزير الاقتصاد .

وخلال عام ١٩٨٥ ، عبرت هذه الجماعات عن مطالب محددة تتلخص فى دعم القطاع الخاص وتوفير التسهيلات الادارية والضريبية والجمركية لرجال الأعمال ، وتحديد دور القطاع العام واطلاق حرية قوى السوق . كما طالبت هذه الجماعات بتعديل القوانين العمالية ، ومراجعة الحقوق والواجبات الواردة فيها . وقد انتهى العام « نهاية سعيدة » بالنسبة لهذه الجماعات وعلاقتها بالحكومة ، إذ صدر قرار رئيس الوزراء بتشكيل لجنة مشتركة من الحكومة ورجال الأعمال تكون مهمتها تبادل الآراء حول السياسات والأوضاع الاقتصادية ، كما نص القرار على أن اللجنة سوف ترفع توصياتها إلى رئيس الوزراء لاتخاذ ما يراه بشأنها ووضعها موضع الاعتبار عند وضع الخطوط الرئيسية للسياسات الاقتصادية . وتضم اللجنة نائبين لرئيس الوزراء ، وخمس وزراء ، و ١٤ من رجال الأعمال .

بالتشكيل السابق لهذه اللجنة المشتركة ، بدأ عام ١٩٨٦ وهو يحمل ملامح التفاهم بين الحكومة ورجال الأعمال ، الا أن تضمين اللجنة أحد عشر عضوا من جمعية رجال الأعمال المصريين قد عمق من بذور الخلاف بين الجمعية والغرف التجارية والغرف الصناعية من جانب ، وبينها وبين اتحاد نقابات العمال من جانب أخر . وعبرت الغرف عن موقفها فى مذكرة احتجاج قدمتها إلى السيد رئيس الوزراء ، وتطالب فيها باعادة النظر فى تشكيل تلك اللجنة والاكتفاء بالأجهزة القائمة أعمالا لمبدأ الشرعية والديمقراطية .

ومن ناحية أخرى فقد كان لتشكيل هذه اللجنة المشتركة مع رجال الأعمال رد فعل بالنسبة لاتحاد نقابات العمال ، الذى اجتمعت هيئة مكتبه وأعلن فى الأيام الأولى لعام ١٩٨٦ « ضرورة الاستعداد لمواجهة الحملة الشرسة التى يشنها بعض رجال الأعمال » . ووسط هذا الهجوم وهذه الانتقادات تصدت الحكومة

للدفاع عن تشكيل هذه اللجنة المشتركة ، وعن جمعية رجال الأعمال المصريين .

وفى واقع الأمر فان عمل جمعية رجال الأعمال كأداة للضغط على الحكومة ، لا يعتبر مسألة سلبية فى حد ذاتها ، لأن وجود هذه الجماعات وغيرها من جماعات المصالح الأخرى يعنى بالضرورة أن هناك مصالح فئات وقطاعات ينبغى حمايتها والضغط من أجلها ، وهو أمر ينطبق على الغرف التجارية والصناعية ونقابات العمال والنقابات المهنية . . الخ من الجماعات القائمة فى المجتمع ، وانما السلبية التى تحيط بحركة ونشاط هذه الجماعات هى عدم التوازن فيما بينها سواء من حيث مصادر القوة المتوفرة لها أو من حيث درجة الاقتراب والحوار مع صانع القرار .

وإذا كانت جمعية رجال الأعمال المصريين ـ كغيرها من جماعات المصالح ـ تعتمد على عدد من الوسائل التى تحقق بها أهدافها ، فان ابرز هذه الوسائل عام ١٩٨٦ كانت تنظيم اللقاءات مع الوزراء والمسئولين عن السياسة الاقتصادية ، واعداد المذكرات التى تتضمن وجهات نظرهم .

وقد قامت الجمعية بتنظيم وعقد مؤتمر دولى لرجال الأعمال فى الأسبوع الأخير من شهر ابريل ١٩٨٦ ، حضره ١٣٠ من رجال الأعمال المصريين . وافتتح رئيس الوزراء هذا المؤتمر ، وشرح القرارات الاقتصادية التى استهدفت معالجة الميزانية العامة للدولة وميزان المدفوعات . وحضر المؤتمر عدد من الوزراء والمسئولين بالحزب الوطنى ، واتجهت المناقشات نحو ابراز دور القطاع الخاص ، وتوضيح سياسة الدولة بخصوص الدعم . كما اتجهت المناقشات نحو التأكيد على تشجيع الاستثمارات الأجنبية .

ومن الملاحظ فى مثل هذه المناسبات ، خاصة التى يحضرها رجال أعمال أجانب ، اختلاط المناقشات الاقتصادية بالمناقشات السياسية ، وقد حضر المؤتمر المشار اليه وزير الخارجية المصرى الذى وجه له البعض اسئلة حول السياسة الخارجية المصرية .

وقد ذكر المستثمرون فى مناقشاتهم خلال هذا المؤتمر أن اقبالهم مرهون بالغاء كثير من السياسات التى لا تزال الحكومة تتبعها بخصوص القطاع العام والدعم ، وأن البديل المطروح لهذه السياسات تحرير السوق الداخلى وتركه لقوى العرض والطلب وفتح الباب أمام القطاع الخاص .

ولعل أهم المواقف الفعلية التى يجب دراستها فى أطار تحليل جماعات المصالح فى مصر عام ١٩٨٦ ، هو ما تعلق بردود افعال الجمعية للقرارات الاقتصادية الهامة التى أعلنت عنها الحكومة فى شهر أغسطس ١٩٨٦ ، والتى اتجهت بالأساس نحو تنظيم الاعفاءات الجمركية والتعريفة الجمركية وفقا لقواعد محددة ، وتعديل بعض قواعد وقانون الاستيراد ، مع اعلان قائمة بالسلع المحظور استيرادها والغاء لجان الترشيد .

وفى ١٩٨٦/٨/٢٤ ، وبعد أيام قليلة من صدور القرارات السابقة ، عقد ممثلو جمعية رجال الأعمال المصريين لقاء مع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، تم فيه استعراض ملاحظات الجمعية على القرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٦ المنظم لعمليات الاستيراد والتصدير .

واعتبرت الجمعية أن الاتجاه نحو تعديل (نسب) الرسوم الجمركية واحتساب سعر الدولار على أساس ١٣٥ قرشا بدلا من ٧٠ قرشا وما ورد بقرار السيد وزير الاقتصاد رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٦ ، هو اتجاه محمود فى سبيل توحيد سعر الصرف للعملات الحرة لكن لابد الا تحمل السلع المستوردة (خصوصا السلع الأساسية ومستلزمات الانتاج) بأعباء جديدة تنعكس على سعر السلعة النهائى فى الأسواق . .

ومن ناحية أخرى قدمت الجمعية مذكرة إلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فى يونيو ١٩٨٦ حول مناخ الاستثمار فى مصر وكيفية قيام الهيئة بدور أكثر فعالية فى مجال الاستثمار . وقد استعرضت المذكرة المناخ الاقتصادى السلبى الذى يسود اجواء الاستثمار فى مصر ، ومنها صدور سلسلة من القرارات والقوانين المعوقة لاستثمارات القطاع الخاص والمشترك وتدخل الأجهزة الرقابية ، والغاء حق المشروعات المقامة وفق احكام قانون الاستثمار فى الاستيراد مباشرة دون العرض على لجان الترشيد ، وعدم اتساق القرارات المالية والاقتصادية ومحاسبة المشروعات الاستثمارية بالأسعار العالمية للطاقة .

وفى أطار الحديث عن جماعات رجال الأعمال ، يجدر الاشارة إلى اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالاسكندرية . وهى جماعة لها أهداف مشابهة للجماعة السابقة ، وتضم حوالى ١٧٠ من كبار رجال الأعمال بالاسكندرية ، يعمل معظمهم فى مجال الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية ، وتضم عددا من

رؤساء مجالس ادارات كبرى شركات القطاع العام بالاسكندرية . واللافت للنظر بخصوص هذه الجماعة هو حرصها على التأكيد على انتمائها لغرفة تجارة الاسكندرية .

وكان عام ١٩٨٥ قد انتهى بمؤتمر كبير نظمته لجنة رجال الأعمال بالاسكندرية (فى شهر نوفمبر) وحضره السيد رئيس الوزراء وعدد كبير من الوزراء ، طرح فيها رجال الأعمال تصوراتهم بخصوص السياسة الاقتصادية كما طرحوا مطالب محددة تتعلق بالاستيراد والتصدير والمحاسبة الضريبية والجمركية . وقد استمرت الجماعة خلال عام ١٩٨٦ فى تنظيم اللقاءات والندوات مع المسئولين عن السياسة الاقتصادية ، واعداد المذكرات التى تطرح مطالبهم .

كما برز خلال ١٩٨٦ نشاط جماعة لها طبيعة خاصة ، وهى غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة . وهذه الغرفة هى أحد فروع مجلس غرف التجارة الأمريكية وقد حصلت على موافقة الرئيس السابق أنور السادات أثناء زيارته لواشنطن فى أغسطس ١٩٨١ . وفى أعقاب وفاته قابل رئيس غرفة التجارة الأمريكية الرئيس مبارك فى القاهرة وتم بالفعل انشاء الغرفة والحصول على موافقة الحكومة المصرية . وفى ٢٤ أكتوبر ١٩٨٢ قام ١٢٧ عضوا من ممثلى الشركات الأمريكية بحضور الاجتماع الرسمى الأول بصفتهم الأعضاء المؤسسين .

وتتبنى غرفة التجارة الأمريكية أهدافا مماثلة لأهداف جماعات رجال الأعمال فى مصر ، وذلك بالاضافة إلى طبيعتها الخاصة المرتبطة بتنمية وتعميق الارتباط بالشركات الأمريكية .

وقد وصل عدد أعضاء الغرفة إلى حوالى ٣٤٠ عضوا ، عدد كبير منهم أعضاء فى جمعية رجال الأعمال المصريين ، والمجلس المصرى الأمريكى ، وغيرها من جماعات رجال الأعمال . وقد لفتت غرفة التجارة الأمريكية الانتباه خلال عام ١٩٨٦ بنشاطها واللقاءات والاتصالات التى عرضت من خلالها وجهات نظر المستثمرين ومطالبهم فى مصر . ففى ٢٢ فبراير استقبل الرئيس مبارك اعضاء الوفد المشترك للغرفة ، وبحث معهم العديد من القضايا المتعلقة بجذب مزيد من الاستثمارات الأمريكية لمصر . وفى ٢٥ مارس من عام ١٩٨٦ أعلن رئيس الوزراء المصرى ـ فى غرفة التجارة الأمريكية ـ عددا من القرارات الاقتصادية الهامة التى تهدف إلى الاصلاح المالى والاقتصادى ، وحضر هذه الندوة وزير الاقتصاد ومحافظ البنك المركزى .

وقد اعتادت الغرفة فى اللقاءات الشهرية التى تنظمها ، استضافة الوزراء والمسئولين ، خاصة فى قطاع الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الوزراء .

ومن التطورات الهامة التى لحقت بأنشطة الغرفة ، أنه تقرر التوسع وإعطاء تسهيلات فى قبول شركات القطاع العام المصرى فى عضوية غرفة التجارة الأمريكية بهدف دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وأمريكا . وهذا الاتجاه بخصوص قبول شركات القطاع العام ـ أو بعبارة أدق قياداتها ـ هو اتجاه سائد فى جماعات رجال الأعمال على وجه العموم ، وهم يشكلون نسبة لا بأس بها فى عضوية هذه الجماعات (نسبة ٧٪ من أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين) ويؤكدون على وجه العموم ظاهرة الجسور الممتدة بين القطاع العام وتشكيلات الانفتاح الاقتصادى .

فى ضوء هذا العرض لأهم أنشطة جماعات رجال الأعمال عام ١٩٨٦ ، يمكن القول أن هذه الجماعات قد اتسمت ـ على وجه العموم ـ بفعالية ملحوظة ، فقد نجحت فى بلورة مصالح أعضائها بشكل محدد وطرحت مطالب لها طابع واحد ومحورها إطلاق آليات السوق ودعم القطاع الخاص وتقليص القطاع العام . وهذه الجماعات توفر لها عدد من عناصر القوة كفلت لها التأثير والضغط على صانع القرار من أهمها الثروة والنفوذ والاستقلال عن الحكومة .

٢ ـ الغرف التجارية :

بدأ عام ١٩٨٦ بصراع واضح بين الغرف التى تمثل القاعدة العريضة من التجار ورجال الأعمال (٣ مليون عضو من القطاع العام والقطاع الخاص) وبين جمعية رجال الأعمال المصريين (٣٠٠ عضو) بعبارة أخرى تبلور الصراع بين القلة الغنية فى القطاع الخاص والأكثرية الأقل ثروة ونفوذا داخل الغرف التجارية والصناعية . . بدأ الصراع فى شكله الخارجى حول الشرعية المستمدة من القانون باعتبار أن الغرف هى التنظيمات الشرعية المعبرة عن رجال الأعمال ، بينما حصلت جمعية رجال الأعمال على شهادة ميلادها من

وزارة الشئون الاجتماعية ، واستنادا على قانون الجمعيات . إلا أن هذا الصراع فى حقيقته بعيد عن الاعتبارات القانونية ، فهو صراع من أجل الفاعلية . فجمعية رجال الأعمال المصريين وغيرها من جماعات رجال الأعمال ، استمدت شرعيتها من فاعليتها ومن تنظيمها الدقيق المستقل وهو ما كفل لها النجاح . بينما الغرف التجارية تعتمد فى تمويلها بالأساس على ما تقدمه لها الحكومة سنويا ويدرج بميزانية الدولة ، مما جعل إدارة هذه الجماعات فى النهاية يتم باعتبارها جزءا من أجهزة الدولة البيروقراطية . ومن ناحية أخرى فإن جماعات رجال الأعمال تدار بطريقة ديمقراطية ، فهى تجرى انتخابات سنوية لاختيار رئيس مجلس الادارة والأعضاء كما تخضع فى مناقشة أمورها وقضاياها لأسلوب ديمقراطى بينما القانون يعين رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية بقرار يصدر من رئيس الجمهورية ، وفى نفس الوقت يصدر قرار وزارى بتعيين عدد من أعضاء الغرف ، وهذا الوضع يؤثر بلا شك على قدرة الجماعة على الحركة ، كما أنه أدى إلى ازدواجية بين الغرف والاتحاد العام وخلق صراعات داخلية بينهما . وهناك عشرات من المواقف لم تستطع فيها الغرف ككل اتخاذ موقف موحد ، وهو ما يفقدها التضامن . إلا أنه للانصاف لابد أن نتذكر أن زيادة حجم الأعضاء فى أى جماعة للمصالح يجعل من الصعب تجميع ثم بلورة هذه المصالح بشكل محدد .

قضية الفاعلية إذن وفتح قنوات اتصال مباشرة مع الحكومة هو مضمون الخلاف بين هذه الجماعات . وفى إطار الحديث عن هذه القنوات ، لابد من التنبه إلى أن رئيس اتحاد الغرف التجارية هو فى نفس الوقت مسئول عن أمانة النشاط التجارى والصناعى بالحزب الوطنى ، وهو ما يفترض درجة أكبر من المشاركة ـ من جانب أعضاء الغرف ـ فى صنع السياسات التى تمسهم ، إلا أنه تبين من مراجعة مواقف الغرف وردود أفعال أعضائها لقرارات السياسة الاقتصادية فى عام ١٩٨٦ ، إن هذه المشاركة كانت تتم بعد مرحلة صدور القرار من خلال مناقشتها مع المسئولين وإعداد المذكرات .

ومن أهم القرارات التى أمكن مراجعتها فى هذا الشأن ، والتى تمس مصالح التجار من أعضاء الغرف ، القرار رقم ١٢١ الذى ألغى القرار الشهير ١١٩ الخاص بتحديد هامش الربح والذى تم تجميده من قبل بعد معارضة التجار . أيضا هناك قرارات أغسطس ١٩٨٦ وإلغاء لجان الترشيد .

ويأتى عام ١٩٨٧ ليكون عاما ساخنا بالنسبة للغرف التجارية ، التى ستشهد انتخابات أعضاء مجالس الغرف ، كما سيتم تشكيل مجالس إدارات الشعب التجارية التى انتهت دورتها ، ومن أهمها شعبة المقاولات وشعبة الصيدليات . ويمكن القول أن هناك ثلاثة موضوعات أساسية تحتل مكانها على جدول الأعمال المنتظر للغرف عام ١٩٨٧ ، وهى :

ـ إصدار قانون الغرف الجديد ، وهو مشروع معد بالفعل منذ عام ١٩٧٨ إلا أنه لم يحدث اتفاق حوله سواء بين الغرف ، أو بينها وبين الحكومة . فالغرف تسعى من جانب إلى تقوية أوضاعها والحصول على مزيد من الاستقلال عن السلطة التنفيذية ، بينما نصوص المشروع المقترح تعكس رغبة الحكومة فى تقوية قبضتها على الغرف واعتبارها جهازا بحثيا تابعا لوزارة التموين .

ـ تمثيل الغرف التجارية فى المجالس المحلية ، فالغرف تنازع هذه المجالس حقها فى التدخل ومناقشة القضايا التى تتعلق بالتجارة ، وتطالب بأن تكون ممثلة داخل المجالس المحلية باعتبارها صاحبة الحق الأول فى تقرير ما يتعلق بمصالح التجار .

ـ القضية الثالثة ـ وهى الأهم ـ تحقيق مزيد من الفاعلية للغرف ودرجة أكبر من التضامن بين أعضائها ، وذلك فى مواجهة الأنماط الجديدة من جماعات رجال الأعمال ، والتى تنازعها الغرف فى شرعيتها وتمثيلها لرجال الأعمال .

٣ ـ نقابات العمـــال :

مع نهاية عام ١٩٨٥ بدا أن اتحاد نقابات العمال الذى كان غائبا عن الساحة لفترة قد أفاق من غفوته ، وأعلن عن ضرورة اليقظة والدفاع عن مصالح العمال . ويبدو أن الصحوة التى تحققت لبعض الجماعات ، والحيوية والنشاط التى اتسمت بها جماعات أخرى فى العام المنصرم دقت ناقوس الخطر وفجرت شعورا عاما بعدم التوازن بين الجماعات والنقابات ، وبتميز جماعات رجال الأعمال الذين عبر عنهم العمال « بأصحاب الأعمال » كما وضح أن هناك قدرا من التحالف والاتفاق بين الغرف التجارية والصناعية من جانب ونقابات العمال من جانب آخر .

إن بداية ظهور نقابات العمال فى مصر يعود إلى أوائل هذا القرن ، ومع تعددها إلا أنها لم تحصل على الشرعية القانونية سوى فى سبتمبر ١٩٤٢ بصدور القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ والذى تعرض لتعديلات متتالية ، من أهمها ـ فى هذا المقام ـ ما جاء به عام ١٩٧٦ بشأن اختصاصات الاتحاد العام لنقابات العمال وهى . . « إبداء الرأى فى مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بتنظيم شئون العمل والعمال » . ويعنى هذا أن القانون يعترف باتحاد نقابات العمال كجماعة تعبر عن مصالح أعضائها ، وأن هذا القانون قد فتح قناة للاتصال بين اتحاد العمال والحكومة . إلا أن الشرعية القانونية لا ترتبط بالضرورة بالممارسة والواقع ، فهناك سمات معينة تؤثر على فاعلية النقابات العمالية وتحدد دورها وموقعها . من أهم هذه السمات أن الاتحاد العام لا يمثل كل العمال ، فنسبة تمثيلهم لا تتجاوز ٢٥٪ من عددهم (عدد الأعضاء ثلاثة ملايين بينما يزيد العدد الاجمالى لعمال مصر عن ١٢ مليون عامل) . ومن ناحية أخرى فإن المجلس التنفيذى لا يمثل كل حركة العمال فى مصر ، فقد لا توافق بعض النقابات على توصيات المجلس وتتخذ مسارات مختلفة ، وهو ما يعكس عدم توفر التضامن والاتفاق بين نقابات العمال ، ويؤثر بالسلب على فاعلية الاتحاد . وأخيرا فإن من السمات الهامة التى تحد من فاعلية النقابات العمالية ، والتى تفسر الأزمة التى تعاصرها الآن ، تدخل السلطة عن طريق الوزارة المختصة فى الاستقلال المالى للنقابات العمالية وكذلك طريقة انتخاب رؤساء النقابات العمالية ورئيس الاتحاد العام . فمجلس إدارة النقابة هو الذى يختار رئيسا له وليس الجمعية العمومية للنقابة ، وبالمثل فإن مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات العمال (أعضاؤه ٢٥ عضوا) هو الذى يختار رئيسا له من بين أعضائه دون أن يكون للقاعدة العمالية رأى فيه .

هذه السمات الفريدة للنقابات العمالية أثرت على فاعليتها ، كما أثارت مشكلة الشرعية بالنسبة لقيادات الاتحاد العام ، ومدى تمثيلها لمصالح العمال بشكل مستقل عن الحكومة . أثرت أيضا هذه السمات على ظهور ازدواجية فى الحركة العمالية وعلى قنوات التعبير المتاحة للعمال . . فقد لجأوا فى حالات كثيرة إلى قنوات غير شرعية للتعبير عن مطالبهم وآرائهم مما بلور فى النهاية ـ فى عام ١٩٨٦ ـ أزمة داخل الاتحاد العام للعمال سواء فى علاقة العمال بالنقابات التى تمثلهم أم فى علاقة النقابات بالحكومة .

لقد شهد عام ١٩٨٦ نوعين من المواقف والمطالب العمالية : النوع الأول ، عام يتعلق بقضايا قومية لكنها تمس مباشرة العمال ، من ذلك مواقفهم من الدعم والقطاع العام . أما النوع الثانى من المواقف والمطالب فهو خاص ، يتعلق بمصالح فئوية من ذلك الأجور والتأمين والأرباح وكذلك علاقة الادارة بالعمال داخل الوحدات المختلفة .

وبخصوص قضية الدعم أكدت النقابات على استمرار موقفها السابق ، وهو ضرورة عدم المساس بالجماهير الكادحة ومحدودى الدخل مع ضرورة أخذ رأى الحركة النقابية العمالية فى أى إجراء بذلك الشأن . كما طالبت النقابات بتدخل وزير الاقتصاد ومناقشة الدعم غير المباشر الذى يظهر بعض شركات القطاع العام على أنها خاسرة بسبب تحميل الشركات بتكاليف كان يجب أن تتحملها الميزانية العامة للدولة .

وبخصوص القطاع العام أكد العمال فى مناسبات ومواقف مختلفة على تمسكهم بالقطاع العام وضرورة القضاء على المعوقات التى تعترض سبيله . وفى نفس الوقت أكدوا على ضرورة قيام القطاع الخاص بدور إيجابى لدعم الاقتصاد الوطنى .

وهكذا فإن المواقف السابقة للحركة العمالية من الدعم والقطاع العام ، أعيد التأكيد عليها فى مناسبات مختلفة . إلا أنه من الواضح أن العمال ونقاباتهم لم يطرحوا البدائل ، ولم يناقشوا داخل اتحادهم مشروعات محددة تتفق ووجهة نظرهم وتلائم ظروف الاقتصاد القومى ، وهذا بعد سلبى ينبغى أن تتنبه له الحركة العمالية وتبلور من داخلها اتفاقا عاما حول شكل محدد ينقلها إلى أبعاد أكثر إيجابية وأقوى فعالية .

أما النوع الثانى من المطالب التى طرحها العمال خلال عام ١٩٨٦ فهو يتعلق بمصالح فئوية ، وتدور أساسا حول الأجور والأرباح وعلاقة الادارة بالعمال . وعلى هذا المستوى يمكن إبداء عدد من الملاحظات :

ـ أن العمال فى تعبيرهم عن هذه المصالح الفئوية كانوا أكثر نشاطا وحيوية وفهما لمطالبهم ، وهو أمر طبيعى لتعلق هذه المصالح بالحياة اليومية للعمال .

ـ أن العمال داخل وحدات القطاع العام والقطاع الخاص عبروا بدرجات مختلفة عن مصالحهم واحتجاجهم على الادارة وتوزيع الأرباح .

ـ بدأت الازدواجية بين مواقف العمال والنقابة فى

مناسبات عديدة وظهرت « الرابطة » كحلقة وسطى بين العمال والنقابة أكثر فعالية فى التعبير عن مصالح الأعضاء ، كما أظهرت درجة أكبر من التضامن وربط المصالح المتجانسة .

ـ لجأ العمال فى وحدات إنتاجية مختلفة بالاتفاق مع النقابة التى تمثلهم ، أو إنطلاقا من مصالحهم الخاصة ، إلى الاضراب والاعتصام فى عدد من المواقع ، وهو ما يعكس إلى حد كبير سخط العمال على القنوات الشرعية التى تمثلهم والفشل فى تحقيق مطالبهم من خلالها .

ـ إن علاقة الحكومة بالنقابات العمالية والحركة العمالية ، تتسم بنقاط ضعف متعددة ، ولعل أحداث ١٩٨٦ تعكس بوضوح طبيعة هذه العلاقة . وبدا أن فتح الحوار مع العمال من جانب الحكومة يأتى فى أعقاب الأزمات والمشاكل لكنه ليس سمة عامة للعلاقة بين الطرفين .

ولقد تمثلت هذه الأزمة فى النقابات العمالية والحركة العمالية خلال ١٩٨٦ فى عدد من المظاهر ، من أبرزها :

ـ ما يواجهه العمال فى قطاع الغزل والنسج ـ وتمثلهم نقابة عمال الغزل والنسج ـ من مشاكل أساسية ، سواء فى القطاع الخاص (توقف المصانع) أو فى القطاع العام (انخفاض الانتاج ومشاكل أجور وأرباح) . والعلاقة بين القطاعين هامة وحيوية . فمصانع القطاع الخاص (١٠٠ ألف عامل) مهددة بالتوقف وهو ما يهدد مستقبل العمال ومستقبل هذه الصناعة الهامة . وهذه المصانع كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على التشغيل لحساب القطاع العام ، وعندما تقلصت شيئا فشيئا المنتجات المطلوبة لوزارة التموين من القطاع العام ، تقلصت بالتالى احتياجات هذه الشركات من التشغيل لدى القطاع الخاص . . وهكذا ارتبط مصير القطاعين معا وطالب عمال القطاع الخاص بأن تتحمل الدولة مسئولياتها إزاءهم .

وفى هذا السياق اعتصم عمال شركة اسكو فى يناير ١٩٨٦ وتدخلت قوات الأمن عدة مرات لفض الاعتصام الذى تم احتجاجا على حساب الأرباح وأسلوب معاملة الادارة والمؤسسات التنفيذية لهم .

ـ من الواضح أن الحوار مع القنوات الشرعية للعمال غير مرفوض ، لكن هناك ما يحول دونه أو يجعله بلا جدوى . يؤكد ذلك اعتصام أكثر من ٥٠٠ عامل بشركة اتيكو بمقر الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بسبب امتناع الادارة عن صرف رواتبهم وتصفيتهم من ٣٠٠٠ إلى ٩٥٠ عامل .

وكان عدد من العمال بشركات الاستثمار الأجنبى فى مصر قد تقدموا بشكاوى ضد الادارة ونظام صرف المرتبات والأرباح داخل هذه الشركات ، واعتصم بعضهم داخل الوحدات الانتاجية مطالبين بتدخل الاتحاد العام للعمال وتدخل المسئولين .

ـ أما أهم مظاهر الأزمة التى مرت بها اتحادات العمال فى تعبيرها عن مطالب العمال ، فتمثلت فى إضراب سائقى قطارات السكك الحديدية فى يوليو ١٩٨٦ . فقد خاطب السائقون المسئولين منذ عام ١٩٨٢ (وصل عدد سائقى القطارات إلى ٥٦٠٠ سائق) مطالبين بمراجعة أوضاعهم الوظيفية وإنشاء صندوق للتأمين عليهم ضد الحوادث وزيادة بدل المبيت . . ثم اعتصموا داخل مقر الرابطة التى تمثلهم قبل أسبوع من إضرابهم ، لكنهم لم يتمكنوا من مخاطبة المسئولين ، مما دفعهم إلى إعلان الاضراب وتوقف قطارات السكك الحديدية عن الحركة . وكانت لهذا الحادث آثار هامة ، فالرابطة تبنت مطالب السائقين بينما وقفت ضدها النقابة العامة ، وعمال النقابة العامة لعمال السكك الحديدية أعلنوا تأييدهم لزملائهم من خلال اجتماعهم وأرسلوا برقيات للمسئولين للافراج عن زملائهم فى حين أعلن رئيس النقابة عن أسفه لما حدث . وفى الوقت الذى تخلت فيه اللجنة النقابية للعاملين بالسكك الحديدية عن مسئوليتها فى الدفاع عن السائقين ، قامت نقابة المحامين بتشكيل لجنة من المحامين للقيام بهذه المهمة . كما قامت النقابة بالطعن فى قرار وزيرة الشئون الاجتماعية رقم ٣٣ (بتاريخ ١٦ يوليو) والذى ينص على حل الرابطة العامة لقائدى القطارات ومساعديهم .

وأخيرا ، وفى إطار الحديث عن النقابات العمالية وأهم أحداث ١٩٨٦ ، من الأهمية بمكان الاشارة إلى موقف العاملين والنقابة العامة للصناعات الهندسية من مشروع جنرال موتورز . فقد اعترضوا على قبول العرض المقدم من الشركة المذكورة ، وأعلنوا أن العاملين بشركة النصر للسيارات على استعداد للمنافسة العالمية بقدراتهم وإمكانياتهم الخاصة ، وأشاروا إلى ما حققته الشركة من تطور فى الانتاج وما أسهمت فيه من خلق صناعات مغذية . وقد أعلنت نقابات العمال وعدة شركات أخرى ، تضامنها مع عمال شركة النصر للسيارات فى مواجهتهم لمشروع جنرال موتورز . وعقدت

النقابة العامة للصناعات الهندسية اجتماعات لدراسة آثار المشروع الجديد على الشركة والعاملين ، وطالب العمال بأخذ رأى النقابة فى مثل هذه الخطوات والقرارات الهامة ، وطالبوا أيضا اتحاد العمال باتخاذ موقف واضح لمساندة أكثر من ١٢ الف عامل بالشركة .

ويمكن القول بشكل عام أن تطورات وأحداث عام ١٩٨٦ بلورت بعض المطالب العمالية المشتركة من أهمها :

- رفع القيود على الحريات النقابية .
- تعديل القوانين العمالية لتوفير الحماية الكافية للعمال وتمكينهم من المشاركة فى إدارة منشآتهم .
- تعديل لوائح الأجور وتثبيت الأسعار لتوفير احتياجاتهم المعيشية .

وقد عكس آخر انعقاد للجمعية العمومية العادية ، للاتحاد العام لنقابات العمال (حيث يحمل عام ١٩٨٧ انتخابات جديدة ودورة جديدة للنقابات والاتحاد) . هذه المطالب ، حيث طالبت الجمعية العمومية بتعديل قانون حماية القيم من العيب بما يلغى اختصاص المدعى الاشتراكى فى الاعتراض على المرشحين للمنظمات النقابية . كما طالبت الجمعية بدراسة جيدة لقرار الدعم لضمان وصوله إلى مستحقيه الحقيقيين ، وتدعيم موقف الشركات الوطنية وعدم استبدالها بمشروعات مشتركة .

وهنا يثور تساؤل مشروع : هل يشهد عام ١٩٨٧ مزيدا من الفاعلية لنقابات العمال ووعيا أفضل بالعمل النقابى ؟

٤ - النقابات المهنية :

تأتى نقابة المحامين على قمة النقابات المهنية التى شهدت خلال عام ١٩٨٦ أحداثا وتطورات هامة سواء على مستوى النقابة والعمل النقابى ، أو على مستوى العلاقة مع السلطة التنفيذية ، كما كان لها مواقف قومية واضحة من قضايا الحريات .

بخصوص التطورات التى شهدتها نقابة المحامين على مستوى العمل النقابى فقد تمثل أهمها فى صراعات وخلافات داخلية كادت تهدد وحدة وتضامن النقابة ، وهى أهم مصادر قوتها . فقد أنقضى عام ١٩٨٥ وقد أعلنت معظم نتائج الانتخابات الفرعية فى المحافظات ، الا أن العام قد أنقضى ولم تتم انتخابات نقابة القاهرة .

وأتت الأيام الأولى من عام ١٩٨٦ لتبرز تطور الصراع بين نقابة القاهرة والنقابة العامة للمحامين ، وتبلور فى نفس الوقت الصراع بين فريقين يؤيد أولهما تقسيم نقابة القاهرة ويرفض الثانى هذا التقسيم ويطالب بوحدة النقابة ووحدة الحركة .

واللافت للنظر فى هذه الصراعات الداخلية بنقابة المحامين ، أن أطراف الخلاف داخل النقابة أعضاء فى حزب الوفد ، بل وربما اطراف فى خلافات داخله .

الحدث الثانى الهام الذى ميز عام ١٩٨٦ بالنسبة لنقابة المحامين تمثل فى الصدام بين المحامين والشرطة ، والذى تطور إلى اعتصام المحامين واعلان الاضراب لمدة يوم للاحتجاج على ما سمى « بالاعتداءات » التى وقعت على المحامين . وقد بدت بوادر الأزمة منذ شهر مارس ١٩٨٦ ثم تصاعدت بعد ذلك مع صدور قرار مجلس نقابة المحامين - عقب اجتماع طارىء - بالدعوة إلى أضراب عام للمحامين يوم ٢٨ مايو للاحتجاج على مسلك رجال الشرطة . وتضمن بيان وزعته النقابة ، احتجاج المحامين على مد حالة الطوارىء واستنكارهم « الاعتداءات التى وقعت على المحامين » والمطالبة بالغاء كافة القوانين الاستثنائية .

ومع وجود هذه الصراعات الداخلية بنقابة المحامين ، ومظاهر الصدام مع الشرطة ، الا أن عام ١٩٨٦ حفل بمواقف النقابة الايجابية للدفاع عن الحريات والاهتمام بالقضايا القومية ، وهو خط لازم نقابة المحامين تاريخيا .

وقد تبنت نقابة المحامين الدفاع عن عمال السكك الحديدية الذين نظموا أضراب يوليو ، وتم تشكيل لجنة للدفاع عن المتهمين ، والدفاع عن أعضاء الجماعات الاسلامية المعتقلين . كما أصدرت النقابة قرارا بعدم السماح لأى محام يترافع عن المتهمين فى قضية حرق اندية الفيديو أمام المحاكم العسكرية ، وشطب أى محام يترافع أمام هذه المحاكم .

فى هذا الاطار أيضا أصدر مجلس نقابة المحامين بيانا يدين فيه بشدة ما قيل عن مشروع قانون تقدمت به وزارة الداخلية حول محاكمة رجال الشرطة وينص على أن تختص محكمة خاصة بمحاكمتهم . وأعلن مجلس نقابة المحامين بخصوص احداث الأمن المركزى « أنها شكلت صدمة لكل مصرى » ، وأنها تعود إلى

أسباب اجتماعية واقتصادية ويجب تقصيها فى موضوعية وتحرر . وحذر المحامون من اتجاه عبرت عنه بعض الأقلام ، يهدف إلى توجيه الاتهام والادانة إلى هذه الجهة أو تلك . وطالب بالوقوف بحزم أمام النغمة التى ترددت أن حرية الاحزاب والمعارضة وصحافتها كانت وراء تحريك الأحداث .

يأتى بعد ذلك الحديث عن نقابة المهندسين التى تأسست عام ١٩٤٦ ويصل عدد أعضائها اليوم إلى حوالى ١٦٠ ألف مهندس . وهى نموذج لجماعة مصالح تركز على الخدمات النقابية من تأمينات وصحة واسكان . ولم تشهد النقابة خلال عام ١٩٨٦ تطورات أو احداثا هامة باستثناء حكم محكمة القضاء الادارى بالغاء انتخابات الشعب السبع بنقابة المهندسين والتى جرت فى أبريل ١٩٨٥ . والملاحظ خلال عام ١٩٨٦ وجود حركة تعبئة للمهندسين داخل النقابة للاستعداد لانتخابات النقيب والتجديد النصفى فى عام ١٩٨٧ . وقد تكونت لجنة تدعى لجنة المطالبة بحقوق المهندسين تمثل اتجاها معارضا للنقيب الحالى الذى يقضى الدورة الثالثة كنقيب .

وبالنسبة لنقابة الصيادلة ، فقد استمر عام ١٩٨٦ الخلاف الذى نشب بينها وبين مصلحة الضرائب حول أسس محاسبة الصيدليات .

وقد تم تنظيم لقاءات بين ممثلى نقابة الصيادلة وقيادات الحزب الوطنى وبعض المسئولين من أجل حل المشكلة حتى تم الاتفاق فى شهر فبراير . الأمر الثانى اللافت للانظار بخصوص نقابة الصيادلة عام ١٩٨٦ هو التنافس الشديد الذى اتسمت به الانتخابات الفرعية لنقابة الصيادلة وبدت محاولة احياء العمل النقابى والدور النقابى .

٥ ـ نوادى هيئات التدريس بالجامعات :

شهد عام ١٩٨٦ انعقاد المؤتمر الثانى والعشرين لنوادى أعضاء هيئة التدريس . ومن الاحداث الهامة التى شهدها هذا العام ، اجراء انتخابات تجديد ثلثى أعضاء مجلس ادارة نادى هيئة التدريس جامعة القاهرة ، ولهذه الانتخابات فى نادى جامعة القاهرة اهمية خاصة ، إذ استطاع تخطى الحدود الضيقة لمفهوم النادى الاجتماعى وهو ما كان سائدا منذ الستينات ـ حين اقتصر نشاطه فى معظم الأحوال على بعض الندوات الثقافية والأنشطة الاجتماعية . الا أنه منذ انتخابات مارس على وجه التحديد ، نجح النادى كتجمع مهنى ثقافى فى التعبير عن رأى الجامعة من القضايا العامة والقضايا الجامعية .

وقد انحصر التنافس فى انتخابات أبريل لهذا العام بين قائمة اليسار وقائمة التيار الاسلامى الذى فاز بكل المقاعد . ويرى المراقبون أن هذه الانتخابات اتسمت بالحيوية التى عادت إلى النادى منذ مارس ١٩٨٤ ، كما أنها جرت فى جو من النزاهة من جانب كل الأطراف معلنة انتهاء عصر تدخل ادارة الجامعة ومجالس الادارة واتسمت أيضا الانتخابات بالتحول التدريجى من التنافس إلى الاستقطاب ، وطرفاه التيار الاسلامى والتيار اليسارى الذى اشتملت قائمته على ناصريين وماركسيين ومرشحين بدون انتماءات ايديولوجية محددة .

خاتمـــة :

لا شك أن التقييم الاجمالى لظاهرة جماعات المصالح فى مصر ، والحيوية التى اتسم بها بعضها ، يحمل مؤشرات ايجابية ، فهى ترتبط من جانب بالمناخ الديمقراطى ، وترتبط من جانب آخر بدرجة عالية من الوعى بالمصالح والانتماءات . وهى تستطيع بالفعل ـ وفى الأجل الطويل ـ أن تكون خلايا جيدة للممارسة الديمقراطية واقرار الاختلاف وتبادل الرأى وارساء الحوار البناء . وهى أيضا وسيط بين الحكام والمحكومين ، الا أن الأمر مرهون بالحفاظ على التوازن بين الجماعات وفتح قنوات اتصال متوازية مع الحكومة ، فلا يسمح لجماعة بالاقتراب من صانع القرار اعتمادا على مصادر قوة خاصة ، وتحرم جماعة أخرى من الاقتراب ولا تجد اذانا صاغية لها .

أن استمرار عدم التوازن بين الجماعات ـ سواء فى قوتها أو فى اقترابها من الحكومة ـ يشكل الخطر الأساسى الذى يحمله المستقبل ، ويسمح للقلة أن تحقق مصالحها على حساب الأغلبية مما يعمق من الخلافات والفجوات بين القطاعات والفئات الاجتماعية المختلفة .

كما تتعدد محاولات خلق جماعات مصالح جديدة وانماط جديدة ، وهى ظاهرة غير سلبية فى حد ذاتها ، لكنها يجب أن ترتبط بحركة المجتمع ككل ، وفعالية كل القوى فى التعبير عن نفسها ، وتلك مسئولية الحكومة من جهة ومسئولية الجماعات من جهة أخرى .

وفى هذا الاطار العام يمكن القول أن هناك خطرين اضافيين يهددان العمل النقابى فى مصر ، أولهما الأزمات الداخلية التى تواجهها بعض الجماعات والتى تتضح فى الصراعات الداخلية وازدواجية الحركة وتمثل خطرا على وحدة الجماعة وتضامنها ، وقد بدا هذا الخطر واضحا بالنسبة لنقابة المحامين بالرغم من تاريخها الطويل فى العمل الوطنى ، وبالنسبة لنقابات العمال ولها هى الأخرى تاريخها الطويل الذى يجب أن تستفيد من خبراته . والخطر الثانى يتمثل فى غلبة المطالب الفئوية والمصالح الفئوية بالمعنى الضيق على نشاط أى جماعة للمصالح . وليس عيبا أن تسعى أى نقابة أو جمعية إلى حماية مصالح اعضائها ، لكن على الا يكون ذلك فى غياب رؤية قومية شاملة للمصلحة العامة .

رابعا : القوى المحجوبة عن الشرعية

يقصد بالقوى المحجوبة عن الشرعية ، تلك القوى السياسية الموجودة فعليا فى المجتمع المصرى والتى يحجب عنها النظام السياسى ـ من خلال أساليب سياسية وقانونية ـ حق الوجود الشرعى . ويتجسد هذا الحجب عن الشرعية ، فى ظل النظام السياسى الراهن فى مصر ، فى حرمانها من حق تشكيل احزاب سياسية .

وفى الوقت الحاضر ، تتمثل أبرز هذه القوى فى الاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية الاعتراضية كالجهاد والقطبية والتكفير والهجرة ، وحزب التحرير الاسلامى ، والتوقف والتبين والتبليغ الخ . . . وهناك القوى الكامنة للمسيحية السياسية ، كظاهرة دينية وسياسية . ولا يسمح النظام السياسى ، والقانونى باعطاء شرعية قانونية لهذه القوى على أساس أن القانون لا يسمح بقيام احزاب على أساس دينى أو طائفى .

وثمة منع للأحزاب الماركسية كالحزب الشيوعى المصرى وبعض الجماعات الماركسية والتروتسكية الصغيرة . وذلك على اساس ان القانون يمنع قيام احزاب على اساس طبقى . والقوى الناصرية على اختلاف تجمعاتها محجوبة عن شرعية تمثيل مبادىء ثورة يوليو ١٩٥٢ وذلك ـ لأن الحزب الوطنى الديمقراطى يجد شرعيته فى تمثيل مبادىء الحزب الوطنى القديم ، وهى مبادىء الكفاح الوطنى ، ضد الاستعمار ثم مبادىء ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وحركة ١٥ مايو .

ومن ثم فلا يرى الحزب محلا لما تعلنه القوى الناصرية من تمثيلها لمبادىء وأفكار ثورة يوليو فى مواجهة مبادىء وأفكار الحزب الوطنى الديمقراطى .

ونهدف من دراسة وتحليل القوى المحجوبة عن الشرعية إلى تحقيق عدة أهداف :

ـ فهذه الدراسة تسمح ـ أولا ـ بتحديد المسافة بين الشرعية القانونية الشكلية ، وبين ما يمكن أن يسمى بالشرعية السياسية ، والاجتماعية والثقافية ، على ساحة الفكر والعمل السياسى فى مصر ، والتعرف على ضوابط العمل السياسى القانونى وحدودها الحقيقية .

- بحث الأشكال المختلفة للالتفاف حول ضوابط الشرعية القانونية الشكلية من جانب تلك القوى السياسية خارج اطار الأحزاب .

- رصد وتحليل خريطة هذه القوى بشكل عام ، وخريطة كل تيار على حدة والعوامل المؤثرة على نشاطه ونموه ، ومشكلاته الداخلية ، والخارجية .

- معرفة الأساليب التى تتبعها القوى المحجوبة عن الشرعية فى مواجهة النظام السياسى ، والقوى الحزبية الأخرى ، وسياسات النظام تجاه هذه الجماعات قانونيا ، وسياسيا ، وأمنيا .

- الكشف عن النماذج البديلة « للخطاب السياسى » فى المجتمع المصرى ، خارج خطاب السلطة السياسية ، والخطابات السياسية للاحزاب المسموح لها بالوجود القانونى .

ومن بين القوى المحجوبة عن الشرعية فى مصر ، سوف نركز هنا على قوتين تحديدا ، وهما : الجماعات الاسلامية ، والناصريون .

ويستند اختيار هاتين القوتين إلى أنهما - بمعايير نسبية - أكبر القوى المحجوبة عن الشرعية من حيث الحجم والظهور السياسى فى المجتمع .

١ - قوى الاسلام السياسى :

أ - تقـديم :

ليس الاسلام السياسى ظاهرة جديدة أو وافدة على المجتمع المصرى ، بل - على العكس - يمكن القول أن الاسلام السياسى هو أحد الثوابت الأساسية فى التكوين الحضارى والسياسى للمجتمع المصرى . وفى المقابل ، فان ظاهرة الحداثة على النمط الغربى لم تكن سوى نتاج للتحديث السلطوى للنظم والقيم والعلاقات الاجتماعية منذ مطلع بناء الدولة الحديثة ، بل أن القيم الغربية - خاصة فيما يتعلق بتكوين الدولة والمجتمع - لم يتم تأسيسها كنظام مقبول الا منذ عام ١٩٢٣ - مع اقرار دستور ١٩٢٣ - وهى فترة حديثة نسبيا . وقبل ما يزيد على المائة وخمسين عاما الماضية كانت القيم والأفكار الاسلامية هى السائدة ، والتى تطبع السلوك الاجتماعى والسياسى للصفوة والجماهير ، وبصرف النظر عن مدى تطابق الفكر والنظام والسلوك للنخبة والجماهير مع الاسلام فى أصوله وثوابته ، وايا كانت المسافة بين نقاء الأصول وبين مظاهر التدين الشعبى ، الذى تم فيه الخلط بين التصورات الشعبية والممارسات اليومية للناس ، وبين الاسلام كعقيدة وكشريعة . ومن هنا أدت الموجة الغربية كما تجسدت فى تبنى الأطر الغربية للحياة كأنساق للقيم ، والسلوك ، وكأنساق للضبط الاجتماعى متمثلة فى قبول القانون الغربى الحديث بديلا عن نظام الشريعة إلى حدوث ازدواجية نظامية وقيمية فى المجتمع المصرى .

أن ذلك يعنى أنه لم يكن هناك رقود ثم بعث للظاهرة الاسلامية السياسية ، بل أن الظاهرة كانت موجودة على مستوى الاعتقاد الجماهيرى ، أو السلوك الجماعى للأغلبية ، أو جزءا من خريطة القوى السياسية ممثلة فى الأخوان المسلمين أو فى جماعات الدعوة أو الأسوة الحسنة ، كالشبان المسلمين أو الجمعيات الدينية - المشهرة وفقا للقانون وتحت اشراف وزارة الشئون الاجتماعية - ليس هذا فحسب بل كانت القوى الاسلامية جزءا أساسيا فى الصراع السياسى مع كافة التيارات السياسيـة الأخرى منـذ الثلاثينيـات ، والأربعينيات وحتى اللحظة المعاصرة .

ولا شك أن تكوين جماعة « الأخوان المسلمين » على يد الشيخ حسن البنـا فى نهاية عقد العشرينات من هذا القرن ، كان هو العلامة الأكثر بروزا فى تطور الاسلام السياسى فى مصر المعاصرة .

ومع الصراع الضارى الذى شهدته الحياة السياسية المصرية بين هذه الجماعة وبين النظام السياسى المصرى باحزابه ومؤسساته ، أصبح الاسلام السياسى جزءا من ديناميات الصراع التى دارت رحاها فى ظل النظام شبه الليبرالى حتى قيام نظام يوليو عام ١٩٥٢ . وقد استخدمت فى هذا الصراع أساليب عديدة ، وانعكس ذلك على كافة اطرافه ، على نحو سمح بتعديل كل طرف لاستـراتيجياتـه فى المواجهـة أو التهادن ، أو التعاون . واستطاع كل طرف أن ينفذ إلى الطرف الآخر ، ولكن أبرز هذه الملامح تمثلت فى انتهاج أساليب عنيفة من كلا الطرفين اما بالاغتيال لعناصر - توصف بأنها خائنة للوطن وللدين - أو بالاعتقال الجماعى ، والعنف والتعذيب . ومع سقوط النظام الملكى وبناء نظام يوليو ١٩٥٢ دخلت جماعة الاخوان معترك الصراع العلنى مع قادة النظام الجديد ، وأفكاره ، الأمر الذى تكررت معه دورة العنف والقمع ، والاعتقال . ومع أحداث عام ١٩٦٥ ، بدات

تتجلى ملامح نمط جديد من الاسلام السياسى يمكن أن نطلق عليه الاسلام الاعتراضى أو الكفاحى او الاحتجاجى ، حيث سيطرت مفاهيم جذرية فى التعامل مع الحياة السياسية والاجتماعية الحديثة . لقد عكس ذلك ديناميات التطور الداخلى لجماعة الاخوان ، والفصام الذى حدث فى هيكلها التنظيمى بين « الجهاز السرى » وبين القيادة الايديولوجية . ولكن الاخطر من ذلك كان هو التحولات الايديولوجية ، لدى بعض القيادات الفكرية وعلى رأسها « سيد قطب » ، الذى أخذ يؤسس لتصورات ، وأبنية نظرية تمثل قطعا مع أفكار مؤسس الحركة ، ومفكريها الأوائل . وقامت هذه المنظومة الجديدة من الأفكار على رفض المجتمع المصرى المعاصر بدعوى جاهليته وعدم التزامه بالأصول الاسلامية ، واعتبار العقائد الحديثة مجرد تصورات باطلة ، وضالة ، وخارجة عن شرع الله . لقد كانت تلك هى البيئة الفكرية والعقائدية التى شكلت المصادر المعرفية ، والدينية للاجيال الشابة داخل حركة الاخوان ، سواء فى الخارج بمعرفة بعض الشخصيات التى تلقت هذه الأفكار الجديدة ، أو داخل السجون تحت اشراف سيد قطب .

وفضلا عن أفكار سيد قطب نفسها ، تم الرجوع ايضا إلى منابعها التاريخية لدى فرق الخوارج ، أو لدى جماعة « جماعات اسلامى » الباكستانية - فى شبه القارة الهندية ، رغم اختلاف السياق الاجتماعى ، والسياسى ، والثقافى بين الحالتين المصرية ، والباكستانية ، حيث تبنى سيد قطب بعضا من أفكار أبو الأعلى المودودى .

وقد خرج النظام السياسى الناصرى من هذا الصراع ظافرا لوقت محدود من خلال استخدام عنف جهاز الدولة وآلته الدعائية .

ورغم الكمون النسبى للاسلام السياسى ، الا أنه مع هزيمة عام ١٩٦٧ وضعف المشروع الناصرى الوطنى ، وعدم قدرته على حل معضلاته الداخلية أو على مواجهة اسرائيل والغرب فى الحرب ، تقدم الاسلام السياسى إلى الامام ليلعب دوره الدفاعى ، وكأداة للاعتصام الجماعى فى مواجهة هزيمة الخارج ، وسقوط نظام كان يطرح نفسه كبديل عن الاسلام السياسى فى نظر البعض ، أو كطرح غير متناقض معه فى نظر البعض الآخر .

وفى واقع الأمر ، فان النظام نفسه سعى لاستخدام الظاهرة الدينية كأداة للالتفاف حول التساؤلات وردود الأفعال الجماعية الناشئة عن الهزيمة .

ومع مقدم السبعينيات ، وتولى الرئيس السادات للسلطة أسهمت السلطة السياسية فى إدخال الإسلام السياسى فى الساحة السياسية كجزء من عمليات الصراع مع القوى الناصرية ، والقومية ، والماركسية . لإحداث ترتيبات وتوازنات جديدة فى الخريطة السياسية المصرية .

ثم أدى نموذج الانفتاح الاقتصادى بما أدخله من أنماط سلوكية ، وقيمية مفارقة للجماعة إلى اعتبار الإطار الدينى وسيلة للهروب من المجتمع الدنيوى ، الذى يطرد الأغلبية من ساحته إلى ما وراء حدود الفقر .

وتفاعلت التطورات السابقة مع متغيرات أقليمية ساحقة فى تأثيراتها ، أولها فورة عوائد النفط ، التى أحدثت اختلالا فى هيكل التوازن الأقليمى وبروز دول النفط المحافظة التى ترفع لواء الإسلام السياسى - تجاوزا وغطاءاً - كالسعودية وبعض بلدان الخليج . وبدأت تظهر كعامل مؤثر على صعيد الصراعات الأقليمية ، والداخلية فى البلدان العربية ، كما بدأت تبرز بعض العلاقات التاريخية مع الإخوان المسلمين ، وبعض القوى المحافظة - الأمر الذى ظهر فى شكل دعم مباشر أو غير مباشر لهذه القوى .

وفى الوقت نفسه ، تراجعت الأيديولوجيات الراديكالية التى فقدت زخمها القديم ، ووهج الستينيات ، وتأثيره على أجيال عديدة من المثقفين والشباب العرب على اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية .

وبدأ الصراع عنيفا وداميا بين النظام السياسى وبين الحركة الإسلامية التى بدأت فى تجميع أشلائها ، وإعادة تنظيم كوادرها القديمة ، والسعى نحو بناء أطر تنظيمية جديدة ، وكسب عضوية أجيال من الشباب سواء من ذوى الثقافة الدينية التقليدية ، أو من أبناء المدارس الحديثة - ذوى الثقافات الانتقائية - التى تلقوها وفقا لسياسة التعليم السائدة ، وبدأ جيل جديد ومختلف من أبناء الحركة الإسلامية ينخرط فى العمل السياسى الإسلامى السرى ، والعلنى ، وتجلت أولى موجات الجماعات الاعتراضية بحادث الفنية العسكرية ابريل ١٩٧٤ . الذى قام به نوعية جديدة من شباب الجامعات تحت قيادة الفلسطينى صالح سرية ، وأحد أبرز منظرى الإسلام الراديكالى ، وتبنى هؤلاء أفكار الهجوم على الدولة الحديثة ، والتشكيك فى كافة الرموز

والقيم وانماط السلوك السائدة فى المجتمع المصرى والعربى ، والإسلامى ، والدعوة لتأسيس معايير جديدة فى الحكم على الثقافة السائدة ، سياسية كانت أو اجتماعية أو أدبية ... الخ .

واستطاع النظام السياسى ـ من خلال العنف القانونى ـ مواجهة هذه الحركة ، ولكن سرعات ما تبين فشل هذه الاستراتيجية بصعود جماعة « المسلمون » والتى اشتهرت باسم « التكفير والهجرة » يوليو ١٩٧٧ .

وكان شكرى مصطفى زعيم الجماعة ، وأميرها ، وفيلسوفها أحد أبناء جماعة الإخوان ، ولكنه انفصل عنها ، وبدأ تكوين رؤيته الخاصة للمجتمع ، والعالم حول أفكار التكفير ، والمجتمع الجاهلى ، والهجرة .. الخ . وكان أبرز مظاهرها صعود فقه سياسى إسلامى يمكن أن نطلق عليه تعبير فقه « فحص الإيمان » ، ويقصد به مجموعة من الأفكار والمعايير العقيدية التى تستخدم فى الحكم على الفرد ، وهل هو مسلم من عدمه ، حتى لو كان مسلم الديانة والأبوين . وأصبحت دائرة اعتقاد المسلمين ، وإيمانهم جزءا لا يتجزأ من النسق الفكرى لجماعة « المسلمون » ، لفرز دائرة ومجتمع المسلمين .

وهكذا انتشرت أفكار تدعو إلى تكفير المسلم إذا ما ارتكب المعصية ، وضرورة الانفصال عن المجتمع الكافر .

ووقع الصدام العنيف والدموى بين جماعة « المسلمون » ، وبين النظام السياسى بعد اختطاف وقتل وزير الأوقاف الشيخ محمد الذهبى ، وإعدام قادة الحركة ودخول أبرز أعضاء التنظيم إلى السجن بعد الحكم الجنائى عليهم .

على أن السياسات الرسمية للتعامل مع الفكرة الإسلامية السياسية عجزت عن المواجهة الفاعلة مع جماعات إسلامية من نوع جديد ، وأفكار مختلفة ، وتصورات لم تألفها أجهزة الأمن و « كوادرها » أو الأجهزة الإعلامية . كما بدأت الهوة ما بين المؤسسة الدينية الرسمية ، وبين تلك القوى الجديدة تتسع . وهكذا أخذت بعض هذه الجماعات تنتشر فى الجامعات الكبرى كالقاهرة ، وعين شمس ، والاسكندرية ، واسيوط ، فضلا عن الجامعات الأقليمية بل وبعض المدارس الثانوية .

وكان توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، علامة على القطيعة الشاملة بين النظام وبين الجماعات الإسلامية السياسية . ووصلت الأمور فى نهاية السبعينات إلى مفترق طرق تاريخى للنظام والمجتمع والدولة المصرية وللأفكار والأيديولوجيات الوضعية على اختلافها ، وبدأت جماعات إسلامية تتعامل مع جماعات إسلامية أخرى لتبرز إمكانية لتشكل جماعات أكبر ، وتشققت بعض الجماعات لتظهر جماعات أخرى صغيرة .

ووصل المأزق إلى قمته بأحداث سبتمبر ١٩٨١ باعتقال قوى المعارضة الوطنية ، وانقسام من الجماعات الدينية ، وخاصة من الإخوان المسلمين . ولكن القوى الدينية السياسية الجديدة برزت على الجانب الآخر بإطلاق الرصاص على الرئيس أنور السادات .

وفى واقع الأمر ، فإن الثورة الإيرانية كانت عاملا معجلا ومنشطا للجماعات الإسلامية ليس فقط فى مصر وإنما أيضا فى تونس والمغرب والسودان ... الخ . حيث برزت كنموذج لإمكانية إسقاط نظام الدولة من خلال الجماهير ، والمساجد والعمل الحركى النشط . وأسقطت امامهم هيبة الأنظمة المتعاملة مع الغرب ، وأمدتهم بروافد مرجعية جديدة ، تتحدث عن المستضعفين فى الأرض ، والعدالة الإسلامية ، وأعادت من جديد إلى الذهنية الإسلامية الجماعية الغرب كرمز للتحدى الإسلامى .

وهكذا ، فإن ظاهرة المد الإسلامى المعاصر ليست مجرد تعبير عن ردود أفعال ولا عن فراغ دينى ، ولا عن عجز مؤسسات الدين التقليدية فحسب ، ولكن الذى لا شك فيه أن هناك امتلاءا دينيا مستمر تاريخيا ، والمؤسسات الإسلامية الرسمية عاجزة ، لأنها غير قادرة على مواجهة تحديات الحياة المعاصرة بتجديد الإسلام ـ كاجتهاد وكفقه ـ ليواكب هذه المتغيرات الكاسحة التى تواجه كافة الأيديولوجيات والمذاهب الفلسفية والسياسية ، والأديان الأخرى وضعية كانت أم سماوية .

ب ـ جماعات الإسلام السياسى :

ينطوى الحديث عن « جماعات الإسلام السياسى » ، كقوى محجوبة عن الشرعية ، فى سياق المجتمع المصرى المعاصر على تفرقة ضمنية أولية بين تلك القوى وبين المؤسسة الإسلامية الرسمية التى تحظى بالشرعية . ويقع على رأس هذه الأخيرة الأزهر ، كما تضم العديد من جمعيات أو منظمات « الأسوة الحسنة » و « الدعوة الإسلامية » .

ولقد أصبح الأزهر مؤسسة ضمن المؤسسات الرسمية للنظام السياسى المصرى منذ أن قام محمد على بتصفية الأساس الاجتماعى لعلماء الازهر ، ضمن عملية بناء شرعيته لحكم مصر ، وربط الازهر بالدولة المصرية . ومنذ ذلك الحين والأزهر يلعب دوره فى إضفاء الشرعية على مؤسسات النظام السياسى القائم او سياساته . وفى هذا السياق ايضا لعب الأزهر دوره فى نقد جماعات الإسلام السياسى غير الشرعية ، ومحاولة مواجهتها ، بالتنسيق مع أجهزة الدولة الأخرى .

وفى إطار المؤسسة الإسلامية الرسمية يوجد ايضا جماعات الوعظ والأسوة الحسنة التى تمارس نشاطها تحت إشراف وزارة الشئون الاجتماعية ، وتستهدف تقديم الخدمات الأهلية والدعوة للتعاليم الأخلاقية والدينية للإسلام . ومن بين هذه الأخيرة « الجمعية الشرعية » و « الشبان المسلمين » كذلك فإن جمعيات « الطرق الصوفية » العديدة تتمتع بالشرعية ، وتعمل تحت إشراف ورقابة الدولة .

وفى مواجهة هذه *الأشكال الرسمية والشرعية* للإسلام ، تقدم جماعات الإسلام السياسى غير الشرعية إسلاما « اعتراضيا » يقوم على مناهضة النظام السياسى ، وينتقده فى الشكل والمضمون ، ويقوم على رفض مؤسسات الأسوة الحسنة ، أو المؤسسة الأزهرية باعتبار أن الأخيرة جزء من مؤسسات النظام ، ويعاونه ، ويساعده ويواليه فى حين أن أسلوب الجمعيات الإسلامية الرسمية غير فعال ، ولا يؤدى دوره المنوط به ، وهو العمل على تطبيق شرع الله فى الدولة ، والمجتمع .

وفى هذا النطاق يمكن التفرقة بحسب النشأة التاريخية بين الإخوان المسلمين ، وبين الجماعات الاعتراضية التى انتشرت فى السبعينات ، والثمانينات ، كحزب التحرير الإسلامى ، وجماعة « المسلمون » ، والجهاد ، والسماوية والفرماوية ... الخ . أو تلك الظاهرة التى نشأت حديثا ، وهى ظاهرة « فقهاء الغضب الإسلامى » ، وهى عناصر تبلور دورها فى إطار انتمائها للمؤسسة الإسلامية الرسمية ، ولكنها استطاعت من خلال مواهبها الخاصة فى الخطابة والوعظ أن يكون لها دورها النقدى فى مواجهة خطاب السلطة السياسية وأن تكتسب شعبية خاصة ، وقد استطاعت فى أثناء حكم الرئيس السادات توجيه النقد الشديد له وللدولة ، واعتبار أن عدم تطبيق الشريعة الإسلامية هو الحد الفاصل بين تأييد النظام او رفضه .. وقد كسب بعض هؤلاء شعبية واسعة مع القبض عليهم فى أحداث سبتمبر ١٩٨١ . وقد كشفت الوقائع عن استخدامهم للمساجد كبؤر تعبئة للرأى العام المسلم ، مما كان له اثره فى دفع ظاهرة المد الإسلامى إلى الأمام . وكان القبض على هذه النوعية من الأئمة والوعاظ أحد الأسباب الدافعة للافتاء بخروج السادات عن الملة ، بكل مترتبات ذلك ، بما فيها اغتياله فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ .

والخريطة الراهنة للجماعات الاعتراضية مع إضافة مكانة وادوار فقهاء أو ائمة الغضب الإسلامى الراديكالى تتكون من جماعات عديدة نركز على بعضها فيما يلى :

- الإخوان المسلمون .
- حزب التحرير الإسلامى .
- جماعة « المسلمون » (التكفير والهجرة) .
- السماوية .
- الجهاد .

(١) جماعة الإخوان المسلمين :

هى الجماعة الأم من حيث النشأة التاريخية فى نهاية عقد العشرينيات من هذا القرن ، وهى الأكثر تجربة وتراثا على مستوى التنظير والسلوك سواء فى التعامل مع القواعد الجماهيرية أو مع النظام السياسى المصرى ـ فى أطواره المختلفة . وهى الجماعة الأم بحسب أن غالب الجماعات الصغيرة الأخرى ـ أو الأكثر « راديكالية » ـ خرجت من عباءة الإخوان المسلمين ، أى من عناصر وكوادر إخوانية ، كان لها تحفظات على الإخوان التنظيم ، أو الممارسة ، أو القيادة ، فانخرطت فى جماعات أكثر جذرية ، أو من خلال مناخ فكرية جذرية اختلفت مع التيار الأيديولوجى المسيطر ، وشكلت بعد ذلك مصدرا لأفكار جديدة . فجماعة « المسلمون » على سبيل المثال ـ أصولها إخوانية وتلقت تعاليمها فى سجون النظام الناصرى على يد الشيخ على عبده إسماعيل ، وتعاليم الأستاذ سيد قطب ، والجماعة المصرية لحزب التحرير الإسلامى ارتبطت برؤية تاريخية معينة لصالح سرية للإخوان المسلمين .

وتكمن أهمية الإخوان على ساحة الفكر والعمل السياسى فى مصر كذلك فى أنها المركز الأم لكافة الجماعات الإخوانية الأخرى فى السودان وفى المشرق العربى ـ سوريا ، والأردن ، ولبنان ـ وبعض الجيوب الصغيرة فى الكويت ، والسعودية ومشيخات الخليج العربى وفى تونس . كما أن ثمة رابطة بين القيادات

المصرية الإخوانية ، والأبنية التنظيمية الإخوانية عبر القومية فى أوروبا وأمريكا .

وفى دائرة الإخوان المسلمين شبه العالمية هذه ، ثمة مجال أوسع للحركة ، والتجنيد ، والتعبئة ، وثمة شواهد على إجادة بعض فنون ومهارات اللعبة السياسية الدولية والداخلية ، كما يكمن فى هذا المجال الأقليمى والدولى مستودع للخبرات الحركية ، والدعم الإعلامى والمالى فى حالات الصراع أو العمل داخل كل وحدة أقليمية على حدة .

وثمة جانب آخر فى الحركة ، يكشف عن - أهمية البعد الأقليمى والدولى - وهو استفادة الحركة من قياداتها المهاجرة فى الخليج ، والسعودية ، وخبراتها المالية والاقتصادية . وهو ما تمثل فى إقامة شبكة اقتصادية داخلية - لها علاقاتها بالمؤسسات المالية الخليجية - وأخذت هذه الشبكة فى التنامى تدريجيا وبعضها يحاول تطبيق النسق الإخوانى فى علاقات العمل .

والإخوان كجماعة - وتنظيم - هم فى داخل الحلبة السياسية رسميا ، وهم خارجها أيضا ، واستطاعت قياداتهم الاستفادة من ميزتى العمل العلنى والعمل السرى من الشرعية عبر قنوات موجودة فعلا ، ومن عدم الشرعية . وقد استغلوا ذلك فى التأثير على لغة الخطاب السياسى الحزبى ، وفرضوا - من خلال الاستعانة بالموجة الإسلامية العاتية - مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية فى الدستور المصرى فى فترة حكم الرئيس السادات ، وعلى البرلمان - بصرف النظر عن مدى جديته فى تطبيقه - وعلى قانون الأحزاب السياسية ، وعلى الأحزاب السياسية المختلفة . وهم بذلك ساهموا فى إشاعة السيولة ، وعدم الوضوح فى أيديولوجية الأحزاب السياسية ، ولكنهم استطاعوا أيضا إشاعة البعد الدينى فى لغة السياسة والشارع معا .

ويوضح نشاط كثير من العناصر الإخوانية فى النقابات العامة كنقابة المحامين ، ولجنة الشريعة داخلها أو نقابة الأطباء ، ونقابة المهندسين ، مدى التغلغل الإخوانى داخل الأوساط المهنية التى تمثل أقساما واسعة من أبناء الطبقة الوسطى .

وقد امتد التأثير الإخوانى إلى نوادى أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات المصرية الكبرى كجامعة القاهرة وجامعة أسيوط ، من خلال طرح دور مهنى - شبه نقابى ، لأعضائها وتقديم الخدمات لهم . مع استخدام هذا الوعاء فى طرح الأيديولوجية الإسلامية . أما الاتحادات الطلابية فإن السيطرة عليها ليست من الإخوان ، ولكن من التيار الدينى « الراديكالى » خارج إطارها .

ويحاول الإخوان فى تعاملهم مع النظام السياسى ، والسلطة السياسية المصرية أن يبرزوا وجها معتدلا قادرا على الحوار ، ومتميزا عن الجماعات « الراديكالية » التى تعلن جاهلية المجتمع بما يمكنهم من أن يكونوا بمثابة أدوات للتهدئة واحتواء الحركة ، الإسلامية « الراديكالية » .

وهم فى ذات الوقت يحاولون مع الجماعات الصغيرة والكفاحية ، أو الجهادية بتعبير أدق - أن يطرحوا عليهم تراثا من الخبرة ، والإمكانيات ، والدعم . ولا بأس من طرح بعض العناصر لخطاب راديكالى وجهادى - يستهدف إقامة جسور ثقة مع هذه الجماعات .

أولا : للحفاظ على تماسك الجماعة الداخلى من التصدع كما حدث فى الستينيات .

وثانيا : للاستفادة من هذه الورقة كعنصر ضغط على النظام السياسى ، فى لحظات المناورة ، أو المساومة السياسية ، أو الصراع . وحتى اللحظة الراهنة فإن تحليل معطيات الخريطة السياسية للجماعات الدينية الجهادية لا يعطى نتيجة حاسمة بقبول هذه الغواية ، أو برفضها على نحو مطلق ، فثمة تمايز ورفض ، بل وتنازع على مستوى الحركة ، إلا أن ثمة استمرارية فى المحاولة من جانب الإخوان ، خاصة فى ظل انتشارهم داخل الهياكل الرسمية القومية والوسيطة وهو عامل ضغط يستخدم أيضا فى الحوار أو الصراع أو المناورة مع الجماعات الإسلامية .

ويلاحظ المراقب لنشاط الإخوان بروز مفردات فى اللغة السياسية قوامها أن ثمة « طلاقا بائنا » مع العنف ، وقبولا بمنطق الحوار .

وفى مقابل هذه المزايا الحركية للجماعة ، ثمة عناصر ضعف وتفكك تفعل فعلها فى تركيبتها القيادية ، والتنظيمية . فلا زالت تواجه بمشكلة أساسية وهى تقلص رأس الهرم التنظيمى ، بوفاة عدد من القيادات التى شكلت جيل الآباء المؤسسين أو التاريخيين للحركة ، ناهيك عن أن أعضاء مكتب الإرشاد طعنوا فى السن ، بكل ما يطرحه ذلك من آثار كالبطء فى الحركة ، وسلفية التفكير ، وعدم القدرة على احتواء التمردات

الداخلية ، أو أفكار الأجيال الجديدة ، التى قد تخرج عن المفاهيم التقليدية للإخوان المسلمين . وهو ما حدث قبل ذلك فى الستينيات بالشقاق والصراع الأيديولوجى الضارى الذى تم بين مؤيدى أفكار سيد قطب ، وعلى عبده إسماعيل فى السجون ، وبين جيل الحرس القديم للإخوان .

ولا يقلل من ذلك ظهور قيادات من جيل الشباب فى العقد الثالث أو الرابع من المحامين والأطباء ، إلا أن هؤلاء يعوزهم النضج السياسى ، والحنكة التنظيمية ، واللمعان الفكرى وهو ما تبرزه كتاباتهم أو متابعة سلوكهم السياسى فى الندوات ، والمؤتمرات السياسية .

ويبدو أن صراعا قد وقع داخل الأعضاء الباقين من الحرس القديم حول منصب المرشد العام بعد وفاة المرحوم الأستاذ / عمر التلمسانى المرشد العام الثالث .

وكان المعيار الذى رجح فى ظل غياب قيادة تاريخية لها وزن فكرى وحركى هو معيار السن ، و « الثبات فى المحنة » فى الحقبة الناصرية ، مما أدى إلى تولى الشيخ / حامد أبو النصر قيادة الحركة .

(٢) حزب التحرير الإسلامى :

لا يعنى طرح بعض تأثيرات هذا الحزب على الصعيد الأيديولوجى أنه يمثل بالضرورة ثقلا حركيا فى خريطة العمل السياسى الإسلامى فى مصر ، وذلك إذا ما قورن بتواجده على خريطة المنظمات الإسلامية فى العالم العربى ، سواء فى بعض بلدان المشرق أو فى تونس مثلا ، فهو أقرب إلى الجماعات الصغيرة فى المرحلة الراهنة .

وقد نشأ هذا الحزب على يد الشيخ تقى الدين النبهانى ، كأحد الردود أو الاستجابات العربية على جماعة الإخوان المسلمين فى مصر ، وفى إطار هذا الحزب ، وضع د . صالح سرية الفلسطينى تصورا خاصا لحركة الإخوان ، ولجوانب الاختلال فى مسارها التاريخى ، وبنائها التنظيمى .

ويبدو أنه حمل تصوره هذا فى وثيقة مكتوبة ـ لم تنشر حتى الآن ـ إلى بعض قيادات الإخوان ، فى محاولة منه لطرح أفكار جديدة للعمل السياسى والحركى فى إطارها .

ولكن الغالب أن تصوراته هذه لم تلق قبولا ، أو أذنا صاغية لدى بعض قيادات حركة الإخوان ، حيث كان الإخوان فى مرحلة تعاون مع النظام السياسى المصرى ، ابان حكم الرئيس السادات .

والثابت أن صالح سرية شكل جماعته التى أطلق عليها إعلاميا (جماعة الفنية العسكرية) التى كانت تؤمن بالعمل العسكرى المسلح ، وتعتقد وفقا لتصور نخبوى أن تغيير رأس القيادة السياسية كفيل بأحداث تغيير بنيوى فى النظام .

وقد تمكن صالح سرية من اختيار كادر مدرب وواع من عناصر تمثل الفرز الأول للإسلام السياسى المقاتل الذى ظهر على الخريطة السياسية المصرية والعربية فى السبعينات ، والثمانينات .

ولكن فشل عملية الفنية العسكرية ابريل ١٩٧٤ ، والسعى إلى اغتيال رجال الحكم فى مبنى الاتحاد الاشتراكى العربى ـ آنذاك ـ لم يعن أن هذه الرؤية فى العمل الإسلامى السرى قد تلاشت ، وعلى العكس فإن المغامرة العسكرية الجهادية المتمثلة فى اغتيال رأس النظام السياسى ـ كوسيلة للتغيير ، تبناها تنظيم الجهاد فى أوائل الثمانينات ونفذها بإغتيال الرئيس السادات .

أما على الصعيد الأيديولوجى ، فيمكن التعرف على أفكار جماعة صالح سرية من خلال ما ورد فى كتابه « رسالة الإيمان » الذى طبع ، وما يزال يروج خاصة بين الأوساط الطلابية .

وفى صلب هذه « الرسالة ـ الخطاب » يقال أنها أطول رسالة من نوعها فى تشخيص الكفر الذى وقع فيه المسلمون عن علم أو عن جهل بسبب الظروف الجديدة التى وقعوا فيها ودراستها فى ـ نظر كاتبها ـ هى أهم ألف مرة من دراسة قضايا العقيدة التى كتبت فى الماضى لأن تلك القضايا لا وجود لها اليوم ، ولا تشكل خطرا كبيرا على المسلمين وأن الخطر يكمن ـ فى تصوره ـ من الردة الجماعية التى لا عاصم منها إلا الله .

وإذا تجاوزنا بعض الأفكار العقائدية حول أصول الإسلام وقواعده ، فإن نظرة هذه « الرسالة » بشأن أمور الحكم ، والدولة تؤصل لكثير من الأفكار التى تميزت بها جماعات الإسلام السياسى فى العقد الماضى .

وتتمحور هذه النظرة حول فكرة أصولية مفادها « أن الحكم القائم فى جميع بلاد الإسلام هو حكم كافر لا شك فى ذلك ، والمجتمعات فى هذه البلاد كلها مجتمعات جاهلية » .

أما المذاهب السياسية المعاصرة كالاشتراكية والديموقراطية ، والوطنية والقومية ... الخ . فهى « كفر صريح » إذ أن الديمقراطية على سبيل المثال منهاج للحياة مخالف لمنهاج الإسلام ، ففى الديمقراطية الشعب هو صاحب السلطة فى التشريع يحلل ويحرم ما يشاء ، فى حين أن الشعب فى الإسلام لا صلاحية له فى تحليل الحرام وتحريم الحلال ، ولو أجمع الشعب كله على ذلك . فالجمع بين الإسلام والديمقراطية إذن كالجمع بين الإسلام واليهودية مثلا ، كما أنه لا يمكن أن يكون الإنسان مسلما يهوديا فى نفس الوقت ، لا يمكن أن يكون مسلما ديمقراطيا ؛ وقل مثل ذلك عن كل المناهج الأرضية الأخرى » .

وهكذا فإن النزعة للتكفير التى جاءت من سيد قطب - والمودودى - أثرت على بعض العناصر كصالح سرية ، ثم ظهرت فيما بعد فى جماعات أخرى .

ولكن ثمة ظهور لفكرة « الجماعة الإسلامية الحقة » من خلال مفهوم « الجهاد » كفرض عين على كل مسلم ومسلمة ، لأن الجهاد إلى يوم القيامة ، وهو واجب لتغيير الباطل حتى ولو لم يكن كافرا .

وتتكامل بنية الأفكار السابقة برفض المؤسسات الحديثة كالأحزاب والجمعيات ورفض المبادىء العقائدية باعتبارها أشكالا كفرية ومن ثم فكل من اشترك فى حزب عقائدى فهو كافر لا شك فى كفره ، وهذه الأحزاب - من وجهة نظر هذه الجماعة - تشمل الأحزاب الشيوعية أو حزب البعث الاشتراكى أو حركة القوميين العرب أو الحزب القومى السورى أو الاتحاد الاشتراكى العربى وأمثالها . وذلك تأسيسا على أن هذه الأحزاب لها عقائد ومناهج مخالفة لعقائد ومناهج الإسلام . وإذا كانت « جماعة الفنية العسكرية » ، قد انتهت كشكل تنظيمى ، أو انخرطت بعض عناصرها فى جماعات أخرى ، إلا أن عناصرها الأيديولوجية استمرت فى الجماعات الأخرى - مع إدخال عناصر جديدة أو حذف بعض العناصر فى بنية خطابها لدى جماعات أخرى .

ولكن تظل أهميتها كامنة فى كونها كانت تعبيرا تنظيميا مبكرا عن رفض أجيال جديدة للأفكار المحافظة ، والدعاوية للإخوان ، كما أن مؤلفات الجماعة يتم تداولها بين شباب الحركة الإسلامية المنضمين إلى تنظيم الجهاد ، أو هؤلاء المستقلين ، وبشكل سرى .

(٣) « جماعة المسلمون » : التكفير والهجرة :

تكمن أهمية هذه الجماعة فى أنها خرجت من معطف الإخوان المسلمين مباشرة كتعبير عن افكار سيد قطب بالذات بالرغم من وجود إنتاج فكرى خاص لمؤسس الجماعة شكرى مصطفى الإخوانى الشاب الذى قبض عليه فى منتصف الستينيات .

أن أحد الجذور الفكرية لهذه الحركة ترتبط بتحليلها للمجتمع المصرى وسط عمليات العنف التى وقعت فى المعتقلات والسجون فى الحقبة الناصرية ، فى منتصف الستينيات والتساؤل حول مدى إسلامية المجتمع ؟ ورجال النظام الناصرى ؟

وفى مواجهة ما طلب من المعتقلين الإخوان من تأييد للحكم فى أحداث أول يونيو ١٩٦٧ ، أعلنت مجموعة صغيرة من شباب الإخوان أن رئيس الجمهورية كافر كبن جوريون وأشكول ولا فرق بينهما ، وهذه جاهلية مصرية اختلفت مع الجاهلية الإسرائيلية ، والإسلام برىء منهما . وتم عزل هذه الجماعة بعيدا عن الآخرين ، وبعد انتهاء مدة العزل خرجت عناصرها معلنة فكرها الجديد ومفاده أن باقى الإخوان قد كفروا لأنهم أيدوا الحاكم الكافر ، وأن المجتمع بأفراده كفروا لموالاتهم للحاكم الجاهلى ولا تنفعهم صلاة أو صيام . وأن الخروج من حالة الكفر يكون بالانضمام إلى جماعتهم ومبايعة إمامهم ، وكان شابا من علماء الأزهر هو الشيخ على عبده إسماعيل .

وهكذا بدأ هذا الغرس الجديد من الأفكار فى النمو فى قلب حركة الإخوان ليس كمجرد رد فعل لموقف من الحكومة والدولة فى ظروف الحرب فقط ، وإنما كتعبير عن إنشقاق عميق فى الحركة ، ومواقف أخذت تتبلور إزاء العالم الحديث ، وإزاء أجيال الآباء المؤسسين للجماعة . ومن هنا جاء إصرار القيادات التقليدية للإخوان على ضرورة احتواء هذه الجماعة والرد على أطروحاتها ، وهو ما تم ، ولكنه لم يؤد إلى حصر هذا المصدر الصغير للانشقاق الأيديولوجى ، الذى تحول فيما بعد إلى مشكلة واجهت الحركة بعد نشأة جماعة شكرى مصطفى .

وبدأت تظهر فى النصف الثانى من السبعينات ، بوادر هذه الجماعة ، من خلال دعوتهم إلى اعتزال

استدعت الموروث التقليدى فى الرد على الخوارج باعتبار أعضاء الجماعة من الخارجين على الدين .

إن أفكار هذه الجماعة لم تكن متاحة أمام الرأى العام ، بل يبدو أن أجهزة الأمن أيضا لم يكن لديها تصور لمجمل هذه الأفكار خاصة وأنها كانت تروج من خلال عدة كتب منسوخة بخط اليد بين أفرادها . وكان أهم هذه الكتب مؤلف « الخلافة » لشكرى مصطفى - الذى لا يزال من الأدبيات السرية للحركة ، والذى يعطى لنا بعضا من فكرها ، وخاصة تصورات شكرى مصطفى مقارنة بأفكار سيد قطب ، والمودودى والخوارج .

إن نقطة الانطلاق فى أفكار الجماعة ، كانت نقد الحركات الإسلامية السابقة ، بما فيها حركة الإخوان المسلمين ، على أساس أن هذه الحركات قامت على أساس التعايش الكامل مع « الجاهلية » بل والبناء على أبنيتها والتلقى من مناهجها التعليمية وأسسها الاجتماعية !

وكما كتب شكرى مصطفى فإن هناك فارقا كبيرا بين « إدخال الواقع فى الحسبان لمعرفة الضرورة وتقديرها بقدرها وأخذ ما لا بد منه من الرخص كمرحلة ، مع خطة الانفصال والتميز عنه من ناحية وإزالته من ناحية أخرى ، فارق كبير بين هذا وبين بناء الخطة على أساس « بقائه والتعايش معه ... لقد ظنوا أن العدو إنما هو الهيئة الحاكمة ... وليس الكيان الاجتماعى والتشريعى كله !! وأنهم ربطوا حياتهم المعيشية والوظيفية والمالية والتربوية والتعليمية والثقافية والسياسية بل والدينية والعبادية ربطوها بالواقع الجاهلى المسيطر لا ينفصل وأخضعوها له ، بل وأفنوا عمرهم فى خدمته عاجلا أو آجلا .

وترفض الجماعة فكرة المرحلية فى العمل الإسلامى الحركى وذلك لبلوغ الهدف وهو الحكم بما أنزل الله ، وتوجه نقدا للاتجاه التدرجى فى خطاب الإخوان وجماعات إسلامى الباكستانية - آنذاك - وبعض الجماعات الاصلاحية الأخرى ، بزعم أنه طرح خاطىء انطلاقا من أنهم « أخطأوا حين ظنوا أن الجاهلية تقلع حجرا حجرا وأن التسليم لله يكون لبنة لبنة » .

وترى الجماعة أن ثمة تصورا مغايرا لأسس العمل الإسلامى غير أسس الحركات الإسلامية الأخرى انطلاقا من سيرة الرسول ﷺ ، يقوم على الترك والاعتزال وأن الكيان الكافر لإزالته - لابد أن يواجه المجتمع ، ورفضه والهجرة منه ، ولكن هذه الأحداث لم تسترع اهتمام السلطة السياسية فى ظل الرئيس السادات التى كانت تستخدم التيار الدينى فى لعبة التوازن السياسى فى المجتمع . ومع أحداث يناير ١٩٧٧ التى أبرزت الجوانب السلبية للسياسات الاقتصادية للنظام والسخط الجماعى إزاء الفوارق الطبقية ، رفعت الحكومة أصبع الاتهام - فى مواجهة التيارات الراديكالية ، وبالتحديد الماركسيين ، وذلك تحت تصور أن التيار الماركسى وبعض قوى اليسار الأخرى كالناصريين هى مصدر التهديد الرئيسى للنظام السياسى فى ظل التناقضات الاجتماعية التى أخذت تستفحل فى ظل سياسة الانفتاح .

ولكن ما أن شارف شهر يوليو عام ١٩٧٧ على منتصفه حتى بدأت نذر التهديد - النسبى - للنظام تأتى من التيار الدينى ، ومن جيل جديد للحركة الإسلامية ، ذى توجهات جديدة على المستوى الفكرى ، والحركى ، ربما تخالف تلك التى تعامل معها النظام من قبل ، وتمثل هذا التهديد فى ظهور جماعة « المسلمون » ، أو « التكفير والهجرة » على نحو ما اسمتها أجهزة الإعلام والصحافة الرسمية آنذاك عقب اختطاف الجماعة للشيخ محمد حسين الذهبى وزير الأوقاف فى ذلك الوقت ، وأحد علماء الأزهر البارزين والذى سبق وأن تناول البناء الفكرى للجماعة بالنقد والدحض انطلاقا من نظرية هذه الجماعة فى تفسير نصوص القرآن الكريم ، وقد ضمن وجهة نظره فى كتيب أصدرته وزارة الأوقاف وتم توزيعه على أئمة المساجد ووعاظها ، كجزء من سياسة الوعظ والدعوة الرسمية .

وكان اختطاف الشيخ الذهبى ، مؤشرا على تحدى هيبة جهاز الدولة والسلطة السياسية ، من جانب الجماعة - كجزء من التيار الدينى - مما أظهر أن ثمة جوانب أساسية لعدم الاستقرار السياسى تفعل فعلها فى المجتمع .

وكان فشل المفاوضات الخاصة بالإفراج عن بعض العناصر المقبوض عليهم من الجماعة فى مقابل الإفراج عن الشيخ المخطوف ، إيذانا بالصدام العنيف مع الدولة خاصة مع قتله - تحت صياغات دينية وأحكام قال بها أعضاؤها - وأندفعت أجهزة الأمن لمطاردة أعضائها ، والقبض عليهم .

ولقد واجه النظام السياسى هذه الحركة من خلال استخدام المؤسسة الدينية الرسمية (الأزهر) ، التى

بكيان مسلم خير منه إذ الواقع لا يزول بفكرة وإنما بواقع أشد منه .

وهكذا فإن بناء الكيان الإسلامى خارج الإطر الجاهلية هو أحد مهام العمل الإسلامى الحركى ووجود كيان إسلامى متجمع على نفسه خارج ضغوط الجاهلية هو هدف شرطى ـ لظهور الإسلام ، تسعى إليه الحركة الإسلامية من أول يوم .

وليس هناك من دليل قاطع على استمرارية هذا التنظيم ، أم أنه حل نفسه ، ولكن ثمة شواهد على قبول بعض العناصر الدخول فى حوار من داخل السجن مع بعض العلماء . وهناك احتمال أن هذا الفكر يتداول بين آحاد من المؤمنين به بعد أن عصفت الدولة بالجماعة . أو أن ثمة تحولا إلى فكر الجهاد الذى ركز على العمل الحركى ، والعنف ، ـ الذى له تبريراته الدينية ـ فى التعامل مع النظام والدولة . وأن قوى مختلفة دينية رسمية ـ أو مستقلة ـ قد عارضت هذا الفكر ، وقدمت فى هذا الإطار أطروحات دينية مضادة . ولكن يبدو أن دور الإخوان بالذات كان كبيرا فى التصدى له مع طرح فكرة أن سبب ظهور هذا الفكر هو التعذيب الذى ساد أيام الناصرية وأنهم الأقدر على مواجهته لو أتيحت لهم الفرص الشرعية .

(٤) السماوية (جماعة الشيخ طه السماوى) :

هذه الجماعة هى أيضا من الجماعات الصغيرة التى ظهرت فى نهاية العقد الماضى فى ميدان العمل السياسى الإسلامى ، وكان لرائدها الشيخ طه السماوى ، دور بارز فى كافة النشاطات التى مورست ، وتم التحفظ عليه ، وخضع للعديد من تحقيقات النيابة العامة . وقد برز نشاط الجماعة فى الدعوة مع آخرين إلى المسيرة الداعية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، رافعة المصاحف ، والتى لم تتم ، وتم الرجوع عنها لتهدئة الصراع مع الدولة ، عندما ظهر أن الأمر سيؤخذ بالعنف والصدام . ثم ظهرت فى عام ١٩٨٦ فى قضية حرق نوادى الفيديو ، باعتبارها رمزا ، من رموز « الكفر والفساد فى البلاد » .

وخارج إطار بعض التحقيقات الصحفية التى نشرت مع الشيخ طه السماوى لا يوجد سوى كتاب صودر للحركة يشرح رؤيته للأوضاع القائمة . وفى هذا الكتاب لا تظهر فكرة المشروع ، أو البرنامج الخاص بمسألة تطبيق الشريعة الإسلامية ، بل أن مطلب إعداد مشروع أو برنامج ـ من وجهة نظرهم ـ من قبيل محاولة الجاهلية « إحراج دعاة الله بمطالبتهم ببرنامج مفصل للحكم ، وليس على المسلمين أن يشغلوا بالهم بهذا لأن المشكلات القائمة الآن فى المجتمع المصرى (الجاهلى) هى مشكلات وليدة هذا المجتمع ، ذلك أن هذا المجتمع بغير شريعة الله هو مجتمع جاهلى » .

ويقوم خطاب طه السماوى على رؤية أخلاقية تتمحور حول ضرورة مواجهة شرب الخمر وتبرج النساء وغير ذلك من أنماط السلوك الاجتماعى ، التى تعد خروجا عن المعايير الصارمة التى تفرضها القيم ، وفى تحليل طبيعة المشكلات التى يواجهها النظامان الاجتماعى والسياسى يقول بأن المشكلة هى « أن الحاكم لا يريد أن يقيم البلاد على نور الإسلام . وسأضرب مثلا ، فالله يقول فى كتابه العزيز « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ، ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق ، من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » . ومن وجهة النظر هذه ـ فإن حكم الله ظاهر ، وهو أن هناك جزية يجب أن يدفعها من يرفضون الإسلام ويقيمون فى دولته حتى يكون الإسلام هو الدين الأعلى والأسمى » .

وواضح أن هذا التصور يطرح المسألة الطائفية أو الدينية وكأن قضية العلاقات بين المصريين المسلمين ، والمصريين الأقباط هى إحدى أولويات النظام الاجتماعى والسياسى ، أما مشكلات التخلف فى مجتمع نام ، ويعانى من اعتلالات هيكلية تواجه عمليات التحديث فلا تدخل ضمن مكونات خطاب السماوى ، لأن المشكلة الرئيسية ، والمصيبة الكبرى ، هى مصيبة الكفر .

وهكذا ، فإن هذه الوجهة من النظر تدور فى إطار الاهتمام بالعقيدة وتطبيق شرع الله والاحتكام إليه للخروج من دائرة الجاهلية والكفر دون أن تطور هذا التصور إلى التعامل مع فكرة بناء المؤسسات ، وشكل الدولة الإسلامية المطروح .

(٥) جماعة الجهاد :

عرفت البلدان العربية والإسلامية ، فى إطار « الصحوة الإسلامية » المعاصرة ، أكثر من تنظيم باسم « الجهاد الإسلامى » ، أما جماعة « الجهاد » فى مصر ، فقد ظهرت على مسرح السياسة المصرية فى عام ١٩٧٨ ولكن قوتها ـ وأيضا شهرتها الواسعة ـ إنما بدت عقب قيامها باغتيال الرئيس الراحل أنور السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، والمواجهة الدامية التى

تلت ذلك فى مدينة أسيوط بين عناصر « الجهاد » ورجال الشرطة .

ووفقا للكتب والمنشورات الأساسية لهذه الجماعة ، والتى وضعتها بعض قياداتها البارزة مثل محمد عبد السلام فرج وعمر عبد الرحمن ، وغيرهما ... ، فإن أيديولوجية الجماعة تدور حول مفهوم « الجهاد » كفريضة غائبة عن حياة المسلمين المعاصرين ، ينبغى العودة إليها .

ويحدد أحد المؤلفات السرية للتنظيم « الجهاد » بأنه « حتمية يفرضها الشرع » « حتمية تمليها طبيعة هذا الدين .. حتمية تدفع إليها الجاهلية .. حتمية يحكيها التاريخ » .

« فالجهاد حتمية يفرضها الشرع .. تمليها عدة فروض شرعية لا يتم أى منها فى هذا الزمان إلا بالجهاد ..

- يمليه الإجماع المنعقد على وجوب خلع الحاكم الكافر .

- يمليه الإجماع المنعقد على وجوب قتال أى طائفة ذات شوكة تتمنع عن شريعة أو أكثر من شرائع الإسلام حتى تلتزم به .

- يمليه الإجماع المنعقد على وجوب تنصيب خليفة للمسلمين .

- يمليه الإجماع المنعقد على وجوب الدفاع عن ديار الإسلام واسترداد ما استولى عليه الكفار منها .

- يمليه الإجماع المنعقد على وجوب تخليص أسارى المسلمين فى السجون والمعتقلات فى كل بقاع الأرض .

ويبدو الطابع المقاتل فى أيديولوجية الجهاد فى اعتباره مؤسسا على « أن الإسلام ليس مجرد عقيدة فى القلب فقط حتى نقنع بحكايتها باللسان والدفاع عنها بالقلم والبرهان ثم نمضى قائلين . « فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » لا . . هذا فهم أعوج مبتور .. إن الإسلام منهج حياة ، إنه شرع الله الذى جاء ليسير حياة الخلق .. لذا فنحن لا نكتفى بخطبة أو موعظة نقول فيها (عقيدتنا) وندافع عنها وكفى .. أو نتعلم بعض المناسك والشعائر وكفى .. لابد أن ننطلق بهذا الدين دعوة باللسان ، وحجة بالبيان ، ودعوة بالحسنى ، وجهاد بالسيف أما اللسان والبيان والحسنى فللقلوب والعقول ، فإن اقتنعت فبها ونعمت ، وإن أبت فالجزية والصغار وعلو أحكام الإسلام على الديار ، فإن اقتنعت واستكبرت وعاندت ولم تسلم لنا القياد فالسيف .. السيف .. حتى تنزاح هذه الطواغيت .

ويبدو أن الجماعة تستكمل بين الحين والآخر عناصر خطابها السياسى من خلال دراساتها أو مجلتها السرية « كلمة حق » والتى توزع على كوادرها النشطة ، أو فى إطار الدائرة المحيطة بها من المؤمنين أو المتعاطفين مع أطروحاتها ، وخاصة بين شباب الحركة فى الجامعات المصرية . وأبرز هذه الدراسات ، هى المتعلقة بنقد النظام السياسى المصرى مع نزعة لاستيعاب لغة التحليل السياسى المعاصر فى صياغة أفكار وأطروحات الجماعة لايجاد صلة مع القوى الشابة فضلا عن السعى للتواصل مع لغة الحوار السياسى الراهن فى المجتمع .

ويتناول أحد المؤلفات السرية للتنظيم ، أحكام الحكام ، الحاكم المسلم العادل ، والحاكم الظالم أو الفاسق ، والحاكم المبتدع ، والحاكم الكافر ، وتفصيل من لم يحكم بما أنزل الله ، والحاكم المستبدل بشرع الله ، ويتجاوز هذا الكتاب فحص إيمان المسلم ، إلى فحص شرعية الحاكم ، ويقرر : أن خلاصة القول فى الحاكم الكافر هو أن الأمة أجمعت على أن الامامة لا تنعقد لكافر . . فلو طرأ على الوالى أو الخليفة كفر سقطت طاعته وخرج عن حكم الولاية ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب إمام عادل » .

أما خلاصة القول فى الحاكم الذى يترك الحكم بما أنزل الله فى واقعة ، عصيانا فيتمثل فيما يلى :

« إذا ترك الحاكم المسلم الحكم بما أنزل الله فى واقعة أو أكثر ، على سبيل المخالفة ، والعصيان ، لا على سبيل الجحود والنكران . ولا على سبيل الاستبدال فهو مسلم عاص ليس بكافر ، أما أقوال العلماء فى الخروج عليه فهى أقوالهم فى الخروج على الحاكم الجائر . . فحكمه حكم الحاكم الجائر .

أما الحاكم المستبدل لشرع الله «فاستبدال الشرع كفر فى أى مجال من المجالات ، وبأى صورة من الصور ، وتحت أى دعوى من الدعاوى ، قليلا كان أو كثيرا ، بتحليل الحرام أو تحريم الحلال ، أو تعطيل بعض الشرع أو تغيير العقوبة ، واشنع صورة استبدال مصدر استخراج الأحكام كأن يجعل مرد الأمر إلى الدستور بدلا من القرآن أو السنة » .

. أما القوانين الوضعية فهى كفر بواح .

والحاكم المستبد يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله فلا يحكم سواء فى قليل وَلا كثير أو يخلع .

ويصل هذا الطرح ذروته بالهجوم الضارى على فقهاء المؤسسة الدينية الرسمية بمقولة أنهم جزء من « البلاء الذى نزل بساحتنا ـ نحن المسلمين ـ إن السلاطين قد وجدوا المئات من علماء السوء على استعداد لبيع دينهم فى مقابل دراهم معدودة ومناصب حقيرة .

ويتناول (خطاب الجهاد) ـ موقف فقهاء السلطة من قضية الافتاء ، وكيف أنهم يستخدمون فى إضفاء الشرعية أو تسويغ سياسات وسلوك السلطة السياسية وأطروحاتها الأيديولوجية . وأنهم « يفتون بالشىء ونقيضه ويأتون بالفتوى وضدها .

أما جوهر الخلاف مع الاخوان المسلمين كما تطرحه جماعة الجهاد ـ بحسبانها الجماعة الاسلامية ـ فيتمثل فى أن هدف الجماعة هو إزالة الحكم « العلمانى » وإقامة الحكم الاسلامى ، ومنهجها فى ذلك هو الجهاد ، أما ما يتبناه الاخوان فهو عدم جواز الخروج على هذا الحاكم بل وجوب طاعته والالتزام بالدستور القائم والتحرك من خلال المؤسسات التى يرسم إطارها هذا الدستور ، وأن المخالفات التى يصنعها الحكم القائم لا تستوجب الخروج عليه .

ورغم أن واقعة المنصة قد أدت إلى دخول عناصر من جماعات إسلامية صغيرة إلى تنظيم الجهاد ، إلا أنه يبدو أن بعض هذه الفصائل ـ وإن حلت نفسها ـ لا زالت داخل الجماعة تحاول أن تقرأ الخطاب ـ الجهادى مؤسسا على رؤيتها السابقة ، وتأسيسا على أسانيدها الخاصة . ومنها يرى المراقبون أننا إزاء تنظيم غير متجانس ـ تجانسا مطلقا ـ على الصعيد الأيديولوجى ، وعلى الصعيد الحركى على مستوى المناطق ـ جهاد الوجه البحرى ، وجهاد الوجه القبلى مثلا ، وهم على مستوى العمل الجماهيرى يجرون حوارات مع بعض القوى السياسية الأخرى فى الجامعات ، بقصد التأثير فى الآخرين ، فضلا عن استخدام أسلوب المواجهة فى المظاهرات السياسية الجماعية . وفى المعارض الاسلامية ، وحلقات النقاش التى تقام حولها وكذلك فى المساجد المنتشرة فى الكليات الجامعية . ولا شك فى أن التنظيم يستفيد من دوره التاريخى فى حوادث المنصة ، وأسيوط والمنيا فى إثبات « شرعيته » داخل الحركة الاسلامية ، وأنه الأجدر باستيعاب طاقة الشباب الغاضبة التى لم تستوعبها الحركة السياسية والحزبية الرسمية .

وأخيرا فإن الذى لا خلاف حوله بين المراقبين والمتخصصين أن الجهاد والاخوان المسلمين هما طرفا الصراع داخل الحركة الاسلامية ، رغم الحوار الذى يجرى بين الحين والآخر فيما بينهما .

جـ ـ الجماعات الاسلامية والنظام السياسى ١٩٨٦ :

لا شك أن ثمة تباينا فى موقف الجماعات الاسلامية من النظام السياسى المصرى ، ومؤسساته السياسية والحزبية ، ومدى مشروعية التعامل معه .

فهناك تيار أول يرفض النظام وأحزابه ومؤسساته ويشكك فى شرعيته عند الصميم تحت مسميات شتى مثل « الواقع الجاهلى » ، « والكفر البواح » ، أو « الخروج عن الملة » ، واستبدال شرائع الله ، وهو تيار عتيد من جماعة الفنية العسكرية ، والجماعة الاسلامية ، والجهاد . وترتب على هذا الموقف عزوف عن الانخراط فى العمليات الحزبية والسياسية ـ كالانتخابات العامة ـ الخ ، ومقاطعتها والعمل خارج إطاراتها الرسمية والشرعية من الناحية القانونية .

أما التيار الثانى ، فهو اعتدالى يحاول السيطرة على النظام وتحويله من خلال الاقرار بشرعية وجوده فى غير ما يخالف الشريعة الاسلامية ، ولا يقول بعدم شرعية الحاكم أو مؤسسات الحكم . ولكنه يطالب الحاكم والدولة بتطبيق الشريعة ، والسماح للاخوان والتيار الاسلامى بالحق القانونى فى أن يكون ممثلا على ساحة العمل السياسى المشروع ، وعلى أساس أن الاخوان هم القوى المعتدلة ، والأكثر خبرة من الناحية السياسية ، والقادرة على استيعاب الجماعات الراديكالية فى الساحة الاسلامية وترويض خيوطها . وترتب على ذلك نتيجة هامة مفادها أن الاخوان لا يرون غضاضة فى العمل وفق قواعد اللعبة السياسية للنظام السياسى ، ومنها القبول بالتحالف مع هذا الحزب أو ذاك .

وقد شهدت ساحة الفكر والعمل السياسى فى مصر عام ١٩٨٦ عددا من التفاعلات الأيديولوجية والسلوكية بين النظام السياسى وبين الجماعات الاسلامية ، ولم يقتصر الأمر على المواجهة بين هذين الطرفين ، ولكن دخلت بعض الأطراف الأخرى ، كالقوى العلمانية ، التى نشأت فى أكنان المدارس السياسية والحزبية الحديثة .

والثابت أن الصراع بين القوى الدينية ، والأحزاب والجامعات السياسية الحديثة قد تقنع هذه المرة ، وراء قناع الصراع بين العلمانية والفكر الاسلامى . وحاول

التيار الدينى أن يدخل فى مجادلات ، وحوارات ذات طابع علنى ـ ويتم الحشد لها ـ بين ممثلين له ، وبين ممثلين للفكر العلمانى .

ومن الملاحظ أن النقابات ، والمنظمات الوسيطة التى استطاع التيار الاسلامى دفع ممثليه إليها ، قد لعبت دورا محوريا فى سلوك الجماعات الاسلامية ، وخاصة الاخوان المسلمين ، كما فى نقابة الأطباء ونقابة المحامين وبعض نوادى أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية كالقاهرة وأسيوط .

وثمة نزوع إلى التحرك الجماهيرى من خلال أسلوب التظاهرات ، وخاصة فى الجامعات ، ومن خلال جماعة الجهاد ، التى تنزع إلى الاتفاق والمساومة مع القوى الأخرى ، وهو ما يؤكد على أن انخراط بعض الجماعات الاسلامية فى العمل السياسى اليومى ، يعنى أن القوانين الموضوعية للعمليات السياسية سوف تؤثر على طبيعة هذا العمل ، وتتأثر أيضا بأطرافه وبأوزانهم النسبية ، وهو ما قد يعطى انطباعا بأن الخلافات بين الاخوان ، والجهاد قد تقرب منها قوانين الحركة السياسية الموضوعية ، على الرغم من المنافسة السياسية الناشبة بينهما .

والأداء السياسى للحكومة لا يزال واقعا أساسا فى إطار النظرة الأمنية الفنية لادارة الصراعات السياسية التى لا تتجاوز عوارض الوقائع والأحداث إلى جذورها وأسبابها الهيكلية العميقة .

وحتى بعض الأساليب الحديثة نسبيا كإجراء حوارات مع ممثلين للجماعات الدينية من خلال بعض البرامج التليفزيونية أو الحوارات فى السجون ، يتناقص تأثيرها بفعل الطابع المصطنع فى الأداء والتدخل بالحذف ، وتوجيه الأسئلة والحوار ، الأمر الذى أفقد مثل هذه المحاورات كثيرا من مصداقيتها .

ليس ذلك فحسب ، بل أن زيادة مساحة البرامج الدينية فى كافة قنوات النظام الاتصالى الرسمى ، وخاصة الاذاعة والتليفزيون ، والصحف القومية لا تؤدى إلى اجتذاب قاعدة المؤيدين والمريدين للجماعات الاسلامية ، وإنما تؤدى إلى زيادة هذه القاعدة ، أو على الأقل زيادة دائرة القوى الشعبية غير العادية لها .

فضلا عن أن أطروحات أجهزة الاعلام الحكومية يشوبها سلوك رد الفعل التبريرى ، دون أن يكون لها خطابها الاسلامى التجديدى والعقلانى ، والذى يحاول وصل ما انقطع من تقاليد « الاجتهاد » ، التى استطاعت تاريخيا تطوير وتجديد الفقه الاسلامى .

ولكن أغلب النصوص الاسلامية فى الجهاز الاعلامى الرسمى ، يغلب عليها السلفية ، والنقل والتكرار ، والانشغال بالقضايا الجزئية التقليدية .

ونستطيع أن نقرر ـ مع بعض التحفظ ـ أن بعض القضايا التى طرحتها الجماعات الاسلامية ، أو التى كانت طرفا فى الصراع حولها كانت ذات طابع قومى ،

ولكنها مع ذلك أغفلت الدخول فى قضايا قومية أساسية : الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد القومى ، وقضايا الديون الخارجية . . الخ .

ويمكن هنا الاشارة فى ضوء الملاحظات السابقة ـ إلى بعض قضايا الصراع والتفاعل بين الجماعات الاسلامية والنظام السياسى فى مصر عام ١٩٨٦ على النحو التالى :

(١) قضية سليمان خاطر :

كان الاعلان عن انتحار الجندى المصرى سليمان خاطر فى سجنه ، بعد إدانته بقتل عدد من السياح الاسرائيليين عند حدود مصر الدولية قرب طابا ، أول القضايا التى دار حولها جدال ساخن بين الحكومة وقوى المعارضة فى بداية عام ١٩٨٦ . وقد حاول التيار الاسلامى ، بكافة أجنحته ، ألا يكون بعيدا عن الحملة التى شنتها قوى المعارضة ـ كل من زاويتها الخاصة ـ للتشكيك فى ظروف الوفاة والاشادة بالجندى الراحل . ويبدو من مراقبة الأنشطة التى تمت فى ذلك الحين ، أن كلا من « الاخوان المسلمين » و « تنظيم الجهاد » حاول لعب دور فى مظاهرات طلاب الجامعات على وجه الخصوص .

ويظهر من تحليل منشورات وزعت فى بعض الجامعات الاقليمية تعبيرها المؤشر عن أفكار تنظيم « الجهاد » ، والتأكيد على مفاهيم وحدة « الأمة الاسلامية والعقيدة الاسلامية ، وإدانة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، كل ذلك فى لغة سياسية حديثة متأثرة بشكل مباشر بالصياغات والأفكار التى برزت مع الثورة الايرانية مثل « الطاغوتية » و « الاستكبار » .

على أن المناسبة نفسها شهدت وجود منشورات ذات صياغة تقليدية أقرب إلى أفكار الاخوان المسلمين ، وتتحدث عن « المؤامرة اليهودية » ضد الأمة الاسلامية ، وضرورة الاعداد للمعركة الفاصلة ضدهم .

(٢) تمرد الأمن المركزى :

لم تنشأ جماعات المعارضة الاسلامية أن تكون بعيدة عن وقائع الأيام الخمسة الأخيرة من شهر فبراير ١٩٨٦ التى شهدت تمرد جنود الأمن المركزى وآثارها العميقة . وفى واقع الأمر ، فإن اتجاه أغلب أعمال العنف نحو ملاهى شارع الهرم التى ينظر إليها كتعبير عن الخروج على تعاليم الدين ، أدى إلى أن يرفع البعض ـ خاصة داخل أجهزة الأمن ـ أصبع الاتهام إلى الجماعات الدينية بالذات ، ولكن ذلك الأمر لم يثبت ، بأى شكل رسمى ـ سواء ضد الجماعات الدينية أو ضد غيرها من القوى السياسية المعارضة .

على أن ذلك لا ينفى أن تلك القوى كلها عبرت عن آرائها فيما حدث وطرحت تقييماتها لأسبابه ودلالاته . وفى هذا السياق أصدرت جماعة « الجهاد » بيانا هاما وزع فى الجامعات تحدث عن اتساع جهاز الأمن المركزى كأداة فى يد النظام « العلمانى » فى مواجهة غضب الجماهير ، وعن تنشئة أفراد هذا الجهاز على أساس تسميم أفكارهم ضد الاسلام والشباب المسلم . وأكد البيان فى نهايته « أن إرادة الله التى حطمت شارع الهرم بالأمس ، قادرة على أن تحطم كل صور الفساد ، صغيرها وكبيرها ، وأنه ليس هناك من مخرج إلا الاسلام » .

(٣) مؤتمر العدالة الأول وتطبيق الشريعة الاسلامية :

كان انعقاد مؤتمر العدالة الأول فى ٢٠ أبريل ١٩٨٦ بتنظيم من « نادى القضاة » (الهيئة شبه النقابية للجماعة القضائية المصرية) مناسبة برز فيها الوزن الواضح للتيار الاسلامى وسط رجال القانون والقضاء فى مصر . وكانت الشريعة الاسلامية ، والمفاضلة بينها وبين القانون الوضعى ، فى مقدمة القضايا المركزية التى دار حولها حوار صاخب فى لجنة التشريع بالمؤتمر . وركزت بعض الأوراق محل البحث فى المؤتمر على تفنيد الحجج الداعية لتأجيل تطبيق الشريعة الاسلامية ـ خاصة ما يتعلق بالحدود والقصاص ـ بل وتفنيد الحجج الداعية للتدرج فى التطبيق . وقد ووجه هذا التيار بتيار آخر اعترض على المنطق الشكلى والمبسط الذى تطرح به قضية تطبيق الشريعة ، وشدد على اهمية تقدير الظروف الموضوعية المتغيرة للتطور الاجتماعى والسياسى والاقتصادى عند معالجة تلك القضية الهامة . وقد تضمنت توصيات المؤتمر الدعوة « لاصدار مشروعات للقوانين مستمدة من الشريعة الاسلامية » وتهيئة المناخ العام الملائم لتطبيق أحكام الشريعة .

(٤) الحركة فى الجامعات المصرية :

مثلت الجامعات المصرية إحدى الميادين الأساسية للعمل الاسلامى السياسى فى السبعينات والثمانينات ، والثابت أن التيار الاسلامى وجد فى بداية السبعينات دعما من الدوائر الحكومية وأجهزة الأمن ، على أن يساعد ذلك على مواجهة حركة القوى السياسية الأخرى ، مثل « الماركسيين » و « الناصريين » بين طلبة الجامعة ، خاصة فى ظروف التوتر السياسى والاجتماعى التى سادت مصر قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

على أن التحولات العميقة ـ اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ـ التى شهدها المجتمع المصرى بعد حرب ١٩٧٣ وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، قدمت ظرفا موضوعيا مواتيا لنمو وازدهار تدريجى فى قوة التيار الاسلامى ، على حساب التيارات السياسية الأخرى ، بين شباب الجامعات ، انعكس فى بدء سيطرة هذا التيار على الاتحادات الطلابية ، وغيرها من أشكال التنظيم الطلابى . ولم تكن هذه السيطرة فرصة فقط لطرح الأفكار والشعارات الاسلامية ، وإنما أيضا لتقديم خدمات عديدة للطلاب المحتاجين وسط الظروف المعيشية الصعبة ، بما فى ذلك توفير زى الطالبات المحجبات بأسعار زهيدة .

وقد كان التيار الاسلامى السائد فى السبعينات أقرب إلى جماعة الاخوان المسلمين ، وبعض الجماعات الأخرى ، ولكن جماعة « الجهاد » بدأت دخول الساحة الجامعية مسلحة بسلوك أكثر ديناميكية فى العمل السياسى . كما كانت تلك الجماعة اكثر ميلا للحوار مع القوى الأخرى ـ خاصة الناصريين .

وقد كانت قضية « الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » ، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالاختلاط والعلاقة بين الجنسين داخل الجامعة ، على رأس اهتمامات الجماعات الاسلامية ـ مثلما كانت كذلك دائما . ووجدت هذه القضية فى عام ١٩٨٦ وما قبله أرضية شديدة الخصوبة ، تتمثل فى الضغوط الاقتصادية وما يرتبط بها من المشكلات الاجتماعية والأعباء النفسية خاصة بين الشباب ، التى صاحبت الانفتاح الاقتصادى . وطرحت جماعة الجهاد فكرة

« الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر كفريضة إسلامية » ، يلزم معها - على أعضاء الجماعة وكوادرها - أن ينشطوا فى نهى جموع الطلاب عن الاختلاط وغيره من « المنكرات » ، ورفض الدعاوى حول الحرية الشخصية بذلك الشأن .

أما أهم القضايا حول الدولة الاسلامية والنظام السياسى ، التى طرحتها الجماعات الاسلامية داخل الجامعة فكانت تدور حول قضية « الخلافة » وهو ما بدا فى أوضح صورة فى أسبوع « الخلافة الاسلامية » الذى نظمته جماعة الجهاد فى جامعة القاهرة فى مارس ١٩٨٦ . ودارت كثير من المقولات التى طرحت حول فكرة « أن الفتن قد تتابعت على الأمة بعد أن سقطت الخلافة عام ١٩٢٤ » ، وأن خير أمة أخرجت للناس قد تعثرت أمام مؤامرات الحلف الشيطانى الذى يضم النصارى واليهود والعلمانيين المرتدين . على أن الدعوة لاحياء « الخلافة » لم يصاحبها تحديد لظروف هذا الاحياء فى الظروف الدولية الراهنة ، أو لشكل النظام السياسى الاسلامى فى الأقطار الاسلامية .

(٥) عنف الجماعات الاسلامية :

شهد عام ١٩٨٦ عديدا من أحداث العنف التى نسبت إلى الجماعات الاسلامية ، خاصة فى بعض محافظات الصعيد مثل أسيوط والمنيا . فأسيوط ، بما تتسم به من تركيب سكانى مكثف للأقباط والمسلمين معا ، مثلت باستمرار موقعا مناسبا لعمليات الاثارة الدينية والتحريك الجماهيرى ، فى مواجهة « الآخر » الدينى ، أو فى مواجهة الدولة . ولم يكن مصادفة أن شهدت مدينة أسيوط أخطر حوادث الصدام مع القوى الاسلامية غير المشروعة (تنظيم الجهاد) عقب اغتيال الرئيس السادات فى سبتمبر ١٩٨١ . وفى مواجهة النشاط الاسلامى - السياسى المتنامى حرصت الدولة على استخدام كافة الوسائل لمحاصرة آثاره السلبية ، بما فى ذلك من إشراف وزارة الأوقاف على المساجد الأهلية بالمحافظة - وهو الأمر الذى كان محلا للنزاع مع الجماعات الاسلامية عام ١٩٨٦ . كذلك شهد ذلك العام التوترات التى حدثت فى أسيوط عقب مصرع أحد الطلاب برصاص أحد رجال الشرطة لدى محاولته لصق إعلان لاحدى الجماعات الاسلامية . كما صاحبت التوترات منع أجهزة الأمن بعض الوعاظ ذوى النشاط السياسى من إلقاء الخطب ، وكذلك التدابير التى اتخذتها السلطات لمحاصرة النشاط السياسى للطلاب ، بما فى ذلك تغيير نظم الاختبارات الدورية .

كذلك شهدت محافظة « المنيا » عام ١٩٨٦ نشاطا ملحوظا للجماعات الاسلامية التى نجحت فى إرغام المحافظة على سحب تراخيص بيع الخمور فيها ، فضلا عن ممارسة عديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى ركزت - فى جانب هام منها - على استنفار المسلمين أو « المجتمع المسلم » ضد الجماعة القبطية فى المحافظة ، ممهدة المسرح لتوترات طائفية متصاعدة محتملة .

أما فى مدينة القاهرة ، فإن أبرز مظاهر عنف الجماعات الاسلامية عام ١٩٨٦ وقعت صبيحة يوم ٢٦ يونيو حيث اشتعلت النيران فى وقت واحد فى عدد من محلات الفيديو . وقد وجهت أجهزة الأمن تهمة إشعال تلك الحرائق إلى بعض الجماعات الاسلامية ، خاصة جماعة طه السماوى ، وأثارت عمليات التحقيق مع المتهمين ومحاكمتهم قضية التعذيب الذى تعرضوا له ، وقضية عدم دستورية محاكمتهم أمام المحاكم العسكرية ، مما يلقى الضوء على الجوانب السلبية الخطيرة ، فى أسلوب تعامل الدولة والنظام السياسى مع تلك الجماعات ، والآثار بعيدة المدى لذلك الأسلوب . .

٢ - القوى الناصرية :

أ - تقديم :

أصبحت الناصرية واحدة من الحركات السياسية ، ذات الوجود الملحوظ فى العالم العربى ولكنها تتخذ فى كل بلد رموزا وأساليب للعمل تتفق مع تركيبته الاجتماعية وطبيعة الصراع السياسى فيه .

وبشكل عام ، فان الناصرية - كفكرة وحركة - تواجه الآن تحديات عميقة سواء بشأن تطوير وتجديد أفكارها وأساليب عملها ، أو بشأن حل أزماتها الداخلية والتنافس بين مجموعاتها ، أو بشأن التعامل مع البيئة الوطنية والاقليمية والعالمية المتغيرة .

أما فى المجتمع المصرى فان دراسة الناصرية تكتسب أهمية خاصة لأكثر من سبب :

فالجماعات الناصرية من أبرز القوى السياسية المحجوبة عن الشرعية ، لما تعلنه من تمثيلها لثورة يوليو

١٩٥٢ ، وتطرح بالتالى تحديا على النظام القائم وهل يمثل استمرارا لمبادىء ثورة يوليو ، أم انه يمثل انقطاعا عنها . وفى حال السماح بحزب ناصرى فسوف يكون على الحزب الحاكم أن يصوغ اطارا ايديولوجيا يختلف عن الطروح الناصرية الايديولوجية .

وفى ذات الوقت سوف يكون أيضا على بعض الأحزاب السياسية القائمة ، أن تعيد بلورة خطابها السياسى سعيا وراء الخصوصية والتبلور الايديولوجى والسياسى .

إن الجماعات الناصرية ـ تنتظمها أجيال عديدة ـ ولكن تجربة جيل السبعينيات متميزة ، ومن ثم فهى حركة شابة فى قوامها التنظيمى ، والحركى .

وربما لا توجد قوى سياسية أخرى على ساحة الصراع السياسى لديها نموذج تاريخى قريب ، انطوى على إنجازات هائلة ، ومثالب قاتلة ، وبالتالى فإن الاطار المرجعى للناصرية ، ورموزها التاريخية تعتمد على مجموعة من الذكريات القريبة التى تستخدمها فى الجدل السياسى .

إن النزاعات الجيلية والفكرية التى تسود الجماعات الناصرية فى مصر ، تمثل حالة خاصة تختلف عن الجماعات الماركسية المحجوبة عن الشرعية . ولا توجد حتى الآن دراسة علمية باللغة العربية عن تركيب الجماعات الناصرية فى مصر ، وديناميات التنافس ، والصراع بينها فى المرحلة الراهنة .

ب ـ الجماعات الناصرية فى مصر :

لا يمكن وضع خريطة للجماعات ، والقوى الناصرية وتفسير عوامل تشرذمها التنظيمى ، إلا من خلال بحث المصادر المختلفة لوجودها على ساحة العمل السياسى فى مصر ، استنادا إلى التسلسل التاريخى للأجيال الناصرية . فالجيل الأول من « الحرس الناصرى » تتركز خبراته فى كونه جزءا من البيروقراطية العسكرية او الادارية ، أو التكنوقراط ، ومن ثم لم يختبر العمل السياسى الجماهيرى ولم تكن لدى غالبيته خبرات التنظيمات السياسية السرية ، أو التفاعل الجماهيرى المباشر بعيدا عن اطارات الدولة الرسمية . ومن ثم ظلت الأغلبية بعيدة عن أية مظاهر للعمل السياسى ضد الدولة او ضد السياسات الرسمية للنظام سواء فى ظل رئاسة انور السادات أو حسنى مبارك بل إن بعضهم لم يتصور لنفسه دورا خارج الدولة . ومع أن متغيرات ساحقة شملت النظام الاجتماعى والسياسى فى مصر ، إلا أن تحليلاتهم السياسية ، وتصوراتهم للمشاكل والأزمات تعكس بالأساس الأفكار والمصطلحات ، والحلول التى تعودوا عليها عندما كانوا جزءا من السلطة الناصرية .

أما الجيل الثانى فهو جيل منظمة الشباب ، وتنظيم طليعة الاشتراكيين ، وقد تكون هذا الجيل من خلال الممارسة السياسية الرسمية ، سواء من خلال التدريب والتنشئة السياسية لمنظمة الشباب الاشتراكى ، أو من خلال العمل السرى فى تنظيم طليعة الاشتراكيين داخل الاتحاد الاشتراكى . وهذا الجيل بعضه اعتزل العمل السياسى وهاجر إلى البلاد النفطية ، والبعض الآخر انخرط فى العمل السياسى داخل أجهزة الدولة ، وأحزابها السياسية الرسمية فى ظل حكم الرئيس السادات ، وهو عدد محدود ، ولكن من الملاحظ أيضا أن الرئيس السادات تعامل مع عناصر كانت جزءا لا يتجزأ من السلطة الناصرية فى الستينيات .

والجزء الحى من هذا الجيل يعمل الآن داخل اطار عملية بناء وتأسيس الحزب الناصرى الذى يقوده فريد عبد الكريم أحد أبرز وجوه الاتحاد الاشتراكى فى عقد الستينيات . وتحاول بعض هذه العناصر أن يكون لها دور كبير باعتبارهم حلقة وصل بين الجيلين الأول والثالث .

أما الجيل الثالث من الناصريين فيمكن أن يطلق عليه « جيل السبعينيات » .

ويتميز هذا الجيل ـ بمجموعاته المختلفة ـ بالحيوية السياسية والقدرات الحركية ، ولكنه يتسم بضعف نظرى وفكرى إذا ما قورن بثقافة نظرائه من الماركسيين ، والتقدميين بشكل عام .

هذا الجيل من « الناصريين » لم يشارك فى التجربة الناصرية ، ولم يكن طرفا لا فى انجازاتها ، ولا اخفاقاتها ، وهو الأمر الذى يمثل متغيرا أساسيا فى فهم ناصرية الثمانينيات . وترد على مجموعات هذا الجيل عدة ملاحظات :

ـ فهذه المجموعات نشأت فى الجامعات ، وكلياتها وأسرها السياسية ، ونشاطاتها ، وندواتها ولم تتلق تدريبا سياسيا ، وتنظيميا ايديولوجيا متكاملا فى

غالبها ، وخاصة بعد نهاية منظمة الشباب مما سوف يشكل عنصرا فى الأزمة المستقبلية .

ـ إن النشأة خارج الاطر الرسمية ، ادت إلى عدم انسحاب التناقضات والصراعات القديمة بين جيلى الحرس القديم ـ وبقاياه ـ وبين جيل التنظيم الطليعى ومنظمة الشباب ، إلى داخل جيل السبعينيات ، ولكن سرعان ما امتدت آثارها اليهم فيما بعد .

ـ ابتعاد هذا الجيل عن التجارب التنظيمية الثورية ، ادى إلى اعتبار مشكلة البناء التنظيمى وتحصينه ضد الاختراق ، أحد مشاكل الحركة .

ـ عدم وجود نظام متكامل للأفكار الناصرية ، او وجود معايير مرجعية لحسم الصراعات الفكرية ـ على محدوديتها ـ جعل مسألة الايديولوجية محورا من محاور الصراع فى الثمانينيات .

وقد تكونت مجموعات هذا الجيل من خلال عدة اوعية تنظيمية شرعية **أولها** الاتحادات الطلابية فى الجامعات ، **وثانيها** : نوادى الفكر الناصرى ، التى سرعان ما انتشرت فى الجامعات ، بما فى ذلك الندوات الشهيرة التى عقدت فى جامعة عين شمس ، ثم **ثالثا** ، « الجمعية العربية لتخليد عبد الناصر » ، وقد لعبت ـ ولا تزال ـ دورا فى عمليات التعبئة والحشد والدعاية فى الفترة التى خلت من أية أشكال تنظيمية رسمية يمكن أن تستوعب الجماعات الناصرية .

على أن الاختلاف بين الأجيال الناصرية ، واختلاف ظروف نشأة مجموعاتها المختلفة لا يكفى لتفسير حالة الانقسام والتشرذم التى تتسم بها :

فرفض انشاء أى مؤسسة سياسية ناصرية كان عاملا من عوامل الانفصال والانقطاع الجيلى ، والسياسى بين شتات الفرق الناصرية .

وهناك أيضا دور العوامل الذاتية داخل الجماعات ، والميل نحو الزعامة ، وشخصنة القيادة فى الحركة ، الأمر الذى يعكس محاولة لتمثيل أو تقليد دور عبد الناصر وشخصيته الكارزمية .

وفضلا عن ذلك ، لا يوجد تراث نظرى ناصرى يسمح بتنظير الخلاف السياسى ، والصراعات السياسية بين الجماعات المختلفة ، وهو ما يجعل جذور الخلاف فى بعض الأحيان ذاتية ، ويتم تكييفها نظريا فيما بعد .

ولا يمكن أيضا اغفال ظاهرة المستقلين الناصريين خارج إطار المجموعات ، ولكنهم أيضا يمثلون محورا لعمليات التنافس والنزاع عليهم لاجتذابهم لهذه المجموعة أو تلك .

أما على الصعيد الفكرى ، فيستطيع المراقب رصد ثلاثة اتجاهات تسود ـ على وجه الخصوص ـ بين جيل السبعينيات :

الاتجاه الأول أن الناصرية هى ماركسية العالم الثالث ، وهذا الاتجاه تبلور من خلال القراءة فى الأدبيات الماركسية ، والراديكالية ، ومحاولته البحث عن صيغة وطنية وعربية للاشتراكية ، ويعتبر الناصرية هى هذا الشكل ، والصيغة المصرية والعربية لها . وربما يرجع ذلك إلى التعامل الجبهوى فى الجامعة ، وخارجها ، أو إلى بعض العلاقات مع الكادرات الماركسية .

ويرفض هذا التيار أى حوار مع الجماعات الاسلامية فى حين يلتزم بالتحالف مع الفصائل اليسارية ذات المنابع الماركسية ، ويقف ضد حزب الوفد وغيره من الأحزاب اليمينية .

كذلك فإنه يجد تمايزه الايديولوجى ـ فى رفضه لفكرة الرأسمالية الوطنية كجزء من صيغة تحالف قوى الشعب العامل ـ تأسيسا على أن هذه الرأسمالية أثبتت تاريخيا انها مستغلة ، ولها علاقاتها وروابطها التابعة بالرأسمالية العالمية ، وانها مسئولة مسئولية تاريخية عن نظام الانفتاح الاقتصادى .

وهناك اتجاه ثان أكثر تأثرا بكتابات المفكر القومى الدكتور عصمت سيف الدولة ، وينزع إلى انشاء حركة عربية واحدة وايجاد روابط عضوية مع الجماعات الناصرية المتناثرة على الخريطة العربية . وهذه المجموعة تعرضت لانشقاقات داخلية ووجهت بعدة ضربات أمنية لها ، بما فى ذلك حكم القضاء على بعضهم بتأثيمهم على بعض الأفعال السياسية .

وهناك ثالثا مجموعة ناصرية ذات وجه جبهوى ، ومشروع قومى ، تميل إلى ابراز عناصر الخصوصية فى المشروع الناصرى باعتباره مشروعا للخصوصية مصريا وعربيا ، واسلاميا ، فضلا عن أنها مجموعة لها اجتهاداتها النظرية ، ولها أساليبها المتميزة فى العمل السياسى ، حيث تميل إلى المرونة والتعامل مع المتغيرات الواقعية ، والسياسية بكفاءة نسبية ـ بالمقارنة مع بعض الجماعات الأخرى .

ج ـ الحركة الناصرية ومسألة بناء الحزب :

يعد هذا الموضوع من أهم قضايا دراسة الحركة الناصرية فى مصر لاعتبارات عديدة :

أولها : أن الناصرية كان لها موقفها من الفكرة الحزبية ، ومسألة التعددية السياسية ، والقائمة على رفض الأحزاب السياسية على أساس أنها كانت عاملا محوريا فى الفساد السياسى قبل ١٩٥٢ ، فضلا عن سماتها السلبية والواردة فى الوثائق الناصرية . ثم انها قامت على طرح فكرة « تحالف قوى الشعب العامل » .

ثانيها : إن الجماعات الناصرية ـ الشابة ـ لا زالت مترددة ازاء مسألة التعددية الحزبية ، بين قبولها على سبيل التاكتيك السياسى لبناء الحزب الثورى أو اعتبارها استراتيجية ، والقبول بها كوسيلة للاحتكام السياسى للجماهير إذا ما زالت القيود التى علقت بها مؤسسيا وقانونيا ودستوريا .

ويمكن القول أن المحاولتين الرسميتين الحاليتين لاقامة حزب سياسى ناصرى من داخل النظام القانونى ـ والسياسى ـ الراهن للأحزاب السياسية تمثلت فى محاولة انشاء « حزب تحالف قوى الشعب العامل » ، ومحاولة انشاء الحزب الاشتراكى العربى الناصرى ، وسوف نتناولهما فى ايجاز على النحو التالى :

حزب تحالف قوى الشعب العامل :

قام كمال أحمد ، وهو من الجيل الوسط ، وكان عضوا سابقا فى مجلس الشعب عن احدى دوائر محافظة الاسكندرية بمحاولته لتأسيس حزب لقطع الطريق على الجماعات الأخرى التى بدأت فى مناقشة مسألة الحزب العلنى ، ولجذب القوى الأخرى إلى الاطار الذى بدأ فى صياغته ، وفى ذات الوقت خشية أن يحاول الحرس القديم السيطرة على عملية انشاء حزب ناصرى لا يكون له وللشباب دور كبير فيه .

وفى هذا السياق قام باعداد برنامج ـ اقرب الى رؤية الوسط ـ وذا طابع اصلاحى محدود ، واعتمد فى الدعوة لفكرة انشاء حزب « تحالف قوى الشعب العامل » ، على استقطاب المجموعات الناصرية ، من خلال الحوار معها .

وقد انتقد البعض هذه المحاولة لانها قامت على أساس محلى وقامت على مجموعة الاسكندرية التى تدين بالولاء لوكيل المؤسسين ، فضلا عن أنه يؤيد الحزب الوطنى ويعتبره حليفا له ضد حزب الوفد .

ويقال أن له بعض الانصار فى المنصورة ، ولكن تواجده محدود . ولكن الجماعات الناصرية فى القاهرة تتعامل مع هذه المحاولة الأولى لانشاء حزب على أساس انه فى حالة التصريح بقيامه ـ قضائيا وسياسيا ـ ستنضم إليه ، وتسيطر عليه ، ومن هنا كانت مشاركة بعض ممثلى هذه الجماعات فى التأسيس .

وفى ١١ أغسطس ١٩٨٣ تقدم وكيل المؤسسين إلى رئيس لجنة شئون الأحزاب ـ المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ـ عن نفسه وبصفته نائبا عن ستين مواطنا بإخطار كتابى عن تأسيس « الحزب الناصرى ـ تنظيم تحالف قوى الشعب العامل » وبتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٨٣ أصدرت اللجنة قرارها برفض قيام الحزب على أساس إن الاعلان السياسى وبرنامج الحزب ونظامه الداخلى تدل بوضوح على أنه يقوم على النظام الشمولى ولا يؤمن بالديموقراطية أو بتعدد الأحزاب طبقا لما جاء فى الدستور . وإن ما جاء ببرنامج الحزب يتعارض مع الشرعية الدستورية التى يقوم عليها نظام الحكم فى مصر ويرمى إلى عودة الشرعية الثورية التى تستبيح أى تغيير عن غير السبيل الدستورى لمواجهة ما أسماه التحدى الكبير الذى ينتظر الأمة العربية .

وأن الاشتراكية العلمية التى ينادى بها الحزب هى بعينها الماركسية التى تختلف عن النظام الاشتراكى الديموقراطى الذى يقوم عليه الأساس الاقتصادى للبلاد طبقا للمادة الرابعة من الدستور .

وقد طعن قضائيا فى القرار الصادر من لجنة شئون الأحزاب السياسية ولا زالت القضية منظورة ويبدو أن ثمة اتجاها شائعا لدى كافة الفرق والجماعات الناصرية على أن السماح بقيام الحزب الناصرى ـ تنظيم تحالف قوى الشعب العامل ـ قضائيا أو سياسيا ـ سيدفع الجميع إلى الانضمام إليه ، ولكل أهدافه ومراميه .

الحزب الاشتراكى العربى الناصرى (تحت التاسيس) :

بعد رفض لجنة شئون الأحزاب السياسية لطلب انشاء الحزب الناصرى ـ تنظيم تحالف قوى الشعب العامل ـ كانت الفرصة مواتية لدى قوى ناصرية فاعلة

لتطوير التفكير السابق بضرورة انشاء حزب سياسى ناصرى ، ينشأ من خلال الخريطة السياسية ، وليس من أعلى كما تم مع بعض الأحزاب السياسية الأخرى ، وتلافى الانتقادات والقصور الذى شاب المحاولة الأولى ، برنامجيا وتنظيميا . ومن هنا قام الأستاذ فريد عبد الكريم المحامى ، وأحد الكوادر البارزة للعمل السياسى والجماهيرى فى الستينيات ، وعدد آخر بالأعداد لانشاء « الحزب الاشتراكى العربى الناصرى » . وكان اختيار فريد عبد الكريم أمرا ذا دلالة لأن جيل السبعينيات يثق فيه ، ويقدر تاريخه السياسى وصموده فى محنة السجن بعد أحداث مايو ١٩٧١ كما أن « الحرس القديم » لا يعترض عليه ، باعتباره كان جزءا من خريطة العمل السياسى الناصرى ، فى التنظيم السياسى ـ الاتحاد الاشتراكى ـ فضلا عن كونه مارس العمل مع مجموعة تنظيم طليعة الاشتراكيين ، ومنظمة الشباب الاشتراكى .

وقد تقدم وكيل المؤسسين السيد فريد عبد الكريم المحامى بطلب التصريح بانشاء حزب تأسيسا على أن « غيبة الحزب الوطنى والرسمى للناصريين وحرمانهم من الممارسة الديمقراطية سوف يؤدى إلى ظواهر سلبية لا يرضاها أحد مثل استقطاب بعض عناصر التيار الناصرى الشابة إلى تيارات أخرى خطيرة وغير شرعية مما يفوت على مجتمعنا فرصة اخماد موجات العنف التى ما زالت تهدده ، كما قد يلجأ البعض ـ تحت تأثير اليأس من امكانية الممارسة الديموقراطية ـ إلى النشاطات الخارجة على القانون . وأخيرا ، قد يقع البعض منهم فى أسر السلبية والعزوف عن المشاركة الفعالة فى الحياة العامة وفى صنع مستقبل وطنه ، و « الأمور الثلاثة بعضها خطير ، والأغلب فيها عزل الناس عن الدولة وانعزال الدولة عنهم » .

وقد شكل الحزب هيكله التنظيمى ، ولجانه المتعددة كلجنة الاعلام والعمل الجماهيرى ، ولجنة وضع البرنامج ، ولجنة شئون المؤسسين ، ولجنتيه المركزية ، وأمانته العامة .

ولكن المهم فى هذا السياق هو رصد العلاقة بين عملية انشاء الحزب ، وبين الجماعات الناصرية المتنافسة ، وبيان ما إذا كان الحزب سيكون اداة توحيد وضبط لايقاع الحركة وبوتقة لصهر الخلافات الذاتية ، والموضوعية أم سيكون مسرحا للنزاع والتنافس بين تلك الجماعات .

د ـ الجماعات الناصرية والنظام الحزبى فى مصر :

أدى رفض الدولة الاقرار بحق التنظيم المستقل للناصريين ، إلى فرض قيود معينة على النمو الطبيعى للحركة على المستويين الايديولوجى والتنظيمى ، ولكنه فى ذات الوقت قد طرح أساليب مختلفة للعمل الناصرى فى اطار الظروف القائمة :

الناصرية والحزب الوطنى : النزاع حول الشرعية والرموز :

كما قلنا فيما سبق بأن الحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم يرفض انشاء الحزب الناصرى لأسباب موضوعية مبعثها أن هذا الحزب يطرح نفسه باعتباره الاستمرار « الطبيعى » «.والتاريخى » لمبادىء ثورة يوليو ، وفى المقابل ، فان الحزب الوطنى يرى أن شرعيته مستمدة من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وأن رموزه المعلنة مستقاة من هذه الثورة ومبادئها ، مع بعض التعديلات التى بادر بها الرئيس السادات ، ومن ثم فان الاقرار بوجود الحزب الناصرى يعنى أن الحزب الوطنى لا شرعية له .

ومع فترات الانتخابات ، عادة ما يسعى الحزب الوطنى للتفاوض مع بعض العناصر الناصرية « المعتدلة » للانضمام إليه ودخول الانتخابات على قوائمه .

ولكن يظل الحزب الوطنى مع حزب الوفد من وجهة نظرة الناصريين رموزا لليمين السياسى والاجتماعى فى مصر ، على الرغم من أن قلة ناصرية ضئيلة ترى أن عدوها الأول هو حزب الوفد ، وأن ثمة امكانية للتحاور مع الأخوان ، والتيار الاسلامى والحزب الوطنى .

الناصرية ، والتجمع : ازمة الصيغة :

كانت صيغة التجمع الوطنى التقدمى ـ ولا تزال ـ صيغة مطروحة لتجميع القوى التقدمية والمستنيرة فى أطار حزب سياسى . وكان بعض الناصريين جزءا من منبر اليسار ، وهو الجذر التاريخى للحزب . ورغم أن هذه الصيغة من الماركسيين القوميين ، والناصريين ، والتيار الدينى المستنير ، كان من الممكن أن يكون بوتقة لحوارات خلاقة بين هذه الفصائل ، الا أن القيود القانونية والأمنية والسياسية على حركة هذا الحزب كانت قوية ، وفضلا عن ذلك ، كانت للناصريين

انتقاداتهم حول تمثيلهم فى داخل المستويات التنظيمية للحزب ، وعن تعبيرهم سياسيا عن انفسهم كفصيل متميز فى جريدة الحزب ، وخاصة من الأجيال الشابة . وثمة لوم ، وعتاب موجه للفصيل الماركسى فى الحزب ، وحول ممارساته السياسية وحول سياسات الحزب ، وبعض مواقفه العربية .

ولا شك فى أن انشاء الحزب الناصرى سيؤدى إلى خروج عناصر من حزب التجمع إلى الحزب الجديد ، الا أن ذلك قد يؤدى إلى التمايز وإلى تحول حزب التجمع إلى حزب لليسار الماركسى .

الناصريون وحزب العمل الاشتراكى :

بالرغم من أن حزب العمل يضم بالأساس بقايا جماعة مصر الفتاة ، الا أن الاطار الفضفاض للحزب ، دفع بعض العناصر الناصرية التى فشلت فى الانضواء فى حزب التجمع التقدمى الوحدوى ، إلى الدخول إلى حزب العمل بحثا عن دور ، ومكانة أكبر فى التمثيل ، ولكن هذه العناصر تم تحجيمها مع نمو الحزب ، وتعاظم التيار الدينى فى داخله .

وفى خارج الاحزاب القائمة ، حاول الناصريون أن يكون لهم دورهم ـ أسوة بالتيار الاسلامى ـ فى النقابات المهنية كالاطباء والمهندسين ونوادى هيئات التدريس بالجامعات ، وهى محاولات كان لها نصيب من النجاح اختلف من نقابة إلى أخرى ، وأن برزت فى نقابة الصحفيين والمحامين ، فضلا عن نشاطهم الملحوظ فى الجامعات .

■ ■

القسم الثالث
الأوضـاع الاقتصادية

كانت مشكلة نقص الموارد المالية الخارجية أهم مشكلات الاقتصاد المصرى فى عام ١٩٨٦ . وارتبط هذا بنقص اسعار وعائدات البترول ، وما صاحبه من نقص لتحويلات العاملين المصريين فى الخارج ، فضلا عن ضعف المتحصلات الأخرى من النقد الأجنبى ولقد انعكس نقص المتحصلات الخارجية ، متضافرا مع قصور تعبئة المدخرات المحلية ، فى العديد من الظواهر الانكماشية . وبوجه خاص فان انخفاض الاستثمار القومى ، وتراجع معدلات التنفيذ للخطة الخمسية الجارية فى أعوامها الأخيرة ، كان اهم هذه الظواهر . وأشتد المغزى السلبى لهذا كله ، إذ انعكس بالأساس على قطاعات الانتاج السلعى ، حيث لم تتحقق معدلات النمو المستهدفة لها مع قرب نهاية الخطة الجارية .

وانطلاقا من الاهمية الاستثنائية لمشكلة تمويل التنمية الاقتصادية ، وتحديدا فيما يتعلق بتنمية القطاعات الانتاجية ، فان هذا التقرير يتناول اهم التطورات الاقتصادية فى مصر خلال عام ١٩٨٦ من هذا المنظور . وهنا تشمل متابعة هذه التطورات تحليل نتائج الخطة الخمسية الجارية ، وعجز موازنة الدولة ، وعجز ميزان المدفوعات ، ودور الجهاز المصرفى . وفى معالجة التطورات فى السياسة الاقتصادية يتناول التقرير دور القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص والتطورات فى العلاقات الاقتصادية الخارجية . وفى هذا كله يجرى عرض لاتجاهات الاصلاح الاقتصادى ، واثرها على مواجهة مشكلة تمويل التنمية .

أولا : نتائج الخطة الخمسية

مثلت قضية الانتاج فى عام ١٩٨٦ أهم القضايا الاقتصادية فى مصر ، ويرجع الاهتمام الواسع الرسمى والشعبى بهذه القضية إلى أن قصور الانتاج يكمن خلف جميع المشكلات الاقتصادية الداخلية والخارجية . وتعتبر زيادة الانتاج الرافعة المركزية ليس فقط لتجاوز هذه المشكلات ، وانما أيضا لتحقيق التقدم الاقتصادى وتأمين التحرر من الاعتماد على الخارج . ويكفى لتبين ادراك خطورة هذه القضية ، أن نشير إلى احتلالها مكان الصدارة من خطاب الرئيس مبارك بتكليف وزارة عاطف صدقى فى نهاية ١٩٨٦ ، فيؤكد الخطاب فى أولى فقراته على ضرورة تعبئة كافة الموارد الداخلية والخارجية بما يخدم « قطاعات الانتاج » ، واطلاق الطاقات المتوفرة لدينا لـ « الاغراض الانتاجية » ، وتقديم المزيد من التشجيع لـ « الصناعة الوطنية » فى القطاعين العام والخاص ، واستخدام الطاقات الوطنية المتاحة فى مجال « الزراعة الوطنية » فى القطاعين العام والخاص ، واستخدام الطاقات الوطنية المتاحة فى مجال « الزراعة والصناعة » للحد من الواردات وزيادة الصادرات وتحقيق طفرة ملموسة فى برنامج استصلاح الأراضى زيادة الغلة الراسية لـ « الانتاج الزراعى » . . الخ .

على هذا الأساس ، فان تطور « قطاعات الانتاج » لابد وأن ينال الأولوية فى متابعة التنمية الاقتصادية فى

مصر خلال عام ١٩٨٦ . وهنا ، فان التحليل يأخذ ثلاثة محاور أساسية ، الأول : تحليل المستهدف والمنفذ فى استثمارات الخطة الخمسية الجارية . والثانى : تطور هيكل الاقتصاد القومى حتى العام الأخير للخطة الخمسية الجارية . والثالث : انجازات النمو الاقتصادى خلال السنوات الخمس الأولى لحكم الرئيس مبارك .

ويتيح مثل هذا التحليل امكانية التعرف على أبعاد أزمة الانتاج التى احتدمت مظاهرها ، ومدى نجاح محاولات الاصلاح التى جرى تبنيها ، وهنا استنادا إلى البيانات الرسمية بشأن تطور بنية الاستثمار الثابت ومعدلات النمو الاقتصادى ، إلى جانب هيكل الناتج المحلى وهيكل العمالة حتى عام ١٩٨٦ .

١ ـ استثمارات الخطة الخمسية :

يوضح تطور حجم وتوزيع الاستثمار الثابت معدلات النمو الاقتصادى واتجاهات التغير فى بنية الاقتصاد كما توخاها مشروع الخطة الخمسية الجارية فى ظل الأوضاع الداخلية والخارجية المعطاه . وأما التنفيذ الفعلى لبرنامج الاستثمار ، فانه يحدد النمو والتغير فى هيكل الناتج والعمالة كما جرى هذا التطور فى الواقع . ونكتفى هنا ، بالأشارة إلى أهم سمات التوزيع القطاعى ـ المستهدف والمنفذ ـ لاستثمارات الخطة الخمسية الجارية . ونلاحظ استنادا إلى الوثائق التى حددت اطار الخطة أو تابعت تنفيذ هذه الخطة وإلى البيانات الواردة فى جدول رقم (١) :

أولا : أن مشروع الخطة الخمسية الجارية قد تميز عن مشروعات الخطط الخمسية الثلاث التى سبقتها (والتى وضعت بين عامى ١٩٧٦ و ١٩٨١ وأن لم يرأى منها طريقه للتنفيذ) . ونقصد بهذا التميز ابراز ضرورة تصفية اختلال هيكل الاقتصاد القومى المتمثل فى تراجع الوزن النسبى لقطاعات الانتاج (القطاعات السلعية) وهو الأمر الذى من شأنه أن يوفر المقدمة الضرورية لتصفية الاختلالات بين الموارد والحاجات القومية السلعية والمالية والبشرية . . الخ . أى أنه أساس التخفيف الضرورى لمخاطر تعاظم الاستيراد والمديونية والبطالة . . الخ . وهكذا ، فان المستهدف لقطاعات الانتاج والبالغ ٥٠,٤٪ فاق مثيله فى مشروع الخطة الخمسية ٨٠/١٩٨٤ والذى لم يتعد ٤٢,٨٪ ، وفى المقابل تراجع المستهدف لقطاعات الخدمات الانتاجية (قطاعات التوزيع) إلى ٢٠,٥ مقابل ٣٠٪ وزاد بدرجة طفيفة لقطاعات الخدمات غير الانتاجية (السيادية والاجتماعية) إلى ٢٩,١ مقابل ٢٧,٣٪ . بيد أنه فى حال المقارنة بالاستثمار المنفذ فعليا خلال الفترة ٧٧ ـ ٨١/١٩٨٢ ، يلاحظ أن نصيب قطاعات الانتاج قد استمر ثابتا تقريبا فى الخطة الخمسية . وبينما زاد النصيب المخطط للزراعة والبترول والكهرباء فقد تراجع هذا النصيب للصناعة التحويلية والتعدين والتشييد . وفى عام ١٩٨٦ تأكدت نفس الاتجاهات تقريبا ، مع ملاحظة تراجع أنصبة الكهرباء ، والخدمات غير الانتاجية .

ثانيا : أن القطاع العام قد تحمل العبء الأكبر من اجمالى الاستثمار المستهدف والمنفذ سواء فى الخطة الخمسية الجارية أو فى الاستثمار المنفذ خلال السنوات السابقة لها . ولقد جسد هذا واقع أن القطاع العام يمثل ضمانة تنفيذ برامج الاستثمار ، طالما أنه يخضع لقرارات الزامية . على حين أن تنفيذ ما يخطط للقطاع الخاص ـ وأن كان يتأثر بمدى كفاية ادوات التشجيع والتوجيه ـ فانه يتحدد أساسا بالقرار الفردى الاختيارى ، والأهم أن معدلات الاستثمار الأعلى للقطاع العام قد عكست ـ كما سنرى ـ أسباب استمرار الوزن الكبير للقطاع العام فى الاقتصاد القومى . ونلاحظ هنا ، أن القطاع العام قدم ٧٧,٢٪ من اجمالى الاستثمار الثابت المنفذ خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية الجارية بزيادة طفيفة عن النصيب المستهدف له فى الخطة (٧٦,٥٪) . ورغم هذا الوزن النسبى المرتفع فقد جاء أقل من نصيب هذا القطاع خلال السنوات الخمس السابقة للخطة حيث بلغ ٨٠,٩٪ . ولكن ما يبدو هاما ، هو أن نسبة المنفذ إلى المستهدف كانت أعلى للقطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص . وشهد عام ١٩٨٦ هبوطا فى القيمة المطلقة والنسبية لاجمالى الاستثمار المنفذ مقارنة بالمستهدف ، وبشكل خاص ظهر هذا الهبوط بالنسبة للقطاع العام .

ثالثا : أن قطاع الصناعة التحويلية والتعدين ـ عدا استخراج النفط ـ قد استوعب النصيب الأكبر من الاستثمار سواء لدى المقارنة مع قطاعات الانتاج أو مجمل قطاعات الاقتصاد القومى . لكن هذا النصيب المرتفع نسبيا للصناعة من الاستثمار القومى لا يعكس

اختيارا لاستراتيجية تنمية اقتصادية تعطى الأولوية للتصنيع ، أى تربط أسبقية نمو الصناعة التحويلية بما يكفل تحقيق ترابط بنية الصناعة والاقتصاد .

ويبدو هاما أن نلاحظ أن وثائق خطط التنمية الاقتصادية السابقة للخطة الأخيرة أعلنت صراحة رفضها أولوية التصنيع ، وأخذت من مشكلاته ذريعة للتراجع عن استكمال البناء الصناعى القائم . وسواء فى سنوات الخطة الجارية أو السنوات السابقة لها اتجه الاستثمار الصناعى بالأساس إلى مشروعات الاحلال والتجديد واستكمال المشروعات التى بدأ تنفيذها ، أو إلى صناعات الأسمدة ومستلزمات البناء وعدد من الصناعات الاستهلاكية والوسيطة . ويبدو مثيرا للاهتمام هنا ملاحظة أنه رغم اشارة مشروع الخطة الجارية إلى مخاطر عدم كفاية الانتاج الصناعى ، تراجع نصيب الصناعة التحويلية والتعدين إلى ٢٠,٨٪ من اجمالى الاستثمار الثابت المنفذ مقابل ٢٤,٨٪ فى مشروع الخطة و ٢٨,٢٪ فى السنوات الخمس السابقة لها . وفى عام ١٩٨٦ تراجع المنفذ فى هذا القطاع مقارنا بالمستهدف فى الخطة .

واخيرا ، يبدو هاما أن نلاحظ أن الاستثمارات التى نفذت فعليا فى قطاعات الخدمات الانتاجية خلال سنوات الخطة الجارية بلغت ٢٢,٣٪ من الاجمالى . وقد جاءت هذه النسبة اقل من مثيلتها فى السنوات الخمس السابقة للخطة ، لكنها زادت على النصيب الذى حدده مشروع الخطة والمقدر بنحو ٢٠,٥٪ . فقد ابتلع قطاع النقل والمواصلات والتخزين هذه الزيادة . واجمالا فان ايجابية هذا التطور تبرز من ناحية ، فى التراجع الضرورى لكى يتحقق التناسب بين الاستثمار فى البنية الأساسية الانتاجية والاستثمار فى قطاعات الانتاج طالما أن الأولى ينبغى أن تتطور بقدر احتياجات نمو الثانية . ومن ناحية أخرى ، فى استيعاب البنية الأساسية الانتاجية لزيادة الاستثمار دون غيرها من قطاعات التوزيع . كما يلاحظ ايضا ، وربما يمثل هذا اكثر التطورات سلبية ، أن نصيب قطاعات الخدمات غير الانتاجية ، وأن كان قد هبط فى الاستثمارات المنفذة إلى ٢٦,٣٪ مقارنة بتلك التى قدرتها الخطة ، فقد جاء أعلى من النسبة التى نالها فى سنوات ما قبل الخطة . وإذا كان الانفاق العسكرى الضرورى للأمن القومى والانفاق على المرافق العامة اللازم لتجديدها ، قد استوعب الزيادة ، فان هذا قد تم على حساب الانتاج الذى يمثل الأساس الضرورى لتأمين هذا كله على أسس قومية راسخة . اضف إلى هذا أن هذه الزيادة تمت على حساب تقلص نصيب الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة . . الخ . الأمر الذى يحمل آثارا سلبية بعيدة المدى على التنمية الاقتصادية وتطور الانتاج .

٢ ـ تطور هيكل الاقتصاد :

وتشير بيانات وزارة التخطيط إلى هبوط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى بشكل متواصل خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية الجارية ، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ٨١/ ١٩٨٢ . وفى عام ١٩٨٥/ ١٩٨٦ كان التراجع حادا وزاد معدل النمو المتوقع قليلا عن نصف مستواه المحقق فى أولى سنوات الخطة الخمسية الجارية . وفى مشروع خطة عام ١٩٨٦ / ١٩٨٧ قدر معدل للنمو يقل عن مستواه سواء بالمقارنة مع المستهدف فى الخطة أو المحقق فى السنوات التى سبقتها . واما بشأن تفاوت معدلات النمو بين قطاعات الاقتصاد ، فان أول ما يبدو هو عدم نجاح الخطة فى تحقيق معدلات سنوية للنمو تزيد فى قطاعات الانتاج السلعى مقارنة بغيرها ، بغية تصحيح هذا الاختلال الرئيسى فى الاقتصاد المصرى . وهكذا ، يلاحظ ، **اولا** ، أن معدل نمو قطاعات الانتاج هبط بدرجة أكبر مقارنة سواء بمعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى عام ٨٥/ ١٩٨٦ أو بمعدل نمو نفس القطاعات بالعام الأول من الخطة ، ومقارنة بمعدل النمو المتوسط فى الخطة ، أو المحقق قبلها فقد جاء المعدل المستهدف لعام ٨٦/ ١٩٨٧ ادنى مستوى فى هذه القطاعات . ويعزى تراجع نمو الانتاج بالأساس إلى الهبوط الحاد لمعدل نمو قطاع البترول ومنتجاته ، حيث تراجع بنحو ٦,٩ مرة بين العامين الأول والرابع وقدر للعام الخامس بما يقل عن نصف مستواه قبل بداية الخطة .

ثانيا ، أن معدل نمو قطاعات الخدمات الانتاجية قد هبط عن المستوى المستهدف فى الخطة وبدرجة أشد مقارنة بما تحقق قبلها . وظهر التراجع بشكل حاد فى معدل نمو الناتج المحلى المتولد فى قناة السويس ، ورغم تحسنه مقارنة بالعامين الثانى والثالث للخطة فان

المستهدف والمتوقع لم يتعد ٢,٩ و ١,٦٪ فى عامى ٨٥/ ١٩٨٦ و ٨٦/ ١٩٨٧ على الترتيب مقابل ٥,٤٪ طبقا لأهداف الخطة و ١٦,٨٪ خلال السنوات الخمس السابقة لها . وفى المقابل زاد هذا المعدل فى قطاع التجارة عن مستواه ما قبل الخطة ، رغم هبوطه مقارنة بأهداف الخطة تحت تأثير عوامل الانكماش التى برزت فى العامين الآخيرين .

ثالثا : أن معدل النمو للقطاعات غير الانتاجية (الخدمات السيادية والاجتماعية) قد ارتفع فى نهاية الخطة مقارنة ببدايتها ، وكان أعلى من القطاعات الأخرى الانتاجية وشبه الانتاجية ، وفاق حتى المستوى المحقق قبل الخطة . ويلاحظ أن هذه الزيادة تعزى بالأساس إلى الارتفاع الملموس لمعدل النمو فى قطاع الاسكان وقطاع المرافق العامة مقارنة بأهداف الخطة وبما تحقق قبلها . وكان هذا النمو دون اضافة إلى ـ أو على حساب ـ الانتاج السلعى .

أن هذا الهبوط لمعدلات النمو السنوية ، وتفاوتها بين قطاعات الاقتصاد فى غير صالح قطاعات الانتاج الأمر الذى يعزى إلى التراجع فى حجم الاستثمار المنفذ ونمط توزيعه القطاعى) قد انعكس على تطور هيكل الناتج والعمالة فى الاقتصاد القومى .

والواقع أن هيكل الناتج المحلى لم يتغير تقريبا رغم ما هدفت اليه الخطة الخمسية الجارية من رفع للوزن النسبى لقطاعات الانتاج إلى ٥٤,٨٪ فى عامها الأخير ، بدلا من ٥١,٧٪ فى عام الأساس . وهكذا ، فى عام ٨٥/ ١٩٨٦ تراجع النصيب المتوقع لهذه القطاعات عن مستواه فى العامين الثانى والثالث من الخطة ولم يزد المستهدف فى العام الأخير ٨٦/١٩٨٧ عن مستوى عام ٨١/ ١٩٨٢ . ويعزى هذا من حيث الأساس إلى عدم القدرة على تحقيق هدف رفع نصيب قطاع البترول ومنتجاته إلى ١٨,١٪ ، بل تراجع المتوقع والمستهدف إلى ١٥,١ و ١٤,٧٪ فى عامى ٨٥/ ١٩٨٦ و ٨٦/ ١٩٨٧ . أضف إلى هذا تواضع زيادة نصيب الصناعة التحويلية والتعدين . وهبوط انصبة الزراعة والتشييد والبناء فضلا عن ثبات نصيب الكهرباء ، وذلك فى نفس العامين .

وفى المقابل فان قطاعات الخدمات الانتاجية نالت نصيبا من الناتج المحلى الاجمالى يزيد بدرجة ملموسة فى العامين الأخيرين للخطة مقارنة بالمستهدف فى نهايتها ، ويساوى تقريبا نفس النصيب فى سنة الأساس .

ويلاحظ ان الناتج المتولد فى قناة السويس وأن تدنى إلى نصف مستواه فى سنة الأساس قدر فى العامين الأخيرين للخطة بأعلى من المستهدف فى نهاية الخطة .

وأما القطاعات غير الانتاجية ، فقد قدر أن يزيد نصيبها فى عام ٨٦/١٩٨٧ عن مستواه فى العام السابق له ، وعن نصيب المحقق فى سنة الأساس . وفى آخر عامين للخطة فان نصيب الخدمات الاجتماعية قدر أن يزيد بدرجة طفيفة عن المستهدف فى الخطة ، ومساو تقريبا لسنة الأساس ، ربما للقيود الاجتماعية الواردة على الاتجاه لتقليص حاد لخدمات ضرورية مثل التعليم والصحة ، أو لزيادة دور القطاع الخاص فى هذا المجال . وأما نصيب الخدمات الحكومية . فقد هبط المتوقع والمستهدف فى العامين المشار اليهما بدرجة طفيفة عن سنة الأساس ، وبدرجة أكبر عن المستهدف فى الخطة ، الأمر الذى قد يعزى إلى الاتجاه نحو تقليص نسبى للانفاق الحكومى غير الضرورى . ونال قطاع الاسكان نصيبا أعلى وأن كان بدرجة محدودة مقارنة بسنة الأساس وما هدفت اليه الخطة ، وما يشير بشكل غير مباشر إلى تفضيل الاستثمار الخاص للتوظيف فى ملكية العقارات المبنية مقارنة بالاستثمار الانتاجى .

وأما هيكل العمالة حسب قطاعات الاقتصاد ، فقد جسد استمرار العمالة ضعيفة الانتاجية وغير المنتجة . وهكذا ، على سبيل المثال ، رغم تراجع نصيب الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى بدرجة حادة بين عامى ٨٥/١٩٨٦ و ٨١/ ١٩٨٢ ، فقد زاد نصيبها من العمالة . وبين نفس العامين ارتفع الوزن النسبى للعمالة بنحو ضعف الزيادة المتوقعة للناتج فى قطاع الصناعة التحويلية والتعدين . ورغم ثبات وزن قطاع الكهرباء فى الناتج المحلى فقد ارتفع نصيبها من العمالة بنحو ١٨٪ . وانعكس التراجع النسبى فى الاستثمارات الموجهة لأعمال التشييد والبناء وفى معدلات نمو هذا القطاع ـ رغم ثبات وزنه فى الناتج الأمر الذى قد يفسره ارتفاع التكاليف والأرباح ـ فى الهبوط الحاد للعمالة فيه إلى ما يقرب من نصف مستواه .

وفى المقابل ، زاد نصيب قطاعات الخدمات الانتاجية من العمالة . وأدى الهبوط الطفيف فى الوزن النسبى للعمالة فى قطاع الخدمات الحكومية إلى انخفاض مقابل وأن كان محدودا بدوره فى العمالة بقطاعات الخدمات غير الانتاجية . ولكن استمرار الوزن الكبير للعمالة غير المنتجة ، يظهر فى أن نصيب أنشطة الخدمات الذى

وصل إلى ٢١,٦٪ من قوة العمل فى مصر موزعة حسب النشاطات الاقتصادية ، كان ينبغى أن لا يزد على ١٣ ـ ١٥٪ فى عام ١٩٨٤ . وفى المقابل ، فان نصيب قطاعات الانتاج من العمالة لابد وأن يتغير بالزيادة لصالح الصناعة . وهكذا ، فان نصيب الزراعة من قوة العمل ، لابد ألا يتجاوز نحو ٢٥ ـ ٣٠٪ بدلا من نحو ٤٠,٦٪ وأن يتجه نصيب الصناعة للزيادة بحيث يبلغ نحو ٢٥٪ على الأقل بدلا من نحو ١٤,٢٪ ، وذلك باتخاذ عام ١٩٨٤ أساسا للمقارنة . وفعليا فان هذا التغير المطلوب فى التوزيع النسبى لقوة العمل ـ كما يراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ يشير ، من ناحية ، إلى الاصلاح الحتمى فى هيكل الاقتصاد القومى ، ومن ناحية أخرى إلى الضرورة الملحة لزيادة الانتاج ورفع الانتاجية ، الأمر الذى لم تتمكن الخطة الخمسية الجارية من تحقيقه ، ودفع إلى المقدمة مرة أخرى المطلب القومى الملح بالتغلب على المشكلات التى حالت دون تحقيق ما توخته هذه الخطة فى مشروعها الأول .

٣ ـ انجازات النمو الاقتصادى :

وفيما بعد سوف نعرض للأبعاد والأسباب المختلفة للمشكلات السالفة التى تمثل نتاجا لاستراتيجية الانفتاح الاقتصادى فى واقعها الفعلى . ونكتفى هنا بالاشارة إلى أهم انجازات الخطة الخمسية ٨٢/ ١٩٨٣ ـ ٨٦/ ١٩٨٧ ، طبقا لتقارير المتابعة حتى بداية عامها الأخير .

لقد زاد الناتج المحلى ـ بالأسعار الثابتة ـ بنحو ١٣,٦٪ سنويا فى قطاع الكهرباء خلال الأعوام الأربعة الأولى للخطة ، طبقا للنتائج الفعلية للعامين الأولين ، والمبدئية والتقديرية للعامين الأخيرين . وكان هذا أعلى معدلات النمو السنوية فى جميع قطاعات الانتاج (القطاعات السلعية) وكانت الانجازات ملموسة بالفعل فى مجال تطوير قاعدة الطاقة الحديثة الضرورية لتطوير الانتاج القومى على أساس التكنيك الحديث . وهكذا ، على سبيل المثال ، زاد انتاج الكهرباء بنحو ٨٣١٣ مليون كيلووات ساعة خلال السنوات الأربع الأولى للخطة . ومثلت هذه الاضافة حوالى نصف الانتاج القائم فى سنة الأساس . وتم تركيب وتشغيل محطات جديدة للمحولات وخطوط هوائية وأرضية للنقل ، الأمر الذى زاد بدرجة ملموسة سعة الشبكات الكهربائية ذات الجهد الفائق والعالى . وأدى تطوير انتاج وتوزيع الكهرباء إلى زيادة نصيب الصناعة من الطاقة الكهربائية (عدا المولدة والمستخدمة داخل المصانع) بنحو ٣٠٪ عام ٨٥/ ١٩٨٦ مقارنة بسنة الأساس للخطة . وزاد نصيب الزراعة والرى والصرف بحوالى ٤٨٪ .

وارتبطت الزيادة الأخيرة ، باستمرار التوسع فى تنفيذ مشروع كهربة الريف ، واتساع استخدام التكنيك الحديث فى الزراعة المصرية والانتاج الريفى . ويلاحظ اجمالا اتجاه معدلات النمو السنوى للكهرباء فى قطاعات الانتاج نحو الثبات أو الزيادة مقابل اتجاهها للانخفاض فى قطاعات الاستهلاك غير الانتاجى . بيد أنه فى نهاية العام الرابع للخطة مقارنة بسنة الأساس ، فان هذا التحول الايجابى فى وظيفة هذا القسم الرئيسى من البنية الأساسية لم يحل دون هبوط نصيب الصناعة والزراعة فى استهلاك الكهرباء من ٦٠٪ إلى ٥٣٪ ويرجع هذا إلى المستوى الأعلى لمعدلات نمو الاستهلاك وزيادة ارقامه المطلقة فى القطاعات غير الانتاجية ، أضف إلى هذا أنه رغم الاتجاه إلى استخدام الطاقة المائية المتاحة فى توليد الكهرباء ، فان المصادر الحرارية ـ من الموارد النفطية والغازية قدمت حوالى ٧٣,٥٪ و ١٨,٥٪ على الترتيب من الطاقة الكهربائية الجديدة . الأمر الذى يفاقم من مشكلات النضوب المتسارع للموارد القومية من النفط والغاز ، ويهدر الفرصة البديلة لتطوير الصناعات البتروكيماوية ، كما يسهم فى خفض أهم مصادر مصر من النقد الأجنبى ـ أى صادرات البترول .

ويبقى هاما أن نشير إلى أن معدلات النمو السنوية المرتفعة للناتج المحلى المتولد فى قطاع الكهرباء ، لم يكن لها أن ترفع من مساهمة قطاعات الانتاج السلعى فى اجمالى الناتج المحلى . ويرجع هذا إلى أن نصيب قطاع الكهرباء فى هذا الاجمالى لم يتجاوز ٦٥,ـ ٧٤,٪ فى العامين الأول ، والرابع من الخطة الخمسية الجارية .

ولقد ارتفع الناتج المحلى بنحو ١٤,٤٪ سنويا فى قطاع النقل والمواصلات والتخزين خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة طبقا للنتائج المشار اليها وكان هذا بدوره أكثر معدلات النمو السنوية ارتفاعا فى جميع القطاعات سبه الانتاجية (قطاعات الخدمات الانتاجية) . وهنا أيضا كانت الانجازات ملموسة فى

مجال تطوير البنية الأساسية الانتاجية . وهكذا ، على سبيل المثال ، تم حتى نهاية عام ٨٥/ ١٩٨٦ ، بالمقارنة مع الموجود فى عام ٨١/١٩٨٢ ، توريد حوالى ٢٢,٥٪ من اجمالى القاطرات والوحدات و ١٢,٨٪ من اجمالى العربات ، وزيادة أطوال الخطوط بحوالى ٤٪ وتجديد ٢٠,٦٪ من الخطوط القائمة ، إلى جانب استكمال أعمال مشروع مترو الانفاق بالقاهرة وذلك بالنسبة للسكك الحديدية وبالمقارنة مع الموجود فى عام ١٩٧٩ تم انشاء ورصف حوالى ٢١,٦٪ من الطرق الرئيسية ، وتوسيع ١٥,٣٪ من الطرق ، إلى جانب انشاء العديد من الكبارى فى القاهرة والأقاليم ، وذلك بالنسبة للنقل البرى ، اضف إلى هذا انه جرى انشاء العديد من الأرصفة الجديدة فى الموانىء الموجودة . والانتهاء من المرحلة الأولى من ميناء دمياط الجديد ، فضلا عن تدعيم اسطول النقل البحرى والجوى للقطاع العام . وأما بالنسبة لقناة السويس ، فقد استمرت عمليات التكسيات والتوسيع والتدعيم ، إلى جانب تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع تطوير القناة للوصول إلى عمق يسمح بعبور سفن حمولة ٣٥٠ ألف طن فارغة . وفى نفس الوقت شهد قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية تطويرا هاما ، انعكس فى زيادة السعة الاجمالية للخطوط التليفونية بلغت ٦٦٤ الف خط وبزيادة مثلت حوالى ١٢٣٪ مقارنة بالموجود فى سنة الأساس . وإلى جانب هذا ، جرت زيادة ملموسة فى سعة كابل الوجه القبلى ، وشبكات سنترالات الوجه البحرى ، كما زادت خطوط التلكس بحوالى ٨٤٪ . وجرى تطوير خطوط الاتصال التليفونى بأوروبا والخليج وآسيا .

بيد أنه على الرغم من هذا ، هبط بشكل طفيف نصيب قطاعات النقل والتخزين والمواصلات وقناة السويس من اجمالى الناتج المحلى ، إلى ٩,١٪ فى نهاية عام ٨٥/ ١٩٨٦ مقارنة بنحو ٩,٢٪ فى عام ٨١/ ١٩٨٢ . ويعزى هذا إلى هبوط الدخل المتحقق من القناة ، وإلى استمرار النمو بمعدلات مرتفعة فى مجالات التجارة والمال .

وكان معدل النمو السنوى البالغ حوالى ٢٠٪ فى قطاع المرافق العامة هو أعلى المعدلات بين القطاعات غير الانتاجية (الخدمات غير الانتاجية) . وجسد هذا انجازا ملموسا فى مجال البنية الأساسية الاجتماعية . وشمل هذا الانجاز انشاء شبكات ومحطات للصرف الصحى ، واحلال وتجديد وتطوير تلك القائمة ، إلى جانب زيادة انتاج مياه الشرب النقية بنحو الثلث ، ونالت القاهرة والاسكندرية أى أهم المراكز الاقتصادية والسكانية ـ النصيب الأعظم من هذا التطوير .

بيد أنه ينبغى أن نلاحظ ، من ناحية ، أن نصيب المرافق العامة لم يتجاوز ٠,٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى و ١,٨٪ من هذا الناتج المواد فى القطاعات غير الانتاجية . ومن ناحية أخرى ابتلعت النفقات السيادية للادارة الحكومية القسم الأعظم من هذا الناتج ، بما فى ذلك على حساب تراجع النصيب النسبى للخدمات الاجتماعية والشخصية شاملة التعليم والصحة وغيرها .

وعلى أية حال ، فقد أعلن أن مثل هذا التطوير لقطاعات الطاقة والبنية الأساسية الانتاجية والاجتماعية ، بعد مقدمة ضرورية وأساسا مواتيا للخطة الخمسية القادمة (٨٧/ ١٩٨٨) (٩١/ ١٩٩٢) . وأما تفسير ذلك ، فانه يتلخص فى أنه قد انيط بالقطاع الخاص أن يقدم حوالى نصف استثمارات الخطة القادمة ، أو ضعف نصيبه الفعلى فى الخطة الجارية . وهنا يراهن على جذب القطاع الخاص استنادا إلى الوفورات الخارجية الهائلة التى اتاحها له نمط الاستثمار الحكومى واستفادة من الامكانيات المالية الكبيرة التى يسيطر عليها هذا القطاع . أضف إلى هذا ، عنصر الضغط الناجم عن احتدام مشكلة التمويل الحكومى للتنمية الاقتصادية نتيجة تراجع ايرادات الدولة .

ويبقى أن نشير إلى أن مشروع الخطة الخمسية القادمة (٨٧/ ١٩٨٨ ـ ٩١/ ١٩٩٢) يستهدف تحقيق زيادة كبيرة نسبيا فى أنصبة قطاعات الانتاج بغير مراهنة على قطاع البترول . وتتطلع الخطة أن يتم هذا على حساب التضخم غير الضرورى فى أنشطة التجارة ، ولكن الأهم على أساس التراجع فى الانفاق الواسع الحكومى فى مجالات البنية الأساسية الانتاجية .

جدول رقم (١)
أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية
في سنوات الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ ـ ٨٦/ ١٩٨٧

قطاعات الاقتصاد	هيكل الاستثمار* ١٩٧٧ ٨١/٨٢	منفذ ٨٢ ـ ٨٧	خطة ٨٢ ـ ٨٧	خطة ٨٧ ـ ٩٢	معدل النمو السنوي الناتج المحلي ٪** ١٩٧٧ ٨١/٨٢	متوقع ٨٥/٨٦	مستهدف ٨٦/٨٧	خطة ٨٢ ـ ٨٧	هيكل الناتج المحلي ٪** ٨١/٨٢	متوقع ٨٥/٨٦	مستهدف ٨٦/٨٧	خطة ٨٦/٨٧	هيكل العمالة ٪** ٨١/٨٢	٨٥/٨٦	النمو السنوي ٪	الزيادة ٨٢ ـ ٨٧ ٪
الزراعة والري واستصلاح الأراضي	٩٫١	٨٫٩	١٠٫٧	١٢٫٥	٢٫٨	٣٫٥	٣٫٨	٣٫٧	١٩٫١	١٦٫٣	١٥٫٩	١٦٫١	٣٦٫٢	٣٧٫٣	٢٫٣	٣٣٫٢
الصناعة التحويلية والتعدين	٢٨٫٢	٢٠٫٨	٢٤٫٨	٢٦٫٦	٦٫٦	١٠٫٣	١٠٫٩	١٠٫٣	١٣٫٦	١٤٫٩	١٥٫٥	١٥٫١	١٢٫٣	١٤٫٧	٦٫٢(٨)	٢١٫٢
البترول ومنتجاته والغاز	٢٫٦	١٢٫٢	٣٫٨	٣٫٨	١٠٫٠	٢٫٣	٤٫٤	١٢٫٢	١٣٫٦	١٥٫١	١٤٫٧	١٨٫١	٢٫١	٢٫٧	٢٫٩	٠٫٢
الكهرباء	٧٫١	٧٫٠	٨٫٤	١١٫٠	٥٫٣	١٠٫٤	٩٫١	١٠٫٧	٠٫٧	٠٫٧	٠٫٨	٠٫٧	٥٫٥	٦٫٥	٥٫٢	٠٫٨
التشييد والبناء	٣٫٣	٢٫٥	٢٫٧	٢٫٢	١٢٫٩	٣٫٥	٥٫٤	٨٫٣	٤٫٧	٤٫٨	٤٫٧	٤٫٨	٥٫٧	٢٫٨	٧٫٥	١١٫٧
إجمالي القطاعات السلعية	٥٠٫٣	٥١٫٤	٥٠٫٤	٥٦٫١	٥٫٨	٥٫١	٦٫٢	٨٫٥	٥١٫٧	٥١٫٨	٥١٫٦	٥٤٫٨	٥٥٫١	٥٥٫٧	٣٫٧	٥٧٫١
النقل والمواصلات والتخزين	٢٣٫٦(١)	١٨٫٦	١٦٫٦	١١٫٠	١٣٫١	٦٫٠	٩٫٣	٩٫٧	٥٫٩	٦٫٨	٧٫٠	٤٫٧	٣٫٧	٤٫٦	٤٫٨	٥٫٠
قناة السويس	...	٠٫٩	١٫٠	٠٫٧	١٦٫٨	٢٫٩	١٫٦	٥٫٤	٣٫٣	٢٫٣	٢٫٢	٣٫١	١٫٦	١٫٧	٢٫٠	—
التجارة	٢٫٩(٢)	١٫٢	١٫٣	١٫١	٨٫٠	٤٫٥	٦٫٤	٦٫٨	١٢٫٤	١٢٫٣	١٢٫٢	١٢٫١	٩٫٤	٩٫٣	٤٫١	١٠٫٨
المال والتأمين	...	٠٫٣	٠٫٣	٠٫٣	١٧٫٥(٤)	٨٫٠(٥)	٦٫٨(٦)	٦٫٩(٧)	٧٫٠	٧٫١	٧٫١	٥٫٢	٧٫٣	٨٫٣	٤٫٤(٩)	١٫٠
المطاعم والفنادق والسياحة	...	١٫٣	١٫٣	١٫٥	٤٫٤	٨٫٠	٦٫١	٧٫٠	١٫٢	١٫١	١٫١	١٫١	١٫٢	١٫٢	٤٫٢	١٫٤
إجمالي الخدمات الإنتاجية	٢٦٫٥	٢٢٫٣	٢٠٫٥	١٤٫٦	١١٫٤	٥٫٧	٦٫٨	٧٫٢	٢٩٫٨	٢٩٫٧	٢٩٫٧	٢٦٫٢	١٥٫٢	١٦٫١	٤٫٣	٨٫٢
ملكية العقارات المبنية	١٠٫٢	١٢٫٥	١٣٫٣	١٥٫٨	٥٫٣	٧٫٩	٨٫٠	٩٫٠	١٫٩	٢٫٠	٢٫٠	١٫٩	١٫٥	١٫٧	٨٫٦	٣٫٥
المرافق العامة	٦٫١	٧٫٤	٨٫٢	٦٫٩	١١٫٦	١٦٫٦	١٩٫٩	١٣٫٩	٠٫٣	٠٫٣	٠٫٤	٠٫٢	٠٫٦	٠٫٩	٥٫٩	٠٫٩
خدمات اجتماعية وشخصية	٨٫٣(٣)	٦٫٤(٣)	٧٫٦(٣)	٦٫٦(٣)	٦٫٤	٨٫٥	٧٫١	٦٫٨	٤٫١	٤٫١	٤٫٣	٣٫٩	٧٫٦	٨٫٢	٢٫٢	٤٫٦
التأمينات الاجتماعية	...	...	...	...	١٩٫١	١٣٫٠	١٢٫٠	٨٫٠	٠٫١	٠٫١	٠٫٢	٠٫١	٢٫٥	٢٫٩	٦٫٧	٠٫٥
الخدمات الحكومية	...	...	...	...	٨٫٨	٨٫٢	٦٫٨	٨٫٣	١٢٫١	١١٫٦	١١٫٩	١٢٫٨	١٩٫٨	١٧٫٤	٢٫٧	٥٫٢
إجمالي الخدمات الحكومية والاجتماعية	٢٤٫٦	٢٦٫٣	٢٩٫١	٢٩٫٣	٧٫٨	٨٫٤	٧٫٣	٨٫١	١٨٫٥	١٨٫١	١٨٫٧	١٩٫٠	٢٩٫٧	٢٨٫٢	٣٫٠	٢٤٫٧
الإجمالي العام ٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٫٠	٥٫٩	٦٫٦	٨٫١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٫٦	١٠٠
الإجمالي (مليون جنيه ـ ألف عامل)	١٦٥٩٤٫٦*	٣٨٨٥٠*	٣٤٧٩٠٫٦*	٤٥٠٠٠*	—	—	—	—	١٩٥٧١٫٠	٢٦٥٧١٫٩	٢٨٣٢٣٫١	—	١١٧٢٤٫٩	١٢٠٠٦٫٠	—	—

المصدر : تم حساب وتركيب الجدول من بيانات وزارة التخطيط . وثائق مختلفة .

(١) يشمل قناة السويس .
(٢) يشمل المال والتأمين والمطاعم والفنادق والسياحة .
(٣) يشمل التأمينات الاجتماعية والخدمات الحكومية .
(٤) يشير إلى المال ـ ويبلغ المعدل ١٦٫٦٪ للتأمين .
(٥) يشير إلى المال ـ ويبلغ المعدل ٩٫٢٪ للتأمين .
(٦) يشير إلى المال ـ ويبلغ المعدل ٦٫٩٪ للتأمين .
(٧) يشير إلى المال ـ ويبلغ المعدل ٨٫٠٪ للتأمين .
(٨) يشير إلى الصناعة التحويلية ـ ويبلغ المعدل ٣٫٣٪ للتعدين .
(٩) يشير إلى المال ـ ويبلغ المعدل ٦٫٥٪ للتأمين .

* يشير إلى الاستثمار الثابت فقط شاملا غير الموزع قطاعيا .
** حتى ٨١ ـ ٨٢ فعلي ؛ الخطة الخمسية . المنفذ (متوقع) والخطة (مستهدف) .

ثانيا : عجز موازنة الدولة

احتدمت فى عام ١٩٨٦ مشكلة توفير التمويل الضرورى للتنمية الاقتصادية . وأخذت هذه المشكلة بأسبابها غير العرضية العديد من المظاهر .

ويبدو هاما أن نؤكد أن استمرار اختلال هيكل الاقتصاد فى غير صالح قطاعات الانتاج . رغم ما توخته الخطة الخمسية الجارية وفق عرضنا السابق ، ارتبط بعلاقة متبادلة للسبب والنتيجة بمشكلة التمويل . اى أن قصور الانتاج فاق مشكلة تمويل التنمية ، والعكس صحيح ، بيد أن الحلقة الرئيسية هنا يمكن الامساك بها . ذلك أن تعبئة الفائض الاقتصادى ، او الموارد المالية القومية التى تزيد عن حاجة الاستهلاك الضرورى ، وتوجيه هذه الموارد صوب هدف مضاعفة الاستثمار الانتاجى ، هو المقدمة الضرورية لتجاوز المأزق . وهنا ، يبدو منطقيا أن نبدأ ببحث مشكلات الاستثمار الحكومى الذى يعطى القسم الأكبر من الاستثمار القومى . ونلاحظ بداية أن الموازنة الاستثمارية طوال سنوات الخطة الخمسية الجارية وحتى عام ١٩٨٦ ، لم تتمكن من تحقيق التوازن بين الايرادات المخصصة للاستثمار واحتياجات الاستثمار العام الذى مثل ٧٧٪ من إجمالى استثمارات هذه الخطة ويشمل البحث تطوير كافة بنود الاستخدامات والايرادات العامة من وجهة نظر تأثيرها على هذا الاستثمار .

١ ـ الاتجاهات العامة للموازنة :

لقد جسدت الموازنة العامة أهم ملامح السياسة المالية والنقدية فى عام ١٩٨٦ كما فى قبله من أعوام الخطة الخمسية الجارية . ولا نقصد هنا مجرد السياسة التى تؤمن تمويل جهاز الدولة للقيام بوظيفته الأمنية ، أو التى تقدم الموارد المالية الضرورية لقيام الهيئات العامة بالوظائف الاقتصادية والاجتماعية إلخ . . وإنما نعنى ايضا الجديد الذى اعترى هذه السياسة فى سياق سياسات الاصلاح الاقتصادى التى احتل الاصلاح المالى والنقدى جوهرها ، حتى كادا يصبحان مترادفين فى الواقع . وهنا ، إزاء نقص الايرادات مقارنة بالنفقات ، سواء على المستوى الاجمالى للموازنة ، أو على مستوى الموازنات الفرعية الجارية والرأسمالية والاستثمارية ، برز جوهر هذه السياسة فى الترجيح بين المتطلبات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الخ . . وبين اعتبارات المدى المباشر والبعيد . بيد أن تحفظا هاما لابد من إيراده هو أن الحساب جرى فى شرط استثنائى تأثرت فيه الموارد الخارجية التى يمكن أن تتاح للاستثمار الحكومى بالتغيرات فى الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية والاقليمية . ومن هذا ، على سبيل المثال ، تراجع إيرادات البترول والقناة ، وتفاقم أعباء المديونية الخارجية مع حلول أعباء الاغراق غير المبرر فى الديون فى سنوات وفرة الموارد . أضف إلى هذا ، أن حجم الموارد الداخلية قد تحدد بالقيود الواردة على تقليص النفقات وتنمية الايرادات العامة ، سواء كانت قيودا ذاتية تتمثل فى الأولويات السياسية للدولة ، أو موضوعية تكمن فى

القرارات الانتاجية للمجتمع . وفى هذه الظروف ، فإن الحكم على الاداء الرشيد للسياسة المالية والنقدية ، كما تتجسد فى تطور موازنة الدولة ، يستند إلى مدى التمسك بأولوية هدف تعظيم الاستثمار الانتاجى . ذلك أن الانتاج الوطنى هو الأساس الراسخ على المدى الطويل لتحقيق ما ينبغى لهذه الموازنة أن تحققه من أهداف قومية واجتماعية . ولكى تزيد الموارد الحقيقية للدولة زيادة مضطردة بما فى ذلك لقيام الدولة بوظائفها غير الاقتصادية لابد وأن تنمو مصادر الانتاج القومى الذى برهنت الخبرة التاريخية بما فى ذلك إبان الخطة الجارية على حتمية نهوض الدولة بأعبائه . ولا ينفى هذا بطبيعة الحال أهمية إجراءات ترشيد أوجه الانفاق دون ضغط على البنود الضرورية للانفاق ، وتنمية مصادر الايراد بغير ضغوط على أصحاب الدخول المحدودة .

وعلى أساس البيان المالى لمشروع موازنة الدولة فى سنوات الخطة الخمسية الجارية ، نلاحظ **أولا** : أن الاستخدامات الجارية زاد نصيبها من إجمالى استخدامات الموازنة العامة سواء خلال سنوات الخطة الخمسية الجارية أو مقارنة بسنة الأساس . كما زادت نسبة الايرادات الجارية إلى إجمالى إيرادات الموازنة العامة . وأما فائض الموازنة الجارية فقد هبط بدرجة حادة من ٣٨,٧٪ فى عام ٨١/ ١٩٨٢ إلى ١٢ ثم إلى ٣,٥٪ إلى العجز الكلى للموازنة العامة بين عامى ٨٥/ ١٩٨٦ و ٨٦/ ١٩٨٧ . **وثانيا** : أن نصيب الاستخدامات الاستثمارية من إجمالى استخدامات الموازنة قد تذبذب خلال سنوات الخطة المذكورة وتراجع مقارنة بسنة الأساس ، وهبط هذا النصيب من الناحيتين المطلقة والنسبية بين عامى ٨٥/ ١٩٨٦ و ٨٦/ ١٩٨٧ . وأما الموارد المتاحة للاستثمار فقد هبط وزنها النسبى لاجمالى ايرادات الموازنة سواء خلال الخطة أو مقارنة بسنة الأساس . وأخيرا فإن عجز الموازنة الاستثمارية ـ على الرغم من زيادة قيمته المطلقة ـ تراجعت نسبته إلى العجز الكلى للموازنة العامة نتيجة انخفاض الفائض الجارى وتزايد عجز موازنة التحويلات الرأسمالية . وبين العامين الأخيرين للخطة ارتبط هذا بنقص الموارد المتاحة للاستثمار بمعدل فاق خفض الاستخدامات الاستثمارية . **وثالثا** : إن إجمالى التحويلات الرأسمالية قد ثبت تقريبا وزنها النسبى إلى إجمالى استخدامات الموازنة العامة سواء فى سنوات الخطة أو مقارنة بسنة الأساس . وفى المقابل زادت بدرجة محدودة نسبة الموارد المتاحة لتمويل التحويلات الرأسمالية خلال سنوات الخطة ، وإن هبطت بدرجة ملموسة مقارنة بسنة الأساس ، وانخفضت من الناحيتين المطلقة والنسبية بين عامى ٨٥/ ١٩٨٦ و ٨٦/ ١٩٨٧ ، ورغم اتجاه نسبة عجز موازنة التحويلات الراسمالية إلى العجز الكلى للموازنة العامة نحو الانخفاض خلال سنوات الخطة ، فقد اتجه للزيادة وفاق مستواه مقارنة بسنة الأساس وذلك فى عامى ٨٥/ ٨٦ و ٨٦/ ١٩٨٧ . **رابعا** : اتجه العجز الصافى للموازنة العامة خلال سنوات الخطة نحو الانخفاض المضطرد من الناحية المطلقة ، ومن حيث نسبته إلى إجمالى موارد الموازنة . وتزايد بشكل متواصل إجمالى الفوائد والأقساط التى تتحملها موارد الموازنة العامة لخدمة الدين العام الداخلى والخارجى . ويبدو هاما بشكل خاص أن نلاحظ ان مدفوعات فائدة هذا الدين التى كانت اقل من مدفوعات الأقساط فى عام ١٩٨٢/٨١ ، تزايدت بمعدل أعلى طوال سنوات الخطة التى بلغت الفوائد نحو ٢,٢ مرة قيمة الأقساط فى عام ١٩٨٧/٨٦ (انظر : جدول رقم ٢) . وقبل الانتقال إلى تحليل مغزى هذه التطورات فى أهم بنود الموازنة العامة للدولة ، لابد من الاشارة إلى تباين الأرقام والنسب الموضحة أعلاه والتى تستند إلى مشروع الموازنة العامة ، مع تلك الواردة فى ـ أو المحسوبة من ـ ختامى هذه الموازنة . وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن قيمة العجز الكلى فى ختامى الموازنة تزيد عنها فى مشروعها بنحو ١٨,٤٪ فى عام ٨٣/ ١٩٨٤ . وأما العجز الصافى فإنه يزيد فى نفس العام بنحو ٥٣,٤٪ بين مشروع وختامى الموازنة . بيد أن الملامح الأساسية لتطور الموازنة العامة للدولة يمكن التعرف عليها استنادا إلى مشروعها .

وفى ضوء ما سبق ، يمكن تعيين أثر الموازنة العامة على التنمية الاقتصادية وبشكل محدد ، يمكن تقييم أثر التغير فى أدوات السياسة المالية والنقدية كما يظهر من تطور بنود الموازنة على اعتمادات الاستثمار العام ومن ثم على تطور الانتاج . وهكذا ، استنادا إلى البيانات المتاحة ، يمكن أن نشير إلى عدد من النتائج .

٢ ـ اتجاهات الموازنة الجارية :

ـ إن اتجاها إيجابيا يبدو من تحقيق فائض فى الموازنة الجارية . بيد أن ضآلة وتناقص هذا الفائض ، من ناحية ، وأساليب وغاية تحقيقه ، من ناحية أخرى ،

أمور تقلل مغزى هذه النتيجة . لقد ساهم فى الوصول إلى هذه النتيجة هبوط القيمة النقدية والحقيقية ومتوسط نصيب الفرد من الدعم السلعى ، وهو ما يظهر من التراجع الحاد لنسبته إلى الايرادات السيادية من حوالى ٤٠ إلى ١٩٪ بين عامى ٨٠/ ١٩٨١ و ٨٦/ ١٩٨٧ ومن ثم هبوط وزن هذا الدعم إلى إجمالى الانفاق العام وعجز الموازنة العامة . وإلى جانب الأثر السلبى لهذا التطور ، من منظور الاخلال بالضرورات الاجتماعية والسياسية التى أملت اتجاه الدعم إلى خفض أسعار عدد من السلع الغذائية الأساسية للطبقات الفقيرة فإنه يحمل أثرا سلبيا على متطلبات التنمية الاقتصادية من زاوية أضعاف القدرة الشرائية الجماهيرية فى ظروف التضخم المتسارع أى زيادة ضيق السوق أمام المنتجات المحلية خاصة الصناعية .

- لكن ما يبدو هاما هنا هو أن مواجهة الأثر السلبى بعجز الموازنة العامة عن طريق خفض الدعم الضرورى تمثل حلا محدود الأثر ، وهو ما يبرهن عليه أن العجز قد تزايد على الرغم من هذا الخفض . أضف إلى هذا . أن ضرورة مثل هذا الدعم تختفى فى حال علاج سببه العميق وهو قصور الانتاج المحلى عن حاجات الاستهلاك المتزايد ، وأن مثل هذا الاتجاه ربما يبدو مبررا فى حال تحويل مخصصات الدعم تدريجيا لصالح الاستثمار الانتاجى العام ، وهو مالا تشير إليه بنود الموازنة الأخرى . ولا ينفى هذا بطبيعة الحال ضرورة البحث عن السبل التى تحد من تعاظم استفادة الطبقات الغنية من الدعم ، سواء للاستهلاك النهائى ، أو - وربما هذا هو الأهم - لمضاعفة الارباح الراسمالية نتيجة استخدام المواد الغذائية المدعمة كمستلزمات للانتاج الحيوانى والصناعى دون قيد على أسعاره .

- إن تصفية دعم الأغنياء تكمل الاتجاه الايجابى الذى اتخذت خطوة هامة على طريقه فى عام ١٩٨٦ ، ولابد من مواصلته ونقصد التحول المنطقى إلى جعل الاعفاءات الجمركية استثناء ، بدلا من قاعدة كادت تشمل نحو نصف الواردات ، أى حرمان الموارد السيادية للموازنة بنفس النسبة من المتحصلات الجمركية التى تمثل أهم هذه الموارد . وفى نفس الاتجاه أيضا لابد من استمرار إجراءات ترشيد استخدام الأجهزة الحكومية للمستلزمات السلعية والخدمية التى شهد عام ١٩٨٦ المزيد منها ، وهو ما ساهم فى هبوط قيمتها إلى الاستخدامات الجارية من ١٢,٤ إلى ٥,١٪ بين عامى ٨٠/ ١٩٨١ و ٨٦/ ١٩٨٧ .

- إن الزيادة المحدودة للايرادات السيادية رفعت نسبتها إلى الاستخدامات الجارية ، بيد أن المزيد من هذه الزيادة لابد وأن تحقق عن طريق رفع معدلات الضرائب المباشرة على الأنشطة الخاصة غير الانتاجية ، ومحاصرة التهرب الضريبى من المولين الافراد فى مجال الأعمال . أن البيان المالى حول مشروع موازنة ٨٦/ ١٩٨٧ وأن أكد على ضرورة زيادة حصيلة الضرائب عن الطريق الأخير حيث قدر المتهربون بنحو نصف عدد المولين ، فإنه أكد على استمرار الاعفاءات الضريبية التى أضحت الأصل بينما الاستثناء هو الخضوع للضريبة ، فضلا عن ضآلة عدد المولين وانخفاض معدلات الضرائب المباشرة . وهنا تبدو السياسة المالية فى مجال الضريبة قاصرة عن تحقيق هدف رفع الموارد السيادية بما يمكن من تغطية الانفاق الجارى الضرورى ويسهم فى الاستثمار العام ، ودون المساس بمتطلبات تشجيع الاستثمار الانتاجى الخاص من الفروع الأساسية للانتاج .

- إن نسبة عالية من الايرادات الجارية خلال سنوات الخطة ، مثلتها الايرادات الحكومية من البترول والقناة . وانعكس تذبذب وتراجع هذه الموارد على فائض الموازنة الجارية . بيد أن الأمر الرئيسى هنا ، هو أن فائض البترول والقناة ، إلى جانب الفائض المتولد فى الهيئات الاقتصادية وهيئات وشركات القطاع العام ، ساهم فى تحويل عجز الموازنة الجارية إلى فائض . وكان هذا الاستخدام غير رشيد طالما انه حرم الموازنة الاستثمارية من حساب هذه الايرادات ضمن غيرها من الموارد المتاحة للاستثمار .

- إن زيادة الاستخدامات الجارية ، التى تمت منطقيا وفعليا على حساب الاستخدامات الاستثمارية ، كانت سلبية التأثير على متطلبات زيادة الانتاج القومى . ونكتفى هنا بالاشارة إلى ثلاثة قيود هامة ترد على محاولات تقليص هذه الاستخدامات .

الأول : أن نفقات التسليح المرتفعة واعتبارات الأمن القومى ، تجعل من المحظور خفض الانفاق العسكرى . ويتأكد هذا من استمرار حرص إسرائيل - التى تبقى مصدر التهديد الرئيسى لأمن مصر القومى - على زيادة تفوقها العسكرى .

والثانى : أن النصيب النسبى للانفاق الحكومى على الصحة والتعليم والبحث العلمى والخدمات الاجتماعية قد انخفض وبغض النظر عن سلبية هذا التطور ، فإن استمراره وتعمقه من شأنه أن يحمل أخطر الآثار

السلبية على أية محاولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

والثالث : أن الالتزام الحكومى بتعيين فائض الخريجين قد تراجع . وتكمن إيجابية مثل هذا التطور فى تقليص معدلات تزايد جيش البطالة المقنعة فى الادارة الحكومية ، وعدم تحميل الموازنة أعباء أجور لا تقابلها زيادة فى الانتاج . بيد أن هذا الاتجاه يصطدم بضيق فرص العمالة المنتجة خارج القطاع الحكومى أمام هذا القسم الشاب والمتعلم والمؤهل من قوة العمل ، بما فى ذلك الاعداد المتزايدة من خريجى التعليم الفنى المتوسط والعالى .

بيد أن هذه القيود وغيرها لا تنفى إمكانية تقليص الانفاق العام الجارى ، سواء بالسعى إلى تقليص أعباء الديون العسكرية ، أو تقليل أعداد خريجى التعليم غير الفنى ، أو خفض وإعادة تأهيل شاغلى الوظائف غير المنتجة سواء فى الادارة العليا أو الخدمات المعاونة الخ . . وغير ذلك من الاتجاهات التى تزايد الاهتمام بها فى عام ١٩٨٦ مع انخفاض الايرادات العامة .

٣ - عجز التمويل الرأسمالى :

- إن اتجاها سلبيا يعكسه نمو الدين العام الداخلى والخارجى واستمرار اللجوء إلى التمويل التضخمى . وكان عجز كل من الموازنة الاستثمارية ؛ وموازنة التحويلات الرأسمالية وراء هذا الاتجاه السلبى . ويرجع هذا بدوره إلى ابتلاع الانفاق الجارى لجانب هام من الموارد التى كان لابد وأن توجه للاستخدام الاستثمارى والراسمالى . وإلى تراجع مساهمة الانتاج القومى فى توليد الفائض المتاح لاعادة الاستثمار . ونكتفى هنا بالاشارة إلى زيادة الديون الخارجية التى استخدمت لمواجهة العجز الراسمالى بنحو ٤٢٪ بين عامى ٨٢/ ١٩٨٣ و ٨٦/ ١٩٨٧ وأما الانخفاض المتوقع فى الوزن النسبى لعجز التحويلات الرأسمالية فى العام الأخير فإنه يرجع إلى زيادة القروض والمنح الخارجية بنحو ٥,٧ مرة وإلى أنه رغم تراجع الاعتماد على التمويل التضخمى لتغطية العجز الصافى (الناجم عن قصور المديونية الجديدة - الداخلية والخارجية - مقارنة بالموارد المطلوبة لتغطية العجز الراسمالى) فقد استمر هذا التمويل بالعجز يمثل ١٩,٤٪ من عجز الموازنة الاستثمارية فى عام ١٩٨٧/٨٦ طبقا لمشروع الموازنة ، وهى نسبة قد تزيد فى الحساب الختامى كما أوضحنا .

- إن زيادة الدين العام الداخلى والخارجى ، كانت بدورها سببا فى تكريس عجز الموازنة الرأسمالية ، المحملة بأعباء خدمة هذا الدين ، أى بسداد أقساطه وفوائده المتزايدة . ويكفى أن نشير هنا إلى أن نسبة هذه المدفوعات إلى الموارد المتاحة للاستثمار وتمويل التحويلات الرأسمالية قد زادت من ٦٩ إلى ١٠٢٪ بين عامى ١٩٨٢/٨١ و ١٩٨٧/٨٦ . وقاد هذا إلى خفض حجم الاستخدامات الاستثمارية فى الموازنة العامة . ويبدو هاما أن نلاحظ أن استخدام فائض بعض هيئات وشركات القطاع العام وغيرها من الهيئات الاقتصادية فى تغطية الانفاق الجارى ، لم يحرمها (مع غيرها) فقط من هذه الموارد التى يمكن أن تستخدمها فى الاستثمار وإنما أدى إلى اعتماد بعضها الآخر على الموازنة العامة فى تغطية العجز الجارى من خلال موازنة التحويلات الراسمالية .

ولقد أشرنا إلى ما اتسمت به الاستخدامات الاستثمارية من تذبذب وانخفاض خلال سنوات الخطة ، نتيجة تقلب الموارد المتاحة للاستثمار واتجاهها نحو التراجع بين أخر عامين للخطة . ورغم هذا فقد اتجهت أساسا إلى مشروعات البنية الأساسية الانتاجية إلى جانب مشروعات التعمير فى المدن الجديدة ، على حساب إقامة المشروعات فى قطاعات الانتاج . وتبدو أولويات الاستثمار العام هنا قائمة على تأمين الوفورات الخارجية للقطاع الخاص . بيد أن الاخير لم يتحمل نصيبه من هذا الاستثمار ، رغم إفادته الأساسية منه ، فضلا عن عدم إقدامه رغم قدراته المالية الهائلة على الاستثمار الانتاجى . ويظهر احتدام مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية إذا لاحظنا أن القطاع الحكومى - الخدمى - قد استوعب حوالى ٤٠٪ من الانفاق العام الاستثمارى فى موازنة عام ٨٦/ ١٩٨٧ . ولم يتعد نصيب هيئات وشركات القطاع العام وغيرها من الهيئات الاقتصادية العامة حوالى ٦٠٪ من هذا الانفاق ، أو مالا يزيد عن نحو ١٥,٤٪ من إجمالى استخدمات الموازنة العامة . ويتضح الأثر السلبى لهذا التوزيع إذا أدركنا الانخفاض المطرد للقيمة الجارية لاستثمارات القطاع العام بين عامى ٨٤/ ١٩٨٥ و ١٩٨٧/٨٦ .

جـدول رقم (٢)
تطور أهم بنود الموازنة العامة للدولة
فى سنوات الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦

اهم بنـود الموازنة	١٩٨٢/٨١		١٩٨٣/٨٢[٤]		١٩٨٤/٨٣[٥٢٥]		١٩٨٥/٨٤		١٩٨٦/٨٥		١٩٨٧/٨٦[٦]	
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
إجمالى الاستخدامات الجارية	٦٩٨٨,٢	٥٧,٦	٨٧٥٤,٠	٥٩,٨	٩٨٩١,٠	٦١,٠	١١٣٥٤,٥	٦٢,١	١٢١٧٨,٣	٦١,١	١٢٥٣٥,١	٦٢,٧
إجمالى الإيرادات الجارية	٧٩٣١,٠	٨١,٨	٨٦٩٣,٠	٨٨,٧	٩٩٧٤,٠	٨٩,١	١١٥٣٨,٣	٨٩,٦	١٢٧٦٤,١	٨٥,٠	١٢٧٢٨,٣	٨٨,١
عجز (أو فائض) الموازنة الجارية	٩٤٢,٨	٣٨,٧	(٦١,٠)	١,٣	٨٣,٠	١,٧	١٨٣,٨	٣,٤	٥٨٥,٨	١٢,٠	١٩٣,٢	٣,٥
إجمالى الاستخدامات الاستثمارية	٣٧٠٠,٠	٣٠,٥	٣٩٣٥,٥	٢٦,٩	٤٤٠٠,٠	٢٧,١	٤٨٦٥,٠	٢٦,٦	٥٤٣٠,٠	٢٧,٣	٥١٥٠,٠	٢٥,٧
إجمالى الموارد الاستثمارية	١٠١٣,١	١٠,٥	٨٣٤,٧	٨,٥	٤٠٥,٦	٢,٥	٨٤٨,٣	٦,٦	١٥٤٣,١	١٠,٣	١١٣٦,٤	٧,٩
عجز الموازنة الاستثمارية	٢٦٨٦,٤	١١٠,٣	٣١٠٠,٨	٦٤,٠	٣٥٩٤,٤	٧١,٧	٤٠١٦,٧	٧٤,٤	٣٨٨٦,٩	٧٩,٣	٤٠١٣,٦	٧٢,٣
إجمالى التحويلات الرأسمالية	١٤٤١,٠	١١,٩	١٩٥٥,٣	١٣,٤	١٩١٨,٣	١١,٨	٢٠٥٧,٧	١١,٣	٢٣٠٨,١	١١,٦	٢٣١٧,١	١١,٦
إجمالى موارد تمويل التحويلات الرأسمالية	٧٤٩,٦	٧,٧	٢٧٢,٣	٢,٨	٤١٧,٣	٣,٧	٤٩٠,٦	٣,٨	٧٠٩,٢	٤,٧	٥٨٦,٤	٤,١
عجز موازنة التحويلات الرأسمالية	٦٩١,٤	٢٨,٤	١٦٨٣,٠	٣٤,٧	١٥٠١,٠	٢٩,٩	١٥٦٧,١	٢٩,٠	١٥٩٨,٩	٣٢,٦	١٧٣٠,٧	٣١,٢
الاستخدامات الإجمالية للموازنة العامة	١٢١٢٩,٣	١٠٠	١٤٦٤٥,٢	١٠٠	١٦٢٠٩,٦	١٠٠	١٨٢٧٧,٢	١٠٠	١٩٩١٦,٤	١٠٠	٢٠٠٠٢,٢	١٠٠
الموارد الإجمالية للموازنة العامة	٩٦٩٣,٧	١٠٠	٩٨٠٠,٠	١٠٠	١١١٩٧,٢	١٠٠	١٢٨٧٧,٢	١٠٠	١٥٠١٦,٤	١٠٠	١٤٤٥١,١	١٠٠
العجز الكلى للموازنة العامة	٢٤٣٥,٦	١٠٠	٤٨٤٥,٢	١٠٠	٥٠١٢,٤	١٠٠	٥٤٠٠,٠	١٠٠	٤٩٠٠,٠	١٠٠	٥٥٥١,١	١٠٠
الموارد التى امكن تدبيرها لمواجهة العجز[١]	٣٠٢٨,٣		٣٣٤٥,٢		٣٧١٢,٤		٤٢٠٠,٠		٤٠٠٠,٠		٤٧٧١,١	
العجز الصافى للموازنة العامة[٢]	٥٩٢,٨		(١٥٠٠,٠)		(١٣٠٠,٠)		(١٢٠٠,٠)		(٩٠٠,٠)		(٧٨٠,٠)	
العجز الصافى إلى موارد الموازنة ٪	٦,١		١٥,٣		١١,٦		٩,٣		٦,٠		٥,٤	
فوائد الدين العام المحلى والخارجى	٦٠٣,٥		٩٥١,٩		١٢٣٦,٣		١٤٦٧,٣		١٥٨٢,٩		١٨٤٣,٤	
أقساط الدين العام المحلى والخارجى	٦١٥,٥		٧٤٨,٢		٥٢٥,٤		٦٦٩,٦		٧١٨,٣		٨٥٧,٢	
إجمالى الفوائد والأقساط[٣]	١٢١٩,٠		١٧٠٠,١		١٧٦١,٧		٢١٣٦,٩		٢٣٠١,٢		٢٧٠٠,٦	
الفوائد والأقساط على موارد الموازنة ٪	١٢,٥		١٧,٣		١٥,٧		١٦,٥		١٥,٣		١٨,٦	

المصدر : وزارة المالية ، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنوات ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ .

ثالثا : أزمة ميزان المدفوعات

تناقصت القدرة على استيراد سلع الاستثمار الانتاجى فى عام ١٩٨٦ . ويرجع هذا بصورة أساسية إلى تراجع الصادرات المصرية وبالتالى قصورها عن الوفاء بالحاجات الاستيرادية الضرورية . ولقد أثر هذا ليس فقط على استيراد ما يلزم للتوسع الانتاجى وإنما أثر ايضا على توفير ما يضمن استمرار الانتاج الجارى . ويعزى الأمر بدرجة أساسية إلى هبوط أسعار وعائدات النفط . لكنه يرجع أيضا إلى ضعف الصادرات الزراعية والصناعية . وإلى استمرار تناقص تحويلات العاملين فى البلدان العربية ، وتذبذب إيرادات القناة والسياحة . بيد أنه إلى جانب هذا كله ، يلاحظ الأثر السلبى على الواردات الاستثمارية الناجم عن الوزن الكبير للواردات الاستهلاكية والمدفوعات الخدمية غير الضرورية . اضف إلى هذا تزايد قيمة المدفوعات لسداد اقساط وفوائد الدين العام الخارجى . ولقد احتدمت الآثار السلبية لأزمة ميزان المدفوعات على التنمية الاقتصادية ، طالما أنها قادت إلى اشتداد أزمة الديون الخارجية لتأمين الواردات ، وإلى زيادة عجز المدفوعات لسداد الدين الخ . . ودفع هذا إلى إصدار قرارات لترشيد المدفوعات الخارجية ، كان أثرها محدودا نتيجة استمرار الأسباب الأعمق لأزمة هذه المدفوعات ، ونقصد من ناحية ، ضعف الانتاج السلعى المحلى والاعتماد على موارد خارجية غير مستقرة ، ومن ناحية أخرى ، استمرار الاتجاهات الأساسية للتوزيع الجغرافى ونظم الاستيراد .

ونتناول هنا ، من منظور تحليل أبعاد مشكلة التمويل المالى والامداد السلعى للتنمية الاقتصادية والاستثمار الانتاجى ، قضيتين أساسيتين :

الأولى : تراجع المتحصلات الجارية .

الثانية : انخفاض الواردات الاستثمارية .

١ ـ تراجع المتحصلات الجارية :

لقد هبطت نسبة الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية خلال سنوات الخطة الخمسية الجارية . وهبطت نسبة هذه الصادرات إلى الايرادات الجارية بدرجة أشد حدة . ولم يتحقق ما استهدفته الخطة فى مجال تحسين الوضع فى ميزان المدفوعات ، حيث زاد العجز التجارى وانخفض فائض المعاملات غير السلعية وطبقا للبيانات الرسمية فان نسبة الصادرات السلعية الى الواردات السلعية وإلى الايرادات الجارية التى بلغت ٥٤,٧ و ٤٧٪ سوف تهبط إلى ٤٥,٢ و ٣٤,٥٪ بين عامى ٨٢/١٩٨٣ و ٨٦/١٩٨٧ على الترتيب . ويبين تحليل بنود ميزان المدفوعات ، أن هبوط أسعار وعائدات تصدير البترول مثل أهم أسباب زيادة عجز المعاملات السلعية . بيد أنه من الهام أيضا أن نلاحظ هبوط معدل نمو الصادرات الصناعية من ٢٨,٤ إلى ٧,٣٪ بين عامى ٨٣/ ١٩٨٤ و ٨٥/ ١٩٨٦ رغم زيادة وزنها النسبى إلى الايرادات الجارية ، وزيادة قيمتها المطلقة مقارنة بالصادرات الزراعية . وأما بالنسبة للأخيرة ، فإن معدل نموها كان سالبا بين نفس العامين المشار إليهما ، وارتبط هذا بتراجع وزنها النسبى إلى الايرادات الجارية وهبوط قيمتها المطلقة .

ولن نتعرض هنا لمشكلات الانتاج فى الصناعة والزراعة ، ومن ثم أسباب تراجع صادرات هذين القطاعين . وسوف نكتفى بالتركيز على توضيح أبعاد هبوط عائدات تصدير النفط وأثر هذا الهبوط على ميزان المدفوعات .

ونلاحظ أولا ، أن متوسط سعر برميل البترول المصرى قد هبط من ٣٣,٦ دولار فى عام

١٩٨٠/١٩٨١ ، حين بلغ أعلى مستوى له ، إلى ٧,٣٥ دولار فى أغسطس ١٩٨٦ حين وصل إلى ادنى مستوى له . أى إنخفض بنحو ٤,٦ مرة . ثانيا ، أن نسبة صادرات النفط ومنتجاته إلى اجمالى الايرادات الجارية هبطت من ٢٥,٣ فى عام ٨١/١٩٨٢ إلى ١٩,٤٪ فى عام ٨٤/١٩٨٥ ، وقدر أن تنخفض هذه النسبة إلى ١٠,٩٪ فى عام ٨٦/١٩٨٧ اى تزيد بنحو ٢,٣ مرة . ثالثا ، أن نصيبا متزايدا من حصيلة تصدير البترول المصرى اتجه إلى تغطية حصة الشريك الأجنبى ومقابل انفاقه فى مجال انتاج البترول ، حيث زاد هذا النصيب من ٤١,٠ إلى ٦٣,٣٪ من هذه الحصيلة بين عامى ٨١/١٩٨٢ و ٨٥/١٩٨٦ ، وقدر أن تصل هذه النسبة إلى ٩٥,٦٪ فى ٨٦/١٩٨٧ . أى يتضاعف نصيبها بنحو ٢,٣ مرة . رابعا : لقد زاد انتاج البترول الخام من ٣٤,٥ إلى ٤٧ مليون طن بين عامى ٨١/١٩٨٢ و ٨٤/١٩٨٥ ، أو بنحو ٩,١٪ . وفى المقابل ، بين نفس العامين ، زادت نسبة الاستهلاك المحلى للبترول بنحو ١٠,٦٪ سنويا . وابتلع هذا الاستهلاك ٤٥,٣٪ من الانتاج فى العام الأخير . وفى عام ١٩٨٦ هبط الانتاج إلى ٤٤,٣ مليون طن ، وزادت نسبة الاستهلاك إلى ٥٥,٣٪ بافتراض نموه بنفس المعدل المتوسط للسنوات السابقة .

وإذا غضضنا الطرف عن الآثار غير المباشرة لانخفاض أسعار وانتاج البترول ، مثل الأثر على تحويلات العمالة المصرية فى البلدان العربية البترولية ، وعلى الدخل المتحصل من السياحة ، ومن القناة الخ .. فإن الأثر السلبى الناجم عن التقلص المباشر الحاد لعائدات التصدير يبدو جليا على التنمية الاقتصادية ، نتيجة التراجع الحاد فى المتحصلات الجارية من النقد الأجنبى الضرورى لتغطية مستلزمات التنمية . ولقد تفاقم هذا الأثر السلبى ، من ناحية ، نتيجة الشروط غير الملائمة لعقود المشاركة البترولية ، الأمر الذى يطرح على بساط البحث ضرورة اعادة النظر بشأن هذه الشروط . ومن ناحية أخرى ، بسبب الاستهلاك المتزايد غير الرشيد لهذا المصدر الثمين الناضب للثروة القومية ، وهو ما يدفع بالحاح إلى دائرة انتعاش بحث سبل توفير استخدام الطاقة . وهكذا ، إذا افترضنا استخداما رشيدا للمتحصلات ، ودقة تضييق الواردات السلعية ، فإن حصيلة مصر من تصدير البترول لم تتجاوز ٢٨,٩٪ من الواردات الاستثمارية فى عام ٨٥/١٩٨٦ ، ويقدر أن تنخفض هذه النسبة إلى ٢,٤٪ فى عام ٨٦/١٩٨٧ . واما حصيلة الصادرات السلعية - باستبعاد نصيب الشريك الأجنبى ونفقاته على البترول - فانها تغطى ما لا يزيد عن ٥٢ و ٤٥٪ من الواردات الاستثمارية والوسيطة رغم انخفاض هذه الواردات خلال نفس العامين ، الأمر الذى رأيناه أثره السلبى على معدلات نمو الاقتصاد والانتاج .

ولقد تقلصت المتحصلات من عوائد الدخل بين عامى ٨١/١٩٨٢ و ٨٤/١٩٨٥ ، ويتوقع أن يستمر هذا الانخفاض آخر عامين للخطة . ورغم هذا فإن نسبة هذه العوائد - المتمثلة أساسا فى تحويلات العاملين المصريين فى الخارج - إلى الايرادات الجارية ، قد ارتفعت خلال سنوات هذه الخطة . وتظهر أهمية تحويلات العمالة المهاجرة من ارتفاع نسبتها إلى الايرادات الجارية - باستبعاد الحصة الأجنبية من البترول المصرى - رغم تقلص قيمتها المطلقة . وهكذا ، زادت هذه النسبة من ٢١,٤ إلى ٣٠,٢٪ بين عامى ٨١/١٩٨٢ و ٨٤/١٩٨٥ ، وقدر أن تستمر عند المستوى الأخير تقريبا فى عامى ٨٥/١٩٨٦ و ٨٦/١٩٨٧ . الأمر الذى يشير إلى أهمية هذه التحويلات ، باعتبارها أهم مصادر النقد الأجنبى من ناحية ، ويبرز مخاطر تبديد هذه الحصيلة وابعادها عن تغطية الواردات الضرورية ، وخاصة الاستثمارية والوسيطة ، من ناحية أخرى .

ونكتفى هنا بالاشارة إلى جانبين فيما يتعلق بتطور تحويلات العمالة المهاجرة . الأولى ، تناقص هذه التحويلات والأثر السلبى للاستيراد بدون تحويل عملة ، والثانية ، احتمالات المزيد من تراجع هذه التحويلات ، خاصة النقدية ، فى ظروف عودة العمالة المهاجرة وانخفاض مدخراتها .

ونلاحظ ، أولا ، أن تحويلات العاملين فى الخارج ، نقدية وعينية ، قد مثلت من ٧٧,٩ و ١٢٣,٩٪ بين عامى ٨٤/١٩٨٥ ، ثم ١٣٧,١ و ١٣٦,٩٪ فى عامى ٨٥/١٩٨٦ و ٦/١٩٨٧ وذلك من قيمة الواردات الاستثمارية فى نفس الأعوام . وهكذا ، وإذا افترضنا أن هذه التحويلات قد خصصت لتغطية الواردات من سلع الاستثمار ، التى تقل قيمتها الفعلية إذا أخذنا بتصنيف أكثر دقة ، فإن تحويلات العمالة ، رغم تناقصها - كان يمكن أن تغطى قيمة الواردات الاستثمارية حتى عند مستوى أعلى من التوسع الانتاجى . بيد أن جانبا هاما من هذه التحويلات استخدم فى غير أغراض الاستيراد الاستثمارى . كما

أن الواردات بدون تحويل عملة وبصحبة المهاجرين انفسهم ، قد استوعبت جانبا متزايدا من هذه التحويلات فى استيراد سلع الاستهلاك . وإذا استبعدنا استيراد السلع الوسيطة وأغلبها مستلزمات البناء ، فإننا نلاحظ ، من ناحية أولى ، أن قيمة الواردات بدون تحويل عملة قد زادت من ٦٠,٥ إلى ٨١,٣٪ من تحويلات العاملين ، بين عامى ٨١/١٩٨٢ و ٨٤/١٩٨٥ . وقدر أن تصل نسبة التحويلات العينية إلى نحو ٨٥٪ من اجمالى تحويلات المهاجرين فى عام ٨٥/١٩٨٦ . ومن ناحية أخرى ، فإن نسبة الواردات من السلع الاستثمارية لم تتجاوز ١١,٩٪ من اجمالى الواردات بدون تحويل عملة فى عام ٨٤/١٩٨٥ ، ولن تتعدى ١٤,٧٪ فى ٨٥/١٩٨٦ إذا افترضنا ثبات معدل نموها مقارنة بالعام السابق له . ويشير هذا كله ، بشكل واضح إلى الأثر السلبى لعدم الاستخدام الرشيد لهذه التحويلات بعيدا عن الاستثمار الانتاجى ، الأمر الذى تزداد حدته مع اتجاه قيمتها الكلية نحو التناقص .

بيد أن اشد الآثار السلبية على الاستثمار الانتاجى فى مصر . ربما يتعلق بذلك القسم من مدخرات العاملين فى الخارج الذى لا يتدفق إلى البلاد عينا أو نقدا . ونقصد ودائع المصريين فى الخارج ، والتى تراوحت تقديراتها بين ٤٥ ـ ٨٦ مليار دولار ، والتى يمثل جانبا هاما منها ما يدفعه أصحاب الثروة النقدية المتراكمة فى الداخل مقابل مدخرات المهاجرين بالنقد الأجنبى فى الخارج . وأيا كان تقدير رأس المال النقدى المصرى هذا فى الخارج ، فإنه يمثل استنزافا هائلا لامكانية تراكم رأس المال الانتاجى فى البلاد . أضف إلى هذا ما تؤكده معظم الدراسات من توجيه معظم التحويلات النقدية للعاملين إلى المضاربة العقارية والبناء السكنى والانفاق الاستهلاكى فضلا عن الاكتناز والتوظيف غير الانتاجى . ونلاحظ ثانيا ، أن انخفاض أسعار وانتاج وعائدات البترول فى البلدان العربية النفطية المستقبلة للعمالة المصرية المهاجرة أدى إلى انخفاض مستويات الانفاق الاستثمارى . ودفع هذا بدوره إلى تراجع معدلات نمو هجرة وحجم فضلا عن دخول ومدخرات وتحويلات المهاجرين . ودفع فى نفس الاتجاه عدم الاستقرار السياسى والعسكرى فى العراق ، واشتداد الأزمة الاقتصادية فى الأردن ، وقيام ليبيا بترحيل العمالة المصرية . وتشير دراسة استندت إلى « مسح الهجرة فى مصر ١٩٨٥ » فى المجلس القومى للسكان ، إلى أن الهجرة للعمل خارج مصر قد اتسعت خلال النصف الأول من الثمانينات وأن هذه الفترة شهدت خروج ٧٠٪ من اجمالى المهاجرين للعمل ، الذين مثلوا ٨٣٪ من المهاجرين فى أول عام ١٩٨٥ . ويعزى هذا أساسا إلى ازدهار الهجرة إلى العراق ، ثم إلى معاودة ازدهارها إلى السعودية ، وأما عاما ١٩٨٥ و ١٩٨٦ فقد شهدا هجرة عائدة بسبب العودة الكبيرة من العراق ، وتقدر الدراسة أن النصف الثانى من الثمانينات سوف يشهد عودة حوالى مائة الف مهاجر سنويا ، أى عودة نحو ٤٣٪ من العمالة المهاجرة فى أول ١٩٨٥ ، حين وصل تيار الهجرة إلى قمة ازدهاره ، حيث بلغ عدد المهاجرين نحو ١,٢ مليون مصرى طبقا لتقدير الدراسة وتشير دراسة أخرى للمجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ١٩٨٦ إلى أن حجم العمالة المصرية فى البلدان العربية فى عام ١٩٨٥ بلغ ١,٦ مليون عامل . وقدرت الانخفاض السنوى فى حجم هذه العمالة بنحو ٤٠ ـ ٨٠ ألف عامل سنويا .

وفى كل الأحوال ، وأيا كانت التقديرات ، فان عودة العمالة المهاجرة قد اشتدت فى عام ١٩٨٦ ، وانعكس هذا كما رأينا على تحويلات هذه العمالة . وما يهمنا هنا ، هو الاشارة ، من ناحية ، إلى أن محدودية الأثر الايجابى الفعلى لهذه التحويلات بسبب انماط استخدامها ، بدأت تتضافر مع تقلص قيمتها المطلقة ، الأمر الذى ترك أثرا سلبيا سيتزايد ، من زاوية نقص الموارد المتاحة ـ لتمويل الاستثمار الانتاجى . أضف إلى هذا تلك الأعباء الاضافية الاستثمارية الضرورية لاعادة التدريب بسبب تغير خصائص المهاجرين العائدين فى اتجاه حراك مهنى هابط وابتعاد عن العمل المنتج . وفى تقديرنا ، أنه فى حال تصويب اتجاه التنمية لصالح أسبقية تطور قطاعات الانتاج ، فان الهجرة العائدة ، تمثل اضافة هامة لقوى الانتاج الوطنية . ويتأكد هذا إذا أدركنا أن نسبة العائدين المشتغلين فى قطاعات الانتاج وأصحاب المهن الفنية والعلمية والادارية تصل إلى نحو ٨٦,٤٪ من الاجمالى ولا تتعدى نفس النسبة ٧١٪ من قوة العمل غير المهاجرة فى عام ١٩٨٥ ، فضلا عما تؤكده الشواهد من غلبة المستويات الأعلى للمهارة والخبرة للفترة الأولى من العمالة المصرية .

٢ ـ انخفاض الواردات الاستثمارية :

لقد انعكس اختلال هيكل الاقتصاد القومى المتمثل فى ضعف تطور ووزن الصناعة والزراعة على هيكل الواردات . وهكذا ، فإن نمو الواردات السلعية خلال السنوات الثلاث الأولى للخطة . وأن كان قد عكس ارتفاع أسعار الواردات وخاصة مع هبوط قيمة الجنيه المصرى ، فإنه جسد تزايد عدم كفاية الانتاج السلعى لتغطية الاستهلاك المحلى . ونلاحظ ، من ناحية ، أن استمرار الطابع المتخلف والمعتمد على الخارج للاقتصاد المصرى ، قد انعكس فى الاعتماد الكبير على الخارج لتوفير ما يلزم التنمية الاقتصادية والتصنيع من سلع وسيطة واستثمارية . ومن ناحية أخرى ، فإن تراجع وزن الانتاج السلعى ، فى ظروف زيادة أعداد ودخول السكان ، أدى إلى تعاظم الواردات الغذائية والاستهلاكية ، الأمر الذى جاء بدوره اضعافا للقدرة على توجيه الموارد لاستيراد السلع الانتاجية . اضف إلى هذا ، أن زيادة الميول الاستهلاكية وتزايد الانفاق على السلع الكمالية والمعمرة بما لا يتناسب مع مستوى التطور وحاجات التنمية ، دفع بدوره إلى ارتفاع الاستهلاك منها وكان خصما من امكانيات الاستيراد لأغراض الاستثمار الانتاجى .

وهكذا ، خلال سنوات الخطة الخمسية الجارية نالت الواردات الاستثمارية نصيبا أقل باستمرار من اجمالى الواردات مقارنة سواء بالواردات الاستهلاكية أو بالواردات الوسيطة . وفى عام ١٩٨٦/٨٥ ، بينما تراجعت قيمة الواردات الاجمالية بنسبة ٨,٧٪ والاستهلاكية بنسبة ٦,٨٪ والوسيطة بنسبة ٥,٠٪ فان الاستثمارية تراجعت بنسبة أكبر منها جميعا بلغت ١٦,٥٪ . وكان هذا يعكس تراجع اجمالى الاستثمار القومى ، وخاصة الاستثمار الانتاجى سواء لضرورات تغطية الحاجات الاستهلاكية الضرورية ، أو ضرورات استيراد المستلزمات لاستمرار الانتاج الجارى . كما أن هذا قد تم جزئيا لصالح استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية فى شكل مصنوعات نهائية أو مكوناتها وأجزائها . بيد أن الأمر الأهم هو استمرار الاتجاه لخفض السلع الاستثمارية مع تراجع المتحصلات من النقد الأجنبى . ويمثل هذا الاتجاه بدوره فى المدى الطويل سببا لتعمق الحاجة إلى استيراد المنتجات الاستهلاكية الضرورية بسبب نقص مستلزمات تطوير الانتاج المحلى . ولقد استوعبت الواردات من السلع الغذائية الحصة الأكبر من المتحصلات الجارية الاجمالية . ومثلت ٣٤,٣٪ من اجمالى الواردات فى عام ١٩٨١ . ورغم هبوط هذه النسبة فى السنوات التالية للخطة ، نتيجة تراجع تكلفة استيرادها ، فانها مثلت ٢٧,٣٪ من اجمالى الواردات فى عام ١٩٨٥ . وكان هذا يعكس الأثر السلبى الكبير لتزايد فجوة الغذاء وضعف التنمية الزراعية على امكانيات استيراد الآلات والمعدات الضرورية للتنمية . وتظهر خطورة هذا الأثر ، من أن أية محاولات لترشيد استهلاك واستيراد المواد الغذائية تبقى محدودة الأثر طالما أنه لا يمكن المساس بغذاء الشعب ، إلا فى حال تأمين هذا الغذاء بالانتاج المحلى .

كما مثلت الواردات من السلع الوسيطة ٢٧,٤٪ من اجمالى الواردات فى عام ١٩٨٢/٨١ . ورغم تراجع المتحصلات الجارية واجمالى الواردات السلعية ، وكل من الواردات الاستهلاكية والاستثمارية وإن كانت بدرجات متفاوتة ، فان الواردات ارتفعت إلى ٢٨,٤٪ فى عام ١٩٨٦/٨٥ ، وقدر أن تزيد إلى ٢٩٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦ . ويعزى هذا بالأساس إلى ضعف تطور الصناعة وعدم تكامل حلقاتها ، الأمر الذى يجعل استمرار الانتاج الصناعى الجارى رهنا باستيراد مستلزمات ومكونات الانتاج . أضف إلى هذا الواردات من الأسمدة الكيماوية ومواد البناء الخ .. التى تعكس ضعف العلاقات التشابكية بين الصناعة والزراعة والتشييد وغيرها من القطاعات .

وقد زادت الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة ، شاملة سيارات الركوب والأجهزة الكهربائية وغيرها ، من ٣١١,٦ إلى ٥٢٤,٣ مليون جنيه بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٤ على الترتيب . وبلغت نحو ٩٧,٤٪ و ١٥٢,٢٪ قيمة صادرات القطن الخاص التى مثلت أهم الصادرات الزراعية لمصر فى نفس العامين كما زادت نسبتها إلى اجمالى الواردات الاستثمارية من ١٩,٦ إلى ٢٦,٢٪ . وبين نفس العامين زادت الواردات من النسيج ومصنوعاته من ١٢١,٧ إلى ١٦٢,٥ مليون جنيه وهو ما ابتلع حوالى ٨٢,٣ و ٧٨,٧٪ من صادرات غزل ونسيج القطن والملابس التى مثلت أهم الصادرات الصناعية لمصر ، وزادت قيمتها من ١,٧ إلى ٢,٧ مرة

قيمة الواردات من الآلات والمعدات اللازمة لتطوير صناعة الغزل والنسيج . وبين عامى ٨١/ ١٩٨٥ كانت قيمة الواردات من الأسمنت وحديد التسليح ـ دون غيرها من مستلزمات التشييد ـ قد زادت من ٣١٧,١ إلى ٦٨٨,٨ مليون جنيه ، وزادت بذلك من نحو ٢٨٪ إلى ١٣٦٪ حصيلة مصر من صادرات البترول فى عامى ٨١/ ١٩٨٢ و ٨٥/ ١٩٨٦ ، وحوالى ١٢,٣ و ٢٣,٦٪ من اجمالى الواردات الوسيطة فى العامين الأخيرين .

والواقع أن هذا النمط غير الرشيد من الاستيراد ، قد غلب الاستهلاك المظهرى على تطوير الانتاج الكفيل وحده برفع مستويات الاستهلاك والرفاهية على أسس قومية ، وفتح الباب لأضعاف الصناعة القومية بما فى ذلك فى أقدم وأقوى فروعها أى الغزل والنسيج . وجاء تدفق المصنوعات الجاهزة على حساب استيراد ما يلزم لانتاجها محليا وتحديث هذا الانتاج . وعكس تزايد استيراد مستلزمات البناء ـ بدرجة هامة ـ تفضيل التوظيف فى البناء السكنى الفاخر بدلا من الاستثمار الانتاجى .

ولقد ارتبط هذا النمط الاستيرادى غير المواتى لتزايد الواردات الضرورية للتنمية الاقتصادية ، إلى حد بعيد ، بأنظمة الاستيراد التى استمرت طوال سنوات الخطة الخمسية الجارية حتى عامها الأخير ، وهكذا ، فإن محاولات ترشيد الاستيراد لم تعد جوهريا واقع استيراد ما لا حاجة إليه للتنمية بهدف استنفاد الحصص المتاحة من الموازنة النقدية . واستمر الاحتفاظ بالحصيلة المجنبة من الصادرات السلعية وغير السلعية فى شكل ودائع للنقد الأجنبى مقابل فوائد رغم تراجع الواردات الاستثمارية . وفضلا عن ضعف الواردات الأخيرة ضمن نظام الاستيراد بدون تحويل عمله ـ كما رأينا ـ فإن المشروعات المنشأة طبقا لقانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أفادت من الاعفاءات الممنوحة لها فى استيراد سلع تامة الصنع منافسة للانتاج المحلى وعلى حساب السلع الاستثمارية . واستخدمت الاعفاءات الجمركية لاستيراد السلع الكمالية والاستهلاكية فى المناطق الحرة والمدن الجديدة . ومثل الاستيراد التجارى للسلع الاستهلاكية غير الضرورية جزءا هاما من الواردات بصحبة العائدين من الخارج ، على حساب افادة الاستثمار القومى من هذه المدخرات الخ .. ويتضح حجم الآثار السلبية لهذا كله إذا لاحظنا ـ على سبيل المثال ـ أن الاستيراد خصما من حصيلة الصادرات غير المنظورة يبتلع كامل حصيلة القطاع الخاص ، وأن الاستيراد بدون تحويل عمله قد تضاعفت نسبته إلى اجمالى الواردات حسب انظمة التمويل ، وأن الواردات لمشروعات الانتاج مثلت نحو ٣,٤ و ٢,٨ مرة الواردات الممولة بقروض خارجية طويلة الأجل ، وذلك بين عامى ٨١/ ١٩٨٢ و ٨٤/ ١٩٨٥ .

ولقد دفع هذا كله إلى اصدار عدد من القرارات لترشيد الاستيراد فى عام ١٩٨٦ . وتضمنت هذه القرارات خفضا ملموسا للاعفاءات الجمركية ، وزيادة للرسوم الجمركية على ما يماثل المنتجات المحلية ، وخفضا لهذه الرسوم على الواردات الاستثمارية والوسيطة والغذائية ، ورفعا لتكلفة استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية ، وحظرا لاستيراد عدد من السلع الأخيرة ، وتقليصا للمصروفات الحكومية فى الخارج الخ ... بيد أن عدم كفاية هذه الاجراءات تظهر ، من ناحية ، فى استمرار الأعباء المرتفعة لعدد من المستلزمات الهامة للصناعة مقارنة بأسعار المصنوعات المستوردة ، واقرار تعريفة منخفضة لواردات مشروعات الاستثمار والتعمير والاستصلاح والسياحة الخ ... التى يتسرب ضمنها جانب هام من الواردات غير الانتاجية . أضف إلى هذا استمرار تدفق السلع الاستهلاكية غير الضرورية والكمالية عبر الاستيراد بدون تحويل عمله والمناطق الحرة وبصحبة الراكب الخ ... وهو ما انعكس جميعه فى النصيب الأعلى للواردات الاستهلاكية ـ رغم تراجع نصيب واردات الغذاء منها ـ مقارنة بالواردات الاستثمارية . بيد أن الأمر الأهم ، من ناحية أخرى ، إن استمرار اختلال هيكل الاقتصاد القومى فى غير صالح الصناعة والزراعة ، يمثل ليس فقط أساس الاعتماد على الحجم الكبير من الواردات الضرورية الاستهلاكية والوسيطة والانتاجية ، وانما يمثل ايضا السبب الأعمق لتزايد عبء الاستيراد نتيجة تناقص أو ركود المتحصلات الريعية من تحويلات العمالة وتصدير البترول ودخل القناة والسياحة الخ .... وهو ما يمثل الأساس الأعمق لتزايد اللجوء للاقتراض الخارجى ، وتفاقم أعباء المديونية الخارجية .

جدول رقم (٣)
تطور أهم بنود ميزان المدفوعات في سنوات الخطة الخمسية الجارية
٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٧٦

المتحصلات والمدفوعات	١٩٨٢/٨١		١٩٨٣/٨٢		١٩٨٤/٨٣		١٩٨٥/٨٤		١٩٨٦/٨٥		١٩٨٧/٨٦	
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
● إجمالي الصادرات السلعية	٣٥٥٢,٢	٤٧,٠	٣٤٩٠,٧	٤٠,٠	٣٦٦٠,٨	٣٨,٣	٣٧٥٣,٤	٣٩,٥	٣٢٩٩,٠	٣٧,٢	٢٨٨٥,٠	٣٤,٥
منها - صادرات البترول ومنتجاته	١٩١٤,٦	٢٥,٣	١٨٥٩,٣	٢١,٣	١٧٩٦,٧	١٨,٨	١٨٤٣,٩	١٩,٤	١٣٨٠,٠	١٥,٦	٩١٠,٠	١٠,٩
- صادرات الشريك الأجنبي	٥٦٢,١	٧,٤	٥٧٧,٨	٦,٦	٤٨١,٠	٥,٠	٥٦٣,٩	٥,٩	٤١٠,٠	٤,٦	٢٦٥,٠	٣,٢
- صادرات مقابل الانفاق على البترول	٢٢٥,٠	٣,٠	٢٣٠,٠	٢,٦	٣٢٠,٠	٣,٤	٣٥١,٧	٣,٧	٤٦٣,٠	٥,٢	٦٠٥,٠	٧,٢
الصادرات الصناعية	٤١٧,٧	٥,٥	٣٨٦,٤	٤,٤	٤٩٦,٢	٥,٢	٥١٨,٠	٥,٤	٥٥٦,٠	٦,٣	٦٠٠,٠	٧,٢
- الصادرات الزراعية	٤٣٢,١	٥,٧	٤٣٧,٢	٥,٠	٥٦٦,٩	٥,٩	٤٧٥,٩	٥,٠	٤٩٠,٠	٥,٥	٤٩٠,٠	٥,٩
● إجمالي الإيرادات الخدمية(١)	٢٢٥٧,٨	٢٩,٩	٢٦٠٧,٦	٢٩,٩	٢٦٠٣,٥	٢٧,٣	٢٦٨٨,٥	٢٨,٣	٢٦٥٠,٠	٢٩,٩	٢٧٤٢,٠	٣٢,٨
منها - رسوم المرور في قناة السويس	٦٣٦,٢	٨,٤	٦٦٩,٦	٧,٧	٦٨١,٨	٧,١	٦٢٧,٧	٦,٦	٦٩٥,٠	٧,٨	٧١٤,٠	٨,٥
- السياحة	٣١٧,٥	٤,٢	٢٤٧,١	٢,٨	٢٣٢,٤	٢,٤	٣٣٢,٢	٣,٥	٤٥٢	...	...	...
● إجمالي عوائد الدخل المتحصلة	١٤٨٣,٢	١٩,٦	٢٣٦٥,٥	٢٧,١	٣٠٣٠,٤	٣١,٧	٢٦٧٠,٧	٢٨,١	٢٤٧٠,٠	٢٧,٨	٢٣٧٥,٠	٢٨,٤
منها - تحويلات العاملين في الخارج(٢)	١٤٤٦,٣	١٩,١	٢٣٢٧,٥	٢٦,٧	٢٩٥٦,٣	٣٠,٩	٢٥٩٥,٧	٢٧,٣	٢٤٠٠,٠	٢٧,١	٢٣٠٠,٠	٢٧,٥
● إجمالي التحويلات الجارية	٢٦٩,٥	٣,٦	٢٥٤,٥	٢,٩	٢٥٧,٥	٢,٧	٣٩٦,٥	٤,٢	٤٥٠,٠	٥,١	٣٥٧,٠	٤,٣
● إجمالي الإيرادات الجارية	٧٥٦٢,٧	١٠٠,٠	٨٧١٨,٣	١٠٠,٠	٩٥٥٢,٢	١٠٠,٠	٩٥٠٩,١	١٠٠,٠	٨٨٦٩,٠	١٠٠,٠	٨٣٥٩,٠	١٠٠,٠
● إجمالي الواردات السلعية	٦٥٦٩,٠	٦٩,٩	٦٣٨٢,٥	٦٧,٤	٧٣٤٨,٨	٦٩,٠	٧٤٩٥,٩	٦٩,٣	٦٨٤٠,٠	٦٦,٥	٦٣٨٠,٠	٦٦,١
منها - الواردات الاستهلاكية	٢١٤٢,٨	٢٢,٨	١٩٥٣,٥	٢٠,٦	٢٤٤٤,٠	٢٢,٩	٢٣٢٨,٠	٢١,٥	٢١٧٠,٠	٢١,١	١٩٠٠,٠	١٩,٧
- الوردات الوسيطة	٢٥٦٩,٤	٢٧,٤	٢٥٦٠,٠	٢٧,٠	٢٨٧٥,٨	٢٧,٠	٣٠٧٢,٤	٢٨,٤	٢٩٢٠,٠	٢٨,٤	٢٨٠٠,٠	٢٩,٠
- الوردات الاستثمارية	١٨٥٦,٨	١٩,٨	١٨٦٩,٠	١٩,٧	٢٠٢٩,٠	١٩,١	٢٠٩٥,٥	١٩,٤	١٧٥٠,٠	١٧,٠	١٦٨٠,٠	١٧,٤
سلع غذائية(٣)	٢١٢٥,٠	٣٤,٣	١٩٦٨,٧	٣١,٠	١٨٤٧,٩	٢٥,٧	٢٠٩٨,٠	٢٧,٨	١٩٠٣,٤	٢٧,٣	...	...
نسيج ومصنوعاته(٣)	١٢١,٧	٢,٠	١١٧,٢	١,٨	١٦٢,٢	٢,٣	١٦٢,٥	٢,٢	١٥٦,٦	٢,٢	...	...
سيارات ملاكي(٣)	١٣٣,١	٢,٢	١٧٧,٩	٢,٨	٢١٥,٣	٣,٠	١٩٧,٥	٢,٧	٧٢,٩	١,٠	...	...
اسمنت وحديد تسليح(٣)	٣١٧,١	٥,١	٤٢٢,٣	٦,٦	٥٠١,٥	٧,٠	٥٣٨,١	٧,١	٦٨٨,٨	٩,٩	...	...
● إجمالي المدفوعات الخدمية(٤)	١٦٠٦,٦	١٧,١	١٧٠٦,٢	١٨,٠	١٩٧١,٧	١٨,٥	٢٠٠٩,٥	١٨,٦	٢١٩٨,٠	٢١,٤	٢١٦٠,٠	٢٢,٤
منها - السياحة وتحويلات الإعانات	١٩٨,٣	٢,١	٢٤٨,٤	٢,٦	٢١٦,٣	٢,٠	٢٠٩,٥	١,٩	١٦٠,٠	١,٦	١٤٠,٠	١,٥
● إجمالي عوائد الدخل المدفوعة(٥)	١٢١٦,٥	١٣,٠	١٣٨٢,١	١٤,٦	١٣٢٧,٧	١٢,٥	١٣٠٦,٩	١٢,١	١٢٤٩,٥	١٢,١	١١٠٦,٠	١١,٥
منها - فوائد على السلفيات والقروض	٦١٩,٨	٦,٦	٧٦١,١	٨,٠	٨١٠,٣	٧,٦	٧٠٥,٠	٦,٥	٨٠٠,٠	٧,٨	٨٠٠,٠	٨,٣
● إجمالي المدفوعات الجارية(٦)	٩٣٩٣,٧	١٠٠	٩٤٧٢,٣	١٠٠,٠	١٠٦٥٠,٠	١٠٠,٠	١٠٨١٤,٢	١٠٠,٠	١٠٢٨٩,٠	١٠٠,٠	٩٦٤٨,٠	١٠٠,٠
● العجز الجاري(٧)	-١٨٣١,٠	٢٤,٢	-٧٥٤,٠	٨,٦	-١٠٩٧,٨	١١,٥	-١٣٠٥,١	١٣,٧	-١٤٢٠,٠	١٦,٠	-١٢٨٩,٠	١٥,٤

المصدر : تم حساب وتركيب الجدول من بيانات : وزارة التخطيط (خطة التنمية الاقتصادية واقجتماعية لعام ١٩٨٧/٨٦) ؛ البنك المركزي المصري (التقرير السنوي ، أعداد مختلفة) ؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (الكتاب الإحصائي السنوي لعام ١٩٨٦) .

(١) تشمل إيرادات الملاحة وسوميد وأخرى .

(٢) تشمل الوردات بدون تحويل عملة .

(٣) لسنوات ميلادية ١٩٨١ حتى ١٩٨٥ ومنسوبة لإجمالي الوردات السلعية .

(٤) تشمل مقابل الإنفاق على البترول والملاحة والمدفوعات التجارية ومصروفات الحكومة وغيرها .

(٥) تشمل حصة الشريك الأجنبي من البترول وغيرها .

(٦) تشمل التحويلات الجارية .

(٧) محصلة الرصيد السلبي للميزان التجاري والموجب للخدمات والتحويلات وعوائد الدخل ، والنسب للبندين الأخيرين إلى المتحصلات .

* عام ١٩٨٦/٨٥ (متوقع) ؛ ١٩٨٧/٨٦ (مستهدف) ؛ بقية الأعوام فعلي . والنسب محسوبة إلى إجمالي الإيرادات أو المدفوعات الجارية .

رابعا : دور الجهاز المصرفى

استمرت فى عام ١٩٨٦ محاولات ترشيد أداء الجهاز المصرفى . واتسمت بالثبات تلك التعديلات فى السياسات والتشريعات الائتمانية التى استهدفت تعديل مسار الجهاز المصرفى بما يخدم تمويل التنمية الاقتصادية . واستقرت أدوات السياسة الائتمانية التى تبناها البنك المركزى المصرى والمتجهة نحو الحد من استخدام القسم الهام من المدخرات القومية فى البنوك العاملة فى مصر بعيدا عن حاجات الاقتصاد القومى .

وفى هذا الأطار جرت تعديلات فى قانون البنوك والائتمان وأصدرت قرارات من قبل المركزى . وكان الهدف من هذا كله ، هو الحد من نزح الودائع المحلية إلى خارج البلاد ، وتوجيه الائتمان المصرفى نحو خدمة الاقتصاد القومى . وبشكل خاص ، فان محاولات ترشيد أداء الجهاز المصرفى ، كانت انعكاسا لضرورات مواجهة احتدام مشكلة تمويل الاستثمار الانتاجى القومى العام والخاص . واتجهت هذه المحاولات إلى أضعاف الآثار السلبية للنشاط الائتمانى للجهاز المصرفى ، وخاصة البنوك المنشأة وفقا لقانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

ويقتصر التحليل هنا على متابعة وتقييم دور الجهاز المصرفى وأثر السياسة الائتمانية ، من منظور مدى الاستجابة لحاجات تمويل الاستثمار الانتاجى وخاصة خلال الخطة الجارية .

١ ـ أوضاع الائتمان قبل الخطة الجارية :

أن جذب الأموال من الخارج ، وتطوير سوق المال والنقد ، وتحديث الخدمة المصرفية كانت الأهداف الأساسية المعلنة لالغاء احتكار الدولة للجهاز المصرفى ، وللتوسع الهائل للبنوك المشتركة والخاصة والأجنبية . ولقد تعددت الأسباب المعلنة لقيام هذه أو تلك من البنوك ، وهكذا ، على سبيل المثال ، فان قيام المصرف العربى الدولى أعتبر وسيلة لجذب فائض الأموال العربية ، وتأسيس فروع للبنوك الأجنبية أعلن بداية لخلق سوق مالى ونقدى عالمى وقيام البنوك التجارية المشتركة اعتبر تطويرا لامكانيات بنوك القطاع العام فى التمويل ، وانشاء بنوك الاستثمار والأعمال نظر اليه باعتباره أداة لتأسيس المشروعات الانتاجية ، وظهور البنوك الوطنية الخاصة جرى تبريره بضرورة مساهمة رأس المال فى تحقيق الأمن الغذائى والاسكانى والكسائى . . الخ ، ونشاط بنك فيصل الاسلامى بدا وسيلة لجذب ودائع الراغبين فى توظيف غير ربوى . . الخ .

ورغم نمو وتحديث وانتشار المعاملات المصرفية فان « تحرير » الجهاز المصرفى ، قاد فعليا إلى تفتيت المدخرات وضياع الموارد وأضعاف تعبئة وتوجيه الادخار القومى بما يخدم تمويل الاستثمار الانتاجى ، وتعددت مظاهر الافلات من التشريعات المصرفية ومن الرقابة المركزية . واتجه التوظيف إلى المجالات التى تكرس مشكلة تمويل التنمية وتفاقم اختلال هيكل الاقتصاد . واتسع نطاق تحويل المدخرات القومية إلى الخارج بدلا من جذب رؤوس الأموال الأجنبية . ودفع

هذا وغيره مما أشارت اليه الوثائق والتقارير والدراسات المصرفية إلى ادراك السلطات الائتمانية ضرورة ترشيد اداء الجهاز المصرفى بوضعه الجديد فى ظل مواصلة تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى .

والواقع أنه حتى بداية الثمانينات ، تفاقمت الظواهر السلبية فى القطاع المصرفى وكان على السياسة الائتمانية أن تصفى آثارها الضارة على الاقتصاد القومى . وبشكل خاص فان أدوات هذه السياسة ، كان هدفها أن تحاول دفع الجهاز المصرفى للقيام بدوره فى تمويل الاستثمار الانتاجى . وبدأ تصحيح إختلال هيكل الاقتصاد القومى وتعويض عجز موازنة الدولة ، مرتبطا إلى حد بعيد بانجاز الترشيد المذكور . وأما ضرورة هذا الترشيد ، فانها تتضح من نتائج تحليل التوزيع النسبى لبنود المركز المالى للبنوك العاملة فى مصر وفقا للبيانات المتاحة لعام ٨١/ ١٩٨٢ .

- اولا ، ان البنوك التجارية المشتركة والخاصة قامت بتوظيف الودائع المحلية إلى خارج مصر بدلا من جذب الأموال الأجنبية ، ويظهر هذا من مقارنة ارصدتها لدى البنوك فى الخارج بارصدتها لدى البنوك فى مصر ، حيث بلغت الأولى ٢,٣ مرة حجم الثانية . كما اعتمدت هذه البنوك فى تمويل قروضها على الموارد المحلية بدلا من السوق العالمية ، ويتضح هذا من مقارنة التزاماتها قبل البنوك فى مصر بالتزاماتها قبل البنوك فى الخارج ، حيث بلغت الأولى ٢,٨ مرة قدر الثانية . وأما ما حصلت عليه هذه البنوك من المدخرات المصرية بالنقد الأجنبى بما فى ذلك عبر المشاركة فى تجارة العملة فقد وظفته خارج البلاد ، وهو ما يشير اليه تقديم قروض بالنقد الأجنبى أقل بكثير من الودائع لديها بهذا النقد . واعتمدت فى تقديم القروض بالنقد المحلى على المدخرات المحلية ، وهو ما يظهر من تقديم قروض أكثر من الودائع بهذا النقد . وتظهر هذه الاتجاهات أيضا من تحليل المراكز المالية لبنوك الاستثمار والأعمال .

- وفى المقابل ، فان البنوك التجارية المشتركة والخاصة لم تسهم بالقدر الذى يتناسب مع الموارد المتاحة لها ، وبما يتفق مع الغاية المعلنة لانشائها ، فى تطوير سوق المال فى مصر . ويتضح هذا ، من ناحية ، فى أن توظيفاتها فى الأوراق المالية من أسهم وسندات محلية لم يتعد ١٪ من اجمالى أصولها ، ومن ناحية أخرى ، فى أن هذه الأصول لم تتضمن أية مشاركة فى أصدار القروض المحلية المتوسطة والطويلة الأجل . وتبرز شدة ضعف هذا التوظيف فى أن بنوك الاستثمار والأعمال المنوط بها قيادة هذا النشاط الاستثمارى لم تتجاوز نسبة الأوراق المالية والاستثمارات ٨,٠٪ والقروض والسندات طويلة الأجل ١,٠٪ من اجمالى أصولها ، رغم غلبة الودائع الآجلة وودائع التوفير بالعملات الأجنبية بين ودائعها المتاحة للتوظيف . وبين هذه الموارد فان حقوق الملكية لم تتجاوز ٥,١٪ من اجمالى الأصول ، الأمر الذى يبرز الضعف الشديد لمواردها الذاتية التى ينبغى أن تمثل أساس نشاط بنوك الاستثمار والأعمال فى تأسيس المشروعات أو المشاركة فيها .

- ثانيا : أن بنوك الانفتاح - التجارية المشتركة والخاصة ، والاستثمار والأعمال ، والفروع الأجنبية - البالغ عددها ٦٧ بنكا ، نالت الأنصبة التالية من اجمالى موازنة البنوك العاملة فى مصر ، مقابل أنصبة أربعة بنوك تجارية للقطاع العام . فى جانب الموارد ، قدمت ٦٠٪ من حقوق الملكية و ٢١٪ من المخصصات مما يوضح ضعف مواردها الذاتية . وبلغ نصيبها ٧٩,٥٪ من الالتزامات قبل البنوك فى مصر و ٣٦,٤٪ من الالتزامات قبل البنوك فى الخارج ، وبلغت الالتزامات الأولى ٤,١ مرة الثانية لبنوك الاستثمار والأعمال ، مما يؤكد غلبة اعتمادها على التمويل المحلى . ونالت بنوك الانفتاح ٣٢,٩٪ من اجمالى الودائع ، ولكن ٥٠,٥٪ من الودائع بالعملات الأجنبية . وتراوحت نسبة الودائع من الداخل بين ٩٦,٧ و ٩٩,١ و ١٠٠٪ وذلك بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية والبنوك التجارية المشتركة وبنوك الاستثمار والأعمال على الترتيب . ومثلت الودائع بالعملات الأجنبية نحو ٦٠٪ ، وبلغت الودائع الآجلة نحو ٧٠٪ ، وذلك لاجمالى الودائع لدى هذه البنوك . أى أن هذه البنوك بما استحوذت عليه من موارد محلية ، كانت أقدر على المشاركة فى تمويل حاجات الانتاج والاقتصاد . بيد أنه يتضح من تحليل جانب الاستخدامات ، أن نصيبها من النقدية والارصدة لدى البنك المركزى المصرى لم يتعد ٢٥٪ . ولم يتجاوز أسهامها من الاستثمارات فى الأوراق المالية ٩,٥٪ ، حيث لم يتعد نصيب بنوك الاستثمار والأعمال ٢,٥٪ من اجمالى الاستثمار . وبينما لم تسهم البنوك الأخيرة فى تمويل الخزانة فان البنوك المنشأة فى ظل قانون الاستثمار مجتمعة قدمت ٢,٥٪ من هذا التمويل . ولم

يتجاوز أسهامها فى السلف المقدمة للبنوك المتخصصة ١٨,٨٪ من الاجمالى . وأما نصيبها النسبى من الأرصدة لدى البنوك فى الخارج فقد بلغ ٥٨,٦٪ من الاجمالى .

ـ **ثالثا** : أن البنوك المنشأة وفقا لقانون الاستثمار قدمت ٣٤,٦٪ من اجمالى القروض المخصومة . بيد أن سياستها فى تقديم الائتمان المحلى لم تستجب لأولويات التنمية الاقتصادية فى مصر ، وتحددت بالأساس بالسعى إلى تحصيل الأرباح العالية السريعة ، بغض النظر عن حاجات الاقتصاد القومى . وهكذا ، فان نصيب الزراعة والصناعة لم يتجاوز ١٤,٢٪ من اجمالى قروض بنوك الاستثمار والأعمال بينما نالت التجارة والخدمات ٧٥,٣٪ واتجهت النسبة الباقية إلى غير قطاعات الأعمال وذلك فى عام ٨١/١٩٨٢ . وأما البنوك التجارية المشتركة والخاصة فان أرصدة القروض والخصم المقدمة منها حسب القطاعات بلغت ٢٣,١ و ٦٦,٩ و ١٠٪ على الترتيب فى آخر يونيو ١٩٨١ وذلك الى نفس القطاعات المشار اليها على الترتيب . واتجه القسم الأعظم من هذه القروض إلى القطاع الخاص ، الذى نال ٨٣,١٪ و ٩١,٥٪ من التركيز على تمويل استيراد السلع الكمالية وخاصة بدون تحويل عملة ، وعدم ارتباطه بنمو الاستثمار الانتاجى وانما تمويل الأنشطة التجارية والخدمية والاستهلاكية . ولم ينل القطاع العام (شاملا هيئات وشركات القطاع العام والهيئات العامة الاقتصادية وبنك الاستثمار القومى ، إلى جانب الجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة الخدمية) سوى ٨,١٪ من قروض البنوك التجارية المشتركة والخاصة و ١٥,٥٪ من قروض بنوك الاستثمار والأعمال فى عام ٨١/١٩٨٢ . الأمر الذى يبرز مغزاه السلبى على احتياجات الاستثمار الانتاجى ، من ناحية ، طالما أن هذا القطاع يتحمل كما رأينا العبء الرئيسى فى تمويل التنمية ، من ناحية أخرى ، حيث اضطر هذا القطاع إلى اللجوء للقروض قصيرة الأجل والقروض الأجنبية ، وذلك مقابل فوائد مرتفعة لتعويض ما ينقصه من تمويل رأسمالى وجارى .

ـ **رابعا** : أن بنوك القطاع العام التجارية لم تقم بدورها فى تمويل الاستثمار الانتاجى والتنمية الاقتصادية ، على الرغم من انضباطها الأعلى للسلطات الائتمانية والنقدية المركزية مقارنة ببنوك الانفتاح . ويمكن أن نشير هنا إلى ثلاثة عوامل أساسية دفعت نحو انخراط البنوك الأولى فى نفس الممارسات السلبية التى عرضنا لها بالنسبة للبنوك الأخيرة . الأول ، تراجع تأثير بنوك الدولة فى سوق الائتمان نتيجة تصفية سيطرتها وتراجع نصيبها من كافة الأصول والخصوم المصرفية ، شاملة الودائع والقروض ، وخاصة من الموارد القومية المتاحة للتوظيف بالنقد الأجنبى . والثانى ، تغيير دور بنوك الدولة ، وهو ما يمكن أن يشير اليه التزامها بما نص عليه برنامج صندوق النقد الدولى للتثبيت ، بما فى ذلك وضع سقف للائتمان الممنوح للقطاع العام ، وأسبقية نمو الائتمان للقطاع الخاص ، ورفع أسعار الفائدة على القروض المقدمة لقطاعات الانتاج . . الخ . والثالث ، مساهمة هذه البنوك فى تأسيس البنوك المشتركة والخاصة ، واندماجها فى الممارسة المباشرة لتطور الائتمان فى اتجاه يتجاهل الأولويات التى تفرضها المتطلبات الملحة للتمويل . فى الاقتصاد القومى ، وخاصة تمويل الاستثمار الانتاجى . وهكذا ، على سبيل المثال ، وفق البيانات المتاحة لعام ٨١/١٩٨٢ ، لم تتجاوز توظيفات البنوك التجارية للقطاع العام فى الأوراق المالية ٥,٣٪ من اجمالى أصولها . وفاقت أرصدتها لدى البنوك فى الخارج مثيلها فى مصر . وأما زيادة التزاماتها قبل البنوك فى الخارج مقابلها فى مصر فقد عكست تزايد اعباء التمويل الأجنبى . ورغم تقديمها نسبة أعلى من القروض للقطاعين الصناعى والزراعى ، فان نصيبها لم يتعد ٢٩,٨٪ من اجمالى قروضها إلى مختلف القطاعات . ومع أنها استمرت أكبر مقرض للقطاعين الحكومى والعام ، فان ما قدمته لهما تراجع لصالح القطاع الخاص الذى ارتفع نصيبه من اجمالى قروضها إلى ٤٠٪ مقابل ٢٠٪ بين نهاية عام ١٩٧٨ ومنتصف عام ١٩٨٢ .

ـ **خامسا** : أن البنوك المتخصصة فى عام ٨١/ ١٩٨٢ لم توظف بدورها فى الأوراق المالية سوى ٠,٦٪ من اجمالى أصولها . وازاء نقص مواردها فقد مثلت التزاماتها قبل البنوك فى مصر ٥٤,٩٪ من هذه الأصول . وتجاوز هذا البند بكثير مثيله فى بنوك الاستثمار والأعمال التى تلتها فى هذه النسبة . وكانت هذه البنوك الأكثر اعتمادا على القطاع الحكومى فى رصيد الودائع لديها . وفى المقابل ، قدمت ٦٧,٧٪ من قروضها إلى القطاع الخاص . ونالت قطاعات الخدمات والقطاعات غير المشتغلة فى مجال الأعمال ٥٣,٩٪ من اجمالى القروض . مساهمة بذلك بالأساس فى تمويل

الأنشطة غير الانتاجية ، وبدرجة هامة نشاطات المضاربة العقارية وتتضح ضآلة اسهامها فى تطوير الانتاج من ضآلة نصيب الصناعة من القروض التى لم يتجاوز ١٦,٦٪ من الاجمالى . وتشير البيانات المتاحة حول الفترة من بين منتصف عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٥ إلى أن القطاع العام نال ٣٪ من اجمالى قروض بنك التنمية الصناعية ومن قروضه المتوسطة وطويلة الأجل بالعملة المحلية و ٥٪ من القروض الأخيرة بالعملة الأجنبية . ويتضح اسهامه المتواضع فى تمويل المراكز الصناعية للاقاليم من استحواذ القاهرة والاسكندرية على ٦٩٪ من قروضه . وأما ضعف دوره فى تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة فانه يبرز من أن القروض التى تبلغ قيمتها أقل من ٥١ الف جنيه فأقل لم تتعد ١٢٪ من الاجمالى وذلك فى عام ٨٤/ ١٩٨٥ .

ـ وأخيرا ، فان ضعف دور البنوك العاملة فى مصر فى تطوير سوق المال وتأسيس الشركات المساهمة ، يشير اليه بشكل غير مباشر ما رأيناه من الوزن المنخفض لاستثماراتها فى الأوراق المالية إلى اجمالى أصولها . وتؤكد البيانات المتاحة حول المساهمات المباشرة للبنوك فى رؤوس اموال المشروعات فى نهاية ١٩٨٣/٨٢ ، أى فى بداية الخطة الخمسية الجارية ، من ناحية ، ضعف مساهمات هذه البنوك فى النشاط التأسيسى للمشروعات حيث لم تتعد ٣٧٤ مليون جنيه أو حوالى ١,٣٪ من اجمالى أصولها ، ومن ناحية أخرى ، الوزن الأكبر لبنوك القطاع العام فى هذه المساهمات حيث قدمت نحو ٧٢٪ من الاجمالى ، ومن ناحية ثالثة ، ضعف نصيب قطاعات الانتاج حيث لم يتجاوز نصيبها ٣٦٪ من المساهمات ، أو ٠,٥٪ من اجمالى أصول البنوك العاملة فى مصر . ونلاحظ هنا ، أن مساهمات جميع البنوك فى قطاع الصناعة لم تتعد ٩٨ مليون جنيه أو حوالى ٠,١٪ من أصولها ونحو ٢٦٪ من اجمالى المساهمات . وبلغ نصيب بنوك القطاع العام ٨٣٪ من مساهمات جميع البنوك فى الصناعة . ولم يتعد نصيب البنوك التجارية المشتركة والخاصة ١١,٨٪ وبنوك الاستثمار والأعمال ٤,٧٪ من المساهمات فى الصناعة . وأما بالنسبة للبنوك المتخصصة فانها قدمت نحو ٤,٧٪ من هذه المساهمات . وأما مساهمات البنوك مجتمعة فى مشروعات الأمن الغذائى فانها لم تتعد ٠,٠٤٪ من اجمالى أصولها و ٩,٨٪ من اجمالى مساهماتها فى المشروعات .

٢ ـ اتجاهات ترشيد الائتمان خلال الخطة :

لقد اصدر البنك المركزى المصرى العديد من القرارات ، كما جرى تعديل التشريعات المصرفية ، وذلك من ناحية ، لاستخدام أدوات السياسة الائتمانية فى الحد من التطورات السلبية فى المجال المصرفى ، بما يكفل ترشيد استخدام القروض وتنمية الودائع الادخارية وتشجيع الاستثمار الانتاجى . ومن ناحية أخرى ، لمنح المزيد من الصلاحيات ، ووضع المزيد من الضوابط ، لتأكيد أو استعادة رقابة البنك المركزى المصرى على نشاط الجهاز المصرفى .

ونلاحظ ، أولا ، فيما يتعلق بجانب الاستخدامات ، أنه بعد سلسلة من رفع أسعار الفائدة المدنية بلغت ست مرات بين عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٠ وقادت إلى رفع تكلفة الاقتراض لقطاعات الانتاج بما دفع إلى تثبيت الاستثمار فيها ، تقرر اتباع سياسة بديلة منذ منتصف ١٩٨٢ ، أى مع بداية الخطة الخمسية الجارية . واعتبارا من هذا التاريخ جرى تثبيت فئات أسعار الفائدة ضمن حدود دنيا وقصوى للقروض المقدمة للقطاعين الصناعى والزراعى ، وتقرر نفس الأمر وأن كان عند حدود أعلى لقطاعات الخدمات ، وأما بالنسبة للتجارة فقد تم اقرار حد أدنى يرتفع عن القطاعات السابقة ودون حد أقصى باستثناء تمويل تصدير القطن . واستهدفت أسعار الفائدة التفاضلية الحد من ارتفاع تكلفة الائتمان المقدم للأنشطة الانتاجية ومن تزايد حجم الائتمان المقدم للأنشطة التجارية والخدمية . وتقرر فى نفس الوقت استمرار أسعار الفائدة المدعمة على حساب الموازنة العامة للدولة لصالح القروض المقدمة إلى مشروعات الأمن الغذائى والاسكان الاقتصادى على أن يوفر البنك المركزى التمويل اللازم للبنوك التى يوكل اليها تقديم قروض ميسرة . أضف إلى هذا ، أن أدوات السياسة الائتمانية اتجهت إلى وضع الضوابط على التوسع فى منح الائتمان للحد من التضخم والاستهلاك . وهكذا تقرر الا يتجاوز التوسع فى الائتمان الذى يقدمه أى بنك للقطاع الخاص نسبة معينة من أرصدة ودائعه لدى هذا البنك . ولم يعد يسمح بتوسع ائتمانى جديد للبنوك التى تجاوزت حدود التوسع الائتمانى المقررة ، واشترطت موافقة البنك المركزى على

القروض الجديدة التى تقدمها البنوك المتخصصة ، كما تقرر الا تتجاوز أرصدة مطلوبات أى بنك من شركات القطاع العام ـ باستثناء القروض لأغراض موسمية وقروض الأمن الغذائى ـ نسبة من ودائعها مماثلة للقطاع الخاص لدى هذا البنك . وتشجيعا للبنوك على الاتجاه نحو شراء الأوراق المالية الحكومية والمضمونة من الحكومة أضيفت هذه الأوراق إلى نسبة السيولة . وتم وضع حدود فرعية للمطلوبات من القطاع الخاص التجارى والقطاع العائلى بحيث لا تجاوز الزيادة فى هذه المطلوبات نسبة معينة من الأرصدة القائمة لهما . ومد حظر منح الائتمان لأعضاء مجالس ادارة البنوك ليشملها جميعا ، كما وضع حد اقصى للائتمان الممنوح للعميل الواحد على الحكومة والقطاع العام . وشددت العقوبة على كل من يقدم للبنوك معلومات غير صحيحة بقصد الحصول على قرض دون وجه حق . وتقرر عدم منح قروض وتسهيلات ائتمانية لتمويل شراء وبيع السلع الاستهلاكية المعمرة وسيارات الركوب الخاصة ، كما تقرر عدم جواز المضاربة والتعامل فى المعادن الثمينة واستمر حظر تصدير البنكنوت من النقد الأجنبى قبل موافقة البنك المركزى . وأصدرت قرارات بضرورة متابعة استخدام التسهيلات الائتمانية فى الأغراض التى منحت لها . والزمت البنوك بابلاغ البنك المركزى ببيانات مركز أى عميل يتمتع بتسهيلات ائتمانية يتجاوز قيمة معينة .

ونلاحظ **ثانيا** ، فيما يتعلق بجانب الموارد ، أنه تقررت أسعار للفائدة الدائنة على الودائع الادخارية بالعملة المحلية تتراوح بين حدين أدنى وأقصى بهدف تنمية الودائع الادخارية . وحفزا للبنوك على زيادة مواردها الذاتية أضيفت حقوق الملكية إلى مقام نسبة التوسع الائتمانى . وتشيجعا لبنوك الانفتاح على استقطاب ودائع النقد الأجنبى من الخارج لتمويل التنمية الاقتصادية وتنشيط سوق المال فى مصر أضيف رصيد الودائع التى تبلغ آجالها سنة فأكثر لدى البنوك الخارجية المشتركة فى رأس المال إلى مقام نسبة التوسع الائتمانى . واستبعدت مساهمات البنوك فى رؤوس أموال المشروعات والتوظيف فى الأوراق المالية من بسط النسبة . وبغرض اتاحة مزيد من الموارد المتوسطة الأجل التى تساعد البنوك التجارية على مقابلة توظيفاتها فى مجالات استثمارية لفترات طويلة نسبيا استبعدت الودائع لمدة سنتين فاكثر من مقام نسبة الاحتياطى القانونى . وبهدف الحد من توظيف البنوك لودائعها فى الخارج وتوجيهها لخدمة الاقتصاد القومى ، قرر البنك المركزى المصرى الزام البنوك « المسجلة » لديه بايداع ١٥٪ من مجموع أرصدة ودائع عملائها بالعملات الحرة لدى البنك المركزى (بسعر الايداع لمدة ٣ أشهر السائد فى سوق لندن) . ومن أجل الحد من الاعتماد على الموارد التضخمية ، اتجهت السياسة النقدية إلى الحد من التوسع النقدى بما لا يزيد الفجوة بين معدلات نموه ومعدلات نمو الناتج المحلى الحقيقى .

ونلاحظ **ثالثا** ، أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ (الخاص بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ وقانون البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى ١٢٠ لسنة ١٩٧٥) استهدفت مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن أضعاف سلطات التوجيه والرقابة من قبل البنك المركزى على نشاط البنوك العاملة فى مصر .

وهكذا ، على سبيل المثال ، فان التعديلات التى تضمنها القانون الجديد ، وأن سمحت بالتدرج فى العقوبات على البنوك المخالفة للقوانين والقواعد والاعراف المصرفية ، فقد أضافت حالات جديدة لشطب تسجيل هذه البنوك لديه . كما شددت العقوبات على مخالفة الأرصدة الواجب ابداعها فى البنك المركزى ، وعلى عدم الوفاء بمتطلبات نسبتى الاحتياطى والسيولة . واعطى القانون الحق للسلطات المختصة بالاعتراض على تعيين أى من أعضاء مجالس ادارة البنوك العاملة فى مصر . وبموجب هذا القانون اتخذ مجلس ادارة البنك المركزى ، بتشكيله الجديد وفقا للقانون ، عدة قرارات لتصحيح أوضاع بعض البنوك وفرض عقوبات مالية على تلك المخالفة لقراراته .

٣ ـ اثر اتجاهات الاصلاح على الائتمان المصرفى :

وفى عام ١٩٨٦ . على الرغم من هذه المحاولات لترشيد اداء الجهاز المصرفى ، استمرت نفس الاتجاهات غير المواتية لاحتياجات تمويل قطاعات الانتاج بما يكفل تصحيح الاختلال فى هيكل الاقتصاد ، وقد عبر النشاط المصرفى فى عام ١٩٨٦/٨٥ عن اتجاه انكماشى ، يشير ضمنا إلى اثر سلبى على مجمل الاقتصاد القومى . وفى تقديرنا أنه رغم محدودية أثر ما عرضنا له من اصلاحات جزئية فى سياسة الائتمان

فانه لولا محاولات الترشيد لاشتدت حدة الركود . وعلى اية حال ، فان البيانات المتاحة حول تطور نشاط البنوك العاملة فى مصر فى هذا العام ، مقارنة بالعام السابق له مباشرة ، تؤكد هذه النتيجة . ونقصد قصور دور هذه البنوك فى حل مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية ، والدفع فى اتجاه التوسع الانتاجى ، وأن تحسن الأمر نسبيا فيما يتعلق ببنوك القطاع العام التجارية . وهكذا على سبيل المثال ، فان البنوك التجارية المشتركة والخاصة ، زادت من تحويل المدخرات المصرية إلى الخارج . وقد ظهر هذا فى ارتفاع أرصدتها لدى البنوك فى الخارج بنحو ٨٠٪ ، وفى ارتفاع نصيبها من هذه الأرصدة لاجمالى البنوك التجارية وبنوك الاستثمار من ٣٢,٧ إلى ٤٠,٥٪ ٪ بينما نجد العكس بالنسبة لبنوك القطاع العام التجارية حيث هبطت النسبة الأخيرة من ٣٩,٧ إلى ٣٠,٢٪ ، وأما بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال فاننا نجد ايضا زيادة مطلقة ونسبية فى ارصدتها لدى البنوك فى الخارج بين نفس العامين . ويظهر انكماش الائتمان المقدر من قبل بنوك الانفتاح ، فى تراجع نسبة القروض إلى الودائع بالنسبة للبنوك التجارية المشتركة والخاصة ، وفى ثبات هذه النسبة تقريبا لبنوك الاستثمار والأعمال . ولقد هبطت هذه النسبة الأخيرة أيضا لبنوك القطاع العام التجارية . بيد أن تراجع هذه القروض يرجع بدرجة كبيرة إلى استبدال جزء من المستحق منها على شركات القطاع العام بسندات حكومية . وقد أدى هذا إلى زيادة توظيفاتها فى الأوراق المالية والاستثمارات بنحو الضعف ، وارتفاع هذه التوظيفات إلى نحو ٦,٣ مرة مثيلها لبنوك الانفتاح . وأخيرا فان البنوك المشتركة والخاصة وبنوك الاستثمار استمر اعتمادها فى تمويل نشاطها الاقراضى على التمويل المحلى ، وهو ما يشير اليه ، من ناحية ، زيادة نصيبها من اجمالى الودائع على حساب بنوك القطاع العام التجارية ، ومن ناحية أخرى ، زيادة نسبة ما نالته من الائتمان المصرفى للبنوك العاملة فى مصر .

ولقد توزعت قروض جميع البنوك العاملة فى مصر حسب القطاعات بحيث زادت القروض المقدمة من بنوك القطاع العام التجارية إلى الصناعة والزراعة ، وذلك بين عامى ٨٤/ ١٩٨٥ و ١٩٨٥/ ١٩٨٦ . وفى نفس العامين ، نلاحظ أنه رغم الزيادة المحدودة للقروض إلى قطاعى الانتاج المشار إليهما من بنوك الاستثمار والأعمال ، فإن قروضها إلى العالم الخارجى ارتفعت بنحو ٤,٣ مثل الزيادة الأولى .

وأما البنوك المشتركة والمتخصصة ، فإن قروضها زادت إلى قطاعى الانتاج السلعى الرئيسيين وارتبط هذا بنمو ما قدمته إلى قطاع الأعمال الخاص . ولقد زادت أيضا قروض البنوك المتخصصة إلى الصناعة والزراعة . ويلاحظ أن قروض بنك التنمية الصناعية قد توزعت فى عام ٨٤/ ١٩٨٥ بحيث لم يتجاوز نصيب فئات القروض الصغيرة والمتوسطة (٥١ الف جنيه فأقل) لم تتعد ١٢٪ والمشروعات الجديدة ٣٠٪ . وهكذا غلبت القروض للمؤسسات الصناعية الكبيرة للقطاع الخاص ، رغم احتدام مشكلات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ورغم التمويل الأيسر المتاح للمؤسسات الكبيرة من البنوك التجارية . أضف إلى هذا أن تقدير النسبة الأكبر من القروض لتمويل رأس المال العام يشير إلى قصور التمويل من البنوك التجارية ، وضعف مساهمة البنك الصناعى فى أهم أوجه نشاطه ، أى تمويل تأسيس المشروعات الصناعية . وأخيرا ، فإن محدودية دور هذا البنك فى تمويل الصناعة يؤكدها تردى شروط إقراضه .

بيد أنه من الهام أن نلاحظ هنا ، **أولا** : أن نمو القروض المصرفية المقدمة إلى الصناعة والزراعة ، قد ارتبطت بدرجة كبيرة بالأسعار التفضيلية للفائدة التى ألزم بها البنك المركزى المصرى البنوك العاملة فى مصر ، وبمحاولات إصلاح اختلال هيكل الاقتصاد القومى . وساهم تثبيت أسعار الفائدة المدينة بدوره فى الحد من الميل الانكماشى فى الاقتصاد المصرى ، وخاصة فى قطاعات الانتاج . ويظهر هذا كله مغزى الخلاف مع صندوق النقد الدولى فى مفاوضات ٨٦/ ١٩٨٧ حول مطلبه برفع أسعار الفائدة بما فى ذلك للصناعة والزراعة .

ثانيا : أن هذا لا يعنى إنكار محدودية أثر الأسعار التفضيلية الثابتة وإطلاق سعر الفائدة الأقصى للتجارة على دفع القطاع الخاص نحو الاستثمار الانتاجى ، طالما أن هذا يتوقف على العديد من العوامل الأخرى . بيد أن أثر هذه الأسعار يظهر بدرجة واضحة فى التقلص النسبى للقروض المقدمة إلى التجارة والخدمات فى عام ٨٥/ ١٩٨٦ .

ثالثا : أن تجاوز بنوك القطاع العام لنسبة الاحتياطى النقدى التى يحددها البنك المركزى وبدرجة أقل البنوك التجارية المشتركة والخاصة ، تشير إلى محدودية نمو القروض المقدمة إلى قطاعات الانتاج

زيادة الائتمان للقطاع الخاص . ويظهر الاثر السلبي على التنمية لهذا الاتجاه من تفضيل القطاع الأخير للأنشطة غير الانتاجية .

خامسا : أن القروض المقدمة إلى الصناعة والزراعة لا تعنى نمو الاستثمار فى هذين القطاعين . إذ يتجه نصيب هام منها إلى التوظيف فى أنشطة المضاربة والتجارة والخدمات ، الأمر الذى دفع البنك المركزى المصرى فى عام ٨٥/ ١٩٨٦ إلى إصدار تعليماته بضرورة متابعة استخدام القروض المصرفية فى المجالات التى تقدم إليها . حيث تعمقت هذه الظاهرة بالنسبة للقطاع الخاص بسبب غلبة هذه الاتجاهات فى نشاطه من ناحية ، وتهربا من الفائدة الأعلى للقروض المقدمة لغير قطاعات الانتاج .

مقارنة بالموارد المتاحة للجهاز المصرفى . ونقصد هنا ، ليس مجرد الاقراض المباشر لهذه القطاعات ، وإنما إمكانية تمويل سندات التنمية التى قد تصدرها الدولة . ويشير إلى نفس الاتجاه السلبى فى تمويل الاستثمار الانتاجى من قبل المصارف التخطى الكبير لنسبة السيولة للبنوك العاملة فى مصر للحد الأدنى الذى يحدده البنك المركزى المصرى . .

رابعا : أن تراجع نصيب قطاع الأعمال الخاص من بنوك القطاع العام التجارية بين عامى ٨١/ ١٩٨٢ و ٨٤/ ١٩٨٥ قد انعكس فى عام ٨٥/ ١٩٨٦ حيث عاود هذا النصيب الزيادة . ويبدو التطور الأخير للفترة حتى بداية الخطة ، حيث تضمن برنامج التثبيت المتفق عليه مع صندوق النقد الدولى آنذاك على توجيه ٩٠٪ من

جدول (٤)
تطور اهم بنود المركز المالى
للبنوك العاملة فى مصر خلال سنوات الخطة الخمسية
٨٢/ ٨٣ - ٨٦/ ١٩٨٧

بنود المركز المالى	البنوك التجارية المنشاة بقانون الاستثمار				بنوك الاستثمار والاعمال والفروع الاجنبية				البنوك التجارية للقطاع العام				البنوك المتخصصة			
	٨١/٨٢	٨٣/٨٤	٨٤/٨٥	٨٥/٨٦	٨١/٨٢	٨٣/٨٤	٨٤/٨٥	٨٥/٨٦	٨١/٨٢	٨٣/٨٤	٨٤/٨٥	٨٥/٨٦	٨١/٨٢	٨٣/٨٤	٨٤/٨٥	٨٥/٨٦
حقوق الملكية	٥,٣	٧,٤	٧,٧	٥,٦	٥,١	٧,٠	٧,٥	٨,١	٢,٣	٢,٠	٢,٨	٢,٤	٥,٩	٥,١	٥,٧	٧,٥
أوراق مالية واستثمارات	١,٠	١,٦	١,٧	١,٦	٠,٨	٣,٢	٣,٧	٤,٢	٥,٨	٨,١	٨,٢	١٦,٥	٠,٦	١,٢	١,٣	٢,٦
أرصدة لدى البنوك فى مصر[1]	١٠,٩	٢٢,١	٢٢,٧	٢٢,٩	٣٠,٥	١٨,٥	١٦,٨	١٦,١	٧,٠	٨,٨	٩,٢	١٢,٠	٢,٢	٠,٥	٠,٨	٠,٥
أرصدة لدى البنوك فى الخارج	٢٤,٩	٢٥,٩	٢٤,٣	٢٨,٠	٢٩,٩	٢٥,٠	٢٨,٠	٢٨,٥	١٢,٥	١٥,٤	١٣,٢	١١,٩	٠,٥	٠,١	٠,٢	٠,٣
التزامات قبل البنوك فى مصر	١٦,٤	١٣,٦	١٣,٥	١٤,٩	٢٥,٧	٢١,٤	٢٩,٧	٢٥,٦	٣,٢	٣,٧	٤,١	٤,٥	٥٤,٩	٢٧,٥	٢١,٦	٢٦,٣
التزامات قبل البنوك فى الخارج	٥,٨	٥,٥	٥,٧	٥,٥	٢٤,٢	٢٤,٤	٢٤,٢	٢٧,٠	١٤,٣	١٥,٣	١٤,٠	١٦,١	—	—	—	—
إجمالى الودائع (مليون جنيه = ١٠٠)	٣٠٧١	٥٢٠٣	٥٩١٠	٨٨٩٤	٩١٤	١٨٤١	٢٠٤٨	٣٠٩٥	٨٠٩٩	١١٥١٣	١٣٩٤٦	١٧٩٨١	٣٣٧	٥٤٧	٦٢٣	٧١٦
ودائع القطاع الحكومى	١٨,٢	٣,١	٢,٧	١,٩	٢,٣	٠,٧	١,٧	٢,٤	٤١,١	١٣,٤	١٥,٤	١٦,٨	٢٥,٣	١٩,٩	١٣,٨	١٣,٠
ومنها قطاع الاعمال العام	٠٠٠	٢,٢	١,٧	١,٥	٠٠٠	٠,٣	١,٢	١,٨	٠٠٠	٩,٠	١١,١	١٢,٣	٠٠	...	...	...
ودائع شركات القطاع العام	٠٠٠	١٢,٥	١٢,٦	١١,٨	٠,٤	٠,٩	١٠,١	١٠,١	٠٠٠	٢٣,٣	٢١,٨	١٨,٢	١,٦	٠,٥	٠,٣	,٣
ودائع قطاع الاعمال الخاص	١٨,٨	٣٠,٠	٣٠,٢	٣١,٣	٣١,٤	٣١,٨	٢٩,٣	٢٨,٥	٥٨,٨	٨,٨	٨,٧	٢,٢	٣٧,٤	٢٧,٩	٢٩,٨	٣٦,٦
ودائع القطاع العائلى	٠٠٠	٥١,٨	٥٢,٤	٥٢,٨	٥٧,٥	٥٣,٠	٥٢,٩	٥٢,٧	٠٠٠	٥٣,٧	٥٤,٥	٥٦,٣	٣٤,٤	٥٠,٩	٤٥,٧	٤٩,٥
ودائع العالم الخارجى	٠٠٠	٢,٦	١,١	١,٢	٣,٤	٨,٦	٦,٠	٦,٣	٠٠٠	٠,٧	٠,٥	٠,٧	١,٣	٠,٨	٠,٧	٠,٦
إجمالى القروض (مليون جنيه = ١٠٠)	٢٢٣٩	٣١٩٠	٣٨٦٩	٥٥٥٢	٨٥٠	٢٣٤٣	٢٨٥٠	٤٣٥١	٥٨٣٠	٩١٤٨	١١٧٢٢	١٢٤٤٢	٩٨٣,٥	١٨٣٤	٢٢٦٩	٣٠٩٩
قروض إلى القطاع الحكومى	٨,١	٠,٩	١,٠	٠,٤	٩,٠	١٢,٩	١٤,٣	١١,٥	٦٢,١	٢٣,٣	٣٨,٩	٣٢,٢	٢٩,٢	٢٨,٤	٣٠,٧	٢٩,٠
ومنها قروض إلى قطاع الاعمال العام	٠٠٠	٠,٤	٠,٥	٠,٣	٠٠٠	١٠,٢	١١,٨	٩,٧	٠٠٠	٢٥,٥	٢٩,٦	٢٦,٧	٠٠٠	٢٨,٣	٣٠,٦	٢٨,٩
قروض إلى شركات القطاع العام	٠٠٠	٦,٧	٦,١	٤,٤	٦,٥	٣,٤	٥,٧	٥,٨	٠٠٠	٢٤,٢	٣٢,٥	٢٥,٤	٣,١	١,٠	٠,٨	٠,٧
قروض إلى قطاع الاعمال الخاص	٩١,٥	٨٨,٣	٨٨,٩	٩٠,٩	٧٦,٧	٥٨,١	٦٠,٠	٥٦,٦	٣٧,٩	٢٩,٢	٢٥,٥	٢٨,٧	٥٤,٦	٦٣,١	٦٢,١	٦٤,٩
قروض إلى القطاع العائلى	٠٠٠	٣,٤	٣,٤	٣,٨	٦,٤	٤,٣	٢,٩	٢,٥	٠٠٠	٢,٨	٢,٦	٢,٦	١٢,٨	٧,٤	٦,٣	٥,٣
قروض إلى العالم الخارجى	٠,٤	٠,٧	٠,٦	٠,٥	١,٤	٢٢,٦	١٧,١	٢٣,٦	٠٠٠	٠,٥	٠,٥	١,١	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١
قروض إلى الزراعة	٠,٩	٢,٩	٣,٦	٣,٣	١,٤	٢,٠	١,٦	١,٥	١,٥	٢,٧	٢,٢	٢,٤	٢٩,٢	٤٠,٦	٣٩,٥	٤٥,٤
قروض إلى الصناعة	٢٢,٢	٢٧,٠	٢٨,٤	٣١,٦	١٢,٨	١١,٧	١٢,٥	١٤,١	٢٨,٣	٣٤,٠	٣٢,٣	٣٤,١	١٦,٦	١٣,٥	١٤,٥	١٢,٨
قروض إلى التجارة	٤٧,٤	٣٦,٣	٣٢,٢	٢٨,٧	٥٣,٣	٣٣,١	٣٥,٢	٣٢,١	٣٩,٤	٣٩,٠	٤٠,٧	٤٠,٠	٠,٣	٠,٨	٠,٧	٠,٦
قروض إلى الخدمات	١٩,٥	٢٩,٢	٣١,٤	٣٢,١	٢٢,١	٢٤,١	٢٨,٢	٢٤,٤	٩,٤	١٢,٥	١٢,٤	١٤,٢	٤٠,٥	٣٧,٥	٣٨,٥	٣٥,٧
قروض إلى غير قطاعات الاعمال	١٠,٠	٤,٦	٤,٤	٤,٣	١٠,٥	٢٨,١	٢٢,٥	٢٧,٩	٢١,٣	١١,٠	١٢,٤	٩,٢	١٣,٤	٧,٦	٦,٥	٥,٥
ومنها قرض إلى قطاع الخدمات العام	٠٠٠	٠,٥	٠,٤	٠,١	٠٠٠	٢,٤	٢,٤	١,٨	٠٠٠	٧,٧	٩,٣	٥,٤	٠٠٠	٠,١	٠,١	٠,١

المصدر : البنك المركزى المصرى : التقارير السنوية وبيانات المراكز المالية للبنوك .

● اساس حساب النسب للبنود عدا القروض والودائع مختلف فى عام ٨١/ ١٩٨٢ عنه فى السنوات التالية .

خامسا : اتجاهات السياسة الاقتصادية

لم تشهد السياسة الاقتصادية تغييرا جوهريا فى مصر خلال عام ١٩٨٦ . وحتى هذا العام وطوال سنوات الخطة الخمسية الجارية استمر تطبيق سياسة « الانفتاح الاقتصادى » فى خطوطها الرئيسية . ونقصد بشكل خاص مواصلة السياسات « الليبرالية » تجاه القطاع الخارجى والقطاع الخاص والقطاع العام . وتمثلت أهم جوانب هذه السياسات فى « تحرير » التبادل التجارى وأسعار الصرف والجهاز المصرفى والاستثمار الخاص الخ . . وارتبط هذا كله ، من ناحية بـ « تحرير » القطاع العام ، ومن ناحية أخرى ، بتغيير استراتيجية وركائز التنمية الاقتصادية . وفى هذا الاطار العام ، استمرت السياسة الاقتصادية فى عام ١٩٨٦ ترتكز على محاور ثلاثة أساسية :

الأول : دعم الدور الجديد للقطاع العام . وكان هذا يعنى وقف برامج التصنيع الطموحة المرتكزة إلى سيطرة قطاع الدولة ، والكف عن صياغة مجمل السياسة الاقتصادية بما يستجيب لمحاولة استكمال البنية الصناعية على أساس الدور القيادى للقطاع العام الصناعى ، وتصفية احتكار وسيطرة الدولة فى عدد من الفروع الاقتصادية ، وتزايد اتجاه التوظيفات الجديدة لقطاع الأعمال العام نحو المشروعات المشتركة ، وإضعاف القبضة المركزية ـ البيروقراطية على نشاط شركات القطاع العام ، والاتجاه المتزايد لممارسة نشاط وحدات هذا القطاع على أساس قوانين السوق ، وتوجيه هذا القطاع نحو تطوير البنية الأساسية الانتاجية وتوسيع الصناعات التى تقدم المستلزمات للزراعة والاسكان والصناعة الاستهلاكية الخ . .

الثانى : تشجيع نشاط القطاع الخاص . حيث نلاحظ من ناحية ، أن هذا القطاع يشمل رأس المال الخاص المصرى ، ورأس المال الأجنبى والعربى ، ورأس المال المشترك العام والخاص . . ويمتد نشاط هذا القطاع ليشمل كافة مجالات الاقتصاد القومى ، كما يتراوح حجم أعماله بين المؤسسات الرأسمالية الكبيرة وتلك المتوسطة والصغيرة ومن ناحية أخرى ، فإن السياسة الاقتصادية اتجهت نحو توفير كل ألوان الدعم والحماية لنشاط هذا القطاع ، وخاصة للمشروعات المنشأة وفق قانون الاستثمار ، والمؤسسات الكبيرة فى مجال الأعمال . ورغم تأمين الوفورات الخارجية الهائلة لتشجيع الاستثمار الخاص الانتاجى ، فإن تخفيف أدوات التوجيه الحكومى لنشاط القطاع الخاص ، والمجال الواسع أمامه للاشتغال بالمجالات غير الانتاجية الأعلى ربحية ، مثل أساسا موضوعيا لابتعاد هذا القطاع عن التوظيف الانتاجى .

والثالث : تعديل العلاقات الاقتصادية الخارجية ، ولقد جرى هذا ، من ناحية ، بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية والنقد الأجنبى ودخول القطاع الخاص بشكل متزايد إلى تجارة الواردات السلعية وإلى مجال تداول وتوظيف النقد الأجنبى . ومن ناحية أخرى ، فقد تضمن هذا التعديل تقديم الامتيازات والاستثناءات لرأس المال الأجنبى والعربى بغرض تشجيع الاستثمار الأجنبى فى مصر ، وفتح الباب أمام إنشاء فروع للبنوك الأجنبية وتأسيس بنوك الاستثمار والأعمال وإقامة البنوك التجارية المشتركة بهدف تطوير سوق المال والنقد المصرى . وتضمن إزاحة الحواجز

أمام توسيع التبادل التجارى مع البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وأمام هجرة العمالة المصرية إلى البلدان العربية وغيرها ، وإلغاء الأسعار الموحدة الثابتة للصرف الأجنبى ، الأمر الذى جعل العرض والطلب أساس هذا كله . وقادت هذه التحولات فى القطاع الخارجى إلى المزيد من التأثر بقوانين وتقلبات السوق الرأسمالى العالمى .

ويستوجب التعرف على المتغير فى اتجاهات السياسة الاقتصادية فى عام ١٩٨٦ ، تناوله بالمقارنة مع الثابت فى هذه السياسة . ولقد تمثل المتغير هنا فى تأكيد دعم القطاع العام مع تأكيد دوره الجديد ، ومواصلة تشجيع القطاع الخاص وبالذات فى مجالات الانتاج . وفى القطاع الخارجى تزايدت جهود أحياء العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى والبلدان العربية وخاصة فى ظروف تشدد صندوق النقد الدولى والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تسوية الديون الخارجية ومضمون برنامج « الاصلاح » .

١ ـ دور القطاع العام :

لقد استمر الوزن الكبير للقطاع العام فى مجال الاستثمار والانتاج والتوظيف حتى عام ١٩٨٦ . وكان هذا يعكس إدراك الضرورة الموضوعية للدور الذى ينهض به هذا القطاع فى الاقتصاد القومى . وأما عن ذلك الوزن وهذا الدور ، فإننا نكتفى بالاشارة هنا إلى عدد من الحقائق :

الأولى : أن القطاع العام كان أساس تنفيذ استثمارات الخطة الجارية . ومن حيث حجم الاستثمار القومى ، نفذ هذا القطاع نسبة أكبر من المستهدف له طبقا لهذه الخطة . وأكد بهذا دوره باعتباره ضمانة للنهوض بأعباء استثمارات التنمية الاقتصادية . وهكذا ، نفذ القطاع العام خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية الجارية حتى نهاية عام ٨٥/ ١٩٨٦ حوالى ٧٧,٢٪ من إجمالى الاستثمارات فى الخطة ، بزيادة ٦,٦٪ عن المستهدف له . وفى عام ٨٦/ ١٩٨٧ ، قرر أن ينفذ هذا القطاع نحو ٧٠,٨٪ من إجمالى الاستخدامات الاستثمارية ، وهو ما يزيد عن نصيبه المقرر لسنوات الخطة الخمسية . وفى المقابل ، بلغ قصور الاستثمارات المنفذة للقطاع الخاص حوالى ٢٤,٤٪ من المستهدف له خلال السنوات حتى ٨٥/ ١٩٨٦ وقدر له نصيب أقل من متوسط الخطة من استثمارات العام الأخير .

الثانية : أن القطاع العام كان أكثر استجابة للأهداف المعلنة للخطة الجارية ومن حيث توزيع الاستثمارات حسب قطاعات الاقتصاد ، قدم نسبة من الاستثمارات للقطاعات السلعية أعلى من المستهدف له ، ونالت هذه القطاعات النصيب الأكبر من استثماراته ، وأكد بهذا انه أداة أكثر فعالية لتصحيح الاختلال فى هيكل الاقتصاد القومى الذى يتسم بضعف قطاعات الانتاج . وهكذا ، خلال السنوات الأربع للخطة الجارية وحتى عام ٨٥/ ١٩٨٦ نالت القطاعات الأخيرة ٤٧,٨٪ من إجمالى استثمارات هذا القطاع ، وزادت استثماراته المنفذة بنحو ١,٨٪ عن المخطط له فى هذه القطاعات . وفى المقابل لم يتعد نصيب القطاعات السلعية ٣٨,٣٪ من استثماراته وهو ما قل بنحو ١,٥٪ عن المخطط له . وإن كان من الهام أن نلاحظ من ناحية ، أن كلا من القطاعين عجز عن الوصول إلى المستوى المتوسط للاستثمار والمقدر لقطاعات الانتاج ، الأمر الذى تكمن اسبابه بالأساس فى مشكلات التمويل للقطاع العام ، وتفصيلات الاستثمار للقطاع الخاص . ومن ناحية أخرى ، فإن القطاع الأول قدم ٣٠,٨٪ من استثماراته للخدمات الانتاجية وهو ما زاد عن المستهدف بنحو ٣٢,٦٪ حتى عام ٨٥/ ١٩٨٦ وفى المقابل فإن النسبة الأولى لم تتعد ٧٪ للقطاع الخاص ، وبلغت نسبة قصور استثماراته فى هذه القطاعات عن المستهدف له ٥,٤٪ . وأخيرا ، فإن القطاع العام قدم نسبة أكبر من المستهدف للقطاعات الخدمية غير الانتاجية وإن كانت أقل من نسبة الزيادة لاستثمارات القطاع الخاص وهذه القطاعات . وكانت هذه الزيادة للأخير ، هى الوحيدة بين استثماراته فى مجمل القطاعات .

الثالثة : أن الوزن النسبى الكبير لاستثمارات القطاع العام يرجع ، من ناحية ، إلى مشروعات الاحلال والتجديد وإعادة التأهيل والاستكمال والتوسعات ، ويعزى ، من ناحية أخرى ، وإن كان بدرجة أقل بكثير إلى المشروعات الجديدة . وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن المشروعات الأولى نالت حوالى ٧٨,٣٪ من إجمالى استثماراته المستهدفة للعام ٨٦/ ١٩٨٧ . وربما يعود هذا إلى تعديل أولويات الاستثمار مع احتدام مشكلة التمويل . بيد أن الأولويات التى حددتها الخطة

الخمسية الجارية فى مشروعها الأول ، تؤكد أن هذا هو النمط المستهدف لتوزع استثمارات هذا القطاع . وبين استثمارات القطاع العام فإن الصناعات الخفيفة (الغذائية والغزل والنسيج والملابس) نالت ٤٧٪ من استثمارات شركات القطاع العام حتى ٨٥ / ١٩٨٦ . وتدل البيانات المتاحة على غلبة تطوير المشروعات القائمة بين هذه الاستثمارات وأما الصناعات الثقيلة (الكيماوية والمعدنية والهندسية الأليكترونية والتعدين والحراريات) فقد نالت النسبة الباقية الأكبر ، وكانت الأسبقية فيها للمشروعات الجديدة مع وزن متزايد للمشروعات المشتركة .

الرابعة : إن القطاع العام الصناعى استمر يقدم النسبة الأكبر من الانتاج الصناعى ، واستمرت سيطرته الفعلية فى الصناعة الثقيلة حتى نهاية الخطة الخمسية الجارية . ونلاحظ ، من ناحية ، أن القطاع العام فى نهاية العام الثالث للخطة قدم ٦٧٪ من قيمة الانتاج الصناعى ، وترتفع هذه النسبة بدرجة هامة إذا ما لاحظنا القيود المفروضة حكوميا على أسعار غالبية منتجاته . ومن ناحية أخرى ، فإن هذا القطاع قدم ٩٤,٣٪ من منتجات الصناعة الكيماوية و ٨٤٪ من منتجات الصناعات المعدنية الأساسية ، مقابل ٧٦٪ فى صناعة الغزل والنسيج و ٦٧,٩٪ من الصناعات الغذائية . ويشير هذا ، أولا ، إلى طابع الدور المنوط بالقطاع العام أن ينهض به فى مجال الانتاج . أى إنشاء المشروعات منخفضة الربح أو بطيئة العائد أو عالية التكلفة التى تقدم وفورات خارجية هائلة للقطاع الخاص فى شكل تأمين السلع الوسيطة (الأسمدة والمواد البترولية وحديد التسليح والأسمنت والغزل الخ . .) بأسعار رخيصة . وهى المشروعات التى يحجم أو يعجز القطاع الخاص عن تنفيذها . أضف إلى هذا ما رأيناه من قيام القطاع العام بتطوير البنية الأساسية الانتاجية وتقديم خدماتها الرخيصة . وثانيا ، فإن هذا يدل على ضعف التوظيف الصناعى للقطاع الخاص ، رغم هذه الوفورات الخارجية وغيرها من ألوان التشجيع كما سنرى .

الخامسة : أن القطاع العام عاود الاتجاه خلال سنوات الخطة نحو النمو على حساب الاستثمار الأجنبى فى مجال الكشف عن البترول . وهكذا ، مع تراجع الاستثمار الأجنبى فى هذا المجال ، تزايد الاعتماد على القطاع العام ، وارتفع نصيب الأخير من إجمالى الاستثمار فى البترول من ٢١,٢ إلى ٣٢,٤٪ بين عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٤ بما فى ذلك الكشف عنده ، فضلا عن دوره فى إنتاج وتكرير وتصنيع ونقل وتوزيع البترول . بيد أن البيانات المتاحة لا تمكننا من الحكم على استمرار هذا الاتجاه الهام . وتبرز هذه الأهمية من إمكانية تقليص النصيب الكبير المتزايد من حصيلة صادرات البترول المصرى الذى رأينا انتزاع الشريك الأجنبى له ، سواء فى شكل حصته كشريك فى الانتاج ، أو مقابل إنفاقه فى مجال البحث والكشف عن البترول . وربما يبدو أكثر أهمية ، ما يمكن أن ينهض به البترول من دور أكبر فى تمويل التنمية الاقتصادية فضلا عن أهميته الاستراتيجية .

السادسة : أن القطاع العام يقوم بدور اجتماعى هام فى المجتمع المصرى . ويتمثل هذا ، من ناحية فى توفير السلع الجماهيرية الصناعية بأسعار رخيصة نسبيا ، ومن ناحية أخرى ، فى تأمين فرص العمالة الواسعة لقسم كبير من قوة العمل ، وهكذا ، فإن العديد من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مثلت ، من ناحية ، حاجزا أمام إطلاق حرية التسعير لوحدات القطاع العام . وكان هذا إما تجنبا للاضطرابات اجتماعية سياسية فى حال الاتجاه إلى رفع لأسعار السلع الغذائية والاستهلاكية الجماهيرية ، أو خشية العواقب الاقتصادية لصعوبات التصريف إذا تجاوزت الأسعار القدرة الشرائية لمستهلكى هذه السلع من ذوى الدخول المحدودة . وكانت هذه الاعتبارات بدورها عاملا هاما فى ارتفاع أعداد المشتغلين فى هذا القطاع . وكان هذا بدوره إما خشية النتائج الاجتماعية السياسية المترتبة على زيادة البطالة السافرة وخاصة فى ظل تراخى وتأثر النمو الاقتصادى الانتاجى ، أو تجنبا للآثار الاقتصادية المترتبة على تراجع القدرة الشرائية للسكان مع تراجع حجم دخولهم . ونلاحظ هنا ، أن القطاع العام قد استوعب حوالى ١,٦ مليون مشتغل ، ويزيد العدد إلى ٤,٨ مليون فى حال أخذ عمالة القطاع الحكومى فى الاعتبار بما فى ذلك الهيئات العامة الاقتصادية ، ويعنى هذا أن ما يقرب من نصف سكان مصر يعتمدون على الدخول المدفوعة من القطاع العام والدولة . أضف إلى هذا ، انه رغم تأخر وعدم شمول قرارات تعيين الخريجين بالقطاع العام ، فإن العمالة به قد زادت بنحو ١٩٪ بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤ ، وهو ما يتجاوز نسبة نمو العمالة فى الاقتصاد القومى والتى لم تتعد نحو ١٢,٦٪ بين عامى ٨٠ / ١٩٨١ و ٨٣ / ١٩٨٤ .

وهكذا فإن أهمية دور القطاع العام فى ظل الانفتاح الاقتصادى والخطة الأخيرة استمرت رغم تغيره . ويتضح الدور الهام لهذا القطاع فى أنه ضمانة للنهوض بأعباء استثمارات التنمية الاقتصادية . وفى استجابته الأعلى لأولويات الاستثمار كما تحددهـا السيسة الاقتصادية وخطة التنمية . وفى قيامه بتنفيذ المشروعات عالية التكلفة أو منخفضة الربح أو بطيئة العائدة . وفى تطويره للبنية الأساسية الانتاجية والاجتماعية ، وبتقديمه المنتجات الوسيطة والخدمات الانتاجية بأسعار رخيصة للقطاع الخاص . وفى كونه صمام أمان فى حال تراجع الاستثمار الخاص عن مجال حيوى اقتصاديا أو استراتيجيا . وفى تقليصه للاعتماد على الخارج باتجاهه للمشروعات التى تكفل قدرا أعلى من تكامل بنية الصناعة والاقتصاد . وأخيرا ، فى ضرورته الاجتماعية السياسية بتقديم السلع الجماهيرية الرخيصة نسبيا وتوفير فرص العمالة لقوة العمل القائمة والجديدة .

٢ ـ تشجيع القطاع الخاص :

لقد تواصلت فى عام ١٩٨٦ سياسة تقديم كل ألوان التشجيع للقطاع الخاص ، ولم تمس إجراءات ضبط نشاط هذا القطاع ومحاولات ترشيد أدائه ، تلك الامتيازات المتعاظمة التى تقدمها سياسات الانفتاح الاقتصادى له . ولقد امتدت إجراءات تشجيع القطاع الخاص لتشمل مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى البلاد . وكانت التحولات « الليبرالية » فى الاقتصاد القومى والعلاقات الخارجية الاقتصادية والسياسية تقدم للقطاع الخاص كل ما طالب به . ونقصد ليس فقط بذله كل التسهيلات المقدمة للقطاع العام وإنما تقديم ما فاقتها من ضمانات وامتيازات واستثناءات وإعفاءات الخ . . كما نقصد أيضا توسيع الروابط الاقتصادية بالسوق الرأسمالى العالمى مع دور أكبر للقطاع الخاص فى نسجها . ولم يقتصر الأمر على إصدار التشريعات العديدة ، وإنما ما جرى من تحولات عميقة فى بنية المجتمع تنسجم مع المصالح المباشرة لرأس المال الخاص . اضف إلى هذا تنوع وعمق العلاقات التجارية والمالية والتكنولوجية الخ . . التى اقامت جسرا متينا بين القسمين المصرى والأجنبى لهذا الراسمال وانسجمت مع ألوان النشاط التى فضلها .

وسوف نشير أدناه إلى مدى توافق هذا النشاط مع أولويات التنمية الاقتصادية . ونلاحظ فى هذا الصدد أن اتجاهات ترشيد أداء هذا القطاع استهدفت العودة إلى الهدف الأول المعلن لسياسة الانفتاح الاقتصادى فى ورقة أكتوبر ١٩٧٤ . ونقصد ما أشارت إليه من ضرورة توفير الضمانات والظروف التى تشجع استثمارات القطاع الخاص المصرى فى مجالات الانتاج ، والسعى إلى الحصول على موارد خارجية واستثمارات أجنبية لدعم الاقتصاد القومى والتعجيل بالتنمية الاقتصادية .

ونكتفى هنا بالاشارة إلى عدد من الحقائق تتعلق بالتحولات والتشريعات والاجراءات التى تضمنت بأشكال مباشرة وغير مباشرة تشجيع القطاع الخاص المصرى وذلك حتى عام ١٩٨٦ .

الأولى : أن القطاع الخاص قد أفاد من اجراءات تصفية سيطرة القطاع العام على قطاعات التجارة الخارجية والمال والتأمين ، وذلك بدخوله الواسع للعمل فى هذه القطاعات . وكان تشجيع نشاطه فى قطاعات أخرى شرط ميلاد نشاط الأعمال الخاص الكبير كما فى الصناعة . وأما فى القطاعات التى ساد فيها القطاع الخاص ، فقد أمن له تخفيف أدوات تدخل الدولة المزيد من الأرباح ، كما هو الحال فى الزراعة والتجارة الداخلية . وأدى التراجع النسبى فى نشاط الدولة فى قطاعات الخدمات الصحية والتعليمية والبنـاء السكنى . . الخ . إلى اتاحة المزيد من فرص النشاط المربح للقطاع الخاص .

الثانية : أن ازالة العوائق الادارية على الهجرة للعمل فى الخارج وسعت القاعدة الاجتماعية للقطاع الخاص بالمزيد من الملاك الصغار الجدد . والأهم أن هذه الهجرة قد اتاحت مع الغاء احتكار الدولة للصرف الأجنبى وتعاظم نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، مصادر هائلة لتراكم رأس المال النقدى لنخبة رجال الأعمال . واتسعت قنوات هذا التراكم بقيام المناطق الحرة ، وتدفق قدر متزايد من القروض الخارجية إلى قطاع الأعمال الخاص ، والتمويل الاضافى والامداد بالتكنيك الحديث الذى تحقق فى عدد من الفروع على أساس المشاركة مع رأس المال الأجنبى الذى اتيحت له حرية الاستثمار فى البلاد .

الثالثة : أن الدور الجديد الذى انيط بالقطاع العام القيام به جاء متوافقا مع مصالح القطاع الخاص .

وربما كان يمثل هذا احد أهم أسباب استمرار الوزن الكبير للقطاع العام رغم ما شهدته سنوات الانفتاح من حملة واسعة ضده ، ونقصد ، تحمل القطاع العام الأعباء الثقيلة التى نهض بها لتطوير البنية الأساسية الانتاجية ـ فضلا عن الاجتماعية ـ دون مساهمة فعالة فى تمويله من قبل القطاع الخاص عبر الضرائب أو غيرها . ولا تخفى أهمية الوفورات الخارجية الواسعة التى يؤمنها للقطاع الخاص تطوير الطاقة الكهربائية والنقل والمواصلات والرى والصرف والمرافق العامة . . الخ . ومن ناحية أخرى ، فان سياسة الأسعار الرخيصة فى بيع مستلزمات الانتاج والنشاط للقطاع الخاص قدمت المزيد من الوفورات الخارجية لهذا القطاع . أضف إلى هذا ما يتيحه الانخفاض النسبى للسلع المدعمة ، بأشكال مباشرة أو مستترة من حفاظ على القدرة الشرائية للعاملين لدى هذا القطاع ، ومن ثم تأمين أسباب تصريف منتجاته فضلا عن الاستقرار الاجتماعى .

الرابعة : أن رأس المال الخاص الأجنبى والعربى والمصرى قد أفاد من الاستثناءات والامتيازات والاعفاءات الهائلة التى قدمها قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ . وربما كانت أهم اتجاهات التعديل هى تحقيق ما طالب به رأس المال الحاص المصرى من المساواة فى المزايا مع رأس المال غير المصرى ، ومن ذلك ، السماح له بتأسيس البنوك التجارية الخاصة . كما انعكس هذا فى الوزن الكبير لرأس المال الخاص المصرى ، فضلا عن مساهمات رأس المال العام ، فى المشروعات الخاضعة لقانون الاستثمار ، الأمر الذى مكنها من الافادة بمزاياه التى دفعت لكثرتها إلى تسميته بقانون « الاستثناءات » . اضف إلى هذا ، ما أفاد منه رأس المال الخاص بصدور قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . ونقصد ما شمله هذا القانون من اعفاءات ضريبية وجمركية تماثل العديد مما تضمنه قانون الاستثمار ، كما نقصد ما قدمه قانون الشركات من مزايا متعددة تتعلق باجراءات التأسيس والتمويل وحقوق الادارة العليا . . الخ .

الخامسة : أن البيانات المتاحة تشير إلى المكاسب الهائلة التى جناها رأس المال الخاص المصرى فى سنوات الانفتاح الاقتصادى وحكم مبارك والخطة الخمسية . ولقد رأينا الحجم المتزايد والكبير من القروض والتسهيلات التى تلقاها القطاع الخاص مع البنية الجديدة للجهاز المصرفى والتحولات فى سياسة الائتمان . ولقد زاد نصيب قطاع الأعمال الخاص من أرصدة الاقراض والخصم لبنوك القطاع العام التجارية من ٢٥,٥ إلى ٢٨,٧٪ نتيجة تراجع نصيب القطاع العام فى هذه الارصدة بين منتصف عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ . وبين نفس العامين زاد نصيب القطاع الأول من هذه الأرصدة للبنوك التجارية المشتركة من ٨٨,٩ إلى ٩٠,٩٪ . ورغم هبوط هذا النصيب لبنوك الاستثمار والأعمال من ٦٠ إلى ٥٦,٦٪ فان هذا تم نتيجة زيادة هذه الأرصدة للعالم الخارجى (بخلاف البنوك) ومع هبوط نصيب القطاع العام . وأخيرا ، فيما يتعلق بالبنوك المتخصصة إلى جانب استثمار قطاع الأعمال الخاص بالتسهيلات الائتمانية الميسرة إلى الزراعة ومشروعات الأمن الغذائى والاستصلاح وبالقروض الميسرة إلى الاسكان ، نال هذا القطاع النصيب الاعظم من القروض الميسرة إلى الصناعة . ونلاحظ أن نصيب هذا القطاع من أرصدة الاقراض والخصم للبنوك المتخصصة زاد من ٦٢,١ إلى ٦٤,٩٪ بين منتصف عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ . وأن بنك التنمية الصناعية قدم بين عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٥ نحو ٩٧٪ من قروضه المتوسطة وطويلة الأجل بالعملة المحلية و ٩٥٪ بالعملة الأجنبية لهذا القطاع . ونال نصيب الأسد كبار رجال الأعمال ، حيث وصلت نسبة القروض التى زادت على نصف مليون جنيه حوالى ٤٤٪ من الاجمالى فى نفس الفترة .

السادسة : أن القطاع الخاص على الرغم من كل هذه الأوضاع المواتية ورغم تعاظم قدراته المالية فضل تحويل أمواله إلى الخارج أو ممارسة الأنشطة غير الانتاجية . وهكذا ، على سبيل المثال ، نلاحظ أولا ، أن التوظيفات المالية المصرفية للمصريين فى الخارج قدرت بين ٤٥ ـ ٨٦ مليار دولار . أضف إلى هذا ما كشفت عنه أزمة شركات توظيف الأموال من نشاط ربوى واسع خارج البلاد بمدخرات المصريين ، ومن خسائر فادحة تتعرض لها هذه الثروة القومية . وبدأ متناقضا أن يبرر هذا بعدم كفاية تشجيع الاستثمار الخاص بافتقاد رأس المال الخاص الشعور بالاستقرار وعلى أية حال ، فان هروب الأموال إلى الخارج ربما يمثل أحد أهم أسباب عدم الاستقرار ، باضعاف قدرات الاقتصاد القومى الانتاجية وبتقليص امكانيات رفع مستويات المعيشة الجماهيرية . وثانيا : أن القطاع الخاص لم ينفذ نصيبه

العسكرية والقصيرة الأجل ، وفى المقابل فى بداية ٨٥/ ١٩٨٦ فان نصيب البلدان الاشتراكية اعضاء الكوميكون لم يتعد ٦,٩ من الواردات بينما نالت ١٦,١٪ من الصادرات . ويفسر هذا النصيب الأخير إلى حد بعيد الاتجاه نحو توسيع العلاقات الاقتصادية مع هذه البلدان بهدف تنمية الصادرات المصرية . وأما نصيب البلدان العربية من واردات مصر فانه لم يتعد ٢,٨٪ ومن الصادرات ٥,٢٪ وهو ما يشير من ناحية ، إلى المستوى شديد الانخفاض لهذه العلاقات لأسباب موضوعية تتعلق بواقع تخلف وتبعية العالم العربى وإلى امكانية تنمية هذه العلاقات فى حال تخفيف الأسباب السياسية التى أدت إلى تدهورها من ناحية أخرى .

ولقد شهد عام ١٩٨٦ تطورات هامة استهدفت تخفيف حدة اعباء ميزان المدفوعات وخاصة مواجهة أزمة الديون الخارجية ، وتنمية الصادرات السلعية ، وتمويل التنمية الاقتصادية ، وقد أخذت هذه التطورات اتجاهات ثلاثة هى :

السعى إلى جدولة الديون الغربية .

وتنمية العلاقات مع الاتحاد السوفيتى .

وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية .

أ - جدولة الديون الغربية :

لقد تعددت جولات المباحثات مع صندوق النقد الدولى بهدف الوصول إلى اتفاق حول برنامج للتثبيت وترجع أهمية الانفاق إلى كونه جواز المرور الذى تقبله البلدان الغربية الدائنة من أجل بحث اعادة جدولة ديونها على مصر . واستند الصندوق فى مباحثاته إلى صعوبة موقف مصر مع حلول آجال سداد اقساط وفوائد الديون المتراكمة بما قدر بنحو ثلاثة مليارات دولار سنويا . وتعثرت المباحثات مع الصندوق بسبب المعدلات المتسارعة التى طالب بها لتطبيق برنامج التثبيت وخاصة الغاء تعدد أسعار الصرف ورفع أسعار الفائدة المصرفية ورفع الدعم السلعى وأطلاق اسعار المنتجات والخدمات التى يقدمها القطاع العام وتقليص النشاط الانتاجى لهذا القطاع ، ورفع أسعار المحاصيل الزراعية . . الخ .

وقد أثير للنقاش على المستويين الرسمى وغير الرسمى العديد من قضايا الخلاف بين المفاوض المصرى وممثلى الصندوق . كما ساق البعض حججا ضد مبدأ اعادة الجدولة فى نادى باريس حيث يواجه

المقدر فى استثمارات الخطة وفضل التوظيف فى الأنشطة غير الانتاجية كما رأينا . وتركز نشاط هذا القطاع فى تجارة الاستيراد ، والمضاربة بالعقارات والتجارة الربوية للعملات الأجنبية والتجارة بخدمات التعليم والصحة . . الخ . ورغم كل الوان الامتيازات المقدمة له نكص عن الولوج الواسع إلى مجال الصناعة وعن المساهمة الجدية فى زيادة انتاج المحاصيل الغذائية والخامات الزراعية الضرورية .

وأخيرا ، فقد شهد عام ١٩٨٦ تقديم المزيد من الحوافز لدفع القطاع الخاص نحو الاستثمار الانتاجى . وقدر مشروع الخطة الخمسية الجديدة (١٩٨٨/٨٧ - ٩١/ ١٩٩٢) أن يقدم القطاع الخاص نحو نصف الاستثمارات . بيد أنه فى ضوء ما عرضناه فان استجابة هذا القطاع لأولويات التنمية الاقتصادية أمر يتوقف من ناحية ، على تعديل اتجاهات تشجيع استثماراته بما يدفعه لتفضيل قطاعات الانتاج وخاصة الصناعة ، ومن ناحية أخرى ، على رفع مستويات توجيه نشاطاته بما يبعده عن المجالات غير الانتاجية والتى تضر بالاقتصاد القومى .

٣ - العلاقات الاقتصادية الخارجية :

اتسمت العلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر بالاستقرار من حيث الأساس فى عام ١٩٨٦ . وأستمرت التدفقات السلعية والمالية مع البلدان الراسمالية المتقدمة هى الغالبة مقارنة بمثيلها مع البلدان الاشتراكية ومع البلدان النامية شاملة البلدان العربية . ومع بداية عام ٨٥/ ١٩٨٦ ، فان الواردات من المجموعة الأولى من البلدان مثلت ٧٢,٦٪ من الاجمالى وأما الصادرات فقد مثلت ٥٨,٣٪ من الاجمالى . وكان هذا التفاوت بين نصيب هذه البلدان من الواردات والصادرات ، فضلا عن هيمنة صادرات البترول شاملا نصيب الشريك الأجنبى ، أحد أهم أسباب احتدام مشكلة المديونية الخارجية مع هذه البلدان فى عام ١٩٨٦ . ونلاحظ هنا ، أن نصيب البلدان والمؤسسات المالية الدولية الغربية فى مديونية مصر الخارجية بلغ حوالى ٦٤,٤٪ من الاجمالى فى منتصف عام ١٩٨٦ . وترتفع هذه النسبة بدرجة كبيرة باضافة الديون

الدائنون مجتمعين الدائن منفردا ، وضد القبول ببرنامج التثبيت ذاته لعدم ملاءمته لاقتصاديات البلدان المتخلفة . بيد أن ما يهمنا هنا هو الاعتراضات على المطالب المحددة للصندوق . وهكذا ، أعلن أن الغاء تعدد أسعار الصرف أو تعويم وخفض قيمة الجنيه من شأنه أطلاق المزيد من التضخم وزيادة اعباء ميزان المدفوعات ، فضلا عن أنه اجراء تخلت عنه الدول الصناعية نفسها . وأن خطوات الاصلاح النقدى تعود فعليا إلى « تحرير » سعر الصرف للجنيه المصرى . وأن المشروعات الانتاجية ـ العامة والخاصة ـ التى تقاس المتاعب المالية بسبب اعباء ديونها المصرفية لا تستطيع أن تحتمل الاعباء الجديدة برفع أسعار الفائدة المصرفية . وأن من شأن المزيد من رفع أسعار الفائدة أن يوسع دائرة الانكماش الاقتصادى القائم وأن يقلص التوظيف الانتاجى الضعيف أصلا إذ يرفع ربحية الايداع المصرفى مقارنة بالعائد من الاستثمار الانتاجى . وأن نصيب الدعم السلعى قد تراجع فعليا إلى اجمالى الاستخدامات الجارية ، ومن شأن الغاء ما تبقى بشكل فورى وشامل ، أن يزيد الاعباء على الطبقات الفقيرة الأمر الذى يمثل تفجيرا لأسباب عدم الاستقرار الاجتماعى والسياسى .

وعلى الرغم من القبول برفع أسعار العديد من منتجات القطاع العام والحاصلات الزراعية ، فان العديد من القيود تبدو حتى بهذا الخصوص ضرورية . من ناحية ، حتى يستمر التناسب بين هذه الأسعار والقدرة الشرائية الجماهيرية ، ومن ناحية أخرى ، لمحدودية الأثر الناجم عن هذا على زيادة الصادرات نظرا لضيق قاعدة الانتاج القومى ذاته .

وعلى أية حال ، فانه حتى نهاية عام ١٩٨٦ لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الصندوق وذلك على الرغم من مساندة عدد من بلدان أوروبا الغربية الدائنة لمصر ، ادراكا منها لأهمية الدور الذى تلعبه وأهمية الاستقرار فيها ، ومن منظور المصالح الغربية الاستراتيجية والسياسية .

ويبدو أن تشدد الولايات المتحدة بشأن سداد فوائد الديون العسكرية على مصر كان حجز عثرة أمام الوصول إلى الاتفاق ومن ثم النجاح فى جدولة ديون مصر الخارجية . ذلك أن تسوية الديون المصرية للولايات المتحدة ، كانت أهم الديون التى حل أوان سدادها متزامنا مع تراجع عائدات النفط وتحويلات المهاجرين وغيرها من متحصلات مصر من النقد الأجنبى . وتلخص الأمر فى مطالبة الولايات المتحدة أما بالدفع الفورى لنحو ٤,٥ مليار للتخلص من أعباء سداد الفائدة التى وصل سعرها إلى نحو ١٤٪ أو سداد جزء من الفوائد وتأجيل الباقى ليسدد بدءا من عام ٢٠٠٩ بما يرفع اجمالى اعباء هذه الفوائد إلى ٩,٥ مليار دولار فضلا عن أصل الدين . وبدأ هذا أمرا فى غير مقدور المفاوض المصرى ، حتى وأن كان عبء التمويل الباهظ للخزانة الأمريكية سيتم ترحيله ليدفعه فيما بعد الشعب المصرى . وحتى نهاية عام ١٩٨٦ لم تخفف الادارة الأمريكية تشددها ، ولم يتراجع المفاوض المصرى عن اعتراضه .

ب ـ العلاقات المصرية السوفيتية :

ولقد تعددت جولات المباحثات الاقتصادية بين مصر والاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٨٦ . وهدفت المفاوضات إلى توقيع اتفاق للتجارة والدفع للسنوات الخمس القادمة . وتوقيع بروتوكول للتبادل التجارى للعام القادم . كما حاول المتفاوضون من ناحية ، التوصل إلى تسوية للمشكلات المالية المعلقة بين البلدين ، ومن ناحية أخرى تحديد امكانيات المساهمة السوفيتية فى مشروعات الخطة الخمسية الجديدة للتنمية الاقتصادية فى مصر .

ونلاحظ بداية أن شوطا هاما قد قطعه الجانبان على طريق تصفية الخلافات بشأن الأمور الاقتصادية المعلقة بينهما . ونقصد هنا ، تحديد أسعار صرف محاسبية وأسعار للسلع المتبادلة لتسوية المدفوعات والمبادلات بما لا يضر بأى من الطرفين المتعاملين . أضف إلى هذا السعى إلى تسوية الديون العسكرية المصرية للاتحاد السوفيتى وفائض الميزان التجارى المتحقق لصالح مصر . واتجهت الجهود إلى تذليل الصعوبات الاجرائية طالما أن دوافع كلا الطرفين لتطوير العلاقات الاقتصادية القائمة تفوق القيود الواردة على مثل هذا التطوير . خاصة وأن الحديث لا يدور ـ فى المدى المنظور على الأقل ـ حول استئناف التعاون الاقتصادى الواسع السابق . ونكتفى هنا بالاشارة إلى عدد من الحقائق . الأولى ، أن تدهور العلاقات الاقتصادية بين البلدين حتى بداية حكم الرئيس مبارك كان يرجع بالدرجة الأولى إلى الحملة التى شنتها الحكومة المصرية على مجمل العلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، لكن هذا لا ينفى أن الاتحاد السوفيتى بدوره قد احجم عن تقديم المساعدات

الكبيرة التى قدمها لمصر فى سنوات صداقتها معه وصدامها مع الغرب ، وخاصة فى ظروف الاصرار على ابعاده عن التسوية السلمية لازمة الشرق الأوسط . والثانية ، أن المصاعب التى تواجه الاقتصاد المصرى وخاصة مشكلات تمويل التنمية ، ومشكلات العجز فى الميزان التجارى ، والعقبات أمام تنمية الصادرات وتفاقم المديونية الخارجية . . الخ . مثلت دوافع الجانب المصرى لتنمية العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى . وفى نفس الوقت فان عملية اعادة البناء الواسعة وما تستوجبه من تطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية بما يستجيب لاحتياجاتها وادراك اهمية العلاقات الاقتصادية كأساس لتنمية المصالح المتبادلة وتخفيف التناقضات السياسية وأهمية دور مصر الاقليمى والدولى . . الخ . كانت أهم بواعث الجانب السوفيتى لتطوير العلاقات الاقتصادية مع مصر . والثالثة ، أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين قد شهدت كما تشير أرقام التجارة الخارجية ، تطورا ملموسا خلال سنوات حكم الرئيس مبارك . وقد مثل هذا نفعا متبادلا للطرفين ، حيث وفرت السوق السوفيتية امكانية واسعة لتصريف الصادرات وخاصة المصنعة المصرية التى تواجه بالمنافسة والقيود فى الغرب . ومثلت الواردات من الاتحاد السوفيتى سلعا استراتيجية هامة للتنمية يصعب الاستغناء عنها أو استبدالها بواردات غربية فى ظل أزمة المدفوعات المصرية . وفى نفس الوقت فان واردات الاتحاد السوفيتى من مصر تمثل بالنسبة للاقتصاد السوفيتى مصدرا هاما للعديد من السلع الضرورية للاستهلاك والانتاج .

وأخيرا ، فان تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين رغم الحاجة الموضوعية المتبادلة إلى ذلك ، لن يصل فى المدى المنظور إلى تعاون واسع كما أشرنا وذلك لأسباب تتعلق بالجانب المصرى من حيث الأساس . ونقصد عمق الروابط السياسية والاقتصادية التى تربط مصر بالغرب بوجه عام ، والعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص . ولكن هذه العلاقات قد شهدت فى عام ١٩٨٦ تطورا هاما استند إلى حد بعيد إلى قراءة موضوعية للجانبين المصرى والسوفيتى للأسباب الضرورية التى تدفع إلى تنمية العلاقات المصرية السوفيتية وخاصة الاقتصادية . وربما أسهم فى هذا الاتفاق على ضرورة انعقاد مؤتمر دولى لتسوية أزمة الشرق الأوسط تشارك فيه مصر لاستكمال ما بدأته فى كامب ديفيد مع قبول سوفيتى هذه المرة .

جـ ـ العلاقات المصرية العربية :

شهد عام ١٩٨٦ جهودا مصرية وعربية مكثفة لاحياء العلاقات الاقتصادية المتبادلة . واستند هذا على الجانب العربى من ناحية أولى ، إلى قبول غالبية البلدان العربية لواقع السلام المصرى الاسرائيلى الذى سبب تدهور هذه العلاقات ، ومن ناحية ثانية ، إلى حاجة بلدان الخليج لدور مصرى أكبر فى مواجهة مخاطر امتداد الحرب الايرانية العراقية اليها . كما ارتكز من ناحية ثالثة ، إلى حاجة أصحاب الأموال العربية إلى قنوات آمنة لتوظيف جانب منها فى أصول ثابتة . وأما على الجانب المصرى ، فان هذا التطور استند أولا ، إلى التوجه العربى للرئيس مبارك وسعيه إلى تطوير العلاقات المصرية ـ العربية تسليما بحقيقة الانتماء العربى لمصر . وثانيا ، إلى السعى للافادة من تنمية العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية وما يمكن أن تساهم به فى مواجهة مشكلات تمويل التنمية ، وثالثا ، إلى السعى نحو عمل عربى مشترك ، على قاعدة التسليم باتفاقيات كامب ديفيد سواء فى مواجهة خطر العدوان الايرانى أو للتغلب على تعثر التسوية السلمية الشاملة لأزمة الشرق الأوسط .

وأما بصدد محاولات احياء هذه العلاقات فاننا نشير إلى حقائق ثلاث ، الأولى ، أن الجهود غير الرسمية التى بذلها رجال الأعمال العرب مثلت علامات هامة على طريق تطوير العلاقات الاقتصادية المصرية العربية . وهكذا ـ على سبيل المثال ـ تعددت زيارات ممثلى المستثمرين السعوديين والكويتيين وغيرهم إلى مصر ، وقرر اتحاد الغرف التجارية العربية عودة مصر رسميا إلى عضويته بعد تجميدها طوال تسع سنوات وقررت الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية احالة طلب باعادة عضوية مصر إلى الجامعة العربية للموافقة عليه . والثانية ، أن الاستثمارات العربية المباشرة إلى مصر استمرت تمثل وزنا هاما فى المشروعات المنشأة طبقا لقانون الاستثمار طوال سنوات المقاطعة ، ولم تنقطع العلاقات التجارية المصرية العربية ، وعاودت السياحة العربية تدفقها إلى مصر فى الفترة الأخيرة ، والأهم أن تحويلات العاملين المصريين فى البلدان العربية استمرت تمثل أهم متحصلات مصر من النقد الأجنبى فى سنوات المقاطعة العربية لمصر . والثالثة ، أن آفاق تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر وغيرها من البلدان العربية

محدودة بنفس القيود الواردة على تطور مجمل العلاقات الاقتصادية العربية البينية . ونقصد من ناحية أن بنية الاقتصاديات المتخلفة والمترابطة مع الاقتصاديات المتقدمة لغياب أسباب تكاملها القوى والقطرى تخلق قيدا موضوعيا على تنمية الروابط الاقتصادية العربية المتبادلة . ويتوقف تجاوز هذه العقبة الأساسية على تبنى استراتيجيات للتنمية تتجه إلى تحقيق التكامل فى بنية الاقتصاد والصناعة على المستويين القومى والقطرى . ومن ناحية أخرى فان تراجع أسعار النفط وعائداته ، تقلص امكانيات استعادة أو تطوير التدفق الواسع لرؤوس الأموال خاصة الحكومية ، ولتحويلات العاملين فى بلدان النفط . . الخ . أى تحد من آفاق تنمية أهم جوانب العلاقات الاقتصادية العربية البينية التى تطورت فى حقبة النفط .

بيد أن ما شهده عام ١٩٨٦ يبدو تطورا ايجابيا هاما دون المبالغة فى مداه ، طالما أنه يخلق أساسا لتطوير الصلات الاقتصادية بما يحد وأن جزئيا من الاعتماد على الغرب . ويبقى أن نؤكد على أن عمق الخلافات السياسية بين الحكومات العربية لا ينبغى أن يخفى حقيقة المنفعة المتبادلة الأكيدة للشعوب العربية فى الاستناد إلى امكانيات التعاون العربى للتعجيل بالتنمية المستقلة .

■ ■

القسم الرابع

السياسة الخارجية

أولا - مصر والوطن العربى

اتسمت تفاعلات مصر مع العالم العربى عام ١٩٨٦ بشىء من التميز لم تعرفه منذ بدء سنوات القطيعة وبلغ هذا التميز ذروته مع نهاية العام . والملمح الأول الذى يمكن الاشارة إليه هو تعمق تيار الواقعية السياسية فى تحركات غالبية الدول العربية تجاه مصر . وهذه السمة الواقعية انطلقت من حقيقة أن التباعد العربى - المصرى له أثاره السلبية على كلا الطرفين دون استثناء ، وقد ساعد على ذلك أن سياسة مصر العربية فى الأعوام الخمسة الماضية حاولت تجنب الدخول فى معارك جانبية مع أى من الأطراف العرب حتى هؤلاء الذين توجد بينهم وبين مصر فواصل كبيرة فى الرؤية والسلوك ، كما أنها حاولت التمسك بسياسة اعلامية تعمل على طرح المشكلات العربية وفق صيغة لا تعلو فيها نبرات الانفعال والحدة . كذلك فإن السياسة المصرية حاولت الابتعاد عن نقاط الخلاف العربية وابراز نقاط الاتفاق وفضلا عن ذلك شهد عام ١٩٨٦ اهتمام مصر بالقضايا العربية المتفجرة سواء التى عالجتها باهتمام منذ سنوات مضت أو تلك التى تفجرت على نحو أو أخر فى غضون العام .

وقابلت الدول العربية من جانبها - فى غالبيتها وليس كلها - السلوك المصرى برد فعل ايجابى ، ومن هنا ظهرت التفاعلات المصرية - العربية وهى تتسم بالكثير من الانفراج والايجابية . ولم تمنع حقيقة أن مصر ليس لها علاقات دبلوماسية رسمية مع كثير من الدول العربية من وجود تفاعلات جدية بين مصر وهذه الدول . ويبدو من محصلة عام ١٩٨٦ فى هذا المجال ، أن الدبلوماسية المصرية قد حققت نجاحا فى سياستها التى كانت قد أعلنتها من قبل بشأن عودة العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية ، وهى السياسة التى قامت فى مجملها على عدم وضع شروط مسبقة لعودة هذه العلاقات وترك القرار فى عودة العلاقات للدول العربية نفسها مع عدم الضغط على أى طرف عربى فى اتجاه أو آخر .

لقد كانت المواقف العربية لعدد من دول الخليج والمغرب العربى وتلك التى أعادت بالفعل علاقاتها الدبلوماسية مع مصر ، والتى عبرت عن الاهتمام البالغ باستقرار الأوضاع السياسية فى مصر أثر اندلاع تمرد جنود الأمن المركزى فى نهاية فبراير ، واحدا من المؤشرات الهامة لما تكنه هذه الدول من تقدير للنظام المصرى وسياساته فى المجال العربى ، والتى أوضحت حقيقة انفراج علاقات مصر مع كثير من الدول العربية حتى دون أن يكون هناك علاقات دبلوماسية رسمية .

إلا أن بعض النظم العربية الأخرى ، سارعت إلى وصف تمرد جنود الأمن المركزى باعتباره مقدمة لحركة شعبية ضد النظام المصرى ، وضد سياساته المتمسكة بكامب ديفيد ، وهو ما عكس عجز هذه النظم عن رصد اتجاهات الحركة الوطنية المصرية ، كما عكس قراءة مغلوطة لطبيعة هذه الأحداث ، ولكنه دلل أيضا على وجود نظم عربية يهمها دفع النظام المصرى إلى سلوك سياسى خارجى يتعلق تحديدا بالعلاقات مع اسرائيل بغض النظر عن طبيعة التوازنات العسكرية والسياسية الدولية التى تحيط بالحركة السياسية المصرية والحركة السياسية العربية على وجه العموم .

مع استتباب الأوضاع السياسية فى مصر بعد هذه

الأحداث الطارئة اتجهت علاقات مصر مع عدد من الدول العربية نحو مزيد من الدعم والمظاهر التى تصب فى هذا الاتجاه عديدة منها :

- إن الملك فهد ملك العربية السعودية نشرت له احدى الصحف المصرية - (الأهرام فى ٧/٧) - تصريحات خاصة عبر فيها عن اهتمام بلاده الخاص بمصر وبأمنها وبشعبها وبدور الرئيس مبارك فى مختلف الاتجاهات . وفى اطار نفس هذه التفاعلات الايجابية كان القرار السعودى فى ٧/١٠ بمد مصر بـ ٢٠٠ ألف طن من القمح كهدية من الشعب السعودى إلى الشعب المصرى . كذلك تم لقاء الرئيس مبارك أثناء وجوده فى باريس مع الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض وشقيق الملك فهد فى ١٢/١٣ ، وهو اللقاء الذى اعتبر دليلا على قوة العلاقات بين البلدين على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بينهما . ثم تبع ذلك الاتفاق على اقامة معرض الرياض بين اليوم والأمس فى القاهرة فى منتصف عام ١٩٨٧ .

- تبادل الرسائل بين الرئيس مبارك ورؤساء دول عربية عديدة مثلما حدث مع رئيس دولة الامارات فى ٣/٣٠ ، الرئيس اللبنانى ٥/٢٤ ، أمير البحرين ١٠/٢٥ ، أمير الكويت ١٢/١ ، كذلك تلقى الرئيس مبارك رسالة من الملك المغربى فى ٨/١٠ تضمنت شرحا للقاء الحسن - بيريز وأيضا أرسل الرئيس مبارك رسالة للملك المغربى فى ١١/١٩ .

- استقبال مصر لمسئولين عرب مختلفين مثلما حدث فى ٣/٢٠ عندما حضر وزير الصحة الكويتى للقاهرة ، وفى ٤/١٧ عندما حضر للقاهرة مسئول جزائرى التقى أثناءها بالمسئولين المصريين ، واستقبال القاهرة للأمير فيصل بن فهد رئيس الاتحاد العربى لكرة القدم فى ١٢/٢٠ ، وأيضا فى ١٢/٢٩ عندما استقبلت القاهرة محمد أبو العينين عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال المغربى ومباحثاته مع مسئول الحزب الوطنى المصرى تعلقت بالتعاون الحزبى بين البلدين .

- عقد اتفاقيات متعددة بين مصر وأطراف عربية مثل الاتفاق مع المغرب للتبادل السلعى فى ٨/١٢ وقيمته ١٢ مليون دولار مناصفة بين البلدين ، والاتفاق الاعلامى بين مصر والبحرين فى ١٠/٣٠ فى أعقاب زيارة وزير الاعلام المصرى للبحرين .

- استئناف العلاقات النقابية بين مصر والجزائر حيث تم الاتفاق فى ١٠/٢٣ بين النقابة العامة لعمال المناجم والمحاجر فى مصر والتنظيم النقابى المماثل فى الجزائر على استئناف العلاقات بينهما بعد أن ظلت مجمدة منذ نهاية عام ١٩٧٧ .

- عودة مصر إلى عضوية بعض الاتحادات العربية بعد تجميد دام لمدة ٩ سنوات مثل الاتحاد العربى لكرة القدم والذى تم على أثره انعقاد اجتماعات الاتحاد فى القاهرة ، واتحاد الغرف التجارية العربية ، فضلا عن انضمام مصر إلى اتحاد المقاولين العرب الذى يوجد مقره الرئيسى بالمغرب .

- الاتفاق بين مصر وعدد من الدول العربية على تنشيط العلاقات الاقتصادية وتنشيط الاستثمارات العربية ودعم التعاون البنكى ، وهو ما تم عقب مباحثات محافظ البنك المركزى المصرى وكل من وزير المالية الكويتى ونظيره الكويتى ١١/١٠ ، وأثر لقاءات وفد مصرى زار الامارات فى ١١/١٧ وتقابل بالقيادات الاقتصادية والتجارية هناك وأيضا عقب زيارة وفد رجال الأعمال السعودى للقاهرة لمدة أربعة أيام فى ١٢/١٠ والتى انتهت إلى الاتفاق على تطوير العلاقات السعودية - المصرية فى مجالات الاستثمار المتعددة وعرض فرص الاستثمار المتاحة فى مصر أمام المستثمرين السعوديين .

- اقامة « أسابيع سياحية » مصرية فى الكويت ١٢/٧ والاتفاق على استمرارها فى كل من البحرين ودبى وأبو ظبى والامارات وقطر لتنشيط السياحة العربية إلى مصر .

- استضافة مصر لبطولات رياضية عربية مثل عقد البطولة العربية الثالثة للناشئين فى كرة السلة .

إن المظاهر السابقة تبرز أمرين ، أولهما تنامى العلاقات بين مصر وعديد من الدول العربية وثانيا شمول العلاقات للمجالات السياسية والاعلامية والاقتصادية والرياضية . وثمة ملاحظتان فيما يتعلق بالتفاعلات المصرية مع مجمل الدول العربية :

الملاحظة الأولى :

تتعلق بمسألة عودة مصر للجامعة العربية وهى المسألة التى كانت تظهر حينا وتخبو حينا آخر ، وكان ذلك بدوره مرتبطا باحتمالات عقد قمة عربية ، وقد

عبرت الدبلوماسية المصرية عن اهتمامها بعقد قمة عربية ولكن دون أن يرتبط ذلك بالضرورة بمسألة عودة مصر للجامعة العربية ، والمشكلات التفصيلية التى تثيرها .

والواضح أن الدبلوماسية المصرية لم تعر هذه المسألة أى اهتمام ، بل أن الرئيس مبارك عبر عن غضبه فى مناسبات عديدة ازاء حال الجامعة العربية المتردى ووصفها بالعجز عن الحركة .

الملاحظة الثانية :

تتعلق بالتفاعلات المصرية مع عدد من دول الخليج ، التى أخذت فى التعمق فى الشهور الثلاثة الأخيرة من العام ١٩٨٦ ، وهى الشهور التى حملت معها نذر مخاطر عديدة على هذه الدول بفعل احتمالات اتساع رقعة الحرب بين ايران والعراق ، واصرار ايران على الاستمرار فى الحرب بما يعنيه ذلك من احتمالات لاعادة صياغة خريطة التوازنات العسكرية والسياسية فى المنطقة ، وهو ما تعتبره الدبلوماسية المصرية أمرا خطيرا . وجوهر الملاحظة يتعلق بوجود علاقة قوية بين زيادة المخاطر فى منطقة الخليج وبين تصاعد الاتجاه الخليجى إلى تعميق العلاقات مع مصر باعتبارها القوة العربية الوحيدة المؤهلة للعب دور مؤثر لعدم تردى الأوضاع فى الخليج سواء بدعم العراق عسكريا أو الوقوف بحزم مع الدول الخليجية والحفاظ على كيانها السياسى . وقد أشارت وكالة الأنباء الكويتية إلى هذا الأمر فى ١١/٣ حينما ذكرت أن الرئيس مبارك قد أكد فى رسالة لأمير الكويت مساندة الحكومة المصرية والشعب المصرى للكويت فى حالة تعرضها لأى عدوان أجنبى ، وذلك على أساس ان الأمن العربى كل لا يتجزأ . وبذلك يبدو أن تطورات حرب الخليج قد ساهمت فى مزيد من التقارب المصرى مع الدول الخليجية وهو ما يعكس حقيقة أن الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية التى تجمع بين مصر وهذه الدول تعد عاملا قويا فى ترسيخ التعاون المصرى ـ الخليجى . وقد اهتمت الدبلوماسية المصرية بالتأكيد على العلاقة القوية بين أمن مصر وأمن منطقة الخليج ، وعلى قوة الاهتمام المصرى باستقرار الأوضاع فى الخليج العربى .

وإذا كانت المؤشرات السابقة تدل على درجة اكبر من الانفراج بين مصر والعديد من الدول العربية على وجه العموم ، فإن تفاعلات مصر مع بعض الأطراف العربية اتسمت ببعض الخصوصية . وفيما يلى متابعة لهذه التفاعلات المصرية مع تلك الأطراف :

١ ـ مصر والأردن :

مثلت التفاعلات المصرية ـ الأردنية فى عام ١٩٨٦ نموذجا طيبا لعلاقات مصر مع دولة عربية ، إذ شملت قضايا عربية عامة كالقضية الفلسطينية ، وقضايا ثنائية اقتصادية وعسكرية ، كما اتخذت عدة صور مثل تبادل اللقاءات بين الرئيس مبارك والملك حسين ، وبين رئيسى وزراء البلدين ، وبين رئيسى برلمانى البلدين ، فضلا عن توقيع عدة اتفاقيات للتعاون فى مجالات مختلفة ، وحتى أن الخلافات التى ظهرت فيما بين البلدين عولجت بشىء من الهدوء السياسى ودون أى ضجيج اعلامى .

فيما يتعلق بالتسوية السياسية والجهود المبذولة لتحريك التنسيق الأردنى ـ الفلسطينى فقد دارت تقريبا كل اللقاءات المصرية ـ الأردنية بمستوياتها المختلفة حول الموقف الفلسطينى الرافض لقرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ الصادرين من مجلس الأمن الدولى ما لم يتم تعديلهما ليتضمنا ما يشير للحقوق القومية للشعب الفلسطينى . وقد استند الأردن لذلك الموقف فى وقف العمل باتفاق عمان وفى تحميل المنظمة مسئولية تجميد عملية التسوية . وهو ما أعلنه الملك حسين فى خطابه فى ٢/١٩ .

ونظرا لما حملته هذه التطورات من احتمالات بوقف التنسيق الكامل مع المنظمة ـ وهو الأمر الذى تستند إليه مصر فى تحركاتها الدبلوماسية سواء ازاء أوربا أو الولايات المتحدة ـ فقد بدا أن الدبلوماسية المصرية تواجه مأزقا حقيقيا ، وهو ما ظهر فى التحفظ الرسمى وفى عدم التعليق الفورى على خطاب الملك حسين . وجاء أول تعليق على هذا التطور فى بيان وزير الخارجية المصرى أمام مجلس الشعب فى ٢/٢٤ مؤكدا أن خطاب الملك حسين يقتضى التفكير الموضوعى المتأنى لكل ما جاء به وأن أول ما يسترعى الانتباه فى هذا الخطاب هو تأكيد الملك حسين بأن مبادىء الاتفاق الأردنى ـ الفلسطينى ومرتكزاته ستظل تجسد القواعد والأسس التى تحكم العلاقات بين الشعبين الأردنى والفلسطينى .

وقد عملت مصر بقوة فى إطار الاتصالات مع الجانبين الأردنى والفلسطينى فضلا عن الجانب الأمريكى على مواجهة الموقف والابقاء على قوة الدفع لعملية التسوية وعدم توقفها مما عكس أولويات الدبلوماسية المصرية فى الشهور الأولى من عام ١٩٨٦ وسعيها إلى استمرار العمل وفق التنسيق الأردنى الفلسطينى ، وعدم تحميل المنظمة وحدها مسئولية الجمود فى عملية التسوية السياسية ومن هنا جاءت وساطات مصر بين الأردن والمنظمة والتى أكدها عرفات فى تصريحات له فى بلجراد ٢٠/٣ .

وفى هذا الواقع المتسم بالجمود تمت زيارة الملك حسين للقاهرة فى ٢٠/٣ والتى استمرت بضع ساعات ، وكانت مسألة التباعد الأردنى ـ الفلسطينى واعادة العمل باتفاق عمان احدى الموضوعات الرئيسية للمباحثات بين الملك حسين والرئيس مبارك وبعد أيام قليلة زار السيد ياسر عرفات القاهرة فى اطار محاولة مصر اعادة استئناف الحوار والتنسيق الأردنى ـ الفلسطينى ، ولقد وضح حرص مصر على ابقاء التنسيق الأردنى ـ الفلسطينى فى تصريحات للرئيس مبارك قبل لقائه مع المبعوث الأمريكى ميرفى فى ١٠/٤ حين قال أنه إذا حدث سوء تفاهم بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية فإن ذلك لا يعنى اطلاقا أن كل شىء قد انتهى ومؤكدا أن مبادرة الملك واتفاق عمان ما زالا قائمين .

وفى اللقاء الثانى بين الرئيس والملك حسين الذى تم فى العقبة ١١/٥ شملت المباحثات تطورات عديدة كتعثر محاولات عقد القمة العربية فى المغرب ، والغارة الأمريكية على ليبيا ، والعلاقات الثنائية بين البلدين وأيضا امكانية الحفاظ على التنسيق الأردنى الفلسطينى . أما تطورات حرب الخليج فقد احتلت جزءا هاما فى مباحثات الزعيمين فى اللقاء الثالث بينهما فى الاسكندرية ٨/٦ وهو الذى صدر عنه بيان مشترك جاء فيه أن الزعيمين أجريا محادثات مستفيضة تناولت الوضع العربى بشكل عام وركزت بشكل خاص على الأخطار الناجمة عن اصرار ايران على مواصلة حربها ضد العراق .

وحول نفس الموضوعات كان اللقاء الرابع فى العاصمة الأردنية ٢٨/٢ لمدة ساعات قليلة ، وأثر اللقاء أكدت تصريحات الملك حسين على أهمية التنسيق العربى لمواجهة المخاطر وتجاوز العقبات ، كما أكدت تصريحات الرئيس مبارك على دور منظمة التحرير الفلسطينية .

وبعد لقاء الرئيس مبارك وبيريز تم اطلاع الملك حسين على نتائج اللقاء والمواقف المصرية ازاء التطورات فى المنطقة . وقد عكست التصريحات المصرية اتفاق مواقف مصر والأردن حول مفهوم المؤتمر الدولى واعتباره الطريق الأمثل لتسوية القضية الفلسطينية .

أما اللقاء الخامس بين الرئيس مبارك والملك حسين فقد جرى فى الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر ١٩٨٦ واكتسب أهمية كبرى فى ضوء التطورات التى أحاطت به ومست جبهات عديدة فلسطينية وخليجية ودولية . وكانت أبرز هذه التطورات هى جمود الموقف تماما بالنسبة للقضية الفلسطينية وضياع الأمال فى اعادة التنسيق الأردنى ـ الفلسطينى مرة أخرى فى عام ١٩٨٦ ، وكذلك بروز انتقادات عربية وأيضا اسرائيلية لفكرة عقد المؤتمر الدولى والبدء بلجنة تحضيرية وهو ما اتفق عليه من حيث المبدأ بين الرئيس مبارك وبيريز ، وعدم تحمس الجانب الأمريكى للمؤتمر الدولى . وفى نفس الوقت أكد الملك حسين فى خطابه أمام البرلمان الأردنى فى ١/١١ بأن الأردن ليس وكيلا عن الشعب الفلسطينى ولن يكون وأنه ليس بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى وأن الأردن ملتزم بقرارات القمة العربية بما يعنى أن الأردن لن يدخل مفاوضات سلام دون مشاركة المنظمة أو نيابة عنها . أما حرب الخليج فكانت تشهد فى ذلك الوقت تدهورا حادا بسبب تصاعد القتال وانتشار مخاوف حقيقية من احتمالات انتقال القتال إلى أماكن خليجية أخرى ، فضلا عن انكشاف الصلات السرية بين ايران والولايات المتحدة واسرائيل .

ولذلك فقد كانت كل هذه التطورات موضوعات أساسية فى مباحثات البلدين ، ومن التصريحات التى القاها الزعيمان اتضحت نقاط الاتفاق وهى :

- إن البلدين أكدا على ضرورة عقد المؤتمر الدولى لمتابعة عملية السلام .
- ادانة الاتصالات السرية التى جرت بين الولايات المتحدة وايران وما تبعها من وجود شحنات أسلحة أمريكية حصلت عليها ايران ، واعتبار أن ذلك الموقف الأمريكى كسر لموقف الحياد المطلوب وسيؤدى إلى مزيد من تعقيد الموقف فى الخليج وإلى استمرار

الحرب فترة أطول فى وقت تتجه فيه الجهود إلى وقف الحرب بين البلدين ، وأن هذا التطور يشكل تهديدا للكيان العربى كله .

- ادانة سياسة الاستيطان التى أعلنها شامير بعد توليه رئاسة الوزارة الاسرائيلية ، واعتبارها تضر بشدة القضية الفلسطينية وتؤدى إلى تعقيد عملية السلام .

وقبل نهاية العام حدث اللقاء السادس والذى جاء عقب تطورين هامين وهما تصاعد حرب المخيمات فى لبنان ، ودعوة مصر للمشاركة فى مؤتمر القمة الاسلامية الخامسة فى ٢٦ يناير ١٩٨٧ بالكويت . وأعلن وزير الخارجية المصرى فى ١٢/٣٠ أن المباحثات أكدت تطابق وجهات النظر بين البلدين وانهما متفقان على عدم تجميد الموقف أمام مسيرة السلام وأن مصر وجدت استعدادا طيبا لدى الأردن فيما يتعلق بالحوار الأردنى - الفلسطينى .

أما على صعيد التفاعلات الثنائية فقد حاول البلدان إيجاد أرضية قوية للتعاون المشترك فى المجالات الصناعية والتجارية ومجالات الاتصالات والمواصلات ، وكذلك فى مجال التعاون البرلمانى . ويمكن القول أن عام ١٩٨٦ شهد قفزات هامة فى هذا الصدد وهو ما تكشف عنه مجموعة اللقاءات التى تمت بين مسئولى البلدين ومجموعة الاتفاقيات المختلفة التى وقعت فى المجالات العديدة . فقد عقدت اللجنة العليا المشتركة المصرية - الأردنية اجتماعين الأول فى نهاية أبريل بالأردن ، والثانى فى نهاية أكتوبر فى القاهرة .

وفى الجولة الأخيرة من الاجتماعات وقعت ثلاث اتفاقيات للتعاون فى مجال التنقيب عن البترول وتبادل المجرمين ، ومكافحة المخدرات .

كما غطت اتفاقيات أخرى قطاعات السياحة والكهرباء والإعلام .

وفى شهر نوفمبر ١٩٨٦ تمت الموافقة على مشروع تأسيس الشركة المصرية الأردنية للاستثمار والتنمية برأسمال ٥٠٠ مليون دولار وتعمل فى مجالات تصنيع الأعلاف وتربية الأسماك والمقاولات والنقل البحرى .

كما أمكن حل مشكلة العمالة المصرية التى تعمل فى الأردن بدون تصاريح عمل .

وتدل النظرة السريعة على مجالات التعاون بين البلدين على أنها مجالات شاملة وأن علاقات مصر والأردن فى ١٩٨٦ قدمت نموذجا طيبا للتعاون الثنائى فى المحيط العربى .

٢ - مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية :

تأثرت علاقات مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى حد كبير بمسألة تعثر الاتفاق الأردنى - الفلسطينى الذى أوقف الملك حسين العمل به فى ٢/١٩ ، وهو الاتفاق الذى مثل حجر الزاوية فى رؤية مصر لحل القضية الفلسطينية حتى بعد خطاب الملك حسين المشار إليه ، وقد انطلقت رؤية مصر - مشاركة بذلك رؤية الأردن - بأن على المنظمة أن تبحث الاعتراف بقرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ مقابل اعتراف إسرائيل بحق تقرير المصير على حد قول الرئيس مبارك فى ١/٣٠ والذى اعتبر أنه إذا اعترفت منظمة التحرير بقرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ فستتم دعوتها لحضور المؤتمر الدولى ، وإذا دعيت فهذا يعد نوعا من الإرضاء للمنظمة ، وبذلك تبلور الموقف المصرى فى بداية العام ، وقبل إنهاء الأردن العمل باتفاق عمان وفق الأسس التالية :

- أن اتفاق عمان هو قاعدة أساسية للتحرك نحو التسوية السياسية الشاملة .
- أن على المنظمة التوصل إلى صيغة للاعتراف بقرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ .
- بعد أن تصل المنظمة إلى هذا القرار يمكن حدوث اعتراف متزامن بين المنظمة وإسرائيل .
- أن تسعى المنظمة إلى المشاركة فى المؤتمر الدولى للتوصل إلى التسوية السياسية .

وفى الأيام الأولى من عام ١٩٨٦ بدا أن مصر بمؤسساتها السياسية المختلفة تؤكد على دور المنظمة فى معادلة الشرق الأوسط وأهلية قيادتها للقيام بدور إيجابى . وجاءت هذه المواقف المصرية الواضحة فى وقت كانت تجرى فيه جهود مكثفة بين الأردن والمنظمة من جهة ، والأردن والولايات المتحدة من جهة أخرى بغرض التوصل إلى صيغة يمكن من خلالها أن تقابل الولايات المتحدة اعتراف المنظمة بقرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ باعتراف أمريكى بحق الشعب الفلسطينى بتقرير مصيره ، وهو الأمر الذى رفضه الجانب الأمريكى رفضا باتا ، وكان سببا فى تعثر عملية التنسيق الأردنى - الفلسطينى .

ومع التعثر الذى بدا فى الاتصالات الأردنية ـ الفلسطينية ، برزت مصر كمحور مشترك للاتصالات بين الأردن من ناحية ، والمنظمة من ناحية أخرى ، وبرز ذلك فى الاتفاق على حدوث زيارتين منفصلتين لكل من الملك حسين وياسر عرفات للقاهرة . فى الوقت الذى ذكرت فيه الأهرام ٢/١٣ أن مصر تجرى اتصالات دبلوماسية من أجل التوصل إلى صيغة توفيقية تربط بين حق تقرير المصير الفلسطينى والاعتراف بالقرار رقم ٢٤٢ ، أو بمعنى آخر التوفيق بين مطالب واشنطن وطموحات المنظمة القومية المشروعة . وجاءت هذه الاتصالات فى ظل بيان للخارجية الأمريكية صدر فى ٢/١٠ واعترف بأن القرار ٢٤٢ لا يلبى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فيما اعتبر فاتحة لأن تتجاوز واشنطن مواقفها التقليدية المؤيدة لإسرائيل ، وأن يفتح الباب أمام الجانبين الأردنى والفلسطينى لتنسيق مواقفهما فى ضوء هذا التطور .

فى هذا الوقت تمت زيارة عرفات الأولى للقاهرة فى ٢/١٣ ومشيرا إلى أن مباحثاته مع الملك حسين توقفت بسبب التعنت الأمريكى وبسبب التحيز الأمريكى الأعمى لوجهة النظر الإسرائيلية التى تنكر حق الوجود وحق تقرير المصير لخمسة ملايين فلسطينى .

وفى هذه الزيارة الأولى التقى عرفات والرئيس مبارك ود . على لطفى رئيس الوزراء ، وفى اجتماع عرفات ود . على لطفى تم التباحث حول الصيغ الثلاث التى اقرتها المنظمة فيما يتعلق بموقفها من قرار مجلس الأمن الدولى ٢٤٢ ، وطلب عرفات أن تقوم مصر بعرض هذه الصيغ على الجانب الأمريكى .

وحول نفس الموضوعات دارت مباحثات مبارك وعرفات الذى أمكنه عرض وجهة النظر الفلسطينية فى أهمية الربط بين قبول قرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى .

وقد اكتسبت زيارة عرفات ومجموعة المسئولين الفلسطينيين اهمية خاصة فى سياق علاقات مصر والمنظمة ، فقد كانت القمة الثانية بين مبارك وعرفات ، وتعامل معها الإعلام المصرى الرسمى بشىء من رحابة الصدر حيث اتيح لعرفات أن يقدم وجهة النظر الفلسطينية كاملة مع عرض للضغوط الأمريكية التى مورست على قيادة المنظمة ، كذلك اتيح لعرفات أن يقابل قادة الأحزاب المصرية جميعها ، وعدد من الشخصيات العامة والصحفيين وبعض ممثلى الاتحادات النقابية العربية والمصرية ، وفى إطار نفس الزيارة أمكن حل عدد من المشكلات المتعلقة بوجود الفلسطينيين فى مصر ، وقد بدا أن الزيارة قد حققت ما تهدف إليه ولا سيما تعميق التفاهم المصرى ـ الفلسطينى وإقرار حق كل طرف فى أن تكون له رؤيته الخاصة بعملية التسوية دون ضغوط من الطرف الآخر ودون أن يكون لذلك أثر على قوة العلاقات التى تربط بينهما . وبالنسبة لمصر فقد دللت الزيارة على أن مسألة الرهان على عزل مصر قد اصابها الكثير من الفشل خاصة وأن المنظمة يهمها التزام مصر بهذا الدور القومى .

ومن مجمل ما أكده الرئيس مبارك عقب المباحثات مع عرفات فى ٢/١٦ يمكن بلورة الموقف المصرى إزاء التعثر الأردنى ـ الفلسطينى وإزاء الجهود الفلسطينية ذاتها كالتالى :

ـ أن مصر تهتم بمساعدة الطرفين الأردنى والفلسطينى على التوصل إلى صيغة مرضية يمكن على اساسها عقد المؤتمر الدولى .

ـ أن مصر ـ بعد الاستماع لوجهتى نظر الطرفين يمكنها أن تقوم بدور الوساطة لمساعدتهما .

ـ أن مصر تهتم ـ فى هذه الأثناء ـ باستمرار التنسيق الأردنى ـ الفلسطينى .

ـ أن مسئولية قيادة المنظمة هى التوصل إلى الصيغة المقبولة فلسطينيا لقبول قرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

وهذه الجزئيات الأربع وأن تضمنت استعدادا للتوسط بين الأردن والمنظمة إلا انه يمكن القول أن صيغة هذه الوساطة المصرية لم تكن قد تبلورت فى خطوات محددة ويبدو أن ذلك كان منطقيا نظرا لأن الدبلوماسية المصرية لم تكن قد استمعت بعد لوجهة النظر الأردنية .

ومع اعلان الملك حسين وقف التنسيق الأردنى ـ الفلسطينى فى ٢/١٩ بدا أن الدور المصرى أكثر ضرورة ولا سيما فى ضوء تمسك الدبلوماسية المصرية بمبدأ استمرار العمل باتفاق عمان ، وهو ما أثار احتمالات عقد لقاء قمة بين مبارك وحسين وعرفات .

ومع استمرار الموقف المتأزم بين المنظمة والأردن لم تتغير تقريبا عناصر الموقف المصرى وأن برز نوع من التأكيد على أهمية التمسك باتفاق عمان . وحتى أبريل كانت المؤشرات تدل على أن الدبلوماسية المصرية تعمل فى إطار رؤية متوازنة سواء تجاه الأردن أو تجاه المنظمة ، وفى ظل هذه الرؤية المتوازنة جاء لقاءا عرفات

مع الرئيس مبارك فى ٣/٢٤ ، ٤/٢٧ وهما اللقاءان اللذان أثارا الاحتمالات حول وجود دور مصرى لتجاوز الأزمة الأردنية ـ الفلسطينية ومتابعة الاتصالات بين حسين وعرفات من ناحية ، وحث الجانب الأمريكى على التعامل بشكل إيجابى مع إحدى الصيغ الثلاث التى أقرتها المنظمة للربط بين قرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ وبين الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطينى من ناحية أخرى . وقد استندت هذه الاحتمالات إلى واقعتين : الأولى لقاء مبارك وحسين الذى تم قبل لقاء مبارك وعرفات فى ٣/٢٤ بأيام قليلة ، والثانية هى قيام المبعوث الأمريكى ريتشارد ميرفى بجولة فى المنطقة زار خلالها القاهرة فى بداية مارس وأبلغ خلالها موقف واشنطن السلبى تجاه الصيغ الفلسطينية الثلاث .

انتهت زيارة عرفات الثانية فى آخر أبريل ، كما استمرت عناصر موقف الأزمة الأردنية الفلسطينية ـ الأمريكية كما هى ، مما عكس جمودا حقيقيا فى عملية التسوية السياسية وتمسك كل طرف بوجهة نظره ، كما عكس فشل أى دور للوساطة من أى طرف آخر . وبالرغم من هذه الدلالات التى تبلورت بوضوح منذ نهاية الثلث الأول من عام ١٩٨٦ ، إلا أن الاتصالات بين المسئولين المصريين والفلسطينيين لم تتوقف ، كذلك فإن مصر من جانبها لم تغير مواقفها تجاه مسألة دور المنظمة المركزى والضرورى لحل القضية الفلسطينية وعقد المؤتمر الدولى . وبالرغم من عدم قدوم عرفات للقاهرة منذ أبريل وحتى نهاية العام ، فقد أثبتت الأحداث تمسك الدبلوماسية المصرية بدور المنظمة وجاءت الأحداث التى أكدت فيها مصر هذا الموقف على النحو التالى :

ـ انتقاد مصر غير المباشر لوجهة النظر البريطانية التى عبرت عنها مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا أثناء زيارتها لإسرائيل فى منتصف شهر مايو والتى دعت فيها إلى إنشاء منظمة فلسطينية بديلة ، وقد بلور د . عصمت عبد المجيد رفض مصر لهذه الدعوة البريطانية بقوله فى ٥/٢٨ فى حديث له لهيئة الإذاعة البريطانية أن مصر ترى دائما احترام استقلالية القرار الفلسطينى وأن يترك أمر اختيار القيادات الفلسطينية للشعب الفلسطينى نفسه ، وليس لأى طرف أو جهة أن تتدخل فى شئونه .

ـ رفض مصر لفكرة إسرائيلية بعودة قطاع غزة للإدارة المصرية ، وهو ما كان محلا للاتفاق مع المنظمة مثلما أشار إلى ذلك صلاح خلف ٧/٨ باعتبار أن ذلك لا يكفل حق الفلسطينيين فى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أى جزء من التراب الفلسطينى ، وهو المطلب الشرعى للشعب الفلسطينى .

ـ استمرار الاتصالات الفلسطينية ـ المصرية سواء عبر إرسال الرئيس مبارك رسائل لعرفات كما حدث فى ٨/٩ عقب مباحثات مبارك ـ حسين الرابعة والتى تمت فى الاسكندرية فى مطلع أغسطس ، أو عبر استقبال وفود فلسطينية والتباحث معها مثلما تم فى ٨/٦ عندما قدم إلى القاهرة وفد فلسطينى برئاسة نائب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وتوجيه عرفات رسالة خطية إلى الرئيس مبارك فى ٩/٨ ، وكذلك فى ١٢/٢٤ عندما تباحث الرئيس مبارك وهانى الحسن عضوا اللجنة المركزية لحركة فتح والمستشار السياسى لعرفات والذى قام بتسليم الرئيس مبارك رسالة خطية من عرفات حول دور مصر فى دعم القضية الفلسطينية .

ـ التقاء مصر والمنظمة فى موقفيهما المعلنين من ضرورة عقد المؤتمر الدولى للسلام ومشاركة المنظمة فيه والتأكيد على صيغة حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وهو ما بدا فى كلمة مصر فى مؤتمر قمة دول عدم الإنحياز الثامن الذى عقد فى هرارى فى مطلع سبتمبر ، وأيضا فى كلمة مصر أمام الأمم المتحدة فى بدء مناقشتها لقضية الشرق الأوسط فى ١٠/٢٢ .

ـ ترحيب مصر باللقاء الفلسطينى ـ الإسرائيلى الذى تم فى رومانيا فى ١١/٧ بين وفد من الأحزاب اليسارية الإسرائيلية ووفد فلسطينى ضم أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية ، وجاء ترحيب مصر باللقاء باعتباره متمشيا مع ما تنادى به الدبلوماسية المصرية من ضرورة الحوار والتفاهم على حد تعبير د . بطرس غالى فى ١١/٨ .

ـ مطالبة مصر بوقف سياسة الاستيطان الإسرائيلية التى أعلن عنها شامير بعد توليه رئاسة الوزارة الإسرائيلية .

ـ إتخاذ مصر موقف أدانة لحرب المخيمات الفلسطينية التى أندلعت عدة مرات أثناء العام ، والدعوة إلى وقف هذه الحرب .

٣ ـ مصر والسودان :

إذا كانت علاقات مصر والأردن قد مثلت نموذجا لتنمية التعاون الثنائى عام ١٩٨٦ ، فإن الأمر يعد مختلفا بالنسبة لمصر والسودان وتحديدا منذ أبريل ١٩٨٦ ، حيث جرت الانتخابات السودانية والتى أسفرت عن فوز حزب الأمة بزعامة الصادق المهدى . لم تكن نتائج الانتخابات السودانية حدا فاصلا فى تاريخ السودان وتطوره السياسى وحسب ، بل كانت أيضا حدا فاصلا فى تاريخ العلاقات المصرية ـ السودانية ، سواء على المستوى الرسمى بين الحكومتين المصرية والسودانية أو على المستوى الشعبى ولا سيما بين الأحزاب السودانية بمختلف اتجاهاتها والأحزاب المصرية جميعها . ففى أثناء الحملة الانتخابية للأحزاب السودانية طرح موضوع العلاقة مع مصر كأحد الموضوعات الهامة التى برزت حولها الفروقات بين الأحزاب السودانية وبعضها ، وكان القاسم المشترك بين هذه الأحزاب السودانية المتنافسة هو إعادة تشكيل العلاقة مع مصر على أسس جديدة تختلف عن تلك التى كانت موجودة طوال فترة الحكم السابق .

وكان لمصر من جانبها ـ حكومة وأحزابا وإعلاما رسميا أو حزبيا ـ اداء مميز فى معالجة هذه الأفكار السودانية التى طرحت ، وحمل بعض منها أدانة صريحة ومباشرة لكثير من السياسات المصرية ، وحمل البعض الآخر افكارا مناقضة تماما انطلقت من أهمية وأزلية العلاقة السودانية ـ المصرية . وبفوز حزب الأمة بأغلبية الأصوات الانتخابية وتوليه قيادة الحكومة السودانية كانت عملية إعادة تقييم العلاقات المصرية ـ السودانية بمثابة القضية الأم أو بالأحرى القضية الرئيسية بين البلدين ، خاصة وأن الحكومة العسكرية الانتقالية برئاسة سوار الذهب وقبل إجراء الانتخابات السودانية بأيام قليلة ، وتحت ضغوط الكثير من القوى الوطنية والحزبية فى السودان ، اقدمت على إلغاء العمل باتفاقيات التكامل المصرى السودانى نظرا لأنها وقعت فى عهد الرئيس السابق نميرى واعتبرت إحدى مواريث عهده المرفوضة سودانيا . وكانت الاستجابة المصرية الرسمية متفهمة لبواعث القرار السودانى ، وأيضا جاءت ردود الفعل المصرية إزاء فوز حزب الأمة السودانى برئاسة الصادق المهدى مرحبة بهذا الفوز باعتباره تعبيرا عن إرادة الشعب السودانى ، ومصر من جانبها لا تملك سوى احترام هذه الإرادة .

ومنذ مطلع العام ، وسواء قبل الانتخابات السودانية أو بعدها ، جاءت تفاعلات المثقفين المصريين والسودانيين أكثر نشاطا من ذى قبل ودارت أكثر هذه التفاعلات حول كيفية صياغة علاقة مصرية سودانية تحقق مصالح الطرفين حكومة وشعبا ، وترضى عنها القوى السياسية المختلفة فى البلدين . فى هذه الحوارات طرحت القوى السودانية المشاكل المعلقة بين مصر والسودان كالتالى :

١ ـ مشكلة الحدود المصرية ـ السودانية والتى تعرف بمشكلة حلايب والتى يعتقد أن بها معادن وبترولا ، وهى مشكلة أثيرت فى وزارة عبد الله خليل عام ١٩٥٨ ثم خمدت دون حل خاصة منذ أن سحب السودان فى عام ١٩٧١ هذه المشكلة من مجلس الأمن الدولى .

٢ ـ مشكلة اتفاقية وادى النيل التى عقدت بين البلدين فى عهد إبراهيم عبود عام ١٩٥٩ ، وهذه الاتفاقية بنظر القوى السودانية مجحفة ومن الضرورى إعادة النظر فى بنودها .

٣ ـ مشكلة ميثاق التكامل السياسى والاقتصادى بين مصر والسودان الذى وضع ميثاقه فى ١٩٨٢ ، وهو التكامل الذى لم يعبر عن رغبة الشعبين المصرى والسودانى ، بل رغبة النظامين فى ذلك الوقت ، ولذلك لم يكن تكاملا جديا واقتصر على الشكليات والمراسم ، وجاءت المشروعات الاقتصادية غير ذات جدوى حقيقة لافتقارها إلى التمويل المناسب ، كما أنه استخدم فى حماية نظام الرئيس نميرى ضد القوى السودانية الوطنية التى سعت إلى إسقاطه فى مناسبات عديدة .

٤ ـ اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين والتى لعبت دورا كبيرا فى توفير الغطاء الأمنى لنظام الرئيس نميرى ، فى وقت غابت فيه الحدود الفاصلة بين التهديدات الداخلية والتهديدات الخارجية والتى هى الموضوع الأصلى لعمل الاتفاقية .

٥ ـ قضايا تعليمية مرتبطة بدور فرع جامعة القاهرة فى الخرطوم وبالمنح الدراسية المصرية للطلبة السودانيين .

٦ ـ عدم اهتمام الجماعة الثقافية المصرية بالسودان وبإجراء دراسات جدية عنه .

وإذا حاولنا إلقاء الضوء على جملة القضايا التى كانت محلا لتفاعلات البلدين على المستوى الرسمى فسوف نجد أنها لم تختلف كثيرا عن القضايا التى تبادل المثقفون وممثلو القوى السياسية المختلفة فى البلدين الحوار حولها ، وفيما يلى عرض لهذه القضايا والتفاعلات الرسمية حولها :

أ ـ قضية اتفاقيات التكامل :

احتلت هذه القضية جزءا هاما من الحوار السياسى بين قيادتى البلدين طوال عام ١٩٨٦ ، وكانت النقطة الأساسية فى الطرح السودانى الرسمى أنه من الضرورى إعادة النظر فى مؤسسات وهياكل التكامل بين البلدين . وقابل هذا الطرح موقف مصرى مؤداه انه رغم الاعتراف بأهمية التكامل وضرورته للبلدين فإن مصر ترحب بالفعل بما يطالب به السودان من إعادة النظر فى أسلوبه ، وفى ٣١ / ٣ صدر قرار الحكومة السودانية بحل مؤسسات التكامل دون التشاور المسبق مع الجهات المصرية ، وطبقا لما أذاعته وكالة الأنباء السودانية فإن الحكومة السودانية قررت حل المؤسسات التى انشئت بموجب اتفاقية التكامل لعام ١٩٨٢ مع مصر ، وأن مجلس الوزراء السودانى قرر عرض الاتفاقية مرة أخرى على الجمعية التأسيسية التى سيختار أعضاؤها فى الانتخابات الحالية للنظر فى استمرار العمل بها ، وجاءت التفسيرات اللاحقة لهذا القرار بأنه لا يعنى انسحاب السودان من الاتفاقية وإنما تجميدها لحين عرضها على الجمعية التأسيسية .

وجاء رد فعل مصر على هذا القرار وبه الكثير من رحابة الصدر وأعلن انه يمكن للبلدين أن يتفاهما فى أى قضية بما فى ذلك التكامل وأنه سبق لمصر أن اتخذت عددا من إجراءات التقشف فى مجال التكامل وأن مصر لا يهمها أشكال معينة للعلاقة وأن المهم هو جوهر تلك العلاقة .

وقد كان واضحا أن القرار السودانى جاء بفعل ضغوط الحملة الانتخابية التى كان يعيشها السودان فى ذلك الوقت ، ووجود قوى سياسية عديدة رغبت فى فك العلاقة الخاصة مع مصر .

وبعد انتهاء الانتخابات السودانية ، بدا أن الطرفين المصرى والسودانى قد اتفقا على إعادة النظر فى عملية التكامل ، وهو ما أكده وزير الخارجية السودانى بعد أول لقاء له مع الرئيس مبارك فى ٢٦ / ٦ حين قال أن التكامل بين مصر والسودان يخضع ـ الآن ـ لدراسة واعية وحقيقية وشرعية واقتصادية .

وبعد لقاء الصادق المهدى والرئيس مبارك أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى فى اديس أبابا أعلن المهدى فى ٢ / ٨ أن السودان سوف يقترح صيغة بديلة للتكامل .

وبإعادة النظر فى اتفاقيات التكامل ، تكون اسس علاقات البلدين مرشحة لاعادة صياغتها ، والمأمول أن تأتى تعبيرا عن إرادة الشعبين من ناحية ، وأن تأتى بعيدة عن مثالب الاتفاقيات القديمة من ناحية ثانية . والمنتظر أن تكون هذه العملية هى جوهر التفاعلات الرسمية بين البلدين عام ١٩٨٧ .

ب ـ قضية تسليم الرئيس نميرى :

تمثل هذه المسألة حجر عثرة لدى قطاعات سودانية عديدة فى رؤيتهم لتنمية وتطوير العلاقات مع مصر ، وأثناء الحملة الانتخابية السودانية والتى جرت فى شهر أبريل وضح أن هناك تركيزا على هذا المطلب من غالبية إن لم يكن كل القوى السياسية السودانية ، وتتلخص وجهة النظر السودانية بأن جعفر نميرى بالنسبة لشعب السودان هو « مجرم » أساء فى حق شعبه وأن على مصر أن تبادر بتسليمه إلى السودان لمحاكمته على أفعاله التى ارتكبها فى حق الشعب السودانى .

أما وجهة النظر المصرية فتقوم على أساس عدم تسليم الرئيس نميرى وذلك لسببين :

الأول : إن عدم تسليم نميرى كان مطلبا للحكومة السودانية المؤقتة والتى رأت أن بقاء نميرى فى مصر سوف يساعد على السيطرة عليه وعلى تحركاته .

الثانى : نابع من موقف مصر التاريخى من مسألة اللاجئين السياسيين والقائم على عدم تسليم اللاجىء السياسى تحت أى ظرف ، وهو الأمر المتفق عليه فى الدستور المصرى فى المادة ٥٣ . وحين أشيع أن الرئيس نميرى يمارس فى مصر دورا سياسيا ضد السودان ، حرصت مصر على نفى ذلك تماما فى نفس الوقت الذى دعت فيه إلى أهمية تجاوز هذه المسألة والنظر إلى المستقبل . على أن الجانب السودانى لم يقتنع بوجهة النظر المصرية ، وأقامت نقابة المحامين السودانيين دعوى أمام القضاء المصرى لتسليم نميرى . وفى مباحثات الرئيس مبارك والسيد أحمد الميرغنى رئيس مجلس رأس الدولة السودانى اتفق على ـ كما أعلن ذلك الرئيس السودانى فى ٧/٧ ـ أن الحكومتين السودانية

والمصرية سوف تلتزمان بما يقره القضاء المصرى بشأن تسليم الرئيس السابق نميرى ، وأن أوراق القضية قد سلمت إلى الحكومة المصرية كما سلمت الاتهامات والممارسات . وبهذا الاتفاق لم تعد مسألة تسليم نميرى مسألة سياسية ، وإنما أصبحت مسألة فقهية وقانونية والكلمة الأخيرة فيها للقضاء المصرى .

جـ ـ العلاقات العسكرية :

كانت مسألة العلاقات العسكرية المصرية ـ السدوانية مثلها مثل مسألة تسليم نميرى ، إحدى القضايا التى أثير حولها الكثير من الجدل بين القوى السياسية السودانية أثناء الانتخابات ، وتلخصت وجهة النظر السودانية فى اتفاقية الدفاع المشترك أنها قد استغلت لحماية نظام الرئيس نميرى ، وأثناء الانتخابات السودانية كان قرار الحكومة المصرية بإرسال شحنة من الأسلحة والذخائر المصرية قيمتها ٨ ملايين دولار كهدية للسودان وذلك فى إطار بروتوكول عسكرى قيمته ٣٠ مليون دولار ، ثم جاءت الشحنة الثانية فى شهر يوليو وضمت ٢٤ عربة مدرعة ومهمات عسكرية قيمتها ١٢ مليون دولار .

وحين أعلن الصادق المهدى فى ٨/ ٧ أن الحكومة السودانية تفكر فى إعادة النظر فى المعاهدة العسكرية مع مصر ، كانت وجهة النظر المصرية هى أن مصر ليست هى الطرف الذى طلب عقد المعاهدة وإذا كانت الحكومة السودانية تفضل إلغاءها فليس لدى مصر أى اعتراض على ذلك .

د ـ العلاقة السودانية ـ الليبية :

أثيرت هذه القضية فى العلاقات المصرية ـ السودانية باعتبار أن من المحتمل أن يؤدى تطور العلاقات السودانية ـ الليبية إلى انعكاسات سلبية على علاقات مصر والسودان ، وأنه إذا كان من حق السودان حكومة وشعبا أن يصوغ علاقاته وتوجهاته الخارجية بما يتوافق مع أهدافه الوطنية ، فإن من حق مصر أيضا أن تضع فى الحسبان مصادر التوتر المحتملة ، خاصة فى ضوء التحركات الليبية الساعية إلى تأليب السودان ضد مصر ، مثلما ظهر أثناء زيارة العقيد القذافى إلى السودان فى منتصف سبتمبر ، وهى الزيارة التى شهدت تصريحات قاسية ضد مصر وشعبها أطلقها العقيد القذافى .

ويبدو أن القلق المصرى الرسمى هو الذى دعا رئيس الوزراء الصادق المهدى إلى التأكيد فى ٢١/ ٩ بأن زيارة العقيد القذافى إلى السودان لن تؤثر على العلاقات مع مصر ، باعتبار أن علاقات السودان مع جميع جيرانه تقوم على أساس عدم التبعية لأى طرف أو محور .

وإلى جانب القضايا السابقة دارت عدة تفاعلات رسمية بين الطرفين كان أبرزها :

ـ المباحثات الاقتصادية والتى تمت فى الخرطوم فى شهر فبراير ، وفى القاهرة فى شهر يولية والتى دارت حول إمكانية التوقيع على بروتوكول للتبادل التجارى إلى حوالى ٢٠٠ مليون جنيه .

ـ تبادل الزيارات الرسمية بين الجانبين ، وكانت أهم الزيارات التى قام بها مسئولون سودانيون إلى القاهرة بعد انتخابات شهر أبريل ، زيارة السيد أحمد الميرغنى رئيس مجلس رأس الدولة السودانى فى شهر يولية والتى جرت خلالها المباحثات الموسمية المصرية ـ السودانية ، وزيارة محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى السودانى والتى تقابل خلالها والرئيس مبارك فى ٨/٦ ، كما استقبل الرئيس مبارك فى ١٨/ ١١ السيد محمد الحسن عبد الله عضو مجلس رأس الدولة السودانى . وفى ١١/٢٤ وصل إلى القاهرة وزير الداخلية السودانى والذى تقابل مع رئيس الوزراء د. عاطف صدقى ووزير الداخلية المصرى . وفى ١٢/ ١٢ قدم إلى القاهرة السيد عثمان الميرغنى زعيم طائفة الختمية وراعى الحزب الاتحادى الديمقراطى ، وفى ٢٧/ ١٢ استقبل الرئيس مبارك وزير الخارجية السودانى وتم بحث تنسيق مواقف البلدين فى إطار الاعداد للقمة الاسلامية الخامسة التى عقدت بالكويت فى يناير ١٩٨٧ .

أما الزيارات التى قام بها مسئولون مصريون إلى السودان فتشمل زيارة وفد الأحزاب السياسية المصرية لحضور اجتماع الجمعية التأسيسية السودانية ، وقد شكل هذا الوفد المصرى من ممثلى الأحزاب الوطنى العمل ، الأحرار ، الأمة ، وحمل الوفد معه رسالة تهنئة من الرئيس مبارك إلى القادة السودانيين ، وجاء سفر الوفد المصرى تعبيرا عن الاهتمام الرسمى والحزبى بالانتخابات السودانية وبالتعامل مع قادة السودان من جميع الأحزاب والقوى السياسية . ثم زيارة وزير الاعلام المصرى إلى الخرطوم فى ١٢/٢ والتى تباحث خلالها مع نظيره السودانى حول تنسيق الاعلام بين البلدين .

٤ ـ مصر وسوريا :

لم يحمل عام ١٩٨٦ أى جديد بالنسبة لعلاقات التوتر والتباعد بين مصر وسوريا . كذلك فإن الاعلام المصرى لم يتعامل مع المواقف السورية المضادة للسياسة المصرية بشىء من الحدة أو العنف الملفت للنظر . وقد حرصت الدبلوماسية المصرية على التأكيد بأنه لا خلاف مع الشعب السورى ، وأن مصر لا توافق على السياسة السورية فى نقطتين وهما ـ على حد قول وزير الخارجية المصرى لمجلة النهار العربى والدولى فى ٥/٩ .

١ ـ محاولة استقطاب الحركة الفلسطينية وتسخيرها لأغراضها .

٢ ـ محاولة اعتبار لبنان امتدادا للسياسة السورية ، وقد أشار الوزير المصرى إلى إمكانية تحسن العلاقات مع نظام الحكم فى سوريا شريطة أن تغير سوريا سياستها تجاه القضية الفلسطينية وتجاه لبنان وعدم التدخل فى شئونه .

ونظرا لعلاقات مصر الوثيقة مع الأردن الذى تطورت علاقاته بصورة إيجابية مع سوريا فى مطلع العام ، فقد أثير احتمال أن يلعب دورا فى تقريب وجهات النظر بين مصر وسوريا ، إلا أن وزير الخارجية المصرى نفى حدوث ذلك . وقبل نهاية العام دعا الرئيس مبارك فى ١٢/٤ إلى التخلص من أسلوب السباب فى التعاملات العربية مشيرا إلى أنه لا يرى ما يبرر وجود قطيعة مصرية ـ سورية لأن اختلاف الاجتهادات والأساليب لا ينبغى أن يبرر القطيعة ولا يجب أن يكون سببا فيها . وفى هذه الاثناء كانت مصر الشعبية تتحرك فى اتجاه سوريا فى إطار محاولة لحثها على العمل على وقف حرب المخيمات الفلسطينية التى كانت تدور على أشدها فى كثير من المواقع اللبنانية بين القوى الفلسطينية وبين قوى لبنانية تؤيدها سوريا . وجاءت أولى الخطوات فى صورة برقية بعث بها زعماء أحزاب المعارضة المصرية الخمسة فى ١٢/٣ إلى الرئيس السورى حافظ الأسد وعدد من الزعماء والمسئولين العرب طالبوا فيها بوقف الهجوم الدامى على المخيمات الفلسطينية فى لبنان .

وفى ١٢/٤ سافر وفد من أحزاب المعارضة برئاسة المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل إلى دمشق حيث تقابل هناك وعدد من المسئولين السوريين واللبنانيين ـ وبعد انتهاء الزيارة ذكر المهندس ابراهيم شكرى أن وفد الأحزاب السياسية المصرية لم يكن يستهدف وقف إطلاق النار بين الفلسطينيين واللبنانيين ، بل كان يستهدف التعرف عن قرب على الأفكار ، والأوضاع اللبنانية ، مما عكس معارضة سوريا لأهداف وفد الأحزاب السياسية المصرية الأصلية والتى كانت تتركز حول دفع سوريا إلى العمل على وقف حرب المخيمات ، وبعد عودة الوفد الحزبى المصرى صدر بيان جاء فيه تأييده ضرورة تسليح المخيمات الفلسطينية ـ وهو عكس الموقف السورى والقوى اللبنانية التى تؤيدها ـ باعتبار أن ذلك ضرورة للدفاع عن النفس ، كما طالب البيان سوريا بأن تعمل على وضع حد لحرب لبنان وأن تسعى لاستقرار العلاقات اللبنانية الفلسطينية المناضلة .

ومن هذا البيان يتضح أن الوفد الحزبى بعد تعثر مهمته فى دمشق قد حمل سوريا مسئولية تدهور الأوضاع فى لبنان باعتبارها القوة العربية الأكثر تدخلا فى الشئون اللبنانية ، ويعد ذلك نقطة اتفاق رئيسية مع التفسيرات الرسمية للدبلوماسية المصرية حول تدهور الأوضاع فى لبنان .

٥ ـ مصر وليبيـــا :

لم تكن المواجهة الليبية ـ الأمريكية والتى تصاعدت خلال الثلث الأول من هذا العام بعيدة عن مصر ـ فمن ناحية كانت هناك اتهامات العقيد القذافى بأن مصر تشارك الولايات المتحدة فى الاستعداد للعدوان أو فى العدوان الفعلى على ليبيا ، ومن ناحية ثانية كانت مصر بدورها تنفى ذلك وترفض مشاركة الولايات المتحدة فى أى عمل يوجه ضد ليبيا .

وقد تبلور موقف مصر تجاه الأزمة الليبية ـ الأمريكية حول خليج سرت فى الأعراب عن القلق والدعوة إلى ضبط النفس والعمل على وقف كافة أعمال العنف والتوتر فى المنطقة ، وهو ما جاء فى بيان للخارجية المصرية فى ٣/٢٦ .

وإزاء تهديدات العقيد القذافى فى ٣/٢٩ تجاه مصر ـ بالاضافة إلى إيطاليا وأسبانيا ـ محملا إياها نتائج المواجهة مع الولايات المتحدة باعتبار أن هناك علاقات عسكرية مصرية ـ أمريكية ، اعلنت رفض هذه

التهديدات مؤكدة على عدم مشاركة مصر فى أى عمل عسكرية ضد ليبيا تحت أى ظروف . وفى إطار تأكيد هذا الموقف الرسمى ذكرت « الأهرام » فى ٣/٣١ أن مصر رفضت ثلاثة عروض أمريكية للقيام بعمل عسكرى مشترك ضد ليبيا ، وكانت هذه العروض الأمريكية قد نقلت إلى مصر فى يولية ٨٥ ، ديسمبر ٨٥ ، يناير ٨٦ . وقد استند « الأهرام » فى هذه المعلومات إلى المصادر الأمريكية نفسها .

ومع تصاعد المواجهة الليبية ـ الأمريكية والتى وصلت إلى ذروتها بقيام الولايات المتحدة بشن غارة وحشية على عدد من الأهداف الليبية فى مدينة طرابلس ٤/١٥ ، أعلنت مصر رسميا استياءها الشديد من الغارة الأمريكية وما نتج عنها من خسائر فى أرواح الأبرياء من أبناء الشعب الليبى الشقيق ، وطالب البيان المصرى الأمة العربية بتحقيق التضامن لحماية مصالحها وحقوقها ، وجدد البيان الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى لمكافحة الارهاب . كذلك أدانت الأحزاب السياسية ومختلف القوى الوطنية بمصر الهجوم الأمريكى على ليبيا ووصفته بأنه يمثل قرصنة دولية تهدد السلام العالمى وتمزق الشرعية الدولية وكافة المواثيق الدولية ، وقد حفلت الصحف القومية والحزبية بكثير من المقالات الحادة التى هاجمت العمل الأمريكى وأدانت أسلوب إرهاب القوة العظمى الذى تمارسه الولايات المتحدة .

وفى الوقت الذى كانت القوى السياسية المصرية تدين فيه الغارة الأمريكية على طرابلس ذكرت « الأهرام » ٤/٢٦ أن مبعوثا ليبيا وصل إلى القاهرة وطلب التباحث مع الرئيس مبارك وأنه حمل معه رسالة من العقيد القذافى تضمنت ثلاثة مطالب أساسية من مصر وهى :

ـ أن تمد مصر ليبيا بكميات كبيرة من الأسلحة الشرقية أو الغربية دون تحديد لهذه الكميات .

ـ أن تقدم بعض هذه الأسلحة إلى ليبيا كهدية لها ، أما باقى الأسلحة فيسدد ثمنها فيما بعد بلا تحديد لموعد السداد .

ـ أن يتصل الرئيس مبارك هاتفيا بالعقيد القذافى لابلاغه بموافقة مصر على الطلبات الليبية .

وكان الرد المصرى على هذه الطلبات الليبية هو :

ـ أن يتم أولا بحث طبيعة العلاقات الثنائية بين مصر وليبيا قبل أى تعاون عسكرى .

ـ أن يوقف العقيد الليبى معمر القذافى التدخل فى الشئون الداخلية المصرية أو توجهاتها السياسية .

ـ أن يعلن القذافى إدانته للارهاب وأن يغلق جميع معسكرات الارهاب القائمة فى ليبيا .

ـ ضرورة التوقف عن التدخل فى الشئون الداخلية للسودان الذى تعتبره مصر عمقها الاستراتيجى فضلا عن عدم التدخل فى شئون تشاد الذى يؤثر على الأوضاع فى السودان .

ـ أن مصر ترى أن أسلوب الزيارات السرية والمباحثات السرية التى تتعارض مع المواقف المعلنة ليس هو الأسلوب الأمثل لتحقيق التضامن العربى .

وفيما تبقى من العام لم يحدث أى اتصال مباشر مصرى ـ ليبى استهدف تسوية التوتر القائم بين البلدين فى حين استمر العقيد القذافى فى إدانة السياسة المصرية وبلغ هجومه الذروة حين أعلن أنه سيعمل على إسقاط النظام المصرى مع بقية الأنظمة الأفريقية التى تقيم علاقات مع إسرائيل وذلك لدى وصوله إلى العاصمة السودانية فى ٩/٩ ، وهى التصريحات التى أثارت استياء بعض القوى السودانية . كذلك ظهر هذا التوتر الليبى ـ المصرى جليا أثناء انعقاد مؤتمر القمة الثامن لدول عدم الانحياز الذى عقد فى هرارى .

وتعبيرا عن معارضة مصر للوجود الليبى فى تشاد ، أكد د. بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية فى ١١/١٦ أن مصر تدين استمرار الاحتلال الليبى لتشاد وتؤيد كل ما يؤدى لدعم استقلال تشاد وسيادتها .

٦ ـ مصر والعراق :

شهد عام ١٩٨٦ تفاعلات مختلفة بين مصر والعراق تجاوزت موضوعى الحرب العراقية ـ الايرانية وتعزيز العلاقات الثنائية لتشمل ايضا تفاعلات أخرى تعلقت بظروف المصريين العاملين فى العراق .

على صعيد الحرب العراقية ـ الايرانية فإن لمصر موقفا ثابتا يقوم على تأييد العراق ومساندته ، وفى نفس الوقت دعوة الطرفين المتحاربين إلى وقف القتال وبدء مفاوضات شاملة . وقد تبلور ذلك فى المشروع الذى قدمته مصر إلى مؤتمر عدم الانحياز الذى عقد فى نيودلهى فى شهر أبريل ، وتضمن المشروع المصرى الدعوة إلى الوقف الفورى لاطلاق النار وتطبيق مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة أو بالغزو المسلح ، وانسحاب كافة القوات الايرانية من الأراضى العراقية إلى ما وراء الحدود الدولية ، وبدء مفاوضات بين

العراق ، باهتمام خاص فبعد قرار العراق بتخفيض نسبة التحويل المصرح بها للعاملين المصريين واجه الكثيرون منهم مشكلة الحصول على حقوقهم ، وخاصة فى ضوء رغبة الكثيرين فى العودة إلى الوطن . وكانت هذه المشكلات محورا لاتصالات مصرية عراقية ، أسهمت فى حل اغلبها .

ومن بين القضايا المتعلقة بالعاملين المصريين فى العراق تفجرت إحداها بعد أن عوملت إعلاميا بشىء من الاثارة ، وهى قضية إعدام عدد من المصريين العاملين فى العراق لتورطهم فى القيام بتزوير وثائق رسمية عراقية بغرض الربح . ونظرا لما أثارته هذه القضية لدى الرأى العام المصرى فقد تمت اتصالات مكثفة بين الجانبين ، جاء على أثرها القرار العراقى بتخفيف حكم الاعدام على المصريين الذين تورطوا فى عملية التزوير وتهريب الأموال ، كما أصدر الرئيس العراقى قرارا بالعفو عن عدد من المصريين الآخرين ، محكوما عليهم بأحكام بالسجن لمدد متفاوتة . وقد أثبتت الأحداث أن هذا الحادث الفردى لم يؤثر على قوة العلاقات القائمة بين البلدين .

٧ ـ مصر وعمان :

انحصرت التفاعلات المصرية العمانية الرسمية فى حدثين رئيسيين وهما :

ـ تبادل الرسائل بين الرئيس مبارك والسلطان قابوس أثناء زيارة وزير خارجية عمان للقاهرة فى ٢٤/٣ ، وتعلقت هذه الرسائل بالأوضاع المتفجرة فى الخليج .

ـ المباحثات التى تمت بين الرئيس مبارك والسلطان قابوس فى القاهرة فى ٧/٧ ، كاستمرار للمشاورات المتبادلة بين البلدين حول القضايا العربية والدولية المشتركة .

الجانبين بإشراف الأمم المتحدة وإقرار الحقوق المشروعة للطرفين المتحاربين .

ولقد أثار موقف مصر المساند للعراق تكهنات حول وجود قوات مصرية تحارب مع الجيش العراقى ، وهو ما نفته العراق على لسان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقى ، ومع استمرار رفض إيران لمشروعات وقف الحرب مع العراق ، جاءت إدانة لجان الشئون العربية والعلاقات الخارجية والدفاع والأمن القومى بمجلس الشعب المصرى فى ٢ / ٩ للموقف الايرانى باعتباره يسد الطريق فى وجه كل وساطة تحمل دعوة للسلام بين البلدين ، ويحمل كثيرا من الأخطار فى وجه دول الخليج وأمنها القومى .

على صعيد العلاقات الثنائية تم توقيع صفقة متكافئة فى ١١ /٧ قيمتها ٢٠٠ مليون دولار مناصفة بين البلدين وبموجبها ستسورد مصر من العراق الأسمنت والكبريت والأسمدة مقابل تصدير ملابس جاهزة وقطن وغزل والومنيوم ومضخات للمياه ، كما تم توقيع بروتوكول للتعاون الاعلامى بين البلدين فى أثناء زيارة وزير الاعلام المصرى إلى بغداد فى ٧ /٧ .

وفى إطار المباحثات العسكرية جاءت زيارة وزير الدفاع العراقى إلى القاهرة فى ١١ /٨ حيث تباحث مع المشير أبو غزالة ، والتقى مع الرئيس مبارك ، وقد تناولت المباحثات تطورات حرب الخليج وتوقعاتها المختلفة ، وطلبات العراق من الأسلحة المصرية التى تم تلبيتها جميعا . وقد أسفرت المباحثات عن تشكيل لجنة مشتركة دائمة لاستمرار الاتصالات والمتابعة .

وأثر تكشف الاتصالات الأمريكية ـ الايرانية زار سعدون حمادى رئيس المجلس الوطنى العراقى للقاهرة فى ١٧ / ١١ حيث بحث مع الرئيس مبارك والمسئولين المصريين تطورات حرب الخليج .

وقد حظيت مسألة تحويلات المصريين العاملين فى

ثانيا : مصر واسرائيل

بانتهاء آخر جولة للمفاوضات المصرية الاسرائيلية حول طابا فى ديسمبر ١٩٨٥ أضحى على اسرائيل أن تحدد موقفها تجاه التحكيم الدولى كوسيلة لتسوية النزاع . وقد أعلنت مصر انها لن تستأنف محادثاتها مع اسرائيل إلا إذا وافقت الأخيرة على التسوية عن طريق التحكيم ، وذلك بعد أن استنفدت كل احتمالات التوفيق منذ سنة ١٩٨٣ ولم يبق الا اللجوء إلى التحكيم الذى يعتبر ـ على خلاف التوفيق ـ ملزما للطرفين .

وكان الرئيس حسنى مبارك قد أكد فى أكثر من مناسبة أن مطلب مصر هو احالة مشكلة طابا للتحكيم . ونظرا للبعد القومى للمشكلة ، كان هناك حرص على الاستئناس بآراء جميع أساتذة القانون والمتخصصين فى مصر ، أيا كانت توجهاتهم الفكرية أو السياسية . وقد اتفقت معظم الآراء على أن احالة المشكلة للتحكيم الدولى هى السبيل الأمثل لحسمها ، استنادا إلى الحق التاريخى والوطنى ، والمدعم بالأسانيد القانونية التى تؤكد موقف مصر من علامات الحدود المختلف على مواضعها .

وخلال المفاوضات التى جرت منذ شهر مايو ١٩٨٥ بين الوفدين المصرى والاسرائيلى ، وبمشاركة الوفد الأمريكى ، طرحت عدة أفكار ومقترحات للتوصل إلى حل للمشكلة ، كما تم تبادل عدة رسائل شفوية وخطية بين الرئيس مبارك ورئيس الوزراء الاسرائيلى شيمون بيريز لهذا الغرض ، وأكد الجانب المصرى باستمرار ، فى تلك المفاوضات والاتصالات ، على موقفه المحبذ للتحكيم الدولى .

والجدير بالذكر أن مشكلة طابا نشأت قبيل الانسحاب الأخير للقوات الاسرائيلية من سيناء ، ورغم أن اسرائيل لم تثر هذه المشكلة عند انسحاب قواتها من سيناء عام ١٩٥٦ الا انها زعمت فى أبريل ١٩٨٢ أنه يوجد خطأ فى موقع العلامتين رقمى ٩٠ و ٩١ على الحدود الأمر الذى أدى إلى توقيع اتفاق بين مصر واسرائيل فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ وافق بمقتضاه البلدان على الانسحاب خلف المواقع المختلف عليها ، كما وافق الطرفان على حل الخلاف طبقا للمادة السابعة من المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، التى تنص على أن يكون حل أى نزاع عن طريق التفاوض ثم التوفيق أو التحكيم .

وبناء على ذلك ، أى أعمالا لاتفاقية ٢٥ أبريل ١٩٨٢ وتطبيقا للمادة السابعة من اتفاقية السلام دخل الطرفان فى مفاوضات استمرت ما يزيد على ثلاث سنوات ، ولكنها فشلت فى حل النزاع ، مما ترتب عليه ضرورة اللجوء إلى التوفيق أو التحكيم . وفى حين رأت مصر اللجوء إلى التحكيم ، رأت اسرائيل اللجوء إلى التوفيق أولا ، ثم التحكيم إذا فشل التوصل إلى اتفاق عن طريق التوفيق .

ولقد استند طلب مصر اللجوء إلى التحكيم إلى الأسباب التالية :

ـ أن البند السابع فى اتفاقية السلام يجعل حل أى نزاع بين الطرفين يمر بمرحلتين فقط وهما التفاوض ثم التوفيق أو التحكيم وليس ثلاث مراحل وهى التفاوض ثم التوفيق ثم التحكيم .

ـ كما هو معروف دوليا فان التوفيق غير ملزم لأى من

الطرفين علاوة على أنه يتطلب اجراءات شبيهة باجراءات التحكيم .

ـ أن النزاع ليس حول موضوع يمكن التوفيق فيه بل ينحصر فى تحديد لموقع علامات على الطبيعة يستحيل معها التوفيق ، أى أنه خلاف يحسم عن طريق خبراء طبقا للمستندات التى سيتقدم بها الطرفان .

كذلك تجدر الاشارة إلى ان موضوع النزاع ليس خلافا حول خط الحدود الدولية ، إذ أنه سبق أن حدد خط اعترف به دوليا عام ١٩٢٤ ، كما اعترفت اسرائيل بنفس هذا الخط الدولى فى اتفاقية السلام الموقعة فى مارس عام ١٩٧٩ ، والتى ارفقت بها خريطة معتمدة من الدولتين توضح خط الحدود الدولية ، كما أن جميع الخرائط التى طبعت فى اسرائيل ومازالت متداولة حتى الآن تبين هذا الخط الدولى .

ـ أن التوفيق سيأخذ وقتا لا جدوى من اضاعته ، وستكون النتيجة فى النهاية هى اللجوء إلى التحكيم .

وكانت محصلة التطورات مع بداية عام ١٩٨٦ بشأن طابا هى القرار الذى اتخذه المجلس الوزارى المصغر للحكومة الاسرائيلية بتاريخ ١٣ يناير ١٩٨٦ والمتضمن أربع عشرة نقطة تتناول الموقف الاسرائيلى من المشكلة . وقد أبلغت مصر بتلك النقاط رسميا عن طريق السفارة المصرية فى تل أبيب مع رسالة شفوية من رئيس الوزراء الاسرائيلى للرئيس مبارك تتعلق بمضمون تلك النقاط .

وقد تم بحث ذلك الأمر فى اجتماع دعا اليه الرئيس مبارك صباح يوم ١٤ يناير ، وكان أهم ما جاء فى القرار الاسرائيلى هو البند الذى تصدره والذى نص على « أن مشكلة طابا ونقاط الخلاف الأخرى حول الحدود الدولية بين اسرائيل ومصر ستحل بوسيلة التحكيم » .

ولقد اعتبرت مصر أن اعلان الحكومة الاسرائيلية قبول التحكيم يعتبر خطوة ايجابية تؤدى إلى المساهمة فى حسم الخلاف ، مما يتيح ظروفا أفضل لانجاح الجهود المبذولة لاحلال السلام فى المنطقة . على أن البنود الثلاثة عشر الأخرى التى تضمنها القرار الاسرائيلى المشار اليه ، غطت قضايا ليس لها علاقة مباشرة بمشكلة طابا وأسلوب حلها .

ودعت مصر الجانب الاسرائيلى إلى اجتماع لمناقشة تلك البنود وتوضيح الموقف بشأنها .

وفى حديث السيد وزير الخارجية المصرى يوم ١٩ يناير عام ١٩٨٦ أمام لجان الشئون الخارجية والأمن القومى والعلاقات الخارجية بمجلس الشعب أوضح أن مصر فى تعاملها مع أى طرف دولى لا تضع شروطا ولا تقبل شروطا وأن صياغة القرار الاسرائيلى تتفادى ايراد البنود الاضافية المشار اليها باعتبارها شروطا تقترن بالاستجابة لاحالة المشكلة إلى التحكيم ، وتوضح أن الحكومة الاسرائيلية استجابت للمطلب المصرى ، ووضعت تصورها لطبيعة العلاقات المستقبلية بين البلدين من وجهة نظرها .

وتجدر الاشارة هنا إلى أن قبول مبدأ التحكيم يعتبر أعمالا لاتفاقية ٢٥ أبريل عام ١٩٨٢ وهذا يعنى أن الحكومة الاسرائيلية قد نفذت ما سبق أن التزمت به فى هذه الاتفاقية ومعاهدة السلام المصرية . وأنها لم تقدم تنازلا يمكن معه أن تطلب تنازلات مقابلة .

وقد أبلغت مصر ردها على النقاط الاسرائيلية يوم ١٦ يناير ١٩٨٦ وطلبت عقد اجتماع بين الجانبين لبحث الموقف ، وكان هذا اللقاء التاسع فى سلسلة اللقاءات المصرية الاسرائيلية حول حل مشكلة طابا وكان اللقاء الأول قد عقد فى مارس عام ١٩٨٢ .

ولقد كانت وجهة النظر المصرية هى أن موضوع التحكيم بشأن طابا يجب أن يظل موضوعا مستقلا قائما بذاته والا يكون فرصة لابتزاز مصر والحصول على تنازلات سياسية تحد من قدرة السياسة المصرية على التحرك على المستويين العربى والدولى .

كما رأى رجال القانون المصريون أن ربط اسرائيل موافقتها على التحكيم بشروط أخرى تتعلق بالعلاقات الثنائية بينها وبين مصر غير جائز قانونا ، وأن عملية الربط تمثل إخلالا بواجب تنفيذ الالتزام بحسن نية . أما العلاقات الثنائية فتخضع لاعتبارات اقتصادية وسياسية وثقافية خاصة بكل طرف وتخضع لتقديره وظروفه ، وتتم تسويتها بمفاوضات خاصة لا تتعلق بموضوع التحكيم فى طابا .

وكان هدف المباحثات (طوال شهور عديدة من عام ١٩٨٦) هو التوصل إلى « مشارطة التحكيم » التى تحدد شروط التحكيم بشأن طابا والأسئلة المحددة التى ستوجه إلى المحكمين ، وعدد وأسماء المحكمين أنفسهم . وبعد محادثات طويلة ومضنية ، شارك فيها الجانب الأمريكى تم التوقيع فى ١٠ سبتمبر ١٩٨٦ على

الاتفاق النهائى حول مشارطة التحكيم . وكانت أكثر النقاط اثارة للجدل فى المباحثات تتعلق بصيغة السؤال الذى يوجه إلى المحكمين ، والتى تمسك الجانب المصرى بأنها ـ أى الصيغة ـ يجب أن تطلب الكشف عن حق موجود ، لا أن تنشىء حقا جديدا .

لقاء مبارك . . بيريز :

عادت الصحف الاسرائيلية إلى الحديث عن عقد لقاء قمة بين الرئيس مبارك ورئيس الوزراء الاسرائيلى حينئذ شيمون بيريز منذ مطلع عام ١٩٨٦ وذلك عندما أرسل الرئيس مبارك رسالة شفوية إلى بيريز رأى فيها الأخير قواعد طيبة للتوصل إلى اتفاق شامل مع مصر يسمح بتحسين العلاقات بين البلدين .

وكان الرئيس مبارك قد أوضح قبل ذلك مرارا أنه لا يمانع فى لقاء بيريز ، ولكن هذا اللقاء لا يمكن أن يكون ذا جدوى قبل تسوية الخلافات المعلقة بين البلدين وفى مقدمتها مشكلة طابا . وبالفعل ، جاء لقاء مبارك ـ بيريز بعد ساعات قليلة من اعلان التوصل لاتفاق مشارطة التحكيم فى ١ سبتمبر ١٩٨٦ ، والذى كان أول لقاء بين زعيمى مصر واسرائيل منذ عام ١٩٨١ أى منذ تولى مبارك السلطة .

وقد أكد البيان المشترك لمحادثات مبارك وبيريز أن عام ١٩٨٧ سيكون عام مفاوضات السلام ، وأن الطرفين سيبذلان أقصى جهودهما فى هذا العام لتسوية المشكلة الفلسطينية وأقامة سلام عادل وشامل فى الشرق الأوسط .

وصرح الرئيس مبارك عقب تلاوة البيان المشترك أنه خلال زيارة بيريز للاسكندرية لم يتم التوصل إلى حل نهائى للمشكلة الفلسطينية ولكن تمت مناقشة قضايا كثيرة متعلقة بالمشكلة الرئيسية ، كما وافق الطرفان على المؤتمر الدولى للسلام ، وناقشا فكرة تشكيل لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر ووافقا عليها ، الا أن هناك بعض المشاكل التى تحتاج إلى وقت لمناقشتها وسيظل الطرفان على اتصال حتى يتم التوصل لحل لهذه المشاكل .

وفى حين قابلت أحزاب وقوى المعارضة فى مصر اللقاء المصرى ـ الاسرائيلى بالرفض أو الفتور ، فان قبول رئيس الوزراء الاسرائيلى لفكرة « المؤتمر الدولى » أثارت هناك أيضا ردود فعل معاكسة كثيرة .

كذلك فقد رفضت اسرائيل عقد مؤتمر دولى بشأن احلال السلام فى الشرق الأوسط فى خلال مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة للقضية فى نوفمبر ١٩٨٦ .

وعلل المندوب الاسرائيلى هذا الرفض بأن المؤتمر يهدف إلى فرض حل على اسرائيل أكثر من تشجيعه للحوار بين الأطراف المعنية ، وكرر أن اسرائيل تؤيد المباحثات المباشرة حول مشكلات محددة مع مفاوضين مسئولين .

والواقع أن البيان المشترك الذى صدر بعد لقاء مبارك وبيريز لم يتضمن أية أشارة إلى المؤتمر الدولى وأن تصريحات الرئيسين هى التى تناولت تلك القضية وسرعان ما وضع بيريز شروطا وتحفظات على ما قيل حول موافقته على فكرة المؤتمر الدولى بحيث سلب مضمونها . ففى المؤتمر الصحفى الذى عقده قبل مغادرته اسرائيل إلى الولايات المتحدة ، أكد بيريز أن اشتراك الاتحاد السوفيتى فى المؤتمر الدولى المقترح مشروط بقبول موسكو استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل واتخاذ موقف ايجابى من مشكلة هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتى . كما وأوضح بيريز فى محاولة لتهدئة المعارضة التى تتزعمها كتلة ليكود لمبدأ المؤتمر الدولى ، أن هذا المؤتمر لن يعقد فى القريب العاجل ، كما سيتوقف تماما فى جميع مراحله على الموافقة الاسرائيلية ، وأن اسرائيل يمكنها الاعتراض فى كل مرة ترى فيها أن ذلك ضروريا .

وفى خطابه أمام الكنيست قبل تبادل المناصب مع اسحاق شامير قال بيريز انه يرجو أن تلتزم الحكومة التى سيرأسها شامير بفكرة « المنتدى » الدولى ، وأن المحادثات جارية مع الأردن من خلال الولايات المتحدة للأعداد للمفاوضات ، التى يجب أن تتم ولو حتى فى مراحلها الأولى فى أطار منتدى دولى ، والا فان الأردن والفلسطينيين ومصر سيرفضون المشاركة .

وجدير بالذكر أن بيريز تعمد أن يجعل فكرة المؤتمر الدولى التى يرفضها الليكود أكثر قبولا بعدم ذكر كلمة « مؤتمر » واستخدم كلمة « منتدى » بدلا منها . وأوضح بما لا يدع مجالا للشك أنه حتى لو شاركت فى هذا المنتدى الدول الكبرى ، فانه لن يكون أداة لفرض تسوية سلمية من الخارج . وأوضح بيريز أيضا أن هذا المنتدى لن تكون له أى سلطات الزامية أو اجبارية ، كما أنه لا يستطيع أن يلغى أو يبطل أية اتفاقيات تتوصل

اليها الأطراف المعنية وستجرى المفاوضات بين لجان مشكلة من ممثلى اسرائيل وكل طرف من جيرانها .

وبجانب أن بيريز لم يشر إلى « المؤتمر الدولى المتفق عليه مع الرئيس مبارك فى اجتماع القمة ، فانه لم يشر أيضا إلى الشعب الفلسطينى كما أشار فى الماضى ، كما لم يذكر اشتراك الفلسطينيين الذين ليسوا على علاقة بمنظمة التحرير والذين اعترفوا بحق اسرائيل فى الوجود وكفوا عن الارهاب ، فى محادثات السلام كما فعل ذلك ضمنيا من قبل . وصرح بيريز أن حل المشكلة الفلسطينية يأتى فى اطار أردنى - فلسطينى ولم يذكر كلمة فيدرالية أو كونفدرالية أو حل وسط اقليمى .

وبذلك فان بيريز ترك الكثير الذى لم يتحدث فيه ، بل تراجع عن الصيغ والتركيبات اللغوية التى كانت سببا فى وصف مدة رئاسته بأنها فترة لها توجهات نحو السلام تختلف عن توجهات وسياسات الليكود .

- التطبيع (العلاقات الثنائية) :

يتلخص الموقف الرسمى لمصر من التطبيع فى أن معاهدة السلام مع اسرائيل أصبحت أمرا واقعا ، لهذا فان الحكومة المصرية تحترم هذه المعاهدة وتتوقع من اسرائيل أيضا احترامها .

وبالرغم من وجود عدد من الاتفاقيات الثنائية بين مصر واسرائيل ، الا أن هذا لا ينفى أن هناك اختلافا فى نظرة كل من البلدين لهذه الاتفاقيات . فمصر ترى أن تلك الاتفاقيات تنظم العلاقات بين البلدين عندما تكون هناك فائدة متبادلة للطرفين فى مجالات معينة كالزراعة أو السياحة او التجارة ، ولكن هذا لا يعنى اجبار أحد الطرفين على اعطاء مزايا للطرف الآخر أو لاقامة علاقات خاصة أو متميزة بل تكون هناك علاقات مماثلة للعلاقات الثنائية بين كل دول العالم والتى تقوم عى الاحترام المتبادل لسيادة كل دولة . كذلك فان مصر لا تحبذ استخدام لفظ « تطبيع » لأن هناك الآن بالفعل علاقات مع اسرائيل .

على المستوى الحزبى ، استقبل الأمين العام للحزب الوطنى وفدا من حزب العمل الاسرائيلى الذى سلمه دعوة لزيارة اسرائيل وتوقيع بروتوكول تبادل لزيارات بين الحزبين .

كما قبل الحزب الوطنى الديمقراطى دعوة حزب العمل الاسرائيلى لحضور مؤتمره الذى عقد فى أبريل ١٩٨٦ وهو المؤتمر الذى حضره د . بطرس غالى على رأس وفد الحزب الوطنى . ولقد استقبل شيمون بيريز ، د. بطرس غالى الذى نقل اليه رسالة شفوية من الرئيس حسنى مبارك . وكان جوهر الكلمة القصيرة التى ألقاها د . غالى أمام مؤتمر حزب العمل الاسرائيلى أن السلام لا يمكن أن يقوم فقط على المعاهدات ولكن يجب أن يستند إلى احساس شعبى وادراك عام بان تلك المعاهدات ستفتح الطريق لاقرار الحقوق المشروعة للشعوب والعيش فى أمن وعدل وسلام .

وجدير بالذكر أن الحزب الوطنى الديمقراطى لم يوجه الدعوة لحزب العمل الاسرائيلى لحضور المؤتمر الرابع للحزب الوطنى ، وأرسلت سكرتارية حزب العمل الاسرائيلى احتجاجا إلى الحكومة المصرية على عدم توجيه الدعوة !

أما على مستوى التعاون الثنائى فيبدو أن أهم المجالات التى غطاها ذلك التعاون شملت الزراعة ، والسياحة ، والتبادل التجارى .

فى المجال الزراعى شمل التعاون اشتراك علماء من الجانبين فى اجراء التجارب العلمية لتحسين السلالات الزراعية والحيوانية ومقاومة الآفات ، وحضور دورات تدريبية ، وتبادل الزيارات بين خبراء البلدين . وقد تمت اغلب هذه الأنشطة بالتعاون مع الجهات الأمريكية المناظرة .

وفى المجال السياحى ، تبادل وزيرا السياحة فى البلدين الزيارات عام ١٩٨٦ حيث تم فى الزيارتين عقد اتفاقيات تتعلق بتنشيط السياحة بين البلدين ، والتعاون فى ميدان التسويق السياحى ، والتنسيق مع أجهزة السياحة فى البلدان الأخرى ، وفى الولايات المتحدة بوجه خاص .

وقد اثيرت - فيما يتعلق بالسياحة المصرية إلى اسرائيل قضية « دير السلطان » الموجود فى القدس والذى تطالب مصر بعودته إلى الكنيسة القبطية .

وجدير بالذكر هنا أن الأنبا شنودة ، بطريرك الكرازة المرقسية فى مصر لم يربط السماح للاقباط المصريين بالحج إلى القدس باعادة دير السلطان فقط ، وانما أعلن أيضا أنه لا يمكن أن يدخل الاقباط القدس الا مع اخوتهم المسلمين فى مصر والعالم العربى والاسلامى .

أما فى المجال التجارى ، فقد بادر الاسرائيليون

باقتراح صور عديدة لتنشيط التعاون التجارى والاقتصادى بين البلدين ، ويبدو أن من أهم الاقتراحات التى طرحت بهذا الصدد السماح بفتح فروع للبنوك الاسرائيلية فى مصر ، وقد اعتذرت الحكومة المصرية عن تلبية الطلب الاسرائيلى على أساس كثرة البنوك الاستثمارية فى مصر ، فضلا عن أن حجم التجارة بين البلدين لم يصل إلى الحد الذى يجعل من انشاء البنوك المشتركة ضرورة ملحة .

على أن الأمر الهام ، فيما يتعلق بمسألة « تطبيع » العلاقات بين مصر واسرائيل ، هو حقيقة « الرفض الشعبى » فى مصر ، بشكل عام ، لذلك التطبيع ، خاصة مع استمرار المواقف الاسرائيلية المتعنته بشأن القضية الفلسطينية ، ومصير الأراضى المحتلة . وهذا الرفض هو ما يفسر احجام الغالبية العظمى من المنشآت التجارية المصرية استيراد وبيع المنتجات الاسرائيلية . كما شهد عام ١٩٨٦ احتجاج احدى اللجان الشعبية ، وهى « لجنة الدفاع عن الثقافة القومية » على دعوة اسرائيل لعدد من اساتذة التاريخ المصريين للمشاركة فى الاحتفالات الاسرائيلية بمرور ثمانمائة عام على هزيمة الصليبيين فى حطين المقرر عقدها فى ١٩٨٧ ، كما أعلنت نقابة الاطباء فى مصر رفض المنح الدراسية المقدمة من اسرائيل للطلبة المصريين . . طالما تواصل اسرائيل عدوانها على العالم العربى » واتخذت أيضا نقابة الصحفيين والمحامين فى مصر مواقف مشابهة .

واخيرا ، فقد شهد عام ١٩٨٦ وقوع حادث اطلاق النار على بعض العاملين فى الجناح الاسرائيلى فى سوق القاهرة الدولى فى ٢١ مارس ، مما أدى إلى مصرع احدى السيدات واصابة ثلاثة آخرين . وقد أدانت الحكومة المصرية الحادث ، وأرسل الرئيس مبارك رسالة تعزية إلى الحكومة الاسرائيلية ، التى لم تر بدورها ـ فى ذلك الحادث ما يبرر أى تغيير فى سياستها ازاء مصر .

ثالثا : مصر والعالم الغربى

١ ـ التفاعلات المصرية ـ الأمريكية ١٩٨٦

حين انتهى عام ١٩٨٥ بأزماته الحادة التى عكست نفسها سلبا على العلاقات الثنائية المصرية ـ الامريكية ، جاءت بداية عام ١٩٨٦ محملة بآثار تلك الأزمات . وتكاد تكون الصورة هى ذاتها فى نهاية عام ١٩٨٦ مع فارق جوهرى هو أن أزمة نهاية عام ١٩٨٥ ارتبطت بفعل أمريكى ماس بالكرامة الوطنية المصرية ، فى حين أن *أزمة نهاية عام ١٩٨٦ تلخص حصاد عام كامل* من تباين وجهات النظر بين البلدين ازاء كافة القضايا تقريبا ، سواء ارتبطت بالتسوية للقضية الفلسطينية أو مواجهة أعمال العنف المعروفة باسم الارهاب الدولى أو تدعيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين أو تحقيق مطالب مصر الخاصة بخفض فوائد الديون العسكرية المستحقة عليها للولايات المتحدة ، فضلا عن الغضب المصرى ازاء ما أعلن عن وجود اتصالات أمريكية ـ ايرانية ومبيعات سلاح أمريكية لايران تمت بطريقة سرية .

ولعل تأجيل الرئيس مبارك لزيارته التى كان مقررا اتمامها فى خريف ١٩٨٦ قد عكس مثل هذه التباينات فى وجهات النظر المصرية ـ الأمريكية .

إن تقدير حجم وطبيعة هذه الأزمة المصرية ـ الأمريكية ، يرتبط أساسا بالسياق العام الذى تدور فيه تفاعلات البلدين ، والذى تصطلح الدبلوماسية المصرية على وصفه « بالعلاقات الخاصة » ، والتى تعنى اعترافا بدور الولايات المتحدة الهام على صعيد التسوية السياسية للقضية الفلسطينية ومؤازرة مصر اقتصاديا .

وعلى الرغم من هذه الصيغة التى تدور فيها التفاعلات المصرية ـ الأمريكية فقد اثبتت أحداث عام ١٩٨٦ ، أن تلك « العلاقة الخاصة » لا تعنى بالضرورة ـ من وجهة النظر المصرية ـ التصديق على اطروحات وافكار الادارة الأمريكية ، كما أنها ايضا من وجهة النظر الأمريكية لا تعنى مراعاة الادارة الأمريكية دائما لمطالب مصر أو النظر إلى مشكلاتها فى ضوء الدور المصرى الهام فى منطقة الشرق الأوسط على وجه العموم . ومن هنا تبدو « العلاقة الخاصة » المصرية ـ الأمريكية فى أرض الواقع كما شهده عام ١٩٨٦ أقل مما يعنيه هذا المفهوم للوهلة الأولى نظريا .

فعلى صعيد التسوية برزت الخلافات بين البلدين حول انعقاد المؤتمر الدولى ـ ففى حين ترى مصر أن المؤتمر الدولى هو الاطار الأمثل لحل القضية الفلسطينية ، تدعو واشنطن إلى أهمية اجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والأردن دون أن يكون لمنظمة التحرير ـ التى تصر مصر على اشتراكها فى المؤتمر الدولى حال الاتفاق عليه ـ أى دور مباشر ، على أن يكون الوفد الأردنى مطعما ببعض العناصر الفلسطينية التى ترضى عنها واشنطن واسرائيل . ولن يكون جديدا القول إن الادارة الأمريكية قد رددت طوال عام ١٩٨٦ نفس الرؤية الاسرائيلية عن التسوية ، ولم تقم بدور جدى فى سبيل تقريب وجهات النظر العربية والاسرائيلية ، وهو ما يفترضه ـ على الأقل نظريا ـ دور الطرف الثالث فى حل الصراعات الدولية . والتفاعلات التى تمت فى عام ١٩٨٦ تبرز هذه الحقيقة دون لبس .

فمع بداية العام ، وفى سياق استمرار الخلافات الأردنية الفلسطينية وبروز التحليلات حول دور واشنطن الحاسم فى فشل صيغة التعاون الأردنى الفلسطينى ، عبر رفض المقترحات الفلسطينية التى قدمت إلى الملك حسين ، بدا أن مصر تواجه الأمر على مستويين احدهما يتعلق بالاصرار على ضرورة استمرار التنسيق الأردنى ـ الفلسطينى على أساس صيغة اتفاق عمان ، والثانى محاولة اقناع الطرف الأمريكى بأهمية دفع عملية التسوية . ويدل حصاد عام ١٩٨٦ على مدى الصعوبات والتحديات التى واجهتها الدبلوماسية المصرية فى هذا الشأن . وكانت أولى اللقاءات المصرية ـ الأمريكية التى تناولت هذه القضية المباحثات التى جرت بين وزيرى خارجية البلدين فى واشنطن ١٩٨٦/٣/٢٩ وهى المباحثات التى أظهرت ثبات كل طرف على موقفه . حين كانت كلمات المتحدث الرسمى للخارجية الأمريكية مشيرة إلى أن « ردود المنظمة على الأسئلة الأمريكية ليس بها جديد » ، أشار وزير الخارجية المصرى إلى أن مصر تحرص على أن يكون التوقف « الحالى » مرحليا وليس نهائيا ، ومؤكدا أن دور الولايات المتحدة ـ من وجهة النظر المصرية ـ يعد رئيسيا .

وفى سياق عملية التسوية السياسية ثمة ملاحظة أساسية وهى أنه رغم كثرة التفاعلات بين مسئولى البلدين فى عام ١٩٨٦ ، فإن هذه المباحثات واللقاءات لم تؤت ثمارها فى تحريك عملية التسوية بأية صورة ، ويمر العام دون ملاحظة تغير فى مواقف البلدين التى كانا عليها فى نهاية عام ١٩٨٥ . وعلى صعيد هذه التفاعلات تجب الاشارة إلى مباحثات ميرفى مع المسئولين المصريين بمن فيهم الرئيس مبارك فى ١٠ ، ١١ ابريل ، وفى الرابع إلى السابع من سبتمبر وهذه المباحثات ارتبطت تحديدا بدفع الجانب المصرى إلى ابداء قدر من المرونة فى مباحثات طابا بين مصر واسرائيل تمهيدا لاتمام لقاء مبارك ـ بيريز والذى تم بالفعل فى العاشر والحادى عشر من نفس الشهر .

كذلك هناك مباحثات ميرفى ووزير الخارجية المصرى فى نهاية سبتمبر على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولقاء د . عصمت عبد المجيد فى الثالث من أكتوبر مع وزير الخارجية الأمريكى شولتز . وفى كل هذه اللقاءات المصرية ـ الأمريكية كانت التسوية السياسية هى الموضوع الرئيسى ، ومع ذلك لم يحدث أن تقاربت وجهتا نظر البلدين ، وكلمات د . عصمت عبد المجيد عقب هذه اللقاءات كانت تؤكد نفس الموقف المصرى من حيث الالتزام بفكرة المؤتمر الدولى الذى يجب أن يشارك فيه الاتحاد السوفيتى إلى جانب الولايات المتحدة ، فى حين يصر الجانب الأمريكى على تبنى فكرة اسرائيل الخاصة بالمفاوضات المباشرة .

ويعد لقاء بوش نائب الرئيس الأمريكى مع الرئيس

مبارك فى ٤/٨ أحد أهم التفاعلات المصرية ـ الأمريكية فى عام ١٩٨٦ والذى تناول قضايا العلاقات الثنائية وتحريك عملية التسوية السياسية . وأهمية زيارة بوش جاءت من عدة اعتبارات ، الأول منها انها كانت الزيارة الأولى للقاهرة لمسئول أمريكى كبير منذ أكثر من عام قبلها ، والثانى أن مصر كانت احدى محطات جولة بوش فى المنطقة (إلى جانب الأردن واسرائيل) . وثالثا تعثر مفاوضات طابا بين مصر واسرائيل ، ولذلك شغلت المباحثات حول طابا حيزا أساسيا فى المباحثات المصرية ـ الأمريكية . والجهد الأمريكى الذى سبق زيارة بوش مباشرة للقاهرة كان يهدف للتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق بين مصر واسرائيل ، مع تبادل مجموعة من الرسائل والمذكرات والخرائط تضم كملاحق للاتفاق ، وتتعلق بالنقاط والبنود المختلف عليها بين مصر واسرائيل ، ليتم التداول حولها فى وقت لاحق فيما يشبه تجربة اتفاقية كامب ديفيد التى جرت على هذا النحو بين الرؤساء كارتر والسادات وبيجين عام ١٩٧٩ . إلا أن الجانب المصرى لم يوافق على الاقتراح الأمريكى على أساس أن من الأفضل التوصل إلى اتفاق دون ثغرات .

أما الجانب المتعلق بالتسوية السياسية الشاملة للقضية الفلسطينية فهو كسابقه الخاص بطابا ـ فى ذلك الحين ـ لم يشهد تغيرا يذكر ، ويبدو من التصريحات التى أدلى بها بوش بعد لقائه بالرئيس مبارك أنه كرر عناصر الموقف الأمريكى المعروفة والتى يمكن اجمالها فى :

- الدعوة إلى اجراء مفاوضات مباشرة تشمل اطار عمل لمؤتمر دولى للسلام يسمح بالتقدم نحو التسوية ، دون تحديد دور ووظيفة هذا الاطار للمؤتمر الدولى ، ومن يشترك فيه من القوى الكبرى ، ومن هم أطرافه العرب .
- أن حل المشكلة الفلسطينية يجب أن يتم فى اطار العلاقة مع الأردن وعلى أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وهو ما يستبعد عمليا منظمة التحرير الفلسطينية حتى فى حالة قبولها قرارى مجلس الأمن المشار إليهما .
- أن المفاوضات المباشرة يجب أن تسفر عن اتفاقات سلام بين الأطراف المعنية ، وذلك على أساس الاعتراف المتبادل بين جميع الدول والقوى بالمنطقة .
- أنه لا توجد أية بوادر ايجابية فى الموقف السورى ، وأن أى لقاء بين الأردن وسوريا لا يحتم وجود سوريا ، وبما يعنى استمرار الموقف الأمريكى باستبعاد سوريا من المشاركة فى عملية التسوية السياسية والتركيز فى المرحلة القادمة على مفاوضات أردنية ـ اسرائيلية مباشرة .
- إن السلام الشامل لن يتم التوصل إليه خلال عام أو عامين ، ولكن خلال فترة لا تزيد على عشر سنوات ، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة تمهيد لعدم حدوث تغيرات هامة خلال العامين القادمين الباقيين فى فترة رئاسة ريجان الثانية .

فيما يتعلق بالشق الاقتصادى من تفاعلات مصر والولايات المتحدة ، ونعنى به المعونات الاقتصادية ، فقد احتلت جزءا هاما من تفاعلات البلدين طوال عام ١٩٨٦ ولن تكون هناك مبالغة إذا وصفت بأنها كانت الجزء الأهم وذا الأولوية الأولى . ويعود ذلك إلى عمق الأزمة الاقتصادية التى تواجهها مصر ، والدور الذى تقوم به المعونة الأمريكية فى سد جزء من فجوة السيولة النقدية التى تواجهها الحكومة المصرية ، وأيضا للانتقادات الرسمية وغير الرسمية التى وجهت لنظام المعونة الأمريكية والتى دارت فى معظمها حول قلة العائد الحقيقى الذى يحصل عليه الاقتصاد المصرى رغم ضخامة كمية المعونة المقررة لمصر ، **وانفاق جزء كبير منها على رواتب الخبراء الأمريكيين الذين تلزم مصر** بالتعاون معهم لتوجيه المعونة إلى المشروعات المختلفة .

ولقد تميزت تفاعلات البلدين الاقتصادية عام ١٩٨٦ بأمرين : أولهما حرص الجانب الأمريكى على تأكيد عدم خفض المعونة الأمريكية لمصر عن مستواها فى العام السابق ، والثانى هو سعى مصر إلى اعادة تركيب بنود المعونة ، ولا سيما زيادة الشق الخاص بالسيولة النقدية وافساح حرية أكبر للجانب المصرى فى تحديد الأولويات الاقتصادية التى توجه إليها المعونة الأمريكية .

وقد بدا الوعى الأمريكى بالاعتبارات السياسية والاستراتيجية فيما يتعلق بالمعونة المقدمة لمصر ، عندما طالب ميرفى لجنة الاعتمادات فى مجلس النواب الأمريكى فى ٤/١٩ باعتماد مبلغ ٢ مليار ، ١١٥ مليون دولار كمنح ومساعدات عسكرية واقتصادية لمصر ، باعتبار أن مصر القوية المستقرة ـ على حد قول المسئول الأمريكى ـ هى دعامة الاستقرار فى الشرق الأوسط ،

مشيرا إلى أن ١,٣ مليار دولار من هذه المعونة سيعد منحة عسكرية لتطوير القوات المسلحة المصرية وتجديدها والاستغناء عن الأسلحة القديمة ، فضلا عن تمكين مصر من الحصول على الأسلحة الأمريكية التى تحتاجها . وبالنسبة للشق الاقتصادى من المعونة ذكر ميرفى أن حجمه هو ٨١٥ مليون دولار وانه يستهدف تصحيح ميزان المدفوعات المصرى .

وتعبيرا عن اهتمام الطرفين المصرى والأمريكى بهذا الجانب من العلاقات الثنائية فقد شهد عام ١٩٨٦ عدة لقاءات ومباحثات مكثفة سواء فى القاهرة أو واشنطن تركزت حول بنود المعونة الأمريكية وكيفية توجيهها ، فضلا عن دراسة الموضوع الأهم وهو خفض فوائد الديون الأمريكية العسكرية المستحقة على مصر والتى تستنزف جزءا كبيرا جدا من حجم المعونة وتساهم فى مزيد من عجز ميزان المدفوعات المصرى .

ففى ٢٩ ابريل تقابل الرئيس مبارك مع رئيس هيئة المعونة الأمريكية فيما أكد الأخير أن الادارة الأمريكية قد طلبت زيادة المعونة الاقتصادية لمصر بالنسبة للعام القادم بحوالى مليار دولار وان الكونجرس الأمريكى يبحث ذلك فعلا ، وأنه بالرغم من تعميم برنامج خفض المساعدات الأمريكية لأمريكا عام ١٩٨٦ ، بنسبة ٤٪ إلا أن مصر استثنت من هذا التخفيض ، وحول فكرة ايجاد مشروع للمعونة الأمريكية لعدد من دول المنطقة قال رئيس هيئة المعونة الأمريكية فى ٥/٥ أن هذا المشروع ما يزال فكرة ولن يكون بديلا عن برنامج المساعدات الحالى ، وهو يهدف إلى تمويل المشاريع ذات الطبيعة الاقليمية التى تخدم دول المنطقة جميعا ولا تركز على بلد واحد .

ومن التحركات التى عكست الأولوية التى تحتلها مسألة المعونة فى العلاقات المصرية ـ الأمريكية هناك زيارتا المشير أبو غزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع اللتان تمتا فى شهرى يونية ونوفمبر ، ومباحثات الوفد الاقتصادى المصرى مع المسئولين الأمريكيين فى واشنطن والتى تمت فى شهرى يونية وأكتوبر .

بالنسبة لزيارة المشير أبو غزالة الأولى التى تمت فى شهر يونية فقد مثلت الحدث الأهم فى التفاعلات المصرية الأمريكية فى النصف الأول من ١٩٨٦ ، وهذه الأهمية نبعت من شمول هذه المباحثات لموضوعات مختلفة اقتصادية وسياسية وعسكرية ، فضلا عن لقاءات المشير أبو غزالة مع عدد كبير من المسئولين الأمريكيين وأعضاء من مجلس الشيوخ الأمريكى . .

وبشكل تفصيلى ، شملت المباحثات المجالات الآتية :

- التعاون العسكرى بين مصر وأمريكا واقتصاديات الدفاع حيث أكد الطرفان الالتزام بمواعيد توريد الأسلحة طبقا للجداول المتفق عليها . ونظرا لأن الديون العسكرية وفوائدها المستحقة على مصر تمثل عبئا ثقيلا على الاقتصاد المصرى فقد طرح أبو غزالة أهمية اتخاذ قرار سريع يؤدى إلى تخفيف عبء فوائد الديون العسكرية . وكان الرد الأمريكى أن هذا الموضوع يدرس فى اطار دراسة شاملة عن الديون المستحقة للولايات لدى ٢٥ دولة أخرى .

ومن جهة أخرى ، أكد المشير أبو غزالة أن موضوع القواعد العسكرية لم يفتح للنقاش مع أى مسئول أمريكى .

- المجال الثانى خاص بمواجهة العنف السياسى المتعارف على تسميته ، بالارهاب ، وما طرحه المشير أبو غزالة أمام المسئولين الأمريكيين جاء فى اطار رؤية مصر بأن انتشار الارهاب فى المنطقة قد أثر سلبا على الأوضاع الاقتصادية فى مصر ، وأن فقدانها لنصف ايراداتها من السياحة هو ضريبة دفعتها دون مبرر ، فى حين أن المقابل الأمريكى كان محدودا . ولم تنتج عن المباحثات أية اشارات تفيد اتفاق الطرفين حول تعريف هذه الظاهرة أو سبل علاجها .

- المجال الثالث هو الخاص بتحديد المعونة الأمريكية لمصر ، ووجهة النظر المصرية قامت على المطالبة بأن تعامل الادارة الأمريكية مصر فى مجال المنح والمعونات بنفس الطريقة التى تعامل بها اسرائيل ، بأن تكون المعونات كلها منحة نقدية حتى يتاح لمصر سرعة التصرف والاستفادة من سعر الفائدة .

الزيارة الثانية للمشير أبو غزالة تمت فى النصف الثانى من نوفمبر وجاءت فى ظل عدة تطورات هامة أولهما قرار الرئيس مبارك فى ٩/٢٢ بتأجيل زيارته إلى الولايات المتحدة والتى كان مقررا لها أن تتم فى نهاية سبتمبر ، وكأن زيارة المشير أبو غزالة جاءت بديلا عن زيارة الرئيس مبارك ، الثانى التوصل إلى اتفاقية مشارطة التحكيم بين مصر واسرائيل واتمام لقاء الرئيس مبارك وبيريز ، والثالث أنها جاءت فى نفس الوقت الذى أقر فيه مجلس الشيوخ الأمريكى طلب الادارة الأمريكية بتحويل المعونة المقدمة إلى اسرائيل

إلى هبة لا ترد وتبلغ قيمتها ١,٢ مليار دولار كمعونة اقتصادية إلى جانب ١,٨ مليار دولار معونات عسكرية ، فضلا عن اتخاذ قرارات بشأن تخفيض الفوائد على الديون العسكرية الاسرائيلية المستحقة للخزانة الأمريكية والتى تبلغ حوالى ١٠ مليارات دولار ، وهو الأجراء الذى يوفر للخزانة الاسرائيلية حوالى ٧٠٠ مليون دولار فى العام الواحد ، ذلك كله فى نفس الوقت الذى أصرت فيه الادارة الأمريكية على مواقفها المتصلبة ازاء المطالب المصرية بشأن تخفيض فوائد الديون العسكرية المستحقة على مصر .

إلى جانب هذه التطورات التى عكست أهمية زيارة المشير ابو غزالة فى نوفمبر ١٩٨٦ أشارت مصادر اعلامية أمريكية إلى مطالب امريكية مضادة للمطالب المصرية الاقتصادية ، وهذه المطالب شملت حسم التحفظ المصرى المعلن حول مرور السفن وحاملات الطائرات النووية وناقلات الغاز المسال فى قناة السويس ، واستئناف مناورات « النجم الساطع » ، والحصول على تسهيلات عسكرية فى قاعدتى رأس بناس (على البحر الأحمر) وغرب القاهرة . وثمة مؤشرات إلى ان الدوائر المصرية اعتبرت مثل هذه المطالب الأمريكية تؤثر على الأمن المصرى ، وتتجاوز عدة اعتبارات تتمسك بها الدبلوماسية المصرية حاليا مثل رفض وجود قواعد عسكرية على الأرض المصرية ، وأهمية توافر ضمانات معينة للتعاون العسكرى المشترك بين البلدين . وأثناء المباحثات أشير إلى أن البدائل الأمريكية المتاحة للرد على المطالب المصرية هى تعويم سعر الفائدة أو خفضها بنسب مختلفة ، وعلى الصعيد العسكرى الثنائى تقرر تشكيل لجنة مصرية أمريكية تتولى دراسة امكانية انتاج أسلحة أمريكية فى مصر وقيام شركات امريكية بافتتاح فروع لها للانتاج الحربى فى مصر .

وبالنسبة لموضوع فوائد الديون العسكرية بدا أن المحاولات المصرية لم تثمر كثيرا إذ ظلت الردود الأمريكية كما هى ، وفى تعليق للرئيس مبارك ذكر فى ١١/٢٩ ان مباحثات المشير كانت ايجابية ولكن من منطلق واقعى لن يعلن عن طبيعة نتائج هذه المحادثات قبل أن تتلقى مصر ردا مكتوبا .

أما مباحثات د . الجنزورى وزير التخطيط ، ود . عاطف عبيد وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ، ود . صلاح حامد وزير المالية ، وعلى نجم محافظ البنك المركزى مع المسئولين الأمريكيين ، وكذلك مسئولى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، والتى تمت فى واشنطن فى شهرى يونية وأكتوبر ، فقد عبرت عن الحرص المصرى على تأمين معونات وقروض لمواجهة العجز فى الميزانية المصرية .

وفى اللقاءات الأولى التى تمت فى ٢٦ يونية كان الطلب المصرى من الادارة الأمريكية هو الحصول على المنح الاقتصادية أو جزء كبير منها فى حالة سيولة كاملة ، وقدر ما تحتاجه مصر بحوالى ٥٠٠ مليون دولار نقدا . كما تم بحث اجراءات الاصلاح الاقتصادى المصرى التى قامت على أساس مواجهة العجز فى الميزان الحسابى وخفض الانفاق ، بالاضافة إلى التخفيف من عبء الفوائد العسكرية المستحقة للولايات المتحدة ، وامكانية خفض قسط الديون العسكرية إلى ٢٠٠ مليون دولار سنويا بدلا من ٥٠٠ مليون دولار .

وقد تلا هذه المباحثات ، قرار الادارة الأمريكية بمنح مصر ١١٠ مليون دولار نقدا من جملة المساعدات الاقتصادية التى تحصل عليها حتى نهاية سبتمبر عام ١٩٨٦ .

وفى الأول من أغسطس ـ وقبل يوم واحد من وصول بوش إلى القاهرة ـ كان قرار اللجنة العامة للاعتمادات بمجلس النواب الأمريكى الخاص ببرنامج المعونة الخارجية الامريكية لعام ١٩٨٧ ، والذى أقر حصول مصر على ٨١٥ مليون دولار منحة اقتصادية منها ١١٥ مليون دولار كتحويل نقدى بالاضافة إلى ١,٣ مليار دولار منحة عسكرية ، لتصل بذلك جملة الاعتمادات المقررة لمصر فى عام ١٩٨٧ إلى ٢,١٢ مليار دولار ، بالاضافة إلى برنامج المعونة الغذائية البالغ ١٩٥ مليون دولار وقد ربطت اللجنة قرارها الخاص بالسيولة النقدية المطلوبة فى المنحة المقررة لمصر ، بمدى تحسن ميزان المدفوعات وتنفيذ مصر برنامج الاصلاح الاقتصادى ، وهو شرط لم يكن موجودا فى الأعوام السابقة . ويمكن القول أن هذا الشرط عكس رغبة الولايات المتحدة فى عدم الوصول بمعاملة مصر إلى درجة قريبة من معاملة اسرائيل التى أقر لها الحصول على المعونة الاقتصادية فى صورة سيولة نقدية دون شروط من أى نوع . كذلك يجىء هذا الشرط ليضع قيودا على الحكومة المصرية فيما يتعلق باستخدام المعونة الاقتصادية مستقبلا بل وربما يتيح للادارة الأمريكية تدخلا مباشرا فى الاجراءات الاقتصادية التى تقدم

عليها مصر مستقبلا ، تحت دعوى معرفة مدى تحقيق اداء الاقتصاد المصرى قبل اقرار المعونة النقدية لمصر . وثمة ملاحظة أخرى وهى أن قيمة المعونة النقدية كانت اقل بكثير من المطلب المصرى الذى حدد احتياجات مصر بما قيمته ٥٠٠ مليون دولار نقدا . والايجابية التى جاءت فى القرار بعد ادخال عدة تعديلات عليه هى أنه أصبح لمصر الحق فى اصلاح الأسلحة الأمريكية التى تحصل عليها فى اية دولة أوربية من دول حلف الاطلنطى ، بما فى ذلك عمرة الطائرات ، ولم تعد مصر بذلك ملزمة باجراء هذه الاصلاحات فى الولايات المتحدة التى ترتفع بها نفقات اصلاح وصيانة الأسلحة عن مثيلتها فى الدول الأوربية .

وقد جاءت مباحثات الوفد الاقتصادى الثانية فى أكتوبر ١٩٨٦ لتدور حول نفس المطالب المصرية الخاصة بفوائد الديون العسكرية وزيادة السيولة النقدية فى إطار المعونة المقررة لمصر فيما ظلت الإدارة الأمريكية تتمسك بالقول بأن موضوع خفض الديون لا يتعلق بمصر وحدها وأنه يتم دراسته فى إطار من السرية الشديدة نظرا لحساسيته .

وقبل أن ينقضى العام وفى إطار التعاون الاقتصادى جددت فى ١١/١٠ اتفاقية التعاون العلمى والتكنولوجى لمدة ٥ سنوات قادمة فى مجالات الزراعة والصحة والطب والسكان والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة والتكنولوجيا . وفى إطار هذه الاتفاقية تم رصد ١٣ مليون دولار من الجانب الأمريكى لدعم برنامج خاص للبحوث المشتركة لخدمة التنمية فى مصر على مدى ٨ سنوات . وفى ١١/١٥ أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون العلم والتكنولوجيا أن قيمة الاعتمادات الخاصة بتنفيذ اتفاقية التعاون العلمى بين مصر والولايات المتحدة تصل إلى حوالى ٢٠٠ مليون دولار يخصص منها ١٣١ مليون دولار لمشروعات التنمية الزراعية واستنباط سلالات جديدة للنباتات ، وفى ١١/٢٠ وقعت اتفاقية تمويل مشروع جديد لمنح السلام الدراسية التى تقدمها الولايات المتحدة وتتكلف ٤٢ مليون دولار لتغطية المنح حتى عام ١٩٩٠ .

وقبل أيام قليلة من انتهاء العام بعث الرئيس ريجان برسالة إلى الرئيس مبارك يبلغه فيها بالقرار الذى اتخذته الإدارة بموافقة الكونجرس على حل مشكلة الديون العسكرية لمصر ، وذكرت صحيفة الأهرام فى ١١/٢٠ أن القرار هو تخفيض سعر الفائدة على الديون المستحقة إلى سعر الفائدة السائد ، وتأجيل سداد الفارق بين السعرين إلى حين موعد سداد الدين الأصلى الذى يستحق فى عام ٢٠٠٩ ، وبحيث تدفع اقساط الفوائد فقط بالسعر الجديد والفارق فى نهاية المدة . وعلى أى الأحوال فإن حقيقة الرد الأمريكى فضلا عن الاستجابة المصرية للرد الأمريكى ، يتوقع أن تكون محور لتفاعلات البلدين طوال العام القادم ١٩٨٧ .

إلى جانب المحاولات السابقة فثمة مجال آخر دارت حوله بعض تفاعلات البلدين ، وكشف بدوره عن تباين فى وجهات النظر ، وهو مواجهة أعمال العنف السياسى التى يطلق عليها « أعمال الإرهاب » . ونقطة الاتفاق التى يشترك فيها البلدان هى أهمية مواجهة هذه الأعمال وضرورة احتوائها ، وفى نفس الوقت فإنهما يختلفان حول الوسيلة المثلى فى هذه المواجهة . ففى حين تفصل الرؤية الأمريكية - وأيضا الإسرائيلية - بين أحداث العنف السياسى التى شهدتها منطقة الشرق الأوسط فى نهاية عام ١٩٨٥ وطوال عام ١٩٨٦ وبين التطور العام الذى تشهده القضية الفلسطينية ، فإن رؤية مصر تنطلق من وجود علاقة وثيقة بين الأمرين ، ولطالما أشار المسئولون المصريون - فى مناسبات مختلفة - إلى أولوية تحريك عملية التسوية السياسية باعتبارها أحد المداخل الهامة والأساسية فى احتواء مظاهر العنف السياسى وفى محاصرة أسبابه .

وموضع الخلاف الثانى بين الرؤيتين المصرية والأمريكية حول أعمال العنف السياسى يكمن فى شمولية الرؤية المصرية التى تدين جميع أعمال العنف السياسى بما فيها تلك التى تقدم عليها إسرائيل تجاه الشعب الفلسطينى سواء فى الضفة الغربية المحتلة أو فى اماكن تجمعاته المختلفة ، فى حين تركز الرؤية الأمريكية على اية أعمال عنف سياسى عربية المصدر باعتبارها النماذج الوحيدة للعنف السياسى المرفوض والواجب مواجهته ، ومن هنا كانت مواقف الولايات المتحدة داخل المنظمة الدولية لمنع إدانة إسرائيل لسلوكها العنيف ضد الشعب الفلسطينى ، وهى المواقف التى قابلها قدر من الرفض المصرى وإن كان فى أدنى صوره .

الجانب الثالث الذى يظهر الخلاف بين الرؤية المصرية والرؤية الأمريكية - الإسرائيلية فى هذا المجال يتعلق بمضمون ودور إعلان القاهرة الذى أصدرته قيادة منظمة التحرير ممثلة فى ياسر عرفات فى صيف ١٩٨٥ من القاهرة ، وهو الإعلان الذى لم يحظ بأى اهتمام لدى كل من إسرائيل وأمريكا باعتباره صادرا عن

منظمة مرفوضة أصلا وغير مؤهلة لاعتبارها طرفا اساسيا فى عملية تسوية القضية الفلسطينية . ويرتبط بذلك اختلاف حول الوسيلة الأمثل لمواجهة أعمال العنف السياسى ، حيث دعت القاهرة إلى عقد مؤتمر دولى يناقش « الإرهاب » ويبحث فى جذوره وهى دعوة لم تجد آذانا صاغية من الولايات المتحدة .

ولقد أثبتت الأحداث التى وقعت طوال عام ١٩٨٦ أن التباين فى الرؤية المصرية عن الأمريكية على النحو المشار إليه ، قد استتبعه بالضرورة انفصال بين جهود البلدين ، وقد وضح ذلك فى أثناء تصاعد المواجهة الليبية ـ الأمريكية فى النصف الأول من العام والتى وصلت إلى ذروتها بقصف الطائرات الأمريكية لمدينة طرابلس الليبية فى منتصف أبريل .

وبالرغم من توتر العلاقات بين مصر وليبيا ، فإن مصر حاولت أن تنأى بنفسها عن الإجراءات الأمريكية العسكرية والاقتصادية التى اتخذت فى مواجهة ليبيا ، وحين قامت واشنطن بتجميد أرصدة ليبيا لديها أكد المشير ابو غزالة أن هذا شأن أمريكى محض ، وأن مصر لن تهاجم أحدا وأنها ترغب فى السلام وتعمل من أجله ، وأن مصر ضد أى نوع من الإرهاب .

ومع استمرار المؤشرات على رغبة الولايات المتحدة فى القيام بإجراء عسكرى ضد نظام العقيد القذافى ، فى الوقت الذى قامت فيه الطائرات الإسرائيلية باختطاف طائرة مدنية ليبية وأجبرتها على الهبوط فى إسرائيل ، ومعارضة الولايات المتحدة أن يتخذ مجلس الأمن قرارا بإدانة عملية الاختطاف الإسرائيلية ، فى ذلك الوقت نادت مصر بأهمية أن تتخذ الإدارة الأمريكية موقفا اقرب إلى الحياد وأن تعمل على مواجهة الإرهاب بكل أنواعه وصوره ، فيما بدا أن مصر لا تؤيد أى إجراء عسكرى امريكى ضد ليبيا ، وهو ما وضح بعد أن قصفت الطائرات الأمريكية طرابلس فى منتصف أبريل ، إذ اعتبرت مصر أن الغارة الأمريكية تدعو إلى الاستياء الشديد لأن الإجراءات العسكرية لا تستطيع وحدها أن تقضى على أعمال الإرهاب أو توقف حوادث العنف أو تقدم حلا شافيا لأى مشكلة دولية أو تخفف حدة التوتر الدولى .

ولقد وضح التباين بين موقفى مصر والولايات المتحدة فيما يتعلق بأحداث العنف السياسى وأعمال الإرهاب حين تأكد أن مصر قد رفضت المشاركة فى التنسيق مع الولايات المتحدة لمواجهة نظام العقيد القذافى ، بالرغم من التوتر بين مصر وليبيا . كما وضح هذا التباين حين كشفت الاتصالات الأمريكية ـ الإيرانية ، وأن الإدارة الأمريكية قد أمدت إيران بكميات من الأسلحة وقطع الغيار وهو ما رآته مصر إخلالا بالموقف الحيادى الذى كانت الولايات المتحدة تعلن التمسك به ، كما أنه يعمل على استمرار التعنت الإيرانى ورفض إنهاء الحرب بالطرق السلمية .

وإزاء الانتقادات المصرية الرسمية أو تلك التى حفلت بها وسائل الإعلام المصرية القومية والحزبية معا ، كانت رسالة الرئيس ريجان إلى الرئيس مبارك فى ١١/١٥ والتى تضمنت شرحا للموقف الأمريكى حول الاتصالات مع إيران والموقف من حرب الخليج ، وجاء فى رسالة الرئيس ريجان أن قرار حظر تصدير الأسلحة لإيران لا يزال ساريا وأن الهدف من شحنها هو التمهيد لخلق جو من الاعتدال فى إيران وأرسل الرئيس مبارك فى ١١/٢٤ رسالة إلى الرئيس ريجان تضمنت التقييم المصرى للصفقة الأمريكية لإيران والتأثيرات السلبية التى أحدثتها على حرب الخليج .

وقد وضح التباين فى مواقف البلدين فى نهاية شهر سبتمبر حينما أعلنت مصر تأجيل زيارة الرئيس مبارك لواشنطن والتى كان مقررا لها أن تتم فى نهاية سبتمبر ، وشملت المبررات المصرية التى أعلنت بأن الدراسة التى تعدها وزارة الخزانة الأمريكية لتخفيف الفائدة على الديون العسكرية لمصر لم تقترب من نهايتها ، وأن القاهرة رأت إتاحة الفرصة كاملة لإتمام هذه الدراسة حتى تصبح جاهزة لإتخاذ القرار السياسى المناسب بشأنها .

ـ كذلك من المفيد أن تتم زيارة الرئيس لأمريكا بعد إجراء انتخابات التجديد النصفى للكونجرس الأمريكى فى نوفمبر ٨٦ حتى تتاح الفرصة للقاء القيادة الجديدة والأعضاء الجدد للكونجرس .

ـ وأخيرا قيل أن مصر رأت من الأفضل استغلال الفترة الزمنية الباقية حتى نهاية عام ١٩٨٦ فى بلورة الآراء التى طرحت فى المنطقة لدفع عملية السلام حتى يمكن التوصل إلى اتفاق على إجراءات تنفيذية محددة بالنسبة لعقد المؤتمر الدولى لحل المشكلة الفلسطينية .

ويدل تباين المواقف المصرية عن المواقف الأمريكية على وجود فجوة بين البلدين إزاء العديد من القضايا سواء كانت تتعلق بالعلاقات الثنائية أو قضايا أخرى أكثر شمولا كالتسوية السياسية أو مواجهة أعمال

العنف السياسى . وبالرغم من هذه الاختلافات التى كشفت عنها تفاعلات عام ١٩٨٦ فلا يمكن الانتهاء إلى أن علاقات البلدين قد وصلت إلى مفترق طرق ، ويتضح ذلك من حرص قيادتى البلدين على البحث فى كيفية حل نقاط الاختلاف بشىء من الهدوء والحذر ، فضلا عن أن المصالح المشتركة ـ سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاستراتيجية ـ تعد الأهم والأرسخ على الأقل فى حدود السنوات القليلة القادمة .

٢ ـ مصر وأوربا الغربية سنة ١٩٨٦

شهد عام ١٩٨٦ اتصالات مصرية ـ أوروبية مكثفة دارت أساسا حول حل المشاكل الاقتصادية فى مصر ، بالإضافة إلى الحوار المستمر بشأن مشكلة الشرق الأوسط وإزالة الجمود الذى أصابها .

ولا شك أن دور مصر المتميز فى الشرق الأوسط والوطن العربى كان دائما حافزا لإثارة اهتمام الدول الأوربية بها ، ويدعم الاستقرار الاقتصادى والسياسى فيها .

ولقد تأكد هذا فى زيارة السيد كلود شيسون ، المفوض العام لدول السوق الأوروبية المشتركة بمنطقة البحر الأبيض ودول الشرق الأوسط ، إلى القاهرة . والتى استقبله فيها الرئيس حسنى مبارك . وكان هذا اللقاء جزءا من برنامج زيارة شيسون لمصر الذى التقى خلالها بجميع الوزراء المعنيين بالعلاقات مع السوق الأوروبية المشتركة والمشكلات الاقتصادية .

والواقع أن علاقة مصر مع السوق الأوروبية المشتركة (التى تضم الآن اثنتى عشرة دولة) هى علاقات قديمة ترجع إلى أكثر من عشرين عاما . وقد تدعمت هذه العلاقات وتعددت الزيارات المتبادلة بين ممثلى مصر والسوق الأوروبية ، كما تدعمت علاقات مصر الثنائية بكل دولة من الدول التى تتألف منها المجموعة الأوروبية ، فضلا عن وجود علاقة سياسية متميزة بين مصر وعدد من الدول الأوروبية الهامة فى المجموعة مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا .

وقد قام الرئيس مبارك بجولة عاجلة فى شهر يوليو ١٩٨٦ زار خلالها باريس ولندن وبون وروما واستغرقت هذه الجولة يومين التقى خلالها مع الزعماء : ميتران وتاتشر وكول وكراكسى .

وتناولت مباحثات الرئيس فى تلك الجولة عددا من القضايا المتصلة بالتعاون الاقتصادى بين مصر والمؤسسات الدولية المعنية ، إلى جانب زيادة حجم المعونات التى تقدمها المجموعة الأوروبية لمصر ، لمساعدتها على الاستمرار فى عملية التنمية وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى . وشملت المباحثات أيضا استعراض التطورات الأخيرة فى منطقة الشرق الأوسط والجهود المبذولة لتحريك عملية السلام وإخراجها من مرحلة الجمود التى انتهت إليها .

كما سافر فى أوائل سبتمبر رئيس الوزراء المصرى إلى باريس ولندن فى رحلة أجرى خلالها محادثات مع المسئولين الفرنسيين والبريطانيين تتناول التعاون بين مصر وكلا البلدين فى برنامج التنمية المصرية وتبادل الآراء حول مختلف القضايا السياسية والاقتصادية . كذلك زار المشير عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع العاصمة البريطانية وأجرى هناك محادثات تناولت أوجه التعاون العسكرى بين مصر وبريطانيا .

ولقد أكدت السيدة مارجريت تاتشر على استعداد بريطانيا لتقديم كل المساعدات الممكنة لمصر كما أعربت عن تأييدها ودعمها لمصر باعتبار أن مصر لها دور مثمر فى المنطقة بالإضافة إلى دورها البناء فى تحقيق سلام عادل فى المنطقة .

وفى الفترة من ١٦ إلى ١٨ سبتمبر ، قامت السيدة مارجريت تاتشر بزيارة لمصر بدعوة من الرئيس مبارك . واكتسبت هذه الزيارة أهمية خاصة لأنها أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء بريطانى لمصر منذ الزيارة التى قام بها تشرشل فى نهاية الحرب العالمية الثانية . وتم خلال الزيارة بحث تطورات القضية الفلسطينية فى ضوء الاتفاق الأردنى الفلسطينى ، ومشكلة الحرب العراقية الإيرانية ، والقضايا الاقتصادية الدولية ، ووسائل دعم التعاون بين مصر وبريطانيا فى كافة المجالات . وقد قامت خلال الزيارة بوضع حجر الأساس لعدد من مشروعات الخدمات التى تمولها بريطانيا من أهمها مشروع الصرف الصحى بالقاهرة الذى يتكلف ٤ مليارات جنيه .

وفى إطار الزيارات المتبادلة والعلاقات الثنائية بين مصر والدول الأوروبية ـ قام د . رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب بزيارة لألمانيا الغربية (فى شهر يونيه) التقى فيها بالمسئولين بألمانيا وعقد مباحثات مع رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان ووزير خارجية ألمانيا ونائب

مستشار ألمانيا الغربية . كما التقى بمجموعات من الأحزاب المختلفة .

وفى ديسمبر ١٩٨٦ قام الرئيس مبارك بجولة زار فيها خمس دول أوروبية هى : فرنسا ـ ألمانيا الاتحادية ـ رومانيا ، اليونان ، وإيطاليا . ولقد أكدت هذه الدول حرصها على تخطى مصر للمشكلة الاقتصادية التى تواجهها فى الوقت الراهن . واهمية عقد المؤتمر الدولى للسلام ـ وضرورة ضمان الاستقلال والوجود لجميع دول منطقة الشرق الأوسط .

وقد كانت زيارة الرئيس مبارك الأخيرة لباريس هى أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس مصرى للعاصمة الفرنسية منذ عام ١٩٣٢ . وتركزت الموضوعات التى طرحت للمناقشة فى قضيتين أساسيتين تعلقت أولاهما بالسياسة الخارجية وتم فيها مناقشة قضية السلام فى الشرق الأوسط وفكرة عقد المؤتمر الدولى كسبيل لحلها ، كما تم مناقشة حرب الخليج ولبنان .

أما القضية الثانية فتعلقت بالجانب الاقتصادى وتركزت المباحثات على الموقف الاقتصادى المصرى بصورة عامة والصعوبات التى تواجهها مصر بسبب أعباء أقساط الديون التى يتعين سدادها خلال سنوات ١٩٨٦ و ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ، مما جعل مصر تطالب بإعادة جدولة هذه الديون لتسهيل عملية السداد . ولقد تفهمت فرنسا لموقف مصر الاقتصادى ولعبت دورا هاما فى تفهم صندوق النقد الدولى لهذا الموقف المصرى .

وفى ألمانيا الغربية ، أكد المستشار ، هيلموت كول على التزام ألمانيا ببذل كل الجهد والعون المتاح لدعم مصر والوقوف إلى جانبها ، وأسفرت المباحثات عن توقيع اتفاقية اقتصادية تحصل مصر بمقتضاها على ٥٠ مليون مارك ألمانى منحة لا ترد مساهمة من ألمانيا فى برامج خطة التنمية المصرية .

وفى رومانيا اجتمع الرئيس مبارك مع الرئيس الرومانى نيكولاى شاوشيسكو حيث تبادلا وجهات النظر حول كافة القضايا فى منطقة الشرق الأوسط . كما تم بحث الجهود التى تبذلها مصر ورومانيا لتحقيق السلام العادل والدائم فى الشرق الأوسط كما تناولت المباحثات سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين . وفى البيان المشترك الذى صدر عقب المباحثات أكد الرئيسان على ضرورة اتخاذ خطوات عملية بالتأكيد على أهمية تشكيل لجنة تحضيرية لمؤتمر دولى تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة وبإشراك جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

وعلى الجانب الاقتصادى تم توقيع اتفاقية لتقديم قرض لمصر قيمته ١٠٠ مليون دولار لتمويل عدد من المشروعات الصناعية والزراعية .

وفى اليونان أجرى الرئيس مبارك مباحثات مع رئيس وزراء اليونان اندرياس باباندريو استعرضا فيها تطورات الموقف فى الشرق الأوسط وسبل عقد المؤتمر الدولى للسلام فضلا عن قضايا الأمن والسلام فى البحر المتوسط . كما تناولت المباحثات العلاقات الثنائية بين البلدين لتعميق وتطوير هذه العلاقات على أساس توطيد الصداقة التاريخية بين مصر واليونان .

وفى إيطاليا اجتمع الرئيس مبارك فى ختام جولته الأوروبية مع بتينو كراكسى رئيس وزراء إيطاليا الذى أعلن أن بلاده ستؤيد الموقف المصرى المعتدل فى مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولى ، وأكد أن إيطاليا ستسعى إلى مساعدة مصر على الخروج من أزمتها الاقتصادية وأنها سوف تلعب دورا إيجابيا فى المؤسسات الاقتصادية الدولية من أجل تخفيف أعباء الديون المصرية للحفاظ على معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لصالح الشعب المصرى .

وتندرج هذه الزيارة فى إطار المشاورات المستمرة بين القيادتين المصرية والإيطالية . ولقد تناولت المباحثات تنشيط الدور الأوروبى فى دفع عملية السلام فى الشرق الأوسط وتوطيد العلاقات الثنائية بين البلدين .

٣ ـ مصر واليابان ١٩٨٦

ترتبط اليابان بمصر بعلاقات وطيدة ، كما تعود العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين البلدين إلى عام ١٩٢٤ . ولقد كانت مصر دائما محط اهتمام اليابان فى الشرق الأوسط ، ولكن منذ زيارة الرئيس حسنى مبارك لليابان عام ١٩٨٣ وضحت وتأكدت معالم هذا الاهتمام وتعاظمت العلاقات المتبادلة بين البلدين فى مختلف الميادين وبصفة خاصة فى مجال المساعدات الاقتصادية ، وشهدت الفترة الأخيرة خطوات إيجابية ونشطة فى طريق تدعيم العلاقة بين مصر واليابان .

ففي مطلع عام ١٩٨٦ سلم رئيس الحزب الليبرالى الديمقراطى رسالة للرئيس مبارك من رئيس الوزراء اليابانى ناكاسونى ، وفى لقاء الرئيس مبارك ببعثة الصداقة اليابانية تسلم رسالة أخرى من ناكاسونى .

ولقد تناولت الاتصالات قضية الشرق الأوسط وآخر التطورات بصددها ، وفيها أكدت اليابان على ضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط وعلى تأييدها للتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات للاتفاق الأردنى الفلسطينى .

وفى أعقاب قمة طوكيو أكدت اليابان على ثبات سياستها فى الشرق الأوسط ، وأعلن ياساهيرو ناكاسونى أن سياسة اليابان الثابتة فى الحفاظ على علاقات صداقة مع العالم العربى التى تعتمد عليه اليابان فى إمدادها بالبترول لن تتغير .

وعلى الجانب الاقتصادى ، يأتى حجم المعونات اليابانية لمصر فى المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية . وفى سبتمبر سنة ١٩٨٥ وصل ما التزمت به اليابان فى شكل مساعدات تنمية رسمية إلى حوالى ١٥٠٠ مليون دولار أمريكى (قروض حكومية ميسرة ومنح ومساعدات فنية) ، كما قدمت تسهيلات ائتمانية تصديرية طويلة الأجل لتساعد فى استيراد المعدات اللازمة لاستكمال الاحتياجات .

ولقد زادت الصادرات اليابانية لمصر خلال السنوات الخمس الأخيرة وقاربت أن تصل إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه ، وفى عام ١٩٨٥ بلغت قيمة تلك الصادرات ٧٣١ مليون دولار . ورغم هذا فإن حجم الاستثمار اليابانى بمصر لم يسهم إلى حد كبير فى العلاقات الاقتصادية المتزايدة بين البلدين ، حيث كانت نسبة نصيب اليابان فى الاستثمار بمصر حوالى ٣,٠٪ فقط . ولم تزد رؤوس الأموال اليابانية التى ساهمت فى مشروعات مصرية عن ٣٥ مليون جنيه ، رغم وجود اتفاقية مصرية - يابانية وقعت سنة ١٩٧٧ لضمان الاستثمارات اليابانية فى مصر علاوة على الضمانات الموجودة أصلا فى قانون استثمار المال العربى والأجنبى .

وفضلا عن ذلك لاحظ المراقبون الاقتصاديون أنه بين كل البنوك الأجنبية التى فتحت فى مصر فى أعقاب سياسة الانفتاح ، لم يظهر بنك يابانى واحد . ويرى هؤلاء المراقبون أن رؤوس الأموال اليابانية هى الأكثر حذرا بين كل رؤوس الأموال العالمية ، ولذا فإن المعونات الحكومية شىء ورؤوس الأموال شىء آخر .

وقد برز من بين المشروعات التى أنجزت فى إطار المعونة اليابانية مشروع مستشفى الأطفال الجامعى الذى اتفق فى يوليو ١٩٨٦ على توسيعه ، ومشروع استصلاح مائة وعشرين ألف فدان بمحافظة الاسماعيلية ، ومشروع توسيع محطة كهرباء أسيوط .

أما على الصعيد الثقافى والفنى ، فقد نشطت أيضا العلاقة بين البلدين ، وكانت أبرز مظاهرها قيام اليابان ببناء دار الأوبرا الجديدة بالجزيرة بالقاهرة ، وشهد عام ١٩٨٦ أكثر من صورة للتعاون بين البلدين فى مجالات الموسيقى والفنون الشعبية .

رابعا : مصر والاتحاد السوفيتى

الصداقة والتعاون على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى شئون الدولة الأخرى .

وقد كان ملفتا للنظر أن خصص التليفزيون المصرى فى شهر نوفمبر أكثر من برنامج عن الاتحاد السوفيتى فى عيده القومى ، وذلك للمرة الأولى بعد انقطاع أكثر من خمسة عشر عاما ، وتحدثت البرامج بإسهاب عن المنجزات السوفيتية فى كافة المجالات الـزراعية والصناعية والفضائية والعلمية ، فضلا عن الاشادة بالاتحاد السوفيتى باعتباره دولة عظمى فى عالم اليوم .

لقد وضح خلال عام ١٩٨٦ أن البلدين حريصان على دعم التفاعلات بينهما من منطلق وجود مصالح متبادلة ، فمصر بالنسبة للاتحاد السوفيتى تمثل أحد مفاتيح المنطقة العربية وأحد مفاتيح منطقة الشرق الأوسط ، وفى هذا الاطار تجب الاشارة إلى الحيوية التى أخذت تدب فى السياسة الخارجية السوفيتية منذ مجىء جورباتشوف إلى قمة السلطة السوفيتية ، واعتماد مبدأ تدعيم العلاقات مع العديد من دول العالم بغض النظر عن نظامها الاجتمـاعى والاقتصادى وفلسفتهـا السياسية ، أو بعبارة أخرى التخفيف من المؤثرات الأيديولوجية على توجيه السياسة السوفيتية الخارجية .

وبالنسبة لمصر فإن موقفها استند إلى حقيقة أن الاتحاد السوفيتى له دور هام فى تحقيق الاستقرار الدولى وكذلك فى تسوية القضية العربية ، فضلا عن أن مصر سعت فى السنوات الخمس الماضية إلى تحقيق قدر من التوازن فى علاقاتها الدولية ، ولم يكن منطقيا ـ فى إطار هذه الرؤية أن يتم تجاهل الاتحاد السوفيتى ، مع التأكيد بأن تطوير العلاقات المصرية ـ السوفيتية لا يعنى بالضرورة ابتعادا عن العلاقات الخاصة مع

شهد عام ١٩٨٦ نشاطا ملحوظا فى تفاعلات مصر والاتحاد السوفيتى ، بحيث يمكن القول أن بعضا من الدفء قد بدأ يدب فى أواصر العلاقات المصرية ـ السوفيتية ، وأن مصر من جانبها قد طرحت جانبا الحساسية التى زاد عمرها عن عشرة أعوام وغلفت إلى حد كبير كل حديث مصرى ـ رسميا كان أم غير رسمى ـ عن العلاقات المصرية ـ السوفيتية .

ولدى محاولة وصف طبيعة العلاقات المصرية ـ السوفيتية فى خلال عام ١٩٨٦ ، يمكن القول أنه عام العودة إلى العلاقات الطبيعية بين بلدين كانت لهما طوال خمسة عشر عاما تجربة غنية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية . وفى الحقيقة فإن تفاعلات عام ١٩٨٦ لا ترقى إلى تفاعلات أى من الأعوام الخمسة عشرة ما بين ١٩٥٥ وحتى ١٩٧٠ ، إلا أنها بالمقارنة بما كانت عليه تفاعلات البلدين طوال حقبة السبعينات ، تعد بمثابة تحول كيفى إيجابى من الصعب تجاهله . وقد ارتبط بذلك ، التغير فى طبيعة التعامل الاعلامى ـ شبه الرسمى والرسمى ـ المصرى مع الموضوعات السوفيتية حيث تقلصت إلى حد كبير المعالجات الاعـلامية الحـادة وبرزت المعـالجات الموضوعية .

كذلك فإن المناسبات التى شهدت وجود مبعوث أو وفد سوفيتى بالقاهرة ، صارت مناسبات للاشادة الاعلامية الهادئة بدور الاتحاد السوفيتى المساند للجهود المصرية فى سبيل التنمية ، والدعوة ـ وفقا لرأى صحيفة الأهرام فى ٢٣/٦ أثناء وجود د. بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية فى موسكو ـ إلى إزالة أى جفاء بين الدولتين والاتجاه إلى تدعيم علاقات

القوة الكبرى الأخرى أي الولايات المتحدة .

إن حرص البلدين على تنمية علاقاتهما الثنائية إنما ترجم في تدعيم جوانب الاتفاق بينهما والابتعاد قدر الامكان عن جوانب الاختلاف ، وهو ما أكده أعضاء وفد مجلس السوفييت الأعلى الذين زاروا مصر في منتصف مارس ١٩٨٦ ، ردا على زيارة أعضاء مجلس الشعب المصرى الذين زاروا موسكو في يولية ١٩٨٥ ، وفى إشارة إلى أهمية مصر في سياق التفاعلات الدولية السوفيتية ترأس هذا الوفد نائب رئيس مجلس السوفييت ، واستمرت الزيارة ثمانية أيام ، وبالرغم من ارتفاع مستوى تمثيل الوفد ، فإنه لم يتطرق إلى تفصيلات خاصة بالعلاقات بين البلدين ، وذلك تجنبا لاثارة نقاط اختلاف ، وكانت تصريحاتهم مع المسئولين المصريين وأعضاء مجلس الشعب المصرى مركزة على الجوانب الايجابية في العلاقات بين البلدين .

والملاحظ أن تبادل زيارات الوفود لم يقتصر على الوفود الحكومية أو الحزبية وإنما امتد ليشمل تبادل زيارات وفود بعض النقابات المهنية والعمالية .

ففى عام ١٩٨٦ ، استقبلت مصر وفد الحقوقيين السوفييت في ١٥/٤ بدعوة من اتحاد المحامين العرب الكائن بالقاهرة ، واستقبل د. المحجوب رئيس مجلس الشعب الوفد السوفيتى ، وفى ١٧ يونية وصل وفد من اتحاد عمال المناجم في الاتحاد السوفيتى إلى القاهرة بدعوة من النقابة العامة للعاملين بالمناجم والمحاجر ، وتمت محادثات بين قيادتى النقابتين حول توثيق الصلات بينهما ، كما عقدت مباحثات في القاهرة بين نقابتى التجارة في مصر والاتحاد السوفيتى في ٤ نوفمبر هى الأولى من نوعها بعد انقطاع لمدة عشر سنوات ، وتقرر خلالها توقيع بروتوكول للتعاون النقابى بين البلدين يقضى بتدعيم العلاقات الثنائية وتبادل الخبرات والمعلومات والزيارات والتدريب .

وقبل أن ينقضى العام ، استقبلت القاهرة الوفد التعاونى السوفيتى بدعوة من الاتحاد التعاونى الاستهلاكى المصرى وتم الاتفاق في ٢٨/١٢ على توقيع اتفاقية سنوية لاستيراد منتجات مصرية تتضمن الموبيليا والملابس الجاهزة ، المفروشات والجلود على أن تستورد مصر السلع التى تحتاجها من الاتحاد السوفيتى .

من ناحية أخرى فقد تم تبادل العديد من الرسائل بين الرئيس مبارك والرئيس جورباتشوف ، حملها مبعوثو الرئيسين إلى البلد الآخر . كما تم تبادل زيارات كبار المسئولين ، وجرى خلالها بحث ودراسة آفاق العلاقات الثنائية ، كذلك الدور السوفيتى في حل القضية العربية . وهنا تجب الاشارة إلى أن كلا الموقفين المصرى والسوفيتى يتفقان في الخطوط العريضة لتسوية القضية الفلسطينية حيث يدعوان معا إلى مراعاة الحقوق الفلسطينية وإلى وحدة الفصائل الفلسطينية وإلى أهمية عقد المؤتمر الدولى الذى تحضره الأطراف المعنية إلى جانب القوتين العظميين فضلا عن الاتفاق في عدد من النقاط الدولية الأخرى مثل محاربة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا والسعى إلى الحد من الانتشار النووى .

وفى ٧ أبريل بحث فلاديمير بولياكوف مدير إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية السوفيتية تطورات الموقف في الشرق الأوسط مع كل من د. عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرى والدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ، والدكتور أسامه الباز مدير مكتب الرئيس مبارك في حين أكد د. بطرس غالى أن مصر يهمها تنشيط العلاقات المصرية السوفيتية وأن ذلك لا يشكل أى خط جديد أو تغييرا في مواقف مصر ، وقد حرص الاعلام المصرى على التأكيد بأن هذه الاجتماعات تأتى تمشيا مع السياسة الخارجية لمصر التى تستهدف إقامة علاقات طيبة مع جميع دول العالم ، وذلك على أساس الصداقة وعدم التدخل في الشئون الداخلية والاحترام المتبادل والعمل من أجل السلام وكسب المزيد من التأييد للقضايا العربية وفى مقدمتها القضية الفلسطينية . وفى ٢٣ يونيو التقى د. بطرس غالى مع ادوارد شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتى في موسكو وجاءت هذه المباحثات لتعبر عن تطور ملحوظ في العلاقات بين البلدين ، بالرغم من أن الزيارة كانت مقررة سلفا ، وجاءت في إطار مشاركة مصر في المؤتمر السوفيتى الأفريقى الذى نظمته أكاديمية العلوم السوفيتية لدراسة القضايا الأفريقية ، وعلاقات الاتحاد السوفيتى مع دول القارة الأفريقية .

وقد تباحث الوزير المصرى مع الوزير السوفيتى في تنمية العلاقات بين البلدين وسبل تجاوز عوائق الماضى ، وطبيعة الدور السوفيتى في حل القضايا العربية .

وفى ٣٠/٧ جرت في القاهرة مباحثات بين مصر والاتحاد السوفيتى وجاءت هذه المباحثات في إطار التنسيق الذى قامت به موسكو مع عدد من دول المنطقة العربية بشأن القضايا المختلفة التى تضمنها جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى عقد في

سبتمبر ١٩٨٦ ، وفى هذه المباحثات عرض الوفد السوفيتى أفكاره الخاصة بشأن المبادرة السوفيتية لتسوية القضية الفلسطينية والتى تضمنت دعوة لعقد مؤتمر دولى يسبقه لجنة تحضيرية تضم الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن .

وفى ٢٣ أغسطس وصل إلى القاهرة فلاديمير بتروفسكى نائب وزير خارجية الاتحاد السوفيتى ، وتباحث خلال زيارته لمصر مع د. على لطفى رئيس الوزراء آنذاك والمسئولين فى الخارجية المصرية ودارت المحادثات حول الدور السوفيتى فى جهود السلام بالشرق الأوسط .

وأثناء انعقاد دورة الأمم المتحدة فى شهر أكتوبر التقى د. عصمت عبد المجيد وشفرنادزة فى نيويورك ، وفى منتصف أكتوبر وصل فلاديمير بولياكوف المسئول عن شئون الشرق الأوسط بالخارجية السوفيتية إلى القاهرة للمرة الثانية فى غضون عام ١٩٨٦ ، والتقى بالمسئولين فى وزارة الخارجية المصرية ، ودارت المباحثات حول الأفكار المطروحة حول انعقاد المؤتمر الدولى والعلاقات بين الدولتين ، وفى أثناء هذه الزيارة تقابل الرئيس مبارك والمبعوث السوفيتى فيما يعكس الاهتمام الذى تبديه مصر بالدور السوفيتى وإلى أهمية تنشيط العلاقات بين البلدين ، واكتسبت زيارة بولياكوف هذه أهمية خاصة فى ضوء التطورات الدولية والاقليمية التى كانت سائدة آنذاك وأهمها :

١ ـ لقاء الاسكندرية الذى تم فى ٩/١١ بين الرئيس مبارك وشمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل والذى تم فيه الاعلان على موافقة بيريز على فكرة عقد المؤتمر الدولى على أن يسبق ذلك عقد لجنة تحضيرية لتنسيق أعمال المؤتمر . والجدير بالذكر أن فكرة اللجنة التحضيرية هذه تتفق مع الرؤية السوفيتية التى دعت إلى هذا الأمر فى سياق مبادرتها لحل القضية العربية التى أعلنت فى منتصف عام ١٩٨٦ .

٢ ـ لقاء القمة الذى عقد بين الرئيس جورباتشوف والرئيس ريجان والمعروفة باسم قمة ريكيافيك ، وإحدى مهام بولياكوف كانت إبلاغ الرئيس مبارك بنتائج هذه القمة ، فيما عكس حرص القيادة السوفيتية على التنسيق السياسى وتعميق درجة التفاهم المتبادل مع القيادة المصرية حتى ولو فى حدودها الدنيا عبر الاطلاع على النتائج .

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، أظهرت الاحصائيات التجارية عن الشهور التسعة الأخيرة من عام ١٩٨٥ ، والتى نشرت فى مارس ١٩٨٦ أن هناك زيارة فى السلع المتبادلة بين البلدين بنسبة ٢٠٪ .

وبصفة عامة فان التبادل التجارى بين مصر والاتحاد السوفيتى يشير منذ بداية الثمانينات إلى الثبات النسبى ، إذ بلغ حجم التجارة فى عام ١٩٨٢ ما قيمته ٤٣٥ مليون جنيه استرلينى ، وفى عام ١٩٨٣ بلغ حجم التجارة ما قيمته ٥٥٧ مليون جنيه استرلينى وفى عام ١٩٨٤ بلغ حجم التجارة ٤٩٨ مليون جنيه استرلينى منها ٢٤٦ مليون جنيه استرلينى صادرات مصرية ، ٢٥٢ مليون جنيه واردات سوفيتية .

وطوال عام ١٩٨٦ عقدت عدة جولات من المباحثات الاقتصادية فى كل من موسكو والقاهرة استهدفت توقيع اتفاق تجارى طويل الأجل (لمدة خمس سنوات) لزيادة حجم التبادل التجارى وزيادة الصادرات المصرية إلى الاتحاد السوفيتى ، ومن خبرة العلاقات الاقتصادية المصرية السوفيتية أظهرت السوق السوفيتية أنها سوق تتمتع بالاستقرار بالنسبة للعديد من المنتجات المصرية مثل الزيوت العطرية ومستحضرات التجميل وغزل القطن والموالح والأثاث ومنتجات الجلود ، فضلا عن أن الاتحاد السوفيتى يعتبر المورد الرئيسى لمصر للأخشاب ، والورق والفحم ، والأسماك المجمدة .

ويمكن بلورة أهمية الاتحاد السوفيتى بالنسبة للصادرات والتجارة المصرية فى عام ١٩٨٦ والسنوات القادمة ـ والتى يتم التركيز فيها على أهمية الانتاج والتصدير للخارج ـ فى :

ـ ترجمة الاستقرار الذى ساد علاقات البلدين خلال السنوات الأربع الماضية إلى علاقات اقتصادية أكثر نشاطا وازدهارا .

ـ توفير قطع الغيار اللازمة لتجديد خطوط الانتاج ومشروعات الاحلال والتوسع للمصانع المصرية التى وردها الاتحاد السوفيتى لمصر فى الستينيات .

ـ أن الاتحاد السوفيتى هو الدولة الوحيدة التى تتعامل مع مصر من خلال اتفاقيات دفع وتجارة طويلة الأمد ، ولا شك أن لذلك أهمية خاصة فى الوقت الراهن الذى تأثرت فيه حصيلة مصر من العملات الحرة ، كما أن الاتحاد السوفيتى يمثل سوقا مستقرة للصادرات المصرية التقليدية .

وقد عقدت أكثر من جولة من المباحثات الاقتصادية

المسألة بالاتفاق مبدئيا على الحلول الوسط وترك لمباحثات موسكو ١٩٨٧ اتخاذ القرار النهائى بشأنها .

الجدير بالذكر أن الديون المصرية العسكرية للاتحاد السوفيتى تصل إلى حوالى ١٥٠٠ مليون دولار ، كما تصل الديون الاقتصادية المدنية إلى ٣٠٠٠ مليون دولار على هيئة قروض طويلة الأجل ، وكانت مصر قد جمدت هذه الديون عام ١٩٧٧ لمدة عشر سنوات وأصبحت تستحق الدفع فى العام القادم ١٩٨٧ ، ومن هنا فسوف تحتل قضية تسوية الديون المصرية أولوية قصوى فى علاقات البلدين ، وأن كان يمكن القول أن هناك حرصا متبادلا على ايجاد حل يرضى الطرفين . وقد قامت مصر بسداد جزء من ديونها العسكرية فى الفترة الواقعة ما بين عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٧ ولم يعرف حجمها بعد ، كما أن هناك فائضا قدره ٥٠٠ مليون جنيه استرلينى لمصر عن صادراتها إلى الاتحاد السوفيتى متراكمه خلال السنوات الماضية .

وعلى أى الأحوال وبالرغم من الاختلاف حول توقيع الاتفاق التجارى طويل الأمد ، فقد وقع الجانبان بالقاهرة فى ١٦ ديسمبر اتفاقا تجاريا لعام ١٩٨٧ بحيث يصل حجم التبادل التجارى بين البلدين إلى ٥٢٥ مليون جنيه استرلينى .

المصرية ـ السوفيتية ، وعلى الرغم من التفاؤل الشديد الذى أحيط بهذه المباحثات فانها لم تسفر عن التوصل إلى اتفاق تجارى طويل الأجل عن السنوات ١٩٨٧ وحتى ١٩٩١ ، على أن يتم التباحث فى شأنها بموسكو فى عام ١٩٨٧ . وعلى الرغم من عدم الاتفاق هذا فقد حرص ممثلو البلدين على التأكيد بأن الأمر لا يعدو أن يكون اختلافات فى وجهات النظر حول تسوية بعض المسائل المالية ،.وأن من شأن مباحثات موسكو القادمة التوصل إلى حلول بشأنها ، ويمكن بلورة وجهات النظر المختلفة كالتالى :

ـ أن مصر تسعى إلى أحداث نوع من التسوية المالية تكون بمثابة نقطة بداية لمزيد من العلاقات التجارية والاقتصادية ، ولما كان لمصر فائض تجارى بين الصادرات والواردات المصرية من الاتحاد السوفيتى ، فانها طلبت ضرورة تحصيل هذا الرصيد المستحق على أن تستخدمه فى استيراد سلع سوفيتية .

ـ أما وجهة النظر السوفيتية فقد ركزت على أهمية تقنين الديون والاتفاق حول كيفية السداد ، ومن هنا فقد طلب الجانب السوفيتى استخدام الرصيد المقرر لمصر من الفائض التجارى مقابل تسديد الديون المصرية وقد انتهى الطرفان إلى أهمية تسوية هذه

خامسا ـ مصر والعالم الثالث ١٩٨٦

١ ـ مصر وأفريقيا (منظمة الوحدة الأفريقية) :

شهدت القارة الأفريقية نشاطا سياسيا مكثفا على امتداد الفترة منذ انعقاد مؤتمر القمة عام ١٩٨٥ وحتى انعقاد القمة الأخيرة فى يوليو ١٩٨٦ ، وتوالت المؤتمرات الخاصة بأفريقيا على نحو جعل بعض المراقبين يطلقون على عام ١٩٨٦ « عام أفريقيا » .

ـ كان المؤتمر الأول هو المؤتمر الطارىء الذى انعقد فى نيويورك فى أطار الأمم المتحدة فى أواخر شهر مايو . ولقد بدأ الاعداد لهذا المؤتمر منذ عامين فى أطار منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للمجلس الاقتصادى الاجتماعى للأمم المتحدة . واستغرقت هذه الدورة الطارئة أربعة أيام كان الغرض منها تعبئة الرأى العام الدولى ، للحفاظ على أهتمام المجتمع الدولى بالقضايا الأفريقية . وكان الهدف أيضا هو اعداد ورقة عمل وبرنامج للانعاش الاقتصادى طويل المدى لافريقيا التى تعانى من مشاكل متعددة أهمها القحط والديون المتراكمة والهجرة والجفاف والتضخم .

ولقد شاركت مصر فى اجتماعات دورة الأمم المتحدة الخاصة بالأزمة الاقتصادية فى أفريقيا جنبا إلى جنب مع وفود من ١٥٩ دولة من أعضاء الأمم المتحدة فى أول اجتماع تخصصه الجمعية العامة لبحث الأزمة الاقتصادية الأفريقية .

وقام الوفد المصرى بدور بارز فى هذه الدورة وطالب بالابتعاد بقدر الامكان عن التورط فيما يسمى بصراع الغرب والشرق من أجل التوصل إلى توافق فى الآراء حول الوثيقة الختامية للدورة ، كما لعب الوفد المصرى أيضا دورا هاما فى المفاوضات التى دارت بين وفود الجمعية العامة للتغلب على الخلافات التى نشبت بين الدول الأفريقية والاشتراكية والغربية . وأعلن الوفد المصرى تأييده لانشاء نظام اقتصادى عالمى جديد .

وقد اختتمت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الدورة الخاصة بمشكلات أفريقيا الاقتصادية باصدار بيان جماعى يتضمن برنامجا مدته خمس سنوات للانقاذ الاقتصادى لدول القارة ، وتعهدت الدول غير الأفريقية فى هذا البيان بتزويد أفريقيا بالموارد الكافية لمساندة جهود التنمية فيها . ولقد وصف البيان الختامى بأنه فرصة لبداية جديدة للتعاون بين الدول الأفريقية وبين شركائها من أجل التنمية .

ـ وفى أطار التحرك المكثف الذى قامت به الدول الأفريقية على الساحة الدولية عام ١٩٨٦ عقد فى باريس فى ٢٠ يونيو فى أطار الأمم المتحدة ومجموعة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية المؤتمر الثانى الخاص بجنوب أفريقيا وكان الغرض منه العمل على فرض عقوبات على النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا وأن تكون هذه العقوبات الزامية للمجتمع الدولى .

وقد أعلنت مصر فى هذا المؤتمر على لسان الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية أدانة كل أشكال الفصل العنصرى التى تمارسها سلطات حكومة بريتوريا العنصرية ضد الشعوب الأفريقية ، وطالبت مصر بوقفه قوية من قبل المجتمع الدولى للتصدى لهذه الأعمال غير الانسانية ، كما طالبت بضرورة تجنيد الرأى العام العالمى لزيادة ادراكه لابقاء المأساة

الأفريقية ، والالتزام باستراتيجية تقنع الرأى العام بفرض عقوبات جبرية ضد التفرقة العنصرية ، والعمل الجاد من أجل التوصل لحل لمأساة جنوب أفريقيا .

ـ وارتبط بهذا المؤتمر أيضا المؤتمر الدولى للاستقلال الفورى لناميبيا الذى انعقد فى فيينا من ٧ ـ ١١ يوليو . ولقد شاركت مصر فى هذا المؤتمر بوصفها عضوا فى مجلس ناميبيا ، وهو المجلس المشكل للدفاع عن قضية ناميبيا ، وأيضا بوصفها عضوا فى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة . ولقد انعقد هذا المؤتمر تنفيذا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك بعد أن استعادت المنظمة دورها فى العمل من أجل الاستقلال الفورى لناميبيا .

وكان الهدف من مؤتمر فيينا حشد وتعبئة الجهود الدولية وراء قرار مجلس الأمن ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ الذى اقر فيه المجلس خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . كما هدف المؤتمر أيضا إلى تدعيم المساندة الدولية لنضال شعب ناميبيا من أجل تحقيق حق تقرير المصير والاستقلال تحت قيادة منظمة سوابو (منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا) الممثل الشرعى والوحيد له .

ـ وانعقد أيضا فى كينشاسا المؤتمر الوزارى الرابع لمجموعة « الاندوجو » التى تضم دول حوض وادى النيل العشر ، وهى مصر والسودان وأوغندا وأثيوبيا وكينيا وزائير ورواندا وبوروندى وأفريقيا الوسطى وتنزانيا .

المجلس الوزارى الأفريقى للتحضير لمؤتمر القمة الأفريقية :

وشاركت مصر فى المجلس الوزارى الأفريقى الرابع والأربعين بأديس أبابا فى الفترة من ٢١ وحتى ٢٥ يوليو ١٩٨٦ للتحضير لمؤتمر القمة الأفريقى الثانى والعشرين الذى عقد فى الفترة ما بين ٢٨ و ٣٠ يوليو ١٩٨٦ . ومثل مصر فى المؤتمر وفد برئاسة الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية .

وناقش المجلس القضايا السياسية والاقتصادية والتعاون الفنى والعلمى ، وتقرير السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية عن الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية ، ومتابعة القضايا التى نوقشت فى مؤتمرات عام ١٩٨٦ ومديونية الدول الأفريقية وبرنامج الانعاش الاقتصادى لأفريقيا الذى صدر فى مايو خلال الدورة الطارئة للأمم المتحدة ، بالأضافة إلى الحملة الدولية لفرض عقوبات اجبارية ضد بريتوريا .

ولقد أعلنت مصر تأييدها لانشاء قوة دفاع أفريقية تدعم الأمن والاستقرار فى القارة كلها ولكنها أكدت أن تكوين هذه القوة المشتركة يتطلب التنسيق الجيد والاعداد المسبق لتنفيذ الفكرة .

مؤتمر القمة الأفريقى :

ارتبطت أهمية مؤتمر القمة الأفريقى الثانى والعشرين ، بالتحرك الدولى المكثف الذى قامت به الدول الأفريقية طوال عام ١٩٨٦ . فلقد تجمعت نتائج كل المؤتمرات ووضعت أمام رؤساء دول وحكومات أفريقيا وكان على الرؤساء القيام بعملية تقييم شامل لهذه التحركات الهامة والأحداث العالمية بأبعادها الأفريقية والدولية .

وراس وفد مصر فى مؤتمر القمة الرئيس حسنى مبارك الذى أجمع القادة الافارقة على اختياره نائبا لرئيس المنظمة لمنطقة شمال أفريقيا وعضوا فى هيئة مكتب مؤتمر القمة ، مما يعد تعبيرا عن تقدير القارة الأفريقية لمصر ولدور رئيسها . وأكد الرئيس مبارك أن مصر ستظل تعمل لصالح القارة الأفريقية لأنها من الأعضاء المؤسسين فى منظمة الوحدة الأفريقية وأنها لا يمكن أن تتخلى عنها اطلاقا وأن مصر حريصة على بذل كل الجهود دائما لوحدة أفريقيا وحل مشاكلها .

وعقد الرئيس مبارك سلسلة من المشاورات واللقاءات المكثفة مع رؤساء الدول الأفريقية ورؤساء الوفود المشتركة فى القمة الأفريقية وذلك ضمن جهود مصر لتطوير علاقاتها المستمرة مع دول القارة .

وقد وافق الزعماء الأفارقة أيضا بالاجماع على اختيار الرئيس حسنى مبارك والرئيس الشاذلى بن جديد رئيسين للجنة تحرير أفريقيا خلال الدورة الجديدة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وسيتولى الرئيسان مسئولية متابعة جهود دعم حركات التحرير بجنوب القارة وتقديم تقارير عنها وعن دعمها إلى الاجتماعات القادمة للمنظمة .

وفى الكلمة التى ألقاها الرئيس مبارك أمام القمة الأفريقية أكد أنه لا بديل أمام القارة كلها الا الاعتماد على النفس ، ودعا إلى مواصلة الحوار مع الدول المتقدمة للتوصل إلى صيغة تخفف عبء الديون عن الدول

الافريقية المدينة . كما أوضح الرئيس مبارك أن فرض العقوبات الشاملة ضد نظام جنوب أفريقيا هو الطريقة الوحيدة للقضاء على التمييز العنصرى . وأشاد الرئيس بالدور الذى تلعبه أفريقيا لاقرار الحقوق الفلسطينية واقامة السلام العادل فى الشرق الأوسط وتأمين طريق التنمية للجميع . وحدد الرئيس مبارك قضيتين رئيسيتين تستحقان أهتمام القارة وتؤثران على أى تحرك من أجل الوحدة والاستقرار ، أولاهما قضية التحديات الاقتصادية أمام أفريقيا ، والثانية ضرورة مواجهة العدوان المتصاعد لنظام جنوب أفريقيا العنصرى بحزم أكبر .

ولقد تجلت فى مؤتمر القمة الأفريقى ملامح عودة مصر إلى دورها ومسئوليتها الأفريقية ، ونجاح السياسة المصرية - فى اعادة الروابط الافريقية ، وفتح آفاق جديدة للتعاون السياسى والاقتصادى والفنى مع بلاد القارة .

وفى هذا السياق ، أهتمت مصر بالاحتفال - رسميا وشعبيا - بيوم أفريقيا ، وأدانت بشدة عدوان نظام بريتوريا على زيمبابوى وزامبيا وبتسوانا فى مايو ١٩٨٦ . كما عقد بالقاهرة فى ٢٢ - ٢٦ سبتمبر مؤتمر الطرق الأفريقى السادس ، فضلا عن عقد الدورات التدريبية للدارسين الأفارقة ، والتى برز منها عام ١٩٨٦ الدورة التى عقدت للكوادر الزراعية من ٢٢ دولة افريقية فى يوليو من نفس السنة بتمويل وتنظيم الصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا .

٢ - مصر ومجموعة الـ ٧٧ :

شهدت القاهرة فى الفترة من ١٣ إلى ٢٣ أغسطس ١٩٨٦ انعقاد مؤتمر مجموعة الـ ٧٧ التى تضم بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

ووجه الرئيس حسنى مبارك كلمة إلى المؤتمر أكد فيها على أهمية التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية من أجل تدعيم قوتها التفاوضية ومن أجل أرساء قواعد النظام الاقتصادى والتنمية التى تقدمها إلى الدول الافريقية فى مجال التدريب وتبادل الخبرات من خلال انشطة الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، كما أشاد بتجربة التعاون الثلاثى بين الهند ويوغوسلافيا ومصر .

وجاء اعلان القاهرة الثانى » فى ختام اجتماعات مجموعة الـ ٧٧ مؤكدا رغبة الدول النامية فى مواجهة مشاكلها الاقتصادية والسياسية بما يتفق مع متطلبات شعوبها ، وأهمية السعى إلى تحقيق مزيد من حرية الحركة لرأس المال والموارد البشرية والعلمية والتكنولوجية عبر حدود البلدان النامية . كما أشار البيان إلى أهمية الشروع دون ابطاء فى مفاوضات لتوفير البنية الأساسية الضرورية فى مجالات النقد والمال والتجارة والصناعة . كما أكد بيان القاهرة ضرورة حل المنازعات السلمية بين الدول النامية بالوسائل السلمية وعزم هذه الدول على مناصرة الشعوب المظلومة وفى مقدمتها الشعب الفلسطينى وشعب جنوب أفريقيا .

٣ - مصر وحركة عدم الانحياز :

عقد فى نيودلهى الاجتماع الوزارى لمكتب تنسيق حركة دول عدم الانحياز على مستوى وزراء الخارجية فى الفترة من ١٦ إلى ١٩ أبريل ١٩٨٦ ، وهو الاجتماع الذى سبق مؤتمر القمة على مستوى الرؤساء والذى عقد فى نهاية أغسطس فى هرارى عاصمة زيمبابوى .

ورأس وفد مصر فى الاجتماع الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .

وكان انعقاد هذا الاجتماع الوزارى عشية الهجوم الأمريكى على ليبيا مما دعا المجلس الوزارى لدول الحركة إلى عقد اجتماع طارىء أدانت فيه الدول غير المنحازة استخدام القوة فى العلاقات الدولية وكذلك الارهاب على المستوى الفردى والجماعى والدولى ، وقرأ د . عصمت عبد المجيد أمام المجلس البيان الذى أصدرته الحكومة المصرية فى هذا الموضوع .

ولقد لعب الوفد المصرى دورا نشيطا فى ذلك الاجتماع الذى أسفر عن صدور اعلان سياسى وآخر اقتصادى .

وقد أبرز الاعلان السياسى قضايا الشرق الأوسط وحرب الخليج والقضية الافغانية فانتقد التحالف الأمريكى الاسرائيلى مؤكدا أن السلام فى منطقة الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه الا بانسحاب اسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة مؤيدا فكرة عقد مؤتمر دولى

للسلام فى الشرق الأوسط ، أما بالنسبة لحرب الخليج فقد وجه الاعلان نداء إلى العراق وايران بوقف اطلاق النار فورا وبدء مفاوضات سلمية بين الجانبين باشراف الأمم المتحدة واقرار الحقوق المشروعة للطرفين . ودعا الاعلان فيما يتعلق بالقضية الافغانية إلى انسحاب القوات السوفيتية من الأراضى الافغانية .

أما الاعلان الاقتصادى فقد دعا إلى اقامة نظام نقدى جديد يضمن استقرار معدلات أسعار العملات مطالبا باعادة تحديد حقوق السحب الخاصة بناء على احتياجات التنمية فى دول العالم الثالث .

وكان الاجتماع الوزارى هو الاجتماع الأخير لحركة عدم الانحياز تحت رئاسة الهند كما كان اعدادا جيدا لمؤتمر القمة الثامن حيث أعتبر اعلان نيودلهى بمثابة جدول الأعمال الأساسى لمؤتمر القمة .

وقد عقد فى مدينة هرارى عاصمة زيمبابوى فى الفترة من ٢٦ ـ ٢٧ سبتمبر ١٩٨٦ مؤتمر القمة الثامن لدول عدم الانحياز الذى حضرته وفود من ١٠١ دولة ، وشاركت مصر فى المؤتمر بوفد برئاسة الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية .

وقد احتفل قادة ورؤساء عدم الانحياز بالذكرى الخامسة والعشرين للحركة ، وأصدرت القمة اعلانا بهذه المناسبة أكدت فيه الالتزام بمبادىء وأهداف سياسة الحركة التى تضمنها اعلان بلجراد عام ١٩٦١ وطورتها مؤتمرات القمة بعد ذلك . ودعا الاعلان إلى استمرار الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية مؤكدا أن الحركة أصبحت عاملا مستقلا لا يمكن الاستغناء عنه فى العلاقات الدولية وأكد التزام الحركة بتعزيز التنمية والتعاون الاقتصادى بين الدول النامية .

وقد طالب الوفد المصرى فى المؤتمر بضرورة عقد مؤتمر دولى فى أطار الأمم المتحدة لبحث مشكلات الأرهاب الدولى ، وأكد أن مصر ضد الأرهاب بجميع اشكاله .

كما أعلنت مصر تأييدها لاقتراح روبرت موجابى الذى يدعو إلى تشكيل لجنة للاتصال بالدول الصناعية الرئيسية من أجل اقناعها بفرض عقوبات اقتصادية ضد جنوب أفريقيا .

وطالبت مصر بتوجيه نداء يطالب باجراء مفاوضات غير مشروطة لأنهاء حرب الخليج والانسحاب إلى الحدود الدولية ، ومطالبة ايران بالاستجابة لنداءات السلام ، وقد أعلنت مصر أنها لا تتخذ موقفا مضادا لايران وأن السلام العادل الذى تؤيده لابد أن يحافظ على سيادة واستقلال ووحدة أراضى كل من الدولتين وعلاقات حسن الجوار والتعايش .

من ناحية أخرى ، أقرت اللجنة الاقتصادية المتفرعة عن مؤتمر هرارى الاقتراحات التى تقدمت بها مصر بشأن مؤتمر الدول النامية (مجموعة الـ ٧٧) الذى عقد فى القاهرة ، باعتباره علامة مميزة على طريق تكثيف التعاون الاقتصادى بين الدول النامية وكذلك الترحيب بأعلان القاهرة الصادر عن هذا الاجتماع .

وقد حدد د . بطرس غالى فى كلمته موقف مصر من القضايا الأساسية الأخرى المطروحة وعلى رأسها القضية الفلسطينية ، وقال أن أنكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى يؤثر على استقرار المنطقة ويشغل طاقات كل العرب وأن التسوية الشاملة والعادلة للمشكلة الفلسطينية يجب أن تستند إلى أقرار وتلبية الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى وخاصة حقه فى تقرير المصير فى ضوء ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وبيانات مؤتمر عدم الانحياز ، كما تستند على مبدأ التلازم الوثيق بين الانسحاب الكامل من الأراضى الفلسطينية المحتلة وبين تحقيق السلام . وأوضح د . غالى أن نجاح المؤتمر الدولى للسلام يتوقف على الدور الجدى الذى يجب أن تضطلع به الاطراف المعنية فى المؤتمر بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

سادسا : مبادىء ومجالات الدبلوماسية المصرية :

على الصعيد المعلن والرسمى لم تختلف أهداف الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٨٦ عن العامين السابقين ، وهذه الأهداف تمثلت فى ثلاثة أهداف رئيسية وهى الاستقرار والسلام والتنمية . وهناك ارتباط قوى بين تلك الأهداف ، فلا يمكن لبلد أن يتابع مسيرة تنميته المستقلة بدون استقرار سياسى ومؤسسى ، وهذا الاستقرار بدوره مرهون باستقرار الأوضاع الأقليمية والدولية ، ومن هنا تأتى أهمية « السلام » الذى يعنى - وفق المنظور الرسمى المصرى - تسوية قضايا التوتر الرئيسية فى المنطقة وخاصة القضية الفلسطينية وما يرتبط بها من بؤر اخرى للتوتر الأقليمى .

فى إطار هذه الرؤية الرسمية ، تتابعت جهود الدبلوماسية المصرية على الصعد العربية ، الدولية ، الأفريقية . ومثلما تمت الإشارة إليه تفصيلا لم تكن تفاعلات مصر مع الدول المختلفة ، أو فى إطار حركتى عدم الإنحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامى ، على قدم المساواة ، بل كانت هناك اختلافات نابعة من طبيعة العلاقات التى تربط مصر بكل طرف ، وأيضا لاختلاف قدرة مصر على الحركة الفاعلة تجاه كل قضية .

ولقد ظهر أن تحويل هذه المبادىء الثلاثة إلى حركة فاعلة قد تأثر بعدة عوامل مثل المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ، واستمرار التزام الدبلوماسية المصرية باتفاقيات كامب ديفيد ، وهو الأمر الذى قابله رفض من أطراف عربية ودولية ، حاولت وضع عقبات كثيرة أمام الانفتاح المصرى على العرب .

وتكشف مراجعة نشاط الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٨٦ عن وجود أربع قضايا أساسية استأثرت - بأحجام مختلفة - بالنشاط الدبلوماسى المصرى الخارجى ، وهذه القضايا هى :

١ - قضية المعونات الخارجية :

عادة ما يشار فى أدبيات السياسة الخارجية إلى معضلة المعونات والاستقلال السياسى ، حيث ثمة علاقة عكسية بين قدرة الدولة على اتخاذ قرار سياسى بإرادة مستقلة وبين مدى احتياجها للدعم الاقتصادى الخارجى .

وبالنظر إلى تفاعلات الدبلوماسية المصرية خاصة مع القوتين العظميين والدول الأوروبية الفاعلة يتضح قدر كبير من التركيز على الحصول على معونات اقتصادية من هذه الدول أو على تسهيلات ائتمانية وقروض ، أو على الأقل إعادة جدولة الديون المستحقة على مصر بشروط ميسرة ، فضلا عن السعى لدى بعض هذه الدول (ولا سيما الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا) لتدعيم موقفها التفاوضى مع المؤسسات التمويلية الدولية كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

وقد تجسد ذلك الاهتمام الدبلوماسى المصرى فى عدة أمور منها زيارات وفود مصرية عالية المستوى إلى الولايات المتحدة ، وقيام الرئيس حسنى مبارك بزيارة عدة دول أوروبية مرتين فى غضون العام لم يفصل بينهما سوى أشهر قليلة ، والدخول فى مفاوضات مع الهيئات التمويلية الدولية عدة مرات أصاب معظمها التعثر ، وأيضا التباحث مع غالبية الدول المقرضة لمصر لإعادة جدولة الديون ، فضلا عن إجراء مباحثات

اقتصادية مصرية ـ سوفيتية لتنشيط التبادل التجارى ووضع برنامج للحصول على بعض الدعم الإنمائى السوفيتى وإعادة جدولة الديون السوفيتية العسكرية والمدنية ، وكانت تلك المباحثات من الأمور المميزة لعام ١٩٨٦ .

وقد أتى التكثيف الشديد للنشاط الدبلوماسى المصرى المرتبط بالمعونات الاقتصادية ، فى سياق وضع داخلى تراكمت فيه المشكلات الاقتصادية الحادة مع النقص الشديد فى موارد النقد الأجنبى (السياحة ، دخل قناة السويس ، تحويلات العاملين المصريين بالخارج) . وربما كان تعثر عديد من محاولات التوصل إلى أطر تعامل جديدة سواء مع الولايات المتحدة أو مجموعة الدول الأوروبية يعود إلى التعارض بين الحاجة المصرية للمعونات والقروض ، وبين الضغوط التى مارستها الأطراف المانحة والدائنة على السلطات المصرية ، والتى حاولت قدر الإمكان الحفاظ على استقلالية القرار المصرى . أن أبرز الأمثلة هنا هو الموقف الأمريكى الذى جاءت طلباته المختلفة ـ سواء ارتبطت بمواقف مصرية محددة تجاه إسرائيل ، أو الحصول على تسهيلات بذاتها ، أو دعوة لمصر للمشاركة مع الجهود العسكرية لضرب النظام الليبى ـ مواكبة للمعونة الاقتصادية التى تمنح لمصر .

إن الحفاظ على الإرادة المصرية واستقلالها سوف يظل مرهونا بالتحرر التدريجى من القروض الخارجية والمعونات الاقتصادية من الدول الكبرى وغيرها من المنظمات الدولية ، وما دامت هناك حاجة للدعم الخارجى فإن استقلالية القرار ستواجه دائما بتحديات كبرى قد تنجح مواجهتها أحيانا وقد تفشل فى أحيان أخرى .

٢ ـ قضية التسوية السياسية :

بالرغم من أن قضية التسوية السياسية قد أثيرت على صعد مختلفة وطوال العام ، فإن « الجمود » ظل هو السمة الأساسية لهذه القضية ، والتى لم تشهد تغييرا فى أى من عناصرها الرئيسية ، اللهم ترسخ عدم الاهتمام الدولى والعربى بها وتقلصه إلى أضيق الحدود . وظلت الحركة الدولية التى ظهرت طوال العام حول هذه المسألة دون مضمون ودون صدى ، وتوارت المبادرات الحقيقية . ولم تكن مصر من جانبها بعيدة عن هذا المناخ العام لعملية التسوية ، وبالرغم من أنها إحدى القضايا المحورية فى الحركة السياسية الخارجية المصرية سواء إزاء إسرائيل أو تجاه العرب أو فى نطاق التفاعلات مع القوتين العظميين ، فقد انحسر الجهد الدبلوماسى المصرى طوال عام ١٩٨٦ فى تكرار العناصر الرئيسية للموقف المصرى من عملية التسوية ، وهو الموقف القائم على أساس عقد المؤتمر الدولى الذى يجمع بين أطراف الصراع الرئيسيين إلى جانب أعضاء مجلس الأمن الدولى الخمسة فضلا عن مركزية دور منظمة التحرير الفلسطينية فى هذا المؤتمر وبالصيغة التى ترضى المنظمة والأردن معا . وإلى جانب التأكيد على هذا الأمر فإن الدبلوماسية المصرية لم تتقدم بمبادرات محددة فى هذا الشأن على عكس عام ١٩٨٥ الذى طرحت فيه القيادة السياسية بعض الأفكار بشأن تنشيط الحوار الأمريكى ـ الفلسطينى .

وإذا كانت فكرة المؤتمر الدولى ـ والتى تمثل حجر الزاوية فى الرؤية المصرية لعملية التسوية السياسية ـ قد أحدثت فتورا سياسيا مع الإدارة الأمريكية وأيضا إسرائيل ـ حتى بعد زيارة شيمون بيريز للقاهرة فى منتصف سبتمبر ـ فإن المردود قد اختلف تماما بالنسبة للعلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، حيث عبر الموقف المصرى المؤيد لعقد المؤتمر الدولى عن نقطة اتفاق أساسية مع الدبلوماسية السوفيتية تجاه قضية الصراع العربى الإسرائيلى .

وفى سياق عملية التسوية السياسية ، تبرز أهمية التوصل إلى اتفاق التحكيم بشأن طابا وهو الأمر الذى دارت حوله معظم التفاعلات المصرية ـ الإسرائيلية عام ١٩٨٦ . وكان المضمون الذى حرصت عليه الدبلوماسية المصرية من وراء تقليص حجم التفاعلات مع إسرائيل حتى الانتهاء من اتفاق التحكيم ، هو التأكيد بأن عودة الأرض المصرية إلى السيادة المصرية هو فوق كل اعتبار آخر ، مع ملاحظة أن هذا المضمون ظل فى إطار التمسك بمعاهدة السلام مع إسرائيل وبنودها ، وما تم التوصل إليه بشأن طابا فى أبريل ١٩٨٤ .

وإذا كان التوصل إلى اتفاق التحكيم بشأن طابا يعد من منظور الأهداف المصرية المعلنة منطويا على قدر من النجاح ، فإن العبرة ستكون بمدى قدرة الممثل المصرى فى عملية التحكيم ـ ومن ورائه الأجهزة المصرية

الرسمية ـ على إقناع اللجنة بصحة وسلامة الموقف المصرى . وذلك تحد كبير سيستمر طيلة عام ونصف قد تحدث فيها العديد من المناورات الإسرائيلية المضادة وغير الملتزمة بروح المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية ، وهو ما يشير إلى أهمية التحسب لذلك فى سياق التفاعلات بين مصر وإسرائيل .

٣ ـ الانفتاح المصرى ـ العربى :

تبلور أثناء عام ١٩٨٦ اتجاه عربى يتسم بمزيد من الإيجابية تجاه مصر ، قابله فى نفس الوقت انفتاح مصرى رسمى وشعبى فى آن واحد . وقد تسارعت الخطوات والإشارات العربية الإيجابية تجاه مصر ومواقفها السياسية المختلفة وتجاه بعض أزماتها الداخلية ـ مثلما ظهر أثناء تمرد جنود الأمن المركزى فى فبراير على وجه التحديد ، الأمر الذى عكس قدرا من الدفء على كثير من علاقات مصر العربية .

وقد سارت الدبلوماسية المصرية من جانبها على خطا دعم الانفتاح العربى إزاءها ، وذلك من خلال التأكيد على جملة من المواقف إزاء القضايا العربية المختلفة أبرزها الاتفاق مع غالبية الدول العربية فى فكرة المؤتمر الدولى لحل القضية الفلسطينية ، وعدم تجاوز دور منظمة التحرير الفلسطينية ، والوقوف وراء العراق فى حربه مع إيران ، ودعم الموقف الخليجى القائم على عدم إحداث أى تغيرات جوهرية فى عناصر التوازن الأقليمى ووضع أسس عامة للاتفاق العربى . وفى هذا السياق تجب الإشارة إلى ما أبرزه الرئيس مبارك عدة مرات من أن مصر لا تهدف إلى العودة إلى الجامعة العربية أو استعادة الجامعة العربية إلى القاهرة . وبالرغم من أن هذه الإشارات جاءت فى إطار نقد قوى لعدم فاعلية الجامعة العربية فى حل بعض القضايا ، فإنها أحدثت أثرا إيجابيا لدى بعض الدول العربية ، والتى تتحرج رسميا من عودة الجامعة العربية إلى القاهرة ـ إذا ما أعيدت عضوية مصر إليها وأصرت مصر على ذلك ـ نظرا لما قد يسببه هذا الأمر من مشكلات تترتب على التواجد فى القاهرة التى توجد بها سفارة لإسرائيل .

وعلى الصعيد الثنائى بين مصر وعدد من الدول العربية فإن السمة الرئيسية كانت هى اتجاه مصر إلى تنشيط علاقاتها الاقتصادية مع بلدان مثل الأردن تحديدا ، ومحاولة حصر الخلافات مع السودان ولا سيما فى ظل قيادته الجديدة إلى أضيق مساحة ممكنة ، وكذلك مراعاة مصر لحق الشعب الليبى فى مواجهة أى عدوان خارجى عليه ، بالرغم من التوتر بين مصر والنظام الليبى الحاكم .

٤ ـ العنف السياسى (الإرهاب الدولى) :

بالرغم من انتشار وتعدد حوادث العنف السياسى فى المنطقة العربية وعدد من البلدان الأوروبية فإن مصر لم تكن هدفا مباشرا لهذه الأحداث ، ولكن نظرا لتأثيرات هذه الأحداث فى مجملها على مناخ الأوضاع فى المنطقة ـ ومن ثم على عائدات السياحة لمصر فإن الدبلوماسية المصرية اعتبرت نفسها معنية بالاهتمام بهذه القضية اهتماما مباشرا . وقد ظهر ذلك فى الاعلان عن أهمية ضبط النفس أثناء تفاعلات الأزمة الأمريكية ـ الليبية ، وكذلك إدانة الغارة الأمريكية على مدينة طرابلس الليبية ، ثم تبلور الاهتمام المصرى بصورة محددة بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب ، والسعى لدى الدول الأوربية ـ خاصة إيطاليا وفرنسا ـ لتبنى هذا الاقتراح المصرى وتحويله إلى حقيقة تمهيدا إلى صياغة مجموعة من الأسس والخطوات العميقة ، إلا أن الاستجابات الأوروبية لم تكن إيجابية بالقدر الكافى ولذلك لم ير الاقتراح المصرى النور حتى الآن .

القسم الخامس

الدفاع والقوة العسكرية

أولا : السياسة العسكرية المصرية

تميز عام ١٩٨٦ بعدة مظاهرة أساسية عن الأعوام السابقة يمكن تلخيصها فى الآتى :

- الإعلان عن مهام القوات المسلحة فى مؤتمر الحزب الوطنى .
- إثارة ترشيد الإنفاق العسكرى على نطاق واسع .
- استخدام القوات المسلحة للتغلب على حوادث الشغب فيما عرف بحوادث الأمن المركزى .
- قلة المعلومات المنشورة عن تدريب القوات المسلحة وعن مهامها لصالح باقى أجهزة الدولة .

مهام القوات المسلحة (الأهداف السياسية العسكرية) :

ذكر المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة أمام لجنة الدفاع والأمن القومى بالحزب الوطنى أن أهداف السياسة العسكرية المصرية تتمثل فى الآتى :

١ ـ الحفاظ على درجة استعداد القوات المسلحة لتكون قادرة على مواجهة العدوان المحتمل ، والحفاظ على مناخ السلام بالمنطقة .

٢ ـ مواجهة اى نفوذ يهدف إلى التأثير على العلاقات المصرية الأفريقية بوجه عام او التأثير على أمن منابع النيل بصفة خاصة .

٣ ـ دعم ومساندة السودان الشقيق لردع أى تهديد لأمنها القومى .

٤ ـ تأكيد الدور المصرى عربيا وأفريقيا لتقديم المعاونة والخبرة والدعم للدول الصديقة .

٥ ـ تأمين الملاحة فى البحر الأحمر باعتباره شريانا حيويا .

٦ ـ معاونة السلطة المدنية فى حالات الكوارث والدفاع المدنى وحماية الشرعية الدستورية بالاشتراك مع قوى الأمن الداخلى .

وقد اكد البيان على ضرورة أن تكون القوات المسلحة قوة رادعة وقادرة على المحافظة على استقلال واستقرار الدولة ، وأن تطوير سياسة التسليح ، والتصنيع الحربى ورفع كفاءتهما يمثل هدفا رئيسيا من أهداف القوات المسلحة لتكون الدرع الواقى للأمن القومى المصرى .

إن هذه الأهداف المعلنة للسياسة العسكرية المصرية تجمع بين الاتجاه إلى الداخل والاتجاه إلى الخارج ، والاهتمام بالدور الأفريقى جنبا إلى جنب مع الدور العربى . ولكن بعض هذه الأهداف مثل مواجهة التأثير على العلاقات المصرية الأفريقية وعلى أمن منابع النيل ودعم ومساندة السودان وتأمين الملاحة فى البحر الأحمر ـ يحتاج إلى تنسيق دفاعى مع دول مختلفة أفريقية وعربية ، لم يتحقق إلى نهاية عام ١٩٨٦ مما يجعل تحقيقه أمرا شديد الصعوبة . كما أن قدرة القوات المسلحة على الحفاظ على مناخ السلام فى المنطقة فى ظروف الاعتداءات الإسرائيلية على تونس وجنوب لبنان ، والتعنت الإسرائيلى حيال الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة وزيادة التوتر على الحدود السورية الفلسطينية ظلت محدودة ، وخاصة فى ظروف معاهدة السلام مع إسرائيل . كما يلاحظ أن تأكيد الدور المصرى عربيا وأفريقيا اقتصر على تقديم المعونة والخبرة والدعم للدول الصديقة وهو تعبير غير محدد

وإن كان يعطى فرصة كبيرة للمناورة فى تقديم المعونة العسكرية وفقا لظروف وأوضاع القوات المسلحة .

ويشير التأكيد على أن تكون القوات المسلحة قوة رادعة ، جدلا عسكريا عن الردع وكيفية تحقيقه . ويرجع ذلك ـ أولا ـ إلى أن الطبيعة السياسية الاجتماعية للصراعات فى المنطقة ـ وخاصة الصراع العربى الإسرائيلى ـ والقيم التى يدور حولها تضيق من مجالات الردع . إذ أن طبيعة الاستعمار الاستيطانى والصراع ضده تدور حول الوجود نفسه والإرادة السياسية وهى أمور يصعب تحقيق الردع فيها ، كما أن الردع يفترض فهم الجانب المطلوب ردعه لإشارات الجانب الرادع ، وعقلانية قراراته ، وهى أمور لا تتوفر عادة فى مثل هذا الصراع وفى المنطقة . كما يرجع ذلك ـ ثانيا ـ إلى تضخم القوة العسكرية الإسرائيلية بمعاونة الولايات المتحدة الأمريكية ، مما يجعل من الصعب تصور تحقيق الردع فى الاتجاه الإسرائيلى ، كما يرجع ذلك ـ ثالثا ـ وأخيرا ـ إلى تدخل القوى العظمى فى المنطقة سواء فى الغرب أو الجنوب مما يجعل من الصعب تصور تحقيق الردع ضد تهديدات تدعمها دول عظمى .

وفى مجال التطبيق فإنه يمكن ملاحظة الآتى :

١ ـ أنه لم يحدث خلال عام ١٩٨٦ ما يمكن اعتباره عدوانا أو تهديدا بعدوان على مصر .

٢ ـ أن مناخ السلام فى المنطقة كان غير مستقر لدرجة كبيرة إذ شهدت نهاية عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٦ توترا شديدا فى البحر المتوسط نتيجة حادث الباخرة « أكيلى لاورو » ، وخطف الطائرة المصرية المدنية ، والاعتداء الإسرائيلى على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس ، وخطف الطائرة المصرية إلى مالطة ، وحوادث المقاومة العربية فى فلسطين المحتلة ، وفى جنوب لبنان ، والمناورات البحرية الأمريكية أمام الشواطىء الليبية ، ثم الهجومان الجويان الأمريكيان على ليبيا ، والتهديدات الإسرائيلية لسوريا ، ثم الهجمات الإيرانية على العراق .

٣ ـ أنه رغم عدم حدوث مؤثرات على العلاقات المصرية الأفريقية بوجه عام ، أو على أمن منابع النيل ، إلا أنه نتيجة لظروف الصراع فى جنوب السودان فإن تنفيذ « قناة جونجلى » عندمنابع النيل ما يزال متوقفا ، كما أن الدعم الأثيوبى لقوات جيش تحرير شعب السودان لم يواجه بواسطة القوات المسلحة المصرية .

٤ ـ اقتصر الدور المصرى عربيا وأفريقيا على تقديم الخبرة لكثير من الدول العربية والأفريقية وتقديم أسلحة إلى السودان ، وبيع أسلحة وذخيرة إلى العراق ، وتبادل الخبرة العسكرية مع الأردن .

٥ ـ رغم أنه صدرت تصريحات من قيادات سياسية وعسكرية بارتباط الأمن القومى لمصر بأمن العراق ، ورغم احتلال إيران خلال عام ١٩٨٦ لجزء من الأراضى العراقية فقد اقتصر دور القوات المسلحة المصرية على الدعم بالأسلحة والمعدات والذخيرة ، والخبرة .

ترشيد الانفاق العسكرى :

تميز عام ١٩٨٦ بكثرة ما كتب فى الصحف عن حجم الانفاق العسكرى . وقد ظهر ذلك أساسا فى أحاديث ومقالات فى بعض صحف المعارضة حول حجم الانفاق العسكرى فى مصر وامكان تخفيضه ، قابلتها أحاديث من رئيس الجمهورية ووزير الدفاع ومقالات فى الصحف القومية وجريدة الحزب الوطنى عن أهمية الحفاظ على قوات مسلحة قوية وقادرة على الدفاع عن أمن الوطن والقيام بدورها القومى .

إن مناقشة الانفاق العسكرى فى مصر لابد أن تضع فى الاعتبارات عدة نقاط :

- إن حجم الانفاق العسكرى فى مصر غير معلن ولا تناقش تفصيلاته .
- أن أمن مصر القومى مرتبط بدرجة كبيرة بأمن المنطقة ككل بحكم موقعها الجغرافى وبحكم موقعها من الأمة العربية ، وحيوية مياه النيل بالنسبة لها .
- إن مصر تواجه تهديدات قوية وأن معاهدة السلام بين مصر واسرائيل وحدها لا تلغى أن اسرائيل تمثل التهديد الرئيسى المباشر على أمن مصر .
- أن ضعف مصر العسكرى يؤدى حتما إلى تحكم القوى العظمى فيها .
- أن الانفاق العسكرى لمصر قد انخفض بدرجة كبيرة فى الفترة ما بين عامى ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ مما ادى إلى خلل هيكلى فى القوات المسلحة استوجب تداركه

(جدول (٥) يوضح تقديرات الانفاق العسكرى لمصر منذ عام ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥) .

وهكذا فإن مناقشة الانفاق العسكرى فى مصر لا تستطيع أن تتطرق إلى التفاصيل نتيجة للافتقار إلى بيانات دقيقة عن حجم الانفاق وأوجهه والبدائل المتاحة لترشيد الانفاق إلا انه يمكن ملاحظة الآتى :

١ - إن هناك مبررات قوية للاحتفاظ بقوات مسلحة مصرية قوية تكون منوطة بالمحافظة على أمن المجتمع وقيمه من الأخطار الخارجية .

٢ - إن هناك ضرورة لسد الثغرات والخلل الذى حدث بالقوات المسلحة خلال الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨١ .

٣ - انه حدث ترشيد للانفاق فى بعض أوجه الانفاق المظهرية وخاصة فى مجال الاستعراض .

٤ - انه قد حدث تخفيض للانفاق العسكرى خلال عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ فى بعض أوجه الانفاق يخشى أن يكون له تاثير سلبى على قدرة القوات المسلحة .

٥ - إن المصادر الخارجية لاحتياجات القوات المسلحة ليست بالضرورة هى التى تساعد على خفض الانفاق العسكرى ، كما أن شروط بعضها كانت مجحفة فى فترة ماضية .

٦ - إن سياسة بناء القوات المسلحة ، وبالتالى تكلفتها قابلة للنقاش .

استخدام القوات المسلحة للتغلب على حوادث الشغب :

اضطرت الحكومة إلى الاستعانة بالقوات المسلحة لمواجهة التمرد الذى حدث بين جنود قوات الأمن والأمن المركزى فى نهاية شهر فبراير ١٩٨٦ . وقد كان القرار ضروريا نتيجة لما حدث من انهيار فى القوة المكلفة بالمحافظة على الأمن الداخلى ، خاصة وأن هذه القوة مسلحة .

وقد اتسمت استجابة القوات المسلحة لمهامها الجديدة بالسرعة والتنظيم بدرجة كبيرة كما قامت بتادية المهام التى كلفت بها فى حفظ النظام ، وفرض حظر التجول ، وتصفية مراكز التمرد بفاعلية ، وذكاء ، ودون خلط بين المتمردين وباقى المواطنين مما ادى إلى اطمئنان افراد الشعب إلى القوات المسلحة ، والتعاون معها فى تادية مهامها . وقد ترك اسلوب القوات المسلحة فى تنفيذ مهامها فى هذه الفترة العصيبة اثرا طيبا وانطباعا جيدا فى نفوس المواطنين . كما بذلت جهود طيبة وناجحة لازالة اية اثار سلبية كان يمكن ان تترسب لدى افراد الشرطة فى أعقاب هذه الحوادث .

وربما كان اتخاذ القرار باستخدام القوات المسلحة موضع مناقشة من حيث التوقيت . إذ بدأ تنفيذ القرار بعد وقوع التمرد بفترة طويلة نسبيا ، وكان يمكن أن يكون أكثر فاعلية لو اتخذ القرار مبكرا ، كما كان يمكن أن يمنع انتشار التمرد . وفى نفس الوقت فان الاضطرار إلى استخدام القوات المسلحة فى أغراض الأمن الداخلى يعتبر خطوة اضطرارية إلى الوراء ، لم تلجأ إليها الحكومة منذ حوادث عام ١٩٧٧ ، إذ من المفضل أن تتفرغ القوات المسلحة لمواجهة الأخطار الخارجية .

توفر المعلومات عن القوات المسلحة :

اتبعت السلطات العسكرية المصرية خلال هذا العام سياسة تحدد حجم المعلومات المنشورة عن القوات المسلحة ، وبرز ذلك بصفة خاصة فى مجال المعلومات المنشورة عن تدريب القوات المسلحة وكذا نشاطها لصالح باقى أجهزة الدولة . وإذا كانت المعلومات الخاصة بتدريب القوات المسلحة يمكن أن تتعلق بأمن القوات المسلحة فإن نشاطها لصالح باقى أجهزة الدولة لا يمكن أن تكون له علاقة وثيقة بالأمن . ويغلب أن ذلك ناتج عما يتعرض له هذا النشاط أحيانا من انتقاد من احزاب وصحف المعارضة . وعموما فان قلة المعلومات عن القوات المسلحة تقلل من امكانيات الرقابة الشعبية على نشاطها .

استبدال الكيف بالكم :

اعلن خلال عام ١٩٨٦ اكثر من مرة أن مصر قد نجحت فى تنفيذ سياسة استبدال الكيف بالكم ، ومؤدى هذه السياسة الاعتماد بدرجة أكبر على معدات تحتاج إلى أفراد أقل وبدرجة كفاءة عالية بحيث يمكن لمعدة واحدة أن تؤدى ما كانت تؤديه عدة معدات أخرى

بنفس الكفاءة أو بكفاءة أفضل . ولا شك أن لهذه السياسة مزايا كثيرة ، وخاصة فى مجال القدرات العسكرية الناتجة إلا أن هناك بعض المشكلات التى تثيرها أهمها :

١ ـ أن مجال التفوق العددى على التهديدات المحتملة أكبر بكثير من مجال التفوق النوعى نظرا لارتباط بعض هذه التهديدات بمعدات ذات نوعية أعلى مما تزود به مصر . وقد كانت الاستفادة بمجال التفوق العددى بمهارة فى عام ١٩٧٣ من أهم أسباب ما تحقق من نجاحات .

٢ ـ أن الاعتماد على الكيف فى الفترة الحالية يزيد من درجة الاعتماد على مصادر خارجية تقوم بالامداد بالمعدات أو بالأجهزة المتطورة فيها .

٣ ـ أن تشغيل وصيانة واصلاح هذه المعدات يحتاج إلى عدد كبير نسبيا من الفنيين ذوى المهارات العالية ، فى حين أنه يصعب الاحتفاظ بهم فى القوات المسلحة لتوفر مجالات أكثر عائدا خارجها .

٤ ـ أن خسائر القتال فى المعدة الواحدة تقلل بدرجة كبيرة من القدرات القتالية للوحدة أو التشكيل ، كما أن خسائر القتال فى أفراد التشغيل والصيانة والاصلاح يصعب تعويضها .

٥ ـ أن أسعار مثل هذه المعدات وتكاليف صيانتها واصلاحها عادة ما تكون شديدة الارتفاع ، وتزداد قيمتها ماديا وسياسيا فى حالة الحاجة إلى تعويض الخسائر أثناء وبعد القتال .

ولذا فإن الأمر يحتاج إلى موازنة بين الكيف والكم ، بحيث تزود القوات المسلحة بمعدات حديثة وبأعداد تحقق تناسبا مع ما يواجهها من تهديدات ، مستغلة ما يتوفر لدى مصر من وفرة فى القوة البشرية ، وأن تكون هذه المعدات مما تصنعه مصر دون الاعتماد على مصدر خارجى أو بأقل اعتماد ممكن عليه ، أو أن يتوفر لديها احتياطى كبير نسبيا من المعدات وقطع الغيار الحساسة بحيث يمكنها سد الخسائر فى ظروف استمرار القتال لفترة زمنية طويلة نسبيا .

ويلاحظ أن هناك محاولة من القوات المسلحة لتحقيق هذه المطالب وأنها حققت فى هذا المجال نجاحا ملموسا . وقد كان اختيار الطائرة هوك آى للانذار المبكر بدلا من الطائرة « أواكس » والطائرة « ميراج ٢٠٠٠ » بدلا من « ف ـ ١٥ » والطائرة البرازيلية « توكانو » للتدريب ، وغير ذلك ، امثلة على هذا الاتجاه خاصة مع الاتفاق على تصنيع كثير من اجزائها ..

المدن العسكرية :

عمدت القوات المسلحة بعد عام ١٩٧٣ إلى انشاء معسكرات على هيئة مدن عسكرية لاعادة ايواء القوات المسلحة بعد أن ظلت هذه القوات تتمركز فى مناطق انتشار ميدانية ومواقع دفاعية خاصة فى الفترة ما بين عام ١٩٦٧ و ٧٣ . وكانت القوات المسلحة قد بدأت فى انشاء بعض هذه المدن منذ نهاية الخمسينات بالاضافة إلى الاستفادة من معسكرات جيش الاحتلال البريطانى وجيوش الحلفاء بعد الجلاء فى عام ١٩٥٦ .

وقد أذيع فى خلال عام ١٩٨٦ أنه قد تم تنفيذ ١٢ مدينة عسكرية حتى الآن وافتتحت فى شهر أكتوبر من السنة مدينتان عسكريتان بمنطقتى جنيفة والشلوفة شمال مدينة السويس كما أذيع أن خطة البناء تشمل ١٧ مدينة بمناطق العامرية ودهشور ، ووادى الملاك وأنشاص وعجرود والهاكستب بالاضافة إلى مدينتى جنيفة والشلوفة سابقتى الذكر . وأغلب هذه الأماكن كانت مناطق لمعسكرات جيوش أجنبية فى فترة الاحتلال ، وبعضها مدن بدىء فى انشائها قبل عام ١٩٦٧ ولكنها تأثرت بظروف القتال وحرب الاستنزاف ، والبعض الباقى كان مناطق لتمركز بعض القوات فيما بين عامى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ورؤى الاحتفاظ بقوات فيها .

المناورات المشتركة :

أثيرت شكوك حول استمرار القوات المسلحة المصرية فى تنفيذ مناورات مشتركة مع القوات الأمريكية خلال عام ١٩٨٦ على أثر حادث اعتراض الطائرة المدنية المصرية بطائرات من الأسطول السادس الأمريكى واجبارها على الهبوط فى قاعدة « سيجونلا » فى أكتوبر ١٩٨٥ . إلا أن القوات المسلحة المصرية قد اشتركت فى المناورات المشتركة مع القوات البحرية الأمريكية عام ١٩٨٦ والتى سميت « رياح البحر » وهى المناورات المشتركة المخططة التى تجرى بالتناوب عاما بعد عام مع مناورات « النجم الساطع » وتتعرض هذه المناورات للنقد سواء من أحزاب المعارضة ، أو بعض الدول العربية الأخرى وخاصة سوريا وليبيا .

ولا شك أن القوات المسلحة تحقق بعض الفوائد التدريبية من اجراء مثل هذه المناورات ، إلا أن المناورات المشتركة ـ وخاصة ما أذيع عنها ـ له جوانب سلبية مفترضة ، مثل إنها تسمح للقوات الأمريكية بدراسة دقيقة وعملية لبعض نظم الدفاع عن الدولة وخاصة الدفاع الجوى مما يعرضها للخطر فى حالة تعارض المصالح المصرية والأمريكية ، ويزيد من خطورتها العلاقات العسكرية الأمريكية الاسرائيلية المعروفة .

كما أن المناورات تجرى فى اطار « عملية مشتركة » للقوات ، وهى ما يعنى احتمال قيام قوات مصرية وأمريكية بعملية مشتركة داخل المنطقة .

جدول رقم (٥)
تقديرات الانفاق العسكرى المصرى
من عـام ١٩٧٥ إلى عـام ١٩٨٥

اولا : مقدرا بملايين الدولارات الأمريكية وفقا لأسعار عام ١٩٨٠ ومعدلات الاستبدال ومقارنا ببعض دول المنطقة

مسلسل	الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
١	مصر	٤٢٦٧(٢)	٣٧١١(٢)	٣٨٨٢(٢)	٢١٧٩(٢)	٢٠٦٨(٢)	١٤٦٤(١)	١٤٨٨(١)	١٦٧٩(١)	١٨٨٣(١)	١٩٤٨(٢)	١٨٦٨(٢)
٢	العراق	٢٢٤٧	٢٥٨٤	٢٧٠٠	٢٥٥٦	٣٢٣٥(١)	٣٢٥٣(٢)	٣٨٨٥(٢)	٥٩٨١(٢)	٧٧٩١(٢)	٠٠	٠٠
٣	سوريا	١٣٩٠	١٤٠٩	١٣٨٨	١٥٠٥	٢٥١١	٢١٤٤(١)	٢٠١٨(١)	١٨٤١(٢)	١٩٠٦(٢)	٢٠٤٢(٢)	٢٠٣٦(٢)
٤	ليبيا	١٣١٠(٢)	٢٠١١(٢)	٢٣١٢(٢)	٢٩٢٤(٢)	٣٧٩٩(٢)	٣٢٧٦(٢)	٣٤٣٩(٢)	٣٥١٨(٢)	٠٠	٠٠	٠٠
٥	اسرائيل	٤٤٤١(١)	٤٤٢٥(١)	٤٤٣٧(١)	٣٩٣٩(١)	٤١٥٤(١)	٤٢٥٦(١)	٤٥٦٥(١)	٤٣٨٢(٢)	٤٩٥٩(٢)	٤٣٧٧(٢)	٤٠٠٠(٢)

٠٠ معلومات غير مقيدة او غير قابلة للتطبيق .

(١) معلومات غير مؤكدة .

(٢) تقديرات ذات درجة عالية من احتمال الخطا .

المرجع . SIPRI Yearbook 1986, pp. 234, 236. 1985. pp. 273. 275.

ثانيا · مقدرا بملايين الجنيهات المصرية ووفقا للأسعار الجارية

السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
مصر	١٦٣١	١٥٦٤	١٨٤٥	١١٥٠	١٢٠٠	١٠٢٥	١١٥٠	١٤٩٠	١٩٤٠	٢٣٥٠	٢٥٥٠

المعلومات عن الاعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ غير مؤكدة والباقى يحتمل درجة عالية من الخطا . المرجع السابق ص ٢٣٩٠ ،

ثالثا : مقدرا كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى .

مصر	٢٣,٤	٢١	٢٠,٥	١٠,٣	٨,٥	٦,٢	٦,١	٦,٦	٧,٤	٨,٢	٠٠
العراق	١١,٧	١٠,٧	١٠٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٣,٢	٣٣,٧	٠٠	٠٠
سوريا	١٦,٢	١٥,٢	١٥,٣	١٤,٥	٢١,١	١٦,٢	١٤,١	١٣,٦	١٣,٨	٠٠	٠٠
ليبيا	٦,٢	٨,٣	٨.٦	١٤,٢	١٢,٧	٩,٢	١٢,١	١٤,٤	١١,٨	٠٠	٠٠
اسرائيل		١٥,٢	١٥,٣	١٤,٥	٢١,١	١٦,٢	١٤,١	١٣,٦	١٣,٨	٠٠	٠٠

ثانيا : سياسة التسليح المصرية عام ١٩٨٦

استمرت سياسة التسليح فى مصر خلال عام ١٩٨٦ فى الاتجاه نحو تحقيق ثلاثة مهام رئيسية :

- المحافظة على كفاءة الأسلحة والمعدات الموجودة فعلا وإطالة أعمارها ورفع قدرتها الفنية بما فى ذلك الأسلحة السوفيتية الصنع .
- الحصول على أسلحة ومعدات حديثة ومتقدمة من دول مختلفة .
- زيادة قدرات الانتاج الصناعى الحربى بما يقلل من الاعتماد على المصادر الخارجية .

وتحقق هذه المهام أهدافا رئيسية . فهى توفر للقوات المسلحة أكبر قدر ممكن من القدرة القتالية مع تقليل الاعتماد على الخارج ، كما تتيح فرصة أكبر لتشغيل عدد من العاملين المصريين ، وكذا استخدام الخامات المحلية بكفاءة أكبر واكتساب الخبرة الفنية فى مجال صناعة وتشغيل واستخدام وصيانة الأسلحة والمعدات المتطورة ، فضلا عن تحقيق عائد اقتصادى وسياسى بفتح أسواقا للصناعة الحربية المصرية .

وقد تبلورت تلك المهام الثلاث فى سياسة تسليح القوات المصرية بجلاء خلال عام ١٩٨٦ فى كافة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة :

(أ) القوات الجوية :

شهد عام ١٩٨٦ استمرار تدعيم وتطوير السلاح الجوى المصرى فقد تسلمت مصر طائرتين للانذار المبكر من طراز « هوك آى جرومان E-2c » من الولايات المتحدة . ووصل إلى القاهرة أيضا خلال عام ١٩٨٦ الفوج الأول (عشرون طائرة) من الطائرات الفرنسية « ميراج - ٢٠٠٠ » وهى الدفعة الأولى التى تم التعاقد عليها عام ١٩٨١ . وتعاقدت مصر على شراء ٥٦٠ صاروخ « سايد ويندر » جو/جو لدعم الكفاءة القتالية لطائرتها من طراز « ف - ١٦ » التى سبق لها وأن حصلت عليها وتبلغ قيمة هذه الصواريخ ٤٢ مليون دولار . كذلك تم التعاقد مع الولايات المتحدة مؤخرا على إقامة خطين لتصنيع الطائرات « ف - ١٦ » الأمريكية ، وإنتاج محركاتها وجميع قطع غيارها .

وللمحافظة على كفاءة الطائرات الشرقية التى عانت من قرارا الحظر السوفيتى لارسال قطع الغيار فقد أدخلت تطويرات على تلك الطائرات من ناحية القدرة على حمل كمية تسليح أكثر تطورا مما جعل هذه الطائرات مختلفة تماما فقد طور نظام التسليح بالطائرات ميج - ٢١ الروسية باستخدام نظام جديد للتسليح من الغرب كما تم تطوير جهاز التنشين والضرب بنفس الطائرات وذلك بتزويدها بالحاسبات الآلية وكاميرات الفيديو تمشيا مع تكنولوجيا الثمانينات . بالاضافة إلى تطويرات شملت الطائرات الهليكوبتر من طراز « مى - ٨ » والطائرات الصينية من طراز « ف - ٦ » وغيرها . وفى إطار تطوير الكفاءة القتالية للسلاح الجوى المصرى أدخلت خلال عام ١٩٨٦ تعديلات على الطائرات « الميراج - ٥ » فزادت من كفاءتها القتالية .

من ناحية أخرى وتمشيا مع سياسة دعم الانتاج الحربى لتحقيق الاكتفاء الذاتى ، يجرى حاليا تصنيع بعض أجزاء ومكونات جميع الطائرات التى تستخدم فى مصر بالاضافة إلى تجميع طائرات « الفاجيت » و « الجازيل » وتصنيع أجزاء من الطائرات الهليكوبتر « سوبر بوما » .

(ب) القوات البحرية :

خلال عام ١٩٨٦ لم يحدث تغيير فى قوة السلاح البحرى المصرى سواء من ناحية الكم أو النوعية ، وقد سبق وأن أدخلت وحدات بحرية وأسلحة حديثة للمحافظة على الاستعداد القتالى للوحدات البحرية حيث ادخلت صواريخ « هاربون » الأمريكية على الوحدات البحرية . كما انضمت لنشات المدفعية الصينية والفرقاطات الصينية التى كان متعاقدا عليها مع جمهورية الصين الشعبية كذلك الفرقاطات الأسبانية وطوربيدات بحرية بريطانية ، وبالنسبة لتطوير كفاءة الوحدات البحرية ، هناك تكهنات بأن المملكة المتحدة تتولى عملية تطوير الغواصات الصينية الخمس من طراز (Whiskey class) .

(جـ) قوات الدفاع الجوى :

استمرت عملية تطوير أنظمة الدفاع الجوى عام ١٩٨٦ بإجراء عمليات الصيانة لمعدات الدفاع الجوى . ونجحت الخطة المصرية فى إجراء العمرات الخاصة بمعدات الدفاع الجوى الشرقية بهدف الحفاظ على كفاءتها القتالية أطول فترة ممكنة حتى يمكن أداء دورها دون الحاجة إلى إرسالها للخارج . فقد استطاعت مصر القيام بعمرة كاملة لصاروخى « سام ـ ٢ » و « سام ـ ٦ » حيث تم تجديد عناصر كاملة فيهما .

وفى مجال تطوير المعدات تعمل قوات الدفاع الجوى على تحسين خصائص المعدات الموجودة لديها سواء الشرقية أو الغربية ، قديمة أم حديثة ، بإجراء البحوث المتنوعة التى تنتهى بالوصول إلى التعديلات المقترح تنفيذها . لذا فإن التجارب الأولية تجرى حاليا على نظام الدفاع الجوى المصرى « سيناء ـ ٢٣ » وسيخضع هذا النظام لعمليات الاختبار تمهيدا للبدء فى استخدامه بالقوات المسلحة . أيضا أجرى تطوير جديد على أحد نظم المدفعية المضادة للطائرات وهو نظام « نيل ـ ٢٣ » والذى يستخدم فيه المدفع ٢٣ مم الثنائى المضاد للطائرات والمصنع محليا ، وقد تم تطوير هذا المدفع فى اتجاهين بحيث يتم تحميله على مجنزرة M113 ليعطى خفة فى الحركة وقدرة على المناورة إلى جانب تزويده بأحدث أجهزة قيادة النيران وأجهزة التشويش والنظام الجديد مزود بأجهزة رادار إرشادية وهو ثمرة التعاون مع شركة « طومسون » الفرنسية ، كذلك تمت المرحلة الأولى من ميكنة وآلية القيادة والسيطرة التى تحقق الانذار بأى تهديد عسكرى فى مدة زمنية بالغة القصر ، وتم ذلك بوصول طائرات الانذار المحمول جوا « هوك اى جرومان E-2c » ويتم حاليا تدريب الضباط على مشروع القيادة والسيطرة الآلية تمهيدا للانتفاع بذلك النظام خلال الفترة القادمة .

كما تم إجراء رماية على أسلحة من إنتاج محلى كالصاروخ « عين الصقر » والمدفع المضاد للطائرات عيار ٢٣مم والصاروخ قصير المدى « كروتال » بعد أن تم تعديله فى مصر . بالاضافة إلى دعم شبكة الانذار القومية بأجهزة تعمل بحسابات اليكترونية ودوائر رقمية لا تتأثر بظروف الاعاقة والتشويش .

من ناحية أخرى ركزت قوات الدفاع الجوى على تنويع مصادر السلاح حتى لا يتكرر ما حدث من الحظر السوفيتى على المعدات أو قطع الغيار ولذا فقد تعاقدت قوات الدفاع الجوى على شراء أحدث النظم العالمية العربية والشرقية . وقد وصلت بالفعل بعض هذه النظم مثل النظام « سكاى جارد » . والذى أدخل عليه ستة عشر تعديلا وأطلق عليه نظام « آمون » المصرى كذلك تم التعاقد مع الولايات المتحدة على شراء ثلاثة أنظمة رادارية قيمتها الاجمالية ٢١٤ مليون دولار اثنان منها من طراز (AN/TPQ-37) والثالث رادار تكتيكى طراز (AN/TPQ-36) .

(د) أسلحة ومعدات المشاة :

لم تشهد الفترة محل الدراسة تغيرا كبيرا سواء فى نوعية أو كمية معدات وأسلحة المشاة وإن كانت قد استمرت عملية التطوير لزيادة خفة حركتها وقدرتها على المناورة ودعم قوتها النيرانية وإمكانياتها القتالية على مسرح العمليات . فقد تم إحلال الهاون المصرى المطور عيار ٨٢ مم بدلا من الهاون عيار ٨٢ مم الروسى والصينى لما يتميز به الهاون المصرى من زيادة فى المدى بالاضافة إلى خفة الحركة والقدرة العالية على المناورة . وفى مجال زيادة ميكنة القوات والحصول على خفة حركة عالية لوحدات المشاة داخل مسرح العمليات ، يجرى التخطيط لتسليح بعض الوحدات بالمركبة « فهد » ويجرى الآن استكمال إمداد وحدات وتشكيلات المشاة بنظارة للرؤية السلبية ، والتى تستخدم لتوفير إمكانية

الرؤية الليلية لدعم كفاءة القتال الليلى .

وتجرى أيضا الآن التجارب داخل مصنع « قادر » للصناعات الديناميكية بالتعاون مع إدارة المشاة لتطوير المركبة « م ١١٣ » لمواكبة التقدم التكنولوجى العالمى وذلك بزيادة تدريعها بتركيب دروع إضافية من الصلب ، وقد نجحت التجارب حتى الآن .

كذلك استكملت وحدات المشاة المقذوف الموجه المضاد للدبابات الفردى (ميلان) وقد تم تحميل الصاروخ على عربة جيب لتحقيق خفة الحركة وسرعة المناورة والقدرة على الاختفاء . وفى هذا الصدد تعاقدت مصر مع إحدى الشركات البريطانية على مقلدات الرماية الخارجية للمقذوفات الموجهة م/د « ميلان » للمحافظة على كفاءتها بصفة مستمرة .

(هـ) المدرعـــات :

لم تطرأ زيادة على تعداد الدبابات خلال عام ١٩٨٦ وتم تأجيل صفقة الدبابات M 60 الأمريكية التى سبق التعاقد عليها . ولعل أبرز ما شهده سلاح المدرعات هو القرار الخاص بتصنيع دبابة جديدة ، والتوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة لتصنيع الدبابة الأمريكية M 60 فى مصر . وجاء هذا الاتفاق بعد دراسة وتقييم للدبابات الحديثة حيث كان الاختيار محصورا بين الدبابة الألمانية « ليوبارد » والدبابة البـريطانيـة (GIAT) والدبابة الأمريكية « م ـ ٦٠ » وقد وقع الاختيار على الدبابة الأمريكية « م ـ ٦٠ » ، وبدىء بالفعل فى تركيب مصنع الدبابات ، ينتظر أن يبدأ الانتاج خلال فترة تتراوح بين عام ونصف وعامين ، وقد خصص القرض العسكرى الذى حصلت عليه مصر من بريطانيا خلال عام ١٩٨٦ لانشاء هذا المصنع .

ومن ناحية أخرى استمرت عملية التطوير للمدرعات سواء الشرقية أو الغربية القديمة أو الجديدة خلال عام ١٩٨٦ . فقد زودت الدبابة M 60 A3 بجهاز رؤية حرارية يمكن عن طريقه تحقيق الرؤية فى الظروف الصعبة ، واكتشاف الأهداف ليلا والتعامل معها على مسافات أكثر من ٣٠٠٠ متر ، وهو ما يدعم قدرة الدبابة M 60 على القتال الليلى .

استمر أيضا إدخال التطويرات على المدرعات الشرقية وخاصة الدبابات للحفاظ ليس فقط على قدرتها ، بل وإلى دفع قدرتها القتالية الفنية (قوة النيران ـ خفة الحركة ـ الوقاية) حتى تتمشى مع الأجيال الحديثة من الدبابات . فقد انتهت التجارب المكثفة التى أجريت على دبابة التجارب ت ـ ٥٥ المجهزة بالمدفع ١٠٥ مم علاوة على تعديل أجهزة الرؤية الليلية ونظام إدارة النيران ونظام الاتصال اللاسلكى .

أيضا يجرى إجراء الاختبارات الأولية للاستفادة بالمدفع ١٠٥ مم والذى سينتج فى مصر (فى مصنع ١٠٠ الحربى) لادخاله على الدبابة « ت ـ ٦٢ » بدلا من المدفع ١١٥ مم وينتظر الانتهاء من هذه الاختبارات فى المدى القريب علاوة على الاشتراك مع شركة ألمانية لتصميم جهاز رادار نيران للدبابة « ت ـ ٦٢ » ستجرى اختباراته مع المدفع ١٠٥ مم بعد إنهاء إقراره وبذلك تقف فى مصاف الدبابات المتقدمة عالميا .

(و) المدفعيـــة :

بالرغم من أن عام ١٩٨٦ لم يشهد سوى زيادة طفيفة فى قطع المدفعية والتى بلغت ٢٥٠٠ قطعة وهو رقم لا يتجاوز كثيرا ما كان عليه فى العام الماضى ، إلا أن الأمر الأكثر أهمية فى هذا الصدد هو أن جميع أنواع المدفعية يتم إنتاجها الآن فى مصر سواء تلك التى يتم جرها أو ذاتية الحركة ، وكذلك مدفعية الميدان الصاروخية ، وجميع أنواع الذخيرة المستخدمة فى المدفعية ، بل وتم فعلا تحقيق اكتفاء ذاتى وتصدير فائض إنتاج المدافع إلى الخارج .

وفى مجال التطوير تم إجراء العديد من التجارب لتطوير الرؤوس المدمرة لبعض الصواريخ المضادة للدبابات المستخدمة فى المدفعية لزيادة قدرة الاختراق للدروع الاضافية وقد نجح العسكريون المصريون فى رفع كفاءة الأسلحة المضادة للدبابات فأصبحت تخترق الدروع مهما كان سمكها أو قوتها . ويجرى الآن تطوير المدافع الشرقية بأيد مصرية صميمة ، وقد طال مدى هذه المدافع المستخدمة فى القوات المسلحة من ٢٠ إلى ٤٠ كم علاوة على إطالة مدى المدفع ١٣٠ مم باستخدام القاعدة الباثقة بالتعاون مع إحدى الشركات الفرنسية للاستفادة من الخبرة الفرنسية فى هذا المجال .

وفى مجال تحديث وحدات المدفعية لرفع كفاءتها القتالية تم إدخال المدافع ذاتية الحركة مثل المدفع ١٥٥ مم (هاوتزر) وإمداد وحدات المدفعية بأجهزة

قياس السرعة الفوهية للمقذوفات والدانات لزيادة دقة الاصابة للأهداف يصلح مع جميع الأعيرة المستخدمة بالمدفعية ويتميز بالدقة العالية ، علاوة على تطوير أجهزة المسار والمساحة الشرقية بتحميلها على عربات جيب جديدة بالاشتراك مع المصانع الحربية . وأدخلت أيضا فى وحدات المدفعية المعدات التى تعمل بالليزر والأشعة تحت الحمراء ، والطائرات بدون الطيار ، ومعدات متطورة تحدد أماكن الأهداف المعادية بدقة متناهية . واستخدمت الحاسبات الآلية فى استخراج بيانات المدفعية مثل أجهزة التليروميتر وعربات المساحة التى تحدد أماكن الأهداف المعادية بدقة متناهية .

جدول رقم (٦)
مشتروات مصر من الأسلحة سنة ١٩٨٦

الدولة الموردة	نوعية الصفقة	مشتملات الصفقة	الكمية	القيمة	وضع الصفقة
الولايات المتحدة	صواريخ	صواريخ جو/جو سايدويندر AIM-9c ، قطع غيار	٥٦٠	٤٢ مليون دولار	عرض على الكونجرس مايو ١٩٨٦
	رادار	انظمة رادار طراز AN/TPQ 37 مزودة باجهزة معاونة ومساندة	٢	٢٤ مليون	عرض على الكونجرس فى نوفمبر ١٩٨٥
	مدرعات	دبابات طراز M 60 A3 مدافع رشاشة معدات دعم	٣٦ دبابة	٦٨ مليون دولار	عرضت على الكونجرس فى ديسمبر ١٩٨٥ والغيت فى ديسمبر ١٩٨٥
	طائرات ف	ف ـ ١٦ D, C	٢ من ٤٠	١,٥ مليون دولار	بداية الاستلام اكتوبر ١٩٨٦
فرنســا	طائرات	ميراج٢٠٠٠	٢٤	غير معروف	المفاوضات من ١٩٨٦ إلى نهاية ديسمبر ١٩٨٥
	مساعدات	نظام ملاحة للطائرات ميراج ٢٠٠٠	١	غير معروف	اعلن ذلك فى نوفمبر ١٩٨٥
	مقــلد للطائرات	مقلد طائرات ميراج ٢٠٠	٢٠	غير معروف	بدا التسليم فى يونيو ١٩٨٦
المملكة المتحدة	مدفعية	مدافع دبابات عيار ١٠٥ مم طراز L7 A3	غير معروف	١٢,٨ مليون	وقعت الصفقة فى يوليو ١٩٨٥
	انظمــة اتصالات	انظمة ربط المعلومات طراز Farranti Computer System	٢	١ مليون دولار	ذكر التعاقد فى نوفمبر ١٩٨٦
	هــدف	معدة دعم ارضى لتحديد الهدف جويا طراز BTT-3 Bonshee وانظمة تتبع ، مبينات لتصحيح المسافات ومجموعات تكميلية للمقذوف (TOW)	٧٠	١ مليون دولار	ذكر الطلب فى نوفمبر ١٩٨٦

جدول رقم (٧)
مبيعات الأسلحة المصرية سنة ١٩٨٦

الدولة المتلقية	نوعية الصفقة	مشتملات الصفقة	الكمية	القيمـة	وضع الصفقة
العــــراق	متنوعة	اسلحة صغيرة ، ذخيرة ، هاونات ، قطع غيار دبابات	غير معروف	غير معروف	استمرار الامداد مايو ١٩٨٦
السـودان	صواريخ	صواريخ مضادة للدبابات من طراز Swingfire	٢٥٠	منحــة	ذكر ان تسليمه تم فى مايو ١٩٨٦
	متنوعة	٢٤ حاملة جنود من طراز وليد وذخيرة ومعدات	غير معروفة	٣٠ مليون دولار	ذكر ان التسليم تم فى ابريل ١٩٨٦

ثالثا ـ تدريب القوات المسلحة المصرية خلال عام ١٩٨٦ :

اتسم تدريب القوات المسلحة المصرية هذا العام بقلة ما نشر عنه بحيث اقتصر على الاجراءات التدريبية التى حضرها رئيس الجمهورية وكبار قادة القوات المسلحة . ولا يعنى هذا أن تدريب القوات المسلحة قد اقتصر على ما أعلن عنه ، ولكن يعنى أن قيادة القوات المسلحة قد ارتأت عدم الاعلان عنها.. وهكذا فان تدريب القوات المسلحة المصرية قد استمر فعلا خلال العام بنفس معدلاته السابقة ، مع بذل عناية خاصة لتدريب القيادات وحل مشاكل السيطرة على القوات المسلحة باستخدام نظم السيطرة الآلية ونظم المعلومات .

واشتمل ما أعلن عنه على بيانات عملية عن استخدام النظم الجديدة التى أدخلت فى الخدمة فى الفترة الأخيرة وخاصة المقاتلات والقاذفات المقاتلة من طراز « ميراج ٢٠٠٠ » و « ف ـ ١٦ » ونظم الدفاع الجوى « هوك » ، و « نيل ـ ٢٣ » ، « سيناء ـ ٢٣ » والتعديلات التى ادخلت على نظم الدفاع الجوى السوفيتية المتقادمة . ومن الطبيعى فى مثل هذه الحالات أن يكون أداء القوات المشتركة فى التدريب عاليا حيث تجرى له تجارب سابقة .

وأعلن خلال العام عن اجراء ثلاث مناورات (مشروعات تدريبية) فى منطقة القناة وأخرى فى المنطقة العسكرية الشمالية ، وواحدة بالمنطقة العسكرية المركزية ، ورغم ندرة ما أذيع عنها فانه يمكن استنتاج أنها تسير فى نفس اتجاه التدريب السابق ، وهو ما يمكن أن يتمشى مع طبيعة أوضاع القوات المسلحة واحتمالات اشتراكها فى صراعات مسلحة وأهم ما يميزها :

- التدريب على العمليات والمعارك المشتركة باسهام عناصر من جميع الأسلحة فى المشروعات المشتركة والتدريب على تنظيم التعاون فيما بينها .
- الاهتمام بالمعارك التصادمية والمتحركة ودور المدرعات وقوات الابرار الجوى فيها .
- التدريب على استمرار أعمال القتال نهارا وليلا .
- استخدام الذخيرة الحية فى مرحلة أو أكثر من المشروعات التدريبية .

المناورات المشتركة :

أجريت خلال هذا العام مناورتان مشتركتان مع قوات أجنبية ، وتميزت أساسا بأنها قوات بحرية مع اشتراك عناصر من الافرع الرئيسية للقوات المسلحة والأسلحة المختلفة :

■ أجريت مناورة بحرية مع القوات البحرية الفرنسية فى شهر مايو ١٩٨٦ وكانت المناورة محدودة الزمن والحجم ، وجاءت فى أطار توثيق التعاون بين مصر وفرنسا ، والأغلب أن المنظور المصرى لهذه المناورة يتركز فى توثيق التعاون العسكرى ، خاصة وأن فرنسا تعتبر أحد مصادر التسليح المصرية ، كما قد تكون مدخلا أكثر اتساعا إلى التكنولوجيا الغربية ، أما المنظور الفرنسى فيغلب عليه تقوية النفوذ الفرنسى فى أفريقيا والعالم العربى .

■ أجريت مناورة بحرية مع الأسطول السادس الأمريكى فى نهاية شهر أغسطس من العام وقد استغرقت المناورة ثلاثة أيام وأجريت فى عرض البحر شمال السواحل الليبية واشتركت فيها من الجانب المصرى سفن السطح ، وطائرات مقاتلة مصرية ، وبعض القوات البرية وقوات الدفاع الجوى بين الساحل الشمالى ، وبنى سويف ، ومن الجانب الأمريكى اشتركت مجموعتا حاملات للطائرات . وقد اشتملت المناورة على قتال بحرى ، وجوى ، كما اشتملت على التدريب على صد ضربة جوية شاملة قامت بها طائرات الاسطول السادس على نظام الدفاع الجوى المصرى ، ومن الناحية التدريبية فان المناورة تفيد من حيث التعرف على وسائل القتال البحرى والجوى ، ورفع مستوى تدريب الوحدات المشتركة فيها ، واختبار نظام الدفاع الجوى ، والتدريب على التغلب على الاجراءات الالكترونية المضادة ، والتنسيق بين عناصر المقاتلات ، والدفاع الجوى الأرضى ، ووحدات الحرب الالكترونية ، واختبار بعض نظم القيادة والسيطرة .

رابعا ـ نشاط القوات المسلحة لصالح باقى أجهزة الدولة :

خلال عام ١٩٨٦ استمرت القوات المسلحة المصرية فى استراتيجيتها الرامية إلى تأكيد فاعليتها كجهاز قادر على خدمة القطاع المدنى من خلال ما تقوم به من مشروعات وما تقدمه من خدمات تكاد تتسع لتشمل العديد من جوانب الحياة المدنية ، وإذا كان المستفيد الأول من تلك المشروعات هم أفراد القوات المسلحة وعائلاتهم ، وذلك بتحقيق اكتفائهم الذاتى من السلع والخدمات الا أن هناك قدرا كبيرا من المشروعات خاصة الكبرى كتشييد الكبارى وتجديد شبكات التليفونات . . الخ . تقوم بها القوات المسلحة بهدف تخفيف العبء عن المواطنين وعن الحكومة وذلك باختصار عاملى الوقت والتكلفة ، وتتمثل أهم المجالات التى أسهمت فيها القوات المسلحة خلال ١٩٨٦ فى الآتى :

● فى مجال الاسكان :

ـ التخطيط لانشاء مدينة عسكرية لعائلات الضباط بمنطقتى « سيدى برانى » و « مرسى مطروح » والبدء فى انشاء مدينة عسكرية بمنطقة « هاكستب » .

ـ افتتاح مدينة « جنيفة » فى السويس والتى اقيمت ضمن خطة القوات المسلحة لبناء عدد من المدن العسكرية .

● فى مجال الانشاءات الهندسية :

ـ البدء فى انشاء نفق وكوبرى علوى بمنطقة « مصر الجديدة » شرق القاهرة لتخفيف حدة الاختناقات بهذه المنطقة ، فضلا عن كوبرى للمشاة بمنطقة القناطر الخيرية .

ـ الاشتراك مع شركة صينية لاقامة « مركز القاهرة الدولى للمؤتمرات » على مساحة ٦٠ فدانا بتكاليف ٧٧ مليون جنيه بقرض طويل الأجل من الصين وينجز المشروع فى ثلاث سنوات .

● فى مجال استصلاح الأراضى :

ـ أعلن عن تكليف كتائب « شباب التعمير » بتنفيذ ٣ مشروعات استصلاح ١٤٥٥٠٠ فدان منها ٥٥٠٠ فى جبل المغارة بسيناء ، و ٨٠ ألف فى وادى الفارغ بوادى النطرون ، ٦٠ ألف فدان فى وادى الريان بالفيوم .

ـ طرحت القوات المسلحة ٥٠ ألف فدان لشرق العوينات على القطاع الخاص والشركات العالمية لزراعتها .

● فى مجال السياحة :

ـ تأسيس شركة « دهب » للسياحة بمشاركة مؤسسة صندوق الجلاء للقوات المسلحة ، وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية برأسمال ٢ مليون جنيه تزاول الشركة النشاط السياحى وأعمال الوكالة عن شركات الطيران والملاحة وشركات النقل البرى .

● فى مجال الأمن الغذائى :

ـ افتتاح مصنع للجبن بالنوبارية بطاقة انتاجية ١٣ ألف طن سنويا بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى للقوات المسلحة ويطرح الفائض للقطاع المدنى . وهذا المصنع جزء من مجمع صناعى زراعى متكامل تنشئه القوات المسلحة .

ـ أيضا سيفتتح ثلاثة مصانع لتجهيز وتجميد الخضر فى وقت واحد فى النوبارية والبساتين والتل الكبير وتوفر ٢٠٪ من التالف والفاقد تبلغ تكاليفها ٣,٥ مليون جنيه .

الأقمشة والكساء :

افتتاح مشروع « الأسر المنتجة » للقوات المسلحة بجهاز الخدمات العام ويشترك فى المشروع أربعة آلاف أسرة منتجة من أسر الضباط وضباط الصف ويصل انتاج المشروع إلى ١٥ مليون قطعة ملابس جاهزة تقدر أسعارها بـ ٥٠٪ من مثيلاتها فى السوق ، وسوف تطرح من خلال مشروع كساء العاملين بالدولة .

التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٦

لم نكن بعيدين عن الحقيقة حين قررنا فى مقدمة التقرير الاستراتيجى العربى الأول لعام ١٩٨٥ ، أن صدوره « يمثل حدثا فكريا ينبغى أن نتوقف عنده قليلا لنتأمل دلالاته » . ويبدو مصداق ذلك فى الترحيب الواسع المدى بصدوره فى الدوائر العلمية والسياسية فى مصر والعالم العربى ومراكز الأبحاث الدولية .

ولو تأملنا التحليلات والعروض التى نشرت فى الصحافة المصرية والعربية لادركنا أن التقرير الاستراتيجى العربى قد لبى حاجة موضوعية لصناع القرار والسياسيين والباحثين والمثقفين والمهتمين بشكل عام . ذلك أننا نعيش فى عالم يسوده صراع الأيديولوجيات ، والتى ترسم فى ضوئها استراتيجيات الدول . ونحن فى الوطن العربى - ونتيجة لموقعه الاستراتيجى الفريد - نجد أنفسنا فى مواجهة مستمرة وممتدة مع استراتيجيات الدول العظمى ، التى لها مصالح حيوية تسعى بكل الوسائل إلى الحفاظ عليها . والوطن العربى منذ استخلص نفسه من نير الاستعمار والاحتلال فى الخمسينيات انغمس بعمق فى خوض معارك متداخلة : معركة النهضة التى تهدف إلى تحقيق التنمية للجماهير والوصول إلى آفاق المعاصرة ، ومعركة التحرر واستقلال الارادة التى تسعى إلى القضاء على كل صور الهيمنة الأجنبية ، ومواجهة الاستعمار الاستيطانى الاسرائيلى بكل مايحمله من مخاطر على الأمن القومى العربى ، وأخيرا وقد يكون أولا معركة الوحدة العربية ضد كل المشاريع الأجنبية والخطط الاقليمية التى تقاوم حشد طاقات الأمة العربية وبروز العرب كقوة فاعلة على المستوى الدولى .

غير أن الذى نود أن نركز عليه فى هذه المقدمة أن صدور التقرير الاستراتيجى العربى لم يكن سوى خطوة أولى من خطوات مشروع متكامل ، سيتلوها عقد المؤتمر الاستراتيجى العربى سنويا . وسينعقد المؤتمر الأول فى عمان عاصمة الأردن فى سبتمبر ١٩٧٨

والهدف هو صياغة خلاقة للعقل الاستراتيجى العربى بمايسمح للوطن العربى بمجابهة التحديات الكبرى الماثلة فى الأفق أمامنا مع قدوم القرن الحادى والعشرين .

من المقدمة .



سعر النسخة خارج جمهورية مصر العربية
١٥ دولارا أو ما يعادلها

يطلب من وكالة الأهرام للتوزيع
شارع الجلاء - القاهرة ت : ٧٠٣...

مطابع الأهرام التجارية القاهرة - مصر